

لِإِسْتِخْرَاجِهَا مِنْ

مِنْ  
فَتْحِ الْبَابِ

بِشَرْحِ صَيِّحِ الْإِمَامِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ  
الْبُخَارِيِّ الشَّيْخِ الْإِسْلَامِ قَاضِي الْقَضَاةِ الْخَافِظِ  
أَبِي الْفَضْلِ شَهَابِ الدِّينِ أَحْمَدَ بْنِ عَلِيِّ بْنِ  
مُحَمَّدِ بْنِ حَجْرِ الْعَسْقَلَانِيِّ الشَّافِعِيِّ  
بِرَبْلِ الْقَاهِرَةِ رَحِمَهُ اللَّهُ

النِّزَامِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ مُحَمَّدٍ  
بِمِيدَانِ الْجَامِعِ الْأَزْهَرِيِّ بِمِصْرَ  
سَنَةِ ١٢٤١ هَجْرِيَّةً

الطَّبَعَتْهَا الْبَيْتَةُ الْمِصْرِيَّةُ لِصَاحِبَيْهَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ مُحَمَّدٍ  
الطَّبَعَةُ الثَّانِيَّةُ سَنَةِ ١٤٠٢ هَجْرِيَّةً  
وَأَرَادَ  
أَحْمَدُ وَاللَّيْلِيُّ الْعَرَبِيُّ  
بَبْرُوتَ

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ الْمَزَارَعَةِ بِأَبِ فِضْلِ الزَّرْعِ وَالْفَرَسِ إِذَا أُكِلَ مِنْهُ وَقَوْلُهُ تَعَالَى : أَفَرَأَيْتُمْ مَا تَحْرُثُونَ أَأَنْتُمْ تَزْرَعُونَهُ أَمْ نَحْنُ الزَّارِعُونَ لَوْ نَشَاءُ لَجَمَعْنَاهُ حُطَامًا **حَدَّثَنَا** قَتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ ح وَحَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْمُبَارَكِ حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسِ بْنِ رَضِيٍّ أَنَّ اللَّهَ عَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَغْرِسُ غَرْسًا أَوْ يَزْرَعُ زَرْعًا فَيَأْكُلُ مِنْهُ طَيْرٌ أَوْ إِنْسَانٌ أَوْ بَيْمَةٌ إِلَّا كَانَ لَهُ بِهِ صَدَقَةٌ وَقَالَ مُسْلِمٌ حَدَّثَنَا أَبَانٌ حَدَّثَنَا قَتَادَةُ حَدَّثَنَا أَنَسٌ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ

(قوله بسم الله الرحمن الرحيم)

(كتاب المزارعة)

\* (باب فضل الزرع والفرس إذا أكل منه وقول الله تعالى أفرايتم ما تحرثون الآية) كذا للنسفي والكشميهني إلا أنهما أخرا البسمة وزادا للنسفي باب ما جاء في الحرث والمزارعة وفضل الزرع إلى آخره وعليه شرح ابن بطال ومثله للأصيلي وكرهية إلا أنهما حذفوا لفظ كتاب المزارعة وللمستملى كتاب الحرث وقدم الحموي البسمة وقال في الحرث بدل كتب الحرث ولا شك أن الآية تدل على إباحة الزرع من جهة الامتنان به والحديث يدل على فضله بالقيود الذي ذكره المصنف وقال ابن المنير أشار البخاري إلى إباحة الزرع وإن من نهي عنه كما ورد عن عمر فحمله ما إذا شغل الحرث عن الحرب ونحوه من الأمور المطلوبة وعلى ذلك يحمل حديث أبي أمامة المذكور في الباب الذي بعده والمزارعة مفاعلة من الزرع وسيأتي القول فيها بعد أبواب (قوله حدثنا قتيبة الخ) أخرج هذا الحديث عن شيخين حدثه به كل منهما عن أبي عوانة ولم أر في سياقهما اختلافاً وكانه قصداً أنه سمعه من كل منهما وحده فلذلك لم يجمعهما (ما من مسلم) أخرج الكافر لأنه رتب على ذلك كون ما أكل منه يكون له صدقة والمراد بالصدقة الثواب في الآخرة وذلك يختص بالمسلم نعم ما أكل من زرع الكافر يثاب عليه في الدنيا كما ثبت من حديث أنس عند مسلم وأما من قال أنه يخفف عنه بذلك من عذاب الآخرة فيحتاج إلى دليل ولا يعد أن يقع ذلك لمن لم يرزق في الدنيا وفقد العافية (قوله أو يزرع) أول التنويع لأن الزرع غير الفرس (قوله وقال مسلم) كذا للنسفي وجماعة ولا يذر والأصيلي وكرهية وقال لنا مسلم وهو ابن إبراهيم وأبان هو ابن يزيد العطار والبخاري لا يخرج له استشهاده ولم أره في كتابه شيئاً موصولاً إلا هذا ونظيره عنده حماد بن سلمة فإنه لا يخرج له إلا استشهاده ووقع عنده في الرقاق قال لنا أبو الوليد حدثنا حماد بن سلمة وهذه الصيغة وهي قال لنا

**باب ما يحذر من عواقب الإشتغال بآلة الزرع أو مجاوزة الحد الذي أمر به حد ثنا عبد الله بن يوسف حدثنا عبد الله بن سالم حدثنا محمد بن زياد الألهاني عن أبي أمامة الباهلي قال ورأى سكة وشيئا من آلة الحرب فقال سمعت النبي ﷺ يقول لا يدخل هذا بيت قوم إلا أدخله الله الذل**

يستعملها البخاري على ما استقرى من كتابه في الاستشهادات غالبا وربما استعملها في الموقوفات ثم انه ذكر هنا اسنادا بان ولم يسبق متنه لان غرضه منه التصريح بالتحديث من فتادة عن أنس وقد أخرجه مسلم عن عبد بن حميد عن مسلم بن ابراهيم المذكور بلفظ ان نبي الله ﷺ رأى نخل لام مبشر امرأة من الانصار فقال من غرس هذا النخل أم مسلم أم كافر فقالوا مسلم قال بنحو حديثهم كذا عند مسلم فأحال به على ما قبله وقد بينه أبو نعيم في المستخرج من وجه آخر عن مسلم بن ابراهيم وبقية فقال لا يغرس مسلم غرسا فإيا كل منه انسان أو طير أو دابة الا كان له صدقة وأخرج مسلم هذا الحديث عن جابر من طرق منها بلفظ سبع بدل بهيمة وفيها الا كان له صدقة فيها أجر ومنها أم مبشر أو أم معبد على الشك وفي أخرى أم معبد بغير شك وفي أخرى امرأة زيد بن حارثة وهي واحدة لها كنيتان وقيل اسمها خليدة وفي أخرى عن جابر عن أم مبشر جعله من مسندها وفي الحديث فضل الفرس والزرع والحض على عمارة الارض ويستنبط منها اتخاذ الضيعة والقيام عليها وفيه فساد قول من أنكر ذلك من المتزهدة وحمل ما ورد من التنفير عن ذلك على ما اذا شغل عن أمر الدين فمنه حديث ابن مسعود مرفوعا لا تتخذوا الضيعة فترغبوا في الدنيا الحديث قال القرطبي يجمع بينه وبين حديث الباب بحمله على الاستكثار والاشتغال به عن أمر الدين وحمل حديث الباب على اتخاذها للكفاف أو لنفع المسلمين بها ونحصيل ثوابها وفي رواية لمسلم الا كان له صدقة الى يوم القيامة ومقتضاه أن أجر ذلك يستمر مادام الفرس أو الزرع ما كولا منه ولو ماتت زراعته أو غارسه ولو انتقل ملكه الى غيره وظاهر الحديث ان الاجر يحصل لتعاطى الزرع أو الفرس ولو كان ملكه لغيره لانه أضافه الى أم مبشر ثم سألتها عن غرسه قال الطيبي نكر مسلما وأوقعه في سياق النفي وزاد من الاستغرافية وعم الحيوان ليدل على سبيل الكفاية على ان أي مسلم كان حرا أو عبدا مطيعا أو عاصيا يعمل أي عمل من المباح ينفع بما عمله أي حيوان كان يرجع نفعه اليه ويثاب عليه وفيه جواز نسبة الزرع الى الآدمي وقد ورد في المنع منه حديث غير قوي أخرجه ابن أبي حاتم من حديث أبي هريرة مرفوعا لا يقل أحدكم زرعته ولكن ليقل حرثت ألم تسمع لقول الله تعالى أأنتم تزرعون أم نحن الزارعون ورجاله ثقات الا أن مسلم ابن أبي مسلم الجرمي قال فيه ابن حبان ربما اخطأ وروى عبد بن حميد من طريق أبي عبد الرحمن السلمي بمثله من قوله غير مرفوع واستنبط منه الملب ان من زرع في أرض غيره كان الزرع للزارع وعليه لرب الارض أجره مثلها وفي أخذ هذا الحكم من هذا الحديث بعد وقد تقدم الكلام على أفضل المكاسب في كتاب البيوع والله الموفق \* (قوله باب ما يحذر من عواقب الإشتغال بآلة الزرع أو مجاوزة الحد الذي أمر به) هكذا للاصلي وكرامة ولا بن شويه أو تجاوز وللنسفي وأبي ذر جاوز والمراد بالحد ما شرع أعم من أن يكون واجبا أو مندوبا (قوله حدثنا عبد الله بن سالم) هو الحمصي يكنى أبا يوسف وليس له ولا لشيخه في هذا الصحيح غير هذا الحديث والالهاني بفتح الهمزة ورجال الاسناد كلهم شاميون وكلهم حمصيون الا شيخ البخاري (قوله عن أبي أمامة) ورواية أبي نعيم في المستخرج سمعت أبا أمامة (قوله سكة) بكسر الميم هي الحديد التي تحرث بها الارض (قوله الا أدخله الله الذل) في رواية الكشميهني الا دخله الذل وفي رواية أبي نعيم المذكورة الا أدخلوا على أنفسهم ذلا لا يخرج عنهم الى يوم القيامة والمراد بذلك ما يلزمهم من حقوق الارض التي تطالبهم بها الولاية وكان العمل في الاراضي أول ما فصحت على أهل الذمة فكان الصحابة يكرهون تعاطي ذلك قال ابن التين هذا من اخباره ﷺ بالمغيبات لان المشاهد الآن ان أكثر الظلم

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ اسْمُ أَبِي أَمَامَةَ صَدِيِّ بْنِ عَجَلَانَ **بَابُ اقْتِنَاءِ الْكَلْبِ لِلْحَرْثِ حَدِيثًا مُعَاذُ**  
**ابْنِ قُضَابَةَ حَدَّثَنَا هِشَامٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ**  
**رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَنْ أَمْسَكَ كَلْبًا فَهُوَ يَنْقُصُ كُلَّ يَوْمٍ مِنْ عَمَلِهِ قِيرَاطًا إِلَّا كَلْبَ حَرْثٍ أَوْ مَاشِيَةٍ قَالَ ابْنُ**  
**سِيرِينَ وَأَبُو صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ إِلَّا كَلْبَ غَنَمٍ أَوْ حَرْثٍ أَوْ صَيْدٍ**

انما هو على أهل الحرث وقد اشار البخارى بالترجمة الى الجمع بين حديث ابى امامة والحديث الماضى فى فضل الزرع والنرس وذلك باحد امرين اما ان يحمل ماورد من الذم على طاقبة ذلك وعمله ما اذا اشتغل به فضيح بسببه مأمور بحفظه واما ان يحمل على ما اذا لم يضيح الا انه جوز الحد فيه والذي يظهر ان كلام ابى امامة محمول على من يصاطي ذلك بنفسه امان له عمال يعملون له وأدخل داره الآلة المذكورة لتحفظ لهم فليس مراد او يمكن الحمل على عمومه فان الذل شامل لكل من أدخل على نفسه ما يستلزم مطالبة آخره ولا سيما اذا كان الطالب من الولاة وعن الداودى هذا لمن يقرب من العدو فانه اذا اشتغل بالحرث لا يشتغل بالفروسية فيتأسد عليه العدو فختم ان يشتغلوا بالفروسية وعلى غيرهم امدادهم بما يحتاجون اليه (قوله قال أبو عبدالله اسم ابى امامة صدى بن عجلان الخ) كذا وقع للمستمل وحده (قلت) وليس لابي امامة فى البخارى سوى هذا الحديث وحديث آخر فى الاطعمة وله حديث آخر فى الجهاد من قوله يدخل فى حكم المرفوع والله أعلم \* (قوله باب اقتناء الكلب للحرث) الاقتناء بالثقاف افعال من الفنة بالكسر وهى الاتخاذ قال ابن المنير أراد البخارى اباحة الحرث بدليل اباحة اقتناء الكلاب التى عن اتخاذها لاجل الحرث فاذا رخص من أجل الحرث فى الممنوع من اتخاذه كان أقل درجاته أن يكون مباحا (قوله عن ابى سلمة عن ابى هريرة) فى رواية مسلم من طريق الازاعى حدثني يحيى بن ابى كثير حدثني أبو سلمة حدثني أبو هريرة (قوله من أمسك كلبا) فى رواية سفيان بن أبى زهير ثانى حديثي الباب من اقتني كلبا وهو مطابق للترجمة ومفسر للمسالك الذى هو فى هذه الرواية ورواه أحمد ومسلم من طريق الزهري عن ابى سلمة بلفظ من اتخذ كلبا الا كلب صيد أو زرع أو ماشية وأخرجه مسلم والنسائي من وجه آخر عن الزهري عن سعيد ابن المسيب عن ابى هريرة بلفظ من اقتني كلبا ليس كلب صيد ولا ماشية ولا أرض فانه ينقص من اجره كل يوم قيراطان فاما زيادة الزرع فقد أنكرها ابن عمر فى مسلم من طريق عمرو بن دينار عنه ان النبي ﷺ أمر بقتل الكلاب الا كلب صيد أو كلب غنم فقيل لابن عمر ان أباهريرة يقول أو كلب زرع فقال ابن عمران لابي هريرة زرعاً ويقال ان ابن عمر أراد بذلك الاشارة الى تثبيت رواية ابى هريرة وان سبب حفظه لهذه الزيادة دونه انه كان صاحب زرع دونه ومن كان مشتغلا بشيء احتاج الى تعريف أحكامه وقد روى مسلم أيضا من طريق سالم بن عبدالله بن عمر عن أبىه مرفوعا من اقتني كلبا الحديث قال سالم وكان أبو هريرة يقول أو كلب حرث وكان صاحب حرث وأصله للبخارى فى الصيد دون الزيادة وقد وافق أباهريرة على ذكر الزرع سفيان بن أبى زهير كما تراه فى هذا الباب وعبدالله بن مقفل وهو عند مسلم فى حديث أوله أمر بقتل الكلاب ورخص فى كلب الغنم والصيد والزرع (قوله أو ماشية) أو للتبويب لا للتديد (قوله وقال ابن سيرين وأبو صالح عن ابى هريرة عن النبي ﷺ الا كلب غنم أو حرث أو صيد) اما رواية ابن سيرين فلم أقف عليها بعد التبويب الطويل وأما رواية ابى صالح فوصلها أبو الشيخ عبدالله بن محمد الاصبهاني فى كتاب الترغيب له من طريق الاعمش عن ابى صالح ومن طريق سهيل بن أبى صالح عن أبىه عن ابى هريرة بلفظ من اقتني كلبا الا كلب ماشية أو صيد أو حرث فانه ينقص من عمله كل

وقال أبو حازم عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم كلب صيد أو ماشية **حَدَّثَنَا** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك

يوم قيراط لم يقل سهيل أوحث (قوله وقال أبو حازم عن أبي هريرة كلب ماشية أو صيد) وصلها أبو الشيخ أيضا من طريق يزيد بن أبي أنيسة عن عدي بن ثابت عن أبي حازم بلفظ إياها أهل دار ربطوا كلبا ليس بكلب صيد ولا ماشية نقص من أجرهم كل يوم قيراطان قال ابن عبد البر في هذا الحديث إباحة اتخاذ الكلاب للصيد والماشية وكذلك الزرع لأنها زيادة حافظ وكراهة اتخاذها لغير ذلك إلا أنه يدخل في معنى الصيد وغيره مما ذكر اتخاذها لجلب المنافع ودفع المضار قياسا فتتمحض كراهة اتخاذها لغير حاجة لما فيه من ترويع الناس وامتناع دخول الملائكة للبيت الذي هم فيه وفي قوله نقص من عمله أي من أجر عمله ما يشير إلى أن اتخاذها ليس بمحرم لأن ما كان اتخاذها محرما امتنع اتخاذها على كل حال سواء نقص الأجر أو لم ينقص فدل ذلك على أن اتخاذها مكروه لا حرام قال ووجه الحديث عندي أن المعاني المتعبد بها في الكلاب من غسل الأناء سبعا لا يكاد يقوم بها المكلف ولا يتحفظ منها فرما دخل عليه باتخاذها ما ينقص أجره من ذلك ويروى أن المنصور سأل عمر بن عبيد عن سبب هذا الحديث فلم يعرفه فقال المنصور لأنه ينبخ الضعيف ويروع السائل اه وما ادعاه من عدم التحريم واستدله بما ذكره ليس بلازم بل يحتمل أن تكون العقوبة تقع بعدم التوفيق للعمل بمقدار قيراط مما كان عمله من الخيل لم يتخذ الكلب ويحتمل أن يكون الاتخاذ حراما والمراد بالنقص أن الأثم الحاصل باتخاذها يوازي قدر قيراط أو قيراطين من أجر فينقص من ثواب عمل المتخذ قدر ما يترتب عليه من الأثم باتخاذها وهو قيراط أو قيراطان وقيل سبب النقصان امتناع الملائكة من دخول بيته أو ما يلحق المارين من الأذى أولان بعضها شياطين أو عقوبة لمخالفة النهي أو لولوجها في الأواني عند غفلة صاحبها فرما يتنجس الطاهر منها فاذا استعمل في العبادة لم يقع موقع الطاهر وقال ابن التين المراد أنه لو لم يتخذها لكان عمله كاملا فاذا اقتناه نقص من ذلك العمل ولا يجوز أن ينقص من عمل مضى وإنما أراد أنه ليس عمله في الكمال عمل من لم يتخذها اه وما ادعاه من عدم الجواز منازع فيه فقد حكي الرويان في البحر اختلافا في الأجر هل ينقص من العمل الماضي أو المستقبل وفي محل نقصان القيراطين فقيل من عمل النهار قيراط ومن عمل الليل آخر وقيل من الفرض قيراط ومن النفل آخر وفي سبب النقصان يعني كما تقدم واختلفوا في اختلاف الروايتين في القيراطين والقيراط فقيل الحكم للزائد لكونه حفظ مالم يحفظه الآخرون اه رضي الله عنه أخبرنا أولا بنقص قيراط واحد فسمعه الراوي الأول ثم أخبرنا بنينا بنقص قيراطين زيادة في التأكيده في التنفير من ذلك فسمعه الراوي الثاني وقيل ينزل على حالين فنقصان القيراطين باعتبار كثرة الأضرار باتخاذها ونقص القيراط باعتبار قلته وقيل يختص نقص القيراطين بمن اتخذها بالمدينة الشريفة خاصة والقيراط بما عداها وقيل يلتحق بالمدينة في ذلك سائر المدن والقرى ويختص القيراط بأهل البوادي وهو يفتت إلى معنى كثرة التأذى وقلته وكذا من قال يحتمل أن يكون في نوعين من الكلاب فقيل لابس آدمي قيراطان وفيما دونه قيراط وجوز ابن عبد البر أن يكون القيراط الذي ينقص أجره أحسانه إليه لأنه من جملة ذوات الأكل الرطبة أو الحري ولا يخفى بعده واختلف في القيراطين المذكورين هنا هل هما كالقيراطين المذكورين في الصلاة على الجنائز واتباعها فقيل بالتسوية وقيل اللذان في الجنائز من باب الفضل واللذان هنا من باب العقوبة وباب الفضل أوسع من غيره والأصح عند الشافعية إباحة اتخاذ الكلاب لحفظ الدرب الحاقا له منصوص بما في معناه كما أشار إليه ابن عبد البر وانفقوا على أن المأذون في اتخاذها مالم يحصل الاتفاق على قتله وهو الكلب العقور وأما غير العقور فقد اختلف هل يجوز قتله مطلقا أم لا واستدل به على جواز تربية الجرو الصغير لاجل المنفعة التي يؤل أمره إليها إذا كبر ويكون القصد لذلك قائما مقام وجود المنفعة به كما يجوز بيع مالم ينتفع به في الحال لكونه ينتفع به في المسأل واستدل به على طهارة الكلب الجائز اتخاذها لأن في ملاسته مع الاحتراز عنه مشقة شديدة فالأذن في

عَنْ يَزِيدَ بْنِ خَصِيفَةَ أَنَّ السَّائِبَ بْنَ يَزِيدَ حَدَّثَهُ أَنَّهُ سَمِعَ سُهَيْبَانَ بْنَ أَبِي زُهَيْرٍ  
 رَجُلًا مِنْ أَزْدِ شَنْوَةَ . وَكَانَ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ مَنْ أَقْنَى كَلْبًا  
 لَا يَنْفِي عَنْهُ زُرْعًا وَلَا ضَرْعًا نَقَصَ كُلَّ يَوْمٍ مِنْ عَمَلِهِ قِيرَاطٌ . قُلْتُ أَنْتَ سَمِعْتَ هَذَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ  
 قُلْ إِي وَرَبُّ هَذَا الْمَسْجِدِ **بَابُ اسْتِعْمَالِ الْبَقْرِ لِلْحِرَاثَةِ حَدِيثًا** مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ  
 حَدَّثَنَا كُثَيْبٌ عَنْ سَعْدِ بْنِ سَمِيْعٍ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ بَيْنَمَا رَجُلٌ  
 رَاكِبٌ عَلَى بَقْرَةٍ اتَّقَمَتْ إِلَيْهِ فَقَالَتْ لَمْ أُخْلَقْ لِهَذَا خُلِقْتُ لِلْحِرَاثَةِ قَالَ آمَنْتُ بِهِ أَنَا وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ  
 وَأَخَذَ الذُّئْبُ شَاةً فَتَبِعَهَا الرَّاعِي فَقَالَ الذُّئْبُ مَنْ لَهَا يَوْمَ السَّبْعِ يَوْمَ لَارَاعِي لَهَا غَيْرِي . قَالَ آمَنْتُ  
 بِهِ أَنَا وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ . قَالَ أَبُو سَلَمَةَ وَمَاهِمَا يَوْمَئِذٍ فِي الْقَوْمِ **بَابُ** إِذَا قَالَ أَكْفَنِي مَوْنَةَ النَّخْلِ  
 أَوْ غَيْرِهِ وَتَشْرِكُنِي فِي الثَّمْرِ **حَدِيثًا** الْحَكَمُ بْنُ نَافِعٍ أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ حَدَّثَنَا أَبُو الزُّنَادِ عَنِ الْأَعْرَجِ  
 عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَتِ الْأَنْصَارُ لِلنَّبِيِّ ﷺ أَقْسِمُ بَيْنَنَا وَبَيْنَ إِخْوَانِنَا النَّخِيلِ قَالَ لَا  
 قَالُوا أَتَكْفُونَا الْمَوْنَةَ وَتُشْرِكُكُمْ فِي الثَّمْرِ قَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا

اتخاذُه اذن في مكلماته مقصوده كان المنع من لوازمه مناسب المنع منه وهو استدلال قوي لا يعارضه الا عموم الخبر  
 الوارد في الامر من غسل ما ولغ فيه الكلب من غير تفصيل وتخصيص العموم غير مستنكر اذا سوغه الدليل وفي  
 الحديث الحث على تكثير الاعمال الصالحة والتحذير من العمل بما ينقصها والتنبية على أسباب الزيادة فيها والنقص  
 منها المجنب أو ترتكب ويان لطف الله تعالى بخلقه في أباحة ما لهم به نفع وتبليغ نبيهم ﷺ هم أمور معاشهم  
 ومعادهم وفيه ترجيح المصلحة الراجحة على المفسدة لوقوع استثناء ما ينتفع به مما حرم اتخاذُه (قوله عن يزيد بن  
 خصيفة) بالمعجمة ثم المهملة ثم الفاء مصغر (والسائب بن يزيد) صحابي صغير مشهور ورجال الاسناد كلهم مدنيون  
 بالاصالة الا شيخ البخاري وقد أقام بالمدينة مدة وفيه رواية صحابيه عن صحابي (قوله من أزد شنوءة) بفتح المعجمة وضم  
 النون بعدها واوسا كنة ثم همزة مفتوحة وهي قبيلة مشهورة نسبوا الى شنوءة واسمه الحرث بن كعب ابن عبد الله بن  
 مالك النضر بن الازد (قوله قلت أنت سمعت هذا) فيه التثبت في الحديث وفي قوله (أي ورب هذا المسجد) القسم للتوكيد  
 وأن كان السامع مصدقا \* (قوله باب استعمال البقر للحراثة) أورد فيه حديث أبي هريرة في قول البقرة لم أخاق لهذا  
 انما خلقت للحراثة وسيأتي الكلام عليه في المناقب فان سياقه هناك أتم من سياقه هنا وفيه سبب قوله ﷺ آمنت بذلك وهو  
 حيث تعجب الناس من ذلك ويأتي هناك أيضا الكلام على اختلافهم في قوله يوم السبع وهل هي بضم الموحدة أو اسكانها  
 وما معناها قال ابن بطال في هذا الحديث حجة على من منع أكل الخيل مستدلا بقوله تعالى لتركبوها فانه لو كان  
 ذلك دالا على منع أكلها لدل هذا الخبر على منع أكل البقر لقوله في هذا الحديث انما خلقت للحراثة وقد اتفقوا على  
 جواز أكلها فدل على أن المراد بالعموم المستفاد من جهة الامتنان في قوله لتركبوها والمستفاد من صيغة انما في قوله انما  
 خلقت للحراثة عموم مخصوص \* (قوله باب اذا قال اكفني مؤنة النخل وغيره) أي كالعنب (وتشركني في الثمر) أي  
 تكون التمرة يتناول بجوز في تشركني فتح أوله وناله وضم أوله وكسر ناله بخلاف قوله ونشر كسكفانه بفتح أوله وناله  
 حسب (قوله قالت الانصار) أي حين قدم النبي ﷺ المدينة وسيأتي في الهبة من حديث أنس قال لما قدم المهاجرون  
 المدينة قاسمهم الانصار على أن يعطوهم ثمار اموالهم ويكفونهم المؤنة والعمل الحديث (قوله النخيل) في رواية الكشميهني  
 النخل والنخيل جمع نخل كالعبيد جمع عبد وهو جمع نادر (قوله المؤنة) أي العمل في البساتين من سقيها والقيام عليها

**بابُ قَطْعِ الشَّجَرِ وَالنَّخْلِ .** وَقَالَ أَنَسُ أَمْرَ النَّبِيِّ ﷺ بِالنَّخْلِ قَطْعًا **حَدَّثَنَا** مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا جُوَيْرِيَةٌ عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ حَرَّقَ نَخْلَ بَنِي النَّضِيرِ وَقَطَعَ وَهِيَ الْبُورَةُ وَلَهَا يَقُولُ حَسَّانُ :

وَهَانَ عَلَى سَرَاةِ بَنِي لُؤَيٍّ \* حَاقَ بِالْبُورَةِ مُسْتَطِيرٌ

**بابُ حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ** أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ حَنْظَلَةَ بْنِ قَيْسِ الْأَنْصَارِيِّ سَمِعَ رَافِعَ بْنَ خَدِيجٍ قَالَ كُنَّا أَكْثَرَ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مُزْدَرَعًا كُنَّا نَكْرِى الْأَرْضَ بِالنَّاحِيَةِ مِنْهَا مَسْمَى لِسَيْدِ الْأَرْضِ، قَالَ فَمِمَّا يُصَابُ ذَلِكَ وَتَسَلَّمَ الْأَرْضُ : وَمِمَّا يُصَابُ الْأَرْضُ . وَيَسَلُّ ذَلِكَ فَهَيْبَنَا : وَأَمَّا الذَّهَبُ وَالْوَرِقُ

قال المهلب انما قال لهم النبي ﷺ لانه علم ان الفتوح ستفتح عليهم فكره ان يخرج شئ من عقار الانصار عنهم فلما فهم الانصار ذلك جمعوا بين المصلحتين امثال ما امرهم به وتعجيل مواساة اخوانهم المهاجرين فسألوهم ان يساعدوهم في العمل وبشركوهم في التمر قال وهذه هي المساقاة بعينها وتعقبه ابن التين بان المهاجرين كانوا ملكوا من الانصار نصيبا من الارض والمال باشرط النبي ﷺ على الانصار مواساة المهاجرين ليلة العقبة قال فليس ذلك من المساقاة في شئ وما ادعاه مردود لانه شئ لم يقم عليه دليلا ولا يلزم من اشترط المواساة ثبوت الاشتراك في الارض ولو ثبت بمجرد ذلك لم يبق لسؤالهم لذلك ورده عليهم معنى وهذا واضح بحمد الله تعالى \* (قوله باب قطع الشجر والنخل) أى للحاجة والمصلحة اذا تعينت طريقا في نكابة العدو ونحو ذلك وخالف في ذلك بعض أهل العلم فقالوا لا يجوز قطع الشجر المثمر أصلا وحملوا ما ورد من ذلك اما على غير المثمر واما على أن الشجر الذي قطع في قصة بني النضير كان في الموضع الذي وقع فيه القتال وهو قول الاوزاعي والليث وأبي ثور (قوله وقال أنس أمر النبي ﷺ بالنخل فقطع) هو طرف من حديث بناء المسجد النبوي وقد تقدم موصولا في المساجد وياتى الكلام عليه في أول الهجرة وهو شاهد للجواز لاجل الحاجة ثم ذكر المصنف حديث ابن عمر في تحريق نخل بني النضير وهو شاهد للجواز لاجل نكابة العدو وسيأتى الكلام عليه مستوفى في كتاب المغازى بين بدر واحد وفي كتاب تفسير سورة الحشر (والبويرة) بضم الموحدة مصغر موضع معروف وسراة بفتح المهملة (ومستطير) أى منتشر وأورد القاسمي البيت المذكور مخروما بحذف الواو من أوله \* (قوله باب) كذا للجميع بغير ترجمة وهو بمنزلة الفصل من الباب الذي قبله وأورد فيه حديث رافع بن خديج كنا نكرى الارض بالناحية منها وسيأتى الكلام عليه مستوفى بعد أربعة أبواب وقد استنكر ابن بطال دخوله في هذا الباب قال وسألت المهلب عنه فقال يمكن أن يؤخذ من جهة انه من اكرى أرضا ليزرع فيها ويفرس فاهضت المدة فقال له صاحب الارض اقلع شجرك عن ارضى كان له ذلك فيدخل بهذه الطريق في اباحة قطع الشجر وقال ابن المنير الذي يظهر أن غرضه الاشارة به الى ان القطع الجائز هو المسبب للمصلحة ككتابة الكفار أو الانتفاع بالخشب أو نحوه والمنكر هو الذى عن العبث والافساد ووجه أخذه من حديث رافع ابن خديج أن الشارع نهى عن المخاطرة في كراء الارض ابقاء على منفعتها من الضياع مجانا في عواقب المخاطرة فاذا كان ينهى عن تضييع منفعتها وهي غير محققة ولا مشخصة فلا ينهى عن تضييع عينها بقطع اشجارها عبثا أجدر وأولى (قوله نكرى) بضم أوله من الرباعى وقوله لسيد الارض أى مالكها وقوله بالناحية منها مسمى ذكره على ارادة البعض أو باعتبار الزرع وقوله فما يصاب ذلك وتسلم الارض ومما يصاب الارض ويسلم ذلك وقع في رواية الكشميهني فهما في الموضعين والاول أولى ومعناه فكثيرا ما يصاب وقد تقدم توجيهه في الكلام على قوله وكان مما يحرك شفثيه في بدء الوحي من كلام ابن مالك وزاد الكرماني هنا يحتمل ان تكون مما بمعنى ر بما لان حروف الجر تناوب ولا سيما من التبعية تناسب رب التقليلية وعلى هذا الاحتجاج ان يقال ان لفظ ذلك من باب وضع المظهر موضع المضمير (قوله فاما الذهب والورق) في رواية الكشميهني

فَلَمْ يَكُنْ يَوْمَئِذٍ بِأَبِ الْمَزَارَعَةِ بِالشَّطْرِ وَنَحْوِهِ . وَقَالَ قَيْسُ بْنُ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ مَا بِالْمَدِينَةِ  
 أَهْلُ بَيْتِ هِجْرَةَ إِلَّا يَزْرَعُونَ عَلَى الثَّلْثِ وَالرُّبْعِ . وَزَارَعَ عَلِيُّ وَسَعْدُ بْنُ مَالِكٍ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ وَعُمَرُ بْنُ عَبْدِ  
 الْعَزِيزِ وَالْقَاسِمُ وَعَرُوةٌ وَالْأَبِيُّ بَكْرٌ وَآلُ عُمَرَ وَآلُ عَلِيٍّ وَابْنُ سَيْرِينَ ،

والقصة بدل الورق وقوله فلم يكن يومئذى يكرى بهما ولم يرد نفي وجودها ولم يتعرض في هذه الرواية لحكم المسئلة  
 وسيأتي بيانه بدعشرة أبواب ان شاء الله تعالى » (قوله باب المزارعة بالشطر ونحوه) راعى المصنف لفظ الشطر  
 لوروده في الحديث وألحق غيره لتساويهما في المعنى ولولا مراعاة لفظ الحديث لكان قوله المزارعة بالجزء أخصر وأبين  
 (قوله وقال قيس بن مسلم) هو الكوفي (عن أبي جعفر) هو محمد بن علي بن الحسين الباقر (قوله ما بالمدينة أهل بيت  
 هجرة لا يزرعون على الثلث والرابع) الواو عاطفة على الفعل لا على المجرور رأى يزرعون على الثلث ويزرعون على  
 الربع أو الواو بمعنى أو وهذا الأثر وصله عبد الرزاق قال أخبرنا الثوري قال أخبرنا قيس بن مسلم به وحكي ابن التين  
 ان القاسم أنكر هذا وقال كيف يروي قيس بن مسلم هذا عن أبي جعفر وقيس كوفي وأبو جعفر مدني ولا يرويه عن  
 أبي جعفر أحد من المدنيين وهو تعجب من غير تعجب وكم من ثقة تفرد بما لم يشاركه فيه ثقة آخر وان كان الثقة حافظا  
 لم يضره الافراد والواقع أن قيسا لم ينفرد به فقد وافقه غيره في بعض معناه كما سيأتي قريبا ثم حكي ابن التين عن القاسم  
 أغرب من ذلك فقال انما ذكر البخاري هذه الآثار في هذا الباب ليعلم أنه لم يصح في المزارعة على الجزء حديث مسند  
 وكأنه غفل عن آخر حديث في الباب وهو حديث ابن عمر في ذلك وهو معتمد من قال بالجواز والحق أن البخاري انما  
 أراد بسياق هذه الآثار الاشارة الى أن الصحابة لم ينقل عنهم خلاف في الجواز خصوصا أهل المدينة فيلزم من يقدم  
 عملهم على الاخبار المرفوعة أن يقولوا بالجواز على قاعدتهم (قوله وزارع علي وابن مسعود وسعد بن مالك وعمر بن  
 عبد العزيز والقاسم بن محمد وعروة بن الزبير وآل أبي بكر وآل عمر وآل علي وابن سيرين) أما أثر علي فوصله ابن أبي  
 شيبة من طريق عمرو بن صليح عنه أنه لم ير بأسا بالمزارعة على النصف وأما أثر ابن مسعود وسعد بن مالك وهو سعد  
 ابن أبي وقاص فوصلهما ابن أبي شيبة أيضا من طريق موسى بن طلحة قال كان سعد بن مالك وابن مسعود يزارعان  
 بالثلث والرابع ووصله سعيد بن منصور من هذا الوجه بلفظ ان عثمان ابن عفان أقطع خمسة من الصحابة الزبير وسعدا  
 وابن مسعود وخبابا واسامة بن زيد قال فرأيت جاري ابن مسعود وسعدا يعطيان أرضيهما بالثلث وأما أثر عمر بن عبد  
 العزيز فوصله ابن أبي شيبة من طريق خالد الحذاء ان عمر بن عبد العزيز كتب الى عدي بن ارطاة ان يزارع بالثلث  
 والرابع وروينافي الخراج ليحيى بن آدم باسناده الى عمر بن عبد العزيز انه كتب الى عامله انظر ما قبلكم من أرض  
 فاعطوها بالمزارعة على النصف والا فلي الثلث حتى تبلغ العشر فان لم يزرعها أحد فامنحها والا فانفق عليها من مال  
 المسلمين ولا تبيعون قبلك أرضا وأما أثر القاسم بن محمد فوصله عبد الرزاق قال سمعت هشاما يحدث ان ابن سيرين أرسله  
 الى القاسم بن محمد ليسأله عن رجل قال لاخر اعمل في حائطي هذا ولك الثلث والرابع قال لا بأس قال فرجعت الى ابن  
 سيرين فاخبرته فقال هذا أحسن ما يصنع في الارض وروى النسائي من طريق ابن عون قال كان محمد يعني ابن سيرين  
 يقول الارض عندي مثل المال المضاربة فاصلح في المال المضاربة صلح في الارض وما لم يصلح في المال المضاربة لم يصلح  
 في الارض قال وكان لا يرى بأسا أن يدفع أرضه الى الاكار على أن يعمل فيها بنفسه وولده واعوانه وبقره ولا ينفق  
 شيئا وتكون النفقة كلها من رب الارض وأما أثر عروة وهو ابن الزبير فوصله ابن أبي شيبة ايضا وأما أثر أبي بكر ومن  
 ذكر معهم فروى ابن أبي شيبة وعبد الرزاق من طريق اخرى الى أبي جعفر الباقر انه سئل عن المزارعة بالثلث والرابع  
 فقال اني انظرت في آل أبي بكر وآل عمر وآل علي وجدتهم يفعلون ذلك وأما أثر ابن سيرين فتقدم مع القاسم بن محمد  
 وروى سعيد بن منصور من وجه آخر عنه انه كان لا يرى بأسا أن يجعل الرجل للرجل طائفة من زرعه أو حرثه على أن



وَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْأَسْوَدِ كُنْتُ أَشَارِكُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ بَزِيدٍ فِي الزَّرْعِ، وَعَامَلَ عُمَرَ النَّاسَ عَلَى أَنْ جَاءَ عُمَرُ بِالْبَذْرِ  
 مِنْ عِنْدِهِ فَلَهُ الشُّطْرُ وَإِنْ جَاؤَا بِالْبَذْرِ فَلَهُمْ كَذَا وَقَالَ الْحَسَنُ لَا بَأْسَ أَنْ تَكُونَ الْأَرْضُ لِأَحَدِهِمَا فَيَنْتَفِعَانِ جَمِيعًا  
 فَمَا خَرَجَ فَهُوَ بَيْنَهُمَا، وَرَأَى ذَلِكَ الزُّهْرِيُّ وَقَالَ الْحَسَنُ لَا بَأْسَ أَنْ يُجْتَنَى الْقَطْنُ عَلَى النُّصْفِ، وَقَالَ  
 إِبْرَاهِيمُ وَابْنُ سِيرِينَ وَعَطَاءُ وَالْحَكَمُ وَالزُّهْرِيُّ وَقَتَادَةَ لَا بَأْسَ أَنْ يُعْطِيَ الثُّوبَ بِالثُّلُثِ أَوْ الرَّبْعِ وَنَحْوِهِ

يكفيه مؤنتها والقيام عليها ( قوله وقال عبد الرحمن بن الاسود كنت اشارك عبد الرحمن بن يزيد في الزرع) وصله ابن  
 أبي شيبة وزاد فيه وأحمله الى علقمة والاسود فلورأياه باسألهياني عنه وروى النسائي من طريق أبي اسحق عن عبد  
 الرحمن بن الاسود قال كان عمي يزارعان بالثلث والرابع وانا شريكهما وعلقمة والاسود يعلمان فلاخيران ( قوله  
 وعامل عمر الناس على ان جاء عمر بالبذر من عنده فله الشطر وان جاؤا بالبذر فلهم كذا) وصله ابن أبي شيبة عن أبي خالد  
 الاحمر عن يحيى بن سعيد ان عمر أجلى أهل نجران واليهود والنصارى واشترى بياض أرضهم وكرهم فعامل عمر الناس  
 ان هم جاؤا بالبقر والحديد من عندهم فلهم الثلثان ولعمر الثلث وان جاء عمر بالبذر من عنده فله الشطر وعاملهم في التخل  
 على ان لهم الخمس وله الباقي وعاملهم في السكرم على ان لهم الثلث وله الثلثان وهذا مرسل وأخرجه البيهقي من طريق  
 اسمعيل بن أبي حكيم عن عمر بن عبدالعزيز قال لما استخلف عمر أجلى أهل نجران وأهل فدك وتيماء وأهل خيبر  
 واشترى عقارهم واموالهم واستعمل يعلى بن منية فاعطى البياض يعني بياض الارض على ان كان البذر والبقر والحديد  
 من عمر فلهم الثلث ولعمر الثلثان وان كان منهم فلهم الشطر وله الشطر وأعطى النخل والعنب على ان لعمر الثلثين ولهم  
 الثلث وهذا مرسل ايضا فيتقوى أحدهما بالآخر وقد أخرجه الطحاوي من هذا الوجه بلفظ ان عمر بن الخطاب بعث  
 يعلى بن منية الى اليمن فأمره ان يعطيهم الارض البيضاء فذكر مثله - اء وكان المصنف أبهم المقدار بقوله فلهم كذا لهذا  
 الاختلاف لان غرضه منه ان عمر أجاز المعاملة بالجزء وقد استشكلنا الصنيع بانه يقتضي جواز بيعتين في بيعه لان  
 ظاهره وقوع العقد على احدى الصورتين من غير تعيين ويحتمل ان يراد بذلك التنويع والتخير قبل العقد ثم يقع  
 العقد على أحد الأمرين أو انه كان يرى ذلك جملة فلا يضره نعم في إيراد المصنف هذا الاثر وغيره في هذه الترجمة ما يقتضي  
 انه يرى ان المزارعة والمخابرة بمعنى واحد وهو وجه للشافعية والوجه الآخر انها مختلفا المعنى فالزراعة العمل في الارض  
 ببعض ما يخرج منها والبذر من المالك والمخابرة مثلها لكن البذر من العامل وقد أجازها احمد في رواية ومن الشافعية ابن خزيمة  
 وابن المنذر والخطابي وقال ابن سريج بجواز المزارعة وسكت عن المخابرة وعكسه الجوزي من الشافعية وهو المشهور  
 عن احمد وقال الباقر لا يجوز واحد منهما وحملوا الآثار الواردة في ذلك على المساقاة وسيأتي ( قوله وقال  
 الحسن لا بأس ان تكون الارض لاحدهما فينتفعان جميعا فما خرج فهو بينهما ورأى ذلك الزهري وقال  
 الحسن لا بأس ان يجتنى القطن على النصف ) أما قول الحسن فوصله سعيد بن منصور بنحوه واما قول  
 الزهري فوصله عبد الرزاق وابن أبي شيبة بنحوه قال ابن التين قول الحسن في القطن يوافق قول مالك وأجاز أيضا  
 أن يقول ما جنبت فلك نصفه ومنعه بعض أصحابه ويمكن أن يكون الحسن أرادانه جملة ( قوله وقال ابراهيم وابن  
 سيرين وعطاء والحكم والزهري وقتادة لا بأس ان يعطى الثوب بالثلث أو الربع ونحوه ) أي لا بأس ان يعطى  
 للنساج الغزل ينسجه ويكون ثلث المنسوج له والباقي لمالك الغزل وأطلق الثوب عليه بطريق المجاز وأما قول ابراهيم  
 فوصله أبو بكر الاثر من طريق الحكم انه سأل ابراهيم عن الحواك يعطى الثوب على الثلث والرابع فقال لا بأس بذلك  
 وأما قول ابن سيرين فوصله ابن أبي شيبة من طريق ابن عون سألت عمدا هو ابن سيرين عن الرجل يدفع الى النساج  
 الثوب بالثلث أو الربع أو بما تراضيا عليه فقال لا أعلمه بأسا وأما قول عطاء والحكم فوصلهما ابن أبي شيبة وأما قول

وَقَالَ مَعْمَرٌ لَا بَأْسَ أَنْ تَكُونَ الْمَاشِيَةَ عَلَى الثُّلُثِ وَالرُّبْعِ إِلَى أَجْلِ مَسْمَى حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي رَاهِمٍ بْنُ الْمُنْذِرِ حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ عِيَاضٍ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَخْبَرَهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ عَامِلَ خَيْبَرَ بِشَطْرِ مَا يَخْرُجُ مِنْهَا مِنْ تَمْرٍ أَوْ زَرْعٍ فَكَانَ يُعْطَى أَزْوَاجَهُ مِائَةَ وَسَقِي تَمْرًا ثَمَانِينَ وَسَقِي تَمْرًا وَعِشْرُونَ وَسَقِي شَعِيرٍ فَقَسَمَ عُمَرُ خَيْبَرَ فَخَيْرَ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنْ يُقَطِّعَ لَمَنْ مِنَ الْمَسَاءِ وَالْأَرْضِ أَوْ يَجُضِيَ لِمَنْ فَمِنْهُمْ مَنْ أَخْتَارَ الْأَرْضَ وَمِنْهُمْ مَنْ أَخْتَارَ الْوَسْقَ وَكَانَتْ عَائِشَةُ أَخْتَارَتِ الْأَرْضَ

**بَابُ إِذَا لَمْ يَشْتَرِطِ السِّنِينَ فِي الْمَزَارَعَةِ حَدَّثَنَا** مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا بِحُجِيِّ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا نَافِعٌ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ قَالَ عَامِلُ النَّبِيِّ ﷺ خَيْبَرَ بِشَطْرِ مَا يَخْرُجُ مِنْهَا مِنْ تَمْرٍ

الزهري فوصله ابن أبي شيبة عن عبد الأعلى عن معمر عنه قال لا بأس أن يدفعه إليه بالثلث وأما قول قتادة فوصله ابن أبي شيبة بلفظانه كان لا يري بأساً أن يدفع الثوب إلى النساج بالثلث (قوله) وقال معمر لا بأس أن تكري الماشية على الثلث أو الربع إلى أجل مسمى (وصلة) عبد الرزاق عنه بهذا (قوله) عن عبيد الله (هو ابن عمر العمري) (قوله) بشرط ما يخرج منها (هذا الحديث) هو عمدة من أجاز المزارعة والمخاربة لتقرير النبي ﷺ لذلك واستمراره على عهد أبي بكر إلى أن أجلاهم عمر كإسياتي بعد أبواب واستدل به على جواز المساقاة والنخل والكرم وجميع الشجر الذي من شأنه أن يشمر بجزء معلوم يجعل للعامل من الثمرة وبه قال الجمهور وخصه الشافعي في الجديد بالنخل والكرم وألحق المقل بالنخل لشبهه به وخصه داود بالنخل وقال أبو حنيفة وزفر لا يجوز بحال لأنها اجارة بشرة معدومة أو مجهولة وأجاب من جوزها بأنه عقد على عمل في المال ببعض نمائه فهو كالمضاربة لأن المضارب يعمل في المال بجزء من نمائه وهو معدوم ومجهول وقد صح عقد الاجارة مع ان المنافع معدومة فكذلك هنا وأيضاً فالقياس في ابطال نص أو إجماع مردود وأجاب بعضهم عن قصة خير بأنها فتحت صلحا وأقروا على ان الارض ملكهم بشرط أن يعطوا نصف الثمرة فكان ذلك يؤخذ بحق الجزية فلا بدل على جواز المساقاة وتعقب بان معظم خير فتح عنوة كإسياتي في المغازي وبان كثير منها قسم بين الغانمين كإسياتي وبان عمر أجلاهم منها فلو كانت الارض ملكهم ما أجلاهم عنها واستدل من أجازها في جميع الثمر بان في بعض طرق حديث الباب بشرط ما يخرج منها من نخل وشجر وفي رواية حماد بن سلمة عن عبيد الله بن عمر في حديث الباب على ان لهم أنشط من كل زرع ونخل وشجر وهو عند البيهقي من هذا الوجه واستدل بقوله على شطر ما يخرج منها لجواز المساقاة بجزء معلوم لا بمجهول واستدل به على جواز اخراج البذر من العامل والمالك لعدم تقيده في الحديث بشيء من ذلك واحتج من منع بان العامل حينئذ كان باع البذر من صاحب الارض بمجهول من الطعام نسبة وهو لا يجوز وأجاب من أجازها بأنه مستثنى من النهي عن بيع الطعام بالطعام نسبة جمع بين الحديثين وهو أولى من الغناء احدهما (قوله) فكان يعطي ازواجه مائة وسق ثمانون وسق تمر وعشرون وسق شعير) كذا للاكثر بالرفع على القطع والتقدير منها ثمانون ومنها عشرون وللكشيميني ثمانين وعشرين على البدل وانما كان عمر يعطين ذلك لانه ﷺ قال ما تركت بعد نفقة نسائي فهو صدقة وسياتي في بابها (قوله) وقسم عمر) أي خير صرح بذلك احمد في روايته عن ابن عمر عن عبيد الله بن عمر وسياتي بعد أبواب من طريق موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر ان عمر اجلي اليهود والنصارى من ارض الحجاز وسياتي ذكر السبب في ذلك في كتاب الشروط ان شاء الله تعالى (قوله) باب اذا لم يشترط السنين في المزارعة (ذكر فيه حديث ابن عمر المذكور في الباب قبله من طريق يحيى بن سعيد عن عبيد الله مختصراً وقد سبق ما فيه قال ابن التين قوله اذا لم يشترط السنين ليس بواضح من الخبر الذي ساقه كذا قال ووجه ما ترجم به الاشارة الى انه لم يقع في شيء من طرق هذا الحديث مقيداً بسنين معلومة

أَوْ زَرَعَ **بَابُ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ عَمْرُو قُلْتُ لِطَاوُسٍ لَوْ تَرَكْتَ**  
**الْمُخَابَرَةَ فَإِنَّهُمْ يَزْعُمُونَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْهُ قَالَ أَيْ عَمْرُو إِنِّي أُعْطِيهِمْ وَأَغْنِيهِمْ وَإِنْ أَعْلَمَهُمْ أَخْبَرَنِي**  
**يَعْنِي ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَنْهَ عَنْهُ وَأَلَيْكَ قَالَ أَنْ يَمْنَحَ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ خَيْرٌ**

وقد ترجم له بعد أبواب اذا قال رب الارض لعرك ما عرك الله ولم يذكر اجلا معلوما فهما على تراضيهما وساق الحديث وفيه قوله ﷺ تقرم ماشتنا هو ظاهر فيما ترجم له وفيه دليل على جواز دفع النخل مساقاة والارض مزارعة من غير ذكر سنين معلومة فيكون للمالك ان يخرج العامل متى شاء وقد اجاز ذلك من اجاز المخابرة والمزارعة وقال ابو ثور اذا اطلقا حمل على سنة واحدة وعن مالك اذا قال ساقيتك كل سنة بكذا جاز ولو لم يذكر امداء وحمل قصة خير على ذلك وانفقوا على ان الكرى لا يجوز الا باجل معلوم وهو من العقود اللازمة \* (قوله باب) كذا للجيح بغير ترجمة وهو بمنزلة الفصل من الباب الذي قبله وقد اورد فيه حديث ابن عباس في جواز اخذ اجرة الارض ووجه دخوله في الباب الذي قبله انه لما جازت المزارعة على ان للعامل جزا معلوما فجاز اخذ الاجرة المعينة عليها من باب الاولى (قوله حدثنا سفیان قال عمرو) هو ابن دينار وفي رواية الاسماعيلي من طريق عثمان بن ابي شيبه وغيره عن سفیان حدثنا عمرو بن دينار (قوله لو تركت المخابرة فانهم يزعمون ان النبي ﷺ نهى عنه) اما المخابرة فتقدم تفسيرها قبل باب وادخال البخاري هذا الحديث في هذا الباب مشعر بانه ممن يرى ان المزارعة والمخابرة بمعنى وقد رواه الترمذي من وجه آخر عن عمرو بن دينار بلفظ لو تركت المزارعة ويقوى ذلك قول ابن الاعرابي اللغوي ان اصل المخابرة معاملة اهل خيبر فاستعمل ذلك حتى صار اذا قيل خابرم عرف انه عاملمهم نظير معاملة اهل خيبر واما قول عمرو بن دينار لطاوس يزعمون فكاه اشار بذلك الى حديث رافع بن خديج في ذلك وقد روى مسلم والنسائي من طريق حماد ابن زيد عن عمرو بن دينار قال كان طاوس يكره ان يؤجر ارضه بالذهب والنضبة ولا يرى بالثلث والرابع باسا فقال له مجاهد اذهب الى ابن رافع بن خديج فاسمع حديثه عن ابيه فقال لو اعلم ان رسول الله ﷺ نهى عنه لم افعله ولكن حدثني من هو اعلم منه ابن عباس فذكره وللنسائي ايضا من طريق عبد الكريم عن مجاهد قال اخذت بيد طاوس فادخلته الى ابن رافع بن خديج فحدثه عن ابيه ان النبي ﷺ نهى عن كراء الارض فابى طاوس وقال سمعت ابن عباس لا يرى بذلك باسا واما قوله لو تركت المخابرة فاجواب لو محذوف او هي للتمييز (قوله واعينهم) كذا للاكثر بالعين المهملة المكسورة من الاعانة وللكشميني واعينهم بالعين المعجمة الساكنة من الغني والاولى هو الصواب وكذا ثبت في رواية ابن ماجه من هذا الوجه (قوله وان اعلمهم اخبرني يعني ابن عباس) سيأتي بعد ابواب من طريق سفیان وهو الثوري عن عمرو بن دينار عن طاوس قال قال ابن عباس وكذلك أخرجه ابوداود من هذا الوجه (قوله لم ينه عنه) أي عن اعطاء الارض بجزء مما يخرج منها ولم يرد ابن عباس بذلك نفي الرواية المثبتة للنهي مطلقا وانما اراد ان النهي الوارد عنه ليس على حقيقته وانما هو على الاولوية وقيل المراد انه لم ينه عن العقد الصحيح وانما نهى عن الشروط الفاسد لكن قد وقع في رواية الترمذي ان النبي ﷺ لم يحرم المزارعة وهي تقوى ما اولته (قوله ان يمنح) بفتح الهمزة والحاء على انها تعليلية وبكسر الهمزة وسكون الحاء على انها شرطية والاول اشهر وقوله خرجا أي اجرة زاد ابن ماجه والاسماعيلي من هذا الوجه عن طاوس وان معاذ بن جبل اقر الناس عليها عندنا يعني باليمن وكان البخاري حذف هذه الجملة الاخيرة لما فيها من الانقطاع بين طاوس ومعاذ وسياتي بقية الكلام على هذا الحديث بعد سبعة ابواب ان شاء الله تعالى \*

(١) قوله كذا للاكثر الخ قال بعد ان نقل تصويب الفتح هنا لرواية الاكثر ولا يذر عن الكشميني كافي الفرع واصله واعينهم بضم الهمزة وسكون العين المهملة وكسر النون بعدها تحتية ساكنة فلينظر اه

لَهُ مِنْ أَنْ يَأْخُذَ عَلَيْهِ خَرْجًا مَعْلُومًا **بَابُ** الْمَزَارَعَةِ مَعَ الْيَهُودِ **حَدَّثَنَا** ابْنُ مُقَاتِلٍ أَخْبَرَنَا  
 عَبْدُ اللَّهِ أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَعْطَى خَيْبَرَ  
 الْيَهُودَ عَلَى أَنْ يَسْكُوهَا وَيَزْرَعُوهَا وَلَهُمْ شَطْرُ مَا خَرَجَ مِنْهَا **بَابُ** مَا يُكْرَهُ مِنَ الشَّرْطِ فِي الْمَزَارَعَةِ  
**حَدَّثَنَا** صَدَقَةُ بْنُ الْفَضْلِ أَخْبَرَنَا ابْنُ عُمَيْرٍ عَنْ بَعْثِ سَمِيعِ حَنْظَلَةَ الزُّرْقِيِّ عَنِ رَافِعِ بْنِ رَضِيَ اللَّهُ  
 عَنْهُ قَالَ كُنَّا أَكْثَرَ أَهْلِ الْمَدِينَةِ حَقْلًا وَكَانَ أَحَدُنَا يُكْرِى أَرْضَهُ فَيَقُولُ هَذِهِ الْقِطْعَةُ لِي وَهَذِهِ لَكَ فَرُبَّمَا  
 أَخْرَجَتْ ذِيهِ وَلَمْ تُخْرَجْ ذِيهِ فَفَنَاهُمُ النَّبِيُّ ﷺ **بَابُ** إِذَا زَرَعَ بِمَالٍ قَوْمٌ بغيرِ إِذْنِهِمْ وَكَانَ فِي  
 ذَلِكَ صَلَاحٌ لَهُمْ **حَدَّثَنَا** إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ حَدَّثَنَا أَبُو ضَمْرَةَ حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ عَنِ رَافِعِ بْنِ  
 عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ بَيْنَمَا ثَلَاثَةٌ نَفَرٍ يَمْشُونَ أَخَذَهُمُ الْمَطَرُ فَأَوْوَأُوا إِلَى  
 غَارٍ فِي جَبَلٍ فَانْحَطَّتْ عَلَى فَمِّ غَارِهِمْ صَخْرَةٌ مِنَ الْجَبَلِ فَأَنْطَبَقَتْ عَلَيْهِمْ فَقَالَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ  
 انظُرُوا أَعْمَالًا عَمِلْتُمُوهَا صَالِحَةٌ لِلَّهِ فَادْعُوا اللَّهَ بِهَا لَعَلَّهُ يُفَرِّجُهَا عَنْكُمْ . قَالَ أَحَدُهُمُ اللَّهُمَّ إِنَّهُ كَانَ لِي  
 وَالِدَانِ شَيْخَانِ كَبِيرَانِ وَلِي صَيِّبَةٌ صِفَارٌ كُنْتُ أَرْعَى عَلَيْهِمْ فَأِذَا رَحْتُ عَلَيْهِمْ حَلَبْتُ فَبَدَأْتُ بِوَالِدَيْ  
 أَسْقِيهِمَا قَبْلَ بَنِي وَإِنِّي أَسْتَأْخِرْتُ ذَاتَ يَوْمٍ فَلَمْ آتِ حَتَّى أَمْسَيْتُ فَوَجَدْتُهُمَا نَامَا فَحَلَبْتُ كَمَا كُنْتُ  
 أَحَلْبُ فَمَتُّ عِنْدَ رُؤُسِهِمَا أَكْرَهُ أَنْ أَوْظِيَهُمَا وَأَكْرَهُ أَنْ أَسْقِيَ الصَّبِيَّةَ وَالصَّبِيَّةَ يَتَضَاغُونَ عِنْدَ قَدَمِي  
 حَتَّى يَطْلُعَ الْفَجْرُ فَإِنِ كُنْتُ تَعْلَمُ أَنِّي فَعَلْتُهُ أَبْتِغَاءَ وَجْهِكَ فَأَفْرُجْ لَنَا فَرَجَةً تَرَى مِنْ السَّمَاءِ فَخَرَجَ اللَّهُ  
 فَرَأَوْا السَّمَاءَ . وَقَالَ الْآخَرُ : اللَّهُمَّ إِنَّهَا كَانَتْ لِي بِنْتُ عَمٍّ أَحْبَبْتُهَا كَأَشَدِّ مَا يُحِبُّ الرَّجَالُ النِّسَاءَ

(قوله باب المزارعة مع اليهود) أورد فيه حديث ابن عمر المذکور قبل بياب وعبدالله المذكور في الاسناد هو ابن  
 المبارك وعبيدالله بالتصغير هو ابن عمر العمري وقد تقدم ما فيه وأراد بهذه الاشارة الى انه لا فرق في جواز هذه المعاملة  
 بين المسلمين وأهل الذمة \* (قوله باب ما يكره من الشروط في المزارعة) أورد فيه حديث رافع بن خديج وسياتي  
 البحث فيه بدخسة ابواب و اشار بهذه الترجمة الى حمل النهي في حديث رافع على ما اذا تضمن العقد شرطاً فيه  
 جهالة او يؤدي الى غرر وقوله فيه حقلاً هو بفتح المهملة وسكون القاف واصل الحقل القراح الطيب وقيل  
 الزرع انا تشب ورقه من قبل أن يخلط سوقه ثم أطلق على الزرع واشتق منه المحاقلة فاطلقت على المزارعة وقوله  
 ذه بكر المعجمة وسكون الها اشارة الى القطعة (قوله باب اذا زرع بمال قوم بغير اذنتهم وكان في ذلك صلاح لهم)  
 أي ان يكون الزرع أورد فيه حديث الثلاثة الذين انطبق عليهم الغار وسياتي القول في شرحه في احاديث الانبياء  
 والمقصود منه هنا قول أحد الثلاثة فعرضت عليه أي على الاجير حقه فرغب عنه فلم أزل أزرعه حتى جمعت منه بقراً  
 ورجاتها فان الظاهر انه عين له أجرته فلما تركها بعد أن تعينت له ثم تصرف فيها المستأجر بعينها صارت من ضمانه قال  
 ابن المنير مطابقة الترجمة انه قد عين له حقه ومكنته منه فبرئت ذمته بذلك فلما تركه وضع المستأجر يده عليه وضعا  
 مستأنها ثم تصرف فيه بطريق الاصلاح لا بطريق التضييع فاغتفر ذلك ولم يعد تعدياً ولذلك توسل به الى الله عز  
 وجل وجعله من أفضل أعماله وأقر على ذلك ووقعت له الاجابة ومع ذلك فلو هلك الفرق لكان ضامته اذ لم يؤذن  
 له في التصرف فيه فمقصود الترجمة انما هو خلاص الزارع من المعصية بهذا القصد ولا يلزم من ذلك رفع الضمان ويحتمل  
 أن يقال أن توسله بذلك انما كان لكونه أعطى الحق الذي عليه مضاغفلاً بتصرفه كما أن الجلوس بين رجل والمرأة

فَطَلَبْتُ مِنْهَا فَأَبَتْ حَتَّى أَتَيْتُهَا بِمِائَةِ دِينَارٍ فَبَيْتُ حَقَّ جَمْعَتِهَا فَلَمَّا وَقَفْتُ بَيْنَ رَجَائِيهَا قَالَتْ يَا عَبْدَ اللَّهِ  
 اتَّقِ اللَّهَ وَلَا تَفْتَحِ الْخَائِمَ إِلَّا بِحَقِّهِ قُمْتُ فَإِنْ كُنْتُ تَعْلَمُ أَنِّي فَعَلْتُهُ ابْتِغَاءً وَجِهَكَ فَأَفْرُجْ عَنَّا فَرَجَةً  
 فَفَرَجَ . وَقَالَ الثَّلَاثُ : اللَّهُمَّ إِنِّي اسْتَأْجَرْتُ أَجِيرًا فَرَقَى أَرْضِي فَأَدَّى قَضِي عَمَلَهُ قَلَّ أُعْطِنِي حَتَّى قَرَضْتُ  
 عَلَيْهِ فَرَغِبَ عَنْهُ فَلَمْ أَزَلْ أَزْرَعُهُ حَتَّى جَمَعْتُ مِنْهُ بَقْرًا وَرَاعِيهَا فَجَاءَنِي فَقَالَ اتَّقِ اللَّهَ فَقُلْتُ أَذْهَبُ  
 إِلَى ذَلِكَ الْبَقَرِ وَرَاعِيهَا فَخَذْتُ فَقَالَ اتَّقِ اللَّهَ وَلَا تَسْتَهْزِئْ بِي قُلْتُ إِنِّي لَا أَسْتَهْزِئُ بِكَ فَخَذْتُ فَخَذَهُ  
 فَإِنْ كُنْتُ تَعْلَمُ أَنِّي قَعَلْتُ ذَلِكَ ابْتِغَاءً وَجِهَكَ فَأَفْرُجْ مَا بَعَثَنِي قَرَجَ اللَّهُ . قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ وَقَالَ ابْنُ  
 عُقْبَةَ عَنْ نَافِعٍ فَسَمِعْتُ بِأَبِ أَوْقَافِ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَأَرْضِ الْخِرَاجِ وَمَزَارِعِهِمْ وَمُعَامَلَتِهِمْ  
 وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِعَمْرٍو تَصَدَّقْ بِأَصْلِهِ لَا يَبَاعُ وَلَكِنْ يُنْفَقُ بِشَرِّهِ فَتَصَدَّقْ بِهِ **حَدَّثَنَا** صَدَقَةُ أَخْبَرَنَا  
 عَبْدُ الرَّحْمَنِ عَنْ مَالِكٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ قَالَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَوْلَا آخِرُ الْمُسْلِمِينَ مَا فَتَحْتُ

مهصبة لكن التوسل لم يكن الا بترك الزنا والمساخطة بالمال ونحوه وقد تقدم شيء من هذا في أوخر البيوع في ترجمة من  
 اشترى شيئاً لغيره بغير اذنه فرضي وقوله في هذه الرواية فرق أرض تقدم في البيوع بلفظ فرق من ذرة فيجمع بينهما  
 بان الفرق كان من الصنفين وانهما لما كانا حين متقاربين أطلق أحدهما على الآخر والاول أقرب وقوله قابت حتى  
 آتيا بمائة دينار في رواية الكشميبي قابت على ( قوله فبعت ) بالوحدة ثم المعجمة أي طلبت وأكثر ما يستعمل في  
 الشر وقوله فوجدتهما ناما في رواية الكشميبي نائمين وقوله ورعاتها في رواية الكشميبي وراعيا علي الافراد  
 ( تنبيه ) وقع في كلام الاول اللهم انه والثاني اللهم انها والثالث اني وهو من التفنن والهاء في الاول ضمير الشأن وفي الثاني  
 للقصة وناسب ذلك ان القصة في امرأة ( قوله وقال اسمعيل بن ابراهيم بن عقبة عن نافع فسعت ) يعني ان اسمعيل المذكور  
 رواه عن نافع كما رواه عمه بن عقبة الا أنه خالفه في هذه اللفظة وهي قوله فبعت فقالها فسعت بالسين والعين المهملتين  
 وهذا التعليق عن اسمعيل هذا وصله المؤلف في كتاب الادب في باب اجابة دعاء من بر والديه وفيه هذه اللفظة قال  
 الجياني وقع في رواية لابي ذر وقال اسمعيل عن ابن عقبة وهو وهم والصواب اسمعيل بن عقبة وهو ابن ابراهيم بن عقبة  
 ابن أخي موسى \* ( قوله باب أوقاف أصحاب النبي ﷺ وأرض الخراج ومزارعتهم ومعاملتهم ) ذكر فيه طرفا من  
 حديث عمر في وقف أرض خيبر وذكر قول عمر لولا آخر المسلمين ما فتحت قرية الا قسمتها وأخذ المصنف صدر  
 الترجمة من الحديث الاول ظاهرا ويؤخذ أيضا من الحديث الثاني لان بقية الكلام محذوف تقديره لكن النظر لآخر  
 المسلمين يقتضى ان لا أقسمها بل أجعلها وقفا على المسلمين وقد صنع ذلك عمر في أرض السواد وأما قوله وأرض  
 الخراج الخ فيؤخذ من الحديث الثاني فان عمر لما وقف السواد ضرب على من به من أهل الذمة الخراج فزارعهم وعاملهم  
 فهذا يظهر مراده من هذه الترجمة ودخولها في ابواب المزارعة وقال ابن بطال معنى هذه الترجمة ان الصحابة كانوا يزارعون  
 أوقاف النبي ﷺ بعد وفاته على ما كان عامل عليه يهود خيبر وقوله وقال النبي ﷺ لعمر الخ قال ابن التين ذكر  
 الداودي ان هذا اللفظ غير محفوظ وانما أمره أن يتصدق بشمره ويوقف أصله ( قلت ) وهذا الذي رده هو معنى  
 ما ذكره البخاري وقد وصل البخاري اللفظ الذي علقه هنا في كتاب الوصايا من طريق صخر بن جويرة عن نافع  
 عن ابن عمر قال تصدق عمر بماله فذكر الحديث وفيه تصدق بأصله لا يباع ولا يوهب ولا يورث ولكن ينفق ثمرة  
 ( قوله أخبرنا عبد الرحمن ) هو ابن مهدي ( قوله عن مالك ) وقع الاسماعيلي من طريق عبد الرحمن بن مهدي حدثنا  
 مالك ( قوله قال عمر ) في رواية عبد الله بن ادريس عن مالك عند الاسماعيلي سمعت عمر يقول ( قوله ما فتحت )

قَرِيَّةٌ إِذْ قَسَمْتُهَا بَيْنَ أَهْلِهَا كَمَا قَسَمَ النَّبِيُّ ﷺ خَيْرَ بَابٍ مِنْ أَحْيَا أَرْضًا مَوَاتًا وَرَأَى ذَلِكَ  
عَلِيٌّ فِي أَرْضِ الْخَرَابِ بِالكُوفَةِ مَوَاتٌ وَقَالَ عُمَرُ مِنْ أَحْيَا أَرْضًا مَيِّتَةً فَهِيَ لَهُ وَيُرْوَى عَنْ عُمَرَ  
وَأَبْنِ عَوْفٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، وَقَالَ فِيهِ فِي غَيْرِ حَقِّ مُسْلِمٍ ، وَلَيْسَ لِعِرْقِ ظَالِمٍ حَقٌّ

بضم الفاء على البناء للمجهول وقربة بالرفع وبتفتح الفاء ونصب قربة على المفعولية ( قوله الاقسمتها ) زاد ابن ادريس  
في روايته ما نصح المسلمون قربة من قري الكفار الا قسمتها سهمانا ( قوله كما قسم النبي ﷺ خيرا ) زاد ابن  
ادريس في روايته لكن أردت ان تكون جزية تجرى عليهم وسيأتي الكلام على هذه اللفظة في غزوة خيبر من كتاب  
الغازي وروى البيهقي من وجه آخر عن ابن وهب عن مالك في هذه القصة سبب قول عمر هذا ولفظه لما انفتح الشام  
قام اليه بلال فقال لتقسمنها أو لنضار بن عليها بالسيف فقال عمر فذكره قال ابن التين تأول عمر قول الله تعالى والذين  
جاؤا من بعدهم فرأى ان للأخرين اسوة بالاولين فخشى لو قسم ما يفتح ان تكمل الفتوح فلا يبقى لمن يجيء بعد ذلك حظ  
في الخراج فرأى ان توقف الارض المفتوحة عنوة و يضرب عليها خراجا يدوم نفعه للمسلمين وقد اختلف نظر العلماء في  
قسمة الارض المفتوحة عنوة على قولين شهيرين كذا قال وفي المسئلة أقوال أشهرها ثلاثة فمن مالك تصير وقفا بنفس  
التصح وعن أبي حنيفة والثوري بخير الامام بين قسمتها ووقفيتها وعن الشافعي يلزمه قسمتها الا ان يرضى بوقفيتها من  
غنمها وسيأتي بقية الكلام عليه في اواخر الجهاد ان شاء الله تعالى \* ( قوله باب من أحيا أرضا مواتا ) بفتح الميم والواو  
الخفيفة قال القزاز الموات الارض التي لم تعمر شبت العمارة بالحياة وتعطيلها يفقد الحياة واحياء الموات أن يعمد الشخص  
لارض لا يعلم تقدم ملك عليها لاحد فيحياها بالسقي أو الزرع أو الغرس أو البناء فتصير بذلك ملكه سواء كانت فيما قرب  
من العمران أم بعد سواء أذن له الامام في ذلك أم لم يأذن وهذا قول الجمهور وعن أبي حنيفة لا بد من اذن الامام مطلقا  
وعن مالك فيما قرب وضابط القرب ما بهل العمران اليه حاجة من رعى ونحوه واحتج الطحاوي للجمهور مع حديث  
الباب بالقياس على ماء البحر والنهر وما يصاد من طير وحيوان فانهم اتفقوا على أن من أخذه أو صاده يملكه سواء قرب  
أم بعد سواء اذن الامام أو لم يأذن ( قوله ورأى على ذلك في أرض الخراب بالكوفة ) كذا وقع للاكثر وفي رواية  
النسفي في أرض الكوفة مواتا ( قوله وقال عمر من أحيا أرضا ميتة فهي له ) وصله مالك في الموطأ عن ابن شهاب عن  
سالم عن أبيه مثله وروينافي الخراج ليحي بن آدم سبب ذلك فقال حدثنا سفيان عن الزهري عن سالم عن أبيه قال  
كان الناس يتحجرون بغير الارض على عهد عمر فقال من أحيا أرضا فهي له قال يحيي كأنه لم يجعلها له بمجرد التحجير  
حتى يحياها ( قوله ويروى عن عمرو بن عوف عن النبي ﷺ ) أي مثل حديث عمر هذا ( قوله وقال فيه في غير حق  
مسلم وليس لعرق ظالم حق ) وصله اسحق بن راهويه قال أخبرنا أبو عامر العقدي عن كثير بن عبد الله بن عمرو بن  
عوف حدثني أبي ان أباه حدثه انه سمع النبي ﷺ يقول من أحيا أرضا مواتا من غير أن يكون فيها حق مسلم فهي له  
وليس لعرق ظالم حق وهو عند الطبراني ثم البيهقي وكثير هذا ضعيف وليس لجده عمرو بن عوف في البخاري سوى  
هذا الحديث وهو غير عمرو بن عوف الانصاري البدرى الآتي حديثه في الجزية وغيرها وليس له أيضا عنده غيره  
ووقع في بعض الروايات وقال عمر بن عوف علي ان الواو ماطفة وعمر بضم العين وهو تصحيف وشرحه الكرمانى  
ثم قال فعلى هذا يكون ذكر عمر مكررا وأجاب بان فيه فوائد كونه تعليقا بالجزم والآخر بالتمريض وكونه بزيادة  
والآخر بدونها وكونه مرفوعا والاول موقوف ثم قال والصحيح انه عمرو بفتح العين ( قلت ) فضاع ما تكلفه من  
التوجيه ولحديث عمرو بن عوف المعلق شاهد قوى أخرجه أبو داود من حديث سعيد بن زيد وله من طريق ابن اسحق  
عن يحيى بن عروة عن أبيه مثله مرسلا وزاد قال عروة فلقد خبرني الذي حدثني بهذا الحديث ان رجلين اختصما الى  
النبي ﷺ غرس أحدهما نخلا في أرض الآخر ففضى لصاحب الارض بارضه وأمر صاحب النخل أن يخرج نخله

وَبُرُوِي فِيهِ عَنْ جَابِرٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ حَدِيثًا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي جَعْفَرٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ هَائِثَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ مَنْ أَعْمَرَ أَرْضًا لَيْسَتْ لِأَجْدٍ فَهِيَ أَحَقُّ قَالَ عُرْوَةُ قَضَى بِهِ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي خِلَافَتِهِ

منها وفي الباب عن عائشة أخرجه أبو داود الطيالسي وعن سمرة عند أبي داود والبيهقي وعن عبادة وعبد الله بن عمرو وعند الطبراني وعن أبي أسيد عند يحيى بن آدم في كتاب الخراج وفي أسانيدنا مقال لكن يتقوي بعضها ببعض (قوله لعرق ظالم) في رواية الأكثر بنو بن عرق وظالم نعت له وهو راجع إلى صاحب العرق أي ليس لدى عرق ظالم أو إلى العرق أي ليس لعرق ذي ظلم ويروي بالاضافة ويكون الظالم صاحب العرق فيكون المراد بالعرق الأرض وبالأول جزم مالك والشافعي والأزهري وابن فارس وغيرهم وبالغ الخطابي فلفظ رواية الاضافة قال ربيعة العرق الظالم يكون ظاهرا ويكون باطنا فالباطن ما احتفره الرجل من الآبار أو استخرجه من المعادن والظاهر ما بناه أو غرسه وقال غيره الظالم من غرس أو زرع أو بني أو حفر في أرض غيره بغير حق ولا شبهة (قوله ويروي فيه) أي في الباب أو الحكم (عن جابر عن النبي ﷺ) وصله أحمد قال حدثنا عباد بن عباد حدثنا هشام عن عرورة عن وهب بن كيسان عن جابر فذكره ولفظة من أحياء أرضا ميتة فله فيها اجر وما أكلت العواقي منها فهو له صدقة وأخرجه الترمذي من وجه آخر عن هشام بلفظ من أحياء أرضا ميتة فهي له وصححه وقد اختلف فيه على هشام فرواه عنه عباد هكذا ورواه يحيى القطان وأبو ضمرة وغيرهما عنه عن أبي رافع عن جابر ورواه أيوب عن هشام عن أبيه عن سعيد بن زيد ورواه عبد الله بن إدريس عن أبيه مرسلًا واختلف فيه على عرورة فرواه أيوب عن هشام موصولا وخالفه أبو الأسود فقال عن عرورة عن عائشة كما في هذا الباب ورواه يحيى بن عرورة عن أبيه مرسلًا كما ذكرته من سنن أبي داود ولعل هذا هو السرفي ترك جزم البخاري به ﴿تنبيه﴾ استنبط ابن حبان من هذه الزيادة التي في حديث جابر وهي قوله فله فيها اجر ان الذي لا يملك الموات بالأحياء واحتج بأن الكافر لا اجر له وتعقبه المحب الطبري بأن الكافر اذا تصدق يثاب عليه في الدنيا كما ورد به الحديث فيحمل الاجر في حقه على ثواب الدنيا وفي حق المسلم على ما هو اعلم من ذلك وما قاله محتمل الا ان الذي قاله ابن حبان اسعد بظاهر الحديث ولا يتبادر الى الفهم من اطلاق الاجر الا الاخرى (قوله عن عبادة بن أبي جعفر) هو المصري وعبد الرحمن شيخه هو أبو الأسود بن قيس عرورة ونصف الاسناد الاعلى مديون ونصفه الآخر مصريون (قوله من أعمرو) بفتح الهمزة والميم من الرباعي قال عياض كذا وقع والصواب عمر ثلاثيا قال الله تعالى وعمروها أكثر مما عمروها الا أن يريد انه جعل فيها عمارة قال ابن بطال ويمكن أن يكون أصله من اعتمر أرضا أي اتخذها وسقطت التاء من الاصل وقال غيره قد سمع فيه الرباعي يقال اعمر الله بك منزلك فالمراد من اعمر أرضا بالأحياء فهو احق به من غيره وحذف متعلق احق للعالم به ووقع في رواية أبي ذر من اعمر بضم الهمزة أي اعمره غيره وكان المراد بالغير الامام وذكره الحميدي في جمعه بلفظ من عمر من الثلاثي وكذا هو عند الاسماعيلي من وجه آخر عن يحيى بن بكير شيخ البخاري فيه (قوله فهو احق) زاد الاسماعيلي فهو احق بها أي من غيره (قوله قال عرورة) هو موصول بالاسناد المذكور لي عرورة ولكن عرورة عن عمر مرسلًا لانه ولد في آخر خلافة عمر قاله خليفة وهو قضية قول ابن أبي خيثمة انه كان يوم الجمل ابن ثلاث عشرة سنة لان الجمل كان سنة ست وثلاثين وقتل عمر كان سنة ثلاث وعشرين وروي أبو اسامة عن هشام بن عرورة عن أبيه قال رددت يوم الجمل استصغرت (قوله قضى به عمر في خلافته) قد تقدم في أول الباب موصولا الى عمر وروينا في كتاب الخراج ليحيى بن آدم من طريق محمد بن عبيد الله الثقفي قال كتب عمر بن الخطاب من أحياء موات من الأرض فهو احق به ويروي من وجه آخر عن عمرو بن شعيب أو غيره ان عمر قال من عطل أرضا ثلاث سنين لم يعمرها فجاه غيره

**باب حدثنا قتيبة** حدثنا اسمعيل بن جعفر عن موسى بن عقبة عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه رضي الله عنه أن النبي ﷺ أرى وهو في معرسة من ذى الحليفة في بطن الوادي ، قيل له إنك يطحاء مباركة ، قال موسى وقد أناخ بنا سالم بالمناخ الذي كان عبد الله يفتح به يتعري معرس رسول الله ﷺ وهو أسفل من المسجد الذي يبطن الوادي بينه وبين الطريق وسط من ذلك **حدثنا** إسحاق بن إبراهيم أخبرنا شعيب بن إسحاق عن الأوزاعي قال حدثني يحيى عن عكرمة عن ابن عباس عن عمر رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال الآية أتاني آت من ربي وهو بالثقي أن صل في هذا الوادي المبارك وقل عمرة في حجة **باب** إذا قال رب الأرض أفرقك ما أفرقك الله ولم يذكر أجلا معلوما فهما على تراضيهما **حدثنا** أحمد بن المقدام حدثنا فضيل بن سليمان حدثنا موسى أخبرنا نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما قال كان رسول الله ﷺ وقال عبد الرزاق أخبرنا ابن جريج قال حدثني موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر أن عمر بن الخطاب رضي الله عنهما أجلى اليهود والنصارى من أرض الحجاز

فمعناها هي له وكان مراده بالتعطيل ان يتحجرها ولا يحوطها ببناء ولا غيره وأخرج الطحاوي الطريق الاولي أم منه بالسند الى الثقي المذكور قال خرج رجل من أهل البصرة يقال له أبو عبد الله الى عمر فقال ان بأرض البصرة أرضا لا تضر باحد من المسلمين وليست بأرض خراج فان شئت ان تقطعنيها اتخذها قضا وزيوتا فكتب عمر الى أبي موسى ان كانت كذلك فاقطعها اياه \* (قوله باب) كذا فيه بغير ترجمة وهو كالفصل من الباب الذي قبله وقد أورد فيه حديث ابن عمر أن النبي ﷺ أرى وهو في معرسة بذي الحليفة انك يطحاء مباركة وحديث عمر مر فوعا أتاني آت من ربي ان صل في هذا الوادي المبارك وقد تقدم الكلام على هذين الحديثين في الحق مستوفي ولكن اشكل عليهما بالترجمة فقال المهلب حوال البخاري جعل موضع معرس النبي ﷺ موقوفا او متملكا له لصلاته فيه ونزوله به وذلك لا يقوم على ساق لانه قد ينزل في غير ملكه ويصلي فيه فلا يصير بذلك ملكا كما صلي في دار عتيان بن مالك وغيره واجاب ابن بطلان بأن البخاري اراد ان المعرس نسب الى النبي ﷺ بنزوله فيه ولم يرد انه يصير بذلك ملكه ونفي ابن المنير وغيره ان يكون البخاري اراد مادما المهلب وانما اراد التنبيه على ان البطحاء التي وقع فيها التعريس والامر بالصلاة فيها لا تدخل في الموات الذي يحيا ويملك اذا لم يقع فيها تحويط ونحوه من وجوه الاحياء او ارادتها تلحق بحكم الاحياء لما ثبت لها من خصوصية التصرف فيها بذلك فصارت كأنها ارصدت للمسلمين كني فليس لاحد ان يبني فيها ويتحجرها لتعلق حق المسلمين بها عموما (قلت) وحاصله ان الوادي المذكور وان كان من جنس الموات لكن مكان التعريس منه مستثنى لكونه من الحقوق العامة فلا يصح احتجاره لاحد ولو عمل فيه بشروط الاحياء ولا يختص ذلك بالبقعة التي نزل بها النبي صلى الله عليه وسلم بل كل ما وجد من ذلك فهو في معناه تنبيه \* المعرس بمهللات وفتح الراء موضع التعريس وهو نزول آخر الليل للراحة \* (قوله باب اذا قال رب الأرض أفرقك الله ولم يذكر أجلا معلوما فهما على تراضيهما) اورد فيه حديث ابن عمر في معاملة يهود خيبر اورده موصولا من طريق الفضيل بن سليمان ومعلقا من طريق ابن جريج كلاهما عن موسى بن عقبة وساقه على لفظ الرواية المعلقة وقد وصل مسلم طريق ابن جريج وأخرجها أحمد عن عبد الرزاق عنه بتمامها وسيأتي لفظ فضيل بن سليمان في كتاب الخمس (قوله ان عمر أجلى اليهود والنصارى من أرض الحجاز) سيأتي سبب ذلك موصولا في كتاب الشروط قال الهروي جلي القوم عن مواطنهم وأجلى بمعنى واحد



وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَمَّا ظَهَرَ عَلَى خَيْبَرَ أَرَادَ إِخْرَاجَ الْيَهُودِ مِنْهَا وَكَانَتْ الْأَرْضُ حِينَ ظَهَرَ عَلَيْهَا لِلَّهِ وَرَسُولِهِ ﷺ وَلِلْمُسْلِمِينَ وَأَرَادَ إِخْرَاجَ الْيَهُودِ مِنْهَا فَسَأَلَتِ الْيَهُودُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لِيُقْرَمَ بِهَا أَنْ يَكْفُوا عَمَلَهُمْ نِصْفَ الثَّمَرِ ، فَقَالَ لَمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ تَقْرَأْكُمْ بِهَا عَلَى ذَلِكَ مَا شِئْنَا فَقَرُّوا بِهَا حَتَّى أَجْلَامُ عُمُرٍ إِلَى تَبَاءٍ وَأَرْبِجَاءٍ **بَاب** مَا كَانَ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ يُوَاسِي بَعْضُهُمْ بَعْضًا فِي الزَّرَاعَةِ وَالشَّمْرِ **حَدَّثَنَا** مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ أَخْبَرَنَا الْأَوْزَاعِيُّ عَنْ أَبِي النَّجَّاشِيِّ مَوْلَى رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ سَمِعْتُ رَافِعَ بْنَ خَدِيجٍ بْنِ رَافِعٍ عَنْ عَمِّهِ ظَهْرِيِّ بْنِ رَافِعٍ قَالَ ظَهْرِيُّ لَقَدْ نَهَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَمْرٍ كَانَ بِنَا رَافِعًا ، قُلْتُ مَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَهُوَ حَقٌّ قُلْتُ دَعَانِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ مَا تَصْنَعُونَ بِمَحَاقِلِكُمْ ، قُلْتُ نَوَاجِرُهَا عَلَى الرَّبْعِ وَعَلَى الْأَوْسُقِ مِنَ الثَّمَرِ وَالشَّمْرِ

والاسم الجلاء والاجلاء وأرض الحجاز هي ما يفصل بين نجد وتهامة قال الواقدي ما بين وجرة وغمس الطائف نجد وما كان من وراء وجرة إلى البحر تهامة ووقع هنا للكرمانى تفسير الحجاز بما فسروا به جزيرة العرب الآتي في باب هل يستشفع بأهل الذمة في كتاب الجهاد وهو خطأ ( وكان رسول الله ﷺ الخ ) هو موصول لابن عمر ( قوله وكانت الأرض لما ظهر عليها لليهود وللرسول وللمسلمين قال المهلب يجمع بين الروايتين بأن يحمل رواية ابن جريج على الحال التي آلت إليها الأمر بعد الصلح ورواية فضيل على الحال التي كانت قبله وذلك أن خير فتح بعضها صلحا وبعضها عنوة فالذي فتح عنوة كان جميعه لله ورسوله وللمسلمين والذي فتح صلحا كان لليهود ثم صار للمسلمين بعد الصلح وسيأتي بيان ذلك في كتاب المغازى إن شاء الله تعالى وقوله في رواية ابن جريج ليقرم بها أن يكفوا عملها وقع عند أحمد عن عبد الرزاق أن يقرم بها على أن يكفوا وهو أوضح ونحوه رواية ابن سليمان الآتية وقوله فيها فقروا بفتح القاف أى سكنوا وتيماء بفتح المثناة وسكون التحتانية والمد وأربجاء بفتح الهمزة وكسر الراء بعدها تحتانية ساكنة ثم مهملة وبالمد أيضا موضعان مشهوران بقرب بلاد طيء على البحر في أول طريق الشام من المدينة وقد ذكر البلاذري في الفتوح أن النبي ﷺ لما غلب على وادي القرى بلغ ذلك أهل تيماء فصالحوه على الجزية وأقرم ببلدهم \* ( قوله باب ما كان من أصحاب النبي ﷺ يواسي بعضهم بعضا في الزراعة والتمر ) المراد بالمواساة المشاركة في المال بغير مقابل ( أخبرنا عبد الله ) هو ابن المبارك ( قوله عن أبي النجاشي ) بفتح النون وتخفيف الجيم وبعدا لاف معجمة ثم ياء ثقيلة تابعي ثقة اسمه عطاء بن صهيب وقد روى الأوزاعي أيضا في ثاني أحاديث الباب معنى الحديث عن عطاء عن جابر وهو عطاء بن أبي رباح فكان الحديث عنده عن كل منهما بسنده ووقع في رواية ابن ماجه من وجه آخر إلى الأوزاعي حدثني أبو النجاشي وقوله سمعت رافع بن خديج أخرجه البيهقي من وجه آخر عن الأوزاعي حدثني أبو النجاشي قال صحبت رافع بن خديج ست سنين وروى عكرمة بن عمار هذا الحديث عن أبي النجاشي عن رافع عن النبي ﷺ ولم يقل عن عمه ظهير ذكره مسلم وسيأتي من رواية حنظلة بن قيس عن رافع حدثني عمي وهو ما يقوي رواية الأوزاعي ( قوله عن عمه ظهير ) بالطاء المعجمة مصغرا ( قوله لقد نهانا ) قد ذكر في آخر الحديث صيغة النهي وهي قوله لا تفعلوا وبها يعرف المراد بالامر الرافق وقوله رافع أي دارفق ( قوله بمحافلكم ) أى بمزارعكم والحقل الزرع وقيل مادام أخضر والمحاقلة المزارعة بجزء مما يخرج وقيل هو بيع الزرع بالحنطة وقيل غير ذلك كما تقدم ( قوله على الربيع ) بفتح الراء وكسر الموحدة وهي موافقة للرواية الأخيرة وهي قوله على الأربعاء فإن الأربعاء جمع ربيع وهو النهر الصغير وفي رواية المستملى الربيع بالتصغير ووقع للكشيميني على الربع بضمين وهي موافقة لحديث جابر المذكور بعد لكن المشهور في حديث رافع الأول والمعنى أنهم كانوا يكرون الأرض ويشرطون لأنفسهم ما ينبت على الأنهار ( قوله وعلى الأوسق ) الواو بمعنى أو

قَالَ لَا تَعْمَلُوا أَرْزَعُوهَا أَوْ أَرْزِعُوهَا أَوْ أَمْسِكُوهَا قَالَ رَافِعٌ قُلْتُ سَمِعْتُ طَاعَةَ حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مَوْسَى أَخْبَرَنَا الْأَوْزَاعِيُّ عَنْ عَطَاءٍ عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ كَانَ يَرْزَعُونَهَا بِالثُّلُثِ وَالرُّبْعِ وَالنِّصْفِ فَسَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ مَنْ كَانَتْ لَهُ أَرْضٌ فَلْيَرْزَعْهَا أَوْ لِيَمْنَحْهَا فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ فَلْيُمْسِكْ أَرْضَهُ وَقَالَ الرَّبِيعُ بْنُ أَبِي نَافِعٍ أَبُو تَوْبَةَ حَدَّثَنَا مَعَاوِيَةُ عَنْ بَعْجِي عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَنْ كَانَتْ لَهُ أَرْضٌ فَلْيَرْزَعْهَا أَوْ لِيَمْنَحْهَا أَخَاهُ فَإِنْ أَبِي فَلْيُمْسِكْ أَرْضَهُ حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَمْرِو بْنِ قَزَافَةَ لَطَاوِسٍ قَالَ قَالَ يَزِيدُ بْنُ أَبِي عُبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَنْهَ عَنْهُ، وَابْتَدَأَ أَنْ يَمْنَحَ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَأْخُذَ شَيْئًا مَعْلُومًا حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ حَدَّثَنَا حَمَّادٌ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ نَافِعٍ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كَانَ يُكْرِي مَزَارِعَهُ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ

(قوله لزرعوها أو أزرعوها) الأولى بكسر الالف وهما لفصول والراء مفتوحة والثاني بالفاء قطع والراء مكسورة وأو للتخيير لا للشك والمراد لزرعوها أتم أو اعطوها لغيركم بزرعها بغير أجره وهو الموافق لقوله في حديث جابر أو يمنحها (أو أمسكوها) أي أتركها معطلة وقوله سمعنا وطاعة بالنصب ويجوز الرفع وقوله أو أتركها أي بغير زرع وسيأتي البحث في ذلك في هذا الباب (تنبيه) وقع للاسماعيلي عن جابر إيراد حديث ظهير بن رافع في آخر الباب الذي قبله ثم اعترضه بأنه لا يدخل في هذا الباب والذي وقع عند الجمهور إيرادها في هذا الباب (قوله عن عطاء) في رواية ابن مراحه من وجه آخر عن الأوزاعي حدثني عطاء سمعت جابرا (قوله كانوا) أي الصحابة في عصر النبي ﷺ (قوله بالثلث والرابع والنصف) الوارث في الموضعين بمعنى أو أشار إليه النبي وقد تقدم له توجيه آخر في باب المزارعة بالشرط (قوله ولينحها) أي يجعلها فنيحة أي عطية والنون في يمنحها مفتوحة ويجوز كسرها وقد رواه مسلم من طريق مطر الوراق عن عطاء عن جابر بنظير أن النبي ﷺ نهى عن كراء الأرض ومن وجه آخر عن مطر بنظير من كآنتله أرضه فليرزعهما فإن عجز عنها فليمنحها أخاه المسلم ولا يؤاجرهما ورواية الأوزاعي التي اقتصر عليها للمصنف منسرة للمراد كرها للسبب الحامل على النهي (قوله قال لم يدخل فليمسك أرضه) أي فلا يمنحها ولا يكرها وقد استشكل بان في أمساكها بغير زراعة تضييحا لمنعتها فيكون من إضاعة المال وقد ثبت النهي عنها وأجيب بحمل النهي عن إضاعة ماله أو منعه لا تخلف لأن الأرض إذا تركت بغير زرع لم تعطل منه ما فاتها فقد ثبتت من الكلا والخطب والحشيش ما ينفع في الرعي وغيره وعلى تقدير أن لا يحصل ذلك فقد يكون تأخير الزرع عن الأرض أصلا حالها فتخلف في السنة التي طابها ما لطلقات في سنة الترك وهذا كله إن حمل النهي عن الكراء على عمومها فأما لو حمل الكراء على ما كان ما لو فاهم من الكراء بنجزه مما يخرج منها ولا سيما إذا كان غير معلوم فلا يستلزم ذلك تعطيل الاجتماع بها في الزراعة بل يكرها بالذهب أو الفضة كما تقرر ذلك والله أعلم (قوله وقال الربيع بن نافع أبو توبة) بفتح المثناة وسكون الواو بعدها موحدة هو الحلبي ثقة ليس له في البخاري سوى هذا الحديث وآخر في الطلاق وقد وصل مسلم حديث الباب عن الحسن بن علي الحلواني عن أبي توبة وشيخه معاوية هو ابن سلام بتشديد اللام وبعجي هو ابن أبي كثير وقد اختلف عليه في أسناده وكذا على شيخه أبي سلمة وقد أظن النسائي في جمع طريقه (قوله عن عمرو) هو ابن دينار (قوله ذكرته) أي حديث رافع بن خديج (لطالوس) أي كما تقدم وقد مضى شرحه بعد أبواب وقوله لم ينه عنه أي لم يحرمه وبها صرح الترمذي في روايته وقوله إن يمنح بكسر الهمزة من إن على أنها شرطية ولغير أبي ذر بفتحها وهو المشهور وفي رواية الترمذي ولكن أراد أن يمنح بعضهم بعض (قوله إن ابن عمر كان يكرى) بضم أوله من الرابع يقال أكرى أرضه

أبي بكر وعمر وعثمان وصدرًا من إمارة معاوية ، ثم حدث عن رافع بن خديج عن النبي ﷺ أنه نهى  
عن يكره المزارع فذهب ابن عمر إلى رافع فذهبت معه فسأله فقال نهى النبي ﷺ عن كراء  
المزارع ، فقال ابن عمر قد علمت أننا كنا نكري مزارعنا . على عهد رسول الله ﷺ بما على الأرباع  
وبشيء من الثمن **حدثنا يحيى بن بكير** حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب أخبرني سالم أن  
عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال كنت أعلم في عهد رسول الله ﷺ أن الأرض تكري ، ثم خشي  
عبد الله أن يتكون النبي ﷺ قد أحدث في ذلك شيئاً لم يكن يعلوه . فترك كراء الأرض . **باب**  
كراء الأرض بالذهب والفضة ، وقال ابن عباس : إن أمثل ما أنتم صانعون أن تستأجروا الأرض

بكرها . (قوله وصدرًا من إمارة معاوية) أي خلافة وانما لم يذكر ابن عمر خلافة على أنه لم يبايعه لوقوع الاختلاف  
عليه كما هو مشهور في صحيح الأخبار وكان رأى أنه لا يبايع لمن لم يجتمع عليه الناس ولهذا لم يبايع أيضا ابن الزبير ولا  
لعبد الملك في حال اختلافهما وبايع يزيد ابن معاوية ثم لعبد الملك بن مروان بعد قتل ابن الزبير ولعل في تلك المدة  
أعنى مدة خلافة على لم يؤاجر أرضه فلم يذكرها لذلك وزاد مسلم في روايته حتى إذا كان في آخر خلافة معاوية وكان  
آخر خلافة معاوية في سنة ستين من الهجرة ووقع في رواية أحمد عن اسمعيل عن أيوب بهذا الإسناد نحو هذا السياق  
وزاد فيه فتركها ابن عمر وكان لا يكرها فاذلستل يقول زعم رافع ابن خديج فذكره (قوله ثم حدث عن رافع) بضم أوله  
على ما لم يسم فاعله للاكثر وللكشمهيني بفتح أوله وحذف عن ولا بن ماجه عن نافع عن ابن عمر أنه كان يكري أرضه  
فأتاه انسان فأخبره عن رافع فذكره وزاد وقد استظهر البخاري لحديث رافع بحديث جابر وأبي هريرة رادا على من  
زعم أن حديث رافع فرد وأنه مضطرب وأشار إلى صحة الطريقين عنه حيث روى عن النبي ﷺ وقدروي عن عمه  
عن النبي ﷺ وأشار إلى أن روايته بغير واسطة مقتصرة على النهي عن كراء الأرض وروايته عن عمه مفسرة للمراد  
وهو ما بينه ابن عباس في روايته من ارادة الفرق والتفضيل وان النهي عن ذلك ليس للتحريم وساذكر مزيدا لذلك  
في الباب الذي بعده (قوله قد كنت أعلم ان الأرض تكري ثم خشي عبد الله) هكذا أورده مختصرا وقد أخرجه مسلم  
وأبو داود والنسائي من طريق شعيب بن الليث عن أبيه مطولا وأوله أن عبد الله كان يكري أرضه حتى بلغه ان رافع بن  
خديج ينهي عن كراء الأرض فلقبه فقال يا ابن خديج ما هذا قال سمعت عمي وكان قد شهد ابدرا يحدثان ان رسول الله ﷺ  
نهى عن كراء الأرض فقال عبد الله قد كنت أعلم فذكره \* (قوله باب كراء الأرض بالذهب والفضة) كأنه أراد بهذه  
الترجمة الإشارة إلى ان النهي الوارد عن كراء الأرض محمول على ما إذا أكرت بشيء مجهول وهو قول الجمهور أو  
بشيء مما يخرج منها ولو كان معلوما وليس المراد النهي عن كرائها بالذهب أو الفضة وبالغ ربيعة فقال لا يجوز كراؤها  
الا بالذهب أو الفضة وخالف في ذلك طاوس وطائفة قليلة فقالوا لا يجوز كراء الأرض مطلقا وذهب إليه  
ابن حزم وقواه واحتج له بالأحاديث المطلقة في ذلك وحديث الباب دال على ما ذهب إليه الجمهور وقد اطلق ابن المنذر  
أن الصحابة أجمعوا على جواز كراء الأرض بالذهب والفضة ونقل ابن بطال اتفاق فقهاء الامصار عليه وقدروي  
أبو داود عن سعد بن أبي وقاص قال كان أصحاب المزارع يكرونها بما يكون على المساق من الزرع فاختلفوا في ذلك  
فنهام رسول الله ﷺ أن يكرهوا بذلك وقال أكرها بالذهب والفضة ورجالته ثقات الا ان محمد بن عكرمة الخزومي  
لم يرو عنه الا ابراهيم بن سعد وأما مارواه الترمذي من طريق مجاهد عن رافع بن خديج في النهي عن كراء الأرض  
ببعض خراجها أو بدرام فقد أعلمه النسائي بأن مجاهدا لم يسمعه من رافع (قلت) ورواية أبو بكر بن عياش في حفظه  
مقال وقدرواه أبو عوانة وهو أحفظ منه عن شيخه فيه فلم يذكر الدرهم وقدروي مسلم من طريق سليمان بن يسار  
عن رافع بن خديج في حديثه ولم يكن يومئذ ذهب ولا فضة (قوله وقال ابن عباس الخ) وصله الثوري في جامعه

البيضاء من السنة إلى السنة حدثنا عمرو بن خالد حدثنا الليث عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن حنظلة بن قيس عن رافع بن خديج قال حدثني عمي أنهم كانوا يكرهون الأرض على عهد النبي ﷺ بما ينبت على الأربعماء أو ثمن ويستثنيه صاحب الأرض فنهى النبي ﷺ عن ذلك فقالت رافع فكيف هو بالدينار والدرهم قال رافع ليس بها بأس بالدينار والدرهم وقال الليث وكان الذي نهى عن ذلك ما لو نظر فيه ذوو الفهم.

قال أخبرني عبد الكريم هو الجوزي عن سعيد بن جبير عنه ولفظه ان أمثل ما أنتم صانعون ان تستأجروا الارض البيضاء ليس فيها شجر يعني من السنة الى السنة واسناده صحيح واخرجه البيهقي من طريق عبد الله بن الوليد العدني عن سفيان به (قوله عن حنظلة) في رواية الاوزاعي عن مسلم عن ربيعة حدثني حنظلة لكن ليس عنده ذكر عمي رافع وفي الاسناد تابعي عن مثله وصحابي عن مثله (قوله حدثني عمي) هما ظهير بن رافع وقد تقدم حديثه في الباب قبله والآخر قال الكلاباذي لم أقف على اسمه وذكر غيره ان اسمه مظهر وهو بضم الميم وفتح الظاء وتشديد الهاء المكسورة وضبطه عبدالغني وابن ماكولا هكذا زعم بعض من صنف في المبهمات ورأيت في الصحابة لابي القاسم البغوي ولابي علي بن السكن من طريق سعيد بن أبي عروبة عن يعلی بن حكيم عن سليمان بن يسار عن رافع بن خديج أن بعض عمومه قال سعيد زعم قتادة ان اسمه مهير فذكر الحديث فهذا اولی أن يعتمد وهو بوزن أخيه ظهير كلاهما بالتصغير (قوله يستثنيه) من الاستثناء كأنه يشير الي استثناء الثلث أو الربع ليوافق الرواية الاخرى (قوله فقال رافع ليس بها بأس بالدينار والدرهم) يحتمل أن يكون ذلك قاله رافع باجتهاده ويحتمل ان يكون علم ذلك بطريق التنصيص على جوازه أو علم ان النهي عن كراء الارض ليس على اطلاقه بل بما اذا كان بشيء محمول ونحو ذلك فاستنبط من ذلك جواز الكراء بالذهب والفضة ويرجح كونه مرفوعا ما أخرجه أبو داود والنسائي باسناد صحيح من طريق سعيد بن المسيب عن رافع بن خديج قال نهى رسول الله ﷺ عن المحاقلة والمزابة وقال إنما يزرع ثلاثة رجل له أرض ورجل منح أرضا ورجل أكرت أرضا بذهب أو فضة لكن بين النسائي من وجه آخر أن المرفوع منه النهي عن المحاقلة والمزابة وأن بقيته مدرج من كلام سعيد بن المسيب وقد رواه مالك في الموطأ والشافعي عنه عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب (قوله وقال الليث وكان الذي نهى من ذلك) كذا للاكثر عن الليث وهو موصول بالاسناد الاول الى الليث ووقع عند أبي ذر هنا قال أبو عبد الله يعني المصنف من هنا قال الليث اراد وسقط هذا النقل عن الليث عند النسفي وابن شويه وكذا وقع في مصابيح البغوي فصار مدرجا عندهما في نفس الحديث والمعتمد في ذلك على رواية الاكثر ولم يذكر النسفي ولا الاسماعيلي في روايتهما لهذا الحديث من طريق الليث هذه الزيادة وقد قال الثوري شتى شارح المصابيح لم يظهر لي هل هذه الزيادة من قول بعض الرواة أو من قول البخاري وقال البيضاوي الظاهر أنها من كلام رافع اه وقد تبين برواية أكثر الطرق والبخاري انها من كلام الليث وقوله ذوو الفهم في رواية النسفي وابن شويه ذوو الفهم بلفظ المفرد لارادة الجنس وقالوا لم يجزه وقوله المخاطرة أي الاشراف على الهلاك وكلام الليث هذا موافق لما عليه الجمهور من حمل النهي عن كراء الارض على الوجه المتقضي الى الفرر والجهالة لا عن كرائها مطلقا حتى بالذهب والفضة ثم اختلف الجمهور في جواز كرائها بجزء مما يخرج منها فمن قال بالجواز حمل احاديث النهي على التنزيه وعليه يدل قول ابن عباس الماضي في الباب الذي قبله حيث قال ولكن اراد أن يرفق بعضهم ببعض ومن لم يجز اجازتها بجزء مما يخرج منها قال النهي عن كرائها محمول على ما اذا اشترط صاحب الارض ناحية منها أو شرط ما ينبت على النهر لصاحب الارض لمافي كل ذلك من الفرر والجهالة وقال مالك النهي محمول على ما اذا وقع كراؤها بالطعام أو التمر لئلا يصير من بيع الطعام بالطعام قال ابن المنذر ينبغي ان يحمل ما قاله مالك على ما اذا كان المكري به من الطعام جزأ مما يخرج منها فاما اذا اكرتها بطعام معلوم في ذمة المكري أو بطعام

بالخلال والحرام لم يجزوه لما فيه من المخاطرة **باب حدثنا** محمد بن سنان حدثنا فليح حدثنا  
 هلال ح وحدثنا عبد الله بن محمد حدثنا أبو عامر حدثنا فليح عن هلال بن علي عن عطاء بن يسار عن أبي  
 هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ كان يوماً يحدث وعنده رجل من أهل البادية أن رجلاً من أهل الجنة  
 أهدأ من ربه في الزرع فقال له ألسنت فيما شئت قال بلى ولكني أحب أن أزرع ، قال فبذر فبادر الطرف  
 نباته وأستواؤه وأستحصاده فكان أمثال الجبال فيقول الله تعالى دونك يا ابن آدم فإنه لا يشبعك شيء فقال  
 الإعرابي : والله لا تجده إلا قرشياً أو أنصاريًا فإنهم أصحاب زرع وأما نحن فلنسنا بأصحاب زرع  
**باب** ما جاء في الغرس **حدثنا** قتيبة بن سعيد حدثنا يعقوب عن أبي  
 حازم عن سهل بن سعد رضي الله عنه أنه قال إنا كنا نفرح يوم الجمعة كانت لنا عجوز تأخذ من أصول  
 سلق لنا كنا نفرسه في أربعائنا فتجمعه في قدر لما ، فتجعل فيه حبات من شعير لا أعلم إلا أنه قال ليس  
 فيه شحم ولا ودك فإذا صلينا الجمعة زرناها فقررتنا إينا فكنا نفرح يوم الجمعة من أجل ذلك وما  
 كنا نتغدى ولا نقبل إلا بعد الجمعة **حدثنا** موسى بن إسماعيل حدثنا إبراهيم بن سعد عن ابن  
 شهاب عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه قال يقولون إن أبا هريرة يُكثِرُ

حاضر يقبضه المالك فلا مانع من الجواز والله أعلم ( قوله باب ) كذا للجميع بغير ترجمة وهو كالفصل من الباب  
 الذي قبله ولم يذكر ابن بطال لفظ باب وكان مناسبتة له من قول الرجل فانهم أصحاب زرع قال ابن المنير وجهه انه نبهه  
 على ان أحاديث النهي عن كراء الارض انما هي على التنزيه لا على الايجاب لان العادة فيما حرص عليه ابن آدم انه يجب  
 استمرار الانتفاع به وبقاء حرص هذا الرجل على الزرع حتى في الجنة دليل على انه مات على ذلك ولو كان يعتقد  
 تحريم كراء الارض لفظم نفسه عن الحرص عليها حتى لا يثبت هذا القدر في ذهنه هذا النهوت ( قوله عن هلال  
 ابن علي ) هو المعروف بابن أسامة والاسناد العالي كلهم مديون الشيخ البخاري وقد ساقه على لفظ الاسناد الثاني  
 وساقه في كتاب التوحيد على لفظ محمد بن سنان ( قوله وعنده رجل من أهل البادية ) لم أقف على اسمه ( قوله استأين  
 ربه في الزرع ) أي في أن يباشر الزراعة ( قوله فقال له ألسنت فيما شئت ) في رواية محمد بن سنان أولست بزيادة واو  
 ( قوله فبذر ) أي التي البذر فثبت في الحال وفي السياق حذف تقديره فاذنله فبذر فبادر في رواية محمد بن سنان  
 فاسرع فبادر ( قوله الطرف ) بفتح الطاء وسكون الراء امتداد لحظ الانسان الي أقصى ما يراه ويطلق أيضا  
 على حركة جفن العين وكأنه المراد هنا ( قوله واستحصاده ) زاد في التوحيد و تكويره أي جمعه وأصل الكور  
 الجماعة الكثيرة من الابل والمراد أنه لما بذر لم يكن بين ذلك وبين استواء الزرع ونجاز أمره كله من القلع  
 والحصد والتذرية والجمع والتكويم الاقدر لمح البصر وقوله دونك بالنصب على الاغراء أي خذه ( قوله  
 لا يشبعك شيء ) في رواية محمد بن سنان لا يشبعك بفتح أوله والمهملة وضم العين وهو متحد المعنى ( قوله فقال  
 الاعرابي ) بفتح الهمزة أي ذلك الرجل الذي من أهل البادية وفي هذا الحديث من الفوائد أن كل ما شتهى  
 في الجنة من أمور الدنيا ممكن فيها قال المهلب وفيه وصف الناس بغالب عاداتهم قاله ابن بطال وفيه ان النفوس  
 جبلت على الاستكثار من الدنيا وفيه اشارة الى فضل القناعة وذم الشره وفيه الاخبار عن الامر المحقق  
 الآتي بلفظ الماضي \* ( قوله باب ما جاء في الغرس ) ذكر فيه حديث سهل بن سعد ان كنا نفرح يوم الجمعة الحديث  
 وقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب الجمعة وغرضه منه هنا قوله كنا نفرسه في أربعائنا وقد تقدم تفسير الاربعاء

وَاللَّهُ لَوِ عَدُوٌّ مَهْلِكُونَ مَا لِقَوْمِهِ مِنَ الْبَاطِلِ وَالْأَنْصَارِ لَأَبْعَدُهُنَّ بِمِثْلِ أَحَادِيثِهِ وَإِنْ إِخْوَانِي مِنَ الْمُهَاجِرِينَ كَانُوا يَشْفَلُهُمُ الصَّفَقُ  
بِالْأَسْوَأِ وَإِنْ إِخْوَانِي مِنَ الْأَنْصَارِ كَانُوا يَشْفَلُهُمْ عَمَلُ أُمِّهِمْ وَكُنْتُ أَمْرًا مَسْكِينًا أَلْزَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ  
عَلَى مِلِّي بَطْنِي فَأَحْضُرُ حِينَ يَبِيبُونَ . وَأَعْيَ حِينَ يَنْسُونَ : وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ يَوْمَ مَا أَنْ يَبْسُطَ أَحَدٌ مِنْكُمْ  
تَوْبَةً حَتَّى أَتِيَّ مَقَالَتِي هَذِهِ : ثُمَّ يَجْمَعُهُ إِلَى صَدْرِهِ فَيَبْسُطُ مِنْ مَقَالَتِي شَيْئًا أَبَدًا فَبَسَطْتُ نَمْرَةً لَيْسَ  
عَلَى تَوْبٍ غَيْرِهَا حَتَّى قَضَى النَّبِيُّ ﷺ مَقَالَتَهُ ثُمَّ جَمَعْتُهَا إِلَى صَدْرِي قَوْلَ الَّذِي بَعَثَهُ بِالْحَقِّ مَا نَسِيتُ مِنْ مَقَالَتِهِ  
عَلَيْكَ إِلَى يَوْمِي هَذَا وَاللَّهُ لَوْ لَا آيَاتَانِ فِي كِتَابِ اللَّهِ مَا حَدَّثْتُكُمْ شَيْئًا أَبَدًا إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا  
أَنْزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْمُدَى إِلَى الرَّحِيمِ ،

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

فِي الشَّرْبِ ، وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ أَفَلَا يُؤْمِنُونَ . وَقَوْلِهِ جَلَّ ذِكْرُهُ :  
أَفَرَأَيْتُمُ الْمَاءَ الَّذِي تَشْرَبُونَ إِلَى قَوْلِهِ فَلَوْلَا تَشْكُرُونَ ،

والسلق بكسر السين وقوله لا أعلم الا انه قال ليس فيه شحم ولا ودك الودك بفتحين دسم اللحم هو من قول  
يقوب \* وحديث أبي هريرة يقولون ان ابا هريرة يكثر ايراد رواية الحديث ( قوله والله الموعود ) بفتح الميم وفيه  
حذف تقديره وعند الله الموعود لان الموعود امام صدره واما ظرف زمان او ظرف مكان وكل ذلك لا يخبر عن الله تعالى ومراده  
ان الله تعالى يحاسبني ان عمدت كذبا ويحاسب من ظن بي ظن السوء وقد تقدم الكلام على بقية الحديث مستوفى في كتاب  
العلم وياتي منه شيء في كتاب الاعتصام ان شاء الله تعالى وغرضه منه هنا قوله وان اخواني من الانصار كان يشغلهم  
عمل أموالهم فان المراد بالعمل الشغل في الاراضي بالزراعة والفرس والله أعلم ( خاتمة ) اشتمل كتاب المزارعة وما  
اضيف اليه من احياء الموات وغيره من الاحاديث المرفوعة على اربعين حديثا المعلق منها تسعة والبقية موصولة المكرر  
هنا فيه وفيها مائة اثنان وعشرون حديثا والخالص ثمانية عشر حديثا وافقه مسلم على جميعها سوى حديث أبي امامة  
في آلة الحرث وحديث أبي هريرة في سؤال الانصار القسمة وحديث عمر لولا آخر المسلمين وحديث عمرو بن عوف  
وجابر وعائشة في احياء الموات وحديث أبي هريرة ان رجلا من اهل الجنة استأذن ربه في الزرع وفيه من الآثار  
عن الصحابة والتابعين تسعة وثلاثون اثرا والله سبحانه وتعالى أعلم ( قوله بسم الله الرحمن الرحيم في الشرب وقول الله  
عز وجل وجعلنا من الماء كل شيء حي أفلا يؤمنون وقوله جل ذكره أفرايتم الماء الذي تشربون الى قوله فلولا  
تشكرون ) كذالابي ذر وزاد غيره في اوله كتاب المساقاة ولا وجه له فان التراجم التي فيها غالبا يتعلق باحياء الموات ووقع  
في شرح ابن بطال كتاب المياه وأثبت النسفي باب خاصة وساق عن أبي ذر الآيتين والشرب بكسر المعجمة والمراد به  
الحكم في قسمة الماء قاله عياض وقال ضبطه الاصيلي بالضم والاول اولى قال ابن المنير من ضبطه بالضم أراد المصدر  
وقال غيره المصدر مثلث وقرئ فشاربون شرب الهيم مثلثا والشرب في الاصل بالكسر النصيب والحظ من الماء تقول  
كشرب ارضكم وفي المثل آخرها شر بأقلها شر با قال ابن بطال معنى قوله وجعلنا من الماء كل شيء حي أراد الحيوان  
الذي يعيش بالماء وقيل أراد بالماء النطفة ومن قرأ وجعلنا من الماء كل شيء حيادخل فيه الجماد أيضا لان حياتها هو  
خضرتها وهي لا تكون الا بالماء ( قلت ) وهذا المعنى أيضا يخرج من القراءة المشهورة ويخرج من تفسير قتادة حيث  
قال كل شيء حي فمن الماء خلق أخرجه الطبري عنه وروي ابن أبي حاتم عن أبي العالفة ان المراد بالماء النطفة وروى

أَجَاغًا مُنْصَبًا الْمُنُّ السَّحَابُ وَالْإِجَاغُ الرُّ ، فَرَاتًا عَذْبًا **بَاب** مَنْ رَأَى صَدَقَةَ الْمَاءِ وَهَيْتَهُ  
 وَوَصِيَّتَهُ جَائِزَةً مَقْسُومًا كَانَ أَوْ غَيْرَ مَقْسُومٍ . وَقَالَ عُمَانُ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ مَنْ يَشْتَرِي بِرَ رُومَةَ  
 فَيَكُونُ دَلْوُهُ فِيهَا كَدَلَاءِ الْمُسْلِمِينَ فَاشْتَرَاهَا عُمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ **حَدَّثَنَا** سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ حَدَّثَنَا  
 أَبُو غَسَّانَ قَالَ حَدَّثَنِي أَبُو حَازِمٍ عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ مَدَحَ فَشَرِبَ مِنْهُ  
 وَعَنْ يَمِينِهِ غَلَامٌ أَصْفَرُ الْقَوْمِ وَالْأَشْيَاخُ عَنْ يَسَارِهِ فَقَالَ يَا غَلَامُ أَتَأْذَنُ لِي أَنْ أُعْطِيَهُ الْأَشْيَاخَ قَالَ  
 مَا كُنْتُ لِأَوْثَرٍ بِفَضْلِي مِنْكَ أَحَدًا يَا رَسُولَ اللَّهِ فَعَطَّاهُ إِيَّاهُ **حَدَّثَنَا** أَبُو الْبَهَانِ أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ عَنْ  
 الزُّهْرِيِّ قَالَ حَدَّثَنِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ حُلِيَّتْ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ شَاةٌ دَاجِنٌ وَهُوَ فِي دَارِ أَنَسِ  
 ابْنِ مَالِكٍ وَشِيبَ لَيْسَ بِهَا مَاءٌ مِنَ الْبَيْتِ الَّتِي فِي دَارِ أَنَسٍ فَأَعْطَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ الْقَدَحَ فَشَرِبَ مِنْهُ حَتَّى

أحمد من طريق أبي ميمونة عن أبي هريرة قلت يا رسول الله أخبرني عن كل شيء خلق من الماء أسناده صحيح (قوله  
 أجاغا منصبا) هو في رواية المستملي وحده وهو تفسير ابن عباس ومجاهد وقتادة أخرجه الطبري عنهم (قوله للزن  
 السحاب) هو تفسير مجاهد وقتادة أخرجه الطبري عنهما وقال غيرها الزن السحاب الأبيض واحده مزنة (قوله  
 والاجاج المتر) هو تفسير أبي عبيدة في معاني القرآن وأخرجه ابن أبي حاتم عن قتادة مثله وقيل هو الشديد الملوحة أو  
 المزارعة وقيل المسالخ وقيل الحار حكاة ابن فارس (قوله فراتا عذبا) هو في رواية المستملي وحده وهو منزع من قوله  
 تعاليف السورة الاخرى هذا عند فرات وروى ابن أبي حاتم عن السدي قال المزب التزلت الحلو (قوله بلب من  
 رأى صدقة الماء وهيته ووصيته جائزة مقسوما كان أو غير مقسوم) كذا في ذروللنسي ومن رأى إلى أخره جعله من  
 الباب الذي قبله ولغيرها باب في الشرب ومن رأى وأراد المصنف بالترجمة الرد على من قال ان الماء لا يملك (قوله وقال  
 عثمان) أي ابن عفان (قال النبي ﷺ من يشتري بر رومة فيكون دلوه فيها كدلاء المسلمين) سقط هذا الخبر من  
 رواية النسفي وقد وصله الترمذي والنسائي وابن خزيمة من طريق ثمامة بن حزن فتح المصنف وسكون الزاي القشيري  
 قال شهدت للدار حيث أشرف عليهم عثمان فقال لئن شئتم بالله والاسلام هل تعلمون أن رسول الله ﷺ قسم المدينة وليس  
 بهما يستعذب غير بر رومة فقال من يشتري بر روم ويجعل دلوه فيها كدلاء المسلمين يخبره منها في الجنة فاشترى بها من  
 صلب مالي قالوا اللهم نعم الحديث بطوله وقد أخرجه المصنف في كتاب الوقف غير هذا السياق وليس فيه ذكر للدلو والذي  
 ذكره هنا مطابق للترجمة ويأتي الكلام على شرحه هناك ان شاء الله تعالى قال ابن بطال في حديث عثمان انه يجوز  
 للواقف ان ينتفع بوقفه اذا شرط ذلك قال فلوحبس بر اعلى من يشرب منها فله أن يشرب منها وان لم يشترط ذلك لانه  
 داخل في جملة من يشرب ثم فرق بفرق غير قوي وسيأتي البحث في هذه المسئلة في باب هل ينتفع الواقف بوقفه في  
 كتاب الوقف ان شاء الله تعالى ثم ذكر المصنف في الباب حديث سهل بن أنس في شرب النبي ﷺ وتقديمه الايمن  
 فلايمن وسيأتي الكلام عليهما في كتاب الاشرية ومناسبتهم لما ترجم له من جهة مشروعية قسمة الماء لان اختصاص  
 الذي على اليمين بالبداءة له ذال على ذلك وقال ابن المنير مراده ان الماء يملك ولهذا استأذن النبي ﷺ بعض الشركاء  
 فيه ورتب قسمة عنه ويسر ولو كان باقيا على اباحتها لم يدخله ملك لكن حديث سهل ليس فيه بيان أن القمح كان فيه  
 ماء بل جاء مفسرا في كتاب الاشرية بأنه كان لبنا والجواب انه أورده ليعين ان الامر جري في قسمة الماء الذي شيب به  
 اللبن كما جاء في حديث أنس مجزى اللبن الخالص الذي في حديث سهل فدل على انه لا فرق في ذلك بين اللبن والماء فيحصل  
 به الرد على من قال ان الماء لا يملك وقوله في حديث سهل حدثنا أبو غسان هو محمد بن مطرف المدني والاسناده مصرحون  
 الاشيخه وقوله وعن يمينه غلام هو الفضل ابن عباس حكاة ابن بطال وقيل أخوه عبدالله حكاة ابن التين وهو الصواب

إِذَا تَزَعَ الْقَدَحَ مِنْ فِيهِ وَعَلَى يَسَارِهِ أَبُو بَكْرٍ : وَعَنْ يَمِينِهِ أَعْرَابِيٌّ . فَقَالَ عُمَرُ وَخَافَ أَنْ يَعْطِيَهُ  
 الْأَعْرَابِيُّ : أَعْطَى أَبُو بَكْرٍ رَسُولَ اللَّهِ عِنْدَكَ فَأَعْطَاهُ الْأَعْرَابِيُّ الَّذِي عَلَى يَمِينِهِ : ثُمَّ قَالَ الْأَيْمَنُ  
 طَالِبُ بَابٍ مَنْ قَالَ إِنَّ صَاحِبَ الْمَاءِ أَحَقُّ بِالْمَاءِ حَتَّى يَرَوَى لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ لَا يَمْنَعُ فَضْلُ الْمَاءِ  
 حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بُسَيْفٍ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ أَبِي الزُّنَادِ عَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ  
 عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لَا يَمْنَعُ فَضْلُ الْمَاءِ لِيَمْنَعُ بِهِ الْكَلَّا حَدَّثَنَا بِحْيُ بْنُ بُكَيْرٍ حَدَّثَنَا

وقوله في حديث أنس وعن يمينه اعرابي قيل ان الاعرابي خالد بن الوليد حكاه ابن التين وتعقب بان مثله لا يقال له اعرابي  
 وكان الحامل له على ذلك انه رأى في حديث ابن عباس الذي أخرجه الترمذي قال دخلت أنا وخالد بن الوليد  
 على ميمونة فجاءتنا باناه من ابن فشر رسول الله ﷺ وأنا على يمينه وخالد على شماله فقال لي الشربة لك  
 فان شئت آتيت بها خالدا فقلت ما كنت أتر على سورك أحدا فظن أن القصة واحدة وليس كذلك  
 فان هذه القصة في بيت ميمونة وقصة أنس في دار أنس فافتراقهم يصلح أن يعد خالد من الاشياخ المذكورين  
 في حديث سهل بن سعد والغلام هو ابن عباس ويقويه قوله في حديث سهل أيضا ما كنت أوتر بفضلي منك أحدا ولم  
 يقع ذلك في حديث أنس وليس في حديث ابن عباس ما يمنع أن يكون مع خالد بن الوليد في بيت ميمونة غيره بل قد  
 روي ابن أبي حازم عن أبيه في حديث سهل بن سعد ذكر أبي بكر الصديق فيمن كان على يساره ﷺ ذكره ابن عبد  
 البر وخطاه قال ابن الجوزي انما استأذن الغلام ولم يستأذن الاعراب لان الاعراب لم يكن له علم بالشرية فاستألفه  
 بترك استئذانه بخلاف الغلام (قوله في حديث أنس فقال عمر أعطأبأبكر) كذلك لجميع أصحاب الزهري وشذم عمر  
 فيارواه وهيب عنه فقال عبد الرحمن بن عوف بدل عمر أخرجه الاسماعيلي والاول هو الصحيح ومعمر لما حدث  
 بالبصرة حدث من حفظه فوهم في أشياء فكان هذا منها ويحتمل أن يكون محفوظا بأن يكون كل من عمر وعبد الرحمن  
 قال ذلك لتوفير دواعي الصحابة على تعظيم أبي بكر \* (تنبيه) \* ألحق بعضهم بتقديم الايمن في المشروب تقديمه في  
 الماء كقول ونسب لمالك وقال ابن عبد البر لا يصح عنه \* (قوله باب من قال أن صاحب الماء أحق بالماء حتى يروي)  
 قال ابن بطال لا خلاف بين العلماء أن صاحب الماء أحق بمائه حتى يروي قلت وما نفاه من الخلاف هو على القول بان  
 الماء يملك وكان الذين ذهبوا الى انه يملك وهم الجمهورم الذين لا خلاف عندهم في ذلك (قوله لا يمنع) بضم  
 أوله على البناء للمجهول وبالرفع على انه خبرو يرد به مع ذلك النهي وذكر عياض انه في رواية أبي ذر بالجزم  
 بلفظ النهي وكان السر في إيراد البخاري الطريق الثانية كونها وردت بصرح النهي وهو لا تمنعوا والمراد بالفصل ما زاد  
 على الحاجة ولأحمد من طريق عبيد الله بن عبد الله عن أبي هريرة لا يمنع فضل ماء بعد أن يستغني عنه وهو محمول عند  
 الجمهور على ما البئر المحفورة في الارض المملوكة وكذلك في الموت اذا كان بقصد التملك والصحيح عند  
 الشافعية ونس عليه في القديم وحرمله أن الحافر يملك ماءها وأما البئر المحفورة في الموت لقصد الارتفاق لا التملك قال  
 الحافر لا يملك ماءها بل يكون أحق به الى أن يرتحل وفي صورتين يجب عليه بذل ما يفضل عن حاجته والمراد حاجة  
 نفسه وعياله وزرعه وماشيتة هذا هو الصحيح عند الشافعية وخص المالكية هذا الحكم بالموت وقالوا في البئر التي  
 في التملك لا يجب عليه بذل فضلها وأماناء المحرز في الاناء فلا يجب بذل فضلها لغير المضطر على الصحيح (قوله فضل  
 للماء) فيه جواز بيع الماء لان المنهي عنه منع الفضل لا منع الاصل وفيه أن محل النهي ما اذا لم يجد المأمور بالبذل له  
 ماء غيره والمراد تمكن أصحاب الماشية من الماء ولم يقل أحد انه يجب على صاحب الماء مباشرة سقي ماشية غيره مع قدرة  
 المالك (قوله لا يمنع به الكلا) بفتح الكاف واللام بعدها مرفوعة مقصورة هو النبات رطبه وباسه والمعنى أن يكون  
 حول البئر كلا ليس عنده ماء غيره ولا يمكن أصحاب المواشي رعيه الا اذا تمكنوا من سقي بها منهم من تلك البئر ليلا



الليثُ عن عُقَيْلٍ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ عَنِ ابْنِ الْمُسَيَّبِ وَأَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لَا تَمْنَعُوا فَضْلَ الْمَاءِ لِتَمْنَعُوا بِهِ فَضْلَ الْكَلَاءِ **بَابُ مَنْ حَفَرَ بئراً فِي مَلِكِهِ لَمْ يَضْمَنْ حَدِيثَنَا** مُحَمَّدٌ أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ عَنْ إِسْرَائِيلَ عَنْ أَبِي حَصِينٍ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمَعْدَنُ جِبَارٌ وَالْبئْرُ جِبَارٌ وَالْجَمَاءُ جِبَارٌ وَفِي الرَّكَازِ الْخُمْسُ **بَابُ الْخُصُومَةِ فِي الْبئْرِ وَالْقَضَاءِ فِيهَا حَدِيثَنَا** عَبْدَانُ عَنْ أَبِي حَمْزَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ شَقِيقٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ يَقْتَطِعُ بِهَا مَالَ

يتضرر أو بالعطش بعد الرعي فيستلزم منهم من الماء منهم من الرعي والى هذا التفسير ذهب الجمهور وروى على هذا يختص البذل بمن له ماشية ويلتحق به الرعاة إذا احتاجوا إلى الشرب لأنهم إذا منعوا من الشرب امتنعوا من الرعي هناك ويحتمل أن يقال يمكنهم من الماء لأنفسهم لقلة ما يحتاجون إليه منه بخلاف البهائم والصحيح الأول ويلتحق بذلك الزرع عندما لك والصحيح عند الشافعية وبه قال الحنيفة الاختصاص بالماشية وفرق الشافعي فيما حكاه المزني عنه بين المواشي والزرع بأن الماشية ذات أرواح يخشى من عطشها موتها بخلاف الزرع وبهذا أجاب النووي وغيره واستدل للمالك بحديث جابر عند مسلم نهي عن بيع فضل الماء لكنه مطلق فيحمل على التقيد في حديث أبي هريرة وعلى هذا لو لم يكن هناك كلاً يرعى فلا يمنع من المنع لا تناء العله قال الخطابي والنهي عند الجمهور للتنزيه فيحتاج إلى دليل يوجب صرفه عن ظاهره وظاهر الحديث أيضاً وجوب بذله مجاناً وبه قال الجمهور وقيل لصاحبه طلب القيمة من المحتاج إليه كما في طعام المضطر وتعبق بأنه يلزم منه جواز المنع حالة امتناع المحتاج من بذل القيمة ورد بمنع الملازمة فيجوز أن يقال يجب عليه البذل وترتب له القيمة في زمة البذل له حتى يكون له أخذ القيمة منه متى أمكن ذلك نعم في رواية لمسلم من طريق هلال بن أبي ميمونة عن أبي مسامة عن أبي هريرة لا يباع فضل الماء ولو وجب العوض لجاز له البيع والله أعلم واستدل ابن حبيب من المالكية على أن البئر إذا كانت بين مالكين فبها ماء فاستغنى أحدهما في نوبته كان للآخر أن يسقى منها لأنه ماء فضل عن حاجة صاحبه وعموم الحديث يشهد به وإن خالته الجمهور واستدل به بعض المالكية للقول بسد الذرائع لأنه نهي عن منع الماء لئلا يتذرع به إلى منع الكلال لكن ورد التصريح في بعض طرق حديث الباب بالنهي عن منع الكلال صححه أبي حبان من رواية أبي سعيد مولى بني غنار عن أبي هريرة بلفظ لا تمنعوا فضل الماء ولا تمنعوا الكلال فيهزل المال وتجوع العيال والمراد بالكلا هنا النابت في الموات فإن الناس فيه سواء وروى ابن ماجه من طريق سفيان عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة مرفوعاً ثلاثة لا تمنع الماء والكلال والنار وأسنادهم صحيح قال الخطابي معناه الكلال ينبت في موات الأرض والماء الذي لا يجري في المواضع التي لا تختص بأحد قبيل والمراد بالنار الحجارة التي توري النار وقال غيره المراد النار حقيقة والمعنى لا يمنع من يستصحب منها مصباحاً أو يدنى منها ما يشعله منها وقيل المراد ما إذا أضرم نارا في حطب مباح بالصحراء فليس له منع من ينتفع بها بخلاف ما إذا أضرم في حطب يملكه نارا فله المنع \* (قوله باب من حفر بئراً في ملكه لم يضمن) ذكر فيه حديث أبي هريرة البئر جبار بضم الجيم وتخفيف الموحدة أي هدر قال ابن المنير الحديث مطلق والترجمة مقيدة بالملك وهي إحدى صور المطلق واقعتها سقوط الضمان لأنه إذا لم يضمن إذا حفر في غير ملكه فالذي حفر في ملكه أخرى بعدم الضمان أهـ إلى التفرقة بين الحفر في ملكه وغيره ذهب الجمهور وخالف الكوفيون وسيأتي تفصيل ذلك مع بنية شرح الحديث في كتاب الديات إن شاء الله تعالى ومحمود شيخه في هذا الحديث هو ابن غيلان وعبيد الله شيخ محمود هو ابن موسى وهو من شيوخ البخاري وربما أخرج منه بواسطة كهذا \* (قوله باب الخصومة في البئر والقضاء فيها) ذكر فيه حديث الأشعث كانت لي بئر في أرض ابن عملي يعني فتخاصمنا إلى النبي ﷺ وأورده مختصراً وسيأتي بهامه في

أَمْرِي هُوَ عَلَيْهَا فَاجِرٌ لَقِيَ اللَّهَ وَهُوَ عَلَيْهِ غَضَبَانُ . فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى . إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ  
وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا الْآيَةَ فَجَاءَ الْأَشْمُ فَقَالَ مَا حَدَّثَكُمْ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ فِي أَنْزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةَ كَانَتْ  
لِي بِرِّي فِي أَرْضِ ابْنِ عَمْرِو لِي : فَقَالَ لِي شُهودك قُلْتُ مَا لِي شُهودُ قَالَ فِيمِنْهُ قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِذَا يَحْلِفَ  
قَدْ كَرَّ النَّبِيُّ ﷺ هَذَا الْحَدِيثَ ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ ذَلِكَ تَصَدِيقًا لَهُ **بَابُ** مَنْ مَنَعَ ابْنَ السَّبِيلِ مِنَ  
الْمَاءِ **حَدَّثَنَا** مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ زِيَادٍ عَنِ الْأَعْمَشِ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا صَالِحٍ  
يَقُولُ سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثَلَاثَةٌ لَا يَنْظُرُ اللَّهُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ  
وَلَا يُزَكِّيهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ رَجُلٌ كَانَ لَهُ فَضْلٌ مَاءٍ بِالطَّرِيقِ فَمَنَعَهُ مِنْ ابْنِ السَّبِيلِ . وَرَجُلٌ بَايَعَ إِمَامًا  
لَا يَبِئْسُهُ إِلَّا لِدُنْيَا فَإِنْ آعْطَاهُ مِنْهَا رَضِيَ وَإِنْ لَمْ يُعْطِهِ مِنْهَا سَخِطَ . وَرَجُلٌ أَقَامَ سِلْمَتَهُ بَعْدَ الْعَصْرِ فَقَالَ  
وَاللَّهِ الَّذِي لَا إِلَهَ غَيْرُهُ لَقَدْ أُعْطِيَتْ بِهَا كَذَا وَكَذَا فَصَدَّقَهُ رَجُلٌ ، ثُمَّ قرَأَ هَذِهِ الْآيَةَ : إِنَّ الَّذِينَ  
يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا **بَابُ** سُكْرِ الْأَنْهَارِ **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ حَدَّثَنَا  
الْإِثُّ قَالَ حَدَّثَنِي ابْنُ شِهَابٍ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ حَدَّثَهُ

التفسير وفي الايمان والتذور وغير موضع واسم ابن عمه معدان بن الاسود بن معد يكر الكندي ولقبه الجفشيش  
بوزن فطيل مفتوح الاول واختلف في ضبط هذا الاول على ثلاثة أقوال أشهرها بالجيم والشين معجمة في الموضعين  
وقوله في الحديث كانت لي بر في أرض زعم الاسماعيلي ان اباحمة تفرديذ كرابر عن الاعمش قال ولا اعلم فيمن رواه  
عن الاعمش الا قال في أرض قال والاكثر اولي بالحفظ من أبي حمزة اه وذكرا البر ثابت عند البخاري في غير  
رواية أبي حمزة كما سيأتي مع بقية الكلام على الحديث في كتاب الايمان والتذور ونذكر في التفسير الخلاف في  
سبب نزول الآية المذكورة ان شاء الله تعالى وقوله شهودك أو يمينه بالنصب ( ١ ) فيهما أي احضر شهودك واطلب  
يمينه وقوله اذا يحلف بالنصب وقال السهيلي لا غير وحكي ابن خروف جواز الرفع في مثل هذا \* ( قوله باب ام  
من منع ابن السبيل من الماء ) أي الفاضل عن حاجته وبدل عليه قوله في حديث الباب رجل كان له فضل ماء بالطريق  
فمنعه من ابن السبيل قال ابن بطال فيه دلالة على أن صاحب البر أولى من ابن السبيل عند الحاجة فاذا أخذ حاجته  
لم ينزله منع ابن السبيل اه وقد ترجم المصنف بذلك بعد أربعة أبواب من رأى أن صاحب الحوض أحق بمائه  
ويأتي الكلام على شرح هذا الحديث في كتاب الاحكام ان شاء الله تعالى وقوله في هذه الرواية ورجل بايع  
امامه في رواية الكشميني اماما \* ( قوله باب السكر الانهار ) السكر بفتح المهملة وسكون الكاف السد والغلق  
مصدر سكرت النهر اذا سدته وقال ابن دريد أصله من سكرت الريح اذا سكن هبوبها ( قوله عن عروة ) سيأتي  
بجواب من رواية ابن جريج عن ابن شهاب عن عروة أنه حدثه ( قوله عن عبيد الله بن الزبير أنه حدثه أن رجلا  
من الانصار خاصم الزبير ) هذا هو المشهور من رواية الليث بن سعد عن ابن شهاب وقد رواه ابن وهب عن الليث  
ويونس جمعا عن ابن شهاب أن عروة حدثه عن أخيه عبد الله بن الزبير عن الزبير بن العوام أخرجه النسائي  
وابن الجارود والاسماعيلي وكان ابن وهب حمل رواية الليث على رواية يونس والافرواية الليث ليس فيها ذكر الزبير  
واقه أعلم وأخرجه المصنف في الصلح من طريق شعيب عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير بغير ذكر عبد الله وقد

( ١ ) قوله وقوله شهودك أو يمينه هكذا في نسخ الشرح التي بأيدينا وهي رواية التي شرح عليها والان رواية المتن  
الذي بأيدينا كما ترى بالهامش اه مصححه .

أخرجه المصنف في الباب الذي يليه من طريق معمر عن ابن شهاب عن عروة مرسلًا وأعاد في التفسير من وجه آخر عن معمر كذا أخرجه الطبري ومن طريق عبدالرحمن بن اسحق حدثنا ابن شهاب وأخرجه المصنف بعد باب من رواية ابن جريج كذلك بالارسال لكن أخرجه الاسماعيلي من وجه آخر عن ابن جريج كرواية شعيب التي ليس فيها عن عبد الله بن زيد كرواية الدارقطني في العلل أن ابن أبي عتيق وعمر بن سعد وافقوا شعيبًا وابن جريج على قولهما عروة عن الزبير قال وكذلك قال احمد بن صالح وحرمله عن ابن وهب قال وكذلك قال شيب بن سعيد عن يونس قال وهو المحفوظ (قلت) وإنما صححه البخاري مع هذا الاختلاف اعتمادا على صحة سماع عروة عن أبيه وعلى صحة سماع عبدالله بن الزبير من النبي ﷺ فكيفما دار فهو على ثقة ثم الحديث ورد في شيء يتعلق بالزبير فداعية ولده متوفرة على ضبطه وقد وافقه مسلم على تصحيح طريق الليث التي ليس فيها ذكر الزبير وزعم الحميدي في جمعه أن الشيخين أخرجه من طريق عروة عن أخيه عبدالله عن أبيه وليس كما قال فإنه بهذا السياق في رواية يونس المذكورة ولم يخرجها من أصحاب الكتب الستة إلا النسائي وأشار إليها الترمذي خاصة وقد جاءت هذه القصة من وجه آخر أخرجه الطبري والطبراني من حديث أم سلمة وهي عند الزهري أيضا من مرسل سعيد بن المسيب كما سيأتي بيانه (قوله أن رجلا من الأنصار) زاد في رواية شعيب قد شهد بدرًا وفي رواية عبدالرحمن بن اسحق عن الزهري عند الطبري في هذا الحديث أنه من بني أمية بن زيد وهم بطن من الأوس ووقع في رواية زيد بن خالد عن الليث عن الزهري عند ابن المقري في معجمه في هذا الحديث أن اسمه حميد قال أبو موسى المديني في ذيل الصحابة لهذا الحديث طرق لا أعلم في شيء منها ذكر حميد إلا في هذه الطريق اه وليس في البدر بين من الأنصار من اسمه حميد وحكي ابن بشكوان في مبهماته عن شيخه أبي الحسن بن مغيث أنه ثابت بن قيس بن شماس قال ولم يأت على ذلك بشاهد (قلت) وليس ثابت بدرًا وحكي الواحدى أنه ثعلبة بن حاطب الأنصاري الذي نزل فيه قوله تعالى ومنهم من عاهد الله ولم يذكروا مستنده وليس بدرًا أيضا نعم ذكر ابن اسحق في البدر بين ثعلبة بن حاطب وهو من بني أمية بن زيد وهو عندي غير الذي قبله لأن هذا ذكر ابن الكلبي أنه استشهد بأحد وذاك عاش إلى خلافة عثمان وحكي الواحدى أيضا وشيخه الثعلبي والمهدوي أنه حاطب بن أبي بلتعة وتعقب بان حاطبًا وان كان بدرًا بالكنه من المهاجرين لكن مستند ذلك ما أخرجه ابن أبي حاتم من طريق سعيد بن عبد العزيز عن الزهري عن سعيد بن المسيب في قوله تعالى فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكوك فيما شجر بينهم الآية قال نزلت في الزبير بن العوام وحاطب بن أبي بلتعة اختصاصا في ما الحديث واسناده قوي مع ارساله فإن كان سعيد بن المسيب سمعه من الزبير فيكون موصولًا وعلى هذا فيؤول قوله من الأنصار على ارادة المعنى الاعم كما وقع ذلك في حق غير واحد كعبدالله بن حذافة وأما قول الكرماني بأن حاطبًا كان حليفًا للأنصار فقيه نظر وأما قوله من بني أمية بن زيد فلعله كان مسكنه هناك كعمر كما تقدم في العلم وذكر الثعلبي بغير سندان الزبير وحاطبًا لما خرجهما بالمداد قال لمن كان القضاء فقال حاطب قضى لابن عمته ولوى شدة ففطن له يهودى فقال قاتل الله هؤلاء يشهدون أنه رسول الله ويتهمونه وفي صحة هذا نظروا وترشح بأن حاطبًا كان حليفًا لأن الزبير بن العوام من بني أسد وكأنه كان مجاورًا للزبير والله أعلم وأما قول الداودي وأبي اسحق الزجاج وغيرهما أن خصم الزبير كان منافقًا فقد وجهه القرطبي بأن قول من قال أنه كان من الأنصار يعني نسبالادينا قال وهذا هو الظاهر من حاله ويحتمل أنه لم يكن منافقًا ولكن أصدر ذلك منه بادرة النفس كما وقع لغيره ممن صحت توبته وقوى هذا شارح المصايح التوريشي ووهي ما عدها وقال لم تجر عادة السلف بوصف المنافقين بصفة النصر التي هي المدح ولو شاركهم في النسب قال بل هي زلة من الشيطان تمكن به منها عند الغضب وليس ذلك بمستكر من غير المعصوم في تلك الحالة اه وقد قال الداودي بعد جزمه بأنه كان منافقًا وقيل كان بدرًا فانصح فقد وقع ذلك منه قبل شهودها لا انتفاء النفاق عن شهودها اه وقد عرفت أنه

خَلَصَ الزُّبَيْرَ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فِي شِرَاجِ الْحَرَّةِ الَّتِي يَسْقُونَ بِهَا النَّخْلَ فَقَالَ الْأَنْصَارِيُّ سَرَّحَ  
 الْمَاءَ بِمَرِّ قَائِي عَلَيْهِ مَا نَخَصَّ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَزُّ بَيْرٍ أَسْقِي يَزُّ بَيْرٌ ثُمَّ أُرْسِلَ الْمَاءُ إِلَى  
 جَارِكَ فَغَضِبَ الْأَنْصَارِيُّ فَقَالَ إِنْ كَانَ ابْنُ عَمَّتِكَ فَتَلَوْنَ وَجْهَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ قَالَ أَسْقِي يَزُّ بَيْرٌ ثُمَّ  
 أَحْبَسَ الْمَاءَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَى الْجَدْرِ

لاملازمة بين صدور هذه القضية منه وبين النفاق وقال ابن التين ان كان بدر يا معني قوله لا يؤمنون لا يستكملون الايمان  
 والله اعلم (قوله خاصم الزبير) في رواية معمر خاصم الزبير رجلا والمخاصمة مفاعلة من الجانبين فكل منهما مخاصم  
 للآخر (قوله في شراج الحرة) بكسر المعجمة وبالجم جمع شرح بفتح أوله وسكون الراء مثل بحر وبحار وجمع  
 على شروج أيضا وحكي ابن دريد شرح بفتح الراء وحكي القرطبي شرجة والمراد بها هنا منسبل الماء وانما أضيفت  
 الى الحرة لكونها فيها والحرة موضع معروف بالمدينة تقدم ذكرها وهي في خمسة مواضع المشهور منها اثنتان حرة  
 واقم حرة ليلي وقال الداودي هو نهر عند الحرة بالمدينة فاغرب وليس بالمدينة نهر قال أبو عبيد كان بالمدينة واديان  
 يسلان ماء للطرفين تنافس الناس فيه فقضى رسول الله ﷺ للاعلى فالاعلى (قوله التي يسقون بها النخل) في رواية  
 شعيب كانا يسقيان بها كلاهما (قوله فقال الانصاري) يعني للزبير سرح فعل أمر من التسر يح أي أطلقه وانما  
 قال له ذلك لان الماء كان يمر بأرض الزبير قبل أرض الانصاري فيحبسه لا كمال سقى أرضه ثم يرسله الى أرض  
 جاره فالتمس منه الانصاري تعجيل ذلك فامتنع (قوله اسق يازبير) بهمزة وصل من الثلاثي وحكي ابن التين انه  
 بهمزة قطع من الرباعي تقول سقى واسقى زاد ابن جريج في روايته كما سيأتي بعد باب فامر به بالمعروف وهي جملة  
 معترضة من كلام الراوي وقد أوضحه شعيب في روايته حيث قال في آخره وكان قد أشار على الزبير برأي فيه سعة له  
 وللانصاري وضبطه الكرمانى فامرهم هنا بكسر الميم وتشديد الراء على أنه فعل أمر من الأمرار وهو محتمل (قوله  
 أن كان ابن عمك) بفتح همزة أن وهي للتعليل كأنه قال حكمت له بالتقديم لاجل أنه ابن عمك وكانت أم الزبير  
 صفية بنت عبد المطلب وقال البيضاوي محذف حرف الجر من أن كثيرا تخفيفا والتقدير لان كان أو بان كان ونحوه أن  
 كان ذاملا وبنين أي لا تطعه لاجل ذلك وحكي القرطبي تبعا لعياض ان همزة أن ممدودة قال لانه استفهام اعلى جهة  
 الانكار (قلت) ولم يقع لنا في الرواية مدلكن يجوز حذف همزة الاستفهام وحكي الكرمانى ان كان بكسر الهمزة على  
 انها شرطية والتجواب محذوف ولا أعرف هذه الرواية نعم وقع في رواية عبد الرحمن بن اسحق فقال اتدع يا رسول  
 الله وان كان بن عمك والظاهر ان هذه بالكسر وابن بالنصب على الخبرية ووقع في رواية معمر في الباب الذي يليه  
 انه ابن عمك قال ابن مالك يجوز في انه فتح الهمزة وكسرها لانها وقعت بعد كلام تام معلى بمضمون ما صدر بها فاذا  
 كسرت قدر ما قبلها بالفاء واذا فتحت قدر ما قبلها اللام وبعضهم يقدر بعد الكلام المصدر بالمكسورة مثل ما قبلها  
 مقرونا بالفاء فيقول في قوله مثلا أضربه أنه مسيء اضربه انه مسيء فاضربه ومن شواهد ولا تقر بوالزنا انه كان  
 فاحشة ولم يقرأ هنا الا بالكسر وان جاز الفتح في العربية وقد ثبت الوجهان في قوله تعالي انا كنا من قبل ندعوه انه هو  
 البر الرحيم قرأنا فع والكسائي انه بالفتح والباقون بالكسر (قوله فتلون) أي تغير وهو كناية عن الغضب زاد عبد الرحمن  
 ابن اسحق في روايته حتى عرفنا أن قد ساءه ما قال (قوله حتى يرجع الى الجدر) أي يصير اليه والجدر بفتح الجيم  
 وسكون الدال المهملة هو المسناة وهو ما وضع بين شرايات النخل كالجدار وقيل المراد الحواجز التي تحبس الماء وجزم  
 به السهيلي ويروى الجدر بضم الدال حكاه أبو موسى وهو جمع جدار وقال ابن التين ضبط في أكثر الروايات بفتح  
 الدال وفي بعضها بالسكون وهو الذي في اللغة وهو أصل الحائط وقال القرطبي لم يقع في الرواية الا بالسكون والمعنى  
 أن يصل الماء الى أصول النخل قال ويروى بكسر الجيم وهو الجدار والمراد به جدران الشرايات في أصول النخل

فَقَالَ الزُّبَيْرُ : وَاللَّهِ إِنِّي لَأَحْسِبُ هَذِهِ الْآيَةَ نَزَلَتْ فِي ذَلِكَ . فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكُمْ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ لَيْسَ أَحَدٌ يَذْكُرُ عُرْوَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ إِلَّا اللَّيْثُ قَطُّ بِأَسْبَابِ شُرْبِ الْأَعْلَى قَبْلَ الْأَسْفَلِ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ قَالَتْ خَاصِمَ الزُّبَيْرِ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ فَقَالَ

فإنها ترفع حتى تصير تشبه الجدار والشربات بمعجمة وفتحات هي الحفر التي تحفر في أصول النخل وحي الخطابي الجذر بسكون الذال المعجمة وهو جذر الحساب والمعنى حتى يبلغ تمام الشرب قال الكرماني المراد بقوله أمسك أي أمسك نفسك عن السقي ولو كان المراد أمسك الماء لقال بعد ذلك أرسل الماء إلي جارك (قلت) قد قالها في هذا الباب كما سيأتي في رواية معمر في التفسير حيث قال ثم أرسل الماء إلي جارك وصرح في رواية شعيب أيضا بقوله احبس الماء والحاصل أن أمره بإرسال الماء كان قبل اعتراض الانصاري وأمره بحبسه كان بعد ذلك (قوله فقال الزبير والله إنى لأحسب هذه الآية نزلت في ذلك فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم) زاد في رواية شعيب إلى قوله تسليما وقع في رواية ابن جريج الآية فقال الزبير والله إن هذه الآية أنزلت في ذلك وفي رواية عبد الرحمن بن اسحق نزلت فلا وربك الآية والراجح رواية الأكثر وإن الزبير كان لا يجزم بذلك لكن وقع في رواية أم سلمة عند الطبري والطبراني الجزم بذلك وأنها نزلت في قصة الزبير وخصمه وكذا في مرسل سعيد بن المسيب الذي تقدمت الإشارة إليه وجزم مجاهد والشعبي بأن الآية إنما نزلت فيمن نزلت فيه الآية التي قبلها وهي قوله تعالى ألم تر إلى الذين يزعمون أنهم آمنوا بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك يريدون أن يتحاكوا إلى الطاغوت الآية فروي اسحق بن راهويه في تفسيره باسناد صحيح عن الشعبي قال كان بين رجل من اليهود ورجل من المنافقين خصومة فدعا اليهودي المنافق إلى النبي ﷺ لانه علم أنه لا يقبل الرشوة ودعا المنافق اليهودي إلى حكمهم لانه علم أنهم يأخذونها فانزل الله هذه الآيات إلى قوله ويسلموا تسليما وأخرجه ابن أبي حاتم من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد نحوه وروي الطبري باسناد صحيح عن ابن عباس أن حاكم اليهود يومئذ كان أبا برزة الأسلمي قبل أن يسلم ويصحب وروي باسناد آخر صحيح إلى مجاهد أنه كعب بن الأشرف وقد روي الكلبي في تفسيره عن أبي صالح عن ابن عباس قال نزلت هذه الآية في رجل من المنافقين كان بينه وبين يهودي خصومة فقال اليهودي انطلق بنا إلى محمد وقال المنافق بل نأتي كعب بن الأشرف فذكر القصة وفيه أن عمر قتل المنافق وأن ذلك سبب نزول هذه الآيات وتسمية عمر الفاروق وهذا الاسناد وإن كان ضعيفا لكن تقوي بطريق مجاهد ولا يضره الاختلاف لا مكان التعدد وأفاد الواحد باسناد صحيح عن سعيد عن قتادة أن اسم الانصاري المذكور قيس ورجح الطبري في تفسيره وعزاه إلى أهل التأويل في تهذيبه أن سبب نزولها هذه القصة لئلا يتساقط نظام الآيات كلها في سبب واحد قال ولم يعرض بينها ما يقتضي خلاف ذلك ثم قال ولا مانع أن تكون قصة الزبير وخصمه وقعت في أثناء ذلك فيتناولها عموم الآية والله أعلم (قوله قال محمد بن العباس قال أبو عبد الله ليس أحد يذكُر عُرْوَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ إِلَّا اللَّيْثُ قَطُّ) هكذا وقع في رواية أبي ذر عن الحموي وحده عن الثوري وهو القائل قال محمد بن العباس ومحمد بن العباس هو السلمى الأصهباني وهو من أقران البخاري وتخر بعدهم مائة سنة وستين وأبو عبد الله هو البخاري المصنف وهو مصرح بتفرد الليث بذكر عبد الله بن الزبير في أسناده فإن أراد مطلقا ورد عليه ما أخرجه النسائي وغيره من طريق ابن وهب عن الليث ويونس جميعا عن الزهري وإن أراد بقيد أنه لم يقل فيه عن أبيه بل جعله من مسند عبد الله بن الزبير فسلم فإن رواية ابن وهب فيها عن عبد الله عن أبيه كما تقدم بيانه في أول الباب وقد نقل الترمذي عن البخاري أن ابن وهب روى عن الليث ويونس نحوه رواية قتيبة عن الليث (قوله باب شرب الأعلى قبل الأسفل) في رواية الحموي والكشميني قبل السفلي والأول أولى وكأنه يشير إلى ما وقع في مرسل سعيد بن المسيب في هذه القصة ففضي رسول الله ﷺ أن يستقى الأعلى ثم الأسفل قال العلماء الشرب من نهر

النبي ﷺ يَزِيرُ أَسْقِي ثُمَّ أُرْسِلَ قَالَ الْأَنْصَارِيُّ أَنَّهُ ابْنُ عَمَّتِكَ فَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَسْقِي يَزِيرُ ثُمَّ يَبْلُغُ  
 الْمَاءَ الْجَدْرَ ثُمَّ أَمْسِكَ قَالَ الزُّبَيْرُ فَأَحْسِبُ هَذِهِ الْآيَةَ نَزَلَتْ فِي ذَلِكَ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ  
 فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ **بَابُ شُرْبِ الْأَعْلَى إِلَى الْكَمْبَيْنِ حَدِيثًا** مُحَمَّدٌ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدٌ قَالَ أَخْبَرَنِي ابْنُ  
 جُرَيْجٍ قَالَ حَدَّثَنِي ابْنُ شِهَابٍ عَنْ عُرْوَةَ بِنِ الزُّبَيْرِ أَنَّهُ حَدَّثَهُ أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ خَاصِمَ الزُّبَيْرِ فِي  
 شِرَاجٍ مِنَ الْحِزْبِ يَسْقِي بِهَا النَّخْلَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَسْقِي يَزِيرُ فَأَمْرَهُ بِالْمَعْرُوفِ ثُمَّ أُرْسِلَ إِلَى  
 جَارِكَ . قَالَ الْأَنْصَارِيُّ أَنْ كَانَ ابْنُ عَمَّتِكَ فَتَلَوْنَ وَجْهَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ قَالَ أَسْقِي ثُمَّ أَحْسِبُ بَرَجِعَ  
 الْمَاءَ إِلَى الْجَدْرِ وَاسْتَوْعَى لَهُ حَقَّهُ ، فَقَالَ الزُّبَيْرُ وَاللَّهِ إِنَّ هَذِهِ الْآيَةَ أَنْزَلَتْ فِي ذَلِكَ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ  
 حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ فَقَالَ لِي ابْنُ شِهَابٍ فَقَدَرْتَ الْأَنْصَارُ وَالنَّاسُ قَوْلَ النَّبِيِّ ﷺ أَسْقِي ثُمَّ  
 أَحْسِبُ حَتَّى بَرَجِعَ إِلَى الْجَدْرِ وَكَانَ ذَلِكَ إِلَى

أَوْسَيْلٍ غَيْرِ مَمْلُوكٍ يَقْدُمُ الْأَعْلَى فَالْأَعْلَى وَلا حَقَّ لِلْأَسْفَلِ حَتَّى يَسْتَفِي الْأَعْلَى وَحَدَهُ أَنْ يَغْطِيَ الْمَاءَ الْأَرْضَ حَتَّى لا تَشْرِبَهُ وَبَرَجِعَ  
 إِلَى الْجِدَارِ ثُمَّ يَطْلُقُهُ (قَوْلُهُ ثُمَّ أُرْسِلَ) كَذَا لَأَكْثَرِ وَلِلْكَشْمِيْنِي ثُمَّ أُرْسِلَ الْمَاءَ (قَوْلُهُ أَسْقِي يَزِيرُ حَتَّى يَبْلُغُ) فِي رِوَايَةِ كَرِيمَةَ  
 وَالْأَصِيلِ أَسْقِي يَزِيرُ ثُمَّ يَبْلُغُ الْمَاءَ الْجَدْرَ وَاسْقِطْ مِنْ رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ ذَكَرَ الْمَاءَ زَادَ فِي التَّفْسِيرِ وَنَ وَجْهَ آخَرَ عَنْ مَعْمَرٍ  
 ثُمَّ أُرْسِلَ الْمَاءَ إِلَى جَارِكَ وَاسْتَوْعَى لِلزُّبَيْرِ حَقَّهُ فِي صَرِيحِ الْحُكْمِ حِينَ أَحْفَظُهُ الْأَنْصَارِيُّ وَفِي رِوَايَةِ شُعَيْبٍ فِي الصَّلْحِ  
 فَاسْتَوْعَى لِلزُّبَيْرِ حِينَئِذٍ حَقَّهُ وَكَانَ قَبْلَ ذَلِكَ أَشَارَ عَلَى الزُّبَيْرِ بِرَأْيِ فِيهِ سَعَةً لَهُ وَلِلْأَنْصَارِيِّ فَقَوْلُهُ اسْتَوْعَى أَيِ اسْتَوْفَى وَهُوَ  
 مِنَ الْوَعَى كَمَا جَمَعَهُ لَهُ فِي وَمَا نُهُ وَقَوْلُهُ أَحْفَظُهُ بِالْمَهْمَلَةِ وَالظَّاءِ الْمَشَالَةَ أَيِ أَغْضَبُهُ قَالَ الْخَطَّابِيُّ هَذِهِ الْإِذْمَةُ يَشْبَهُ أَنْ تَكُونَ  
 مِنْ كَلَامِ الزُّهْرِيِّ وَكَانَتْ عَادَتُهُ أَنْ يَصِلَ بِالْحَدِيثِ مِنْ كَلَامِهِ مَا يَظْهَرُ لَهُ مِنْ مَعْنَى الشَّرْحِ وَالْبَيَانِ ( قُلْتُ لَكِنْ الْأَصْلُ فِي  
 الْحَدِيثِ أَنْ يَكُونَ حِكْمُهُ كُلُّهُ وَاحِدًا حَتَّى يَرُدَّ مَا يَبِينُ ذَلِكَ وَلا يَثْبُتُ إِلَّا دَرَجًا بِالْإِحْتِمَالِ قَالَ الْخَطَّابِيُّ وَغَيْرُهُ وَإِنَّمَا حُكِمَ  
 ﷺ عَلَى الْأَنْصَارِيِّ فِي حَالِ غَضَبِهِ مَعَ نَهْيِهِ أَنْ يَحْكُمَ الْحَاكِمَ وَهُوَ غَضَبَانٌ لِأَنَّ النَّهْيَ مَعْلَلٌ بِمَا يَخَافُ عَلَى الْحَاكِمِ مِنَ الْخَطَا  
 وَالْقَلْبِ وَالنَّبِيِّ ﷺ مَأْمُونٌ لِعَصَبَتِهِ مِنْ ذَلِكَ حَالِ السَّخَطِ \* (قَوْلُهُ بَابُ شُرْبِ الْأَعْلَى إِلَى الْكَمْبَيْنِ) يَشِيرُ  
 إِلَى مَا حَكَاهُ الزُّهْرِيُّ مِنْ تَقْدِيرِ ذَلِكَ كَمَا سَيَأْتِي فِي آخِرِ الْبَابِ (قَوْلُهُ حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ) زَادَ فِي رِوَايَةِ أَبِي الْوَقْتِ هُوَ  
 ابْنُ سَلَامٍ (قَوْلُهُ فَأَمْرُهُ بِالْمَعْرُوفِ) كَذَا ضَبَطَنَاهُ فِي جَمِيعِ الرِّوَايَاتِ عَلَى أَنَّهُ فَعَلَ مَاضٍ مِنَ الْأَمْرِ وَهُوَ جَمَلَةٌ  
 مَعْتَرِضَةٌ مِنْ كَلَامِ الرَّوَايِ وَحِكْمِي الْكِرْمَانِي أَنَّهُ بَلْفِظِ فَعَلَ الْأَمْرَ مِنَ الْأَمْرِ وَقَدْ تَقَدَّمَ مَا فِيهِ وَقَدْ قَالَ  
 الْخَطَّابِيُّ مَعْنَاهُ أَمْرُهُ بِالْعَادَةِ الْمَعْرُوفَةِ الَّتِي جَرَتْ بَيْنَهُمْ فِي مَقْدَارِ الشَّرْبِ أَهْ وَيَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ أَمْرُهُ بِالْقَصْدِ  
 وَالْأَمْرِ الْوَسْطِ مَرَاعَاةً لِلْجَوَارِ وَيُدَلُّ عَلَيْهِ رِوَايَةُ شُعَيْبِ الْمَذْكُورَةِ وَمِثْلُهَا لِمَعْمَرٍ فِي التَّفْسِيرِ وَهُوَ ظَاهِرٌ فِي أَنَّهُ أَمْرُهُ أَوْلَا  
 أَنْ يَسَاحَ يَبْعُضُ حَقَّهُ عَلَى سَبِيلِ الصَّلْحِ وَبِهَذَا تَرَجَّمَ الْبُخَارِيُّ فِي الصَّلْحِ إِذَا أَشَارَ الْإِمَامُ بِالْمَصْلَحَةِ فَلَمَّا لَمْ يَرْضَ  
 لِلْأَنْصَارِيِّ بِذَلِكَ اسْتَفْصَى الْحُكْمَ وَحَكَمَ بِهِ وَحَكَى الْخَطَّابِيُّ أَنْ فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ فُسْخِ الْحَاكِمِ فِي حِكْمِهِ قَالَ لِأَنَّهُ كَانَ  
 لَهُ فِي الْأَصْلِ أَنْ يَحْكُمَ بِأَيِّ الْأَمْرِ يَشَاءُ فَقَدَّمَ الْأَسْفَلَ لِأَسْهَلِ إِثَارًا لِحَسَنِ الْجَوَارِ فَلَمَّا جَهِلَ الْخَصْمُ مَوْضِعَ حَقِّهِ رَجَعَ عَنْ  
 حِكْمِهِ الْأَوَّلِ وَحَكَمَ بِالثَّانِي لِيَكُونَ ذَلِكَ أَبْلَغَ فِي زَجْرِهِ وَتَعَقُّبِ بَأْنِهِ لَمْ يَثْبُتِ الْحُكْمُ أَوْلَا كَمَا تَقَدَّمَ بَيَانُهُ قَالَ وَقِيلَ بَلِ  
 الْحُكْمُ كَانَ مَأْمُورًا بِهِ أَوْلَا فَلَمَّا لَمْ يَقْبَلِ الْخَصْمُ ذَلِكَ مَاقَبَهُ بِمَا حَكَمَ عَلَيْهِ بِهِ ثَانِيًا عَلَى مَا بَدَرَ مِنْهُ وَكَانَ ذَلِكَ لَمَّا كَانَتْ الْعُقُوبَةُ  
 بِالْأَمْوَالِ أَهْ وَقَدْ وَافَقَ ابْنُ الصَّبَاغِ مِنَ الشَّافِعِيَّةِ عَلَى هَذَا الْآخِرِ وَفِيهِ نَظَرٌ وَسِيَاقُ طَرُقِ الْحَدِيثِ يَأْبَى ذَلِكَ كَمَا تَرَى  
 لِأَسْبَابِ قَوْلِهِ وَاسْتَوْعَى لِلزُّبَيْرِ حَقَّهُ فِي صَرِيحِ الْحُكْمِ وَهُوَ رِوَايَةُ شُعَيْبٍ فِي الصَّلْحِ وَمَعْمَرٍ فِي التَّفْسِيرِ فَجَمُوعُ الطَّرُقِ  
 دَالٌّ عَلَى أَنَّهُ أَمْرُ الزُّبَيْرِ أَوْلَا أَنْ يَتْرَكَ بَعْضُ حَقِّهِ وَثَانِيًا أَنْ يَسْتَوْفِيَ جَمِيعَ حَقِّهِ (قَوْلُهُ فَقَالَ لِي ابْنُ شِهَابٍ) الْقَائِلُ هُوَ  
 ابْنُ جُرَيْجٍ رَاوَى الْحَدِيثَ (قَوْلُهُ فَقَدَرْتَ الْأَنْصَارُ وَالنَّاسُ) هُوَ مِنْ عَطْفِ "مَامٍ عَلَى الْخَالِصِ" (قَوْلُهُ وَكَانَ ذَلِكَ إِلَى

الكعبيين الجدر هو الأصل **باب فضل سقي الماء حدثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن  
 يحيى عن أبي صالح عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال بينا رجل يمشي فاشتد عليه  
 العطش فزك بئراً فشرب منها . ثم خرج فإذا هو بكلب

الكعبيين ) يعني أنهم لما رأوا أن الجدر يختلف بالطول والقصر قاسوا ما وقعت فيه القصة فوجدوه يبلغ الكعبيين فجعلوا  
 ذلك معياراً لاستحقاق الأول فالأول والمراد بالأول هنا من يكون مبدأ الماء من ناحيته وقال بعض المتأخرين من  
 الشافعية المراد به من لم يتقدمه أحد في الفراس بطريق الأحياء والذي يليه من أحياء بعده وهم جراً قال وظاهر الخبر أن  
 الأول من يكون أقرب إلى مجرى الماء وليس هو المراد وقال ابن التين الجمهور على أن الحكم أن يمسك إلى الكعبيين  
 وخصه ابن كنانة بالنخل والشجر قال وأما الزروع فإلى الشرك وقال الطبري الأراضي مختلفة فيمسك لكل أرض  
 ما يكفيها لأن الذي في قصة الزبير واقعة عين واستخلف أصحاب مالك هل يرسل الأول بعد استيفائه جميع الماء أو  
 يرسل منه ما زاد على الكعبيين والأول أظهر ومحلّه إذا لم يبق له به حاجة والله أعلم وقد وقع في مرسل عبد الله بن أبي  
 بكر في الموطأ أن رسول الله ﷺ قضى في مسيل مهزور ومذنب أن يمسك حتى يبلغ الكعبيين ثم يرسل الأعلى  
 على الأسفل ومهزور بنتح أوله وسكون الماء وضم الزاي وسكون الواو بعدها راء ومذنب بذال معجمة ونون  
 بالتصغير واديان معروفان بالمدينة وله اسناد موصول في غرائب مالك للدارقطني من حديث عائشة وصححه الحاكم  
 وأخرجه أبو داود وابن ماجه والطبري من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده واسناد كل منهما حسن وأخرج عبد  
 الرزاق هذا الحديث المرسل باسناد آخر موصول ثم روى عن معمر عن الزهري قال نظرنا في قوله احبس الماء حتى يبلغ الجدر  
 فكان ذلك إلى الكعبيين اه وقد روى البيهقي من رواية ابن المبارك عن معمر قال سمعت غير الزهري يقول نظروا  
 في قوله حتى يرجع إلى الجدر فكان ذلك إلى الكعبيين وكان معمر سمع ذلك من ابن جريج فأرسله في رواية عبد  
 الرزاق وقد بين ابن جريج أنه سمعه من الزهري ووقع في رواية عبد الرحمن بن اسحق احبس الماء إلى الجدر أو إلى  
 الكعبيين وهو شك منه والصواب ما رواه ابن جريج وذكر الشاشي من الشافعية أن معنى قوله إلى الجدر أي  
 إلى الكعبيين وكأنه أشار إلى هذا التقدير والأفليس الجدر مراداً للكعب (قوله الجدر هو الأصل) كذا هنا في رواية  
 المستملي وحده وفي هذا الحديث غير ما تقدم أن من سبق إلى شيء من مياه الأودية والسيول التي  
 لا تملك فهو أحق به لكن ليس له إذا استغنى أن يحبس الماء عن الذي يليه وفيه أن للحاكم أن يشير  
 بالصلح بين الخصمين ويأمر به ويرشد إليه ولا يلزمه به إلا إذا رضي وأن الحاكم يستوفي لصاحب الحق حقه  
 إذا لم يتراضيا وأن يحكم بالحق لمن توجه له ولو لم يسأله صاحب الحق وفيه إلا كتفاء من الخاص بما ينهم عنه  
 مقصوده من غير مبالغة في التنصيص على الدعوى ولا تحديد المدعى ولا حصره بجميع صفاته وفيه  
 توبيخ من جنى على الحاكم ومعاقبته ويمكن أن يستدل به على أن للإمام أن يعفو عن التعزير المتعلق به لكن محل ذلك  
 ما لم يؤد إلى هتك حرمة الشرع وإنما يعاقب النبي ﷺ صاحب القصة لما كان عليه من تأليف الناس كما قال في حق  
 كثير من المنافقين لا يتحدث الناس أن محمداً يقتل أصحابه قال القرطبي فلو صدر مثل هذا من أحد في حق النبي ﷺ أو  
 في حق شريكه لقتل قتلة زنديق ونقل النووي نحوه عن العلماء والله أعلم \* (قوله باب فضل سقي الماء) أي لكل من  
 احتاج إلى ذلك (قوله عن سمي) بالمهمله مصغراً زاد في المظالم مولى أبي بكر أي ابن عبد الرحمن بن الحرث بن هشام  
 (قوله عن أبي صالح) زاد في المظالم السمان والاسناد مديون الشيخ البخاري (قوله بينا رجل) لم أقف على اسمه (قوله  
 يمشي) قال في المظالم بينا رجل بطريق وللدارقطني في الموطآت من طريق روح عن مالك يمشي بفلاة وله من طريق  
 ابن وهب عن مالك يمشي بطريق مكة (قوله فاشتد عليه) وقعت الفاء هنا موضع إذا كما وقعت إذا موضعها في قوله تعالي  
 إذا هم يقنطون وسقطت هذه الفاء من رواية مسنم وكذا من الرواية الآتية في المظالم الأكثر (قوله فاشتد عليه العطش)

يَلْهَثُ بِأَكْلِ الثَّرَى مِنَ الْعَطَشِ . فَقَالَ لَقَدْ بَلَغَ هَذَا مِثْلَ الَّذِي بَلَغَ بِي فَمَلَأُ خَفِيهِ ثُمَّ أَمْسَكَهُ بِيَدِهِ ، ثُمَّ رَفَى فَسَقَى  
 الْكَلْبَ فَشَكَرَ اللَّهُ لَهُ فَفَرَّ لَهُ . قَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ وَإِنْ لَنَا فِي الْبَهَائِمِ أَجْرًا : قَالَ فِي كُلِّ كَبِدٍ رَطْبَةٌ أَجْرٌ  
 نَابِغَةٌ حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ وَالرَّبِيعُ بْنُ مُسْلِمٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زَيْدٍ **حَدَّثَنَا** ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ حَدَّثَنَا نَافِعُ بْنُ عُمَرَ  
 عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى صَلَاةَ الْكُفُوفِ  
 فَهَالَ دَفَّتْ مِنْهُ النَّارُ حَتَّى قُلَّتْ أَيُّ رَبٍّ وَأَنَا مَعَهُمْ : فَإِذَا أَمْرَأَةٌ حَسَبَتْ أَنَّهُ قَالَ تَخْدِشُهَا هِرَّةٌ ، قَالَ مَا شَأْنُ  
 هَذِهِ قَالُوا حَبَسَتْهَا حَتَّى مَاتَتْ جُوعًا : **حَدَّثَنَا** إِسْمَاعِيلُ قَالَ حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ  
 عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ عَذَّبَتْ أَمْرَأَةٌ فِي هِرَّةٍ حَبَسَتْهَا حَتَّى مَاتَتْ جُوعًا فَدَخَلَتْ  
 فِيهَا النَّارَ قَالَ . فَقَالَ وَاللَّهِ أَعْلَمُ . لِأَنْتِ أَطْعَمْتِيهَا وَلَا سَقَيْتِيهَا حِينَ حَبَسْتِيهَا وَلَا أَنْتِ أَرْسَلْتِيهَا فَأَا كَلْتِ

كذا للاكثر وكذا هو في الموطأ ووقع في رواية المستملى العطاش قال ابن التين العطاش داء يصيب الغنم تشرب فلا  
 تروى وهو غير مناسب هنا قال وقيل يصح على تقدير أن العطش يحدث منه هذا الداء كالزكام (قلت) وسياق الحديث  
 ياباه وظاهره أن الرجل سقى الكلب حتى روى ولذلك جوزي بالمغفرة (قوله يلهث) بفتح الهاء اللهث بفتح الهاء هو  
 ارتفاع النفس من الاعياء وقال ابن التين لهث الكلب أخرج لسانه من العطش وكذلك الطائر ولهث الرجل اذا أعيأ  
 ويقال اذا بحث يديه ورجليه (قوله يأكل الثرى) أى يكدم بضمه الارض التدية وهى اما صفة واما حال وليس بمفعول  
 فان لراى (قوله بلغ هذا مثل) بالفتح أى بلغ مبلغا مثل الذى بلغ بى وضبطه الديمياطى بخطه ضم مثل ولا يخفى توجيهه  
 وزاد ابن خبان من وجه آخر عن ابي صالح فرحمه (قوله فلا خفه) فى رواية ابن حبان فترع حدخفيه (قوله ثم أمسكه)  
 أى أحد خفيه الذى فيه الماء وانما احتاج الى ذلك لانه كان يعالج بيديه ليصعد من البئر وهو يشعر بأن الصعود منها  
 كان عسرا (قوله ثم رقى) بفتح الراء وكسر القاف كصعد وزناومعنى وذكره ابن التين بفتح القاف بوزن مضى وأنكره وقال  
 عياض فى المشارق هى لغة طى يفتحون العين فيما كان من الافعال معتل اللام والاول أفصح وأشهر (قوله فسقى الكلب) زاد  
 عبدالله بن دينار عن ابي صالح حتى أرواه أى جعله ريانا و قد مضى فى الطهارة (قوله فشكر الله له) أى أنى عليه أو قبل  
 عمله أو جزاءه بفعله وعلى الاخير فالفاء فى قوله ففقرله تفسيرية أو من عطف الخاص على العام وقال القرطبي معنى  
 قوله فشكر الله له أى أظهر ما جزاه به عند ملائكته ووقع فى رواية عبدالله بن دينار بدل فقرله فأدخله الجنة وكذا فى  
 رواية ابن حبان (قوله قالوا) سمي من هؤلاء السائلين سراقه بن مالك بن جعشم رواه أحمد وابن ماجه وابن حبان (قوله  
 وان لنا) هو معطوف على شئ محذوف تقديره الامر كما ذكرت وان لنا فى البهائم أى فى سقى البهائم أو الاحسان الى البهائم  
 أجرا (قوله فى كل كبد رطبة أجرا) أى كل كبد حية والمراد رطوبة الحياة أو لان الرطوبة لازمة للحياة فهو كناية ومعنى  
 الظرفية هنا أن يقدر محذوف أى الاجر ثابت فى ارواه كل كبد حية والكبد يذكر ويؤنث ويحتمل أن تكون فى سببية  
 كقولك فى النفس الدينة قال الداودي المعنى فى كل كبد حى أجر وهو عام فى جميع الحيوان وقال ابو عبد الملك هذا الحديث  
 كان فى بنى اسرائيل وأما الاسلام فقد أمر بقتل الكلاب وأما قوله فى كل كبد فمخصوص ببعض البهائم مما لا ضرر  
 فيه لان المأمور بقتله كالخنزير لا يجوز أن يقوى ليزداد ضرره وكذا قال النووى ان عمومه مخصوص بالحيوان المحترم  
 وهو ما لم يؤمر بقتله فيحصل الثواب بسقيه و يلتحق به اطعامه وغير ذلك من وجوه الاحسان اليه وقال ابن التين لا يمتنع  
 اجراؤه على عمومه يعنى فسقى ثم يقتل لاننا أمرنا بان نحسن القتل ونهينا عن المثلة واستدل به على طهارة سؤر الكلب وقد  
 تقدم البحث فى ذلك فى كتاب الطهارة وما قيل فى الرد على من استدل به أنه فعل بعض الناس ولا يدري هل هو كان  
 ممن يقتدى به أم لا والجواب انما يحتاج بمجرد الفعل المذكور بل اذا فرعنا على أن شرع من قبلنا شرع لنا فاننا لا نأخذ



مِنْ خُشَاشِ الْأَرْضِ **بَاب** مَنْ رَأَى أَنْ صَاحِبَ الْحَوْضِ أَوْ الْقَرِيبَةَ أَحَقُّ بِمَسَائِرِ حَدِيثِنَا قُتَيْبَةَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ عَنْ أَبِي حَازِمٍ عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ أَيْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِقَدْحٍ فَشَرِبَ وَعَنْ بَيْمِيهِ غُلَامٌ هُوَ أَحَدُ الْقَوْمِ وَالْأَشْيَاحُ عَنْ يَسَارِهِ قَالَ يَا غُلَامُ أَنَا ذَنْ لِي أَنْ أُعْطِيَ الْأَشْيَاحُ فَقَالَ مَا كُنْتُ لِأَوْزَرَ بِنَصِيْبِي مِنْكَ أَحَدًا يَا رَسُولَ اللَّهِ فَأَعْطَاهُ إِيَّاهُ **حَدِيثُنَا** مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا ذُودَنَّ رِجَالًا عَنْ حَوْضِي كَمَا تُذَادُ الْغَرِيبَةَ مِنَ الْإِبِلِ عَنِ الْحَوْضِ **حَدِيثُنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنْ أَيُّوبَ وَكَثِيرِ بْنِ كَثِيرٍ يَزِيدُ أَحَدُهُمَا عَلَى الْآخَرِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ قَالَ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ يَرْحَمُ اللَّهُ أُمَّ إِسْمَاعِيلَ لَوْ تَرَكَتْ زَمَزَمَ أَوْ قَالَ لَوْ لَمْ تَقْرَفْ مِنَ الْمَاءِ لَكَانَتْ عَيْنًا مُعِينًا وَأَقْبَلَ جِرْهُمُ فَقَالُوا أَنَا ذَنْ لِي أَنْ تَنْزَلَ عِنْدَكَ قَالَتْ نَعَمْ وَلَا أَحَقُّ لَكُمْ فِي الْمَاءِ قَالُوا نَعَمْ **حَدِيثُنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبِي صَالِحٍ الْيَمَّانِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ ثَلَاثَةٌ لَا يَكَلِمُهُمُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ رَجُلٌ حَافٍ عَلَى سِلْعَةٍ لَقَدْ أُعْطِيَ بِهَا أَكْثَرَ مِمَّا أُعْطِيَ وَهُوَ كَاذِبٌ وَرَجُلٌ حَلَفَ عَلَى بَيْنِ كَاذِبَةٍ بَعْدَ الْعَصْرِ لِيَقْتَطِعَ بِهَا مَالَ رَجُلٍ مُسْلِمٍ وَرَجُلٌ مَنَعَ فَضْلَ مَاءٍ فَيَقُولُ

بكل ماورد عنهم بل اذا اساقه امام شرعنا مساق المدح ان علم ولم يقيده بقيد صح الاستدلال به وفي الحديث جواز السفر منفردا وبغير زاد ومحل ذلك في شرعنا ما اذا لم يخف على نفسه الهلاك وفيه الحث على الاحسان الي الناس لانه اذا حصلت المغفرة بسبب سقي الكلب فسقي المسلم اعظم اجرا واستدل به على جواز صدقة التطوع للمشركين وينبغي ان يكون محله ما اذا لم يجد هناك مسلم فالسلم أحق وكذا اذا دار الامر بين البهيمه والادمي المحترم واستويا في الحاجة فالادمي أحق والله أعلم ثم ذكر المصنف في الباب حديث أسماء بنت أبي بكر وابن عمر في قصة المرأة التي ربطت الهرة حتى ماتت فدخلت النار وسيأتي الكلام عليه في بدء الخلق وتقدم حديث أسماء بأنهم من هذا في أوائل صفة الصلاة وأما حديث ابن عمر فذكر الدارقطني ان معن بن سبسي تفرد بذكره في الموطأ قال ورواه في غير الموطأ ابن وهب والقعني وابن أبي أويس ومطرف ثم ساقه من طرقهم واخرجه الاسماعيلي من طريق معن وابن وهب واخرجه أبو نعيم من طريق القعني ومناسبة حديث الهرة للترجمة من جهة أن المرأة عوقبت على كونها لم تسقها فقتضاه أنها لو سقتها لم تعذب قال ابن المنير دل الحديث على تحريم قتل من يؤمر بقتله عطشا ولو كان هرة وليس فيه ذاب السقي ولكن كفى بالسلامة فضلا \* (قوله باب من رأى ان صاحب الحوض أو القرية أحق بمائة) ذكر فيه أربعة أحاديث أحدها حديث سهل بن سعد وقد تقدم الكلام عليه قبل ثمانية أبواب ومناسبته للترجمة ظاهرة الحاقا للحوض والقرية بالقده فكان صاحب القده أحق بالتصرف فيه شر باوسقيا وقد خفي هذا على المهلب فقال ليس في الحديث الا أن الايمن أحق من غيره بالقده وأجاب ابن المنير بأن مراد البخاري انه اذا استحق الايمن مافي القده بمجرد جلوسه واختص به فكيف لا يختص به صاحب اليد والمنسب في تحصيله ثانيا حديث أبي هريرة في ذكر حوض النبي ﷺ وسيأتي الكلام عليه في ذكر الحوض النبوي من كتاب الرقاق وقوله لأذودن بمعجمة ثم مهملة أي لا طردن ومناسبته للترجمة من ذكره ﷺ ان صاحب الحوض يطرد ابل غيره عن حوضه ولم ينكر ذلك فيدل على الجواز وقد خفي على المهلب أيضا فقال ان المناسبة من جهة اضافة الحوض الى النبي ﷺ وكان أحق به وتعقبه ابن المنير بأن أحكام التكليف لا تنزل على وقائع

اللَّهُ الْيَوْمَ أَمْنَكَ فَضْلِي كَمَا نَمَعْتَ فَضْلَ مَا لَمْ تَعْمَلْ يَدَاكَ \* قَالَ عَلِيُّ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ غَيْرَ مَرَّةٍ عَنْ عَمْرِو  
 سَمِيعَ أَبِي صَالِحٍ يَبْلُغُ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ **بَابُ لَا حِمَى إِلَّا لِلَّهِ** وَلِرَسُولِهِ ﷺ **حَدَّثَنَا** بِمَحْيِي بْنِ بُكَيْرٍ  
 حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ يُونُسَ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عُيَيْدِ اللَّهِ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عُتْبَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ  
 عَنْهُمَا أَنَّ الصَّعْبَ ابْنَ جَنَامَةَ قَالَ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لَا حِمَى إِلَّا لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ

الآخرة وإنما استدلل بقوله كما نداد القريبة من الأبل لما جاز لصاحب الحوض طرد أبل غيره عن حوضه الا وهو أحق  
 بحوضه ثالثا حديث ابن عباس في قصة هاجر وزمزم أورده مختصرا جدا وسيأتي معلولا في أحاديث الانبياء ومناسبتة  
 للترجمة من جهة قولها للذين نزلوا عليها ولا حق لكم في الماء قالوا نعم وقرر النبي ﷺ على ذلك قال الخطابي فيه أن من  
 أنبط ماء في فلاة من الأرض ملكه ولا يشاركه فيه غيره الا برضاه الا أنه لا يمنع فضله اذا استغنى عنه وانما شرطت  
 هاجر عليهم ان لا يملكوه رابعها حديث أبي هريرة وتد تقدم من وجه آخر قبل أربعة أبواب وفيه رجل له فضل  
 ماء بالقطر يق فتمعه من ابن السبيل وقال في هذه الطريق ورجل منع فضل مائه فيقول الله اليوم امنعك فضلي كما تمنع  
 فضل ما لم تعمل يداك ومناسبتة للترجمة من جهة ان المعاقبة وقعت على منعه الفضل فدل على أنه أحق  
 بالأصل ويؤخذ أيضا من قوله ما لم تعمل يداك فان مفهومه انه لو عالج له لكان أحق به من غيره وحكي  
 ابن التين عن أبي عبد الملك انه قال هذا يخفي معناه ولعله يريد أن البئر ليست من حفره وانما هو في منعه  
 غاصب ظالم وهذا لا يرد فيما حازه وعمله قال ويحتمل أن يكون هو حفرها ومنعها من صاحب الشفة أي  
 العطشان ويكون معنى ما لم تعمل يداك أي لم تنبع الماء ولا أخرجه قال وهذا أي الاخير ليس من الباب في شيء والله أعلم  
 (قوله قال حدثنا سفيان غير مرة الخ) يشير إلى أن سفيان كان يرسل هذا الحديث كثيرا ولكنه صحح الوصول لكون  
 الذي وصله من الحفاظ وقد تابعه سعيد بن عبد الرحمن الخزومي وعبد الرحمن بن يونس ومحمد بن أبي الوزير ومحمد بن  
 يونس فوصلوه قاله الاسماعيلي قال وأرسله غيرهم (قلت) وقد وصله أيضا عمر والناقد أخرجه مسلم عنه وصفوان بن  
 صالح أخرجه ابن حبان من طريقه ويأتي الكلام على ما وقع من الاختلاف في سياق المتن في كتاب الاحكام ان شاء الله  
 تعالى \* (قوله باب لا حمى الا لله ولرسوله) ترجم بلفظ الحديث من غير مزيد قال الشافعي يحتمل معنى الحديث  
 شيئين أحدهما ليس لاحد أن يحمي للمسلمين الا ما حماه النبي ﷺ والآخر معناه الاعلى مثل ما حماه عليه النبي ﷺ  
 فعلي الاول ليس لاحد من الولاة بعده ان يحمي وعلى الثاني يختص الحمى بمن قام مقام رسول الله ﷺ وهو الخليفة  
 خاصة وأخذ أصحاب الشافعي من هذا أنه في المسئلتين قولين والراجح عندهم الثاني والاول أقرب الى ظاهر اللفظ لكن  
 رجحوا الاول بما سيأتي ان عمر حمى بعد النبي ﷺ والمراد بالحمى منع الرعي في أرض مخصوصة من المباحات فيجعلها  
 الامام مخصوصة برعي بها ثم الصدقة مثلا (قوله عن يونس) هو ابن يزيد الايلي ورواية الليث عنه من الاقران لانه  
 قد سمع من شيخه ابن شهاب وفي الاستناد تابعيان وصحبا بيان (قوله لا حمى) أصل الحمى عند العرب ان الرئيس منهم كان  
 اذ نزل منزلا مخصبا استعوى كلبا على مكان عال فالي حيث انتهى صوته حماه من كل جانب فلا يرعى فيه غيره ويرعى  
 هو مع غيره فيما سواه والحمى هو المكان المحمي وهو خلاف المباح ومعناه أن يمنع من الاحياء من ذلك الموات ليتوفر  
 فيه الكلا فترعاه مواش مخصوصة ويمنع غيرها والارجح عند الشافعية أن الحمى يختص بالخليفة ومنهم من ألحق به  
 ولاية الاقاليم ومحل الجواز مطلقا أن لا يضر بكافة المسلمين واستدل به الطحاوي لمذهبه في اشتراط اذن الامام في احياء  
 الموات وتعقب بالفرق بينهما فان الحمى أخص من الاحياء والله أعلم قال الجوزي من الشافعية ليس بين الحديثين  
 معارضة فالحمى المنهى ما يحمي من الموات الكثير العشب لنفسه خاصة كفعل الجاهلية والاحياء المباح مالا منفعة للمسلمين  
 فيه شاملة فافترقا وانما تعد أرض الحمى مواتا لكونها لم يتقدم فيها ملك لاحد لكونها تشبه العامر لما فيها من المنفعة

وقال بلغنا أن النبي ﷺ حَمَى النقيع وأن عمر حَمَى السرف والرَبْذَةَ **باب شرب الناس وسقى الدواب من الأنهار حدثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك بن أنس عن زيد بن أسلم عن أبي صالح السمان عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال الخليل لرجل أجر ورجل ستر وعلى رجل وزر فأما الذي له أجر فرجل ربطها في سبيل الله فأطال بها في مرج أو روضة فما أصابت في طيبتها ذلك من المرج أو الروضة كانت له حسنات ولو انقطع طيبتها فاستننت شرفاً أو شرفين كانت آثارها وأروانها حسنات له ولو أنها رت بنهر فشربت منه ولم يرد أن يسقى كان ذلك حسنات له فهي ذلك أجر ورجل ربطها تغنياً وتنفقاً ثم لم يندس حق الله في رقبها ولا ظهورها فهي ذلك أجر ورجل ربحها فخر أورياً ونواها لأهل الإسلام . فهي على ذلك وزر وسئل رسول الله ﷺ عن الحمر ، فقال ما أنزل علي فيها شيء إلا هذه الآية الجامعة الفأدة ، فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره ومن يعمل مثقال ذرة شراً يره **حدثنا** إسماعيل حدثنا مالك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن يزيد بن مولى المنبغث عن زيد بن خالد رضي الله عنه قال جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فسأله عن الأقطعة فقال أعرف عفاصها ووكاءها ، ثم عرفنا سنة ، فإن جاء

العامه (قوله وقال بلغنا أن النبي ﷺ حَمَى النقيع) كذا لجميع الرواة الا لابي ذر والقائل هو ابن شهاب وهو موصول بالاسناد المذكور اليه وهو مرسل أو مهضول وهكذا أخرجه أبو داود من طريق ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب فذكر الموصول والمرسل جميعاً ووقع عند أبي ذر وقال أبو عبد الله بلغنا الى آخره فظن بعض الشراح انه من كلام البخاري المصنف وليس كذلك فقد أخرجه الاسماعيلي من طريق أحمد بن إبراهيم بن ملحان عن يحيى بن بكير شيخ البخاري فيه فذكر الموصول والمرسل جميعاً على الصواب كما أخرجه أبو داود ووقع لابي نعيم في مستخرجه فيه تخييط فانه أخرجه من الوجه الذي أخرجه منه الاسماعيلي فاقصر في الاسناد الموصول على المتن المرسل وهو قوله حَمَى النقيع وليس هذا من حديث ابن عباس عن الصعب وإنما هو بلاغ للزهري كما تقدم وقد أخرجه سعيد بن منصور من رواية عبد الرحمن بن الحارث عن الزهري جمعاً بين الحديثين وأخرجه البيهقي من طريق سعيد ونقل عن البخاري انه وهم قال البيهقي لان قوله حَمَى النقيع من قول الزهري يعني من بلاغه ثم روي من حديث ابن عمر ان النبي ﷺ حَمَى النقيع لخليل المسلمين ترعى فيه وفي اسناده العمري وهو ضعيف وكذا أخرجه أحمد من طريقه (قوله النقيع) بالنون المفتوحة وحكي الخطابي ان بعضهم صحفه فقال بالوحدة وهو على عشرين فرسخاً من المدينة وقدره ميل في ثمانية أميال ذكر ذلك ابن وهب في موطنه وأصل النقيع كل موضع يستنقع فيه الماء وفي الحديث ذكر النقيع الخضمان وهو الموضع الذي جمع فيه أسعد بن زرارة بالمدينة والمشهور انه غير النقيع الذي فيه الحمى وحكي ابن الجوزي ان بعضهم قال انهما واحد قال والأول أصح (قوله وان عمر حَمَى السرف والرَبْذَةَ) هو معطوف على الاول وهو من بلاغ الزهري أيضاً وقد ثبت وقوع الحمى من عمر كما سيأتي في أواخر الجهاد من طريق أسلم ان عمر استعمل مولى له على الحمى الحديث والشرف بفتح المعجمة والراء بعدها فاء في المشهور وذكر عياض انه عند البخاري بفتح المهملة وكسر الراء قال وفي موطن ابن وهب بفتح المعجمة والراء قال وكذا رواه بعض رواة البخاري أو أصلحه وهو الصواب وأما سرف فهو موضع بقرب مكة ولا تدخله الالف واللام والرَبْذَةَ بفتح الراء والوحدة بعدها ذال معجمة موضع معروف بين مكة والمدينة تقدم ضبطه وقد روى ابن أبي شيبه باسناد صحيح عن نافع عن ابن عمر أن عمر حَمَى الرَبْذَةَ لنم الصدقة \* (قوله باب شرب الناس وسقى الدواب من الأنهار) أراد بهذه الترجمة ان الأنهار الكائنة

صاحبها وإلا فشاؤك بها قل فضالة الغنم قل هي لك أو لأخيك أو للذئب قل فضالة الأبل قل مالك ولما معها سقاؤها وحذاؤها ترد الماء وتأكل الشجر حتى يلقاها ربها **باب** بيع الحطب والكلاء

**حدثنا** علي بن أسد حدثنا وهيب عن هشام عن أبيه عن الزبير بن العوام رضي الله عنه عن النبي **ﷺ** قل لأن يأخذ أحدكم أحبالاً يأخذ حزمة من حطب فيبيع فيكف الله به وجهه خير من أن يسأل الناس أعطى أم منع **حدثنا** يحيى بن بكير حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب عن أبي عبيد مولى عبد الرحمن بن عوف أنه سمع أبا هريرة رضي الله عنه يقول قل رسول الله **ﷺ** لأن يحتطب أحدكم حزمة على ظهره خير له من أن يسأل أحداً فيعطيه أو يمنعه **حدثنا** إبراهيم بن موسى أخبرنا هشام أن ابن جريج أخبرهم قال أخبرني ابن شهاب عن علي بن حسين بن علي عن أبيه حسين بن علي عن علي بن أبي طالب رضي الله عنهم أنه قال أصبت شارفاً مع رسول الله **ﷺ** في يوم بدر قال وأعطاني رسول الله **ﷺ** شارفاً أخرى فأختبمها يوماً عند باب رجل من الأنصار وأنا أريد أن أحمل عليهما إذخراً لأبيهما ومعى صائغ من بني قينقاع فاستعين به علي وليمة فاطمة وحزرة بن عبد المطلب يشرب في ذلك البيت معه قينة ، فقالت \* ألا يا حزم لأشرف النواء \* فثار إليهما حمزة بالسيف فجبا أسنمتها وبقر خواصرهما ثم أخذ من أكبادهما قلت لابن شهاب وبين السنام قال قد جبا أسنمتها فذهب بها قال ابن شهاب قل علي رضي الله عنه فنظرت إلى منظر أظمى فأتيت نبي الله **ﷺ** وعنده زيد بن حارثة فأخبرته الخبر فخرج ومعه زيد فأنطلقت معه فدخل على حمزة فتغيط عليه فرقع حمزة بصره وقال هل أنتم إلا عبيد لأبي فرجع رسول الله **ﷺ** يقهر حتى خرج عنهم وذلك قبل تحريم الخمر **باب** القطائع **حدثنا** سليمان بن حرب حدثنا حماد

في الطرق لا يختص بالشرب منها أحد دون أحد ثم أورد فيه حديثين أحدهما عن أبي هريرة في ذكر الخيل وسيأتي الكلام عليه مفصلاً في الجهاد والمقصود منه قوله فيه ولو أنها مرت بنهر فشربت منه ولم يرد أن يستقي فانه يشعر بأن من شأن البهائم طلب الماء ولم يرد ذلك صاحبها فاذا أجره على ذلك من غير قصد فيؤجر بقصده من باب الأولى ثبت المقصود من الإباحة المطلقة فإنها حديث زيد بن خالد في اللقطة وسيأتي فيها مشروحا والمقصود منه قوله فيه معها سقاؤها وحذاؤها ترد الماء وتأكل الشجر (قوله باب بيع الحطب والكلاء) بفتح الكاف واللام بعده حمزة بغير مد وهو العشب رطبه وباسه وموقع هذه الترجمة من كتاب الشرب اشتراك الماء والحطب والمرعى في جواز انتفاع الناس بالمباحات منها من غير تخصيص قال ابن بطال إباحة الاحتطاب في المباحات والاختلاص من نبات الأرض حتى يقع ذلك في أرض مملوكة فترفع الإباحة ووجهه انه اذا ملك بالاحتطاب والاحتشاش فلان يملك بالاحياء له أولى ثم أورد فيه المصنف ثلاثة احاديث أولها وثانيها حديث الزبير بن العوام وأبي هريرة بمعناه في الترغيب في الاكتساب بالاحتطاب وقد تقدم الكلام عليهما في كتاب الزكاة ثالثها حديث علي في قصة شارفيه مع حمزة بن عبد المطلب والشاهد منه قوله وأنا أريد أن أحمل عليهما إذخراً لأبيعه فانه دل على ما ترجم به من جواز الاحتطاب والاحتشاش وسيأتي الكلام على شرحه مستوفى في آخر كتاب الجهاد في فرض الخمس ان شاء الله تعالى \* (قوله باب القطائع) جمع قطعة تقول أقطعته أرضاً جعلتها له قطعة والمراد

عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ قَالَ سَمِعْتُ أَنَسًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ أَرَادَ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَقْطَعَ مِنَ الْبَحْرَيْنِ قَهْلَتِ  
الْأَنْصَارُ حَتَّى يُقْطَعَ لِإِخْوَانِنَا مِنَ الْمُهَاجِرِينَ مِثْلَ الَّذِي يُقْطَعُ لَنَا قَالَ سَتَرُونَ بَعْدِي أَثْرَةً حَتَّى تَلْقَوْنِي بِبَابِ  
كِتَابَةِ الْقَطَائِعِ وَقَالَ الْإِيثُ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ دَعَا النَّبِيُّ ﷺ الْأَنْصَارَ لِيُقْطَعَ لَهُمْ بِالْبَحْرَيْنِ  
فَقَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ فَعَلْتَ فَأَكْتُمُ لِإِخْوَانِنَا مِنْ قُرَيْشٍ بِمِثْلِهَا فَلَمْ يَكُنْ ذَلِكَ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ إِنَّكُمْ

به ما يخص به الامام بعض الرعية من الارض الموات فيختص به ويصير أولى باحيائه ممن لم يسبق الى احيائه واختصاص  
الاقطاع بالموات متفق عليه في كلام الشافعية وحكي عياض ان الاقطاع تسويح لامام من مال الله شيئا من اهل ذلك  
قال واكثر ما يستعمل في الارض وهو ان يخرج منها لمن يراه ما يحوزه اما بان يملكه اياه فيعمره واما بان يجعل له غلته مدة انتهى  
قال السبكي والثاني هو الذي يسمى في زماننا هذا اقطاعا ولم أر أحدا من اصحابنا ذكره وتخرجه على طريق فقهي مشكل  
قال والذي يظهر أنه يحصل للمقطع بذلك اختصاص كاختصاص المحجر لكنه لا يملك الرقبة بذلك انتهى وبهذا  
جزم المحب الطبري وادعى الاذري نفى الخلاف في جواز تخصيص الامام بعض الجند بغلة أرض اذا كان مستحقا  
لذلك والله أعلم (قوله عن يحيى بن سعيد) هو الانصاري ووقع للبيهقي من وجه آخر عن سليمان بن حرب شيخ البخاري  
فيه التصريح بالتحديث لحماذ من يحيى (قوله أراد النبي ﷺ ان يقطع من البحرين) يعني للانصار وفي رواية البيهقي  
دعا الانصار ليقطع لهم البحرين وللإسماعيلي ليقطع لهم البحرين أو طائفة منها وكان الشك فيه من حماد فسيأتي للمصنف  
في الجزية من طريق زهير عن يحيى بلفظ دعا الانصار ليكتب لهم البحرين وله في مناقب الانصار من رواية سفيان  
عن يحيى الى ان يقطع لهم البحرين وظاهره انه أراد أن يجعلها لهم اقطاعا واختلف في المراد بذلك فقال الخطابي  
يحتمل أنه أراد الموات منها ليملكه بالاحياء ويحتمل أن يكون أراد العامر منها لكن في حقه من الخمس لانه كان ترك  
أرضها فلم يقسمها وتعقب بانها فتحت صلحا كما سيأتي في كتاب الجزية فيحتمل أن يكون المراد أنه أراد أن يخصهم بتناول  
جزيتها وبه جزم اسمعيل القاضي وابن قرقول ووجهه ابن بطال بان أرض الصلح لا تقسم فلان ملك وقال ابن التين انما  
يسمى اقطاعا اذا كان من أرض أوعقار وانما يقطع من الفئ ولا يقطع من حق مسلم ولا معاهد قال وقد يكون الاقطاع  
تمليكا وغير تملك وعلى الثاني يحمل اقطاعه ﷺ الدور بالمدينة كأنه يشير الى ما أخرجه الشافعي مرسلا ووصله  
الطبراني أن النبي ﷺ لما قدم المدينة أقطع الدور يعني أنزل المهاجرين في دور الانصار برضاهم انتهى وسيأتي في  
أواخر الخمس حديث أسماء بنت أبي بكر أن النبي ﷺ أقطع الزبير أرضا من أموال بني النضير يعني بعد أن أجلاهم  
والظاهر أنه ملكه اياها وأطلق عليها اقطاعا على سبيل المجاز والله أعلم والذي يظهر لي أن النبي ﷺ أراد أن يخص  
الانصار بما يحصل من البحرين أما الناجز يوم عرض ذلك عليهم فهو الجزية لانهم كانوا صالحوا عليها وأما بعد ذلك اذا  
وقعت الفتوح فخراج الارض أيضا وقد وقع منه ﷺ ذلك في عدة أراض بعد فتحها وقبل فتحها منها اقطاعه  
تيمالداري بيت ابراهيم فلما فتحت في عهد عمر بن الخطاب ذلك لتميم واستمر في أبدي ذريته من ابنته رقية ويدهم كتاب  
من النبي ﷺ بذلك وقصته مشهورة ذكرها ابن سعد وأبو عبيد في كتاب الاموال وغيرها (قوله مثل الذي تقطع  
لنا) زاد في رواية البيهقي فلم يكن ذلك عنده يعني بسبب قلة الفتوح بومئذ كما في رواية الليث التي في الباب الذي يلي هذا  
وأغرب ابن بطال فقال معناه انه لم يرد فعل ذلك لانه كان أقطع المهاجرين أرض بني النضير (قوله سترون بعدى أثره)  
بفتح الهمزة والثالثة على المشهور وأشار ﷺ بذلك الى ما وقع من استئثار الملوك من قريش عن الانصار بالاموال  
والتفضيل في العطاء وغير ذلك فهو من اعلام نبوته ﷺ وسيأتي الكلام عليه مستوفى في مناقب الانصار ان شاء الله تعالى  
\* (قوله باب كتابة القطائع) أي لتكون توثقة بيد المقطع دفعا للتراع عنه (قوله وقال الليث) لم أره موصولا من طريقه  
قال الاسماعيلي وغيره أو رده عن الليث غير موصول زاد أبو نعيم وكأنه أخذه عن عبد الله بن صالح كاتب الليث عنه واعترض

سَمَرُونَ بِهَيْ أَمْرَةً فَاصْبِرُوا حَتَّى تَلْقَوْنِي بِابِ حَلْبِ الْإِبِلِ عَلَى الْمَاءِ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ  
 الْمُنْذِرِ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فُلَيْحٍ قَالَ حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ هِلَالِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَمْرَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ  
 رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ مَنْ حَقَّ الْإِبِلُ أَنْ تُحْلَبَ عَلَى الْمَاءِ بِابِ الرَّجُلِ يَكُونُ لَهُ مَرٌّ أَوْ  
 شِرْبٌ فِي حَائِطٍ أَوْ فِي نَخْلٍ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ مَنْ بَاعَ نَخْلًا بَعْدَ أَنْ تُؤْبَرَ فَشَمَرَتْهَا لِلْبَائِعِ الْمَرُّ وَالسَّقِيُّ حَتَّى  
 يَرْفَعُ وَكَذَلِكَ رَبُّ الْعَرَبِيَّةِ ۝ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُونُسَ حَدَّثَنَا الْإِيْثُ حَدَّثَنِي ابْنُ شِهَابٍ عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ  
 اللَّهِ عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ مَنْ ابْتَاعَ نَخْلًا بَعْدَ أَنْ تُؤْبَرَ فَشَمَرَتْهَا لِلْبَائِعِ  
 إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُبْتَاعُ، وَمَنْ ابْتَاعَ عَبْدًا وَلَهُ مَالٌ فَمَالُهُ لِلَّذِي بَاعَهُ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُبْتَاعُ.

على المصنف بان رواية الليث لا ذكر للكتابة فيها وأجيب بانها مذكورة في الشق الثاني و بأنه جرى على عادته في الإشارة  
 الى مورد في بعض الطرق وقد تقدم انه عنده في الجزية من رواية زهير وهو عند أحمد عن أبي معاوية عن يحيى بن سعيد  
 والله أعلم وفي الحديث فضيلة ظاهرة للانصار لتوقفهم عن الاستئثار بشيء من الدنيا دون المهاجرين وقد وصفهم  
 الله تعالى بانهم كانوا يؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة فخصوا في الفضل على ثلاث مراتب ايثارهم على أنفسهم  
 ومواساتهم لغيرهم والاستئثار عليهم وسيأتي الكلام على ما يتعلق بالبحرين في كتاب الجزية ان شاء الله تعالى \* ( قوله  
 باب حلب الابل على الماء ) أي عند الماء والحلب بفتح اللام الاسم والمصدر سواء قاله ابن فارس تقول حلبتها أحلبها  
 بفتح اللام ( قوله ان تحلب ) بضم أوله على البناء للمجهول وهو بالحاء المهملة في جميع الروايات وأشار الداودي الى انه  
 روى بالجيم وقال أراد انها تساق الى موضع سقيها وتعقب بانه لو كان كذلك لقال ان تجلب الى الماء لا على الماء وانما المراد  
 حلبها هناك لتنع من يحضر من المساكين ولان ذلك ينفع الابل أيضا وهو نحو النهي عن الجداد بالليل أراد ان تجدها را  
 لتحضر المساكين ( قوله على الماء ) زاد أبو نعيم في المستخرج والبرقاني في المصاحفة من طريق النعاني ابن سليمان عن  
 فليح يوم ورودها وساق البرقاني بهذا الاسناد ثلاثة أحاديث أخر في نسق وقد تقدم معنى حديث الباب في الزكاة  
 من طريق الاعرج عن أبي هريرة مطولا وفيه ومن حقا ان تحلب على الماء وتقدم شرحه هناك \* ( قوله باب الرجل  
 يكون له ممر أو شرب في حائط أو نخل ) هو من الف والنشر أي له حق المرور في الحائط أو نصيب في النخل ( قوله وقال  
 النبي ﷺ من باع نخلا بعد أن تؤبر فشمرتها للبائع ) تقدم موصولا في باب من باع نخلا قد أبرت من طريق مالك عن  
 نافع عن ابن عمر ووصله بمعناه في هذا الباب ( قوله وللبيع الممر والسقي حتى يرفع ) أي ثمرته ( وكذلك رب العريية )  
 وهذا كله من كلام المصنف استنبطه من الاحاديث المذكورة في الباب وتوهم بعض الشراح انه بقية الحديث المرفوع  
 فوهم في ذلك وهما قاشا وقال ابن المنير وجه دخول هذه الترجمة في النسخة التنبيه على امكان اجتماع الحقوق في العين  
 الواحدة هذا الملك وهذا له الانتفاع وهو مأخوذ من استحقاق البائع الثمرة دون الاصل فيكون له حق الاستطراق  
 لاقتطافها في أرض مملوكة لغيره وكذلك صاحب العريية قال وعندنا خلاف فيمن بسقي العريية هل هو على الواهب  
 أو الموهوب له وكذلك سقي الثمرة المستثناة في البيع قيل على البائع وقيل على المشتري فلا تغتر بنقل ابن بطال الاجماع في  
 ذلك ثم أورد المصنف في ذلك خمسة أحاديث ( الاول ) حديث ابن عمر من ابتاع نخلا تقدم الكلام على شرحه  
 وعلى بيان شيء من اختلاف الرواة فيه في باب من باع نخلا قد أبرت من كتاب البيوع ( قوله ومن ابتاع عبدا  
 وله مال اطع ) قال ابن دقيق العيد استدل به مالك على ان العبد بملك لاضافة الملك اليه باللام وهي ظاهرة في الملك وقال  
 غيره يؤخذ منه ان العبد اذا ملكه سيده مالا فانه يملكه وبه قال مالك وكذا الشافعي في القديم لكنه اذا باعه  
 بعد ذلك رجع المال لسيده الا أن يشترطه المبتاع وقال أبو حنيفة وكذا الشافعي في الجديد لا يملك العبد شيئا أصلا

وعن مالك عن نافع عن ابن عمر عن عمر في العبد **حدثنا** محمد بن يوسف حدثنا سفيان عن يحيى بن سعيد عن نافع عن ابن عمر عن زيد بن ثابت رضي الله عنهم قال رخص النبي ﷺ أن تباع العرايا بغير صها ثم **حدثنا** عبد الله بن محمد حدثنا ابن عيينة عن ابن جريج عن عطاء ميمع جابر بن عبد الله رضي الله عنهما نهى النبي ﷺ عن الحابرة والحاقلة وعن المزابة وعن بيع التمر حتى يبدو صلاحها وأن لا تباع إلا بالدينار والدرهم إلا العرايا **حدثنا** يحيى بن قزعة أخبرنا مالك عن داود ابن حصين عن أبي سفيان مولى أبي أحمد عن أبي هريرة رضي الله عنه قال رخص النبي ﷺ في بيع العرايا بغير صها من التمر فيما دون خمسة أوسق أو في خمسة أوسق شك داود في ذلك **حدثنا** زكريا بن يحيى أخبرنا أبو أسامة قال أخبرني الوليد بن كثير قال أخبرني بشير بن يسار مولى بني حارثة أن رافع بن خديج وسهل بن أبي حنيفة حدثاه أن رسول الله ﷺ نهى عن المزابة بيع التمر بالتمر إلا أصحاب العرايا فإنه أذن لهم \* قال أبو عبد الله وقال ابن إسحاق حدثني بشير مثله

والإضافة للاختصاص والانتفاع كما يقال السرج للفرس ويؤخذ من مفهومه أن من باع عبدا ومعه مال وشرطه المبتاع أن البيع يصح لكن بشرط أن لا يكون المال ربوا فلا يجوز بيع العبد ومعه دراهم بدراهم قاله الشافعي وعن مالك لا يمنع لاطلاق الحديث وكان العقد انما وقع على العبد خاصة والمال الذي معه لا مدخل له في العقد واختلف فيما اذا كان المال ثيابا والاصح ان لها حكم المال وقيل تدخل عملا بالعرف وقيل يدخل سائر العورة فقط وقال الباغي ان شرطه المشتري للعبد صح مطلقا وان شرط بعضه أو لنفسه فروايتان وقال المازري ان زال ملك السيد عن عبده ببيع أو معاوضه فالمال للسيد الا أن يشترطه المبتاع وعن بعض التابعين كالحسن يتبع العبد والحديث حجة على قائل هذا وان زال باعتق ونحوه فالمال للعبد الا ان يشترطه السيد وان زال بالهبة ونحوها فروايتان قال القرطبي أرجحهما الحاقها بالبيع وكذا ان سلمه في الجنابة وفي الحديث جواز الشرط الذي لا ينافي مقتضى العقد قال الكرمانى قوله وله مال إضافة المال الى العبد مجاز كإضافة الثمرة الى النخلة (قوله وعن مالك) هو معطوف على قوله حدثنا الليث فهو موصول والتقدير وحدثنا عبد الله بن يوسف عن مالك وزعم بعض الشراح أنه معلق وليس كذلك وتردد الكرمانى وقد وصله أبو داود من حديث مالك عن نافع عن ابن عمر في النخل مرفوعا وعن نافع عن ابن عمر عن عمر في العبد موقوفا وكذا هو في الموطأ ولفظه عن ابن عمر عن عمر بقصة العبد وعن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ بقصة النخل ثم ساقه من طريق سلمة بن كهيل حدثني من سمع جابرا عن النبي ﷺ وقال الكرمانى قوله في العبد أي في شأن العبد أو التقدير عن عمر أنه قال في العبد بأنمله لبائعه أو زاد لفظ العبد بعد قوله الا أن يشترط المبتاع أي والعبد كذلك (قلت) وأرجحها الاول وقد عبر عنه أبي داود بنحو ذلك كما ذكرته وأخرجه النسائي من طريق يحيى القطان عن عبيد الله العمري عن نافع عن ابن عمر عن عمر بقصة العبد ومن رواية محمد بن اسحاق عن نافع عن ابن عمر مرفوعا بالقصتين وقال النسائي انه خطأ والصواب ما رواه يحيى القطان وكذلك رواه الليث وأيوب عن نافع في العبد موقوفا وقوله من ابتاع عبدا وله مال فماله للذي باعه الا أن يشترط المبتاع هكذا ثبتت قصة العبد في هذا الحديث في جميع نسخ البخارى وصنيع صاحب العمدة يقتضى انها من افراد مسلم فإنه أورده في باب العرايا فقال عن عبد الله بن عمر فدكر من باع نخلا ثم قال ولمسلم من ابتاع عبدا فماله للذي باعه الا أن يشترط المبتاع وكأنه لما نظر كتاب البيوع

من البخاري فلم يجد فيه نوم أنها من أفراد مسلم واعتذر الشارح ابن العطار عن صاحب العمدة فقال هذه الزيادة أخرجها الشيخان من رواية سالم عن أبيه عن عمر قال قال المصنف لما نسب الحديث لابن عمر احتاج أن ينسب الزيادة لمسلم وحده انتهى ملخصا وبالغ شيخنا ابن الملقن في الرد عليه لأن الشيخين لم يذكر في طريق سالم عمر بل هو عندهما جميعا عن ابن عمر عن النبي ﷺ بغير واسطة عمر لكن مسلم والبخاري ذكراه في البيوع والشرب فتعين أن سبب وهم القسسي ما ذكره وقال النووي في شرح مسلم لم تقع هذه الزيادة في حديث نافع عن ابن عمر وذلك لا يضر فإن سألنا هل هو أجل من نافع فزيادته مقبولة وقد أشار النسائي والدرناقطني إلى ترجيح رواية نافع وهي إشارة مردودة انتهى ( قلت ) أما في تخريجها فردود فانها ثابتة عند البخاري هنا من رواية ابن جريج عن ابن أبي مليكة عن نافع لكن باختصار وأما الاختلاف بين سالم ونافع فانما هو في رفعها ووقفها إلا في اثباتها ونفيها فسالم رفع الحديثين جميعا ونافع رفع حديث النخل عن ابن عمر عن النبي ﷺ ووقف حديث العبد على ابن عمر عن عمر وقد رجح مسلم ما رجحه النسائي وقال أبو داود وتبعه ابن عبد البر وهذا أحد الأحاديث الأربعة التي اختلف فيها سالم ونافع قال أبو عمر اتخفا على رفع حديث النخل وأما قصة العبد فرفضها سالم ووقفها نافع على عمر ورجح البخاري رواية سالم في رفع الحديثين ونقل ابن التين عن الداودي هووم من نافع والصحيح ما رواه سالم مرفوعا في العبد والتمر قال ابن التين لأدرى من أين أدخل الوهم على نافع مع إمكان أن يكون عمر قال ذلك يعني على جهة الفتوي مستندا إلى ما قاله النبي ﷺ فتصح الروايتان ( قلت ) قد قل الترمذي في الجامع عن البخاري تصحيح الروايتين ونقل عنه في العلل ترجيح قول سالم وقد تقدم بيان ذلك كله واضحا في كتاب البيوع ( قوله والحديث ١ ) أي الأرض المزروعة فمن باع أرضا محروثة وفيها زرع فالزرع للبائع والخلاف في هذه كاخلاف في النخل ويؤخذ منه أن من أجز أرضا وله فيها زرع ان الزرع للمؤجر لا للمستأجر ان تصورت صورة الاجارة ( قوله سمي له نافع هؤلاء الثلاثة ) قائل سمي هو ابن جريج والضمير في له لابن أبي مليكة وفي الحديث ما يدل على قلة تدليس ابن جريج فانه كثير الرواية عن نافع ومع ذلك أفصح بان بينهما في هذا الحديث واسطة ( ثانيا ) حديث زيد بن ثابت في العرايا وقد تقدم مشروحا في باب ( ثالثا ) حديث جابر في النهي عن الخبارة والمحاولة والمزابنة وبيع الثمر حتى يبدو صلاحه وبيع بغير الدينار والدرهم إلا العرايا فاما الخبارة فتقدم الكلام عليها في الزراعة وأما المحاولة فتقدم الكلام عليها في حديث أنس في باب بيع المحاضرة واما المزابنة فتقدم الكلام عليها في حديث ابن عمر وابن عباس وغيرها في باب المزابنة وأما بهيته فتقدم في باب بيع الثمر على رؤس النخل من حديث جابر ( رابعا ) حديث أبي هريرة في بيع العرايا وقد تقدم أيضا مشروحا في باب ( خامسا ) حديث رافع بن جريج وسهل ابن أبي حشمة في النهي عن المزابنة إلا أصحاب العرايا وقد تقدم حديث سهل في باب بيع الثمر على رؤس النخل وقد تقدم شرح جميع هذه الأحاديث وقوله هنا قال وقال ابن اسحق جدني بشير يعني ابن يسار مثله كذا لا يذروا أبي الوقت ووقع للأصيلي وكريمة وغيرها قال أبو عبيد الله قال ابن اسحق فعلى هذا فهو معلق ولم أره موصولا من طريقه إلى هذه الغاية والله المستعان ( خامسة ) اشتمل كتاب الشرب على ستة وثلاثين حديثا المعلق منها خمسة والبقية موصولة والمكرر منها فيه وفيما مضى سبعة عشر حديثا والخالص تسعة عشر واقفه مسلم على تخريجها سوى حديث عثمان في بئر رومة وحديث ابن عباس في قصة هاجر وحديث الصعب في الحمى وحديث الزهري المرسل في حمى النقيع وحديث أنس في القطائع وفيه من الآثار اثنتان عن عمر رضي الله عنه والله تعالى أعلم

(١) قول الشارح ( قوله والحديث ١ ) وقوله ( قوله سمي له نافع هؤلاء الثلاثة الخ ) هاتان العبارتان غير موجودتين في نسخ المتن التي بأيدينا ولعلهما في الرواية التي وقعت للشارح فشرح عليها وحررها هـ مصححه



﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾

كِتَابُ فِي الإِسْتِثْرَاعِ وَأَدَاءِ الدِّيُونِ وَالْحَجْرِ وَالتَّقْلِيصِ **بَابُ** مَنْ اشْتَرَى بِالذَّيْنِ وَلَيْسَ عِنْدَهُ  
 ثَمَنُهُ أَوْ لَيْسَ بِحَضْرَتِهِ **حَدَّثَنَا** مُحَمَّدٌ أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ عَنْ الْمُغْبِرَةِ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ  
 رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ غَزَوْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ كَيْفَ تَرَى بَعِيرَكَ أَتَبِعْنِيهِ قُلْتُ نَعَمْ فَبِعْتَهُ إِيَّاهُ فَلَمَّا  
 قَدِمَ الْمَدِينَةَ غَدَوْتُ إِلَيْهِ بِالْبَعِيرِ فَأَعْطَانِي ثَمَنَهُ **حَدَّثَنَا** مُعَلَّى بْنُ أَسَدٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ حَدَّثَنَا  
 الْأَعْمَشُ قَالَ تَدَاكَرْنَا عِنْدَ إِبْرَاهِيمَ الرَّهْمَنِيِّ فِي السَّلْمِ قَالَ حَدَّثَنِي الْأَسْوَدُ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ  
 النَّبِيَّ ﷺ اشْتَرَى طَعَامًا مِنْ يَهُودِيٍّ إِلَى أَجَلٍ وَرَهْنَهُ دِرْعًا مِنْ حَدِيدٍ **بَابُ** مَنْ أَخَذَ أَمْوَالَ النَّاسِ  
 يُرِيدُ أَدَائَهَا أَوْ إِتْلَافَهَا **حَدَّثَنَا** عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَوْسِيُّ حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ عَنْ ثَوْرِ بْنِ  
 زَيْدٍ عَنْ أَبِي الْغَيْثِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ مَنْ أَخَذَ أَمْوَالَ النَّاسِ يُرِيدُ  
 أَدَاءَهَا أَدَى اللَّهُ عَنْهُ .

﴿ قَوْلُهُ كِتَابُ الإِسْتِثْرَاعِ وَأَدَاءِ الدِّيُونِ وَالْحَجْرِ وَالتَّقْلِيصِ ﴾

كذا لابي ذر وزاد غيره في أوله البسملة وللنسخي باب بدل كتاب وعطف الترجمة التي تليه عليه بغير باب وجمع المصنف  
 بين هذه الامور الثلاثة لقلة الاحاديث الواردة فيها ولتعلق بعضها ببعض \* ( قوله باب من اشترى بالدين وليس  
 عنده ثمنه أو ليس بحضوره ) أي فهو جائز وكأنه يشير الى ضعف ما جاء عن ابن عباس مرفوعا لا اشترى ما ليس عندي  
 ثمنه وهو حديث أخرجه أبو داود والحاكم من طريق سماك عن عكرمة عنه في اثناء حديث تفرد به شريك عن  
 سماك واختلف في وصله وارساله ثم أورد فيه حديث جابر في شراء النبي ﷺ منه جملة في السفر وقضائه ثمنه  
 في المدينة وهو مطابق للركن الثاني من الترجمة وحديث عائشة في شرائه ﷺ من اليهودي الطعام الى أجل وهو مطابق  
 للركن الاول قال ابن المنير وجه الدلالة منه انه ﷺ لو حضره الثمن ما أخره وكذا ثمن الطعام لو حضره لم يرتب في ذمته  
 دينا لما عرف من عادته الشريفة من المبادرة الى اخراج ما يلزمه اخراجه ( قلت ) وحديث جابر يأتي الكلام عليه في  
 الشروط وحديث عائشة يأتي الكلام عليه في الرهن وقوله في أول حديث جابر حدثنا محمد بن يوسف هو البيهقي كذا  
 ثبت لابي ذر وأهل عند الاكثر وجزم أبو علي الجبائي بانه ابن سلام وحكي ذلك عن رواية ابن السكن ثم وجدته في رواية  
 أبي علي بن شبيب عن الفربري كذلك وجري شيخه هو ابن عبد الحميد ومغيرة هو ابن مقسم \* ( قوله باب من أخذ أموال  
 الناس يريد أداءها أو إتلافها ) حذف الجواب اغتناء بما وقع في الحديث قال ابن المنير هذه الترجمة تشعر بان التي قبلها مقيدة  
 بالعلم بالقدرة على الوفاء قال لانه اذا علم من نفسه العجز فقد أخذ لا يريد الوفاء الا بطريق التمني والتمني خلاف الارادة  
 ( قلت ) وفيه نظر لانه اذا نوي الوفاء مما سيفتحه الله عليه فقد نطق الحديث بان الله يؤدي عنه اما بان يفتح عليه في  
 الدنيا واما بان يتكفل عنه في الآخرة فلم يتعين التقييد بالقدرة في الحديث ولو سلم ما قال فهناك مرتبة ثالثة وهو أن  
 لا يعلم هل يقدر أو يعجز ( قوله عن ثور بن زيد ) بفتح الزاي وهو الديلي وللإسماعيلي من طريق ابن وهب عز  
 سليمان حدثني ثور ( قوله عن أبي الغيث ) بالمعجمة والمثلثة زاد ابن ماجه مولى ابن مطيع ( قلت ) واسمه سالم والاسم  
 كله مديون ( قوله أدى الله عنه ) في رواية الكشميهني اداها الله عنه ولا ابن ماجه وابن حبان والحاكم من حديث  
 ميمون مامن مسلم بدان دينا يعلم الله انه يريد اداها الا اداها الله عنه في الدنيا وظاهره يحيل المسئلة المشهورة فيمن مات  
 قبل الوفاء بغير تقصير منه كأن يعسر مثلا أو يفجأ الموت وله مال محبوه وكانت نيته وفاء دينه ولم يوف عنه في الدنيا

وَمَنْ أَخَذَ يُرِيدُ إِتْلَافًا أَتْلَفَهُ اللَّهُ **بَابُ** أَدَاءِ الدُّيُونِ وَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُوَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ . **ابن الله** كَانَ صَحِيحًا بَصِيرًا **حَدَّثَنَا** أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ حَدَّثَنَا أَبُو شَهَابٍ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ زَيْدِ بْنِ وَهَبٍ عَنْ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ . فَلَمَّا أَبْصَرَ يَتَفَى أَحَدًا قَالَ مَا أَحِبُّ أَنَّهُ يَحُولُ لِي ذَهَبًا بِمَكْتُ عِنْدِي مِنْهُ دِينَارٌ فَوْقَ ثَلَاثِ إِلَّا دِينَارًا أَرْصِدُهُ لِدَيْنٍ ثُمَّ قَالَ إِنَّ الْأَكْثَرِينَ هُمُ

ويمكن حمل حديث ميمونة على الغالب والظاهر انه لا تبعه عليه والحالة هذه في الآخرة بحيث يؤخذ من حسنة لصاحب الدين بل يكفل الله عنه لصاحب الدين كادل عليه حديث الباب وان خالف في ذلك ابن عبد السلام والله أعلم (قوله أتلفه الله) ظاهره ان الاتلاف يقع له في الدنيا وذلك معاشه أو في نفسه وهو علم من أعلام النبوة لما نراه بالمشاهدة ممن يصاطى شيئا من الامرين وقيل المراد بالاتلاف عذاب الآخرة قال ابن بطال فيه الحظ على ترك استيكال أموال الناس والترغيب في حسن النادية اليهم عند المدينة وان الجزاء قد يكون من جنس العمل وقال الداودي فيه ان من عليه دين لا يمتق ولا يتصدق وان فعل رداه وفي أخذ هذا من هذا بعد كثير وفيه الترغيب في تحسين النية والترهيب من ضد ذلك وان مدار الاعمال عليها وفيه الترغيب في الدين لمن ينو الوفاء وقد أخذ بذلك عبد الله بن جعفر فيارواه ابن ماجه والحاكم من رواية محمد بن علي عن ابن جعفر بن علي فرواه الحاكم أيضا من طريق القاسم بن الفضل عنه عن عائشة بلفظ ما من عبد له نية في وفاء دينه الا كان له من الله عون قالت فانما ألتمس ذلك العون وساق له شاهدا من وجه آخر عن القاسم عن عائشة وفيه ان من اشترى شيئا بدين وتصرف فيه وأظهر أنه قادر على الوفاء ثم تبين الأمر بخلافه أن البيع لا يرد بل ينتظر به حلول الأجل لاقتصاره ﷺ على الدعاء عليه ولم ينزله برد البيع قاله ابن المنير \* (قوله باب أداء الدين) في رواية أبي ذر الدين بالجمع (وقول الله تعالى ان الله يأمركم أن تؤدوا الامانات الى أهلها الآية) كذا لا يذر وساق الاصيلي وغيره الآية قال ابن المنير ادخل الدين في الامانة لثبوت الامر بادائه اذ المراد بالامانة في الآية هو المراد بها في قوله تعالى ان اعرضنا الامانة على السموات والارض وفسرت هناك بالوامر والنواهي فيدخل فيها جميع ما يتعلق بالذمة وما يتعلق اه ويحتمل أن تكون الامانة على ظاهرها واذا امر الله بادائها ومدح فاعله وهي لا تتعلق بالذمة فحال ما في الذمة اولي واكثر المفسرين على ان الآية نزلت في شأن عثمان بن طلحة حاجب الكعبة وعن عبد الرحمن بن زيد بن اسلم نزلت في الولاية وعن ابن عباس هي عامة في جميع الامانات وروى ابن أبي شيبة من طريق طلق بن معاوية قال كان لي دين على رجل فخاصمته الى شريح فقال له ان الله يأمركم أن تؤدوا الامانات الى أهلها وامر بحبسه ثم أورد المصنف فيه حديث أبي ذر كنت مع النبي ﷺ فلما أبصر أحدا قال ما أحب أنه يحول لي ذهبا بمكث عندي منه دينار فوق ثلاث الا دينارا أَرْصِدُهُ لِدَيْنٍ الحديث وسيأتي الكلام عليه مستوفى في كتاب الرقاق وغرضه هنا هذا القدر نذ كور قال ابن بطال فيه اشارة الى عدم الاستغراق في كثير الدين والاقتصار على اليسير منه أخذنا من اقتصاره على ذكر الدين الواحد ولو كان عليه مائة دينار مثلا لم يرصد لأدائها دينارا واحدا اه ولا يخفى ما فيه وفيه الاهتمام بامر وفاء الدين وما كان عليه ﷺ عن الزهادة في الدنيا (قوله ما أحب أنه يحول لي ذهبا) كذا لا يذر تحول بفتح المثناة ولغيره بضم التحتانية قال ابن مالك فيه حول بمعنى صير وقد خفي على كثير من النحاة وطاب بضمهم استعماله على الحريري قال وقد جاء هنا على ما لم يسم فاعله جاريا بحرى صار في رفع ما كان مبتدأ ونصب ما كان خيرا وكذلك حكم ما صيغ من حول مثل تحول فانه بزيادة المثناة تجدد له حذف ما كان فاعلا وجعل أول المتعولين فاعلا وثانيهما خبرا منصوبا (قوله أَرْصِدُهُ) ثبت في روايتنا بضم أوله من الرباعي

لَأَقُولَنَّ . إِلَّا مَنْ قَالَ بِالْمَالِ هَكَذَا وَهَكَذَا . وَأَشَارَ أَبُو شَهَابٍ بَيْنَ يَدَيْهِ وَعَنْ يَمِينِهِ وَعَنْ شِمَالِهِ وَقَلِيلٌ  
 مَا هُمْ وَقَالَ مَكَانَكَ وَتَقَدَّمَ غَيْرَ بَعِيدٍ فَسَمِعْتُ صَوْتًا فَارَدْتُ أَنْ آتِيَهُ . ثُمَّ ذَكَرْتُ قَوْلَهُ مَكَانَكَ حَتَّى  
 آتَيْتُكَ . فَلَمَّا جَاءَ قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ الَّذِي سَمِعْتُ أَوْ قُلِ الصَّوْتُ الَّذِي سَمِعْتُ قُلْ وَهَلْ سَمِعْتُ قُلْ وَهَلْ سَمِعْتُ  
 قُلْتُ نَعَمْ قُلْ أَتَانِي جِبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَقَالَ مَنْ مَاتَ مِنْ أُمَّتِكَ لَا يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا دَخَلَ الْجَنَّةَ قُلْتُ  
 وَإِنْ فَعَلَ كَذَا وَكَذَا قُلْ نَعَمْ **حَدَّثَنِي** أَحْمَدُ بْنُ شَيْبَةَ بْنِ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ يُونُسَ بْنِ أَبِي شَهَابٍ  
 حَدَّثَنِي عُبيدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثَيْبَةَ قَالَ قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ  
 كَانَ لِي مِثْلُ أَحَدٍ ذَهَبًا مَا يَسُرُّنِي أَنْ لَا يَمُرَّ عَلَيَّ ثَلَاثٌ وَعِنْدِي مِنْهُ شَيْءٌ إِلَّا شَيْءٌ أَرْصِدُهُ لِذَيْنِ رَوَاهُ  
 صَالِحٌ وَعُقَيْلٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ **بَابُ اسْتِقْرَاضِ الْإِبْلِ حَدَّثَنَا** أَبُو الْوَلِيدِ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ أَخْبَرَنَا  
 سَلَمَةُ بْنُ كُهَيْلٍ . قَالَ سَمِعْتُ أَبَا سَلَمَةَ يَمْنِي بِحَدِيثٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَجُلًا تَقَاضَى رَسُولُ  
 اللَّهِ ﷺ فَأَغْلَظَ لَهُ

وحكي ابن التين عن بعض الروايات بفتح الهمزة من رصد والاول أوجه تقول ارسدته أى هياته وأعدته أى  
 رقبته وقوله الاكثر من أى مالا والاقولون أى ثوبا الامن ذكر وقوله وقليل ما هم مازائدة أوصفة وقوله مكانك  
 بالنصب محذوف العامل أى لزمانك وقوله قلت يا رسول الله الذى سمعت خبره محذوف تقديره ما هو وقوله ومن فعل  
 كذا وكذا فسر فى الرواية الآتية فى الرقاق وانزنى وانسرق ووقع فى رواية المستعملى هنا وان بديل ومن . قوله  
 عقب حديث أبى هريرة فى معنى حديث أبى ذرر واه صالح وعقيل عن الزهري يعنى عن عبيد الله عن أبى هريرة  
 وطريقهما موصول فى الزهريات لمحمد بن يحيى الذهلي ( قوله لو كانلى مثل أحد ذهبا ) قال ابن مالك فيه وقوع  
 التميز بعدمثل وهو قليل ونظيره قوله تعالى ولوجئنا بمثله مددا ( قوله مايسرنى ان لا يمر ) قال ابن مالك فيه وقوع  
 جواب لومضارعا متفيا بما والاصل أن يكون ماضيا مثبتا وكأنه أوقع المضارع موقع الماضى أو يكون الأصل  
 ما كان يسرنى فحذف كان وهو جواب لو وفيه ضمير هو الاسم ويسرنى الخبر وحذف كان مع اسمها وبقاء خبرها  
 كثير وهذا أولى اه ووقع فى حديث أبى ذر مايسرنى أن يمكت عندي وفى حديث أبى هريرة يسرنى أن لا يمكت  
 ومفهوم كل منهما مطابق لمنطوق الآخر ووقع للاصلي وكريمة فى رواية أبى هريرة مايسرنى أن لا يمكت وعلى هذا فلا  
 زائدة والله أعلم \* ( قوله باب استقراض الابل ) أى جوازه ليرد المقترض نظيره أو خبرا منه ( قوله ان رجلا تقاضى  
 رسول الله ﷺ ) وفى رواية ابن المبارك عن شعبة الآتية فى الهبة ان النبي ﷺ أخذنا فجاء صاحبه يتقاضاه أى  
 يطلب منه قضاء الدين وفى أول حديث سفيان عن سلمة كاسياتى بهدباين كان لرجل على النبي ﷺ سن من الابل فجاءه  
 يتقاضاه ولاحمد عن عبدالرزاق عن سفيان جاء أعرابي يتقاضى النبي ﷺ بعيرا وله عن يزيد بن هرون عن سفيان  
 استقرض النبي ﷺ من رجل بعيرا وللترمذي من طريق على بن صالح عن سلمة استقرض النبي ﷺ سنا ( قوله  
 فأغظ له ) يحتمل أن يكون الاغلاظ بالتشديد فى المطالبة من غير قدر زائد ويحتمل أن يكون بغير ذلك ويكون  
 صاحب الدين كافرا فقد قيل انه كان يهوديا والاول أظهر لما تقدم من رواية عبدالرزاق انه كان اعرابيا وكأنه جرى  
 على عادته من جفاء المخاطبة ووقع فى ترجمة بكر بن سهل فى معجم الطبرانى الاوسط عن العرياض بن سارية ما يفهم  
 أنه هو لكن روى النسائى والحاكم الحديث المذكور وفيه ما يقتضى انه غيره وار القصة وقعت لاعراب ووقع

فهم به أصحابه فقال دعوه فان لصاحب الحق مقالا واشتروا له بغيراً فأعطوه إياه قالوا لا نجد إلا أفضل من  
سنة قل اشروه فأعطوه إياه فان خيركم أحسنكم قضاءً

للمراض نحوها (قوله فهم به أصحابه) أي أراد أصحاب النبي ﷺ أن يؤذوه بالقول أو الفعل لكن لم يفعلوا  
أدبا مع النبي ﷺ (قوله فان لصاحب الحق مقالا) أي صولة الطلب وقوة الحججة لكن مع مراعاة الادب المشروع  
(قوله واشتروا له بغيراً) في رواية عبد الرزاق التمسوا له مثل سن بهيره (قوله قالوا لا نجد) في رواية سفيان  
اللاية فقال أعطوه فطلبوا منه فلم يجدوا الا فوقها وفي رواية عبد الرزاق فالتمسوا له فلم يجدوا الا فوق سن بهيره  
والمخاطب بذلك هو أبو رافع مولي النبي ﷺ كما أخرجه مسلم من حديثه قال استسلف رسول الله ﷺ من  
رجل بكرأ قدمت عليه ابل من ابل الصدقة ولا بن خزيمة استلف من رجل بكرأ فقال اذا جاءت ابل  
الصدقة قضيتك فلما جاءت ابل الصدقة أمر أبو رافع أن يقضي الرجل بكره فرجع اليه أبو رافع فقال لم  
أجد فيها الا خياراً رابعياً فقال أعطه اياه وجمع بينه وبين الرواية التي في الباب حيث قال فيها اشترؤا له  
بانه أمر بالشراء أولاً ثم قدمت ابل الصدقة فأعطاه منها أو انه أمر بالشراء من ابل الصدقة ممن استحق  
منها شيئاً ويؤيده رواية ابن خزيمة المذكورة اذا جاءت الصدقة قضيتك اه والبكر بفتح الموحدة وسكون  
الكاف الصغير من الابل والخيار الجيد يطلق على الواحد الجمع والرباعي بتخفيف الموحدة من ألفي رباعيته  
(قوله فان خيركم أحسنكم قضاءً) في رواية عثمان بن جبلة عن شعبة الآتية في الهبة فان من خيركم كذا أو خيركم على الشك وفي  
رواية ابن المبارك أفضلكم أحسنكم قضاءً وفي رواية سفيان الآتية خياركم فيحتمل أن يريد المفرد بمعنى المختار أو  
الجمع والمراد انه خيرهم في المعاملة أو تكون من مقدرة ويدل عليها الرواية المذكورة وقوله أحسنكم لا أضيف أفعال والمقصود  
به الزيادة جازية الافراد وقد وقع في رواية سفيان بعد باب من خياركم وفي الحديث جواز المطالبة بالدين اذا حل أجله  
وفيه حسن خلق النبي ﷺ وعظم حلمه وتواضعه وانصافه وأن من عليه دين لا ينبغي له مجاعة صاحب الحق وان  
أساء الادب على الامام كان عليه التعزير بما يقتضيه الحال الا أن يعفو صاحب الحق وفيه ما ترجم له وهو استقراض الابل  
و يلحق بها جميع الحيوانات وهو قول أكثر أهل العلم ومنع من ذلك الثوري والحنفية واحتجوا بحديث النهي عن البيع  
الحيوان بالحيوان نسبة وهو حديث قدروي عن ابن عباس مرفوعاً أخرجه ابن حبان والدارقطني وغيرهما ورجال  
اسناده ثقات الا أن الحفاظ رجحوا ارساله وأخرجه الترمذي من حديث الحسن عن سمرة وفي سماع الحسن من سمرة  
اختلاف وفي الجملة هو حديث صالح للحججه وادعى الطحاوي انه ناسخ لحديث الباب وتعقب بان النسخ لا يثبت  
بالاحتمال والجمع بين الحديثين ممكن فقد جمع بينهما الشافعي وجماعة بحمل النهي على ما اذا كان نسبة من الجانبين وبعين  
النصير الى ذلك لان الجمع بين الحديثين أولى من القاء أحدهما بافراق واذا كان ذلك المراد من الحديث بقيت الدلالة على  
جواز استقراض الحيوان والسلم فيه واعتل من منع بان الحيوان يختلف اختلافاً متبايناً حتى لا يوقف على حقيقة  
الثلية فيه وأجيب بانه لا مانع من الاطاعة به بالوصف بما يدفع التغاير وقد جوز الحنفية التزويج والكتابة على الرقيق  
الموصوف في الذمة وفيه جواز وفاء ما هو أفضل من المثل المقرض اذا لم تقع شرطية ذلك في العقد فيحرم حينئذ اتفاقاً  
وبه قال الجمهور وعن المالكية تفصيل في الزيادة ان كانت بالعدد منعت وان كانت بالوصف جازت وفيه ان الاقتراض  
في البر والطاعة وكذا الامور الباطنة لا يعاب وان للامام أن يقترض على بيت المال الحاجة لبعض المحتاجين ليوفي ذلك  
من مال الصدقات واستدل به الشافعي على جواز تعجيل الزكاة هكذا حكاه ابن عبد البر ولم يظهر لي توجيهه الا أن يكون  
المراد ما قيل في سبب اقتراضه ﷺ وأنه كان اقترضه لبعض المحتاجين من أهل الصدقة فلما جاءت الصدقة أو في  
صاحبه منها ولا يعكر عليه أنه اوفاه أزيد من حقه من مال الصدقة لاحتمال ان يكون المقرض منه كان أيضاً من أهل  
الصدقة اما من جهة الفقر والتألف أو غير ذلك بجهتين جهة الوفاء في الاصل وجهة الاستحقاق في الزائد وقيل كان اقتراضه

**باب حسن التقاضي حدثنا مسلم** حدثنا شعبه عن عبد الملك عن ربي عن حذيفة رضي الله عنه قال سمعت النبي ﷺ يقول مات رجل فقيل له ما كنت تقول قال كنت أبيع الناس. فاجوز عن الميسر، وأخفف عن الميسر فغفر له قال أبو مسعود سمعته عن النبي ﷺ **باب** هل يعطى أكبر من سنيه **حدثنا** سعد عن يحيى عن سفيان حدثني سلمة بن كهيل عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رجلاً أتى النبي ﷺ يتقاضاه بعيراً، فقال رسول الله ﷺ أعطوه. فقالوا ما نجد إلا سناً أفضل من سنيه فقال الرجل أوفيتني أوفاك الله فقال رسول الله ﷺ أعطوه فإن من خيار الناس أحسنهم قضاء **باب** حسن القضاء **حدثنا** أبو نعيم حدثنا سفيان عن سلمة عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه قال كان لرجل على النبي ﷺ سن من الإبل فجاءه يتقاضاه فقال رسول الله ﷺ أعطوه فطلبوا سنيه فلم يجدوا له إلا سناً فوقها فقال أعطوه فقال أوفيتني أوفى الله بك قال النبي ﷺ إن خياركم أحسنكم قضاء **حدثنا** خلاد حدثنا مسعر حدثنا محارب بن دثار عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال أتيت النبي ﷺ وهو في المسجد قال مسعر أراه قال ضحى فقال صل ركعتين وكان لي عليه دين فقضاني وزادني **باب** إذا قضى دون حقه أو حله فهو جائز **حدثنا** عبدان أخبرنا عبد الله أخبرنا يونس عن الزهري قال حدثني ابن كعب بن

في ذمته فلما حل الاجل ولم يجد الوفاء صار غار ما تجازله الوفاء من الصدقة وقيل كان اقترضه لنفسه فلما حل الاجل اشترى من ابل الصدقة بعيراً ممن استحقه أو اقترضه من آخر أو من مال الصدقة ليوفيه بعد ذلك والاحتمال الاول أقوى ويؤيده سياق حديث أبي رافع والله أعلم (تنبيه) هذا الحديث من غرائب الصحيح قال البزار لا يروى عن أبي هريرة الا بهذا الاسناد ومداره على سلمة بن كهيل وقد صرح في هذا الباب بأنه سمعه من أبي سلمة بن عبد الرحمن بن يحيى وذلك لما حج والله أعلم \* (قوله باب حسن التقاضي) أي استحباب حسن المطالبة أورد فيه حديث حذيفة في قصة الرجل الذي كان يتجوز عن الميسر ويخفف عن الميسر وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في باب من انظر مسعر من كتاب البيوع وقوله في هذه الرواية فقيل له فقال فيه حذف تقديره فقيل له ما كنت تصنع ووقع هنا في رواية المستملي فقيل له ما كنت تقول وشيخ البخاري فيه هو مسلم ابن ابراهيم وعبد الملك هو ابن عمير \* (قوله باب هل يعطى أكبر من سنيه) هو بضم أول يعطى على البناء للمجهول وأورد فيه حديث أبي هريرة الماضي قبل ياب وقد تقدم شرحه مستوفى فيه ويحيى المذكور فيه هو القطان وسفيان شيخه هو الثوري وسيأتي بعد ستة أبواب من روايته عن شيخ له آخر وهو شعبه \* (قوله باب حسن القضاء) أي استحباب حسن أداء الدين وأورد فيه الحديث المذكور وهو ظاهر فيما ترجم له (قوله سن) أي جعل له سن معين وقوله في هذه الرواية أوفيتني أوفى الله بك ووقع في رواية يحيى القطان في الباب الذي قبله أوفيتني أوفاك الله ثم أورد فيه حديث جابر أتيت النبي ﷺ وفيه وكان لي عليه دين فقضاني وزادني وقد تقدم في مواضع وفي بعضها بيان قدر الزيادة وانها قيراط وهو في الوكالة ويأتي الكلام عليه مستوفى في كتاب الشروط \* (قوله بلب اذا قضى دون حقه أو حله فهو جائز) قال ابن بطال هكذا وقعت هذه الترجمة في النسخ كلها والصواب وحله باسقاط الألف (قلت) رأيت في رواية أبي علي بن شويه عن الثوري بالواو وكذا في رواية النسفي عن البخاري وفي مستخرج الاسماعيلي لكن بقية الروايات بلفظ أوفاك ابن بطال لانه يجوز أن يقضى دون الحق بغير محالة ولو حله من جميع الدين جازع عند جميع العلماء فكذلك اذا حله من بعضه اه ووجه ابن المنير بان المراد اذا قضى دون حقه برضا صاحب الدين أو حله صاحب الدين من جميع حقه فهو جائز ثم أورد فيه حديث جابر في دين أبيه وفيه

مالك أن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما أخبره أن أباه قتل يوم أحد شهيداً وعائيه زين فاشتمد الفرمانه  
 في حرقهم فأتيت النبي ﷺ فسألهم أن يقبلوا تمر حاطي ويحملوا أبي فأبوا فلم يعطهم النبي ﷺ  
 حاطي وقل سقتوا عليك ففدا علينا بين أصمبح فطاف في النخل ودعا في تمرها بالبركة فجددتها  
 خصيتهم وبقى لنا من تمرها باب إذا قاص أو جازفه في الدين تمرأ بتمر أو غيره **حدثنا** إبراهيم  
 بن المنذري حدثنا أنس عن هشام عن وهب بن كيسان عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما ما أنه  
 أخبره أن أباه توفي وترك عائيه ثلاثين وسقاً لرجل من اليهود فاستنظره جابر فأبى أن ينظره فكلم  
 جابر رسول الله ﷺ ليشفع له إليه فجاء رسول الله ﷺ وكلم اليهودي ليأخذ تمر نخله بالذي له  
 فأبى فدخل رسول الله ﷺ النخل فمشى فيها ثم قل يلماير جد له فأوف له الذي له فجدده بعد ما رجع  
 رسول الله ﷺ فأوفاه ثلاثين وسقاً وفضلت له سبعة عشر وسقاً فجاء جابر رسول الله ﷺ ليخبره  
 بالذي كان فوجده يصلي العصر فلما انصرف أخبره بالفضل فقال أخبر ذلك ابن الخطاب فذهب جابر  
 إلى عمر فأخبره فقال له عمر لقد علمت حين شئ فيها رسول الله ﷺ ليباركن فيها **باب** من استعاذ من الدين  
**حدثنا** أبو اليمان أخبرنا شعيب عن الزهري ج وحدثنا اسمعيل قال حدثني أخي عن سليمان عن محمد بن أبي  
 عتيق عن ابن شهاب عن عروة أن عائشة رضي الله عنها أخبرته أن رسول الله ﷺ كان يدعو في الصلاة ويقول اللهم

فسألهم أن يقبلوا تمر حاطي ويحملوا أبي وهذا القدر هو المراد في هذه الترجمة فسيأتي في الباب الذي يليه أن النبي  
 ﷺ سأله غريمه في ذلك وسيأتي من هذه الطريق أتم مما هنا في كتاب الهبة ويأتي الكلام عليه مستوفي في علامات  
 النبوة أن شاء الله تعالى وقوله في هذه الرواية عن ابن كعب بن مالك ذكر أبو مسعود وخلف في الأطراف وتبعهما  
 الحميدي أنه عبد الرحمن وذكر المزي أنه عبد الله واستدل بأن ابن وهب روى الحديث عن يونس بالسند الذي في هذا  
 الباب فسماء عبد الله (قلت) والرواية بذلك عند الاسماعيلي إلا أنه قال فيه ان جابرا قتل أبوه وصورته مرسل فإنه لم يقل  
 ان جابرا أخبره ولا حدثه ولكن هذا القدر كاف في كونه عبد الله لا عبد الرحمن نعم روى الزهري عن عبد الرحمن بن كعب عن  
 جارية شهدة أحدكم مضى في الجنان وذلك هو الحامل لهم على تفسيره هنا به والله أعلم \* (قوله باب اذا قاص أو جازفه  
 في الدين) أي عند الاداء فهو جازم (تمر بتمر أو غيره) قال المهلب لا يجوز عند أحد من العلماء أن يأخذ من له دين تمر  
 من غريمه تمرأ مجازفة بدينه لما فيه من الجهل والغرر وإنما يجوز أن يأخذ مجازفة في حقه أقل من دينه اذا علم الآخذ ذلك  
 ورضى اه وكأنه أراد بذلك الاعتراض على ترجمة البخاري ومراد البخاري ما أثبتته المعترض لا مانعاه وغرضه بيان  
 انه يفتقر في القضاء من المماوضة ما لا يفتقر ابتداء لأن بيع الرطب بالتمر لا يجوز في غير العراق ويجوز في المماوضة عند الوفاء  
 وذلك بين في حديث الباب فانه ﷺ سأل الغريم أن يأخذ تمر الحائط وهو مجهول القدر في الاوساق التي هي له وهي  
 معلومة وكان تمر الحائط دون الذي له كما وقع التصريح بذلك في كتاب الصلح من وجه آخر وفيه فأبوا ولم يروا أن فيه  
 وفاء وقد أخذ الدمياطي كلام المهلب فاعترض به فقال هذا لا يصح ثم اعثل بنحو ما ذكره المهلب وتعقبه ابن المنير بنحو  
 ما أوجب به فقال بيع المعلوم بالمجهول مزابنة فإن كان تمرأ نحوه فزابنة وربالكن اغتفر ذلك في الوفاء لان التفاوت  
 متحقق في العرف فيخرج عن كونه مزابنة وسيأتي الكلام على بقية فوائده في علامات النبوة ان شاء  
 الله تعالى وقوله في هذا الاسناد حدثنا أنس هو ابن عياض أبو ضمرة وهشام هو ابن عروة وهب هو ابن كيسان  
 والاسناد كله مدينون \* (قوله باب من استعاذ من الدين حدثنا أبو اليمان) تقدم بهذا الاسناد والتمن في أواخر صفة

إني أعود بك من المأثم والمغرم فقال قائل ما أكثر ما استميد بأرسول الله من المغرم قل إن الرجل إذا غرم حدث فكذب ووعد فأخلف **باب الصلاة على من ترك ديننا** **حدثنا** أبو الوليد حدثنا شعبة عن عدي بن ثابت عن أبي حازم عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال من ترك مالا فلورثته ومن ترك دينا فإلينا **حدثنا** عبد الله بن محمد حدثنا أبو عامر حدثنا فليح عن هلال ابن علي عن عبد الرحمن بن أبي عمرة عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال مامن مؤمن إلا وأنا أولى به في الدنيا والآخرة ، أقرؤا إن شئتم : النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم فأبما مؤمن مات وترك مالا فليرثه عصبته من كانوا ومن ترك ديناً أو ضياعاً فليأتي فإنا مولاه **باب مظل الغني** **ظلم** **حدثنا** مسدد حدثنا عبد الأعلى عن معمر بن مهران بن منبه أخى وهب بن منبه أنه سمع أبا هريرة رضي الله عنه يقول قال رسول الله ﷺ مظل الغني ظلم **باب لصاحب الحق مقال** ويذكر عن النبي ﷺ لي الواجد يحل عرضه وعقوبته قال سفيان عرضة يقول مطلنتي وعقوبته الحبس **حدثنا** مسدد حدثنا يحيى عن شعبة عن سامة عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه قال أتى النبي ﷺ رجلاً

الصلاة وسياقه هناك ثم وتقدم شرحه ثم والسياق الذي هنا كانه للاسناد الثاني ويؤيده أن رواية أبي الجمان المقررة هناك صرح فيها بالأخبار من عروة للزهري وذكر ههنا بالنعمة واسماعيل المذكور هنا هو ابن أبي أويس وأخوه هو عبد الحميد أبو بكر وهو بكنيته أشهر وسليمان هو ابن بلال والاسناد كله مدينون قال المهلب يستفاد من هذا الحديث سد الذرائع لأنه ﷺ استعاذ من الدين لأنه في الغالب ذريعة إلى الكذب في الحديث والخلف في الوعد مع صاحب الدين عليه من المقال اهـ ويحتمل أن يراد بالاستعاذة من الدين الاستعاذة من الاحتياج اليه حتى لا يقع في هذه الفوائل أو من عدم القدرة على وفائه حتى لا تبقى تبعته ولعل ذلك هو السرفي اطلاق الترجمة ثم رأيت في حاشية ابن المنير لا تناقض بين الاستعاذة من الدين وجواز الاستدانة لأن الذي استعذ منه غوائل الدين فمن ادان وسلم منها فقد أعاده الله وفعل جائزاً \* (قوله باب الصلاة على من ترك ديناً) قال ابن المنير أراد بهذه الترجمة أن الدين لا يحل بالدين وأن الاستعاذة منه ليست لذاته بل لما يخشى من غوائله وأورد الحديث الذي فيه من ترك ديناً فليأتي وأشار به إلى بقية وهو أنه كان لا يصلي على من عليه دين فلما فتحت الفتوح صار يصلي عليه وقد مضى بتامه في الكفالة ويأتي بقية شرحه في تفسير الأحزاب وفي الفرائض إن شاء الله تعالى وقوله كلاباً بفتح والتشديد أي عيالاً وقوله ضياعاً بفتح المعجمة أي عيالاً أيضاً قال الخطابي جعل اسماً لكل ما هو بصدد أن يضيع من ولد أو خدم وأنكر الخطابي كسر الضاد وجوزه غيره على أنه جمع ضائع كجياح وجائع \* (قوله باب مظل الغني ظلم) ترجم بلفظ الحديث وهو طرف من حديث مضي تاماً في الحوالة مع الكلام عليه وعبد الأعلى الذي في الاسناد هو ابن عبد الأعلى البصري \* (قوله باب لصاحب الحق مقال) ذكر فيه حديث أبي هريرة المقدم قريباً وهو نص في ذلك وذكر الحديث المطلق لمافيه من تفسير المقال وقد تقدم شرح حديث أبي هريرة قريباً (قوله ويذكر عن النبي ﷺ لي الواجد يحل عرضه وعقوبته) اللي بالفتح المطلق لوي بلوى والواجد بالجيم الغني من الوجد بالضم بمعنى القدرة ويحل بضم أوله أي يجوز وصفه بكونه ظالماً والحديث المذكور وصله أحمد واسحق في مسنديهما وأبو داود والنسائي من حديث عمرو بن الشريد بن أوس الثقفي عن أبيه بلفظه واسناده حسن وذكر الطبراني أنه لا يروى إلا بهذا الاسناد (قوله قال سفيان عرضه يقول مطلني وعقوبته الحبس) وصله البيهقي من طريق التريابي وهو من شيوخ البخاري عن سفيان بلفظ عرضه أن يقول مطلني

بِتَقَاضَاهُ فَاعْلَظْ لَهُ فَهَمَّ بِهِ أَصْحَابُهُ فَقَالَ دَعُوهُ فَإِنَّ لِصَاحِبِ الْحَقِّ مَقَالًا **بَاب** إِذَا وَجَدَ مَالَهُ عِنْدَ  
مُفْلِسٍ فِي الْبَيْعِ وَالْقَرْضِ وَالْوَدِيْعَةِ فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ ، وَقَالَ الْحَسَنُ إِذَا أَفْلَسَ وَتَبَيَّنَ لَمْ يَجْزُ عِتْقُهُ وَلَا يَبْعُهُ وَلَا شِرَاؤُهُ  
وَقَالَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيْبِ قَضَى عُثْمَانُ مَنْ أَقْتَضَى مِنْ حَقِّهِ قَبْلَ أَنْ يُفْلِسَ فَهُوَ لَهُ وَمَنْ عَرَفَ مَتَاعَهُ بِعَيْنِهِ فَهُوَ  
أَحَقُّ بِهِ **حَدَّثَنَا** أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ قَالَ أَخْبَرَنِي أَبُو بَكْرٍ بْنُ  
مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ حَزْمٍ أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ أَخْبَرَهُ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ  
أَخْبَرَهُ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَوْ قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ  
مَنْ أَدْرَكَ مَالَهُ بِعَيْنِهِ

حتى وعقوبته أن يسجن وقال اسحق فسر سفيان عرضه اذاه بلسانه وقال أحمد لما رواه وكيع بسنده قال وكيع  
عرضه شكايته وقال كل منهما عقوبته حبسه واستدل به على مشروعية حبس المدين اذا كان قادرا على الوفاء تأديباً له  
وتشدداً عليه كما سيأتي نقل الخلاف فيه وبقوله الواجد على ان المعسر لا يحبس (تنبيه) وقع في الرافعي في المتن  
للمرفوع لي الواجد ظلم وعقوبته حبسه وهو تغيير وتفسير العقوبة بالحبس انما هو من بعض الرواة كما ترى \* (قوله باب  
اذا وجد ماله عند مفلس في البيع والقرض والوديعة فهو احق به) المفلس شرط من تزيد ديونه على موجوده سمى مفلساً  
لانه صار ذا فلوس بعد ان كان ذا راهم ودناير اشارة الى انه صار لا يملك الا أدنى الاموال وهي الفلوس  
أو سمى بذلك لانه يمنع التصرف الا في الشيء النافه كالفلوس لانهم ما كانوا يتعاملون بها الا في الاشياء الحقيمة ولانه  
صار الى حالة لا يملك فيها فلساً فعلي هذا فالهمزة في أفلس للسلب وقوله في البيع اشارة الى ما ورد في بعض طرقه نصاً  
وقوله والقرض هو بالقياس عليه اول دخوله في عموم الخبر وهو قول الشافعي في آخرين والمشهور عن المالكية التفرقة  
بين القرض والبيع وقوله الوديعة هو بالاجماع وقال ابن المنير ادخل هذه الثلاثة امالاً ان الحديث مطلق وأمالاً انه وارد  
في البيع والآخران أولى لان ملك الوديعة لم ينتقل والمحافظة على وقاء من اضطلع بالقرض معروفاً مطلوب (قوله  
وقال الحسن اذا أفلس وتبين لم يجز عتقه ولا بيعه ولا شراؤه) أما قوله وتبين فاشارة الى انه لا يمنع التصرف قبل حكم  
الحاكم وأما العتق فحله ماذا أحاط الدين بماله فلا ينفذ عتقه ولا هبته ولا سائر تبرعاته وأما البيع والشراء فالصحيح من  
قول العلماء انهما لا ينفذان أيضاً الا اذا وقع منه البيع لوفاء الدين وقال بعضهم يوقف وهو قول الشافعي واختلف في  
اقراره فالمجهور على قبوله وكان البخاري اشار بأثر الحسن الى معارضة قول إبراهيم النخعي بيع المحجور وابتياعه  
جائز (قوله وقال سعيد ابن المسيب قضي عثمان) أي ابن عفان اظح وصله أبو عبيد في كتاب الاموال والبيهقي باسناد  
صحيح الى سعيد ولفظه أفلس هو لي لام حبيبة فاخصم فيه الى عثمان فقضى فذكره وقال فيه قبل ان يبين افلاسه بدل  
قوله قبل ان يفس والباقى سواء (قوله حدثننا زهير) هو ابن معاوية الجعفي ويحيى بن سعيد هو الانصاري وفي هذا  
الستاد أربعة من التابعين هو اولهم وكلهم ولي القضاء وكلهم سوى أبي بكر بن عبد الرحمن من طبقة واحدة (قوله قال  
رسول الله ﷺ أوقال سمعت رسول الله ﷺ) هوشك من أحد رواه وأظنه من زهير فاني لم أر في رواية أحد من  
رواه عن يحيى مع كثرتهم فيه التصريح بالسماع وهذا مشعر بانه كان لا يرى الرواية بالمعنى أصلاً (قوله من أدرك ماله  
بعينه) استدل به على أن شرط استحقاق صاحب المال دون غيره أن يجد ماله بعينه لم يتغير ولم يتبدل والا فان تغيرت العين  
في ذاتها بالنقص مثلاً أو في صفة من صفاتها فهي أسوة للفرء وأصرح منه رواية ابن أبي حسين عن أبي بكر بن محمد  
بسند حديث الباب عندهم لم يفرقه ووقع في رواية مالك عن ابن شهاب عن أبي بكر بن  
عبد الرحمن بن الحارث مرسلأ ايما رجل باع متاعاً فأفلس الذي ابتاعه ولم يقبض البائع من ثمنه شيئاً فوجده بعينه



عِنْدَ رَجُلٍ أَوْ إِنْسَانٍ قَدْ أَفْلَسَ فَهوَ أَحَقُّ بِهِ مِنْ غَيْرِهِ

فهو أحق به لفهمه انه إذا قبض من ثمنه شيئاً كان أسوة الغرماء و به صرح ابن شهاب فيما رواه عبد الرزاق عن معمر عنه وهذا وإن كان مرسلًا فقد وصله عبد الرزاق في مصنفه عن مالك لكن المشهور عن مالك إرساله وكذا عن الزهري وقد وصله الزبيدي عن الزهري ما خرجه أبو داود وابن خزيمة وابن الجارودي وابن أبي شيبة عن عمر بن عبد العزيز أحد رواة هذا الحديث قال قضى رسول الله ﷺ انه أحق به من الغرماء إلا ان يكون اقتضى ماله شيئاً فهو أسوة الغرماء واليه يشير اختيار البخاري لاستشهاده بأثر عثمان المذكور وكذلك رواه عبد الرزاق عن طاوس وعطاء صحيحاً وبذلك قال جمهور من أخذ بمعوم حديث الباب إلا ان للشافعي قولاً هو الراجح في مذهبه أن لا فرق بين تغير السلعة أو بقائها ولا بين قبض بعض ثمنها أو عدم قبض شيء منه على التفاصيل المشروحة في كتب الفروع (قوله عند رجل أو إنسان) شك من الراوي أيضاً (قوله وقد أفلس) أي تبين أفلاسه (قوله فهو أحق به من غيره) أي كائناً من كان وارتأنا وغيرنا وهذا قال جمهور العلماء وخالف الحنفية فتأولوه لكونه خبر واحد خالف الأصول لان السلعة صارت بالبيع ملكاً للمشتري ومن ضمانه واستحقاق البائع أخذها منه لملكه وحملوا الحديث على صورة وهي ما إذا كان المتاع وديعة أو طارية أو قطعة وتعقب بأنه لو كان كذلك لم يقيد بالفلس ولا جعل أحق بها لما يقتضيه صيغة أفلس من الاشتراك وأيضاً لما ذكره ينتقض بالشفعة وأيضاً فقد ورد التنصيص في حديث الباب على أنه في صورة المبيع وذلك فيما رواه سفيان الثوري في جامعه وأخرجه من طريقه ابن خزيمة وابن حبان وغيرهما عن يحيى بن سعيد في هذا الإسناد بلفظ إذا ابتاع الرجل سلعة ثم أفلس وهي عنده بعينها فهو أحق بها من الغرماء ولا بن حبان من طريق هشام بن يحيى الخزومي عن أبي هريرة بلفظ إذا أفلس الرجل فوجد البائع سلعته والباقي مثله ولمسلم في رواية ابن أبي حسين المشار إليها قبل إذا وجد عنده المتاع أنه لصاحبه الذي باعه وفي مرسل ابن أبي مليكة عند عبد الرزاق من باع سلعة من رجل لم ينقله ثم أفلس الرجل فوجدها بينها فليأخذها من بين الغرماء وفي مرسل مالك المشار إليه ما إذا باع متاعاً وكذا هو عند من قدمنا انه وصله فظهر ان الحديث وارد في صورة البيع ويلتحق به القرض وسائر ما ذكر من باب الاول (تنبيه) وقع في الرافعي سياق الحديث بلفظ الثوري الذي قدمته فقال السبكي في شرح المنهاج هذا الحديث أخرجه مسلم بهذا اللفظ وهو صريح في المقصود فان اللفظ المشهور أي الذي في البخاري عام او محتمل بخلاف لفظ البيع فانه نص لا احتمال فيه وهو لفظ مسلم قال وجاء بلفظه بسند آخر صحيح انتهى واللفظ المذكور ما هو في صحيح مسلم وإنما فيه ما قدمته والله المستعان وحمله بعض الحنفية أيضاً على ما إذا أفلس المشتري قبل ان يقبض السلعة وتعقب بقوله في حديث الباب عند رجل ولا بن حبان من طريق سفيان الثوري عن يحيى بن سعيد ثم أفلس وهي عنده وللبهقي من طريق ابن شهاب عن يحيى إذا أفلس الرجل وعنده متاع فلو كان لم يقبضه مانص في الخبر على انه عنده واعتذارهم بكونه خبر واحد فيه نظر فانه مشهور من غير هذا الوجه أخرجه ابن حبان من حديث ابن عمر واسناده صحيح وأخرجه أحمد وأبو داود من حديث سمرة واسناده حسن وقضى به عثمان وعمر ابن عبد العزيز كما مضى وبدون هذا يخرج الخبر عن كونه فرداً غير ما قال ابن المنذر لا تعرف لعثمان في هذا مخالفاً من الصحابة وتعقب بما روى ابن أبي شيبة عن علي انه أسوة الغرماء وأجيب بانه اختلف على في ذلك بخلاف عثمان وقال القرطبي في المنهم تصف بعض الحنفية في تأويل هذا الحديث بتأويلات لا تقوم على أساس وقال النووي تأوله بتأويلات ضعيفة مردودة انتهى واختلف القائلون به في صورة وهي ما إذا مات ووجدت السلعة فقال الشافعي الحكم كذلك وصاحب السلعة أحق بها من غيره وقال مالك وأحمد هو أسوة الغرماء واحتج بما في مرسل مالك وان مات الذي ابتاعه فصاحب المتاع فيه أسوة الغرماء وفرقوا بين الفليس والموت بان الميت خرب ذمته فليس للغرماء محل يرجعون اليه فاستووا في ذلك بخلاف الفليس واحتج الشافعي بما رواه من طريق عمر بن خليفة قاضي المدينة عن أبي

**باب** من أخر الغريم إلى الغد أو نحوهِ ولم ير ذلك مطلقاً وقال جابر أشد الغرماء في حقوقهم في دين أبي فسألهم النبي ﷺ أن يقبلوا ثم حاطل ما جوا فلم يعطهم الحاطط ولم يكسره لهم قال ما غدو عليك عدداً علينا حين أصبح فدعا في تمرها بالبركة قضيتهم **باب** من باع مال المفلس أو المعدم فقسمه بين الغرماء أو أعطاه حتى ينفق على نفسه **حديثنا** مسدد حدثنا يزيد بن زريع حدثنا حسين المعلم حدثنا عطاء بن أبي رباح عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال أعتق رجل غلاماً له عن دبر النبي

هريرة قال قضى رسول الله ﷺ إيمان رجل مات أو أفلس فصاحب المتاع أحق بمتاعه إذا وجده بعينه وهو حديث حسن صحيح بمثله أخرجه أيضاً أحمد وأبو داود وابن ماجه وصححه الحاكم وزاد بعضهم في آخره إلا أن يترك صاحبه وقام وجهه الشافعي على المرسل وقال يحتمل أن يكون آخره من رأي أبي بكر بن عبد الرحمن لأن الذين وصلوه عنه لم يذكروا قضية الموت وكذلك الذين رويوا عن أبي هريرة وغيره لم يذكروا ذلك بل صرح ابن خلدون عن أبي هريرة بالقسوية بين الإفلاس والموت فعين المصير إليه لأنها زيادة من ثقة وجزم ابن العربي المالكي بان الزيادة التي في مرسل مالك من قول الراوي وجمع الشافعي أيضاً بين الحديثين بحمل حديث ابن خلدون على ما إذا مات مفلساً وحديث أبي بكر بن عبد الرحمن على ما إذا مات ملياً والله أعلم ومن فروع المسئلة ما إذا أراد الغرماء أو الورثة إعطاء صاحب السئلة الثمن فقال مالك يلزمه القبول وقال الشافعي وأحمد لا يلزمه ذلك لما فيه من المنفعة ولأنه ر بما ظهر غريم آخر فزاحمه فيما أخذوا غربابن التين فحكي عن الشافعي أنه قال لا يجوز له ذلك وليس له الإسماعته و يلتحق بالمبيع المؤجر فيرجع مكترى الدابة أو الدار إلى عين دابته وداره ونحو ذلك وهذا هو الصحيح عند الشافعية والمالكية وادراج الإجارة في هذا الحكم متوقف على أن المنافع يطلق عليها اسم المتاع أو المال أو يقال اقتضى الحديث أن يكون أحق بالعين ومن لوازم ذلك الرجوع في المنافع فثبت بطريق اللزوم واستدل به على حلول الدين المؤجل بالفلس من حيث أن صاحب الدين أدرك متاعه بعينه فيكون أحق به ومن لوازم ذلك أن يجوز له المطالبة بالمؤجل وهو قول الجمهور لكن الراجح عند الشافعية أن المؤجل لا يحل بذلك لأن الاجل حق مقصوده فلا يفوت واستدل به على أن لصاحب المتاع أن يأخذه وهو الأصح من قول العلماء والقول الآخر يتوقف على حكم الحاكم كما يتوقف ثبوت الفلس واستدل به على فسخ البيع إذا امتنع المشتري من أداء الثمن مع قدرته بمطل أو هرب قياساً على الفلس بجامع تعذر الوصول إليه حالاً والأصح من قول العلماء أنه لا يفسخ واستدل به على الرجوع إنما يقع في عين المتاع دون زوائده المنفصلة لأنها حدثت على ملك المشتري وليست بمتاع البائع والله أعلم \* (قوله باب من أخر الغريم إلى الغد أو نحوهِ ولم ير ذلك مطلقاً) ذكر فيه حديث جابر في قصة دين أبيه معلقاً وقد تقدم موصولاً قريباً من طريق ابن كعب بن مالك عن جابر لكنه ليس فيه قوله ولم يكسره لهم وذكرها في حديثه في كتاب الهبة كما سيأتي واستنبط من قوله ﷺ ما غدو عليكم جواز تأخير القسمة لا انتظار ما فيه مصلحة لمن عليه الدين ولا بعد ذلك مطلقاً (تنبيه) سقطت هذه الترجمة وحديثها من رواية النسفي ولم يذكرها ابن بطال ولا أكثر الشراح \* (قوله باب من باع مال المفلس أو المعدم فقسمه بين الغرماء أو أعطاه حتى ينفق على نفسه) ذكر فيه حديث المدبر مختصر أوسياً الكلام عليه في العتق قال ابن بطال لا يفهم من الحديث معنى قوله في الترجمة فقسمة بين الغرماء لأن الذي دبر لم يكن له مال غير الغلام كما سيأتي في الأحكام وليس فيه أنه كان عليه دين وإنما باعه لأن من سنته أن لا يتصدق المرء بماله كله ويبقى فقيراً ولذلك قال خير الصدقة ما كان عن ظهر غنى انتهى وأجاب ابن المنير بأنه لما احتتمل أن يكون باعه عليه لما ذكر الشارح واحتتمل أن يكون باعه عليه لكونه مدياناً ومال المديان إما أن يقسمة الإمام بنفسه أو يسلمه إلى المديان ليقسمة فلهذا ترجم علي التقديرين مع أن أحد الأمرين يخرج من الآخر لأنه إذا باعه عليه لحق نفسه فلا أن يبيعه عليه لحق الغرماء أولى انتهى والذي

ﷺ مَنْ يَشْتَرِيهِ مِنِّي فَاشْتَرَاهُ نَعِيمٌ بِنُ عَبْدِ اللَّهِ فَأَخَذَ تَمَنَّهُ فَدَفَعَهُ إِلَيْهِ **بَابُ** إِذَا أَقْرَضَهُ إِلَى أَجَلٍ  
 مُسَمًّى أَوْ أَجَلُهُ فِي الْبَيْعِ قَالَ ابْنُ عُمَرَ فِي الْقَرْضِ إِلَى أَجَلٍ لِأَبَسَ بِهِ ، وَإِنْ أُعْطِيَ أَفْضَلَ مِنْ دَرَاهِمِهِ مَالٌ  
 يَشْتَرِطُ وَقَالَ عَطَاءٌ وَعَمْرُو بْنُ دِينَارٍ هُوَ إِلَى أَجَلِهِ فِي الْقَرْضِ \* وَقَالَ اللَّيْثُ حَدَّثَنِي جَعْفَرُ بْنُ رَبِيعَةَ عَنْ  
 عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ هُرَيْرَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ ذَكَرَ رَجُلًا مِنْ بَنِي  
 إِسْرَائِيلَ سَأَلَ بَعْضَ بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنْ يُسَلِّفَهُ فَدَفَعَهَا إِلَيْهِ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى الْحَدِيثُ **بَابُ** الشَّفَاعَةِ فِي  
 وَضْعِ الدِّينِ **حَدِيثُ** مُوسَى حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ مُعْبِرَةَ عَنْ عَامِرٍ عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ  
 أَصِيبَ عَبْدُ اللَّهِ وَتَرَكَ عِيَالًا وَدَيْنًا فَطَلَبْتُ إِلَى أَصْحَابِ الدِّينِ أَنْ يَضَعُوا بَعْضًا مِنْ دِينِهِ فَأَبَوْا  
 فَاتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَاسْتَشْفَعْتُ بِهِ عَلَيْهِمْ فَأَبَوْا فَقَالَ صَنَّفَ تَمْرِكٌ كُلَّ شَيْءٍ مِنْهُ عَلَى حِدَتِهِ عِدَقُ  
 ابْنِ زَيْدٍ عَلَى حِدَةٍ وَاللَّيْنُ عَلَى حِدَةٍ وَالْمَجْرُوعَةُ عَلَى حِدَةٍ . ثُمَّ أَحْضَرَهُمْ حَتَّى آتَيْكَ فَفَعَلَتْ . ثُمَّ جَاءَ ﷺ  
 فَقَعَدَ عَلَيْهِ وَكَالَ إِكْلُ رَجُلٍ حَتَّى اسْتَوَى وَبَقِيَ التَّمْرُ كَمَا هُوَ كَأَنَّهُ لَمْ يَمَسَّ وَغَزَوْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ  
 عَلَى نَاضِحٍ لَنَا فَارْحَفَ الْجَمَلُ فَتَخَلَّفَ عَلَيَّ فَوَكَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ خَلْفِهِ ، قَالَ بَعْنِيهِ وَلَكَ ظَهْرُهُ إِلَى  
 الْمَدِينَةِ ، فَلَمَّا دَنَوْنَا اسْتَأْذَنْتُ قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي حَدِيثُ عَبْدٍ بِعُرْسٍ قَالَ ﷺ فَمَا تَزَوَّجْتَ بِكَرَأٍ  
 أَمْ ثَيْبًا أَصِيبَ عَبْدُ اللَّهِ وَتَرَكَ جَوَارِي صِغَارًا ، فَزَوَّجْتُ ثَيْبًا تَعْلَمُنَّ وَتَوَدَّيْنِ ، ثُمَّ قَالَ أَتَيْتُ أَعْلَكَ  
 فَقَدِمْتُ فَأَخْبَرْتُ خَالِي بَيْعِ الْجَمَلِ فَلَامَنِي . فَأَخْبَرْتُهُ بِأَعْيَاءِ الْجَمَلِ . وَبِالَّذِي كَانَ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ وَوَكَرَهُ

يظهر لي ان في الترجمة لفا ونشرا والتقدير من باع مال المنفس فقسمه بين الغرماء ومن باع مال المعدم فاعطاه  
 حتى ينفق على نفسه وأو في الموضوعين للتنويه ويخرج أحدهما من الآخر كما قال ابن المنير وقد ثبتت في بعض طرق  
 حديث جابر في قصة المدبر أنه كان عليه دين أخرجه النسائي وغيره وفي الباب حديث في ذلك أخرجه مسلم  
 وأصحاب السنن من حديث أبي سعيد الخدري وفيه ان النبي ﷺ قال خذوا ما وجدتم وليس لكم الا ذلك وذهب  
 الجمهور الي أن من ظهر فلسه فعلى الحاكم الحجر عليه في ماله حتى يبيعه ويقسمه بين غرمائه على نسبة ديونهم  
 وخالف الحنفية واحتجوا بقصة جابر حيث قال في دين أبيه فلم يعطهم الحائط ولم يكسره لهم ولا حجة فيه  
 لأنه أخر القسمة ليحضر فتحصل البركة في الثمر بحضوره فيحصل الخير للقريقين وكذلك كان \* ( قوله باب  
 اذا أقرضه الي أجل مسمى أو أجله في البيع ) أما القرض الي أجل فهو ما اختلف فيه والاكثر على جوازه في كل شيء  
 ومنعه الشافعي وأما البيع الي أجل فجاز اتفاقا وكان البخاري احتج للجواز في القرض بالجواز في البيع مع ما استظهر  
 به من أثر ابن عمر وحديث أبي هريرة ( قوله وقال ابن عمر الخ ) وصله ابن أبي شيبة من طريق المغيرة قال قلت لابن  
 عمر اني أسلف جيرانى الي العطاء فيقضوني أجود من دراهمي قال لأبأس به مالم يشترط وروى مالك في الموطأ  
 باسناد صحيح أن ابن عمر استسلف من رجل دارهم فقضاه خير منها وقد تقدم الكلام على هذا الشق في باب استقراض  
 الابل ( قوله وقال عطاء وعمر بن دينار هو الي أجله في القرض ) وصله عبد الرزاق عن ابن جريح عنهما ( قوله  
 وقال الليث الخ ) ذكر طرفا من حديث الذي أسلف ألف دينار وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في باب الكفالة  
 \* ( قوله باب الشفاعة في وضع الدين ) أى في تخفيفه ذكر فيه حديث جابر في دين أبيه وفيه حديثه في قصة بيع الجمال

إِلَيْهِ فَلَمَّا قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ غَدَوْتُ إِلَيْهِ بِالْجَمَلِ فَأَعْطَانِي نَمْنِ الْجَمَلِ وَالْجَمَلِ وَسَمَّيْتُهُ مَعَ الْقَوْمِ بِأَبِ  
 مَايُنْهَى عَنِ إِضَاعَةِ الْمَالِ وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفُسَادَ وَلَا يُصْلِحُ عَمَلَ الْمُفْسِدِينَ وَقَالَ فِي قَوْلِهِ  
 أَصْلَوَاتِكَ تَأْمُرُكَ أَنْ تَتْرَكَ مَا يَصْبُدُ آبَاؤُنَا أَوْ أَنْ نَفْعَلَ فِي أَمْوَالِنَا مَا نَشَاءُ ، وَقَالَ : وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ  
 وَالْحَجَرِ فِي ذَلِكَ وَمَا يَنْهَى عَنِ الْخِدَاعِ **حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ** حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ سَمِعْتُ  
 ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ قَالَ رَجُلٌ لِلنَّبِيِّ ﷺ إِنِّي أَخْدَعُ فِي الْبَيْعِ فَقَالَ إِذَا بَايَعْتَ قَعْلًا لِاخْتِلَابَةٍ  
 فَكَانَ الرَّجُلُ يَقُولُهُ **حَدَّثَنَا** عُثْمَانُ حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ مَنْصُورٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ وَرَادٍ مَوْلَى الْمُغِيرَةِ

جمهما في سياق واحد والمقصود منه قوله فطلبت الى اصحاب الدين ان يضعوا بعضا فابوا فاستشفعت النبي ﷺ  
 عليهم فابوا الحديث وقوله في هذه الرواية صنف تترك أي اجعل كل صنف وحده وقوله على حدة بكسر الحاء وتخفيف  
 الدال أي على افراد وقوله عنق ابن زيد بفتح العين وسكون الذال المعجمة نوع جيد من التمر والعذق بالفتح النخلة  
 واللين بكسر اللام وسكون التحتانية نوع من التمر وقيل هو الرديء وقوله فازحف بفتح الهمزة وسكون الزاي  
 وفتح المهملة أي كل وأعياء وأصله أن البعير اذا تعب يجر رسنه وكانهم كانوا يقولهم أزحف رسنه أي جره من الاعياء  
 ثم حذفوا المقول لكثرة الاستعمال وحكي ابن التين ان في بعض النسخ بضم الهمزة وزعم ان الصواب زحف  
 الجمل من الثلاثي وكأنه لم يقف على ما قدمناه وقوله وركزه كذا للاكثر بالواو أي ضربه بالعصا وفي رواية أبي ذر  
 عن المستمل والحموي وركزه بالراء أي ركز فيه العصا والمراد المبالغة في ضربه بها وسيأتي بقية الكلام على دين  
 أيه في علامات النبوة وعلى يسع جملة في الشروط ان شاء الله تعالى \* (قوله باب ما ينهى عن اضعاء المال وقول الله تبارك  
 وتعالى واقه لا يحب الفساد) كذا للاكثر ووقع في رواية النسفي ان الله لا يحب الفساد والاول هو الذي وقع في  
 التلاوة (قوله ولا يصلاح عمل المفسدين) كذا للاكثر ولا بن شويه والنسفي لا يحب بدل لا يصلاح قيل وهو سهو ووجهه  
 عندي ان ثبت أنه لم يقصد التلاوة لان أصل التلاوة ان الله لا يصلاح عمل المفسدين (قوله وقال أصلوأتك تأمرك  
 ان تترك الى قوله ماتشاه) قال المفسرون كان ينههم عن افسادها فقالوا ذلك أي ان شئنا حفظناها وان شئنا طرحناها  
 (قوله وقال ولا تؤتوا السفهاء أموالكم الآية) قال الطبري بعد أن حكي أقوال المفسرين في المراد بالسفهاء الصواب  
 عندنا أنها عامة في حق كل سفية صغيرا كان أو كبيرا ذكرنا أن أواني والسفيه هو الذي يضيع المال ويفسده  
 بسوء تدبيره (قوله والحجر في ذلك) أي في السفه وهو معطوف على قوله اضعاء المال والحجر في اللغة المنع وفي  
 الشرع المنع من التصرف في المال فتارة يقع لمصلحة المحجور عليه وتارة لحق غير المحجور عليه والجمهور على جواز  
 الحجر على الكبير وخالف أبو حنيفة وبعض الظاهرية ووافق أبو يوسف ومحمد قال الطحاوي لم أر عن أحد من  
 الصحابة منع الحجر عن الكبير ولا عن التابعين الا عن ابراهيم النخعي وابن سيرين ومن حجة الجمهور حديث  
 ابن عباس انه كتب الى نجدة وكتبت تسألني متى ينقضي يتم اليتيم فلعمري ان الرجل لتنت لحيته وانه لضعيف  
 الاخذ لنفسه ضعيف العطاء فاذا أخذ لنفسه من صالح ما أخذ الناس فقد ذهب عنه اليتيم وهو وان كان موقوفا فقد  
 ورد ما يؤيد به كما سيأتي بعد باين (قوله وما ينهى عن الخداع) أي في حق من يسيء التصرف في ماله وان لم يحجر عليه ثم  
 ساق المصنف حديث ابن عمر في قصة الذي كان يخدع في البيوع وقد تقدم الكلام عليه في باب ما يكره من الخداع  
 في البيع من كتاب البيوع وفيه توجيه الاحتجاج به للحجر على الكبير ورد قول من احتج به لمنع ذلك والله المستعان  
 (قوله حدثني عثمان) هو ابن أبي شيبة وجرير هو ابن عبد الحميد ومنصور هو ابن المعتز والاسناد كله كوفيون لكن

ابن شعبة عن المغيرة ابن شعبة قال قال النبي ﷺ إن الله حرم عليكم عقوق الأمهات وواد البنات. ومنع وهات. وكرة لكم قيل وقال. وكثرة السؤال وإضاعة المال **باب** العبد راع في مال سيده ولا يعمل إلا بإذنه **حدثنا** أبو البان أخبرنا شعيب عن الزهري قال أخبرني سالم ابن عبد الله عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: كلُّكم راع ومسؤل عن رعيته فالإمام راع وهو مسؤل عن رعيته والرجل في أهله راع وهو مسؤل عن رعيته والمرأة في بيت زوجها راعية وهي مسؤلة عن رعيته والخادم في مال سيده راع وهو مسؤل عن رعيته. قال فسمعت هؤلاء من رسول الله ﷺ وأحسب النبي ﷺ قال والرجل في مال أبيه راع. وهو مسؤل عن رعيته، فكلُّكم راع وكلُّكم مسؤل عن رعيته.

(بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ)

ما يذكر في الأشخاص والخصومة بين المسلم واليهود **حدثنا** أبو الوليد حدثنا شعبة قال عبد الملك ابن ميسرة أخبرني قال سمعت النزال سمعت عبد الله يقول

سكن جرير الري ومنصور وشيخه وشيخ شيخه تابعون في نسق (قوله ان الله حرم عليكم عقوق الامهات) قيل خص الامهات بالذكر لان العقوق اليهن أسرع من الآباء لضعف النساء ولينه على ان يرالام مقدم على بر الاب في التلطف والحنو ونحو ذلك والمقصود من ايراد هذا الحديث هنا قوله فيه واضاعة المال وقد قال الجمهور ان المراد به السرف في انفاقه وعن سعيد بن جبير انفاقه في الحرام وسيأتي بقية الكلام عليه في كتاب الادب ان شاء الله تعالى \* (قوله باب العبد راع في مال سيده ولا يعمل الا باذنه) ذكر فيه حديث ابن عمر كلكم راع ومسؤل عن رعيته وفيه الخادم في مال سيده وهو مسؤل \* كذا في رواية أبي ذر ولغيره في مال سيده راع وهو مسؤل ولفظ الترجمة يأتي في النكاح من طريق أبوب عن نافع عن ابن عمر فذكر الحديث وفيه والعبد راع على مال سيده وهو مسؤل وكان المصنف استنبط قوله ولا يعمل الا باذنه من قوله وهو مسؤل لان الظاهر انه يسئل هل جاوز ما أمر به أو وقف عنده (قوله فسمعت هؤلاء من النبي ﷺ وأحسب النبي ﷺ قال والرجل راع في مال أبيه) هذا ظاهر في ان القائل وأحسب هو ابن عمر وقد قدمت جزم الكرمان في باب الجمعة في القرني بأنه يونس الراوي له عن الزهري وتعقبته وسيأتي الكلام على شرح الحديث في أول الاحكام ان شاء الله تعالى

(قوله بسم الله الرحمن الرحيم)

﴿ ما يذكر في الأشخاص والخصومة بين المسلم واليهود ﴾

كذا لاكثر ولبعضهم واليهودي بالافراد زاد أبو ابو ذر أوله في الخصومات وزاد في اثنائه والملازمة والاشخاص بكسر الهمزة احضار الغريم من موضع الى موضع يقال شخص بالفتح من بلد الى بلد وأشخص غيره والملازمة مفاعلة من اللزوم والمراد أن يمنع الغريم غريمه من التصرف حتى يعطيه حقه ثم ذكر في هذا الباب أربعة أحاديث \* الأول (قوله عبد الملك بن ميسرة أخبرني) هو من تقديم الراوي على الصيغة وهو جائز عندهم وابن ميسرة المذكور هلالى كوفي تابعي يقال له الزرادبزاى ثم راء ثقيلة وشيخه النزال بفتح النون وتشديد الزاى ابن سيرة بفتح المهملة وسكون الموحدة هلالى أيضا من كبار التابعين وذكره بعضهم في الصحابة لا دراكه وليس له في البخاري سوى هذا الحديث عن عبد الله بن مسعود وآخر في الاشارة عن علي وقد أضاف حديث الباب في أحاديث الانبياء وفي فضائل القرآن ويأتي الكلام

سَمِعْتُ رَجُلًا قَرَأَ آيَةَ سَمِعْتُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ خِلَافَهَا فَأَخَذْتُ بِيَدِي قَاتَيْتُ بِهِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ كَيْلًا كَأُحْسِنُ قَالَ  
شُعْبَةُ أَظَنَّهُ قَالَ لَا تَخْتَلِفُوا فَإِنْ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ اخْتَلَفُوا فَهَلَكُوا **حَدَّثَنَا** بِحْجِي بْنِ قُرَّةَ حَدَّثَنَا أَبُو رَاهِمٍ بْنُ سَعِيدٍ  
عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ اسْتَمَبَّ رَجُلَانِ  
رَجُلٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَرَجُلٌ مِنَ الْيَهُودِ قَالَ الْمُسْلِمُ وَالَّذِي أَصْطَفَى مُحَمَّدًا عَلَى الْعَالَمِينَ . فَقَالَ الْيَهُودِيُّ وَالَّذِي  
أَصْطَفَى مُوسَى عَلَى الْعَالَمِينَ فَرَفَعَ الْمُسْلِمُ يَدَهُ عِنْدَ ذَلِكَ فَلَطَمَ وَجْهَ الْيَهُودِيِّ : قَدْ هَبَّ الْيَهُودِيُّ إِلَى النَّبِيِّ  
ﷺ فَأَخْبَرَهُ بِمَا كَانَ مِنْ أَمْرِهِ وَأَمْرِ الْمُسْلِمِ ، فَدَعَا النَّبِيُّ ﷺ الْمُسْلِمَ فَسَأَلَهُ عَنْ ذَلِكَ فَأَخْبَرَهُ . فَقَالَ  
النَّبِيُّ ﷺ لَا تُخَيِّرُونِي عَلَى مُوسَى . فَإِنَّ النَّاسَ يَصْعُقُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَاصْصَقْ مَعَهُمْ فَأَكُونَ أَوَّلُ مَنْ يَفِيقُ  
فَإِذَا مُوسَى بَاطِسٌ جَانِبَ الْعَرْشِ فَلَا أُدْرِي أَمَا كَانَ فِيهِمْ صَعِقٌ فَأَفَاقَ قَبْلِي أَوْ كَانَتْ مِنِّي اسْتَنْتَنِي اللَّهُ  
**حَدَّثَنَا** مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ بِحْجِيٍّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ  
اللَّهُ عَنْهُ قَالَ بَيْنَمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ جَالِسٌ جَاءَ يَهُودِيٌّ ، فَقَالَ يَا أَبَا الْقَاسِمِ ضَرْبٌ وَجْهِي رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِكَ  
قَالَ مَنْ قَالَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ قَالَ أَدْعُوهُ فَقَالَ أَضْرَبْتَهُ قَالَ سَمِعْتَهُ بِالسُّوقِ وَالَّذِي أَصْطَفَى مُوسَى عَلَى  
الْبَشَرِ ، قُلْتُ أَيَّ خَيْبٍ عَلَى مُحَمَّدٍ ﷺ فَأَخَذَتْنِي غَضَبَةٌ ضَرَبْتُ وَجْهَهُ . فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ لَا تُخَيِّرُوا بَيْنَ الْأَنْبِيَاءِ  
فَإِنَّ النَّاسَ يَصْعُقُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَأَكُونَ أَوَّلُ مَنْ تَنْشَقُّ عَنْهُ الْأَرْضُ فَإِذَا أَنَا بِمُوسَى آخِذٌ بِقَائِمَةٍ مِنْ  
قَوَائِمِ الْعَرْشِ ، فَلَا أُدْرِي أَمَا كَانَ فِيهِمْ صَعِقٌ . أَمْ حُوسِبَ بِصَعْقَةِ الْأُولَى **حَدَّثَنَا** مُوسَى حَدَّثَنَا هَمَامٌ  
عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ يَهُودِيًّا رَضَّ رَأْسَ جَارِيَةٍ بَيْنَ حَجَرَيْنِ قِيلَ مَنْ فَعَلَ هَذَا بِكَ  
أَفَلَانَ أَفَلَانَ حَتَّى سَمِعَ الْيَهُودِيُّ فَأَوَمَّتْ بِرَأْسِهَا فَأَخَذَ الْيَهُودِيُّ فَأَعْتَرَفَ فَأَمَرَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ فَرَضَّ  
رَأْسَهُ بَيْنَ حَجَرَيْنِ **بَابٌ** مِنْ رَدِّ أَمْرِ السَّفِيهِ وَالضَّعِيفِ الْعَقْلِ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ حَجَرَ عَلَيْهِ الْإِمَامُ

عليه استوفى هناك والمقصود منه هنا قوله فاخذت بيده قاتبت به رسول الله ﷺ فانه المناسب للترجمة ( قوله سمعت  
رجلا ) سيأتي انه يحتمل أن يفسر بمرضى الله عنه ( قوله آية ) في المبهات للخطيب انها من سورة الاحقاف ( قوله  
قال شعبة ) هو بالاسناد المذكور وقوله أظنه قال فاعل القول رسول الله ﷺ وهو بالاسناد المذكور \* الثاني  
والثالث حديث أبي هريرة وحديث أبي سعيد في قصة اليهودي الذي لطمه المسلم حيث قال والذي اصطفى موسى  
وسياقي الكلام عليهما في أحاديث الانبياء وقوله في حديث أبي سعيد والذي اصطفى موسى على البشر كذا للاكثر  
وللكشميني على النبيين \* الحديث الرابع حديث أنس في قصة اليهودي الذي راض رأس الجارية وسياقي الكلام  
عليه في كتاب الديات ان شاء الله تعالى \* ( قوله باب من رد أمر السفیه والضعيف العقل وان لم يكن حجر عليه الامام )  
يعني وقفا لابن القاسم وقصره أصبغ على من ظهر سفهه وقال غيره من المالكية لا يرد مطلقا الاما تصرف فيه بعد الحجر  
وهو قول الشافعية وغيرهم واحتج ابن القاسم بقصة المدبر حيث رد النبي ﷺ بيعة قبل الحجر عليه واحتج غيره  
بقصة الذي كان يخدم في البيوع حيث لم يحجر عليه ولم يفسخ ما تقدم من بيعه وأشار البخاري بما ذكر من أحاديث  
الباب الى التفصيل بين من ظهرت منه الاضاعة فيرد تصرفه فيما اذا كان في الشيء الكثير أو المستغرق وعليه تحمل  
قصة المدبر وبين ما اذا كان في الشيء اليسير أو جعله شرطا يأمن به من افساد ماله فلا يرد وعليه تحمل قصة الذي كان

وَيَذُكُرُ عَنْ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ رَدَّ عَلَى الْمُتَصَدِّقِ قَبْلَ النَّهْيِ ثُمَّ نَهَاهُ وَقَالَ مَالِكٌ إِذَا كَانَ لِرَجُلٍ عَلَى  
 رَجُلٍ مَالٌ وَلَهُ عَبْدٌ لَأَشَى لَهُ غَيْرُهُ فَأَعْتَقَهُ لَمْ يَجِزْ عَيْتُهُ وَمَنْ بَاعَ عَلَى الضَّعِيفِ وَنَحْوِهِ فَدَفَعَ ثَمَنَهُ إِلَيْهِ وَأَمْرَهُ  
 بِالْإِصْلَاحِ وَالْقِيَامِ بِشَأْنِهِ فَإِنْ أَفْسَدَ بَعْدَ مَنَعِهِ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ إِضَاعَةِ الْمَالِ . وَقَالَ لِذِي بَيْعٍ  
 فِي الْبَيْعِ إِذَا بَايَعْتَ فَقُلْ لَا خِلَابَةَ وَلَمْ يَأْخُذِ النَّبِيُّ ﷺ مَالَهُ **حَدَّثَنَا** مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا عَبْدُ  
 الْعَزِيزِ بْنُ مُسْلِمٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دِينَارٍ قَالَ سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ كَانَ رَجُلٌ يُبْذَعُ فِي  
 الْبَيْعِ فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا بَايَعْتَ فَقُلْ لَا خِلَابَةَ فَكَانَ يَقُولُهُ **حَدَّثَنَا** عاصِمُ بْنُ عَلِيٍّ حَدَّثَنَا  
 ابْنُ أَبِي ذَيْبٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ عَنْ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَجُلًا أَعْتَقَ عَبْدًا لَهُ لَيْسَ لَهُ مَالٌ  
 غَيْرُهُ فَرَدَّهُ النَّبِيُّ ﷺ فَاتَّبَاعَهُ مِنْهُ نَعِيمُ بْنُ النَّحَّامِ **بَابُ** كَلَامِ الْخَصْمِ بَعْضِهِمْ فِي بَعْضٍ  
**حَدَّثَنَا** مُحَمَّدٌ أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ شَقِيقٍ عَنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ  
 ﷺ مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ وَهُوَ فِيهَا فَاجِرٌ لِيَقْتَطِعَ بِهَا مَالَ أَمْرِي مُسْلِمٌ : لَقِيَ اللَّهَ وَهُوَ عَلَيْهِ غَضَبَانُ  
 قَالَ . فَقَالَ الْأَشْعَثُ فِي وَاللَّهِ كَانَ ذَلِكَ دَانَ بَيْنِي وَبَيْنَ رَجُلٍ مِنَ الْيَهُودِ أَرْضٌ فَجَحَدَنِي فَقَدَّمْتُهُ إِلَى النَّبِيِّ  
 ﷺ فَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَلَاكَ بَيْعَةٌ قُلْتُ لَا قَالَ فَقَالَ لِلْيَهُودِيِّ أَحْلِفْ قَالَ قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِذَا

يُبْذَعُ (قوله ويذكر عن جابر أن النبي ﷺ رد على المتصدق قبل النهي ثم نهاه) قال عبدالحق مراده قصة الذي  
 دبر عبده فباعه النبي ﷺ وكذا أشار إلى ذلك ابن بطال ومن بعده حتى جعله مغلطاً حجة في الرد على ابن الصلاح  
 حيث قرر أن الذي يذكره البخاري بغير صيغة الجزم لا يكون حاكماً بصحته فقال مغلطاً قد ذكره بغير صيغة  
 الجزم هنا وهو صحيح عنده وتعبه شيخنا في النكت على ابن الصلاح بأن البخاري لم يرد بهذا التعليق قصة المدبر  
 وإنما أراد قصة الرجل الذي دخل والنبي ﷺ يخطب فامرهم فتصدقوا عليه فجاء في الثانية فتصدق عليه بأحد  
 ثوبيه فرد عليه النبي ﷺ قال وهو حديث ضعيف أخرجه الدارقطني وغيره (قلت) لكن ليس هو من حديث  
 جابر وإنما هو حديث أبي سعيد الخدري وليس بضعيف بل هو أصح وأما حسن أخرجه أصحاب السنن وصححه  
 الترمذي وابن خزيمة وابن حبان وغيرهم وقد بسطت ذلك فيما كتبت على ابن الصلاح والذي ظهر لي أولاً أنه أراد  
 حديث جابر في قصة الرجل الذي جاء ببيضة من ذهب أصابها في معدن فقال يا رسول الله خذها مني صدقة فوالله  
 مالي مال غيرها فاعرض عنه فاماد فخذفها ثم قال يأتي أحدكم بماله لا يملك غيره فيصدق به ثم يقعد بعد ذلك يتكفف  
 الناس إنما الصدقة عن ظهر غني وهو عند أبي داود وصححه ابن خزيمة ثم ظهر لي أن البخاري إنما أراد قصة المدبر  
 كما قال عبدالحق وإنما لم يجزم به لأن القدر الذي يحتاج إليه في هذه الترجمة ليس شرطه وهو من طريق أبي الزبير عن  
 جابر أنه قال أعتق رجل من بني عذرة عبده عن دبر فبلغ ذلك رسول الله ﷺ فقال ألك مال غيره فقال لا الحديث  
 وفيه ثم قال أبدأ بنفسك فتصدق عليها فإن فضل شيء فلاهلك الحديث وهذه الزيادة تفرد بها أبو الزبير عن جابر وليس  
 هو من شرط البخاري لا يجزم غالباً إلا بما كان على شرطه والله أعلم (قوله وقال مالك الخ) هكذا أخرجه ابن وهب  
 في موطنه عنه وأخذ مالك ذلك من قصة المدبر كما ترى (قوله ومن باع على الضعيف ونحوه فدفع ثمنه إليه وأمره بالإصلاح  
 الخ) هكذا للجميع ولا يذرها باب من باع الخ) والأول أليق وقد تقدم توجيه ما ذكره في هذا الموضع وأنه لا يمنع  
 من التصرف إلا بعد ظهور الفساد وقدمضي الكلام على حديث النهي عن إضاعة المال قبل باين وحديث الذي يبذع  
 في كتاب البيوع ويأتي حديث المدبر في كتاب العتق إن شاء الله تعالى \* (قوله باب كلام الخصوم بعضهم في بعض)

بَحْلَفَ وَيَذْهَبَ بِمَالِي فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى : إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا إِلَى آخِرِ الْآيَةِ  
**حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا عُمَانُ بْنُ عُمَرَ أَخْبَرَنَا يُونُسُ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَعْبِ بْنِ  
 مَالِكٍ عَنْ كَعْبِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ تَقَاضَى ابْنَ أَبِي حَذْرَدٍ دَيْنًا كَانَ لَهُ عَلَيْهِ فِي الْمَسْجِدِ فَأَرْتَفَعَتْ  
 أَصْوَاتُهُمَا حَتَّى سَمِعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ فِي بَيْتِهِ فَخَرَجَ إِلَيْهِمَا حَتَّى كَشَفَ سِجْفَ حُجْرَتِهِ فَنَادَى يَا كَعْبُ  
 قَالَ لَيْتَكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ ضَعْ مِنْ دِينِكَ قَائِمًا إِلَيْهِ أَيِ الشُّطْرَ قَالَ لَقَدْ فَعَلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ قُمْ فَأَقْضِهِ  
**حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُونُسَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ  
 عَبْدِ الْقَارِيِّ أَنَّهُ قَالَ سَمِعْتُ عُمَرَ ابْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ سَمِعْتُ هِشَامَ بْنَ حَكِيمٍ بْنِ حِزَامٍ  
 يقرأ سورة الفرقان على غير ما أقرؤها، وكان رسول الله ﷺ أقرأها وكذت أن أعجل عليه ثم  
 حتى أنصرف ثم لبثته بردائه فجننت به رسول الله ﷺ فقلت إني سمعت هذا يقرأ على غير ما أقرأتنيها  
 فقال لي أرسله ثم قال له إقرأ قرأ قل هكذا أنزلت ثم قال لي إقرأ فقرأت فقال هكذا أنزلت إن  
 القرآن أنزل على سبعة أحرف فأقرأوا منه ما تيسر **باب** إخراج أهل المعاصي والخصوم من البيوت  
 بعد المعرفة وقد أخرج عمر أخت أبي بكر حين ناحت **حَدَّثَنَا** مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ  
 أَبِي عَدِيٍّ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ لَقَدْ  
 هَمَمْتُ أَنْ أَمُرَ بِالصَّلَاةِ فَتُقَامَ، ثُمَّ أَخَالِفَ إِلَى مَنْزِلِ قَوْمٍ لَا يَشْهَدُونَ الصَّلَاةَ فَأَحْرَقَ عَلَيْهِ **باب**  
 دَعْوَى الْوَصِيِّ لِلْمَيْتِ **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ

أى فيما لا يوجب حدا ولا تعزيرا فلا يكون ذلك من الغيبة المحرمة \* ذكر فيه أربعة أحاديث \* الاول والثاني حديث  
 ابن مسعود والاشعث في نزول قوله تعالى ان الذين يشترون بعهد الله وقد تقدم قريبا في باب الخصومة في البئر والغرض  
 منه قوله قلت يا رسول الله اذا بحلف ويذهب بمالى فانه نسيه الى الحلف الكاذب ولم يؤاخذ بذلك لانه اخبر بما يعلمه منه في  
 حال الظلم منه \* الثالث حديث كعب بن مالك انه تقاضى ابن ابي حذردينا الحديث وقد تقدم الكلام عليه في باب التقاضى  
 والملازمة في المسجد وليس الغرض منه هنا قوله فارتفعت أصواتهما فانه غير دال على ما ترجمه به لكن أشار الى قوله في  
 بعض طرقه فتلاحيا وقد تقدم ان ذلك كان سببا لرفع ليللة القدر فدل على انه كان بينهما كلام يقتضي ذلك وهو الذى  
 ثبت ما ترجمه به \* الرابع حديث عمر في قصته مع هشام بن حكيم في قراءة سورة الفرقان وفيه مع انكاره عليه بالقول  
 انكاره عليه بالفعل وذلك على سبيل الاجتهاد منه ولذلك لم يؤاخذ به وسيأتى الكلام عليه في فضائل القرآن \* ( قوله  
 باب اخراج أهل المعاصي والخصوم من البيوت بعد المعرفة ) أى باحوالهم أو بعد معرفتهم بالحكم ويكون ذلك على سبيل  
 التأديب لهم ( قوله وقد أخرج عمر أخت أبي بكر حين ناحت ) وصله ابن سعد في الطبقات باسناد صحيح من طريق  
 الزهري عن سعيد بن المسيب قال لما توفي أبو بكر أقامت عائشة عليه النوح فبلغ عمر قتها من فاين فقال لهشام بن الوليد  
 اخرج الى بنت أبي قحافة يعني أم فروة فعلاها بالدرة ضربات فتفرق النوائح حين سمعن بذلك ووصله اسحق  
 ابن راهويه في مسنده من وجه آخر عن الزهري وفيه فجعل يخرجهن امرأة امرأة وهو يضربهن بالدرة ثم ذكر المصنف  
 حديث أبي هريرة في ارادة تحريق البيوت على الذى لا يشهدون الصلاة وقدمضى الكلام في باب وجوب صلاة الجماعة  
 وغرضه منه انه اذا أحرقها عليهم بأدر وابلخروج منها فثبت مشروعية الاقتصار على اخراج أهل المعصية من باب  
 الاول ومحل اخراج الخصوم اذا وقع منهم من المراء والدماء يقتضي ذلك ( قوله باب دعوى الوصى للميت ) أى عن الميت في



الله عنها أن عبد بن زمنة وسعد بن أبي وقاص اختصم إلى النبي ﷺ في ابن أمة زمنة . قال سعد  
 يارسول الله أوصاني أخي إذا قدمت أن أنظر ابن أمة زمنة فأقبضه فإنه أبنى وقال عبد بن زمنة أخي  
 وابن أمة أبي ولد علي فراش أبي فرأى النبي ﷺ شبهاً بيناً بعنبة فقال هو لك يا عبد بن زمنة الولد لفراش  
 واحتجبي منه يا سودة **باب** التوثق ممن يخشى معرفته وقيد ابن عباس عكرمة على تعليم القرآن  
 والسنن والفرائض **حدثنا** قتيبة حدثنا الليث عن سعيد بن أبي سعيد أنه سمع أبا هريرة رضي الله  
 عنهما يقول بعث رسول الله ﷺ خيلاً قبل تجدي فجاءت برجل من بني حنيفة يقال له ثمامة بن  
 أمال سيد أهل البامة فربطوه بسارية من سواري المسجد فخرج إليه رسول الله ﷺ فقال ما عندك  
 يا ثمامة قال عندي يا محمد خير فذكر الحديث قال أطلقوا ثمامة **باب** الربط والحبس في الحرم  
 واشترى نافع بن عبد الحارث داراً للسجن بمكة من صفوان بن أمية على أن عمر رضي فالبيع  
 بيعة وإن لم يررض عمر فليصفوان أربعمائة وسجن ابن الزبير بمكة **حدثنا** عبد الله بن يوسف

الاستلحاق وغيره من الحقوق \* ذكر فيه حديث عائشة في قصة سعد وابن زمنة قال ابن المنير مالم خصه دعوى الوصي  
 عن الوصي عليه لانه لا نزاع فيه وكان المصنف أراد بيان مستند الاجماع وسيأتي مباحث الحديث المذكور في كتاب  
 الفرائض ومضى باتم من هذا السياق في أوائل كتاب البيوع ( قوله باب التوثق ممن يخشى معرفته ) بفتح الميم والمهملة  
 وتشديد الراء أي فساده وعيبه ( قوله وقيد ابن عباس عكرمة على تعليم القرآن والسنن والفرائض ) وصله ابن  
 سعد في الطبقات وأبو نعيم في الجلية من طريق حماد بن زيد عن الزبير بن الخريت بكسر المعجمة والراء المشددة بعدها  
 تحتانية ساكنة ثم شاة عن عكرمة قال كان ابن عباس يجعل في رجلي الكبل فذكره والكبل بفتح الكاف وسكون  
 الموحدة بعدها لام هو القيد ثم ذكر حديث أبي هريرة في قصة ثمامة بن أمال مختصراً والشاهد منه قوله فربطوه  
 بسارية من سواري المسجد وسيأتي الكلام عليه مستوفى في كتاب المغازي ان شاء الله تعالى \* ( قوله باب الربط  
 والحبس في الحرم ) كانه أشار بذلك الي رد ما ذكر عن طاوس فعند ابن أبي شيبة من طريق قيس بن سعد عنه أنه  
 كان يكره السجن بمكة ويقول لا ينبغي لبيت عذاب أن يكون في بيت رحمة فاراد البخاري معارضة قول طاوس بأثر  
 عمر وابن الزبير وصفوان ونافع وهم من الصحابة وقوى ذلك بقصة ثمامة وقدر ربط في مسجد المدينة وهي أيضا  
 حرم فلم يمنع ذلك من الربط فيه ( قوله واشترى نافع بن عبد الحارث داراً للسجن بمكة الخ ) وصله عبد الرزاق وابن  
 أبي شيبة والبيهقي من طرق عن عمرو بن دينار عن عبد الرحمن بن فروخ به وليس لنافع بن عبد الحارث ولا لصفوان بن  
 أمية في البخاري سوى هذا الموضع واستشكل ما وقع فيه من التزديد في هذا البيع حيث قال ان رضي عمر فالبيع بيعة  
 وان لم يررض فلصفوان أربعمائة ووجهه ابن المنير بان العهدة في ثمن المبيع على المشتري وان ذكر انه يشتري لغيره لانه  
 المباشر للعقد اه وانه وقف مع ظاهر اللفظ المعلق ولم يربطه تاما فظن ان الاربعمائة هي الثمن الذي اشترى به  
 نافع وليس كذلك وانما كان الثمن أربعة آلاف وكان نافع عاملاً لعمر على مكة فلذلك اشترط الخيار لعمر بعد  
 ان أوقع العقد له كما صرح بذلك كله من ذكرت أنهم وصلوه وأما كون نافع شرط لصفوان أربعمائة ان لم يررض عمر  
 فيحتمل أن يكون جعلها في مقابلة انتفاعه بتلك الدار الى أن يعود الجواب من عمر وأخرج عمر بن شبة في كتاب  
 مكة عن محمد بن يحيى أبي غسان الكنتاني عن هشام بن سليمان عن ابن جريج ان نافع بن عبد الحارث الخزاعي كان عاملاً  
 لعمر على مكة فابتاع داراً للسجن من صفوان فذكر نحوه لكن قال بدل الاربعمائة خمسمائة وزاد في آخره وهو الذي  
 يقال له سجن طرم بمهملتين ( قوله وسجن ابن الزبير بمكة ) وصله خليفة بن خياط في تاريخه وأبو الفرج الاصبهاني

حَدَّثَنَا اللَّيْثُ قَالَ حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ أَبِي سَعِيدٍ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ بَعَثَ النَّبِيُّ ﷺ خِيَلًا قَبْلَ نَجْدِ فَجَاءَتْ بِرَجُلٍ مِنْ بَنِي حَنِيفَةَ يُقَالُ لَهُ ثُمَامَةُ بْنُ أُنْقَلٍ فَرَبَطُوهُ بِسَارِيَةٍ مِنْ سَوَارِي الْمَسْجِدِ

**بَابُ فِي الْمُلَازِمَةِ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ رَيْمَةَ وَقَالَ غَيْرُهُ**  
 حَدَّثَنِي اللَّيْثُ قَالَ حَدَّثَنِي جَعْفَرُ بْنُ رَيْمَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ هُرَيْرَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَعْبٍ بْنِ مَالِكِ الْأَنْصَارِيِّ عَنْ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ كَانَ لَهُ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي حَدَرْدٍ الْأَسْلَمِيِّ دَيْنٌ فَلَقِيَهُ فَلَزِمَهُ فَتَبَكَّلَا حَتَّى أَرْتَفَعَتْ أَصْوَاتُهُمَا فَمَرَّ بِهِمَا النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ يَا كَعْبُ وَأَشَارَ بِيَدِهِ كَأَنَّهُ يَقُولُ النُّصْفُ فَأَخَذَ نِصْفَ مَا عَلَيْهِ وَتَرَكَ نِصْفًا **بَابُ التَّقَاضِي حَدَّثَنَا** إِسْحَاقُ حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ بْنُ حَازِمٍ أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي الضُّحَى عَنْ مَسْرُوقٍ عَنْ خُبَّابِ بْنِ خَبَّابٍ، قَالَ كُنْتُ قَيْنًا فِي الْجَاهِلِيَّةِ وَكَانَ لِي عَلَى الْعَاصِيِّ بْنِ وائِلٍ دَرَاهِمٌ فَأَتَيْتُهُ أَتَقَاضَاهُ فَقَالَ لَا أَتَقْضِيكَ حَتَّى تَكْفُرَ بِمُحَمَّدٍ فَقُلْتُ لَا وَاللَّهِ لَا أَكْفُرُ بِمُحَمَّدٍ ﷺ حَتَّى يُبَيْتَكَ اللَّهُ ثُمَّ بَيْعْتُكَ قَالَ فَدَعْنِي حَتَّى أَمُوتَ، ثُمَّ أُبْعَثَ فَأُوتِي مَالًا وَوَلَدًا ثُمَّ أَتَقْضِيكَ فَتَزَلَّتْ أَفْرَأَيْتَ الَّذِي كَفَرَ بَأَيَّتِنَا وَقَالَ لِأَوْتَيْنِ، وَالْأَوَّلَاءُ الْآيَةُ

في لاغابي وغيرها من طرق منها مرواه الفاكهي من طريق عمرو بن دينار عن الحسن بن محمد بن أبي الخنفية قال أخذني ابن الزبير فحبسني في دار الندوة في سجن عارم فانفلت منه فلم أزل أتحطى الجبال حتى سقطت على أبي بنمي وفي ذلك يقول كثير عزة يخاطب ابن الزبير

تخبر من لاقيت أنك عابد \* بل العابد المظلوم في سجن عارم

وذكر الفاكهي انه قيل له سجن عارم لان عارما كان مولى لمصعب بن عبد الرحمن بن عوف فغضب عليه فبني له ذراعاً في ذراع ثم سد عليه البناء حتى غيبه فيه فمات فسمي ذلك المكان سجن عارم قال الفاكهي وكان السجن في دبر دار الندوة وذكروا عن بن شبة ان سبب غضب مصعب على عارم ان عارما كان منقطعا الى عمرو بن سعيد بن العاص فلما جهز عمرو البعث بامر يزيد بن معاوية الى ابن الزبير بمكة صحبه عمرو بن الزبير وكان يعادى أخاه عبد الله فخرج عارم في ذلك الجيش فظفر به مصعب ففعل به ما فعل ثم ذكر المصنف طرقاً من حديث أبي هريرة في قصة ثمامة وقد سبق في الباب الذي قبله \* (قوله باب في الملازمة) ذكر فيه حديث كعب بن مالك انه كان له على عبد الله بن أبي حدرد دين وقد هدم الكلام عليه في باب التقاضي والملازمة في المسجد وقوله فيه حدثنا يحيى بن بكير حدثنا الليث عن جعفر وقال غيره حدثني الليث قال حدثني جعفر بن ربيعة وصله الاسماعيلي من طريق شعيب بن الليث عن أبيه ووقع في رواية الاصيلي وكريمة قبل هذه الترجمة بسملة وسقطت للباقيين (قوله باب التقاضي) أي المطالبة ذكر فيه حديث خباب بن الارت في مطالبة العاصي بن وائل وسيأتي شرحه في تفسير سورة مريم ان شاء الله تعالى (خاتمة) اشتمل كتاب الاستقراض ومآمه من الحجر والتفليس وما اتصل به من الاشخاص والملازمة على خمسين حديثاً المعلق منها ستة المكر منها فيه وفيها مضي ثمانية وثلاثون حديثاً والبقية خالصة وافقه مسلم على جميعها سوى حديث أبي هريرة من أخذ أموال الناس يريد اتلافها وحديث ما أحب ان لي أحد اذها وحديث لي الواجد وحديث ابن

﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾

﴿ كتاب في اللقطة ﴾

وَإِذَا أَخْبَرَهُ رَبُّ اللَّقْطَةِ بِالْعَلَامَةِ دَفَعَ إِلَيْهِ حَدِيثَنَا آدَمُ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ سَلْمَةَ تَمِيمَتْ سُوَيْدَ بْنِ غَفَلَةَ قَالَ لَقِيتُ أَبِي بِنَ كَعْبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ أَصَبْتُ صُرَّةً فِيهَا مِائَةٌ دِينَارٍ فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ عَرَّفْنَاهَا حَوْلًا . فَعَرَّفْنَاهَا ، فَلَمْ أَجِدْ مَنْ يَعْرِفُهَا ، ثُمَّ أَتَيْتُهُ فَقَالَ عَرَّفْنَاهَا حَوْلًا ، فَعَرَّفْنَاهَا فَلَمْ أَجِدْ . ثُمَّ أَتَيْتُهُ ثَلَاثًا . فَقَالَ احْفَظْ وَعَاءَهَا وَعَدَدَهَا وَوَكَاءَهَا فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا وَالْأَفَاسْتَمَعُ بِهَا فَاسْتَمَعْتُ

مسعود في الاختلاف في القراءة وفيه من الآثار عن الصحابة ومن بعدهم اثنا عشر أثرا والله أعلم ( قوله بسم الله الرحمن الرحيم كتاب اللقطة ) كذا للمستمل والنسفي واقتصر الباقون على البسمة وما بعدها واللقطة الشيء الذي يلتقط وهو بضم اللام وفتح القاف على المشهور عند أهل اللغة والمحدثين وقال عياض لا يجوز غيره وقال الزمخشري في الدائق اللقطة بفتح القاف والعامية تسكنها كذا قال وقد جزم الخليل بأنها بالسكون قال وأما بالفتح فهو اللاقط وقال الأزهري هذا الذي قاله هو القياس ولكن الذي سمع من العرب وأجمع عليه أهل اللغة والحديث الفتح وقال ابن بري التحريك للمفعول نادر فاقضى أن الذي قاله الخليل هو القياس وفيها لغتان أيضا لقاطه بضم اللام ولقطة بفتحها وقد نظم الأربعة ابن مالك حيث قال

لقاطة ولقطة ولقطة \* ولقطة ملاقط قد لقطه

ووجه بعض المتأخرين فتح القاف في المأخوذ أنه للبألغة وذلك لعني فيها اختصت به وهو أن كل من يراها يميل لاخذها فسميت باسم الفاعل لذلك \* ( قوله باب إذا أخبره رب اللقطة بالعلامة دفع إليه ) أورده فيه حديث أبي بن كعب أصبت صرّة فيها مائة دينار كذا للمستمل وللشمسني وجدت والباقرين أخذت ولم يقع في سياقه ما ترجم به صريحاً وكانه أشار إلى ما وقع في بعض طرقه كما سيأتي ذكره ( قوله حدثنا آدم حدثنا شعبة وحدثني محمد بن بشار حدثنا غندر حدثنا شعبة ) هكذا ساقه عالياً ونازلاً والسياق للأسناد النازل وقد أخرج البيهقي من طريق آدم مطولاً ( قوله فان جاء صاحبها والأفاستمع بها ) في رواية حماد بن سلمة وسفيان الثوري وزيد بن أنيسة عند مسلم وأخرجه مسلم والترمذي والنسائي من طريق الثوري وأحمد وأبو داود من طريق حماد كلهم عن سلمة بن كهيل في هذا الحديث فان جاء أحد يخبرك بعددها وعائها ووكائها فاعطها أياه لفظ مسلم وأما قول أبي داود ان هذه الزيادة زادها حماد بن سلمة وهي غير محفوظة فتمسك بها من حاول تضعيفها فلم يصب بل هي صحيحة وقد عرفت من وافق حماد عليها وليست شاذة وقد أخذ بظاهرها مالك وأحمد وقال أبو حنيفة والشافعي ان وقع في نفسه صدقه جاز ان يدفع إليه ولا يجبر على ذلك الابينة لانه قد يصيب الصفة وقال الخطابي ان صححت هذه اللفظة لم يجز مخالفتها وهي فائدة قوله اعرف عفاصها الخ والافالاحتياط مع من لم يرد الابالينة قال ويتأول قوله اعرف عفاصها على انه أمره بذلك لثلاث تخطط بماله أو لتكون الدعوى فيها معلومة وذ كر غيره من فوائد ذلك أيضا ان يعرف صدق المدعى من كذبه وان فيه تنبيه على حفظ الوعاء وغيره لان العادة جرت بالقائه اذا أخذت النفقة وانه اذا نبه على حفظ الوعاء كان فيه تنبيه على حفظ المال من باب الاولى ( قلت ) قد صححت هذه الزيادة فتمين المصير اليها وستأتي أيضا في حديث زيد بن خالد في آخر أبواب اللقطة وما اعتل به بعضهم من أنه اذا وصفها فأصاب فدفعها اليه فجاء شخص آخر فوصفها فأصاب لا يقتضى الطعن في الزيادة فانه يصير الحكم حينئذ كما

فَلَقِيْتَهُ بَدْرَ بَيْكَةِ قَالَ لَا أَدْرِي ثَلَاثَةَ أَحْوَالٍ أَوْ حَوْلًا وَاحِدًا بَابُ ضَالَّةِ الْإِبِلِ حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَبَّاسٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ رَيْمَةَ حَدَّثَنِي يَزِيدُ

لودفها اليه بالبينة فجاء آخر فاقام بيينة أخرى انها له وفي ذلك تفاصيل للمالكية وغيرهم وقال بعض متأخري الشافعية يمكن أن يحصل وجوب الدفع لمن أصاب الوصف على ما اذا كان ذلك قبل التملك لانه حينئذ مال ضائع لم يتعلق به حق ثان بخلاف ما بعد التملك فانه حينئذ يحتاج المدعى الى البينة لعموم قوله صلى الله عليه وسلم البينة على المدعي ثم قال اما اذا صحت الزيادة فصحت صورة المتقط من عموم البينة على المدعي والله أعلم وقوله احفظ وعاءها وعددها ووكاهها بالمدوب بكر الواو وقد نضم وقرأ بها الحسن في قوله قبل وعاء أخيه وقرأ سعيد بن جبير عاء بقلب الواو للكسورة همزة والوعاء ما يجعل فيه الشيء سواء كان من جلد أو خزف أو خشب أو غير ذلك والوكاه بكسر الواو والمد الحيط الذي يشد به الصرة وغيرها وزاد في حديث زيد بن خالد الغفص وسيأتي ذكره وشرحه وحكم هذه للعلامات في الباب الذي بعده (قوله فلقيته بعد بيمكة) القائل شعبة والذي قال لأدرى هو شيخه سلمة بن كهيل وقد بينه مسلم من رواية بهز بن أسد عن شعبة أخبرني سلمة بن كهيل واختصر الحديث قال شعبة فسمعتا بعد عشر سنين يقول عرفها عاما واحدا وقد بينه أبو داود الطيالسي في مسنده أيضا فقال في آخر الحديث قال شعبة فلقيت سلمة بعد ذلك فقال لأدرى ثلاثة أحوال أو حولا واحدا وأغرب ابن بطال فقال الذي شك فيه هو أبي بن كعب والقائل هو سويد بن غفلة انتهى ولم يصب في ذلك وان تبعه جماعة منهم المنذري بل الشك فيه من أحد رواياته وهو سلمة لما استثبتته فيه شعبة وقد رواه غير شعبة عن سلمة بن كهيل بغير شك جماعة وفيه هذه الزيادة وأخرجها مسلم من طريق الأعمش والثوري وزيد بن أبي أنيسة وحماد بن سلمة كلهم عن سلمة وقالوا في حديثهم جميعا ثلاثة أحوال الاحاد بن سلمة فان في حديثه عامين أو ثلاثة وجمع بعضهم بين حديث أبي هذا وحديث زيد بن خالد الآتي في الباب الذي يليه فانه لم يختلف عليه في الاقتصار على سنة واحدة فقال يحمل حديث أبي بن كعب على مزيد الورع عن التصرف في اللقطة والمبالغة في التعنف عنها وحديث زيد علي ما لا بد منه أولا احتياج الإعرابي واستغناء أبي قال المنذري لم يقل أحد من أئمة الفتوي ان اللقطة تعرف ثلاثة أعوام الا شيء جاء عن عمر انتهى وقد حكاه الماوردي عن شواد من الفقهاء وحكي ابن المنذر عن عمر أن أربعة أقوال يعرفها ثلاثة أحوال عاما واحدا ثلاثة أشهر ثلاثة أيام ويحمل ذلك على عظم اللقطة وحقارتها وزاد ابن حزم عن عمر قولا خامسا وهو أربعة أشهر وجزم ابن حزم وابن الجوزي بأن هذه الزيادة غلط قال والذي يظهر ان سلمة أخطأ فيها ثم ثبت واستدكر واستمر على عام واحد ولا يؤخذ الا بما لم يشك فيه راويه وقال ابن الجوزي ويحتمل أن يكون صلى الله عليه وسلم عرف أن تعرفها لم يقع على الوجه الذي ينبغي فامر أبا بإعادة التعريف كما قال للمسي صلواته ارجع فصل فانك لم تصل انتهى ولا يخفى بهذا على مثل أبي مع كونه من فقهاء الصحابة وفضلائهم وقد حكي صاحب الهداية من الحنفية رواية عندهم ان الامر في التعريف مفوض لامر المتقط فعليه أن يعرفها الى ان يغلب على ظنه ان صاحبها لا يطلبها بعد ذلك والله أعلم وسيأتي بقية الكلام على حديث أبي ابن كعب في أواخر أبواب اللقطة قريبا ان شاء الله تعالى \* (قوله باب ضالة الابل) أي هل تلتقط أم لا الضائع والضال في الحيوان كاللقطة في غيره والجمهور على القول بظاهر الحديث في أنها لا تلتقط وقال الحنفية الاولى أن تلتقط وحمل بعضهم النهي على من التقطها ليملكها لا ليحفظها فيجوز له وهو قول الشافعية وكذا اذا وجدت بقرة فيجوز التملك على الأصح عندهم والخلاف عند المالكية أيضا قال العلماء حكمة النهي عن التقاط الابل ان بقاءها حيث ضلت أقرب الى وجدان مالكا لها من تطلبه في رحال الناس وقالوا في معنى الابل كل ما امتنع بقوته عن صفار السباع (قوله حدثنا عبد الرحمن) هو ابن مهدي وسفيان هو الثوري (قوله عن ربيعة) هو ابن أبي عبد الرحمن المعروف بالرأي

مَوْلَى الْمُنْبَعِثِ عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدِ الْجُهَنِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ جَاءَ أَعْرَابِيٌّ النَّبِيَّ ﷺ فَسَأَلَهُ عَمَّا يَأْتِيهِ قَطُّ قَالَ  
عَرَفَهَا سَنَةً ثُمَّ أَعْرِفَ عِفَاصَهَا وَوِكَاءَهَا ،

بسكون الهمزة وقد رواه ابن وهب عن الثوري وغيره ان ربيعة حدثهم أخرجه مسلم (قوله مولى المنبعث) بضم  
الميم وسكون النون وفتح الواحدة وكسر المهملة بعدها مثلثة وليس له في البخاري سوى هذا الحديث وقد ذكره في  
العلم والشرب وهنأ في مواضع ويأتي في الطلاق والادب (قوله جاء اعرابي) في رواية مالك عن ربيعة جاء رجل وزعم  
ابن بشكوال وعزاه لابي داود وتبعه بعض المتأخرين ان السائل المذكور هو بلال المؤذن ولم أر عند أبي داود في  
شيء من النسخ شيئاً من ذلك وفيه بعد أيضاً انه لا يوصف بأنه اعرابي وقيل السائل هو الراوي وفيه بعد أيضاً لما  
ذكرناه ومستند من قال ذلك مارواه الطبراني من وجه آخر عن ربيعة بهذا الاسناد فقال فيه انه سأل النبي ﷺ  
لكن رواه أحمد من وجه آخر عن زيد بن خالد فقال فيه انه سأل النبي ﷺ؛ أو ان رجلاً سأل على الشك وأيضاً فان  
في رواية ابن وهب المذكورة عن زيد بن خالد أني رجل وأنا معه فدل هذا على انه غيره ولعله نسب السؤال الى نفسه  
لكونه كان مع السائل ثم ظفرت بتسمية السائل وذلك فيما أخرجه الحميدي والبخاري وابن السكن والبارودي  
والطبراني كلهم من طريق محمد بن معن الفخاري عن ربيعة عن عقبة بن سويد الجهني عن أبيه قال سألت رسول الله  
ﷺ عن اللقطة فقال عرفها سنة ثم أوتق وعاءها فذكر الحديث وقد ذكر أبو داود طرفاً منه تعليقا ولم يسق لفظه  
وكذلك البخاري في تاريخه وهو أولى ما يفسر به هذا المبهم لكونه من رهط زيد بن خالد وروي أبو بكر بن أبي شيبة  
والطبراني من حديث أبي ثعلبة الخثني قال قلت يا رسول الله الورق يوجد عند القرية قال عرفها حولاً الحديث وفيه  
سؤاله عن الشاة والبعر وجوابه وهو أثناء حديث طويل أخرجه أصح النسائي وروي الاسماعيلي في الصحابة من  
طريق مالك بن عمير عن أبيه انه سأل رسول الله ﷺ عن اللقطة فقال ان وجدت من يعرفها فدفعها اليه الحديث  
واسناده واهجدا وروى الطبراني من حديث الجارود العبدى قال قلت يا رسول الله اللقطة نجدها قال أنشدها ولا  
تكنم ولا تغيب الحديث (قوله فسأله عما يلتقطه) في أكثر الروايات انه سأل عن اللقطة زاد مسلم من طريق يحيى  
بن سعيد عن يزيد مولى المنبعث الذهب والفضة وهو كالمثال والافلا فرق بينهما وبين الجوهر واللؤلؤ مثلاً وغير ذلك  
كما يستمتع به غير الحيوان في تسميته لقطه وفي اعطائه الحكم المذكور ووقع لابي داود من طريق عبد الله بن يزيد  
مولى المنبعث عن أبيه بلفظ وسئل عن اللقطة (قوله عرفها سنة ثم اعرف عفاصها ووكاءها) في رواية العقدي عن  
سليمان بن بلال الماضية في العلم اعرف ووكاءها او قال عفاصها ولمسلم من طريق بشير بن سعيد عن زيد بن خالد فاعرف  
عفاصها ووكاءها وعددها زاد فيه العدد كما في حديث ابي بن كعب ووقع في رواية مالك كما سيأتي بعد باب اعرف عفاصها  
ووكاءها ثم عرفها سنة ووافقه الاكثر نعم وافق الثوري ما أخرجه أبو داود من طريق عبد الله بن يزيد مولى المنبعث  
بلفظ عرفها حولاً فان جاء صاحبها فادفعها اليه والاعرف ووكاءها وعفاصها ثم قبضها في مالك الحديث وهو يقتضى  
ان التعريف يقع بعد معرفة ما ذكر من العلامات ورواية الباب تقتضى ان التعريف يسبق المعرفة وقال النووي يجمع  
بينهما بأن يكون مأموراً بالمعرفة في حالتين فيعرف العلامات أول ما يلتقط حتى يعلم صدق واصفها اذا وصفها كما تقدم  
ثم بعد تعريفها سنة اذا أراد أن يملكها فيعرفها مرة أخرى تعرفاً وافياً محققاً ليتم قدرها وصدقها فيردها الى صاحبها  
(قلت) ويحتمل أن تكون ثم في الروايتين بمعنى الواو فلا تقتضى ترتيباً ولا تقتضى تخالفاً يحتاج الى الجمع ويقويه  
كون المخرج واحداً والقصة واحدة وانما يحسن ما تقدم أن لو كان المخرج مختلفاً فيحمل على تعدد القصة وليس الغرض  
الا أن يقع التعرف والتعريف مع قطع النظر عن أيها أسبق واختلف في هذه المعرفة على قولين للعلماء أظهرهما الوجوب  
لظاهر الامر وقيل يستحب وقال بعضهم يجب عند الالتقاط ويستحب بعده والعفاص بكسر المهملة وتخفيف الفاء

فإن جاء أحدٌ بخبرك بها وإلا فاستنقها قال يارسول الله فضالة الغنم قال لك أو لأخيك أو للذئب  
قال ضالة الأبل.

وبعد اللفظ مهمة الوعاء الذي تكون فيه النفقة جلدا كان أو غيره وقيل له الففاص أخذ من الففص وهو الشيء لأن الوعاء  
يتنى على ما فيه وقد وقع في زوائد المسند لعبد الله بن أحمد من طريق الأعمش عن سلمة في حديث أبي وخرقتها بدل عفاصها  
والففاص أيضا الجلد الذي يكون على رأس القارورة وأما الذي يدخل فم القارورة من جلد أو غيره فهو الصمام بكسر الصاد  
المهمة (قلت) حيث ذكر الففاص مع الوعاء فالمراد الثاني وحيث لم يذكر الففاص مع الوعاء فالمراد به الأول والغرض معرفة  
الآلات التي تحفظ النفقة ويحتق بما ذكر حفظ الجنس والصفة والقدر والكيل فيما يكال والوزن فيما يوزن والذرع فيما يذرع  
وقال جماعة من الشافعية يستحب تقيدها بالكتابة خوف النسيان واختلفوا فيما إذا عرف الصفات دون بناء على القول  
بوجوب الدفع لمن عرف الصفة قال ابن القاسم لا بد من ذكر جميعها وكذا قال اصبيغ لكن لا يشترط معرفة العدد وقول  
ابن القاسم أقوى لثبوت ذكر العدد في الرواية الأخرى وزيادة الحافظ حجة وقوله عرفها بالتشديد وكسر الراء أى  
اذكرها للناس قال العلماء محل ذلك المحافل كأبواب المساجد والأسواق ونحو ذلك يقول من ضاعت له نفقة أو نحو ذلك  
من العبارات ولا يذكر شيئا من الصفات وقوله سنة أى متوالية فلو عرفها سنة متفرقة لم يكف كأن يعرفها في كل سنة  
شهرًا فيصدق أنه عرفها سنة في اثنتي عشرة سنة وقال العلماء يعرفها في كل يوم مرتين ثم مرة ثم في كل أسبوع ثم في  
كل شهر ولا يشترط أن يعرفها بنفسه بل يجوز بوكيله يعرفها في مكان سقوطها وفي غيره (قوله فان جاء أحدٌ بخبرك بها)  
جواب الشرط محذوف تقديره فادها اليه وفي رواية محمد بن يوسف عن سفيان كما سيأتي في آخر أبواب اللقطة فان جاء أحدٌ  
بخبرك بففاصها ووكاها وقد تقدم البحث فيه (قوله وإلا فاستنقها) سيأتي البحث فيه بعد أبواب الاستدلال به على أن  
الملتقط يتصرف فيها سواء كان غنيا أم فقيرا وعن أبي حنيفة أن كان غنيا تصدق بها وان جاء صاحبها بخبر بين امضاء الصدقة  
أو تقر بمقال صاحب الهداية الآن كان بأذن الامام فيجوز للغني كما في قصة أبي بن كعب وبهذا قال عمر وعلي وابن  
مسعود وابن عباس وغيرهم من الصحابة والتابعين (قوله قال يارسول الله فضالة الغنم) أى ما حكمها فحذف ذلك لأنه لم به قال  
العلماء الضالة لا تقع الا على الحيوان وما سواه يقال له لقطه ويقال للضوال أيضا الهوامى والهوامى بالميم والقاء والهوامل  
(قوله لك أو لأخيك أو للذئب) فيه إشارة الى جواز أخذها كأنه قال هي ضعيفة لعدم الاستقلال معرضة للهلاك مترددة  
بين أن تأخذها أنت أو أخوك والمراد به ما هو أعم من صاحبها أو من ملتقط آخر والمراد بالذئب جنس ما يأكل الشاة من  
السباع وفيه حث له على أخذها لانه اذا علم انه ان لم يأخذها بقيت للذئب كان ذلك ادعى له الى أخذها ووقع في رواية  
اسماعيل بن جعفر عن ربيعة كما سيأتي بعد أبواب فقال خذها فانما هي لك الى آخره وهو صريح في الامر بالاخذ ففيه  
دليل على رد احدى الروايتين عن أحمد في قوله يترك التقاط الشاة وتمسك به مالك في انه يملكها بالاخذ ولا يلزمه غرامة  
ولو جاء صاحبها واحتج له بالتسوية بين الذئب والملتقط والذئب لا غرامة عليه فكذلك الملتقط وأجيب بأن اللام ليست  
للتملك لان الذئب لا يملك وانما يملكها الملتقط على شرط ضمانها وقد أجمعوا على أنه لو جاء صاحبها قبل أن يأكلها  
الملتقط لاخذها فدل على انها باقية على ملك صاحبها ولا فرق بين قوله في الشاة هي لك أو لأخيك أو للذئب وبين قوله في  
اللقطة شانك بها أو خذها بل هو أشبه بالتملك لانه لم يشرك معه ذئبا ولا غيره ومع ذلك فقالوا في النفقة يفرمها اذا  
تصرف فيها ثم جاء صاحبها وقال الجمهور يجب تعريفها فاذا انقضت مدة التعريف أكلها ان شاء وغرم لصاحبها الا أن  
الشافعي قال لا يجب تعريفها اذا وجدت في الفلاة وأما في القرية فيجب في الاصح قال النووي احتج أصحابنا بقوله  
ﷺ في الرواية الاولى فان جاء صاحبها فاعطها اياه واجابوا عن رواية مالك بانه لم يذكر الغرامة ولا نفاها فثبت حكمها  
بدليل آخر انتهى وهو يوم ان الرواية الاولى من روايات مسلم فيها ذكر حكم الشاة اذا أكلها الملتقط ولم أر ذلك في

فتمعر وجه النبي ﷺ فقال مالك ولها معها حذاؤها وسقاؤها ترد الماء وتأكل الشجر **باب ضالة الغنم**  
**حدثنا** اسمعيل بن عبد الله قال حدثني سليمان بن بلال عن يحيى عن يزيد مولى المنبث أنه سمع زيد بن  
 خالد رضي الله عنه يقول سئل النبي ﷺ عن اللقطة فزعم أنه قال أعرف عفا صها ووكاءها. ثم عرفها سنة، يقول يزيد  
 إن لم تعرف استنفق بها صاحبها وكانت رديعة، عنده قال يحيى فهذا الذي لأدري أهو في الحديث أم شيء  
 من عنده ثم قال كيف ترى في ضالة الغنم. قال النبي ﷺ خذها فإنما هي لك أو لأخيك أو للذئب  
 قال يزيد وهي تعرف أيضا. ثم قال كيف ترى في ضالة الأبل قال قال دعها فإن معها حذاؤها وسقاؤها

شيء من روايات مسلم ولا غيره في حديث زيد بن خالد نعم عند أبي داود والترمذي والنسائي والطحاوي والدارقطني  
 من حديث عمر وبن شعيب عن أبيه عن جده في ضالة الشاة فاجمعها حتى يأتيها باغيا (قوله فتمعر وجه النبي ﷺ)  
 هو بالعين المهملة الثقيلة أي تغير وأصله في الشجر إذا قل مائه فصار قليل النضرة عديم الاشراق ويقال للوادي  
 المجذب أمعر ولوروي تمغر بالعين المعجمة لكان له وجه أي صار بلون المغرة وهو حمرة شديدة إلى كودة ويقويه  
 إن قوله في رواية اسمعيل بن جعفر فغضب حتى احمرت واجتناه أو وجهه (قوله مالك ولها) زاد في رواية سليمان بن بلال عن  
 ربيعة السابقة في العلم فذرها حتى يافها ربا (قوله معها حذاؤها وسقاؤها) الحذاء بكر المهملة بعدها معجمة مع المد  
 أي خفها وسقاؤها أي جوفها وقيل عنقها وأشار بذلك إلى استغنائها عن الحفظ لها بمارك في طباعها من الجلادة على  
 تناول الماء كقول بغير تعب لطول عنقها فلا تحتاج إلى ملقط \* (قوله باب ضالة الغنم) كأنه أفردا بترجمة لبشر إلى  
 افتراق حكمها عن الأبل وقد انفرد مالك بتجويز أخذ الشاة وعدم تعريفها متمسكا بقوله هي لك وأوجب بأن اللام  
 ليست للتملك كما أنه قال أو للذئب والذئب لا يملك باتفاق وقد أجمعوا على أن مالكها لوجاء قبل أن يكلم الواجد  
 لا خذها منه (قوله حدثنا اسمعيل بن عبد الله) هو ابن أبي اويس وقدروى الكثير عن شيخه سليمان بن بلال بواسطة  
 (قوله عن يحيى) هو ابن سعيد الانصارى وسبق في العلم من وجه آخر عن سليمان بن بلال عن ربيعة فكان له فيه شيخين  
 وقد أخرج الطحاوي من طريق عبد الله بن محمد الفهمي عن سليمان بن بلال عنهما جميعا عن يزيد مولى المنبث وأخرجه  
 النسائي وابن ماجه والطحاوي من طريق ابن عيينة عن يحيى بن سعيد عن ربيعة عن يزيد فجعل ربيعة شيخ يحيى لرفيقه  
 لكن سيأتي في آخر الطلاق من رواية سفيان بن عيينة عن يحيى بن سعيد عن يزيد مر سلاق سفيان قال يحيى وقال  
 ربيعة عن زيد بن خالد قال سفيان ولقيت ربيعة فحدثني به فالخاصل أن من رواه عن يحيى عن زيد عن زيد  
 يكون قد سوي الاسناد فان يحيى إنما سمع ذكر زيد فيه بواسطة ربيعة ويحتمل أن يكون يحيى لما حدث به سفيان كان  
 ذاهلا عنه ثم ذكره لما حدث به سليمان والله أعلم (قوله فزعم) أي قال والزم يستعمل في القول المحقق كثيرا (قوله ثم  
 عرفها سنة يقول يزيد) إن لم تعرف استنفق بها صاحبها أي ملتقطها وكانت رديعة عنده (قال يحيى هذا الذي لأدري أهو في  
 الحديث أم شيء من عنده) أي من عند زيد والقائل يقول يزيد هو يحيى بن سعيد الانصارى والقائل قال هو سليمان وهما  
 موصولان بالاسناد المذكور والغرض أن يحيى بن سعيد شك هل قوله ولتكن رديعة عنده مرفوع أو لا وهذا القدر المشار إليه  
 بهذا دون ما قبله لثبوت ما قبله في أكثر الروايات وخلوها عن ذكر الوديعه وقد جزم يحيى بن سعيد برفعه مرة أخرى وذلك فيما  
 أخرجه مسلم عن القعني والاسماعيلي من طريق يحيى بن حسان كلاهما عن سليمان بن بلال عن يحيى فقال فيه فان لم تعرف  
 فاستنفقها ولتكن رديعة عندك وكذلك جزم برفعه خالد بن مخلد عن سليمان بن ربيعة عنده مسلم والفهمي عن سليمان بن يحيى وربيعة  
 جميعا عند الطحاوي وقد أشار البخاري إلى رجحان رفرعها فترجم بعد أبواب إذا جاء صاحب اللقطة بعد سنة ردها عليه  
 لأنها رديعة عنده وسيأتي الكلام على المراد بكونها رديعة هناك إن شاء الله تعالى (قوله قال يزيد وهي تعرف أيضا) هو بتشديد  
 الراء وهو موصول بالاسناد المذكور ولم يشك يحيى في كون هذه الجملة موقوفة على يزيد ولم أرها مرفوعة في شيء من الطرق

رَدُّ الْمَاءِ وَتَأْكُلُ الشَّجَرَةَ حَتَّى يَجِدَهَا رَبِّهَا بِأَبٍ إِذَا لَمْ يُوْجَدْ صَاحِبُ اللَّقْطَةِ بَعْدَ سَنَةٍ فَهِيَ لِمَنْ  
 وَجَدَهَا **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ رَيْبَعَةَ بِنْتِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ يَزِيدَ مَوْلَى الْمُنَبِّهَةِ  
 عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَسَأَلَهُ عَنِ اللَّقْطَةِ ، فَقَالَ أَعْرِفُ  
 حِفْصَهَا وَوِكَاءَهَا ثُمَّ عَرَّفَهَا سَنَةً فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا وَإِلَّا فَشَأْنُكَ بِهَا قَالَ فَضَالَةٌ أَلْفَمَ قَالَ هِيَ لَكَ أَوْ لِأَخِيكَ  
 أَوْ لِذَنْبِ قَلِّ فَضَالَةٌ الْإِبِلِ قَلِّ مَالِكٌ وَلَهَا مَعَهَا سِقَاؤُهَا وَحِدَاؤُهَا تَرَدُّ الْمَاءِ وَتَأْكُلُ الشَّجَرَةَ حَتَّى يَلْقَاهَا رَبُّهَا بِأَبٍ

وقد تقدم حكاية الخلاف فيه في الباب الذي قبله \* (قوله باب إذا لم يوجد صاحب اللقطة بعد سنة فهي لمن وجدها) أي غنيا  
 كان أو فقيرا كما تقدم وأورد فيه حديث زيد بن خالد المذكور من جهة مالك عن ربيعة وفيه قوله ثم عرفها سنة فإن جاء صاحبها  
 والأشأنك بها فيه حذف تقديره فإن جاء صاحبها فأدها اليه وان لم يجي فشأنك بها حذف من هذه الرواية جواب الشرط  
 الأول وشرط أن الثانية والفاء من جوابها قاله ابن مالك في حديث أبي الآتي في أو آخر أبواب اللقطة بلفظ فإن جاء  
 صاحبها والاستمع بها وانما وقع الحذف من بعض الرواة دون بعض فقد تقدم حديث أبي في أول اللقطة بلفظ فاستمع  
 بها بآيات الفاء في الجواب الثاني ومضى من رواية الثوري عن ربيعة في حديث الباب بلفظ والافاستنفقها ومثله ما سيأتي  
 بعد أبواب من رواية اسمعيل بن جعفر عن ربيعة بلفظ ثم استنفق بها فإن جاء زبها فأدها اليه ولمسلم من طريق ابن وهب المقدم  
 ذكرها فإذا لم يأت لها طالب فاستنفقها واستدل به على أن الالاقط يملكها بعد انقضاء مدة التعريف وهو ظاهر نص الشافعي  
 فإن قوله شأنك بها تفويض الى اختياره وقوله فاستنفقها الأمر فيه للإباحة والمشهور عند الشافعية اشتراط التلفظ بالتملك  
 وقيل تكنى النية وهو الأرجح دليله لا وقيل تدخل في ملكه بمجرد الالتقاط وقد روى الحديث سعيد بن منصور عن  
 الدراوردي عن ربيعة يلفظ والافتصنح بها مانصنح بمالك (قوله شأنك بها) الشأن الحال أي تصرف فيها وهو  
 بالنصب أي الزم شأنك بها ويجوز الرفع بالابتداء والخبر بها أي شأنك متعلق بها واختلف العلماء فيما إذا تصرف في  
 اللقطة بعد تعريفها سنة ثم جاء صاحبها هل يضمنها له أم لا فالجمهور على وجوب الرد إن كانت العين موجودة أو البدل  
 إن كانت استهلك وخالف في ذلك الكرايسي صاحب الشافعي ووافقه صاحباه البخاري وداود بن علي إمام  
 للظاهرية لكن وافق داود الجمهور إذا كانت العين قائمة ومن حجة الجمهور قوله في الرواية الماضية ولكن ودبعة  
 عندك وقوله أيضا عند مسلم في رواية بشر بن سعيد عن زيد بن خالد فاعرف عفاصها ووكاءها ثم كلها فإن جاء صاحبها  
 فأدها اليه فإن ظاهر قوله فإن جاء صاحبها الي آخره بعد قوله كلها يقتضى وجوب ردها بعدا كلها فيحمل على رد البدل  
 ويحتمل أن يكون في الكلام حذف يدل عليه بقية الروايات والتقدير فاعرف عفاصها ووكاءها ثم كلها إن لم يجي  
 صاحبها فإن جاء صاحبها فأدها اليه وأصرح من ذلك رواية أبي داود من هذا الوجه بلفظ فإن جاء باغيها فأدها اليه  
 والافاعرف عفاصها ووكاءها ثم كلها فإن جاء باغيها فأدها اليه فأمر بادائها اليه قبل الاذن في أكلها وبعده وهي أقوى  
 حجة للجمهور وروى أبو داود أيضا من طريق عبد الله بن يزيد مولى المنبث عن أبيه عن زيد بن خالد في هذا  
 الحديث فإن جاء صاحبها دفعتها اليه والاعرفت ووكاءها وعفاصها ثم اقبضها في مالك فإن جاء صاحبها فأدها اليه وإذا  
 هرق هذا أمكن حمل المصنف في الترجمة فهي لمن وجدها أي في إباحة التصرف فيها حينئذ وأما أمر ضمها بعد ذلك  
 فهو ساكت عنه قال الثوري إن جاء صاحبها قبل أن يملكها الملتقط أخذها بزوائدها المتصلة والمنفصلة وأما بعد التملك فإن لم  
 يجي صاحبها فهي لمن وجدها ولا مطالبة عليه في الآخرة وإن جاء صاحبها فإن كانت موجودة بعينها استحقتها بزوائدها  
 المتصلة ومهما تلف منها لزم الملتقط غرامته للمالك وهو قول الجمهور وقال بعض السلف لا يلزمه وهو ظاهر اختيار  
 البخاري والله أعلم وسأذكر بقية فوائد حديث زيد بن خالد بعد أربعة أبواب إن شاء الله تعالى \* (قوله باب



إِذَا وَجَدَ خَشَبَةً فِي الْبَحْرِ أَوْ سَوِطًا أَوْ نَحْوَهُ • وَقَالَ الْإِمَامُ حَدَّثَنِي جَعْفَرُ بْنُ رَيْبَعَةَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ هُرَيْرَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ ذَكَرَ رَجُلًا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَسَاقَ الْحَدِيثَ فَخَرَجَ يَنْظُرُ لَعَلَّ مَرَّ كَبًا قَدْ جَاءَ بِمَالِهِ فَإِذَا هُوَ بِالْخَشَبَةِ فَأَخَذَهَا لِأَهْلِ حَطَبًا فَلَمَّا نَشَرَهَا وَجَدَ الْمَالَ وَالصَّحِيفَةَ **بَابُ** إِذَا وَجَدَ تَمْرَةً فِي الطَّرِيقِ **حَدَّثَنَا** مُحَمَّدُ بْنُ يُونُسَ حَدَّثَنَا مُفِيدَانٌ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ طَلْحَةَ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ مَرَّ النَّبِيُّ ﷺ بِتَمْرَةٍ فِي الطَّرِيقِ قَالَ لَوْلَا أَنِّي أَخَافُ أَنْ تَكُونَ مِنَ الصَّدَقَةِ لَأَكَلْتُهَا

إذا وجد خشبة في البحر أو سوطاً أو نحوه ( أي ماذا يصنع به هل يأخذه أو يتركه وإذا أخذه هل يملكه أو يكون سبيله سبيل اللقطة (١) وقد اختلف العلماء في ذلك ( قوله وقال الليث إلى آخره ) تقدم الكلام عليه مستوفى في الكفالة وأورده هنا مختصراً وسبق توجيه استنباط الترجمة منه وإنها من جهة أن شرع من قبلنا شرع لنا ما لم يأت في شرعنا ما يخالفه ولا سيما إذا ساقه الشارع مساق الثناء على فاعله فهذا التقدير تم المراد من جواز أخذ الخشبة من البحر وقد اختلف العلماء في ذلك على ما سأذكره وأما السوط وغيره فلم يقع له ذكر في الباب فاعترضه ابن المنير بسبب ذلك واجب بانه استنبطه بطريق اللاحق ولعله أشار بالسوط إلى أن يأتي بعد أبواب في حديث أبي بن كعب أو أشار إلى ما أخرجه أبو داود من حديث جابر قال رخص لنا رسول الله ﷺ في العصا والسوط والحبل وأشابهه يلتقطه الرجل ينتفع به وفي أسناده ضعف واختلف في رفعه والأصح عند الشافعية أنه لا فرق في اللقطة بين القليل والكثير في التعريف وغيره وفي وجهه لا يجب التعريف أصلاً وقيل تعرف مرة وقيل ثلاثة أيام وقيل زماً يظن أن فاقده أعرض عنه وهذا كله في قليل له قيمة أما ما لا قيمة له كالحبة الواحدة فله الاستبداد به على الأصح وفي الباب الذي يليه في حديث التمرة حجة لذلك وعند الحنفية إن كل شيء يعلم أن صاحبه لا يطلبه كالتواة جاز أخذه والانتفاع به من غير تعريف إلا أنه يبقى على ملك صاحبه وعند المالكية كذلك إلا أنه يزول ملك صاحبه عنه فإن كان له قدر ومنفعة وجب تعريفه واختلفوا في مدة التعريف فإن كان مما يتسارع إليه الفساد جاز أكله ولا يضمن على الأصح • ( قوله باب إذا وجد تمر في الطريق ) أي يجوز له أخذها وأكلها وكذا نحوها من المحقرات وهو المشهور المجزوم به عند الأكثر وأشار الرافعي إلى تخريج وجه فيه وقد روى ابن أبي شيبة من طريق ميمونة زوج النبي ﷺ أنها وجدت تمرًا فأكلتها وقالت لا يجب الله الفساد يعني أنها لو تركت فلم تؤخذ فتؤكل فسدت ( قوله عن طلحة ) هو ابن مصرف ( قوله لا أكلتها ) ظاهر في جواز أكل ما يوجد من المحقرات متى في الطرقات لأنه ﷺ ذكر أنه لم يمنع من أكلها إلا تورعاً لخشية أن تكون من الصدقة التي حرمت عليه لالكونها مرمية في الطريق فقط وقد أوضح ذلك قوله في حديث أبي هريرة ثاني حديثي الباب على فراشي فإنه ظاهر في أنه ترك أخذها تورعاً لخشية أن تكون صدقة فلو لم يخش ذلك لا أكلها ولم يذكر تعريفاً فدل على أن مثل ذلك يملك بالأخذ ولا يحتاج إلى تعريف لكن هل يقال إنها لقطة رخص في ترك تعريفها أو ليست لقطة لأن اللقطة ما من شأنه أن يملك دون ما لقيمة له وقد استشكل بعضهم تركه ﷺ التمرة في الطريق مع أن الإمام يأخذ المال الضائع للحفظ وأجيب باحتمال أن يكون أخذها كذلك لأنه ليس في الحديث ما ينفيه أو تركه عمداً لينتفع بها من بجدها ممن تحمل له الصدقة وإنما يجب على الإمام حفظ المال الذي يعلم تطلع صاحبه له إلا ما جرت به

( ١ ) قوله وقد اختلف العلماء الخ في نسخة وقد اختلف الكلام في ذلك من ثبوت بعض المحذوف في بعض الروايات اه مصححه

• وَقَالَ يَحْيَى حَدَّثَنَا سُفْيَانُ حَدَّثَنِي مَنْصُورٌ وَقَالَ زَائِدَةُ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ طَلْحَةَ حَدَّثَنَا أَنَسٌ وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ إِنِّي لَأَقْلِبُ إِلَى أَهْلِ فَاجِدِ النَّمْرَةَ سَاقِطَةً عَلَى فِرَاشِي فَأَرْفَعُهَا لَا كُلُّهَا نَمٌّ أَخْشَى أَنْ تَكُونَ صَدَقَةً فَأَلْقِيهَا بِأَبْ كَيْفَ تُعْرِفُ لُقْطَةَ أَهْلِ مَكَّةَ \* وَقَالَ طَاوُسٌ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ لَا يَلْتَقِطُ لُقْطَتَهَا إِلَّا مَنْ عَرَفَهَا \* وَقَالَ خَالِدٌ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ لَا تَلْتَقِطُ لُقْطَتَهَا إِلَّا لِمُعْرِفٍ \* وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا رُوْحٌ حَدَّثَنَا زَكَرِيَّا حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لَا يَمْتَدُّ عِضَاهَا وَلَا يُنْفَرُ صَيْدُهَا وَلَا تَحْمِلُ لُقْطَتَهَا إِلَّا لِمُنْشِدٍ وَلَا يَخْتَلِي خَلَاهَا فَقَالَ اللَّهُ فَقَالَ: الْإِذْخِرَ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُوسَى حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ قَالَ حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ قَالَ حَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَ حَدَّثَنِي أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ لَمَّا فَتَحَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ ﷺ مَكَّةَ قَامَ فِي النَّاسِ فَحَمِدَ اللَّهُ وَأَثْنَى عَلَيْهِ ، ثُمَّ قَالَ : إِنَّ اللَّهَ حَبَسَ عَنْ مَكَّةَ الْقَتْلَ وَسَلَطَ عَلَيْهَا رَسُولَهُ وَالْمُؤْمِنِينَ فَإِنَّهَا لَا تَحْمِلُ لِأَحَدٍ كَانَ قَبْلِي وَإِنَّهَا أُحِلَّتْ لِي سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ وَإِنَّهَا لَا تَحْمِلُ لِأَحَدٍ بَعْدِي فَلَا يُنْفَرُ صَيْدُهَا وَلَا يَخْتَلِي شَوْكُهَا وَلَا تَحْمِلُ سَاقِطَتَهَا إِلَّا لِمُنْشِدٍ وَمَنْ قُتِلَ لَهُ قَتِيلٌ فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ إِمَّا أَنْ يُفْدَى وَإِمَّا أَنْ يُقِيدَ ، فَقَالَ الْمُبَاسُ إِلَّا الْإِذْخِرَ فَإِنَّهُ جَعَلَهُ لِقُبُورِنَا

العامة بالاعراض عنه لحقارته والله أعلم ( قوله وقال يحيى ) أي ابن سعيد القطان وقد وصله مسدد في مسنده عنه وأخرجه الطحاوي من طريق مسدد \* ( قلت ) \* وسفيان فيه اسناد آخر أخرجه ابن أبي شيبة عن وكيع عنه بهذا الاسناد الي طلحة فقال عن ابن عمر انه وجد نمره فاكلها ( قوله وقال زائدة الخ ) وصله مسلم من طريق أبي أسامة عن زائدة ( قوله أخبرنا عبد الله ) هو ابن المبارك وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في أوائل البيوع \* ( باب كيف تعرف لقطه أهل مكة ) كأنه أشار بذلك الى اثبات لقطه الحرم فذلك قصر الترجمة على الكيفية ولعله أشار الى ضعف الحديث الوارد في النهي عن لقطه الحاج أو الى تأويله بان المراد النهي عن التقاطها للتملك لا للحفاظ وأما الحديث فقد صححه مسلم من رواية عبد الرحمن بن عثمان التيمي ثم ليس فيما ساقه المؤلف من حديثي ابن عباس وأبي هريرة كيفية التعريف التي ترجم لها وكأنه أشار الى أن ذلك لا يختلف ( قوله وقال طاووس عن ابن عباس عن النبي ﷺ لا يلتقط لقطتها الا من عرفها ) هو طرف من حديث وصله المؤلف في الحج في باب لا يحل القتال بمكة ( قوله وقال خالد ) هو الخداء عن عكرمة الخ هو طرف أيضا وصله في أوائل البيوع في باب ما قيل في الصواغ ( قوله وقال احمد بن سعيد ) هو الرباطي فيما حكاه ابن طاهر والدارمي فيما ذكره أبو نعيم ( حدثنا روح ) هو ابن عبادة وزكريا هو ابن اسحق وقد أخرجه الاسماعيلي من أبي العباس بن عبد العظيم وأبو نعيم من طريق خلف بن سالم كلاهما عن روح بن عبادة بهذا الاسناد ( قوله حدثنا يحيى بن موسى ) هو البلخي وفي الاسناد لطيفة وهي تصرح بكل واحد من روايته بالتحديث مع ان فيه ثلاثة من المدلسين في نسق ( قوله لما فتح الله علي رسوله ﷺ مكة قام في الناس ) ظاهره ان الخطبة وقعت عقب الفتح وليس كذلك بل وقعت قبل الفتح عقب قتل رجل من خزاعة رجلا من بني ليث في السياق حذف هذا بيانه وقد تقدم في كتاب العلم من وجه آخر عن يحيى بن أبي كثير ( قوله القتل ) بالقاف والمثناة للاكثر وللشبهين بالعام والتحتانية والثاني هو الصواب وقد تقدم الخلاف فيه أيضا في العلم ( قوله ولا تحمل ساقطتها الا لمنشد ) أي معرف

وَيُوتِنَا فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا الْأَذْخِرَ فَقَامَ أَبُو شَاهٍ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْيَمَنِ فَقَالَ أَكْتُبُوا لِي يَا رَسُولَ اللَّهِ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَكْتُبُوا لِأَبِي شَاهٍ قُلْتُ لِلْأَوْزَاعِيِّ مَا قَوْلُهُ أَكْتُبُوا لِي يَا رَسُولَ اللَّهِ ، قَالَ هَذِهِ الْخُطْبَةُ الَّتِي سَمِعَهَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ **بَابُ لَا تَحْتَلِبُ مَاشِيَةً أَحَدٍ بِغَيْرِ إِذْنٍ حَدِيثًا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لَا يَحْتَلِبُ أَحَدٌ مَاشِيَةً أَمْرِي بِغَيْرِ إِذْنِهِ أَيْحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ تُوْتِي

وأما الطالب فيقال له الناشد تقول نشدت الضالة اذا طلبتها وأنشدتها اذا عرفتها وأصل الانشاد والنشيد رفع الصوت والمعنى لا تحل لقطتها الا لمن يريد ان يعرفها فقط وأما من أراد ان يعرفها ثم يملكها فلا وقد تقدم الكلام على ما عدا هذه الجملة في الحج الا قوله ومن قتل له قتيل فأحبل به على كتاب الديات والا قوله اكتبوا لابي شاه فتقدم الكلام عليه في العلم والقائل قلت للأوزاعي هو الوليد بن مسلم الراوي واستدل بحديثي ابن عباس وأبي هريرة المذكورين في هذا الباب على أن لقطه مكة لا تلتقط للتملك بل للتعريف خاصة وهو قول الجمهور وانما اخصت بذلك عندهم لا مكان ايصالها الي ربها لانها ان كانت للمكي فظاهر وان كانت للآفاقي فلا يخلو أفاق غالباً من وارد إليها فاذا عرفها واجدها في كل عام سهل التوصل الي معرفة صاحبها قاله ابن بطال وقال أكثر المالكية وبعض الشافعية هي كغيرها من البلاد وانما تختص مكة بالمبالغة في التعريف لان الحاج يرجع الي بلده وقد لا يعود فاحتاج الملتقط بها الي المبالغة في التعريف واحتج ابن المنير لذهبه بظاهر الاستثناء لانه نفي الحل واستثني المنشد فدل على ان الحل ثابت للمنشد لان الاستثناء من النفي اثبات قال ويلزم على هذا أن مكة وغيرها سواء والقياس يقتضي تخصيصها والجواب ان التخصيص اذا وافق الغالب لم يكن له مفهوم والغالب ان لقطه مكة يأس ملتقطها من صاحبها وصاحبها من وجدانها لتفرق الخلق الي الآفاق البعيدة فر بما داخل الملتقط الطمع في تملكها من أول وهلة فلا يعرفها قنهي الشارع عن ذلك وأمر أن لا يأخذها الا من عرفها وفارقت في ذلك لقطه العسكر ببلاد الحرب بعد تفرقهم فانها لا تعرف في غيرهم باتفاق بخلاف لقطه مكة فيشرع تعريفها لا مكان عود أهل أفاق صاحب اللقطه الي مكة فيحصل التوصل الي معرفة صاحبها وقال اسحق بن راهويه قوله الا لمنشداً لمن سمع ناشداً يقول من رأي لي كذا فحينئذ يجوز لو اجد اللقطه ان يعرفها ليردها على صاحبها وهو أصح من قول الجمهور لانه قيده بحالة للمعرف دون حالة وقيل المراد بالمنشد الطالب حكاه أبو عبيد وتعقبه بانه لا يجوز في اللغة تسمية الطالب منشداً ( قلت ) ويكفي في رد ذلك قوله في حديث ابن عباس لا يلتقط لقطتها الا معرف ، الحديث يفسر بعضه بعضاً وكان هذا هو النكتة في تصدير البخاري الباب بحديث ابن عباس وأما اللغة فقد أثبت الحربي جواز تسمية الطالب منشداً وحكاه عياض أيضاً واستدل به على ان لقطه عرفه والمدينة النبوية كسائر البلاد لا اختصاص مكة بذلك وحكي الماوردي في الخاوي وجهاً في عرفه انها تلتحق بحكم مكة لانها تجمع الحاج كمكة ولم يرجح شيئاً وليس الوجه المذكور في الروضة ولا أصلها واستدل به علي جواز تعريف الضالة في المسجد الحرام بخلاف غيره من المساجد وهو أصح الوجهين عند الشافعية والله أعلم \* ( قوله باب لا تحتلب ماشية أحد بغير إذنه ) هكذا أطلق الترجمة على وفق ظاهر الحديث اشارة الى الرد على من خصصه أوقده ( قوله عن نافع ) في موطن محمد بن الحسن عن مالك أخبرنا نافع وفي رواية أبي قطن في الموطآت للدارقطني قلت لما لك احديثك نافع ( قوله ان رسول الله ﷺ ) في رواية يزيد بن الهادي عن مالك عند الدارقطني أيضاً انه سمع رسول الله ﷺ يقول ( قوله لا يخلبن ) كذا في البخاري وأكثر الموطآت بضم اللام وفي رواية ابن الهادي المذكورة لا يخلبن بكسرها وزيادة المثناة قبلها ( قوله ماشية امرية ) في رواية ابن الهادي وجماعة من رواة الموطا ماشية رجل وهو كالمثال والافلا اختصاص لذلك بالرجال وذكره بعض شراح الموطا بلفظ ماشية أخيه وقال هو للغالب

شَرِبْتُ فَكَسَّرَ خِرَاتَهُ فَيَنْتَقِلَ طَعَامُهُ فَإِنَّمَا تَحْزِنُوا لَهُمْ ضُرُوعُ مَوَاشِيهِمْ أَطْعِمَاتِهِمْ فَلَا يَحْتَابُنِ أَحَدٌ  
مَاشِيَةَ أَحَدٍ إِلَّا بِأَذْنِهِ

انفارق في هذا الحكمين المسلم والذي وتعقب بانه لا وجود لذلك في الموطن وبانبات الفرق عند كثير من أهل العلم كما  
سيأتي في فوائدها الحديث وقد رواه أحمد من طريق عبيد الله بن عمر عن نافع بلفظ نهى ان يحتلب مواشي الناس الا  
بذنهم والماشية تقع على الابل والبقر والغنم ولكنه في الغنم يقع أكثر قاله في النهاية (قوله مشربته) بضم  
الراء وقد تصح أي غرفته والمشرية مكان الشرب بفتح الراء خاصة والمشرية بالكسر اناء الشرب (قوله خزائنه) الخزانة  
للكان أو الوعاء الذي يخزن فيه ما يراد حفظه وفي رواية أيوب عند أحمد فيكسر بابها (قوله فينتقل) بالنون والقاف  
وضم أوله يفصل من النقل أي تجول من مكان إلى آخر كما في أكثر الموطآت عن مالك ورواه بعضهم كما حكاه ابن  
عدي وأخرجه الاسماعيلي من طريق روح بن عباد وغيره بلفظ فينتقل بثلاثة بدل القاف والتثنية النثرمة واحدة  
بسر عقول الاستخراج وهو أخص من النقل وهكذا أخرجه مسلم من رواية أيوب وموسى بن عقبة وغيرها عن  
نافع ورواه عن الليث عن نافع بالقاف وهو عند ابن ماجه من هذا الوجه بالثلاثة (قوله تخزن) بالخاء المعجمة الساكنة  
والزاي (قوله ضروع) الضرع للبهائم كاللدى للمرأة (قوله اطعماتهم) هو جمع أطعمة والاطعمة جمع أطعام والمراد  
بهنا اللبن قال ابن عدي في الحديث النهي عن أن يأخذ المسلم شيئا إلا بأذنه وانما خص اللبن بالذكر لتساهل  
الناس فيه فنبه على ما هو أولى منه وهذا أخذ الجمهور لكن سواء كان باذن خاص أو باذن عام واستثنى كثير من السلف  
ما إذا علم بطيب نفس صاحبه وان لم يقع منه اذن خاص ولا عام وذهب كثير منهم إلى الجواز مطلقا في الأكل والشرب  
سواء علم بطيب نفسه أو لم يعلم والحجة لهم ما أخرجه أبو داود والترمذي وصححه من رواية الحسن عن سمرة مرفوعا  
إذا أتى أحدكم على ماشية فأن لم يكن صاحبها فيها فليصوت ثلاثا فإن أجاب فليستأذنه فإن أذن له والأفحج وبشرب  
ولا يحمل استاده صحيح إلى الحسن فمن صحح سماعه من سمرة صححه ومن لا اعلمه بالانقطاع لكن له شواهد من اقوالها  
حديث أبي سعيد مرفوعا إذا أتيت على راع فناده ثلاثا فإن أجابك والأفحج وبشرب من غير أن تفسدوا إذا أتيت على حائط  
بستان فذكر مثله أخرجه ابن ماجه والطحاوي وصححه ابن حبان والحاكم وأجيب عنه بأن حديث النهي أصح فهو  
أولى بان يعمل به وبانه معارض للقواعد القطعية في تحريم مال المسلم بغير اذنه فلا يلتفت إليه ومنهم من جمع بين  
الحديثين بوجوه من الجمع منها حمل الأذن على ما إذا علم بطيب نفس صاحبه والنهي على ما إذا لم يعلم ومنها تخصيص الأذن  
بإذن السبل دون غيره أو بالضرورة أو بحال المجاعة مطلقا وهي متقاربة وحي ابن بطال عن بعض شيوخه أن حديث  
الأذن كان في زمنه عليه السلام وحديث النهي أشار به إلى ما سيكون بعده من التشاح وترك المواساة ومنهم من حمل  
حديث النهي على ما إذا كان المالك أحوج من المار لحديث أبي هريرة بينما نحن مع رسول الله عليه السلام في سفر إذ  
رأينا ابلا مصرورة فنبنا إليها فقال لنا رسول الله عليه السلام ان هذه الابل لاهل بيت من المسلمين هو قوتهم أيسر لكم لو رجعت  
إلي مزاولكم فوجدتم ما فيها قد ذهب قلنا لا قال فان ذلك كذلك أخرجه أحمد وابن ماجه واللفظ له وفي حديث أحمد  
قالتدريها القوم ليحبوها قالوا فيحمل حديث الأذن على ما إذا لم يكن المالك محتاجا وحديث النهي على ما إذا كان مستغنيا  
ومنهم من حمل الأذن على ما إذا كانت غير مصرورة والنهي على ما إذا كانت مصرورة لهذا الحديث لسكن وقع عند أحمد في  
آخره فان كنتم لا بد فاعلمين فاشربوا ولا تحملوا فدل على عموم الأذن في المصرورة وغيره لكن بقيد عدم الحمل ولا بد  
منه واختر ابن العربي الحمل على العادة قال وكانت عادة أهل الحجاز والشام وغيرهم المساحة في ذلك بخلاف بلدنا قال  
ورأي بعضهم انهما كان على طريق لا يعدل اليه ولا يقصد جاز للمار الاخذ منه وفيه إشارة إلى قصر ذلك على  
الاحتياج وأشار أبو داود في السنن إلى قصر ذلك على المسافر في الغزو وآخرون إلى قصر الأذن على ما كان لاهل الذمة

**باب** إِذَا جَاءَ صَاحِبُ اللَّقْطَةِ بَعْدَ سَنَةِ رَدِّهَا عَلَيْهِ لِأَنَّهَا وَدِيعةٌ عِنْدَهُ **حَدَّثَنَا** قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا سَمْعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ رِيعةِ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ يَزِيدَ مَوْلَى الْمُنبِثِ عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدِ الْجُهَنِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ اللَّقْطَةِ قَالَ عَرَفْتُهَا سَنَةً ثُمَّ أَعْرَفْتُ وَكَأَنَّهُا وَعِصْفَاةٌ . ثُمَّ اسْتَنْفَقَ بِهَا فَإِنْ جَاءَ رَبُّهَا فَأَدَّهَا إِلَيْهِ قَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ فَضَالَةٌ الْغَنَمِ . قَالَ خَدَّهَا فَإِنَّمَا هِيَ لَكَ أَوْ لِأَخِيكَ أَوْ لِلذَّنْبِ قُلْ يَا رَسُولَ اللَّهِ فَضَالَةٌ الْإِبِلِ قَالَ فَضَضِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى إِحْمَرَّتْ وَجَنَّتَاهُ أَوْ إِحْمَزَتْ وَجْهَهُ ثُمَّ قَالَ مَالِكَ وَلَهَا

والنهي على ما كان للمسلمين واستؤنس بما شرطه أصحابه على أهل الذمة من ضيافة المسلمين وضح ذلك عن عمر وذو كران وهب عن مالك في المسافر ينزل بالذمي قال لا يأخذ منه شيئا إلا بذنه قيل له فالضيافة التي جعلت عليهم قال كانوا يومئذ يخفف عنهم بسببها وأما الآن فلا وجنح بعضهم إلى نسخ الأذن وحملوه على أنه كان قبل إيجاب الزكاة قالوا وكانت الضيافة حينئذ واجبة ثم نسخ ذلك بنرض الزكاة قال الطحاوي وكان ذلك حين كانت الضيافة واجبة ثم نسخت فنسخ ذلك الحكم وأورد الأحاديث في ذلك وسيأتي الكلام على حكم الضيافة في المظالم قريبا إن شاء الله تعالى وقال أنتوي في شرح المذهب اختلف العلماء فيمن مر بستان أو زرع أو ماشية قال الجمهور لا يجوز أن يأخذ منه شيئا إلا في حال الضرورة فيأخذ ويفرم عند الشافعي والجمهور وقال بعض السلف لا يلزمه شيء وقال أحمد إذا لم يكن على البستان حائط جازله إلا كل من القاكهة الرطبة في أصح الروايتين ولو لم يحتج لذلك وفي الأخرى إذا احتاج ولا ضمان عليه في الحالين وعلق الشافعي القول بذلك على صحة الحديث قال البيهقي يعني حديث ابن عمر مرفوعا إذا مر أحدكم بحائط فليأكل ولا يتخذ خبيثة أخرجه الترمذي واستغربه قال البيهقي لم يصح وجاء من أوجه أخر غير قوية ( قلت ) والحق أن مجموعها لا يقصر عن درجة الصحيح وقد احتجوا في كثير من الأحكام بما هو دونها وقد بينت ذلك في كتابي المنحة فيما علق الشافعي القول به على الصحة وفي الحديث ضرب الأمثال للتقريب للافهام وتمثيل ما قد يخفى بما هو أوضح منه واستعمال القياس في النظائر وفيه ذكر الحكم بعلمه وإعادته به ذكر العلة تأكيدا وتقريراً وإن القياس لا يشترط في صحته مساواة الفرع للأصل بكل اعتبار بل ربما كانت للأصل مزية لا يضر سقوطها في الفرع إذا تشار كافي أصل الصفة لأن الفرع لا يساوي الخزانة في الحرز كما أن الصر لا يساوي القفل فيه ومع ذلك فقد الحق الشارع الضرر المصروف في الحكم بالخزانة المقفلة في تحريم تناول كل منهما بغير إذن صاحبه أشار إلى ذلك ابن المنير وفيه إباحة خزن الطعام واحتكاره إلى وقت الحاجة إليه خلافاً للغلاة المتزهدة المانعين من الإدخال مطلقاً قاله القرطبي وفيه أن اللبن يسمى طعاماً فيحنت به من حلف لا يتناول طعاماً إلا أن يكون له نية في إخراج اللبن قاله النووي قال وفيه أن يبيع لبن الشاة بشاة في ضرعها لبن باطل وبه قال الشافعي والجمهور وأجازة الأوزاعي وفيه أن الشاة إذا كان لها لبن مقدور على حلبه قابله قسط من الثمن قاله الخطابي وهو يؤيد خبر المصراة ويثبت حكمها في تقويم اللبن وفيه أن من حلب من ضرع ناقه أو غيرها مصرورة محرزة بغير ضرورة ولا تاويل ما تبلغ قيمته ما يجب فيه القطع أن عليه القطع أن لم يأذن له صاحبها تعييناً أو إجمالاً الحديث قد أفصح بان ضرع الانعام خزائن الطعام وحكى القرطبي عن بعضهم وجوب القطع ولو لم تكن الغنم في حرز اكتفاء بحرز الضرع للبن وهو الذي يقتضيه ظاهر الحديث ( قوله ) باب إذا جاء صاحب اللقطة بعد سنة ردها عليه لأنها وديعة عنده ( أورد فيه حديث زيد بن خالد من طريق اسمعيل بن جعفر عن ربيعة وليس فيه ذكر الوديعة فكانه أشار إلى رجحان رفع رواية سليمان بن بلال الماضية قبل خمسة أبواب وقد تقدم بيانها وقال ابن بطال استراب البخاري بالشك المذكور فترجمه بالمعنى وقال ابن المنير أسقطها لفظاً وضمنها معنى لأن قوله فان جاء صاحبها فأدها إليه يدل على بقاء ملك صاحبها خلافاً لمن أباحها بعد الحول بلا ضمان قوله ولتكن وديعة عندك قال ابن دقيق العيد يحتمل أن يكون المراد بعد الاستنفاق وهو ظاهر السياق فتجوز بذكر الوديعة عن

مَهَا حِدَاوَاهَا سِقَاوَاهَا حَتَّى يَلْقَاهَا رَبُّهَا بِأَبٍ هَلْ يَأْخُذُ اللَّقْطَةَ وَلَا يَدْعُهَا تَضْيِيعٌ حَتَّى لَا يَأْخُذَهَا مَنْ  
 لَا يَسْتَحِقُّ حَدِيثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كَهَيْلٍ قَالَ سَمِعْتُ سُوَيْدَ بْنَ ذَكْوَانَ  
 قَالَ كُنْتُ مَعَ سَلَمَانَ بْنِ رَبِيعَةَ وَزَيْدِ بْنِ صُوحَانَ فِي غَزَاةٍ فَوَجَدْتُ صَوْتًا فَقَالَ لِي إِنَّهُ قُلْتُ لَا، وَلَكِنْ  
 إِنْ وَجَدْتُ صَاحِبَهُ وَإِلَّا اسْتَمْتَعْتُ بِهِ فَلَمَّا رَجَعْنَا حَجَجْنَا فَمَرَرْتُ بِالْمَدِينَةِ فَسَأَلْتُ أَبِي بِنَ كَعْبٍ رَضِيَ  
 اللَّهُ عَنْهُ قَالَ وَجَدْتُ صُرَّةَ عَلِيِّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِيهَا مِائَةُ دِينَارٍ فَأَتَيْتُ بِهَا النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ عَرَّفْنَا  
 حَوْلًا فَعَرَّفْنَا حَوْلًا . ثُمَّ أَتَيْتُ فَقَالَ عَرَّفْنَا حَوْلًا فَعَرَّفْنَا حَوْلًا ثُمَّ أَتَيْتُهُ فَقَالَ عَرَّفْنَا حَوْلًا فَعَرَّفْنَا

وجوب رد بدلها لان حقيقة الوديعة أن تبقى عندها والجامع وجوب رد ما يجد المرء لغيره والا فلما أذن في استنفاقه  
 لا تبقى عنده ويحتمل أن تكون الواو في قوله ولكن بمعنى أو أي أمانى تستنقها وتفرم بدلها وأمان تركها عندك علي  
 سبل الوديعة حتى يحى صاحبها فمطعها له ويستفاده من تسميتها وديعة أنها لو تلفت لم يكن عليه ضمانها وهو اختيار  
 البصاري تبعاً لجماعة من السلف وقال ابن المنير يستدل به لاحد الاقوال عند العلماء اذا تلفها الملتقط بعد التعريف  
 واقتضاه زمنه ثم أخرج بدلها ثم ملكك أن لا ضمان عليه في الثانية واذا ادعى أنه أكلها ثم غرمها ثم ضاعت قبل قوله أيضاً  
 وهو الراجح من الأقوال وتقدم الكلام على بقية فوائد قبل أربعة أبواب وقوله هنا حتى احمرت وجنتاه أو احمر  
 وجهه شك من الراوى والوجه ما ارتفع من الحديد وفيها أربع لغات بالواو والهزة والفتح فيهما والكسر \* ( قوله  
 باب هل يأخذ اللقطة ولا يدعها تضييع حتى لا يأخذها من لا يستحق ) كذا لاكثر وسقطت لا بد حتى عند ابن شوبه  
 وأظن الواو سقطت من قبل حتى والمعنى لا يدعها تضييع ولا يدعها حتى يأخذها من لا يستحق وأشار بهذه الترجمة الى  
 الرد على من كره اللقطة ومن حججهم حديث الجار ودمرفوعاً ضالة المسلم حرق النار أخرجه النسائي باسناد صحيح  
 وحمل الجمهور ذلك على من لا يعرفها وحججهم حديث زيد بن خالد عند مسلم من آوى الضالة فهو صائل ما لم يعرفها  
 وأما ما أخذه من حديث الباب فمن جهة أنه ﷺ لم ينكر علي ابى أخذه الصرة فدل على انه جائز شرعاً ويستلزم اشتماله  
 على المصلحة والا كان تصرفاً في ملك الغير وتلك المصلحة تحصل بحفظها وصيانتها عن الخونة وتعريفها لتصل الى  
 صاحبها ومن ثم كان الارجح من مذاهب العلماء ان ذلك يختلف باختلاف الاشخاص والاحوال فتم رجح أخذها  
 وجب أو استحب ومتى رجح تركها حرم أو كره والا فهو جائز ( قوله سويد بن غفلة ) بفتح المعجمة والفاء أبو أمية الجعفي  
 تابعي كبير مخضرم أدرك النبي ﷺ وكان في زمنه رجلاً وأعطى الصدقة في زمنه ولم يره على الصحيح وقيل انه سلمي  
 خلفه لم يثبت وانما قدم المدينة حين نفصوا أيديهم من دفته ﷺ ثم شهد الفتوح ونزل الكوفة ومات بها سنة ثمانين  
 أو بعدها وله مائة وثلاثون سنة أو أكثر لانه كان يقول أنا لدة رسول الله ﷺ وأنا أصغر منه بسنتين وليس له في  
 البخارى سوى هذا الحديث وآخر عن علي في ذكر الخوارج ( قوله مع سلمان بن ربيعة ) هو الباهلي يقال له صحبة  
 ويقال له سلمان الخليل لخبرته بها وكان أميراً على بعض المغازي في فتوح العراق في عهد عمر وعثمان وكان أول من ولي قضاء  
 الكوفة واستشهد في خلافته في فتوح العراق وليس له في البخارى سوى هذا الموضع ( قوله وزيد بن صوحان )  
 بضم المهملة وسكون الواو بعدها مهملة أيضاً العبدى تابعي كبير مخضرم أيضاً وزعم ابن الكلبي أن له صحبة وروي  
 أبو حنبل من حديث علي مرفوعاً من سره أن ينظر الي من سبقه بعض أعضائه الى الجنة فليتنظر الي زيد بن صوحان  
 وكان قدوم زيد في عهد عمر وشهد الفتوح وروي ابن منده من حديث بريدة قال ساق النبي ﷺ ليلة فقال زيد زيد الخير  
 فسئل عن ذلك فقال رجل تسبقه يده الى الجنة فقطعت يد زيد ابن صوحان في بعض الفتوح وقتل مع علي يوم الجمل  
 ( قوله في غزاة ) زاد أحمد من طريق سفيان عن سلمة حتى اذا كنا بالعذيب وهو بالمعجمة والموحدة مصغر موضع وله من  
 طريق يحيى القطان عن شعبة فلما رجعنا من غزاةنا حججت ( قوله مائة دينار ) استدل به لابي حنيفة في تفرقة بين قليل اللقطة

حَوْلًا ثُمَّ أَتَيْتُهُ الرَّابِعَةَ فَقَالَ أَعْرِفْ عِدَّتَهَا وَوِكَاءَهَا وَوَعَاءَهَا فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا وَإِلَّا اسْتَمْتِعْ بِهَا  
**حَدَّثَنَا** عَبْدَانُ قَالَ أَخْبَرَنِي أَبِي عَنْ شُعْبَةَ عَنْ سَلْمَةَ بِهَذَا قَالَ فَلَقِينَهُ بَعْدَ بِمَكَّةَ . قَالَ لَا أَدْرِي  
 أَثَلَاثَةَ أَحْوَالٍ أَوْ حَوْلًا وَاحِدًا **بَابُ** مَنْ عَرَفَ اللَّقْطَةَ وَلَمْ يَدْفَعْهَا إِلَى السُّلْطَانِ **حَدَّثَنَا** مُحَمَّدُ بْنُ  
 يُونُسَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ رَيْبَعَةَ عَنْ بَزِيدَ مَوْلَى الْمُنْبَعِثِ عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ أَعْرَابِيًّا  
 سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ عَنِ اللَّقْطَةِ قَالَ عَرَفْتُهَا سَنَةً فَإِنْ جَاءَ أَحَدٌ يُخْبِرُكَ بِعِفَاصِهَا وَوِكَائِهَا وَإِلَّا فَاسْتَنْفِقْ بِهَا .  
 وَسَأَلَهُ عَنْ ضَالَّةِ الْإِبِلِ فَتَمَعَّرَ وَجْهَهُ وَقَالَ مَالِكٌ وَمَا مَعَهَا سِقَاؤُهَا وَحِذَاؤُهَا تَرُدُّ الْمَاءَ وَتَأْكُلُوا الشَّجَرَ  
 دَعَا حَتَّى يَجِدَهَا رَبُّهَا وَسَأَلَهُ عَنْ ضَالَّةِ الْغَنَمِ فَقَالَ هِيَ لَكَ أَوْ لِأَخِيكَ أَوْ لِلذُّبِّ **بَابُ حَدَّثَنَا**  
 إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ أَخْبَرَنَا النَّضْرُ أَخْبَرَنَا إِسْرَائِيلُ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ أَخْبَرَنِي الْبَرَاءُ عَنْ أَبِي بَكْرٍ  
 رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَجَاءٍ حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنِ الْبَرَاءِ عَنْ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ  
 اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ أَنْطَلَقْتُ فَإِذَا أَنَا بِرَاعِي غَنَمٍ يَسُوقُ غَنَمَهُ فَقُلْتُ لِمَنْ أَنْتَ قَالَ لِرَجُلٍ مِنْ قُرَيْشٍ فَسَأَلْتُ  
 فَعَرَفْتُهُ . فَقُلْتُ هَلْ فِي غَنَمِكَ مِنْ لَبَنٍ ، فَقَالَ نَعَمْ فَقُلْتُ هَلْ أَنْتَ حَالِبٌ لِي قَالَ نَعَمْ فَأَمَرْتُهُ فَأَعْتَقَلَ  
 شَاةً مِنْ غَنَمِهِ ثُمَّ أَمَرْتُهُ أَنْ يَنْفُضَ ضَرْعَهَا مِنَ الْغَبَارِ ثُمَّ أَمَرْتُهُ أَنْ يَنْفُضَ كَفَّيْهِ فَقَالَ هَكَذَا ضَرَبَ  
 إِحْدَى كَفَّيْهِ بِالْأُخْرَى فَحَلَبَ كَثَبَةً مِنْ لَبَنٍ وَقَدْ جَعَلْتُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِدَاوَةً عَلَى فَمِهَا خِرْقَةٌ  
 فَصَبَبْتُ عَلَى اللَّبَنِ حَتَّى بَرَدَ أَسْفَلُهُ ، فَانْتَهَيْتُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقُلْتُ أَشْرِبُ يَا رَسُولَ اللَّهِ فَشَرِبَ  
 حَتَّى رَضِيَتْ

وكثيرها فيعرف الكثير سنة والقليل أياما وحاد القليل عنده ما لا يوجب القطع وهو مادون العشرة وقد ذكرنا الخلاف في  
 مدة التعريف في الباب الأول والخلاف في القدر الملتقط قبل أربعة أبواب (قوله ثم أتيت الرابعة فقال اعرف عدتها)  
 هي أربعة باعتبار مجيئه إلى النبي ﷺ وثلاثة باعتبار التعريف ولهذا قال في الرواية الماضية أول أبواب اللقطة ثلاثا وقال فيها  
 فلا أدري ثلاثة أحوال أو حولًا واحدًا وقد تقدم اختلاف رواته في ذلك بما يغني عن أعادته \* (قوله باب من عرف اللقطة ولم  
 يدفعها إلى السلطان) في رواية الكشميني يرفعها بالراء بدل الدال وكأنه أشار بالترجمة إلى رد قول الأوزاعي في التفرقة بين  
 القليل والكثير فقال إن كان قليلا عرفه وإن كان مالا كثيرا رفعه إلى بيت المال والجمهور على خلافه نعم فرق بعضهم بين اللقطة  
 والضوال وبعض المالكية والشافعية بين المؤمن وغيره فقال يعرف المؤمن وأما غير المؤمن فيدفعها إلى السلطان ليعطيها المؤمن  
 ليعرفها وقال بعض المالكية إن كانت اللقطة بين قوم مأمونين والسلطان جائر فلا يفضل أن لا يلتقطها فإن التقطها  
 لا يدفعها وإن كان عادلا فكذلك ويخير في دفعها وإن كانت بين قوم غير مأمونين والامام جائر تخير الملتقط  
 وعمل بما يرجح عنده وإن كان عادلا فكذلك \* (قوله باب) كذا بغير ترجمة وسقط من رواية أبي ذر فهو إما من  
 الباب أو كالفصل منه فيحتاج إلى مناسبة بينهما على الحالين فإنه ساق فيه طرفا من رواية البراء بن عازب عن أبي بكر  
 الصديق في قصة الهجرة إلى المدينة والغرض منه شرب النبي ﷺ وأبي بكر من لبن الشاة التي وجدت مع الراعي  
 وليس في ذلك مناسبة ظاهرة لحديث اللقطة لكن قال ابن المنير مناسبة هذا الحديث لأبواب اللقطة الإشارة  
 إلى أن المبيع اللبن هنا أنه في حكم الضائع إذ ليس مع الغنم في الصحراء سوى راع واحد فالفاضل عن شربه مستهلك  
 فهو كالسوط الذي اغتفر التقاطه وأعلى أحواله إن يكون كالشاة الملتقطة في الضيعة وقد قال فيها هي لك أو

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴿

كتاب المظالم

فِي الْمَظَالِمِ وَالنَّصَبِ . وَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى : وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهُ غَافِلًا عَمَّا يَعْمَلُ الظَّالِمُونَ إِنَّمَا يُؤَخَّرُهُمْ  
لِيَوْمٍ تَشْخَصُ فِيهِ الْأَبْصَارُ مُهْطِعِينَ مُقْنِعِي رُؤُسِهِمْ رَأْفَى الْمُقْنِعِ وَالْمُقْمِحِ وَاحِدٌ . وَقَوْلُ مُجَاهِدٍ : مُهْطِعِينَ  
مُدْبِي النَّظَرِ . وَيُقَالُ مُسْرِعِينَ لَا يَرْتَدُّ إِلَيْهِمْ طَرْفُهُمْ وَأَفْنِدْتُهُمْ هَوَاءٌ يَعْنِي جَوْفًا لَا عَقُولَ لَهُمْ وَأَنْذِرِ النَّاسَ

لَاخِيكَ أَوْلَادُكَ أَوْ لَدُنْكَ أَوْ لَدُنْكَ مَا فِيهِ مِنَ التَّكْلِيفِ وَمَعَ ذَلِكَ فَلَمْ تَظْهَرْ مَنَاسِبَتَهُ لِلتَّرْجُمَةِ بِمَحْصُوصِهَا وَقَوْلُهُ هَلْ فِي غَنَمِكَ  
مِنْ لَبْنٍ يَفْتَحُ لِلْمَوْحِدَةِ لِأَكْثَرِ وَحْيِي عِيَاضُ رِوَايَةٍ بِضَمِّ اللَّامِ وَسُكُونِ الْمَوْحِدَةِ أَيْ شَاةٍ ذَاتِ لَبْنٍ وَحْيِي ابْنُ بَطَالٍ  
عَنْ بَعْضِ شِيُوخِهِ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ اسْتَجَازَ أَخَذَ ذَلِكَ اللَّبْنَ لِأَنَّهُ مَالٌ حَرْبِيٌّ فَكَانَ حِلًّا لَهُ وَتَعَقَّبَهُ الْمُهَلَّبُ بَانَ الْجِهَادِ وَحَلَّ  
الْفَنِيمَةَ نَمَا وَقَعَ بِهَا هَجْرَةٌ بِالْمَدِينَةِ وَلَوْ كَانَ أَبُو بَكْرٍ أَخَذَهُ عَلَى أَنَّهُ مَالٌ حَرْبِيٌّ لَمْ يَسْتَفْهَمْ الرَّاعِي هَلْ تَحْلَبُ أُمُّ لَأَمْ وَلَكِنْ  
سَاقَ النَّعْمَ غَنِيمَةً وَقَتْلَ الرَّاعِي أَوْ أَسْرَهُ قَالَ وَلَكِنَّهُ كَانَ بِالْمَعْنَى الْمُتَعَارَفِ عِنْدَهُمْ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ عَلَى سَبِيلِ الْمَكْرَمَةِ  
وَكَانَ صَاحِبَ النَّعْمِ قَدْ أذِنَ لِلرَّاعِي أَنْ يَسْتَقِي مِنْ مَرْبِهِ وَسَيَأْتِي بَقِيَّةَ الْحَدِيثِ وَاسْتِيفَاءَ شَرْحِهِ فِي عِلَامَاتِ النَّبُوَّةِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ  
تَعَالَى ﴿ فِيهِ ﴾ سَاقَ الْمَصْنُفُ حَدِيثَ أَبِي بَكْرٍ عَالِيًا عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَجَاءٍ عَنْ إِسْرَائِيلَ وَنَازِلًا عَنْ إِسْحَاقَ عَنِ النَّضْرِ  
عَنْ إِسْرَائِيلَ لَصَرِيحٍ أَبِي إِسْحَاقَ فِي الرِّوَايَةِ النَّازِلَةِ بَانَ الْبَرَاءِ أَخْبَرَهُ وَقَدْ أورد رِوَايَةَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَجَاءٍ فِي فَضْلِ أَبِي  
بَكْرٍ وَأَغْضَلَ الْمَزْيَ ذَكَرَ طَرِيقَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَجَاءٍ فِي اللَّقْطَةِ ﴿ خَاتَمَةٌ ﴾ اشْتَمَلَ كِتَابَ اللَّقْطَةِ مِنَ الْأَحَادِيثِ الْمَرْفُوعَةِ  
عَلَى أَحَدٍ وَعَشْرِينَ حَدِيثًا الْمَطْلُوقِ مِنْهَا خَمْسَةٌ وَبَقِيَّةُ مَوْصُولَةِ الْمَكْرَمِ مِنْهَا فِيهِ وَفِيهَا مَضَى ثَمَانِيَةَ عَشْرَ حَدِيثٍ وَانْخَالَصَ  
ثَلَاثَةٌ وَاقْتَفَى مَسْمُوعًا عَلَى تَخْرِيجِهَا وَفِيهِ مِنَ الْآثَارِ وَاحِدٌ لَزِيدِ مَوْلَى الْمُنْبَعِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ

(قوله بسم الله الرحمن الرحيم)

﴿ كتاب المظالم ﴾

(فِي الْمَظَالِمِ وَالنَّصَبِ) كَذَا الْمُسْتَمَلِي وَسَقَطَ كِتَابُ الْغَيْرِ وَاللَّنْسَفِي كِتَابُ النَّصَبِ بَابُ فِي الْمَظَالِمِ وَالْمَظَالِمُ جَمْعُ مَظْلَمَةٍ  
مَصْدَرٌ يَمْزَلُ بِظَلْمٍ وَاسْمٌ لَمْ أَخَذَ بِغَيْرِ حَقِّ وَالظُّلْمُ وَضَعُ الشَّيْءِ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهِ الشَّرْعِيِّ وَالنَّصَبُ أَخَذَ حَقَّ الْغَيْرِ بِغَيْرِ حَقِّ (قَوْلُهُ  
وَقَوْلُهُ لَقَدْ عَزَّ وَجَلَّ وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهُ غَافِلًا عَمَّا يَعْمَلُ الظَّالِمُونَ إِلَى عَزِيزِ ذَوَاتِ الْقَامِ) كَذَا لِابْنِ ذَرٍّ وَسَاقَ غَيْرَهُ الْآيَةَ (قَوْلُهُ  
مُقْنِعِي رُؤُسِهِمْ رَأْفَى الْمُقْنِعِ وَالْمُقْمِحِ وَاحِدٌ) سَقَطَ لِلْمُسْتَمَلِي وَالْكَشْمِينِي قَوْلُهُ رَأْفَى رُؤُسِهِمْ وَهُوَ تَفْسِيرٌ مُجَاهِدٌ  
أَخْرَجَهُ النَّبْرِيَّ مِنْ طَرِيقِهِ وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ اللُّغَةِ وَالتَّفْسِيرُ وَكَذَا قَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ فِي الْحِجَازِ وَاسْتَشْهَدَ بِقَوْلِ الرَّاجِزِ  
أَنَّهُ نَضَّ نَحْوَ رَأْسِهِ وَأَقْنَعَ \* كَأَنَّمَا أَبْصَرَ شَيْئًا أَطْمَعًا

وَحْيِي تَحْلَبُ أَنَّهُ مُشْتَرِكٌ بِقَالَ أَقْنَعَ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ وَأَقْنَعَ إِذَا طَاطَأَهُ وَيَحْتَمَلُ أَنْ يَرَادَ الْوَجْهَانِ أَنْ يَرَفَعَ رَأْسَهُ يَنْظُرُ ثُمَّ  
يَطَاطِئُهُ ذَلًا وَخَضُوعًا قَالَ ابْنُ التِّينِ وَأَمَّا قَوْلُهُ الْمُقْنِعِ وَالْمُقْمِحِ وَاحِدٌ فَذَكَرَهُ أَبُو عُبَيْدَةَ أَيْضًا فِي الْحِجَازِ فِي تَفْسِيرِ سُورَةِ يَسٍ  
وَزَادَ مَعْنَاهُ أَنْ يَجْذِبَ الذَّقْنَ حَتَّى تَصِيرَ فِي الصَّدْرِ ثُمَّ يَرَفَعُ رَأْسَهُ وَهَذَا يَسَاعِدُ قَوْلَ ابْنِ التِّينِ لَكِنَّهُ بِغَيْرِ تَرْتِيبٍ (قَوْلُهُ وَقَالَ  
مُجَاهِدٌ مُهْطِعِينَ مُدْبِي النَّظَرِ وَقَالَ غَيْرُهُ مُسْرِعِينَ) ثَبَتَ هَذَا هَذَا لِنَبِيِّ أَبِي ذَرٍّ وَوَقَعَ لَهُ هُوَ فِي تَرْجُمَةِ الْبَابِ الَّذِي بَعْدَهُ وَتَفْسِيرُ  
مُجَاهِدٍ وَصَلَّى النَّبْرِيَّ أَيْضًا وَأَمَّا تَفْسِيرُ غَيْرِهِ فَالْمُرَادُ بِهِ أَبُو عُبَيْدَةَ أَيْضًا فَكَذَا قَالَ وَاسْتَشْهَدَ عَلَيْهِ وَهُوَ قَوْلُ قَتَادَةَ وَالْمَعْرُوفِ  
فِي اللُّغَةِ وَيَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ كَلَامًا مِنَ الْأَمْرِيِّينَ وَقَالَ تَحْلَبُ الْمَهْطَعُ الَّذِي يَنْظُرُ فِي ذَلٍّ وَخَشُوعًا لَا يَقْلَعُ بَصَرَهُ (قَوْلُهُ  
وَأَفْنِدْتُهُمْ هَوَاءٌ يَعْنِي جَوْفًا لَا عَقُولَ لَهُمْ) وَهُوَ تَفْسِيرُ أَبِي عُبَيْدَةَ أَيْضًا فِي الْحِجَازِ وَاسْتَشْهَدَ بِقَوْلِ حَسَانَ



يَوْمَ يَأْتِيهِمُ الْعَذَابُ فَيَقُولُ الَّذِينَ ظَلَمُوا رَبَّنَا أَخْرِنَا إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ نَجِبْ دَعْوَتَكَ وَتَتَّبِعِ الرَّسُولَ أَوْ لَمْ  
تَكُونُوا أَقْسَمْتُمْ مِنْ قَبْلِ مَا لَكُمْ مِنْ زَوَالٍ وَسَكَنتُمْ فِي مَسَاكِنِ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ  
فَعَلْنَا بِهِمْ وَضَرَبْنَا لَكُمْ الْأَمْثَالَ وَقَدْ مَكَرُوا مَكَرَهُمْ وَعِنْدَ اللَّهِ مَكَرَهُمْ وَإِنْ كَانَ مَكَرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ  
الْجِبَالُ فَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخْلِيفًا وَعْدِهِ رُسُلُهُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ ذُو انتِقَامٍ **بَابُ قِصَاصِ الْمَظْلَمِ حَدِيثُنَا**  
إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ أَخْبَرَنَا مَعَاذُ بْنُ هِشَامٍ حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَبِي الْمُتَوَكِّلِ النَّاجِي عَنْ أَبِي سَعِيدٍ  
الْحَدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ إِذَا خَلَصَ الْمُؤْمِنُونَ مِنَ النَّارِ حُبِسُوا بِقَنْطَرَةٍ بَيْنَ الْجَنَّةِ  
وَالنَّارِ فَيَتَقَاصُونَ مَظْلَمَ كَانَتْ بَيْنَهُمْ فِي الدُّنْيَا حَتَّى إِذَا تَقَرُّوا وَهَدُّبُوا . أُذِنَ لَهُمْ بِدُخُولِ الْجَنَّةِ  
فَوَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ ﷺ بِيَدِهِ لَا أَحَدَهُمْ بِمَسْكَنِهِ فِي الْجَنَّةِ أَدَلَّ بِمَنْزِلِهِ كَانَ فِي الدُّنْيَا \* وَقَالَ  
يُونُسُ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا شَيْبَانُ عَنْ قَتَادَةَ حَدَّثَنَا أَبُو الْمُتَوَكِّلِ **بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى :**  
أَلَّا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ **حَدِيثُنَا** مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا هِشَامٌ قَالَ حَدَّثَنِي قَتَادَةُ  
عَنْ صَفْوَانَ بْنِ مُحَرَّرِ الْمَازِينِيِّ قَالَ بَيْنَمَا أَنَا أَمْشِي مَعَ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَخَذَ بِيَدِهِ ، إِذْ عَرَضَ رَجُلٌ  
فَقَالَ : كَيْفَ تَمَعْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي النَّجْوَى . فَقَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ إِنَّ اللَّهَ يُدْنِي الْمُؤْمِنَ  
فِيَضِعُ عَلَيْهِ كَنَفَهُ وَيَسْتُرُهُ فَيَقُولُ أَتَعْرِفُ ذَنْبَكَ كَذَا أَتَعْرِفُ ذَنْبَكَ كَذَا ، فَيَقُولُ نَعَمْ أَيْ رَبُّ ، حَتَّى قَرَّرَهُ  
بِذُنُوبِهِ وَرَأَى فِي نَفْسِهِ أَنَّهُ هَلَكَ قَالَ سَتَرْتَهَا عَلَيْكَ فِي الدُّنْيَا . وَأَنَا أَغْفِرُهَا لَكَ الْيَوْمَ . فَيُعْطَى كِتَابَ  
حَسَنَاتِهِ . وَأَمَّا الْكَافِرُ وَالْمُنَافِقُونَ فَيَقُولُ الْأَشْهَادُ هُوَ لَا ، الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى رَبِّهِمْ أَلَّا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ  
**بَابُ لَا يَظْلُمُ الْمُسْلِمُ الْمُسْلِمَ وَلَا يُسَلِّهُ حَدِيثُنَا** بِحُجِيِّ بْنِ بُكَيْرٍ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ عُقَيْلٍ عَنِ ابْنِ

الْأَبْلِغِ أَبِي سَفْيَانَ عَنِ \* قَاتِ مَجُوفِ نَجْبِ هَوَاءِ .

والهواء الخلاء الذي لم تشغله الاجرام أى لا قوة فى قلوبهم ولا جراءة وقال ابن عرفة معناه نزعتم أفئدتهم من  
أجوافهم \* (قوله باب قصاص المظالم) يعنى يوم القيامة ذكر فيه حديث أبى سعيد الحدري وقد ترجم عليه فى كتاب  
الرقاق باب القصاص يوم القيامة ويأتى الكلام عليه هناك وقوله بقنطرة الذى يظهر انها طرف الصراط مما يلى الجنة  
ويحتمل ان تكون من غيره بين الصراط والجنة وقوله فيتقاصون بتشديد المهملة يتفاعلون من القصاص والمراد به  
تبع ما بينهم من المظالم واسقاط بعضها ببعض وقوله حتى اذا تقوا بضم النون بعدها قاف من التنقية ووقع للمستمل  
هنا تقصوا بفتح المثناة والقاف وتشديد المهملة أى أكلوا التقاص (قوله وهذبوا) أى خلصوا من الآثام بمقاصصة  
بعضها ببعض ويشهد لهذا الحديث قوله فى حديث جابر الآتى ذكره فى التوحيد لا يحل لاحد من أهل الجنة أن يدخل  
الجنة ولا أحديها مظلمة والمراد بالمؤمنين هنا بعضهم وسيأتى بقية الكلام على هذا الحديث فى كتاب الرقاق ان  
شاء الله تعالى (قوله وقال يونس بن محمد الخ) وصله ابن منده فى كتاب الايمان وأراد البخارى به تصريح قتادة عن  
أبى المتوكل بالتحديث واسم أبى المتوكل على بن دؤاد بضم الدال بعدها همزة \* (قوله باب قول الله تعالى أَلَّا لَعْنَةُ اللَّهِ  
عَلَى الظَّالِمِينَ) ذكر فيه حديث ابن عمر يدنى الله المؤمن فيضع عليه كنفه الحديث وسيأتى الكلام عليه مستوفى فى  
التوحيد وفى كتاب الرقاق الاشارة اليه وقوله فى هذه الرواية كنفه بفتح النون والفاء عند الجميع ووقع لابي ذر عن  
الكشميهنى بكسر المثناة وهو تصحيف قبيح قاله عياض ووجه دخوله فى أبواب الفصيح الاشارة الى أن عموم قوله  
هنا أغفرها لك مخصوص بحديث أبى سعيد الماضى فى الباب قبله \* (قوله باب لا يظلم المسلم المسلم ولا يسلمه) بضم أوله يقال أسلم

شهاب أن سألما أخبره أن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أخبره أن رسول الله ﷺ قال المسلم  
 آخر المسلم لا يظلمه ولا يسلمه ومن كان في حاجة أخيه ، كان الله في حاجته . ومن فرج عن مسلم كربة  
 فرج الله عنه كربة من كربات يوم القيامة . ومن ستر مسلما ستره الله يوم القيامة . **باب** عن  
 أخاك ظالما أو مظلوما **حدثنا** عثمان بن أبي شيبة حدثنا هشيم أخبرنا عبيد الله ابن أبي بكر  
 ابن أنس وحميد سيع أنس ابن مالك رضي الله عنه يقول قال النبي ﷺ أنصر أخاك ظالما أو مظلوما  
**حدثنا** مسدد حدثنا معتمر عن حميد عن أنس رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ أنصر أخاك  
 ظالما أو مظلوما قالوا يا رسول الله هذا أنتصره مظلوما فكيف تنصره ظالما قال تأخذ فوق يديه

فلان فلانا إذا ألقاه إلى الملكة ولم يحمه من عدوه وهو عام في كل من أسلم لغيره لكن غلب في اللقاء إلى الملكة (قوله  
 المسلم أخو المسلم) هذه أخوة الإسلام فان كل اتفاق بين شيئين يطلق بينهما اسم الأخوة و يشترك في ذلك الحر والعبد  
 والبالغ والمميز (قوله لا يظلمه) هو خبر بمعنى الأمر فان ظلم المسلم للمسلم حرام وقوله ولا يسلمه أي لا يتركه مع من يؤذيه  
 ولا فيما يؤذيه بل ينصره ويدفع عنه وهذا أخص من ترك الظلم وقد يكون ذلك واجبا وقد يكون مندوبا بحسب  
 اختلاف الأحوال وزاد الطبراني من طريق أخرى عن سالم ولا يسلمه في مصيبة نزلت به ولمسلم في حديث أبي  
 هريرة ولا يحقره وهو بالمهمل والقاف وفيه بحسب امرئ من الشر أن يحقر أخاه المسلم (قوله ومن كان في حاجة  
 أخيه) في حديث أبي هريرة عند مسلم والله في عون العبد ما كان العبد في عون أخيه (قوله ومن فرج  
 عن مسلم كربة) أي غمة والكرب هو الغم الذي يأخذ النفس وكربات بضم الراء جمع كربة ويجوز فتح راء  
 كربات وسكونها (قوله ومن ستر مسلما) أي رآه على قبيح فلم يظهره أي للناس وليس في هذا ما يقتضي  
 ترك الإنكار عليه فيما بينه وبينه ويحمل الأمر في جواز الشهادة عليه بذلك على ما إذا أنكر عليه ونصحه فلم ينته  
 عن قبيح فعله ثم جاهر به كما أنه ما مور بأن يستتر إذا وقع منه شيء فلو توجه إلى الحاكم وأقر لم يمتنع ذلك والذي يظهر  
 أن الستر محله في معصية قد افضت والانكار في معصية قد حصل التلبس بها فيجب الانكار عليه والارضاء الحاكم  
 وليس من الغيبة المحرمة بل من النصيحة الواجبة وفيه إشارة إلى ترك الغيبة لأن من أظهر مساوي أخيه لم يستر (قوله  
 ستره الله يوم القيامة) في حديث أبي هريرة عند الترمذي ستره الله في الدنيا والآخرة وفي الحديث حض على التعاون  
 وحسن العاشر والألفة وفيه أن المجازاة تقع من جنس الطاعات وان من حلف أن فلانا أخوه وأراد أخوة الإسلام  
 لم ينحث وفيه حديث عن سويد بن حنظلة في أبي داود في قصة له مع وائل بن حجر \* (قوله باب عن أخاك ظالما  
 أو مظلوما) ترجم بلفظ الاعانة وأورد الحديث بلفظ النصر فإشار إلى ما ورد في بعض طرقه وذلك فيما رواه خديج  
 ابن معاوية وهو بالمهمل وآخره جيم مصغر عن أبي الزبير عن جابر مرفوعا عن أخاك ظالما أو مظلوما الحديث  
 أخرجه ابن عدى وأخرجه أبو نعيم في المستخرج من الوجه الذي أخرجه منه البخاري بهذا اللفظ (قوله أنصر  
 أخاك ظالما أو مظلوما) كذا أورده مختصرا عن عثمان وأخرجه الاسماعيلي من طرق عنه كذلك وسيأتي في الإكراه من طريق  
 أخرى عن هشيم عن عبيد الله وحده وفيه من الزيادة فقال رجل يا رسول الله أنصره إذا كان مظلوما أفرايت ان كان  
 ظالما كيف أنصره قال تحجزه عن الظلم فان ذلك نصره وهكذا أخرجه أحمد عن هشيم عن عبيد الله وحده وأخرجه  
 الاسماعيلي من طرق أخرى عن هشيم عنهما نحوه وقوله في الطريق الثانية قال يا رسول الله في رواية أبي الوقت في  
 البخاري قالوا في الرواية التي في الإكراه فقال رجل ولم أقف على تسميته (قوله فقال تأخذ فوق يديه) كنى به عن كفه  
 عن الظلم بالفعل ان لم يكف بالقول وعبر بالفوق إشارة إلى الإخذ بالاستعلاء والقوة وفي رواية معاذ بن حميد عند

**باب نصر المظلوم** حدثنا سعيد بن الربيع حدثنا شعبة عن الأشعث بن سلمة قال سمعت معاوية بن سويد قال سمعت البراء بن عازب رضي الله عنهما قال أمرنا النبي ﷺ بسبع ومائة عن سبع . فذكر عيادة المريض واتباع الجنائز ، وتسميت العاطس ، ورد السلام . ونصر المظلوم ؛ وإجابة الداعي وإبرار القسيم **حدثنا** محمد بن العلاء حدثنا أبو أسامة عن يزيد عن أبي بردة عن أبي موسى رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضاً وشبك بين أصابعه **باب** الانتصار من الظالم : لقوله جل ذكره : لا يحب الله الجهر بالسوء من القول إلا من ظلم . وكان الله سميعاً عليماً . والذين إذا أصابهم البغي هم ينتصرون . قال إبراهيم كانوا

الاسماعيلي فقال يكفه عن الظلم فذاك نصره اياه ولمسلم في حديث جابر نحو الحديث وفيه ان كان ظالماً فلينه فانه له نصره فان ابن بطال النصر عند العرب الاانة وتفسيره لنصر الظالم بمنعه من الظلم من تسمية الشيء بما يؤل اليه وهو من وجيز البلاغة قال البيهقي معناه ان الظالم مظلوم في نفسه فيدخل فيه ردع المرء عن ظلمه لنفسه حسا ومعنى فلورأى انسانا يريد أن ينجب نفسه لظنه أن ذلك يزيل مفسدة طلبه الزنا مثلامنعه من ذلك وكان ذلك نصرا له واتحد في هذه الصورة الظالم والمظلوم وقال ابن المنير فيه اشارة الى أن الترك كالفعل في باب الضمان وتحت فروع كثيرة ( تنبيه ) \* ذكر مسلم في روايته من طريق أبي الزبير عن جابر سببا لحديث الباب يستفاد منه زمن وقوعه وسيأتي ذكره في تفسير المناقنين ان شاء الله تعالى \* ( لطيفة ) \* ذكر الفضل الضبي في كتابه الفاخر أن أول من قال انصر أخاك ظالما أو مظلوما جندب بن العنبر بن عمرو بن تميم وأراد بذلك ظاهره وهو ما اعتادوه من حمية الجاهلية لا على ما فسره النبي ﷺ وفي ذلك يقول شاعرهم

إذا أنالم أنصر أخى وهو ظالم \* على القوم لم أنصر أخى حين يظلم

\* ( قوله باب نصر المظلوم ) هو فرض كفاية وهو عام في المظلومين وكذلك في الناصر بن بناء على أن فرض الكفاية مخاطب به الجميع وهو الراجح ويتعين احيانا على من له القدرة عليه وحده اذا لم يترتب على انكاره مفسدة اشد من مفسدة المنكر فلو علم أو غلب على طنه أنه لا يفيد سقط الوجوب وبقي أصل الاستجاب بالشرط المذكور فلو تساوت المفسدتان تخير وشرط الناصر أن يكون عالما بكون الفعل ظلما ويقع النصر مع وقوع الظلم وهو حينئذ حقيقة وقد يقع قبل وقوعه كمن أنقذ انسانا من يد انسان طالبه بمال ظلما وهدده ان لم يبذله وقد يقع بهدوه وهو كثير ثم أورد المصنف فيه حديثين أحدهما حديث البراء في الامر بسبع والنهي عن سبع فذكره مختصرا وسياتي الكلام على شرحه مستوفى في كتاب الادب واللباس ان شاء الله تعالى والمقصود منه هنا قوله ونصر المظلوم فانها حديث أبي موسى للمؤمن كالبنيان وسياتي الكلام عليه في الادب ان شاء الله تعالى وقوله يشد بعضه في رواية الكشميهني يشد بعضهم بصيغة الجمع \* ( قوله باب الانتصار من الظالم لقوله جل ذكره لا يحب الله الجهر بالسوء من القول والذين ) ( اذا أصابهم البغي هم ينتصرون ) أما الآية الاولى فروى الطبري من طريق السدي قال في قوله الامن ظلم أي فانتصر بمثل ما ظلم به فليس عليه حلام وعن مجاهد الا من ظلم فانتصر فان له أن يجهر بالسوء وعنه نزلت في رجل نزل بقوم فلم يضيفوه فرخص له أن يقول فيهم ( قلت ) ونزولها في واقعة عين لا يمنع حملها على عمومها وعن ابن عباس المراد بالجهر من القول الدماء فرخص للمظلوم أن يدعو على من ظلمه وأما الآية الثانية فروى الطبري من طريق السدي أيضا في قوله والذين لذا أصابهم البغي هم ينتصرون قال يعني ممن بنى عليهم من غير أن يعتدوا وفي الباب حديث أخرجه النسائي وابن ماجه باسناد حسن من طريق التيمي عن عروة عن عائشة قالت دخلت على زينب بنت جحش فسبنتي فردعها النبي ﷺ فأبت فقال لي سبها فسبنتها حتى جفريقها في فمها فرأيت وجهه ينهل ( قوله وقال إبراهيم ) أي النخعي ( كانوا )

يَكْرَهُونَ أَنْ يُسْتَدْلُوا . فَإِذَا قَدَرُوا عَفْوًا بِأَبِ عَفْوِ الْمَظْلُومِ ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى : إِنْ تَبَدُّوا خَيْرًا  
أَوْ تَخَفَوْهُ أَوْ تَخَفُوا عَنْ سُوءِهِ . فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ عَفْوًا قَدِيرًا : وَجَزَاءَهُ سَيِّئَةٌ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا ، فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ  
فَاجْرُهُ عَلَى اللَّهِ إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ ، وَلَمَّا اتَّصَرَ بِسُدِّ ظُلْمِهِ فَأَوْلَيْكَ مَا عَلَيْهِمْ مِنْ سَبِيلٍ . إِنَّمَا السَّبِيلُ  
عَلَى الَّذِينَ يَظْلِمُونَ النَّاسَ ، وَيَبْغُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ أُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ . وَلَمَّا صَبَرَ وَغَفَرَ إِنْ  
ذَلِكَ لِمَنْ عَزَمَ الْأُمُورَ وَتَرَى الظَّالِمِينَ لَمَّا رَأَوْا الْعَذَابَ يَقُولُونَ هَلْ إِلَى مَرَدٍّ مِنْ سَبِيلٍ **بَابُ الظُّلْمِ**  
**ظُلُمَاتُ يَوْمِ الْقِيَامَةِ حَدِيثًا** أَحَدُ بَنِي بُنُسٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ الْمَاجِشُونُ أَخْبَرَنَا هَبْدُ اللَّهِ ابْنُ دِينَارٍ  
عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ **الظُّلْمُ ظُلُمَاتُ يَوْمِ الْقِيَامَةِ** **بَابُ الْإِتْقَانِ**  
وَالْحَدَرِ مِنْ دَعْوَةِ الْمَظْلُومِ **حَدِيثًا** يَحْيَى بْنُ مُوسَى حَدَّثَنَا وَكِيعٌ حَدَّثَنَا زَكَرِيَّا بْنُ إِسْحَاقَ الْمَكِّيُّ  
عَنْ يَحْيَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ صَبِيٍّ عَنْ أَبِي مَعْبُدٍ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ  
ﷺ بَعَثَ مُعَاذًا إِلَى الْيَمَنِ : قَالَ : إِتَى دَعْوَةَ الْمَظْلُومِ فَأَنَّهَا لَبَسَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ اللَّهِ حِجَابٌ **بَابُ**  
**مَنْ كَانَتْ لَهُ مَظْلَمَةٌ عِنْدَ الرَّجُلِ فَحَلَّهَا لَهُ هَلْ يُبَيِّنُ مَظْلَمَتَهُ حَدِيثًا** آدَمُ بْنُ أَبِي إِيَّاسٍ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذَنْبٍ

أى السلف ( يكرهون أن يستدلوا ) بالذال المعجمة من الذل وهو بضم أوله وفتح المثناة وهذا الأثر وصله عبد بن  
حميد وابن عيينة في تفسيرهما في تفسير الآية المذكورة \* ( قوله باب عفو المظلوم لقوله تعالى إن تبدوا خيرا أو تخفوه أو تعفوا عن  
سوءه فإن الله كان عفوا قديرا وجزاء سيئة سيئة مثلها الخ وكانه يشير إلى ما أخرجه  
الطبري عن السدي في قوله أو تعفوا عن سوءه أى عن ظلم وروى ابن أبي حاتم عن السدي في قوله وجزاء سيئة سيئة  
مثلها قال إذا شتمك شتمته بمثلها من غير أن تعتدى فمن عفا وأصلح فاجره على الله وعن الحسن رخص له إذا سبه أحد أن يسبه  
وفي الباب حديث أخرجه أحمد وأبو داود من طريق عجلان عن سعيد المقبري عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال لا يبي  
بكرمان عبد ظلم مظلمة فمعا عنها إلا أعز الله بها نصره \* ( قوله باب الظلم ظلمات يوم القيامة ) أورده في حديث ابن  
عمر بهذا اللفظ من غير مزيد وقد رواه أحمد من طريق محارب ابن دينار عن ابن عمر وزاد في أوله يا أيها الناس اتقوا  
الظلم وفي رواية أياكم والظلم وأخرجه البيهقي في الشعب من هذا الوجه وزاد فيه قال محارب أظلم الناس من ظلم لغيره  
وأخرجه مسلم من حديث جابر في أول حديث بلفظ اتقوا الظلم فإن الظلم ظلمات يوم القيامة واتقوا الشح الحديث قال  
ابن الجوزي الظلم يشتمل على معصيتين أخذ مال الغير بغير حق ومبارزة الرب بالمخالفة والمعصية فيه أشد من غيرها لانه  
لا يقع غالبا إلا بالضعيف الذي لا يقدر على الانتصار وإنما ينشأ الظلم عن ظلمة القلب لانه لو استنار بنور الهدى لا اعتبر  
قذا سعى المتقون بنورهم الذي حصل لهم بسبب التقوى اكتنفت ظلمات الظلم الظالم حيث لا يغنى عنه ظلمه شيئا \*  
( قوله باب الاتقاء وهو الحد من دعوة المظلوم ) ذكر فيه حديث ابن عباس في بعث معاذ إلى اليمن مختصرا مختصرا منه على المراد  
هنا وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في أواخر الزكاة \* ( قوله باب من كانت له مظلمة عند الرجل فحلها له هل يبين  
مظلمته ) المظلمة بكسر اللام على المشهور وحكي ابن قتيبة وابن التين والجوهري فتحها وأنكره ابن القوطية ورأيت  
بخط مغلطاي أن القزاز حكى الضم أيضا وقوله هل يبين فيه إشارة إلى الخلاف في صحة الإبراء من الجهول وإطلاق  
الحديث بقوي قول من ذهب إلى صحته وقد ترجم به باب إذا حله ولم يبين كم هو وفيه إشارة إلى الإبراء من الجمل  
أيضا وزعم ابن بطال أن في حديث الباب حجة لا شروط التعيين لأن قوله مظلمة يقتضى أن تكون  
معلومة القدر مشارا إليها ولا يبغي ما فيه قال ابن المنير إنما وقع في الحديث التقدير حيث يقتص

حَدَّثَنَا سَعِيدُ الْقَبْرِيُّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَنْ كَانَتْ لَهُ مَظْلَمَةٌ لِأَخِيهِ مِنْ عَرْضِهِ أَوْ شَيْءٍ فَلْيَتَحَلَّلْهُ مِنْهُ الْيَوْمَ قَبْلَ أَنْ لَا يَكُونَ دِينَارٌ وَلَا دِرْهَمٌ إِنْ كَانَ لَهُ عَمَلٌ صَالِحٌ أَخَذَ مِنْهُ بِقَدْرِ مَظْلَمَتِهِ وَإِنْ لَمْ تَكُنْ لَهُ حَسَنَاتٌ أَخَذَ مِنْ سَيِّئَاتٍ صَاحِبِهِ فَحُمِلَ عَلَيْهِ \* قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ قَالَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ إِنَّمَا سُمِّيَ الْقَبْرِيُّ لِأَنَّهُ كَانَ نَزَلَ نَاحِيَةَ الْقُبَايِرِ \* قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ وَسَعِيدُ الْقَبْرِيُّ هُوَ مَوْلَى بَنِي لَيْثٍ وَهُوَ سَعِيدُ ابْنِ أَبِي سَعِيدٍ وَأَسْمُ أَبِي سَعِيدٍ كَيْسَانُ بَابٌ إِذَا حَالَ مِنْ ظُلْمِهِ فَلَا رَجُوعَ فِيهِ **حَدَّثَنَا** مُحَمَّدٌ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ أَخْبَرَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وَإِنْ امْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا ، قَالَتْ الرَّجُلُ تَكُونُ عِنْدَهُ الْمَرْأَةُ لَيْسَ بِمُسْتَكْبِرٍ مِنْهَا يُرِيدُ أَنْ يُفَارِقَهَا فَتَقُولُ أَجْعَلُكَ مِنْ شَأْنِي فِي حِلِّ قَرْكَتٍ هَذِهِ الْآيَةُ فِي ذَلِكَ **بَابٌ** إِذَا أَذِنَ لَهُ أَوْ أَحَلَّهُ وَلَمْ يُبَيِّنْ كَمْ هُوَ **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ أَبِي

المظلوم من الظالم حتى يأخذه بقدر حقه وهذا متفق عليه والخلاف إنما هو فيما إذا أسقط المظلوم حقه في الدنيا هل يشترط أن يعرف قدره أم لا وقد أطلق ذلك في الحديث نعم قام الإجماع على صحة التحليل من المعين المعلوم فإن كانت العين موجودة صححت هبتادون الأبراء منها (قوله من كانت له مظلمة لأخيه) اللام في قوله له بمعنى على أي من كانت عليه مظلمة لأخيه وسيأتي في الرقاق من رواية مالك عن المقبري بلفظ من كانت عنده مظلمة لأخيه وللترمذي من طريق يزيد بن أبي أنيسة عن المقبري رحم الله عبدا كانت له عند أخيه مظلمة (قوله من عرضه أوشى) أي من الأشياء وهو من عطف العام على الخاص فيدخل فيه المال باصنافه والجراحات حتى اللطمة ونحوها وفي رواية الترمذي من عرض أو مال (قوله قبل أن لا يكون دينار ولا درهم) أي يوم القيامة وثبت ذلك في رواية علي بن الجعد عن ابن أبي ذئب عند الإسماعيلي (قوله أخذ من سيئات صاحبه) أي صاحب المظلمة فحمل عليه أي على الظالم وفي رواية مالك فطرحت عليه وهذا الحديث قد أخرج مسك معناه من وجه آخر وهو أوضح سياقاً من هذا ولفظه المقلس من أمي من يأتي يوم القيامة بصلاة وصيام وزكاة ويأتي وقد شتم هذا وسفك دم هذا وأكل مال هذا فيعطى هذا من حسنة وهذا من حسنة فانفيت حسنة قبل أن يقضى ما عليه أخذ من خطاياهم فطرحت عليه وطرح في النار ولا تعارض بين هذا وبين قوله تعالي ولا ترزوا زرة وزراً أخرى لأنه إنما يعاقب بسبب فعله وظلمه ولم يعاقب بغير جنابة منه بل بجنابته فهو بليت الحسنات بالسيئات على ما اقتضاه عدل الله تعالي في عبادته وسيأتي مزيد لذلك في كتاب الرقاق إن شاء الله تعالي (قوله قال إسماعيل بن أبي أويس إنما سمي المقبري الخ) ثبت هذا في رواية الكشميهني وحده وإسماعيل المذكور من شيوخ البخاري \* (قوله باب إذا حله من ظلمه فلا رجوع فيه) أي معلوماً عندهم من يشترطه أو مجهولاً عند من يجزه وهو فيما مضى باتفاق وأما فيما سيأتي ففيه الخلاف ثم أورد المصنف حديث عائشة في قصة التي تختلع من زوجها وسيأتي الكلام عليه في تفسير سورة النساء وعهد شيخه هو ابن مقاتل وعبد الله هو ابن المبارك ومطابقته للترجمة من جهة أن الخلع عقد لازم فلا يصح الرجوع فيه ويلتحق به كل عقد لازم كذلك كذا قال الكرماني فوهم ومورد الحديث والآية إنما هو في حق من تسقط حقها من القسمة وليس من الخلع في شيء فمن وقع الأشكال فقال الداودي ليست الترجمة بمطابقة للحديث ووجه ابن المنير بان الترجمة تناول إسقاط الحق من المظلمة القائمة والآية مضمونها إسقاط الحق المستقبل حتى لا يكون عدم الوفاء به مظلمة لسقوطه قال ابن المنير لكن البخاري تطف في الاستدلال فكانه يقول إذا نفذ لإسقاط في الحق المتوقع فلان ينفذ في الحق المحقق أولى (قلت) وسيأتي الكلام على هبة المرأة يومها في كتاب النكاح إن شاء الله تعالي \* (قوله باب إذا أذن له) أي في استيفاء حقه (أو أحله) في رواية الكشميهني أو أحله ولم يبين

حازم بن دينار عن سهل بن سعد الساعدي رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ أتى بشراب فشرب منه وعن يمينه غلام وعن يساره الأشياخ فقال للغلام أتأذن لي أن أعطيك هؤلاء، فقال الغلام لا والله يا رسول الله لا أؤثر ينصبي منك أحداً، قال فقله رسول الله ﷺ في يده **باب** إثم من ظلم شيئاً من الأرض **حدثنا** أبو اليان أخبرنا شعيب عن الزهري قال حدثني طلحة ابن عبد الله أن عبد الرحمن ابن عمرو بن سهل أخبره أن سعيد بن زيد رضي الله عنه قال سمعت رسول الله ﷺ يقول من ظلم من الأرض شيئاً طوقه من سبع أرضين **حدثنا** أبو

كم هو أورد فيه حديث سهل بن سعد في استئذان الغلام في الشرب وقد تقدم في أول كتاب الشرب ويأتي الكلام عليه في الاشرية ومطابقتها وقد خفيت على ابن التين فانكرها من جهة ان الغلام لو أذن في شرب الاشياخ قبله لجاز لان ذلك هو قاعدة استئذانه فلو اذن لكان قد تبرع بحقه وهو لا يعلم قدر ما يشربون ولا قدر ما كان هو يشربه وسيأتي في كتاب الهبة مزيد لذلك \* (قوله باب إثم من ظلم شيئاً من الارض) كأنه يشير الى توجيه تصوير غصب الارض خلافاً لمن قال لا يمكن ذلك (قوله حدثني طلحة بن عبد الله) أي ابن عوف وكذا هو عند أحمد عن أبي اليان زاد الحميدي في مسنده من وجه آخر في هذا الحديث وهو ابن أخي عبد الرحمن بن عوف (قوله عبد الرحمن ابن عمرو بن سهل) هو المدني وقد ينسب الي جده وقد نسبه المزني أنصاريا ولم أر ذلك في شيء من طرق حديثه بل في رواية ابن اسحق التي سأذكرها ما يدل على أنه قرشي وقد ذكر الواقدي فيمن قتل بالحرة عبد الملك بن عبد الرحمن بن عمرو بن سهل بن عبد شمس بن عبد ود بن نصر العامري القرشي وأظنه ولده هذا وكانت الحرة بعد هذه القصة بنحو من عشر سنين وليس لعبد الرحمن هذا في صحيح البخاري سوى هذا الحديث الواحد وفي الاسناد ثلاثة من التابعين في نسق وقد أسقط بعض أصحاب الزهري في روايتهم عنه هذا الحديث عبد الرحمن بن عمرو بن سهل وجعلوه من رواية طلحة عن سعيد بن زيد نفسه وفي مسند أحمد وأبي يعلى وصحيح ابن خزيمة من طريق ابن اسحق حدثني الزهري عن طلحة بن عبد الله قال أتتني أروى بنت أويس في قمر من قريش فيهم عبد الرحمن بن سهل فقالت ان سعيد انتقص من أرضي الى أرضه ما ليس له وقد احببت أن تأتوه فتكلموه قال فركبنا اليه وهو بأرضه بالعقيق فذكر الحديث ويمكن الجمع بين الروايتين بان يكون طلحة سمع هذا الحديث من سعيد بن زيد وثبته فيه عبد الرحمن ابن عمرو بن سهل فلذلك كان ربما أدخله في السند وربما حذفه والله أعلم (قوله من ظلم) قد تقدم من رواية ابن اسحق قصة لسعيد في هذا الحديث سيأتي في بدء الخلق من طريق عروة عن سعيد أنه خاصته أروي في حق زعمت أنه انتقصه لها الى مروان ولمسلم من هذا الوجه أدعت أروى بنت أويس على سعيد بن زيد أنه أخذ شيئاً من أرضها فخاصته الى مروان بن الحكم وله من طريق محمد بن زيد عن سعيد أن أروى خاصته في بعض داره فقال دعوها واياها ولزبير في كتاب النسب من طريق العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه والسنن ابن مغيان من طريق أبي بكر بن محمد بن حزم استعدت أروى بنت أويس مروان بن الحكم وهو ولي المدينة على سعيد بن زيد في أرضه بالشجرة وقالت أنه أخذ حقّي وأدخل ضفيري في أرضه فذكره وفي رواية العلاء فترك سعيد ما ادعت ولابن نجبان والحاكم من طريق أبي سلمة بن عبد الرحمن في هذه القصة وزاد فقال لنا مروان أصلحوا بينهما (قوله من الارض شيئاً) في رواية عروة في بدء الخلق من أخذ شبراً من الارض ظلماً وفي حديث عائشة ثانياً أحاديث الباب قيد شبر وهو بكسر القاف وسكون التحتانية أي قدره وكأنه ذكر الشبر إشارة الى استواء القليل والكثير في الوعيد (قوله طوقه) يضم أوله على البناء للمجهول وفي رواية عروة فإنه يطوقه ولابي عوافة والجوزقي في حديث أبي هريرة جاءه مقلده (قوله من سبع أرضين) فتح الراء ويجوز أسكانها وزاد مسلم من طريق عروة ومن طريق محمد بن زيد أن سعيد اتقال

مَعْمَرٌ حَدَّثَنَا قَبْدُ الْوَارِثِ حَدَّثَنَا حُسَيْنٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ قَالَ حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ أَنَّ  
أَبَا سَلَمَةَ حَدَّثَهُ أَنَّهُ كَانَتْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَنَّاسٍ خُصُومَةٌ فَذَكَرَ لِعَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فَقَالَتْ  
لَهُ يَا أَبَا سَلَمَةَ اجْتَنِبِ الْأَرْضَ فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ مَنْ ظَلَمَ قَيْدَ شِبْرٍ مِنَ الْأَرْضِ طَوَّقَهُ مِنْ سَبْعِ

اللهم ان كانت كاذبة فاعم بصرها واجعل قبرها في دارها وفي رواية العلاء وأبي بكر نحوه وزاد قال جاء سيل فابدي عن  
ضفيرتها فاذا حقاها خارجا عن حق سعيد فجاء سعيد الى مروان فركب معه والناس حتى نظروا اليها وذكروا كأنهم انها  
عميت وانها سقطت في بئرها فماتت قال الخطابي قوله طوقه له وجهان أحدهما أن معناه انه يكلف نقل ما ظلم منها في القيامة  
الي المحشر ويكون كالطوق في عنقه لانه طوق حقيقة الثاني معناه أنه يعاقب بالخسف الي سبع أرضين أي فتكون كل  
أرض في تلك الحالة طوقا في عنقه انتهى وهذا يؤيده حديث ابن عمر ثالث أحاديث الباب بلفظ خسف به يوم القيامة الي  
سبع أرضين وقيل معناه كالاول لكن بعد أن ينقل جميعه يجعل كله في عنقه طوقا ويعظم قدر عنقه حتى يسع ذلك كما ورد في  
حفظ جلد الكافر ونحو ذلك وقد روى الطبري وابن جبان من حديث علي بن مرة مرفوعا بما رجل ظلم شبرا من الارض  
كلفه الله أن يحفره حتى يبلغ آخر سبع أرضين ثم يطوقه يوم القيامة حتى يقضى بين الناس ولا يجل باسناد حسن عن الحكم  
بن الحرث السلمي مرفوعا من أخذ من طريق المسلمين شبرا جاء يوم القيامة بحمله من سبع أرضين ونظير ذلك ما تقدم  
في الزكاة في حديث أبي هريرة في حق من غل بعير جاء يوم القيامة بحمله ويحتمل وهو الوجه الرابع ان يكون المراد  
بقوله يطوقه يكاف ان يجعله له طوقا ولا يستطيع ذلك فيعذب بذلك كما جاء في حق من كذب في منامه كلف أن يحفر  
شعيرة ويحتمل وهو الوجه الخامس أن يكون التطويق تطويق الأثم والمراد به ان الظلم المذكور لازم له في عنقه لزوم  
الأثم ومنه قوله تعالى ألزماه طائره في عنقه وبالوجه الاول جزم أبو الفتح القشيري وصححه البغوي ويحتمل أن  
تتنوع هذه الصفات لصاحب هذه الجناية أو تنقسم أصحاب هذه الجناية فيعذب بعضهم بهذا وبعضهم بهذا بحسب قوة المقدرة  
وضعفها وقد روى ابن أبي شيبة باسناد حسن من حديث أبي مالك الأشعري أعظم الغلول عند الله يوم القيامة ذراع  
أرض يسرقه رجل فيطوقه من سبع أرضين وفي الحديث تحريم الظلم والغصب وتغليظ عقوبته وامكان غصب الارض  
وانه من الكبائر قاله القرطبي وكان فرعه على ان الكبيرة ما ورد فيه وعيد شديد وان من ملك أرضا ملك أسفلها الي منتهي  
الارض وله أن يمنع من حفر تحتها سربا أو بئرا بغير رضاه وفيه ان من ملك ظاهر الارض ملك باطنها بما فيه من حجارة  
ثابتة وأبنية ومعادن وغير ذلك وان له أن ينزل بالحفر ماشاء ما لم يضر بمن يجاوره وفيه أن الارضين السبع مترامة  
لم يفتق بعضها من بعض لانهما لفتقت لا كتفى في حق هذا الغاصب بتطويق التي غصبها لا تفصا لها عما تحتها أشار الي  
ذلك الداودي وفيه أن الارضين السبع طباق كالسموات وهو ظاهر قوله تعالى ومن الارض مثلن خلاقا لمن قال  
ان المراد بقوله سبع أرضين سبعة أقاليم لانه لو كان كذلك لم يطوق الغاصب شبرا من إقليم آخر قاله ابن التين وهو والذي  
قبله مبنى على ان العقوبة متعلقة بما كان بسببها والامع قطع النظر عن ذلك لا تلازم بين ما ذكره \* ( تنبيه ) \* أروى  
بفتح الهمزة وسكون الراء والقصر باسم الحيوان الوحشي المشهور وفي المثل يقولون اذا دعوا كعمى الاروي قال  
الزبير في روايته كان أهل المدينة اذا دعوا قالوا أعماه الله كعمى أروى يريدون هذه القصة قال ثم طال العهد فصار  
أهل الجبل يقولون كعمى الاروي يريدون الوحش الذي بالجبل ويظنونهم أعمى شديد العمى وليس كذلك ( قوله  
حدثنا حسين ) هو المعلم ومحمد بن ابراهيم هو التيمي وأبو سلمة هو ابن عبد الرحمن وفي هذا الاسناد ما يشعر بقلة تدليس  
يحيى بن أبي كثير لانه سمع الكثير من أبي سلمة وحدث عنه هنا بواسطة محمد بن ابراهيم ( قوله و بين أناس خصومة )  
لم أقف على اسمائهم و وقع لمسلم من طريق حرب ابن شداد عن يحيى بلفظ وكان بينه وبين قومه خصومة في أرض  
ففيه نوع تعيين للخصوم وتعيين المتخاصم فيه ( قوله فذكر لعائشة ) حذف المفعول وسيأتي في بدء الخلق من وجه

أَرْضِينَ حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ أَبِرَاهِيمَ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ عَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ مَنْ أَخَذَ مِنَ الْأَرْضِ شَيْئًا بِغَيْرِ حَقِّهِ خَسِفَ بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِلَى سَبْعِ أَرْضِينَ قَالَ الْفَرَبْرِيُّ قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ بْنُ أَبِي حَاتِمٍ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ هَذَا الْحَدِيثُ لَيْسَ بِخَرَّاسَانَ فِي كِتَابِ ابْنِ الْمُبَارَكِ أَمَلَاهُ عَلَيْهِمْ بِالْبَصْرَةِ **بَابُ** إِذَا أُذِنَ لِإِنْسَانٍ لِأَخْرَجَ شَيْئًا جاز حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ جَبَلَةَ كُنَّا بِالْمَدِينَةِ فِي بَعْضِ أَهْلِ الْعِرَاقِ فَأَصَابَنَا سَنَةٌ ، فَكَانَ ابْنُ الزُّبَيْرِ يَرْزُقُنَا التَّمْرَ فَكَانَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَمُرُّ بِنَا فَيَقُولُ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الْإِقْرَانِ إِلَّا أَنْ يَسْتَأْذِنَ الرَّجُلُ مِنْكُمْ أَخَاهُ **حَدَّثَنَا** أَبُو النُّعْمَانِ حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنِ أَبِي وَائِلٍ عَنِ أَبِي مَسْعُودٍ أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ يُقَالُ لَهُ أَبُو شَعِيبٍ كَانَ لَهُ غُلَامٌ لَحَامٌ فَقَالَ لَهُ أَبُو شَعِيبٍ اصْنَعْ لِي طَعَامَ خَمْسَةِ لَعَلِّي أَدْعُو النَّبِيَّ ﷺ خَامِسَ خَمْسَةٍ وَأَبْصُرَ فِي وَجْهِ النَّبِيِّ ﷺ الْجُوعَ فَدَعَاهُ فَتَبِعَهُمْ رَجُلٌ لَمْ يُدْعَ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ إِنَّ هَذَا قَدْ اتَّبَعَنَا أَتَاذُنُ لَهُ قَالَ نَعَمْ **بَابُ** قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: وَهُوَ الْأَلْدُ الْخِصَامِ **حَدَّثَنَا** أَبُو عَاصِمٍ عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ إِنَّ أَبْغَضَ الرِّجَالِ إِلَى اللَّهِ الْأَلْدُ الْخِصِمُ . **بَابُ** إِيْتِمَانٍ مِنْ خَاصِمٍ فِي بَاطِلٍ وَهُوَ يَعْلَمُهُ **حَدَّثَنَا** عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ

آخر بلفظ فدخل على عائشة فذكر لها ذلك (قوله عن سالم) هو ابن عبد الله بن عمر (قوله قال الفربري قال أبو جعفر) هو محمد بن أبي حاتم البخاري وراق البخاري وقد ذكر عنه الفربري في هذا الكتاب فوائد كثيرة عن البخاري وغيره وثبتت هذه الفائدة في رواية أبي ذر عن مشايخه الثلاثة وسقطت لغيره (قوله ليس بخراسان في كتب ابن المبارك) يعني ابن المبارك صنف كتبه بخراسان وحدث بها هناك وحملها عنه أهلها وحدث في أسفاره بأحاديث من حفظه زائدة على ما في كتبه هذا منها (قوله أملى عليهم بالبصرة) كذا الستملي والسرخسي بحذف المفعول وأثبتته الكشميهني فقال أملاه عليهم واعلم أنه لا يلزم من كونه ليس في كتبه التي حدث بها بخراسان أن لا يكون حدث به بخراسان فان نعم بن حماد المروزي ممن حمل عنه بخراسان وقد حدث عنه بهذا الحديث وأخرجه أبو عوانة في صحيحه من طريقه ويحتمل أن يكون نعم أيضا انما سمعه من ابن المبارك بالبصرة وهو من غرائب الصحيح \* (قوله باب اذا اذن انسان لاخر شيأ جاز) قال ابن التين نصب شيأ على نزع الخافض والتقدير في شيء كقوله تعالى واختر موسى قومه سبعين رجلا وأورد المصنف فيه حديثين \* أحدهما لابن عمر في النهي عن القران والمراد به أن لا يقرن تمرة بجمرة عند الاكل لثلا يحذف برفقته فان أذنواله في ذلك جاز لانه حقمهم فلم ان يسقطوه وهذا بقوى مذهب من يصحح هبة المجهول وسياتي الكلام على الحديث مستوفى في كتاب الاطعمة مع بيان حال قوله الا ان يستاذن ومن قال انه مدرج ان شاء الله تعالى \* ثانيها حديث أبي مسعود في قصة الجزار الذي عمل الطعام والرجل الذي تبعهم فقال له النبي ﷺ أتأذن له وسياتي الكلام عليه في الاطعمة أيضا وقوله فيه وأبصر في وجه النبي ﷺ هي جملة حالية اي انه قال لعلامة اصنع لي في حال رؤيته تلك وقوله فتبعهم رجل فقال ان هذا اتبعنا بتشديد التاء قال ابن التين هو افعال من تبع وهو بمعناه وخطب الداودي هنا لظنه انها همزة قطع فقال معني اتبعنا سار معنا وتبعهم أي لحقهم واطال ابن التين في تعقب كلامه (قوله باب قول الله تعالى وهو الالد الخصام) الالد الشديد اللد أي الجدال مشتق من اللددين وهما صفتا العنق والمعنى أنه من أي جانب أخذ في الخصومة قوي وقيل غير ذلك في معناه وأورد فيه حديث عائشة ان أبغض الرجال الالد الخصم بفتح المعجمة وكسر المهملة أي الشديد الخصومة وسياتي مستوفى في تفسير سورة البقرة ان شاء الله تعالى (قوله باب اثم من خاصم في باطل وهو يعلمه) أورد فيه حديث أم سلمة فلعل بعضهم



حَدَّثَنِي اِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ صَالِحٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ اَخْبَرَنِي هُرُوةُ بْنُ الرَّبِيعِ اَنْ زَيْنَبَ بِنْتُ اُمِّ سَلَمَةَ  
 اَخْبَرَتْهُ اَنْ اُمَّهَا اُمُّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ اَخْبَرَتْهَا عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ اَنْهُ سَمِعَ  
 خُصُومَةَ بِيَابِ حُجْرَتِهِ فَخَرَجَ اِلَيْهِمْ فَقَالَ اِنَّمَا اَنَا بَشَرٌ وَاِنَّهُ يَأْتِيَنِي اَلْخَصْمُ فَلَعَلَّ بَعْضُكُمْ اَنْ يَكُونَ  
 اَبْلَغَ مِنْ بَعْضٍ فَاَحْسِبُ اَنْهُ صَدَقَ فَاَقْضِيَ لَهُ بِذَلِكَ ، فَمَنْ قَضَيْتَ لَهُ بِحَقِّ مُسْلِمٍ فَاِنَّمَا هِيَ قِطْعَةٌ مِنَ النَّارِ  
 فَلْيَأْخُذْهَا اَوْ فَلْيَتْرُكْهَا **بَابُ** اِذَا خَاصَمَ فَجَرَ **حَدَّثَنَا** بِشْرُ بْنُ خَالِدٍ اَخْبَرَنَا مُحَمَّدٌ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ  
 سُلَيْمَانَ عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ مَرْوَةَ عَنْ مَسْرُوقٍ عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ اَرْبَعٌ  
 مِنْ كُنَّ فِيهِ كَانَ مُنَافِقًا اَوْ كَانَتْ فِيهِ خِصْلَةٌ مِنْ اَرْبَعٍ كَانَتْ فِيهِ خِصْلَةٌ مِنَ النِّفَاقِ حَتَّى يَدْعَهَا : اِذَا حَدَّثَتْ  
 كَذَبًا . وَاِذَا وَاَعْدَا خَلْفًا . وَاِذَا عَاهَدَ غَدَرَ . وَاِذَا خَاصَمَ فَجَرَ **بَابُ** قِصَاصِ الْمَظْلُومِ اِذَا وَجَدَ مَالَ ظَالِمٍ  
 وَقَالَ ابْنُ سِيرِينَ يُقَاصُهُ ، وَقَرَأَ : وَاِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوْا بِمِثْلِ مَا عُوْقِبْتُمْ بِهِ **حَدَّثَنَا** اَبُو الْيَمَانِ اَخْبَرَنَا  
 شُعَيْبٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ حَدَّثَنِي عُرْوَةُ اَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا قَالَتْ جَاءَتْ هِنْدُ بِنْتُ عُتْبَةَ بِنِ رَيْبَعَةَ فَقَالَتْ  
 يَا رَسُولَ اللهِ اِنَّ اَبَا سُفْيَانَ رَجُلٌ مَسِيكٌ فَهَلْ عَلَيَّ حَرْجٌ اَنْ اَطْعِمَ مِنَ الَّذِي لَهُ عِيَالُنَا قَالَ لَا حَرْجَ عَلَيْكَ  
 اَنْ تُطْعِمِيَهُمْ بِالْمَعْرُوفِ **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوْسُفَ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ قَالَ حَدَّثَنِي زَيْدٌ عَنْ اَبِي الْخَيْرِ عَنْ  
 عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ قَالَ قُلْنَا لِلنَّبِيِّ ﷺ اِنَّكَ تَبْعُنَا فَنَنْزِلُ بِقَوْمٍ لَا يَقْرُونَا فَمَا تَرَى فِيهِ فَقَالَ لَنَا اِنْ نَزَلْتُمْ  
 بِقَوْمٍ فَاَمْرًا لَكُمْ بِمَا يَنْبَغِي لِلضَّيْفِ فَاَقْبَلُوا فَاِنْ لَمْ يَفْعَلُوا فَخُذُوا مِنْهُمْ حَقَّ الضَّيْفِ

اَنْ يَكُونَ اَبْلَغَ مِنْ بَعْضٍ وَفِيهِ فَاِنَّمَا هِيَ قِطْعَةٌ مِنَ النَّارِ وَهُوَ ظَاهِرٌ فَمَا تَرَجِمَ بِهِ وَسَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَيْهِ مُسْتَوْفَى فِي كِتَابِ  
 الْاِحْكَامِ اِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى ( قَوْلُهُ بَابُ اِذَا خَاصَمَ فَجَرَ ) اَيْ ذِمٌّ مِنْ اِذَا خَاصَمَ فَجَرَ اَوْ اَتَمَّهُ اَوْ رَدَّ فِيهِ حَدِيثُ عَبْدِ اللهِ بْنِ  
 عَمْرٍو فِي صِفَةِ الْمُنَافِقِينَ وَفِيهِ وَاِذَا خَاصَمَ فَجَرَ وَقَدْ تَقَدَّمَ شَرْحُهُ فِي كِتَابِ الْاِيْمَانِ ( قَوْلُهُ بَابُ قِصَاصِ الْمَظْلُومِ اِذَا وَجَدَ  
 مَالَ ظَالِمٍ ) اَيْ اَهْلٌ يَأْخُذُ مِنْهُ بِقَدْرِ الَّذِي لَهُ وَلَوْ بِغَيْرِ حَكْمٍ حَاكِمٍ وَهِيَ الْمَسْئَلَةُ الْمَعْرُوفَةُ بِمَسْئَلَةِ الظُّفْرِ وَقَدْ جَنَحَ الْمَصْنُفُ  
 اِلَى اخْتِيَارِهِ وَهَذَا اُورِدَ اُتْرَابُ ابْنِ سِيرِينَ عَلَى عَادَتِهِ فِي التَّرْجِيحِ بِالْاِتِّمَارِ ( قَوْلُهُ وَقَالَ ابْنُ سِيرِينَ يُقَاصُهُ ) هُوَ بِالْتَشْدِيدِ  
 وَاَصْلُهُ يُقَاصِصُهُ ( وَقَرَأَ ) اَيْ ابْنُ سِيرِينَ ( وَاِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوْا ) الْاَيَّةُ وَهَذَا وَصَلَهُ عَبْدُ بِنِ حَمِيدٍ فِي تَفْسِيرِهِ مِنْ طَرِيقِ  
 خَالِدِ الْحَذَاءِ عَنْهُ بَلْفِظِ اِنْ اَخَذَ اَحَدُكُمْ شَيْئًا فَخُذْ مِنْهُ شَيْئًا اَوْ رَدَّ فِيهِ الْمَصْنُفُ حَدِيثَيْنِ اَحَدُهُمَا حَدِيثُ عَائِشَةَ فِي قِصَّةِ  
 هِنْدِ بِنْتِ عُتْبَةَ وَفِيهِ اُذْنُ النَّبِيِّ ﷺ لَهَا بِالْاِخْذِ مِنْ مَالِ زَوْجِهَا بِقَدْرِ حَاجَتِهَا وَسَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَيْهِ مُسْتَوْفَى فِي كِتَابِ  
 النِّفَاقِ اِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى قَالَ ابْنُ بَطَّالٍ حَدِيثُ هِنْدٍ دَالٌ عَلَى جَوَازِ اَخْذِ صَاحِبِ الْحَقِّ مِنْ مَالِ مَنْ لَمْ يُوْفِهِ اَوْ جَحَدَهُ  
 قَدْ رَحَقَهُ ( قَوْلُهُ فِيهِ رَجُلٌ مَسِيكٌ ) بِكُسْرِ الْمِيمِ وَالتَّشْدِيدِ لِلا كَثْرَةِ قَالِهِ عِيَاضٌ قَالَ وَفِي رِوَايَةٍ كَثِيرَةٍ مِنْ اَهْلِ الْاِتِّقَانِ  
 بِالْفَتْحِ وَالتَّخْفِيفِ وَقِيْدَهُ بَعْضُهُمْ بِالْوَجْهِينِ وَقَالَ ابْنُ الْاَثِيرِ الْمَشْهُورُ فِي كِتَابِ اللُّغَةِ الْفَتْحِ وَالتَّخْفِيفِ وَالْمَشْهُورُ  
 عِنْدَ الْمُحَدِّثِينَ الْكُسْرُ وَالتَّشْدِيدُ وَاللهُ اَعْلَمُ \* ثَانِيَهُمَا حَدِيثُ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ ( قَوْلُهُ حَدَّثَنِي زَيْدٌ ) هُوَ ابْنُ اَبِي حَبِيبٍ  
 ( قَوْلُهُ عَنْ اَبِي الْخَيْرِ ) بِالْمَعْجَمَةِ وَالتَّحْتَانِيَةِ ضِدَّ الشَّرِّ وَاسْمُهُ مَرْتَدٌ بِالْمَثَلَةِ وَالْاِسْنَادُ كُلُّهُ مَصْرِيٌّ ( قَوْلُهُ لَا يَقْرُونَا )  
 بِفَتْحِ اَوَّلِهِ وَسُكُونِ الْقَافِ وَوَقَعَ فِي رِوَايَةِ الْاَصْبَلِيِّ وَكَرِيْمَةَ لَا يَقْرُونَ وَنَابِتُونَ وَاحِدَةٌ وَمِنْهُمْ مَنْ شَدَّدَهَا وَلِلتَّرْمِذِيِّ  
 فَلَا مَ بِيضِيْفُونَ تَاوَلَامُ يُوْدُونَ مَا لَنَا عَلَيْهِمْ مِنَ الْحَقِّ ( قَوْلُهُ ١ ) فَانْ اَبُو اَخْذُوا مِنْهُمْ حَقَّ الضَّيْفِ ) فِي رِوَايَةِ الْكَشْمِيرِيِّ  
 اَخْذُوا مِنْهُ اَيْ مِنْ مَالِهِمْ وَظَاهِرُ هَذَا الْحَدِيثِ اَنْ قَرَى الضَّيْفِ وَاجِبٌ وَاَنْ الْمَنْزُولُ عَلَيْهِ لَوْ اَمْتَنَعَ مِنَ الضَّافَةِ

(١) قَوْلُهُ فَانْ اَبُو اَخْ لَعَلَّهَا نَسَخَةٌ وَقَعَتْ لَهُ وَالْاِفْسَاحَةُ الْهَامِشُ فَانْ لَمْ يَفْعَلُوا وَعَلَيْهَا شَرْحُ الْقَسْطَلَانِيِّ اهْ مَصْحُوحُهُ

**باب ما جاء في السقاية وجلس النبي ﷺ وأصحابه في سقيفة بني ساعدة حديثنا يعني بن سليمان قال حدثني ابن وهيب قال حدثني مالك وأخبرني يونس عن ابن شهاب أخبرني عبيد الله بن عبد الله بن عتبة أن ابن عباس أخبره عن عمر رضي الله عنهم قال حين توفي الله نبيه ﷺ إن الأنصار اجتمعوا في سقيفة بني**

أخذ منه قهرا وقال به الليث مطلقا وخصه احمد باهل البوادي دون القرى وقال الجمهور الضيافة سنة مؤكدة وأجابوا عن حديث الباب بأجوبة حدها حمله على المضطربين ثم اختلفوا هل يلزم المضطر العوض أم لا وقد تقدم بيانه في أواخر أبواب اللقطة وأشار الترمذي الى أنه محمول على من طلب الشراء محتاجا فامتنع صاحب الطعام فله أن يأخذه منه كرها قال وروى نحو ذلك في بعض الحديث مفسرا. ثانيا ان ذلك كان في أول الاسلام وكانت المواساة واجبة فلما فصحت الفتوح نسخ ذلك وبدل على نسخه قوله في حديث أبي شريح عنده مسلم في حق الضيف وجائزته يوم وليلة والجائزة تفضل لا واجبة وهذا ضعيف لاحتمال ان يراد بالتفضل تمام اليوم والليله لأصل الضيافة وفي حديث المقدم بن معد يكرب مرفوعا بما رجل ضاف قوما فأصبح الضيف محروما فان نصره حق على كل مسلم حتى يأخذ بقرى ليلته من زرعه وماله اخرج أبو داود وهو محمول على ما اذا لم يظفر منه شيء ثالثا أنه مخصوص بالعمال المبعوثين قبض الصدقات من جهة الامام فكان على المبعوث اليهم انزلهم في مقابلة عملهم الذي يتولونه لأنه لا قيام لهم الا بذلك حكاه الخطابي قال وكان هذا في ذلك الزمان اذ لم يكن للمسلمين بيت مال فأما اليوم فارزاق العمال من بيت المال قال والي نحو هذا ذهب أبو يوسف في الضيافة على أهل نجران خاصة قال وبدل له قوله انك بعثتنا وتعقب بأن في رواية الترمذي انا نمر قوم رابعها أنه خاص بأهل الذمة وقد شرط عمر حين ضرب الجزية على نصاري الشام ضيافة من نزل بهم وتعقب بأنه تخصيص يحتاج الى دليل خاص ولا حجة لذلك فيما صنعه عمر لانه متأخر عن زمان سؤال عهده أشار الى ذلك النووي خامسها تأويل المأخوذ فحكي المازري عن الشيخ أبي الحسن من المالكية أن المراد ان لكم أن تأخذوا من اعراضهم بالستكم وتذكروا للناس عيهم وتعقبه المازري بان الاخذ من العرض وذكر العيب ندب في الشرع الى تركه لا الى فعله وأقوي الاجوبة الاول واستدل به على مسألة الظفر وبها قال الشافعي فجزم بجواز الاخذ فيها اذا لم يمكن تحصيل الحق بالقاضي كأن يكون غريمه منكرا ولا بينة له عند وجود الجنس فيجوز عنده أخذه ان ظفر به وأخذ غيره بقدره ان لم يجده ويجهد في التقويم ولا يحيف فان أمكن تحصيل الحق بالقاضي فالاصح عند أكثر الشافعية الجواز أيضا وعند المالكية الخلاف وجوزه الخفية في المثلي دون المتقوم لا يخشى فيه من الحيف وانفقوا على ان محل الجواز في الاموال لا في العقوبات البدنية لكثرة النوائل في ذلك ومحل الجواز في الاموال أيضا ما اذا أمن الغائلة كنسبته الى السرقة ونحو ذلك (قوله باب ما جاء في السقائف) جمع سقيفة وهي المكان المظلل كالسباط أو الخانوق بجانب الدار وكانه أشار الى أن الجلوس في الامكنة العامة جائز وان اتخذ صاحب الدار سباطا أو مستظلا جائز اذا لم يضر المارة (قوله وجلس النبي ﷺ في سقيفة بني ساعدة) هو طرف من حديث لسهيل بن سعد أسنده المؤلف في الاشرية في أثناء حديث وخفي ذلك على الاسماعيلي فقال ليس في الحديث يعني حديث عمر أنه ﷺ جلس في السقيفة انتهى في غفلة عن ذلك أنه حذف الحديث المعلق الذي أشرت اليه واقتصر على الحديث المرفوع عن عمر الموصول مع أن البخاري لم يترجم بجلوس النبي ﷺ وانما ترجم بما جاء في السقائف ثم ذكر الحديث المصرح بجلوس النبي ﷺ وأورده مطلقا بالحديث الذي فيه أن الصحابة جلسوا فيها وأورده موصولا فكان الاسماعيلي ظن ان قوله وجلس من كلام البخاري لأنه حديث معلق وسقيفة بني ساعدة كانوا مجتمعون فيها وكانت مشتركة بينهم وجلس النبي ﷺ معهم فيها عندهم (قوله حدثني مالك وأخبرني يونس) أي ابن يزيد عن ابن شهاب يعني ان كلامهما رواه لابن وهب عن ابن شهاب وكان ابن وهب حريصا على التفرقة بين التحديث والاخبار مراعاة للاصطلاح ويقال انه أول من اصطلاح على ذلك بمصر (قوله ان الأنصار اجتمعوا في سقيفة بني ساعدة) هو مختصر من قصة بيعة أبي بكر الصديق وسيأتي في

سَاعِدَةَ قُلْتُ لِأَبِي بَكْرٍ أَنْطَلِقْ بِنَا فَجَنَيْنَاهُمْ فِي سَقِيْفَةِ بَنِي سَاعِدَةَ **بَابُ** لَا يَمْنَعُ جَارُ جَارِهِ أَنْ يَفْرَزَ  
 خَشْبَةً فِي جِدَارِهِ **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ عَنْ مَالِكٍ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ عَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ  
 رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لَا يَمْنَعُ جَارُ جَارِهِ أَنْ يَفْرَزَ خَشْبَةً فِي جِدَارِهِ . ثُمَّ يَقُولُ أَبُو هُرَيْرَةَ  
 مَالِي أَرَاكُمْ عَنْهَا مُعْرَضِينَ وَاللَّهِ لَأَرْمِيَنَّهَا بَيْنَ أَكْتافِكُمْ

الهجرة وفي كتاب الحدود بطوله ونستوفي شرحه هناك ان شاء الله تعالى والغرض منه ان الصحابة استمروا على  
 الجلوس في السقيفة المذكورة وقال الكرمانى مطابقة الحديث للترجمة ان الجلوس في السقيفة العامة ليس ظلما \* (قوله  
 باب لا يمنع جار جاره ان يفرز خشبة في جداره) كذا لا يذري بالتونين على افراد الخشبة وغيره بصيغة الجمع وهو الذي  
 في حديث الباب قال ابن عبد البرروي اللفظان في الموطا والمعنى واحد لان المراد بالواحد الجنس انتهى وهذا الذي  
 يتعين للجمع بين الروايتين والافالمعنى قد يختلف باعتبار ان امر الخشبة الواحدة أخف في مساحه الجار بخلاف  
 الخشب الكثير وروى الطحاوى عن جماعة من المشايخ انهم روه بالافراد وانكر ذلك عبد الغنى بن سعيد فقال الناس  
 كلهم يقولونه بالجمع الا الطحاوى وما ذكره من اختلاف الرواة في الصحيح يرد على عبد الغنى بن سعيد الا ان أراد خاصا  
 من الناس كالذين روي عنهم الطحاوى فله انجاه (قوله عن ابن شهاب) كذا في الموطا وقال خالد بن مخلد عن مالك عن أبي  
 الزناد بدل الزهرى وقال بشر بن عمرو عن مالك عن الزهرى عن أبي سلمة بدل الاعرج ووافقه هشام بن يوسف عن  
 مالك ومعر عن الزهرى ورواه الدارقطنى في الغرائب وقال المحفوظ عن مالك الاول وقال في العلل رواه هشام  
 الدستوائى عن معمر عن الزهرى عن سعيد بن المسيب بدل الاعرج وكذا قال عقيل عن الزهرى وقال ابن أبي حفصة  
 عن الزهرى عن حميد بن عبد الرحمن بدل الاعرج والمحفوظ عن الزهرى عن الاعرج وبذلك جزم ابن عبد البر  
 أيضا ثم أشار الى أنه محتمل أن يكون عند الزهرى عن الجميع (قوله لا يمنع) بالجزم على أن لانهية ولا يذري بالرفع على  
 انه خبر بمعنى النهي ولا حملا بمنع بزيادة نون التوكيد وهي تؤيد رواية الجزم (قوله جار جاره الخ) استدله على ان  
 الجدار اذا كان لواحد وله جار فأراد أن يضع جذعه عليه جازواه أذن المالك أم لا فان امتنع أجبر وبه قال أحمد واسحق  
 وغيرها من أهل الحديث وابن حبيب من المالكية والشافعية في القديم وعنه في الجديد قولان أشهرهما اشتراط اذن المالك  
 فان امتنع لم يجبر وهو قولان للحنفية وحملوا الامر في الحديث على التذب والنهي على التنزيه جمعا بينه وبين الاحاديث الدالة  
 على تحريم مال المسلم الا برضاه وفيه نظر كما سيأتي وجزم الترمذى وابن عبد البر عن الشافعية بالقول القديم وهو نصه في  
 البويطى قال البيهقي لم نجد في السنن الصحيحة ما يعارض هذا الحكم الا عمومات لا يستنكر أن نخصها وقد حملها الراوى  
 على ظاهره وهو أعلم بالمراد بما حدث به يشير الى قول أبي هريرة مالى أراكم عنها معرضين (قوله ثم يقول أبو هريرة) في  
 رواية ابن عيينة عند أبي دواد فنكسوا رؤسهم ولا حمد فلما حدثهم أبو هريرة بذلك طأطأ رؤسهم (قوله عنها) أى عن هذه  
 السنة أو عن هذه المقالة (قوله لا رمينها) في رواية أبي داود لا لقينها أى لا شيعن هذه المقالة فيكم ولا قرعنكم بها كما  
 يضرب الانسان بالشئ بين كفيه ليستيقظ من غفلته (قوله بين أكتافكم) قال ابن عبد البر ويناه في الموطا بالثناة  
 وبالنون والاكتاف بالنون جمع كنف بفتحها وهو الجانب قال الخطابي معناه ان لم تقبلوا هذا الحكم وتعملوا به راضين  
 لا جعلنا أى الخشبة على رقابكم كارهين قال أراد بذلك المبالغة وبهذا التأويل جزم امام الحرمين تبعاً لغيره وقال ان ذلك  
 وقع من أبي هريرة حين كان يلى امره المدينة وقد وقع عند ابن عبد البر من وجه آخر لا رمين بها بين أعينكم وان كرهتم وهذا  
 يرجع التأويل المتقدم واستدل المهلب من المالكية بقول أبي هريرة مالى أراكم عنها معرضين بأن العمل كان في ذلك  
 العصر على خلاف ما ذهب اليه أبو هريرة قال لانه لو كان على الوجوب لمسا جهل الصحابة تأويله ولا أعرضوا عن  
 أبي هريرة حين حدثهم به فلولا أن الحكم قد تقرر عندهم بخلافه لمسا جهل عليهم جهل هذه القرية فدل على انهم

**باب صب الخمر في الطريق حدثنا محمد بن عبد الرحيم أبو يحيى أخبرنا عفان حدثنا حماد بن زيد حدثنا ثابت بن أنس رضي الله عنه كنت ساق القوم في منزل أبي طلحة وكان خمرهم يومئذ الفضيخ فأمر رسول الله ﷺ منادياً ينادي ألا إن الخمر قد حرمت قال لي أبو طلحة أخرج فأهرقها فخرجت فهرقتها فحرت في سلك المدينة . فقال بعض القوم قد قتل قوم وهي في بطونهم فأمر الله : ليس على الذين آمنوا وعملوا الصالحات جناح فيما طعموا الآية **باب** أفنية الدور والجلوس فيها والجلوس على الصعدات**

حلوا الامر في ذلك على الاستحباب انتهى وما أدري من ابن له ان المرضين كانوا صحابة وانهم كانوا عددا لا يجمل عليهم الحكم ولم لا يجوز أن يكون الذين خاطبهم أبو هريرة بذلك كانوا غير فقهاء بل ذلك هو المتعين والافلو كانوا صحابة أوقفاهما ما واجههم بذلك وقد قوى الشافعي في القديم القول بالوجوب بان عمر قضى به ولم يخالفه أحد من أهل عصره فكان اتفاقهم على ذلك انتهى ودعوى الاتفاق هنا أولى من دعوى المهلب لان أكثر أهل عصر عمر كانوا صحابة وغالب أحكامه منتشرة لطول ولايته وأبو هريرة إنما كان يلي اسرة المدينة نيابة عن مروان في بعض الاحيان وأشار الشافعي الى ما أخرجه مالك ورواه هو عنه بسند صحيح ان الضحاك بن خليفة سأل محمد بن مسلمة أن يسوق خليجا له فيمر به في أرض محمد بن مسلمة فامتنع فكلمه عمر في ذلك فأبى فقال والله ليمرن به ولو على طنك فحمل عمر الامر على ظاهره وعداه الى كل ما يحتاج الجار الى الانتفاع به من دارجاره وأرضه وفي دعوى العمل على خلافه نظر قد روى ابن ماجه والبيهقي من طريق عكرمة بن سلمة ان أخوين من بني المغيرة أعتق أحدهما ان غرز أحد في جداره خشبا فأقبل مجمع بن جارية ورجال كثير من الانصار فقالوا نشهد ان رسول الله ﷺ قال الحديث فقال الآخر يا أخي قد علمت أنك مقضى لك على وقد حلفت فاجعل اسطوا نادون جداري فاجعل عتبة خشبك وروى ابن اسحق في مسنده والبيهقي من طريقه عن يحيى بن جمدة أحد التابعين قال أراد رجل أن يضع خشبة على جدار صاحبه غير اذنه فمنعه فاذمن شئت من الانصار يحدثون عن رسول الله ﷺ انه نهاه أن يمنع حجر على ذلك وقيد بعضهم الوجوب بما اذا تقدم استئذان الجار في ذلك مستندا الى ذكر الاذن في بعض طرقه وهو في رواية ابن عينة عند أبي داود وعقيل أيضا ولاحد عن عبد الرحمن بن مهدي عن مالك من سأل جاره وكذا لابن حبان من طريق الليث عن مالك وكذا لابن عوانة من طريق زياد بن سعد عن الزهري وأخرجه البزار من طريق عكرمة عن أبي هريرة ومنهم من حمل الضمير في جداره على صاحب الجذع أي لا يمنع ان يضع جذعه على جدار نفسه ولو تضرر به من جهة منع الضوء مثلا ولا يخفى بعده وقد تعقبه ابن التين بأنه احداث قول ثالث في معنى الخبر وقد رده أكثر أهل الاصول وفيما قال نظران لهذا القائل أن يقول هذا مما يستفاد من عموم النهي لانه المراد فقط والله أعلم ومحل الوجوب عند من قال به أن يحتاج اليه الجار ولا يضع عليه ما يضر به المالك ولا يقدم على حاجة المالك ولا فرق بين أن يحتاج في وضع الجذع الى قبة الجدار أو لا لان رأس الجذع يسد المنفتح ويقوي الجدار \* (قوله باب صب الخمر في الطريق) أي المشتركة اذ اتعين ذلك طريقا لازالة مفسدة تكون أقوى من المفسدة الحاصلة بصيها (قوله حدثنا محمد بن عبد الرحيم) هو المعروف بصاعقة وشيخه عفان من كبار شيوخ البخاري وأكثر ما يحدث عنه في الصحيح بواسطة (قوله كنت ساق القوم) سيأتي تسمية من عرف منهم في كتاب الاشربة مع الكلام عليه ان شاء الله تعالى (قوله حرت على سلك المدينة) أي طرقها (١) وفي السياق حذف تقديره حرمت فأمر النبي ﷺ باراقتها فارقته حرت وسيأتي من يديان لذلك في تيسر المائدة قال المهلب انما صبت الخمر في الطريق للاعلان برفضها وليشهر تركها وذلك أرجح في المصلحة من التأذي بصيها في الطريق \* (قوله باب أفنية الدور والجلوس فيها والجلوس على الصعدات)

(١) قوله وفي السياق حذف اطلع لعله كتب على رواية أبي ذر والاقوال التي هنا ليست كذلك اه

وَقَالَتْ عَائِشَةُ فَأَبْتَنِي أَبُو بَكْرٍ مَسْجِدًا بِمِنَاءِ دَارِ أَبِي بَكْرٍ فِيهِ وَيَقْرَأُ الْقُرْآنَ فَيَتَقَصَّفُ عَلَيْهِ نِسَاءَ الْمُشْرِكِينَ وَأَبْنَاؤَهُمْ  
يَعْجَبُونَ مِنْهُ وَالنَّبِيُّ ﷺ يَوْمَئِذٍ بِمَكَّةَ **حَدَّثَنَا** مُعَاذُ بْنُ فَضَالَةَ حَدَّثَنَا أَبُو عُمَرَ حَقِصُ بْنُ مَيْسَرَةَ  
عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ إِيَّاكُمْ  
وَالْجُلُوسَ عَلَى الطَّرِيقَاتِ فَقَالُوا مَا نَأْتِي بِدُيْنَانٍ هِيَ بِمَجَالِسِنَا نَتَحَدَّثُ فِيهَا قُلُوبًا أَتَيْتُمْ إِلَى الْمَجَالِسِ فَأَعْطُوا  
الطَّرِيقَ حَقَّهَا . قَالُوا وَمَا حَقُّ الطَّرِيقِ قَالَ : غَضُّ الْبَصَرِ . وَكَفُّ الْأَذَى وَرَدُّ السَّلَامِ وَأَهْرُ بِالْمَعْرُوفِ وَتَهْيِ  
عَنِ الْمُنْكَرِ **بَابُ** الْأَبَارِ عَلَى الطَّرِيقِ إِذَا لَمْ يَتَأَذَّ بِهَا **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسَاةَ عَنْ مَالِكِ  
عَنْ سَعْيِ مَوْلَى أَبِي بَكْرٍ عَنْ أَبِي صَالِحِ السَّمَانِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ  
قَالَ بَيْنَا رَجُلٌ بِطَّرِيقٍ أَشْتَدَّ عَلَيْهِ الْعَطَشُ فَوَجَدَ بَيْرًا قَدْرًا فِيهَا فَشَرِبَ ثُمَّ خَرَجَ ، فَإِذَا كَلْبٌ يَأْتِ  
يَأْكُلُ الثَّرَى مِنَ الْعَطَشِ . فَقَالَ الرَّجُلُ . لَقَدْ بَلَغَ هَذَا الْكَلْبُ مِنَ الْعَطَشِ مِثْلُ الَّذِي كَانُ بَلَغَ مِنِّي . فَتَزَالَ  
الْبَيْرَ فَمَلَأَ خَفَّهُ مَاءً ، فَسَقَى الْكَلْبَ . فَشَكَرَ اللَّهُ لَهُ فَغَفَرَ لَهُ . قَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ وَإِنَّا فِي الْبَهَائِمِ لِأَجْرًا

أما الالفية فهي جمع فناء بكسر الفاء والمد وقد تقصر وهو المكان المتسع أمام الدور والترجمة معقودة لجواز تحجيره بالبناء  
وعليه جرى العمل في بناء المساطب في أبواب الدور والجواز مقيد بعدم الضرر للجار والمار والصدعات بضمين جمع  
صعد بضمين أيضا وقد يفتح أوله وهو جمع صعيد كطريق وطرقات وزناو معني والمراد به ما يرد من الفناء وزعم ثعلب  
ان المراد بالصدعات وجه الارض ويلتحق بما ذكر في معناه من الجلوس في الخوانيت وفي الشبايك المشرفة على المار  
حيث تكون في غير العلو (قوله وقالت عائشة فابتني أبو بكر مسجدا الحديث) هو طرف من حديث طويل وصله  
المؤلف في الهجرة بطوله ومضي في أبواب المساجد وترجم له المسجد يكون بالطريق من غير ضرر بالناس (قوله إياكم  
والجلوس) بالنصب على التحذير (قوله الطرقات) ترجم بالصدعات ولفظا التين الطرقات إشارة الى تساويهما في المعنى  
وقد ورد بلفظ الصدعات من حديث أبي هريرة عند ابن حبان وهو عند أبي داود بلفظ الطرقات وزاد في المتن وإرشاد  
السبيل وتشميت العطس إذا حمد ومن حديث عمر عند الطبري وزاد في المتن وإغاثة الملهوف (قوله قالوا ما لنا من  
مجالسنا) القائل ذلك هو أبو طلحة وهو بين من روايته عند مسلم (قوله فإذا أتيتهم الى المجالس) كذا الأكثر  
بالمثناة وبالتي للغاية وفي رواية الكشميهني فإذا أبيت بالوحدة وقال الا بالتشديد وهكذا وقع في كتاب الاستئذان  
بالموحدة والالتى هي حرف استثناء وهو الصواب والمجالس فيها استعمال المجالس بمعنى الجلوس وقد تبين من سياق  
الحديث ان النهي عن ذلك للتنزيه لئلا يضعف الجالس عن أداء الحق الذي عليه وأشار بغض البصر الى السلامة من  
التعرض للفتنة بمن يمر من النساء وغيرهن وبكف الاذي الى السلامة من الاحتقار والغيبة ونحوها وبرد السلام الى  
اكرام المار وبالامر بالمعروف والنهي عن المنكر الى استعمال جميع ما يشرع وترك جميع ما لا يشرع وفيه حجج لمن يقول  
بأن سد الذرائع بطريق الاولى لا على الحتم لانه نهي اولي عن الجلوس حسما للمادة فلما قالوا ما لنا منها بدد كرههم المقاصد  
الاصلية للمنع فعرف ان النهي الاول للارشاد الى الاسح ويؤخذ منه ان دفع المفسدة اولي من جلب المصلحة لئلا يندبه  
اولا الى ترك الجلوس مع ما فيه من الاجر لمن عمل بحق الطريق وذلك ان الاحتياط اطاب السلامة أكد من الطمع  
في الزيادة وسيأتي بقية الكلام على هذا الحديث في كتاب الاستئذان مع الاشارة الى بقية الخصال التي وردت كرها  
في غير هذا الحديث ان شاء الله تعالى (قوله باب الآبار) بمدة وتخفيف الموحدة ويجوز غير مدو تسكين الموحدة بعدها  
همزة وهو الاصل في هذا الجمع (قوله التي على الطريق اذا لم يتأذ بها) بضم اول يتأذ على البناء للمجهول أي ان حفرها

صَالَ فِي كُلِّ ذَاتِ كَبِدٍ رَطْبَةٌ أَجْرٌ بِأَبِ إِمَاطَةِ الْأَذَى . وَقَالَ هَمَامٌ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ يَمِيطُ الْأَذَى عَنِ الطَّرِيقِ بِصَدَقَةِ بَابِ الْغُرْفَةِ وَالْعَلِيَّةِ الْمَشْرِفَةِ وَغَيْرِ الْمَشْرِفَاتِ فِي السُّطُوحِ وَغَيْرِهَا حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا ابْنُ عُبَيْنَةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ أَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ أَشْرَفَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى أُطَمٍ مِنْ أَطَامِ الْمَدِينَةِ ثُمَّ قَالَ هَلْ تَرَوْنَ مَا أَرَى إِنِّي أَرَى مَوَاقِعَ الْفِتَنِ خِلَالَ يَوْمِكُمْ كَمَا وَقِعَ الْقَطْرِ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ عُقَيْلٍ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ أَخْبَرَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي ثَوْرٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ لَمْ أَزَلْ حَرِيصًا عَلَى أَنْ أَسْأَلَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ الْمَرَأَتَيْنِ مِنْ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ اللَّتَيْنِ قَالَ اللَّهُ لهُمَا . إِنْ تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا فَحَجَجْتُ مَعَهُ فَعَدَلْتُ وَعَدَلْتُ مَعَهُ بِالْإِدَاوَةِ فَتَبَرَزْتُ حَتَّى جَاءَ فَسَكَبْتُ عَلَى يَدَيْهِ مِنَ الْإِدَاوَةِ فَتَوَضَّأْتُ بِأَمْرِ الْمُؤْمِنِينَ مِنَ الْمَرَأَتَيْنِ مِنْ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ اللَّتَيْنِ قَالَ لهُمَا إِنْ تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ . قَالَ وَأَعْجَبِي لَكَ يَا ابْنَ عَبَّاسٍ عَائِشَةُ وَحَفْصَةُ . ثُمَّ اسْتَقْبَلْتُ عُمَرَ الْحَدِيثَ يَسُوقُهُ . قَالَ إِنِّي كُنْتُ وَجَارًا لِي مِنَ الْأَنْصَارِ فِي بَنِي أُمَيَّةَ بْنِ زَيْدٍ ، وَهِيَ مِنْ عَوَالِي الْمَدِينَةِ ، وَكُنَّا نَتَنَاوَبُ النُّزُلَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَيَنْزِلُ يَوْمًا وَأَنْزِلُ يَوْمًا ، فَإِذَا نَزَلْتُ جِئْتُهُ مِنْ خَيْرِ ذَلِكَ الْيَوْمِ مِنَ الْأَمْرِ وَغَيْرِهِ وَإِذَا نَزَلَ فَفَعَلَ مِثْلَهُ ، وَكُنَّا مَعَشَرَ قُرَيْشٍ تَغْلِبُ النِّسَاءَ فَلَمَّا قَدِمْنَا عَلَى الْأَنْصَارِ إِذَا هُمْ قَوْمٌ تَعْلِمُهُمْ نِسَاؤُهُمْ فَطَفِقَ نِسَاؤُنَا يَأْخُذُونَ مِنَ أَدَبِ نِسَاءِ الْأَنْصَارِ فَصَحْتُ عَلَى أَمْرٍ أَنِّي فَرَّاجِعَتْنِي فَأَنْكَرْتُ أَنْ تَرَا جِعَنِي فَهَلَّتْ وَلَمْ تُشْكِرْ أَنْ أَرَا جِعَكَ فَوَاللَّهِ إِنْ أَزْوَاجَ النَّبِيِّ ﷺ لِيُرَاجِعْنَهُ ، وَإِنْ إِحْدَاهُنَّ لَتَهْجُرُهُ الْيَوْمَ حَتَّى اللَّيْلِ فَافْزَعَنِي فَقُلْتُ خَابَتْ مَنْ فَعَلَتْ مِنْهُنَّ بِعَظِيمٍ . ثُمَّ جِئْتُ عَلَى ثِيَابِي فَدَخَلْتُ عَلَى حَفْصَةَ ، فَقُلْتُ أَيَّ حَفْصَةَ أَتَقَاضِبُ إِحْدَاكُنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ الْيَوْمَ حَتَّى اللَّيْلِ ، فَقَالَتْ نَعَمْ ، فَقُلْتُ خَابَتْ وَخَيْرَتْ أَفْتَأَمَنْ أَنْ يَغْضَبَ اللَّهُ لِيغْضَبَ رَسُولَهُ ﷺ فَتَهْلِكِينَ لِأَسْتَكْثِرِي عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَلَا تَرَا جِعِيهِ

جائز من طريق المسلمين لعموم النفع بها اذا لم يحصل بها تأذلاً حذمنهم \* وذكر فيه حديث أبي هريرة في الذي وجد بئرا في الطريق فنزل فيها فشرب ثم سقى الكلب وقد قدم الكلام عليه مستوفي في كتاب الشرب وقوله في هذه الرواية يلهت يا كل الثرى يجوز ان يكون خبرا ثانيا وان يكون حالا وقوله في كل ذات كبد أي في ارواء كل ذات كبد (قوله باب اماطة الاذى) أي ازالته (قوله وقال همام الخ) هو طرف من حديث وصله المصنف في الجهاد في باب من اخذ بالركاب بلفظ ويميط الاذى عن الطريق صدقة وسياتي الكلام عليه هناك ان شاء الله تعالى ووقع في حديث ابي صالح عن ابي هريرة في ذكر شعب الايمان أعلاها شهادة ان لا اله الا الله وأدناها اماطة الاذى عن الطريق ومعنى كون الاماطة صدقة أنه تسبب الى سلامة من يمر به من الاذى فكانه تصدق عليه بذلك فحصل له أجر الصدقة وقد جعل صلى الله عليه وسلم الامساك عن الشر صدقة على النفس (قوله باب الغرفة) بضم المعجمة وسكون الراء أي المكان المرتفع في البيت (والعلية) بضم أوله وتكسر وتشديد اللام المكسورة وتشديد التحتانية (المشرفة) بالمعجمة والفاء وتخفيف الراء (وغير المشرفة في السطوح وغيرها) ويجمع بالتقسيم مما ذكره أربعة أشياء بالنسبة الى الاشراف وعدمه وبالنسبة الى كونها في السطوح وفي غيرها وحكم المشرفة الجواز اذا أمن من

في شيء ولا تهجره وأسأليني ما بدالك ولا يفرك أن كانت جارتك هي أوضأ منك وأحب إلى رسول  
 الله ﷺ يريد عائشة وكنا نحمدنا أن غسان تفعل النعال لغزونا فنزل صاحب يوم نوبته فرجع عائشة  
 فضرب بابي ضرباً شديداً وقال أنايم هو ففرغت فخرجت إليه وقال حدث أمر عظيم ، قلت ما هو  
 أ جاءت غسان قال لا بل أعظم منه وأطول طلق رسول الله ﷺ نساءه ، قال قد خابت حفصة وخسرت  
 كنت أظن أن هذا يوشك أن يكون فجمعت علي ثيابي فصليت صلاة الفجر مع النبي ﷺ فدخل  
 مشربة له فاعتزل فيها ، فدخلت على حفصة ، فإذا هي تبكي ، قلت ما يبكيك أو لم أكن حذرتك  
 أطلقك كن رسول الله ﷺ قالت لا أدري هو ذا في المشربة فخرجت فجيئت المنبر فإذا حوله رهط  
 يبكي بعضهم فجلست معهم قليلاً ، ثم غلبنى ما أجد فجيئت المشربة التي هو فيها فقلت لفلان له أسود  
 استأذن لي أمر . فدخل فكلم النبي ﷺ . ثم خرج فقال ذكرتك له فصمت . فانصرفت حتى جلست  
 مع الرهط الذين عند المنبر . ثم غلبنى ما أجد فجيئت فذكر مثله فجلست مع الرهط الذين عند المنبر  
 ثم غلبنى ما أجد فجيئت الغلام فقلت استأذن لي أمر فذكر مثله : فلما وأيت منصرفاً فإذا الغلام يدعوني  
 قال أذن لك رسول الله ﷺ فدخلت عليه . فإذا هو مضطجع على رمال حصر ليس بينه وبينه  
 فراش قد أثر الرمال بجنبه متبكي على وسادة من آدم حشرها ليف فسلمت عليه . ثم قلت وأنا

الاشراف على عورات المنازل فان لم يؤمن لم يجبر على سده بل يؤمر بعدم الاشراف ولين هو أسفل منه أن يتحفظ  
 ثم ساق المصنف في الباب ثلاثة أحاديث : الاول حديث أسامة ابن زيد أشرف النبي صلى الله عليه وسلم على  
 اطم وهو بضمين وتقديم في أواخر الحج وسيأتي الكلام عليه في كتاب الفتن ان شاء الله تعالى الثاني حديث ابن عباس  
 عن عمر في قصة المرأتين اللتين تظاهرتا وأورده مطولا وقد مضى في العلم مختصراً ويأتي الكلام على شرحه مستوفى  
 في النكاح ان شاء الله تعالى : وقوله في السند عبيد الله بن عبد الله بن أبي ثور هو تابعي ثقة ذكر الدماطي عن الخطيب  
 انه لم يرو عن غير ابن عباس ولا حدث عنه الا الزهري ولم يتعبه وقد أخرج أبو داود وغيره من طريق محمد بن جعفر عن  
 أبي الزبير عنه عن ابن عباس حدثنا فاسلم له الشق الثاني : الثالث حديث أنس قال آلي رسول الله ﷺ من نساءه  
 شهر الحديث وسيأتي الكلام عليه في النكاح أيضاً وكانه أوردته لقوله فجلس في عليه له فجاء عمر فقال اطلقت نساءك  
 فان في حديث عمر الذي قبله فدخل مشربة له فاعتزل فيها وفيه فجيئت المشربة التي هو فيها فقلت لفلان أسود استأذن لي أمر  
 الحديث والمراد بالمشربة الغرفة العالية فاراد بآراد حديث أنس انها كانت عالية واذ اجاز اتخاذ الغرفة العالية جاز اتخاذ  
 غير العالية من باب الاولي وأما المشرفة فحكها استفاد من حديث أسامة الذي صدر به الباب والله أعلم وأظن البخاري  
 تأسى بعمر حيث ساق الحديث كله وكان يكفيه في جواب سؤال ابن عباس ان يكتبني بقول عائشة وحفصة كما كان  
 يكتبني البخاري ان يكتبني بقوله مثلاً ودخل النبي ﷺ مشربة له فاعتزل فيها كما جرت به عادته والله أعلم : وقوله  
 في حديث عمر وأعجبا بالتنوين وأصله والتي للندبة وجاء بعده أعجبا للتاكيد وفي رواية الكشميهني وأعجبي قال ابن مالك  
 فيه شاهد على استعمال وفي غير الندبة وهو رأي المبرد قيل ان عمر تعجب من ابن عباس كيف خفي عليه هذا مع اشتهاره  
 عنده بمعرفة التفسير أو عجب من حرصه على تحصيل التفسير بجميع طرقه حتى في تسمية من أبهم فيه وهو حجة ظاهرة  
 في السؤال عن تسمية من أبهم أو أهمل : وقوله كنت وجارلي بالرفع للاكثر ويجوز النصب وقوله فيه تفعل النعال أي

فَمَ طَلَّقَتْ نِسَاءَكَ فَرَفَعَ بَصْرَهُ إِلَى . قَالَ لَا . ثُمَّ قُلْتُ وَأَنَا قَائِمٌ ، أَسْتَأْنِسُ بِرَسُولِ اللَّهِ لَوْ رَأَيْتَنِي  
 وَكُنَّا مَشْرُوقِيْنَ قَلْبِ النِّسَاءِ . فَلَمَّا قَدِمْنَا عَلَى قَوْمِ قَدْلِبِهِمْ نِسَاءَهُمْ قَدْ كَرِهَ فَنَبَسَمَ النَّبِيُّ ﷺ ثُمَّ  
 قُلْتُ لَوْ رَأَيْتَنِي وَدَخَلْتُ عَلَى حَفْصَةَ قُلْتُ لَا يَزُرُّكَ أَنْ كَانَتْ جَارَتُكَ هِيَ أَوْضَأُ مِنْكَ وَأَحَبُّ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ  
 يُرِيدُ عَائِشَةَ فَتَبَسَّمَ أُخْرَى فَجَلَسْتُ حِينَ رَأَيْتُهُ تَبَسَّمَ ثُمَّ رَفَعْتُ بَصْرِي فِي بَيْتِهِ فَوَاللَّهِ مَا رَأَيْتُ فِيهِ  
 شَيْئًا يَرُدُّ الْبَصَرَ غَيْرَ أَهْبَةِ ثَلَاثَةِ قُلْتُ أَدْعُ اللَّهَ فَلْيُوسِّعْ عَلَيَّ أُمَّتِكَ . فَإِنَّ فَارِسَ وَالرُّومَ وَسَمِعَ عَلَيْهِمُ  
 وَأَعْطُوا الدُّنْيَا وَهُمْ لَا يَعْبُدُونَ اللَّهَ وَكَانَ مَتَكِنًا فَقَالَ أَوْ فِي شَكِّ أَنْتِ يَا ابْنَ الْخَطَّابِ أَوْلَايِكَ قَوْمٌ عَجَلْتُ  
 لَهُمْ طَيِّبَاتِهِمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فَقُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ اسْتَغْفِرْ لِي فَأَنْزَلَ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ الْحَدِيثِ  
 حِينَ أَفْشَتْهُ حَفْصَةُ إِلَى عَائِشَةَ وَكَانَ قَدْ قَالَ مَا أَنَا بِدَاخِلٍ عَلَيْهِنَّ شَهْرًا مِنْ شِدَّةِ مَوْجَدَتِهِ عَلَيْهِنَّ حِينَ  
 عَاتَبَهُ اللَّهُ ، فَلَمَّا مَضَتْ تِسْعٌ وَعِشْرُونَ دَخَلَ عَلَى عَائِشَةَ فَبَدَأَ بِهَا فَقَالَتْ لَهُ عَائِشَةُ إِنَّكَ أَقْسَمْتَ أَنْ لَا تَدْخُلَ  
 عَلَيْنَا شَهْرًا وَإِنَّا أَصْبَحْنَا لِتِسْعٍ وَعِشْرِينَ لَيْلَةً أَعْدَدَهَا عَدَاً فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ الشَّهْرُ تِسْعٌ وَعِشْرُونَ . وَكَانَ  
 ذَلِكَ الشَّهْرُ تِسْعٌ وَعِشْرُونَ قَالَتْ عَائِشَةُ فَأَنْزَلَتْ آيَةَ التَّخْيِيرِ فَبَدَأَ بِبِي أَوَّلَ امْرَأَةٍ فَقَالَ إِنِّي ذَا كِرْ  
 لَكَ امْرَأٌ وَلَا عَلَيْكَ أَنْ لَا تَعْجَلِي حَتَّى تَسْتَأْمِرِي أَبِيكَ قَالَتْ قَدْ أَعْلَمْتُ أَنَّ أَبِي لَمْ يَكُونَا  
 بِأُمْرَانِي فِرَاقِكَ . ثُمَّ قَالَ إِنْ كَانَ اللَّهُ قَالَ : يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِأَزْوَاجِكَ إِلَى قَوْلِهِ  
 عَظِيمًا ، قُلْتُ أَيْ هَذَا اسْتَأْمَرُ أَبِي فَإِنِّي أُرِيدُ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالدَّارَ الْآخِرَةَ ، ثُمَّ خَيْرَ نِسَاءَهُ قُلْتُ مِثْلَ  
 مَا قَالَتْ عَائِشَةُ **حَدَّثَنَا** ابْنُ سَلَامٍ حَدَّثَنَا الْفَزَارِيُّ عَنْ حُمَيْدِ الطَّوِيلِ عَنْ أَنَسِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ آلِي  
 رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ نِسَائِهِ شَهْرًا وَكَانَتْ أَنْفَكْتُ قَدُمُهُ فَجَلَسَ فِي عِلْيَةِ لَهُ فَبَجَاءَ عُمَرُ فَقَالَ أَطَلَّقْتَ نِسَاءَكَ  
 قَالَ لَا : وَلَكِنِّي آلَيْتُ مِنْهُنَّ شَهْرًا . فَمَكَتْ تِسْعًا وَعِشْرِينَ ثُمَّ نَزَلَ فَدَخَلَ عَلَى نِسَائِهِ **بَابُ** مَنْ  
 عَقَلَ بَعْرَهُ عَلَى الْبَلَّاطِ أَوْ بَابِ الْمَسْجِدِ **حَدَّثَنَا** مُسْلِمٌ حَدَّثَنَا أَبُو عَقِيلٍ حَدَّثَنَا أَبُو الْمُتَوَكَّلِ النَّاجِيُّ قَالَ  
 آتَيْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ دَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ الْمَسْجِدَ فَدَخَلْتُ إِلَيْهِ وَعَقَلْتُ الْجَمَلَ فِي

نضرها وتسويها وهو متعد الى مفعولين فحذف أحدهما والاصل تنعل الدواب النعال و روى البغال بالموحدة  
 والمعجمة وسيأتي في النكاح بلفظ ونعل الخيل وقوله فافزعني أى القول وللكشميهني فافزعني بصيغة جمع المؤنث  
 وقوله خابت من فعلت منهن في رواية الكشميهني جاءت من فعلت منهن بعظيم وقوله على رمال بكسر الراء ويجوز  
 ضمها يقال رمل الحصير اذا نسجه والمراد ضلوعه المتداخلة بمنزلة الخيوط في الثوب المنسوج وكأنه لم يكن فوق الحصير  
 فراش ولا غيره أو كان بحيث لا يمنع تأثير الحصير (قوله فقلت وأنا قائم أستانس) أى أقول قولاً استكشف به هل  
 ينسطلى أم لا ويكون أول كلامه يا رسول الله لورايتني ويحتمل أن يكون استفهاماً محذوف الأداة أى أستانس  
 يا رسول الله ويكون أول الكلام الثاني لورايتني ويكون جواب الاستفهام محذوفاً واكتفى فيما أراد بهرينة الحال  
 وقوله أهبة بفتح الهمة والهاء ويجوز ضمها وقوله انا أصبحنا بتسع في رواية الكشميهني لتسع \* (قوله باب من  
 عقل بعيره على البلاط) بفتح الموحدة وهي حجارة مفروشة كانت عند باب المسجد وقوله أو باب المسجد هو



نَاحِيَةِ الْبَلَاطِ فَقُلْتُ هَذَا جَمَلُكَ فَخَرَجَ فَجَعَلَ يُطِيفُ بِالْجَمَلِ . قَالَ التَّمَنُّ وَالْجَمَلُ لَكَ **بَابُ الْوُقُوفِ**  
 وَالْبَوْلِ عِنْدَ سُبَاطَةِ قَوْمٍ **حَدَّثَنَا** سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ أَبِي وَائِلٍ عَنْ حَدِيفَةَ  
 رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ لَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَوْ قَالَ لَقَدْ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ سُبَاطَةَ قَوْمٍ فَقَالَ قَائِمًا  
**بَابُ** مَنْ أَخَذَ الْفُصْنَ وَمَا يُؤْذِي النَّاسَ فِي الطَّرِيقِ فَرَمَى بِهِ **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ  
 سَعْيٍ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ بَيْنَمَا رَجُلٌ يَمْشِي بِطَرِيقٍ  
 وَجَدَ غُصْنَ شَوْكٍ فَأَخَذَهُ فَشَكَرَ اللَّهُ لَهُ فَفَقَرَ لَهُ **بَابُ** إِذَا اخْتَلَفُوا فِي الطَّرِيقِ الْمِيتَاءِ وَهِيَ الرَّحْبَةُ  
 تَكُونُ بَيْنَ الطَّرِيقِ . ثُمَّ يُرِيدُ أَهْلُهَا الْبُنْيَانَ فَتُرِكَ مِنْهَا الطَّرِيقُ سَبْعَةَ أَذْرُعٍ **حَدَّثَنَا** مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ  
 حَدَّثَنَا جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ عَنِ الزُّبَيْرِ بْنِ خَرِيتٍ عَنْ عِكْرِمَةَ مِمَّتْ أبا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَضَى

بالاستنباط من ذلك وأشار به الى ما ورد في بعض طرقه وأورد فيه طرفاً من حديث جابر في قصة جملة الذي باعه النبي  
 ﷺ وسيأتي الكلام عليه مستوفى في كتاب الشروط وغرضه هنا قوله فعقلت الجمال في ناحية البلاط فانه يستفاد منه  
 جواز ذلك اذا لم يحصل به ضرر ( قوله باب الوقوف والبول عند سباطة قوم ) وأورد فيه حديث حديفة في ذلك وقد  
 تقدم شرحه مستوفى في كتاب الطهارة وجزا البول في السباطة وان كانت لقوم باعينهم لانها أعدت لالقاء النجاسات  
 والمستقدرات ( قوله باب من أخذ الفصن وما يؤذي الناس في الطريق فرمى به ) في رواية الكشميهني من آخر  
 بتشديد المعجمة بعد هاءه وأورد فيه حديث أبي هريرة في ذلك بلفظ غصن شوك وفي حديث أنس عند أحمد ان شجرة  
 كانت على طريق الناس تؤذيهم فأتى رجل فعزها وقد تقدم في أواخر أبواب الأذان مع الكلام عليه وقوله فقفر له  
 وقع في حديث أنس المذكور ولقد رأيت به يتقلب في ظلها في الجنة وينظر في هذه الترجمة وفي التي قبلها بثلاثة أبواب وهي  
 اماطة الاذي وكان تلك أعم من هذه لعدم تقيدها بالطريق وان تساويها في فضل عموم المزال وفيه ان قليل الخير يحصل  
 به كثير الاجر قال ابن المنير انما ترجم به لئلا يتخيل ان الرمي بالفصن وغيره مما يؤذي تصرف في ملك الغير بغير اذنه  
 فيمنع فاراد ان يبين ان ذلك لا يمنع لما فيه من التنبه اليه وقدر روى مسلم من حديث أبي هريرة قال قلت يا رسول الله  
 دلي على عمل أنتفع به قال اعزل الاذي عن طريق المسلمين ( تنبيه ) \* أبو عقيل بفتح المهملة بعدها قاف اسمه بشير  
 بفتح أوله وبالمعجمة ابن عقبة وسيأتي في الشركة قريبا زهرة بن معبد وكنية أبو عقيل أيضا وهو غير هذا \*  
 ( قوله باب اذا اختلفوا في الطريق الميتاء ) بكسر الميم وسكون التحتانية بعدها مثناة ومد بوزن مفعال من الاتيان  
 والميم زائدة قال أبو عمر والشياني الميتاء أعظم الطرق وهي التي يكثر مرور الناس بها وقال غيره هي الطريق  
 الواسعة وقيل العامرة ( قوله وهي الرحبة تكون بين الطريقين ثم يريد أهلها البنيان الخ ) وهو مصير منه  
 الى اختصاص هذا الحكم بالصورة التي ذكرها وقد وافقه الطحاوي على ذلك فقال لم نجد لهذا الحديث معنى أولى  
 من حمله على الطريق التي يراد ابتدائها اذا اختلف من يتدتها في قدرها كبلد يفتحها المسلمون وليس فيها  
 طريق مسلوكة وكهوات يعطيه الامام لمن يحبها اذا أراد أن يجعل فيها طريقا للمارة ونحو ذلك وقال غيره مراد  
 الحديث ان أهل الطريق اذا تراصوا على شيء كان لهم ذلك وان اختلفوا جعل سبعة أذرع وكذلك الارض التي تررع مثلا  
 اذا جعل أصحابها فيها طريقا كان باختيارهم وكذلك الطريق التي لا تسلك الا في النادر يرجع في أفنيها الى ما يراضى عليه  
 الجيران ( قوله عن الزبير بن خريت ) بكسر الخاء المعجمة وتشديد الراء المسكورة بعدها تحتانية ساكنة ثم مثناة  
 بصرى ماله في البخاري سوى هذا الحديث وحديثين في التفسير وآخر في الدعوات وقد أورد ابن عدي هذا الحديث  
 في أفراد جرير بن حازم راويه عن الزبير هذا فهو من غرائب الصحيح ولكن شاهده في مسلم من حديث عبد الله بن

النبي ﷺ إذا تشاجروا في الطريق بسبعة أذرع باب النهي بغير إذن صاحبه . وقال عبادة بايعنا النبي ﷺ أن لا ننتهب حدثنا آدم بن أبي إياس حدثنا شعبة حدثنا عدي بن ثابت سمعت عبدة بن زييد الأنصاري وهو جدُّه أبو أمية قال نهى النبي ﷺ عن النهي والمثلة حدثنا سعيد بن عفير قال حدثني الأيُّب حدثنا عقيل بن ابن شهاب عن أبي بكر بن عبد الرحمن عن أبي هريرة

الحرف عن ابن عباس وعند الاسماعيلي من طريق وهب بن جرير عن أبيه سمعت الزبير (قوله اذا تشاجروا) تفاعلوا من المشاجرة بالمعجمة والجمع أي تنازعوا وللإسماعيلي اذا اختلف الناس في الطريق ولمسلم من طريق عبد الله بن الحرف عن أبي هريرة اذا اختلفتم وأخرجه أبو عوانة في صحيحه وأبو داود والترمذي وابن ماجه من طريق بشير بن كعب وهو بالتصغير والمعجمة عن أبي هريرة بلفظ اذا اختلفتم في الطريق فاجعلوه سبعة أذرع ومثله لابن ماجه من حديث ابن عباس (قوله في الطريق) زاد المستملي في روايته الميثاء ولم يتابع عليه وليست بمحفوظة في حديث أبي هريرة وإنما ذكرها المؤلف في الترجمة مشيراً بها إلى ما ورد في بعض طرق الحديث كعادته وذلك فيما أخرجه عبد الرزاق عن ابن عباس عن النبي ﷺ اذا اختلفتم في الطريق الميثاء فاجعلوها سبعة أذرع وروى عبد الله بن أحمد في زيادات المسند والطبري من حديث عبادة بن الصامت قال قضى رسول الله ﷺ في الطريق الميثاء فذكره في أثناء حديث طويل ولان عدي من حديث أنس قضى رسول الله ﷺ في الطريق الميثاء التي تؤتى من كل مكان فذكره في كل من الاسانيد الثلاثة مقال (قوله بسبعة أذرع) الذي يظهر ان المراد بالذراع ذراع الأدمى فيعتبر ذلك بالمعتدل وقيل المراد بالذراع ذراع البنيان المتعارف قال الطبري معناه ان يجعل قدر الطريق المشتركة سبعة أذرع . يبقى بعد ذلك لكل واحد من الشركاء في الأرض قدر ما ينتفع به ولا يضر غيره والحكمة في جعلها سبعة أذرع لتسلكها الاحمال والانتقال دخولا وخروجاً ويسع ما لا بد لهم من طرحه عند الابواب و يلتحق باهل البنيان من قعد للبيع في حافة الطريق فان كانت الطريق أزيد من سبعة أذرع لم يمنع من القعود في الزائد وان كان أقل منع لتلايضيق الطريق على غيره (قوله باب النهي بغير إذن صاحبه) أي صاحب الشيء المنهوب والنهي بضم النون فعلي من النهب وهو أخذ المرء ما ليس له جهارا ونهب مال الغير غير جائز ومنهوم الترجمة أنه اذا أذن جاز ومحل في المنهوب المشاع كالطعام يقدم للقوم فلكل منهم أن يأخذ مما يليه ولا يجذب من غيره الا برضاه وبتحذير فسرته النخعي وغيره وكره مالك وجماعة النهب في نثار العرس لانه أمان يحمل على أن صاحبه أذن للحاضرين في أخذه فظاهره يقتضي التسوية والنهب يقتضي خلافها وأمان يحمل على أن علق التمليك على ما يحصل لكل أحد في صحته اختلاف فلذلك كرهه وسيأتي لذلك مزيد بيان في أول كتاب الشركة ان شاء الله تعالى (قوله وقال عبادة بايعنا النبي ﷺ على أن لا نتهب) هذا طرف من حديث وصله المؤلف في وفود الانصار وقد تقدمت الإشارة إليه في أوائل كتاب الايمان وكان من شأن الجاهلية انتهاب ما يحصل لهم من الغارات فوقت البيعة على الرجوع عن ذلك (قوله سمعت عبد الله بن زيد) كذا لاكثر وللكشميهني وحده ابن زيد وهو تصحيف (قوله وهو) يعني عبد الله (جده) أي جد عدي لأمه واسم أمه فاطمة وتكنى أم عدي وعبد الله بن زيد هو الخطمي مضي ذكره في الاستنقاء وليس له عن النبي ﷺ في البخاري غير هذا الحديث وله فيه عن الصحابة غير هذا وقد اختلف في سماعه من النبي ﷺ وروى هذا الحديث يعقوب بن اسحق الحضرمي عن شعبة فقال فيه عن عدي عن عبد الله بن زيد عن أبي أيوب الأنصاري أشار إليه الاسماعيلي وأخرجه الطبراني والمحفوظ عن شعبة ليس فيه أبو أيوب وفيه اختلاف آخر على عدي بن ثابت كما سيأتي في كتاب الذبائح وفي النهي عن النهبة حديث جابر عند أبي داود بلفظ من انتهب فليس منا وحديث أنس عند الترمذي مثله وحديث عمران عند ابن حبان مثله وحديث ثعلبة بن الحكم بلفظ ان النهبة لا تحل عند ابن ماجه وحديث زيد بن خالد عند أحمد نهي رسول الله ﷺ عن النهبة (قوله عن النهي والمثلة) بضم الميم وسكون المثناة

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لَا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ وَلَا يَشْرَبُ الْخَمْرَ حِينَ يَشْرَبُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ ، وَلَا يَسْرِقُ حِينَ يَسْرِقُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ وَلَا يَنْتَهَبُ نَهْبَةً يَرْفَعُ النَّاسُ إِلَيْهِ فِيهَا أَبْصَارُهُمْ حِينَ يَنْتَهَبُهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ \* وَعَنْ سَعِيدٍ وَأَبِي سَلَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلُهُ إِلَّا النَّهْبَةَ قَالَ الْفَرَبَرِيُّ وَجَدْتُ بِحِطِّ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ تَفْهِيمُهُ أَنْ يَنْزِعَ مِنْهُ بِرِيدُ الْإِيمَانِ بِأَب كَسَرَ الصَّلِيبَ وَقَتَلَ الْخَنْزِيرَ **حَدَّثَنَا** عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ قَالَ أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيْبِ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يَنْزِلَ فِيكُمْ ابْنُ مَرْيَمَ حَكَمًا مُقْسِطًا فَيَكْسِرُ الصَّلِيبَ وَيَقْتُلَ الْخَنْزِيرَ وَيَضَعُ الْجِزْيَةَ وَيَفِيضَ الْمَالُ حَتَّى لَا يَقْبَلَهُ أَحَدٌ **بَاب** هَلْ تَكْسِرُ الدَّنَانُ الَّتِي فِيهَا الْخَمْرُ أَوْ تَحْرَقُ الزَّقَاقُ

و يجوز فتح الميم وضم المثناة وسيقا شرحها في كتاب الذبائح ان شاء الله تعالى ثم اورد المصنف حديث لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن الحديث وفيه ولا ينتهب نهبة ترفع الناس اليه فيها ابصارهم ومنه استفاد التقييد بالاذن في الترجمة لان رفع البصر الي المنتهب في العادة لا يكون الا عند عدم الاذن وسيقا الكلام عليه مستوفى في كتاب الحدود ان شاء الله تعالى (قوله وعن سعيد) يعني ابن السيب (وأي سلمة) يعني ابن عبد الرحمن (عن أبي هريرة مثله الا النهبة) يعني ان الزهري روى الحديث عن هؤلاء الثلاثة عن أبي هريرة فانفراد أبو بكر بن عبد الرحمن بزيادة ذكر النهبة فيه وظاهره ان الحديث عند عقيل عن الزهري عن الثلاثة على هذا الوجه وقد اخرج في الحدود فقال فيه عن ابن شهاب عن سعيد وأبي سلمة مثله الا النهبة ورواه مسلم من طريق الاوزاعي عن الزهري عن الثلاثة بتمامه وكان الاوزاعي حمل رواية سعيد وأبي سلمة على رواية أبي بكر والذي فصلها أحفظ منه فهو المحفوظ وسيقا مزيد بيان لذلك في كتاب الحدود ان شاء الله تعالى (قوله قال الفربري وجدت بخط أبي جعفر) هو ابن أبي حاتم وراق البخاري (قال أبو عبد الله) هو المصنف (تفسيره) أي تفسير النفي في قوله لا يزني وهو مؤمن (ان ينزع منه) (١) نور الايمان) وهذا التفسير تلقاه البخاري من ابن عباس فسيقا في أول الحدود وقال ابن عباس ينزع منه نور الايمان وسند كرهناك من وصله ومن وافقه على هذا التأويل ومن خالفه ان شاء الله تعالى (قوله باب كسر الصليب وقتل الخنزير) اورد فيه حديث أبي هريرة ينزل ابن مريم وسيقا شرحه في أحاديث الانبياء وقد تقدم من وجه آخر في باب من قتل الخنزير في أو اخر البيوع وفي ايراده هنا اشارة الى أن من قتل خنزرا أو كسر صليبيا لا يضمن لانه فعل مأمور به وقد أخبر عليه الصلاة والسلام بان عيسى عليه السلام سيفعله وهو اذا نزل كان مقررا لشرع نبينا ﷺ كما سيقا تقريره ان شاء الله تعالى ولا يخفى ان محل جواز كسر الصليب اذا كان مع الحار بين أو الذمي اذا جاوز به الحد الذي عوهد عليه فاذ لم يتجاوز وكسره مسلم كان متعدلا منهم على تقريرهم على ذلك يؤدون الجزية وهذا هو السر في تعميم عيسى كسر كل صليب لانه لا يقبل الجزية وليس ذلك منه نسخا لشرع نبينا محمد ﷺ بل الناسخ هو شرعنا على لسان نبينا لاخباره بذلك وتقريره (قوله باب هل تكسر الدنان التي فيها خمر أو تحرق الزقاق) لم يبين الحكم لان المعتمد فيه التفصيل فان كانت الاوعية بحيث يرق ما فيها واذا غسلت طهرت وانتفع بها لم يجز اتلافها والاجاز وانه أشار بكسر الدنان الى ما اخرج الترمذي عن أبي طلحة قال ياني الله اشترت خمر الأيتام في حجرى قال اهرق الخمر واكسر الدنان وأشار بتخريق الزقاق الى ما اخرج احمد عن ابن عمر قال أخذ النبي ﷺ شفرة وخرج الى السوق وبها زقاق خمر جلبت من الشام فشق بهاما كان من تلك الزقاق فأشار المصنف الى أن الحديثين ان ثبتا فاما أمر بكسر الدنان وشق الزقاق عقوبة لاصحابها والافلا نتفاع بها بعد تطهيرها ممكن

(١) قوله نور الايمان لعل نسخته كذلك والا فالنابت فيها بأيدنا من النسخ ان ينزع منه يريد الايمان اه مصححه

فإن كسر صمًا أو صليبا أو طنبورا أو مالا ينتفع بخشبه وأني شريح في طنبور كسر فلم يقض فيه بشيء  
**حدثنا** أبو عامر الضحاك بن مخلد عن يزيد بن أبي عبيد عن سلمة بن الأكوع رضي الله عنه أن  
 النبي ﷺ رأى نيرا نأ ترقد يوم خيبر قال على ما ترقده هذه النيران قالوا على الحمير الأنسية قال أ كسروها  
 وأمر قوما قالوا ألا نهريقها ونصلها قال أغسلوها **حدثنا** علي بن عبد الله حدثنا سفيان حدثنا ابن أبي  
 مجيش عن مجاهد عن أبي معمر عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال دخل النبي ﷺ مكة وحول  
 الكعبة ثلاثمائة وستون نصبا فجعل يطعنها بعود في يده . وجعل يقول جاء الحق وزهق الباطل  
 الآية **حدثنا** إبراهيم بن المنذر حدثنا أنس بن عياض عن عبيد الله عن عبد الرحمن بن القاسم  
 عن أبيه القاسم عن عائشة رضي الله عنها أنها كانت اتخذت على سهوة لها سترأ فيه تمثيل فتهكك

كأدل عليه حديث سلمة أول أحاديث الباب (قوله فإن كسر صمًا أو صليبا أو طنبورا أو مالا ينتفع بخشبه) أي هل يضمن  
 أم لا أما الصنم والصلب فمرفوفان يتخذان من خشب ومن حديد ومن نحاس وغير ذلك وأما الطنبور فهو بضم الطاء  
 والموحدة بينهما نون ساكنة آلة من آلات الملاهي معروفة وقد تفتح طاؤه وأما مالا ينتفع بخشبه فيبينه وبين  
 ما قدم خصوص وعموم وقال الكرمانى المعنى أو كسر شيئا لا يجوز الانتفاع بخشبه قبل الكسر كآلة  
 الملاهي يعني فيكون من العام بعد الخاص قال ويحتمل أن يكون أو بمعنى حتى أى كسر ما ذكر الى حد لا ينتفع بخشبه  
 أو هو عطف على محذوف تقديره كسر كسر الا ينتفع بخشبه ولا ينتفع به بعد الكسر ( قلت ) ولا يخفى تكلف هذا الاخير  
 وبعد الذى قبله ( قوله وأني شريح في طنبور كسر فلم يقض فيه بشيء ) أى لم يضمن صاحبه وقد وصله ابن أبي  
 شيبة من طريق أبي حصين بفتح أوله بلفظ لن رجلا كسر طنبورا لرجل فرفعه الى شريح فلم يضمنه شيئا ثم أورد  
 المصنف فى الباب ثلاثة أحاديث أحدها حديث سلمة بن الأكوع فى غسل القدور التى طبخت فيها الخمر وسيأتى  
 الكلام عليه مستوفى فى كتاب الذبائح ان شاء الله تعالى وهو يساعد ما أشرت اليه فى الترجمة من التفصيل قال ابن الجوزى  
 أراد التخليط عليهم فى طبخهم مانهى عن أكله فلما رأى اذعانهم اقتصر على غسل الاواني وفيه رد على من زعم ان دنان  
 الخمر لا سبيل الى تطهيرها لمسايد اخلها من الخمر فان الذى داخل القدور من الماء الذى طبخت به الخمر يطهره وقد  
 أذن ﷺ فى غسلها فدل على امكان تطهيرها ( قوله أبو عبد الله ) هو المصنف ( كان ابن أبى أويس ) يعنى شيخه  
 اسمعيل ( قوله الانسية بنصب الالف والنون ) يعنى انها نسبت الى الانس بالفتح ضد الوحشة تقول أنسته أنسة  
 وأنا باسكان النون وفتحها والمشهور فى الروايات بكسر الهمزة وسكون النون نسبة الى الانس أى بنى آدم لانها تألفهم  
 وهى ضد الوحشية ( تنبيه ) ثبت هذا التفسير لآبى ذر وحده وتعبيره عن الهمزة بالالف وعن الفتح بالنصب جائز  
 عند المتقدمين وان كان الاصطلاح أخيرا قد استقر على خلافه فلا يبادر الى انكاره \* ثانيا حديث ابن مسعود فى  
 طعن الاصنام وسيأتى الكلام عليه فى غزوة الفتح ( قوله يطعنها ) بفتح العين وضمها قال الطبري فى حديث ابن  
 مسعود جواز كسر آلات الباطل ومالا يصلح الا فى المعصية حتى تزول هيئتها ينتفع برضاها \* وثالثا حديث  
 عائشة فى هتك الست الذى فيه التماثيل وسيأتى الكلام عليه فى اللباس ونذكر فيه وجه الجمع بين قولها هنا كان  
ﷺ حكى عليها وبين قولها فى الطريق الاخرى مبال هذه الفارقة قلت اشترى منها لتوسدها قال ان البيت الذى  
 فيه الصورة لا تدخله الملائكة والسهوة بفتح المهملة وسكون الهاء صفة وقيل خزانة وقيل رف وقيل طاق يوضع  
 فيه الشيء قال ابن التين قولها فهتك أى شقه كذا قال والذى يظهر انه نزعته ثم هى بعد ذلك قطعته كما سيأتى توضيحه ان

النبي ﷺ فَأَخَذَتْ مِنْهُ تَمْرَ قَتَيْنِ فَكَانَتَا فِي الْبَيْتِ يَجْلِسُ عَلَيْهِمَا بَابٌ مَنْ قَاتَلَ دُونَ مَالِهِ  
**حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ حَدَّثَنَا سَعِيدٌ هُوَ ابْنُ أَبِي أَيُّوبَ قَالَ حَدَّثَنِي أَبُو الْأَسْوَدِ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ  
 عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ مَنْ قَاتَلَ دُونَ مَالِهِ فَمُهِ شَيْدٌ

شاء الله تعالى \* ( قوله باب من قاتل دون ماله ) أى ما حكمه قال القرطبي دون في أصلها ظرف مكان بمعنى تحت  
 وتستعمل للسببية على المجاز ووجهه ان الذي يقاتل عن ماله غالبا انما يجعله خلفه أو تحته ثم يقاتل عليه ( قوله حدثنا  
 عبدالله بن يزيد ) هو انقريء وأبو الأسود هو محمد بن عبدالرحمن بن نوفل الأسدي ووقع منسوبها هكذا عند الاسماعيلي  
 ( قوله عن عكرمة ) في رواية الطبري عن أبي الأسود ان عكرمة أخبره وليس لعكرمة عن عبد الله بن عمرو وهو  
 ابن العاص في صحيح البخاري غير هذا الحديث الواحد ( قوله من قتل دون ماله فهو شهيد ) قال الاسماعيلي كذا  
 أخرجه البخاري وكأنه كتبه من حفظه أو حدث به المقرئ من حفظه فجاءه على اللفظ المشهور والافتقار واه  
 الجماعة عن المقرئ بلفظ من قتل دون ماله مظلوما فله الجنة قال ومن أتى به على غير اللفظ الذي اعتيد فهو أولى بالحفظ  
 ولا سيما وفيهم مثل دحيم وكذلك ما زادوه من قوله مظلوما فإنه لا بد من هذا القيد وساقه من طريق دحيم وابن ابى  
 عمرو وعبدالعزيز بن سلام ( قلت ) وكذلك أخرجه النسائي عن عبدالله بن فضالة عن المقرئ وكذلك رواه حيوة  
 ابن شريح عن ابى الأسود بهذا اللفظ أخرجه الطبري نعم للحديث طريق أخرى عن عكرمة أخرجه النسائي  
 باللفظ المشهور وأخرجه مسلم كذلك من طريق ثابت بن عياض عن عبيد الله بن عمرو وفي روايته قصة قال  
 لما كان بين عبدالله بن عمرو وبين عنبسة بن أبى سفيان ما ينشير للقتال فركب خالد بن العاص الى عبدالله  
 ابن عمرو فوعظه فقال عبدالله بن عمرو أما علمت فذكر الحديث وأشار بقوله ما كان الى ما بينه حيوة في روايته  
 المشار اليها فان اولها ان عاملا للمعاوية أجرى عينا من ماء ليستقي بها أرضا فدنا من حائط لآل عمرو بن العاص فاراد  
 أن يخرقه ليحرق العين منه الى الارض فاقبل عبدالله بن عمرو وهو اليه بالسلاح وقالوا والله لا نخرقون حائطنا حتى  
 لا يبقى منا أحد فذكر الحديث والعامل المذكور هو عنبسة بن أبى سفيان كما ظهر من رواية مسلم وكان عاملا لآخيه  
 على مكة والطائف والارض المذكورة كانت بالطائف وامتاع عبد الله بن عمرو ومن ذلك لما يدخل عليه من  
 الضرر فلا حجة فيه ان عارض به حديث أبى هريرة فيمن أراد أن يضع جده على جدار جاره والله أعلم وأخرجه  
 النسائي من وجهين آخرين وأبو داود والترمذي من وجه آخر كلهم عن عبيد الله بن عمرو باللفظ المشهور وفي رواية  
 لابی داود والترمذي من أريد ماله بغير حق فقاتل فقتل فهو شهيد ولا بن ماجه من حديث ابن عمر نحوه وكان البخاري  
 أشار الى ذلك في الترجمة لتعبيره بلفظ قاتل وروى الترمذي بقية أصحاب السنن من حديث سعيد بن زيد نحوه وفيه  
 ذكر الاهل والدم والدين وفي حديث أبى هريرة عند ابن ماجه من أريد ماله ظلما فقتل فهو شهيد قال النووي فيه  
 جواز قتل من قصد أخذ المال بغير حق سواء كان المال قليلا أو كثيرا وهو قول الجمهور وشذ من أوجهه وقال بعض  
 المالكية لا يجوز اذا طلب المال الخفيف قال القرطبي سبب الخلاف عندنا هل الاذن في ذلك من باب تغيير المنكر  
 فلا يفرق الحال بين القليل والكثير أو من باب دفع الضرر فيختلف الحال وحكي ابن المنذر عن الشافعي قال من أريد  
 ماله أو نفسه أو حرمة أو غيره فلا خيار أن يكلمه أو يستغث فان منع أو امتنع لم يكن له قتاله والافله أن يدفعه عن ذلك  
 ولو أتى على نفسه وليس عليه عقل ولادية ولا كفارة لكن ليس له عمد قتله قال ابن المنذر والذي عليه أهل العلم أن  
 للرجل أن يدفع عما ذكر اذا أريد ظلما بغير تفصيل الا أن كل من يحفظ عنه من علماء الحديث كالمجمعين على استثناء  
 السلطان للآثار الواردة بالامر بالصبر على جوره وترك القيام عليه وفرق الاوزاعي بين الحال التي للناس فيها  
 جماعة وامام فحمل الحديث عليها وأما في حال الاختلاف والفرقة فليست سلم ولا يقاتل أحد أو يرد عليه ما وقع في  
 في حديث أبى هريرة عند مسلم بلفظ رأيت ان جاء رجل يريد أخذ مالي قال فلا تعطه قال رأيت ان قاتلني قال فاقته

**باب إذا كسر قصعة أو شيئاً لغيره حدثنا** مسدد حدثنا يحيى ابن سعيد عن حميد عن أنس رضي الله عنه أن النبي ﷺ كان عند بعض نساؤه . فأرسلت إحدى أمهات المؤمنين مع خادم بقصعة فيها طعام فضربت يديها فكسرت القصعة

قال أرأيت ان قطني قال فانت شهيد قال أرأيت أن قتلته قال فهو في النار قال ابن بطال انما أدخل البخاري هذه الترجمة في هذه الابواب ليبين ان للانسان أن يدفع عن نفسه وماله ولاشيء عليه فانه اذا كان شهيدا اذا قتل في ذلك فلا قود عليه ولادية اذا كان هو القاتل ( قوله باب اذا كسر قصعة أو شيئاً لغيره ) أي هل يضمن المثل أو القيمة ( قوله ان النبي ﷺ كان عند بعض نساؤه ) في رواية الترمذي من طريق سفيان الثوري عن حميد عن أنس أهدت بعض أزواج النبي ﷺ طعاما في قصعة فضربت عائشة القصعة يديها الحديث وأخرجه أحمد عن بن أبي عدي ويزيد بن هرون عن حميد به وقال اظنها عائشة قال الطيبي انما أبهت عائشة تفخها لشأنها وأنه مما لا يخفى ولا يلتبس أنها هي لان الهدايا انما كانت تهدي الى النبي ﷺ في بينها ( قوله فارسلت احدي أمهات المؤمنين مع خادم ) لم اقف على اسم الخادم واما الرسالة فهي زينب بنت جحش ذكره ابن حزم في المحلى من طريق الليث بن سعد عن جرير بن حازم عن حميد سمعت انس بن مالك ان زينب بنت جحش اهدت الى النبي ﷺ وهو في بيت عائشة ويومها جفنة من حيس الحديث واستفدنا منه معرفة الطعام المذكور ووقع قريب من ذلك لعائشة مع ام سلمة فروى النسائي من طريق حماد بن سلمة عن ثابت عن ابي المتوكل عن ام سلمة انها أتت بطعام في صحفة الى النبي ﷺ وأصحابه فجاءت عائشة متزرة بكساء ومعها فهر ففلقته به الصحفة الحديث وقد اختلف في هذا الحديث على ثابت فقيل عنه عن أنس ورجع أبو زرعة الرازي فيما حكاه ابن أبي حاتم في الطل عنه رواية حماد بن سلمة وقال ان غيرها خطأ في الاوسط للطبراني من طريق عبيد الله العمري عن ثابت عن أنس أنهم كانوا عند رسول الله ﷺ في بيت عائشة اذ أتت بصحفة خبز ولحم من بيت أم سلمة قال فوضعنا أيدينا وعائشة تصنع طعاما عجلة فلما فرغنا جاءت به ورفعت صحفة أم سلمة فكسرتها الحديث وأخرجه الدار قطني من طريق عمران بن خالد عن ثابت عن أنس قال كان النبي ﷺ في بيت عائشة معه بعض أصحابه ينتظرون طعاما فسبقتها قال عمران أكثر ظني انها حفصة بصحفة فيها تريد فوضعها فخرجت عائشة وذلك قبل أن يحتجبن فضربت بها فانكسرت الحديث ولم يصب عمران في ظنه أنها حفصة بل هي أم سلمة كما تقدم نعم وقعت القصعة لحفصة أيضا وذلك فيما رواه ابن أبي شيبة وابن ماجه من طريق رجل من بني سواة غير مسمى عن عائشة قالت كان رسول الله ﷺ مع أصحابه فصنعت له طعاما وصنعت له حفصة طعاما فسبقتني فقلت للجارية انظري فاكفني قصعتها فا كفاتها فانكسرت وانتشر الطعام فجمعه على النطع فاكلوا ثم بعث بقصعتي الى حفصة فقال خذوا ظرفا مكان ظرفكم وبقية رجاله ثقات وهي قصة أخرى بلاريب لان في هذه القصة ان الجارية هي التي كسرت الصحفة وفي الذي تقدم ان عائشة تسبها هي التي كسرتها وروى أبو داود والنسائي من طريق جسر بن بفتح الجيم وسكون المهملة عن عائشة قالت ما رأيت صانعة طعاما مثل صنية أهدت الى النبي ﷺ انا فيه طعام فاملكت نفسي ان كسرته فقلت يا رسول الله ما كفارته قال اناه كاناه وطعام كطعام اسناده حسن ولاحمد وأبي داود عنها فلما رأيت الجارية أخذتني رعدة فهذه قصة أخرى أيضا وتحرر من ذلك ان المراد بمن أبهم في حديث الباب هي زينب لمجيء الحديث من مخرجه وهو حميد عن أنس وما عدا ذلك فقصص أخرى لا يليق بمن يحقق ان يقول في مثل هذا قيل الرسالة فلانة وقيل فلانة الخ من غير تحرير ( قوله بقصعة ) بفتح القاف اناه من خشب وفي رواية ابن علية في النكاح عند المصنف بصحفة وهي قصعة مبسوطة وتكون من غير الخشب ( قوله فضربت يديها فكسرت القصعة ) زاد أحمد نصفين وفي رواية أم سلمة عند النسائي فجاءت عائشة ومعها فهر ففلقته به الصحفة وفي رواية ابن علية فضربت التي في بينها بد الخادم فسقطت الصحفة فانفلقت

فَضَمَهَا وَجَمَلَ فِيهَا الطَّعَامَ . وَقَالَ كُلُوا وَحَبَسَ الرَّسُولَ وَالْقَصْعَةَ حَتَّى فَرَغُوا فَدَفَعَ الْقَصْعَةَ الصَّحِيحَةَ  
 وَحَبَسَ الْمَكْسُورَةَ \* وَقَالَ ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ أَخْبَرَنَا بَحْيِي ابْنُ أَيُّوبَ حَدَّثَنَا حَمِيدٌ حَدَّثَنَا أَنَسٌ عَنِ النَّبِيِّ  
 ﷺ **بَابُ إِذَا هَدَمَ حَائِطًا فَلَيْتَ مِثْلُهُ حَدِيثًا** مُسْلِمٌ بْنُ إِبْرَاهِيمَ حَدَّثَنَا جَرِيرٌ بْنُ حَازِمٍ  
 عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كَانَ رَجُلٌ فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ  
 يُقَالُ لَهُ جَرِيحٌ يُصَلِّيُ فَجَاءَتْهُ أُمُّهُ فَدَعَتْهُ فَأَبَى أَنْ يُجِيبَهَا فَمَالَ أُجِيبَهَا أَوْ أَصَلِّيْ ثُمَّ أَتَتْهُ فَقَالَتْ اللَّهُمَّ

والفلق بالسكون الشق ودلت الرواية الاخرى على انها انشقت ثم انفصلت ( قوله فضمها ) في رواية ابن عليه فجمع  
 النبي ﷺ فلق الصحيفة ثم جعل يجمع فيها الطعام الذي كان في الصحيفة ويقول غارت أمكم ولاحد فاخذ الكسرتين  
 فضم احدهما الى الاخرى فجعل فيها الطعام ولابي داود والنسائي من طريق خالد بن الحرث عن حميد نحوه وزاد كلوا  
 فاكلوا ( قوله وحبس الرسول ) زاد ابن عليه حتى أتى بصحفة من عند النبي هو في بيتها ( قوله فدفع القصعة الصحيحة )  
 زاد ابن عليه الى التي كسرت صحفها وأمسك المكسورة في بيت التي كسرت زاد الثوري وقال اناء كاناء وطعام كطعام  
 قال ابن بطال احتج به الشافعي والكوفيون فيمن استهلك عروضا أو حيوانا فعليه مثل ما استهلك قالوا ولا يقضي بالقيمة  
 الا عند عدم المثل وذهب مالك الى القيمة مطلقا وعنه في رواية كالأول وعنه ما صنعه الأدمي فالثل وأما الحيوان فالقيمة  
 وعنه ما كان مكيلا أو موزونا فالقيمة والافالثل وهو المشهور عندهم وما أطلقه عن الشافعي فيه نظر وانما يحكم في الشيء  
 بمثله اذا كان متشابه الاجزاء وأما القصعة فهي من المتقومات لاختلاف أجزائها والجواب ما حكاه البيهقي بان القصعتين  
 كانتا للنبي ﷺ في بيتي زوجته فعاقب الكاسرة بجعل القصعة المكسورة في بيتها وجعل الصحيحة في بيت صاحبتها  
 ولم يكن هناك تضمين ويحتمل على تقدير أن تكون القصعتان لهما انه رأي ذلك سدادا بينهما فرضيتا بذلك  
 ويحتمل أن يكون ذلك في الزمان الذي كانت العقوبة فيه بالمال كما تقدم قريبا فعاقب الكاسرة باعطاء قصعتها  
 للاخرى ( قلت ) ويبعد هذا التصريح بقوله اناء كاناء واما التوجيه الاول فيعكر عليه قوله في الرواية التي ذكرها  
 ابن أبي حاتم من كسر شيئا فهو له وعليه مثله زاد في رواية الدارقطني فصارت قضية وذلك يقتضي ان يكون  
 حاكما عاما اكل من وقع له مثل ذلك ويقتضي دعوى من اعتذر عن القول به بانها واقعة عين لا عموم فيها لكن محل  
 ذلك ما اذا أفسد المكسور فأما اذا كان الكسر خفيفا يمكن اصلاحه فعلي الجاني ارشء والله اعلم وأما مسألة الطعام  
 فهي محتملة لان يكون ذلك من باب المعونة والاصلاح دون بت الحكم بوجوب المثل فيه لانه ليس له مثل معلوم  
 وفي طرق الحديث ما يدل على ذلك وان الطعامين كانا مختلفين والله أعلم واحتج به الحنفية لقولهم اذا تغيرت العين  
 المفصولة بفعل الفاصب حتى زال اسمها وعظم منافعها زال ملك المفصوب عنها وملكها الفاصب وضمنها وفي الاستدلال  
 لذلك بهذا الحديث نظر ولا يخفى قال الطيبي وانما وصفت الرسالة بانها أم المؤمنين ايدانا بسبب الغيرة التي صدرت من  
 عائشة واشارة الى غيرة الاخرى حيث أهدت الى بيت ضررتها وقوله غارت أمكم اعتذار منه ﷺ لئلا يحمل صنعها  
 على ما يذم بل يجري على عادة الضرائر من الغيرة فانها مركبة في النفس بحيث لا يقدر على دفعها وسيأتي مزيدا يتعلق  
 بالغيرة في كتاب النكاح حيث ذكره المصنف ان شاء الله تعالى وفي الحديث حسن خلقه ﷺ وانصافه وحلمه قال  
 ابن العربي وكأنه انما يؤدب الكاسرة ولو بالكلام لما وقع منها من التعدي لما فهم من ان التي أهدت أرادت بذلك  
 أذى التي هو في بيتها والمظاهرة عليها فافتصر على تغريمها للقصعة قال وانما يغرمها الطعام لانه كان مهدي فانلا فهم له  
 قبول أو في حكم القبول وغفل رحمه الله عما ورد في الطرق الاخرى والله المستعان ( قوله وقال ابن أبي مريم ) هو  
 سعيد شيخ البخاري وأراد بذلك بيان التصريح بتحديث أنس لحمد وقد وقع تصريحه بالسمع منه لهذا الحديث في  
 رواية جرير بن حازم المذكورة أولا من عند ابن حزم \* ( قوله باب اذا هدم حائط فلين مثل ) أي خلافا لمن قال تلزمه

لَا يُمْتَهُ حَتَّى تَرِيَهُ الْمُؤِمَّاتِ وَكَانَ جُرَيْجٌ فِي صَوْمَعَتِهِ فَقَالَتْ امْرَأَةٌ لَأَفْتِينَ جُرَيْجًا فَتَعَرَّضَتْ لَهُ فَكَلَّمَتْهُ  
قَائِي قَاتَتْ رَاعِيًا فَأَمَكَنَّتهُ مِنْ نَفْسِهَا . فَوَلَدَتْ غُلَامًا . فَقَالَتْ هُوَ مِنْ جُرَيْجٍ . فَأَتَوْهُ وَكَسَرُوا  
صَوْمَعَتَهُ فَأَتَزَكَّوهُ وَسَبَّوهُ فَتَوَضَّأَ وَصَلَّى ثُمَّ أَنَّى الْغُلَامَ فَقَالَ مَنْ أَبُوكَ يَا غُلَامُ . قَالَ الرَّاعِي . قَالُوا نَبِيُّ  
صَوْمَعَتِكَ مِنْ ذَهَبٍ : قَالَ لَا الْإِمْنِ طِينِ :

## كتاب الشركة

### الشركة في الطعام والنهد

القيمة من المالكية وغيرهم واورد فيه المصنف حديث أبي هريرة في قصة جريج الراهب مختصر اوساقه في احاديث  
الانبياء من هذا الوجه مطولا وياتي الكلام عليه هناك مستوفى ان شاء الله تعالى وموضع الحاجة منه هنا قوله فقالوا  
نبى صومعتك من ذهب قال لا الا من طين وقال قبل ذلك فكسروا صومعته وتوجيه الاحتجاج به ان شرع من قبلنا  
شرع لنا وهو كذلك اذ الميات شرعا بخلافه كما تقدم غير مرة لكن في الاستدلال بقصة جريج فيها ترجم به نظر قال  
ابن المنير الاستدلال بذلك غير ظاهر فيها ترجم له لانهم عرضوا عليه مالا يلزمهم اتفاقا وهو بناؤها من ذهب وما اجابهم  
جريج الا بقوله من طين وأشار بذلك الى الصفة التي كانت عليها قال ولا خلاف ان الهادم لوالزم الاعداد ورضى  
صاحبه في جواز ذلك قال ويحتمل على اصل مالك ان لا يجوز لانه فسخ لما وجب ناجزا وهو القيمة الى ما يتأخر وهو  
البيان قال ابن مالك في قوله لا الا من طين شاهد على حذف الجزوم بلا فان التقدير لا تبنيوها الا من طين ( خاتمة )  
اشتمل كتاب المظالم من الاحاديث المرفوعة على ثمانية وأربعين حديثا المعلق منها ستة المكرر منها فيه وفيما مضى  
ثمانية وعشرون حديثا واقفه مسلم على تخريجها سوى حديث أبي سعيد اذا اخلص المؤمنون وحديث أنس انصرأخاك  
وحديث أبي هريرة من كانت له مظلمة وحديث ابن عمر من أخذ شيئا من الارض وحديث عبدالله بن يزيد في النهي  
عن النهي والمثلة وحديث أنس في القصعة المكسورة وفيه من الآثار سبعة آثار والله سبحانه وتعالى أعلم

### ﴿ قوله كتاب الشركة ﴾

كذا للنسفي وابن شوبه وللاكثر باب ولا يذري الشركة وقد هو البسمة وأخرها والشركة بفتح المعجمة وكسر الراء  
وبكسر أوله وسكون الراء وقد تحذف الهاء وقد يفتح أوله مع ذلك فتلك أربع لغات وهي شرعا ما يحدث بالاختيار بين  
اثنين فصاعدا من الاختلاط لتحصيل الربح وقد تحصل بغير قصد كالارث ( قوله الشركة في الطعام والنهد ) أما الطعام  
فسيأتي القول فيه في باب مفرد وأما النهد فهو بكسر النون وفتحها اخراج القوم نفقاتهم على قدر عدد الرفقة يقال  
تناهدوا وناهد بعضهم بعضا قاله الازهرى وقال الجوهري نحوه اسكن قال على قدر نفقة صاحبه ونحوه لابن فارس  
وقال ابن سيده النهد العون وطرح نهدهم مع القوم امانهم وخارجهم وذلك يكون في الطعام والشراب وقيل فذكر قول الازهرى  
وقال عياض مثل قول الازهرى الا أنه قيده بالسفر والخلط ولم يقيده بالعدد وقال ابن التين قال جماعة هو النفقة بالسوية في  
السفر وغيره والذي يظهر ان أصله في السفر وقد تنفق رفقة فيضعونه في الحضر كما سيأتي في آخر الباب من فعل الاشعر بين وانه  
لا يتقيد بالسوية الا في القسمة وأما في الاكل فلا تسوية لاختلاف حال الآكلين وأحاديث الباب تشهد لكل ذلك وقال  
ابن الاثير هو ما يخرج الرفقة عند المناهدة الى الغزو وهو ان يقتسموا نفقتهم بينهم بالسوية حتى لا يكون لاحد على الآخر  
فضل فزاده قيده آخره وهو سفر الغزو والمعروف أنه خلط الزاد في السفر مطلقا وقد أشار الى ذلك المصنف في



والعروض : وكيف قسمة ما يكال ويوزن مجازفة ، أو قبضة قبضة لما لم ير المسلمون في النهدي بأسا أن يأكل هذا بعضا وهذا بعضا وكذلك مجازفة الذهب والفضة والقرآن في التمر **حدثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن وهب بن كيسان عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما أنه قال بعث رسول الله ﷺ بعثنا قبل الساحل . فأمر عليهم أبو عبيدة بن الجراح وهم ثلاثمائة وأنا فيهم فخرنا حتى إذا كنا ببعض الطريق فني الزاد فأمر أبو عبيدة بأزواد ذلك الجيش فجمع ذلك كله ، فكان مزودي تمر . فكان يهوئنا كل يوم قليلا قليلا حتى فني : فلم يكن يصيبنا إلا تمر مرة . فقلت وما توفي تمر مرة . فقال لقد وجدنا قدها حين فنيت . قال ثم انتهينا إلى البحر فإذا حوت مثل الظرب فأكل منه ذلك الجيش ثمانين ليلة ثم أمر أبو عبيدة بظلمة من أضلاعه فنصبا ثم أمر برائحة فرحلت ثم مرت تحتها فلم نصيبهما **حدثنا** بشر بن مرحوم حدثنا حاتم بن إسماعيل

الترجمة حيث قال يأكل هذا بعضا وهذا بعضا وقال القاسي هو طعام الصلح بين القبائل وهذا غير معروف فان ثبت فعله أصله وذ كر محمد بن عبد الملك التازيخي أن أول من أحدث النهدي حنين بمهملته ثم معجمة مصفر الرقاشي ( قلت ) وهو بعيد لثبوت في زمن النبي ﷺ وحنين لاصحبه له فان ثبت احتملت أوليته فيه في زمن مخصوص أو في فئة مخصوصة ( قوله والعروض ) بضم أوله جمع عرض بسكون الراء مقابل النقد وأما فتحها فجميع أصناف المال وما عدا النقد يدخل فيه الطعام فهو من الخاص بعد العام ويدخل فيه الربويات ولكنه اغتفر في النهدي لثبوت الدليل على جوازه واختلف العلماء في صحة الشركة كإسياني ( قوله وكيف قسمة ما يكال ويوزن ) أي هل يجوز قسمته مجازفة أولا بدمن الكيل في المكيل والوزن في الموزون وأشار إلى ذلك بقوله مجازفة أو قبضة قبضة متساوية ( قوله لما لم ير المسلمون بالنهد بأسا ) هو بكسر اللام وتخفيف الميم وكانه أشار إلى أحاديث الباب وقد ورد الترغيب في ذلك وروى أبو عبيد في الغريب عن الحسن قال أخرجوا نهدكم فإنه أعظم للبركة وأحسن لآخلاقكم ( قوله وكذلك مجازفة الذهب والفضة ) كأنه ألحق النقد بالعرض للجامع بينهما وهو المالية لكن انما يتم ذلك في قسمة الذهب مع الفضة أما قسمة أحدها خاصة حيث يقع الاشتراك في الاستحقاق فلا يجوز اجماعا قاله ابن بطال وقال ابن المنير شرط مالك في منعه أن يكون مصكوكا والتعامل فيه بالعدد فعلى هذا يجوز بيع ما عداه جزافا ومقتضى الأصول منعه وظاهر كلام البخاري جوازه ويمكن أن يمتنع له بحديث جابر في مال البحرين والجواب عن ذلك أن قسمة العطاء ليست على حقيقة القسمة لانه غير مملوك للآخذين قبل التمييز والله أعلم قوله والقرآن في التمر يشير إلى حديث ابن عمر الماضي في المظالم وسيأتي أيضا بعد بابين ثم ذكر المصنف في الباب أربعة أحاديث \* أحدها حديث جابر في بعث أبي عبيدة بن الجراح إلى جهة الساحل وسيأتي الكلام عليه مستوفي في كتاب المغازي وشاهد الترجمة منه قوله فامر أبو عبيدة بأزواد ذلك الجيش فجمع الحديث وقال الداودي ليس في حديث أبي عبيدة ولا الذي بعده ذكر المجازفة لانهم لم يردوا المبيعة ولا البدل وانما يفضل بعضهم بعضا لو أخذ الامام من أحدهم للآخر وأجاب ابن التين بأنه انما أراد أن حقوقهم تساوت فيه بعد جمعه لكنهم يتناولوه مجازفة كما جرت العادة \* ثانيا حديث سلمة بن الأكوع في ارادة نحر ابلهم في الغزو والشاهد منه جمع أزوادهم ودعاء النبي ﷺ فيها بالبركة وهو ظاهر فيما ترجم به من كون أخذهم منها كان بغير قسمة مستوية وسيأتي الكلام عليه مستوفي في كتاب الجهاد ان شاء الله تعالى وقوله فيه ازواد في رواية المستملى أزودة وقوله وأملقوا أي افتقروا وقوله وبرك بتشديد الراء أي دعا بالبركة وقوله فاحتى بسكون المهمله بعدها مثناة مفتوحة ثم مثناة افتعل من الحنى وهو الاخذ بالكفين \* ثالثا حديث رافع بن خديج في تعجيل صلاة العصر وهو من الاحاديث المذكورة

عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي عُبَيْدٍ عَنْ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ خَفَّتْ أَرْوَادُ الْقَوْمِ وَأَمَلَقُوا فَأَتُوا النَّبِيَّ ﷺ فِي تَحْرِيبِهِمْ فَأَذِنَ لَهُمْ ، فَلَقِيَهُمْ عُمَرُ فَأَخْبَرُوهُ فَقَالَ مَا بَقَاؤُكُمْ بَعْدَ إِبْلِكُمْ . فَدَخَلَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا بَقَاؤُهُمْ بَعْدَ إِبْلِهِمْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ نَادَى فِي النَّاسِ فَيَأْتُونَ بِفَضْلِ أَرْوَادِهِمْ . فَبَسَطَ لِذَلِكَ نِطْعًا وَجَلَّوهُ عَلَى النُّطْعِ ، فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَدَعَا وَبَرَكَ عَلَيْهِ . ثُمَّ دَعَانَهُمْ بِأَوْعِيَتِهِمْ فَأَحْتَقَى النَّاسُ حَتَّى فَرَعُوا ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنِّي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ **حَدَّثَنَا** مُحَمَّدُ بْنُ يُونُسَ حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ حَدَّثَنَا أَبُو النَّجَّاشِيِّ قَالَ سَمِعْتُ رَافِعَ بْنَ خَدِيجٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ كُنَّا نُهَيِّجُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ الْعَصْرَ فَتَنَحَّرُ جَزُورًا . فَتَقَسَّمُ عَشْرَ قِسْمٍ . فَنَأْكُلُ كُلُّ تَلْمَازٍ نَضِيجًا قَبْلَ أَنْ تَقْرُبَ الشَّمْسُ **حَدَّثَنَا** مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ أَسَامَةَ عَنْ بُرَيْدٍ عَنْ أَبِي بُرْدَةَ عَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ إِنَّ الْأَشْعَرِيَّيْنَ إِذَا أَرْمَلُوا فِي الْغَزْوِ أَوْ قَلَّ طَعَامُ عِيَالِهِمْ بِالْمَدِينَةِ جَمَعُوا مَا كَانَ عِنْدَهُمْ فِي تَوْبٍ وَاحِدٍ ثُمَّ أَقْتَسَمُوهُ بَيْنَهُمْ فِي إِنَاءٍ وَاحِدٍ بِالسُّوْيَةِ فَهُمْ مَنِيٌّ وَأَنَا مِنْهُمْ **بَابُ** مَا كَانَ مِنْ خَلِيطَيْنِ فَابْتِزَّاجَعَانِ بَيْنَهُمَا بِالسُّوْيَةِ فِي الصَّدَقَةِ **حَدَّثَنَا** مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُثَنَّى قَالَ حَدَّثَنِي أَبِي قَالَ حَدَّثَنِي مُلَيْمَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ أَنَسٍ أَنَّ أَنَسًا حَدَّثَهُ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ الصِّدِّيقَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَتَبَ لَهُ فَرِيضَةَ الصَّدَقَةِ الَّتِي فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ وَمَا كَانَ مِنْ خَلِيطَيْنِ فَابْتِزَّاجَعَانِ بَيْنَهُمَا بِالسُّوْيَةِ **بَابُ قِسْمَةِ الْغَنَمِ حَدَّثَنَا** عَلِيُّ

في غير مظنتها وقد ذكر المصنف في المواقيت من هذا الوجه عن رافع تهجيل المغرب وفي هذا تهجيل للعصر والغرض منه هنا قوله فتنحرج جزورا فيقسم عشر قسم قال ابن التين في حديث رافع الشركة في الاصل وجمع الحظوظ في القسم ونحو ابل الغنم والحجة على من زعم ان اول وقت العصر مصير ظل الشيء مثليه وقوله نضيجا بالمعجمة وبالجم أي استوى طبخه \* رايها حديث أبي موسى (قوله عن يزيد) هو بالوحدة والراء مصغرا (قوله اذا ارملا) أي في زادم وأصله من الرمل كأنهم لصقوا بالرمل من القلة كما قيل في ذامترية (قوله فهم مني وأمانهم) أي هم متصلون بي وتسمى من هذه الاتصالية كقوله لست من دد وقيل المراد فعلوا فعلى في هذه المواصلة وقال النووي معناه للبالغة في اتحاد طرفيهما واتفاقهما في طاعة الله تعالى وفي الحديث فضيلة عظيمة للاشعرين بين قبيلة أبي موسى وتحديث الرجل بمناقبه وجوازها المجهول وفضيلة الايثار والمواصلة واستحباب خلط الزاد في السفر وفي الإقامة أيضا والله أعلم \* (قوله باب ما كان من خليطين فانهما يتراجعا بينهما بالسوية في الصدقة) أورد فيه حديث أنس عن أبي بكر في ذلك وهو طرف من حديثه الطويل في الزكاة وتقدم فيه وقيد المصنف في الترجمة بالصدقة لوروده فهالان التراجع لا يصح بين الشر يكين في الرقاق وقال ابن بطال فقه الباب ان الشر يكين اذا خلطا رأس مالهما فالربح بينهما فمن أنفق من مال الشركة أكثر مما أنفق صاحبه تراجع عند القسمة بقدر ذلك لانه عليه الصلاة والسلام أمر الخليطين في الغنم بالتراجع بينهما وهما شر يكان فدل ذلك على ان كل شر يكين في معناها وتعقبه ابن المنير بان التراجع الواقع بين الخليطين في الغنم ليس من باب قسمة الربح وانما أصله غرم مستهلك لا ناقدر ان من لم يعط استهلك مال من أعطي اذا أعطي عن حق وجب على غيره وقد قيل انه يقدر مستلقا من صاحبه واستدل به على أن من قام عن غيره بواجب فله الرجوع عليه وان لم يكن أذن له في القيام عنه قاله ابن المنير أيضا وفيه نظر لان صحته تتوقف على عدم الاذن وهو هنا محتمل فلا يتم الاستدلال مع قيام الاحتمال \* (قوله باب قسمة الغنم) أي بالعدد أورد فيه حديث رافع بن خديج ثم قسم فعدل عشرة من الغنم

ابن الحكم الأنصاري حدثنا أبو عوانة عن سعيد بن مسروق عن عباية بن رفاعة بن رافع بن خديج عن جده قال كنا مع النبي ﷺ بذي الحليفة . فأصاب الناس جوع فأصابوا الإبل والغنم . قال وكان النبي ﷺ في أخريات القوم فمجلوا وذبحوا ونصبوا القُدور فأمر النبي ﷺ بالقدور فكيفت . ثم قسم فعدل عشرة من الغنم ببيعير فند منها بغير فطلبود فأعيأهم . وكان في القوم خيل يسيرة فأهوى رجل منهم بسهم فحبسه الله . ثم قال : إن لهذه البهائم أوابد كآوابد الوحش فما غلبكم منها فاصنعوا به هكذا ، فقال جدى إننا نر جو أو نخاف العدو غدا وأليست معنا مدى أفندخ بالقصب ، قال ما أنهر الدم ، وذكر اسم الله عليه فكلوه ، ليس السن والظفر وسأحدثكم عن ذلك أما السن فعضم وأما الظفر فمدى الحبشة **باب** القرآن في التمر بين الشركاء حتى يستأذن أصحابه **حدثنا** خلاد بن يحيى حدثنا سفيان حدثنا جبلة بن سحيم قال سمعت ابن عمر رضي الله عنهما يقول نهى النبي ﷺ أن يقرن الرجل بين التمرتين جميعاً حتى يستأذن أصحابه **حدثنا** أبو الوليد حدثنا شعبة عن جبلة قال كنا بالمدينة فأصابتنا سنة فكان ابن الزبير يرزقنا التمر . وكان ابن عمر يرم بنا فيقول لا تقرنوا فإن النبي ﷺ نهى عن الإقران إلا أن يستأذن الرجل منكم أخاه **باب** تقويم الأشياء بين الشركاء بقيمة عدل **حدثنا** عمران بن ميسرة حدثنا عبد الوارث حدثنا أيوب عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما قال قال رسول الله ﷺ من أعتق شقيقاً له من عبد أو شريكاً أو قال نصيباً وكان له ما يبلغ ثمنه بقيمة العدل فهو عتيق وإلا فقد عتق منه ما عتق . قال لا أدري قوله عتق منه ما عتق قول من نافع أو في الحديث عن النبي ﷺ **حدثنا** بشر بن محمد أخبرنا عبد الله أخبرنا سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن النضر بن أنس عن بشير بن مريك عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال من أعتق شقيقاً من مملوكه فله عليه خلاصه في ماله . فإن لم يكن له مال قوم المملوك قيمة عدل ثم استسعى غير مشقوق عليه **باب** هل يقرع في القسمة والاستهام فيه **حدثنا** أبو نعيم حدثنا زكرياء قال سمعت عامراً يقولوا سمعت الثمان بن بشير

بغير وسيأتي الكلام عليه مستوفى في الذبائح ان شاء الله تعالى \* (قوله باب القرآن في التمر بين الشركاء حتى يستأذن أصحابه) كذا في جميع النسخ ولعل حتى كانت حين فتحرفت أو سقطت من الترجمة شيء اما لفظ النهي من أولها أو لا يجوز قبل حتى ذكر فيه حديث ابن عمر في ذلك من وجهين وقد تقدم في المظالم وياتي الكلام عليه في الاطعمة ان شاء الله تعالى قال ابن بطلال النهي عن القران من حسن الادب في الاكل عند الجمهور لاعلى التحريم كما قال أهل الظاهر لان الذي يوضع للاكل سبيله سبيل المكارمة لا التشاح لاختلاف الناس في الاكل لكن اذا استأثر بعضهم باكثر من بعض لم يحل له ذلك \* (قوله باب تقويم الاشياء بين الشركاء بقيمة عدل) قال ابن بطلال لا خلاف بين العلماء أن قسمة العروض وسائر الامتعة بعد التقويم جائز وانما اختلفوا في قسمتها بغير تقويم فاجازه الاكثر اذا كان على سبيل التراضي ومنعه الشافعي وحجته حديث ابن عمر فيمن أعتق بعض عبده فهو نص في الرقيق والحق الباقي به وأورد المصنف الحديث المذكور عن ابن عمر وعن أبي هريرة وسيأتي الكلام عليهما جميعاً في كتاب العتق مستوفى ان شاء الله تعالى \* (قوله باب هل يقرع في القسمة والاستهام فيه) الاستهام الاقتراع والمراد

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ مَنْكُلُ الْقَائِمِ عَلَى حُدُودِ اللَّهِ وَالْوَاقِعِ فِيهَا . كَمَثَلِ قَوْمٍ اسْتَمْتَمُوا عَلَى سَفِينَةٍ قَاصِبٍ بَعْضُهُمْ أَعْلَاهَا وَبَعْضُهُمْ أَسْفَلُهَا فَكَانَ الَّذِينَ فِي أَسْفَلِهَا إِذَا اسْتَقْوَا مِنَ الْمَاءِ مَرُّوا عَلَى مَنْ فَوْقَهُمْ قَالُوا أَنَا خَرَقْنَا فِي نَصِيبِنَا خَرْقًا وَلَمْ يُؤْذِ مِنْ فَوْقِنَا فَإِنْ يَتْرُكُوهُمْ وَمَا أَرَادُوا هَلَكُوا جَمِيعًا وَإِنْ أَخَذُوا عَلَى أَيْدِيهِمْ نَجَوْا وَنَجَّوْنَا جَمِيعًا **بَابُ شَرِكَةِ الْيَتِيمِ وَأَهْلِ الْمِيرَاثِ حَدِيثَنَا** عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْمَكْرِيُّ الْأَوْبِيُّ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ صَالِحٍ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ أَنَّهُ سَأَلَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وَقَالَ اللَّيْثُ حَدَّثَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ قَالَ أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ أَنَّهُ سَأَلَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عَنْ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : وَإِنْ خِفْتُمْ إِلَى رُبْعٍ . فَقَالَتْ يَا بَنُ أَخْتِي هِيَ الْيَتِيمَةُ تَكُونُ فِي حَجْرٍ وَلِهَا تَشَارِكُهُ فِي مَالِهِ فِيمَجِبُهُ مَالُهَا وَجَمَالُهَا فَيُرِيدُ أَوْ لِيهَا أَنْ يَتَزَوَّجَهَا بغير أن يَقْطِعَ فِي صَدَاقِهَا فَيُعْطِيهَا مِثْلَ مَا يُعْطِيهَا غَيْرُهُ فَهِيَ أَنْ يَنْكِحُوهُنَّ إِلَّا أَنْ يَقْطِعُوهُنَّ لهنَّ وَيَبْلُغُوا بَيْنَ أَعْلَى سُنَّتَيْنِ مِنَ الصَّدَاقِ وَأَمْرًا أَنْ يَنْكِحُوا مَا طَابَ لَهُمْ مِنَ النِّسَاءِ سِوَاهُنَّ \* قَالَ عُرْوَةُ قَالَتْ عَائِشَةُ ثُمَّ إِنَّ النَّاسَ اسْتَفْتَوْا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعْدَ هَذِهِ الْآيَةِ فَأَنْزَلَ اللَّهُ وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ . إِلَى قَوْلِهِ وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ وَالَّذِي ذَكَرَ اللَّهُ أَنَّهُ يُتْلَى عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ الْآيَةِ الْأُولَى الَّتِي قَالَ فِيهَا : وَإِنْ خِفْتُمْ أَنْ لَاتُقْسَطُوا فِي الْيَتَامَى فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ قَالَتْ عَائِشَةُ وَقَوْلُ اللَّهِ فِي الْآيَةِ الْآخَرَى وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ يَعْنِي هِيَ رَغْبَةُ أَحَدِكُمْ لِيَتَيْمَتِهِ الَّتِي تَكُونُ فِي حَجْرِهِ حِينَ تَكُونُ قَلِيلَةَ الْمَالِ وَالْجَمَالَ فَهِيَ أَنْ يَنْكِحُوا مَا رَغِبُوا فِي مَالِهَا وَجَمَالِهَا مِنْ يَتَامَى النِّسَاءِ إِلَّا بِالْقِسْطِ مِنْ أَجْلِ رَغْبَتِهِمْ عَنْهُنَّ **بَابُ الشَّرِكَةِ فِي الْأَرْضِينَ وَغَيْرِهَا حَدِيثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا هِشَامٌ أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ إِنَّمَا جَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ الشُّفْعَةَ فِي كُلِّ مَالٍ يُقْسَمُ . فَإِذَا وَقَعَتِ الْحُدُودُ وَصُرِفَتِ الطُّرُقُ فَلَا شُفْعَةَ **بَابُ** إِذَا قَسَمَ الشَّرْكَاءُ الدُّورَ وَغَيْرِهَا فَلَيْسَ لَهُمْ رُجُوعٌ وَلَا شُفْعَةٌ **حَدِيثَنَا** مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ

به هنا بيان الانصبه في القسم والضمير يعود على القسم بدلالة القسمه فذكره لانها بمعنى اورد فيه حديث النعمان ابن بشير وسياتي الكلام عليه مستوفى في آخر كتاب الشهادات ارشاه الله تعالى ( قوله باب شركة اليتيم واهل الميراث ) الواو بمعنى مع قال ابن بطال انفقوا على انه لانجوز المشاركة في مال اليتيم الا ان كان لليتيم في ذلك مصلحة راجحة واورد المصنف في الباب حديث عائشة في تفسير قوله تعالى وان خفتم ان لاتسقطوا في اليتامى وسياتي الكلام عليه مستوفى في تفسير سورة النساء انشاء الله تعالى والاويسى المذكور في الاسناد هو عبد العزيز وابراهيم هو ابن سعد وصالح هو ابن كيسان والاسناد كله مدنيون وقوله وقال الليث حدثني يونس وصله الطبري في تفسيره من طريق عبد الله بن صالح عن الليث مقررنا بطريق ابن وهب عن يونس وقوله فيه رغبة احدكم يتيمة وفي رواية الكشميني عن يتيمة ولعله اصبوب \* ( قوله باب الشركة في الارضين وغيرها ) اورد فيه حديث جابر الشفعة في كل مالم يقسم وقد مضى الكلام عليه في كتاب الشفعة واران هنا الاشارة الى جواز قسمة الارض والدار والى جوازه ذهب الجمهور صغرت الدار وكبرت واستثنى بعضهم التي لا ينتفع بها لو قسمت فتمتعت قسمتها وهشام في هذه الرواية هو ابن يوسف الصنعاني \* ( قوله باب اذا قسم الشركاء الدور وغيرها فليس لهم رجوع ولا شفعة )

رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا قَالَ قَضَى النَّبِيُّ ﷺ بِالشُّعْطَةِ فِي كُلِّ مَا لَمْ يُقَسَّمْ فَإِذَا وَقَعَتِ الْحُدُودُ وَصُرِفَتِ الطَّرِيقُ فَلَا شُعْطَةَ **بَابُ** الْأَشْرَافِ فِي الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَمَا يَكُونُ فِيهِ الصَّرْفُ **حَدَّثَنَا** عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ عَنْ عُثْمَانَ يَعْنِي ابْنَ الْأَسْوَدِ قَالَ أَخْبَرَنِي سُلَيْمَانُ بْنُ أَبِي مُسَلِمٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا الْمُنْهَالِ عَنِ الصَّرْفِ يَدًا يَدًا فَقَالَ اشْتَرَيْتُ أَنَا وَشَرِيكَ لِي شَيْئًا يَدًا يَدًا وَنَسِيئَةً فَجَاءَنَا الْبَرَاءُ بْنُ عَازِبٍ فَسَأَلَنَاهُ فَقَالَ فَعَلْتُ أَنَا وَشَرِيكَ زَيْدُ بْنُ أَرْقَمَ وَسَأَلْنَا النَّبِيَّ ﷺ عَنْ ذَلِكَ قَالَ مَا كَانَ يَدًا يَدًا فَخَذُوهُ وَمَا كَانَ نَسِيئَةً فَذَرُوهُ **بَابُ** مُشَارَكَةِ الدَّمِيِّ وَالْمُشْرِكِينَ فِي الْمَزَارَعَةِ **حَدَّثَنَا** مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا جُوَيْرِيَةُ ابْنُ أَسْمَاءَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ أَعْطَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَيْبَرَ الْيَهُودَ أَنْ يَعْمَلُوهَا وَيَزْرَعُوهَا وَلَهُمْ شَطْرُ مَا يَخْرُجُ مِنْهَا

أورد فيه حديث جابر المذكور قال ابن المنبر ترجم بلزوم القسمة وليس في الحديث الا نفى الشعطة لكن لكونه يلزم من نفيها نفى الرجوع اذ لو كان للشريك أن يرجع لعادت مشاعة فعادت الشعطة \* (قوله باب الاشتراك في الذهب والفضة وما يكون فيه الصرف) قال ابن بطال اجمعوا على ان الشركة الصحيحة أن يخرج كل واحد مثل ما أخرج صاحبه ثم يخلط ذلك حتى لا يتميز ثم يتصرفا جميعا الا أن يقيم كل واحد منهما الآخر مقام نفسه وأجمعوا على أن الشركة بالدرهم والدنانير جائزة لكن اختلفوا اذا كانت الدنانير من أحدهما والدرهم من الآخر فنعمه الشافعي ومالك في المشهور عنه والكوفيون الا الثوري اه وزاد الشافعي أن لا تختلف الصفة أيضا كالصحيح والمكسرة واطلاق البخاري الترجمة يشعر بجنوحه الى قول الثوري وقوله وما يكون فيه الصرف أي كالدرهم المغشوشة والتبر وغير ذلك وقد اختلف العلماء في ذلك فقال الاكثر يصح في كل مثل وهو الاصح عند الشافعية وقيل يختص بالنقد المضروب وأورد المصنف في الباب حديث البراء في الصرف وقد تقدم في أوائل البيوع وفي باب بيع الورق بالذهب نسيئة وتقدم بعض الكلام عليه هناك (قوله حدثنا أبو عاصم) هو النبيل شيخ البخاري وروى هنا وفي عدة مواضع عنه بواسطة (قوله اشتريت أنا وشريك لي) لم أقف على اسمه (قوله شيا بيدا يد ونسيئة) تقدم في أوائل البيوع بلفظ كنت أنجر في الصرف (قوله ما كان يدا يدا فخذوه وما كان نسيئة فردوه) في رواية كريمة فذروه بتقديم الذال المعجمة وتخفيف الراء أي اتركوه وفي رواية النسفي رده بدون الفاء وحذفها في مثل هذا واثباتها جائز وأستدل به على جواز تفريق الصفة فيصح الصحيح منها ويبطل ما لا يصح وفيه نظر لاحتمال أن يكون أشار الى عقدين مختلفين ويؤيد هذا الاحتمال ما سيأتي في باب الهجرة الى المدينة من وجه آخر عن أبي المنهال قال باع شريك لي دراهم في السوق نسيئة الى الموسم فذكر الحديث وفيه قدم النبي ﷺ المدينة ونحن نتبايع هذا البيع فقال ما كان يدا يدا فليس به بأس وما كان نسيئة فلا يصلح فعلى هذا معنى قوله ما كان يدا يدا فخذوه أي ما وقع لكم فيه التقابض في المجلس فهو صحيح فامضوه وما لم يقع لكم فيه التقابض ليس بصحيح فتركوه ولا يلزم من ذلك أن يكونا جميعا في عقد واحد والله أعلم \* (قوله باب مشاركة الدمي والمشركين في المزارعة) الواو في قوله والمشركين عاطفة وليست بمعنى مع والتقدير مشاركة المسلم للذمي ومشاركة المسلم للمشركين وقد ذكر فيه حديث ابن عمر في اعطاء اليهود خيبر على أن يعملوها مختصرا وقد تقدم في المزارعة وهو في الذمي وألحق المشرك به لأنه اذا استأمن صار في معنى الذمي وأشار المصنف الى مخالفة من خالف في الجواز كالثوري والليث وأحمد وأسحق وبه قال مالك الا أنه أجازها اذا كان يتصرف بحضرة المسلم وحجتهم خشية أن يدخل في مال المسلم ما لا يحل كالربا وثمن الخمر والخنزير وأحتج الجمهور بمعاملة النبي ﷺ يهود خيبر واذا جاز في المزارعة جاز في غيرها وبمشروعية أخذ الجزية منهم مع أن في أموالهم ما فيها

**باب قسم الغنم والمدل فيها حدثنا** قتيبة بن سعيد حدثنا الليث عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي الخير عن عقبة بن عامر رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ أعطاه غنما يقسمها على صحابته ضحايا فبقي عتود قد ذكره رسول الله ﷺ فقال ضح به أنت باب الشركة في الطعام وغيره ويذكر أن رجلا ساوم شيئا فغمزه آخر فرأى عمر أن له شركة **حدثنا** أصبغ بن الفرج قال أخبرني عبد الله بن وهب قال أخبرني سعيد عن زهرة بن معبد عن جده عبد الله بن هشام وكان قد أدرك النبي ﷺ وذهبت به أمه زينب بنت حميد إلى رسول الله ﷺ فقالت يا رسول الله يايعه فقال هو صغير فمسح رأسه ودعا له \* وعن زهرة بن معبد أنه كان يخرج به جده عبد الله بن هشام إلى السوق فيشترى الطعام فيلقاه ابن عمر وابن الزبير رضي الله عنهم فيقولان له أشركنا فإن النبي ﷺ قد دعاك بالبركة فيشركهم فرمما أصاب الراحة كما هي فيبعث بها إلى المنزل

\* (قوله باب قسم الغنم والمدل فيها) ذكر فيه حدث عقبة بن عامر وقد مضى توجيه إرادته في الشركة في أوائل الوكالة ويأتي الكلام على بقية شرحه في الاضاحي ان شاء الله تعالى \* (قوله باب الشركة في الطعام وغيره) أي من المثليات والجمهور على صحة الشركة في كل ما يملك والاصح عند الشافعية اختصاصها بالمثلي وسبيل من أراد الشركة بالعروض عنهم ان يبيع بعض عرضه المعلوم ببعض عرض الآخر المعلوم ويأذن له في التصرف وفي وجه لا يصح الا في التقدم المضروب كما تقدم وعن المالكية تكره الشركة في الطعام والراجح عندهما الجواز (قوله ويذكر أن رجلا) لم أقف على اسمه (قوله فرأى عمر) كذا للاكثر وفي رواية ابن شوبه فرأى ابن عمر وعليها شرح ابن بطلان والاول أصح فقد رواه سعيد بن منصور عن طريق اياس بن معاوية أن عمر أبصر رجلا يساوم سلعة وعنده رجل فغمزه حتى اشتراها فرأى عمر أنها شركة وهذا يدل على انه كان لا يشترط للشركة صيغة ويكتفي فيها بالاشارة اذا ظهرت القرينة وهو قول مالك وقال مالك أيضا في السلعة تعرض للبيع فيقف من يشتريها للتجارة فاذا اشتراها واحد منهم واستشركه الآخر لزمه أن يشركه لانه انتفع بتركة الزيادة عليه و وقع في نسخة الصغاني ما نصه قال أبو عبد الله يعني المصنف اذا قال الرجل للرجل اشركني فاذا سكت يكون شركا في النصف اه وكانه أخذ من أثر عمر المذكور (قوله أخبرني سعيد) هو ابن أبي ايوب وثبت في رواية ابن شوبه (قوله عن زهرة) هو بضم الزاي عند أبي داود من رواية المقبري عن سعيد حدثني أبو عقيل زهرة بن معبد (قوله عن جده عبد الله بن هشام) أي ابن زهرة التيمي من بني عمرو بن كعب بن سعد بن تيم بن مرة رهط أبي بكر الصديق وهو جد زهرة لايه (قوله وكان قد أدرك النبي ﷺ) ذكر ابن منده انه أدرك من حياة النبي ﷺ ست سنين وروى أحمد في مسنده انه أحتم في زمن رسول الله ﷺ لكن في اسناده ابن لهيعة وحدث الباب يدل على خطأ روايته هذه فان ذهاب أمه به كان في النتج ووصف بالصغر اذ ذاك فان كان ابن لهيعة ضبطه فيحتمل انه بلغ في أوائل سن الاحتلام (قوله وذهبت به أمه زينب بنت حميد) أي ابن زهير بن الحرث بن أسد بن عبد العزى وهي معدودة في الصحابة وأبوه هشام مات قبل الفتح كافرا وقد شهد عبد الله بن هشام فتح مصر واختط بها فيما ذكره ابن بونس وغيره وعاش الي خلافة معاوية (قوله ودعا له) زاد المصنف في الاحكام من وجه آخر عن زهرة وأخرجه الحاكم في المستدرک من حديث ابن وهب بنامه فوهم (قوله وعن زهرة بن معبد) هو موصول بالاسناد المذكور (قوله فيلقاه ابن عمر وابن الزبير) قال الاسماعيلي رواه الخلق فم يذكر أحد هذه الزيادة الي آخرها الا ابن وهب (قلت) وقد أخرجه المصنف في الدعوات عن عبد الله ابن وهب بهذا الاسناد وكذلك أخرجه أبو نعم من وجهين عن ابن وهب وقال الاسماعيلي تفرد به ابن وهب (قوله فيقولان له أشركنا) هو شاهد الترجمة لكونهما طلبا منه الاشتراك في الطعام الذي اشتراه فاجابهما الى ذلك

**باب الشركة في الرقيق حدثنا** مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا جُوَيْرِيَةُ بْنُ أَنَسٍ عَنْ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ مَنْ أَعْتَقَ شِرْكَاءَ لَهُ فِي مَمْلُوكٍ وَجَبَ عَلَيْهِ أَنْ يُعْتِقَ كُلَّهُ إِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ قَدَرَ تَمَنُّهُ يُقَامُ قِيمَةً عَدْلٍ وَيُعْطَى شُرَكَاءُوهُ حِصْنَهُمْ وَيُخْلَى سَبِيلُ الْمُعْتَقِ **حدثنا** أَبُو النُّعْمَانِ حَدَّثَنَا جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ عَنْ قَتَادَةَ عَنِ النَّضْرِ بْنِ أَنَسٍ عَنْ بَشِيرِ بْنِ نَهْيِكَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ مَنْ أَعْتَقَ شِقْصًا لَهُ فِي عَبْدٍ أَعْتَقَ كُلَّهُ إِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ وَإِلَّا يُسْتَسْعَ غَيْرَ مَشْفُوقٍ عَلَيْهِ **باب** الإِشْرَاقِ فِي الْهَدْيِ وَالْبَدَنِ وَإِذَا أَشْرَكَ الرَّجُلُ الرَّجُلَ فِي هَدْيِهِ بَعْدَ مَا هَدَى **حدثنا** أَبُو النُّعْمَانِ حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ جُرَيْجٍ عَنْ عَطَاءٍ عَنْ جَابِرٍ وَعَنْ طَاوُسٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ صَبْحَ رَابِعَةٍ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ مُهْلِينَ بِالْحَجِّ لَا يَخْلُطُهُمْ شَيْءٌ ، فَلَمَّا قَدِمْنَا أَمَرْنَا نَجْمَلَنَاهَا عُمرَةً وَأَنْ نَحْمَلَ إِلَى نِسَائِنَا ، فَفَشَتْ فِي ذَلِكَ الْقَالَةَ قَالَ عَطَاءٌ فَقَالَ جَابِرٌ فَبُرُوحٌ أَحَدُنَا إِلَى مِنَى وَذَكَرَهُ يَقَطُرُ مَنِيًّا ، فَقَالَ جَابِرٌ بِكُفِّهِ فَبَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيُّ ﷺ فَقَامَ خَطِيبًا فَقَالَ بَلَّغْنِي أَنْ أَقْوَامًا يَقُولُونَ كَذَا وَكَذَا وَاللَّهِ لَا أَنَا أَبْرُؤُ وَأَتَقَى لِلَّهِ مِنْهُمْ وَلَوْ أَنِّي اسْتَقْبَلْتُ مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَدْبَرْتُ مَا هَدَيْتُ وَلَوْ لَا أَنْ مَعِيَ الْهَدْيُ لَأَحْمَلْتُ ، فَقَامَ سُرَّاقَةُ بْنُ مَالِكِ بْنِ جَعْفَرٍ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ هِيَ لَنَا أَوْ لِلْأَبِيدِ فَقَالَ لِأَبِيدٍ لِلْأَبِيدِ قَالَ وَجَاءَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ فَقَالَ أَحَدُهُمَا يَقُولُ لَيْكَ بِمَا أَهَلَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَقَالَ الْآخَرُ لَيْكَ بِحِجَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يُقِيمَ عَلَى إِحْرَامِهِ وَأَشْرَكَهُ فِي الْهَدْيِ

وهم من الصحابة ولم ينقل عن غيرهم ما يخالف ذلك فيكون حجة وفي الحديث مسح رأس الصغير وترك مبايعة من لم يبلغ والسخول في السوق لطلب المعاش وطلب البركة حيث كانت والرد على من زعم أن السعة من الحلال مذمومة وتوفر دواعي الصحابة على احضار أولادهم عند النبي ﷺ لالتماس بركته وعلم من أعلام نبوته ﷺ لاجابة دعائه في عبد الله بن هشام (تبيينان) أحدهما وقع في رواية الاسماعيلي وكان يعني عبد الله بن هشام يضحى بالشاة الواحدة عن جميع أهله فعزا بعض المتأخرين هذه الزيادة للبخاري فاخطأ نانيهما وقع في نسخة الصغاني زيادة لم أرها في شيء من النسخ غيرها ولفظه قال أبو عبد الله كان عبوة البارقي يدخل السوق وقد ربح أربعين ألفا بركة دعوة رسول الله ﷺ بالبركة حيث أعطاه دينارًا يشتري به أضحية فاشترى شاتين فباع أحدهما بدينار وجاءه بدينار وشاة فبرك له رسول الله ﷺ \* (قوله باب الشركة في الرقيق) أورد فيه حديثي ابن عمرو وأبي هريرة فيمن أعتق شقصًا أي نصيبًا من عبد وهو ظاهر فيما ترجم له لأن صحة العتق فرع صحة الملك \* (قوله باب الإشراف في الهدي والبدن) بضم الموحدة وسكون المهملة جمع بدنة وهو من الخاوص بعد العلم (قوله وإذا أشرك الرجل رجلا في هديه بعدما هدى) أي هل يسوغ ذلك ذكر فيه حديث جابر وابن عباس في حجة النبي ﷺ وفيه إهلال على وفيه فامرؤه أن يقيم على إحرامه وأشركه في الهدي وتقدم الكلام عليه مستوفي في الحج وفيه بيان أن الشركة وقعت بعدما ساق النبي ﷺ الهدي من المدينة وهي ثلاث وستون بدنة وجاء على من اليمن إلى النبي ﷺ ومعه سبع وثلاثون بدنة فصار جميع مساقه النبي ﷺ من الهدي مائة بدنة وأشرك عليًا معه فيها وهذا الإشراف محمول على أنه ﷺ جعل عليًا شريكًا له في ثواب الهدي لأنه ملكه له بعد أن جعله هديًا ويحتمل أن يكون على لما أحضر الذي أحضره معه فراه النبي ﷺ ملكه نصفه مثلًا فصار شريكًا فيه وساق الجميع هدايا فصارا شريكين فيه لافي الذي ساقه النبي ﷺ أولًا (قوله وجاء على بن أبي طالب فقال أحدهما يقول لبيك بما أهل به رسول الله ﷺ وقال الآخر لبيك بحجة رسول الله ﷺ) تقدم

**باب من عدل عشر من الغنم** بجزور في القسم ، **حدثنا محمد** أخبرنا وكيع عن سفيان عن أبيه عن عبيدة بن رفاع عن جده رافع بن خديج رضي الله عنه قال كنا مع النبي ﷺ بندي الحليفة من نهماء فاصبنا غنما وإيلا فعجل القوم فأغلوها بالقدور فجاء رسول الله ﷺ فأمر بها فأكفنت ثم عدل عشر من الغنم بجزور ، ثم إن بعيراً منها نذاً وليس في القوم إلا خيل يسيرة . فرماه رجل فحبسه بسهم فقال رسول الله ﷺ إن لهذه البهائم أو أيد كأويد الوحش . فما غلبكم منها فاصنعوا به هكذا قال جدي يا رسول الله إنا نرجو أو نخاف أن نلقى العدو غداً وليس معنا مدى فنذبح بالقصب فقال أعجل أو أرني ما أنهر الدم وذكر اسم الله عليه فكلوا لئس السن والظفر ، وسأحدثكم عن ذلك أما السن فظم وأما الظفر فمدى الحبشة

﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾

كتاب في الرهن في الحضرة وقول الله عز وجل فرهان مقبوضة

وقوله تعالى : وَإِنْ كُنْتُمْ عَلَى سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهَانَ مَقْبُوضَةً

في أوائل الحج بيان الذي عبر بالعبارة الأولى وهو جابر وكذا وقع في أبواب العمرة وتعين ان الذي قال بحجة رسول الله ﷺ هو ابن عباس ومعنى قوله بحجة أي بمثل حجة رسول الله ﷺ ( تنبيه ) حديث ابن عباس في هذا من هذا الوجه أغفله المزي فلم يذكره في ترجمة طاوس لافي رواية ابن جريج عنه ولا في رواية عطاء عنه بل لم يذكر لواحد منهما رواية عن طاوس وكذا صنع الحميدي فلم يذكر طريق طاوس عن ابن عباس هذه لافي المتفق ولا في افراد البخاري لكن تبين من مستخرج أبي نعيم انه من رواية ابن جريج عن طاوس فانه أخرجه من مسند أبي يعلى قال حدثنا أبو الربيع حدثنا حماد ابن زيد عن بن جريج عن عطاء عن جابر قال وحدثنا حماد عن ابن جريج عن طاوس عن ابن عباس ولم أر لابن جريج عن طاوس رواية في غير هذا الموضع وانما يروى عنه في الصحيحين وغيرهما بواسطة ولم أر هذا الحديث من رواية طاوس عن ابن عباس في مسند احمد مع كبره والذي يظهر لي ان ابن جريج عن طاوس منقطع فقد قال الائمة انه لم يسمع من مجاهد ولا من عكرمة وانما أرسل عنهما وطاوس من أقرانها وانما سمع من عطاء لكونه تأخرت عنهما وفاته نحو عشرين سنة والله أعلم \* ( قوله باب من عدل عشرة من الغنم بجزور ) بفتح الجيم وضم الزاي أي بعير ( في القسم ) بفتح القاف ذكر فيه حديث رافع في ذلك وقد تقدم قريبا وانه يأتي الكلام عليه في الذبائح ان شاء الله تعالى وعلم شيخ البخاري في هذا الحديث لم ينسب في أكثر الروايات ووقع في رواية ابن شويه حدثنا محمد بن سلام والله أعلم ( خاتمة ) اشتمل كتاب الشركة من الاحاديث المرفوعة على سبعة وعشرين حديثا المعلق منها واحد والبقية موصولة المكرر منها فيه وفيما مضى ثلاثة عشر حديثا والخالص أربعة عشر وافقه مسلم على تحريجها سوي حديث النعمان مثل القائم على حدرد الله وحديثي عبدالله بن هشام وحديثي عبدالله بن عمرو وعبدالله بن الزبير في قصته وحديث ابن عباس الاخير وفيه من الآثار أثر واحد والله أعلم

﴿ قوله بسم الله الرحمن الرحيم ﴾

( كتاب في الرهن في الحضرة وقول الله عز وجل فرهان مقبوضة )

كذا لا يذر ولا يغير باب بدل كتاب ولا بن شويه باب ماجاء وكلهم ذكروا الآية من أولها والرهن بفتح أوله وسكون الهاء في



حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ أَبِرَاهِيمَ حَدَّثَنَا هِشَامٌ حَدَّثَنَا قَتَادَةُ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ وَلَقَدْ رَهَنَ النَّبِيُّ ﷺ دِرْعَهُ بِشَعِيرٍ وَمَشَيْتُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ بِخَبْزِ شَعِيرٍ وَإِهَالَةٍ سِنَخَةٍ وَلَقَدْ سَمِعْتُهُ يَقُولُ مَا أَصْبَحَ لِآلِ مُحَمَّدٍ ﷺ إِلَّا صَاعٌ وَلَا أَمْسِي

اللغة الاحساس من قولهم رهن الشيء اذا دام وثبت ومنه كل نفس بما كسبت رهينة وفي الشرع جعل مال وثيقة على دين ويطلق أيضا على العين المرهونة تسمية للمفعول باسم المصدر وأما الرهن بضمين فالجمع ويجمع أيضا على رهان بكسر الراء ككتب وكتاب وقرئ بهما وقوله في الحضر اشارة الى أن التقيد بالسفر بالآية خرج للغالب فلامفهوم له دلالة الحديث على مشروعيته في الحضر كما ساذكره وهو قول الجمهور واحجوا له من حيث المعنى بان الرهن شرع توثقة على الدين لقوله تعالى فان آمن بضمك بعضا فانه يشير الى أن المراد بالرهن الاستيثاق وانما قيده بالسفر لانه مظنة فقد الكاتب فاخرجه مخرج الغالب وخالف في ذلك مجاهد والضحاك فيما نقله الطبري عنهما فقالا لا يشرع الا في السفر حيث لا يوجد الكاتب وبه قال داود وأهل الظاهر وقال ابن حزم ان شرط المرتهن الرهن في الحضر لم يكن له ذلك وان تبرع به الراهن جاز وحمل حديث الباب على ذلك وقد أشار البخاري الى ما ورد في بعض طرقه كعادته وقد تقدم الحديث في باب شراء النبي ﷺ بالنسيئة في أوائل البيوع من هذا الوجه بلفظ ولقد رهن درعاه بالمدينة عنده يهودي وعرف بذلك الرد على من اعترض بأنه ليس في الآية والحديث تعرض للرهن في الحضر (قوله حدثنا مسلم بن ابراهيم) تقدم في أوائل البيوع مقر ونا باسناد آخر وساقه هناك على لفظه وهنا على لفظ مسلم ابن ابراهيم (قوله ولقد رهن درعه) هو معطوف على شيء محذوف بينه وبينه أحمد من طريق أبان العطار عن قتادة عن أنس أن يهوديا دعا رسول الله ﷺ فاجابه والدرع بكسر المهملة يذكرو ويؤث (قوله بشعير) وقع في أوائل البيوع من هذا الوجه بلفظ ولقد رهن النبي ﷺ درعاه بالمدينة عنده يهودي وأخدمته شعيرا لاهله وهذا اليهودي هو أبو الشحم بينه الشافعي ثم البيهقي من طريق جعفر بن محمد عن أبيه ان النبي ﷺ رهن درعاه عند أبي الشحم اليهودي رجل من بني ظفر في شعير انتهى وأبو الشحم بفتح المعجمة وسكون المهملة اسمه كنيته وظفر بفتح الظاء والفاء بطن من الاوس وكان حليفا لهم وضبطه بعض المتأخرين بهمزة موحدة ممدودة ومكسورة اسم الفاعل من الابهاء وكانه التمس عليه بآبي اللحم الصحابي وكان قدر الشعير المذكور ثلاثين صاعا كما سيأتي للمصنف من حديث عائشة في الجهاد وأواخر المغازي وكذلك رواه أحمد وابن ماجه والطبراني وغيرهم من طريق عكرمة عن ابن عباس وأخرجه الترمذي والنسائي من هذا الوجه فقالا بعشرين ولعله كان دون الثلاثين فحجر الكسرة تارة والقي أخرى ووقع لابن حبان من طريق شيان عن قتادة عن أنس أن قيمة الطعام كانت ديناراً وزاد أحمد من طريق شيان الآتية في آخره فما وجد ما يفتكها به حتى مات (قوله ومشيت الى النبي ﷺ بخبز شعير واهالة سنخة) والاهالة بكسر الهمزة وتخفيف الهاء ما أذيب من الشحم والآلية وقيل هو كل دسم جامد وقيل ما يؤتمد به من الادهان وقوله سنخة بفتح المهملة وكسر النون بعدها معجمة مفتوحة أى المتغيرة الريح ويقال فيها بالزاي أيضا ووقع لاحد من طريق شيان عن قتادة عن أنس لقد دعى نبي الله ﷺ ذات يوم على خبز شعير واهالة سنخة فكان اليهودي دعاني النبي ﷺ على لسان أنس فلهدا قال مشيت اليه بخلاف ما يقتضيه ظاهره انه أحضر ذلك اليه (قوله ولقد سمعته) فاعل سمعت أنس والضمير للنبي ﷺ وهو فاعل يقول وجزم الكرمانى بأنه أنس وفاعل سمعته قتادة وقد أشرت الى الرد عليه في أوائل البيوع وقد أخرجه أحمد وابن ماجه من طريق شيان المذكور بلفظ ولقد سمعت رسول الله ﷺ يقول والذي نفس محمد بيده فذكر الحديث لفظ ابن ماجه وساقه أحمد بنهماه (قوله ما أصبح لآل محمد الا صاع ولا أمسي) كذا للجمع وكذا ذكره الحميدى في الجمع وأخرجه أبو نعيم في المستخرج من طريق الكجى عن مسلم بن ابراهيم شيخ البخارى فيه

وَأَنَّهُمْ لَتَسْعَةُ أَيَّاتٍ **بَاب** مَنْ رَهَنَ دِرْعَهُ **حَدَّثَنَا** مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ  
 قَالَ تَذَاكُرْنَا عِنْدَ إِبْرَاهِيمَ الرَّهْنِ وَالْقَبِيلِ فِي السَّلَفِ فَقَالَ إِبْرَاهِيمُ حَدَّثَنَا الْأَسْوَدُ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ  
 اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اشْتَرَى مِنْ يَهُودِيٍّ طَعَامًا إِلَى أَجَلٍ وَرَهْنَهُ دِرْعَهُ **بَاب** رَهْنِ السَّلَاحِ  
**حَدَّثَنَا** عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ عَمْرُو تَمِيمٌ جَابِرُ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ

بلفظ ما أصبح لآل محمد ولا أمسي الاصاع وخولف مسلم بن ابراهيم في ذلك فأخرجه أحمد عن أبي عامر والاسماعيلي  
 من طريقه والترمذي من طريق ابن أبي عدي ومعاذ بن هشام والنسائي من طريق هشام بلفظ ما أمسي في آل محمد  
 صاع من تمر ولاصاع من حب وتقدم من وجه آخر في أوائل البيوع بلفظ بر بدل تمر ( قوله وانهم لتسعة آيات )  
 في رواية المذكورين وان عنده يومئذ تسع نسوة وسيأتي سياق أسماهن في كتاب المناقب ان شاء الله تعالى  
 ومناسبة ذكر أنس لهذا القدر مع ما قبله الاشارة الى سبب قوله ﷺ هذا وانه لم يقبله متضجرا ولا شاكيا معاذ الله من  
 ذلك وانما قاله معتذرا عن اجابته دعوة اليهودي ولرهنه عنده درعه ولعل هذا هو الحامل للذي زعم بأن قائل ذلك هو أنس  
 فرار من أن يظن أن النبي ﷺ قال ذلك بمعنى التضجر والله أعلم وفي الحديث جواز معاملة الكفار فيما لم يتحقق تحريم  
 عين المتعامل فيه وعدم الاعتبار بفساد معتقدهم ومعاملاتهم فيما بينهم واستنبط منه جواز معاملة من أكثر ماله حرام وفيه  
 جواز بيع السلاح ورهنه واجارته وغير ذلك من الكافر ما لم يكن حربيا وفيه ثبوت أملاك اهل الذمة في أيديهم وجواز  
 الشراء بالتمن المؤجل واتخاذ الدروع والعدد وغيرها من آلات الحرب وأنه غير قاذخ في التوكل وأن قنية آلة الحرب  
 لا تدل على تحيسها قاله ابن المنير وان أكثر قوت ذلك العصر الشعر قاله الداودي وأن القول قول المرهن في قيمة  
 المرهون مع يمينه حكاه ابن التين وفيه ما كان عليه النبي ﷺ من التواضع والزهد في الدنيا والتقليل منها مع قدرته عليها  
 والكرم الذي أفضى به الى عدم الادخار حتى احتاج الى رهن درعه والصبر على ضيق العيش والقناعة بالبسير وفضيلة  
 لازواجه لصبرهن معه على ذلك وفيه غير ذلك مما مضى ويأتي قال العلماء الحكمة في عدوله ﷺ عن معاملة مياسير  
 الصحابة الى معاملة اليهود أما لبيان الجواز أولانهم لم يكن عندهم اذذاك طعام فاضل عن حاجة غيرهم أو خشى أنهم  
 لا ياخذون منه تمنا أو عوضا فلم يرد التضييق عليهم فانه لا يبعد أن يكون فيهم اذذاك من يقدر على ذلك وأكثر منه فلعلمه  
 لم يطلعهم على ذلك وانما اطلع عليهم من لم يكن موسرا به ممن تقل ذلك والله أعلم \* ( قوله باب من رهن درعه ) ذكر فيه  
 حديث الاعمش ( قال تذاكرا عند ابراهيم ) هو النخعي ( الرهن والقبيل ) بفتح القاف وكسر الموحدة أي الكفيل وزنا  
 ومعني ( قوله اشترى من يهودي ) تقدم التعريف به في الباب الذي قبله ( قوله طعاما الى أجل ) تقدم جنسه في الباب  
 الذي قبله وأما الاجل ففي صحيح ابن حبان من طريق عبد الواحد بن زياد عن الاعمش انه سنة ( قوله ورهنه درعه )  
 تقدم في أوائل البيوع من طريق عبد الواحد عن الاعمش بلفظ ورهنه درعا من خديد واستدل به على جواز بيع السلاح  
 من الكافر وسيد كرفي الذي بعده ووقع في أواخر المغازي من طريق الثوري عن الاعمش بلفظ توفي رسول الله ﷺ  
 ودرعه مرهونة وفي حديث أنس عند أحمد فما وجد ما يفتكها به وفيه دليل على أن المراد بقوله ﷺ في حديث أبي  
 هريرة نفس المؤمن معلقة بدينه حتى يقضي عنه قيل هذا محل في غير نفس الانبياء فانها لا تكون معلقة بدين فهي خصوصية  
 وهو حديث صحيحه ابن حبان وغيره من لم يترك عند صاحب الدين ما يحصل له به الوفاء واليه جنح الماوردي وذكر ابن  
 الطلاع في الاقضية النبوية ان أبا بكر أفك الدرع بعد النبي ﷺ لكن روى ابن سعد عن جابر ان أبا بكر قضى عدات  
 النبي ﷺ وان عليا قضى ديونه وروى اسحق بن راهويه في مسنده عن الشعبي مرسل أن أبا بكر أفك الدرع وسلمها  
 لعل بن أبي طالب وأما من أجاب بأنه ﷺ أفكها قبل موته فعارض بحديث عائشة رضي الله عنها \* ( قوله باب رهن  
 السلاح ) قال ابن المنير انما ترجم لرهن السلاح بعد رهن الدرع لان الدرع ليست بسلاح حقيقة وانما هي آلة يتقي

قال رسول الله ﷺ من ليعكب بن الأشرف فإنه آذى الله ورسوله ﷺ فقال محمد بن مسلمة أنا فاتاه  
قال أردنا أن نسلفنا وسقا أو وسقبن فقال أرهنوني نساءكم . قالوا كيف نرهنك نساءنا ، وأنت أجل  
العرب . قال فأرهنوني أبناءكم . قالوا كيف نرهن أبناءنا . فيسب أحدهم . فيقال رهن يوسق أو  
وسقبن هذا عار علينا ولكنا نرهنك الأمة قال سفيان يعني السلاح فوعده أن يأتيه فقتلوه ثم  
أتوا النبي ﷺ فأخبروه **باب** الرهن مر كوب ومحبوب وقال مغيرة عن إبراهيم تركب الضالة  
يقدر علفها ومحب يقدر علفها والرهن مثله **حدثنا** أبو نعيم حدثنا زكرياء عن عامر عن أبي  
هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه كان يقول الرهن يركب بنفقتيه . ويشرب لبن الدر إذا  
كان مرهونا **حدثنا** محمد بن مقاتل أخبرنا عبد الله أخبرنا زكرياء عن الشعبي عن أبي هريرة  
رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ الرهن يركب بنفقتيه إذا كان مرهونا ولبن

بها السلاح ولهذا قال بعضهم لا يجوز تحليتها وان قلنا بجواز تحلية السلاح كالسيف (الأمة) بلام مشددة وهمزة  
ساكنة قدفسرها سفيان الراوي بالسلاح وسيأتي الكلام على هذا الحديث مستوفى في قصة كعب بن الأشرف من  
الغازي قال ابن بطال ليس في قولهم نرهنك الأمة دلالة على جواز رهن السلاح وإنما كان ذلك من معاريض  
الكلام المباحة في الحرب وغيره وقال ابن التين ليس فيه ما يوجب له لأنهم لم يقصدوا إلا الخديعة وإنما يؤخذ جواز رهن  
السلاح من الحديث الذي قبله قال وإنما يجوز بيعه ورهنه عند من تكون له ذمة أو عهد باتفاق وكان لكعب عهد  
ولكنه نكث ما عاهد عليه من أنه لا يمين على النبي ﷺ فانتقض عهده بذلك وقد أعلن ﷺ بأنه آذى  
الله ورسوله وأجيب بأنه لو لم يكن معتادا عندهم رهن السلاح عند أهل العهد لعارضوا عليه إذ لو عارضوا عليه لم يجز به عاداتهم  
لاستراب بهم وفاتهم ما أرادوا من مكيدته فلما كانوا بصدد المخادعة له أو هموه أنهم يفعلون ما يجوز لهم  
عندهم فعله ووافقهم على ذلك لما عهده من صدقهم فتمت المكيدة بذلك وأما كون عهده انتقض فهو في نفس  
الامر لكنهما أعلن ذلك ولأعلنوا له به وإنما وقعت المحاورة بينهم على ما يقتضيه ظاهر الحال وهذا كاف في  
المطابقة وقال السهيلي في قوله من لكعب بن الأشرف جواز قتل من سب رسول الله ﷺ ولو كان ذاعهد خلافا لابي  
حنيفة كذا قال وليس متفقا عليه عند الحنفية والله أعلم (قوله باب الرهن مر كوب ومحبوب) هذه الترجمة لفظ حديث  
أخرجه الحاكم وصححه من طريق الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعا قال الحاكم بخرجاه لان سفيان وغيره  
وقفوه على الأعمش انتهى وقد ذكر الدارقطني الاختلاف على الأعمش وغيره ورجح الموقوف وبه جزم الترمذي وهو  
مساو لحديث الباب من حيث المعنى وفي حديث الباب زيادة (قوله وقال مغيرة) أي ابن مقسم (عن إبراهيم) أي  
النخعي (تركب الضالة يقدر علفها وتحلب بقدر علفها) وقع في رواية الكشميهني بقدر علفها والاول أصوب وهذا  
الأروصله سعيد بن منصور عن هشيم عن مغيرة به (قوله والرهن مثله) أي في الحكم المذكور وقد وصله سعيد بن  
منصور بالاسناد المذكور ولفظه الدابة إذا كانت مرهونة تركب بقدر علفها وإذا كان لها لبن يشرب منه بقدر علفها  
ورواه حماد بن سلمة في جامعه عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم بأوضح من هذا ولفظه إذا ارتهن شاة شرب المرتهن  
من لبنها بقدر ثمن علفها فان استفضل من اللبن بعد ثمن العلف فهو ربا (قوله حدثنا زكرياء) هو ابن أبي زائدة (قوله  
عن عامر) هو الشعبي ولاحمد عن يحيى القطان عن زكرياء حدثني عامر وليس للشعبي عن أبي هريرة في البخاري سوي  
هذا الحديث وآخر في تفسير الزمر وعلق له ثالثا في النكاح (قوله الرهن يركب بنفقتيه) كذا للجميع بضم أول يركب

الدرُّ يُشْرَبُ بِنَفَقَتِهِ إِذَا كَانَ مَرْهُونًا وَعَلَى الَّذِي يَرْكَبُ وَيَشْرَبُ النَّفَقَةَ بِأَسْبَابِ الرِّهْنِ عِنْدَ الْيَهُودِ  
وغيرهم **حدثنا** قتيبة حدثنا جرير عن الأعمش عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة رضي الله عنها  
قالت أشترى رسول الله ﷺ من يهودي طعاماً ورهنه درعه **باب** إذا اختلف الراهن والمرتهن ونحوه  
فالبينة على المدعي واليمين على المدعى عليه **حدثنا** خلاد بن يحيى حدثنا نافع بن عمر عن ابن

على البناء للمجهول وكذلك يشرب وهو خبر بمعنى الأمر لكن لم يمتنع فيه الأمور والمراد بالرهن المرهون وقد أوضحه  
في الطريق الثانية حيث قال الظهر يركب بنفقته إذا كان مرهوناً (قوله الدر) بفتح المهملة وتشديد الراء مصدر بمعنى  
الدارة أي ذات الضرع وقوله ابن الدر هو من إضافة الشيء إلى نفسه (١) وهو كقوله تعالى وحب الحصيد (قوله  
في الرواية الثانية وعلى الذي يركب ويشرب النفقة) أي كأننا من كان هذا ظاهر الحديث وفيه حجة لمن قال يجوز  
للمرتهن الانتفاع بالرهن إذا قام بمصلحته ولو لم يأذنه المالك وهو قول أحمد واسحق وطائفة قالوا ينتفع المرتهن  
من الرهن بالركوب والحلب بقدر النفقة ولا ينتفع بغيرها لمفهوم الحديث وأما دعوى الاجمال فيه فقد دل بمنطوقه على  
إباحة الانتفاع في مقابلة الاتفاق وهذا يختص بالمرتهن لأن الحديث وإن كان مجملاً لكنه يختص بالمرتهن لأن انتفاع  
الراهن بالرهون لكونه مالك رقبته لالكونه منفقاً عليه بخلاف المرتهن وذهب الجمهور إلى أن المرتهن لا ينتفع من  
الرهون بشيء وتأولوا الحديث لكونه ورد على خلاف القياس من وجهين أحدهما التجوز لغير المالك أن يركب  
ويشرب بغير إذنه والثاني تضمينه ذلك بالنفقة لبالقيمة قال ابن عبد البر هذا الحديث عند جمهور الفقهاء يردده أصول  
جمع عليها وآثار ثابتة لا يختلف في صحتها ويدل على نسخه حديث ابن عمر الماضي في أبواب المظالم لا تحلب ماشية امرئ  
بغير إذنه انتهى وقال الشافعي يشبه أن يكون المراد من رهن ذات در وظهر لم يمنع الراهن من درها وظهرها فهي  
محلوبة ومركوبة له كما كانت قبل الرهن واعترضه الطحاوي بما رواه هشيم عن زكريا في هذا الحديث ونقظه إذا  
كانت الدابة مرهونة فعلى المرتهن علفها الحديث قال فتعين أن المراد المرتهن لا الراهن ثم أجاب عن الحديث بأنه محمول  
على أنه كان قبل تحريم الربا فلما حرم الربا حرم اشكاله من بيع اللبن في الضرع وقرض كل منفعة تجر ربا قال فارفع  
بتحريم الربا ما يبيع في هذا للمرتهن وتعقب بأن النسخ لا يثبت بالاحتمال والتاريخ في هذا متعذر والجمع بين  
الاحاديث ممكن وطريق هشيم المذكور زعم ابن حزم أن اسمعيل بن سالم الصائغ تفرد عن هشيم بالزيادة وأنها  
من تخليطه وتعقب بأن أحمد رواها في مسنده عن هشيم وكذلك أخرجه الدارقطني من طريق زياد بن أيوب عن  
هشيم وقد ذهب الأوزاعي والليث وأبو ثور إلى حملها على ما إذا امتنع الراهن من الاتفاق على المرهون فيباح حينئذ  
للمرتهن الاتفاق على الحيوان حفظاً لحياته ولا بقاء المألية فيه وجعل له في مقابلة نفقته الانتفاع بالركوب أو يشرب  
اللبن بشرط أن لا يزيد قدر ذلك أوقيمته على قدر علفه وهي من جملة مسائل الظفر وقيل إن الحكمة في العدول عن  
اللبن إلى الدر الإشارة إلى أن المرتهن إذا حلب جازله لأن الدر ينتج من العين بخلاف ما إذا كان اللبن في إناء مثلاً ورهنه  
فإنه لا يجوز للمرتهن أن يأخذ منه شيئاً أصلاً كذا قال واحتج الموفق في المعنى بأن نفقة الحيوان واجبة والمرتهن فيه  
حق وقد أمكن استيفاء حقه من نساء الرهن والنيابة عن المالك فيما وجب عليه واستيفاء ذلك من منافعه فجاز ذلك كما  
يجوز للمرأة أخذ مؤنتها من مال زوجها عند امتناعه بغير إذنه والنيابة عنه في الاتفاق عليها والله أعلم \* (قوله باب  
الرهن عند اليهود وغيرهم) ذكر فيه حديث عائشة المتقدم قريبا وغرضه جواز معاملة غير المسلمين وقد تقدم  
البحث فيه قريبا \* (قوله باب إذا اختلف الراهن والمرتهن ونحوه فالبينة على المدعي واليمين على المدعى عليه) سيأتي

(١) قوله هو من إضافة الشيء إلى نفسه تعبه العيني بأنه إذا كان المراد بالدر الدارة فلا يكون من إضافة الشيء  
إلى نفسه لأن اللبن غير الدارة اهـ

أبي مليكة قال كتبت إلى ابن عباس فكتب إلي أن النبي ﷺ قضى أن اليمين على المدعى عليه **حدثنا** قتيبة بن سعيد حدثنا جرير عن منصور عن أبي وائل قال قال عبد الله رضي الله عنه من حلف على يمين يستحق بها مالا وهو فيها فاجر لقي الله وهو عليه غضبان فانزل الله تصديق ذلك إن الذين يشتركون بهد الله وأيمانهم ثمنا قليلا فقرأ إلى عذاب اليم ثم إن الأشعث بن قيس خرج إلينا فقال ما يحدثكم أبو عبد الرحمن قال فحدثناه قال فقال صدق إني والله أنزلت كان بيني وبين رجل خصومة في بر فأختصمنا إلى رسول الله ﷺ فقال رسول الله ﷺ شاهدك أو يمينه . قلت إنه إذا يحلف ولا يبالي ، فقال رسول الله ﷺ من حلف على يمين يستحق بها مالا . هو فيها فاجر . لقي الله وهو عليه غضبان ، فانزل الله تصديق ذلك . ثم أقرأ هذه الآية : إن الذين يشتركون بهد الله وأيمانهم ثمنا قليلا . إلى ولهم عذاب اليم :

﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾

في العتق وفضله

وقوله تعالى : فك رقية أو إطعام في يوم ذي مسغبة يديا ذامقربة ، **حدثنا** أحمد بن يونس

ذكر تعريف المدعى والمدعى عليه في كتاب الشهادات ان شاء الله تعالى وألخص ما قيل فيه ان المدعى من اذا ترك ترك والمدعى عليه بخلافه ثم أورد فيه ثلاثة أحاديث الاول حديث ابن عباس ( قوله كتبت الي ابن عباس ) حذف المفعول وقد ذكره في تفسير آل عمران ( قوله فكتب الي أن النبي ﷺ ) يجوز فتح همزة ان وكسرها وسيأتي الكلام على هذا الحديث في كتاب الشهادات وأورد المصنف منه الحمل على عمومه خلافا لمن قال ان القول في الرهن قول المرتهن ما لم يجاوز قدر الرهن لان الرهن كالشاهد للمرتهن قال ابن التين جنح البخاري الى ان الرهن لا يكون شاهدا الثاني والثالث حديثا عبد الله بن مسعود والأشعث وقد تقدمت في كتاب الشرب وأراد ما قوله ﷺ للأشعث شاهدك أو يمينه فان فيه دليلا لما ترجمه به من أن الينة على المدعى ولعله أشار في الترجمة الى ما ورد في بعض طرق حديث ابن عباس بلفظ الترجمة وهو عند البيهقي وغيره كما سيأتي بيانه وكأنه لم يكن على شرطه ترجمه به وأورد ما يدل عليه مما ثبت على شرطه والله أعلم \* ( خاتمة ) \* اشتمل كتاب الرهن من الاحاديث المرفوعة على تسعة أحاديث موصولة المكرر منها فيه وفيما مضى ستة والخالص ثلاثة وافقه مسلم على تخريجها سوى حديث أبي هريرة وفيه من الآثار أثار عن ابراهيم النخعي والله أعلم

﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾

في العتق وفضله

كذا لاكثر زاد ابن شوية بعد البسملة باب وزاد المستمل قبل البسملة كتاب العتق ولم يقل باب وأثبتها النسفي والعتق بكسر المهملة ازالة الملك يقال عتق يعتق عتقا بكسر أوله وفتح وعتقا وعتاقا قال الازهرى وهو مشتق من قولهم عتق الفرس اذا سبق وعتق الفرح اذا طار لان الرقيق يتخلص بالعتق وبذهب حيث شاء ( قوله وقول الله تعالى فك رقية ) ساق الى قوله مقربة ووقع في رواية أبي ذر أو أطم ولغيره أو اطعام وها قراءتان مشهورتان والمراد بك الرقية تخليص الشخص من الرق من تسمية الشيء باسم بعضه وانما خصت بالذكرة إشارة الى ان حكم السيد عليه كالغل في رقبته فاذا أعتق فك الغل من عنقه وجاء في حديث صحيح ان فك الرقية مختص بمن أعان في عتقها حتى تعتق رواه

حدثنا عاصم بن محمد ، قال حدثني واقد بن محمد . قال حدثني سعيد بن مرجانة ، صاحب علي بن حسين قال قال لي أبو هريرة رضي الله عنه قال النبي ﷺ أيما رجل أعتق أمراً مسلماً ، استنقذ الله بكل عضو منه عضواً منه من النار قال سعيد بن مرجانة فأنطلقت به إلى علي بن حسين فعمد علي بن حسين رضي الله عنهما إلى عبده قد أعطاه به عبد الله بن جعفر عشرة آلاف درهم ، أو ألف دينار فاعتقه

أحمد وابن حبان والحاكم من حديث البراء بن عازب قال قال رسول الله ﷺ أعتق النسيمة وفك الرقبة قيل يا رسول الله أليستا واحدة قال لا إن عتق النسيمة إن تفرد بعتقها وفك الرقبة إن تعين في عتقها وهو في أثناء حديث طويل أخرجه الترمذي بعبارة صحيحة وإذا ثبت الفضل في الإعتاق على العتق ثبت الفضل في التفرد بالعتق من باب الأولي ( قوله حدثنا واقد بن محمد ) أي بن زيد بن عبد الله بن عمر أخو عاصم الذي روى عنه وبذلك صرح الأسماعيلي من طريق معاذ العبدي عن عاصم بن محمد عن أخيه واقد ( قوله حدثني سعيد بن مرجانة ) بفتح الميم وسكون الراء بعدها جيم وهي أمه واسم أبيه عبد الله ويكنى سعيداً أبا عثمان وقوله صاحب علي بن الحسين أي زين العابدين ابن الحسين بن علي ابن أبي طالب وكان منقطعاً إليه فعرف بصحبته وهم من زعم أنه سعيد بن يسار أبو الحباب فإنه غيره عند الجمهور وليس لسعيد بن مرجانة في البخاري غير هذا الحديث وقد ذكره ابن حبان في التابعين وأثبت روايته عن أبي هريرة ثم غفل فذكره في اتباع التابعين وقال لم يسمع من أبي هريرة اه وقد قال هنا قال لي أبو هريرة ووقع التصريح بسماعه منه عند مسلم والنسائي وغيرهما فانتقي ما زعمه ابن حبان ( قوله أيما رجل ) في رواية الأسماعيلي من طريق عاصم بن علي عن عاصم بن محمد أيما مسلم ووقع تقيده بذلك في رواية مسلم والنسائي من طريق اسمعيل بن أبي حكيم عن سعيد بن مرجانة ( قوله عضواً من النار ) في رواية مسلم عضواً منه وله من رواية علي بن الحسين عن سعيد بن مرجانة وستأتي مختصرة للمصنف في كفارات الإيمان أعتق الله بكل عضو منها عضواً من أعضائه من النار حتى فرجه بفرجه وللنسائي من حديث كعب بن مرة وإيما امرئ مسلم أعتق امرأتين مسلمتين كانتا فكاكاً من النار عظيمين منهما بعظم وإيما امرأة مسلمة أعتقت امرأة مسلمة كانت فكاكاً من النار أسناده صحيح ومثله للترمذي من حديث أبي أمامة وللطبراني من حديث عبد الرحمن بن عوف ورجاله ثقات ( قوله قال سعيد بن مرجانة ) هو موصول بالاسناد المذكور ( قوله فأنطلقت به ) أي بالحديث وفي رواية مسلم فأنطلقت حين سمعت الحديث من أبي هريرة فذكرته لعل زاد أحمد وأبو عوانة من طريق اسماعيل بن أبي حكيم عن سعد بن مرجانة فقال علي بن الحسين أنت سمعت هذا من أبي هريرة فقال نعم ( قوله فعمد علي بن الحسين إلى عبده ) اسم هذا العبد مطرف وقع ذلك في رواية اسماعيل بن أبي حكيم المذكورة عند أحمد وأبي عوانة وأبي نعيم في مستخرجيهما على مسلم وقوله عبد الله بن جعفر أي ابن أبي طالب وهو ابن عم والد علي بن الحسين وكانت وفاته سنة ثمانين من الهجرة ومات سعيد بن مرجانة سنة سبع وتسعين ومات علي بن الحسين قبله بثلاث أو أربع وروايته عنه من رواية الأقران وقوله عشرة آلاف درهم أو ألف دينار شك من الراوي وفيه إشارة إلى أن الدينار إذ ذاك كان بعشرة دراهم وقدرناه الأسماعيلي من رواية عاصم بن علي فقال عشرة آلاف درهم بغير شك ( قوله فاعتقه ) في رواية اسماعيل المذكورة فقال اذهب أنت حر لوجه الله وفي الحديث فضل العتق وإن عتق الذكر أفضل من عتق الأنثى خلافاً لمن فضل عتق الأنثى محتجاً بأن عتقها يستدعي صيرورة ولدها حراً سواء تزوجها حر أو عبد بخلاف الذكر ومقابله في الفضل إن عتق الأنثى غالباً يستلزم ضياعها ولأن في عتق الذكر من المعاني العامة ما ليس في الأنثى كصلاحيته للقضاء وغيره مما يصلح للذكور دون الإناث وفي قوله أعتق الله بكل عضو منه عضواً إشارة إلى أنه لا ينبغي أن يكون في الرقبة نقصان ليحصل الاستيعاب وأشار الخطابي إلى أنه يغتفر النقص

**باب أي الرقاب أفضل حدثنا** عبيد الله بن موسى عن هشام بن عروة عن أبيه عن أبي مرواح عن أبي ذر رضي الله عنه قال سألت النبي ﷺ أي العمل أفضل قال إيمان بالله وجهاد في سبيله قلت فأى الرقاب أفضل قال أعلاها تمنا وأنفسها عند أهلها

المجبور بمنفعة كالخصي مثلا إذا كان ينتفع به فيما ينتفع بالفحل ومقاله في مقام المنع وقد استنكره النووي وغيره وقال لاشك ان في عتق الخصي وكل ناقص فضيلة لكن الكامل أولى وقال ابن المنير فيه اشارة الى أنه ينبغي في الرقبة التي تكون للكفارة أو تكون مؤمنة لان الكفارة منقذة من النار فينبغي ان لا تقع الا بمنقذة من النار واستشكل ابن العربي فرجه بفرجه لان الفرج لا يتعلق به ذنب يوجب له النار الا الزنا فان حمل على ما يعطاه من الصغائر كالمفاخذة لم يشك عتقه من النار بالعتق والا فالزنا كبيرة لا تكفر الا بالتوبة ثم قال فيجتمعا ان يكون المراد ان العتق يرجع عند الموازنة بحيث يكون مرجحا لحسنات العتق ترجيحا يوازي سيئة الزنا اه ولا اختصاص لذلك بالفرج بل يأتي في غيره من الاعضاء مما آثاره فيه كاليد في الغصب مثلا والله أعلم \* ( قوله باب أي الرقاب أفضل ) أي للعتق ( قوله حدثنا عبيد الله بن موسى عن هشام بن عروة ) هذا من أعلى حديث وقع في البخاري وهو في حكم الثلاثيات لان هشام بن عروة شيخ شيخه من التابعين وان كان هنا روى عن تابعي آخر وهو أبوه وقد رواه الحارث بن أسامة عن عبيد الله بن موسى فقال أخبرنا هشام بن عروة أخرجه أبو نعيم في المستخرج ( قوله عن أبيه ) في رواية النسائي من طريق يحيى القطان عن هشام حدثني أبي ( قوله عن أبي مرواح ) بضم الميم بعدها راء خفيفة وكسر الواو بعدها مهملة زاد مسلم من طريق حماد بن زيد عن هشام الليثي ويقال له أيضا الغفاري وهو مدني من كبار التابعين لا يعرف اسمه وشذ من قال اسمه سعد قال الحاكم أبو أحمد ادرك النبي ﷺ ولم يره ( قلت ) وماله في البخاري سوى هذا الحديث ورجاله كلهم مدنيون الا شيخه وفي الاسناد ثلاثة من التابعين في نسق وقد أخرجه مسلم من رواية الزهري عن حبيب مولى عروة عن عروة فصار في الاسناد أربعة من التابعين وفي الصحابة أبو مرواح الليثي غير هذا سماه ابن منده وافدا وعزاه لابن داود ووقع في رواية الاسماعيلي من طريق يحيى بن سعيد عن هشام أخبرني أبي أن أبا مرواح أخبره وذكر الاسماعيلي عددا كثيرا نحو العشرين نفسا روى عن هشام بهذا الاسناد وخالفهم مالك فارسه في المشهور عنه عن هشام عن أبيه عن النبي ﷺ ورواه يحيى بن الليثي وطائفة عنه عن هشام عن أبيه عن عائشة ورواه سعيد بن داود عنه عن هشام كرواية الجماعة قال الدارقطني الرواية المرسلة عن مالك أصح والمحفوظ عن هشام كما قال الجماعة ( قوله عن أبي ذر ) في رواية يحيى بن سعيد المذكورة أن أبذر أخبره ( قوله قال أعلاها ) بالعين المهملة للاكثر وهي رواية النسائي أيضا وللكشميهني بالعين المعجمة وكذا للنسفي قال ابن قرقول معناها متقارب ( قلت ) وقع لمسلم من طريق حماد بن زيد عن هشام أكثرها تمنا وهو بين المراد قال النووي محله والله أعلم فيمن أراد أن يعتق رقبة واحدة أما لو كان مع شخص ألف درهم مثلا فإراد ان يشتري بها رقبة يعتقها فوجد رقبة نفيسة أو رقتين مفضولتين فالرقتان أفضل قال وهذا بخلاف الاضحية فان الواحدة السميينة فيها أفضل لان المطلوب هنا فك الرقبة وهناك طيب اللحم اه والذي يظهر أن ذلك يختلف باختلاف الاشخاص فرب شخص واحد اذا عتق انتفع بالعتق وانتفع به أضعاف ما يحصل من النفع بعتق أكثر عددا منه ورب محتاج الى كثرة اللحم لتفرقة على المحايج الذين ينتفعون به أكثر مما ينتفع هو بطيب اللحم فالضابط ان مهما كان أكثر نفعا كان أفضل سواء قل أو أكثر واحتج به مالك في ان يعتق الرقبة الكافرة اذا كانت أعلى تمنا من المسامة أفضل وخالفه أصبغ وغيره وقالوا المراد بقوله أعلى تمنا من المسلمين وقد تقدم تقييده بذلك في الحديث الاول ( قوله وأنفسها عند أهلها ) أي ما اغتباطهم بها أشد فان عتق مثل ذلك ما يقع غالبا الا خالصا وهو كقوله تعالى لن تناووا البر حتى تنفقوا

قُلْتُ فَإِنْ لَمْ أَفْعَلْ قُلْتُ تَعِينُ ضَائِعًا أَوْ تَصْنَعُ لِأَخْرَقِي قُلْتُ فَإِنْ لَمْ أَفْعَلْ قُلْتُ تَدْعُ النَّاسَ مِنَ الشَّرِّ فَإِنَّهَا صَدَقَةٌ تَصَدَّقُ بِهَا عَلَى فَنِكَ بِأَبِ مَابِسْتَجَبُ مِنَ الْعَتَاقَةِ فِي الْكُفُوفِ أَوِ الْآيَاتِ

عما نجون (قوله قلت فان لم افعل) في رواية الاسماعيلي رأيت ان لم افعل أي ان لم أقدر على ذلك فاطلق الفعل و اراد القدرة و الدارقطني في الغرائب بلفظ فان لم أستطع (قوله تعين ضائعا) بالضاد المعجمة و بعد الالف تحتانية لجميع الرواة في البخاري كما جزم به عياض وغيره وكذا هو في مسلم الا في رواية السمرقندي كما قاله عياض أيضا و جزم الدارقطني وغيره بأن هشام رواه هكذا دون من رواه عن أبيه وقال أبو علي الصدفي ونقلته من خطه رواه هشام بن عروة بالضاد المعجمة والتحتانية والصواب بالمهملة والنون كما قال الزهري واذا تقرر هذا فقد خبط من قال من شراح البخاري أنه روي بالضاد المهملة والنون فان هذه الرواية لم تقع في شيء من طرقه وروي الدارقطني من طريق معمر عن هشام هذا الحديث بالضاد المعجمة قال معمرى كان الزهري يقول صحف هشام وانما هو بالضاد المهملة والنون قال الدارقطني وهو الصواب لمقابلته بالآخرق وهو الذي يصانع ولا يحسن العمل قال علي بن المديني يقولون ان هشام صحف فيه اه ورواية معمر عن الزهري عند مسلم كما تقدم وهي بالمهملة والنون وعكس السمرقندي فيها أيضا كما نقله عياض وقد وجهت رواية هشام بأن المراد بالصانع ذو الصياع من فقر أو عيال فيرجع الى معنى الاول قال أهل اللغة رجل أخرق لاصنعة له والجمع خرق بضم ثمسكون وامرأة خرقاء كذلك ورجل صانع وصنع بفتححتين وامرأة صناع بزيادة ألف (قوله فان لم افعل) أي من الصناعة أو الاعانة ووقع في رواية الدارقطني في الغرائب رأيت ان ضعفت وهو يشعر بان قوله ان لم افعل أي للعجز عن ذلك لا كسلامتلا (قوله تدع الناس من الشر) فيه دليل على ان الكف عن الشر داخل في فعل الانسان وكسبه حتى يؤثر عليه ويعاقب غير ان الثواب لا يحصل مع الكف الا مع النية والقصد لامع الغفلة والذهول قاله القرطبي ملخصا (قوله فانها صدقة تصدق) بفتح المثناة والضاد المهملة الخفيفة على حذف احدي التاءين والاصل تصدق و يجوز تشديدها على الادغام وفي الحديث ان الجهاد أفضل الاعمال بعد الايمان قال ابن حبان الوار في حديث أبي ذر هذا بمعنى ثم وهو كذلك في حديث أبي هريرة أي المتقدم في باب من قال ان الايمان هو العمل وقد تقدم الكلام فيه على طريق الجمع بين ما اختلفت من الروايات في أفضل الاعمال هناك وقيل قرن الجهاد بالايمان هنا لانه كان اذ ذلك أفضل الاعمال وقال القرطبي تفضيل الجهاد في حال تعيينه وفضل بر الوالدين لمن يكون له أبوان فلا يجاهد الا بأذنهما وحاصله ان الاجوبة اختلفت باختلاف أحوال السائلين وفي الحديث حسن المراجعة في السؤال وصبر المفتي والمعلم على التلميذ ورفقه به وقد روي ابن حبان والطبري وغيرهما من طريق أبي ادريس الخولاني وغيره عن أبي ذر حديثا طويلا فيه أسئلة كثيرة وأجوبتها تشمل على فوائد كثيرة منها سؤاله عن أي المؤمنين أكمل وأي المسلمين أسلم وأي الهجرة والجهاد والصدقة والصلاة أفضل وفيه ذكر الانبياء وعددهم وما أنزل عليهم وآداب كثيرة من أوامرونها وغير ذلك قال ابن المنير وفي الحديث اشارة الى أن اعانة الصانع أفضل من اعانة غير الصانع لان غير الصانع مظنة الاعانة فكل أحد يعينه غالبا بخلاف الصانع فانه لشهرته بصنعتة يغفل عن اعانته فهمي من جنس الصدقة على المستور \* (قوله باب ما يستحب من العتاقة) بفتح العين ووفهم من كسر ما يقال عتق يعتق عتاقا وعتاقة والمراد الاعتاق وهو ملزوم العتاقة (قوله في الكسوف أو الآيات) كذا لأبي ذر وابن شوية وأبي الوقت والباقي والآيات بضم ألفها والتنوين لالشك وقال الكرماني هي بمعنى الوار وبمعنى بل لان عطف الآيات على الكسوف من عطف العام على الخاص وليس في حديث الباب سوي الكسوف وكأنه أشار الى قوله في بعض طرقه ان الشمس والقمر آيات من آيات الله يخوف الله بهما عباده وأكثر ما يقع التخويف بالنار فناسب وقوع العتق الذي يعتق من



**حدثنا** موسى بن مسعود حدثنا زائدة بن قدامة عن هشام بن عروة عن فاطمة بنت المنذر عن أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنهما قالت أمر النبي ﷺ بالعتاقة في كسوف الشمس \* تابعه علي بن الدراوردي عن هشام **حدثنا** محمد بن أبي بكر حدثنا عثام حدثنا هشام عن فاطمة بنت المنذر عن أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنهما قالت كنا نؤمر عند الخسوف بالعتاقة **باب** إذا أعتق عبدا بين اثنين أو أمة بين الشركاء **حدثنا** علي بن عبد الله حدثنا سفیان عن عمرو بن سالم عن أبيه رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال من أعتق

النار لكن يختلف الكسوف بالصلاة المشروعة بخلاف بقية الآيات (قوله حدثنا موسى بن مسعود) وهو أبو حذيفة النهدي بفتح النون مشهور بكنيته أكثر من اسمه وقد تقدم الحديث في الكسوف عن راو آخر عن شيخه زائدة (قوله تابعه علي) يعني ابن المديني وهو شيخ البخاري وهم من قال المراد به ابن حجر والدراوردي هو عبدالعزيز بن محمد (قوله حدثنا محمد بن أبي بكر) هو المقدمي وعتام بفتح المهملة وتشديد المثناة هو ابن علي بن الوليد العامري الكوفي ماله في البخاري سوى هذا الحديث الواحد وهشام هو ابن عروة وفاطمة زوجته وهي ابنة عمه وهذا الحديث مختصر من حديث طويل وقد تقدم الكلام عليه مستوفي في موضعه وتبين برواية زائدة أن الأمر في رواية عثام هو النبي ﷺ وهو مما يقوى أن قول الصحابي كنا نؤمر بكذا في حكم المرفوع \* (قوله باب إذا أعتق عبدا بين اثنين أو أمة بين الشركاء) قال ابن التين أراد أن العبد كالأمة لا اشتراكهما في الرق قال وقد بين في حديث ابن عمر في آخر الباب أنه كان يفتى فيهما بذلك انتهى وكأنه أشار إلى رد قول اسحق بن راهويه أن هذا الحكم مختص بالذكور وهو خطأ وادعى ابن حزم أن لفظ العبد في اللغة يتناول الأمة وفيه نظر ولعله أراد المملوك وقال القرطبي العبد اسم للمملوك الذي ذكر بأصل وضعه والأمة اسم لمؤثته بغير لفظه ومن ثم قال اسحق أن هذا لا يتناول الأنثى وخالفه الجمهور فلم يفرقوا في الحكم بين الذكر والأنثى إمالان لفظ العبد يراد به الجنس كقوله تعالى الآتي الرحمن عبدا فإنه يتناول الذكر والأنثى قطعا وأما على طريق الالتحاق لعدم الفارق قال وحديث ابن عمر من طريق موسى بن عقبة عن نافع عنه أنه كان يفتى في العبد والأمة يكون بين الشركاء الحديث وقد قال في آخره بخبر ذلك عن النبي ﷺ فظاهره أن الجميع مرفوع وقد رواه الدارقطني من طريق الزهري عن نافع عن ابن عمر قال قال رسول الله ﷺ من كان له شرك في عبادة أو أمة الحديث وهذا اصرح ما وجدته في ذلك ومثله ما أخرجه الطحاوي من طريق ابن اسحق عن نافع مثله وقال فيه حمل عليه ما بقي في ماله حتى يهتق كله وقد قال امام الحرمين أدراك كون الأمة في هذا الحكم كالعبد حاصل للسامع قبل التفتن لوجه الجمع والفرق والله أعلم (قلت) وقد فرق بينهما عثمان الليثي بما أخذ آخر فقال يفتى في الشرك في جميعه ولا شيء عليه لشريكه إلا أن تكون الأمة جميلة تراد للوطء فيضمن ما أدخل على شريكه فيها من الضرر قال النووي قول اسحق شاذ وقول عثمان فاسد اه وانما قيد المصنف العبداتين والأمة بالشركاء اتباعا للفظ الحديث الوارد فيهما والافالحكم في الجميع سواء (قوله عن عمرو) هو ابن دينار وسالم هو ابن عبدالله بن عمرو وقع في رواية الحميدي عن سفیان حدثنا عمرو بن دينار (قوله عن سالم) هو ابن عبدالله بن عمرو والنسائي من طريق اسحق بن راهويه عن سفیان عن عمرو وانه سمع سالم بن عبدالله بن عمرو (قوله من أعتق) ظاهره العموم لكنه مخصوص بالاتفاق فلا يصح من المجنون ولا من المحجور عليه لسفه وفي المحجور عليه بفلس والعبد والمرضى مرض الموت والكافر تفاصيل للعلماء بحسب ما يظهر عندهم من أدلة التخصيص ولا يقوم في مرض الموت عند الشافعية الا اذا وسعه الثلث وقال أحمد لا يقوم في المرض مطلقا وسيأتي البحث في عتق الكافر قريبا وخرج بقوله أعتق ما اذا أعتق عليه بأن ورث بعض ما يعتق عليه بقراءة فلاسراية عند الجمهور وعن أحمد رواية وكذلك لو

عَبْدًا بَيْنَ اثْنَيْنِ فَإِنْ كَانَ مُوسِرًا قَوْمٌ عَلَيْهِ ثُمَّ يُعْتَقُ حَدِيثًا عَبْدُ اللَّهِ بْنِ يَسُوفَ قَالَ أَخْبَرَ نَأْمَالِكُ  
عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ مَنْ أَعْتَقَ شِرْكَاءَهُ فِي عَبْدٍ  
وَكَانَ لَهُ مَا يَبْلُغُ ثَمَنَ الْعَبْدِ قَوْمَ الْعَبْدِ قِيمَةً عَدْلٍ

عجز المكاتب بعد ان اشترى شقفا يعتق على سيده فان الملك والعتق يحصلان بغير فعل السيد فهو كالارث ويدخل في  
الاختيار ما اذا أكره بحق ولو اوصى بعتق نصيبه من المشترك أو بعتق جزء من له كله لم يسر عند الجمهور أيضا لان المال  
ينتقل للوارث و بصير الميث معسرا وعن المالكية رواية وحجة الجمهور مع مفهوم الخبر ان السراية على خلاف  
القياس فيختص بمورد النص ولان التفويم سبيله سبيل غرامة التلغات فيقتضى التخصيص بصدور أمر يجعل اتلافا  
ثم ظاهر قوله من أعتق وقوع العتق منجزا وأجرى الجمهور المعلق بصفة اذا وجدت مجرى المنجز ( قوله عبد ابن  
اثنين ) هو كالمثال والافلا فرق بين ان يكون بين اثنين أو أكثر وفي رواية مالك وغيره في الباب شركا وهو بكسر المعجمة  
وسكون الراء وفي رواية أبواب الماضية والشركة شقفا بمعجمة وقاف ومهملة وزن الاول وفي رواية في الباب نصيبا  
والكل بمعنى الأنا بن دريد قال هو القليل والكثير وقال القزاز لا يكون الشقص الا كذلك والشرك في الاصل مصدر  
أطلق على متعلقه وهو العبد المشترك ولا بد في السياق من اضرار جزء أو ما أشبهه لان المشترك هو الجملة أو الجزء المعين  
منها وظاهره العموم في كل رقيق لكن يستثنى الجاني والمرهون ففيه خلاف والاصح في الرهن والجناية منع السراية  
لان فيها ابطال حق المرتين والمجنى عليه فلو أعتق مشتركا بعد أن كاتباه فان كان لفظ العبد يتناول المكاتب  
وقعت السراية والافلا ولا يكفي ثبوت أحكام الرق عليه فقد ثبت ولا يستلزم استعمال لفظ العبد عليه ومثله ما لو دبراه  
ولكن تناول لفظ العبد للمدبر أقوي من المكاتب فيسرى هنا على الاصح فلو أعتق من أمة ثبت كونها أم ولد  
لشريكه فلا سرية لانها تستلزم النقل من مالك الى مالك وأم الولد لا تقبل ذلك عند من لا يرى بيعها وهو أصح  
قولي العلماء ( قوله فان كان موسرا قوم ) ظاهره اعتبار ذلك حال العتق حتى لو كان معسرا ثم أيسر بعد ذلك لم يتغير  
الحكم ومفهومه انه ان كان معسرا لم يقوم وقد أفصح بذلك في رواية مالك حيث قال فيها والافلا فقد عتق منه ما عتق  
ويبقى ما لم يعتق على حكمة الاول هذا الذي يفهم من هذا السياق وهو السكوت عن الحكم بعد هذا الابقاء وسيأتي  
البحث في ذلك في الكلام على حديث الباب الذي يليه ( قوله قوم عليه ) بضم أوله زاد مسلم والنسائي في روايتهما  
من هذا الوجه في ماله قيمة عدل لا وكس ولا شطط والوكس بفتح الواو وسكون الكاف بعدها مهملة النقص  
والشطط بمعجمة ثم مهملة مكرونة بالفتح الجور واتفق من قال من العلماء على انه يباع عليه في حصة شريكه جميع ما يباع  
عليه في الدين على اختلاف عندهم في ذلك ولو كان عليه دين بقدر ما يملكه كان في حكم الموسر على أصح قولي العلماء وهو  
كأخلاف في ان الدين هل يمنع الزكاة أم لا ووقع في رواية الشافعي والحميدي فانه يقوم عليه باعلى القيمة أو قيمة عدل  
وهوشك من سفيان وقد رواه أكثر أصحابه عنه بلفظ قوم عليه قيمة عدل وهو الصواب ( قوله ثم يعتق ) في رواية مسلم  
ثم أعتق عليه من ماله ان كان موسرا وهو يشعر بأن التاء في حديث الباب مفتوحة مع ضم أوله ﴿ تنبيه ﴾ روى الزهري  
عن سالم هذا الحديث مختصرا أيضا أخرجه مسلم بلفظ من أعتق شركا له في عبد عتق ما بقي في ماله اذا كان له مال يبلغ  
ثمن العبد وذكر الخطيب قوله اذا كان له مال يبلغ ثمن العبد في المدرج وقد وقعت هذه الزيادة في رواية نافع كما سيأتي  
﴿ قوله في طريق مالك عن نافع وكان له ما يبلغ ﴾ أي شيء يبلغ وعند الكشميهني مال يبلغ وهي رواية الموطأ والتقييد  
بقوله يبلغ يخرج ما اذا كان له مال لكنه لا يبلغ قيمة النصيب وظاهره أنه في هذه الصورة لا يقوم عليه مطلقا لكن  
الاصح عند الشافعية وهو مذهب مالك أنه يسرى الى القدر الذي هو موسر به تنفيذا للعتق بحسب الامكان ( قوله  
ثمن العبد ) أي ثمن بنية العبد لانه موسر بحصته وقد أوضح ذلك النسائي في روايته من طريق زيد بن أبي أنيسة عن

فَاعْطَى شُرَكَاءَهُ حِصَصَهُمْ وَعَتَقَ عَلَيْهِ وَإِلَّا فَقَدْ عَتَقَ مِنْهُ مَا عَتَقَ **حَدِيثًا** عُبَيْدُ بْنُ  
 إِسْمَاعِيلَ عَنْ أَبِي أُسَامَةَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَنْ أَعْتَقَ شِرْكَاءَ  
 لَهُ فِي مَمْلُوكٍ فَمَلِكُهُ عِتْقُهُ كُلُّهُ إِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ يَبْلُغُ ثَمَنَهُ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ يَقُومُ عَلَيْهِ قِيَمَةُ عَدْلٍ  
 عَلَى الْمُعْتَقِ مِنْهُ مَا عَتَقَ **حَدِيثًا** مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا بِشْرٌ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ أَخْتَصَرَهُ **حَدِيثًا** أَبُو النُّعْمَانِ  
 حَدَّثَنَا حَمَّادٌ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ مَنْ أَعْتَقَ نَصِيبًا لَهُ فِي  
 مَمْلُوكٍ أَوْ شِرْكَاءَ لَهُ فِي عَبْدٍ وَكَانَ لَهُ مِنَ الْمَالِ مَا يَبْلُغُ قِيَمَتَهُ بِقِيَمَةِ الْعَدْلِ

عبيد الله بن عمر وعمر بن نافع وعبد بن عجلان عن نافع عن ابن عمر بلفظ وله مال يبلغ قيمة انصباؤه شركائه فإنه  
 يضمن لشركائه انصباؤهم ويعتق العبد والمراد بالثمن هنا القيمة لأن الثمن ما اشترت به العين واللازم هنا القيمة لأن الثمن  
 وقد تبين المراد في رواية زيد بن أبي أنيسة المذكورة ويأتي في رواية أيوب في هذا الباب بلفظ ما يبلغ قيمته بقيمة عدل  
 (قوله فأعطى شركائه) كذا لاكثر على البناء للفاعل وشركاءه بالنصب وبعضهم فأعطى على البناء للمفعول وشركاؤه  
 بالضم وقوله حصصهم أي قيمة حصصهم أي إن كان له شركاء فإن كان له شركاء أعطاه جميع الباقي وهذا الخلاف  
 فيه فلو كان مشتركا بين الثلاثة فاعتق أحدهم حصته وهي الثلث والثاني حصته وهي السدس فهل يقوم عليهما نصيب  
 صاحب النصف بالسوية أو على قدر الحصص الجمهور على الثاني وعندنا المالكية والخنازلة خلاف كالأخلاف في الشفعة  
 إذا كانت لاثنتين هل يأخذان بالسوية أو على قدر الملك (قوله عتق منه ما عتق) قال الداودي هو بفتح العين من  
 الأول ويجوز الفتح والضم في الثاني وتعقب ابن التين بأنه لم يقله غيره وإنما يقال عتق بالفتح وأعتق بضم الهمزة ولا  
 يعرف عتق بضم أوله لأن الفعل لازم غير متعمد (قوله في الرواية الثالثة عن أبي أسامة عن عبيد الله) هو ابن عمر العمري  
 (قوله عتقه كله) بجر اللام تأكيد للضمير المضاف أي عتق العبد كله (قوله فإن لم يكن له مال يقوم عليه قيمة عدل على  
 المعتق) هكذا في هذه الرواية وظاهرها أن التقويم يشرع في حق من لم يكن له مال وليس كذلك بل قوله يقوم ليس  
 جوابا للشرط بل هو صفة من له المال والمعنى أن من لا مال له بحيث يقع عليه اسم التقويم فإن العتق يقع في نصيبه خاصة  
 وجواب الشرط هو قوله فاعتق منه ما عتق والتقدير فقد أعتق منه ما عتق وقد وقع في رواية أبي بكر وعثمان ابني  
 أبي شيبه عن أبي أسامة عند إسماعيل بلفظ فإن لم يكن له مال يقوم عليه قيمة عدل عتق منه ما عتق وأوضح  
 من ذلك رواية خالد بن الحارث عن عبيد الله عند النسائي بلفظ فإن كان له مال يقوم عليه قيمة عدل في ماله فإن لم يكن له مال  
 عتق منه ما عتق (قوله حدثنا مسدد حدثنا بشر) أي ابن الفضل (عن عبيد الله) أي ابن عمر (قوله اختصره) أي  
 بالاسناد المذكور وقد أخرجه مسدد في مسنده برواية هاذن المثنى عنه بهذا الاسناد وأخرجه البيهقي من طريقه  
 ولفظه من أعتق شركاؤه في مملوك فقد عتق كله وقدرناه غير مسدد عن بشر مطولا أخرجه النسائي عن عمر وبن علي عن  
 بشر لكن ليس فيه أيضا قوله عتق منه ما عتق فيحتمل أن يكون مراده أنه اختصر هذا القدر وقد فهم إسماعيل ذلك  
 فقال عامة الكوفيين رواه عن عبيد الله بن عمر في هذا الحديث حكم الموسر والمعسر معا والبصريون لم يذكروا إلا  
 حكم الموسر فقط (قلت) فمن الكوفيين أبو أسامة كما ترى وابن نمير عند مسلم وزهري عند النسائي وعيسى بن يونس  
 عند أبي داود وعبد بن عبيد عند ابن عوانة وأحمد ومن البصريين بشر المذكور وخالد بن الحارث ويحيى القطان عند النسائي  
 وعبد الأعلى فبما ذكر إسماعيل لكن رواه النسائي من طريق زائدة عن عبيد الله وقال في آخره فإن لم يكن له مال عتق منه  
 ما عتق وزائدة كوفي لكنه وافق البصريين (قوله أو شركاؤه في عبد) الشك فيه من أيوب وقد سبق في الشركة من وجه

فَوَعْتِيقٌ قَالَ نَافِعٌ وَإِلَّا فَهَدَّ عَتَقَ مِنْهُ مَا عَتَقَ قَالَ أَيُّوبُ لَا أُدْرِي أَسْمَى بِمَا قَالَهُ نَافِعٌ أَوْ شَيْءٌ فِي الْحَدِيثِ  
**حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُقَدَّمٍ حَدَّثَنَا الْفُضَيْلُ بْنُ سُلَيْمَانَ حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ أَخْبَرَنِي نَافِعٌ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ  
 اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ كَانَ يُنْفِقُ فِي الْعَبْدِ أَوْ الْأَمَةِ يَكُونُ بَيْنَ شَرِّكَائِهِ فَيَمْتَقُ أَحَدُهُمْ نَصِيبَهُ مِنْهُ يَقُولُ قَدْ وَجَبَ عَلَيْهِ عِتْقُهُ  
 كُلُّهُ إِذَا كَانَ لِلَّذِي أَعْتَقَ مِنَ الْمَالِ مَا يَبْلُغُ يَوْمَ مِنْ مَالِهِ قِيَمَةَ الْعَدْلِ وَيُدْفَعُ إِلَى الشَّرِّكَاءِ أَنْصِبًا وَهُمْ  
 وَيُحْتَلَى سَبِيلُ الْمُتَّقِي يُخْبِرُ ذَلِكَ ابْنُ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَرَوَاهُ اللَّيْثُ وَابْنُ أَبِي ذَيْبٍ وَابْنُ إِسْحَقَ  
 وَجُوَيْرِيَةُ وَيَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ أُمِيَّةَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ  
 مُخْتَصَرًا**

آخرته فقال فيه أو قال نصيبا (قوله فهو عتيق) أي معتق بضم أوله وفتح المثناة (قوله قال أيوب لا أدري أسمى) قاله  
 نافع أوشى في الحديث) هذا شك من أيوب في هذه الزيادة المتعلقة بحكم المعسر هل هي موصولة مرفوعة أو منقطعة  
 مقطوعة وقد رواه عبد الوهاب عن أيوب فقال في آخره وروى بما قال وان لم يكن له مال فقد عتق منه ما عتق وروى بما لم يقله  
 وأكثر ظني أنه شىء يقول نافع من قبله أخرجه النسائي وقد وافق أيوب على الشك في رفع هذه الزيادة يحيى بن سعيد عن  
 نافع أخرجه مسلم والنسائي ولفظ النسائي وكان نافع يقول قال يحيى لا أدري أسمى كان من قبله يقول أسمى في الحديث  
 فان لم يكن عنده فقد جاز ما صنع ورواه من وجه آخر عن يحيى فحزم بانها عن نافع وأدرجها في المرفوع من وجه آخر  
 وحزم مسلم بان أيوب ويحيى قال لا ندري أهو في الحديث أوشى قاله نافع من قبله ولم يختلف عن مالك في وصلها ولا عن  
 عبيد الله بن عمر لكن اختلف عليه في اثباتها وحذفها كما تقدم والذين أثبتوها حفاظا ثابتاتها عن عبيد الله مقدم وأثبتها  
 أيضا جرير بن حازم كما سيأتي بهدائي عشر بابا واسماعيل ابن أمية عند الدارقطني وقد رجح الامة رواية من أثبت هذه الزيادة  
 مرفوعة قال الشافعي لأحسب عالما بالحديث يشك في أن ما لكأحفظ لحديث نافع من أيوب لأنه كان ألزم له منه حتى  
 ولو استويا فشك أحدهما في شىء لم يشك فيه صاحبه كانت الحجة مع من لم يشك ويؤيد ذلك قول عثمان الدارمي قلت لابن  
 معين مالك في نافع أحب إليك أو أيوب قال مالك وسأذكر ثمرة الخلاف في رفع هذه الزيادة أو وقفها في الكلام على حديث  
 أبي هريرة في الباب الذي يليه ان شا الله تعالى (قوله انه كان يفتى الخ) كان البخاري اورد هذه الطريق بشير بها الى ان  
 ابن عمر راوى الحديث أفتى بما يقتضيه ظاهره في حق الموسر ليرد بذلك على من لم يقل به ولم يتفرد موسى ابن عقبة عن  
 نافع بهذا الاسناد بل وافقه صخر بن جويرة عن نافع أخرجه أبو عوانة والطحاوى والدارقطني من طريقه  
 (قوله ورواه الليث وابن أبي ذئب وابن اسحق وجويرة ويحيى بن سعيد واسماعيل بن أمية عن نافع عن ابن  
 عمر عن النبي ﷺ مختصرا) يعني ولم يذكرها الجملة الاخيرة في حق المعسر وهي قوله فقد عتق منه ما عتق فاما  
 رواية الليث فقد وصلها مسلم ولم يسبق لفظه والنسائي ولفظه سمعت رسول الله ﷺ يقول ايما مملوك كان بين  
 شركاء فاعتق أحدهم نصيبه فانه يقام في مال الذي أعتق قيمة عدل فيعتق ان بلغ ذلك ماله واما رواية ابن أبي  
 ذئب فوصلها مسلم ولم يسبق لفظها ووصلها أبو نعيم في مستخرجه عليه ولفظه من اعتق شركا في مملوك وكان للذي  
 يعتق مبلغ منه فقد عتق كله واما رواية أبو اسحق فوصله أبو عوانة ولفظه من أعتق شركا له في عبد مملوك فعليه نفاذه منه  
 واما رواية جويرة وهو ابن اسمعيل فوصلها المؤلف في الشركة كما مضى واما رواية يحيى بن سعيد فوصلها مسلم وغيره  
 وقد ذكرت لفظه واما رواية اسمعيل بن أمية فوصلها مسلم ولم يسبق لفظها وهي عند عبد الرزاق نحو رواية ابن أبي ذئب  
 وفي هذا الحديث دليل على ان الموسر اذا أعتق نصيبه من مملوك عتق كله قال ابن عبد البر لا خلاف في ان التقويم لا يكون  
 الا على الموسر ثم اختلفوا في وقت العتق فقال الجمهور والشافعي في الاصح وبعض المالكية انه يعتق في الحال وقال

**باب** إذا أعتق نصيباً في عبد وليس له مال استسعى العبد غير مشقوق عليه على نحو  
 الكتابة **حدثنا** أحمد بن أبي رجا حدثنا يحيى بن آدم حدثنا جرير بن حازم سمعت قتادة قال  
 حدثني النضر بن أنس بن مالك عن بشير بن نبيك عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال النبي ﷺ

بعض الشافية لو أعتق الشريك نصيبه بالتقويم كان لغوا ويغرم المعتق حصة نصيبه بالتقويم وحجتهم رواية أئوب  
 في الباب حيث قال من أعتق نصيباً وكان له من المال ما يبلغ قيمته فهو عتق وأوضح من ذلك رواية النسائي وابن حبان  
 وغيرهما من طريق سليمان بن موسى عن نافع عن ابن عمر بلقظ من أعتق عبداً وله فيه شركاء وله وفاة فهو حر ويضمن  
 نصيب شركائه بقيمته وللطحاوي من طريق ابن أبي ذئب عن نافع فكان للذي يعتق نصيبه ما يبلغ منه فهو عتق كله  
 حتى لو أعتق الموصر المعتق بعد ذلك استمر المعتق وبقى ذلك ديناً في ذمته ولو مات أخذ من تركته فن لم يخلف شيئاً لم يكن  
 للشريك شيء واستمر العتق والمشهور عند المالكية أنه لا يعتق إلا بدفع القيمة فلو أعتق الشريك قبل أخذ القيمة نفذ  
 عتقه وهو أحد أقوال الشافعي وحجتهم رواية سالم أول الباب حيث قال فإن كان موسراً قوم عليه ثم يعتق والجواب  
 أنه لا يلزم من ترتيب العتق على التقويم ترتيبه على أداء القيمة فإن التقويم يعدم معرفة القيمة وأما الدفع فقد زائد على  
 ذلك وأما رواية مالك التي فيها فاعطى شركائه حصصهم وعتق عليه العبد فلا تقتضي ترتيباً لسياقها بالواو وفي الحديث  
 حجة على ابن سيرين حيث قال يعتق كله ويكون نصيب من لم يعتق في بيت المال لتصریح الحديث بالتقويم على المعتق وعلى  
 ربيعة حيث قال لا ينفذ عتق الجزء من موسر ولا معسر وكأنه لم يثبت عنده الحديث وعلى بكر بن الأشج حيث قال إن  
 التقويم يكون عند ارادة العتق لا بعد صدوره وعلى أبي حنيفة حيث قال يتخير الشريك بين أن يقوم نصيبه على المعتق أو  
 يعتق نصيبه أو يستسعى العبد في نصيب الشريك ويقال أنه لم يسبق إلى ذلك ولم يتأخر عليه أحد حتى ولا صاحبه  
 وطرد قوله في ذلك فيما لو أعتق بعض عبده فالجمهور قالوا يعتق كله وقال هو يستسعى العبد في قيمة نفسه لمولاه واستثنى  
 الحنفية ما إذا أذن الشريك فقال لشريكه أعتق نصيبك قالوا فلا ضمان فيه واستدل به على أن من ألتف شيئاً من  
 الحيوانات فعليه قيمته لا مثله ويلتحق بذلك ما لا يكال ولا يوزن عند الجمهور وقال ابن بطال قيل الحكمة في التقويم على  
 الموسر أن تكمل حرية العبد لتم شهادته وحدوده قال والصواب أنها لا تستكمل انقاذ المعتق من النار (قلت) وليس  
 القول المذكور مردوداً بل هو محتمل أيضاً ولعل ذلك أيضاً هو الحكمة في مشروعية الاستسعاء \* (قوله باب إذا  
 أعتق نصيباً في عبد وليس له مال استسعى العبد غير مشقوق عليه على نحو الكتابة) أشار البخاري بهذه الترجمة إلى أن  
 المراد بقوله في حديث ابن عمر والا فقد عتق منه ما عتق أي والا فإن كان المعتق لا مال له يبلغ قيمة بقية العبد فقد  
 تنجز عتق الجزء الذي كان يملكه وبقى الجزء الذي لشريكه على ما كان عليه أولاً إلى أن يستسعى العبد في تحصيل القدر  
 الذي يخلص به باقيه من الرق إن قوى على ذلك فإن عجز نفسه استمرت حصة الشريك موقوفة وهو مصير منه إلى القول  
 بصحة الحديثين جميعاً والحكم برفع الزيادة من معاها قوله في حديث ابن عمر والا فقد عتق منه ما عتق وقد تقدم بيان  
 من جزم بأنها من جملة الحديث وبيان من توقف فيها أو جزم بأنها من قول نافع وقوله في حديث أبي هريرة فاستسعى به  
 غير مشقوق عليه وسأبين من جزم بأنها من جملة الحديث ومن توقف فيها أو جزم بأنها من قول قتادة وقد بينت ذلك  
 في كتاب المدرج بأبسط مما هنا وقد استبعد الاستماع إلى الجمع بين حديثي ابن عمر وأبي هريرة ومنع الحكم  
 بصحتها معاً وجزم بأنهما متدافعان وقد جمع غيره بينهما بأوجه أخرى ياتي بيانها في أواخر الباب إن شاء الله تعالى (قوله جرير  
 ابن أبي حازم) سمعت قتادة سيأتي بعد أبواب من رواية جرير بن حازم عن نافع فله فيه طريقان وقد حفظ الزيادة التي  
 في كل منهما وجزم برفع كل منهما (قوله عن بشير بن نبيك) بفتح الموحدة وكسر المعجمة وفتح النون وكسر الهاء

مَنْ أَعْتَقَ شَقِيصًا مِنْ عَبْدٍ \* حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ حَدَّثَنَا سَعِيدٌ عَنْ قَتَادَةَ عَنِ النَّضْرِ  
ابْنِ أَنَسٍ عَنْ بَشِيرِ بْنِ نَهْيِكٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ مَنْ أَعْتَقَ نَصِيبًا فِي  
مَمْلُوكٍ فَخَلَّصَهُ عَلَيْهِ فِي مَالِهِ إِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ وَإِلَّا قَوْمٌ عَلَيْهِ فَأَسْتَسْعَى بِهِ غَيْرَ مَشْقُوقٍ عَلَيْهِ \* تَابَعَهُ  
حَجَّاجُ بْنُ حَجَّاجٍ وَأَبَانُ وَمُوسَى بْنُ خَلْفٍ عَنِ قَتَادَةَ وَاخْتَصَرَهُ شُعْبَةُ

وزنا واحدا ( قوله من أعتق شقيصا من عبد ) كذا أورده مختصرا وعطف عليه طريق سعيد عن قتادة وقد تقدم  
في الشركة من وجه آخر عن جرير بن حازم وبقية أعتق كله ان كان له مال والا يستسعى غير مشقوق عليه وأخرجه  
الاسماعيلي من طريق بشر بن السري ويحيى بن بكير جميعا عن جرير بن حازم بلفظ من أعتق شقيصا من غلام وكان  
للذي أعتقه من المال ما يبلغ قيمة العبد أعتق في ماله وان لم يكن له مال استسعى العبد غير مشقوق عليه ( قوله حدثنا سعيد )  
هو ابن أبي عروبة ( قوله عن النضر ) في رواية جرير التي قبلها عن قتادة قال حدثني النضر ( قوله والا قوم عليه فاستسعى  
به ) في رواية عيسى بن يونس عن سعيد عند مسلم ثم يستسعى في نصيب الذي لم يعتق الحديث وفي رواية عبدة عند النسائي  
ومجد بن بشر عند أبي داود كلاهما عن سعيد فان لم يكن له مال قوم ذلك العبد قيمة عدل واستسعى في قيمته لصاحبه  
الحديث ( قوله غير مشقوق عليه ) تقدم توجيهه وقال ابن التين معناه لا يستغنى عليه في الثمن وقيل معناه غير مكاتب  
وهو جيد جدا وفي ثبوت الاستسعاء حجة على ابن سيرين حيث قال يعتق نصيب الشريك الذي لم يعتق من بيت المال ( قوله  
تابعه حجاج ابن حجاج وأبان وموسى بن خلف عن قتادة واختصره شعبة ) أراد البخاري بهذا الرد على من زعم ان  
الاستسعاء في هذا الحديث غير محفوظ وان سعيد ابن أبي عروبة تفرد به فاستظهر له برواية جرير بن حازم بموافقه ثم  
ذكر ثلاث تاهوها على ذكرها فاما رواية حجاج فهو في نسخة حجاج بن حجاج عن قتادة من رواية أحمد بن حفص أحد  
شيوخ البخاري عن أبيه عن ابراهيم بن طهمان عن حجاج وفيها ذكر السعاية ورواه عن قتادة أيضا حجاج بن أرطاة  
أخرجه الطحاوي وأما رواية أبان فاخرجه أبو داود والنسائي من طريقه قال حدثنا قتادة أخبرنا النضر بن أنس  
ولفظه فان عليه أن يعتق بقيته ان كان له مال والا استسعى العبد الحديث ولا يبي داود فعليه أن يعتقه كله والباقي سواء  
وأما رواية موسى بن خلف فوصلها الخطيب في كتاب الفصل والوصل من طريق أبي ظفر عبد السلام بن مظهر عنه  
عن قتادة عن النضر ولفظه من أعتق شقيصا في مملوك فعليه خلاصه ان كان له مال فان لم يكن له مال استسعى غير مشقوق  
عليه وأما رواية شعبة فاخرجه مسلم والنسائي من طريق غندر عنه عن قتادة باسناده ولفظه عن النبي ﷺ في المملوك بين  
الرجلين فيعتق أحدهما نصيبه قال يضمن ومن طريق معاذ عن شعبة بلفظ من أعتق شقيصا من مملوك فهو حر من ماله  
وكذا أخرجه أبو عوانة من طريق الطيالسي عن شعبة وأبو داود من طريق روح عن شعبة بلفظ من أعتق مملوكا بينه وبين  
آخر فعليه خلاصه وقد اختصر ذكر السعاية أيضا هشام الدستوائي عن قتادة الا انه اختلف عليه في اسناده فمنهم من  
ذكر فيه النضر بن أنس ومنهم من لم يذكره واخرجه أبو داود والنسائي بالوجهين ولفظ أبي داود والنسائي جميعا من  
طريق معاذ بن هشام عن أبيه من أعتق نصيبا له في مملوك عتق من ماله ان كان له مال ولم يختلف على هشام في هذا القدر من  
المتن وغفل عبد الحق فزعم ان هشاما وشعبة ذكرا الاستسعاء فوصلاه وتعقب ذلك عليه ابن المواق فأجاد وبالغ ابن العربي  
فقال اختلفوا على ان ذكر الاستسعاء ليس من قول النبي ﷺ وانما هو من قول قتادة ونقل الخلال في العلل عن أحمد أنه  
ضعف رواية سعيد في الاستسعاء وضعفها أيضا الأثرم عن سليمان بن حرب واستند الى ان فائدة الاستسعاء ان لا يدخل  
الضرر على الشريك قال فلو كان الاستسعاء مشروعا للزم انه لو اعطاه مثلا كل شهر درهمين انه يجوز ذلك وفي ذلك غاية الضرر  
على الشريك اه وبمثل هذا لا ترد الاحاديث الصحيحة قال النسائي بلغنى ان هاما رواه فجعل هذا الكلام أي الاستسعاء  
من قول قتادة وقال الاسماعيلي قوله ثم استسعى العبد ليس في الخبر مستندا وانما هو قول قتادة مدرج في الخبر على ما رواه

هام وقال ابن المنذر والخطابي هذا الكلام الاخير من فتيا قتادة ليس في المتن ( قلت ) ورواية هام قد أخرجها أبو داود  
 عن محمد بن كثير عنه عن قتادة لكنه لم يذكر الاستسعاء أصلا ولفظه أن رجلا أعتق شقصا من غلام فأجاز النبي ﷺ  
 عتقه وغرمه بقية ثمنه نعم رواه عبد الله بن يزيد المقرئ عن هام فذكر فيه السعاية وفصلها من الحديث المرفوع أخرج  
 الاسماعيلي وابن المنذر والدارقطني والخطابي والحاكم في علوم الحديث والبيهقي والخطيب في الفصل والوصل كلهم  
 من طريقه ولفظه مثل رواية محمد بن كثير سواء وزاد قال فكان قتادة يقول ان لم يكن له مال استسعى العبد قال  
 الدارقطني سمعت أبا بكر النيسابوري يقول ما أحسن ما رواه هام ضبطه وفصل بين قول النبي ﷺ وبين قول قتادة  
 هكذا جزم هؤلاء بأنه مدرج وأبي ذلك آخرون منهم صاحب الصحيح فصحا كون الجميع مرفوعا وهو الذي يرجحه  
 ابن دقيق العيد وجماعة لان سعيد بن أبي عروبة أعرف بحديث قتادة لكثرة ملازمته له وكثرة أخذه عنه من هام وغيره  
 وهشام وشعبة وان كانا أحفظ من سعيد لكنهما لم ينفيا ما رواه وانما اقتصرنا من الحديث على بعضه وليس المجلس  
 متحدا حتى يتوقف في زيادة سعيد فان ملازمة سعيد لقتادة كانت أكثر منهما فسمع منه ما لم يسمعه غيره وهذا كله  
 لو انفرد وسعيد لم ينفرد وقد قال النسائي في حديث أبي قتادة عن أبي المليح في هذا الباب بعد ان ساق الاختلاف فيه  
 على قتادة هشام وسعيد أثبت في قتادة من هام وما أعل به حديث سعيد من كونه اخطأ أو انفرد به مهود لانه في  
 الصحيحين وغيرها من رواية من سمع منه قبل الاختلاط كيزيد بن زريع وواقفه عليه أربعة تقدم ذكرهم وآخرون  
 معهم لان طيل بذكرهم وهام هو الذي انفرد بالتفصيل وهو الذي خالف الجميع في القدر المتفق على رفعه فانه جعله  
 واقعة عين وهم جعلوه حكما عاما فدل على انه لم يضبطه كما ينبغي والعجب ممن طعن في رفع الاستسعاء بكون هام جعله  
 من قول قتادة ولم يطعن فيما يدل على ترك الاستسعاء وهو قوله في حديث ابن عمر في الباب الماضي والا فقد عتق منه ما عتق  
 بكون أيوب جعله من قول نافع كما تقدم شرحه ففصل قول نافع من الحديث وميزه كما صنع هام سواء فلم يجعله مدرجا  
 كما جعلوا حديث هام مدرجا مع كون يحيى بن سعيد وافق أيوب في ذلك وهام لم يوافق أحد وقد جزم بكون حديث نافع  
 مدرجا مع محمد بن وضاح وآخرون والذي يظهر ان الحديثين صحيحان مرفوعان وفاقا لعمل صاحب الصحيح وقال ابن المواق  
 والانصاف ان لانوهم الجماعة بقول واحد مع احتمال أن يكون سمع قتادة يفتي به فليس بين حديثه به مرة وفتياه به  
 أخرى منافاة ( قلت ) ويؤيد ذلك ان البيهقي أخرج من طريق الاوزاعي عن قتادة انه أفتى بذلك والجمع بين حديثي  
 ابن عمر وابن أبي هريرة ممكن بخلاف ما جزم به الاسماعيلي قال ابن دقيق العيد حسبك بما اتفق عليه الشيخان فانه  
 أعلى درجات الصحيح والذين لم يقولوا بالاستسعاء تعللوا في تضعيفه بتعليلات لا يمكنهم الوفاء بمثلها في المواضع التي  
 يحتاجون الى الاستدلال فيها بأحاديث يرد عليها مثل تلك التعليلات وكان البخاري خشي من الطعن في رواية سعيد  
 ابن أبي عروبة فإشار الي ثبوتها بإشارات خفيفة كعادته فانه أخرج من رواية يزيد بن زريع عنه وهو من أثبت  
 الناس فيه وسمع منه قبل الاختلاط ثم استظهره برواية جرير بن حازم بما عتبه لينفي عنه التفرده ثم أشار الى أن غيرها  
 تابعها ثم قال اختصره شعبة وكانه جواب عن سؤال مقدر وهو أن شعبة أحفظ الناس لحديث قتادة فكيف لم  
 يذكر الاستسعاء فاجاب بان هذا لا يؤثر فيه ضعفا لانه أورد مختصرا وغيره ساقه بتأمله والعدد الكثير أولى بالحفظ  
 من الواحد والله أعلم وقد وقع ذكر الاستسعاء في غير حديث أبي هريرة أخرجه الطبراني من حديث جابر وأخرجه البيهقي  
 من طريق خالد بن أبي قلابة عن رجل من بني عذرة وعمدة من ضعف حديث الاستسعاء في حديث ابن عمر قوله والا فقد عتق  
 منه ما عتق وقد تقدم انه في حق المعسر وان المفهوم من ذلك ان الجزء الذي لشريك المعتقد باق على حكمه الاول وليس  
 فيه التصريح بان يستمر رفيقا ولا فيه التصريح بانه يعتق كله وقد احتج بعض من ضعف رفع الاستسعاء بزيادة وقعت  
 في الدارقطني وغيره من طريق اسمعيل ابن أمية وغيره عن نافع عن ابن عمر قال في آخره ورق منه ما بقي وفي اسناده  
 اسمعيل بن مرزوق الكعبي وليس بالمشهور عن يحيى بن أيوب وفي حفظه شيء عنهم وعلى تقدير صحتها فليس فيها أنه

## باب الخطأ والنسيان في العتاق والطلاق ونحوه

يسمر رقيقا بل هي مقتضى المفهوم من رواية غيره وحديث الاستسعاء فيه بيان الحكم بعد ذلك فللذي صحح رفعه أن يقول معنى الحديثين أن المصرا إذا أعتق حصته لم يسر العتق في حصته شر يكبل تبقى حصته شر يكبل على حالها وهي الرق ثم يستسعى في عتق بقية فيحصل ثمن الجزء الذي لشر يك سيده ويدفعه إليه ويعتق وجعلوه في ذلك كالمكاتب وهو الذي جزم به البخاري والذي يظهر أنه في ذلك باختياره لقوله غير مشقوق عليه فلو كان ذلك على سبيل اللزوم بان يكف العبد إلا كتساب والطلب حتى يحصل ذلك لحصل له غاية المشقة وهو لا يلزم في الكتابة بذلك عند الجمهور لانها غير واجبة فهذه مثلها والى هذا الجمع مال البيهقي وقال لا يبي بين الحديثين معارضة أصلا وهو كما قال إلا أنه يلزم منه أن يبقى الرق في حصته الشريك إذا لم يختر العبد الاستسعاء فيعارضه حديث أبي الميخ عن أبيه أن رجلا أعتق شقصا له من غلام فذكر ذلك للنبي ﷺ فقال ليس لله شريك وفي رواية فأجاز عتقه أخرجه أبو داود والنسائي بإسناد قوي وأخرجه أحمد بإسناد حسن من حديث سمرة أن رجلا أعتق شقصا في مملوك فقال النبي ﷺ هو كله فليس لله شريك ويمكن حمله على ما إذا كان المعتق غنيا أو على ما إذا كان جميعه فاعتق بعضه فقدر وي أبو داود من طريق مقام بن التلب عن أبيه أن رجلا أعتق نصيبه من مملوك فلم يضمه النبي ﷺ وإسناده حسن ومحمول على المصرا والاعتراضا وجمع بعضهم بطريق أخرى فقال أبو عبد الملك المراد بالاستسعاء أن العبد يستمر في حصته الذي لم يعتق رقيقا فيسعى في خدمته بقدر ماله فيه من الرق قالوا ومعنى قوله غير مشقوق عليه أي من وجه سيده المذكور فلا يكفه من الخدمة فوق حصته الرق لكن يرد على هذا الجمع قوله في الرواية المتقدمة واستسعى في قيمته لصاحبه واحتج من أبطل الاستسعاء بحديث عمران بن حصين عند مسلم أن رجلا أعتق ستة مملوكين له عند موته لم يكن له مال غيرهم فدعاهم رسول الله ﷺ فجزأهم أثلاثا ثم أقرع بينهم فأعتق اثنين وأرق أربعة ووجه الدلالة منه أن الاستسعاء لو كان مشروعا لجز من كل واحد منهم عتق ثلثه وأمره بالاستسعاء في بقية قيمته لورثة الميت وأجاب من أثبت الاستسعاء بانها واقعة عين فيحتمل أن يكون قبل مشروعية الاستسعاء ويحتمل أن يكون الاستسعاء مشروعا والافى هذه الصورة وهي ما إذا أعتق جميع ماله أن يعتقه وقد أخرج عبد الرزاق بإسناد رجاله ثقات عن أبي قلابة عن رجل من بني عذرة أن رجلا منهم أعتق مملوكه عند موته وليس له مال غيره فأعتق رسول الله ﷺ ثلثه وأمره أن يسعى في الثلثين وهذا يعارض حديث عمران وطريق الجمع بينهما يمكن واحتجوا أيضا بما رواه النسائي من طريق سليمان بن موسى عن نافع عن ابن عمر بانظ من أعتق عبدا وله فيه شركاء وله وفاة فهو حر ويضمن نصيب شركائه بقيته لما أساء من مشاركتهم وليس على العبد شيء والجواب مع تسليم صحته أنه يختص بصورة اليسار لقوله فيه وله وفاة والاستسعاء إنما هو في صورة الاعسار كما تقدم فلا حاجة فيه وقد ذهب إلى الأخذ بالاستسعاء إذا كان المعتق معسرا أبو حنيفة وصاحبه والاوزاعي والثوري واسحق وأحمد في رواية وآخرون ثم اختلفوا فقال الأكثر يعتق جميعه في الحال ويستسعى العبد في تحصيل قيمة نصيب الشريك وزاد ابن أبي ليلى فقال ثم يرجع العبد على المعتق الأول بما أداه للشريك وقال أبو حنيفة وحده يتخير الشريك بين الاستسعاء وبين عتق نصيبه وهذا يدل على أنه لا يعتق عنده ابتداء إلا النصيب الأول فقط وهو موافق لما جنح إليه البخاري من أنه يصير كالمكاتب وقد تقدم توجيهه وعن عطاء يتخير الشريك بين ذلك وبين إبقاء حصته في الرق وخالف الجميع زفر فقال يعتق كله وتقوم حصته الشريك فتؤخذ أن كان المعتق موسرا وترتب في ذمته أن كان معسرا \* (قوله باب الخطأ والنسيان في العتاق والطلاق ونحوه) أي من التعليلات لا يقع شيء منها إلا بالقصد وكأنه أشار إلى رد ما روى عن مالك أنه يقع للطلاق والعتاق ما إذا كان أرنحطا إذا كرا كان أرناسيا وقد أنكره كثير من أهل مذهبه قال الداودي وقوع الخطأ



وَلَا عِتَاقَةَ إِلَّا لِرُجُوعِ اللَّهِ وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ إِيكُلُ أَمْرِي مَا نَوَى وَلَا نِيَّةَ لِلنَّاسِي وَالْمُخْطِئِ  
**حَدَّثَنَا** الْحَمِيدِيُّ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ حَدَّثَنَا مَعْرُوفٌ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ زُرَّارَةَ بْنِ أَوْفَى عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ  
 اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ إِنَّ اللَّهَ تَجَاوَزَ لِي عَنْ أُمَّتِي مَا وَسَّوَسَتْ بِهِ صُدُورُهَا مَا لَمْ تَعْمَلْ أَوْ تَكَلِّمْ  
**حَدَّثَنَا** مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ

في الطلاق والعتاق أن يريد أن يلفظ بشيء غيرهما فيسبق لسانه إليهما وأما النسيان فمما إذا حلف ونسي (قوله ولا عتاقة  
 الا لوجه الله) سيأتي في الطلاق نقل معني ذلك عن علي رضي الله عنه وفي الطبراني من حديث ابن عباس مرفوعا  
 لا طلاق الا لعدة ولا عتاق الا لوجه الله وأراد المصنف بذلك اثبات اعتبار النية لانه لا يظهر كونه لوجه الله الامع القصد  
 وأشار الى الرد على ذلك من قال من أعتق عبده لوجه الله أو للشيطان أو للضم عتق لوجود ركن الاعتاق والزيادة  
 على ذلك لا تخل بالعتق (قوله وقال النبي ﷺ لكل امرئ ما نوى) هو طرف من حديث عمر وقد ذكره في الباب  
 بلفظ وإنما امرئ ما نوي واللفظ المعلق أورده في أول الكتاب حيث قال فيه وإنما لكل امرئ ما نوي وأورده  
 في أواخر الإيمان بلفظ ولكل امرئ ما نوي وإنما فيه مقدره (قوله ولا نية للناسي والمخطئ)  
 وقع في رواية القاسمي الخطي بدل المخطئ قالوا المخطئ من أراد الصواب فصار الى غيره والخطي من تعدد لما ينبغي  
 وأشار المصنف بهذا الاستنباط الى بيان أخذ الترجمة من حديث الاعمال بالنيات ويحتمل ان يكون أشار بالترجمة  
 الى ماورد في بعض الطرق كعادته وهو الحديث الذي يذكره أهل الفقه والاصول كثيرا بلفظ رفع الله عن أمتي الخطأ  
 والنسيان وما استكرهوا عليه أخرجه ابن ماجه من حديث ابن عباس الا انه بلفظ وضع بدل رفع وأخرجه الفضل بن  
 جعفر التيمي في فوائده بالاسناد الذي أخرجه به ابن ماجه بلفظ رفع ورجاله ثقات الا أنه أعل جهلة غير قاذحة فانه من رواية  
 الوليد عن الاوزاعي عن عطاء عنه وقد رواه بشر بن بكر عن الاوزاعي فزاد عبيد بن عمير بن عطاء وابن عباس أخرجه  
 الدارقطني والحاكم والطبراني وهو حديث جليل قال بعض العلماء ينبغي ان يعد نصف الاسلام لان الفعل أمان  
 قصدوا اختيار أول الثاني ما يقع عن خطأ أو نسيان أو اكراد فهذا القسم معفو عنه باتفاق وإنما اختلف العلماء هل  
 المعفو عنه الأثم أو الحكم أوهما معا وظاهر الحديث الاخير وما خرج عنه كالقتل فله دليل منفصل وسيأتي بسط القول في ذلك  
 في كتاب الإيمان والنذور ان شاء الله تعالى وتقدير قوله ولكل امرئ ما نوي يعتد لكل امرئ ما نوي وهو محتمل ان يكون  
 في الدنيا والآخرة أو في الآخرة فقط وبحسب هذين الاحتمالين وقع الاختلاف في الحكم (قوله عن زرارة ابن أوفى) يأتي في  
 الإيمان والنذور بلفظ حدثنا زرارة وهو من ثقات التابعين كان قاضي البصرة وليس له في البخاري الاحاديث  
 يسيرة (قوله ما وسوست به صدورها) يأتي في الطلاق بلفظ ما حدثت به نفسها وهو المشهور وصدورها في أكثر  
 الروايات بالضم وللاصيلي بالفتح على ان وسوست مضمن معنى حدث وحكي الطبري هذا الاختلاف في حدث  
 به أنفسها والضم كقوله تعالى ونعلم ما توسوس به نفسه (قوله ما لم تعلم أو تكلم) ويأتي في النذور بلفظ  
 ما لم تعمل به والمراد نفي الحرج عما يقع في النفس حتى يقع العمل بالجوارح أو القول باللسان على وفق ذلك والمراد بالوسوسة  
 تردد الشيء في النفس من غير أن يطمئن اليه ويستقر عنده ولهذا فرق العلماء بين الهم والعزم كما سيأتي الكلام عليه في  
 حديث من هم بحسنة ومن هنا نظر مناسبة هذا الحديث للترجمة لان الوسوسة لا اعتبار لها عند عدم التوطن فكذلك  
 المخطئ والناسي لا توطن لهما وزاد ابن ماجه عن هشام بن عمار عن ابن عيينة في آخره وما استكرهوا عليه  
 وأظنها مدرجة من حديث آخر دخل على هشام حديث في حديث قيل لا مطابقة بين الحديث والترجمة لان الترجمة في النسيان  
 والحديث في حديث النفس وأجاب الكرمانى بانه أشار الى الحاق النسيان بالوسوسة فكما أنه لا اعتبار للوسوسة  
 لانها لا تستقر فكذلك الخطأ والنسيان لا استقرار لكل منهما ويحتمل ان يقال ان شغل البال بحديث النفس

عَنْ سَفِيَانَ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ التَّمِيمِيِّ عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ وَقَّاصٍ اللَّيْثِيِّ قَالَ سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّةِ وَالْأَمْرِيُّ مَا نَوَى فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ فَهِيَ هِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ لِدُنْيَا يُصِيبُهَا أَوْ امْرَأَةٍ يَتَزَوَّجُهَا فَهِيَ هِجْرَتُهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ بَابٌ إِذَا قَالَ لِعَبْدِهِ هُوَ لِلَّهِ وَنَوَى الْعِتْقَ وَالْإِشْهَادَ بِالْعِتْقِ **حَدَّثَنَا** مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ بَشْرٍ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ قَيْسٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ لَمَّا أُقْبِلَ يَرِيدُ الْإِسْلَامَ وَمَعَهُ غُلَامَةٌ ضَلَّ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَنْ صَاحِبِهِ فَأَقْبَلَ بَعْدَ ذَلِكَ وَأَبُو هُرَيْرَةَ جَالِسٌ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ هَذَا غُلَامُكَ قَدْ أَتَاكَ فَقَالَ أَمَا إِنِّي أَشْهَدُكَ أَنَّهُ حُرٌّ قَالَ فَهَوَّ حِينَ يَقُولُ :

يَا لَيْلَةَ مِنْ طُولِهَا وَعَنَايَهَا \* عَلَى أَنَّهَا مِنْ دَارَةِ الْكُفْرِ نَجَّتِ

**حَدَّثَنَا** عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا أَبُو سَامَةَ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ قَيْسٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ

يُنشأ عنه الخطأ والنسيان ومن ثم رتب على من لا يحدث نفسه في الصلاة ماسبق في حديث عثمان في كتاب الطهارة من القرآن (تنبه) ذكر خلف في الاطراف ان البخاري اخرج هذا الحديث في العتق عن محمد بن عرعة عن شعبة عن قتادة ولم نره فيه ولم يذكره أبو مسعود ولا الطوفي ولا ابن عساكر ولا استخراج الاسماعيلي ولا أبو نعيم وسيأتي الكلام على هذا الحديث مستوفى في كتاب الايمان والنذور ان شاء الله تعالى (قوله عن سفيان) هو الثوري (قوله الاعمال بالنية ولا امرى) مانوي) كذا اخرج به حذف انما في الموضوعين وقد اخرج ابو داود عن محمد بن كثير شيخ البخاري فيه فقال انما الاعمال بالنيات وانما لامرئى مانوي (قوله الى دنيا) في رواية الكشميني لذي نواهي رواية ابي داود المذكورة وقد تقدم الكلام على هذا الحديث في اول الكتاب ويأتي بقية منه في ترك الحيل وغيره ان شاء الله تعالى \* (قوله باب اذا قال) أي الشخص (لعبد) وفي رواية الاصيلي وكرهه اذا قال رجل لعبد (هو لله ونوى العتق) أي صح (قوله والاشهاد في العتق) قيل هو بجر الاشهاد أي وباب الاشهاد في العتق وهو مشكل لانه ان قدر منونا احتاج الى خبر والالزم حذف التنوين من الاول ليصح العطف عليه وهو بعيد والذي يظهر ان يقرأ والاشهاد بالضم فيكون معطوفا على باب لا على ما بعده وباب بالتنوين ويجوز ان يكون التقدير وحكم الاشهاد في العتق قال المهلب لا خلاف بين العلماء اذا قال لعبد هو لله ونوى العتق انه يعتق وأما الاشهاد في العتق فهو من حقوق المعتق والافقدهم العتق وان لم يشهد (قلت) وكان المصنف أشار الى تهيد ما رواه هشيم عن مغيرة ان رجلا قال لعبد أنت لله فسئل الشعبي وابراهيم وغيرهما فقالوا هو حراً اخرج ابن ابي شيبة فكانه قال عمل ذلك اذا نوى العتق والافلو قصد أنه لله بمعنى غير العتق لم يعتق (قوله عن اسمعيل) هو ابن ابي خالد وقيس هو ابن ابي حازم ورجاله كوفيون الا الصحابي (قوله لما أقبل يريد الاسلام) ظاهره أنه لم يكن أسلم بعد (قوله ومعه غلامه) لم أقف على اسمه (قوله ضل كل واحد) أي ضاع (قوله فهو حين يقول) أي الوقت الذي وصل فيه الى المدينة وقوله في الطريق الثانية قلت في الطريق أي عند انتهائه وظاهره ان الشعر من نظم ابي هريرة وقد نسبه بعضهم الى غلامه حكاة ابن التين وحكي الفاكهي في كتاب مكة عن مقدم بن حجاج السوائي ان البيت المذكور لابي مرثد الغنوي في قصة له فعلى هذا فيكون أبو هريرة قد تمثل به (قوله في الشعر باليلة) كذا في جميع الروايات قال الكرمانى ولا بد من اثبات فاء أو واو في اوله ليصير موزوناً وفيه نظر لان هذا يسمى في العروض الخرم بالمعجمة المفتوحة والراء الساكنة وهو ان يحذف من اول الجزء حرف من حروف المعاني وما جاز حذفه لا يقال لا بد من اثباته وذلك أمر معروف عند أهله (قوله وعنايها) بفتح العين و بالتون والمدأى تعبا ودارة الكفر الدارة أخص من الدار وقد كثرت استعمالها في أشعار العرب كقول امرئ القيس \* ولا سبأ وما بدارة جلجل \* (قوله في الطريق الثانية حدثنا عبيد الله بن سعيد) هو أبو قدامة

اللَّهُ عَنْهُ قَالَ لَمَّا قَدِمْتُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ قُلْتُ فِي الطَّرِيقِ :

يَا بَيْتَةَ مِنْ طَوْلَهَا وَعَنَايَهَا \* عَلَى أَنَّهَا مِنْ دَارَةِ الْكُفْرِ نَجَّتْ

قَالَ وَأَبَى مَنِي غَلَامٌ لِي فِي الطَّرِيقِ قَالَ فَلَمَّا قَدِمْتُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ بَايَعْتَهُ فَبَيْنَمَا أَنَا عِنْدَهُ إِذَا طَلَعَ الْغَلَامُ فَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَا أَبَاهُ رُبْرَةٌ هَذَا غَلَامُكَ فَقُلْتُ هُوَ حُرٌّ لِرُجْحِ اللَّهِ فَأَعْتَقْتُهُ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ لَمْ يَقُلْ أَبُو كُرَيْبٍ

عَنْ أَبِي أُسَامَةَ حُرٌّ **حَدَّثَنِي** شَهَابُ بْنُ عَبَّادٍ حَدَّثَنَا إِبرَاهِيمُ بْنُ حَمِيدٍ عَنْ إِسْمَاعِيلَ عَنْ قَيْسِ قَالَ

لَمَّا أَقْبَلَ أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَوَعَهُ غُلَامُهُ وَهُوَ يَطْلُبُ الْإِسْلَامَ فَضَلَّ أَحَدَهُمَا صَاحِبَهُ بِهَذَا وَقَالَ

أَمَا إِنِّي أَشْهَدُكَ أَنَّهُ لِلَّهِ **بَابٌ** أُمُّ الْوَالِدِ قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ أَنْ تَلِدَ

الْأُمَّةُ رَبِّهَا **حَدَّثَنَا** أَبُو الْيَمَانِ أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ حَدَّثَنَا عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ

اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ إِنَّ عُنْتَبَةَ بِنْتُ أَبِي وَقَّاصٍ عَهْدَ إِلَى أَخِيهِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ أَنْ يَقْبُضَ إِلَيْهِ ابْنٌ وَوَلِيدَةٌ زَمَعَهُ

قَالَ عُنْتَبَةُ إِنَّهُ ابْنِي فَلَمَّا قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ زَمَنَ الْفَتْحِ

السرخسي كذا في جميع الروايات التي اتصلت لنا عبيد الله بالتصغير وفي مستخرج أبي نعيم أخرجه البخاري عن أبي سعيد الأشج وأبو سعيد اسمه عبد الله مكبر فهذا محتمل وذكر أبو مسعود وخالف أنه أخرجه هنا عن عبيد بن اسمعيل وعبيد بغير إضافة ممن يروي في البخاري عن أبي أسامة إلا أن الذي وقتت عليه هو الذي قدمت ذكره والله أعلم (قوله وأبى) بفتح الموحدة وحكي ابن القطاع كسرهما (قوله قلت هو حر لوجه الله فأعتقه) أي باللفظ المذكور وليس المراد أنه أعتقه بذلك وهذه الفاء هي التفسيرية (قوله لم يقل أبو كريب عن أبي أسامة حر) وصله في أواخر المغازي فقال حدثنا محمد بن العلاء وهو أبو كريب حدثنا أبو أسامة وساق الحديث وقال في آخره هو لوجه الله فأعتقه وكذا أخرجه أحمد بن حنبل ومحمد بن سعد عن أبي أسامة وكذا أخرجه الأسماعيلي من وجهين عن أبي أسامة ليس فيه حر وكذا أخرجه أبو نعيم من وجهين عن أبي أسامة أثبت قوله حر في أحدهما ووقع في بعض النسخ من البخاري هو حر لوجه الله وهو خطأ ممن ذكره عن البخاري في هذه الرواية لتصرّحه بنفيه عن شيخه بعينه (قوله في الطريق الأخيرة فضل أحدهما صاحبه) بالنصب على تزعم الخافض وأصله من صاحبه كما في الطريق الأولى ولو كانت أصل معداة بالهمز لم يحتج إلى تقدير وقد ثبت كذلك في بعض الروايات وفي الحديث استحباب العتق عند بلوغ الغرض والنجاة من المخاوف وفيه جواز قول الشعر وانشاده والتمثل به والتألم من النصب والسهو وغير ذلك (قوله باب أم الولد) أي هل يحكم بعقوبتها أم لا أورد فيه حديثين وليس فيهما ما يفسح بالحكم عنده وأظن ذلك لقوة الخلاف في المسئلة بين السلف وإن كان الأمر استقر عند الخلف على المنع حتى وافق في ذلك ابن حزم ومن تبعه من أهل الظاهر على عدم جواز بيعهن ولم يبق إلا شنود (قوله وقال أبو هريرة عن النبي ﷺ من أشراط الساعة أن تلد الأمة ربها) تقدم موصولا مطولا في كتاب الإيمان بمعناه وتقدم شرحه هناك مستوفى وإن المراد بالرب السيد أو المالك وتقدم أنه لا دليل فيه على جواز بيع أم الولد ولا عدمه قال النووي استدلل به إمامان جليلان أحدهما على جواز بيع أمهات الأولاد والآخر على منعه فأما من استدلل به على الجواز فقال ظاهر قوله ربها أن المراد به سيدها لأن ولدها من سيدها ينزل منزلة سيدها لمصير مال الإنسان إلى ولده غالبا وأما من استدلل به على المنع فقال لا شك أن الأولاد من الأماء كانوا موجودين في عهد النبي ﷺ وعهد أصحابه كثيرًا والحديث مسوق للعلامات التي قرب قيام الساعة فدل على حدوث قدر زائد على مجرد التسري قال والمراد أن الجهل يغلب في آخر الزمان حتى تباع أمهات الأولاد

أَخَذَ سَعْدُ ابْنَ وِلِيدَةَ زَمْعَةَ فَأَقْبَلَ بِهِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَقْبَلَ مَعَهُ بِعَبْدِ بْنِ زَمْعَةَ فَقَالَ سَعْدُ يَا رَسُولَ اللَّهِ هَذَا ابْنُ أَخِي عَهْدَ إِلَى أَنَّهُ ابْنُهُ فَقَالَ عَبْدُ بْنُ زَمْعَةَ يَا رَسُولَ اللَّهِ هَذَا أَخِي ابْنُ وِلِيدَةَ زَمْعَةَ وَوَلِدَ عَلَى فِرَاشِهِ فَنَظَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى ابْنِ وِلِيدَةَ زَمْعَةَ فَذَا هُوَ أَشْبَهُ النَّاسَ بِهِ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ هُوَ لَكَ يَا عَبْدُ بْنُ زَمْعَةَ مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ وَوَلِدَ عَلَى فِرَاشِ أَبِيهِ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَحْتَجِبِي مِنْهُ يَا سَوْدَةَ بَدَتْ زَمْعَةَ مِمَّا رَأَى مِنْ شَبهِهِ صِبَّةً وَكَانَتْ سَوْدَةُ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ

فيكثر ترداد الأمانة في الأيدي حتى يشترها ولده وهو لا يدري فيكون فيه إشارة إلى تحريم بيع أمهات الأولاد ولا يخفي تكلف الاستدلال من الطرفين والله أعلم ثم أورد المصنف حديث عائشة في قصة ابن وليدة زمعة وسيأتي شرحه في كتاب الفرائض والشاهد منه قول عبد بن زمعة أخى ولد على فراش أبي وحكه ﷺ لابن زمعة بأنه أخوه فإن فيه ثبوت أمة أم الولد ولكن ليس فيه تعرض لحرمتها ولا لارتباطها إلا أن ابن المنير أجاب بأن فيه إشارة إلى حرمة أم الولد لأنه جعلها فراشا فسوي بينها وبين الزوجة في ذلك وأفاد الكرمانى أنه رأى في بعض النسخ في آخر الباب ما نصه فسمى النبي ﷺ أم ولد زمعة أمة ووليدة فدل على أنها لم تكن عتيقة اه فعلى هذا فهو ميل منه إلى أنها لا تعتق بموت السيد وكانه اختار أحد التاويلين في الحديث الأول وقد تقدم ما فيه قال الكرمانى وبقية كلامه لم تكن عتيقة من هذا الحديث لكن من يحتج بحقتها في هذه الآية إلا ما ملكك أيمانكم يكون ذلك حجة قال الكرمانى كأنه أشار إلى أن تقرير النبي ﷺ عبد بن زمعة على قوله أمة أبي يترد مترلة القول منه ﷺ ووجه الدلالة مما قال ان الخطاب في الآية للمؤمنين وزمعة لم يكن مؤمنا فلم يكن له ملك يمين فيكون ما في يده في حكم الأحرار قال ولعل غرض البخارى أن بعض الحنفية لا يقولون ان الولد في الأمانة للفراش فلا يلحقونه بالسيد إلا أن أقرب به ويخصون الفراش بالحرمة فإذا احتج عليهم بما في هذا الحديث ان الولد للفراش قالوا ما كانت أمة بل كانت حرة فأشار البخارى إلى رد حججهم هذه بما ذكره وتطلق الأمانة بأحاديث أصحها حديثان أحدهما حديث أبي سعيد في سؤالهم عن العزل كما سيأتي شرحه في كتاب النكاح وعن تعلق به النسائي في السنن فقال باب ما يستدل به على منع بيع أم الولد فساق حديث أبي سعيد ثم ساق حديث عمرو بن الحرث الخزاعي كما سيأتي في الوصايا قال ماترك رسول الله ﷺ عبدا ولا أمة الحديث ووجه الدلالة من حديث أبي سعيد أنهم قالوا أنا نصيب سببا فنحب الأيمان فكيف تري في العزل وهذا لفظ البخارى كما مضى في باب بيع الرقيق من كتاب البيوع قال البيهقي لولا ان الاستيلاء يمنع من نقل الملك والام لم يكن لعزلهم لأجل حجة الأيمان فائدة وللنسائي من وجه آخر عن أبي سعيد فكان منا من يريد أن يتخذ أهلا ومنا من يريد البيع فتراجعنا في العزل الحديث وفي رواية لمسلم وطالت علينا العزبة ورغبنا في الفداء فأردنا أن نستمتع ونعزل وفي الاستدلال به نظر اذ لا تلازم بين حملهن وبين استمرار امتناع البيع فلعلهم أحبوا تعجيل الفداء وأخذ الثمن فلو حلت المسبية لتأخر بيعها إلى وضعها ووجه الدلالة من حديث عمرو بن الحرث أن مارية أم ولده ابراهيم كانت قد عاشت بده فلولا أنها خرجت عن الوصف بالرق لما صح قوله أنه لم يترك أمة وقد ورد الحديث عن عائشة أيضا عند ابن حبان مثله وهو عند مسلم لكن ليس فيه ذكر الأمانة وفي صحة الاستدلال بذلك وقفة الاحتمال أن يكون نجز عتقها وأما بقية أحاديث الباب فضعيفة ويارضها حديث جابر كنا نبيع سرارنا أمهات الأولاد والنبي ﷺ حتى لا يرى بذلك بأسا وفي لفظ بعضنا أمهات الأولاد على عهد النبي ﷺ وأبي بكر فلما كان عمرها نانا فانتبهنا وقول الصحابي كنا نعمل عمول على الرفع على الصحيح وعليه جرى عمل الشيخين في صحيحهما ولم يستند الشافعي في القول بالمنع إلا إلى عمر فقال قلته تقليدا لعمر قال بعض أصحابه لأن عمر لم ينه عن فانتهاوا صار اجماعا يعني فلا عبرة بتدور المخالف بذلك ولا يعين معرفة سند الاجماع (قوله أخذ سعدا بن وليدة) سعد بالرفع والتنوين

**باب بيع المدبر حديثنا** آدم بن أبي إياس حدثنا شعبة حدثنا عمرو بن دينار سمعت جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال أعتق رجل منا عبدا له عن دبر فدعا النبي ﷺ به فباعه قال جابر مات الغلام عام أول

وابن منصوب على المفعولية ويكتب بالالف وقوله هـ ولك يا عبد بن زمة برفع عبد ويجوز نصبه وكذا ابن وكذا قوله ياسودة بنت زمة (تنبيهان) أحدهما وقع في نسخة الصغاني هنا قال أبو عبد الله يعني المصنف سمي النبي ﷺ أم ولد زمة أمة ووليدة فلم تكن عتيقة لهذا الحديث ولكن من يحتج بحقها في هذه الآية الاما ملكت أيمانكم يكون له ذلك حجة الثاني ذكر المزي في الاطراف أن البخاري قال عقب طريق شعيب عن الزهري هذه وقال الليث عن يونس عن الزهري ولم أر ذلك في شيء من نسخ البخاري نعم ذكر هذا التعليق في باب غزوة الفتح من كتاب المغازي مقرونا بطريق مالك عن الزهري والله أعلم \* (قوله باب بيع المدبر) أي جوازه أو ما حكمه وقد تقدمت هذه الترجمة بعينها في كتاب البيوع وأوردتها حديث جابر مختصرا جدا وقد قدم شرحه مستوفى هناك (قوله أعتق رجلا من عبدا له) لم يقع واحد منهما مسمى في شيء من طرق البخاري وقد قدمت في البيوع ان في رواية مسلم من طريق أيوب عن أبي الزبير عن جابر أن رجلا من الانصار يقال له أبو مذكور أعتق غلاما له عن دبر يقال له يعقوب ففيه التعريف بكل منهما وله من رواية الليث عن أبي الزبير أن الرجل كان من بني عذرة وكذا البيهقي من طريق مجاهد عن جابر فلعله كان من بني عذرة وخالف الانصار (قوله فدعا النبي ﷺ) حذف المفعول وفي رواية أيوب المذكورة فدعا به النبي ﷺ فقال من يشتريه أي الغلام (قوله فاشتراه نعم بن عبد الله) في رواية ابن المنكدر عن جابر كما مضى في الاستقراض نعم بن النحام وهو نعم بن عبد الله المذكور والنحام بالنون والحاء المهملة الثقيلة عند الجمهور وضبطه ابن السككي بضم النون وتخفيف الحاء ومنعه الصغاني وهو لقب نعم وظاهر الرواية أنه لقب أبيه قال النووي وهو غلط لقول النبي ﷺ دخلت الجنة فسمعت فيها نعمة من نعم الله وكذا قال ابن العربي وعياض وغير واحد لكن الحديث المذكور من رواية الواقدي وهو ضعيف ولا ترد الروايات الصحيحة بمثل هذا فاعلم أباه أيضا كان يقال له النحام والنعمة بفتح النون واسكان المهملة الصوت وقيل السعلة وقيل النعنة ونعم المذكور هو ابن عبد الله بن أسيد بن عبد الله بن عوف بن عبيد بن عويج بن عدي بن كعب بن لؤي وأسيد وعبيد وعويج في نسبه مفتوح أول كل منها قرشي عدوي أسلم قديما قبل عمر فكنتم اسلامه وأراد الهجرة فسأله بنو عدي أن يقيم على أي دين شاء لانه كان يتفق على أراملهم وأيتامهم ففعل ثم هاجر عام الحديبية ومعه أربعون من أهل بيته واستشهد في فتوح الشام زمن أبي بكر أو عمر وروى الحرث في مسنده باسناد حسن أن النبي ﷺ سماه صالحا وكان اسمه الذي يعرف به نعميا (قوله قال جابر مات الغلام عام أول) يأتي في الاحكام من رواية حماد عن عمر وسمعت جابرا يقول عبد اقطيا مات عام أول زاد مسلم من طريق ابن عيينة عن عمر وفي اشارة ابن الزبير وقد تقدم في باب بيع المدبر من البيوع نقل مذاهب الفقهاء في بيع المدبر وان الجواز مطلقا مذهب الشافعي وأهل الحديث وقد نقله البيهقي في المعرفة عن أكثر الفقهاء وحكي النووي عن الجمهور مقابله وعن الحنفية والمالكية أيضا تخصيص المنع من دبر تديرا مطلقا أما اذا قيده كان يقول انمت من مرضى هذا فقلان حرقانه يجوز بيعه لانها كالوصية فيجوز الرجوع فيها وعن أحمد يمنع بيع المدبر دون المدبر وعن الليث يجوز بيعه ان شرط على المشتري عتقه وعن ابن سيرين لا يجوز بيعه الا من نفسه ومال ابن دقيق العيد الى تقييد الجواز بالحاجة فقال من منع بيعه مطلقا كان الحديث حجة عليه لان المنع السككي يناقضه الجواز الجزئي ومن أجازة في بعض الصور فله أن يقول قلت بالحديث في الصورة التي ورد فيها فلا يلزمه القول به في غير ذلك من الصور وأجاب من أجازة مطلقا بان قوله وكان محتاجا لا مدخل له في الحكم وانما ذكر ليان السبب في المبادرة لبيعه ليتبين للسيد جواز

**بَابُ بَيْعِ الْوَلَاءِ وَهَيْبَةِ حَدِيثِنَا** أَبُو الْوَلِيدِ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دِينَارٍ سَمِعْتُ ابْنَ سَعْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ يَقُولُ نَعَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ بَيْعِ الْوَلَاءِ وَعَنْ هَيْبَةِ حَدِيثِنَا عُمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنِ الْأَسْوَدِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ اشْتَرَيْتُ بَرِيرَةَ فَأَشْتَرَطَ أَهْلُهَا وَلَاءَهَا فذَكَرْتُ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ أَعْتَقِيهَا فَإِنَّ الْوَلَاءَ لَيْنٌ أُعْطِيَ الْوَرِقَ فَأَعْتَقْتُهَا فَدَعَاهَا النَّبِيُّ ﷺ فَخَيْرَهَا مِنْ زَوْجِهَا فَقَالَتْ لَوْ أُعْطَانِي كَذَا وَكَذَا مَا بَتُّ عِنْدَهُ فَأَخْتَارَتْ نَفْسَهَا **بَابُ** إِذَا أُسِرَ أَخُو الرَّجُلِ أَوْ عَمُّهُ هَلْ يُفَادَى إِذَا كَانَ مُشْرِكًا وَقَالَ أَنَسٌ قَالَ الْعَبَّاسُ لِلنَّبِيِّ ﷺ قَادَيْتُ نَفْسِي وَفَادَيْتُ عَقِيلًا

البيع ولولا الحاجة لكان عدم البيع أولى وأما من ادعى أنه انما باع خدمته كما تقدمت حكايته في الباب المذكور فقد أجيب عنه بما تقدم وهو انه لا تعارض بين الحديثين و بأن المخالفين لا يقولون بجواز بيع خدمة المدبر وقد اتفقت طرق رواية عمرو بن دينار عن جابر أيضا على أن البيع وقع في حياة السيد الا ما أخرجه الترمذي من طريق ابن عيينة عنه بلفظ أن رجلا من الانصار دبر غلاما له فمات ولم يترك مالا غيره الحديث وقد أعله الشافعي بأنه سمعه من ابن عيينة مرارا لم يذكر قوله فمات وكذلك رواه الاثمة أحمد واسحق وابن المديني والحميدي وابن أبي شيبة عن أبي عيينة ووجه البيهقي الرواية المذكورة بأن أصلها ان رجلا من الانصار أعتق مملوكه ان حدث به حادث فمات فدعا به النبي ﷺ فباعه من نعيم كذلك رواه مطر الوراق عن عمرو وقال البيهقي فقوله فمات من بقية الشرط أي فمات من ذلك الحديث وليس أخبارا عن أن المدبر مات فحذف من رواية ابن عيينة قوله ان حدث حدث فوق الغلط بسبب ذلك والله أعلم اه وقد تقدم الجواب عما وقع من مثل ذلك في رواية عطاء عن جابر من طريق شريك عن سلمة بن كهيل في الباب المذكور والله أعلم \* (قوله باب بيع الولاء وهيبته) أي حكمه والولاء بالفتح والمدحق ميراث المعتق من المعتق بالفتح أورد فيه حديث ابن عمر المشهور وسيأتي شرحه في كتاب الفرائض ان شاء الله تعالى مع توجيه عدم صحة بيعه من دلالة النبي المذكور وحديث عائشة في قصة برة وسيأتي بعد عشرة ابواب ووجه دخوله في الترجمة من قوله في أصل الحديث فانما الولاء لمن أعتق وهو وان كان لم يسقه هنا بهذا اللفظ فكانه أشار إليه كعادته ووجه الدلالة منه حصره في المعتق فلا يكون لغيره معه منه شي. قال الخطابي لما كان الولاء كالنسب كان من أعتق ثبت له الولاء كمن ولد له ولد ثبت له نسبه فلو نسب الي غيره لم ينتقل نسبه عن والده وكذا اذا أراد هزل ولائه عن محله لم ينتقل \* (قوله باب اذا أسر أخو الرجل أو عمه هل يفادي) بضم أوله وفتح الدال (قوله اذا كان مشركا) قيل انه أشار بهذه الترجمة الى تضعيف الحديث الوارد فيمن ملك ذارحم فهو حر وهو حديث أخرجه أصحاب السنن من حديث الحسن عن سمرة واستنكره ابن المديني ورجح الترمذي ارساله وقال البخاري لا يصح وقال أبو داود تفرد به حماد وكان يشك في وصله وغيره برويه عن قتادة عن الحسن قوله وعن قتادة عن عمرو قوله منقطعاً أخرج ذلك النسائي وله طريق أخرى أخرجه أصحاب السنن أيضا الا أبا داود من طريق ضمرة عن الثوري عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر وقال النسائي منكر وقال الترمذي خطأ وقال جمع من الحفاظ دخل لضمرة حديث في حديث وانما روى الثوري بهذا الاسناد حديث النبي عن بيع الولاء وعن هيبته وجرى الحاكم وابن حزم وابن القطان على ظاهر الاسناد فصححوه وقد أخذ بعمومه الحنفية والثوري والاوزاعي والليث وقال داود لا يعتق أخذ على أحد وذهب الشافعي الى أنه لا يعتق على المرء الا أصوله وفروعها لهذا الدليل بل لا دلة أخرى وهو مذهب مالك وزاد الاخوة حتى من الام وزعم ابن بطال أن في حديث الباب حجة عليه وفيه نظرا ساذكره (قوله وقال أنس قال العباس قادت نفسي وفاديت عقيلاً) هو طرف من حديث

وكان علي له نصيب في تلك الغنيمة التي أصاب من أخيه عقيل وعمه عباس **حدثنا** إسماعيل بن عبد الله حدثنا إسماعيل بن إبراهيم بن عتبة عن موسى بن شهاب قال حدثني أنس رضي الله عنه أن رجالا من الأنصار استأذنوا رسول الله ﷺ فقالوا أئذن لنا فلنترك لابن أختنا عباس فداءه فقال لا تدعون منه دبرهما **باب** عتق المشرك **حدثنا** عبيد بن إسماعيل حدثنا أبو أسامة عن هشام أخبرني أبي أن حكيم بن حزام رضي الله عنه أعتق في الجاهلية مائة رقبة وحمل على مائة بغير فلما أسلم حمل على مائة بغير وأعتق مائة رقبة قال فسألت رسول الله ﷺ فقلت يا رسول الله أرأيت أشياء كنت أضرمها في الجاهلية كنت أتحنث بها يعني أتبرر بها قال فقال رسول الله ﷺ أسلمت على ما سلفك من خير

أوله أني النبي ﷺ بمال من البحرين فقال انثروه في المسجد وقد تقدم في باب القسمة وتعليق القنو في المسجد من كتاب الصلاة (قوله وكان علي) أي ابن أبي طالب (له نصيب في تلك الغنيمة التي أصاب من أخيه عقيل ومن عمه العباس) هو كلام المصنف ساقه مستدل به على أنه لا يعتق بذلك أي فلو كان الاخ ونحوه يعتق بمجرد الملك لعتق العباس وعقيل وعلى في حصته من الغنيمة وأجاب ابن المنير عن ذلك أن الكافر لا يملك بالغنيمة ابتداء بل لا يتخير الامام بين القتل والاسترقاق والفداء او المن بالغنيمة سبب الى الملك بشرط اختيار الارفاق فلا يلزم العتق بمجرد الغنيمة ولعل هذا هو النكتة في اطلاق المصنف الترجمة ولعله يذهب الى أنه يعتق اذا كان مسلما ولا يعتق اذا كان مشركا وقوفا عند ما ورد به الخبر (قوله حدثنا اسمعيل بن عبدالله) هو ابن أبي أويس (قوله أن رجلا من الانصار) لم أعرف أسماءم الآن (قوله لابن أختنا) بالثناة (عباس) هو ابن عبدالمطلب والمراد انهم أخوال أبيه عبد المطلب فان أم العباس هي ثبالة بالنون والثناة مصفرة بنت جنان بالجيم والنون وليست من الانصار وانما أرادوا بذلك ان أم عبدالمطلب منهم لانها سلمى بنت عمرو بن أحيحة بمهملتين مصغر وهي من بني النجار ومثله ما وقع في حديث الهجرة انه ﷺ نزل على أخواله بني النجار وأخواله حقيقة انما هم بنو زهرة وبنو النجار أخوال جده عبد المطلب قال ابن الجوزي صحف بعض المحدثين لجهله بالنسب فقال ابن أختنا بكر الخاء بعدها تحمانية وليس هو ابن أخيهما اذا نسب بين قريش والانصار قال وانما قالوا ابن أختنا لتكون المنة عليهم في اطلاقه بخلاف ما قالوا عمك لكانت المنة عليه ﷺ وهذا من قوة الذكاء وحسن الادب في الخطاب وانما امتنع ﷺ من اجابتهم لكلا يكون في الدين نوع محابة وسيأتي مزيد في هذه القصة في الكلام على غزوة بدران شاء الله تعالى وأراد المصنف بإيراده هنا الاشارة الى ان حكم القرابة من زوى الارحام في هذا يختلف من حكم القرابة من العصبات والله أعلم \* (قوله عتق المشرك) يحتمل ان يكون مضافا الى الفاعل أو المفعول وعلى الثاني جرى ابن بطال فقال لا خلاف في جواز عتق المشرك تطوعا وانما اختلفوا في عتقه عن الكفارة وحدث الباب في قصة حكيم بن حزام حجة في الاول لان حكيم لما أعتق وهو كافر لم يحصل له الاجر الا باسلامه فمن فعل ذلك وهو مسلم لم يكن بدونه بل أولى اه وقال ابن المنير الذي يظهر ان مراد البخاري ان المشرك اذا أعتق مسلما نفذ عتقه وكذا اذا أعتق كافرا فاسلم العبد قال وأما قوله أسلمت على ما سلفك من خير فليس المراد به صحة التقرب منه في حال كفره وانما تأويله ان الكافر اذا فعل ذلك انتفع به اذا أسلم لما حصل له من التدرب على فعل الخير فلم يحمج الى مجاهدة جديدة فيثاب بفضل الله عما تقدم بواسطة انتفاعه بذلك بعد اسلامه انتهى وقد قدمت لذلك أجوبة أخرى في كتاب الزكاة مع الكلام على بقية فوائد الحديث المذكور (قوله ان حكيم بن حزام أعتق) ظاهر سياقه الارسال لان عروة لم يدرك زمن ذلك لكن بقية الحديث أو صحت الوصل وهي قوله قال فسألت ففاعل قال هو حكيم فكان عروة قال قال حكيم فيكون بمنزلة قوله عن حكيم الحديث وقد أخرجه مسلم من طريق أبي معاوية عن هشام فقال عن أبيه عن حكيم (قوله أتبرر بها) بالوحدة وراي ابن الاولي

**باب** من ملك من العرب رقية أفوهب وباع وجامع وفدى وسبي الذرية وقول الله تعالى : ضرب الله مثلا عبدا مملوكا لا يقدر على شيء ومن رزقناه منارزقا حسنا فهو ينفق منه سرا وجهرا أهل يستون الحمد لله بل أكثرهم لا يعلمون **حدثنا** ابن أبي مرزيم قال أخبرني الليث عن عقيل عن ابن شهاب ذكر عروة أن مروان والمسور ابن عخرمة أخبراه أن النبي ﷺ قال حين جاءه وفد هوازن فسأله أن يرده إليهم أموالهم وسبيهم فقال إن معي من ترون . وأحب الحديث إلى أصدقه فأختاروا إحدى الطائفتين إما المال وإما السبي وقد كنت استأنيت بهم وكان النبي ﷺ أنتظرهم بضع عشرة ليلة حين قفل من الطائف . فلما تبين لهم أن النبي ﷺ غير راد إليهم إلا إحدى الطائفتين قالوا فإننا نختار سبيننا . فقام النبي ﷺ في الناس قائما على الله بما هو أهله . ثم قال : أما بعد فإن إخوانكم قد جاؤنا تائبين وإني رأيت أن أرد إليهم سبيهم فمن أحب منكم أن يطيب ذلك فليفعل ومن أحب أن يكون على حظه حتى نعطيه إياه من أول ما نبي الله علينا فليفعل ، فقال الناس طيبنا لك ذلك قال إنا لا ندري من أذن منكم ممن لم يأذن فارجعوا حتى يرفع إلينا عرفواكم أمركم فرجع الناس فكلهم عرفواهم ثم رجعوا إلى النبي ﷺ فأخبروه أنهم طيبوا وأذنوا ، فهذا الذي بلغنا عن سبي هوازن \* وقال أنس قال عباس للنبي ﷺ فاديت نفسي وفاديت عقيل **حدثنا** علي بن الحسن أخبرنا عبد الله أخبرنا ابن عون ، قال كتبت إلى نافع فكتب إلى أن النبي ﷺ أغار على بني المصطلق وهم غارون وأنعامهم تسقى على الماء فقتل مقاتلتهم وسبي ذراريهم ،

تقيلة أي أطلب بالبر وطرح الحنث وقد تقدم نقل الخلاف في ضبطه في الزكاة وقوله يعني أتبرره هو من تفسير هشام بن عروة راويه كما ثبت عند مسلم والاسماعيلي وقصر من زعم أنه تفسير البخاري \* ( قوله باب من ملك من العرب رقيقا فوهب وباع وجامع وفدى وسبي الذرية ) هذه الترجمة معقودة لبيان الخلاف في استرقاق العرب وهي مسألة مشهورة والجمهور على أن العربي إذا سبي جاز أن يسترق وإذا تزوج أمة بشرطه كان ولدها رقيقا وذهب الأوزاعي والثوري وأبو ثور إلى أن على سيد الأمة تقويم الولد ويلزم أبوه بإدائه القيمة ولا يسترق الولد أصلا وقد جنح المصنف إلى الجواز وأورد الأحاديث الدالة على ذلك في حديث المسور ما ترجم به من الهبة وفي حديث أنس ما ترجم به من الغداء وفي حديث ابن عمر ما ترجم به من سبي الذرية وفي حديث أبي سعيد ما ترجم به من الجماع ومن القدية أيضا ويتضمن ما ترجم به من البيع وفي حديث أبي هريرة ما ترجم به من البيع لقوله في بعض طرقه ابتاعني كما سأل بيته وقوله في الترجمة وقول الله تعالى عبدا مملوكا إلى آخر الآية قال ابن المنير مناسبة الآية للترجمة من جهة أن الله تعالى أطلق العبد المملوك ولم يقيد، بكونه عجميا فدل على أن لافرق في ذلك بين العربي والعجمي انتهى وقال ابن بطال تناول بعض الناس من هذه الآية أن العبد لا يملك وفي الاستدلال بها لذلك نظر لانها نكرة في سياق الإثبات فلا عموم فيها وقد ذكر قتادة أن المراد به الكافر خاصة نعم ذهب الجمهور إلى كونه لا يملك شيئا واحتجوا بحديث ابن عمر الماضي ذكره في الشرب وغيره وقالت طائفة أنه يملك روى ذلك عن عمر وغيره واختلف قول مالك فقال من باع عبدا وله مال فماله للذي باعه إلا بشرط وقال فيمن أعتق عبدا وله مال فإن المال للعبد إلا بشرط قال وحجته في البيع حديثه عن نافع المذكور وهو نص في ذلك وحجته في العتق ما رواه عبيد الله بن أبي جعفر عن بكير بن الأشج



وأصاب يومئذ جويرة حدثني به عبد الله ابن عمر وكان في ذلك الجيش حدثنا  
عبد الله ابن يوسف أخبرنا مالك عن ربيعة ابن أبي عبد الرحمن عن محمد بن يحيى بن جبان عن ابن  
مخيرز قال رأيت أبا سعيد رضي الله عنه فسألته ، فقال خرجنا مع رسول الله ﷺ في غزوة بني  
المصطلق فأصبنا سبياً من سبي العرب فاشتبهنا النساء فاشتدت علينا العزبة ، وأحببنا العزل فسألنا  
رسول الله ﷺ فقال ما عليكم ألا تفعلوا ما من نسمة كائنة إلى يوم القيامة إلا وهي كائنة  
**حدثنا** زهير بن حرب حدثنا جرير عن عمارة بن القعقاع عن أبي زرعة عن أبي هريرة رضي  
الله عنه قال لا أزال أحبُّ بني تميم وحدثني ابن سلام أخبرنا جرير بن عبد الحميد عن المغيرة عن  
الحارث عن أبي زرعة عن أبي هريرة وعن عمارة عن أبي زرعة عن أبي هريرة قال

عن نافع عن ابن عمر رفعه من أعتق عبداً فمال العبد له إلا أن يستنيه سيده (قلت) وهو حديث أخرجه أصحاب  
السنن بأسناد صحيح وفرق بعض أصحاب مالك بأن الأصل أنه لا يملك لكن لما كان العتق صورة إحسان إليه  
ناسب ذلك أن لا يترع منه ما يده تكيلاً للإحسان ومن ثم شرعت المكاتبه وساغ له أن يكتب ويؤدي إلى  
سيده ولولا أن له تسلطاً على ما يده في صورة العتق ما غنى ذلك عنه شيئاً والله أعلم فأما قصة هوازن فسيأتي شرحها  
مستوفى في المغازي وقوله في هذه الطريق عن ابن شهاب قال ذكر عروة سيأتي في الشروط من طريق معمر عن  
الزهري أخبرني عروة وقوله استأنيت بالثناة قبل الالف المهموزة الساكنة ثم نون مفتوحة وتحتانية ساكنة أي  
انتظرت (١) وقوله حتى ينيء بفتح أوله ثم فاء مكسورة وهمزة بعد التحتانية الساكنة أي يرجع إلينا من مال الكفار  
من خراج أو غنيمة أو غير ذلك ولم يرد الفاء الاصطلاحى وحده ، وأما قصة بني المصطلق من حديث ابن عمر  
فعبد الله المذكور في الإسناد هو ابن المبارك وقوله أغار على بني المصطلق بضم الميم وسكون المهملة وفتح الطاء وكسر  
اللام بعدها قاف. وبنو المصطلق بطن شهير من خزاعة وهو المصطلق بن سعيد بن عمرو بن ربيعة بن حارثة بن عمرو بن  
عامر ويقال أن المصطلق لقب واسمه جذيمة بفتح الجيم بعدها ذال معجمة مكسورة وسيأتي شرح هذه الغزاة في  
كتاب المغازي إن شاء الله تعالى وقوله وهم غارون بالغين المعجمة وتشديد الراء جمع غار بالتشديد أي غافل أي أخدم  
على غرة (قوله وأصاب يومئذ جويرية) بالجيم مصغراً بنت الحرث بن أبي ضرار بكسر المعجمة وتخفيف الراء ابن  
الحرث بن مالك بن المصطلق وكان أبوها سيد قومهم وقد أسلم بعد ذلك وقد روى مسلم هذا الحديث من وجه آخر عن ابن  
عون وبين فيه أن نافعاً استدلل بهذا الحديث على نسخ الأمر بالدعاء إلى الإسلام قبل القتال وسيأتي البحث في ذلك في  
باب الدعوة قبل القتال من كتاب الجهاد إن شاء الله تعالى وأما حديث أبي سعيد فسيأتي الكلام عليه في كتاب النكاح  
مستوفى إن شاء الله تعالى حيث ساقه هناك تماماً وقوله هنا ابن جبان هو بفتح أوله والموحدة الثقيلة وابن مخيرز بالمهملة  
وراء وزاي مصغر وقوله نسمة بفتح النون والمهملة أي نفس وأما حديث أبي هريرة فأورده المصنف عن شيخين له كل  
منهما حدثه به عن جرير لكنه فرقه لئلا يخلط أحدهما زاد فيه عن جرير أسناداً آخر وساقه هنا على لفظ أحدهما وهو  
محمد بن سلام وسيأتي في المغازي على لفظ الآخر وهو زهير بن حرب ومغيرة هو ابن مقسم الضبي والحرث هو ابن يزيد والعكلى  
بضم المهملة وسكون الكاف وليس له في البخاري إلا هذا الحديث وقد أغفله الكلاباذي من رجال البخاري وهو ثقة  
جليل القدر من أقران الراوي عنه مغيرة لكنه تقدم عليه في الوفاة والإسناد كله كوفيون غير طرفيه الصحابي وشيخ

(١) قول الشارح وقوله حتى ينيء بفتح أوله كذا في النسخ التي بأيدينا ولفظ الرواية هنا من أول ما ينيء الله علينا  
ولا يناسب الفعل حينئذ إلا الضم كما ضبطه القسطلاني اه مصححه

مازلت أحب بني تميم منذ ثلاث سمعت من رسول الله ﷺ يقول فيهم سمعته يقول هم أشد أمتي على الدجال قال وجاءت صدقاتهم فقال رسول الله ﷺ هذه صدقات قومنا وكانت سبية منهم عند عائشة فقال أعتقها فإنها من ولد اسمعيل

البخارى (قوله مازلت أحب بني تميم) أي القبيلة الكبيرة المشهورة يتسبون إلى تميم بن مر بضم الميم بلا هاء ابن أدبضم أوله وتشديد الدال ابن طابحة بموحدة مكسورة ومعجمة ابن الياس بن مضر (قوله منذ ثلاث) أي من حين سمعت الخصال الثلاث زاد أحمد من وجه آخر عن أبي ذرعة عن أبي هريرة وما كان قوم من الأحياء أبغض إلى منهم فأحببتهم اه وكان ذلك لما كان يقع بينهم وبين قومه في الجاهلية من العداوة (قوله هم أشد أمتي على الدجال) في رواية الشعبي عن أبي هريرة عند مسلم هم أشد الناس قتالا في الملاحم وهي أعم من رواية أبي ذرعة ويمكن أن يحمل العام في ذلك على الخاص فيكون المراد بالملاحم أكبرها وهو قتال الدجال أو ذكر الدجال ليدخل غيره بطريق الأولى (قوله هذه صدقات قومنا) إنما نسبهم إليه لاجتماع نسبهم بنسبه ﷺ في الياس بن مضر ووقع عند الطبراني في الأوسط من طريق الشعبي عن أبي هريرة في هذا الحديث وأتى النبي ﷺ بنم من صدقة بني سعد فلما راعه حسننها قال هذه صدقة قومي اه وبنو سعد بطن كبير شهير من تميم ينسبون إلى سعد بن زيد مناة ابن تميم من أشهرهم في الصحابة قيس بن عاصم بن سنان بن خالد السعدي قال فيه النبي ﷺ هذا سيد أهل الوبر (قوله وكانت سبية منهم عند عائشة) أي من بني تميم والمراد بطن منهم أيضا وقد وقع عند الأسماعيلي من طريق أبي معمر عن جرير وكانت على عائشة نسمة من بني اسمعيل فقدم سبي خولان فقالت عائشة يا رسول الله ابتاع منهم قال لا فلما قدم سبي بني العنبر قال ابتاعني فأنهم ولد اسمعيل ووقع عند أبي عوانة من طريق الشعبي عن أبي هريرة أيضا وجيء بسبي بني العنبر اه وبنو العنبر بطن شهير أيضا من بني تميم ينسبون إلى العنبر وهو بلفظ الطب المعروف ابن عمرو بن تميم (تنبيه) وقع في نسخة الصحيحين سبية بوزن فعيلة مفتوح الأول من السبي أو من السبا ولم أقف على اسمها لكن عند الأسماعيلي من طريق هرون بن معروف عن جرير نسمة بفتح النون والمهملة أي نفس وله من رواية أبي معمر المذكورة وكانت على عائشة نسمة من بني اسمعيل وفي رواية الشعبي المذكورة عند أبي عوانة وكانت على عائشة محرر وبين الطبراني في الأوسط في رواية الشعبي المذكورة المراد بالذي كان عليها وانه كان نذرا ولفظه نذرت عائشة ان تعتق محررا من بني اسمعيل وله في الكبير من حديث درويح هو بمهمات مصغرا ابن ذؤيب بن شعتم بضم واثلثة بينهما عين مهملة العنبري ان عائشة قالت يا نبي الله اني نذرت عتيقا من ولد اسمعيل فقال لها المعجزة النبي ﷺ اصبري حتى يجيء في بني العنبر غدا فجاء في بني العنبر فقال لها خذي منهم أربعة فاخذت رديحا وزيبا وزخيا وسمرة اه \* فأمر دريح فهو المذكور وأما زيب فهو بالزاي والموحدة مصغرا أيضا وضبطه العسكري بنون ثم موحدة وهو ابن ثعلبة بن عمرو وزخى بالزاي والخاء المعجمة مصغرا أيضا وضبطه ابن عون بالراء أوله وسمرة وهو ابن عمرو بن قرط بضم القاف وسكون الراء قال في الحديث المذكور فمسخ النبي ﷺ رؤسهم وبرك عليهم ثم قال يا عائشة هؤلاء من بني اسمعيل قصدا اه والذي تعين لعتق عائشة من هؤلاء الأربعة أماردیح واما زخى ففي سنن أبي داود من حديث الزيب بن ثعلبة ما يرشد إلى ذلك وفي أول الحديث عنده بعث رسول الله ﷺ جيشا إلى بني العنبر فاخذوهم بركبة من ناحية الطائف فاستاقوهم إلى رسول الله ﷺ وركبة بضم الراء وسكون الكاف بعدها موحدة موضع معروف وهي غير ركوبة الثانية المعروفة التي بين مكة والمدينة وذكرا بن سعدان سرية عينة بن حصن هذه كانت في الحرم سنة تسع من الهجرة وانه سبي إحدى عشرة امرأة وثلاثين سبيا والله أعلم وفي قوله ﷺ لعائشة ابتاعها فاعتقها دليل للجهور في صحة تملك العربي وان كان

**باب فضل من أدب جاريتَهُ حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ سَمِعَ مُحَمَّدَ بْنَ فُضَيْلٍ**  
**عَنْ مُطْرِفٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ أَبِي بَرْدَةَ عَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَنْ**  
**كَانَتْ لَهُ جَارِيَةٌ فَعَلَمَهَا فَأَحْسَنَ إِلَيْهَا ، ثُمَّ أَعْتَقَهَا وَزَوَّجَهَا كَانَ لَهُ أَجْرَانِ **باب** قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ**  
**الْعَبِيدُ إِخْوَانُكُمْ فَأَطْعِمُوهُمْ مِمَّا تَأْكُلُونَ وَقُولِ اللَّهُ تَعَالَى : وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ**  
**إِحْسَانًا وَبِذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ إِلَى قَوْلِهِ مِثْلًا لَا فُخُورًا قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ذِي الْقُرْبَى الْقَرِيبُ**  
**وَالصَّاحِبُ الْجُنُبِ الْقَرِيبُ حَدَّثَنَا آدَمُ بْنُ أَبِي إِيَاسٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ حَدَّثَنَا وَاصِلُ الْأَحَدَبِ قَالَ سَمِعْتُ**  
**الْمَعْرُورَ بْنَ سُوَيْدٍ قَالَ رَأَيْتُ أَبَا ذَرٍّ الْفَهْرَارِيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَعَلَيْهِ حُلَةٌ وَعَلَى غُلَامِهِ حُلَةٌ فَأَلْتَاهُ عَنْ ذَلِكَ**  
**فَقَالَ إِنِّي سَأَبَيْتُ رَجُلًا فَسَكَانِي إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ لِي النَّبِيُّ ﷺ**

الافضل عتق من يسترق منهم ولذلك قال عمر من العاران يملك الرجل ابن عمه و بنت عمه حكاة ابن بطال عن المهلب وقال ابن المنير لا بد في هذه المسئلة من تفصيل فلو كان العربي مثلامن ولدفاطمة عليها السلام وتزوج أمة بشرطه لاستبعدنا استرقاق ولده قال واذا أفاد كون المسي من ولد اسمعيل يقتضى استحباب اعتاقه فالذى بالمتابة التي فرضناها يقتضى وجوب حرته حتما والله أعلم وفي الحديث أيضا فضيلة ظاهرة لبي تيمم وكان فيهم في الجاهلية وصدر الاسلام جماعة من الاشراف والرؤساء وفيه الاخبار عما سيأتي من الاحوال الكائنة في آخر الزمان وفيه الرد على من نسب جميع اليمن الى بني اسماعيل لفرقة ﷺ بين خولان وهم من اليمن وبين بني العنبر وهم من مضر والمشهور في خولان انه ابن عمرو بن مالك بن الحرث من ولد كهلان بن سبا وقال ابن الكبي خولان بن عمرو بن الحاف بن قضاة وسيأتي بسط القول في ذلك في أوائل المناقب ان شاء الله تعالى \* (قوله باب فضل من أدب جاريتَهُ) سقط لفظ فضل من رواية أبي ذر والنسفي وزاد النسفي وأعتقها أورد فيه حديث أبي موسى مختصرا وسياتي الكلام عليه مستوفى في كتاب النكاح ان شاء الله تعالى ومطرف المذكور في السند هو ابن طريف كوفي مشهور وقوله في هذه الرواية فعلمها في رواية أبي ذر عن المستملي والسر خسي فعلمها (قوله باب قول النبي ﷺ العبيد اخوانكم فاطعموهم مما تأكلون) لفظ هذه الترجمة أورد المصنف معناه من حديث أبي ذر وقد روينا في كتاب الايمان لابن منده بلفظ انهم اخوانكم فمن لا يملك منهم فاطعموهم مما تأكلون واكسوهم مما تكتسون وأخرجه أبو داود من طريق مورق عن أبي ذر بلفظ من لا يملك من مملوكيكم فاطعموهم مما تأكلون واكسوهم مما تلبسون وري البخاري في الادب المفرد من طريق سلام بن عمرو عن رجل من الصحابة مرفوعا قال أرقاؤكم اخوانكم الحديث ومن حديث جابر كان النبي ﷺ يوصي بالمملوكين خيرا ويقول أطعموهم مما تأكلون ومن حديث أبي اليسر بفتح التحنة والمهملة واسمه كعب بن عمرو الانصاري رفعه اطعموهم مما تطعمون واكسوهم مما تلبسون وفيه قصته واخرجه مسلم في آخر كتابه في اثناء حديث طويل (قوله وقول الله تعالى واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئا وبالوالدين احسانا وبذي القربى واليتامى والمساكين الى قوله مختالا فخورا) كذا لابي ذر وساق في رواية كريمة الآية كلها (قوله قال ابو عبد الله ذى القربى القريب والصاحب بالجنب القريب) هو تفسير أبي عبيدة في كتاب المجاز وقد خولف في الصاحب بالجنب فقيل هو المرأة وقيل الرفيق في السفر والمراد بذكر هذه الآية هنا قوله تعالى وما ملكت أيمانكم فدخلوا فيمن أمر بالا حسان اليوم لعظفهم عليهم (قوله حدثنا واضل الاحدب) هو ابن حيان بالمهملة والتحتانية الثقيلة وهو كوفي ثقة مشهور من طبقة الاعمش والمعور بالعين المهملة وهو كوفي أيضا يكنى أبا أمية من كبار التابعين يقال عاش مائة وعشرين سنة (قوله رأيت أبا ذر) تقدم الكلام على ذلك في كتاب الايمان وتسمية الرجل الذي سابه أبو ذر والكلام على الحلة

أَعْبَرْتَهُ بِأَمْرِهِ ثُمَّ قَالَ إِنَّ إِخْوَانَكُمْ خَوْلُكُمْ جَعَلَهُمُ اللَّهُ تَحْتَ أَيْدِيكُمْ فَمَنْ كَانَ أَخُوهُ تَحْتَ يَدِهِ فَلْيُطْعِمْهُ مِمَّا يَأْكُلُ  
وَلْيَلْبِسْهُ مِمَّا يَلْبَسُ وَلَا تَكْفُوهُمْ مَا يَغْلِبُهُمْ فَإِنْ كَلَّفْتُمُوهُمُ مَا يَغْلِبُهُمْ فَأَعِينُوهُمْ **بَابُ الْعَبْدِ إِذَا أَحْسَنَ عِبَادَةَ**  
**رَبِّهِ وَنَصَحَ سَيِّدَهُ حَدِيثًا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ عَنْ مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ  
قَالَ الْعَبْدُ إِذَا نَصَحَ سَيِّدَهُ وَأَحْسَنَ عِبَادَةَ رَبِّهِ كَانَ لَهُ أَجْرُهُ مَرَّتَيْنِ **حَدِيثًا** مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ أَخْبَرَنَا  
سُفْيَانُ عَنْ صَالِحٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ أَبِي بُرْدَةَ عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ أَيُّمَا  
رَجُلٍ كَانَتْ أُمَّ جَارِيَةٍ قَادَتْهَا فَأَحْسَنَ تَعْلِيمَهَا وَأَعْتَقَهَا وَتَزَوَّجَهَا فَلَهُ أَجْرَانِ ، وَأَيُّمَا عَبْدٍ أَدَّى حَقَّ اللَّهِ  
وَحَقَّ مَوْلَاهُ فَلَهُ أَجْرَانِ **حَدِيثًا** بِشْرِ بْنِ مُحَمَّدٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ أَخْبَرَنَا يُونُسُ عَنْ الزُّهْرِيِّ  
سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ يَقُولُ قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِلْعَبْدِ الْمَمْلُوكِ  
الصَّالِحِ أَجْرَانِ

(قوله أعبرته بأمره ثم قال إن إخوانكم) كذا هناك وتقدم في الإيمان من وجه آخر عن شعبة بزيادة أنك امرؤ فيك جاهلية  
إخوانكم خولكم والاختصار فيه من آدم شيخ البخاري فإن البيهقي أخرجه من وجه آخر عن آدم كذلك ويحتمل أن  
يكون شعبة اختصره لما حدث به والخول بفتح المعجمة والواو هم الخدم سموا بذلك لانهم يتخولون الامور أى يصلحونها  
ومنه الخولى لمن يقوم باصلاح البستان ويقال الخولى جمع خائل وهو الراعى وقيل التخويل التملك تقول خولك الله  
كذا أى ملكك اياه وقوله أعبرته أى نسبته الى العار وفي قوله بأمره على من زعم انه لا يتعدى بالباء وانما يقال عبرته  
أمره ومثل الحديث قول الشاعر \* أيها الشامت المعير بالدهر \*

والعار العيب وفي تقديم لفظ إخوانكم على خولكم إشارة الى الاهتمام بالاخوة وقوله تحت أيديكم مجاز عن  
القدرة أو الملك (قوله فليطعمه مما يأكل) أى من جنس ما يأكل للتبعيض الذي دلت عليه من ويؤيد ذلك  
حديث أبي هريرة الأتي بعد بابين فان لم يجلسه معه فلينا وله لقمة فالمراد المساواة لا المساواة من كل جهة  
لكن من أخذ بالاكل كابي ذر فعل المساواة وهو الافضل فلا يستأثر المرء على عياله من ذلك وان كان جائزا  
وفي الموطا ومسلم عن أبي هريرة مرفوعا للملوك طعامه وكسوته بالمعروف ولا يكلف من العمل ما لا يطيق  
وهو يقتضى الرد في ذلك الى العرف فمن زاد عليه كان متطوعا وأما ما حكاه ابن بطال عن مالك انه سئل  
عن حديث أبي ذر فقال كانوا يومئذ ليس لهم هذا القوت واستحسنه فيه نظر لا يخفى لان ذلك لا يمنع حمل  
الامر على عمومته في حق كل أحد بحسبه (قوله ولا تكفوهوم ما يغلبهم) أى عمل ما تصير قدرتهم فيه مغلوبة أى  
ما يجزون عنه لعظمه أو صعوبته والتكليف تحميل النفس شيئا معه كلفه وقيل هو الامر بما يشق (قوله فان  
كلفتهم) أى ما يغلبهم وحذف للعلم به والمراد أن يكلف العبد جنس ما يقدر عليه فان كان يستطيعه وحده والافليعه  
غيره وفي الحديث النهي عن سب الرقيق وتعميرهم بمن ولدهم والحث على الاحسان اليهم والرفق بهم و يلتحق بالرقيق  
من في معنهم من أجير وغيره وفيه عدم الترفع على المسلم والاحتقار له وفيه المحافظة على الامر بالمعروف والنهي عن  
المنكر واطلاق الاخ على الرقيق فان أريد القرابة فهو على سبيل المجاز لنسبة السكل الى آدم والمراد اخوة الاسلام  
ويكون العبد الكافر بطريق التبعية أو يختص الحكم بالمؤمن \* (قوله باب العبد اذا أحسن عبادته ربه ونصح  
سيده) أى بيان فضله أو ثوابه أو رده فيه أو بعبارة أخرى \* احدها حديث ابن عمر المصريح بان لمن فعل ذلك أجرين  
\* ثانيها حديث أبي موسى مثله وزيادة ذكر من كانت له جارية فعلمها وأعتقها فتزوجها وهو طرف من حديث تقدم  
في الإيمان بلفظ ثلاثة يؤتون أجرهم مرتين فذكر فيه أيضا مؤمن أهل الكتاب \* ثالثها حديث أبي هريرة

وَالَّذِي نَفْسِي بِيَسِيدهِ لَوْلَا الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالْحَجُّ وَبِرُّ أُمِّي لَأَحْبَبْتُ أَنْ أَمُوتَ وَأَنَا مَمْلُوكٌ

للعبد المملوك الصالح أجزان واسم الصلاح يشمل ما تقدم من الشرطين وهما احسان العباداة والنصح للسيد ونصيحة السيد تشمل أداء حقه من الخدمة وغيرها وسيأتي في الباب الذي يليه من حديث أبي موسى بلفظ و يؤدي الي سيده الذي له عليه من الحق والنصيحة والطاعة \* رابعها حديث أبي هريرة أيضا نعم مالا أحدم بحسن عبادة ربه و ينصح لسيده وهو مفسر للحديث الذي قبله موافق للحديثين الآخرين (تنبيه) \* وقع لابن بطال عزو حديث أبي هريرة ثالث أحاديث الباب لابن موسى وهو غلط فاحش (قوله والذي نفسي بيده لولا الجهاد في سبيل الله والحج وبرأى لأحبت ان أموت وأنا مملوك) ظاهر هذا السياق رفع هذه الجملة الى آخرها وعلى ذلك جري الخطابى فقال لله أن يمتحن أنبياءه وأصفياه بالرق كما امتحن يوسف اه وجزم الداودى وابن بطال وغير واحد بان ذلك مدرج من قول أبى هريرة ويبدل عليه من حيث المعنى قوله وبرأى فإنه لم يكن للنبي ﷺ حينئذ أم يبرها ووجه الكرماني فقال أراد بذلك تعليم أمته أو أورده على سبيل فرض حياتها أو المراد أمه التي أرضعته اه وفاته التنصيص على ادراج ذلك فقد فصله الاسماعيلي من طريق أخرى عن ابن المبارك ولفظه والذي نفس أبى هريرة بيده الخ وكذلك أخرجه الحسين بن الحسن المروزى في كتاب البر والصلة عن ابن المبارك وكذلك أخرجه مسلم من طريق عبد الله بن وهب وأبى صفوان الاموى والمصنف فى الادب المفرد من طريق سليمان بن بلال والاسماعيلي من طريق سعيد بن يحيى اللخمي وأبو عوانة من طريق عثمان بن عمر كلهم عن يونس زادمسلم فى آخر طريق ابن وهب قال يعنى الزهرى وبلغنا ان أباهريرة لم يكن يحج حتى ماتت أمه لصحبته ولابى عوانة وأحمد من طريق سعيد عن أبيه عن أبى هريرة انه كان يسمعه يقول لولا أمران لأحبت أن أكون عبدا وذلك أنى سمعت رسول الله ﷺ يقول ما خلق الله عبدا يؤدي حق الله عليه وحق سيده الا وناه الله أجره مرتين فعرف بذلك ان الكلام المذكور من استنباط أبى هريرة ثم استدله بالمرفوع وانما استثنى أبوه ريرة هذه الاشياء لان الجهاد والحج يشترط فيهما اذن السيد وكذلك بالام فقد محتاج فيه الى اذن السيد فى بعض وجوهه بخلاف بقية العبادات البدنية ولم يتعرض للعبادات المالية اما لكونه كان اذ ذلك لم يكن له مال يزيد على قدر حاجته فيمكنه صرفه فى القربات بدون اذن السيد واما لانه كان يرى ان للعبد أن يتصرف فى ماله بغير اذن السيد \* (فائدة) \* اسم أم أبى هريرة أميمة بالتصغير وقيل فيمونة وهى صحابية ذكر اسلامها فى صحيح مسلم وبيان اسمها فى ذيل المعرفة لابن موسى قال ابن عبد البر معنى هذا الحديث عندي ان البعد لما اجتمع عليه أمران واجبان طاعة ربه فى العبادات وطاعة سيده فى المعروف فقام بهما جميعا كان له ضعف أجر الحر المطيع لطاعته لانه قد ساواه فى طاعة الله وفضل عليه بطاعة من أمره الله بطاعته قال ومن هنا أقول ان من اجتمع عليه فرضان فأداهما أفضل ممن ليس عليه الا فرض واحد فأداه كمن وجب عليه صلاة وزكاة فقام بهما فهو أفضل ممن وجبت عليه صلاة فقط ومقتضاه ان من اجتمعت عليه فروض فلم يؤد منها شيئا كان عصيانه أكثر من عصيان من لم يجب عليه الا بعضها اه ملخصا والذي يظهر ان مزى بالفضل للعبد الموصوف بالصفة لما يدخل عليه من مشقة الرق والافلو كان التضعيف بسبب اختلاف جهة العمل لمختص العبد بذلك وقال ابن التين المراد ان كل عمل يعمل به يضاعف له قال وقيل سبب التضعيف انه زاد لسيدته نصحا وفى عبادة ربه احسانا فكان له أجر الواجبين وأجر الزيادة عليهما قال والظاهر خلاف هذا وأنه بين ذلك لثلايظن ظان انه غير مأجور على العباداة اه وما ادعى انه الظاهر لا ينافى ما نقله قبل ذلك فان قيل يلزم ان يكون أجر المالك ضعف اجر السادات أجاب الكرماني بأن لا محذور فى ذلك أو يكون أجره مضاعفا من هذه الجهة وقد يكون للسيد جهات أخرى يستحق بها اضعاف اجر العبد والمراد ترجيح العبد المؤدى للحقين على العبد المؤدى لاحدهما اه ويحتمل أن يكون تضعيف الاجر مختصا بالعمل الذي يتحدد فيه طاعة الله وطاعة السيد فيعمل عملا واحدا او يؤجر عليه أجرين بالاعتبارين واما العمل المختلف الجهة فلا

**حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ نَصْرٍ حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ حَدَّثَنَا أَبُو صَالِحٍ عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ نِعْمًا لِأَحَدِهِمْ يُحْسِنُ عِبَادَةَ رَبِّهِ وَيَنْصَحُ لِسَيِّدِهِ **بَابُ كِرَاهِيَةِ التَّطَاوُلِ عَلَى الرِّقِيقِ وَقَوْلِهِ عَبْدِي أَوْ أَمِّي** . وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى : وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ وَقَالَ . عَبْدًا مَمْلُوكًا وَأَنْفِيًا سَيِّدَهَا لَدَى الْبَابِ . وَقَالَ : مِنْ فِتْيَاتِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ . وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ قَوْمُوا إِلَى سَيِّدِكُمْ وَأَذْكُرْنِي عِنْدَ رَبِّكَ عِنْدَ سَيِّدِكَ وَمَنْ سَيِّدُكُمْ **حَدَّثَنَا** مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا بِحُجِيِّ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ حَدَّثَنِي نَافِعٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ إِذَا نَصَحَ الْعَبْدُ سَيِّدَهُ وَأَحْسَنَ عِبَادَةَ رَبِّهِ كَانَ لَهُ أَجْرُهُ مَرَّتَيْنِ **حَدَّثَنَا** مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنْ بُرَيْدٍ عَنْ أَبِي بُرْدَةَ عَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ لِلْمَلُوكِ الَّذِي يُحْسِنُ عِبَادَةَ رَبِّهِ ، وَيُؤَدِّي إِلَى سَيِّدِهِ الَّذِي لَهُ عَلَيْهِ مِنَ الْحَقِّ وَالنَّصِيحَةِ وَالطَّاعَةِ : **أَجْرَانِ حَدَّثَنَا** مُحَمَّدٌ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا مَعْرُوفٌ عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يُحَدِّثُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ**

اختصاص له بتضعيف الاجر فيه على غيره من الاحرار والله أعلم واستدل به على ان العبد لاجهاد عليه ولا حرج في حال العبودية وانصح ذلك منه ( قوله في حديث أبي هريرة الاخير حدثنا اسحق بن نصر ) هو اسحق بن ابراهيم ابن نصر نسب الى جده ( قوله نعم الاحدم ) بفتح النون وكسر العين وادغام الميم في الاخرى و يجوز كسر النون وتكسر النون وفتح ا بضمع اسكان العين وتحريك الميم فتلك اربع لغات قال الزجاج ما بمعنى الشيء فالتقدير نعم الشيء ووقع لبعض رواة مسلم نعى بضم النون وسكون العين مقصور بالتثوين وغيره وهو متجه المعنى ان ثبت به الرواية وقال ابن التين وقع في نسخة الشيخ أبي الحسن أي القاسبي نعم ما بتشديد الميم الاولى وفتحها ولا وجه له وانما صوابه ادغامها في ما وهي كقوله تعالى ان الله نعمنا بحفظكم به ( قوله يحسن ) هو مبين للمخصوص بالمدح في قوله نعم زاد مسلم من طريق همام عن أبي هريرة نعمنا للمملوك ان توفي يحسن عبادته الله أي يموت على ذلك وفيه اشارة الى ان الاعمال بالخواتيم \* ( قوله باب كراهية التطاول على الرقيق ) أي الترفع عليهم والمراد مجاوزة الحد في ذلك والمراد بالكراهية كراهية التنزيه ( قوله عبدي أو أممي ) أي وكراهية ذلك من غير تحريم ولذلك استشهد للجواز بقوله تعالى والصالحين من عبادكم وامائكم وغيرها من الآيات والاحاديث الدالة على الجواز ثم أردفها بالحديث الوارد في النهي عن ذلك واتفق العلماء على ان النهي الوارد في ذلك للتنزيه حتى أهل الظاهر الاما سند كرهه عن ابن بطال في لفظ الرب ( قوله وقال النبي ﷺ قوموا الى سيدكم ) هو طرف من حديث أبي سعيد في قصة سعد بن معاذ وحكمه على بني قريظة وسيأتي تاما في المغازي مع الكلام عليه ( قوله ومن سيدكم ) سقط هذا من رواية التسنفي وأبي ذر وأبي الوقت وثبت للباقيين وهو طرف من حديث أخرجه المؤلف في الادب المفرد من طريق حجاج الصواف عن أبي الزبير قال حدثنا جابر قال قال رسول الله ﷺ من سيدكم يا بني سلمة قلنا الجدين قيس على ان نبخله قال وأي داء أدوى من البخل بل سيدكم عمرو بن الجموح وكان عمرو يعترض على أصنامهم في الجاهلية وكان يولم عن رسول الله ﷺ اذا تزوج وأخرجه الحاكم من طريق محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة نحوه ورواه ابن عائشة في نوادره من طريق الشعبي مرسلًا وزاد قال فقال بعض الانصار في ذلك

وقال رسول الله والقول قوله \* لمن قال منا من تسمون سيدا فقالوا له جد بن قيس على التي \* نبخله فيها وان كان أسودا فسود عمرو بن الجموح لجوده \* وحق لعمره بالندى أن يسودا

لَا يَقُلْ أَحَدُكُمْ أَطْعِمِ رَبِّكَ وَضِي رَبِّكَ أَسْقِي رَبِّكَ .

انتهى والجد بفتح الجيم وتشديد الدال هو ابن قيس بن صخر بن خنساء بن سنان بن عبيد بن عدى بن غنم بسكون النون بن كعب بن سلمة بكسر اللام يكنى أبا عبد الله له ذكر في حديث جابر أنه حمله معه في بيعة العقبة قال ابن عبد البر كان يرمى بالنفاق ويقال إنه تاب وحسنت توبته وعاش إلى أن مات في خلافة عثمان وأما عمرو بن الجموح بفتح الجيم وضم الميم الخفيفة وآخره مهملة ابن زيد بن حرام بمهملتين ابن كعب بن غنم بن كعب بن سلمة قال ابن اسحق كان من سادات بني سلمة وذكروا له قصة في صنمه وسبب إسلامه وقوله فيه تالله لو كنت الها تكن أنت وكلب وسط بر في قرن وروى أحمد وروى ابن شبة في أخبار المدينة باسناد حسن عن أبي قتادة أن عمرو بن الجموح أتى رسول الله ﷺ فقال أرأيت إن قاتلت حتى أقتل في سبيل الله تراني أمشي برجلي هذه صحيحة في الجنة فقال نعم وكانت عرجاء زاد عمر فقتل يوم أحد رحمه الله وقدر وي ابن منده وأبو الشيخ في الأمثال والوليد بن أبان في كتاب الجود له من حديث كعب بن مالك أن النبي ﷺ قال من سيدكم يا بني سلمة قالوا جد بن قيس فذكر الحديث فقال سيدكم بشر بن البراء ابن معرور وهو بسكون العين المهملة ابن صخر يجتمع مع عمرو بن الجموح في صخر ورجال هذا الاسناد ثقات إلا أنه اختلف في وصله وإرساله على الزهري ويمكن الجمع بأن تحمل قصة بشر على أنها كانت بعد قتل عمرو بن الجموح جمعاً بين الحديثين ومات بشر المذكور بعد خيبر أكل مع النبي ﷺ من الشاة التي سم فيها وكان قد شهد العقبة وبدرا ذكره ابن اسحق وغيره وما ذكره المصنف يحتاج إلى تأويل الحديث الوارد في النهي عن اطلاق السيد على المخلوق وهو في حديث مطرف بن عبد الله بن الشخير عن أبيه عند أبي داود والنسائي والمصنف في الأدب المفرد ورجاله ثقات وقد صححه غير واحد ويمكن الجمع بأن يحمل النهي عن ذلك على اطلاقه على غير المالك والاذن باطلاقه على المسالك وقد كان بعض أكابر العلماء يأخذ بهذا ويكره أن يخاطب أحداً بلفظه أو كتابته بالسيد ويتأكد هذا إذا كان المخاطب غير تقي فعند أبي داود والمصنف في الأدب من حديث بريدة مرفوعاً لا تقولوا للمناق سيدا الحديث ونحوه عن الحاكم ثم أورد المصنف في الباب غير هذين المعلقين سبعة أحاديث حديث ابن عمر وأبي موسى في العبد الذي له أجران وقد تقدم من وجهين آخرين في الباب الذي قبله والغرض منهما قوله في حديث ابن عمر إذا نصح سيده وفي حديث أبي موسى ويؤدي إلى سيده ثالثاً حديث أبي هريرة ومحمد بن شيخ المؤلف فيه لم أره منسوباً في شيء من الروايات إلا في رواية أبي علي بن شبيب فقال حدثنا محمد بن سلام وكذا حكاه الجبائي عن رواية أبي علي بن السكن وحكي عن الحاكم أنه الذهلي (قلت) وقد أخرج مسلم عن محمد بن رافع عن عبد الرزاق فيحتمل أن يكون هو شيخ البخاري فيه فقد حدث عنه في الصحيح أيضاً وكلام الطريقي يشير إليه (قوله لا يقل أحدكم أطعم ربك الخ) هي أمثلة وإنما ذكرت دون غيرها لغلبة استماعها في المخاطبات ويجوز في ألف اسق الوصل والقطع وفيه نهى العبد أن يقول لسيده ربى وكذلك نهى غيره فلا يقول له أحدر بك ويدخل في ذلك أن يقول السيد ذلك عن نفسه فإنه قد يقول لعبده اسق ربك فيضع الظاهر موضع الضمير على سبيل التعظيم لنفسه والسبب في النهي أن حقيقة الربوبية لله تعالى لأن الرب هو المالك والقائم بالشيء فلا توجد حقيقة ذلك إلا لله تعالى قال الخطابي سبب المنع أن الإنسان مريب متعبد باخلاص التوحيد لله وترك الأشرار معه فكره له المضاهاة في الاسم لتلايدخل في معنى الشرك ولا فرق في ذلك بين الحر والعبد فأما ما لا تعبد عليه من سائر الحيوانات والجمادات فلا يكره اطلاق ذلك عليه عند الإضافة كقوله رب الدار ورب الثوب وقال ابن بطال لا يجوز أن يقال لأحد غير الله رب كالأبجوز أن يقال له اله والذى يختص بالله تعالى اطلاق الرب بلاضافة أمام الإضافة فيجوز اطلاقه كما في قوله تعالى حكاية عن يوسف عليه السلام إذ كرنى عند ربك وقوله أرجع إلى ربك وقوله عليه الصلاة والسلام في أشرط الساعة أن تلد الأمة بها فدل على أن النهي في ذلك محمول

وَلَيْقُلْ سَيِّدِي مَوْلَايَ . وَلَا يَقُلْ أَحَدُكُمْ عَبْدِي أُمَّتِي . وَلَيَقُلْ فَتَايَ وَفَتَاتِي وَغُلَامِي حَدَّثَنَا  
 أَبُو النُّعْمَانِ حَدَّثَنَا جَرِيرُ بْنُ حَارِمٍ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ مَنْ  
 أَعْتَقَ نَصِيْبًا لَهُ مِنَ الْعَبْدِ فَكَانَ لَهُ مِنَ الْمَالِ مَا يَبْلُغُ قِيَمَتَهُ يُقَوِّمُ عَلَيْهِ قِيَمَةَ عَدْلٍ . وَأَعْتَقَ مِنْ مَالِهِ  
 وَإِلَّا عَدَّ عَتَقَ مِنْهُ **حَدَّثَنَا** مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا بِحُجِّيٍّ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ قَالَ حَدَّثَنِي نَافِعٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ  
 رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ كُلُّكُمْ رَاعٍ وَمَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ . فَالْأَمِيرُ الَّذِي عَلَى النَّاسِ رَاعٍ  
 وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْهُمْ . وَالرَّجُلُ رَاعٍ عَلَى أَهْلِ بَيْتِهِ وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْهُمْ . وَالْمَرْأَةُ رَاعِيَةٌ عَلَى بَيْتِ بَعْلِهَا  
 وَوَلَدِهِ وَهِيَ مَسْئُولَةٌ عَنْهُمْ . وَالْعَبْدُ رَاعٍ عَلَى مَالِ سَيِّدِهِ وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْهُ إِلَّا فَكُلُّكُمْ رَاعٍ وَكُلُّكُمْ  
 مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ **حَدَّثَنَا** مَالِكُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ الزَّهْرِيِّ حَدَّثَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ سَمِعْتُ

على الاطلاق ويحتمل أن يكون النهي للتنزيه وماورد من ذلك فليبان الجواز وقيل هو مخصوص بغير النبي ﷺ ولا يرد ما في القرآن أو المراد النهي عن الاكثر من ذلك واتخاذ استعمال هذه اللفظة عادة وليس المراد النهي عن ذكرها في الجملة (قوله وليقل سيدي مولاي) فيه جواز اطلاق العبد على مالكة سيدي قال القرطبي وغيره انما فرق بين الرب والسيد لان الرب من أسماء الله تعالى اتفاقا واختلف في السيد ولم يرد في القرآن انه من أسماء الله تعالى فان قلنا انه ليس من أسماء الله تعالى فالفرق واضح اذ لا التباس وان قلنا انه من اسمائه فليس في الشهرة والاستعمال كلفظ الرب فيحصل الفرق بذلك أيضا وقدروي أبو داود والنسائي وأحمد والمصنف في الادب المفرد من حديث عبدالله بن الشيخ عن النبي ﷺ قال السيد الله وقال الخطابي انما أطلقه لان مرجع السيادة الى معنى الرياسة على من تحت يده والسياسة له وحسن التدبير لامره ولذلك سمي الزوج سيذا قال وأما المولى فكثير التصرف في الوجوه المختلفة من ولي وناصر وغير ذلك ولكن لا يقال السيد ولا المولى على الاطلاق من غير اضافة الا في صفة الله تعالى انتهى وفي الحديث جواز اطلاق مولاي أيضا وأماما أخرجه مسلم والنسائي من طريق الاعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة في هذا الحديث نحوه وزاد ولا يقل أحدكم مولاي فان مولاكم الله ولكن ليقول سيدي فقد بين مسلم الاختلاف في ذلك على الاعمش وان منهم من ذكر هذه الزيادة ومنهم من حذفها وقال عياض حذفها أصح وقال القرطبي المشهور حذفها قال وانما صرنا الى الترجيح للتعارض مع تعذر الجمع وعدم العلم بالتاريخ انتهى ومقتضى ظاهر هذه الزيادة ان اطلاق السيد أسهل من اطلاق المولى وهو خلاف المتعارف فان المولى يطلق على أوجه متعددة منها الأسفل والأعلى والسيد لا يطلق الا على الأعلى فكان اطلاق المولى أسهل وأقرب الى عدم الكراهة والله أعلم وقدرناه عن ابن سيرين عن أبي هريرة فلم يعرض للفظ المولى اثباتا ولا نفيًا أخرجه أبو داود والنسائي والمصنف في الادب المفرد بلفظ لا يقول أحدكم عبدي ولا أمتي ولا يقل المملوك ربي وربتي ولكن ليقول المالك فتاتي وفتاتي والمملوك سيدي وسيدتي فانكم المملوكون والرب الله تعالى ويحتمل أن يكون المراد النهي عن الاطلاق كما تقدم من كلام الخطابي ويؤيد كلامه حديث ابن الشيخ المذكور والله أعلم وعن مالك تخصيص الكراهة بالنداء فيكره أن يقول يا سيدي ولا يكره في غير النداء (قوله ولا يقل أحدكم عبدي أمتي) زاد المصنف في الادب المفرد ومسلم من طريق العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة كلكم عبيد الله وكل نساءكم اماء الله ونحو ما قدمته من رواية ابن سيرين فأرشد ﷺ الى العلة في ذلك لان حقيقة العبودية انما يستحقها الله تعالى ولان فيها تعظيما لا يليق بالخلق استعماله لنفسه قال الخطابي المعنى في ذلك كله راجع الى البراءة من الكبر والتزام الذل والخضوع لله عز وجل وهو الذي يليق بالربوب (قوله ولا يقل فتاتي وفتاتي وغلامي) زاد مسلم في الرواية المذكورة وجاريني فأرشد



أبهريرة رضى الله عنه وزيد بن خالد عن النبي صلى الله عليه وسلم قال إذا زنت الأمة فاجلدوها . ثم إذا زنت فاجلدوها ثم إذا زنت فاجلدوها ثم إذا زنت فاجلدوها ثم إذا زنت فاجلدوها ولو بضمير باب إذا أتى أحدكم خادمه بطعامه **حدثنا** حجاج ابن منهل حدثنا شعبة قال أخبرني محمد بن زياد سمعت أبا هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال إذا أتى أحدكم خادمه بطعامه ، فإن لم يجلسه معه فليناوله لقمة أو لقمتين أو أكلة أو أكلتين فإنه ولي **علاجه باب** العبد راع في مال سيده . ونسب النبي صلى الله عليه وسلم المال إلى السيد **حدثنا** أبو البان أخبرنا شعيب عن الزهري قال أخبرني سالم بن عبد الله عن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول كلُّكم راع ومسؤول عن رعيته . فالإمام راع ومسؤول عن رعيته والرجل في أهله راع وهو مسؤول عن رعيته والمرأة في بيت زوجها راعية وهي مسؤولة عن رعيته . والخادم في مال سيده راع وهو مسؤول عن رعيته . قال فسمعت هؤلاء من النبي صلى الله عليه وسلم وأحسب النبي صلى الله عليه وسلم قال والرجل في مال أبيه راع ومسؤول عن رعيته . فكلُّكم راع وكلُّكم مسؤول عن رعيته **باب**

صلى الله عليه وسلم إلى ما يؤدي المعنى مع السلامة من التعاطف لأن لفظ النقي والغلام ليس دالا على محض الملك كدلالة العبد فقد كثر استعمال النقي في الحر وكذلك الغلام والجارية قال النووي المراد بالهوى من استعماله على جهة التعاطف لا من أراد التعريف انتهى ومحل ما إذا لم يحصل التعريف بدون ذلك استعمالا للادب في اللفظ كما دل عليه الحديث : الحديث الرابع حديث ابن عمر من أعتق نصيبه من عبد وقد تقدم شرحه قريبا والمراد منه اطلاق لفظ العبد وكان مناسبه للترجمة من جهة أنه لو لم يحكم عليه بعتق كله إذا كان موسرا لكان بذلك متطاولا عليه الخامس حديثه كلُّكم راع وسيأتي الكلام عليه في أول الأحكام والغرض منه هنا قوله والعبد راع على مال سيده فإنه إن كان ناصحا له في خدمته مؤديا له الأمانة ناسب أن يعينه ولا يتعاطف عليه السادس والسابع حديث أبي هريرة وزيد بن خالد إذا زنت الأمة فاجلدوها وسيأتي الكلام عليه مستوفى في كتاب الحدود إن شاء الله تعالى والغرض منه هنا ذكر الأمة وإنها إذا عصت تؤدب فإن لم تنجع والايعة وكل ذلك مبين للتعاطف عليها \* ( قوله باب إذا أتى أحدكم خادمه بطعامه ) أى فليجلسه معه ليأكل ( قوله أخبرني محمد بن زياد ) هو الجحفي ( قوله إذا أتى أحدكم خادمه بطعامه فإن لم يجلسه معه فليناوله لقمة ) هكذا أورده ويفهم منه إباحة ترك اجلسه معه وسيأتي البحث في ذلك في كتاب الاطعمة إن شاء الله تعالى وقوله أكلة بضم أوله أى لقمة والشك فيه من شعبة كما سألته وقوله ولي علاجه زاد في الاطعمة وحره واستدل به على أن قوله في حديث أبي ذر الماضي فأطعموهم مما تطعمون ليس على الوجوب \* ( قوله باب العبد راع في مال سيده ) أى ويلزمه حفظه ولا يعمل الأباذنه ( قوله ونسب صلى الله عليه وسلم المال إلى السيد ) كأنه يشير بذلك إلى حديث ابن عمر من باع عبدا وله مال فماله للسيد وقد تقدمت الإشارة إليه في باب من باع نخلا قد أبرت من كتاب البيوع وفي كتاب الشرب وكلام ابن بطال يشير إلى أن ذلك مستفاد من قوله العبد راع في مال سيده فإنه قال في شرح حديث الباب فيه حجة لمن قال إن العبد لا يملك وتعقبه ابن المنير بأنه لا يلزم من كونه راعيا في مال سيده أن لا يكون له مال فإن قيل فاشتغاله برعاية مال سيده تستوعب أحواله فالجواب أن المطلق لا يفيد العموم ولا سيما إذا سبق لغير قصد العموم وحديث الباب أنما سبق للتحذير من الخيانة والتخويف بكونه مسؤولا ومحاسبا فلا تعلق له بكونه يملك أولا يملك انتهى وقد تقدم الكلام على مسألة كونه هل يملك قبل ستة أبواب ( قوله والمرأة في بيت زوجها راعية ) أنما قيد بالبيت لأنها لا تصل إلى ما سواه غالبا الأباذنه خاص وسيأتي بسط القول في ذلك في أوائل كتاب الأحكام إن شاء الله تعالى \* ( قوله باب

إِذَا ضَرَبَ الْعَبْدَ فَلْيَجْتَنِبِ الْوَجْهَ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُبيدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ قَالَ حَدَّثَنِي مَالِكُ  
 ابْنُ أَنَسٍ قَالَ وَأَخْبَرَنِي ابْنُ فُلَانٍ عَنْ سَعِيدِ الْقُبَيْرِيِّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ  
 ح وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا عُمَرُ بْنُ هَمَّامٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ  
 النَّبِيِّ ﷺ قَالَ إِذَا قَاتَلَ أَحَدُكُمْ فَلْيَجْتَنِبِ الْوَجْهَ

إذا ضرب العبد فليجتنب الوجه (العبد بالنصب على المفعولية والفاعل محذوف للعلم به وذكر العبد ليس قيذا بل هو  
 من جملة الافراد الداخلين في ذلك وانما خص بالذكر لان المقصود هنا بيان حكم الرقيق كذا فرره بعض الشراح  
 وأظن المصنف أشار الى ما أخرجه في الأدب المفرد من طريق محمد بن عجلان أخبرني سعيد عن أبي هريرة فذكر  
 الحديث بلفظ إذا ضرب أحدكم خادمه (قوله في الاسناد حدثني محمد بن عبيد الله) هو ابن ثابت المدني ورجال  
 الاسناد كلهم مدنيون وكان أبان ثابت تفرد به عن ابن وهب فاني لم أراه في شيء من المصنفات الا من طريقه (قوله  
 قال وأخبرني ابن فلان) قائل ذلك هو أبان ثابت فهو موصول وليس بملق وفاعل قال هو ابن وهب وكانه سمعه من لفظ  
 مالك وبالقرءة على الآخر وكان ابن وهب حريصا على تمييز ذلك وأما ابن فلان فقال المزني يقال هو ابن سمعان يعني عبد الله  
 ابن زياد بن سليمان بن سمعان المدني وهو يومئذ ضعيف ذلك وليس كذلك فقد جزم بذلك أبو نصر الكلاباذي وغيره  
 وقاله قبله بعض القدماء أيضا فوقع في رواية أبي ذر الهروي في روايته عن المستملي قال أبو حرب الذي قال ابن  
 فلان هو ابن وهب وابن فلان هو ابن سمعان (قلت) وأبو حرب هذا هو بيان (١) وقد أخرجه الدارقطني  
 في غرائب مالك من طريق عبد الرحمن بن خراش بكسر المعجمة عن البخاري قال حدثنا أبو ثابت محمد بن عبيد الله  
 المدني فذكر الحديث لكن قال بدل قوله ابن فلان ابن سمعان فكان البخاري كنى عنه في الصحيح عمدا للضعفه ولما  
 حدث به خارج الصحيح نسبه وقد بين ذلك أبو نعيم في المستخرج بما أخرجه من طريق العباس بن الفضل عن أبي  
 ثابت وقال فيه ابن سمعان وقال بعده أخرجه البخاري عن أبي ثابت فقال ابن فلان وأخرجه في موضع آخر فقال ابن  
 سمعان وابن سمعان المذكور مشهور بالضعف متروك الحديث كذبه مالك وأحمد وغيرهما وماله في البخاري شيء الا  
 في هذا الموضع ثم ان البخاري لم يسق الا من طريقه مع كونه مقرونا بمالك بل ساقه على لفظ الرواية الاخرى وهي  
 رواية همام عن أبي هريرة وقد أخرجه مسلم من طريق أبي صالح عن أبي هريرة بلفظ فليتنق بدل فليجتنب وهي رواية  
 أبي نعيم المذكورة وأخرجه مسلم أيضا من طريق الاعرج عن أبي هريرة بلفظ إذا ضرب ومثله للنسائي  
 من طريق عجلان ولابن داود من طريق أبي سلمة كلاهما عن أبي هريرة وهو يفيد أن قوله في رواية همام قاتل بمعنى  
 قتل وان المفاعلة فيه ليست على ظاهرها ويحتمل أن تكون على ظاهرها ليتناول ما يقع عند دفع الصائل مثلا فينهى  
 دافعه عن القد بالضرب الى وجهه ويدخل في النهي كل من ضرب في حد أو تعزير أو تأديب وقد وقع في حديث أبي  
 بكر وغيره عند أبي داود وغيره في قصة التي زنت فأمر النبي ﷺ برجمها وقال ارموا واتقوا الوجه. واذا كان ذلك  
 في حق من تعين اهلاكه فمن دونه أولى قال النووي قال العلماء أمانه عن ضرب الوجه لانه لطيف يجمع المحاسن  
 وأكثر ما يقع الادراك فاعضائه فيخشى من ضربه أن تبطل أو تشوه كلها أو بعضها والشين فيها فاحش لظهورها  
 وبروزها بل لا يسلم اذا ضربه غالبا من شين اه والتعليل المذكور حسن لكن ثبت عند مسلم تعليل آخر فانه  
 أخرج الحديث المذكور من طريق أبي أيوب المراغي عن أبي هريرة وزاد فان الله خلق آدم على صورته واختلف في  
 في الضمير على من يعود فلاكثر على أنه يعود على المضروب لما تقدم من الامر باكرام وجهه ولولا أن المراد التعليل

(١) هو بيان لفظ بيان ساقط من بعض النسخ وموضعه بياض ومكتوب في بعض النسخ بالهامش ومعه  
 علامة للصححة فأمل وحرراه مصححه

( بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ - بَابُ فِي الْمَكَاتِبِ )

بَابُ إِثْمٍ مِنْ قَذْفِ مَمْلُوكِهِ \*

بذلك لم يكن لهذه الجملة ارتباط بما قبلها وقال القرطبي أعاد بعضهم الضمير على الله متمسكا بما ورد في بعض طرقه ان الله خلق آدم على صورة الرحمن قال وكان من رواه بالعني متمسكا بما توهمه فغلط في ذلك وقد أنكر المازري ومن تبعه صحة هذه الزيادة ثم قال وعلي تقدير صحتها فيحمل على ما يليق بالباري سبحانه وتعالى ( قلت ) الزيادة أخرجها ابن أبي عاصم في السنة والطبراني من حديث ابن عمر بإسناد رجاله ثقات وأخرجها ابن أبي عاصم أيضا من طريق أبي يونس عن أبي هريرة بلفظ يرد التأويل الاول قال من قاتل فليجنب الوجه فان صورة وجه الانسان على صورة وجه الرحمن فتعين اجراء ما في ذلك على ما تقرر بين أهل السنة من امراره كما جاء من غير اعتقاد تشبيه أو من تأويله على ما يليق بالرحمن جل جلاله وسيأتي في أول كتاب الاستئذان من طريق همام عن أبي هريرة رفعه خلق الله آدم على صورته الحديث وزعم بعضهم ان الضمير يعود على آدم أي على صفته أي خلقه موصوفاً بالعلم الذي فضل به الحيوان وهذا محتمل وقد قال المازري غلط ابن قتيبة فأجري الحديث على ظاهره وقال صورة لا كالصور انتهى وقال حرب الكرماني في كتاب السنة سمعت اسحق بن راهويه يقول صح ان الله خلق آدم على صورة الرحمن وقال اسحق الكوسج سمعت احمد يقول هو حديث صحيح وقال الطبراني في كتب السنة حدثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل قال قال رجل لابي أن رجلا قال خلق الله آدم على صورته أي صورة الرجل فقال كذب هو قول الجهمية انتهى وقد أخرج البخاري في الادب المفرد وأحمد من طريق ابن عجلان عن سعيد عن أبي هريرة مرفوعا لا نقولن قبح الله وجهك ووجه من أشبه وجهك فان الله خلق آدم على صورته وهو ظاهر في عود الضمير على المقول له ذلك وكذلك أخرج ابن أبي عاصم أيضا من طريق أبي رافع عن أبي هريرة بلفظ اذا قاتل أحدكم فليجنب الوجه فان الله خلق آدم على صورة وجهه ولم يتعرض النووي لحكم هذا النهي وظاهره التحريم ويؤيده حديث سويد بن مقرن الصحابي انه رأى رجلا لطم غلامه فقال أدما علمت ان الصورة محترمة أخرجها مسلم وغيره: ( قوله بسم الله الرحمن الرحيم باب في المكاتب ) كذا لابي ذر وغيره كتاب المكاتب وأثبتوا كلهم البسمة والمكاتب بالفتح من تقع له الكتابة وبالكسر من تقع منه وكاف الكتابة تكسر وتفتح كمين العتاقة قال الراغب اشتقاقها من كتب بمعنى أوجب منه قوله تعالى كتب عليكم الصيام ان الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا أو بمعنى جمع وضم ومنه كتبت الخطوط على الاول تكون مأخوذة من معنى الالتزام وعلى الثاني تكون مأخوذة من الخط لوجوده عند عقدها غالبا قال الرويانى الكتابة اسلامية ولم تكن تعرف في الجاهلية كذا قال وكلام غيره ياباه ومنه قول ابن التين كانت الكتابة متعارفة قبل الاسلام فأقرها صلى الله عليه وسلم وقال ابن خزيمة في كلامه على حديث بريرة قيل ان بريرة أول مكاتبة في الاسلام وقد كانوا يكتبون في الجاهلية بالمدينة وأول من كوتب من الرجال في الاسلام سلمان وقد تقدم ذلك في البيوع في باب البيع والشراء مع المشركين وحكي ابن التين أن أول من كوتب أبو المؤمل فقال النبي صلى الله عليه وسلم أعينوه وأول من كوتب من النساء بريرة كما سيأتي حديثها في هذه الابواب وأول من كوتب بعد النبي صلى الله عليه وسلم أبو أمية مولى عمر ثم سيرين مولى أنس واختلف في تعريف الكتابة وأحسنه تعليق عتق بصفة على معاوضة مخصوصة والكتابة خارجة عن القياس عند من يقول ان العبد لا يملك وهي لازمة من جهة السيد الا أن عجز العبد وجائزة له على الراجح من أقوال العلماء فيها \* قوله باب اثم من قذف مملوكه ( كذا للجميع هنا الا النسفي وأبازر ولم يذكر من أثبت هذه الترجمة فيها حديثا ولا أعرف لدخولها في أبواب المكاتب معنى ثم وجدت في رواية أبي علي بن شوبه مقدمة قبل كتاب المكاتب فهذا هو المنهج وعلى هذا فكان المصنف ترجم بها وأخلي يياضا ليكتب فيها الحديث الوارد في ذلك فلم يكتب كما وقع له في غيرها وقد ترجم في كتاب الحدود باب قذف العبد أو ردفه

باب المكاتب ونجومه في كل سنة نجم وقوله . والذين يبتغون الكتاب مما ملكت  
 أيمانكم فكاتبوهم إن علمتم فيهم خيراً وآتوهم من مال الله الذي آتاكم وقال روح عن ابن جريج  
 قلت لعطاء أو أجب على إذا علمت له مالا أن أكتبه قال ما أراه إلا واجباً : وقال عمرو بن دينار قلت  
 لعطاء أتأثره عن أحد : قال لا :

حديث من قذف بمولوكه وهو بريء مما قال جلد يوم القيامة الحديث فله أشار بذلك الي انه يدخل في هذه الابواب (قوله باب  
 المكاتب ونجومه في كل سنة نجم وقوله تعالي والذين يبتغون الكتاب الآية ساقوها الي قوله الذي آتاكم الا النسفي فقال بعد  
 قوله في كل سنة وآتوهم من مال الله الذي آتاكم ونجم الكتابة هو القدر المعين الذي يؤديه المكاتب في وقت معين  
 وأصله ان العرب كانوا يبنون أمورهم في المعاملة على طلوع النجم والنازل اكونهم لا يعرفون الحساب فيقول أحدهم اذا  
 طلع النجم الفلاني أدت حقلك فسميت الاوقات نجومياً بذلك ثم سمي المؤدى في الوقت نجماً وعرف من الترجمة اشتراط  
 التأجيل في الكتابة وهو قول الشافعي وقوامع التسمية بناء على أن الكتابة (١) مشتقة من الضم وهو ضم بعض  
 النجوم الي بعض وأقل ما يحصل به الضم نجمان وبانه أمكن لتحصيل القدرة على الاداء وذهب للمالكية والحنفية الي  
 جواز الكتابة الجملة واختاره بعض الشافعية كالرويانى وقال ابن التين لانص مالك في ذلك الا أن محققى أصحابه شبهوه  
 ببيع العبد من نفسه واختار بعض أصحاب مالك أن لا يكون أقل من نجمين كقول الشافعي واحتج الطحاوى وغيره بان  
 التأجيل جعل رفقا بالمكاتب لا بالسيد فاذا قدر العبد على ذلك لا يمنع منه وهذا قول الليث و بان سلمان كاتب بامر  
 النبي ﷺ ولم يذكر تأجيلاً وقد تقدم ذكر خبره و بان عجز المكاتب عن القدر الحال لا يمنع صحة الكتابة  
 كاليبيع في المجلس كمن اشترى ما يساوي درهما بعشرة دراهم حاله وهو لا يقدر حينئذ الا على درهم فذا يبيع مع عجزه عن  
 أكثر الثمن و بان الشافعية أجازوا السلم الحال ولم يقفوا مع التسمية مع أنها مشعرة بالتأجيل وأما قول المصنف في كل  
 كل سنة نجم أخذ من صورة الخبر الوارد في قصة بريرة كما سيأتي التصريح به بعد باب ولم يرد المصنف أن ذلك شرط  
 فيه فان العلماء اتفقوا على أنه لو وقع التنجيم بلا شهر جاز ولم يثبت لفظ نجم في آخره في رواية النسفي واختلف في  
 المراد بالخبر في قوله ان علمتم فيهم خيراً كما سيأتي بيانه بعد بابين و روى ابن اسحاق عن خاله عبد الله بن صبيح بفتح  
 المهملة عن أبيه قال كنت مملوكاً لحويطب ابن عبد العزي فسألته الكتابة فأبى فزت والذين يبتغون الكتاب  
 الآية أخرجه ابن السكن وغيره في ترجمة صبيح في الصحابة (قوله وقال روح عن ابن جريج قلت لعطاء أو أجب على  
 اذا علمت له مالا ان أكتبه قال ما أراه الا واجباً ) وصله اسمعيل القاضي في أحكام القرآن قال حدثنا علي بن المديني حدثنا  
 روح بن عبادة بهذا وكذلك أخرجه عبد الرزاق والشافعي من وجهين آخرين عن ابن جريج (قوله وقال عمرو بن  
 دينار قلت لعطاء أتأثره عن أحد قال لا ) هكذا وقع في جميع النسخ التي وقعت لنا عن الفربري وهو ظاهر في هذا الاثر  
 من رواية عمرو بن دينار عن عطاء وليس كذلك بل وقع في الرواية تحريفاً لزم منه الخطأ والذي وقع في رواية اسمعيل  
 المذكورة وقاله لي أيضاً عمرو بن دينار والضمير يعود على القول بوجودها وقائل ذلك هو ابن جريج وهو فاعل قلت  
 لعطاء وقد صرح بذلك في رواية اسمعيل حيث قال فيها بالسند المذكور وقال ابن جريج وأخبرني عطاء وكذلك  
 أخرجه عبد الرزاق والشافعي ومن طريقه البيهقي عن عبد الله بن الحارث كلاهما عن ابن جريج وقالاه عمرو بن  
 دينار والحاصل ان ابن جريج نقل عن عطاء التردد في الوجوب وعن عمرو بن دينار الجزم به أو موافقة عطاء ثم وجدته  
 في الاصل المعتمد من رواية النسفي عن البخارى على الصواب بزيادة الهاء في قوله وقال عمرو بن دينار ولفظه وقاله

(١) (قوله مشتقة من الضم الخ) كذباً بأيدنا من النسخ والاولى مشتقة من الكتب بمعنى الضم اه مصححه

ثم أخبرني أن موسى بن أنس أخبره أن سير بن سأل أنسا المكاتبه وكان كثير المال فأبى فأنطلق إلى  
 عمر رضي الله عنه فقال كاتبه فأبى فضربه بالدره ويثلو عمر فكانت بهم إن علمتم فيهم خيرا فكاتبه •  
 وقال الليث حدثني يونس عن ابن شهاب قال عروة قالت عائشة رضي الله عنها إن بريرة دخلت عليها  
 تستعينها في كتابتها وعليها خمسة أواق نجمت عليها في خمس سنين . فقالت لها عائشة وفيت فيها: أرأيت  
 إن عددت لهم عدة واحدة أيديكم أهلك فاعتقك : فيكون ولاؤك لي . فداهبت بريرة إلى أهلها  
 فعرضت ذلك عليهم . فقالوا لا . إلا أن يكون لنا الولاء . قالت عائشة فدخلت على رسول الله ﷺ  
 فذكرت ذلك له . فقال لما رسول الله ﷺ اشتريها فأعتقها فأما الولاء لمن أعتق ثم قام رسول  
 الله ﷺ فقال ما بال رجال يشترون شروطا ليست في كتاب الله من اشتراط شرط ليس في  
 كتاب الله فهو باطل شرط الله أحق وأوثق

عمر وبن دينار أي القول المذكور (قوله ثم أخبرني أن موسى بن أنس أخبره أن سير بن سأل أنسا المكاتبه وكان  
 كثير المال) القائل ثم أخبرني هو ابن جريج أيضا ومخرجه هو عطاء ووقع مينا كذلك في رواية اسمعيل المذكورة  
 ولفظه قال ابن جريج وأخبرني عطاء أن موسى بن أنس بن مالك أخبره أن سير بن أبي محمد بن سير بن سأل فدكره ووقع  
 في رواية عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني مخبر أن موسى بن أنس أخبره وقد عرف اسم المخبر من رواية روح وظاهر  
 سياقه الإرسال فان موسى لم يذكر وقت سؤال ابن سير بن من أنس الكتابة وقد رواه عبد الرزاق والطبري من وجه  
 آخر متصلا من طريق سعيد ابن أبي عروبة عن قتادة عن أنس قال أرادني سير بن علي المكاتب فابت فأتى عمر بن  
 الخطاب فذكر نحوه وسير بن المذكور يكنى أبا عمرة وهو والد محمد بن سير بن الفقيه المشهور وأخوته وكان من سي  
 عين النمر اشتراه أنس في خلافة أبي بكر وروي هو عن عمر وغيره وذكره ابن حبان في ثقات التابعين (قوله  
 فانطلق إلى عمر) زاد اسمعيل بن اسحق في روايته فاستعداه عليه وزاد في آخر قصة وكاتبه أنس وروي  
 ابن سعد من طريق محمد بن سير بن قال كاتب أنس أبي علي أربعين ألف درهم وروي البيهقي من طريق أنس بن سير بن  
 عن أبيه قال كاتبني أنس على عشرين ألف درهم فان كانا محفوظين جمع بينهما بحمل أحدهما على الوزن والآخر على  
 العدد ولا بن أبي شيبة من طريق عبيد الله بن أبي بكر بن أنس قال هذه مكاتبه أنس عندنا هذا ما كاتب أنس غلامه  
 سير بن كاتبه على كذا وكذا ألف وعلى غلامين يعملان مثل عمله واستدل بفعل عمر على أنه كان يري بوجوب الكتابة  
 إذا سألها العبد لان عمر لما ضرب أنسا على الامتناع دل على ذلك وليس ذلك بلازم لاحتمال انه أدبه على ترك المندوب  
 المؤكد وكذلك ما رواه عبد الرزاق ان عثمان قال لمن سأله الكتابة لولا آية من كتاب الله ما فعلت فلا يدل أيضا على انه  
 كان يري الوجوب ونقل ابن حزم القول بوجوبها عن مسروق والضحاك زاد القرطبي وعكرمة وعن اسحق بن راهويه  
 ان مكاتبته واجبة اذا طلبها ولكن لا يجبر الحاكم السيد على ذلك وللشافعي قول بالوجوب وبه قال الظاهرية واختاره  
 ابن جرير الطبري قال ابن القصار انما عملا عمر أنسا بالدره على وجه النصح لانس ولو كانت الكتابة لزم أنسا  
 ما أبي وانما ندبه عمر إلى الافضل وقال القرطبي لما ثبت ان رقة العبد وكسبه ملك لسيده دل على ان الامر بكتابته  
 غير واجب لان قوله خذكسي وأعتقني يصير بمنزلة قوله أعتقني بلا شيء وذلك غير واجب اتفاقا ومحل الوجوب  
 عندهم قال به ان كان العبد قادرا على ذلك ورضي السيد بالقدر الذي تقع به المكاتبه وقال أبو سعيد الاصطخري  
 القرينة الصارفة للامر في هذا عن الوجوب الشرط في قوله ان علمتم فيهم خيرا فانه وكل الاجتهاد في ذلك إلى المولى

**باب ما يجوز من شروط المكاتب ومن اشترط شرطاً ليس في كتاب الله فيه عن ابن عمر**  
**حدثنا قتيبة حدثنا الليث عن ابن شهاب عن عروة أن عائشة رضي الله عنها أخبرته**

ومقتضاه انه اذا رأى عدمه لم يجبر عليه فدل على انه غير واجب وقال غيره الكتابة عقد غرر وكان الاصل أن لا تجوز فلما وقع الاذن فيها كان أمراً بعد منع والامر بعد المنع للإباحة ولا يرد على هذا كونها مستحبة لان استحبابها ثبت بأدلة أخرى ثم أورد المصنف قصة بريرة من عدة طرق في جميع أبواب الكتابة فأورد في هذه الترجمة طريق الليث عن يونس عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة تعليقاً ووصله الذهلي في الزهريات عن أبي صالح كاتب الليث عن الليث والمحفوظ رواية الليث له عن ابن شهاب نفسه بغير واسطة وسيأتي في الباب الذي يليه عن قتيبة عن الليث وأخرجه مسلم أيضاً عن قتيبة وكذلك أخرجه النسائي والطحاوي وغيرهما من طريق ابن وهب عن رجال من أهل العلم منهم يونس والليث كلهم عن ابن شهاب وهذا هو المحفوظ ان يونس رفيق الليث فيه لاشيخه ووقع التصريح بسماع الليث له من ابن شهاب عن أبي عوانة من طريق مروان بن محمد وعند النسائي من طريق ابن وهب كلاهما عن الليث وقد وقع في هذه الرواية المعلقة أيضاً مخالفة للروايات المشهورة في موضع فيه نظر وهو قوله في المتن وعليها خمس أواق نجمت عليها في خمس سنين والمشهور ما في رواية هشام بن عروة الآتية بعد ما بين عن أبيه انها كانت على تسع أواق في كل عام أوقية وكذا في رواية ابن وهب عن يونس عند مسلم وقد جزم الاسماعيلي بأن الرواية المعلقة غلط ويمكن الجمع بأن التسع أصل والخمس كانت بقيت عليها وبهذا جزم القرطبي والمحيط الطبري ويعكر عليه قوله في رواية قتيبة ولم تكن أدت من كتابتها شيئاً ويجاب بأنها كانت حصلت الاربع أواق قبل ان تستعين عائشة ثم جاءتها وقد بقي عليها خمس وقال القرطبي يجاب بأن الخمس هي التي كانت استحققت عليها بحلول نجومها من جملة التسع الاواق المذكورة في حديث هشام ويؤيده قوله في رواية عمرة عن عائشة الماضية في أبواب المساجد فقال أهلها ان شئت أعطيت ما يتبقى وذكر الاسماعيلي انه رأى في الاصل المسموع على القرطبي في هذه الطريق انها كانت على خمسة أوساق وقال ان كان مضبوطاً فهو يدفع سائر الاخبار (قلت) لم يقع في شيء من النسخ المعتمدة التي وقفنا عليها الا الاواق وكذا في نسخة النسفي عن البخاري وكان يمكن علي تقدير صحته ان يجمع بان قيمة الاوساق الخمسة تسع أواق لكن يعكر عليه قوله في خمس سنين فيتعين المصير الى الجمع الاول وقوله في هذه الرواية فقالت عائشة ونفست فيها هو بكسر الفاء جملة حاله أي رغبت (قوله باب ما يجوز من شروط المكاتب ومن اشترط شرطاً ليس في كتاب الله) جمع في هذه الترجمة بين حكيم وكأنه فسر الاول بالثاني وان ضابط الجواز ما كان في كتاب الله وسيأتي في الشروط أن المراد بما ليس في كتاب الله ما خالف كتاب الله وقال ابن بطال المراد بكتاب الله هنا حكمه من كتابه أو سنة رسوله أو اجماع الأمة وقال ابن خزيمة ليس في كتاب الله أي ليس في حكم الله جوازه أو وجوبه لا أن كل من شرط شرطاً لم ينطق به الكتاب يبطل لانه قد يشترط في البيع الكفيل فلا يبطل الشرط ويشترط في الثمن شروط من أوصافه أو من نجومه ونحو ذلك فلا يبطل وقال النووي قال العلماء الشروط في البيع أقسام أحدها يقتضيه اطلاق العقد كشرط تسليمه الثاني شرط فيه مصلحة كالرهن وهما جائزان اتفاقاً الثالث اشتراط العتق في العبد وهو جائز عند الجمهور لحديث عائشة وقصة بريرة الرابع ما يزيد على مقتضى العقد ولا مصلحة فيه للمشتري كاستثناء منفعته فهو باطل وقال القرطبي قوله ليس في كتاب الله أي ليس مشروعا في كتاب الله تأصيلاً ولا تفصيلاً ومعنى هذا ان من الاحكام ما يؤخذ تفصيلاً من كتاب الله كالوضوء ومنها ما يؤخذ تأصيلاً دون تفصيله كالصلاة ومنها ما أصله كدلالة الكتاب على أصلية السنة والاجماع وكذلك القياس الصحيح فكل ما يقتبس من هذه الاصول تفصيلاً فهو مأخوذ من كتاب الله تأصيلاً (قوله فيه عن ابن عمر) كذا الابن ذر وغيره فيه ابن عمر عن النبي ﷺ وكانه أشار بذلك الى حديث ابن عمر الآتي في الباب

أَنْ بَرِيرَةَ جَاءَتْ تَسْتَعِينُهَا فِي كِتَابَتِهَا وَلَمْ تَكُنْ قَصَّتْ مِنْ كِتَابَتِهَا شَيْئًا قَالَتْ لَهَا عَائِشَةُ ارْجِعِي إِلَى  
 أَهْلِكَ فَإِنَّ أَحِبُّوا أَنْ أَقْضِيَ عِنْدَكَ كِتَابَتَكَ وَيَكُونَ وَلَاؤُكَ لِي فَعَلْتُ فَذَكَرْتُ ذَلِكَ بِرَبِيرَةَ لِأَهْلِهَا  
 فَأَبَوْا قَالُوا إِنْ شَاءَتْ أَنْ تَحْتَسِبَ عَلَيْكَ فَلْنَعْمَلْ وَيَكُونَ وَلَاؤُكَ لَنَا فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ  
 لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ابْتَاعِي فَأَعْتَمِي فَإِنَّمَا الْوَلَاءُ لِي لَنْ أَعْتَقَ قَالَ ثُمَّ قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ مَا بَالُ أَنْاسٍ يُشْتَرُونَ  
 شُرُوطًا لَيْسَتْ فِي كِتَابِ اللَّهِ مِنْ أَشْرَاطٍ شَرَطَ الْإِسْلَامَ فِي كِتَابِ اللَّهِ فَلَيْسَ لَهُ وَإِنْ شَرَطَ مِائَةَ رَوْشَرَطَ اللَّهُ  
 أَحَقُّ وَأَوْثَقُ **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ عَنِ عَبْدِ اللَّهِ

الذي يليه وقدمضى بلفظ الاشتراط في باب البيع والشراء مع النساء من كتاب البيوع (قوله ان بريرة) هي بفتح الواو  
 بوزن فعيلة مشتقة من البر وهو ثمر الاراك وقيل انها فعيلة من البر بمعنى مفعولة كبرورة او بمعنى فاعلة كرحيمة هكذا  
 وجه القرطبي والاول اولى لانه ﷺ غير اسم جويرة وكان اسمها بريرة وقال لانزكوا أنفسكم فلو كانت بريرة من البر  
 لشاركتها في ذلك وكانت بريرة لناس من الانصار كما وقع عند أبي نعيم وقيل لناس من بني هلال قاله ابن عبد البر  
 ويمكن الجمع وكانت تخدم عائشة قبل أن تعتق كما سيأتي في حديث الافك وعاشت الى خلافة معاوية وتخرست في عبد الملك  
 ابن مروان انه يلبى الخلافة فبشرته بذلك وروى هو ذلك عنها (قوله فان احبوا ان اقضى عندك كتابك ويكون ولاؤك  
 لي فقلت) كذا في هذه الرواية وهي نظير رواية مالك عن هشام بن عروة الآتية في الشروط بلنظان احب اهلك ان  
 أعدها لهم ويكون ولاؤك لي فعلت وظاهره ان عائشة طلبت ان يكون الولاء لها اذا بذلت جميع مال المكاتبه ولم  
 يقع ذلك اذ لو وقع ذلك لكان اللوم على عائشة بطلبها ولا من أعتقها غيرها وقد رواه أبو أسامة عن هشام بلفظ يزيل  
 الاشكال فقال بمذوقه ان أعدها لهم عدة واحدة وأعتقك ويكون ولاؤك لي فعلت وكذلك رواه وهيب عن هشام  
 فعرف بذلك أنها أرادت ان تشتريها شراء صحيحا ثم أعتقها اذ العتق فرع ثبوت الملك ويؤيده قوله في بقية حديث الزهري  
 في هذا الباب فقال ﷺ ابْتَاعِي فَأَعْتَمِي وهو يفسر قوله في رواية مالك عن هشام خذها ويوضح ذلك أيضا قوله في  
 طريق أيمن الآتية دخلت على بريرة وهي مكاتبه فقالت اشتريني وأعتقيني قالت نعم وقوله في حديث ابن عمر أرادت  
 عائشة ان تشتري جارية فعتقها وبهذا يتجه الانكار على موالى بريرة اذ وافقوا عائشة على بيعها ثم أرادوا ان يشترطوا ان  
 يكون الولاء لهم ويؤيده قوله في رواية أيمن المذكورة قالت لا تبعوني حتى تشتروا ولا في رواية الاسود الآتية في الفرائض  
 عن عائشة اشترت بريرة لاعتقها فاشترط أهلها وولاءها وسيأتي قريبا في الهبة من طريق القاسم عن عائشة أنها أرادت  
 ان تشتري بريرة وانهم اشترطوا وولاءها (قوله ارجمي الى اهلك) المراد بالاهل هنا السادة والاهل في الاصل الال  
 وفي الشرع من تلزم نفقته على الاصح عند الشافعية (قوله ان شاءت ان تحتسب) هو من الحسبة بكسر المهملة أي  
 تحتسب الاجر عند الله ولا يكون لها ولا (قوله فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ) في رواية هشام فسمع بذلك رسول  
 الله ﷺ فسألني فاخبرته وفي رواية مالك عن هشام فجاءت من عندهم ورسول الله ﷺ جالس فقالت اني عرضت  
 عليهم فابوا فسمع النبي ﷺ وفي رواية أيمن الآتية فسمع بذلك النبي ﷺ أو بلغه زاد في الشروط من هذا  
 الوجه فقال ما شأن بريرة ولمسلم من رواية أبي أسامة وبلابن خزيمة من رواية حماد بن سلمة كلاهما عن هشام فجاءتني بريرة  
 والنبي ﷺ جالس فقالت لي فيما بيني وبينها ما أراد أهلها فقلت لاها الله اذ رفعت صوتي وانهرتها فسمع ذلك النبي  
 ﷺ فسألني فاخبرته لفظ ابن خزيمة (قوله ابْتَاعِي فَأَعْتَمِي) هو كقوله في حديث ابن عمر لا يمنعك ذلك وليس في ذلك  
 شيء من الاشكال الذي وقع في رواية هشام الآتية في الباب الذي يليه (قوله وان شرط) في رواية أبي ذر وان  
 اشترط (قوله مائة مرة) في رواية المستملي مائة شرط وكذا هو في رواية هشام وأيمن قال النووي معنى قوله ولو اشترط

ابن عمر رضي الله عنهما قال أرادت عائشة رضي الله عنها أن تشتري جارية لثمتها ، فقال أهلها على أن يولاهما لنا قل رسول الله ﷺ لا يمنعك ذلك وإنما الولاء لمن أعتق **باب** استعانة المكاتب وسؤاله الناس **حدثنا** عبيد بن إسماعيل حدثنا أبو أسامة عن هشام عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت جاءت بريرة فقالت إني كاتبت أهلي على تسع أواق في كل عام أوقية فأعينيني فقالت عائشة إن أحب أهلك أن أعدها لهم عدة واحدة وأعتقك فعملت ويكون ولاؤك لي فذهبت إلى أهلها فأبوا ذلك عليها فقالت إني قد عرضت ذلك عليهم فأبوا إلا أن يكون الولاء لهم فسمع بذلك رسول الله ﷺ فسألني فأخبرته فقال خذها فاعتقها واشترطي لهم الولاء وإنما الولاء لمن أعتق قالت عائشة فقام رسول الله ﷺ في الناس فحيد الله وأثنى عليه ، ثم قال أما بعد : ما بال رجال يشترطون شروطاً ليست في كتاب الله فأبشروا كأن ليس في كتاب الله فهو باطل وإن كان مائة شرط

مائة شرط أنه لو شرط مائة مرة تو كيدا فهو باطل ويؤيده قوله في الرواية الأخيرة وإن شرط مائة مرة وإنما حمل على التأكيد لأن العموم في قوله كل شرط وفي قوله من اشترط شرطاً دال على بطلان جميع الشروط والمذكورة فلا حاجة إلى قيدها بالمائة فإنها لو زادت عليها كان الحكم كذلك لما دلت عليها الصيغة نعم الطريق الأخيرة من رواية أيمن عن عائشة بلفظ فقال النبي ﷺ الولاء لمن أعتق وإن اشترطوا مائة شرط وإن احتمل التأكيد لكنه ظاهر في أن المراد به التعدد وذكر المائة على سبيل المبالغة والله أعلم وقال القرطبي قوله ولو كان مائة شرط خرج مخرج التكثير يعني أن الشروط الغير المشروعة باطلة ولو كثرت ويستفاد منه أن الشروط المشروعة صحيحة وسيأتي التنصيص على ذلك في كتاب الشروط إن شاء الله تعالى (قوله عن ابن عمر أرادت عائشة) في رواية مسلم عن يحيى بن يحيى النيسابوري عن مالك عن نافع عن ابن عمر عن عائشة فصار من مسند عائشة وأشار ابن عبد البر إلى تفرده عن مالك بذلك وليس كذلك فقد أخرجه أبو عوانة في صحيحه عن الربيع عن الشافعي عن مالك كذلك وكذا أخرجه البيهقي في المعرفة من طريق الربيع ويمكن أن يكون هنا عن لا يراد بها أداة الرواية بل في السياق شي محذوف تقديره عن قصة عائشة في إزادتها شراء بريرة وقد وقع نظير ذلك في قصة بريرة في النسائي من طريق يزيد بن رومان عن عروة عن بريرة أنها كان فيها ثلاث سنين قال النسائي هذا خطأ والصواب رواية عروة عن عائشة (قلت) وإذا حمل على ما قرره لم يكن خطأ بل المراد عن قصة بريرة ولم يرد الرواية عنها نفسها وقد قررت هذه المسئلة بنظائرها فيما كتبه علي بن الصلاح (قوله لا يمنعك) في رواية أبي ذر لا يمنعك بنون التأكيد والاول رواية مسلم \* (قوله باب استعانة المكاتب وسؤاله الناس) هو من عطف الخاص على العام لأن الاستعانة تقع بالسؤال وبغيره وكأنه يشير إلى جواز ذلك لأنه ﷺ أقر بريرة على سؤالها عائشة في إعادتها على كتابتها وأما ما أخرجه أبو داود في المراسيل من طريق يحيى بن أبي كثير يرفعه في هذا الآية إن علمت فيهم خير أقال حرفه ولا ترسلوهم كالأعلى الناس فهو مرسل أو معضل فلا حجة فيه (قوله عن هشام) زاد أبو ذر بن عروة (قوله فاعينيني) كذا لا أكثر بصيغة الأمر للمؤنث من الإعانة وفي رواية الكشميهني فاعيتني بصيغة الخبر الماضي من الإعياء والضمير للإواق وهو متجه المعنى أي أعجزتني عن تحصيلها وفي رواية حماد بن سلمة عن هشام عند ابن خزيمة وغيره فاعتقني بصيغة الأمر للمؤنث بالعتق لأن الثابت في طريق مالك وغيره عن هشام الأول (قوله فأبوا إلا أن يكون لهم الولاء) زاد مسلم من هذا الوجه فأنهرتها وكان عائشة كانت عرفت الحكم في ذلك (قوله خذها فاعتقها واشترطي لهم الولاء) قال ابن عبد البر وغيره كذا رواه أصحاب هشام عن عروة وأصحاب مالك عنه عن هشام واستشكل



صدور الاذن منه عليه السلام في البيع على شرط فاسد واختلف العلماء في ذلك فمنهم من أنكر الشرط في الحديث فروي الخطابي في العالم بسنده الى يحيى بن أكرم انه أنكر ذلك وعن الشافعي في الام الاشارة الى تضعيف رواية هشام المصرفة بالاشراط لكونه انفرد بها دون أصحاب أبيه وروايات غيره قابلة للتأويل وأشار غيره الى أنه روي بالمعنى الذي وقع له وليس كما ظن وأثبت الرواية آخرون وقالوا هشام ثقة حافظ والحديث متفق على صحته فلا وجه لرده ثم اختلفوا في توجيهها فزعم الطحاوي ان انزى حديثه به عن الشافعي بلفظ وأشرطي بهمزة قطع بخيرناه مشاة ثم وجهه بان معناه أظهرى لهم حكم الولا والاشراط الاظهار قال أوس بن حجر « فاشترط فيها نفسه وهو معصم » أي أظهر نفسه انتهى وأنكر غيره هذا الرواية والذي في مختصر المزي والأمام وغيرهما عن الشافعي كرواية الجمهور واشترطي بصيغة أمر المؤنث من الشرط ثم حكى الطحاوي أيضا تأويل الرواية التي بلفظ اشترطي وان اللام في قوله اشترطي لهم بمعنى على كقوله تعالى وان أسأتم فلها وهذا هو المشهور عن المزي وجزم به عنه الخطابي وهو صحيح عن الشافعي أسنده البيهقي في المعرفة من طريق أبي حاتم الرازي عن حرمة عنه وحكى الخطابي عن ابن خزيمة أن قول يحيى بن أكرم غلط والتأويل المنقول عن المزي لا يصح وقال النووي تأويل اللام بمعنى على هنا ضعيف لانه عليه الصلاة والسلام أنكر الاشرط ولو كانت بمعنى على لم ينكره فان قيل ما أنكر الارادة الاشرط في أول الامر فالجواب ان سياق الحديث يأتى ذلك وضعفه أيضا ابن دقيق العيد وقال اللام لا تدل بوضعها على الاختصاص النافع بل على مطلق الاختصاص فلا بد في حملها على ذلك من قرينة وقال آخرون الامر في قوله اشترطي للإباحة وهو على جهة التنبيه على أن ذلك لا ينفعهم فوجوده وعدمه سواء وكأنه يقول اشترطي أولا اشترطي فذلك لا يفيدهم ويهوى هذا التأويل قوله في رواية أيمن الآتية آخر أبواب المكاتب اشترىها ودعيتهم يشترطون ماشاؤا وقيل كان النبي صلى الله عليه وسلم أعلم الناس بان اشترط البائع الولا باطل واشتهر ذلك بحيث لا يخفى على أهل بريرة فلما أرادوا أن يشترطوا ما تقدم لهم العلم بطلانه أطلق الامر مريدا به التهديد على ما آل الحال كقوله وقل اعملوا فيرى الله عملكم ورسوله وكقول موسى ألقوا ما أنتم ملقون أي فليس ذلك بنافعكم وكأنه يقول اشترطي لهم فسيعلمون أن ذلك لا ينفعهم ويؤيده قوله حين خطبهم ما بال رجال يشترطون شروطا باطل فوجبهم بهذا القول مشيرا الى أنه قد تقدم منه بيان حكم الله باطله اذ لو لم يتقدم بيان ذلك لبدأ ببيان الحكم في الخطبة لا بتوبيخ الفاعل لانه كان يكون باقيا على البراءة الاصلية وقيل الامر فيه بمعنى الوعيد الذي ظاهره الامر وباطنه النهي كقوله تعالى اعلموا ما شئتم وقال الشافعي في الام لما كان من اشترط خلاف ما قضى الله ورسوله عاصيا وكانت في المعاصي حدود وآداب وكان من أدب العاصين أن يعطل عليهم شروطهم ليرتدعوا عن ذلك ويرتدع به غيرهم وكان ذلك من أيسر الأدب وقال غيره معنى اشترطي اتركي مخالفتهم فيما شرطوه ولا تظهرى نزاعهم فيما دعوا اليه مراعاة لتنجيز لعق لتشوف الشارع اليه وقد يعبر عن الترك بالفعل كقوله تعالى وما هم بضارين به من أحد الا بأذن الله أي تتركهم يفعلون ذلك وليس المراد بالاذن اباحة الاضرار بالسحر قال ابن دقيق العيد وهذا وان كان محتملا الا انه خارج عن الحقيقة من غير دلالة على المجاز من حيث السياق وقال النووي اقوى الاجوبة أن هذا الحكم خاص بعائشة في هذه القضية وان سببه المبالغة في الرجوع عن هذا الشرط لمخالفته حكم الشرع وهو كفسخ الحج الى العمرة كان خاصا بتلك الحجة مبالغة في ازالة ما كانوا عليه من منع العمرة في أشهر الحج ويستفاد منه ارتكاب أخف المفسدين اذا استلزم ازالة أشدها وتعقب بانه استدلال بمختلف فيه على مختلف فيه وتعقبه ابن دقيق العيد بان التخصيص لا يثبت الا بدليل ولان الشافعي نص على خلاف هذه المقالة وقال ابن الجوزي ليس في الحديث ان اشترط الولا والعق كان مقارنا للعقد فيحمل على أنه كان سابقا للعقد فيكون الامر بقوله اشترطي مجرد الوعد ولا يجب الوفاء به وتعقب باستبعادانه عليه السلام بأمر شخصا أن يعد مع علمه بانه لا يفي بذلك الوعد واغرب ابن حزم فقال كان الحكم ثابتا بجواز اشترط الولا لغير المعق فوقع الامر باشرطه في الوقت الذي كان جازا فيه

فَقَضَاهُ اللَّهُ أَحَقُّ وَشَرَطُ اللَّهِ أَوْثَقُ مَا بَالَ رُجَالٌ مِنْكُمْ يَقُولُ أَحَدُهُمْ أَعْتَقَ يَافُلَانَ وَلِيَّ الْوَلَاءِ، إِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَهُ  
 ثُمَّ نَسَخَ ذَلِكَ الْحُكْمَ بِخُطْبَتِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَوْلِهِ إِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ وَلَا يَخْفَى بَعْدَ مَقَالٍ وَسِيَاقٍ طَرِيقَ هَذَا الْحَدِيثِ تَدْفِ  
 فِي وَجْهِ هَذَا الْجَوَابِ وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ وَقَالَ الْخَطَّابِيُّ وَجْهٌ هَذَا الْحَدِيثِ أَنَّ الْوَلَاءَ لِمَا كَانَ كَلْحِمَةَ النَّسَبِ وَالْإِنْسَانَ إِذَا  
 وَلَدَهُ وَوَلَدَ تَبَتُّهُ نَسَبُهُ وَلَا يَنْتَقِلُ نَسَبُهُ عَنْهُ وَلَوْ نَسَبَ إِلَى غَيْرِهِ فَكَذَلِكَ إِذَا أَعْتَقَ عَبْدًا تَبَتُّ لَهُ وَلَاؤُهُ وَلَوْ أَرَادَ نَقْلَ وَلَاؤُهُ  
 عَنْهُ أَوْ أَدْنَى فِي قَلْبِهِ عَنْهُ لَمْ يَنْتَقِلْ فَلَمْ يَعْصِ بِأَشْرَاطِهِمْ الْوَلَاءَ وَقِيلَ اشْتَرَطِي وَدَعِيهِمْ يَشْتَرِطُونَ مَا شَاءُوا وَنَحْوُ ذَلِكَ لِأَنَّ  
 ذَلِكَ غَيْرُ قَادِحٍ فِي الْعَقْدِ هُوَ بِنَزَلَةِ اللَّغْوِ مِنَ الْكَلَامِ وَأَخْرَاعِلَامِهِمْ بِذَلِكَ لِيَكُونَ رَدُّهُ وَابْطَالُهُ قَوْلًا شَهِيرًا يُخْطَبُ بِهِ  
 عَلَى الشَّرْطِ ظَاهِرًا إِذْ هُوَ يُبْلَغُ فِي النُّكْرِ وَأَوْكَدُ فِي التَّعْبِيرِ وَهُوَ يُؤَلُّ إِلَى أَنَّ الْأَمْرَ فِيهِ بِمَعْنَى الْإِبَاحَةِ كَمَا تَقَدَّمَ (قَوْلُهُ فَقَضَاهُ  
 اللَّهُ أَحَقُّ) أَيُّ بِالِاتِّبَاعِ مِنَ الشَّرْطِ الْخَالِفَةَ لَهُ (قَوْلُهُ وَشَرَطَ اللَّهُ أَوْثَقُ) أَيُّ بِاتِّبَاعِ حُدُودِهِ الَّتِي حُدَّهَا وَلَيْسَتْ الْمَفَاعَلَةُ  
 هُنَا عَلَى حَقِيقَتِهَا إِذْ لَا مَشَارَكَةَ بَيْنَ الْحَقِّ وَالْبَاطِلِ وَقَدْ وَرَدَتْ صِيعَةً أَفْعَلٌ لِغَيْرِ التَّفْضِيلِ كَثِيرًا وَيَحْتَمَلُ أَنْ يُقَالَ  
 وَرَدَ ذَلِكَ عَلَى مَا عَقَدُوهُ مِنَ الْجَوَازِ (قَوْلُهُ مَا بَالَ رُجَالٌ) أَيُّ مَا حَالَهُمْ (قَوْلُهُ إِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ) يَسْتَفَادُ مِنْهُ أَنَّ  
 كَلِمَةَ إِنَّمَا لِلْحَصْرِ وَهِيَ اثْبَاتُ الْحُكْمِ لِلْمَذْكَورِ وَفِيهِ عِمَادَةٌ وَلَوْلَا ذَلِكَ لَمَّا لَزِمَ مِنْ اثْبَاتِ الْوَلَاءِ لِلْمَعْتَقِ فِيهِ عَنْ  
 غَيْرِهِ وَاسْتَدْلُ بِمَفْهُومِهِ عَلَى أَنَّهُ لَا وِلَاءَ لِمَنْ أَسْلَمَ عَلَى يَدَيْهِ رَجُلٌ أَوْ وَقَعَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ مَخَالَفَةٌ خِلَافًا لِلْحَنِيفِيَّةِ وَلَا لِلْمَلْتَقَطِ خِلَافًا  
 لِاسْحَقٍ وَسِيَّانِي مَزِيدٌ يَسْتَبْطِئُ لِذَلِكَ فِي كِتَابِ الْفَرَائِضِ أَنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى وَيَسْتَفَادُ مِنْ مَنْطُوقِهِ اثْبَاتُ الْوَلَاءِ لِمَنْ أَعْتَقَ  
 سَائِرَ خِلَافًا لِمَنْ قَالَ يَصِيرُ وَلَاؤُهُ لِلْمَسْلُومِينَ وَيَدْخُلُ فِيهِ مَنْ أَعْتَقَ عَتَقَ الْمُسْلِمَ لِلْمُسْلِمِ وَالْكَافِرَ بِالْعَكْسِ ثَبُوتُ الْوَلَاءِ  
 لِلْمَعْتَقِ (تَنْبِيهُ) زَادَ النَّسَائِيُّ مِنْ طَرِيقِ جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ فِي آخِرِ هَذَا الْحَدِيثِ فَخِيرَهَا رَسُولُ  
 اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَيْنَ زَوْجِهَا وَكَانَ عَبْدًا وَهَذِهِ الزِّيَادَةُ سَتَانِي فِي النِّكَاحِ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَيْهَا هُنَا أَنْ شَاءَ اللَّهُ  
 تَعَالَى مَعَ ذِكْرِ الْخِلَافِ فِي زَوْجِهَا هَلْ كَانَ حُرًّا أَوْ عَبْدًا وَتَسْمِيَتُهُ وَمَا تَفَقَّحَ لَهُ بَعْدَ فِرَاقِهَا فِي حَدِيثِ بَرِيرَةَ هَذَا مِنْ  
 الْفَوَائِدِ سِوَى مَا سَبَقَ وَسِوَى مَا سِيَّانِي فِي النِّكَاحِ جَوَازُ كِتَابَةِ الْأَمَةِ كَالْعَبْدِ وَجَوَازُ كِتَابَةِ الْمَتْرُوجَةِ وَلَوْ لَمْ يَأْذَنْ الزَّوْجُ  
 وَانَّهُ لَيْسَ لَهُ مَنَعُهَا مِنْ كِتَابَتِهَا وَلَوْ كَانَتْ تُوَدَّى إِلَى فِرَاقِهَا مِنْهُ كَمَا أَنَّهُ لَيْسَ لِلْعَبْدِ الْمَتْرُوجِ مَنَعُ السَّيِّدِ مِنْ عَتَقِ أُمَّتِهِ  
 الَّتِي نَحْتَهُ وَإِنْ أَدَّى ذَلِكَ إِلَى بَطْلَانِ نِكَاحِهَا وَيَسْتَنْبِطُ مِنْ تَمَكِينِهَا مِنَ السَّعْيِ فِي مَالِ الْكِتَابَةِ أَنَّهُ لَيْسَ عَلَيْهَا خِدْمَتُهُ  
 وَفِيهِ جَوَازُ سَعْيِ الْمَكَاتِبِ وَسُؤَالِهَا وَكَتْسَابِهَا وَتَمَكِينِ السَّيِّدِ لَهَا مِنْ ذَلِكَ وَلَا يَخْفَى أَنَّ مَحَلَّ الْجَوَازِ إِذَا عُرِفَتْ جِهَةٌ  
 حَلَّ كَسْبِهَا وَفِيهِ الْبَيَانُ أَنَّ النَّهْيَ الْوَارِدَ عَنْ كَسْبِ الْأَمَةِ مَحْمُولٌ عَلَى مَنْ لَا يَعْرِفُ وَجْهَ كَسْبِهَا أَوْ مَحْمُولٌ عَلَى غَيْرِ  
 الْمَكَاتِبِ وَفِيهِ أَنَّ لِلْمَكَاتِبِ أَنْ يَسْأَلَ مِنْ حِينَ الْكِتَابَةِ وَلَا يَشْتَرُطُ فِي ذَلِكَ عَجْزُهُ خِلَافًا لِمَنْ شَرَطَهُ وَفِيهِ جَوَازُ السُّؤَالِ  
 لِمَنْ أَحْتَاجَ إِلَيْهِ مِنْ دِينٍ أَوْ غَرَمٍ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ وَفِيهِ أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِتَعْجِيلِ مَالِ الْكِتَابَةِ وَفِيهِ جَوَازُ الْمَسَاوِمَةِ فِي الْبَيْعِ وَتَشْدِيدُ صَاحِبِ  
 السَّلْمَةِ فِيهَا وَأَنَّ الْمَرْأَةَ الرَّشِيدَةَ تَتَصَرَّفُ لِنَفْسِهَا فِي الْبَيْعِ وَغَيْرِهِ وَلَوْ كَانَتْ مَرْجُوعَةً خِلَافًا لِمَنْ أَبِي ذَلِكَ وَسِيَّانِي لَهُ مَزِيدٌ فِي كِتَابِ  
 الْهَبَةِ وَأَنَّ مَنْ لَا يَتَصَرَّفُ بِنَفْسِهِ فَلَهُ أَنْ يَقِيمَ غَيْرَهُ مَقَامَهُ فِي ذَلِكَ وَأَنَّ الْعَبْدَ إِذَا أَدْنَى السَّيِّدَ فِي التِّجَارَةِ جَازَ تَصَرُّفُهُ وَفِيهِ جَوَازُ  
 رَفْعِ الصَّوْتِ عِنْدَ انْكَارِ الْمُنْكَرِ وَأَنَّهُ لَا بَأْسَ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يَشْتَرِيَ لِلْعَتَقِ أَنْ يَظْهَرَ ذَلِكَ لِصَحَابِ الرِّقْبَةِ لِيَتَسَاءَلُوا لَهُ فِي الثَّمَنِ  
 وَلَا يَعْدُ ذَلِكَ مِنَ الرِّيَاءِ وَفِيهِ انْكَارُ لِقَوْلِ الَّذِي لَا يُوَافِقُ الشَّرْعَ وَاتِّهَارِ الرَّسُولِ فِيهِ وَفِيهِ أَنَّ الشَّيْءَ إِذَا يَبِيعُ بِالنَّقْدِ كَانَتْ  
 الرَّغْبَةُ فِيهِ أَكْثَرًا مِمَّا لَوْ يَبِيعُ بِالنَّسِئَةِ وَإِنَّ الْمَرْأَةَ أَنْ تَقْضَى عَنْهُ دَيْنُهُ بِرِضَاهِ وَفِيهِ جَوَازُ الشَّرَاءِ بِالنَّسِئَةِ وَإِنَّ الْمَكَاتِبَ  
 لَوْ عَجَّلَ بَعْضُ كِتَابَتِهِ قَبْلَ الْحُلِّ عَنْ أَنْ يَضَعَ عَنْهُ سَيِّدُهُ الْبَاقِي لَمْ يَجِبْ السَّيِّدُ عَلَى ذَلِكَ وَجَوَازُ الْكِتَابَةِ عَلَى قَدْرِ قِيَمَةِ الْعَبْدِ وَأَقْلَ  
 مِنْهَا وَأَكْثَرًا لَنْ بَيْنَ الثَّمَنِ الْمُنْجِزِ وَالْمُؤَجَّلِ فَرَقَا وَمَعَ ذَلِكَ فَقَدْ بَدَلَتْ عَائِشَةُ الْمُؤَجَّلَ نَاجِزًا عَلَى أَنْ قِيَمَتُهَا كَانَتْ بِالتَّأْجِيلِ  
 أَكْثَرًا مِمَّا كَانَتْ بِهِيَ وَكَانَ أَهْلُهَا بَاعُوا بِهَا بِذَلِكَ وَفِيهِ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْخَيْرِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى أَنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا الْقُوَّةَ عَلَى الْكَسْبِ وَالْوَفَاءَ  
 بِمَا وَقَعَتْ الْكِتَابَةُ عَلَيْهِ وَلَيْسَ الْمُرَادُ بِهِيَ الْمَالُ وَيُؤَدُّ ذَلِكَ أَنَّ الْمَالِ الَّذِي فِي يَدِ الْمَكَاتِبِ لِسَيِّدِهِ فَكَيْفَ يَكْتَابُهُ بِمَالِهِ لَكِنْ مَنْ  
 يَقُولُ أَنَّ الْعَبْدَ يَمْلِكُ لَا يَرُدُّ عَلَيْهِ هَذَا وَقَدْ نَقَلَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْخَيْرِ الْمَالُ مَعَ أَنَّهُ يَقُولُ أَنَّ الْعَبْدَ لَا يَمْلِكُ فَنَسَبَ

الى التناقض والذي يظهر انه لا يصح عنه أحد الامرين واجحج غيره بأن العبد مال سيد والمال الذي معه لسيده فكيف يكاتبه بماله وقال آخرون لا يصح تفسير الخير بالمال في الآية لأنه لا يقال فلان لا مال فيه وإنما يقال لا مال له ولا مال عنده فكذا إنما يقال فيه وفاء وفيه أمانة وفيه حسن معاملة ونحو ذلك وفي الحديث أيضا جواز كتابة من لا حرفة له وفاقا للجمهور واختلاف عن مالك وأحمد وذلك أن بربره جاءت تستعين على كتابتها ولم تكن قضت منها شيئا فلو كان لها مال أو حرفة لما احتاجت الى الاستعانة لان كتابتها لم تكن حالة وقد وقع عند الطبري من طريق أبي الزبير عن عروة أن عائشة ابتاعت بريرة مكاتبه وهي لم تقض من كتابتها شيئا وتقدمت الزيادة من وجه آخر وفيه جواز أخذ الكتابة من مسألة الناس والرد على من كره ذلك وزعم انه أوساخ الناس وفيه مشروعية معونة المكاتب بالصدقة وعند المالكية رواية انه لا يجزى عن الفرض وفيه جواز الكتابة بقليل المال وكثيره وجواز التأقيت في الديون في كل شهر مثلا كذا من غير بيان أوله أو وسطه ولا يكون ذلك مجهولا لانه يبين بانقضاء الشهر الحول كذا قال ابن عبد البر وفيه نظر لاحتمال أن يكون قول بريرة في كل عام أوقية أي في غرته مثلا وعلى تقدير التسليم فيمكن التفرقة بين الكتابة والديون فان المكاتب لو عجز حل لسيده ما أخذ منه بخلاف الاجنبي وقال ابن بطال لافرق بين الديون وغيرها وقصة بريرة محمولة على ان الراوى قصر في بيان تعيين الوقت والا بصير الاجل مجهولا وقد نهى النبي ﷺ عن السلف الا الى أجل معلوم وفيه ان العدي الدارهم الصحاح المعلومة الوزن يكفي عن الوزن وان المعاملة في ذلك الوقت كانت بالاواقى والاوقية أربعون درهما كما تقدم في الزكاة وزعم المحب الطبري أن أهل المدينة كانوا يتعاملون بالعد الى مقدم رسول الله ﷺ المدينة ثم أمروا بالوزن وفيه نظر لان قصة بريرة متأخرة عن مقدمه بنحو من ثمان سنين لكن يحتمل قول عائشة أعدها لهم عدة واحدة أي أدفعها لهم وليس مرادها حقيقة العدو يؤيده قولها في طريق عمرة في الباب الذي يليه أن أصب لهم تمك صبة واحدة وفيه جواز البيع على شرط العتق بخلاف البيع بشرط أن لا يبيعه لغيره ولا يهبه مثلا وان من الشروط في البيع ما لا يبطل ولا يضر البيع وفيه جواز بيع المكاتب اذا رضى وان لم يكن عاجزا عن أداء نجم قد حل عليه لان بريرة لم تقل انها عجزت ولا استفصلها النبي ﷺ وسيأتي بسط ذلك في الباب الذي يليه وفيه جواز مناجاة المرأة دون زوجها سرا اذا كان المناجى ممن يؤمن وان الرجل اذا رأى شاهد الحال يقتضى السؤال عن ذلك سأل وأعان وانه لا بأس للحاكم أن يحكم لزوجه ويشهد وفيه قبول خبر المرأة ولو كانت أمة و يؤخذ منه حكم العبد بطريق الاولي وفيه ان عقد الكتابة قبل الاداء لا يستلزم العتق وان بيع الامه ذات الزوج ليس بطلاق وفيه البداءة في الخطبة بالحمد والثناء وقول أما بعد فيها والقيام فيها وجواز تعدد الشروط لقوله مائة شرط وان الايتاء الذي أمر به السيد ساقط عنه اذا باع مكاتبه للعتق وفيه أن لا كرهة في السجع في الكلام اذ لم يكن عن قصد ولا متكلفا فيه ان للمكاتب حالة فارق فيها الاحرار والعبيد وفيه انه ﷺ كان يظهر الامور المهمة من أمور الدين ويعلمها ويخطب بها على المنبر لاشاعتها ويراعى مع ذلك قلوب اصحابه لانه لم يعين اصحاب بريرة بل قال ما بال رجال ولانه يؤخذ من ذلك تقر يرشع عام للمذكورين وغيرهم في الصورة المذكورة وغيرها وهذا بخلاف قصة علي في خطبته بنت أبي جهل فانها كانت خاصة بناطمة فلذلك عينها وفيه حكاية الوقائع لتعرف الاحكام وانما اكتساب المكاتب له لالسيده وجواز تصرف المرأة الرشيدة في مالها بغير اذن زوجها ومراسلتها الاجانب في أمر البيع والشراء كذلك وجواز شراء السلعة للراغب في شرائها بأكثر من ثمن مثلها لان عائشة بذلت ما قرر نسبيته على جهة التقدم مع اختلاف القيمة بين النقد والنسيئة وفيه جواز استدانة من لا مال له عند حاجته اليه قال ابن بطال أكثر الناس في تخريج الوجوه في حديث بريرة حتى بلغوها نحوه مائة وجه وسيأتي الكثير منها في كتاب النكاح وقال النووي صنف فيه ابن خزيمة وابن جرير تصنيفين كبيرين أكثرهما من استنباط الفوائد منها فذكرنا أشياء (قلت) ولم أقف على تصنيف ابن خزيمة ووقفت على كلام ابن جرير من كتابه تهذيب الآثار ونخصت منه ما تيسر بعون الله تعالى وقد بلغ بعض المتأخرين الفوائد من حديث بريرة الى أربع مائة

**بابُ بَيْعِ الْمَكَاتِبِ إِذَا رَضِيَ وَقَالَتْ عَائِشَةُ هُوَ عَبْدٌ مَا بَقِيَ عَلَيْهِ شَيْءٌ وَقَالَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ مَا بَقِيَ عَلَيْهِ دِرْهَمٌ، وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ هُوَ عَبْدٌ إِنْ عَاشَ وَإِنْ مَاتَ وَإِنْ جَنَى مَا بَقِيَ عَلَيْهِ شَيْءٌ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ عَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ بَرِيرَةَ جَاءَتْ تَسْتَمِينُ عَائِشَةَ أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا. فَقَالَتْ لَهَا: إِنْ أَحَبَّ أَهْلُكَ أَنْ أَصِبَ لَهُمْ تَمَنُّكَ صَبَةً وَاحِدَةً فَأَعْتَقَكَ ضَلَّتْ فَذَكَرَتْ بَرِيرَةَ ذَلِكَ: هَلِهَا قَالُوا لَا: إِلَّا أَنْ يَكُونَ وَوَأَنَّكَ لَنَا قَالَ مَالِكٌ قَالَ يَحْيَى فَرَزَعَمَتْ عَمْرَةَ أَنَّ عَائِشَةَ ذَكَرَتْ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ اشْتَرِيهَا وَأَعْتَقِيهَا فَإِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ**

أكثرها مستبعد متكلف كما وقع نظير ذلك للذي صنف في الكلام على حديث الجامع في رمضان فبلغ به ألف فائدة وفائدة: (قوله باب بيع المكاتب) في رواية السرخسي والمستملى المكتوبة والاول أصح لقوله إذا رضى وهذا اختيار منه لاحد الأقوال في مسألة بيع المكاتب إذا رضى بذلك ولو لم يعجز نفسه وهو قول أحمد ورواية والاوزاعي والليث وأبي ثور وأحد قولي الشافعي ومالك واختاره ابن جرير وابن المنذر وغيرهما على تفاصيل لهم في ذلك ومنعه أبو حنيفة والشافعي في أصح القولين وبعض المالكية وأجابه عن قصة بريرة بأنها عجزت نفسها واستدلوا باستعانة بريرة عائشة في ذلك وليس في استعانتها ما يستلزم العجز ولا سماع القول بجواز كتابته من لامل عنده ولا حرفة له قال ابن عبد البر ليس في شيء من طرق حديث بريرة أنها عجزت عن أداء النجم ولا أخبرت بأنه قد حل عليها شيء ولم يرد في شيء من طرقه استقصاء النبي ﷺ لها عن شيء من ذلك ومنهم من أول قولها كاتبته أهلى فقال معناه راودتهم وانفتحت معهم على هذا القدر ولم يقع العقد بعد ولذلك يبعث فلا حجة فيه على بيع المكاتب مطلقا وهو خلاف ظاهر سياق الحديث قاله القرطبي ويقوى الجواز أيضا ان الكتابة عتق بصفة فيجب أن لا يعتق الا بعد أداء جميع النجوم كما لو قال أنت حران دخلت الدار فلا يعتق الا بعد تمام دخولها ولسيده يبعث قبل دخولها ومن المالكية من زعم أن الذي اشتريته عائشة كتابته بريرة لا رقبته وقد هدم رده وقيل انهم باعوا بريرة بشرط العتق واذا وقع البيع بشرط العتق صح على أصح القولين عند الشافعية والمالكية وعن الحنفية يبطل (قوله وقالت عائشة هو عبد ما بقي عليه شيء) وقال زيد بن ثابت ما بقي عليه درهم وقال ابن عمر هو عبدان عاش وان مات وان جنى ما بقي عليه شيء) أما قول عائشة فوصله ابن أبي شيبة وابن سعد من طريق عمرو بن ميمون عن سليمان بن يسار قال استأذنت على عائشة فرفعت صوتي فقالت سليمان فقلت سليمان فقالت أديت ما بقي عليك من كتابتك قلت نعم الأشياء يسير اقلت ادخل فانك عبد ما بقي عليك شيء وروى الطحاوي من طريق ابن أبي ذئب عن عمران بن بشير عن سالم هو مولى النضر بين أنه قال لعائشة ما أراك الاستحجابين مني فقالت مالك فقال كاتبته فقالت انك عبد ما بقي عليك شيء وأما قول زيد بن ثابت فوصله الشافعي وسعيد بن منصور من طريق ابن أبي نجیح عن مجاهد أن زيد بن ثابت قال في المكاتب هو عبد ما بقي عليه درهم وأما قول ابن عمر فوصله مالك عن نافع ان عبد الله بن عمر كان يقول في المكاتب هو عبد ما بقي عليه شيء ووصله ابن أبي شيبة من طريق عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال المكاتب عبد ما بقي عليه درهم وقد روى ذلك مرفوعا أخرجه أبو داود والنسائي من طريق عمر وابن شعيب عن أبيه عن جده وصححه الحاكم وأخرجه ابن حبان من وجه آخر عن عبد الله بن عمر وفي أثناء حديث وهو قول الجمهور ويؤيده قصة بريرة لكن انما تم الدلالة منه لو كانت بريرة أديت من كتابتها شيئا فقد قررنا أنها لم تكن أديت منها شيئا وكان فيه خلاف عن السلف فعن علي إذا أدى الشطر فهو غريم، عنه يعتق منه بقدر ما أدى وعن ابن مسعود لو آتبه على مائتين وقيمته مائة فأدى المائة عتق وعن عطاء إذا أدى ثلاثة أرباع كتابته عتق وروى النسائي عن ابن عباس مرفوعا المكاتب يعتق منه بقدر ما أدى ورجال اسناده ثقات لكن اختلف في ارساله ووصله وحجة الجمهور حديث عائشة وهو أقوى ووجه الدلالة منه

**باب** إذا قال المكاتب اشترني وأعتقني فاشتراه لذلك **حدثنا** أبو نعيم حدثنا عبد الواحد بن  
 أيمن قال دخلت على عائشة رضي الله عنها قلت كنت غلاماً عن أبيه لعنبة بن أبي لهب ومات  
 وورثني بنوه وإنهم باعوني من ابن أبي عمرو . فأعتقني ابن أبي عمرو واشترط بنو عتبة الولاة فقالت  
 دخلت بريدة وهي مكاتبة فقالت اشتريني وأعتقيني . قالت نعم : قالت لا يديعوني حتى يشترطوا ولائي  
 فقالت لأحاجة لي بذلك ، فسمع بذلك النبي ﷺ أو بلغه فذكر ذلك لعائشة ، فذكرت عائشة ما قالت  
 لها ، فقال اشترها وأعتقها ودعهم يشترطون ماشأوا فاشترتها عائشة فأعتقتها ، واشترط أهلها  
 الولاة . فقال النبي ﷺ الولاة لمن أعتق وإن اشترطوا مائة شرط

ان بريدة بيعت بعد أن كاتب ولو كان المكاتب يصير بنفس الكتابة حراً لا يمنع بيعها ثم ساق المصنف قصة بريدة من  
 رواية يحيى بن سعيد عن عمرة بنت عبد الرحمن ان بريدة جاءت تستعين عائشة وصورة سياقه الارسال ولم تختلف الرواة  
 عن مالك في ذلك لكن تقدم في أبواب المساجد من وجه آخر عن يحيى بن سعيد عن عمرة عن عائشة وفي رواية هناك عن  
 عمرة سمعت عائشة فظهر أنه موصول وقد وصله ابن خزيمة من طريق مطرف عن مالك كذلك وقوله إلا أن يكون  
 الولاة لنا في رواية الكشميهني إلا ان يكون ولاؤك وقوله قال مالك قال يحيى وهو ابن سعيد وهو موصول بالاسناد  
 المذكور (قوله باب اذا قال المكاتب اشترني وأعتقني فاشتراه لذلك) أي جاز (قوله عن أبيه) هو ايمن الحبشي المكي تزيل  
 المدينة والوالد عبد الواحد وهو غير أيمن بن نائل الحبشي المكي تزيل عسقلان وكلاهما من التابعين وليس لوالد عبد  
 الواحد في البخاري سوى خمسة أحاديث هذا وآخران عن عائشة وحديثان عن جابر وكلها متبعة ولم يرو عنه غير  
 ولده عبد الواحد (قوله وورثني بنوه) أعرف من أولاد عتبة العباس بن عتبة والوالد الفضل الشاعر المشهور وأبا خراش  
 ابن عتبة ذكره الفاكهي في كتاب مكة وهشام بن عتبة والد أحمد المذكور في تاريخ ابن عساكر عن ابن أبي عمران  
 يزيد بن عتبة جد عبد الرحمن بن محمد بن يزيد المذكور عند الفاكهي أيضاً ولم أر لهم ذكر في كتاب الزبير في النسب  
 وعتبة بن أبي لهب له صحبة دون أخيه عتيبة بالتصغير فإنه مات كافراً (قوله من ابن أبي عمرة) في رواية النسفي  
 والكشميهني من عبد الله بن أبي عمرو زاد الكشميهني بن عمر بن عبد الله الخزومي (قوله فيه اشترها فأعتقها ودعهم  
 يشترطوا ماشأوا فاشترتها عائشة فأعتقتها) في هذه دلالة على ان عقد الكتابة الذي كان عقدها هو اليها انفسخ  
 بائتياع عائشة لها وفيه رد على من زعم ان عائشة اشترت منهم الولاة واستدل به الاوزاعي على ان المكاتب لا يباع الا  
 للعتق وبه قال أحمد واسحق وقد تقدم ذكر اختلاف العلماء في ذلك فربما والله أعلم (خاتمة) اشتمل كتاب العتق  
 وما اتصل به من المكاتب على ستة وستين حديثاً المعلق منها ثلاثة عشر والبقية موصولة المكرر منها فيه وفيها مضي تسعة  
 وأربعون حديثاً والخالص سبعة عشر حديثاً وافقه مسلم على تخريجها سوى ثلاثة حديث أبي هريرة في عتق عبده  
 وحديث أنس في قصة العباس وحديث من سيدكم وفيه من الآثار عن الصحابة والتابعين سبعة آثار والله أعلم

﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾

كتاب الهبة وفضاها

والتحريض عليها حدثنا عاصم بن علي حدثنا ابن أبي ذئب عن المقبري عن أبي هريرة  
رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال يا نساء المسلمات لا تحقرن

﴿ قوله بسم الله الرحمن الرحيم ﴾

﴿ كتاب الهبة وفضاها والتحريض عليها ﴾

كذا للجمع الالكشميني وابن شويه فقال فيها بدل عليها وأخر النسفي بالبسمة والهبة بكسر الهاء وتخفيف الباء  
الواحدة تطلق بالمعنى الأعم على أنواع الأبراء وهو هبة الدين ممن هو عليه والصدقة وهي هبة ما يمتدحض به طلب  
ثواب الآخرة والهدية وهي ما يكرم به الموهوب له ومن خصها بالحياة أخرج الوصية وهي تكون أيضا بالأنواع  
الثلاثة وتطلق الهبة بالمعنى الأخص على ما لا يقصد له بدل وعليه ينطبق قول من عرف الهبة بانها تمليك  
بلا عوض وصنيع المصنف محمول على المعنى الأعم لانه أدخل فيها الهدايا (قوله عن المقبري عن أبيه عن أبي هريرة)  
كذا للاكثر وسقط عن أبيه من رواية الأصيلي وكريمة وضرب عليه في رواية النسفي والصواب اثباته وكذا  
أخرجه الأسماعيلي عن محمد بن يحيى وأبو نعيم من طريق اسمعيل القاضي وأبو عوانة عن إبراهيم الحربي كلهم عن  
عاصم بن علي شيخ البخاري فيه ومن طريق شابة وعثمان بن عمرو بن المبارك عند الأسماعيلي وأخرجه البخاري في  
الأدب المرد عن آدم كلهم عن ابن أبي ذئب كذلك وكذلك رواه الليث عن سعيد كاسياني في كتاب الأدب وأخرجه  
الترمذي من طريق أبي معشر عن سعيد عن أبي هريرة لم يقل عن أبيه وزاد في أوله تهادوا فان الهدية تذهب وحر  
الصدر الحديث وقال غريب وأبو معشر يضعف وقال الطرقي انه أخطأ فيه حيث لم يقل فيه عن أبيه كذا قال وقد تابعه  
محمد بن عجلان عن سعيد وأخرجه أبو عوانة نعم من زاد فيه عن أبيه أحفظ وأضبط فروايتهم أولى والله أعلم (قوله  
عن النبي ﷺ) في رواية عثمان بن عمر سمعت رسول الله ﷺ يقول (قوله يا نساء المسلمات) قال عياض الأصح  
الأشهر نصب النساء وحر المسلمات على الإضافة وهي رواية المشاركة من إضافة الشيء إلى صفة كسجد الجامع وهو  
عند الكوفيين على ظاهره وعند البصريين يقدرون فيه محذوفا وقال السهيلي وغيره جاء برفع الهمزة على أنه منسادي  
مفرد ويجوز في المسلمات الرفع صفة على اللفظ على معنى يأبى النساء المسلمات والنصب صفة على الموضع وكسرة التاء  
علامة النصب وروي بنصب الهمزة على أنه منسادي مضاف وكسرة التاء للخفض بالإضافة كقولهم مسجد الجامع  
وهو مما أضيف فيه الموصوف إلى الصفة في اللفظ فالبصريون يتأولونه على حذف الموصوف وإقامة صفته مقامه نحو يا نساء  
الأنفس المسلمات أو يا نساء الطوائف المؤمنات أي لا الكافرات وقيل تقديره يا فضلات المسلمات كما يقال هؤلاء  
رجال القوم أي أفاضلهم والكوفيون يدعون أن لا حذف فيه ويكتفون باختلاف اللفظ في المفايرة وقال ابن رشيد  
توجيه أنه خاطب نساء بأعيانهن فأقبل بتدائه عليهن فصحت الإضافة على معنى المدح لمن فالعني يا خيرات المؤمنات كما  
يقال رجال القوم وتعقب بأنه لم يخصص به لأن غيرهن يشار كهن في الحكم وأجيب بانهن يشار كهن بطريق الالتحاق  
وانكر ابن عبد البر رواية الإضافة ورده ابن السيد بأنها قد صحت نقلا وساعدتها اللغة فلا معنى للانكار وقال ابن  
بطال يمكن تخريج يا نساء المسلمات على تقدير بعيد وهو ان يجعل نعتا شئ محذوف كأنه قال يا نساء الأنفس المسلمات  
والمراد بالأنفس الرجال ووجه بعده أنه يصير مدحا للرجال وهو ﷺ إنما خاطب النساء قال الا ان يراد بالأنفس

جَارَةٌ لِجَارَتِهَا وَلَوْ فَرَسَنَ شَاةٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَوْثِيُّ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي حَازِمٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ  
 بَزِيدِ بْنِ رُوْمَانَ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا قَالَتْ إِعْرُوَةَ ابْنِ أُخْتِي إِنْ كُنَّا لَنَنْظُرُ إِلَى الْهَيْلَالِ، ثُمَّ الْإِلَالِ  
 ثَلَاثَةَ أَهْلَةٍ فِي شَهْرَيْنِ وَمَا أُوقِدَتْ فِي أَيَّامِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ نَارٌ قَلَّتْ بِإِخَالَةٍ، مَا كَانَ يُعَيْشِكُمْ قَالَتِ الْأَسْوَدَانِ التَّمْرُ وَالْمَاءُ  
 إِلَّا أَنَّهُ قَدْ كَانَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ جِيرَانٌ مِنَ الْأَنْصَارِ كَانَتْ لَهُمْ مَنَائِحُ، وَكَانُوا يَمْنَحُونَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْبَابِ

الرجال والنساء معا وأطال في ذلك وتعقبه ابن المنير وقدرناه الطبراني من حديث عائشة بلفظ يانساء المؤمنين الحديث  
 (قوله جارة لجارتها) كذا للاكثر ولا يذرك جارة والمتعلق محذوف تقديره هدية مهداة (قوله فرسن) بكسر الفاء والمهملة  
 بينهما راء ساكنة وآخره نون هو عظيم قليل اللحم وهو للبعير موضع الحافر للفرس ويطلق على الشاة مجازا ونونه زائدة  
 وقيل أصلية وأشير بذلك إلى المبالغة في الهداء الشيء اليسير وقبوله لا إلى حقيقة الفرسن لأنه لم يجر العادة بأهدائه أي لا تمنع  
 جارة من الهدية لجارتها الموجود عندها لاستقلاله بل ينبغي أن تجود لها بما تيسر وإن كان قليلا فهو خير من العدم وذكر  
 الفرسن على سبيل المبالغة ويحتمل أن يكون النهي إنما وقع للمهدى إليها وإنما لا تحتقر ما يهدى إليها ولو كان قليلا وحمله على  
 الأعم من ذلك أولي وفي حديث عائشة المذكور يانساء المؤمنين تهادوا ولو فرسن شاة فإنه ينبت المودة ويذهب الضغائن  
 وفي الحديث الحوض على التهادي ولو باليسير لأن الكثير قد لا تتمر كل وقت وإذا تواصل السير صار كثيرا وفيه  
 استحباب المودة واسقاط التكلف (قوله ابن أبي حازم) هو عبد العزيز (قوله يزيد بن رومان) بضم الراء ورجال  
 الإسناد كلهم مديون وفيه ثلاثة من التابعين في نسق أولهم أبو حازم وهو سلمة بن دينار (قوله ابن أخي) بالنصب على  
 النداء وأداة النداء محذوفة ووقع في رواية مسلم عن يحيى بن يحيى عن عبد العزيز والله يا ابن أخي (قوله إن كنا لننظر)  
 هي المحففة من الثقيلة وضميرها مستتر ولهذا اختلف اللام في الخبر (قوله ثلاثة أهلة) يجوز في ثلاثة الجر والنصب  
 (قوله في شهرين) هو باعتبار رؤية الهلال أول الشهر ثم رؤيته ثانيا في أول الشهر الثاني ثم رؤيته ثالثا في أول الشهر  
 الثالث فاللدة ستون يوما المرئي ثلاثة أهلة وسيأتي في الرقاق من طريق هشام بن عروة عن أبيه بلفظ كان يأتي علينا  
 الشهر ما نوقد فيه نارا وفي رواية يزيد بن رومان هذه زيادة عليه ولا منافاة بينهما وقد أخرجه ابن ماجه من طريق  
 أبي سلمة عن عائشة بلفظ لقد كان يأتي على آل محمد الشهر ما يرى في بيت من بيوته الدخان (قوله ما يعيشتكم) بضم أوله  
 يقال أعاشه الله وعيشه وضبطه النوى بتشديد الياء التحتانية وفي بعض النسخ ما يعيشتكم بسكون المعجمة بعدها  
 نون مكسورة ثم تحتانية ساكنة وفي رواية أبي سلمة عن عائشة قلت فما كان طعامكم (قوله الأسودان التمر والماء) هو  
 على التغليب والافلام لالون له ولذلك قالوا الأبيضان اللبن والماء وإنما أطلقت على التمر أسود لأنه غالب تمر المدينة وزعم  
 صاحب المحكم وارتضاه بعض الشراح المتأخرين أن تفسير الأسودين بالتمر والماء مدرج وإنما أرادت الحررة والليل  
 واستدل بأن وجود التمر والماء يقتضى وصفهم بالسعة وسياقها يقتضى وصفهم بالضيق وكأنها بالفتى وصف حالهم  
 بالشدة حتى أنه لم يكن عندهم إلا الليل والحرارة وما دعه ليس بطائل والادراج لا يثبت بالتوهم وقد أشار إلى أن  
 مستنده في ذلك أن بعضهم دعا قوما وقال لهم ما عندي إلا الأسودان فرضوا بذلك فقال ما أردت إلا الحررة والليل وهذا  
 حجة عليه لأن القوم فهموا التمر والماء وهو الأصل وأرادوه والمزح معهم فألفظ لهم بذلك وقد تظاهرت الأخبار بالتفسير  
 المذكور ولا شك أن أمر العيش نسبي ومن لا يجد إلا التمر أضيق حالا ممن يجد الخبز مثلا ومن لم يجد إلا الخبز أضيق حالا  
 ممن يجد اللحم مثلا وهذا أمر لا يدفعه الحس وهو الذي أرادت عائشة وسيأتي في الرقاق من طريق هشام بن عروة  
 عن أبيه عنها بلفظ وما هو إلا التمر والماء وهو أصح في المقصود لا يقبل الحمل على الادراج (قوله جيران) بكسر الجيم زاد  
 الاسماعيل من طريق محمد بن الصباح عن عبد العزيز بن نم الجيران كانوا في رواية أبي سلمة جيران صدق وسيأتي بعد ستة  
 أبواب الإشارة إلى أسمائهم (قوله منائح) بنون ومهملة جمع منيحة وهي كعطية أمطا ومعنى وأصلها عطية الناعة أو الشاة

فَيَقِينَا بِأَبِ الْقَلِيلِ مِنَ الْهَبَةِ **حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ** حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ  
 سُلَيْمَانَ عَنْ أَبِي حَازِمٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ لَوْ دُعِيتُ إِلَى ذِرَاعٍ أَوْ كُرَاعٍ  
 لَا جِيتُ وَلَوْ أُهْدِيَ إِلَى ذِرَاعٍ أَوْ كُرَاعٍ لَقَبِلْتُ **بَابُ** مِنْ اسْتَوْهَبَ مِنْ أَصْحَابِهِ شَيْئًا وَقَالَ أَبُو سَعِيدٍ  
 قَالَ النَّبِيُّ ﷺ أَضْرَبُوا لِي مَعَكُمْ سَهْمًا **حَدَّثَنَا** ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ حَدَّثَنَا أَبُو غَسَّانَ قَالَ حَدَّثَنِي  
 أَبُو حَازِمٍ عَنْ سَهْلِ بْنِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَرْسَلَ إِلَى امْرَأَةٍ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَكَانَ لَهَا غُلَامٌ  
 نَجَّارٌ، قَالَ لَهَا مَرِي عِبْدُكَ فَلْيَعْمَلْ لَنَا أَعْوَادَ الْمَنْبَرِ، فَأَمَرَتْ عِبْدَهَا فَذَهَبَ قَطَعَ مِنَ الطَّرْفَاءِ فَصَنَعَ لَهُ  
 مِنْبَرًا. فَلَمَّا قَضَاهُ أَرْسَلَتْ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ إِنَّهُ قَدْ قَضَاهُ قَالَ أَعْبَدُ رَسُلِي بِهِ إِلَى فَجَاؤُوا بِهِ فَاحْتَمَلَهُ النَّبِيُّ ﷺ  
 فَوَضَعَهُ حَيْثُ تَرَوْنَ **حَدَّثَنَا** عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ أَبِي حَازِمٍ عَنْ  
 عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ السَّلَمِيِّ عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ كُنْتُ يَوْمًا جَالِسًا مَعَ رِجَالٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ  
 فِي مَنْزِلٍ فِي طَرِيقِ مَكَّةَ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ نَازِلٌ أَمَامَنَا وَالْقَوْمُ مُحْرِمُونَ وَأَنَا غَيْرُ مُحْرِمٍ فَأَبْصَرُوا حِمَارًا

ويقال لا يقال منيحة اللناقة وتستعار للشاة كما تقدم في الفرسن سوء قال ابراهيم الحربي وغيره يقولون منحتك  
 الذاقة وأعرتك النخلة وأعمرتك الدار وأخدمتك العبد وكل ذلك هبة منافع وقد تطلق المنيحة على هبة الرقبة ويأتي  
 مزيد لذلك بعد أبواب وقوله يمنحون بفتح أوله وثالته ويجوز ضم أوله وكسر ثالته أي يجعلونها له منحة (قوله  
 فيسقيناه) في رواية الاسماعيلي فيسقيناه منه وفي هذا الحديث ما كان فيه الصحابة من التقليل من الدنيا في أول الأمر  
 وفيه فضل الزهد وإيثار الواحد للمعدم والاشتراك فيما في الأيدي وفيه جواز ذكر المرء ما كان فيه من الضيق بعد أن  
 يوسع الله عليه تذكيرا بنعمه وليتأسي به غيره \* (قوله باب القليل من الهبة) ذكر فيه حديث أبي هريرة لودعيت إلى  
 ذراع أو كراع وسيأتي شرحه في باب الوليمة من كتاب النكاح إن شاء الله تعالى ومناسبتة للترجمة بطريق الأولي  
 لأنه إذا كان يجيب من دعاه على ذلك القدر اليسير فلان يقبله ممن أحضره إليه أولى والكراع من الدابة مادون الكعب  
 وقيل هو اسم مكان ولا يثبت ويرده حديث أنس عند الترمذي بلفظ لو أهدى إلى كراع لقبلت وللطبراني من حديث  
 أم حكيم الخزازية قلت يا رسول الله تكره رد الظلف قال لي ما أقبحه أي لو أهدى إلى كراع لقبلت الحديث وخص الزراع  
 والكراع بالذكري ليجمع بين الحقير والخطير لأن الزراع كانت أحب إليه من غيرها والكراع لا قيمة له وفي المثل  
 أعط العبد كراما يطلب منك ذراما وقوله هنا عن سليمان هو ابن مهران الأعمش وأبو حازم هو سليمان مولي عزة وهو  
 أكبر من أبي حازم سلمة المذكور في الباب قبله قال ابن بطال أشار عليه الصلاة والسلام بالكراع والفرسن إلى الخض  
 على قبول الهدية ولو قلت لثلاثي يمنع الباعث من الهدية لاحتقار الشيء فخص على ذلك لمسا فيه من التأني \* (قوله باب  
 من استوهب من أصحابه شيئا) أي سواء كان عيناً أو منفعة جازأى بشير كراهة في ذلك إذا كان يعلم طيب أنفسهم (قوله  
 وقال أبو سعيد) هو الخدري (قوله أضربوا لي معكم سهما) هو طرف من حديث الرقية وقد تقدم بتأمله مشروحا في  
 كتاب الإجارة (قوله حدثنا أبو غسان) هو محمد بن مطرف وسهل هو ابن سعد وقد تقدم الحديث مشروحا في كتاب  
 الجمع وفيه استنباهه من المرأة منفعة غلامها وقد سبق ما نقل في تسمية كل منهما وأغرب الكرماني هنا فزعم أن اسم  
 المرأة مينا وهو وهم وإنما قيل ذلك في اسم النجار كما تقدم وإن قول أبي غسان في هذه الرواية إن المرأة من المهاجرين  
 وهو يحتمل أن تكون انصارية حالتمها جريا وتزوجت به أو بالعكس وقد ساقه ابن بطال في هذا الموضع بلفظ  
 امرأة من الانصار والذي في النسخ التي وقعت عليهما من البخاري ما وصفته (قوله حدثنا عبد العزيز بن عبد الله) هو



وَحَشِيًّا ، وَأَنَا مَشْغُولٌ أَخْصِفُ نَعْلِي فَلَمْ يُؤْذِنُونِي بِهِ ، وَأَحْبَبُوا لَوْ أَنِّي أَبْصَرْتُهُ فَالْتَفَتُ فَأَبْصَرْتُهُ فَمَتُّ إِلَى  
 الْفَرَسِ فَأَسْرَجْتُهُ ثُمَّ رَكِبْتُ وَأَسَيْتُ السُّوْطَ وَالرِّمْحَ فَقَاتُتُ أَبِمَ نَاوِلُونِي السُّوْطَ وَالرِّمْحَ فَقَالُوا لَا وَاللَّهِ  
 لَا نَعْمِيكَ عَلَيْهِ بِشَيْءٍ فَفَضَيْتُ فَزَلْتُ فَأَخَذْتُهُمَا ثُمَّ رَكِبْتُ فَشَدَدْتُ عَلَى الْيَمَارِ فَعَقَرْتُهُ ثُمَّ جِئْتُ بِهِ  
 وَقَدْ مَاتَ فَوْقَهُوا فِيهِ يَا كَلُونَهُ ثُمَّ إِنَّهُمْ شَكَّوْا فِي أَكْلِهِمْ إِيَّاهُ وَهُمْ حَرُمٌ فَرُحْنَا وَخَبَاتُ الْعَضْدِ مَعِي  
 فَأَذْرَكْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَسَأَلْنَاهُ عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ مَعَكُمْ مِنْهُ شَيْءٌ فَقُلْتُ نَعَمْ فَنَاوَلْتَهُ الْعَضْدَ  
 فَأَكَلَهَا حَتَّى تَقْدَهَا وَهُوَ مُحْرِمٌ فَخَدَّثَنِي بِهِ زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ أَبِي قَتَادَةَ عَنِ النَّبِيِّ  
 ﷺ **بَابٌ** مَنِ اسْتَسْقَى ، وَقَالَ سَهْلٌ قَالَ لِيَ النَّبِيُّ ﷺ **حَدَّثَنَا** خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ  
 حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ حَدَّثَنِي أَبُو طَوَالَةَ قَالَ سَمِعْتُ أَنَسًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ أَتَانَا رَسُولُ  
 اللَّهِ ﷺ فِي دَارِنَا هَذِهِ فَاسْتَسْقَى فَحَلَبْنَا لَهُ شَاةً لَنَا ثُمَّ شَبَّتَهُ مِنْ مَاءٍ بِيْرِنَا هَذِهِ فَأَعْطَيْتُهُ وَأَبُو بَكْرٍ عَنْ  
 يَسَارِهِ وَعُمَرُ نُبَجَاهَهُ وَأَعْرَابِيٌّ عَنْ يَمِينِهِ فَلَمَّا فَرَّغَ قَوْلَ عُمَرُ هَذَا أَبُو بَكْرٍ ، فَأَعْطَى الْأَعْرَابِيَّ فَضَلَّهُ ثُمَّ قَالَ  
 الْإِيمَنُونَ الْإِيمَنُونَ ، أَلَا فِيمَنُوا . قَالَ أَنَسٌ فَهِيَ سُنَّةٌ فَهِيَ سُنَّةٌ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ .

الاولى والاسناد كله مدينون وقد تقدم حديث أبي قتادة مشروحا في كتاب الحج وفيه طلب أبي قتادة من أصحابه  
 مناولته رحمه وانما امتنعوا لكونهم كانوا محرمين وفيه أيضا قوله ﷺ هل معكم منه شيء وقد ذكرت هناك رواية  
 من زاد فيه كوا وأطمعوني ولعل المصنف أشار الى هذه الزيادة وقوله فحدثني به زيد بن أسلم قال ذلك محمد بن جعفر  
 راويه عن أبي حازم وهو بن أبي كثير أخو اسمعيل وقوله فيه أخصفت نعلي بمعجمة ثم مهملة مكسورة أي أجعل لها  
 طاقا كأنها كانت انخرقت فابدلها وأغرب الداودي فقال أعمل لها شعاعا قوله حتى تقدها بتشديد الفاء المفتوحة أي  
 فرغ من أكلها كلها وروي بكسر الفاء والتخفيف ورده ابن التين قال ابن بطال استيهاب الصديق حسن اذا علم ان  
 نفسه تطيب به وانما طلب النبي ﷺ من أبي سعيد وكذا من أبي قتادة وغيرها ليؤنسهم به ويرفع عنهم اللبس في  
 توقفهم في جواز ذلك وقوله في السند عبدالله بن أبي قتادة السلمي هو بفتح اللام وهذا مشهور في الانصار وذكرا بن  
 الصلاح أن من قاله بكسر اللام لحن وليس كما قال بل كسر اللام لغة معروفة وهي الاصل ويعجب من خفاء ذلك  
 عليه \* ( قوله باب من استسقى ) ماء أولنا أو غير ذلك مما تطيب به نفس المطلوب منه ( قوله وقال سهل قال  
 لي النبي ﷺ اسقني ) هو طرف من حديث أوله ذكر للنبي ﷺ امرأة من العرب فأمر أبا أسيد أن يرسل  
 اليها الحديث وفيه فقال النبي ﷺ اسقنا ياسهل ثم ذكر حديث أنس في تقديم الأيمن في الشرب  
 وسيأتي شرحه في الأشربة أورده هنا من طريق أبي طوالة وهو بضم المهملة وتخفيف الواو اسمه عبدالله  
 ابن عبد الرحمن والغرض منه قول أنس فاستسقى ( قوله الأيمنون ) فيه تقدير مبتدأ مضمرا أي المتقدم الأيمنون  
 والثانية للتأكيد وقوله ألا فِيمَنُوا كذا وقع بصيغة الاستفتاح والامر بالتيامن وقد أخرج مسلم من الوجه الذي أخرج  
 منه البخاري الا انه قال في الثالثة أيضا الأيمنون ذكر اللنظة ثلاث مرات كما ذكر قول أنس في سنة ثلاث مرار  
 وعلى ذلك شرح ابن التين كأنه وقع كذلك في نسخته ولم أره في شيء من النسخ الا كما وصفت أولا وتوجيهه انه لما  
 بين ان الأيمن يقدم ثم أكده باعادته أكمل ذلك بصريح الامر به ويستفاد من حذف المفعول التعميم في جميع الاشياء  
 لقول عائشة كان يعجبه التيمن في شأنه كله وأشار الاسماعيلي الى ان سليمان بن بلال تفرد عن أبي طوالة بقوله فاستسقى

**باب قبول هدية الصيد وقيل النبي ﷺ من أبي قتادة عضد الصيد حدثنا سليمان بن حرب**  
 حدثنا شعبة عن هشام بن زيد بن أنس بن مالك عن أنس رضي الله عنه قال أنه جننا أرنبا يمر الظهران ،  
 فعى القوم فلبوا فاذر كتبها فخذتها فأتيت بها أباطلحة فذبحها وبعت بها إلى رسول الله ﷺ برز كها أو  
 فخذتها قل فخذتها لاشك فيه فقيل قلت وأكل منه قال وأكل منه ثم قال بعد قوله **باب قبول الهدية**  
**حدثنا اسمعيل** قال حدثني مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله ابن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن عبد الله  
 ابن عباس عن الصعب بن جثامة رضي الله عنهم أنه أهدى رسول الله ﷺ جماراً وحشياً وهو بالأبواء  
 أو يودان فرد عليه ، فلما رأى ما في وجهه قال أما إننا لم نردده عليك إلا أنا حرم **باب قبول الهدية**  
**حدثنا إبراهيم بن موسى** حدثنا عبدة حدثنا هشام عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها أن الناس  
 كانوا يتحررون بهداياهم يوم عائشة يبتغون بها أو يبتغون بذلك مرضاة رسول الله ﷺ **حدثنا**  
 آدم حدثنا شعبة حدثنا جعفر ابن إياس قال سمعت سعيد بن جبيرة عن ابن عباس رضي الله عنهما قال  
 أهدت أم حفيد خالة ابن عباس إلى النبي ﷺ أقطاً وسمناً وأضباناً فأكل النبي ﷺ من الأقط والسمن  
 وترك الأضب فقذراً قال ابن عباس فأكل على مائدة رسول الله ﷺ ولو كان حراماً ما أكل على مائدة  
 رسول الله ﷺ **حدثنا إبراهيم بن المنذر** حدثنا معن قال حدثني إبراهيم بن طهمان عن محمد  
 ابن زياد عن أبي هريرة رضي الله عنه قال كان رسول الله ﷺ إذا أتى بطعام سأل عنه هدية أم  
 صدقة فإن قيل صدقة قال لأصحابه كلوا ولم يأكل وإن قيل هدية

وأخرجه من طريق اسمعيل ابن جعفر وخالد الواسطي عن أبي طوالة بدونها انتهى وسليمان حافظ وزيادته مقبولة  
 وقد ثبت هذه اللفظة في حديث جابر من طريق الأعمش عن أبي صالح عنه في حديث سيأتي في الاشارة وفيه جواز  
 طلب الاعلى من الادنى ما يريد من ما كول ومثروب اذا كانت نفس المطلوب منه طيبة ولا يعد ذلك من السؤال  
 المنعوم \* (قوله باب قبول هدية الصيد وقيل النبي ﷺ من أبي قتادة عضد الصيد) تقدم حديثه في ذلك قبل باب  
 وقوله في حديث أنس أنه جننا بالقاء والجيم أي أرنبا (وقوله فلغبوا) بالمعجمة والموحدة أي تعبوا ووقع كذلك في رواية  
 الكشميني وأغرب الداودي فقال معناه عطشوا وتعقبه ابن التين وقال ضبطوا لغبوا بكسر الغين والفتح أعرف  
 وسيأتي شرحه ان شاء الله تعالى في كتاب الصيد والذباح ومر الظهران وادمعروف على خمسة أميال من مكة الى جهة  
 المدينة وقد ذكر الواقدي انه من مكة على خمسة أميال وزعم ابن وضاح ان بينهما أحد وعشرين ميلاً وقيل ستة  
 عشر وبه جزم البكري قال النووي والاول غلط وانكار للمحسوس ومرقرية ذات نخل وزرع ومياه والظهران  
 اسم الوادي وقول العامة بطن مرو (قلت) وقول البكري هو المعتمد والله أعلم وأبطلحة هو زوج أم سليم والدة  
 أنس وقوله فخذتها لاشك فيها يشير الى انه يشك في الوركين خاصة وان الشك في قوله فخذتها أو وريكها ليس على  
 سواء أو كان يشك في التخذين ثم استيقن وكذلك شك في الاكل ثم استيقن القبول فحزم به آخر \* (قوله باب  
 قبول الهدية) كذا ثبت لابي ذر وسقطت هذه الترجمة هنا لغيره وهو الصواب وأورد فيه حديث الصعب بن جثامة في  
 اهدائه الجمار الوحشي وشاهد الترجمة منه مفهوم قوله لم نردده عليك إلا أنا حرم فان مفهومه أنه لو لم يكن محرماً لقبوله منه  
 وقد تقدم شرحه في كتاب الحج وفيه انه لا يجوز قبول ما لا يحل من الهدية \* (قوله باب قبول الهدية) كذا لابي ذر

ضرب يده صلى الله عليه وسلم فأكل معهم **حدثنا** محمد بن بشار حدثنا غندر حدثنا شعبة عن قتادة عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال أني النبي صلى الله عليه وسلم بأحم فقبل تصدق على بريرة قال هو لها صدقة ولنا هدية **حدثنا** محمد بن بشار حدثنا غندر حدثنا شعبة عن عبد الرحمن بن القاسم قال سمعته منه عن القاسم عن عائشة رضي الله عنها أنها أرادت أن تشتري بريرة وأنهم اشترطوا ولأءها فذكر للنبي صلى الله عليه وسلم فقال النبي صلى الله عليه وسلم اشترينها فاعتتبيها فإنما الولاء لمن أعتق : وأهدى لها لحم فقال النبي صلى الله عليه وسلم ما هذا قلت تصدق على بريرة فقال هو لها صدقة ولنا هدية وخبرت بريرة قال عبد الرحمن زوجها حر أو عبد قال شعبة سألت عبد الرحمن عن زوجها قال لا أدري أحر أم عبد **حدثنا** محمد بن مقاتل أبو الحسن أخبرنا خالد بن عبد الله عن خالد الخذاء عن حفصة بنت سيرين عن أم عطية قالت دخل النبي صلى الله عليه وسلم على عائشة رضي الله عنها فقال لها عندكم شيء قالت لا إلا شيء بعثت به أم عطية من الشاة الذي بعثت إليها من الصدقة قال إنه قد بلغت محلها

وهو تكرار بغير فائدة وهذه الترجمة بالنسبة الى ترجمة قبول هدية الصيد من العام بعد الخاص ووقع عند النسفي باب من قبل الهدية وذكر فيه ستة أحاديث \* الاول حديث عائشة كان الناس يتحرون بهداياهم يوم عائشة وسيأتي شرحه في الباب الذي بعده وقوله فيه مرضاة هو مصدر بمعنى الرضا وقوله فيه يتغنون بالوحدة والمعجمة من البغية وروى يتبعون بتقديم مثناة مثقلة وكسر الموحدة وبالمهمله \* ثانيها حديث ابن عباس أهدت أم حفيدوهي بالمهمله والغاء صغر وسيأتي الكلام عليه في الاطعمة في الكلام على الضب وقوله فيه وترك الاضب كذا لابي ذر بصيغة الجمع وغير بالضب والاضب بضم المعجمة جمع ضب مثل أكف وكف وقوله تقذرا بالقاف والمعجمة تقول قدرت الشيء وتقذرته اذا كرهته وقول ابن عباس لو كان حراما ما أكل على مائدة النبي صلى الله عليه وسلم استدلال صحيح من جهة التقرير \* ثالثها حديث أبي هريرة في قبوله صلى الله عليه وسلم الهدية ورده الصدقة وقوله فيه اذا أتى بطعام زاد أحمد وابن حبان من طريق حماد بن سلمة عن محمد بن زياد من غير أهله (قوله ضرب يده) أي شرع في الأكل مسرعا ومثله ضرب في الأرض اذا أسرع السير فيها \* رابعها حديث عائشة في قصة بريرة من طريق القاسم عن عائشة وسيأتي شرحه في كتاب النكاح وقدمضي ما يتعلق بشراء بريرة في كتاب العتق قريبا وشاهد الترجمة منه قوله هو لها صدقة ولنا هدية فيؤخذ منه ان التحريم انما هو على الصفة لا على العين ووقع في رواية أبي ذر الهروي فقيل للنبي صلى الله عليه وسلم هذا تصدق به على بريرة فقال النبي صلى الله عليه وسلم هو لها صدقة ولنا هدية ووقع لغير أبي ذر هنا فقال النبي صلى الله عليه وسلم هذا تصدق به على بريرة هو لها صدقة ولنا هدية فجعل السؤال والجواب من كلامه صلى الله عليه وسلم والاول أصوب وهو الثابت في غير هذه الرواية أيضا \* خامسها حديث أنس في ذلك (قوله عن أنس) في رواية الاسماعيلي من طريق معاذ عن شعبة عن قتادة سمع أنس بن مالك \* سادسها حديث أم عطية في الشاة من الصدقة وأنها بلغت محلها (قوله فيه الذي بعثت إليها) كذا للاكثر بصيغة المخاطب وللكشميهني بعث بضم أوله على البناء للمجهول (قوله انه قد بلغت) في رواية الكشميهني انها قد بلغت محلها بكسر المهمله يقع على المكان والزمان أي زال عنها حكم الصدقة المحرمة على وصارت لي حلالا (في تنبيه) أم عطية اسمها نسبية بنون ومهمله وموحدة مصغرا كما تقدم في الكلام على هذا الحديث في أواخر الزكاة ووقع عند الاسماعيلي من رواية وهب بن بقية عن خالد بن عبد الله نسبية بفتح النون ومن رواية يزيد بن زريع عن خالد الخذاء نسبية بالتصغير وهو الصواب ثم أخرجه من طريق ابن شهاب عن الخذاء عن أم عطية قالت بعثت الي نسبية

**باب من أهدى إلى صاحبه وتحرى بعض نسائه دون بعض حدثنا سليمان بن حرب حدثنا حماد بن زيد عن هشام عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت كان الناس يتحرون بهداياهم يومى وقالت أم سلمة إن صواحي اجتمعن فذكرت له فأعرض عنها **حدثنا إسماعيل** قال حدثني أخي عن سليمان بن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها أن نساء رسول الله ﷺ كن حزينين فحزب فيهم عائشة وحفصة وشفية وسودة.**

الانصارية بشاة فأرسلت الى عائشة منها فقال رسول الله ﷺ عندكم شئ قالت لا الا ما أرسلت به نسيبة الحديث قال الاسماعيلي هذا يدل على ان نسيبة غير أم عطية (قلت) سبب ذلك تحريف وقع في روايته في قوله بعث والصواب بعثت على البناء المجهول وفيه نوع التجريد لان أم عطية أخبرت عن نفسها بما يوم ان الذي تخبر عنه غيرها قال ابن بطال انما كان النبي ﷺ لا يأكل الصدقة لانها أوساخ الناس ولان أخذ الصدقة منزلة ضعة والانبياء منزهون عن ذلك لانه ﷺ كان كما وصفه الله تعالى ووجدك عائلا فاعني والصدقة لا تحل للاغنياء وهذا بخلاف الهدية فان العادة جارية بالآفة عليها وكذلك كان شأنه وقوله قد بلغت محلها فيه ان الصدقة تجوز فيها تصرف الفقير الذي أعطيها بالبيع والهدية وغير ذلك . فيه اشارة الى ان أزواج النبي ﷺ لا تحرم عليهن الصدقة كما حرمت عليه لان عائشة قبلت هدية بريرة وأم عطية مع علمها بانها كانت صدقة عليهما وظنت استمرار الحكم بذلك عليها ولهذا لم تقدمها للنبي ﷺ لعلمها انه لا تحل له الصدقة وأقرها ﷺ على ذلك الفهم ولكنه بين لها ان حكم الصدقة فيها قد تحول فحلت له ﷺ أيضا ويستنبط من هذه القصة جواز استرجاع صاحب الدين من الفقير ما أعطاه له من الزكاة بعينه وان للمرأة ان تعطى زكاتها لزوجها ولو كان ينفق عليها منها وهذا كله فيما لا شرط فيه والله اعلم (تنبيه) استشكلت قصة عائشة في حديث أم عطية مع حديثها في قصة بريرة لان شأنهما واحد وقد اعلمها النبي ﷺ في كل منهما بما حصله ان الصدقة اذا قبضها من محل له اخذها ثم تصرف فيها زال عنها حكم الصدقة وجاز لمن حرمت عليه أن يتناول منها اذا أهديت له أو بيعت فلو تقدمت احدي القصتين على الاخرى لاغنى ذلك عن اعادة ذكر الحكم ويعد ان تقع القصتان دفعة واحدة (قوله باب من اهدى الى صاحبه وتحرى بعض نسائه دون بعض) يقال تحرى الشئ اذا قصده دون غيره (قوله حدثنا سليمان بن حرب حدثنا حماد بن زيد عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت كان الناس يتحرون بهداياهم يومى وقالت أم سلمة ان صواحي اجتمعن فذكرت له فأعرض عنها) هكذا أورده مختصرا جدا وقد أخرجه أبو عوانة وأبو نعيم والاسماعيلي من طريق محمد بن عبيد زاد الاسماعيلي وخلف بن هشام كلاهما عن حماد بن زيد بهذا الاسناد بلفظ كان الناس يتحرون بهداياهم يوم عائشة فاجتمعن صواحي الى أم سلمة فقلن لها خبري رسول الله ﷺ أن يأمر الناس أن يهدوا له حيث كان قالت فذكرت ذلك أم سلمة للنبي ﷺ قالت فأعرض عني قالت فلما عاد الى ذكرت له ذلك فأعرض عني الحديث وقد أخرجه المصنف في مناقب عائشة عن عبد الله بن عبد الوهاب عن حماد بن زيد فقال عن هشام عن أبيه كان الناس يتحرون فذكره بتمامه مرسلا وروي ابن سعد في طبقات النساء من حديث أم سلمة قالت كان الانصار يكثر من أطف رسول الله ﷺ سعد بن عبادة وسعد بن معاذ وعمارة بن حزم وأبو أيوب وذلك لتقرب جوارهم من رسول الله ﷺ (قوله حدثنا اسمعيل) هو ابن أبي أويس (حدثني أخي) هو أبو بكر عبد الحميد (عن سليمان) هو ابن بلال وقد تابع البخاري حميد بن زنجويه عند أبي نعيم واسمعيل القاضي عند أبي عوانة فرواه عن اسمعيل بن أبي أويس كما قال وخالفهم محمد بن يحيى الذهلي فرواه عن اسمعيل حدثني سليمان بن بلال حذف الواسطة بين اسمعيل وسليمان وهو أخو اسمعيل (قوله عن هشام بن عروة) زاد فيه على رواية حماد بن زيد في آخره

والحزب الآخر أم سلمة وسائر نساء رسول الله ﷺ وكان المسلمون قد علموا حب رسول الله ﷺ عائشة فإذا كانت عندهم أحدهم هدية يريد أن يهديها إلى رسول الله ﷺ أخرها حتى إذا كان رسول الله ﷺ في بيت عائشة بعث صاحب الهدية إلى رسول الله ﷺ في بيت عائشة فكلم حزب أم سلمة فقلن لها كلمي رسول الله ﷺ يكلم الناس فيقول من أراد أن يهدي إلى رسول الله ﷺ هدية فليهدا إليه حيث كان من بيوت نساءه فكلمته أم سلمة بما قلن فلم يقل لها شيئا فساءتها فقالت ما قل لي شيئا فقلن لها فكلميه قالت فكلمته حين دار إليها أيضا فلم يقل لها شيئا فساءتها فقالت ما قل لي شيئا فقلن لها كلميه حتى يكلمك فدار إليها فكلمته فقال لها لا تؤذي في عائشة فإن الوحي لم يأتني وأنا في ثوب امرأة إلا عائشة قالت فقلت أتوب إلى الله من أذاك يا رسول الله . ثم إن دعوت فاطمة بنت رسول الله ﷺ فأرسلت إلى رسول الله ﷺ تقول إن نساءك ينشدنك الله العدل في بنت أبي بكر فكلمته فقال يا بنيمة : ألا تحبين ما أحب قلت بلى : فرجعت إليهن فأخبرتهن .  
فقلن أرجعي إليه فأبت

فقال أي أم سلمة أتوب إلى الله من ذلك يا رسول الله وزاد فيه أيضا أرسلهن فاطمة ثم أرسلهن زينب بنت جحش وقد تصرف الرواة في هذا الحديث بالزيادة والنقص ومنهم من جعله ثلاثة أحاديث قال البخاري الكلام الأخير قصة فاطمة أي إرسال أزواج النبي ﷺ فاطمة بنت النبي ﷺ إليه يذكره عن هشام بن عروة عن رجل عن الزهري عن محمد بن عبد الرحمن يعني أنه اختلف فيه على هشام بن عروة فرواه سليمان بن بلال عنه عن أبيه عن عائشة في جملة الحديث الأول ورواه عنه غيره بهذا الإسناد الأخير (قوله والحزب الآخر سلمة وسائر نساء رسول الله ﷺ) أي بقيتهن وهي زينب بنت جحش الأسدية وأم حبيبة الأموية وجويرية بنت الحرث الخزاعية وميمونة بنت الحرث الهلالية دون زينب بنت خزيمة أم المساكين رواه ابن سعد من طريق رميثة المذكورة وهي رميثة بالثلثة مصفورة عن أم سلمة قالت كلمني صواحي وهن فذكرتهن وكنا في الجانب الثاني وكانت عائشة وصواحبها في الجانب الآخر فقلن كلمي رسول الله ﷺ فان الناس يهدون إليه في بيت عائشة ونحن نحب ما نحب الحديث قال ابن سعد ماتت زينب بنت خزيمة قبل أن يتزوج النبي ﷺ أم سلمة وأسكن أم سلمة بيتها لما دخل بها (قوله فقلن لها كلمي رسول الله ﷺ يكلم الناس) بالجزم والميم مكسورة لالتقاء الساكنين ويجوز الرفع (قوله فليهدا) في رواية الكشميني فليهد بحذف الضمير (قوله فان الوحي لم يأتني وأنا في ثوب امرأة الا عائشة) يأتي شرحه في مناقب عائشة ان شاء الله تعالى (قوله ثم انهن دعوت فاطمة) في رواية الكشميني دعوت وروى ابن سعد من مرسل علي بن الحسين ان التي خاطبتها بذلك منهن زينب بنت جحش وان النبي ﷺ سأها أرسلتك زينب قالت زينب وغيرها قال أمي التي وليت ذلك قالت نعم (قوله ان نساءك ينشدنك العدل في بنت أبي بكر) أي يطلبن منك العدل وفي رواية الاصيلي ينشدنك الله العدل أي يسألك بالله العدل والمراد به التسوية بينهم في كل شيء من المحبة وغيرها زاد في رواية محمد بن عبد الرحمن عن عائشة عند مسلم أرسل أزواج النبي ﷺ فاطمة بنت رسول الله ﷺ فاستأذنت عليه وهو مضطجع معي في مرطى فقالت يا رسول الله ان أزواجك أرسلتنني يسألك العدل في بنت ابن أبي قحافة وأبو قحافة هو والد أبي بكر (قوله فقال يا بنيمة ألا تحبين ما أحب قلت بلى) زاد مسلم في الرواية المذكورة قال فاجبي هذه فقامت فاطمة حين سمعت ذلك (قوله فرجعت إليهن فأخبرتهن) زاد مسلم فقلن لها ما نراك أغويت عنا من شيء (قوله فأبت

أَنْ تَرَجَّحَ . فَأَرْسَلَنَ زَيْنَبَ بِنْتَ جَحْشٍ فَأَتَتْهُ فَأَذْلَمَتْ . وَقَالَتْ إِنَّ نِسَاءَكَ يَنْشُدُكَ اللَّهُ الْعَدْلَ فِي  
 بِنْتِ ابْنِ أَبِي قُحَافَةَ فَرَفَعَتْ صَوْتَهَا حَتَّى تَنَاقَوْتَ عَائِشَةَ وَهِيَ قَائِدَةٌ فَسَبَّتْهَا حَتَّى إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ  
 لَيَنْظُرُ إِلَى عَائِشَةَ هَلْ تَكَلَّمُ قَالَ فَتَكَلَّمَتْ بِعَائِشَةَ تَرُدُّ عَلَى زَيْنَبَ حَتَّى أَسَكَمَتْهَا قَالَتْ فَنَظَرَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى  
 عَائِشَةَ فَقَالَ إِنَّهَا بِنْتُ أَبِي بَكْرٍ قَالَ الْبُخَارِيُّ الْكَلَامُ الْأَخِيرُ قِصَّةُ فَاطِمَةَ يُذَكِّرُ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ  
 رَجُلٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ

أَنْ تَرَجَّحَ ) فِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ فَقَالَتْ وَاللَّهِ لَا أَلَا كَلِمَةٍ فِيهَا أَبَدًا (قَوْلُهُ فَأَرْسَلَنَ زَيْنَبَ بِنْتَ جَحْشٍ) زَادَ مُسْلِمٌ وَهِيَ الَّتِي  
 كَانَتْ تَسَامِيئِي مِنْهُنَّ فِي الْمَنْزِلَةِ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرَ الْحَدِيثَ فِيهِ ثَنَاءُ عَائِشَةَ بِعَمَلِهَا بِالصَّدَقَةِ وَذَكَرَهَا لَهَا بِالْحَدَّةِ الَّتِي  
 تَسْرَعُ مِنْهَا الرَّجْعَةُ (قَوْلُهُ فَأَتَتْهُ) فِي مَرْسَلٍ عَلَى بْنِ الْحُسَيْنِ فَذَهَبَتْ زَيْنَبُ حَتَّى اسْتَأْذَنَتْ فَقَالَ إِذْ نَوَّالَهَا فَقَالَتْ حَسْبُكَ  
 إِذَا بَرَقَتْ لَكَ بِنْتُ ابْنِ أَبِي قُحَافَةَ ذَرَاعِيهَا وَفِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ وَرَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَعَ عَائِشَةَ فِي مَرْطِهَا عَلَى الْحَالِ الَّتِي دَخَلَتْ  
 فَاطِمَةُ وَهِيَ بِهَا (قَوْلُهُ فَأَغْلَطَتْ) فِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ ثُمَّ وَقَعَتْ بِي فَاسْتَطَالَتْ وَفِي مَرْسَلٍ عَلَى بْنِ الْحُسَيْنِ فَوَقَعَتْ بِعَائِشَةَ  
 وَقَالَتْ مِنْهَا (قَوْلُهُ فَسَبَّتْهَا حَتَّى إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَيَنْظُرُ إِلَى عَائِشَةَ هَلْ تَكَلَّمُ) فِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ وَأَنَا أَرْقُبُ رَسُولَ اللَّهِ  
 ﷺ وَأَرْقُبُ طَرَفَهُ هَلْ يَأْذُنِي فِيهَا قَالَتْ فَلَمْ يَبْرَحْ زَيْنَبَ حَتَّى عَرَفَتْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَا يَكْرَهُ أَنْ أَنْتَصِرَ فِي هَذَا  
 جِوَازِ الْعَمَلِ بِمَا يَفْهَمُ مِنَ الْقُرَائِنِ لَكِنْ رَوَى النِّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ مَخْتَصِرًا مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ اللَّهِ الْبَهِيِّ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ  
 قَالَتْ دَخَلْتُ عَلَى زَيْنَبَ بِنْتَ جَحْشٍ فَسَبَّتَنِي فَدَعَا النَّبِيُّ ﷺ فَأَبَتْ فَقَالَ سَبِّهَا فَسَبَّتْهَا حَتَّى جَفَّ رَيْقُهَا فِي فِيهَا  
 وَقَدْ ذَكَرْتَهُ فِي بَابِ انْتِصَارِ الظَّالِمِ مِنْ كِتَابِ النِّظَامِ فَيُمْكِنُ أَنْ يَحْمَلَ عَلَى التَّعَدُّدِ (قَوْلُهُ فَتَكَلَّمَتْ عَائِشَةَ تَرُدُّ عَلَى زَيْنَبَ حَتَّى  
 أَسَكَمَتْهَا) فِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ فَلَمَّا وَقَعَتْ بِهَا لَمْ أَنْشَبْهَا أَنْ أَنْخَبْتُهَا غَلْبَةً وَلَا بِنَ سَعْدِ لَمْ أَنْشَبْهَا أَنْ أَنْخَبْتُهَا (قَوْلُهُ فَقَالَ إِنَّهَا  
 بِنْتُ أَبِي بَكْرٍ) أَيُّهَا شَرِيفَةُ عَاقِلَةٌ عَارِفَةٌ كَابِهَا وَكَذَا فِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ وَفِي رِوَايَةِ النِّسَائِيِّ الْمَذْكُورَةِ فَرَأَيْتَ وَجْهَهُ  
 يَهْلِلُ وَكَأَنَّهُ ﷺ أَشَارَ إِلَى أَنْ أَبَا بَكْرٍ كَانَ عَالِمًا بِمَنَاقِبِ مَضْرُومَاتِهَا فَلَا يَسْتَعْرَبُ مِنْ بِنْتِهِ تَلْقَى ذَلِكَ عَنْهُ \*  
 وَمِنْ شِبَاهِهِ أَبُو فَاظِمٌ \* وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ مَنْقِبَةٌ ظَاهِرَةٌ لِعَائِشَةَ وَأَنَّهُ لَا حَرَجَ عَلَى الْمَرْءِ فِي إِثَارِ بَعْضِ نِسَائِهِ بِالْتَّحْفِ  
 وَأَنَّهُ اللَّازِمُ الْعَدْلُ فِي الْمَبِيتِ وَالنَّفَقَةِ وَنَحْوِ ذَلِكَ مِنَ الْأُمُورِ اللَّازِمَةِ كَذَا قَرَّرَهُ ابْنُ بَطَّالٍ عَنِ الْمُهَلَّبِ وَتَعَقَّبَهُ ابْنُ الْمُنِيرِ بِأَنَّ  
 النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَفْعَلْ ذَلِكَ وَأَنَّهُ فَعَلَهُ الَّذِينَ أَهْدَوْا لَهُ وَهُمْ بِاخْتِيَارِهِمْ فِي ذَلِكَ وَأَنَّهُ لَمْ يَمْنَعَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ لِأَنَّهُ أَيْسَرُ  
 مِنْ كَيْلِ الْإِخْلَاقِ أَنْ يَتَعَرَّضَ الرَّجُلُ إِلَى النَّاسِ بِمِثْلِ ذَلِكَ لِمَافِيهِ مِنَ التَّعَرُّضِ لَطَلْبِ الْهَدِيَّةِ وَأَيْضًا فَالَّذِي يَهْدِي  
 لِأَجْلِ عَائِشَةَ كَانَ مَلِكُ الْهَدِيَّةِ بِشَرْطِ التَّمْلِيكِ يَتَّبِعُ فِيهِ تَحْجِيرُ الْمَالِكِ مَعَ أَنْ الَّذِي يَظْهَرُ أَنَّهُ ﷺ كَانَ يَشْرِكُنْ  
 فِي ذَلِكَ وَإِنَّمَا وَقَعَتْ الْمُنَافَسَةُ لِكُونَ الْعَطِيَّةِ تَصِلُ إِلَيْهِ مِنْ بَيْتِ عَائِشَةَ وَفِيهِ قَصْدُ النَّاسِ بِالْهَدَايَا أَوْقَاتِ الْمَسْرُوعَةِ وَمَوَاضِعُهَا  
 لِيَزِيدَ ذَلِكَ فِي سُرُورِ الْمَهْدِيِّ إِلَيْهِ وَفِيهِ تَنَافُسُ الضَّرَائِرِ وَتَغَايِرُهُنَّ عَلَى الرَّجُلِ وَإِنَّ الرَّجُلَ يَسْعَى السَّكُوتَ إِذَا تَقَاوَلْنَ  
 وَلَا يَمِيلُ مَعَ بَعْضٍ إِلَى بَعْضٍ وَفِيهِ جِوَازُ التَّشْكِيِّ وَالتَّوَسُّلِ فِي ذَلِكَ وَمَا كَانَ عَلَيْهِ أَزْوَاجُ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ مَهَابَتِهِ وَالْحَيَاءِ مِنْهُ حَتَّى  
 رَاسَلَتْهُ بِأَعْزِ النَّاسِ عِنْدَهُ فَاطِمَةُ وَفِيهِ سُرْعَةُ فَهْمِهِنَّ وَرَجُوعُهُنَّ إِلَى الْحَقِّ وَالْوَقُوفُ عِنْدَهُ وَفِيهِ إِدْلَالُ زَيْنَبَ بِنْتَ جَحْشٍ  
 عَلَى النَّبِيِّ ﷺ لِكُونِهَا كَانَتْ بِنْتُ عَمَّتِهِ كَانَتْ أُمُّهَا أَمِيمَةٌ بِالتَّصْفِيرِ بِنْتُ عَبْدِ الْمَطْلَبِ قَالَ الدَّوْدِيُّ وَفِيهِ عَذْرُ النَّبِيِّ  
 ﷺ لِزَيْنَبَ قَالَ ابْنُ التَّيْنِ وَلَا أُدْرِي مَنْ أَيْنَ أَخَذَهُ (قَالَتْ) كَانَ أَخَذَهُ مِنْ مَخَاطِبَتِهَا النَّبِيُّ ﷺ لَطَلْبِ الْعَدْلِ مَعَ  
 عَمَلِهَا بِأَنَّهُ أَعْدَلَ النَّاسِ لَكِنْ غَلِبَتْ عَلَيْهَا الْغَيْرَةُ فَلَمْ يَأْخُذْهَا النَّبِيُّ ﷺ بِإِطْلَاقِ ذَلِكَ وَإِنَّمَا خَصَّ زَيْنَبَ بِالذِّكْرِ لِأَنَّ  
 فَاطِمَةَ عَلَيْهَا السَّلَامُ كَانَتْ حَامِلَةً رِسَالَةَ خَاصَّةٍ بِمُخْلَافِ زَيْنَبَ فَهَذَا شَرِيكَتُهُنَّ فِي ذَلِكَ بَلْ رَأْسُهُنَّ لِأَنَّهَا هِيَ الَّتِي تَوَلَّتْ  
 إِسْرَافَ فَاطِمَةَ أَوْلَا ثُمَّ سَارَتْ بِنَفْسِهَا وَاسْتَدْلَبَهُ عَلَى أَنْ الْقِسْمَ كَانَ وَاجِبًا عَلَيْهِ وَسَيَأْتِي الْبَحْثُ فِي ذَلِكَ فِي النِّكَاحِ أَنْ

وقال أبو مروان عن هشام عن عروة كان الناس يتحرون بيدها يوم عائشة وعن هشام عن رجل من قريش ورجل من الموالي عن الزهري عن محمد بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام قالت عائشة كنت عند النبي ﷺ فاستأذنت فاطمة . **باب ما لا يرد من الهدية حدثنا أبو معمر حدثنا عبد الوارث حدثنا عزرة بن ثابت الأنصاري قال حدثني ثمامة بن عبد الله قال دخلت عليه فناواني طيباً قال كان أنس رضي الله عنه لا يرد الطيب . قال**

شاء الله تعالى ( قوله وقال أبو مروان النسائي ) كذاللاكثر بعين معجمة وسين مهملة ثقيلة ووقع في رواية القاسي عن أبي زيد فيه تغير فقيره العثماني حكاه أبو علي الجبائي وقال انه خطأ وقد تقدمت لابي مروان هذا رواية موصولة في كتاب الحج ووقع للقاسي فيه تصحيف غير هذا وقوله وقال أبو مروان الخ يعني ان أبا مروان فصل بين الحديثين في روايته عن هشام فجعل الاول وهو التحري بما قال حماد بن زيد عن هشام وجعل الثاني وهو قصة فاطمة عن هشام عن رجل من قريش ورجل من الموالي عن محمد بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام عن عائشة (قلت) وطريق محمد بن عبد الرحمن عن عائشة بهذه القصة مشهورة من غير هذا الوجه أخرجهما مسلم والنسائي من طريق صالح بن كيسان زاد مسلم ويونس وزاد النسائي وشعيب بن أبي حمزة ثلاثهم عن الزهري عنه وهكذا قال موسى بن أعين عن معمر عن الزهري وخالفه عبد الرزاق فقال عن معمر عن الزهري عن عروة عن عائشة وخالفهم اسحق الكلبى فجعل أبا بكر بن عبد الرحمن بدل محمد بن عبد الرحمن قال الذهلي والدارقطني وغيرها المحفوظ من حديث الزهري عن محمد بن عبد الرحمن عن عائشة وأبو مروان هذا هو يحيى بن أبي زكريا بالنسائي وهو شامي نزل واسط واسم أبي زكريا يحيى أيضا ووم من زعم انه محمد بن عثمان العثماني فانه وان كان يكنى أبا مروان لكنه لم يدرك هشام بن عروة وانما يروي عنه بواسطة وطريقه هذه وصلها الذهلي في الزهريات وقد اختلف على هشام فيه اختلافا آخر فرواه حماد بن سلمة عنه عن عوف بن الحارث عن أخته رميثة عن أم سلمة ان نساء النبي ﷺ قلن لها ان الناس يتحرون بيدها يوم عائشة الحديث أخرجه أحمد ويحتمل أن يكون لهشام فيه طريقان فان عبدة بن سليمان رواه عنه بالوجهين أخرجه الشيخان من طريقه بالاسناد الاول كما مضى في الباب الذي قبله وأخرجه النسائي من طريقه متابعا لحماد بن سلمة والله أعلم (قوله باب ما لا يرد من الهدية) كانه أشار الى ما رواه الترمذي من حديث ابن عمر مرفوعا ثلاث لا ترد الوسائد والدهن واللبن قال الترمذي يعني بالدهن الطيب واسناده حسن الا انه ليس على شرط البخاري فإشارته اليه واكتفي بحديث أنس انه ﷺ كان لا يرد الطيب قال ابن بطال الا كان لا يرد الطيب من أجل انه ملازم لنا جاء الملائكة ولذلك كان لا ياكل الثوم ونحوه (قلت) لو كان هذا هو السبب في ذلك لكان من خصائصه وليس كذلك فان أنسا اقتدى به في ذلك وقد ورد النهي عن رده مقررنا ببيان الحكمة في ذلك في حديث صحيح رواه أبو داود والنسائي وأبو عوانة من طريق عبيد الله بن أبي جعفر عن الاعرج عن أبي هريرة مرفوعا من عرض عليه طيب فلا يرد فانه خفيف الحمل طيب الراححة وأخرجه مسلم من هذا الوجه لكن قال ريمان بدل طيب ورواية الجماعة أثبت فان أحمد وسبعة انفس معه روه عن عبد الله بن يزيد المقبري عن سعيد بن أبي أيوب بلفظ الطيب ووافقه ابن وهب عن سعيد عند ابن حبان والعدد الكثير أولى بالحفظ من الواحد وقد قال الترمذي عقب حديث أنس وابن عمر وفي الباب عن أبي هريرة فإشارته الى هذا الحديث (قوله عذرة) هو بفتح المهملة وسكون الزاي بعدها راء (قوله) حدثني ثمامة بن عبد الله قال دخلت عليه فناواني طيباً قال كان أنس لا يرد الطيب (فاعل قال هو عزرة والضمير لتمامه وزعم بعض الشراح ان الضمير لأنس وليس كذلك فقد أخرجه أبو نعيم من طريق بشر بن معاذ عن عبد الوارث عن عزرة بن ثابت قال دخلت على ثمامة فناواني طيباً قلت قد تطيبت فقال كان أنس لا يرد

وَزَعَمَ أَنَسُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ لَا يَرُدُّ الطَّيِّبَ بِأَبٍ مِنْ رَأْيِ الْهَبَةِ الْغَائِبَةِ جَائِزَةً **حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ حَدَّثَنَا الْبَيْهَقِيُّ قَالَ حَدَّثَنِي عُقْبَةُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ قَالَ ذَكَرَ عُرْوَةُ أَنَّ الْمِسْوَرَ بْنَ مَخْرَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَمُرْوَانَ أَخْبَرَاهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حِينَ جَاءَهُ وَفَدُّهُ هُوَ أَرَزَنَ قَامَ فِي النَّاسِ فَأَثْنَى عَلَى اللَّهِ بِمَا هُوَ أَهْلُهُ ثُمَّ قَالَ أَمَا بَدُّ فَإِنَّ إِخْوَانَكُمْ جَاؤُنَا تَائِبِينَ وَإِنِّي رَأَيْتُ أَنْ أَرُدُّ إِلَيْهِمْ سَبِيهِمْ فَمَنْ أَحَبَّ مِنْكُمْ أَنْ يُطَيَّبَ ذَلِكَ فَلْيَفْعَلْ وَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يَكُونَ عَلَى حَظِّهِ حَتَّى نَعْطِيَهُ إِيَّاهُ مِنْ أَوَّلِ مَا يَفِيءُ اللَّهُ عَلَيْنَا فَقَالَ النَّاسُ طَيِّبْنَا لَكَ بِأَبٍ الْمُكَافَأَةِ فِي الْهَبَةِ **حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا عَيْسَى بْنُ يُونُسَ عَنْ هِشَامٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْبَلُ الْهَدِيَّةَ وَيُنِيبُ عَلَيْهَا لَمْ يَذْكُرْ وَكَيْعٌ وَمُحَاضِرٌ عَنْ هِشَامٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ بِأَبٍ الْهَبَةِ لِلْوَالِدِ . وَإِذَا أُعْطِيَ بَعْضُ وَلَدِهِ شَيْئًا لَمْ يَجْزُ حَتَّى يَعْدِلَ بَيْنَهُمْ وَيُعْطَى الْآخَرَ مِثْلَهُ وَلَا يَشْهَدُ عَلَيْهِ . وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ أَعْدِلُوا بَيْنَ أَوْلَادِكُمْ فِي الْعَطِيَّةِ****

الطيب ( قوله وزعم ) أي قال والزعيم يطلق على القول كثيرا \* ( قوله باب من رأى الهبة الغائبة جائزة ) ذكر فيه طرفاً من حديث المسور ومروان في قصة هوازن ومراده منه قوله ﷺ وإني رأيت أن أرد عليهم سببهم فمن أحب منكم أن يطيب ذلك فليفعل فإن في بقية الحديث طيبنا لك وقد تقدم قريباً في العتق في باب من ملك من العرب رقيقاً بآتم من هذا بهذا الإسناد بعينه ففيه أنهم وهو ما غنموه من السبي من قبل أن يقسم وذلك في معنى الغائب وحذف في هذه الطريق جواب الشرط من الجملة الثانية وهي فليفعل وقد ثبت كذلك في الباب الذي أشرت إليه قال ابن بطال فيه إن للسلطان أن يرفع أملاك قوم إذا كان في ذلك مصلحة واستئلاف وتعقبه ابن المنير وقال ليس كما قال بل في نفس الحديث أنه ﷺ لم يفعل ذلك إلا بعد تطيب نفوس المالكين \* ( قوله باب المكافأة في الهبة ) المكافأة بالهمز مفاعلة بمعنى المقابلة والمراد بالهبة هنا المعنى الأعم كما قررته في أول كتاب الهبة ( قوله عن هشام ) في رواية الأسماعيلي من طريق إبراهيم بن موسى الفراء عن عيسى بن يونس حدثنا هشام ( قوله يقبل الهدية وينيب عليها ) أي يعطي الذي يهدي له بدلها والمراد بالثواب المجازاة وأقله ما يساوي قيمة الهدية ( قوله لم يذكر وكيع ومحاضر عن هشام عن أبيه عن عائشة ) فيه إشارة إلى أن عيسى بن يونس تفرد بوصله عن هشام وقد قال الترمذي والبخاري لا نعرفه موصولاً إلا من حديث عيسى بن يونس وقال الآجري سألت أبا داود عنه فقال تفرد بوصله عيسى بن يونس وهو عند الناس مرسل ورواية وكيع وصلها ابن أبي شيبة عنه بلفظ وينيب ما هو خير منها ورواية محاضر لم أقف عليها بعد واستدل بعض المالكية بهذا الحديث على وجوب الثواب على الهدية إذا أطلق الواهب وكان ممن يطلب مثله الثواب كالتقير للغير بخلاف ما يهيه الأعلى للادنى ووجه الدلالة منه مواظبته ﷺ ومن حيث المعنى إن الذي أهدى قصداً يعطي أكثر مما أهدى فلا أقل أن يعوض بنظر هديته وبه قال الشافعي في القديم وقال في الجديد كالحنفية الهبة للثواب باطلة لا تعتقد لأنها بيع بمن محمول ولأن موضوع الهبة التبرع فلو ابطلناه لكان في معنى المعاوضة وقد فرق الشرع والعرف بين البيع والهبة فما استحق العوض أطلق عليه لفظ البيع بخلاف الهبة وأجاب بعض المالكية بأن الهبة لو لم تقتض الثواب أصلاً لكانت بمعنى الصدقة وليس كذلك فإن الأغلب من حال الذي يهدي أنه يطلب الثواب ولا سيما إذا كان فقيراً والله أعلم \* ( قوله باب الهبة للولد وإذا أعطي بعض ولده شيئاً لم يجز حتى يعدل بينهم ويعطى الآخر مثله ) في رواية الكشميني ويعطى الآخرين ( قوله وقال النبي ﷺ أعدلوا بين أولادكم في العطية ) سيأتي موصولاً في الباب الذي بعده بدون قوله في العطية وهي بالمعنى وقد أخرجه الطحاوي من طريق مغيرة عن الشعبي عن النعمان فذكر



وَهَلْ لِلْوَالِدِ أَنْ يَرْجِعَ فِي عَطِيَّتِهِ . وَمَا يَأْكُلُ مِنْ مَالٍ وَلَدِهِ بِالْمَعْرُوفِ وَلَا يَتَعَدَّى وَاشْتَرَى النَّبِيُّ ﷺ مِنْ عُمَرَ بَعِيرًا ثُمَّ أَعْطَاهُ ابْنُ عُمَرَ وَقَالَ اصْنَعْ بِهِ مَا شِئْتَ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَمُحَمَّدِ بْنِ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ أَنَّهُمَا حَدَّثَاهُ عَنِ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ أَنَّ أَبَاهُ أَتَى بِهِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ

هذه الزيادة ولفظه سق وابين أولادكم في العطية كما تحبون ان يسوا بينكم في البر وياتي حديث ابن عباس أيضا في أواخر الباب (قوله وهل للوالد أن يرجع في عطيته) يعني لولده (وما يأكل من مال ولده بالمعروف ولا يتعدى) اشتملت هذه الترجمة على أربعة أحكام، الأول الهبة للولد وإنما ترجم به ليرفع اشكال من يأخذ بظاهر الحديث المشهور أنت ومالك لا يك لان مال الولد اذا كان لا يبه فلو وهب الاب ولده شيئا كان كأنه وهب نفسه ففي الترجمة اشارة الى ضعف الحديث المذكور أو الى تأويله وهو حديث أخرجه ابن ماجه من حديث جابر قال الدارقطني غريب تفرد به عيسى بن يونس بن أبي اسحق ويوسف بن اسحق بن أبي اسحق عن ابن المنكدر وقال ابن القطان اسناده صحيح وقال المنذري رجاله ثقات وله طريق أخرى عند جابر عن الطبراني في الصغير والبيهقي في الدلائل فيها قصة مطولة وفي الباب عن عائشة في صحيح ابن حبان وعن سمرة وعن عمر كلاهما عند البزار وعن ابن مسعود عند الطبراني وعن ابن عمر عند أبي يعلى فجموع طرقه لا تحطه عن القوة وجواز الاحتجاج به فتعين تأويله \* الحكم الثاني العدل بين الاولاد في الهبة وهي من مسائل الخلاف كما سيأتي وحديث الباب عن النعمان حجة من أوجهه \* الثالث رجوع الوالد فيما وهب للولد وهي خلافية أيضا ومنهم من فرق بين الصدقة والهبة فلا يرجع في الصدقة لانه يراد بها ثواب الآخرة وحديث الباب ظاهر في الجواز كما سيأتي أيضا وكأنه أشار الى حديث لا يحمل لرجل يعطى عطية أو يهب هبة فيرجع فيها الا للوالد فيما يعطى ولده أخرجه أبو داود وابن ماجه بهذا اللفظ من حديث ابن عباس وابن عمر ورجالهم ثقات \* الرابع أكل الوالد من مال الولد بالمعروف قال ابن المنذري في انتزاعه من حديث الباب خفاء ووجهه أنه لما جاز للاب بالاتفاق أن يأكل من مال ولده اذا احتاج اليه فلان يسترجع ما وهبه له بطريق الأولى (قوله واشترى النبي ﷺ من عمر بعيرًا ثم أعطاه ابن عمر وقال اصنع به ما شئت) هو طرف من حديث تقدم موصولاً في البيوع وياتي أيضا موصولاً بعد اثني عشر باباً قال ابن بطلان مناسبة حديث ابن عمر للترجمة انه ﷺ لوسال عمر ان يهب البعير لابنه عبدالله لبادر الى ذلك لكنه لو فعل لم يكن عدلاً بين بني عمر فلذلك اشتراه ﷺ منه ثم وهبه لعبدالله قال المهلب وفي ذلك دلالة على انه لا تلزم المعدلة فيهما يهبه غير الاب لولد غيره وهو كما قال (قوله عن النعمان بن بشير) كذا أكثر أصحاب الزهري وأخرجه النسائي من طريق الاوزاعي عن ابن شهاب ان محمد بن النعمان وحيد بن عبد الرحمن حدثاه عن بشير بن سعد جعله من مسند بشير فشذ بذلك والمحموظ أنه عنهما عن النعمان وبشير والد النعمان هو ابن سعد بن ثعلبة بن الجلاس بضم الجيم وتخفيف اللام الخزرجي صحابي شهير من أهل بدر وشهد غيرها ومات في خلافة أبي بكر سنة ثلاث عشرة ويقال أنه أول من بايع أبا بكر من الانصار و قيل عاش الى خلافة عمر وقد روي هذا الحديث عن النعمان عدد كثير من التابعين منهم عروة بن الزبير عند مسلم والنسائي وأبي داود وأبو الضحى عند النسائي وابن حبان وأحمد والطحاوي والمفضل بن المهلب عند أحمد وأبي داود والنسائي وعبد الله بن عتبة بن مسعود عند أحمد وعون بن عبدالله عند أبي عوانة والشعبي في الصحيحين وأبي داود وأحمد والنسائي وابن ماجه وابن حبان وغيرهم ورواه عن الشعبي عدد كثير أيضا وسأذكر ما في رواياتهم من الفوائد الزائدة على هذه الطريق مفصلاً ان شاء الله تعالى (قوله ان أباه أتى به الى رسول الله ﷺ) في رواية الشعبي

إني نَحَلْتُ ابْنِي هَذَا غَلَامًا فَقَالَ أَكُلُّ وَلَدِكَ نَحَلْتُ مِثْلَهُ قَالَ لَا

في الباب الذي يليه أعطاني أبي عطية فقالت عمرة بنت رواحة لأرضي حتى تشهد رسول الله ﷺ فأتى رسول الله ﷺ فقال اني أعطيت ابني من عمرة بنت رواحة عطية وسيأتي في الشهادات من طريق أبي حيان عن الشعبي سبب سؤالها شهادة رسول الله ﷺ ولفظه عن النعمان قال سألت أمي أبي بعض الموهبة لي من ماله زاد مسلم والنسائي من هذا الوجه فالتوى بها سنة أي مطلقا وفي رواية ابن حبان من هذا الوجه بعد حولين ويجمع بينهما بان المدة كانت سنة وشيا خبر الكسر تارة وألني أخرى قال ثم بدله فومبها لي فقالت له لأرضي حتى تشهد النبي ﷺ قال فأخذ بيدي وأنا غلام ولمسلم من طريق داود بن أبي هند عن الشعبي عن النعمان انطلق بي أبي يحملني الي رسول الله ﷺ ويجمع بينهما بأنه أخذ بيده فمضى معه بعض الطريق وحمله في بعضها لصغر سنه أو عبر عن استباعه إياه بالحمل وقد تبين من رواية الباب ان العطية كانت غلاما وكذا في رواية ابن حبان المذكورة وكذا لابن داود من طريق اسمعيل بن سالم عن الشعبي ولمسلم في رواية عروة وحديث جابر معا ووقع في رواية أبي حريز بمهمله وراء ثم زاي بوزن عظيم عند ابن حبان والطبراني عن الشعبي ان النعمان خطب بالكوفة فقال ان والدي بشير بن سعد أتى النبي ﷺ فقال ان عمرة بنت رواحة نفست بغلام واني سميت النعمان وانها أبت أن تربيته حتى جعلت له حديقة من أفضل مال هولي وانها قالت اشهد على ذلك رسول الله ﷺ وفيه قوله ﷺ لا أشهد على جور وجمع ابن حبان بين الروايتين بالحمل على واقعتين احدهما عند ولادة النعمان وكانت العطية حديقة والاخرى بعد أن كبر النعمان وكانت العطية عبدا وهو جمع لا باس به الا انه يكر عليه انه يبعد أن ينسب بشير بن سعد مع جلالة الحكم في المسئلة حتى يعود الي النبي ﷺ فيستشده على العطية الثانية بعد أن قال له في الاولي لا أشهد على جور وجوز ابن حبان أن يكون بشير بن سعد نسخ الحكم وقال غيره محتمل أن يكون حمل الامر الاول على كراهة التنزيه أو ظن أنه لا يلزم من الامتناع في الحديقة الامتناع في العبد لان ثمن الحديقة في الاغلب أكثر من ثمن العبد ثم ظهر لي وجه آخر من الجمع يسلم من هذا الخدش ولا يحتاج الى جواب وهو أن عمرة لما امتنعت من تربيته الا أن يهب له شيا يخصه به وهبه الحديقة المذكورة تطيبا لخاطرها ثم بداله فارتجمها لانه لم يقبضها منه أحد غيره فعاودته عمرة في ذلك فمطلها سنة أو سنتين ثم طابت نفسه أن يهب له بدل الحديقة غلاما ورضيت عمرة بذلك الا انها خشيت ان يرتجمه أيضا فقالت له اشهد على ذلك رسول الله ﷺ تريد بذلك تثبيت العطية وأن تأمن من رجوعه فيها ويكون مجيئه الي النبي ﷺ للاشهاد مرة واحدة وهي الاخرة وغاية ما فيه ان بعض الرواة حفظ ما لم يحفظ بعض أو كان النعمان يقص بعض القصة تارة ويقص بعضها أخرى فسمع كل مارواه فاقصر عليه والله أعلم وعمرة المذكورة هي بنت رواحة بن ثعلبة الخزرجية أخت عبد الله بن رواحة والصحابي المشهور ووقع عند ابن عوانة من طريق عون بن عبد الله انها بنت عبد الله بن رواحة والصحيح الاول وبذلك ذكرها ابن سعد وغيره وقالوا لو كانت ممن بايع النبي ﷺ من النساء وفيها يقول قيس بن الخطيم بفتح المعجمة

وعمرة من سراوات النساء \* تنفح بالمسك أردانها

(قوله اني نَحَلْتُ) بفتح النون والمهملة والنحلة بكسر النون وسكون المهملة العطية بغير عوض (قوله فقال أكل ولدك نَحَلْتُ) زاد في رواية أبي حيان فقال ألك ولد سواء قال نعم وقال مسلم لما رواه من طريق الزهري اما يونس ومعمر فقالا أكل بنك واما الليث وابن عيينة فقالا أكل ولدك (قلت) ولا منافاة بينهما لان لفظ الولد يشمل مالم لو كان نواز كورا أو أنا نانا وذكورا أو مالم لفظ البنين فان كانوا ذكورا فظاهروا وان كانوا إنا نانا وذكورا فعلى سبيل التغليب ولم يذكر ابن سعد لبشير والد النعمان ولدا غير النعمان وذكره بنتا اسمها الية بالموحدة تصغيرا بي (قوله نَحَلْتُ مثله) في رواية أبي حيان عند مسلم فقال أكلهم وهبت له مثل هذا قال لا ولمن طريق اسمعيل بن أبي خالد عن الشعبي فقال ألك بنون سواء قال نعم قال فكلمهم أعطيت مثل هذا قال لا وفي

قال فارجية باب الأَشْهادِ في الهبة **حَدَّثَنَا** حَامِدُ بْنُ عُمَرَ حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ حُصَيْنِ بْنِ عَامِرٍ قَالَ سَمِعْتُ النُّعْمَانَ بْنَ بَشِيرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَهُوَ عَلَى الْمَنْبَرِ يَقُولُ أَعْطَانِي أَبِي عَطِيَّةً. قَالَتْ عَمْرَةَ بِنْتُ رَوَاحَةَ : لَا أَرْضِي حَتَّى تَشْهَدَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَأَنْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ إِنِّي أَعْطَيْتُ ابْنِي مِنْ عَمْرَةَ بِنْتِ رَوَاحَةَ عَطِيَّةً فَأَمَرْتَنِي أَنْ أَشْهَدَكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ أَعْطَيْتَ سَائِرَ وَلَدِكَ مِثْلَ هَذَا قَالَ لَا قَالَ فَاتَّقُوا اللَّهَ. وَأَعْدِلُوا بَيْنَ أَوْلَادِكُمْ قَالَ فَرَجَعَ فَرَدَّ عَطِيَّةً

رواية ابن القاسم في الموطآت للدارقطني عن مالك قال لا والله يا رسول الله (قوله قال فارجية) ولمسلم من طريق ابراهيم ابن سعد عن ابن شهاب قال فاردده وله وللنسائي من طريق عروة مثله وفي رواية الشعبي في الباب الذي يليه قال فرجع فردد عطيته ولمسلم فرد تلك الصدقة زاد في رواية أبي حبان في الشهادات قال لا تشهدني على جور ومثله لمسلم من رواية عاصم عن الشعبي وفي رواية أبي حريز المذكورة لا أشهد على جور وقد علق منها البخاري هذا القدر في الشهادات ومثله لمسلم من طريق اسمعيل عن الشعبي وله في رواية أبي حبان فقال فلا تشهدني اذا فاني لا أشهد على جور وله في رواية المغيرة عن الشعبي فاني لا أشهد على جور لبشيد على هذا غيري وله وللنسائي في رواية داود بن ابي هند قال فاشهد على هذا غيري وفي حديث جابر فليس يصلح هذا وانى لا أشهد الا على حق ولعبدالرزاق من طريق طاوس مرسل لا أشهد الا على الحق لا أشهد بهذه وفي رواية عروة عند النسائي فكره أن يشهد له وفي رواية المغيرة عن الشعبي عند مسلم اعدلوا بين اولادكم في النحل كما تحبون أن يعدلوا بينكم في البر وفي رواية مجالد عن الشعبي عند أحمد أن لبنك عليك من الحق أن تعدل بينهم فلا تشهدني على جور أيسرك أن يكونوا اليك في البر سواء قال بلى قال فلا اذا ولاي داود من هذا الوجه ان لهم عليك من الحق أن تعدل بينهم كما أن لك عليهم من الحق أن يبروك وللنسائي من طريق أبي الضحى الاسويث بينهم وله ولابن حبان من هذا الوجه سو بينهم واختلاف الالفاظ في هذه القصة الواحدة يرجع الى معني واحد وقد تمسك به من أوجب التسوية في عطية الاولاد وبه صرح البخاري وهو قول طاوس والثوري وأحمد واسحق وقال به بعض المالكية ثم المشهور عن هؤلاء أنها باطلة وعن أحمد تصح ويجب أن يرجع وعنه يجوز التفاضل ان كان له سبب كأن يحتاج الولد لما تنتهه دينه أو نحو ذلك دون الباقي وقال أبو يوسف تجب التسوية أن قصد بالفضل الاضرار وذهب الجمهور الى أن التسوية مستحبة فان فضل بمصاحح وكرهوا استجبت المبادرة الى التسوية أو الرجوع فحملوا الامر على التدب والنهي على التزبه ومن حجة من أوجبه انه مقدمة الواجب لان قطع الرحم والعقوق محرمان فأيؤدي اليهما يكون محرما والتفضيل مما يؤدي اليهما ثم اختلفوا في صفة التسوية فقال محمد بن الحسن وأحمد واسحق وبعض الشافعية والمالكية العادل أن يعطى الذكر حظين كالميراث واحتجوا بأنه حظها من ذلك المال لو أبقاه الواهب في يده حتى مات وقال غيرهم لا فرق بين الذكر والانثى وظاهر الامر بالتسوية يشهد لهم واستأنسوا بحديث ابن عباس رفعه سو وابين اولادكم في العطية فلو كنت مفضلا لأحد الفضلت النساء أخرجه سعيد بن منصور والبيهقي من طريقه وابسناده حسن وأجاب من حمل الاسر بالتسوية على التدب عن حديث النعمان بأجوبة \* أحدها ان الموهوب للنعمان كان جميع مال والده ولذلك منعه فليس فيه حجة على منع التفضيل حكاه ابن عبد البر عن مالك وتعقبه بأن كثيرا من طرق حديث النعمان صرح بالبعضية وقال القرطبي ومن أبعث التأويلات أن النهي انما يتناول من وهب جميع ماله لبعض ولده كما ذهب اليه سحنون وكانه لم يسمع في نفس هذا الحديث ان الموهوب كان غلاما وانه وهبه له لمأسأته الام الهبة من بعض ماله قال وهذا يعلم منه على القطع أنه كان له مال غيره \* ثانيها ان العطية المذكورة لم تنجز وانما جاء بشير يستشير النبي ﷺ في ذلك فأشار عليه بان لا تفعل فترك حكاه الطحاوي وفي أكثر طرق حديث الباب ما يابذه \* ثالثها ان النعمان كان كبيرا ولم يكن قبض الموهوب فجاز لايه الرجوع ذكره الطحاوي وهو خلاف ما في أكثر طرق الحديث أيضا خصوصا قوله ارجعه فانه يدل على تقدم وقوع القبض والذي تظافت عليه الروايات انه كان صغيرا وكان أبوه قابضه لصفه

قاصر برد العتية المذكورة بعدما كانت في حكم المقبوض \* رابعها ان قوله ارجعه دليل على الصحة ولو لم تصح الهبة لم يصح الرجوع وانما أمره بالرجوع لان للوالدان يرجع فيما وهبه لولده وان كان الافضل خلاف ذلك لكن استحباب التسوية يرجع على ذلك فلذلك أمره به وفي الاحتجاج بذلك نظر والذي يظهر ان معنى قوله ارجعه أي لا تمضي الهبة المذكورة ولا يلزم من ذلك تقدم صحة الهبة \* خامسها ان قوله أشهد على هذا غيري اذن بالاشهاد على ذلك وانما امتنع من ذلك لكونه الامام وكأنه قال لا أشهد لان الامام ليس من شأنه ان يشهد وانما من شأنه أن يحكم حكاه الطحاوي أيضا وارتضاء ابن القصار وتعقب بانه لا يلزم من كون الامام ليس من شأنه أن يشهد أن يمتنع من تحمل الشهادة ولا من أدائها اذا عينت عليه وقد صرح المحتج بهذا ان الامام اذا شهد عند بعض نوابه جاز وأما قوله أن قوله أشهد صيغة اذن فليس كذلك بل هو للتوبيخ لما يدل عليه بقية الفاظ الحديث و بذلك صرح الجمهور في هذا الموضع وقال ابن حبان قوله أشهد صيغة أمر والمراد به نبي الجواز وهو كقوله لعائشة اشترطي لهم الولاء انتهى \* سادسها التمسك بقوله الاسوية بينهم على أن المراد بالامر الاستحباب وبالنهي التزيه وهذا جيد لولا ورود تلك الالفاظ الزائدة على هذه اللفظة ولا سيما أن تلك الرواية بعينها وردت بصيغة الأمر أيضا حيث قال سو بينهم \* سابعها وقع عند ابن مسلم عن ابن سيرين ما يدل على أن المحفوظ في حديث النعمان قاربوا بين أولادكم لاسوا وتعقب بان المخالفين لا يوجبون المقاربة كما يوجبون التسوية \* ثامنها في التشبيه الواقع في التسوية بينهم بالتسوية منهم في بر الوالدين قرينة تدل على أن الأمر للتدب (١) لكن اطلاق الجور على عدم التسوية والمفهوم من قوله لا أشهد الاعلى حق وقد قال في آخر الرواية التي وقع فيها التشبيه قال فلا إذا ناسعها عمل الخليفين أبي بكر وعمر بعد النبي ﷺ على عدم التسوية قرينة ظاهرة في أن الأمر للتدب فاما أبو بكر فرواه الموطأ باسناد صحيح عن عائشة أن أبا بكر قال لها في مرض موته أي كنت نخلتك نخلًا فلو كنت اخترت له لكان لك وانما هو اليوم الوارث وأما عمر فذكره الطحاوي وغيره أنه نخل ابنه عاصم دون سائر ولده وقد أجاب غروة عن قصة عائشة بان اخوتها كانوا راضين بذلك ويجاب بمثل ذلك عن قصة عمر \* عاشر الاجوبة أن الاجماع انعقد على جواز عطية الرجل ماله لغير ولده فاذا جاز له أن يخرج جميع ولده من ماله جاز له أن يخرج عن ذلك بعضهم ذكره ابن عبد البر ولا يخفى ضعفه لانه قياس مع وجود النص وزعم بعضهم أن معنى قوله لا أشهد على جور أي لا أشهد على ميل الأب لبعض الاولاد دون بعض وفي هذا نظر لا يخفى ويرده قوله في الرواية لا أشهد الاعلى الحق وحكي ابن التين عن الداودي أن بعض المالكية احتج بالاجماع على خلاف ظاهر حديث النعمان ثم رده عليه واستدل به أيضا على أن للاب أن يرجع فيما وهبه لابنه وكذلك الام وهو قول أكثر الفقهاء الا أن المالكية فرقوا بين الاب والام فقالوا للام أن ترجع ان كان الاب حيا دون ما إذا مات وقيدوا رجوع الاب بما اذا كان الابن الموهوب له لم يستحدث ديناً أو ينكح وبذلك قال اسحق وقال الشافعي للاب الرجوع مطلقا وقال أحمد لا يحل لو اهب أن يرجع في هبته مطلقا وقال الكوفيون ان كان الموهوب صغيرا لم يكن للاب الرجوع وكذا ان كان كبيرا وقبضها قالوا وان كانت الهبة لزوج من زوجته أو بالعكس اولدى رحم لم يجز الرجوع في شيء من ذلك ووافقهم اسحق في ذى الرحم قال للزوجة أن ترجع بخلاف الزوج والاحتجاج لكل واحد من ذلك بطول وحجة الجمهور في استثناء الاب أن الولد وماله لا يبه فليس في الحقيقة رجوعا وعلى تقدير كونه رجوعا فربما اقتضته مصلحة التاديب ونحو ذلك وسياتي الكلام على هبة الزوجين في الباب الذي بعده وفي الحديث أيضا التدب الى التالف بين الاخوة وترك ما يقع بينهم الشحناء أو يورث العقوق للآباء وان عطية الاب لابنه الصغير في حجرة لا تحتاج إلى قبض وان الاشهاد فيها يعني عن القبض وقيل ان كانت الهبة ذهبا أو فضة فلا بد من عزلها وافرازها وفيه كراهة تحمل الشهادة فيما ليس بمباح وان الاشهاد في الهبة مشروع وليس بواجب وفيه جواز الميل الى بعض الاولاد والزوجات دون بعض وان وجبت التسوية بينهم في غير

(١) قوله لكن اطلاق الجور في قوله قال فلا إذا هكذا في جميع النسخ التي بأيدينا ولعل فيها سقطا من النسخ والاصل لكن اطلاق الجور على عدم التسوية والمفهوم من قوله لا أشهد الاعلى حق يدل على أن الأمر للوجوب أو يدل على خلافه أو نحو ذلك فتأمل وحرراه مصححه

**باب هبة الرجل لامرأته والمرأة لزوجها.** قال إبراهيم جازة وقال عمر بن عبد العزيز لا يرجعان وأستاذ النبي ﷺ نساءه في أن يمرض في بيت عائشة وقال النبي ﷺ العائذ في هبته . كالكلب يعود في قيئه ، وقال الزهري فيمن قال لامرأته هي لي بعض صدقك أو كله ، ثم لم يملك إلا يسيرا حتى طلقها فرجعت فيه ، قال برد إلىهما إن كان خلبها وإن كانت أعطته عن طيب نفس ليس في شيء من أمره خديعة جاز قال الله تعالى : فإن طبن لكم عن شيء منه نفسا **حدثنا** إبراهيم بن موسى أخبرنا هشام عن معمر عن الزهري قال أخبرني عبيد الله بن عبد الله قالت عائشة رضي الله عنها لما نقل النبي ﷺ فاشتد وجهه استأذن أزواجه أن يمرض في بيتي فأذن له فخرج بين رجلين نخط رجلاه الأرض وكان بين العباس وبين رجل آخر فقال عبيد الله فذكرت لابن عباس ما قالت عائشة فقال لي وهل تدري من الرجل الذي لم تسم عائشة ، قلت لا : قال هو علي بن أبي طالب **حدثنا** مسيب بن إبراهيم حدثنا وهيب حدثنا ابن طاوس عن أبيه عن ابن عباس رضي الله عنهما . قال قال النبي ﷺ

ذلك وفيه أن للامام الأعظم أن يتحمل الشهادة وتظهر فائدتها أما ليحكم في ذلك بعلمه عندهم بجزه أو يؤديها عند بعض نوابه وفيه مشروعية استئصال الحاكم والمفتي عما يحتمل الاستئصال لقوله ألك ولد غيره فلما قال نعم قال أفسلكم أعطيت مثله فلما قال لا قال لأشهد فينهم منه أنه لو قال نعم لشهد وفيه جواز تسمية الهبة صدقة وإن للامام كلاما في مصلحة الولد والمبادرة إلى قبول الحق وأمر الحاكم والمفتي بتقوي الله في كل حال وفيه إشارة إلى سوء عاقبة الحرص والتنطع لأن عمرة لورضيت بما وهبه زوجها لولده لا رجوع فيه فلما اشتد حرصها في تثبيت ذلك أفضى إلى بطلانه وقال المهلب فيه أن للامام أن يرد الهبة والوصية ممن يعرف منه هروبا عن بعض الورثة والله أعلم \* (قوله باب هبة الرجل لامرأته والمرأة لزوجها) أي هل يجوز لأحد منهما الرجوع فيها (قوله قال إبراهيم) هو النخعي (قوله جازة) أي فلا رجوع فيها وهذا الأثر وصله عبد الرزاق عن الثوري عن منصور عن إبراهيم قال إذا وهبت له أو وهب لها فلكل واحد منهما عطية ووصيله الطحاوي من طريق أبي عوانة عن منصور قال قال إبراهيم إذا وهبت المرأة لزوجها أو وهب الرجل لامرأته فالهبة جائزة وليس لواحد منهما أن يرجع في هبته ومن طريق أبي حنيفة عن حماد عن إبراهيم الزوج والمرأة بمنزلة ذى الرحم إذا وهب أحدهما لصاحبه لم يكن له أن يرجع (قوله وقال عمر بن عبد العزيز لا يرجعان) وصله عبد الرزاق أيضا عن الثوري عن عبد الرحمن بن زياد أن عمر بن عبد العزيز قال مثل قول إبراهيم (قوله واستأذن النبي ﷺ نساءه أن يمرض في بيت عائشة وقال النبي ﷺ العائذ في هبته كالكلب يعود في قيئه) أما الحديث الأول فهو موصول في الباب من حديث عائشة وسيأتي الكلام عليه في أواخر المغازي ووجه دخوله في الترجمة أن أزواج النبي ﷺ وهبن لها ما استحققن من الأيام ولم يكن لهن في ذلك رجوع أي فيما مضى وإن كان لهن الرجوع في المستقبل وأما الحديث الثاني فهو موصول أيضا في آخره ويأتي الكلام عليه بعد خمسة عشر بابا ووجه دخوله في الترجمة أنه ذم العائذ في هبته على الإطلاق فدخل فيه الزوج والزوجة تمسكا بعمومه (قوله وقال الزهري فيمن قال لامرأته هي لي بعض صدقك الخ) وصله ابن وهب عن يونس بن يزيد عنه وقوله فيه خلبها بفتح المعجمة واللام والموحدة أي خدعها وروى عبد الرزاق عن معمر عن الزهري قال رأيت القضاة يقولون المرأة فيما وهبت لزوجها ولا يقولون الزوج فيما وهب لامرأته والجمع بينهما إن رواية معمر عنه منقولة ورواية يونس عنه اختياره وهو التفصيل المذكور بين أن يكون خدعها فلها أن يرجع أو لا فلا وهو قول المالكية إن أقامت البينة على ذلك وقيل يقبل قولها في ذلك مطلقا وإلى عدم الرجوع من الجانبين مطلقا ذهب الجمهور وإلى

الْمَأْتِدُ فِي هَيْبَتِهِ ، كَالْكَلْبِ يَوْءُ ، ثُمَّ يَعُودُ فِي قَيْئِهِ **بَابُ** هَيْبَةِ الْمَرْأَةِ لِغَيْرِ زَوْجِهَا وَعَتَقُهَا إِذَا كَانَ لَهَا زَوْجٌ فَهُوَ جَائِزٌ إِذَا لَمْ تَكُنْ سَفِيهَةً فَإِذَا كَانَتْ سَفِيهَةً لَمْ يَجُزْ وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى وَلَا تَوْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ **حَدَّثَنَا** أَبُو عَاصِمٍ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ عَنْ عَبْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَسْمَاءَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا لِي مَالٌ إِلَّا مَا أَدْخَلَ عَلَيَّ الزُّبَيْرُ فَأَتَصَدَّقُ قَالَ تَصَدَّقِي وَلَا تَوْعِي فَيَوْعِي عَلَيْكَ **حَدَّثَنَا** عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ عَنْ فَاطِمَةَ عَنْ أَسْمَاءَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ أَنْفِقِي وَلَا تُحْصِي فِيْحْصِي اللَّهُ عَلَيْكَ . وَلَا تَوْعِي فَيَوْعِي اللَّهُ عَلَيْكَ **حَدَّثَنَا** يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ عَنِ الْإِيْثِ عَنْ يَزِيدَ عَنْ بُكَيْرٍ عَنْ كُرَيْبِ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ مَيْمُونَةَ بِنْتَ الْحَارِثِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَخْبَرَتْهُ أَنَّهَا أَعْتَقَتْ وَلَيْدَةَ وَلَمْ تَسْتَأْذِنْ النَّبِيَّ ﷺ فَلَمَّا كَانَ يَوْمُهَا الَّذِي يَدُورُ عَلَيْهَا فِيهِ قَالَتْ أَشَعَرْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَنِّي أَعْتَقْتُ وَلَيْدَتِي قَالَ أَوْفَعَلْتِ . قَالَتْ نَعَمْ . قَالَ

التفصيل الذي نقله الزهري ذهب شرح فروي عبدالرزاق والطحاوي من طريق محمد بن سيرين ان امرأة وهبت لزوجها هبة ثم رجعت فيها فاختمها الى شرح فقال للزوج شاهدك انها وهبت لك من غير كره ولا هوان والافيمينها لقد وهبت لك عن كره وهوان وعند عبد الرزاق بسند منقطع عن عمر انه كتب ان النساء يعطين رغبة ورهبة فاما امرأة أعطت زوجها فشاءت أن ترجع رجعت قال الشافعي لا يرد شيأ اذا خالها ولو كان مضرا بها لقوله تعالى فلا جناح عليهما فيما اتفقت به وسيأتي مزيد لذلك في كتاب النكاح ان شاء الله تعالى \* (قوله باب هبة المرأة لغير زوجها وعتقها اذا كان لها زوج) أي ولو كان لها زوج (فهو جائز اذا لم تكن سفية فاذا كانت سفية لم يجز وقال الله تعالى ولا توتوا السفهاء أموالكم) وبهذا الحكم قال الجمهور وخالف طاوس فنع مطلقا وعن مالك لا يجوز لها أن تعطى بغير إذن زوجها ولو كانت رشيدة الامن الثلث وعن الليث لا يجوز مطلقا الا في الشيء التافه وأدلة الجمهور من الكتاب والسنة كثيرة واحتج طاوس بحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده رفعه لا يجوز عطية امرأة في مالها الا باذن زوجها وأخرجه أبو داود والنسائي وقال ابن بطلال وأحاديث الباب أصح وحملها مالك على الشيء اليسير وجعل حده الثلث فمادونه وذكر المصنف منها ثلاثة أحاديث \* الاول حديث أسماء (قوله عن ابن أبي مليكة) في رواية حجاج عن ابن جريج أخبرني ابن أبي مليكة وقد تقدمت في الزكاة (قوله عن عبد الله) أي ابن الزبير بن العوام وأسماء التي روي عنها هي بنت أبي بكر الصديق وهي جدته لايه وقدر وي أيوب هذا الحديث عن ابن أبي مليكة عن عائشة بغير واسطة أخرجه أبو داود والترمذي وصححه النسائي وصرح أيوب عن ابن أبي مليكة بتحديث عائشة بذلك فيحمل على انه سمعه من عباد عنها ثم حدثه به (قوله مالي مال الا ما دخل علي) بالتشديد والزبير هو ابن العوام كان زوجها (قوله فاتصدق) كذا للاكثر بحذف اداة الاستفهام وللمستملى بانباتها (قوله ولا توعي فيوعي الله عليك) بالنصب لكونه جواب النهي وكذا قوله في الرواية الثانية فيحصى الله عليك والمعنى لا تجمعي الوعاء وتبخلي بالنفقة فتجازي بمثل ذلك وقد تقدم شرحه مبسوطا في أوائل كتاب الزكاة (قوله عن فاطمة) هي بنت المنذر بن الزبير بن العوام وهي بنت عم هشام بن عروة الراوي عنها وزوجته أسماء هي بنت أبي بكر جدتها جميعا لا بوجهما \* الثاني حديث ميمونة عن يزيد هو ابن أبي حبيب وبكير هو ابن عبد الله بن الأشج وهذا الاسناد نصفه الاول مصريون ونصفه الآخر مدنيون وفيه ثلاثة من التابعين في نسق يزيد وبكير وكريب (قوله أنها أعتقت وليدة) أي جارية في رواية النسائي من طريق عطاء بن يسار عن ميمونة انها كانت لها جارية سوداء ولم اقف على اسم هذه الجارية وبين النسائي من طريق اخرى عن الهلالية زوج النبي ﷺ وهي ميمونة في أصل هذه الحادثة انها كانت سألت

أما إنك لو أعطيتها أخوالك ، كان أعظم لأجرك . وقال بكر عن عمرو عن بكر عن كريب إن ميمونة أعتقت **حدثنا** حبان بن موسى أخبرنا عبد الله أخبرنا يونس عن الزهري عن عروة عن عائشة رضي الله عنها قالت كان رسول الله ﷺ إذا أراد سفراً أقرع بين نسائه . فأيتهن خرج سهمها خرج بها معه . وكان يقسم لكل امرأة منهن يوماً وليلتها . غير أن سودة بنت زمعة وهبت يوماً وليلتها لعائشة زوج النبي ﷺ فتبني بذلك رضا رسول الله ﷺ **باب** بمن يبدأ بالهدية وقال بكر عن عمرو عن بكر عن كريب مولى ابن عباس إن ميمونة زوج النبي ﷺ أعتقت وليدة لها فقال لها ولو وصلت بعض أخوالك كان أعظم لأجرك **حدثنا** محمد بن بشر حدثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبة

النبي ﷺ خادما فأعطاها خادما فأعتقتها ( قوله أما ) بتخفيف الميم ( أنك ) بفتح الهمزة ( لو أعطيتها أخوالك ) أخوالها كانوا من بني هلال أيضا واسم أمها هند بنت عوف بن زهير بن الحرث ذكرها ابن سعد ( قوله لو أعطيتها أخوالك كان أعظم لأجرك ) قال ابن بطلال فيه ان هبة ذي الرحم أفضل من العتق ويؤيده ما رواه الترمذي والنسائي واحمد وصححه ابن خزيمة وابن حبان من حديث سلمان بن عامر الضبي مرفوعا الصدقة على المسكين صدقة وعلى ذي الرحم صدقة وصلة لكن لا يلزم من ذلك ان تكون هبة ذي الرحم أفضل مطلقا لاحتمال أن يكون للمسكين محتاجا ونفعه بذلك متعديا والآخر بالعكس وقد وقع في رواية النسائي المذكورة فقال أفلا فديت بها بنت اخيك من رعاية الغنم فين الوجه في الاولوية المذكورة وهو احتياج قرابتها الى من يخدمها وليس في الحديث ايضا حجة على ان صلة الرحم أفضل من العتق لانها واقعة عين والحق ان ذلك يختلف باختلاف الاحوال كما قررته ووجه حديث دخول ميمونة في الترجمة انها كانت رشيدة وانها اعتقت قبل ان تستأمر النبي ﷺ فلم يستدرك ذلك عليها بل ارشدها الى ما هو الاولى فلو كان لا ينفذها تصرف في مالها لابطله والله أعلم \* الثالث حديث عائشة وصدره طرف من قصة الافك وسيأتي شرحها مستوفي في تفسير سورة النور وقوله وكان يقسم لكل امرأة منهن غير سودة الخ حديث مستقل وقد ترجم له في النكاح واورده مفردا ويأتي الكلام عليه مستوفي هناك ان شاء الله تعالى وقد تبين توجيهه هناك في شرح الباب الذي قبله قال ابن بطلال ليس في احاديث الباب ما يرد على مالك لانه يحملها على ما زاد على الثلث انتهى وهو حمل سائغ ان ثبت المدعى وهو انه لا يجوز لها تصرف فيما زاد على الثلث الا باذن زوجها لما في ذلك من الجمع بين الادلة والله اعلم ( قوله وقال بكر ) هو ابن مضر ( عن عمرو ) هو ابن الحارث ( عن بكر ) هو ابن الاشج ( عن كريب ) ان ميمونة اعتقت ( وقع في رواية المستملي عتقته وهو غلط فاحش فقد ذكره المصنف في الباب الذي يليه بهذا الاسناد وقال فيه اعتقت وليدة لها واراد المصنف بهذا التعليق شيئين احدهما موافقة عمرو بن الحرث ليزيد بن ابي حبيب على قوله عن كريب وقد خالفهما محمد بن اسحق فرواه عن بكر فقال سليمان بن يسار بدل بكر اخرججه ابوداود والنسائي من طريقه قال الدارقطني ورواية يزيد وعمرو اصح ثانيهما انه عند بكر بن مضر عن عمرو بصورة الارسال قال فيه عن كريب ان ميمونة اعتقت فذكر قصة ما دركها لكن قد رواه ابن وهب عن عمرو بن الحارث فقال فيه عن كريب بن ميمونة اخرججه مسلم والنسائي من طريقه وطريق بكر بن مضر المعلقة وصلها البخاري في كتاب بر الوالدين له وهو مفرد وسمعتاه من طريق أبي بكر بن دلويه عنه قال حدثنا عبد الله بن صالح هو كاتب الليث عن بكر بن مضر عنه \* ( قوله باب بمن يبدأ بالهدية ) أي عند التعارض في أصل الاستحقاق ( قوله وقال بكر ) هو ابن مضر وعمرو وهو ابن الحرث وقد مضى التنبيه على من وصله في الباب الذي قبله وحديث ميمونة فيه الاستواء في صفة ما من الاستحقاق فيقدم القريب على الغريب وحديث عائشة المذكور بعده فيه الاستواء في الصفات كلها فيقدم الاقرب

عَنْ أَبِي عِمْرَانَ الْجَوْنِيِّ عَنْ طَلْحَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَجُلٍ مِنْ بَنِي تَيْمٍ بْنِ مُرَّةَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ لِي جَارَيْنِ فَأَيُّهُمَا أَهْدَى قَالَ إِلَى أَقْرَبِهِمَا مِنْكَ بَابٌ مَنْ لَمْ يَقْبَلِ الْهَدِيَّةَ لِمَلَّةٍ وَقَالَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ كَانَتْ الْهَدِيَّةُ فِي زَمَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ هَدِيَّةً وَالْيَوْمَ رَشْوَةٌ **حَدَّثَنَا** أَبُو الْيَمَانِ أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ أَخْبَرَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَخْبَرَهُ أَنَّهُ سَمِعَ الصَّعْبَ بْنَ جَنَادَةَ اللَّيْثِيَّ وَكَانَ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ يُخْبِرُ أَنَّهُ أَهْدَى لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ حِمَارًا وَحَشٍ وَهُوَ بِالْأَنْبَاءِ أَوْ يُوْدَانَ وَهُوَ مُحْرَمٌ فَرَدَّهُ . قَالَ صَبُّ فَلَمَّا عَرَفَ فِي وَجْهِ رَدَّهُ هَدِيَّتِي قَالَ لَيْسَ يَنْبَارِدُ عَلَيْكَ وَلَكِنَّا حَرَّمُ **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ عَنْ أَبِي حُمَيْدٍ السَّاعِدِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ اسْتَعْمَلَ النَّبِيُّ ﷺ رَجُلًا مِنَ الْأَزْدِ . يُقَالُ لَهُ ابْنُ الْأَتَيْبَةِ عَلَى الصَّدَقَةِ فَلَمَّا قَدِمَ قَالَ هَذَا لَكُمْ وَهَذَا أَهْدَى لِي قَالَ فَهَلَّا جَلَسَ فِي بَيْتِ أَبِيهِ أَوْ بَيْتِ أُمِّهِ فَيَنْظُرُ يَهْدِي لَهُ أُمٌّ لَأِ وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا يَأْخُذُ أَحَدٌ مِنْهُ شَيْئًا إِلَّا جَاءَ بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِحِمْلِهِ عَلَى رَقَبَتِهِ : إِنْ كَانَ بَعِيرًا لَهُ رُغَاءٌ أَوْ بَقَرَةٌ لَهَا خَوَارٌ أَوْ شَاةٌ تَبْعُرُ نَمٌّ رَفَعَ يَدَيْهِ حَتَّى رَأَيْنَا عَفْرَةَ إِبْطِيهٖ ، اللَّهُمَّ هَلْ بَلَغَتْ الْإِهْمُ هَلْ بَلَغَتْ تَلَانًا

في الذات (قوله عن أبي عمران الجوني) هو عبد الملك والاسناد كله بصريون الا عائشة وقد دخلت البصرة (قوله عن طلحة بن عبد الله رجل من بني تيم بن مرة) في رواية حجاج بن منهال عن شعبة كما سيأتي في الادب سمعت طلحة لكنه لم ينسبه وقد ازلت هذه الرواية اللبس الذي تقدمت الاشارة اليه في كتاب الشفعة ووقع عند الاسماعيلي من بني تيم الرباب بفتح الراء والموحدة الخفيفة وآخره موحدة اخري وهو وهم والصواب تيم بن مرة وهو رهط أبي بكر الصديق وقد وافق محمد بن جعفر على ذلك يزيد بن هرون عن شعبة كما حكاها الاسماعيلي وسيأتي شرح هذا الحديث في كتاب الادب ان شاء الله تعالى وقوله بابا منصوب على التمييز (قوله باب من لم يقبل الهدية لعلة) أي بسبب ينشأ عنه الرية كالفرض ونحوه (قوله وقال عمر بن عبد العزيز) وصله ابن سعد بقصة فيه فروى من طريق فرات بن مسلم قال اشتهى عمر بن عبد العزيز للتفاح فلم يجد في بيته شيئا يشتري به فركنابعه فلتقاه غلمان الدير باطباق تفاح فتناول واحدة فشمها ثم رد الاطباق فقلت له في ذلك فقال لا حاجة لي فيه فقلت ألم يكن رسول الله ﷺ وأبو بكر وعمر يقبلون الهدية فقال انها لا اولئك هدية وهي للعمال بعدهم رشوة ووصله أبو نعيم في الحلية من طريق عمر وبن مجاهد عن عمر بن عبد العزيز في قصة أخرى وقوله رشوة بضم الراء وكسر ها ويجوز الفتح وهي ما يؤخذ بغير عوض ويعاب آخذه وقال ابن العربي الرشوة كل ما دفع لبيتاع به من ذى جاه عونا على ما لا يحل والمرثى قابضه والراشي معطيه والرائش الواسطة وقد ثبت حديث عبد الله بن عمر وفي لعن الراشي والمرثى أخرجه الترمذي وصححه وفي رواية والرائش والراشي ثم قال الذي يهدى لا يخلو أن يقصد ودالمهدى اليه أو عونه أو ماله فأفضلها الاول والثالث جائز لانه يتوقع بذلك الزيادة على وجه جميل وقد تستحب ان كان محتاجا والمهدى لا يتكلف والافكره وقد تكون سببا للهودة وعكسها وأما الثاني فان كان لمعصية فلا يحل وهو الرشوة وان كان لطاعة فيستحب وان كان لجائز فحائز اسكن ان لم يكن المهدى له حاكما والا عادة لدفع مظلمة أو ايبصال حق فهو جائز ولكن يستحب له ترك الاخذ وان كان حاكما فهو حرام اه ملخصا وفي معنى ما ذكره عمر حديث مرفوع أخرجه أحمد والطبراني من حديث أبي حميد مرفوعا هدايا العمال غلول وفي اسناده اسماعيل ابن عياش ورواية عن غير أهل المدينة ضعيفة وهذا منهال وقيل انه رواه بالمعنى من قصة ابن اللتبية المذكورة ثاني حديثي



**باب** إذا وهب هبة أو وعد ثم مات قبل أن تصل إليه ، وقال عبيدة : إن ماتا وكانت فصلت الهدية والمهدي له حتى لو رثته وإن لم تكن فصلت فهي لورثة الذي أهدى وقال الحسن أيهما مات قبل فهي لورثة المهدي له إذا قبضها الرسول **حدثنا** علي بن عبد الله حدثنا سفيان حدثنا ابن المنكدر سمعت جابراً رضى الله عنه قال قال النبي ﷺ لو جاء مال البحر بين أعطيتك هكذا ثلاثاً فلم يقدم حتى توفي النبي ﷺ فأمر أبو بكر منادياً فنأدى من كان له عند النبي ﷺ عيدة أو دين فليأتنا فأتيته فقلت إن النبي ﷺ وعدني فحشي لي ثلاثاً

الباب وفي الباب عن أبي هريرة وابن عباس وجابر ثلاثها في الطبراني الاوسط باسناد ضعيفة ثم ذكر المصنف في الباب حديثين \* أحدهما حديث الصعب بن جثامة في قصة الحمار الوحشي وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في الحج \* الثاني حديث أبي حميد في قصة ابن التبية وسيأتي الكلام عليه مستوفى في كتاب الاحكام ان شاء الله تعالى وسبق في أواخر الزكاة تسميته وضبط التبية ووجه دخولهما في الترجمة ظاهر وأما حديث الصعب فان النبي ﷺ بين العلة في عدم قبوله هديته لكونه كان محرماً والمحرم لا يأكل ما صيد لاجله واستنبط منه المهلب ردهدية من كان ماله حراماً أو عرف بالظلم وأما حديث أبي حميد فلانه ﷺ عاب على ابن التبية قبوله الهدية التي أهدت اليه لكونه كان عاملاً وأفاد بقوله فهلا جلس في بيت أمه أنه لو أهدى اليه في تلك الحالة لم تكره لانها كانت لغير ربه قال ابن بطال فيه ان هدايا العمال تجعل في بيت المال وان العامل لا يملكها الا ان طلبها له الامام وفيه كراهة قبول هدية طالب العناية وقوله في حديث أبي حميد حتى نظرت عفرة بضم المهملة وفتحها وسكون الفاء وقد تفتح وهي يياض ليس بالناصع \* (قوله باب اذا وهب هبة أو وعد ثم مات قبل أن تصل اليه) أي الهدية وفي رواية الكشميهني أو وعد عدة قال الاسماعيلي هذه الترجمة لا تدخل في الهبة بحال (قلت) قال ذلك بناء على ان الهبة لا تصح الا باقبض والا فليست هبة وهذا مقتضى مذهبه لكن من يقول انها تصح بدون القبض بسميها هبة وكان البخاري جرح الى ذلك وسأذكر نقل الخلاف فيه في الباب الذي يليه وقال ابن بطال لم يرو عن أحد من السلف وجوب القضاء بالعدة أي مطلقاً وإنما نقل عن مالك انه يجب منه ما كان بسبب انتهى وغفل عما ذكره ابن عبد البر عن عمر بن عبد العزيز وعما نقله هو عن أصبغ وعما سيأتي في البخاري الذي تصدي لشرحه في باب من أمر بانجاز الوعد في أواخر الشهادات وسيأتي نقل ما فيه والبحث فيه في مكانه ان شاء الله تعالى (قوله وقال عبيدة) بفتح أوله وهو ابن عمرو السلماني بفتح المهملة وسكون اللام (قوله ان ماتا) أي المهدي والمهدي اليه الخ وتفصيله بين ان يكون انفصلت أم لا مصير منه الى أن قبض الرسول يقوم مقام قبض المهدي اليه وذهب الجمهور الى ان الهدية لا تنتقل الى المهدي اليه الا بان يقبضها او وكيله (قوله وقال الحسن ايهما مات قبل فهي لورثة المهدي له اذا قبضها الرسول) قال ابن بطال قال مالك كقول الحسن وقال احمد واسحق ان كان حاملها رسول المهدي رجعت اليه وان كان حاملها رسول المهدي اليه فهي لورثته وفي معنى قول عبيدة وتفصيله حديث رواه احمد والطبراني عن ام كلثوم بنت ابي سلمة وهي بنت ام سلمة قالت لما تزوج النبي ﷺ ام سلمة قال لها اني قد اهديت الى النجاشي حلة واواقي من مسك ولا اري النجاشي الا قدمات ولا اري هديتي الامر دودة على فان ردت على فهي لك قال وكان كما قال الحديث واسناده حسن ثم ذكر المصنف حديث جابر في وفاة ابي بكر الصديق له ما وعده به النبي ﷺ وسيأتي بسط شرحه في كتاب فرض الخمس ان شاء الله تعالى قال الاسماعيلي ليس ما قاله النبي ﷺ لجابر هبة وانما هي عدة على وصف لكن لما كان وعد النبي ﷺ لا يجوز ان يخلف نزوا وعده منزلة الضمان في الصحة فرقا بينه وبين غيره من الامة ممن يجوز ان يفي وان لا يفي (قلت) وجه ايراده انه نزل الهدية اذا لم تقبض منزلة الوعد

**بابُ كَيْفَ يُقْبَضُ الْعَبْدُ وَالْمَتَاعُ وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ كُنْتُ عَلَى بَكْرٍ صَعْبٍ فَأَشْتَرَاهُ النَّبِيُّ ﷺ وَقَالَ هُوَ لَكَ يَا عَبْدَ اللَّهِ حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ عَنِ الْمِسْوَرِ بْنِ مَخْرَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَقْبِيَةَ وَلَمْ يُعْطِ مَخْرَمَةَ مِنْهَا شَيْئًا فَقَالَ مَخْرَمَةُ يَا بَنِيَّ أَنْطَلِقْ بِنَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَنْطَلَقْتُ مَعَهُ فَقَالَ أَدْخُلْ فَأَدْعُهُ لِي فَدَعَوْتُهُ لَهُ فَخَرَجَ إِلَيْهِ وَعَلَيْهِ قَبَاءٌ مِنْهَا . فَقَالَ خَبَانًا هَذَا لَكَ . قَالَ فَنَظَرَ إِلَيْهِ فَقَالَ رَضِيَ مَخْرَمَةُ**

**بابُ إِذَا وَهَبَ هِبَةً فَقَبَضَهَا الْآخَرُ وَلَمْ يَقُلْ قَبِلْتُ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَحْبُوبٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَالِدِ حَدَّثَنَا مَعْرُوفٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ هَلَكْتُ . فَقَالَ وَمَا ذَاكَ قَالَ وَقَعْتُ بِأَهْلِي فِي رَمَضَانَ قَالَ تَجِدُ رَقَبَةً قَالَ لَا قَالَ فَهَلْ تَسْتَطِيعُ أَنْ تَصُومَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ قَالَ لَا قَالَ فَتَسْتَطِيعُ أَنْ تُطْعِمَ سِتِّينَ مِسْكِينًا قَالَ لَا قَالَ فَجَاءَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ بِعَرَقٍ وَالْعَرَقُ الْمِكْتَلُ فِيهِ تَمْرٌ فَقَالَ أَذْهَبُ بِهَذَا فَتَصَدَّقُ بِهِ قَالَ عَلَى أَحْوَجَ مِنَّا يَا رَسُولَ اللَّهِ . وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ مَا بَيْنَ لَابَتَيْهَا أَهْلُ بَيْتِ أَحْوَجَ مِنَّا قَالَ أَذْهَبُ فَأُطْعِمُهُ أَهْلَكَ**

**بابُ إِذَا وَهَبَ**

بها وقد امر الله بانجاز الوعد ولكن حملة الجمهور على النذب كما سيأتي (قوله باب كيف يقبض العبد والمتاع) أي الموهوب قال ابن بطال كيفية القبض عند العلماء باسلام الواهب لها الى الموهوب وحيازة الموهوب لذلك قال واختلفوا هل من شرط صحة الهبة الحيازة ام لا فحكى الخلاف ونحريه قول الجمهور انها لا تتم الا بالقبض وعن القديم وبه قال ابو ثور وداود تصح بنفس العقد وان لم يقبض وعن احمد تصح بدون القبض في العين المعينة دون الشائعة وعن مالك كالقديم لكن قال ان مات الواهب قبل القبض وزادت على الثلث افتقر الى اجازة الوارث ثم ان الترجمة في الكيفية لافى اصل القبض وكأنه اشار الى قول من قال يشترط في الهبة حقيقة القبض دون التخلية وسأشير اليه بعد ثلاثة ابواب (قوله وقال ابن عمر كنت على بكر صعب) الحديث تقدم ذكره وشرحه في كتاب البيوع ثم ذكر المصنف حديث المسور بن مخرمة في قصة ابيه في القباء وسيأتي الكلام عليه في كتاب اللباس وقوله فقال خباناً هذا لك قال فينظر اليه فقال رضي مخرمة قال الداودي هو من قول النبي ﷺ على جهة الاستفهام أي هل رضيت وقال ابن التين يحتمل أن يكون من قول مخرمة (قلت) وهو المتبادر للذهن \* (قوله باب اذا وهب هبة فقبضها الآخر ولم يقل قبلت) أي جازت ونقل فيه ابن بطال اتفاق العلماء وان القبض في الهبة هو غاية القبول وغفل رحمه الله عن مذهب الشافعي فان الشافعية يشترطون القبول في الهبة دون الهدية الا ان كانت الهبة ضمنية كما لو قال أعتق عبدك عني فعتقه عنه فانه يدخل في ملكه هبة ويحتق عنه ولا يشترط القبول ومقابل اطلاق ابن بطال قول الماوردي قال الحسن البصري لا يعتبر القبول في الهبة كالتحق قال وهو قول شذبه عن الجماعة وخالف فيه الكافة الا ان يريد الهدية فيحتمل اه على ان في اشتراط القبول في الهدية وجهان عند الشافعية ثم اورد فيه حديث أبي هريرة في قصة الجامع في رمضان وقد تقدم شرحا مستوفى في الصيام والغرض منه أنه ﷺ أعطي الرجل التمر فقبضه ولم يقل قبلت ثم قال له اذهب فأطعمه أهلك ولمن اشترط القبول أن يجيب عن هذا بانها واقعة عين فلا حجة فيها ولم يصرح فيها بذكر القبول ولا بنفيه وقد اعترض الاسماعيلي بأنه ليس في الحديث ان ذلك كان هبة بل لعله كان من الصدقة فيكون قاسماً لاواهباً اه وقد هدم في الصوم التصريح بأن ذلك كان من الصدقة وكان المصنف ينجح الى أنه لا فرق في ذلك (قوله باب اذا وهب

دِينًا عَلَى رَجُلٍ قَالَ شُعْبَةُ عَنِ الْحَكَمِ هُوَ جَائِزٌ . وَوَهَبَ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ لِرَجُلٍ  
دِينَهُ وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ مَنْ كَانَ لَهُ عَلَيْهِ حَقٌّ فَلْيُعْطِهِ أَوْ لِيَتَحَلَّهُ مِنْهُ . فَقَالَ جَابِرٌ قَتَلِي أَبِي وَعَلَيْهِ  
دَيْنٌ فَسَأَلَ النَّبِيُّ ﷺ غُرْمَاءَهُ أَنْ يَقْبَلُوا نَمْرَ حَائِطِي وَيُمَلِّئُوا أَبِي فَأَبَوْا . فَلَمَّ يُعْطِهِمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَائِطِي  
أَخْبَرَنَا يُونُسُ . وَقَالَ اللَّيْثُ حَدَّثَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ حَدَّثَنِي ابْنُ كَعْبٍ بْنُ مَالِكٍ أَنَّ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ  
اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَخْبَرَهُ أَنَّ أَبَاهُ قُتِلَ يَوْمَ أَحُدٍ شَهِيدًا فَاشْتَدَّ الْغُرْمَاءُ فِي حُقُوقِهِمْ فَأَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ  
ﷺ فَكَلَّمْتُهُ فَسَأَلْتُهُمْ أَنْ يَقْبَلُوا نَمْرَ حَائِطِي . وَيُمَلِّئُوا أَبِي فَأَبَوْا . فَلَمَّ يُعْطِهِمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَائِطِي  
وَلَمْ يَكْسِرْهُ لَهُمْ وَلَكِنْ قَالَ سَأَعُدُّوا عَلَيْكَ فَعَدَا عَلَيْنَا حَتَّى أَصْبَحَ فَطَافَ فِي النَّخْلِ وَدَعَا فِي نَمْرِهِ بِالْبَرَكَةِ  
فَجَدَدْتُهَا فَضَيَّعْتُهُمْ حُقُوقَهُمْ وَبَقِيَ لَنَا مِنْ نَمْرِهَا بَقِيَّةٌ ثُمَّ جِئْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ جَالِسٌ فَأَخْبَرْتُهُ  
بِذَلِكَ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِعُمَرَ أَسْمَعُ وَهُوَ جَالِسٌ بِأَعْمَرَ . فَقَالَ أَلَا يَكُونُ قَدْ عَلِمْنَا أَنَّكَ رَسُولُ  
اللَّهِ وَاللَّهُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ بِأَبِ هَبَةَ الْوَاحِدِ لِلْجَمَاعَةِ . وَقَالَتْ أَسْمَاءُ لِلْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ وَابْنِ أَبِي عَتِيقٍ

دينا على رجل ( أي صح ولو لم يقبضه منه ويقبض له قال ابن بطال لا خلاف بين العلماء في صحة الإبراء  
من الدين إذا قبل البراءة قال وإنما اختلفوا إذا وهب دينا له على رجل لرجل آخر فن اشترط في صحة الهبة  
القبض لم يصح هذه ومن لم يشترط صححها لكن شرط مالك أن تسلم إليه الوثيقة بالدين ويشهد بذلك على نفسه  
أو يشهد بذلك ويعلمه أن لم يكن به وثيقة اه وعند الشافعية في ذلك وجهان جزم الماوردي البطلان وصححه  
الغزالي ومن تبعه وصحح العمراني وغيره الصحة قيل والخلاف مرتب على البيع ان صححنا بيع الدين من غير من  
عليه فاهبة أولى وان منعناه ففي الهبة وجهان والله اعلم (قوله وقال شعبة عن الحكم هو جائز) وصله ابن أبي  
شيبه عن أبي داود عن شعبة قال قال لي الحكم أناني ابن أبي ليبي يعني محمد بن عبد الرحمن فسألني عن رجل كان  
له على رجل دين فوهبه له أله ان يرجع فيه قلت لا قال شعبة فسألت حماد فقال بلى له أن يرجع فيه (قوله ووهب  
الحسن بن علي دينة لرجل) لم أقف على من وصله (قوله وقال النبي ﷺ من كان عليه حق فليعطه أو ليتحلله منه) أي  
من صاحبه وصله مسدد في مسنده من طريق سعيد المقبري عن أبي هريرة مرفوعا من كان لاحد عليه حق فليعطه إياه  
أو ليتحلله منه الحديث وقد تقدم موصولا بمعناه في كتاب المظالم ووجه الدلالة منه لجواز هبة الدين انه ﷺ سوي  
بين أن يعطيه إياه أو يحلله منه ولم يشترط في التحليل قبضا (قوله وقال جابر قتل أبي الخ) وصله في الباب باسم منه  
و تؤخذ الترجمة من قوله فسأل النبي ﷺ غرماه والدجابر أن يقبلوا نمر حائطه وأن يحلوه فلو قبلوا كان في ذلك براءة  
ذمته من بقية الدين ويكون في معنى الترجمة وهو هبة الدين ولو لم يكن جائزا لما طلبه النبي ﷺ (قوله أخبرنا عبد  
الله) هو ابن المبارك (قوله وقال الليث حدثني يونس) وصله الذهلي في الزهريات عن عبد الله بن صالح عن الليث وقد  
سبق من وجه آخر في الاستقراض ويأتي الكلام عليه مستوفى في علامات النبوة ان شاء الله تعالى (قوله باب هبة الواحد  
للجماعة) أي يجوز ولو كان شيئا مشاعا قال ابن بطال غرض المصنف اثبات هبة المشاع وهو قول الجمهور خلافا  
لأبي حنيفة كذا أطلق وتعقب بأنه ليس على إطلاقه وإنما يفرق في هبة المشاع بين ما يقبل القسمة وما لا يقبلها  
والعبارة بذلك وقت القبض لا وقت العقد (قوله وقالت أسماء) هي بنت أبي بكر الصديق والقاسم بن محمد هو ابن أبي  
بكر وهو ابن أخيها وابن أبي عتيق هو أبو بكر عبد الله بن أبي عتيق محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر وهو ابن أخي  
أسماء (تنبيه) ذكر ابن التين انه وقع عنده في رواية القاسم اسقاط الواو ومن قوله وابن أبي عتيق فصار القاسم

وَرِثَتْ عَنْ أُخْتِ عَائِشَةَ بِالْقَابَةِ . وَقَدْ أَعْطَانِي بِهِ مَعَاوِيَةَ مِائَةَ أَلْفٍ فَهِيَ لَكُمْ حَدِيثًا بَحِيًّا  
 ابْنُ قُرَّةَ حَدَّثَنَا مَالِكٌ عَنْ أَبِي حَازِمٍ عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَنِي بِشَرَابِ  
 فَشَرِبَ وَعَنْ يَمِينِهِ غُلَامٌ وَعَنْ يَسَارِهِ الْأَشْيَاخُ ، فَقَالَ لِلْغُلَامِ إِنْ أُذِنَتْ لِي أُعْطِيتُ هُوَ لَاءٌ . فَقَالَ مَا  
 كُنْتُ لِأُوْثِرُ بِنَصِيْبِي مِنْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَحَدًا . فَتَمَّ فِي يَدِهِ بِأَبِ الْهَبَةِ الْمَقْبُوضَةِ وَغَيْرِ الْمَقْبُوضَةِ  
 وَالْمَقْسُومَةِ وَغَيْرِ الْمَقْسُومَةِ وَقَدْ وَهَبَ النَّبِيُّ ﷺ وَأَصْحَابُهُ لَهُوَ أَرَزَنَ مَاغْنَمُوا مِنْهُمْ وَهُوَ غَيْرُ مَقْسُومٍ وَقَالَ  
 ثَابِتٌ حَدَّثَنَا مِسْرَعٌ عَنْ مُحَارِبِ بْنِ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ فِي الْمَسْجِدِ فَقَضَانِي وَزَادَنِي  
**حَدِيثًا** مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ مُحَارِبِ بْنِ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ  
 عَنْهُمَا يَقُولُ بَعَثَ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ بَعِيرًا فِي سَفَرٍ . فَلَمَّا أَتَيْنَا الْمَدِينَةَ قَالَ أَتَيْتُ الْمَسْجِدَ فَصَلَّيْتُ رَكَعَتَيْنِ  
 فَوَزَنَ \* قَالَ شُعْبَةُ أَرَاهُ فَوَرَّتْ لِي فَأَرْجَحُ فَمَا زَالَ مِنْهَا شَيْءٌ حَتَّى أَصَابَهَا أَهْلُ الشَّامِ يَوْمَ الْحَرَّةِ  
**حَدِيثًا** قُتَيْبَةُ عَنْ مَالِكٍ عَنْ أَبِي حَازِمٍ عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنِي  
 بِشَرَابٍ وَعَنْ يَمِينِهِ غُلَامٌ وَعَنْ يَسَارِهِ أَشْيَاخٌ فَقَالَ لِلْغُلَامِ أَتَأْذِنُ لِي أَنْ أُعْطِيَ هُوَ لَاءٌ فَقَالَ الْغُلَامُ لَا  
 وَاللَّهِ لَا أُؤْتِرُ بِنَصِيْبِي مِنْكَ أَحَدًا فَتَمَّ فِي يَدِهِ **حَدِيثًا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُثْمَانَ بْنِ جَبَلَةَ قَالَ أَخْبَرَنِي أَبِي عَنْ  
 شُعْبَةَ عَنْ سَلْمَةَ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا سَلْمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ كَانَ لِرَجُلٍ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ دِينَ  
 فَمَهُ بِهِ أَصْحَابُهُ : فَقَالَ دَعُوهُ فَإِنَّ لِصَاحِبِ الْحَقِّ مَقَالًا . وَقَالَ أَشْتَرُوا لَهُ سِنًا فَأَعْطَوْهَا إِيَّاهُ فَقَالُوا إِنَّا لَا نَجِدُ  
 سِنًا إِلَّا سِنَاهُ أَفْضَلُ مِنْ سِنِهِ قَالَ فَاشْتَرَوْهَا فَأَعْطَوْهَا إِيَّاهُ فَإِنَّ مِنْ خَيْرِكُمْ أَحْسَنَكُمْ قَضَاءً

بن محمد بن اب عتيق وهو غلط ومع كونه غلطا فانه يصير غير مناسب للترجمة (قوله ورثت عن أختي عائشة) لماتت  
 عائشة رضي الله عنها ورثها أختها أسماء وأم كلثوم وأولاد أخيها عبد الرحمن ولم يرثها أولاد محمد أخيها لانه لم  
 يكن شقيقها وكان أسماء أرادت جبر خاطر القاسم بذلك وأشركت معه عبد الله لانه لم يكن وارثا لوجود أبيه ثم  
 أورد المصنف حديث سهل ابن سعد في قصة شرب الايمن فالايمن وقد تقدم في المظالم ويأتي الكلام عليه مستوفي  
 في الاثرية وقد اعترض الاسماعيلي بانه ليس في حديث سهل ما ترجم به وانما هو من طريق الارفاق وأطال في  
 ذلك والحق كما قال ابن بطال انه **عنه** سأل الغلام أن يهب نصيبه للأشياخ وكان نصيبه منه مشاعا غير متميز  
 فدل على صحة هبة المشاع والله أعلم (قوله باب الهبة المقبوضة وغير المقبوضة والمقسومة وغير المقسومة) أما المقبوضة  
 فتقدم حكمها وأما غير المقبوضة فالمراد القبض الحقيقي وأما القبض التقديري فلا بد منه لان الذي ذكره من هبة  
 الغانمين لو قد هوأزن ماغنموه قبل أن يقسم فيهم ويقبضوه فلاحجة فيه على صحة الهبة بغير قبض لان قبضهم اياه وقع  
 تقديريا باعتبار حيازتهم له على الشيوع نعم قال بعض العلماء يشترط في الهبة وقوع القبض الحقيقي ولا يكفي القبض  
 التقديري بخلاف البيع وهو وجه للشافعية وأما الهبة المقسومة فحكمها واضح وأما غير المقسومة فهو المقصود بهذه الترجمة  
 وهي مسألة هبة المشاع والجمهور على صحة هبة المشاع للشريك وغيره سواء انقسم أولا وعن أبي حنيفة لا يصح هبة جزء مما  
 ينقسم مشاعا لامن الشريك ولا من غيره (قوله وقد وهب النبي ﷺ وأصحابه لهوازن ماغنموا منهم وهو غير مقسوم)  
 سيأتي موصولا في الباب الذي يليه بأنهم من هذا وقوله وهو غير مقسوم من تفقه المصنف (قوله حدثني ثابت) هو ابن محمد  
 العابد وثبت كذلك عند أبي علي بن السكن كذا للاكثر وبه جزم أبو نعيم في المستخرج وفي رواية أبي زيد المرزوقي وقال  
 ثابت ذكره بصورة التطبيق وهو موصول عند الاسماعيلي وغيره وفي رواية أبي أحمد الجرجاني قال البخاري حدثنا محمد

**باب** إذا وهب جماعة لقوم **حدثنا** يحيى بن بكير حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب عن عروة أن مروان بن الحكم والمسور بن مخرمة أخبراه أن النبي ﷺ قال حين جاءه وفد هوازن مسلمين فسألوه أن يرد إليهم أموالهم وسبيهم فقال لهم هي من زورن وأحب الحديث إلي أصدقاه فاختاروا إحدى الطائفتين إما السبي وإما المال وقد كنت استأنيت، وكان النبي ﷺ أنتظرهم بضع عشرة ليلة حين قفل من الطائف، فلما تبين لهم أن النبي ﷺ غير راد إليهم إلا إحدى الطائفتين قالوا فإننا نختار سبينا فقام في المسلمين فأتني على الله بما هو أهله، ثم قال أما بعد فإن إخوانكم هؤلاء جاؤنا تائبين وإني رأيت أن أردد إليهم سبيهم فمن أحب منكم أن يطيب ذلك فليفعل، ومن أحب أن يكون على حظه حتى نعطيه إياه من أول ما يهيء الله علينا فليفعل فقال الناس طيبنا يارسول الله لهم، فقال لهم إنا لا ندري من أذن منكم فيه ممن لم يأذن فارجعوا حتى يرفع إلينا عرفاؤكم أمركم فرجع الناس فكلهم عرفواهم، ثم رجعوا إلى النبي ﷺ فأخبروه أنهم طيبوا وأذنوا وهذا الذي بلغنا من سبي هوازن، وهذا آخر قول الزهري يعني فهذا الذي بلغنا **باب** من أهدى له هدية وعنده جلساؤه فهو أحق بها ويذكر عن ابن عباس أن جلساءه شركاؤه ولم يصح **حدثنا** ابن مقاتل أخبرنا عبد الله أخبرنا شعبه عن سلمة بن كهيل عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه أخذ سينا، فجاء صاحبه يتقاضاه، فقال إن لصاحب الحق مقالا، ثم قضاه أفضل من سنيه، وقال أفضلكم أحسنكم قضاء **حدثنا** عبد الله بن محمد حدثنا ابن عيينة عن عمرو بن ابن عمر رضي الله عنهما أنه كان مع النبي ﷺ في سفر، فكان على بكر لعمر صعب فكان يتقدم النبي ﷺ فيقول أبوه يا عبد الله لا يتقدم النبي ﷺ أحد فقال له النبي ﷺ منه فقال عمر هو لك فاشتراه ثم قال هو لك يا عبد الله فاصنع به ما شئت

حدثنا ثابت فزاد في الاسناد عهدا ولم يتابع على ذلك والذي أظنه المراد بمحمد هو البخاري المصنف ويقع ذلك كثيرا فلعل الجرجاني ظنه غيره والله أعلم وسيأتي الكلام على حديث جابر في الشروط ثم أورد المصنف حديث ابن سعد المذكور في الباب الذي قبله وقد قدمت توجيهه ثم أورد حديث أبي هريرة في الذي كان له على النبي ﷺ دين فقال اشتروا له سنا وقد تقدم شرحه في الاستقراض وتوجيهه ظاهر أيضا وعبد الله بن عثمان شيخ المصنف فيه هو المعروف بعبدان \* (قوله باب إذا وهب جماعة لقوم) زاد الكشميني في روايته أو وهب رجل جماعة جاز وهذه الزيادة غير محتاج إليها لأنها تقدمت مفردة قبل بياب وقد أورد فيه حديث المسور في قصة هوازن وسيأتي مستوفي في غزوة حنين في المغازي ووجه الدلالة منه لأصل الترجمة ظاهر لان الغائبين وهم جماعة وهبوا بعض الغنيمة لمن غنمها منهم وهم قوم هوازن وأما الدلالة لزيادة الكشميني فمن جهة أنه كان للنبي ﷺ سهم معين وهو سهم الصفي فوهبه لهم أو من جهة أنه ﷺ استوهب من الغائبين سهامهم فوهبها له فوهبها لهم \* (قوله باب من أهدى له هدية وعنده جلساؤه فهو أحق بها) أي منهم (قوله ويذكر عن ابن عباس أن جلساءه (١) شركاؤه ولم يصح) هذا الحديث جاء عن ابن عباس مرفوعا وموقوفًا والموقوف أصلح اسنادا من المرفوع فأما المرفوع فوصله عبد بن حميد من طريق ابن جريج عن عمرو

(١) (قوله شركاؤه) قال القسطلاني بحذف الضمير ولعلها رواية اه مصححه

**باب** إِذْ لَوْ هَبَ بَعِيرُ الرَّجُلِ وَهُوَ رَاكِبُهُ فَهُوَ جَائِزٌ وَقَالَ الْحَمِيدِيُّ حَدَّثَنَا سُهَيْبٌ حَدَّثَنَا عُمَرُ وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي مَقَرٍّ وَكُنْتُ عَلَى بَكْرٍ صَبَّ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِعُمَرَ بَعْنِيهِ فَاِتْبَاعَهُ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ هُوَ لَكَ يَا عَبْدَ اللَّهِ . **باب** هَدِيَّةٌ مَا يَكْرَهُ لِبَسِّهَا **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ عَنْ مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ رَأَى عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ حُلَّةً سِرَاءَ عِنْدَ بَابِ الْمَسْجِدِ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ لَوْ أَشْرَيْتَهَا فَلَبِستَهَا يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَلِلْوَفْدِ قُلْ إِنَّمَا يَلْبَسُهَا مَنْ لَا خِلَاقَ لَهُ فِي الْآخِرَةِ ثُمَّ جَاءَتْ حُلَّةٌ فَأَعْطَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عُمَرَ مِنْهَا حُلَّةً وَقَالَ أَكْسُو تَذِيهًا وَقُلْتُ فِي حُلَّةٍ عَطَّارِدٍ مَا قُلْتُ فَقَالَ إِيَّيْ لَمْ أَكْسُهَا لِتَلْبَسَهَا فَكَسَاهَا عُمَرُ أَخَاهُ بِمَكَّةَ مُشْرِكًا **حَدَّثَنَا** مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ أَبُو جَعْفَرٍ حَدَّثَنَا ابْنُ فَضِيلٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ أَنَّى النَّبِيُّ ﷺ بَيْتَ فَاطِمَةَ فَلَمْ يَدْخُلْ عَلَيْهَا ،

بن دينار عن ابن عباس مرفوعاً من أهديت له هدية وعنده قوم فهم شركاؤه فيها وفي أسناده مندبل بن علي وهو ضعيف ورواه محمد بن مسلم الطائفي عن عمرو وكذلك واختلف على عبدالرزاق عنه في رفعه ووقفه والمشهور عنه الوقف وهو أصح الروايتين عنه وله شاهد مرفوع من حديث الحسن بن علي في مسند اسحق بن راهويه وآخر عن عائشة عند العقيلي وأسنادها ضعيف أيضاً قال العقيلي لا يصح في هذا الباب عن النبي ﷺ شيء قال ابن بطال لو صح حديث ابن عباس لحل على النذب فيما خف من الهدايا وما جرت العادة بترك المشاحة فيه ثم ذكر حكاية أبي يوسف المشهورة وفيما قاله نظر لانه لو صح لكانت العبرة بعموم اللفظ فلا يخص القليل من الكثير الابدليل وأما حمله على النذب فواضح ثم أورد المصنف في الباب حديثين \* أحدهما حديث أبي هريرة في قصة الذي كان له على النبي ﷺ دين فقال اشترى له سنا الحديث وقد تقدم شرحه في الاستقراض ووجه الدلالة منه ان النبي ﷺ وهب لصاحب السن القدر الزائد على حقه ولم يشاركه فيه غيره وهذا مضمير من المصنف الى اتحاد حكم الهبة والهدية وقد تقدم ما فيه \* ثانيهما حديث ابن عمر في هبة النبي ﷺ له البكر الذي كان راكبه وقد تقدم شرحه في البيوع ووجه الدلالة منه للترجمة ظاهر كما قرر من حديث أبي هريرة وقد نازعه الاسماعيلي فيه والذي يظهر ان المصنف أراد الخاق المشاع في ذلك بغير المشاع والحاق الكثير بالقليل لعدم الفارق \* (قوله باب اذا هب بعير الرجل وهو راكبه فهو جائز) أي وتنزل التخلية منزلة النقل فيكون ذلك قبضاً فتصح الهبة وقد تقدم توجيه ذلك (قوله وقال الحميدي الى آخره) وصله أبو نعيم في المستخرج من مسند الحميدي بهذا السند وقد تقدم في باب اذا اشترى شيئاً فوهب من ساعته من كتاب البيوع \* (قوله باب هدية ما يكره لبسها) كذا للاكثر وما يصلح للمذكر والمؤنث فانت هنا باعتبار الحلة ووقع في رواية النسفي ما يكره لبسه وبه ترجم الاسماعيلي وابن بطال والمراد بالكراهة ما هو أعم من التحريم والتزيه وهدية ما لا يجوز لبسه جائزة فان لصاحبه التصرف فيه بالبيع والهبة لمن يجوز لبسه كالنساء ويستفاد من الترجمة الاشارة الى منع ما لا يستعمل أصلاً للرجال والنساء كآنية الاكل والشرب من ذهب وفضة ثم أورد المصنف فيه ثلاثة احاديث \* أحدها حديث ابن عمر في حلة عطارد وسيأتي شرحه في كتاب اللباس ومناسبته للترجمة ظاهرة \* ثانيها حديث ابن عمر في قصة فاطمة (قوله حدثنا محمد بن جعفر أبو جعفر) جزم السكلا باذي بانه الفيدي نسبة الى فيد بفتح الفاء وسكون التحتانية بلدين ببغداد ومكة في نصف الطريق سواء وكان ترها فنسب اليها ويحتمل عندي ان يكون هو أبو جعفر القومسي الحافظ المشهور فقد أخرج عنه البخاري حديثاً غير هذا في المغازي وانما جوزت ذلك لان المشهور في كنية الفيدي أبو عبدالله بخلاف القومسي فكنيته أبو جعفر بلا خلاف (قوله حدثنا ابن فضيل عن أبيه) هو محمد بن فضيل بن غزوان الكوفي وليس لفضيل عن نافع عن ابن عمر في البخاري سوى هذا الحديث (قوله أنى النبي ﷺ بيت فاطمة فلم يدخل عليها) زاد في رواية ابن نمير عن فضيل عند أبي داود والاسماعيلي وابن

وَجَاءَ عَلِيٌّ فَذَكَرَتْ لَهُ ذَلِكَ ، فَذَكَرَهُ لِلنَّبِيِّ ﷺ قَالَ إِنِّي رَأَيْتُ عَلَى بَابِهَا سِيراً مُوشِياً ، فَقَالَ مَالِي وَالِدُنِيَا  
فَاتَّأَهَا عَلِيٌّ فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهَا فَقَالَتْ لِيَأْمُرَنِي فِيهِ بِمَا شَاءَ قَالَ نَزَلَنِي بِهِ إِلَى فُلَانِ أَهْلِ بَيْتِ بَيْتِ حَاجَةٍ  
**حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مِنْهَالٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ أَخْبَرَنِي عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ مَيْسَرَةَ قَالَ سَمِعْتُ زَيْدَ بْنَ وَهْبٍ**  
**عَنِ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ أَهْدَى إِلَى النَّبِيِّ ﷺ حُلَّةً سِيراً فَلَبِسْتُهَا فَرَأَيْتُ الْغَضَبَ فِي وَجْهِهِ فَشَقَّقْتُهَا**  
**بَيْنَ نِسَائِي بَابُ قَبُولِ الْهَدِيَّةِ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ هَاجَرَ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ**  
**السَّلَامُ بِسَارَةٍ ، فَدَخَلَ قَرْيَةً فِيهَا مَلِكٌ أَوْ جِبَارٌ فَقَالَ أَعْطُوهَا آجَرَ وَأَهْدَيْتُ لِلنَّبِيِّ**

حبان قال وقتما كان يدخل الأبدأ بها (قوله فذكرت ذلك له) زاد في رواية ابن نمير فجاء علي فراها مهمة (قوله فذكر للنبي  
ﷺ) في رواية الأصيلي فذكره وفي رواية ابن نمير فقال يارسول الله ان فاطمة اشتد عليها انك جئت فلم تدخل عليها (قوله  
سترا موشيا) بضم الميم وسكون الواو بعدها معجمة ثم تحتانية قال ابن التين أصله موشو يافالتي حرفا علة وسبق الأول  
بالسكون فقلت الواو ياء وأدغمت في الأخرى وكسرت الأولى لاجل التي بعدها فصارع على وزن مرضى ومطلى ويجوز  
فيه موشى بوزن موسى وقال المطرزي الوشى خلط لون بلون ومنه وشى الثوب اذ ارقه وهشه وقال ابن الجوزي  
الموشى المخطط بألوان شتى (قوله مالي وللدنيا) زاد ابن نمير مالي وللرقم أي المرقوم والرقم النقش (قوله قال ترسلي به)  
كذا لابي ذر ترسلي بحذف النون وهي لغة أو يقدر ان حذف لدلالة السياق وفي رواية للاكثر ترسل بضم اللام بغير  
ياء (قوله أهل بيت بهم حاجة) بجر أهل على البدل ولم أعرفهم بعد وفي الحديث كراهة دخول البيت الذي فيه ما يكره  
وأورد ابن حبان عقب هذا الحديث حديث سنيته فقال لم يكن رسول الله ﷺ يدخل بيتا مزوقا وترجم عليه البيان بأن  
ذلك لم يكن منه ﷺ في بيت فاطمة دون غيرها وفيما قاله نظر الا ان حملنا التزويق على ما هو أعم مما يصنع في نفس الجدار  
أو يعلق عليه قال المهلب وغيره كره النبي ﷺ لابنته ما كره لنفسه من تعجيل الطيبات في الدنيا لأن ستر الباب  
حرام وهو نظير قوله لما لما سألته خادما ألا أدلك على خير من ذلك فعلها الذكرك عند النوم \* نالها حديث علي في الحلة وفيه  
قوله فشققتها بين نساءي وسياي شرحه في كتاب اللباس ومناسبتة ظاهرة من قوله فرأيت الغضب في وجهه فانه دال على انه  
كره له لبسها مع كونه أهداها له \* (قوله باب قبول الهدية من المشركين) أي جواز ذلك وكأنه أشار الى ضعف الحديث  
الوارد في رده هدية المشرك وهو ما أخرجه موسى بن عقبة في المغازي عن ابن شهاب عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك ورجال  
من أهل العلم ان عامر بن مالك الذي يدعى ملاعب الاسنة قدم على رسول الله ﷺ وهو مشرك فأهدى له فقال اني  
لا أقبل هدية مشرك الحديث رجاله ثقات الا أنه مرسل وقد وصله بعضهم عن الزهري ولا يصح وفي الباب حديث عياض  
بن حماد أخرجه أبو داود والترمذي وغيرهما من طريق قتادة عن يزيد بن عبد الله عن عياض قال أهديت للنبي ﷺ  
ناقة فتمال أسلمت قلت لا قال اني نهيت عن زبد المشركين والزبد بفتح الزاي وسكون الواو حدة الرافد صححه الترمذي  
واي خزيمة وأورد المصنف عدة أحاديث دالة على الجواز فجمع بينها الطبري بأن الامتناع فيما أهدى له خاصة والقبول  
فيما أهدى للمسلمين وفيه نظر لان من جملة أدلة الجواز ما وقعت الهدية فيه له خاصة وجمع غيره بان الامتناع في حق من  
يريد بهديته التودد والموالاتة والقبول في حق من يرجي بذلك تأنيسه وتأليفه على الاسلام وهذا أقوى من الأول وقيل  
يحمل القبول على من كان من أهل الكتاب والرد على من كان من أهل الاوثان وقيل يمتنع ذلك لغيره من الامراء  
وان ذلك من خصائصه ومنهم من ادعى نسخ المنع بأحاديث القبول ومنهم من عكس وهذه الاجوبة الثلاثة ضعيفة  
فالنسخ لا يثبت بالاحتمال ولا التخصيص (قوله وقال أبو هريرة عن النبي ﷺ هاجر ابراهيم عليه السلام بشارة)  
الحديث أورده مختصرا وسياي موصولا مع الكلام عليه في أحاديث الانبياء ووجه الدلالة منه ظاهر وهو مبني  
على ان شرع من قبلنا شرع لنا ما لم يرد في شرعنا ما يخالفه ولا سيما اذا لم يرد من شرعنا انكاره (قوله وأهديت للنبي

**شاة فيها سم** \* وقال أبو حميد أهدى ملك أيلة للنبي ﷺ بئله بيضاء وكساه بردا وكتب إليه ببحرهم  
**حدثنا** عبد الله بن محمد حدثنا يونس بن محمد حدثنا شيبان عن قتادة حدثنا أنس رضي الله عنه قال أهدى  
**لنبي** ﷺ جبة سندس، وكان يذهب عن الحرير فوجب الناس منها فقال والذي نفس محمد بيده أناديل  
 سعد بن معاذ في الجنة أحسن من هذا \* وقال سعيد عن قتادة عن أنس إن أ كيدر دومة أهدى إلى  
**النبي** ﷺ **حدثنا** عبد الله بن عبد الوهاب حدثنا خالد بن الحارث حدثنا شعبة عن هشام بن زيد  
 عن أنس بن مالك رضي الله عنه أن يهودية أتت النبي ﷺ بشاة مسمومة فأكل منها فجيء بها فقيل  
 ألا تقتلها، قال لا: فما زلت أعرفها في لهوات رسول الله ﷺ **حدثنا** أبو النعمان حدثنا المعتمر بن  
 سليمان عن أبيه عن أبي عثمان عن عبد الرحمن بن أبي بكر رضي الله عنهما قال كنا مع النبي ﷺ ثلاثين  
 ومائة فقال النبي ﷺ هل مع أحد منكم طعام فاذا مع رجل

**شاة فيها سم** ( ذكره موصولا في هذا الباب ( قوله وقال أبو حميد أهدى ملك أيلة ) بفتح الهمزة وسكون  
 الصحانية بدمعروف بساحل البحر في طريق المصريين إلى مكة وهي الآن خراب وقد تقدم الحديث مطولا في الزكاة  
 وقوله وكتب إليه يحرم أي يبلد وحمله الداودي على ظاهره فوهم ثم أورد المصنف في الباب ثلاثة أحاديث \*  
 أحدها حديث أنس في الجبة السندس وسيأتي شرحه في كتاب اللباس ان شاء الله تعالى ( قوله أهدى ) بضم أوله على  
 البناء للمجهول ( قوله وكان يذهب ) أي النبي ﷺ عن الحرير وهي جملة حالية ( قوله وقال سعيد هو ابن أبي عروبة اطلع )  
 وصله أحمد عن روح عن سعيد وهو ابن أبي عروبة وقال فيه جبة سندس أو ديباج شك سعيد وسيأتي بيان ما فيه من  
 التخالف مع بقية شرحه في كتاب اللباس ان شاء الله تعالى وأراد البخاري منه بيان الذي أهدى لتظهر مطابقتها  
 للترجمة وقد أخرج مسلم من طريق عمرو بن عامر عن قتادة فقال فيه ان أ كيدر دومة الجندل وأ كيدر دومة هو  
 أ كيدر تصغير أ كيدر ودومة بضم المهملة وسكون الواو بلدين الحجاز والشام وهي دومة الجندل مدينة بقرب تبوك  
 بها نخل وزرع وحصن على عشر مراحل من المدينة وثمان من دمشق وكان أ كيدر ملكها وهو أ كيدر بن عبد الملك  
 بن عبد الجن بالجيم والنون ابن اعباء بن الحرث بن معاوية ينسب إلى كندة وكان نصرانيا وكان النبي ﷺ أرسل إليه  
 خالد بن الوليد في سرية فأسره وقتل أخاه حسان وقدم به المدينة فصالحه النبي ﷺ على الجزية واطلقه ذكر ابن  
 اسحق قصته مطولة في المغازي وروى أبو يعلى بإسناد قوي من حديث قيس بن النعمان انه لما قدم أخرج قباء من  
 ديباج منسوجا بالذهب فرده النبي ﷺ عليه ثم انه وجد في نفسه من ردهديته فرجع به فقال له النبي ﷺ ادفعه إلى  
 عمر الحديث وفي حديث على عند مسلم ان أ كيدر دومة أهدى للنبي ﷺ ثوب حرير فاعطاه عليا فقال شققه خمرا بين  
 القواطم فيستفاد منه ان الحلة التي ذكرها على في الباب الذي قبله هي هذه التي أهداها أ كيدر وسيأتي المراد بالقواطم  
 في اللباس ان شاء الله تعالى \* ثانيها حديث أنس أيضا ان يهودية أتت النبي ﷺ بشاة مسمومة فأكل منها الحديث  
 وسيأتي شرحه في غزوة خيبر من المغازي واسم اليهودية المذكور زينب وقد اختلف في اسماها كما سيأتي ( قوله فاكل  
 منها فجيء بها ) زاد مسلم وأحمد في روايته من الوجه المذكور هنا فاكل منه فقال انها جعلت فيه سماوزاد مسلم بعد  
 قوله فجيء بها إلى رسول الله ﷺ فسا لها عن ذلك فقالت أردت لاقتلك قال ما كان الله ليسطك على ( قوله فقيل  
 ألا تقتلها ) في رواية أحمد ومسلم فقالوا يا رسول الله ( قوله في لهوات ) بفتح اللام جمع لهات وهي سقف النعم أو اللحمة  
 المشرفة على الخلق وقيل هي أقصى الخلق وقيل ما يبدو من النعم عند التيسم \* ثالثها حديث عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق  
 وقد تدم بعضه بهذا الاسناد في البيوع ( قوله عن أبيه ) هو سليمان بن طرخان التيمي والاسناد كله بصريون الا



صَاعٍ مِنْ طَعَامٍ أَوْ نَحْوَهُ فَمَجِنٌ ثُمَّ جَاءَ رَجُلٌ مُشْرِكٌ مُشْعَانٌ طَوِيلٌ بِنِعْمٍ يَسُوقُهَا فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ بَيْعًا أَمْ عَطِيَّةً أَوْ قَوْلَ أَمْ هِبَةً قَالَ لَا بَلْ يَبِيعُ فَاشْتَرَى مِنْهُ شَاةً فَصَنَعَتْ وَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِسَوَادِ الْبَطْنِ أَنْ يَشْوَى ، وَأَيْمُ اللَّهِ مَا فِي الثَّلَاثِينَ وَالْمِائَةِ إِلَّا قَدَحَ النَّبِيُّ ﷺ لَهُ حِزَّةً مِنْ سَوَادِ بَطْنِهَا إِنْ كَانَ شَاهِدًا أَعْطَاهَا إِيَّاهُ وَإِنْ كَانَ غَائِبًا خَبَأَ لَهُ ، فَجَمَلَ مِنْهَا قِصْعَتَيْنِ فَأَكَلُوا أَجْمَعُونَ وَشَبِعْنَا ، فَفَضَلَتِ الْقِصْعَتَانِ فَحَمَلْنَاهُ عَلَى الْبَعِيرِ أَوْ كَمَا قُلْنَا بِأَبِ الْهَدِيَّةِ لِلْمُشْرِكِينَ وَقَوْلَ اللَّهِ تَعَالَى لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ **حَدَّثَنَا** خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ حَدَّثَنَا سَلْمَانَ بْنُ بِلَالٍ قَالَ حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دِينَارٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ رَأَى عُمَرُ حُلَّةً عَلَى رَجُلٍ تَبَاعُ ، فَقَالَ لِلنَّبِيِّ ﷺ أَنْتَ هَذِهِ الْحُلَّةُ تَلْبَسُهَا يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَإِذَا جَاءَكَ الْوَفْدُ قَالُوا إِنَّمَا يَأْبَسُ هَذَا مِنْ لَأَخْلَاقَ لَهُ فِي الْآخِرَةِ ، فَأَتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْهَا بِحُلَّةٍ ، فَأَرْسَلَ إِلَى عُمَرَ مِنْهَا بِحُلَّةٍ ، فَقَالَ عُمَرُ كَيْفَ أَلْبَسَهَا وَقَدْ قَاتَتْ فِيهَا مَا قُلْتَ ، قَالَ إِنِّي لَمْ أَكْسِرْ كَهَاتِلَتِ لَيْسَ بِهَا تَبِيُّهَا أَوْ تَكْسُوَهَا ، فَأَرْسَلَ بِهَا عُمَرُ إِلَى أَخِي لَهُ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ ،

الصحابي ( قوله صاع من طعام أو نحوه ) بالرفع والضمير للصاع ( قوله ثم جاء رجل مشرك ) لم أقف على اسمه ولا على اسم صاحب الصاع المذكور ( قوله مشعان ) بضم الميم وسكون المعجمة بعدها مهملة وآخره نون ثقيلة فسره المصنف في آخر الحديث في رواية المستملى بأنه الطويل جدا فوق الطول وزاد غيره مع أفراد الطول شعث الرأس وقد تقدم وكأنه أقوى لأنه سيأتي في الاطعمة من وجه آخر بلفظ مشعان طويل ويحتمل ان يكون قوله طويل تفسير المشعان وقال القزاز المشعان الجافي الثائر الرأس ( قوله بيعا أم عطية ) انتصب على فعل مقدر ( قوله فاشترى منه شاة ) في رواية الكشميني فاشترى منها أي من الغنم ( قوله بسواد البطن ) هو الكبد أو كل ما في البطن من كبد وغيرها ( قوله وأيم الله ) هو قسم وقد تقدم انه يقال بالهمز وبالوصل وغير ذلك ( قوله أعطاها إياه ) هو من القلب وأصله إعطاه إياها ( قوله فأكلوا أجمعون ) يحتمل ان يكونوا اجتمعوا على القصعتين فيكون فيه معجزة أخرى لكونهما وسعتا أبدى القوم ويحتمل أن يريد أنهم أكلوا كلهم في الجملة أعم من الاجتماع والافتراق ( قوله فضلت القصعتان فحملناه ) أي الطعام ولو أراد القصعتين لقال حملناهما ووقع في رواية المصنف في الاطعمة وفضل في القصعتين وكذا أخرجه مسلم والضمير على هذا للقدر الذي فضل ( قوله أو كما قال ) شك من الراوي وفي هذا الحديث قبول هدية المشرك لأنه سأل هل يبيع أو يهدى وفيه فساد قول من حمل رد الهدية على الوثني دون الكتابي لأن هذا الاعرابي كان وثنيا وفيه المواساة عند الضرورة وظهور البركة في الاجتماع على الطعام والقسم لتأكيد الخبر وان كان الخبر صادقا ومعجزة ظاهرة وآية باهرة من تكثير القدر اليسير من الصاع ومن اللحم حتى وسع الجمع المذكور وفضل منه ولم أر هذه القصة الا من حديث عبدالرحمن وقد ورد تكثير الطعام في الجملة من أحاديث جماعة من الصحابة محل الإشارة إليها علامات النبوة وستأتي ان شاء الله تعالى \* ( قوله باب الهدية للمشركين وقول الله تعالى لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ) ساق الى آخر الآية وهي رواية أبي ذر وأبي الوقت وساق الباقي الى قوله وتقسطوا اليهم والمراد منها بيان من يجوز به منهم وان الهدية للمشرك اثباتا ونفيا ليست على الاطلاق ومن هذه المادة قوله تعالى وإن جاهدك على أن تشرك بي ما ليس لك به علم فلا تطعهما وصاحبهما في الدنيا معروفا الآية ثم البر والصلة والاحسان لا يستلزم التحاب والتوادد المنهى عنه في قوله تعالى لا تجد قوما يؤمنون بالله واليوم الآخر يوادون من حاد الله ورسوله الآية فانها عامة في حق من قاتل ومن لم يقاتل والله أعلم وأورد فيه حديثين \* أحدهما حديث ابن عمر في حلة عطاره وقد سبق قريبا والغرض منه قوله فأرسل بها عمر الى أخيه من أهل مكة

قَبْلَ أَنْ يُسَلَّمَ حَدَّثَنَا عُبَيْدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنْ هِشَامِ بْنِ أَبِيهِ عَنْ أَسْمَاءِ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَتْ قَدِمْتُ عَلَى أُمِّي وَهِيَ مُشْرِكَةٌ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَاسْتَفْتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قُلْتُ وَهِيَ رَاغِبَةٌ . أَفَأَصِلُ أُمِّي ، قَالَ نَعَمْ

قبل أن يسلم واسم هذا الاح عثمان بن حكيم وكان أخا عمر من أمه أمهما خيشمة بنت هشام بن المغيرة وهي ابنت عم أبي جهل بن هشام بن المغيرة وقال الدمي انما كان عثمان بن حكيم أخا زيد بن الخطاب أخى عمر لأمه أمهما أسماء بنت وهب (قلت) ان ثبت احتمال ان تكون أسماء بنت وهب أرضعت عمر فيكون عثمان بن حكيم أخاه أيضا من الرضاعة كما هو أخو أخيه زيد من أمه . ثانيا حديث أسماء بنت أبي بكر (قوله عن هشام) هو ابن عروة وفي رواية ابن عيينة الآتية في الأدب أخبرني أبي (قوله عن أسماء بنت أبي بكر) في رواية ابن عيينة المذكورة أخبرني أسماء كذا قال أكثر أصحاب هشام وقال بعض أصحاب ابن عيينة عنه عن هشام عن فاطمة بنت المنذر عن أسماء قال الدار قطني وهو خطأ (قلت) حكى أبو نعيم ان عمر بن علي المقدمي ويعقوب القاري روياه عن هشام كذلك فيحتمل ان يكونا محفوظين ورواه أبو معاوية وعبد الحميد بن جعفر عن هشام فقالا عن عروة عن عائشة وكذا أخرجه ابن حبان من طريق الثوري عن هشام والاول أشهر قال البرقاني وهو أثبت اه ولا يبعد ان يكون عند عروة عن أمه وخالته فقد أخرجه ابن سعد وأبو داود الطيالسي والحاكم من حديث عبدالله ابن الزبير قال قدمت قتيبة بالقاف والمثناة مصغرة بنت عبدالعزى بن سعد بن مالك بن حسل بكسر الحاء وسكون السين المهملتين على ابنتها أسماء بنت أبي بكر في الهدنة وكان أبو بكر طلقها في الجاهلية بهدايا زيب وسمن وقرظ فأبت أسماء ان تقبل هديتها أو تدخلها بيتها وأرسلت الي عائشة سلي رسول الله ﷺ فقال لتدخلها الحديث وعرف منه تسمية أم أسماء وانها أمها حقيقة وان من قال انها أمها من الرضاعة فقد وهم ووقع عند الزبير بن بكار أن اسمها قتيبة ورأيتها في نسخة مجردة منه بسكون التحتانية وضبطه ابن ما كولا بسكون المثناة فعلى هذا فمن قال قتيبة صغرها قال الزبير أم أسماء وعبد الله ابني أبي بكر قتيبة بنت عبدالعزى وساق نسبها الى حسل بن عامر بن لؤي وأما قول الداودي ان اسمها أم بكر فقد قال ابن التين لعله كنيها (قوله قدمت على أمي) زاد الليث عن هشام كاسياني في الادب مع ابنها وكذا في رواية حاتم بن اسمعيل عن هشام كاسياني في أواخر الجزية وذكر الزبير أن اسم ابنها المذكور الحارث بن مدرك بن عبيد بن عمرو بن مخزوم ولم أره ذكر في الصحابة فكانه مات مشركا وذكر بعض شيوخنا انه وقع في بعض النسخ مع أبيها بموحدة ثم تحتانية وهو تصحيف (قوله وهي مشركة) ساذكر ما قيل في اسلامها (قوله في عهد رسول الله ﷺ) في رواية حاتم في عهد قريش اذا عاهدوا رسول الله ﷺ وأراد بذلك ما بين الحديبية والفتح وسيأتي بيانه في انغازي (قوله فاستفتيت رسول الله ﷺ قلت ان أمي قدمت وهي راغبة) في رواية حاتم فقالت يا رسول الله ان أمي قدمت على وهي راغبة ولمسلم من طريق عبدالله بن ادريس عن هشام راغبة أوراهاة بالشك وللطبراني من طريق عبدالله بن ادريس المذكور راغبة وراهبة وفي حديث عائشة عند ابن حبان جاءني راغبة وراهبة وهو يؤيد رواية الطبراني والمعنى انها قدمت طالبة في رابنتها لها خاتمة من زدها اياها خاتمة هكذا فسر الجمهور ونقل المستغنى أن بعضهم أوله فقال وهي راغبة في الاسلام فذكرها لذلك في الصحابة ورده أبو موسى بأنه لم يقع في شيء من الروايات ما يدل على اسلامها وقولها راغبة أي في شيء تأخذه وهي على شركها ولهذا استأذنت أسماء في أن تصلها ولو كانت راغبة في الاسلام لم تمنح الى اذن اه وقيل معناه راغبة عن ديني أوراغبة في القرب مني ومحاورتي والتودد الى لانها ابتدأت أسماء بالهدية التي أحضرتها ورغبت منها في المكافأة ولو حمل قوله راغبة أي في الاسلام لم يستلزم اسلامها ووقع في رواية عيسى بن يونس عن هشام عند أبي داود والاسماعيلي راغبة

صلى أمكيباب لا يحل لأحد أن يرجع في هبته وصدقته **حدثنا مسلم بن إبراهيم** حدثنا هشام وشعبة .  
 قالاً حدثنا قتادة عن سعيد بن المسيب عن ابن عباس رضي الله عنهما قال قال النبي ﷺ العائد في هبته  
 كالعائد في قبته **حدثنا عبد الرحمن بن المبارك** حدثنا عبد الوارث حدثنا أيوب عن عكرمة عن  
 ابن عباس رضي الله عنهما قال قال النبي ﷺ ليس لنا مثل سوء .

بالمعنى أى كارهة للإسلام ولم تقدم لها جرة وقال ابن بطال قيل معناه هاربة من قومها وردده بأنه لو كان كذلك  
 لكان مراغمة قال وكان أبو عمرو بن العلاء يفسر قوله مراغمة بالخروج على العدو عن رغبته فيحتمل أن يكون  
 هذا كذلك قال وراغبة بالوحدة أظهر في معنى الحديث (قوله صلى أمك) زاد في الأدب عقب حديثه عن الحميدى  
 عن ابن عيينة فأنزل الله فيها لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلواكم في الدين وكذا وقع في آخر حديث عبد الله بن الزبير  
 ولعل ابن عيينة تلقاه منه وري ابن أبي حاتم عن السدى أنها نزلت في ناس من المشركين كانوا ألين شئاً جانباً  
 للمسلمين وأحسنه أخلاقاً (قلت) ولا منافاة بينهما فإن السبب خاص واللفظ عام فيتناول كل من كان في معنى  
 وألدة أسماء وقيل نسخ ذلك آية الأمر بقتل المشركين حيث وجدوا والله أعلم وقال الخطابي فيه إن الرحم  
 الكافرة توصل من المال ونحوه كما توصل المسلمة ويستنبط منه وجوب نفقة الأب الكافر والام الكافرة وإن  
 كان الولد مسلماً اه وفيه موادعة أهل الحرب ومعاملتهم في زمن الهدنة والسفر في زيارة القريب ونحوه أسماء في  
 أمر دينها وكيف لا وهي بنت الصديق وزوج الزبير رضي الله عنهم \* (قوله باب لا يحل لأحد أن يرجع في هبته  
 وصدقته) كذابت الحكم في هذه المسئلة لقوة الدليل عنده فيها وتقدم في باب الهبة للولد أنه أشار في الترجمة إلى  
 أن للوالد الرجوع فيما وهبه للولد فيمكن أن يرى صحة الرجوع له وإن كان حراماً بخير عذر واختلف السلف في أصل  
 المسئلة وقد أشرفنا إلى تفاصيل مذاهبهم في باب الهبة للولد ولا فرق في الحكم بين الهدية والهبة وأما الصدقة فاتفقوا على أنه  
 لا يجوز الرجوع فيها بعد القبض وأورد المصنف في الباب حديثين \* أحدهما حديث ابن عباس من طريقين \*  
 أحدهما (قوله حدثنا مسلم بن إبراهيم حدثنا هشام) هو الدستواني (وشعبة) كذا أخره وتابعه أبو قلابة عند أبي  
 عوانة وأبو خليفة عند الاسماعيلي وعلي بن عبد العزيز عند البيهقي كلهم عن مسلم بن إبراهيم ورواه أبو داود عن مسلم  
 المذكور فقال حدثنا شعبة وإبان وهام وتابعه اسمعيل القاضي عن مسلم بن إبراهيم عند أبي نعيم فكانه كان عند  
 مسلم عن جماعة (قوله عن سعيد بن المسيب عن ابن عباس) في رواية شهر عن شعبة أخبرني قتادة سمعت سعيد بن  
 المسيب يحدث أنه سمع ابن عباس أخرجه أحمد (قوله قال النبي ﷺ) في رواية بكر بن الأشج عن سعيد بن  
 المسيب سمعت ابن عباس يقول سمعت رسول الله ﷺ يقول أخرجه مسلم (قوله العائد في هبته كالعائد في قبته)  
 زاد أبو داود في آخره قال هام قال قتادة ولا أعلم التي الأحراما \* الطريق الثانية (قوله وحدثني عبد الرحمن بن  
 المبارك) هو العيشي بتحتانية ومعجمة بصري يكنى أبا بكر وليس أخا لعبد الله بن المبارك المشهور والأسناد كله بصريون  
 إلا ابن عباس وعكرمة وقد سكنها مدة (قوله ليس لنا مثل سوء) أي لا ينبغي لنا معشر المؤمنين أن نتصف بصفة  
 ذميمة يشابهنا فيها أخس الحيوانات في أخس أحوالها قال الله سبحانه وتعالى للذين لا يؤمنون بالآخرة مثل سوء  
 والله المثل الأعلى ولعل هذا يبلغ في الزجر عن ذلك وأدل على التحريم مما لو قال مثلاً لا تعودوا في الهبة وإلى القول بتحريم  
 الرجوع في الهبة بعد أن تقبض ذهب جمهور العلماء الإهبة الوالد لولده جماعين هذا الحديث وحديث النعمان الماضي  
 وقال الطحاوي قوله لا يحل لا يستلزم التحريم وهو كقوله لا تحمل الصدقة لغنى وإنما معناه لا تحل له  
 من حيث تحمل لغيره من ذوى الحاجة وأراد بذلك التعليل في الكراهة قال وقوله كالعائد في قبته وإن اقتضى التحريم  
 لكون التي حراماً لكن الزيادة في الرواية الأخرى وهي قوله كالكلب تدل على عدم التحريم لأن الكلب غير

الَّذِي يَمُودُ فِي هَيْبَتِهِ كَالنَّكَابِ يَرْجِعُ فِي قَيْئِهِ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ قَزَعَةَ حَدَّثَنَا مَالِكٌ  
عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ أَبِيهِ سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ حَمَلْتُ عَلَى فَرَسٍ فِي سَبِيلِ  
اللَّهِ فَأَضَاعَهُ الَّذِي كَانَ عِنْدَهُ فَأَرَدْتُ أَنْ أَشْتَرِيَهُ مِنْهُ وَظَنَنْتُ أَنَّهُ بَائِعُهُ بِرُخْصٍ فَسَأَلْتُ عَنْ ذَلِكَ النَّبِيَّ  
ﷺ قَالَ لَا تَشْتَرِهِ وَإِنْ أَعْطَاكَ بِدَرَاهِمٍ وَاحِدٍ

مصعب قال في ليس حراما عليه والمراد التنزيه عن فعل يشبه فعل الكلب وتمقب باستبعاد ما تأوله ومنافرة سياق  
الاحاديث له وبأن عرف الشرع في مثل هذه الاشياء يريد به المبالغة في الزجر كقوله من لعب بالتردشير فكأنما غمس  
يده في لحم خنزير (قوله الذي يمود في هيبته) أي العائد في هيبته إلى الموهوب وهو كقوله تعالى أولتعودن  
في ملتنا (قوله كالكب يرجع في قيئه) هذا التمثيل وقع في طريق سعيد بن المسيب أيضا عند مسلم  
أخرجه من رواية أبي جعفر محمد بن علي الباقر عنه بلفظ مثل الذي يرجع في صدقته كمثل الكلب يقي ثم  
يرجع في قيئه فيأكله وله في رواية بكير المذكورة انما مثل الذي يتصدق بصدقة ثم يعود في صدقته كمثل  
الكلب يقي ثم يأكل قيئه \* الحديث الثاني حديث عمر (قوله حدثنا يحيى بن قزعة) بفتح القاف والزاي  
والمهمله مكى قديم لم يخرج له غير البخارى (قوله عن زيد بن أسلم) سيأتي في آخر حديث في الهبة عن الحميدي حدثنا  
سفيان سمعت مالكا يسأل زيد بن أسلم فقال سمعت أبي فذكره مختصرا ومالك فيه اسناد آخر سيأتي في الجهاد عن  
نافع عن ابن عمر وله فيه اسناد ثالث عن عمرو بن دينار عن ثابت الاحنف عن ابن عمر أخرجه ابن عبد البر (قوله  
سمعت عمر بن الخطاب) زاد ابن المديني عن سفيان على المنبر وهي في الموطآت للدارقطني (قوله حملت على فرس) زاد  
القعني في الموطعني والعتيق الكريم الفائق من كل شيء وهذا الفرس أخرجه ابن سعد عن الواقدي بسنده عن سهل  
ابن سعد في تسمية خيل النبي ﷺ قال وأهدي نعيم الداري فرسا يقال له الورد فأعطاه عمر فحمل عليه عمر في سبيل  
الله فوجده يباع الحديث فعرف بهذا تسميته وأصله ولا يعارضه ما أخرجه مسلم ولم يسبق لفظه وساقه أبو عوانة في  
مستخرجه من طريق عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر أن عمر حمل على فرس في سبيل الله فأعطاه رسول  
الله ﷺ رجلا لانه يحمل على ان عمر لما أراد أن يتصدق به فوض الى رسول الله ﷺ اختيار من يتصدق به عليه  
أو استشاره فيمن يحمله عليه فاشار به عليه فنسبت اليه العطية لكونه أمره بها (قوله في سبيل الله) ظاهره انه حمله عليه  
حمل تملك ليجاهد به اذ لو كان حمل تحبب لم يجز بيعه وقيل بلغ الى حالة لا يمكن الانتفاع به فيما حبس فيه وهو مفتقر  
الى ثبوت ذلك وبدل على انه تملك قوله المائد في هيبته ولو كان حبسا لقال في حبسه أو وقفه وعلى هذا فالمراد بسبيل  
الله الجهاد لا الوقف فلا حجة فيه لمن أجاز بيع الموقوف اذا بلغ غاية لا يتصور الانتفاع به فيما وقف له (قوله  
فاضاعه) أي لم يحسن القيام عليه وقصر في مؤنته وخدمته وقيل أي لم يعرف مقداره فاراد بيعه بدون قيمته وقيل  
معناه استعماله في غير ما يجعل له والاول أظهر ويؤيده رواية مسلم من طريق روح بن القاسم عن زيد بن أسلم فوجده  
أضاعه وكان قليل المال فاشار الى علة ذلك والى العذر المذكور في ارادة بيعه (قوله لا تشتريه) سمي الشراء عودا في  
الصدقة لان العادة جرت بالمساحة من البائع في مثل ذلك للمشتري فاطلق على القدر الذي يساع به رجوعا وأشار الى  
الرخص بقوله وان أعطاك بدرهم ويستفاد من قوله وان أعطاك بدرهم ان البائع كان قد ملكه ولو كان محبسا كما دامه  
من تقدم ذكره يجوز بيعه لكونه صار لا ينتفع به فيما حبس له لما كان له أن يبيعه الا بالقيمة الوافورة ولا كان له أن يساع  
منها بشيء ولو كان المشتري هو المحبس والله أعلم وقد استشكله الاسماعيلي وقال اذا كان شرط الواقف ما تقدم ذكره  
في حديث ابن عمر في وقف لا يباع أصله ولا يوهب فكيف يجوز أن يباع الفرس الموهوب وكيف لا ينهى بانه أو يمنع  
من بيعه قال فعمل معناه ان عمر جعله صدقة يعطيها من يرى رسول الله ﷺ اعطاه فأعطاه النبي ﷺ الرجل

فَإِنَّ الْعَائِدَ فِي صَدَقَتِهِ كَالْكَلْبِ يَعُودُ فِي قَيْئِهِ **بَابُ حَدِيثِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُوسَى أَخْبَرَنَا هِشَامُ بْنُ يُوسُفَ أَنَّ ابْنَ حُرَيْجٍ أَخْبَرَهُمْ قَالَ أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ أَنَّ بَنِي صَهْبٍ مَوْلَى ابْنِ جَدْعَانَ ادَّعَوْا بَيْتَيْنِ وَحِجْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَعْطَى ذَلِكَ صَهْبِيًّا . فَقَالَ مَرْوَانُ مَنْ يَشْهَدُ لَكُمَا عَلَى ذَلِكَ قَالُوا ابْنُ عُمَرَ فَدَعَاهُ فَشَهِدَ لِأَعْطَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَهْبِيًّا**

المدكور فخري منه ما ذكر ويستفاد من التعليل المذكور أيضا انه لو وجد مثل ابياع باغلي من ثمنه لم يتناول النبي (قوله فان العائد في صدقته الخ) حمل الجمهور هذا النهي في صورة الشراء على التنزيه وحمله قوم على التحريم قال القرطبي وغيره وهو الظاهر ثم الزجر المذكور مخصوص بالصورة المذكورة وما أشبهها لاما اذا رده اليه الميراث مثلا قال الطبري يخص من عموم هذا الحديث من وهب بشرط الثواب ومن كان والدا والموهوب ولده والهبة التي لم تقبض والتي ردها الميراث الى الواهب لثبوت الاخبار باستثناء كل ذلك وأما ما عدي ذلك كالغني يثيب الفقير ونحو من يصل رحمه فلا رجوع لهؤلاء قال وما لا رجوع فيه مطلقا الصدقة يراد بها ثواب الآخرة وقد استشكل ذكر عمر مع ما فيه من اذاعة عمل البر وكتمانه أرجح وأجيب بانه تعارض عنده المصلحتان الكتمان وتبليغ الحكم الشرعي فرجح الثاني فعمل به وتعب بانه كان يمكنه أن يقول حمل رجل على فرس مثلا ولا يقول حملت فيجمع بين المصلحتين والظاهر أن محل رجحان الكتمان انما هو قبل الفعل وعنده وأما بعد وقوعه فلعل الذي أعطيه أذاع ذلك فانتفى الكتمان ويضاف اليه ان في اضافته ذلك الى نفسه تأكيدا لصحة الحكم المذكور لان الذي تقع له القصة أجدربضبطها ممن ليس عنده الا وقوعها بحضوره فلما أمن ما يخشى من الاعلان بالقصد صرح باضافة الحكم الى نفسه ويحتمل أن يكون محل ترجيح الكتمان ان يخشى على نفسه من الاعلان العجب والرياء اما من أمن ذلك كعمر فلا (قوله باب) كذا للجميع بغير ترجمة وهو كالفصل من الباب الذي قبله ومناسبته لها ان الصحابة بعد ثبوت عطية النبي ﷺ ذلك لصهيب لم يستفصلوا هل يرجع ام لا فدل على ان لا اثر للرجوع في الهبة (قوله ان بني صهيب) هو ابن سنان الرومي وقد تقدم اصله في العرب في باب شراء المملوك من الحرب من كتاب البيوع وقوله مولي بي جدعان كذا في رواية الكشميهني وللباقين مولى ابن جدعان وهي رواية الاسماعيلي من طريق ابى حاتم عن ابراهيم بن موسى شيخ البخاري فيه وابن جدعان هو عبد الله بن جدعان بن عمرو بن كعب بن سعد بن مرتيم مرة وأما صهيب فكان له من الولد ممن روي عنه حمزة وسعد وصالح وصيفي وعباد وعثمان ومجد وحبيب (قوله فقال مروان) هو ابن الحكم حيث كان أمير المدينة لمعاوية وكان موت صهيب بالمدينة في أواخر خلافة علي (قوله من يشهد لكما) كذا فيه بالثنية وبقية الفصحة بصيغة الجمع فيحمل على ان المتولي للدعوى بذلك منهم كانوا اثنين ورضي الباقر بذلك فنسب اليهم تارة بصيغة الجمع وتارة بصيغة الثنية على ان في رواية الاسماعيلي فقال مروان من يشهد لكم ولا اشكال فيه ويجاب الكرمانى بان اقل الجمع اثنان عند بعضهم (قوله لا اعطى) يفتح اللام هي لام القسم كانه اعطى الشهادة حكم القسم اوفيه قسم مقدر او عبر عن الخبر بالشهادة والخبر يؤكد بالقسم كثيرا وان كان السامع غير منكر و يؤيد كونه خيرا ان مروان قضى لهم بشهادة ابن عمر وحده ولو كانت شهادة حقيقة لاحتاج الى شاهد آخر ودعوى ابن بطال انه قضى لهم بشهادته ويمينهم فيه نظر لانه لم يذكر في الحديث وقد استدلل به بعض المتأخرين لقول بعض السلف كشرح انه يكفي الشاهد الواحد اذا انضمت اليه قرينة تدل على صدقة وترجم أبو داود في السنن باب اذا علم الحاكم صدق الشاهد الواحد يجوز له أن يحكم وساق قصة خزيمه بن ثابت في سبب تسميته بالشهادتين وهي مشهورة والجمهور على أن ذلك خاص بخزيمة والله أعلم وقال ابن التين يحتمل أن يكون مروان أعطى ذلك من يستحق عند العطاء من مال الله فان كان النبي عليه الصلاة والسلام اعطاه كان تنفيذ له وان لم يكن كان هو المنشيء للعطاء قال وقد يكون ذلك خاعيا بالنبي كما وقع في قصة أبي قتادة حيث

بَيْتَيْنِ وَحُجْرَةً فَقَضَى مَرَّوَانَ بِشَهَادَتِهِ لَمْ يَأْبَ مَأْقِيلَ فِي الْعُمَرِيِّ وَالرَّقْبِيِّ ، أَعْمَرْتَهُ الدَّارَ فَهِيَ عُمَرِيُّ جَمَلَتْهَا  
 لَهُ اسْتَمْرَكُمْ فِيهَا جَلَّكُمْ عَمَّارًا حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ حَدَّثَنَا شَيْبَانُ عَنْ يَحْيَى عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ جَابِرِ  
 رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَضَى النَّبِيُّ ﷺ بِالْعُمَرِيِّ . أَنَّهَا لِمَنْ وَهَبَتْ لَهُ حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ حَدَّثَنَا  
 هَاشِمٌ حَدَّثَنَا قَتَادَةُ قَالَ حَدَّثَنِي النَّضْرُ بْنُ أَنَسٍ

قضى له بدعواه وشهادة من كان عنده السلب (قوله بيتين وحجرة) ذكر عمر بن شبة في أخبار المدينة ان بيت  
 صيب كان لام سلمة فوهبته لصهيب فاعلمها ففعلت ذلك بأمر النبي ﷺ أو نسب إليها بطريق المجاز وكان في الحقيقة للنبي  
 ﷺ فأعطاها لصهيب أو هو بيت آخر غير ما وقعت به الدعوى المذكورة \* (قوله باب ما قيل في العمرى والرقي) أى  
 ما ورد في ذلك من الأحكام ثبت للأصلي وكرامة بسملة قبل الباب والعمرى بضم المهملة وسكون الميم مع  
 القصر وحكي ضم الميم مع ضم أوله وحكي فتح أوله مع السكون مأخوذ من العمر والرقي بوزنها مأخوذة من المراقبة  
 لانهم كانوا يفعلون ذلك في الجاهلية فيعطى الرجل الدار ويقول له أعمرتك أياها أى أبعثتلك مدة عمرك  
 فقيل لها عمرى لذلك وكذا قيل لها رقي لان كلا منهما يرقب متى يموت الآخر لترجع إليه وكذا ورثته فيقومون  
 مقامه في ذلك هذا أصلها لغة وأما شرعا فالجمهور على أن العمرى اذا وقعت كانت ملكا للاخذ ولا ترجع الى  
 الاول الا ان صرح باشتراط ذلك وذهب الجمهور الى صحة العمرى الى ما حكاه أبو الطيب الطبرى عن بعض الناس  
 والمؤوردى عن داود وطائفة لكن ابن حزم قال بصحتها وهو شيخ الظاهرية ثم اختلفوا الى ما يتوجه التملك فالجمهور انه يتجه  
 الى الرقة كسائر الهبات حتى لو كان العمر عبدا فأعتقه الموهب له نفذ بخلاف الواهب وقيل يتوجه الى المنفعة دون  
 الرقة وهو قول مالك والشافعى فى القديم وهل يسلك به مسلك العارية أو الوقف روايتان عند المالكية وعن الحنفية  
 التملك فى العمرى يتوجه الى الرقة وفى الرقي الى المنفعة وعنهم انها باطلة وقول المصنف أعمرت الدار فهي عمرى  
 جعلتها أشار بذلك الى أصلها وأطلق الجعل لانه يرى انها تصير ملك الموهوب له كقول الجمهور لا يرى انها عارية كما  
 سأتى تصريحه بذلك فى آخر أبواب الهبة وقوله استعمركم فيها جعلكم عمارا هو تفسير أبى عبيدة فى المجاز وعليه  
 يعتمد كثيرا وقال غيره استعمركم أطال أعماركم وقيل معناه أذن لكم فى عمارتها واستخراج قوتكم منها (قوله عن يحيى)  
 هو ابن أنس كثير (قوله عن أبى سلمة عن جابر) فى رواية هشام عن يحيى حدثنى أبوسلمة سمعت جابر بن عبد الله أخرجه  
 مسلم وأبوسلمة هو ابن عبد الرحمن (قوله قضى النبي ﷺ بالعمرى انها لمن وهبت له) هو بفتح أنها أى قضى بانها وفى  
 رواية الزهري عن أبى سلمة عند مسلم أعماركم أطال أعماركم ولعقبه فانها للذى أعطىها لا ترجع الى الذى أعطىها  
 لانه أعطى عطاء وقعت فيه الموارث هذا لفظه من طريق مالك عن الزهري وله نحوه من طريق ابن جريج عن الزهري  
 وله من طريق الليث عنه فقد قطع قوله حقه فيها وهى لمن أعمار ولعقبه ولم يذكّر التعليل الذى فى آخره وله من طريق  
 معمر عنه انما العمرى التى أجازها رسول الله ﷺ أن يقول هى لك ولعقبك فأما الذى قال هى لك ما عشت فانها ترجع  
 الى صاحبها قال معمر كان الزهري يفتى به ولم يذكّر التعليل أيضا وبين من طريق أبى ذئب عن الزهري أن التعليل من  
 قول أبى سلمة وقد أوضحته فى كتاب المدرج وأخرجه مسلم من طريق أبى الزبير عن جابر قال جعل الانصار يعمرون  
 المهاجرين فقال النبي ﷺ أمسكوا عليكم أموالكم ولا تفسدوها فانه من أعمار عمرى فهي للذى أعمارها حيا وميتا  
 ولعقبه فيجمع من هذه الروايات ثلاثة أحوال أحدها أن يقول هى لك ولعقبك فهذا صريح فى أنها للموهوب له  
 ولعقبه تانها أن يقول هى لك ما عشت فاذا مات رجعت الى فهذه عارية مؤقتة وهى صحيحة فاذا مات رجعت الى الذى  
 أعطى وقد بينت هذه الروايات قبلها رواية الزهري وبه قال أكثر العلماء ورجحه جماعة من الشافعية والاصح عند أكثرهم

عَنْ بَشِيرِ بْنِ نَهْيِكٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ الْعُمَرِيُّ جَائِزَةٌ وَقَالَ عَطَاءٌ حَدَّثَنِي جَابِرٌ  
عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَهُ

لا ترجع الى الواهب واحتجوا بأنه شرط فاسد فلنى وسأ ذكر الاحتجاج لذلك آخر الباب فالتا أن يقول أعمرتكها  
ويطلق فرواية أبي الزبير هذه تدل على أن حكمها حكم الاول وأنها لا ترجع الى الواهب وهو قول الشافعي في الجديد  
والجمهور وقال في القديم العقد باطل من أصله وعنه كقول مالك وقيل القديم عن الشافعي كالجديد وقد روى النسائي أن  
قتادة حكي أن سليمان بن هشام بن عبد الملك سأل الفقهاء عن هذه المسئلة أعني صورة الاطلاق فذكره قتادة عن  
الحسن وغيره أنها جائزة وذكره حديث أبي هريرة بذلك قال وذكره عن عطاء عن جابر عن النبي ﷺ مثل ذلك  
قال فقال الزهري انما العمري أى الجائزة اذا أعمره ولعقبه من بعده فاذا لم يجعل عقبه من بعده كان للذي يجعل شرطه  
قال قتادة واحتج الزهري بان الخلفاء لا يقضون بها فقال عطاء قضي بها عبد الملك بن مروان ( قوله عن بشير ) بالمعجمة  
وزن عظيم ( ابن نهيك ) بالنون وزن ولده ( قوله العمري جائزة ) فهم قتادة وهو راوى الحديث من هذا الاطلاق  
ما حكته عنه وحمله الزهري على التفصيل الماضى واطلاق الجواز في هذه الرواية لا يفهم منه غير الحل أو الصحة وأما  
حمله على المضي للذي يعطاها وهو الذى حمله عليه قتادة فيحتاج الى قدر زائد على ذلك وقد اخرج النسائي من طريق  
محمد بن عمرو عن ابى سلمة عن ابى هريرة مرفوعا لا عمري فمن أعمر شيأ فهو له وهو يشهد لما فهمه قتادة ( قوله وقال  
عطاء حدثني جابر عن النبي ﷺ مثله ) في رواية غير ابى ذر نحوه بدل مثله وطريق عطاء موصولة بالاسناد المذكور  
عن قتادة عنه فتادة هو القائل وقال عطاء وهم من جعله معلقا وقد بين ذلك أبو الوليد عن همام أخرجه أبو نعيم في  
مستخرجه من طريقه بالاسنادين جميعا ولفظهما واحد وهو يقوي رواية ابى ذر وقد رواه مسلم من طريق سعيد  
ابن أبى عمرو وبتة عن قتادة بلفظ العمري ميراث لاهلها ( تنبيه ) ترجم المصنف بالرقبي ولم يذكر الا الحدِيثين الواردين  
في العمري. وكان يرى انهما متحدتا المعنى وهو قول الجمهور ومنع الرقبي مالك وأبو حنيفة ومحمد ووافق أبو يوسف الجمهور  
وقد روى النسائي باسناد صحيح عن ابن عباس موقوفا العمري والرقبي سواء وله من طريق اسراييل عن عبد الكريم  
عن عطاء قال نهى رسول الله ﷺ عن العمري والرقبي قلت وما الرقبي قال يقول الرجل للرجل هي لك حياتك فان  
فعلتم فهو جائز هكذا أخرجه مرسلا وأخرجه من طريق ابن جريج عن عطاء عن حبيب بن أبى ثابت عن ابن عمر  
مرفوعا لا عمري ولا رقبى فمن أعمر شيأ أو أرقبه فهو له حياته ومماته رجاله ثقات لكن اختلف في سماع حبيب له من  
ابن عمر فصرح به النسائي من طريق ومعناه في طريق أخرى وقال الماوردي اختلفوا الى ماذا يوجه النهي والظاهر  
أنه يتوجه الى الحكم وقيل يتوجه الى اللفظ الجاهلى والحكم المنسوخ وقيل النهي انما يمنع صحة ما يفيد المنهي عنه فائدة  
أما اذا كان صحة المنهي عنه ضرا على مرتكبه فلا يمنع صحته كالاطلاق في زمن الحيض وصحة العمري ضرر على المعمر  
فان ملكه يزول بغير عوض هذا كله اذا حمل النهي على التحريم فان حمل على الكراهة أو الارشاد لم يحجج الى ذلك والقريظة  
الصارفة ما ذكر في آخر الحديث من بيان حكمه ويصرح بذلك قوله العمري جائزة وللتزمذى من طريق ابى الزبير عن  
جابر رفعه العمري جائزة لاهلها والرقبي جائزة لاهلها والله أعلم قال بعض الخذاق اجازة العمري والرقبي بعيد عن  
قياس الاصول ولكن الحديث مقدم ولوقيل بتحريمهما للنهي وصحتهما للحديث لم يبعد وكان النهي لامر خارج  
وهو حفظ الاموال ولو كان المراد فيهما المنفعة كما قال مالك لم يمتنع عنهما والظاهر أنه ما كان مقصودا العرب بهما الاتمليك  
الرقبة بالشرط المذكور فجاء الشرع بمراغمتهم فصحح العقد على نعت الهبة المحمودة وأبطل الشرط المضاد لذلك  
فانه يشبه الرجوع في الهبة وقد صحح النهي عنه وشبهه بالكب يهود في قيئه وقد روى النسائي من طريق ابى الزبير عن  
ابن عباس رفعه العمري لمن أعمرها والرقبي لمن أرقبها والعائد في هبته كالعائد في قيئه فشرط الرجوع بالمقارن للعقد  
مثل الرجوع الطارىء بعده فنهى عن ذلك وأمر أن يبقىها مطلقا أو يخرجها مطلقا فان أخرجها على خلاف ذلك

**باب** من استعمار من الناس الفرس **حدثنا** آدم **حدثنا** شعبة عن قتادة قال سمعت أنسا يقول كان فرع بالمدينة فاستعمار النبي ﷺ فرساً من أبي طلحة يقال له المندوب فركب . فلما رجع قال ما رأينا من شيء وإن وجدناه لبحراً **باب** الاستعمارة للعروس **حدثنا** أبو نعيم **حدثنا** عبد الواحد إن أئمن قال حدثني أبي قال دخلت على عائشة رضي الله عنها وعليها درع قطر ثمن خمسة دراهم قالت أرفع بصرك

جل الشرط وصح المقدم اغمة له وهو نحو أبطال شرط الولاء لمن باع عبدا كما تقدم في قصة بريرة \* ( قوله باب من استعمار من الناس الفرس ) زاد أبو ذر عن مشايخه والداية وزاد عن الكشميين وغيرها وثبت مثله لابن شويه لكن قال وغيرهما بالثنية وذكر بعض الشراح ممن أدركناه قبل الباب كتاب العارية ولم أره في شيء من النسخ ولا الشروح والبخاري أضاف العارية الى الهبة لانها هبة المنافع والعارية بتشديد التحتانية ويجوز تخفيفها وحكي طارة براء خفيفة غير تحتانية قال الازهرى مأخوذة من عار اذا ذهب وجاء ومنه سمي العيار لانه يكثر الذهاب والحجى . وقال البطليوسى هي من الصاور وهو التناوب وقال الجوهرى منسوبة الى العار لان طلبها عار وتعقب بوقوعها من الشارع ولا عار في فعله وهذا الصقب وان كان صحيحا في نفسه لكنه لا يرد على ناقل اللغة وفعل الشارع في مثل ذلك لبيان الجواز وهي في الشرع هبة للمنافع دون الرقبة ويجوز توقيتها وحكم العارية اذا تلفت في يد المستعير أن يضمها الا فيما اذا كان ذلك من الوجه المأذون فيه هذا قول الجمهور وعن المالكية والحنفية ان لم يتعد يضمن وفي الباب عدة أحاديث ليس فيها شيء على شرط البخاري أشهرها حديث أبي أمامة انه سمع النبي ﷺ في حجة الوداع يقول العارية مؤداة والزعيم غارم أخرجه أبو داود وحسنه الترمذي وصححه ابن حبان (قلت) في الاستدلال به نظر وايس فيه دلالة على التضمن لان الله تعالى قال ان الله يأمركم أن تؤدوا الامانات الى أهلها واذا تلفت الامانة يلزم ردها نعم روى الاربعة وصححه الحاكم من حديث الحسن عن سمرة رفعه على اليد ما أخذت حتى تؤديه وسماع الحسن من سمرة مختلف فيه فان ثبت ففيه حجة لقول الجمهور والله أعلم ( قوله كان فرع بالمدينة ) أى خوف من عدو ( قوله من أبي طلحة ) زيد بن سهل زوج لم أنس ( قوله يقال له المندوب ) قيل سمي بذلك من الندب وهو الوهن عند السباق وقيل لندب كان في جسمه وهو أتر الجرح زاد في الجهاد من طريق سعيد عن قتادة كان يقطف أو كان فيه قطاف كذافيه بالشك والمراد أنه كان بطي المشى ( قوله وان وجدناه لبحراً ) في رواية المستملى وان وجدناه بحذف الضمير قال الخطابي ان هي النافية واللام في لبحراً بمعنى الأي ما وجدناه الا بحراً قال ابن التين هذا مذهب الكوفيين وعند البصريين أن محقفة من الثقيلة واللام زائدة كذا قال قال الاصمعي يقال للفرس بحر اذا كان واسع الجري أولان جريه لا ينفد كما لا ينفد البحر ويؤيده ما في رواية سعيد عن قتادة وكان بعد ذلك لا يجاري وسيأتي في الجهاد ويأتي الكلام عليه مستوفى هناك ان شاء الله تعالى \* ( قوله باب الاستعمارة للعروس عند البناء ) أى الزفاف وقيل له بناء لانهم يبنون لمن يتزوج قبة يخلو بها مع المرأة ثم أطلق ذلك على التزويج ( قوله حدثنا عبد الواحد ) تقدم بهذا الاسناد في آخر العتق حديث وفيه شرح حال أئمن والد عبد الواحد ( قوله وعليها درع قطر ) الدرع قميص المرأة وهو مذكر قال الجوهرى ودرع الحديد مؤنثة وحكي أبو عبيدة أنه أيضا يذكر ويؤنث والقطر بكسر القاف وسكون المهملة بعدها راء وفي رواية المستملى والسرخسى يضم القاف وآخره نون والقطر ثياب من غليظ القطن وغيره وقيل من القطن خاصة وحكي ابن قرقول أنه في رواية ابن السكن والقاسمي بالقاف المكسورة آخره راء وهو ضرب من ثياب اليمن تعرف بالقطرية فيها حمرة قال البناسي والصواب بالقاف وقال الازهرى الثياب القطرية منسوبة الى قطر قرية في البحرين فكسروا القاف للنسبة وخففوا ( قوله ثمن خمسة دراهم ) بنصب ثمن بتقدير فعل وخمسة بالخفض على الاضافة أو برفع الثمن وخمسة على حذف الضمير والتقدير ثمنه خمسة وروى بضم



إلى جاريتي أنظر إليها فإنها تزهي أن تلبسه في البيت. وقد كان لي منهن درع على عهد رسول الله ﷺ فما  
كانت امرأة تقين بالمدينة إلا أرسلت إلى تستعيره **باب فضل المنيحة حديثنا** يحيى بن بكير  
حدثنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال نعم المنيحة  
اللقحة الصني منحة والشاة الصني تغدو باناء وتروح باناء **حديثنا** عبد الله بن يوسف وإسماعيل عن  
مالك قال نعم الصدقة **حديثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا ابن وهب حدثنا يونس عن ابن شهاب عن  
أنس بن مالك رضي الله عنه قال لما قدم المهاجرون المدينة من مكة وليس بأيديهم وكانت الأنصار

أوله وتشديد الميم على لفظ الماضي ونصب خمسة على نزع الحافض أي قوم بخمسة دراهم ووقع في رواية ابن شويبه  
وحده خمسة الدراهم (قوله إلى جاريتي) لم أعرف اسمها (قوله تزهي) بضم أوله أي تأنف أو تكبر يقال زهي زهي إذا  
دخله الزهو وهو الكبر ومنه ما أزهاه وهو من الحروف التي جاءت بلفظ البناء للمفعول وإن كانت بمعنى الفاعل مثل عني  
بالامر ونتجت الناقة (قلت) ورأيت في رواية أبي ذر تزهي بفتح أوله وقد حكاهما أبي دريد وقال الأصمعي لا يقال  
بالفتح (قوله تقين) بالقاف أي تزين من قال الشيء قيانة أي أصلحه والقينة تقال للماشطة والمغنية وللأمة مطلقا  
وحكي ابن التين أنه روى تقين بالقاف أي تعرض وتجلي على زوجها (قلت) ولم يضبط ما بعد القاف ورأيت بخط بعض  
الحفاظ بمثناة فوقانية قال ابن الجوزي أرادت عائشة رضي الله عنها أنهم كانوا أولاف في حال ضيق وكان الشيء المحقر  
عندهم إذ ذاك عظيم القدر وفي الحديث إن عارية الثياب للعروس أمر معمول به مرغ فيه وأنه لا يعد من الشنع  
وفيه تواضع عائشة وأمرها في ذلك مشهور وفيه حلم عائشة عن خدما ورفقها في المعاتبة وإيثارها بما عندها مع  
الحاجة إليه وتواضعها باخذها لسلفة في حال اليسار مع ما كان مشهورا عنها من الجود رضي الله عنها \* (قوله باب فضل  
المنيحة) حذف باب من رواية أبي ذر والمنيحة بالنون والمهملة وزن عظيمة هي في الأصل العطية قال أبو عبيد المنيحة  
عند العرب على وجهين أحدهما أن يعطى الرجل صاحبه صلة فتكون له والآخر أن يعطيه ناقة أو شاة ينتفع بجلها  
ووبرها زمنام يردا والمراد بها في أول أحاديث الباب هنا عارية ذوات الالبان ليؤخذلبنها ثم ترد إلى صاحبها وقال  
الفراز قيس لا تكون المنيحة إلا ناقة أو شاة والأول أعرف ثم ذكر المصنف في ستة أحاديث \* الأول حديث أبي  
هريرة (قوله نعم المنيحة اللقحة الصني منحة) اللقحة الناقة ذات اللبن القرية العهد بالولادة وهي مكسورة اللام  
ويجوز فتحها المعروف أن اللقحة بفتح اللام المرة الواحدة من الحلب والصني بفتح الصاد وكسر القاف أي الكريمة  
العزيرة اللبن ويقال لها الصنية أيضا كذا رواه يحيى بن بكير وذكر المصنف بعده أن عبد الله بن يوسف وإسماعيل  
يعني ابن أبي أويس روياه بلفظ نعم الصدقة اللقحة الصني منحة وهذا هو المشهور عن مالك وكذا رواه شعيب عن  
أبي الزناد كما سيأتي في الأثرية قال ابن التين من روي نعم الصدقة روي أحدهما بالمعنى لأن المنحة العطية والصدقة  
أيضا عطية (قلت) لا تلازم بينها فكل صدقة عطية وليس كل عطية صدقة وإطلاق الصدقة على المنحة مجاز  
ولو كانت المنحة صدقة لما حلت للنبي ﷺ بل هي من جنس الهبة والهدية وقوله منحه منصوب على التمييز قال ابن مالك  
فيه وقوع التمييز بعد فاعل نعم ظاهرا وقدمته سيويه الأمع الأضمار مثل بنس للظالمين بدلا وجوزه المبرد وهو  
الصحيح وقال أبو البقاء اللقحة هي المخصوصة بالمدح ومنحة منصوب على التمييز توكيدا وهو قول الشاعر

«فتم الزاد زاد أريك زادا» (قوله تغدو باناء وتروح باناء) أي من اللبن أي تحلب إناء بالغداة وإناء بالعشي ووقع هذا  
الحديث في رواية مسلم من رواية سفیان عن أبي الزناد بلفظ ألا رجل يمنح أهل بيت ناقة تغدو باناء وتروح باناء إن  
أجرها لعظيم \* الحديث الثاني حديث أنس (قوله وليس بأيديهم) كذا للجميع وفي رواية الأصمعي (١) وكرمة

(١) (قوله يعني شيء اطلع) كذا في جميع النسخ بالرفع والرواية التي شرحها القسطلاني يعني شيئا بالنصب اه

أهل الأرض والعتق قاسمهم الأنصار على أن يعطوهم نمار أموالهم كل عام ويكفونهم العمل والمؤنة  
 وكانت أمه أم أنس أم سليم كانت أم عبد الله بن أبي طلحة . فكانت أعطت أم أنس رسول الله  
 ﷺ عذاقا فأعطاها النبي ﷺ أم أيمن مولاته أم أسامة بن زيد قال ابن شهاب فأخبرني أنس بن  
 مالك أن النبي ﷺ لما فرغ من قتل أهل خيبر فأنصرف إلى المدينة رد المهاجرون إلى الأنصار  
 منائحهم التي كانوا منحومهم من نمارهم فرد النبي ﷺ إلى أمه عذاقا فأعطى رسول الله ﷺ أم أيمن  
 مكانهن من حائطه \* وقال أحمد بن شبيب أخبرنا أبي عن يونس بهذا وقال مكانهن من خالصه  
**حدثنا** مسدد حدثنا عيسى بن يونس حدثنا الأوزاعي عن حسان بن عطية عن أبي كبشة السلولي

يعني شيء أو ثبت لفظ شيء في رواية مسلم عن حرمة وأبي الطاهر عن ابن وهب (قوله فقا سمهم الانصار الخ) ظاهره  
 مغاير لقوله في حديث أبي هريرة الماضي في المزارعة قالت الانصار للنبي ﷺ اقسم بيننا وبين اخواننا النخيل  
 قال لا واجمع بينهما ان المراد بالمقاسمة هنا القسمة المعنوية وهي التي أجابهم اليها في حديث أبي هريرة حيث قال  
 قالوا فكفوتنا المؤنة ونشركهم في الثمر فكان المراد هنا مقاسمة الثمار والمنفي هناك مقاسمة الاصول وزعم الداودي  
 وأقره ابن التين أن المراد بقوله هنا قاسمهم الانصار أي حالقوهم جعله من القسم بفتح القاف والمهملة لا من القسم  
 بسكون المهملة وقد تقدم تعقب ما زعمه في كتاب المزارعة (قوله وكانت أمه أم أنس الخ) الضمير في أمه يعود على  
 أنس وأم أنس بدل منه وكذا أم سليم وفي رواية مسلم وكانت أمه أم أنس بن مالك وهي تدعى أم سليم وكانت أم عبد  
 الله بن أبي طلحة كان أخا أنس لأمه والذي يظهر أن قائل ذلك هو الزهري الراوي عن أنس لكن بقية السياق  
 يقتضي أنه من رواية الزهري عن أنس فيحمل على التجريد (قوله فكانت أعطت أم أنس) أي كانت أم أنس أعطت  
 (قوله عذاقا) بكسر المهملة وبذال معجمة خفيفة جمع عذق بفتح ثم سكون كجبل وجبال والعذق النخلة وقيل إنما  
 يقال لها ذلك إذا كان حملها موجودا والمراد أنها وهبت له ثمرها (قوله قال ابن شهاب) هو موصول بالاسناد المذكور  
 وكذا هو عند مسلم (قوله الي أمه) أي إلى أم أنس وهي أم سليم (قوله فأعطى رسول الله ﷺ أم أيمن مكانهن)  
 أي بدلهن (قوله من حائطه) أي بستانه (قوله وقال أحمد بن شبيب أخبرنا أبي عن يونس بهذا) أي بالاسناد  
 والمتن (قوله وقال مكانهن من خالصه) يعني أنه وافق ابن وهب في السياق إلا في قوله من حائطه فقال من  
 خالصه أي من خالص ماله قال ابن التين المعنى واحد لان حائطه صار له خالصا (قلت) لكن لفظ خالصه أصرح  
 في الاختصاص من حائطه وطريق أحمد بن شبيب هذه وصلها البرقاني في المصاحفة من طريق محمد بن علي  
 الصائغ عن أحمد بن شبيب المذكور مثله زاد مسلم في آخر الحديث قال ابن شهاب وكان من شأن أم أيمن  
 انها كانت رصيفة لعبد الله بن عبدالمطلب وكانت من الحبشة فلما ولدت آمنة رسول الله ﷺ بعدما توفي أبوه كانت  
 أم أيمن تحضنه حتى كبر فأعتقها ثم أنكحها زيد بن حارثة وتوفيت بعده ﷺ بخمسة أشهر وسياتي في المغازي ذكر  
 سبب إعطاء رسول الله ﷺ لام أيمن بدل العذاق وفيه زيادة على رواية الزهري فانه أخرج من طريق سلمان  
 التيمي عن أنس قال كان الرجل يجعل للنبي ﷺ النخلات الحديث وفيه وان أهلي أمروني أن أسأل النبي ﷺ  
 الذي كانوا أعطوه وكان قد أعطاه أم أيمن فجاءت أم أيمن فجعلت الثوب في عنق تقول لا نعطيكم وقد أعطانيه قال  
 والنبي ﷺ يقول لك كذا حتى أعطاه عشرة أمثاله أو كما قال \* الحديث الثالث (قوله عن حسان بن عطية) في  
 رواية أحمد عن الوليد حدثنا الأوزاعي حدثنا حسان بن عطية (قوله عن أبي كبشة) في رواية أحمد المذكورة حدثني أبو كبشة  
 وهو فتح الكاف وسكون الموحدة بعدها معجمة (السلولي) بفتح المهملة وتخفيف اللام المضمومة بعدها واوسا كنة

قال سَعِيْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَرْبَعُونَ خَصْلَةً أَعْلَاهُنَّ مَنِيحَةُ الْعِزِّ . مِمَّنْ عَامِلٍ يَعْمَلُ بِمَنْحَةٍ مِنْهَا رَجَاءُ ثَوَابِهَا وَتَصَدِيقَ مَوْعُودِهَا إِلَّا أَدْخَلَهُ اللَّهُ فِيهَا الْجَنَّةَ قَالَ حَسَّانٌ فَعَدَدْنَا مَا دُونَ مَنِيحَةِ الْعِزِّ مِنْ زِدِّ السَّلَامِ وَتَشْمِيتِ الْعَاطِسِ وَإِمَاطَةِ الْأَذَى عَنِ الطَّرِيقِ وَنَحْوِهِ فَمَا اسْتَطَعْنَا أَنْ نَبْلُغَ خَمْسَ عَشْرَةَ خَصْلَةً **حَدَّثَنَا** مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ قَالَ حَدَّثَنِي عَطَاءٌ عَنْ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ كَانَتْ لِرِجَالٍ مِنَّا فُضُولٌ أَرْضِيْنَ فَقَالُوا نَوَاجِرُهَا بِالثُّلُثِ وَالرُّبْعِ وَالنِّصْفِ ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ مَنْ كَانَتْ لَهُ أَرْضٌ فَأَيَّرَعَهَا أَوْ لِيَمْنَحَهَا أَخَاهُ ، فَإِنَّ أَبِي قَلِيمِ بْنِ أَرْضِهِ وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ حَدَّثَنِي الزُّهْرِيُّ حَدَّثَنِي عَطَاءُ بْنُ يُزَيْدٍ حَدَّثَنِي أَبُو سَعِيدٍ قَالَ جَاءَ أَعْرَابِيٌّ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَسَأَلَهُ عَنِ الْمَهْجَرَةِ . فَقَالَ وَبِحُكِّ إِنْ الْمَهْجَرَةُ شَأْنُهَا شَدِيدٌ فَهَلْ لَكَ مِنْ إِبْلِ قَالَ نَعَمْ قَالَ فَتَمَطَّيْ صَدَقَتَهَا ، قَالَ نَعَمْ ، قَالَ فَهَلْ تَمْنَحُ مِنْهَا شَيْئًا . قَالَ نَعَمْ . قَالَ فَتَحْلِبُهَا يَوْمَ وَرَدِهَا ، قَالَ نَعَمْ . قَالَ فَاعْمَلْ مِنْ وَرَاءِ التُّجَّارِ فَإِنَّ اللَّهَ لَنْ يَبْرِكَ مِنْ عَمَلِكَ شَيْئًا **حَدَّثَنَا** مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ حَدَّثَنَا أَيُّوبُ عَنْ عَمْرٍو عَنْ طَاوُسٍ قَالَ حَدَّثَنِي أَعْلَهُمْ بِذَلِكَ يَعْنِي ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَرَجَ إِلَى أَرْضِ تَهْمَزُ زَرْعًا ، فَقَالَ لِمَنْ هَذِهِ . فَقَالُوا أَكْثَرَاهَا

ثم لام لا يعرف اسمه وزعم الحاكم ان اسمه البراء بن قيس ووجهه عبد الغني بن سعيد و بين أنه غيره وليس لابي كبشة ولا للراوى عنه حسان بن عطية في البخارى سوى هذا الحديث وآخر في أحاديث الانبياء ( قوله قال رسول الله ﷺ ) في رواية أحمد سمعت رسول الله ﷺ ( قوله أربعون خصلة ) في رواية أحمد أربعون حسنة ( قوله العز ) بفتح المهملة وسكون النون بعدها زاي معروفة وهى واحدة المعز ( قوله قال حسان ) هو ابن عطية راوى الحديث وهو موصل بالاسناد المذكور قال ابن بطلال ما ملخصه ليس في قول حسان ما يمنع من وجدان ذلك وقد حض **عطاء** على أبواب من أبواب الخير والبر لا تحصى كثيرة ومعلوم انه **عطاء** كان عالما بالاربعين المذكورة وانما لم يذكرها لعنى هو أنفع لنا من ذكرها وذلك خشية أن يكون التعمين لها مزهدا في غيرها من أبواب البر قال وقد بلغنى ان بعضهم تطلبها فوجدوها تزيد على الأربعين فمأزاده اعانة الصانع والصنعة للاخرق واعطاء شمع النمل والستر على المسلم والذب عن عرضه وادخال السرور عليه والتفح في المجلس والدلالة على الخير والكلام الطيب والفرس والزرع والشفاعة وعبادة المريض والمصافحة والمحبة في الله والبغض لاجله والمجالسة لله والزيارة والنصح والرحمة وكلها في الاحاديث الصحيحة وفيها ما قد ينازع في كونه دون منيحة العز وحذفت مما ذكره أشياء قد تعقب ابن المنير بعضها وقال الاولي أن لا يعتنى بعدها لما تقدم وقال الكرمانى جميع ما ذكره رجم بالغيب ثم أنى عرف انها أدنى من المنيحة ( قلت ) وانما أردت بما ذكرته منها تقرب الخمس عشرة التى عدتها حسان بن عطية وهى ان شاء الله تعالى لانخرج عما ذكرته ومع ذلك فانا موافق لابن بطلال في امكان تتبع أربعين خصلة من خصال الخير أدناها منيحة العز وموافق لابن المنير في رد كثير مما ذكره ابن بطلال مما هو ظاهر انه فوق المنيحة والله أعلم بالحديث الرابع حديث جابر كانت لرجال منا فضول أرضين تقدم في المزارعة مع الكلام عليه والغرض منه هنا قوله أو ليمنحها أخاه الحديث الخامس ( قوله وقال محمد بن يوسف ) يحتمل ان يكون معطوفا على الذي قبله فيكون موصولا لكن صرح الاسماعيلي وأبو نعيم بانه لم يذكر فيه الخير ويؤيده انه أورده في الهجرة موصولا من طريق الوليد بن مسلم قال وقال محمد بن يوسف كلاهما عن الاوزاعي فلو أراد هنا أن يعطيه لقال هناك حدثنا محمد بن يوسف كما دته نعم زعم المنزى انه أخرجه في الهبة عن محمد بن

قُلَانُ . قَالَ أَمَا إِنَّهُ لَوْ مَنَعَهَا إِيَّاهُ كَانَ خَيْرًا لَهُ مِنْ أَنْ يَأْخُذَ عَلَيْهَا أُجْرًا مَعْلُومًا **بَاب** إِذَا قَالَ أَخْدَمْتُكَ هَذِهِ الْجَارِيَةَ عَلَى مَا يَتَعَارَفُ النَّاسُ فَهُوَ جَائِزٌ . وَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ هَذِهِ عَارِيَةٌ . وَإِنْ قَالَ كَسَوْتُكَ هَذَا الثَّوْبَ فَهِيَ هِبَةٌ **حَدَّثَنَا** أَبُو الْيَمَانِ أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ حَدَّثَنَا أَبُو الزُّنَادِ عَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ هَاجَرَ إِبْرَاهِيمُ بِسَارَةٍ فَأَعْطَوْهَا آجَرَ فَرَجَعَتْ فَقَالَتْ أَشَعَرْتُ أَنْ اللَّهُ كَبَتَ الْكَافِرَ . وَأَخْدَمَ وَابْتَدَأَ . وَقَالَ ابْنُ سِيرِينَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فَأَخْدَمَهَا هَاجَرَ **بَاب** إِذَا حَمَلَ رَجُلٌ عَلَى فَرَسٍ . فَهُوَ كَالْعُمْرَى وَالصَّدَقَةِ . وَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ لَهُ أَنْ يَرْجِعَ فِيهَا **حَدَّثَنَا** الْحُمَيْدِيُّ أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ قَالَ سَمِعْتُ مَالِكًا يَسْأَلُ زَيْدَ بْنَ أَسْلَمَ قَالَ سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ قَالَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حَمَلْتُ عَلَى فَرَسٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَرَأَيْتُهُ يُبَاعُ فَسَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لَا تَشْتَرِهِ وَلَا تَعُدَّ فِي صَدَقَتِكَ .

يوسف وفي الهجرة وقال محمد بن يوسف فأنه أعلم وقد وصله الاسماعيلي وأبو نعيم من طريق محمد بن يوسف المذكور وسيأتي شرحه في الهجرة ان شاء الله تعالى والغرض منه قوله فهل تمنح منها شيئاً قال نعم فان فيه اثبات فضيلة المنيحة وقوله لن يترك أي لن ينقصك \* . الحديث السادس حديث ابن عباس وقد تقدم في المزارعة أيضاً والمراد منه هنا ما دل من قوله لو منعها إياه كان خيراً له على فضل المنيحة \* (قوله باب اذا قال اخدمتك هذه الجارية على ما يتعارف الناس فهو جائز وقال بعض الناس هذه عارية وان قال كسوتك هذا الثوب فهذه هبة) أورد فيه طرفاً من حديث أبي هريرة في قصة إبراهيم وهاجر وقال فيه وأخدم وليدة قال وقال ابن سيرين عن أبي هريرة فأخدمها هاجر وسيأتي موصولاً في أحاديث الأنبياء مع الكلام عليه قال ابن بطال لا أعلم خلافاً ان من قال أخدمتك هذه الجارية انه قد وهب له الخدمة خاصة فان الاخدام لا يقتضي تملك الرقبة كما أن الاسكان لا يقتضي تملك الدار قال واستدل به بقوله فأخدمها هاجر على الهبة لا يصح وانما صححت الهبة في هذه القصة من قوله فأعطوها هاجر قال ولم يختلف العلماء فيمن قال كسوتك هذا الثوب مدة معينة ان له شرطه وانما يذكر أجلاً فهو هبة وقد قال تعالى فكفارته اطعام (١) عشرة مساكين أو كسوتهم ولم تختلف الامة أن ذلك تملك للطعام والكسوة انتهى والذي يظهر أن البخاري لا يخاف ان يتركه عند الاطلاق وانما مراده انه ان وجدت قرينة تدل على العرف حمل عليها والافهوع على الوضع في الموضعين فان كان جرى بين قوم عرف في تنزيل الاخدام منزلة الهبة فاطلقه شخص وقصد التملك نفذ ومن قال هي عارية في كل حال فقد خالفه والله أعلم \* (قوله باب اذا حمل رجلاً على فرس فهو كالعمري والصدقة وقال بعض الناس له ان يرجع فيها) أورد فيه حديث عمر حملت على فرس مختصراً وقد تقدم الكلام عليه قبل أبواب قال ابن بطال ما كان من الحمل على الخيل تملكاً للمحمول عليه بقوله هولاك فهو كالصدقة فاذا قبضها لم يجز الرجوع فيها وما كان منه تحبباً في سبيل الله فهو كالوقف لا يجوز الرجوع فيه عند الجمهور وعن أبي حنيفة ان الحبس باطل في كل شيء انتهى والذي يظهر أن البخاري أراد الاشارة الى الرد على من قال يجوز الرجوع في الهبة ولو كانت للاجنبي والافقد قد منا تحرير أن الحمل المذكور في قصة عمر كان تملكاً وان قول من قال كان تحبباً احتمال بعيد والله أعلم وسيأتي مزيداً لذلك قريبا في كتاب الوقف ان شاء الله تعالى (خاتمة) اشتمل كتاب الهبة وما معها من أحاديث.

(١) (قوله وقد قال تعالى اطع) كذا في جميع النسخ التي بأيدينا والتلاوة بعد قوله عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون أهليكم اه مصححه

## قوله كتاب الشهادات

﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾

**باب** ماجاء في البينة على المدعي : لقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا إذا تدانتم بدين إلى أجل مسمى فاكتبوه الآية وقول الله عز وجل يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين بالمسطر شهادة الله إلى قوله بما تعملون خيرا **باب** إذا عدل رجل رجلا فقال لا نعلم إلا خيرا أو ما علمت إلا خيرا

العمرى والعارية على تسعة وتسعين حديثا مائة الا واحد المعلق منها ثلاثة وعشرون والبقية موصولة المكرر منها فيه وفيها مضي ثمانية وستون حديثا والخالص احدى وثلاثون وافقه مسلم على تحريجها سوى حديث أبي هريرة لو دعيت الى كراع وحديث أم سلمة في الهدية وحديث أنس في الطيب وحديث عائشة كان يقبل الهدية وحديث ابن عباس من أهديت له هدية فجلساؤه شركاؤه وحديث ابن عمر في قصة فاطمة في ستر بابها وحديث ابن عمر في قصة صهيب وحديث عائشة في الدرع وحديث عبد الله بن عمرو بن العاص في الاربعين خصلة وفيه من الآثار عن الصحابة ومن بعدهم ثلاثة عشر أثرا والله أعلم

﴿ قوله كتاب الشهادات ﴾

هي جمع شهادة وهي مصدر شهد يشهد قال الجوهري الشهادة خبر قاطع والمشاهدة المعاينة مأخوذة من الشهود أي الحضور لان الشاهد مشاهد لما غاب عن غيره وقيل مأخوذة من الاعلام

﴿ قوله بسم الله الرحمن الرحيم ﴾

(قوله باب ماجاء في البينة على المدعي) كذا للاكثر وسقط لبعضهم لفظ باب وقدم النسفي وابن شويه بالبسملة على كتاب (قوله لقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا إذا تدانتم بدين إلى أجل مسمى فاكتبوه الآية) كذا لابن شويه ولا يذري بعد قوله فاكتبوه الى قوله واتقوا الله ويعلمكم الله والله بكل شيء عليم وساق في رواية الاصيلي وكريمة الآية كلها وكذا التي بعدها (قوله وقول الله عز وجل يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين بالمسطر شهادة الله الى قوله بما تعملون خيرا) كذا لابن ذر وابن شويه ووقع للنسفي بعد قوله في الآية الاولى فاكتبوه وليكتب بينكم كاتب بالعدل ولا ياب كاتب أن يكتب بما علمه الله الى قوله بما تعملون خيرا وهو غلط لاحالة وكأنه سقط منه شيء اوضحته رواية غيره كما تري ولم يسق في الباب حديثا أما اكتفاء بالآيتين وأما إشارة الى الحديث الماضي قريبا في ذلك في آخر باب الرهن وستأتي ترجمة الشق الآخر وهي الميم على المدعي عليه قريبا قال ابن المنير وجه الاستدلال بالآية للترجمة أن المدعي لو كان القول قوله لم يحتج الى الاشهاد ولا الى كتابة الحقوق واملاها فالامر بذلك يدل على الحاجة اليه ويتضمن ان البينة على المدعي ولان الله حين أمر الذي عليه الحق بالاملاء اقتضى تصديقه فيما أقر به واذا كان مصدقا فالبينة على من ادعى تكذيبه (قوله باب اذا عدل رجل رجلا فقال لا نعلم الا خيرا أو ما علمت الا خيرا) وفي رواية الكشميهني أحدا بدل رجلا قال ابن بطال حكى الطحاوي عن أبي يوسف انه قال اذا قال ذلك قبلت شهادته ولم يذكر خلافا عن الكوفيين في ذلك واحتجوا بحديث الافك وقال مالك لا يكون ذلك تركية حتى يقول رضأى بالقصر وقان الشافعي حتى يقول عدل وفي قول عدل على ولي ولا بد من معرفة المزكي حاله الباطنة والحجة لذلك انه لا يلزم من أنه لا يعلم منه الا الخير أن لا يكون فيه شر وأما احتجاجهم بقصة أسامة فأجاب المهلب بأن ذلك وقع في العصر الذي زكى الله أهله وكانت الجرحة فيهم شاذة فكفي في تعديلهم ان يقال لا أعلم الا خيرا وأما اليوم فالجرحة في الناس أغلب فلا بد من

وَسَاقَ حَدِيثِ الْإِفْكِ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِأَسَامَةَ حِينَ اسْتَشَارَهُ فَقَالَ أَهْلِكَ وَلَا نَعْلَمُ إِلَّا خَيْرًا حَدَّثَنَا  
 حَجَّاجٌ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو النَّبِيِّ حَدَّثَنَا ثَوْبَانُ وَقَالَ الْإِثْمُ حَدَّثَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ أَخْبَرَنِي  
 عُرْوَةُ وَابْنُ الْمُسَيْبِ وَعَلْقَمَةُ بْنُ وَقَّاصٍ وَعُبَيْدُ اللَّهِ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وَبَعْضُ  
 حَدِيثِهِمْ يَصُدِّقُ بَعْضًا حِينَ قَالَ لَهَا أَهْلُ الْإِفْكِ مَا قَالُوا فَدَعَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلِيًّا وَأَسَامَةَ حِينَ اسْتَلْبِثَ  
 الْوَحْيُ يَسْتَأْمِرُهُمَا فِي فِرَاقِ أَهْلِهِ ، فَأَمَّا أُسَامَةُ فَقَالَ ، أَهْلِكَ وَلَا نَعْلَمُ إِلَّا خَيْرًا ، وَقَالَتْ بَرِيرَةُ إِنْ رَأَيْتُ  
 عَلَيْهَا أَمْرًا أَغْصِبُهُ أَكْثَرَ مِنْ أَنَّهَا جَارِيَةٌ حَدِيثَةُ السَّنِّ تَنَامُ عَنْ عَجَبِينَ أَهْلِيهَا ، فَتَأْتِي الدَّاجِنُ فَتَأْكُلُهُ  
 هَالِكٌ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ يَعْدِرُنَا مِنْ رَجُلٍ بَلَفَنِي أَذَاهُ فِي أَهْلِ بَيْتِي فَوَاللَّهِ مَا عَلِمْتُ مِنْ أَهْلِ الْإِفْكِ إِلَّا خَيْرًا  
 وَقَدْ ذَكَرُوا رَجُلًا مَاعَلِمْتُ عَلَيْهِ إِلَّا خَيْرًا بِأَبِ شَهَادَةِ الْمُخْتَبِيِّ وَأَجَارَهُ عَمْرُو بْنُ حَرْيْثٍ قَالَ وَكَذَلِكَ  
 يُفْعَلُ بِالْكَاذِبِ الْفَاجِرِ وَقَالَ الشَّعْبِيُّ وَابْنُ سِيرِينَ وَعَطَاءٌ وَقَتَادَةُ السَّمْعُ شَهَادَةٌ . وَكَانَ الْحَسَنُ يَقُولُ لَمْ  
 يَشْهَدُونِي عَلَى شَيْءٍ وَلَكِنْ سَمِعْتُ كَذَا وَكَذَلِكَ حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ سَأَلْتُ

التنصيص على العدالة ( قلت ) لم يبت البخاري الحكم في الترجمة بل أوردها مورد السؤال لقوة الخلاف فيها ( قوله )  
 وساق حديث الإفك فقال النبي ﷺ لأسامة حين استشاره فقال أهلك ولا نعلم الا خيرا ( كذا لابي ذر ولم يقع هذا  
 كله عند الباقر وهو اللائق لان حديث الإفك قد ذكر في الباب موصولا وان كان اختصره وسياتي مطولا أيضا بعد  
 أبواب ويأتي الكلام عليه في تفسير سورة النور وقوله فيه وقال الليث حدثني يونس وصله هناك أيضا وقوله أهلك  
 ولا نعلم الا خيرا بنصب أهلك للاكثر على الاغراء أو على فعل محذوف تقديره أمسك أهلك ولبعضهم بالرفع أي هم أهلك  
 قال ابن المنير التعديل انما هو تنفيذ للشهادة وعائشة رضى الله عنهما لم تكن شهدت ولا كانت محتاجة الى التعديل لان  
 الاصل البراءة وانما كانت محتاجة الى نفي التهمة عنها حتى تكون الدعوى عليها بذلك غير مقبولة ولا شبهة فيكفي في  
 هذا القدر هذا اللفظ فلا يكون فيه لمن اكتفى في التعديل بقوله لا أعلم الا خيرا حجة \* ( قوله باب شهادة المختبي )  
 بانحاء المعجمة أي الذي يختفي عند التحمل ( قوله وأجاره ) أي الاختباء عند تحمل الشهادة ( قوله عمرو بن حريث )  
 بالمهملة والمثناة مصفر ابن عمرو بن عثمان بن عبد الله بن عمرو بن مخزوم المخزومي من صفار الصحابة ولا يبه صحبة  
 وليس له في البخاري ذكر الا في هذا الموضع ( قوله قال وكذلك يفعل بالكاذب الفاجر ) كأنه أشار الى السبب  
 في قبول شهادته وقد روى ابن أبي شيبة من طريق الشعبي عن شريح انه كان لا يجيز شهادة المختبي قال وقال عمرو بن  
 حريث كذلك يفعل بالخائن الظالم أو الفاجر وروى سعيد بن منصور من طريق محمد بن عبيد الله الثقفي ان عمرو بن  
 حريث كان يجيز شهادته ويقول كذلك يفعل بالخائن الفاجر وروي من طرق عن شريح انه كان يرد شهادة المختبي  
 وكذلك الشعبي وهو قول أبي حنيفة والشافعي في القديم وأجازها في الجديد اذا عين المشهود عليه ( قوله وقال الشعبي  
 وابن سيرين وعطاء وقتادة السمع شهادة ) أما قوله الشعبي فوصله ابن أبي شيبة عن هشيم عن مطرف عنه بهذا  
 ورويناه في الجمعيات قال حدثنا شريك عن الأشعث عن عامر وهو الشعبي قال تجوز شهادة السمع اذا قال سمعته  
 يقول وأن لم يشهده وقول الشعبي هذا يعارض رده لشهادة المختبي ويحتمل أن يفرق بانه انما ردد شهادة المختبي لما فيها  
 من الخادعة ولا يلزم من ذلك رده لشهادة السمع من غير قصد وهو قول مالك وأحمد واسحق وعن مالك أيضا الحرص  
 على تحمل الشهادة قاذح فاذا اختفى ليشهد فهو حرص وأما قول ابن سيرين وقتادة فسيأتي في باب شهادة الاعمى  
 وأما قول عطاء وهو ابن أبي رباح فوصله الكرايسي في أدب القضاء من رواية ابن جريج عن عطاء السمع شهادة  
 ( قوله وكان الحسن يقول لم يشهدوني على شيء ولكن سمعت كذا وكذا ) وصله ابن أبي شيبة من طريق يونس بن

سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ أَنْطَلِقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَبِي بِنِ كَعْبِ الْأَنْصَارِيِّ يَوْمَانِ النَّخْلَ الَّتِي فِيهَا ابْنُ صَيَّادٍ حَتَّى إِذَا دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ طَفِقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَتَقَى بِجُدُوعِ النَّخْلِ وَهُوَ يَخْتَلُّ أَنْ يَسْمَعَ مِنْ ابْنِ صَيَّادٍ شَيْئًا قَبْلَ أَنْ يَرَاهُ ، وَأَبْنُ صَيَّادٍ مُضْطَجِعٌ عَلَى فِرَاشِهِ فِي قَطِيفَةٍ لَهُ فِيهَا رَمْرَمَةٌ . أَوْزَمَزَمَةٌ فَرَأَتْ أُمُّ ابْنِ صَيَّادٍ النَّبِيَّ ﷺ وَهُوَ يَتَقَى بِجُدُوعِ النَّخْلِ . فَقَالَتْ لِابْنِ صَيَّادٍ أَيُّ صَافٍ هَذَا مُحَمَّدٌ ، فَتَنَاهَى ابْنُ صَيَّادٍ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَوْ تَرَ كُنْتَهُ بَيْنَ حَدِيثِنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا جَاءَتْ أَمْرَأَةً رِفَاعَةَ الْقُرَظِيَّ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَتْ كُنْتُ عِنْدَ رِفَاعَةَ فَطَلَّقَنِي فَأَبَتْ طَلَاقِي فَزَوَّجَتْ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ الزُّبَيْرِ إِنَّمَا مَعَهُ مِثْلُ هُدْبَةِ الثَّوْبِ . فَقَالَ أَتُرِيدِينَ أَنْ تَرْجِعِي إِلَى رِفَاعَةَ لِأَنَّ تَدُوقِي عَسِيَلَتَهُ وَيَدُوقُ عَسِيَلَتِكَ وَأَبُو بَكْرٍ جَالِسٌ عِنْدَهُ وَخَالِدُ بْنُ سَعِيدٍ بْنُ الْعَاصِ بِالْبَابِ يَنْتَظِرُ أَنْ يُؤَدِّنَ لَهُ . فَقَالَ يَا أَبَا بَكْرٍ أَلَا تَسْمَعُ إِلَى هَذِهِ مَا تَجْهَرُ بِهِ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ **بَابُ إِذَا شَهِدَ شَاهِدٌ ، أَوْ شَهِدَ بِشَيْءٍ ، وَقَالَ آخَرُونَ مَا عَلِمْنَا ذَلِكَ بِكُمْ يَقُولُ مَنْ شَهِدَ .** قَالَ الْحَمِيدِيُّ هَذَا كَمَا أَخْبَرَ بِلَالٌ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ضَلَّى فِي الْكَمْبَةِ ، وَقَالَ الْفَضْلُ لَمْ يُصَلِّ : فَأَخَذَ النَّاسُ بِشَهَادَةِ بِلَالٍ ، كَذَلِكَ إِنْ شَهِدَ شَاهِدَانِ أَنْ لِفُلَانٍ عَلَى فُلَانٍ أَلْفٌ دِرْهَمٍ وَشَهِدَ آخَرَانِ بِأَلْفٍ وَخَمْسِمِائَةٍ يَقْضَى بِالزُّيَادَةِ **حَدِيثُنَا** حَبَّانُ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ أَخْبَرَنَا عُمَرُ بْنُ سَعِيدٍ بْنُ أَبِي حُسَيْنٍ قَالَ أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ أَبِي مَيْسَكَةَ عَنْ عُقْبَةَ بْنِ الْحَارِثِ أَنَّهُ تَزَوَّجَ ابْنَةَ لِأَبِي إِهَابِ بْنِ عَزِيزٍ فَاتَتْهُ أَمْرَأَةٌ فَقَالَتْ قَدْ أَرْضَعْتُ عُقْبَةَ وَالَّتِي تَزَوَّجَ فَقَالَ لَهَا عُقْبَةُ مَا أَعْلَمُ أَنَّكَ أَرْضَعْتَنِي وَلَا أَخْبَرْتَنِي فَأَرْسَلَتْ إِلَى آلِ أَبِي إِهَابٍ يَسْأَلُهُمْ فَقَالُوا مَا عَلِمْنَا أَرْضَعْتَ صَاحِبَتَنَا فَرَكِبَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ بِالْمَدِينَةِ فَسَأَلَهُ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ

عبيد عنه قال لو أن رجلا سمع من قوم شيئا فانه يأتى القاضي فيقول لم يشهدونى ولكن سمعت كذا وكذا وهذا التفصيل حسن لان الله تعالى قال ولا تكتموا ولم يقل الاشهاد فيفترق الحال عند الاداء فان سمعه ولم يشهد وقال عند الاداء اشهدني لم يقل وان قال اشهدانه قال كذا قبل ثم اورد المصنف فيه حديثين أحدهما حديث ابن عمر في قصة ابن صياد وسيأتي الكلام عليه مستوفى في كتاب الفتن والغرض منه قوله فيه وهو يختل ان يسمع من ابن صياد شيئا قبل ان يراه وقوله في آخره لو تركته بين فانه يقتضي الاعتماد على سماع الكلام وان كان السامع محتجبا عن المتكلم اذا عرف الصوت وقوله يختل بفتح أوله وسكون المعجمة وكسر المثناة أى يطلب ان يسمع كلامه وهو لا يشعر تانها حديث عائشة في قصة امرأة رفاعَةَ وسيأتي الكلام عليه في الطلاق والغرض منه انكار خالد بن سعيد على امرأة رفاعَةَ ما كانت تكلم به عند النبي ﷺ مع كونه محجوبا عنها خارج الباب ولم ينكر النبي ﷺ عليه ذلك فاعتماد خالد على سماع صوتها حتى أنكر عليها هو حاصل ما يقع من شهادة السمع \* ( قوله باب اذا شهد شاهدا وشهود بشيء وقال آخرون ما علمنا بذلك بحكم بقول من شهد قال الحميدى هذا كما أخبر بلال الخ ) تقدم هذا في باب العشر من كتاب الزكاة وأن المثبت مقدم على النافي وهو وفاق من أهل العلم الامن شد ولا سيما اذا لم يتعرض الا لثني عليه وأشار الى ذلك بقوله وكذلك أن شهد شاهد ان الخ وقد اعترض بان الشهادتين اتفقتا على الالف وانفردت احدهما بالخمسائة والجواب أن سكوت الاخرى عن خمسمائة في حكم نفيها ثم اورد حديث عقبة بن الحرث في قصة المرضعة وسيأتي الكلام

كَيْفَ وَقَدْ قِيلَ فَتَارَقَهَا وَنَكَحَتْ زَوْجًا غَيْرَهُ **بَابُ** الشَّهَادَةِ الْعَدُولِ ، وَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى : وَأَشْهِدُوا ذَوَى عَدْلٍ مِّنكُمْ وَمِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ الشَّهَادَةِ **حَدَّثَنَا** الْحَكَمُ بْنُ نَافِعٍ أَخْبَرَ نَاشِعِيْبٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ حَدَّثَنِي حُمَيْدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَتَمَةَ قَالَ سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ أَنَا نَفْسًا كَانُوا يُؤْخَذُونَ بِالْوَحْيِ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَإِنَّ الْوَحْيَ قَدِ انْقَطَعَ وَإِنَّمَا نَأْخُذُكُمْ الْآنَ بِمَا ظَهَرَ لَنَا مِنْ أَعْمَالِكُمْ ، فَمَنْ أَظْهَرَ لَنَا خَيْرًا أَمِنًا وَقَرَّبَنَا ، وَلَيْسَ إِلَيْنَا مِنْ سَرِيرَتِهِ شَيْءٌ وَاللَّهُ بِحَاسِبِهِ فِي سَرِيرَتِهِ ، وَمَنْ أَظْهَرَ لَنَا سُوءًا لَمْ نَأْمَنَّهُ وَلَمْ نُصَدِّقْهُ ، وَأَنْ قَالَ إِنْ سَرِيرَتِهِ حَسَنَةٌ **بَابُ** تَعْدِيلِ كَمْ بِجُوزٍ **حَدَّثَنَا** سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ ثَابِتٍ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ مَرَّ عَلَيَّ النَّبِيُّ ﷺ بِجِنَارَةٍ فَائْتَنُوا عَلَيْهَا خَيْرًا فَقَالَ وَجِبَتْ . ثُمَّ مَرَّ بِأُخْرَى فَائْتَنُوا عَلَيْهَا شَرًّا أَوْ قَالَ غَيْرَ ذَلِكَ . فَقَالَ وَجِبَتْ . فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ قُلْتَ لِهَذَا وَجِبَتْ وَلِهَذَا وَجِبَتْ . قَالَ شَهَادَةُ الْقَوْمِ .

عليها مستوفى بعد أبواب والغرض منه هنا أنها أثبتت الرضا ونفاه عقبه فاعتمد للنبي ﷺ قولها فأمره بفراق امرأته أما وجوبه عند من يقول به وأماند با على طريق الورع وقوله في هذه الرواية لابن إهاب بن عزيز بالعين المهملة المتوحيحة وزاين منقوطين وزن عظيم ووقع عند أبي ذر عن المستملي والحوي عزيز بزاي وآخره راء مصغر والاول أصوب \* (قوله باب الشهداء العدول وقول الله تعالى وأشهدوا ذوى عدل منكم ومن ترضون من الشهداء) أى وقوله تعالى ممن ترضون قالوا عاطفة من كلام المصنف لامن التلاوة والعدل والرضا عند الجمهور من يكون مسلما مكلفا حرا غير مرتكب كبيرة ولا مصر على صغيرة زاد الشافعي وأن يكون ذا مروءة ويشترط في قبول شهادته أن لا يكون عدوا للمشهود عليه ولا متها فيها بجر نفع ولا دفع ضرر ولا أصلا للمشهود له ولا فرعا منه وأختلف في تفاصيل من ذلك وغيره كما سيأتي بعض ذلك في بعض التراجم ان شاء الله تعالى (قوله أن عبد الله بن عتبة) أى ابن مسعود وهو ابن أخى عبد الله بن مسعود سمع من كبار الصحابة وله رؤية وحديثه هذا عن عمر أغفله المزى في الاطراف والمرفوع منه ما أشار إليه مما كان الناس عليه في عهد النبي ﷺ (قوله وأن الوحي قد انقطع) أى بعد وفاة النبي ﷺ والمراد انقطاع اخبار الملك عن الله تعالى لبعض الآدميين بالامر في اليقظة وفي رواية أبي فراس عن عمر عند الحكم انا كنا نعرفكم اذ كان فينا رسول الله ﷺ واذ الوحي ينزل واذ يا بني نمان اخباركم وأراد ان النبي قد انطلق ورفع الوحي (قوله فمن أظهر لنا خيرا أمناه) بهمزة غير مد وميم مكسورة ونون مشددة من الامن أى صيرناه عندنا أمينا وفي رواية أبي فراس ألا ومن يظهر منكم خيرا ظننا به خيرا وأحببناه عليه (قوله الله يحاسب) كذا لابن ذر عن الحموي بخذف المتعول وللباقين الله محاسبه بهم أوله وهاء آخره (قوله سوا) في رواية الكشميهني شرا وفي رواية أبي فراس ومن يظهر لنا شرا ظننا به شرا وأبغضناه عليه سرائركم فيما بينكم وبين ربكم قال المهلب هذا اخبار من عمر عما كان الناس عليه في عهد رسول الله ﷺ وعما صار بعده ويؤخذ منه أن العدل من لم توجد منه الريبة وهو قول أحمد وأسحق كذا قال وهذا انما هو في حق المعروفين لامن لا يعرف حاله أصلا \* (قوله باب) بالتنوين (تعديل كم يجوز) أى هل يشترط في قبول التعديل عدد معين أو ردفه حديثي أنس وعمر في ثناء الناس بالخير والشر على الميتين وفيهما قوله عليه الصلاة والسلام وجبت وقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب الجنائز وحكي عن ابن المنير أنه قال في حاشيته قال ابن بطال فيه اشارة الى الاكتفاء بتعديل واحد وذكر أن فيه غموضا وكان وجهه ان في قوله ثم لم نسأله عن الواحد اشعارا بيده بانهم كانوا يعتمدون قول الواحد في ذلك لسكنهم لم يسألوا عن حكمه في ذلك المقام وسيأتي للمصنف بعد أبواب التصريح بالاكتفاء في التزكية بواحد وكأنه لم يصرح به هنا لما فيه من الاحتمال (قوله شهادة القوم)



المؤمنون شهداء الله في الأرض **حدثنا موسى بن إسماعيل** حدثنا داود بن أبي الفرات حدثنا عبد الله بن بريدة عن أبي الأسود قال أتيت المدينة وقد وقع بهامرض وهم يموتون موتاً ذريعاً فجلست إلى عمر رضي الله عنه فمرت جنازة فأنى خير. فقال عمر وجبت. ثم مر بأخرى فأنى خيراً فقال وجبت ثم مر بالثالثة فأنى شراً فقال وجبت فقلت ما وجبت إياهم المؤمنين. قال قلت كما قال النبي **صلى الله عليه وسلم** أيما مسلم شهيد له أربعة بخير أدخله الله الجنة. قلنا وثلاثة قال وثلاثة. قلنا واثنان قال واثنان ثم لم نسأله عن الواحد **باب الشهادة على الأنساب والرضاع المستفيض والموت القديم** وقال النبي **صلى الله عليه وسلم** أرضعتني وأبا سلمة ثوبية والتثبت فيه **حدثنا** آدم حدثنا شعبة أخبرنا الحكم عن عراك بن مالك عن عروة بن الزبير عن عائشة رضي الله عنها قالت استأذن علي أفلح فلم آذن له. فقال أمتحجين مني وأنا عمك، فقلت وكيف ذلك قال أرضعتك امرأة أخي بلبن أخي؟ فقلت سألت عن ذلك رسول الله **صلى الله عليه وسلم** فقال صدق أفلح أئذني له **حدثنا** مسلم بن إبراهيم حدثنا همام حدثنا قتادة عن جابر بن زيد عن ابن عباس رضي الله عنهما قال قال النبي **صلى الله عليه وسلم** في بنت حمزة لا تحل ليحرم من الرضاعة

هو مبتدأ وخبره محذوف تقديره مقبولة أو هو خبر مبتدأ محذوف تقديره هذه شهادة القوم ووقع في رواية الاصيلي شهادة بالنصب بتقدير فعل ناصب (قوله المؤمنون شهداء الله في الارض) كذا للاكثر والمؤمنون مبتدأ خبره شهداء وفي رواية المستعلي والسرخسي شهادة القوم المؤمنين شهداء الله في الارض وشهداء على هذا خبر مبتدأ محذوف تقديره هم شهداء وقال السهيلي رواه بعضهم برفع القوم فان كانت الرواية بتووين شهادة فهي على اضمحار المبتدأ أي هذه شهادة ثم استأنف فقال القوم المؤمنون شهداء الله في الارض فالقوم مبتدأ والمؤمنون نعت أو بدل وما بعده خبر قال وأكثر ما ورد في الحديث حذف المنعوت لان الحكم يتعلق بالصفة فلا يحتاج لذكر الموصوف ثم حكى وجهين آخرين فيهما تكلف ولم يقع في شيء من الروايات بالتووين ولا سماع رواية من رواه بنصب المؤمنين (قوله باب الشهادة على الانساب والرضاع المستفيض والموت القديم) هذه الترجمة معقودة لشهادة الاستفاضة وذكر منها النسب والرضاعة والموت القديم فاما النسب فيستفاد من أحاديث الرضاعة فانه من لازمه وقد نقل فيه الاجماع وأما الرضاعة فيستفاد ثبوتها بالاستفاضة من أحاديث الباب فانها كانت في الجاهلية وكان ذلك مستفيضاً عند من وقع له وأما الموت القديم فيستفاد منه حكمة باللاحاق قاله ابن المنير وأحترز بالقديم عن الحادث والمراد بالقديم ما تطاول الزمان عليه وحده بعض المالكية بخمسين سنة وقيل بأربعين (قوله وقال النبي **صلى الله عليه وسلم** أرضعتني وأبا سلمة ثوبية) هو طرف من حديث وصله في الرضاع من حديث أم حبيبة بنت أبي سفيان وسيأتي الكلام عليه هناك وثوبية بالثالثة ثم الموحدة مصفورة يأتي هناك ذكر شيء من خبرها وخبر أبي سلمة بن عبد الأسد ان شاء الله تعالى واختلف العلماء في ضابط ما تقبل فيه الشهادة بالاستفاضة فتصح عند الشافعية في النسب قطعاً والولادة وفي الموت والعتق والولاء والوقف والولاية والعزل والنكاح وتوابعه والتعديل والتجريح والوصية والرشد والسنه والملك على الراجح في جميع ذلك وبلغها بعض المتأخرين من الشافعية بضعة وعشرين موضعاً وهي مستوفاة في قواعد العلائي وعن أبي حنيفة تجوز في النسب والموت والنكاح والدخول وكونه قاضياً زاد أبو يوسف والولاء زاد مجد والوقف قال صاحب الهداية وإنما جيز استحساناً والا فالاصل ان الشهادة لا بد فيها من المشاهدة وشرط قبولها أن يسمعها من جمع يؤمن تواطؤهم على الكذب وقيل أقل ذلك أربعة أنفس وقيل يكفي من عدلين وقيل يكفي من عدل واحد اذا سكن القلب اليه (قوله والتثبت فيه) هو بقية الترجمة وكأنه أشار الى قوله **صلى الله عليه وسلم** في حديث عائشة آخر الباب انظر من اخوانك

ما يحرم من النسب هي ابنت أخي من الرضاعة **حدثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن  
عبد الله بن أبي بكر عن عمرة بنت عبد الرحمن أن عائشة رضي الله عنها زوج النبي ﷺ أخبرتها أن  
النبي ﷺ كان عندها وأنها سمعت صوت رجل يستأذن في بيت حفصة قالت عائشة رضي الله عنها فقلت  
يارسول الله أراه فلانا ليم حفصة من الرضاعة فقالت عائشة يارسول الله هذا رجل يستأذن في بيتك  
قالت قال رسول الله ﷺ أراه فلانا ليم حفصة من الرضاعة ، فقالت عائشة : لو كان فلان حيا لعمها  
من الرضاعة دخل على ، فقال رسول الله ﷺ نعم إن الرضاعة يحرم منها ما يحرم من الولادة **حدثنا**  
محمد بن كثير أخبرنا سفيان عن أشعث بن أبي الشعثاء عن أبيه عن مسروق أن عائشة رضي الله عنها  
قالت دخل على النبي ﷺ وعندي رجل فقال يا عائشة من هذا قلت أخي من الرضاعة ، قال يا عائشة  
أفترن من إخوانكن وإنما الرضاعة من المجاعة \* تابعه ابن مهدي عن سفيان **باب** شهادة القاذف  
والسارق والزاني ، وقول الله عز وجل ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا وأولئك هم الفاسقون إلا الذين تابوا من بعد  
ذلك وأصلحوا ، وجلد عمر أبا بكر وشبل بن معبد ونافعا بقذف المغيرة ، ثم استتابهم . وقال من تاب قبلت شهادته

من الرضاعة الحديث ثم أورد المصنف فيه أربعة أحاديث سيأتي الكلام عليها جميعا في الرضاع آخر النكاح ان شاء  
الله تعالى والاسناد الثاني كله بصريون الا الصحابي وقد سكنها \* والثالث كله مديون الا شيخه وقد دخلها \* والرابع  
كله كوفيون الا عائشة ( قوله في آخر الباب تابعه ابن مهدي عن سفيان ) أي ان عبد الرحمن بن مهدي روى حديث  
عائشة عن سفيان باسناده كما رواه محمد بن كثير ورواية ابن مهدي موصولة عندهم وأبي يعلى وسيأتي الخلاف في  
أفح هل كان عم عائشة من الرضاعة أو كان أباهما \* ( قوله باب شهادة القاذف والسارق والزاني ) أي هل تقبل بعد  
توبتهم أم لا ( قوله وقول الله عز وجل ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا وأولئك هم الفاسقون الا الذين تابوا ) وهذا الاستثناء  
عمدة من أجاز شهادته اذا تاب وقد أخرج البيهقي من طريق علي بن ابى طلحة عن ابن عباس في قوله تعالى  
ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا ثم قل الا الذين تابوا فمن تاب فشهاده في كتاب الله تقبل وبهذا قال الجمهور ان شهادة  
القاذف بعد التوبة تقبل ويحول عنه اسم الفسق سواء كان بعد اقامة الحد أو قبله وتناولوا قوله تعالى أبدا على  
أن المراد مادام مصرا على قذفه لان أبدا كل شيء على ما يليق به كما لو قبل لا تقبل شهادة الكافر أبدا فان المراد  
مادام كافرا وبالغ الشعبي فقال ان تاب القاذف قبل اقامة الحد سقط عنه وذبح الحنفية الي ان الاستثناء  
يعلق بالفسق خاصة فاذا تاب سقط عنه اسم الفسق وأما شهادته فلا تقبل أبدا وقال بذلك بعض التابعين وفيه  
منهج آخر يقبل بعد الحد لا قبله وعن الحنفية لا ترد شهادته حتى يحد وتعقبه الشافعي بأن الحدود كفارة لاهلها  
فهو بعد الحد خير منه قبله فكيف يرد في خير حالته ويقبل في شرهما ( قوله وجلد عمر أبا بكر وشبل بن معبد  
ونافعا بقذف المغيرة ثم استتابهم وقال من تاب قبلت شهادته ) وصله الشافعي في الام قال سمعت الزهري يقول زعم  
أهل العراق أن شهادة الحدود لا تجوز فاشهد لا خبرني فلان أن عمر بن الخطاب قال لا بى بكر تب وأقبل شهادتك  
قال سفيان سمى الزهري الذي اخبره فحفظته ثم نسبته فقال لى عمر بن قيس هو ابن المسيب ( قلت ) ورواه ابن  
جرير من وجه آخر عن سفيان فسماه ابن المسيب وكذلك روينا بهلوه من طريق الزعفراني عن سفيان ورواه  
ابن جرير في التفسير من طريق ابن اسحق عن الزهري عن سعيد بن المسيب أن من هذا ونظفه ان عمر بن الخطاب  
ضرب أبا بكر وشبل بن معبد ونافعا بن الحرث بن كلدة الحد وقال لهم من أ كذب نهيته قبلت شهادته فيما يستقبل ومن لم

وأجاز عبد الله بن عتبة وعمر بن عبد العزيز وسعيد بن جبير وطاوس ومجاهد والشعبي وعكرمة والزهرى ومخارب  
ابن دينار وشريح ومعاوية بن قرة،

يفعل لم أجز شهادته فا كذب شبل نفسه ونافع وأبي أبو بكر أن يفعل قال الزهرى هو والله سنة فاحفظوه ورواه سليمان  
ابن كثير عن الزهرى عن سعيد بن المسيب أن عمر حيث شهد أبو بكر ونافع وشبل على المغيرة وشهد زياد على خلاف  
شهادتهم فجلدهم عمر واستتابهم وقال من رجع منكم عن شهادته قبلت شهادته فإني أبو بكر أن يرجع أخرجه عمر بن شبة في  
أخبار البصرة من هذا الوجه وساق قصة المغيرة هذه من طرق كثيرة محصلها أن المغيرة بن شعبة كان أمير البصرة لعمر فاتهم  
أبو بكر وهو نعيم الثقفى الصحابي المشهور وكان أبو بكر ونافع بن الحرث بن كلدة الثقفى وهو معدود في الصحابة  
وشبل بكسر المعجمة وسكون الموحدة ابن معبد بن عتبة ابن الحرث البجلي وهو معدود في المخضرمين وزياد بن  
عييد الذي كان بعد ذلك يقال له زياد بن أبي سفيان أخوه من أم أمهم سمية مولاة الحرث بن كلدة فاجتمعوا  
جميعا فرأوا المغيرة متبطن المرأة وكان يقال لها الرقطاء أم جميل بنت عمرو بن الاقثم الهلالية وزوجها الحجاج بن  
عتيك بن الحرث بن عوف الخشنى فرحلوا الى عمر فشكوه فغزله وولى أبا موسى الأشعري وأحضر المغيرة فشهد  
عليه الثلاثة بالزنا وأما زياد فلم يبت الشهادة وقال رأيت منظر اقييحا وما أدري أخا طها أم لا فامر عمر بجلد الثلاثة  
حد القذف وقال ما قال وأخرج القصة الطبراني في ترجمة شبل بن معبد والبيهقي من رواية ابى عثمان النهدي أنه  
شاهد ذلك عند عمر واسناده صحيح ورواه الحاكم في المستدرک من طريق عبد العزيز بن ابى بكر مطولة وفيها نقاله زياد  
رأيتهما في لحاف وسمعت نفسا عاليا ولا أدري مارواه ذلك وقد حكى الاسماعيلي في المدخل أن بعضهم استشكل  
إخراج البخارى هذه القصة واحتججه بهامع كونه احتج بحديث أبى بكر في عدة مواضع وأجاب الاسماعيلي بالفرق  
بين الشهادة والرواية وان الشهادة يطلب فيها مزيد تثبت لا يطلب في الرواية كالعدد والحرية وغير ذلك واستنبط  
المهلب من هذا ان كذاب القاذف نفسه ليس شرطا في قبول توبته لان أبى بكر لم يكذب نفسه ومع ذلك فقد قبل  
المسلمون روايته وعملوا بها (قوله وأجازه عبد الله بن عتبة) أي ابن مسعود وصله الطبري من طريق عمران  
ابن عمير قال كان عبد الله بن عتبة يجيز شهادة القاذف اذا تاب (قوله وعمر بن عبد العزيز) أي الخليفة المشهور وصله  
الطبري والخلال من طريق ابن جريج عن عمران بن موسى سمعت عمر بن عبد العزيز أجاز شهادة القاذف ومعه رجل  
ورواه عبد الرزاق عن ابن جريج فزاد مع عمر بن عبد العزيز أبى بكر بن محمد بن عمرو بن حزم (قوله وسعيد بن جبير) وصله  
الطبري من طريقه بلفظ تقبل شهادة القاذف اذا تاب وروى ابن ابى حاتم من وجه آخر عنه لا تقبل لكن اسناده ضعيف  
(قوله وطاوس ومجاهد) وصله سعيد بن منصور والشافعي والطبري من طريق ابن ابى نجیح قال القاذف اذا تاب تقبل  
شهادته قيل له من قاله قال عطاء وطاوس ومجاهد (قوله والشعبي) وصله الطبري من طريق ابن ابى خالد عنه انه  
كان يقول يقبل الله توبته ورددون شهادته وكان يقبل شهادته اذا تاب ورويناه في الجمعيات عن شعبة عن  
الحكم في شهادة القاذف ان ابراهيم قال لا تجوز وكان الشعبي يقول اذا تاب قبلت (قوله وعكرمة) أي مولى ابن عباس  
وصله البخارى في الجمعيات عن شعبة عن يونس هو ابن عبيد عن عكرمة قال اذا تاب القاذف قبلت شهادته (قوله  
والزهرى) قد تقدم قوله في قصة المغيرة هو سنة ورواه ابن جرير من وجه آخر عن الزهرى قال اذا حد القاذف  
فانه يبنى للإمام ان يستتبه فان تاب قبلت شهادته والام تقبل وفي الموطا عن الزهرى نحوه في قصة (قوله ومخارب  
ابن دينار وشريح) أي القاضي (ومعاوية بن قرة) هؤلاء الثلاثة من أهل الكوفة فدل على ان مراد الزهرى  
الناضى في قصة المغيرة بمنسبه الى الكوفيين من عدم قبولهم شهادة القاذف بعضهم لا كلهم ولم أر عن واحد من  
الثلاثة لئذ كوزين التصريح بالقبول نعم الشعبي من أهل الكوفة وقد ثبت عنه القبول كما تقدم وروى ابن جريج  
باسناد صحيح عن شريح أنه كان يقول في القاذف يقبل الله توبته ولا أقبل شهادته وروى ابن ابى خالد بأسناد ضعيف

وقال أبو الزناد الأمر عندنا بالمدينة إذا رجع القاذف عن قوله فاستغفر ربه قبلت شهادته . وقال الشعبي وقتادة إذا كذب نفسه جلد . وقبلت شهادته . وقال الثوري إذا جلد العبد ثم اعتق جازت شهادته ، وإن استقصى الحدود فقضاه جازة \* وقال بعض الناس لا يجوز شهادة القاذف وإن تاب ثم قال لا يجوز نكاح بغير شاهدين فإن تزوج بشهادة محدودين جاز وإن تزوج بشهادة عبيدين لم يجوز . وأجاز شهادة المحدود والعبد والأمة لرؤية هلال رمضان وكيف تعرف توبته . وقد نفي النبي ﷺ الزاني سنة . ونهى النبي ﷺ عن كلام سميد بن مالك وصاحبيه حتى مضى خمسون ليلة **حدثنا** إسماعيل قال حدثني ابن وهب عن يونس . وقال الليث حدثني يونس عن ابن شهاب أخبرني عروة بن الزبير أن امرأة سرق في غزوة الفتح فأتى بها رسول الله ﷺ ثم أمر بها فقطعت يدها قالت عائشة فصنت توبتها وتزوجت وكانت تأتي بعد ذلك فأرغم حاجتها إلى رسول الله ﷺ **حدثنا** يحيى ابن بكير حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله عن زيد بن خالد رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ أنه أمر فيمن زنى ولم يضمن بجلده مائة وتغريب عام .

عن شرح أنه كان لا يقبل شهادته ( قوله وقال أبو الزناد ) هو المدني المشهور ( قوله الأمر عندنا الخ ) وصله سعيد بن منصور من طريق حصين بن عبد الرحمن قال رأيت رجلا جلد حذافي قذف بالزنا فلهما فرغ من ضربه أحدث توبة فقلت أبا الزناد فقال لي الأمر عندنا فذكره ( قوله وقال الشعبي وقتادة ) وصله الطبري عنهما مفرقا وروى ابن أبي حاتم من طريق داود بن أبي هند عن الشعبي قال إذا كذب القاذف نفسه قبلت شهادته ( قوله وقال الثوري الخ ) هو في الجامع له من رواية عبد الله بن الوليد العدني عنه ( قوله وقال بعض الناس لا يجوز شهادة القاذف وإن تاب ) هذا منقول عن الحنفية واحتجوا في رد شهادة المحدود بأحاديث قال الحفاظ لا يصح منهاشي وأشهرها حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعا لا يجوز شهادة خائن ولا خائنة ولا محدود في الإسلام أخرجه أبو داود وابن ماجه ورواه الترمذي من حديث عائشة نحوه وقال لا يصح وقال أبو زرعة منكر وروى عبد الرزاق عن الثوري عن واصل عن إبراهيم قال لا تقبل شهادة القاذف توبته فيما بينه وبين الله قال الثوري ونحن على ذلك وأخرج عبد الرزاق من رواية عطاء الخراساني عن ابن عباس نحوه وهو منقطع ولم يصب من قال أنه سند قوي ( قوله ثم قال ) أي بعض الناس الذي أشار إليه ( لا يجوز نكاح بغير شاهدين فإن تزوج بشهادة محدودين جاز ) هو منقول عن الحنفية أيضا واعتذر وأبان الغرض شهرة النكاح وذلك حاصل بالعدل وغيره عند التحمل واما عند الأداء فلا يقبل إلا العدل ( قوله وأجاز شهادة العبد والمحدود والأمة لرؤية هلال رمضان ) هو منقول عن الحنفية أيضا واعتذروا بأنها جارية مجرى الخبر لا الشهادة ( قوله وكيف تعرف توبته ) أي القاذف وهذا من كلام المصنف وهو من تمام الترجمة وكأنه أشار إلى اختلاف في ذلك فمن أكثر السلف لا بد أن يكذب نفسه وبه قال الشافعي وقد تقدم التصريح به عن الشافعي وغيره وأخرج ابن أبي شيبة عن طاوس مثله وعن مالك إذا ازداد خيرا كفاه ولا يتوقف على تكذيب نفسه لجواز أن يكون صادقا في نفس الأمر وإلى هذا مال المصنف ( قوله ونهى النبي ﷺ الزاني سنة ونهى عن كلام كعب بن مالك وصاحبيه حتى مضى خمسون ليلة ) أمانتي الزاني فوصول آخر الباب وأما قصة كعب فستأتي بطولها في آخر تفسير براءة وفي غزوة تبوك ووجه الدلالة منه أنه لم ينقل أنه كلفها بعد التوبة بقدر زائد على النفي والهجران ثم أورد المصنف حديث عائشة في قصة المرأة التي سرق مختصرة والمراد منه قول عائشة فحسنت توبتها الحديث وكأنه أراد إلحاق القاذف بالسارق لعدم الفارق عنده واسماعيل شيخه فيه هو ابن أبي أويس وقوله وقال الليث حدثني

**باب لا يشهد على شهادة جور إذا شهد حديثنا** عبدان أخبرنا عبد الله أخبرنا أبو حيان النسي عن الشعبي عن النعمان بن بشير رضي الله عنهما قال سألت أمي أبي بعض الموهبة لي من ماله ثم بدا له فوهبها لي فقالت لا أرضى حتى تشهد النبي ﷺ فأخذ بيدي وأنا غلام فأتى بي النبي ﷺ فقال إن أمه بنت راحة سألتني بعض الموهبة لهذا . قال ألك ولد سواه قال نعم . قال فأراه قل لا تشهدني على جور ، وقال أبو جبر عن الشعبي لا يشهد على جور حديثنا آدم حدثنا شعبة حدثنا أبو جرة قال سمعت زهدم بن مضرب قال سمعت عمران ابن حصين رضي الله عنهما قال قال النبي ﷺ خيركم قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم قال عمران لا أدري أذكر النبي ﷺ بعد قرنين أو ثلاثة . قال النبي ﷺ إن بعدكم قوما يخونون

يونس وصله أبو داود من طريقه لكن بغير هذا اللفظ وظهر أن هذا اللفظ لابن وهب وأشار المصنف إلى أن ذلك يختلف باختلاف الأشخاص والأحوال فيشترط مضي مدة يظن فيها صحة توبته وقدرها الأكثر سنة ووجهه بأن للفصول الأربعة في النفس تأثيرا فإذا مضت أشعر ذلك بحسن السريرة ولهذا اعتبرت في مدة تغريب الزاني والمختار أن هذا في الغالب والافقى قول عمر لابن بكرة تب أقبل شهادتك دلالة للجمهور قال ابن المنير اشتراط توبة القاذف إن كان عند نفسه محقا في غاية الأشكال بخلاف ما إذا كان كاذبا في قذفه فاشتراطها واضح ويمكن أن يقال إن المعائن للفاحشة مأمورا بأن لا يكشف صاحبها إلا إذا تحقق كمال النصاب معه فإذا كشفه قبل ذلك عصي فيتوب من المعصية في الاعلان لأن من الصدق في علمه ( قلت ) ويعكز عليه أن أبابكرة لم يكشف حتى تحقق كمال النصاب معه كما تقدم ومع ذلك فامر به عمر بالتوبة لتقبل شهادته ويجاب عن ذلك بأن عمر لعلمه لم يطلع على ذلك فامر بالتوبة ولذلك لم يقبل منه أبو بكرة مأموره لعلمه بصدقه عند نفسه والله أعلم ثم أورد المصنف حديث زيد بن خالد في تغريب الزاني واستشكل الداودي إرادته في هذا الباب ووجهه أنه أراد منه الإشارة إلى أن هذه المدة أقصى ما ورد في استبراء العاصي والله أعلم ﴿ تنبيه ﴾ جمع البخاري في الترجمة بين السارق والقاذف للإشارة إلى أنه لا فرق في قبول التوبة منهما والافتقار نقل الطحاوي الإجماع على قبول شهادة السارق إذا تاب نعم ذهب الأوزاعي إلى أن المحدود في الخمر لا تقبل شهادته وإن تاب ووافقه الحسن بن صالح وخالفوا في ذلك جميع فقهاء الأمصار ﴿ قوله باب لا يشهد على شهادة جور إذا شهد ﴾ ذكر فيه حديث النعمان بن بشير في قصة هبة أبيه له وفيه قوله ﷺ لا تشهدني على جور وقدم في الكلام عليه مستوفي في الهبة وقد أخرج البيهقي من الوجه الذي أخرج منه البخاري هنا بلفظ فقال لا أشهد على جور وقوله في الترجمة إذا أشهد يؤخذ منه أنه لا يشهد على جور إذا لم يشهد بطريق الأولى وقوله وقال أبو حريز يفتح المهلة وكسر الراء وآخره زاي عن الشعبي لا أشهد على جور أي في روايته عن الشعبي عن النعمان في هذا الحديث وقد تقدم في الهبة الإشارة إلى من وصله وإلى التوفيق بين ما في رواية أبي حريز وغيره عن الشعبي ثم ذكر المصنف حديث خير الناس قرني من رواية عبد الله بن مسعود ومن رواية عمران بن حصين وفي كل منهما زيادة على ما في الآخر وورد الحديث عن آخرين من الصحابة سأذكر ما في رواياتهم من الفوائد والزوائد مشروحة في أول كتاب فضائل الصحابة إن شاء الله تعالى والغرض هنا ما يتعلق بالشهادات ( قوله قال النبي ﷺ ) هو موصول بالاسناد المذكور فهو بقية حديث عمران وسياتي في فضائل ما يوضح ذلك ( قوله إن بعدكم قوما ) كذا لا أكثر وفي رواية النسني وابن شوية إن بعدكم قوم قال الكرمانى لعنه كتب بغير ألف على اللغة الربيعية أو حذف منه ضمير الشأن ( قوله يخونون ) كذا في جميع الروايات التي اتصلت لنا بالخاء المعجمة والواو مشتق من الخيانة زعم ابن حزم أنه وقع في نسخة بحريون بسكون المهلة وكسر

وَلَا يُؤْتَمَنُونَ وَيَشْهَدُونَ وَلَا يُسْتَشْهَدُونَ وَيَنْدَرُونَ وَلَا يَفُونَ وَلَا يَغْفَرُ فِيهِمُ السُّمْنُ حَدِيثًا مُحَمَّدُ بْنُ  
كثيرٍ أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ

الراء بعد ما وحده قال فان كان محفوظا من قولهم حر به بحر به اذا أخذ ماله وتركه بلائىء ورجل محروب أى مسلوب  
بالمال ( نفيه ) قال النووى وقع فى أكثر نسخ مسلم ولا يتمنون بتشديد المثنة قال غيره هو نظير قوله ثم يترر موضع  
قوله ياترر وادعى انه شاذ ولكن قد قرأ ابن محيصة فليؤد الذي ائتمن أماتته ووجه ابن مالك بأنه شبه بمساقاؤه واد  
أوتحت نية قال وهو مقصور على السماع ( قوله ولا يؤتمنون ) أى لا يثق الناس بهم ولا يعتقدونهم أمناء بان تكون  
حياتهم ظاهرة بحيث لا يبقى للناس اعتماد عليهم ( قوله ويشهدون ولا يستشهدون ) يحتمل أن يكون المراد التحمل  
بدون التحميل أو الاداء بدون طلب والثانى أقرب ومارضه مارواه مسلم من حديث زيد بن خالد مرفوعا ألا أخبركم  
بخبر الشهداء الذى ياتي بالشهادة قبل أن يسألها واختلف العلماء فى ترجيحهما فنجح ابن عبد البر الى ترجيح  
حديث زيد بن خالد لكونه من رواية أهل المدينة فقدمه على رواية أهل العراق وبالغ فزعم أن حديث عمران هذا  
لا أصل له وجنح غيره الى ترجيح حديث عمران لاتفاق صاحبي الصحيح عليه وانفراد مسلم باخراج حديث زيد  
ابن خالد وذهب آخرون الى الجمع بينهما فاجابوا باجوبة \* أحدها أن المراد بحديث زيد من عنده شهادة لانسان  
بحق لا يعلم بها صاحبها العالم بها ويختلف ورثة فيأتي الشاهد اليهم أو الى من يتحدث عنهم فيعلمهم بذلك وهذا أحسن  
الاجوبة وبهذا أجاب يحيى بن سعيد شيخ مالك ومالك وغيرها \* ثانيا ان المراد به شهادة الحسبه وهى مالا يتعلق  
بحقوق الآدميين المختصة بهم محضا ويدخل فى الحسبة مما يتعلق بحق الله أو فيه شائبة منه العتاق والوقف والموصية  
العامة والعدة والطلاق والحدود ونحو ذلك وحاصله ان المراد بحديث ابن مسعود الشهادة فى حقوق الآدميين والمراد  
بحديث زيد بن خالد الشهادة فى حقوق الله \* ثالثا انه محمول على المبالغة فى الاجابة الى الاداء فيكون لشدة استعداده  
لها كان الذى أداها قبل أن يسألها كما يقال فى وصف الجواد انه يعطى قبل الطلب أى يعطى سر يعا عقب السؤال  
من غير توقف وهذه الاجوبة مبنية على ان الاصل فى اداء الشهادة عند الحاجة أن لا يكون الا بعد الطلب من صاحب  
الحق فيخص ذم من يشهد قبل ان يستشهد بمن ذكر ممن يخبر بشهادة عنده لا يعلم صاحبها بها أو شهادة الحسبة وذهب  
بعضهم الى جواز اداء الشهادة قبل السؤال على ظاهر عموم حديث زيد بن خالد وتأولوا حديث عمران بتأويلات  
أحدها انه محمول على شهادة الزور أى يؤدون شهادة لم يسبق لهم تحملها وهذا حكاة الترمذى عن بعض أهل العلم  
\* ثانيا المراد بها الشهادة فى الحلف بدل عليه قول ابراهيم فى آخر حديث ابن مسعود كانوا يضر بوننا على الشهادة أى  
قول الرجل اشهد بالله ما كان الا كذا على معنى الحلف فكره ذلك كما كره الاكثار من الحلف واليمين قد تسمى شهادة  
كما قال تعالى فشهادة أحدم وهذا جواب الطحاوى \* ثالثا المراد بها الشهادة على المغيب من أمر الناس فيشهد على  
قوم انهم فى النار وعلى قوم انهم فى الجنة بغير دليل كما يصنع ذلك أهل الاهواء حكاة الخطابى \* رابعا المراد به من  
ينتصب شاهدا وليس من أهل الشهادة \* خامسا المراد به التسارع الى الشهادة وصاحبها بها علم من قبل أن يسأله  
والله أعلم وقوله يشهدون ولا يستشهدون استدلال على أن من سمع رجلا يقول لعلان عندى كذا فلا يسوغ غله أن يشهد  
عليه بذلك الا ان استشهده وهذا بخلاف من رأى رجلا يقتل رجلا أو يعضبه ماله فانه يجوز له ان يشهد بذلك وان لم  
يستشهده الجانى ( قوله ويندرون ) بفتح أوله وبكسر الذال المعجمة وبضمها ( ولا يفون ) يأتي الكلام عليه فى  
كتاب التنوير وقوله ويظهر فيهم السمن بكسر المهملة وفتح الميم بعدها نون أى يحبون التوسع فى المآكل والمشرب  
وهى أسباب السمن بالتشديد قال وابن التين المراد ذم محبته وتعاطيه لامن تخلق بذلك وقيل المراد يظهر فيها كثرة المال  
وقيل المراد انهم يتسمنون أى يتكثرون بما ليس فيهم ويدعون ما ليس لهم من الشرف ويحتمل أن يكون جميع ذلك مرادا  
وقدرناه الترمذى من طريق هلال بن يساف عن عمران بن حصين بلفظ ثم يجى مقوم يتسمون ويحبون السمن وهو ظاهر

عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ خَيْرُ النَّاسِ قَرْنِي  
 ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ . ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ ثُمَّ يَجِيءُ أَقْوَامٌ تَسْبِقُ شَهَادَةُ أَحَدِهِمْ بيمينه وَيَمِينُهُ شَهَادَتُهُ . قَالَ  
 إِبْرَاهِيمُ وَكَانُوا يَضْرِبُونَنا عَلَى الشَّهَادَةِ وَالْعَهْدِ **بَاب** مَا قِيلَ فِي شَهَادَةِ الزُّورِ لِقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ : وَالَّذِينَ  
 لَا يَشْهَدُونَ الزُّورَ وَكَيْفَ الشَّهَادَةِ وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آتِمٌ قَلْبُهُ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ  
 تَلَوْا أَلْسِنَتَكُمْ بِالشَّهَادَةِ **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُزِيرٍ سَمِعَ وَهْبَ بْنَ جَرِيرٍ وَعَبْدَ الْمَلِكِ بْنَ إِبْرَاهِيمَ

في تعاطي السمين على حقيقته فهو أولي ما حمل عليه خبر الباب وإنما كان مذموما لأن السمين غالبا بليد الفهم ثقيل عن العبادة  
 كما هو مشهور (قوله عن منصور) هو ابن المعتز و إبراهيم هو النخعي وعبيدة بفتح أوله هو السلمي وعبد الله هو ابن مسعود  
 وهذا الإسناد كله كوفيون وفيه ثلاثة من التابعين في نسق (قوله تسبق شهادة أحدهم بيمينه ويمينه شهادته) أي في حالين  
 وليس المراد أن ذلك يقع في حالة واحدة لأنه دور كالذي يحرص على ترويج شهادة فيحلف على صحتها ليقويها فتارة  
 يحلف قبل أن يشهد وتارة يشهد قبل أن يحلف ويحتمل أن يقع ذلك في حال واحدة عند من يجز الحلف في الشهادة  
 فيريد أن يشهد ويحلف وقال ابن الجوزي المراد أنهم لا يتورعون ويستهيئون بأمر الشهادة واليمين وقال ابن بطلال  
 يستدل به على أن الحلف في الشهادة يبطلها قال وحكي ابن شعبان في الزاهي من قال أشهد بالله أن فلان على فلان  
 كذا لم تقبل شهادته لأنه حلف وليس بشهادة قال ابن بطلال والمعروف عن مالك خلافه (قوله قال إبراهيم الخ) هو  
 موصول بالإسناد المذكور وهم من زعم أنه معلق وإبراهيم هو النخعي (قوله كانوا يضربوننا على الشهادة والعهد)  
 زاد المصنف بهذا الإسناد في أول الفضائل ونحن صغار وكذلك أخرجه مسلم بلفظ كانوا يهنوننا ونحن غلمان  
 عن النهدي والشهادات وسيأتي في كتاب الإيمان والنذور نحوه وكان أصحابنا يهنوننا ونحن غلمان عن الشهادة وقال  
 أبو عمر ابن عبد البر معناه عندهم والنهي عن مبادرة الرجل بقوله أشهد بالله وعلى عهد الله لقد كان كذا ونحو ذلك وإنما  
 كانوا يضربونهم على ذلك حتى لا يصير لهم به عادة فيحلفوا في كل ما يصلح وما لا يصلح (قلت) ويحتمل أن يكون  
 الأمر في الشهادة على ما قال ويحتمل أن يكون المراد النهي عن تعاطي الشهادات والتصدي لها لما في تحملها من  
 الحرج ولا سيما عند أدائها لأن الإنسان معرض للنسيان والسهو والاسيا وهم إذ ذاك غالبا لا يكتبون ويحتمل أن  
 يكون المراد بالنهي عن العهد الدخول في الوصية لما يترتب على ذلك من المفاسد والوصية تسمى العهد قال الله تعالى  
 لا ينال عهدي الظالمين وسيأتي مزيد بيان لهذا في كتاب الإيمان والنذور إن شاء الله تعالى \* (قوله باب ما قيل في  
 شهادة الزور) أي من التغليظ والوعيد (قوله لقول الله عز وجل والذين لا يشهدون الزور) أشار إلى أن الآية  
 سبقت في ذم متعاطي شهادة الزور وهو اختيار منه لاحد ما قيل في تفسيرها وقيل المراد بالزور هنا الشرك وقيل الغناء  
 وقيل غير ذلك قال الطبري أصل الزور تحسين الشيء ووصفه بخلاف صفته حتى يخيل لمن سمعه أنه بخلاف ما هو به  
 قال وأولي الأقوال عندنا أن المراد به مدح من لا يشهد شيئا من الباطل والله أعلم (قوله وكتمان الشهادة) هو معطوف  
 على شهادة الزور أي وما قيل في كتمان الشهادة بالحق من الوعيد (قوله لقوله تعالى ولا تكتُموا الشهادة التي قوله  
 عليهم) والمراد منها قوله فانها آتم قلبه (قوله تلووا ألسنتكم بالشهادة) هو تفسير ابن عباس أخرجه الطبري من  
 طريق علي بن أبي طلحة عنه في قوله وان تلووا أو تعرضوا أي تلووا ألسنتكم بالشهادة أو تعرضوا عنها ومن طريق  
 العوفي عن ابن عباس في هذه الآية قال تلوى لسانك بغير الحق وهي اللجلجة فلا تقم الشهادة على وجهها والاعراض  
 عنها الترك وعن مجاهد من طرق حاصلها أنه فسر اللي بالتحريف والاعراض بالترك وكان المصنف أشار بنظم كتمان  
 الشهادة مع شهادة الزور إلى هذا الأثر إلى تحريم شهادة الزور لسكونها سببا لبطلان الحق فكتمان الشهادة أيضا  
 سبب لبطلان الحق وإلى الحديث الذي أخرجه أحمد وابن ماجه من حديث ابن مسعود مرفوعا إن بين يدي الساعة

قَالَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ أَنَسٍ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ عَنِ الْكِبَائِرِ قَالَ الْإِشْرَاكُ بِاللَّهِ وَعَقُوقُ الْوَالِدَيْنِ وَقَتْلُ النَّفْسِ وَشَهَادَةُ الزُّورِ \* تَابَعَهُ غُنْدَرٌ وَأَبُو عَامِرٍ وَبِهِزُّ وَعَبْدُ الصَّمَدِ عَنْ شُعْبَةَ حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ حَدَّثَنَا الْجُرَيْرِيُّ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ أَلَا أَنْبِئُكُمْ بِأَكْبَرِ الْكِبَائِرِ ثَلَاثًا . قَالُوا بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ . قَالَ الْإِشْرَاكُ بِاللَّهِ وَعَقُوقُ الْوَالِدَيْنِ . وَجَلَسَ وَكَانَ مَتَكِّنًا . فَقَالَ . أَلَا وَقَوْلُ الزُّورِ . قَالَ

فذكر أشياء ثم قال وظهور شهادة الزور وكتمان شهادة الحق ثم ذكر المصنف حديثين أحدهما ( قوله عن عبيد الله بن أبي بكر بن أنس عن أنس ) في رواية محمد بن جعفر الآتية في الأدب عن محمد بن جعفر عن سعيد حدثني عبيد الله بن أبي بكر سمعت أنس بن مالك ( قوله سئل رسول الله ﷺ عن الكبائر ) زاد بهز عن شعبة عند أحمد أوز كرها وفي رواية محمد بن جعفر ذكر الكبائر أو سئل عنها وكان المراد بالكبائر أكبرها كما في حديث أبي بكر الذي يليه وكذا في بعض الطرق عن شعبة كما سأينته وليس المقصد حصر الكبائر فيما ذكر وسيأتي الكلام ان شاء الله تعالى في تعريفها والاشارة الى تعيينها في الكلام على حديث أبي هريرة اجتنبوا السبع الموبقات وهو في آخر كتاب الوصايا ( قوله وشهادة الزور ) في رواية محمد بن جعفر قول الزور أو قال شهادة الزور قال شعبة وأكثرتني انه قال شهادة الزور ( قوله تابعه غندر ) هو محمد بن جعفر المذكور ( قوله وأبو عامر وبهز وعبد الصمد ) أمارواية أبي عامر وهو العقدي فوصلها أبو سعيد النقاش في كتاب الشهود وابن منده في كتاب الايمان من طريقه عن شعبة بلفظ أكبر الكبائر الاشرار بالله الحديث وكذلك أخرجه المصنف في الديات عن عمرو بن عوف عن شعبة بلفظ أكبر الكبائر وأمارواية بهز فهو ابن أسد المذكور فأخرجها أحمد عنه وأمارواية عبد الصمد وهو ابن عبد الوارث فوصلها المؤلف في الديات ( قوله حدثنا الجريري ) بضم الجيم وهو سعيد بن اياس وسماه في رواية خالد الخذاء عنه في أوائل الادب وقد أخرج البخاري للعباس بن فروخ الجريري لكنة اذا أخرجه عنه سماه ( قوله عن عبد الرحمن بن أبي بكر ) في رواية اسمعيل بن علي عن الجريري حدثنا عبد الرحمن وقد علقها المصنف آخر الباب ( قوله ألا أنبئكم بأكبر الكبائر ) هذا يقوى ان كان المجلس متحدا أحدا الوجهين مما شك فيه شعبة هل قال ذلك ابتداء أو لما سئل وقد نظم كل من العقوق وشهادة الزور بالشرك في آيتين أحدهما قوله تعالى وقضى ربك ألا تعبدوا الاياه وبالوالدين احسانا ثانيا قوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان واجتنبوا قول الزور ( قوله ثلاثا ) أي قال لهم ذلك ثلاث مرات وكرره تأكيدا لئيبه السامع على احضار فهمه ووجه من قال المراد بذلك عدد الكبائر وقد ترجم البخاري في العلم من أعاد الحديث ثلاثا ليفهم عنه وذلك كرفيه طرفا من هذا الحديث تعليقا ( قوله الاشرار بالله ) يحتمل مطلق الكفر ويكون تخصيصه بالذكري لظلمته في الوجود ولا سيما في بلاد العرب فذكره تنبيها على غيره ويحتمل أن يراد به خصوصيته الا أنه يرد عليه ان بعض الكفر أعظم قبحا من الاشرار وهو التعطيل لانه نفي مطلق والاشرار اثبات مقيد فيترجح الاحتمال الاول ( قوله وعقوق الوالدين ) يأتي الكلام عليه في الادب مع الكلام على الكبائر وضابطها وبيان مقيل في عددها ان شاء الله تعالى ( قوله وجلس وكان متكئا ) يشعر بانه اهتم بذلك حتى جلس بعد ان كان متكئا ويفيد ذلك تأكيدا تحريمه وعظم قبحه وسبب الاهتمام بذلك كون قول الزور أو شهادة الزور أسهل وقوعا على الناس والتهاون بها أكثر فان الاشرار ينبوعه قلب المسلم والعقوق يصرف عنه الطبع وأما الزور فالحوامل عليه كثيرة كالمداوة والحسد وغيرها فاحتيج الى الاهتمام بتعظيمه وليس ذلك لعظمها بالنسبة الى ما ذكر معها من الاشرار قطعاً بل لكونه مفسدة الزور متعدية الى غير الشاهد بخلاف الشرك فان مفسدته قاصرة غالباً ( قوله ألا وقول الزور ) في رواية خالد عن الجريري ألا وقول الزور وشهادة الزور وفي رواية ابن علي شهادة الزور أو



فَمَا زَالَ يُكْرَرُهَا حَتَّى قُلْنَا لَيْتَهُ سَكَتَ \* وَقَالَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ حَدَّثَنَا الْجُرَيْرِيُّ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ  
**بَابُ شَهَادَةِ الْأَعْمَى وَأَمْرِهِ وَنِكَاحِهِ وَإِنِكَاحِهِ وَمُبَايَعَتِهِ وَقَبُولِهِ فِي التَّأْذِينَ وَغَيْرِهِ .** وَمَا يُعْرَفُ بِالْأَصْوَاتِ  
 وَأَجَازَ شَهَادَتَهُ قَلِيمٌ وَالْحَسَنُ وَابْنُ سِيرِينَ وَالزُّهْرِيُّ وَعَطَاءٌ . وَقَالَ الشَّعْبِيُّ ، تَجُوزُ شَهَادَتُهُ إِذَا كَانَ عَاقِلًا  
 وَقَالَ الْحَكَمُ . رَبُّ شَيْءٍ تَجُوزُ فِيهِ . وَقَالَ الزُّهْرِيُّ . أَرَأَيْتَ ابْنَ عَبَّاسٍ لَوْ شَهِدَ عَلَى شَهَادَةٍ أَكُنْتَ تَرُدُّهُ  
 وَكَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ يَبْعَثُ رَجُلًا إِذَا غَابَتِ الشَّمْسُ أَفْطَرَ وَيَسْأَلُ عَنِ الْفَجْرِ . فَإِذَا قِيلَ لَهُ طَلَعَ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ

قول الزور وكذا وقع في العمدة بالواو قال ابن دقيق العيد يحتمل أن يكون من الخاص بعد العام لكن ينبغي أن  
 يحمل على التأكيد فانالو حملنا القول على الاطلاق لزم أن تكون الكذبة الواحدة مطلقا كبيرة وليس كذلك قال  
 ولا شك ان عظم الكذب ومراتبه متفاوتة بحسب تفاوت مفاصده ومنه قوله تعالى ومن يكسب خطيئة أو إثما ثم  
 يروم به بريئا فقد احتمل بهتانا وإثما مبينا ( قوله فما زال يكررها حتى قلنا ليته سكت ) أى شفقة عليه  
 وكراهية لما يزعمه وفيه ما كانوا عليه من كثرة الأدب معه ﷺ والمحبة له والشفقة عليه ( قوله وقال اسمعيل  
 ابن ابراهيم ) أى ابن عليه وروايته موصولة في كتاب استنابة المرتدين وفي الحديث انقسام الذنوب الى كبير  
 وأكبر ويؤخذ منه ثبوت الصغائر لان الكبيرة بالنسبة اليها أكبر منها والاختلاف في ثبوت الصغائر مشهور وأكثر مما تمسك  
 به من قال ليس في الذنوب صغيرة كونه نظر الى عظم المخالفة لامر الله ونهيه فالمخالفة بالنسبة الى جلال الله كبيرة لكن لمن  
 أثبت الصغائر ان يقول وهي بالنسبة لما فوقها صغيرة كما دل عليه حديث الباب وقد فهم الفرق بين الصغيرة والكبيرة من  
 مدارك الشرع وسبق في أوائل الصلاة ما يكفر الخطايا ما لم تكن كباثر ثبت به ان من الذنوب ما يكفر بالطاعات ومنها  
 ما لا يكفر وذلك هو عين المدعى ولهذا قال الغزالي انكار الفرق بين الكبيرة والصغيرة لا يليق بالفقيه ثم ان مراتب كل  
 من الصغائر والكبائر مختلف بحسب تفاوت مفاصدها وفي الحديث تحريم شهادة الزور وفي معناها كل ما كان  
 زورا من تعاطى المرء ما ليس له أهلا \* ( قوله باب شهادة الاعمى ونكاحه وأمره وانكاحه ومبايعته وقبوله في التأذين  
 وغيره وما يعرف بالأصوات ) مال المصنف الى اجازة شهادة الاعمى فأشار الى الاستدلال لذلك بما ذكر من جواز  
 نكاحه ومبايعته وقبول تأذينه وهو قول مالك والليث سواء علم ذلك قبل العمى أو بعده وفصل الجمهور فأجازوا ما  
 تحمله قبل العمى لا بعده وكذا ما ينزل فيه منزلة المبصر كان يشهده شخص بشيء ويتعلق هو به الى أن يشهد به عليه  
 وعن الحكم يجوز في الشيء اليسير دون الكثير وقال أبو حنيفة وعده لا تجوز شهادته بحال الا فيما طريقه الاستفاضة وليس  
 في جميع ما استدلل به المصنف دفع للمذهب المفصل اذ لا مانع من حمل المطلق على المقيد ( قوله وأجاز شهادته القاسم وابن  
 الحسن وابن سيرين والزهرى وعطاء ) أما القاسم فأظنه أراد ابن محمد بن أبي بكر أحد الفقهاء السبعة وقدروى سعيد  
 بن منصور عن هشيم عن يحيى بن سعيد هو الانصارى قال سمعت الحكم بن عتيبة هو بالثناة والموحدة مصغر يسأل  
 القاسم بن محمد عن شهادة الاعمى فقال جائزة وأما قول الحسن وابن سيرين فوصله ابن أبي شيبة من طريق أشعث  
 عنهما قلا شهادة الاعمى جائزة وأما قول الزهرى فوصله ابن أبي شيبة من طريق ابن أبي ذئب عنه أنه كان يجيز شهادة  
 الاعمى وأما قول عطاء وهو ابن أبي رباح فوصله الأثرم من طريق ابن جريج عنه قال تجوز شهادة الاعمى ( قوله وقال  
 الشعبي تجوز شهادته ان كان عاقلا ) وصله ابن أبي شيبة عنه بمعناه وليس مراده بقوله عاقلا الاحتراز من الجنون لان  
 ذلك أمر لا بد من الاحتراز منه سواء كان أعمى أو بصيرا وإنما مراده ان يكون فطنا مدركا للامور الدقيقة بالقرائن  
 ولا شك في تفاوت الاشخاص في ذلك ( قوله وقال الحكم رب شيء تجوز فيه ) وصله ابن أبي شيبة عنه بهذا وكأنه  
 توسط بين مذهبي الجواز والمنع ( قوله وقال الزهرى أرايت ابن عباس لو شهد على شهادة أ كنت ترده ) وصله الكرايىسي  
 في أدب القضاء من طريق ابن أبي ذئب عنه ( قوله وكان ابن عباس يبعث رجلا الخ ) وصله عبد الرزاق بمعناه من طريق

وقال سليمان بن يسار ، استأذنت على عائشة فرفقت صوتي ، قالت سليمان أذخل فانك مملوك ما بقي عليك شيء . وأجاز سمرة بن جندب شهادة امرأة متنقبة **حدثنا** محمد بن عبيد بن ميمون أخبرنا عيسى بن يونس عن هشام عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت سمع النبي ﷺ رجلاً يقرأ في المسجد ، فقال رحمه الله : لقد أذكري كذا وكذا آية أسقطتهن من سورة كذا وكذا . وزاد عباد بن عبد الله عن عائشة تهجد النبي ﷺ في بيتي فسمع صوت عباد يصر في المسجد فقال يا عائشة أصوت عباد هذا . قلت نعم : قال اللهم أرحم عبداً **حدثنا** مالك بن إسماعيل حدثنا عبد العزيز بن أبي سلمة أخبرنا ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال قال النبي ﷺ إن بلائاً يؤذنان بليل فكلوا واشربوا حتى يؤذنان . أو قال حتى تسمعوا أذان ابن أم مكتوم وكان ابن أم مكتوم رجلاً أعمى لا يؤذنان حتى يقول له الناس أصبحت **حدثنا** زياد بن يحيى حدثنا حاتم بن وردان حدثنا أيوب عن عبد الله بن أبي مليكة عن المسور بن مخرمة رضي الله عنهما قال قدمت على النبي ﷺ أقبية فقال لي أبي مخرمة أنطلق بنا إليه عني أن يعطينا منها شيئاً فقام أبي على الباب فتكلم فرف النبي ﷺ صوته فخرج النبي ﷺ ومعه قباء وهو يريه محاسنه وهو يقول

أبى رجاء عنه ووجه تعلقه به كونه كان يعتمد على خبر غيره مع انه لا يري شخصه وإنما سمع صوته قال ابن المنير لعل البخاري يشير بحديث ابن عباس الى جواز شهادة الأعمى على التعريف أي اذا عرف ان هذا فلان فاذا عرف شهد قال وشهادة التعريف مختلف فيها عند مالك وغيره وقد جاء عن ابن عباس انه كان لا يكتب في برؤية الشمس لانها توارى بها الجبال والسحاب ويكتفى بغلبة الظلمة على الافق الذي من جهة المشرق وأخرجه سعيد بن منصور عنه ( قوله وقال سليمان بن يسار استأذنت على عائشة فرفقت صوتي فقالت سليمان ادخل الخ ) تقدم الكلام عليه في آخر العتق وفيه دليل على ان عائشة كانت ترى ترك الاحتجاب من العبد سواء كان في ملكها أو في ملك غيرها لانه كان مكاتب ميمونه زوج النبي ﷺ وأما من قال يحتمل أنه كان مكاتب لعائشة فمعارضة للصحيح من الاخبار بمحض الاحتمال وهو مردود وأبعد من قال يحتمل قوله علي عائشة بمعنى من عائشة أي استأذنت عائشة في الدخول على ميمونة ( قوله وأجاز سمرة بن جندب شهادة امرأة متنقبة ) كذا في رواية أبي ذر بالتشديد ولغيره بسكون النون وتقديما على المثناة ثم ذكر المصنف في الباب ثلاثة أحاديث \* أحدها حديث عائشة سمع النبي ﷺ رجلاً يقرأ في المسجد الحديث والغرض منه اعتماد النبي ﷺ على صوته من غير أن يري شخصه ( قوله وزاد عباد بن عبد الله ) أي ابن الزبير عن أبيه عن عائشة وصله أبو يعلى من طريق محمد بن اسحق عن يحيى بن عباد بن عبد الله بن الزبير عن أبيه عن عائشة تهجد النبي ﷺ في بيتي وهجد عباد بن بشر في المسجد فسمع رسول الله ﷺ صوته فقال يا عائشة هذا عباد بن بشر قلت نعم فقال اللهم أرحم عبداً ( قوله فسمع صوت عباد وقوله أصوت عباد ) هذا في رواية أبي يعلى المذكور عباد بن بشر في الموضحين كما سقته وهذا يزال اللبس عن يظن اتحاد المسموع صوته والراوي عن عائشة وهما اثنان مختلفا النسبة والصفة فعباد بن بشر صحابي جليل وعباد بن عبد الله بن الزبير تابعي من وسط التابعين وظاهر الحال ان المهم في الرواية التي قبل هذه هو المنسرد في هذه الرواية لان مقتضى قوله زاد ان يكون المزيد فيه والمزيد عليه حديثاً واحداً فتجد القصة لكن جزم عبد الغني بن سعيد في المبهمات بأن المهم في رواية هشام عن أبيه عن عائشة هو عبد الله بن يزيد الانصاري فروي عن طريق عمرة عن عائشة ان النبي ﷺ سمع صوت قارئ يقرأ فقال صوت من هذا قالوا عبد الله بن يزيد

خَبَاتُ هَذَاكَ خَبَاتُ هَذَاكَ بِأَبِ شَهَادَةِ النِّسَاءِ . وَقَوْلِهِ تَعَالَى . فَإِنْ لَمْ يَكُنَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ  
وَأَمْرَاتَانِ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ قَالَ أَخْبَرَنِي زَيْدٌ عَنْ عِيَّاسِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ  
عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ أَلَيْسَ شَهَادَةُ الْمَرْأَةِ مِثْلَ نِصْفِ شَهَادَةِ الرَّجُلِ

قال لقد ذكرني آية يرجمه الله كنت أنسيتها و يؤيد ما ذهب اليه مشابهة قصة عمرة عن عائشة بقصة عروة عنها بخلاف  
قصة عباد بن عبد الله عنها فليس فيه تعرض لنسيان الآية و يحتمل التعدد من جهة غير الجهة التي انحدرت وهوان يقال  
سمع صوت رجلين فعرف أحدهما فقال هذا صوت عباد ولم يعرف الآخر فسأل عنه والذي لم يعرفه هو الذي تذكر  
بقراءته الآية التي نسيها وسيأتي بقية الكلام على شرحه في كتاب فضائل القرآن ان شاء الله تعالى \* ثانياً حديث ابن  
عمر في التأذين بلال وابن أم مكتوم وقدمضي بنهما وشرحه في الأذان والغرض منه ما تقدم من الاعتماد على صوت  
الاعمى \* ثالثاً حديث المسور في اعطاء النبي ﷺ له البقاء والغرض منه قوله فيه فعرف النبي ﷺ صوته فخرج  
ومعه قباء وهو يريه محاسنه ويقول خبات لك هذا فان فيه انه اعتمد على صوته قبل ان يري شخصه وسيأتي شرحه  
في اللباس ان شاء الله تعالى واحتج من لم يجز شهادة الاعمى بان العقود لا تجوز الشهادة عليها الا باليقين والاعمى لا يتيقن  
الصوت لجواز شبهه بصوت غيره وأجاب المجيزون بان محل القبول عندهم ان تحقق الصوت ووجدت القرائن الدالة لذلك  
وأما عند الاشتباه فلا يقول به أحد ومن ذلك جواز نكاح الاعمى زوجته وهو لا يعرفها الا بصوتها لكنه يتكرر عليه  
سماع صوتها حتى يقع له العلم بأنها هي والافتى احتمل عنده احتمالاً قوياً بأنها غيرها لم يجز له الاقدام عليها وقال الاسماعيلي  
ليس في أحاديث الباب دلالة على الجواز مطلقاً لان نكاح الاعمى يتعلق بنفسه لانه في زوجته وأمه وليس لغيره فيه  
مدخل وأما قصة عباد ومخرمة ففي شيء يتعلق بهما لا يتعلق بغيرهما وأما التأذين فقد قال في بقية الحديث كان لا يؤذن  
حتى يقال له أصبحت فالاعتماد على الجمع الذين يخبرونه بالوقت قال وأما ما ذكره الزهري في حق ابن عباس فهو تهويل  
لا تقوم به حجة لان ابن عباس كان أفتقه من أن يشهد فيما لا تجوز فيه شهادته فانه لو شهد لايه أو ابنه أو مملوكه لما قبلت  
شهادته وقد أعاده الله من ذلك \* (قوله باب شهادة النساء وقول الله تعالى فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان) قال  
ابن المنذر أجمع العلماء على القول بظاهر هذه الآية فأجازوا شهادة النساء مع الرجال وخص الجمهور ذلك بالديون  
والاموال وقالوا لا تجوز شهادتهن في الحدود والقصاص واختلوا في النكاح والطلاق والنسب والولاء فمنعوا الجمهور  
وأجازها الكوفيون قالوا وتفقوا على قبول شهادتهن مفردات فيما لا يطالع عليه الرجال كالحيض والولادة والاستهلال  
وعيوب النساء واختلوا في الرضاع كما سيأتي في الباب الذي بعده وقال أبو عبيد أما اتفقهم على جواز شهادتهن في الاموال  
فلا آية المذكورة وأما اتفقهم على منعها في الحدود والقصاص فلعله تعالى فان لم يأتوا بأربعة شهداء وأما اختلافهم  
في النكاح ونحوه فمن الحقها بالاموال فذلك لما فيها من المهور والنفقات ونحو ذلك ومن الحقها بالحدود فلانها تكون استحلالات  
للزواج ونحوها قال وهذا هو المختار و يؤيد ذلك قول الله تعالى وأشهدوا ذوي عدل منكم ثم سماها حدوداً فقال تلك  
حدود الله والنساء لا يقبلن في الحدود قال وكيف يشهدون فيما ليس لهن فيه تصرف من عقد ولا حل انتهى وهذا التفصيل  
لا ينافي الترجمة لانها معقودة لا ثبات شهادتهن في الجملة وقد اختلفوا فيما لا يطالع عليه الرجال هل يكفي فيه قول المرأة وحدها  
أم لا فعند الجمهور لا بد من أربع وعن مالك وابن أبي ليلى يكفي شهادة اثنتين وعن الشعبي والثوري تجوز شهادتها  
وحدها في ذلك وهو قول الحنفية ثم ذكر المصنف حديث أبي سعيد مختصراً وقدمضي بنهما في الحيض والغرض  
منه قوله ﷺ أليس شهادة المرأة مثل نصف شهادة الرجل قال المهباب ويستنبط منه التفاضل بين الشهود بقدر  
عقلهم وضبطهم فتقدم شهادة الفطن اليقظ على الصالح البليد قال وفي الآية أن الشاهد اذا نسي الشهادة فذكره بهار فقه  
حتى تذكرها أنه يجوز أن يشهد بها ومن اللطائف ما حكاه الشافعي عن أمه أنها شهدت عند قاضي مكة هي وامرأة

قُلْنَا بَلَى : قُلْ فَذَلِكَ مِنْ نَقْصَانِ عَقْلِهَا بِأَسْبَابِ شَهَادَةِ الْإِمَاءِ وَالْعَبِيدِ . وَقَالَ أَنَسُ شَهَادَةُ الْعَبْدِ جَائِزَةٌ إِذَا كَانَ عَدْلًا . وَأَجَازَةٌ شَرِيحٌ وَزُرَّارَةٌ بِنُ أَوْفَى . وَقَالَ ابْنُ سِيرِينَ شَهَادَتُهُ جَائِزَةٌ إِلَّا الْعَبْدَ لِسَيِّدِهِ وَأَجَازَةٌ الْحَسَنُ وَإِبْرَاهِيمُ فِي الشَّيْءِ النَّافِ . وَقَالَ شَرِيحٌ كُلُّكُمْ بَنُو عَبِيدٍ وَإِمَاءٌ **حَدَّثَنَا** أَبُو عَاصِمٍ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ عَنْ عُقْبَةَ بْنِ الْحَارِثِ وَحَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ سَمِعْتُ ابْنَ أَبِي مُلَيْكَةَ قَالَ حَدَّثَنِي عُقْبَةُ بْنُ الْحَارِثِ أَوْ سَمِعْتُهُ مِنْهُ أَنَّهُ تَزَوَّجَ أُمَّ يَحْيَى بِنْتَ أَبِي إِيَّابٍ قَالَ فَجَاءَتْ أُمَّهُ سَوْدَاءُ فَقَالَتْ قَدْ أَرْضَعْتُكَمَا فَكُرْتُ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَأَعْرَضَ عَنِّي قَالَ فَتَنَحَّيْتُ قَدْ كُرْتُ ذَلِكَ لَهُ . قَالَ وَكَيْفَ وَقَدْ زَعَمْتَ أَنْ قَدْ أَرْضَعْتُكَمَا فَفَنَاهُ عَنْهَا

أخري فأراد أن يفرق بينهما امتحاناً نقلت له أم الشافعي ليس لك ذلك لأن الله تعالى يقول أن تفضل احداهما فتذكرا أحدهما الاخري . ( قوله باب شهادة الاماء والعبيد ) أي في حال الرق وقد ذهب الجمهور إلى أنها لا تقبل مطلقاً وقالت طائفة تقبل مطلقاً وقد نقل المصنف بعض ذلك وقول أحمد واسحق وأبي ثور وقيل تقبل في الشيء اليسير وهو قول الشعبي وشرح والنخعي والحسن ( قوله وقال أنس شهادة العبد جائزة إذا كان عدلاً ) وصله ابن أبي شيبة من رواية المختار ابن فضل قال سألت أنسا عن شهادة العبيد فقال جائزة ( قوله وأجازه شرح وزرارة بن أبي أوفى ) أما شرح فوصله ابن أبي شيبة من رواية طامر وهو الشعبي أن شرحاً أجاز شهادة العبيد وروى سعيد بن منصور من رواية عمار الذهبي قال سمعت شرحاً أجاز شهادة العبد في الشيء اليسير ورواه في جامع سفيان بن عيينة عن هشام عن ابن سيرين كان شرحاً يجيز شهادة العبد في الشيء اليسير إذا كان مرضياً وروى ابن أبي شيبة أيضاً من طريق أشعب عن الشعبي كان شرحاً لا يجيز شهادة العبد فقال على لكتنا يجيزها فكان شرحاً بعد ذلك يجيزها إلا لسيدته وأما قول زرارة بن أوفى وهو قاضي البصرة فلم أقف على سنده إليه ( قوله وقال ابن سيرين شهادته ) أي العبد جائزة ( إلا العبد لسيدته ) وصله عبد الله بن أحمد بن حنبل في المسائل من طريق يحيى بن عتيق عنه بمعناه ( قوله وأجازه الحسن وإبراهيم في الشيء النافه ) وصله ابن أبي شيبة من رواية منصور عن إبراهيم قال كانوا يجيزونها في الشيء الخفيف ومن طريق أشعب الحراني عن الحسن نحوه ( قوله وقال شرح كلكم بنوعيد واما ) كذا لاكثر ولا بن السكن كلكم عبيد واما وصله ابن أبي شيبة من طريق عمار الذهبي سمعت شرحاً شهد عنده عبد فأجاز شهادته فقليل له أنه عبد فقال كلنا عبيد واما نحوه وأخرجه سعيد بن منصور من هذا الوجه نحوه بلفظ قليل له أنه عبد فقال كلكم بنوعيد وبنو الاماء ثم أورد المصنف حديث عقبة بن الحرث في قصة الامة السوداء المرضعة وسيأتي الكلام عليه في الباب الذي بعده ووجه الدلالة منه انه ﷺ امر عقبة بفراق امرأته بقول الامة المذكورة فلولا تكن شهادتها مقبولة ما عمل بها واحتجوا ايضاً بقوله تعالى ممن رضون من الشهداء قالوا فان كان الذي في الرق رضا فهو داخل في ذلك واجيب عن الآية بأنه تعالى قال في آخرها ولا يأب الشهداء اذا ما دعوا والاباء انما يتأتى من الاحرار لا اشتغال الرقيق بحق السيد وفي الاستدلال بهذا القدر نظر واجاب الاسماعيلي عن حديث الباب فقال قد جاء في بعض طرقه فجاءت مولاة لاهل مكة قال وهذا اللفظ يطلق على الحررة التي عليها الولاء فلا دلالة فيه على انها كانت رقيقة وتعقب بأن رواية حديث الباب فيه التصريح بانها امة فتعين انها ليست بحرة وقد قال ابن دقيق العيد ان اخذنا بظاهر حديث الباب فلا بد من القول بشهادة الامة وقد سبق الى الجزم بانها كانت امة احمد بن حنبل رواه عنه جماعة كابي طالب ومهنا وحرب وغيرهم وقد تقدم في العلم تسمية ام يحيى بنت أبي إهاب وانها غنية بفتح المعجمة وكسر النون بعدها تحتانية مثقلة ثم وجدت في النسائي ان اسمها زينب فلعن غنية لقبها لو كان اسمها فغير زينب كما غير اسم غيرها والامة المذكورة لم أقف على اسمها ( قوله فاعرض عني ) زاد في البيوع من طريق عبد الله بن ابي حسين عن ابن أبي مليكة وتبسم النبي ﷺ ( قوله فيه فتنحيت فذكرت ذلك له ) في رواية

**باب شهادة المرضعة حدثنا أبو عاصم عن عمر بن سعيد عن ابن أبي مليكة عن عقبة بن الحارث قال تزوجت امرأة فجاءت امرأة فقالت إني قد أرضعتكما فأتيت النبي ﷺ فقال وكيف وقد قيل**

النكاح فاعرض عن فاتبته من قبل وجهه فقلت انها كاذبة وفي رواية الدارقطني ثم سأله فاعرض عني وقال في الثالثة أو الرابعة \* ( قوله باب شهادة المرضعة ) ذكر فيه حديث عقبة بن الحارث في قصة المرأة التي أخبرته أنها أرضعته وأرضعت امرأته أخرجه في الباب الذي قبله وفي هذا الباب عن أبي عاصم لكن هنا عن عمر بن سعيد وفي الذي قبله عن ابن جريج كلاهما عن ابن أبي مليكة وكان لابن عاصم فيه شيخين فقد وجدت له فيه ثالثا ورابعا أخرجه الدارقطني من طريق محمد بن يحيى عن أبي عاصم عن أبي عامر الخراز ومحمد بن سليم كلاهما عن ابن أبي مليكة أيضا واحتج به من قبل شهادة المرضعة وحدها قال علي بن سعد سمعت أحمد يسأل عن شهادة المرأة الواحدة في الرضاع قال تجوز على حديث عقبة بن الحارث وهو قول الاوزاعي ونقل عن عثمان وابن عباس والزهري والحسن واسحق وروى عبد الرزاق عن ابن جريج عن ابن شهاب قال فرق عثمان بين ناس تناكحوا بقول امرأة سوداء أنها أرضعتهم قال ابن شهاب الناس يأخذون بذلك من قول عثمان اليوم واختاره أبو عبيد الأأنه قال ان شهدت المرضعة وحدها وجب على الزوج مفارقة المرأة ولا يجب عليه الحكم بذلك وان شهدت معها أخرى وجب الحكم به واحتج أيضا بأنه ﷺ لم يلزم عقبة بفراق امرأته بل قال له دعها عنك وفي رواية ابن جريج كيف وقد زعمت فإشارالي أن ذلك على التنزيه وذهب الجمهور الى أنه لا يكفي في ذلك شهادة المرضعة لأنها شهادة على فعل نفسها وقد أخرج أبو عبيد من طريق عمر والمغيرة بن شعبة وعلى ابن أبي طالب وابن عباس انهم امتنعوا من التفرقة بين الزوجين بذلك فقال عمر فرق بينهما ان جاءت بينة والا تفل بين الرجل وامرأته الا أن يتزها ولو فتح هذا الباب لم تشأ امرأة أن تفرق بين الزوجين الا فعلت وقال الشعبي تقبل مع ثلاث نسوة بشرط أن لا تعرض نسوة لطلب أجرة وقيل لا تقبل مطلقا وقيل تقبل في ثبوت المحرمية دون ثبوت الاجرة لها على ذلك وقال مالك تقبل مع أخرى وعن أبي حنيفة لا تقبل في الرضاع شهادة النساء المتمحضات وعكسه الاصطخري من الشافعية وأجاب من لم يقبل شهادة المرضعة وحدها بحمل النهي في قوله فنهاه عنها على التنزيه وبحمل الامر في قوله دعها عنك على الارشاد وفي الحديث جواز اعراض المفتي ليتنبه المستفتي على أن الحكم فيما سأل الكف عنه وجواز تكرار السؤال لمن لم يفهم المراد والسؤال عن السبب المقتضى لرفع النكاح وقوله في الاسناد الذي قبله حدثني عقبة بن الحارث أو سمعته منه فيرد على من زعم ان ابن أبي مليكة لم يسمع من عقبة بن الحارث وقد حكاها ابن عبد البر ولعل قائل ذلك أخذه من الرواية الآتية في النكاح من طريق ابن علية عن أيوب عن ابن أبي مليكة عن عبيد بن أبي مرجم عن عقبة بن الحارث قال ابن أبي مليكة وقد سمعته من عقبة ولكني لحديث عبيد أحفظ وأخرجه ابوداود من طريق حماد عن أيوب ولفظه عن ابن أبي مليكة عن عقبة بن الحارث قال وحدثني صاحب لي عن عنده وانا الحديث صاحبني أحفظ ولم يسمعه وفيه إشارة الى التفرقة في صيغ الاداء بين الافراد والجمع او بين القصد الى التحديث وعدمه فيقول الراوي فيما سمعه وحده من لفظ الشيخ أو قصد الشيخ تحديته بذلك حدثني بالافراد وفيما عدا ذلك حدثنا بالجمع وسمعت فلانا يقول ووقع عند الدارقطني من هذا الوجه حدثني عقبة بن الحارث ثم قال لم يحدثني ولكني سمعته يحدث وهذا يعين أحد الاحتمالين وقد اعتمد ذلك النسائي فيما يرويه عن الحارث بن مسكين فيقول الحارث بن مسكين قراءة عليه وانا اسمع ولا يقول حدثني ولا أخبرني لانه لم يقصده بالتحديث وانما كان يسمعه من غير ان يشعربه ( قوله فيه إني قد أرضعتكما ) زاد الدارقطني من طريق أيوب عن ابن أبي مليكة فدخلت علينا امرأة سوداء فسالت فإبطا ناعليها فقالت تصدقوا على فوالله لقد أرضعتكما جميعا زاد البخاري في العلم من طريق عمر بن

دَعَهَا عَنْكَ أَوْ نَحْوَهُ **بَابُ تَعْدِيلِ النِّسَاءِ بَعْضُهُنَّ بَعْضًا حَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ**  
**وَأَفْهَمِي بَعْضَهُ أَحْمَدُ حَدَّثَنَا فُلَيْحٌ بْنُ سُلَيْمَانَ عَنِ ابْنِ شَهَابٍ الزُّهْرِيُّ عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ وَسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ**  
**وَعَلْقَمَةَ بْنِ وَقَّاصِ الْأَيْقِيَّ وَعُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَتَبَةَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ حِينَ**  
**قَالَ لَهَا أَهْلُ الْإِفْكِ مَا قَالُوا غَيْرَ مَا اللَّهُ مِنْهُ . قَالَ الزُّهْرِيُّ وَكُلُّهُمْ حَدَّثَنِي طَائِفَةٌ مِنْ حَدِيثِهَا وَبَعْضُهُمْ أَوْعَى**  
**مِنْ بَعْضٍ . وَأُثْبِتَ لَهُ إِقْتِصَاصًا . وَقَدْ وَعَيْتُ عَنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ الْحَدِيثَ الَّذِي حَدَّثَنِي عَنْ عَائِشَةَ**  
**وَبَعْضُ حَدِيثِهِمْ يُصَدِّقُ بَعْضًا . زَعَمُوا أَنَّ عَائِشَةَ قَالَتْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَخْرُجَ سَفْرًا**  
**أَفْرَعَ بَيْنَ أَرْوَاجِهِ .**

سعيد عن ابن أبي حسين عن ابن أبي مليكة فقال لها عقبه ما أرضعتني ولا أخبرتني أي بذلك قبل التزوج زاد في باب إذا  
شهد شاهد بشي فقال آخر ما علمت ذلك وفي العلم فركب الى رسول الله ﷺ بالمدينة فسأله وترجم عليه الرحلة في  
لنيسة النازلة وزاد في النكاح فقالت لي قد أرضعتكما وهي كاذبة (قوله دعها عنك أو نحوه) في رواية النكاح دعها عنك  
حسب زاد الدارقطني في رواية أيوب في آخره لا خير لك فيها وفي الباب الذي قبله فنهاه عنها زاد في الباب المشار اليه من  
الشهادات فقارقتها ونكحت زوجها غيره \* (قوله باب تعديل النساء بعضهن بعضا) كذا لاكثر زاد أبو ذر قبله حديث  
الافك ثم قال باب الخ (قوله حدثنا أبو ربيع سليمان بن داود) هو الزهراني العتيكي بفتح المهملة والمثناة البصرية تزل بغداد  
اتفق البخاري ومسلم على الرواية عنه ومن جملة ما اتفقا عليه اخراج هذا الحديث عنه وفي طبقتهم اثنان كل منهما أيضا  
أبو ربيع سليمان بن داود أحدهما الختلى بضم المعجمة وتشديد المثناة المفتوحة بغدادى انفرد مسلم بالرواية عنه  
والرشدني بكسر الراء وسكون المعجمة مصرى لم يخرج له وروى عنه أبو داود والنسائي (قوله وأفهمني بعضه أحمد  
قال حدثنا فليح) يحتمل أن يكون أحمد رفيقا لأبي الربيع في الرواية عن فليح وأن يكون البخاري جملة عنهما جميعا على  
الكيفية المذكورة ويحتمل أن يكون أحمد رفيقا للبخاري في الرواية عن أبي الربيع وهو الأقرب إذ لو كان المراد  
الاول لكان يقول قال حدثنا فليح بالتثنية ولم أر ذلك في شيء من الاصول ويؤيد الاول أيضا صنيع البرقاني فإنه  
أخرج الحديث في المصاحفة ومقتضاه أن القدر المذكور عند البخاري عن أحمد عن أبي الربيع عن فليح لكن وقع في  
أطراف خلف حدثنا أبو ربيع وأفهمني بعضه يونس فان كان محفوظا فلعل لنظ قال سقطت من الاصل كما جرت  
العادة باسقاطها كثيرا في الاسانيد فثبت بعضهم بدلها قال بالافراد و، قال خلف جزم الدمياطي وأما جزم المزي  
بان الذي ذكره خلف وهم فليس هذا الجزم بواضح وزعم ابن خلفون ان أحمد هذا هو ابن حنبل بناء على القول  
الثاني وجوز غيره أن يكون أحمد بن النضر النيسابوري وبه جزم الذهبي في طبقات القراء وقد حدث به عن أبي الربيع  
الزهراني ممن يسمى أحمد أيضا أبو بكر أحمد بن عمرو بن أبي عاصم وأبو يعلى أحمد بن علي بن المثنى وغيرها وقد ذكرت  
في المقدمة طائفة ممن روي هذا الحديث عن فليح ممن تسمى أحمد وكذلك من رواه عن أبي الربيع ممن يسمى أحمد  
أيضا قاله أعلم ثم ساق المصنف حديث الافك بطوله من رواية فليح عن الزهري عن مشايخه ثم من رواية فليح عن  
هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة وعبد الله بن الزبير قال مثله ومن رواية فليح عن ربيعة ويحيى بن سعيد عن القاسم  
بن عبد قال مثله وسيأتي شرحه مستوفي في تفسير سورة النور وبيان ما زادت رواية كل واحد من هؤلاء على رواية  
الزهري وما تضمنت عنها وقد أخرجه الاسماعيلي عن جماعة أخبروه به عن أبي الربيع وزاد في آخره عن فليح قال  
وسمعت ناسا من أهل العلم يقولون ان أصحاب الافك جلدوا الحد (قلت) وسيأتي لذلك اسناد آخر في كتاب الاعتصام  
ان شاء الله تعالى والغرض منه هنا سؤاله ﷺ بريرة عن حال عائشة وجوابها ببراءتها واعتماد النبي ﷺ على قولها

فَأَيْتَمَنَ أَخْرَجَ سَهْمَهَا خَرَجَ بِهَا مَعَهُ فَأَقْرَعَ بَيْنَنَا فِي غَزَاةٍ غَزَاهَا فَخَرَجَ سَهْمِي فَخَرَجْتُ مَعَهُ بَعْدَ مَا أَنْزَلَ الْحِجَابُ  
فَأَنَا أَحْمَلُ فِي هَوْدَجٍ وَأُنزَلُ فِيهِ . فَمِيرْنَا حَتَّى إِذَا فَرَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ غَزْوَتِهِ تَلَاكَ وَقَالَ وَدَنُونَا مِنَ  
الْمَدِينَةِ . آذَنَ آيَةَ بِالرَّحِيلِ . فَمَتُّ حِينَ آذَنُوا بِالرَّحِيلِ : فَمَشَيْتُ حَتَّى جَاوَزْتُ الْجَيْشَ فَلَمَّا قَضَيْتُ شَأْنِي  
أَقْبَلْتُ إِلَى الرَّحِيلِ ، فَلَمَسْتُ صَدْرِي ، فَإِذَا عَقِدْتُ لِي مِنْ جَذَعِ أَظْفَارٍ قَدْ انْقَطَعَ ، فَرَجَعْتُ فَالْتَمَسْتُ عِقْدِي فَحَبَسَنِي  
إِبْتِغَاؤُهُ ، فَأَقْبَلَ الَّذِينَ يَرْحَلُونَ لِي فَأَحْتَمَلُوا هَوْدَجِي فَرَحَلُوهُ عَلَى بَعِيرِي الَّذِي كُنْتُ أُرْكَبُ ، وَهُمْ يَحْسِبُونَ  
أَنِّي فِيهِ ، وَكَانَ النِّسَاءُ إِذْ ذَاكَ خِيفًا لَمْ يَثْقُلْنَ ، وَلَمْ يَغْشَيْنَ اللَّحْمَ ، وَإِنَّمَا يَأْكُلْنَ الْعَلَقَةَ مِنَ الطَّعَامِ ، فَأَلَّ  
يَسْتَنْكِرُ الْقَوْمُ ، حِينَ رَفَعُوهُ ثِقَلَ الْهُودَجُ فَأَحْتَمَلُوهُ ، وَكُنْتُ جَارِيَةً حَدِيثَةَ السِّنِّ فَبِعَثُوا الْجَلَّ وَسَارُوا  
فَوَجَدْتُ عِقْدِي بَعْدَ مَا اسْتَمَرَ الْجَيْشُ فَجِئْتُ مَنْزِلَهُمْ وَلَيْسَ فِيهِ أَحَدٌ ، فَأَمَتُّ مَنْزِلِي الَّذِي كُنْتُ بِهِ ،  
فَطَنَنْتُ أَنَّهُمْ سَيَقْبِدُونِي فَيَرْجِعُونَ إِلَيَّ ، فَبَيْنَمَا أَنَا جَالِسَةٌ غَلَبَتْنِي عَيْنَايَ فَنِمْتُ ، وَكَانَ صَفْوَانُ بْنُ الْمُعَطَّلِ  
السُّلَمِيُّ ، ثُمَّ الذُّكْوَانِيُّ مِنْ وِرَاءِ الْجَيْشِ ، فَأَصْبَحَ عِنْدَ مَنْزِلِي ، فَرَأَى سَوَادَ إِنْسَانٍ نَائِمٍ فَأَتَانِي ، وَكَانَ  
يَرَانِي قَبْلَ الْحِجَابِ ، فَاسْتَيْقَظْتُ بِاسْتِرْجَاعِهِ حِينَ أَنَا خَرَجْتُ رَاحِلَتَهُ فَوَطِيءُ يَدَهَا فَرَكِبْتُهَا فَانْطَلَقَ يَقُودُنِي  
الرَّاحِلَةَ حَتَّى أَتَيْنَا الْجَيْشَ بَعْدَ مَا نَزَلُوا مَعْرُوسِينَ فِي نَحْرِ الظَّهْرِ فَمَلَكَ مِنْ هَلَاكٍ ، وَكَانَ الَّذِي تَوَلَّى الْإِفْكَ  
عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي بِنِي سَلُولٍ ، فَقَدِمْنَا الْمَدِينَةَ فَاسْتَكَيْتُ بِهَا شَهْرًا يَفِيضُونَ مِنْ قَوْلِ أَصْحَابِ الْإِفْكَ ،  
وَيَرِينِي فِي وَجْهِ أُنِّي لَا أَرَى مِنَ النَّبِيِّ ﷺ الْأُطْفَ الَّذِي كُنْتُ أَرَى مِنْهُ حِينَ أَمْرُضُ ، وَإِنَّمَا يَدْخُلُ فَيَسْلَمُ ،  
ثُمَّ يَقُولُ كَيْفَ تَيْكُمُ لَا أَشْعُرُ بِشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ حَتَّى نَهَتْ فَخَرَجْتُ أَنَا وَأُمُّ مِسْطَحٍ قَبْلَ الْمَنَاصِعِ مَتَبَرِّزْنَا  
لَا نَخْرُجُ إِلَّا لَيْلًا إِلَى لَيْلٍ ، وَذَلِكَ قَبْلَ أَنْ نَتَّخِذَ الْكُنْفَ قَرِيبًا مِنْ بِيوتِنَا ، وَأَمْرُنَا أَمْرُ الْعَرَبِ الْأُولَى فِي  
الْبَرِيَّةِ أَوْ فِي التَّنَزُّهِ فَأَقْبَلْتُ أَنَا وَأُمُّ مِسْطَحٍ بِنْتُ أَبِي رَهْمٍ نَمَشِي فَعَثَرْتُ فِي مِرْطِهَا فَقَالَتْ تَعِسَ مِسْطَحٌ ،  
فَقُلْتُ لَهَا بِئْسَ مَا قُلْتَ أَتَسْبِينُ رَجُلًا شَهِدَ بَدْرًا ، فَقَالَتْ يَا هُنْتَاهُ أَلَمْ تَسْمَعِي مَا قَالُوا ، فَأَخْبَرْتَنِي بِقَوْلِ أَهْلِ  
الْإِفْكَ فَازْدَدْتُ مَرَضًا إِلَى مَرَضِي ، فَلَمَّا رَجَعْتُ إِلَى بَيْتِي ، دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَسَلَّمَ فَقَالَ كَيْفَ تَيْكُمُ ،  
فَقُلْتُ أَتَذُنُّ لِي إِلَى أَبِي قَالَتْ وَأَنَا حِينْتِذَارِيْدُ أَنْ أُسْتَيْقِنَ الْخَبْرَ مِنْ قِبَلِهِمَا فَذُنُّ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَتَيْتُ

حتى خطب فاستعذر من عبد الله بن أبي وكذلك سؤاله من زينب بنت جحش عن حال عائشة وجوابها ببراءتها أيضا  
وقول عائشة في حق زينب هي التي كانت تساميني فعصمها الله بالورع ففي مجموع ذلك مراد الترجمة قال ابن بطال فيه  
حجة لابي حنيفة في جواز تعديل النساء به قال ابو يوسف ووافق محمد الجمهور قال الطحاوي التزكية خير وليست شهادة  
فلامنع من القبول وفي الترجمة الاشارة الى قول ثالث وهو ان تقبل تركيتهن لبعضهن لالرجال لان من منع ذلك اعتل  
بنقصان المرأة عن معرفة وجوه التزكية لاسما في حق الرجال وقال ابن بطال لو قيل انه تقبل تركيتهن بقول حسن وثناء  
جميل يكون ابراء من سوء لكان حسنا كما في قصة الافك ولا يلزم منه قبول تركيتهن في شهادة توجب اخذ مال والجمهور  
على جواز قبولهن مع الرجال فيما تجوز شهادتهن فيه (قوله فأتين خرج سهمها أخرجها معها) كذا للنسفي ولابي  
ذر عن غير الكشميهني وفي رواية الكشميهني والباقي خرج وهو الصواب ولعل الاول أخرج بضم أوله  
على البناء للمجهول (قوله من جزع أظفار) كذا للاكثر وفي رواية الكشميهني ظفار وهو أصوب  
وسياتي توضيحه عند شرحه (قوله فاستيقظت باسترجاعه حتى أناخ راحلته) كذا للاكثر وفي رواية

أَبُو ، قَالَتْ لِأُمِّي مَا يَتَحَدَّثُ بِهِ النَّاسُ قَالَتْ يَا بِنِيَّةَ هُوَ نِي عَلَى نَفْسِكَ الشَّانُ فَوَاللَّهِ لَقَدْ مَا كَانَتْ أَمْرًا قَطُّ  
وَضِيئَةً عِنْدَ رَجُلٍ يُحِبُّهَا وَلَهَا ضَرَارٌ إِلَّا أَكْثَرْنَ عَلَيْهَا . فَقُلْتُ سُبْحَانَ اللَّهِ وَلَقَدْ يَتَحَدَّثُ النَّاسُ بِهَذَا .  
قَالَتْ فَبِتِ طَلَبُكَ اللَّيْلَةَ حَتَّى أَصْبَحْتُ لَا يَرِقَالِي دَمْعٌ وَلَا أَكْتَحِلُ بِنَوْمٍ . ثُمَّ أَصْبَحْتُ فَدَعَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ  
عَلِيَّ ابْنَ أَبِي طَالِبٍ وَأُسَامَةَ بْنَ زَيْدِ بْنِ أَسْتَلْبَثِ الْوَحْيِ يَسْتَشِيرُهُمَا فِي فِرَاقِ أَهْلِهَا فَأَمَّا أُسَامَةُ فَأَشَارَ  
عَلَيْهِ بِالَّذِي يَعْلَمُ فِي نَفْسِهِ مِنَ الْوُدِّ لَهُمْ . قَالَ أُسَامَةُ أَهْلُكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ وَلَا نَعْلَمُ وَاللَّهِ إِلَّا خَيْرًا . وَأَمَّا  
عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ لِمَ يُضَيِّقُ اللَّهُ عَلَيْكَ وَالنِّسَاءُ سِوَاهَا كَثِيرٌ وَسَلِ الْجَارِيَةَ تَصَدُّقَكَ .  
فَدَعَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَرِيرَةَ فَقَالَ يَا بَرِيرَةُ هَلْ رَأَيْتِ فِيهَا شَيْئًا بَرِيئًا . فَقَالَتْ بَرِيرَةُ : لَا وَالَّذِي  
بَيْنَكَ بِلَحْقٍ إِنْ رَأَيْتُ مِنْهَا أَمْرًا أَغْمِصُهُ عَلَيْهَا أَكْثَرَ مِنْ أَنَّهَا جَارِيَةٌ حَدِيثَةُ السَّنِّ تَنَامُ عَنِ الْعَجِيزِ فَتَأْتِي  
الْدَّاجِنِ فَتَأْكُلُهُ . فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ يَوْمِهِ فَاسْتَعْدَرَ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ أَبِي سَلُولٍ . فَقَالَ  
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَنْ يَعْذُرُنِي مِنْ رَجُلٍ بَلَغَنِي أَذَاهُ فِي أَهْلِي . فَوَاللَّهِ مَا عَلِمْتُ عَلَى أَهْلِي إِلَّا خَيْرًا . وَقَدْ ذَكَرُوا  
رَجُلًا مَا عَلِمْتُ عَلَيْهِ إِلَّا خَيْرًا . وَمَا كَانَ يَدْخُلُ عَلَى أَهْلِي إِلَّا مَعِي فَقَامَ سَعْدُ بْنُ مَعَاذٍ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ  
أَنَا وَاللَّهِ أَعْدُرُكَ مِنْهُ إِنْ كَانَ مِنَ الْأَوْسِ ضَرَبْنَا عَنْقَهُ . وَإِنْ كَانَ مِنْ إِخْوَانِنَا مِنَ الْخَزْرَجِ أَمَرْنَا فَعَمَلْنَا  
فِيهِ أَمْرًا . فَقَامَ سَعْدُ بْنُ عَبَادَةَ وَهُوَ سَيِّدُ الْخَزْرَجِ . وَكَانَ قَبْلَ ذَلِكَ رَجُلًا صَالِحًا . وَلَكِنْ أَحْتَمَلْتُهُ  
الْحَيَّةَ . فَقَالَ كَذَبْتَ لَعَمْرُ اللَّهِ لَا تَقْتُلُهُ وَلَا تَقْدِرُ عَلَى ذَلِكَ . فَقَامَ أُسَيْدُ بْنُ الْخَضِيرِ فَقَالَ كَذَبْتَ لَعَمْرُ اللَّهِ  
وَاللَّهِ لَتَقْتُلَنَّهُ فَإِنَّكَ مُنَافِقٌ مُجَادِلٌ عَنِ الْمُنَافِقِينَ . فَتَارَ الْحَيَّانِ الْأَوْسُ وَالْخَزْرَجُ حَتَّى هُمَا وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ  
عَلَى الْمِنْبَرِ فَزَالَ فَخَفَّضَهُمْ حَتَّى سَكَتُوا وَسَكَتَ وَبَكَتْ يَوْمِي لَا يَرِقَالِي دَمْعٌ وَلَا أَكْتَحِلُ بِنَوْمٍ فَأَصْبَحَ  
عِنْدِي أَبُو آيٍ قَدْ بَكَتْ لَيْلَتَيْنِ وَيَوْمًا حَتَّى أَظُنُّ أَنَّ الْبُكَاءَ فَالِقُ كَبِدِي قَالَتْ فَبَيْنَمَا هَا جَالِسَانِ عِنْدِي  
وَأَنَا أَبْكِي إِذَا سَأَلْتِ أَمْرًا مِنَ الْأَنْصَارِ فَأَذِنَتْ لَهَا فَجَلَسَتْ تَبْكِي مَعِي . فَبَيْنَمَا نَحْنُ كَذَلِكَ إِذْ دَخَلَ  
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَجَلَسَ وَلَمْ يَجْلِسْ عِنْدِي مِنْ يَوْمٍ قَبْلَ فِي مَا قَبِلَ قَبْلَهَا وَقَدْ مَكَثَ شَهْرًا لَا يُوحِي إِلَيْهِ  
فِي شَأْنِي شَيْءٌ ، قَالَتْ فَتَشْهَدُ ثُمَّ قَالَ . يَا عَائِشَةُ فَإِنَّهُ بَلَغَنِي عَنْكَ كَذَا وَكَذَا فَإِنْ كُنْتِ بَرِيئَةً فَسَيَبْرُوكُ  
اللَّهُ وَإِنْ كُنْتِ أَلَمْتِ فَاسْتَغْفِرِي اللَّهُ وَتُوبِي إِلَيْهِ فَإِنَّ الْعَبْدَ إِذَا اعْتَرَفَ بِذَنْبِهِ ثُمَّ تَابَ تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِ . فَلَمَّا  
قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَقَالَتَهُ قَلَّصَ دَمْعِي حَتَّى مَا أَحْسَبِي مِنْهُ قَطْرَةٌ . وَقُلْتُ لِأَبِي أَجِبْ عَنِّي رَسُولَ اللَّهِ ﷺ  
قَالَ وَاللَّهِ مَا أَدْرِي مَا أَقُولُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقُلْتُ لِأُمِّي أَجِيبِي عَنِّي رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَمَا قَالَ قَالَتْ وَاللَّهِ مَا أَدْرِي  
مَا أَقُولُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَتْ وَأَنَا جَارِيَةٌ حَدِيثَةُ السَّنِّ لَا أَقْرَأُ كَثِيرًا مِنَ الْقُرْآنِ ، فَقُلْتُ إِنِّي وَاللَّهِ لَقَدْ عَلِمْتُ  
أَنْكُمْ تَمِيعٌ مَا يَتَحَدَّثُ بِهِ النَّاسُ وَوَقَرَفِي فِي أَنْفُسِكُمْ وَصَدَّقْتُمْ بِهِ ، وَلَكِنْ قُلْتُ لَكُمْ إِنِّي بَرِيئَةٌ وَاللَّهِ يَعْلَمُ إِنِّي  
أَبْرِيئَةٌ لَا تُصَدِّقُونِي بِذَلِكَ وَلَكِنْ اعْتَرَفْتُ لَكُمْ بِأَمْرِ وَاللَّهِ يَعْلَمُ أَنِّي بَرِيئَةٌ لِتُصَدِّقُنِي وَاللَّهِ مَا أَجِدُ لِي وَلَكُمْ  
مَثَلًا إِلَّا أَبَا يُوسُفَ إِذْ قَالَ : فَصَبْرٌ جَمِيلٌ وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ عَلَى مَا تَصِفُونَ ، ثُمَّ نَحَوْتُ عَلَى فِرَاشِي . وَأَنَا رَجُلَانِ

الكشميني والنسفي حين أناخ راحلته (قوله وقد بكيت ليلتي ويوما) في رواية الكشميني ليلتين ويوما



يُبرئني الله ولكن والله ما ظننت أن ينزل في شأني وحيًا ولأننا أختري في نفسي من أن يتكلم  
بالقرآن في أمري ولكني كنت أرجو أن يرى رسول الله ﷺ في النوم رؤيا يبرئني الله فوالله ما رام  
تجليه ولا خرج أحد من أهل البيت حتى أنزل عليه فأخذه ما كان يأخذه من البرحاء حتى أنه  
ليتحدر منه مثل الجمان من العرق في يوم شاتٍ فلما سري عن رسول الله ﷺ وهو يضحك فكان أول كلمة  
تكلم بها أن قال لي يا عائشة أحمدي الله فقد برك الله فقالت لي أمي قومي إلى رسول الله ﷺ فقلت  
لا والله لا أقوم إليه ولا أحمد إلا الله فأنزل الله تعالى: إن الذين جاؤا بالإنك عصابة منكم الآيات فلما أنزل الله  
هذا في براءتي قال أبو بكر الصديق رضي الله عنه وكان ينفق على مسطح بن أثانة لقرابته منه والله  
لا أنفق على مسطح شيئًا أبدًا بعد ما قال لعائشة فأنزل الله تعالى: ولا تأتوا أولوا الفضل منكم والسعة  
إلى قوله غفورٌ رحيم، فقال أبو بكر: بلى والله إني لأحب أن يغير الله لي فرجع إلى مسطح الذي  
كان يجري عليه. وكان رسول الله ﷺ يسأل زينب بنت جحش عن أمري. فقال يا زينب ما علمت  
ما رأيت فقالت يا رسول الله أحمي سمعي وبصري والله ما علمت عليها إلا خيرًا قالت وهي التي كانت  
تساميني فعصمها الله بأورع \* قال وحدنا فليح عن هشام بن عروة عن عروة عن عائشة وعبد  
الله بن الزبير مثله \* قال وحدنا فليح عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن ويحيى بن سعيد عن القاسم بن  
محمد بن أبي بكر مثله **باب** إذا زكي رجل رجلاً كفاه وقال أبو جميلة وجدت منبؤذا فلما رأني عمر

وفي رواية النسفي وأبي الوقت ليلي وبومي وسياتي بقية الفاظه عند شرحه ان شاء الله تعالى \* (قوله باب اذا زكي رجل  
رجلا كفاه) ترجم في أوائل الشهادات تعديل كم يجوز فتوقف هناك وجزم هنا بالاكتفاء بالواحد وقد قدمت  
توجيهه هناك واختلف السلف في اشتراط العدد في التزكية فالمرجح عند الشافعية والمالكية وهو قول محمد بن الحسن  
اشتراط اثنين في الشهادة واختاره الطحاوي واستثنى كثير منهم بطانة الحاكم لانه نائبه فينزل قوله منزلة الحكم  
وأجاز الاكثر قبول الجرح والتعديل من واحد لانه ينزل منزلة الحكم والحكم لا يشترط فيه العدد وقال أبو عبيد  
لا يقبل في التزكية أقل من ثلاثة واحتج بحديث قبيصة الذي أخرجه مسلم فيمن تحمل له المسئلة حتى تقوم ثلاثة من  
ذوي الحجا فيشهدون له قال واذا كان هذا في حق الحاجة فغيرها أولى وهذا كله في الشهادة أما الرواية فيقبل فيها قول  
الواحد على الصحيح لانه ان كان ناقلا عن غيره فهو من جملة الاخبار ولا يشترط العدد فيها وان كان من قبل نفسه فهو  
بمنزلة الحاكم ولا يتعدد أيضا (قوله وقال أبو جميلة) بفتح الجيم وكسر الميم واسمه سنين بمهملة ونونين مصغروم من  
شدة التحتانية كالداودي وقيل انها رواية الاصيلي قيل اسم أبيه فرقد قال ابن سعد هوسلمى وقال غيره هو ضمري  
وقيل سايطي وقد ذكره العجلي وجماعة في التابعين وسياتي في غزوة الفتح ما يدل على صحبته وقد ذكره آخرون في  
الصحابة ووقع سياق خبره من طريق معمر عن الزهري عن أبي جميلة قال أخبرنا ونحن مع ابن المسيب انه أدرك  
النبي ﷺ وخرج معه عام الفتح وذكر أبو عمر انه جاء في رواية أخرى انه حج حجة الوداع وهو وارد على من لم  
يعرفه فقال انه مجهول كابن المنذر ونقل البيهقي عن الشافعي نحو ذلك وفي الرواية أبو جميلة آخر اسمه مبسرة الطهوي  
بضم الطاء المهملة وفتح الهاء وهو كوفي روى عن عثمان وعلى وليست له صحبة اتفاقا ووم من جعله صاحب هذه القصة  
كالكرماني (قوله وجدت منبؤذا) بفتح الميم وسكون النون وضم الموحدة وسكون الواو بعدها معجمة أي شخصا

قال عسى الغوير أبوسا كأنه يتهمني قال عريفي إنه رجل صالح قال كذلك أذهب وعلينا نفقتة  
**حدثنا محمد بن سلام** أخبرنا عبد الوهاب حدثنا خالد الخذاء عن عبد الرحمن بن أبي بكر عن

منبوزا أي قبيطا (قوله قال عسى الغوير أبوسا) كذا للاصيلي ولا يذعن الكشميني وحده وسنط للباقيين  
والغوير بالمجمة تصغير غاروأبوسا جمع بؤس وهو الشدة وانتصب على أنه خبر عسى عند من يجزه أو باضمار شيء  
تقديره عسى أن يكون الغوير أبوسا وجزم به صاحب المغني وهو مثل مشهور يقال فيما ظاهره السلامة ويخشي منه  
القطب وروي الخلال في غلله عن الزهري أن أهل المدينة يتمثلون به في ذلك كثيرا وأصله كما قال الاصمعي أن ناسا  
دخلوا غارا يبيتون فيه فأنهار عليهم فقتلهم وقيل وجدوا فيه عدوا لهم فقتلهم فقبل ذلك لكل من دخل في أمر لا يعرف  
عاقبته وقال ابن الكلبي الغوير مكان معروف فيه ماء لبني كلب كان فيه ناس يقطعون الطريق وكان من يمر يتواصلون  
بالحراس فقال ابن الأعرابي ضرب عمر هذا المثل للرجل يعرض بانه في الاصل ولده وهو يريد نفيه عنه بدعواه أنه  
التقطه فهذا معنى قوله كأنه يتهمني وقيل أول من تكلم به الزباه بفتح الزاي وتشديد الموحدة والمدلما قتلت جذيمة  
الابرش وأراد قصير بفتح القاف وكسر المهملة أن يقتص منها فتوطأ قصير وعمر وابن أخت جذيمة على أن قطع عمر  
وأف قصير فأظهر أنه هرب منه إلى الزباه فامنت إليه ثم أرسلته تاجر فرجع إليها برح كثير مرارا ثم رجع المرة الأخيرة  
ومعه الرجال في الاعمال معهم السلاح فنظرت إلى الجمال تمشي رويد الثقيل من عليها فقالت عسى الغوير أبوسا أي  
لعل الشر يأتكم من قبل الغوير وكان قصيرا أعلمها أنه سلك في هذه المرة طريق الغوير فلما دخلت الاحمال قصرها  
خرجت الرجال من الاعمال فهلكت (قوله كأنه يتهمني) أي بأن يكون الولد له وانما أرادني نسبه عنه لمعنى من  
انعاني وأراد مع ذلك أن يتولى هو تر بيته وقيل اتهمه بانه زنى بامه ثم ادعاه وهو بعيد وما تقدم أولى وقد أخرج البيهقي  
هذه القصة موصولة من طريق يحيى بن سعيد الانصاري عن الزهري عن أبي جميلة أنه خرج مع النبي ﷺ عام  
الفتح وانه وجد منبوزا في خلافة عمر فأخذه قال فذكر ذلك عريفي لعمر فلما رأى عمر قال فذكره وزاد ما حملك على  
أخذ هذه النسمة قلت وجدتها ضائعة وقد أخرج مالك في الموطأ هذه الزيادة عن الزهري أيضا وصدر هذا الخبر سيأتي  
موصولا في أواخر المغازي من وجه آخر عن الزهري وفي ذلك رد علي من زعم أن أبا جميلة هذا هو الطهوي لأن الطهوي لم  
يدرك النبي ﷺ ولا عمر وأورد ابن الأثير عن البخاري ما ذكرته عنه وزاد فيه وبه التقط منبوزا فذكر القصة ولم  
أرد ذلك في شيء من النسخ (قوله فقال له عريفي انه رجل صالح) لم أقف على اسم هذا العريف إلا أن الشيخ أباحامد  
ذكر في تعليقه ان اسمه سنان وفي الصحابة لابن عبد البرستان الضمري استخلفه أبو بكر الصديق مرة على المدينة  
فيحتل أن يكون هو ذا فقد قيل ان أبا جميلة ضمري والله أعلم قال ابن بطال كان عمر قسم الناس وجعل على كل  
قبيلة عريفا ينظر عليهم (قلت) فان كان أبا جميلة سلميا فينظر من كان عريفا بنى سليم في عهد عمر (قوله قال كذلك)  
زاد مالك في روايته قال نعم (قوله اذهب وعلينا نفقتة) في رواية مالك فقال عمر اذهب فهو حر ولك ولاؤه وعلينا نفقتة  
وكذلك في رواية البيهقي قال ابن بطال في هذه القصة ان القاضي اذا سال في مجلس نظره عن أحد فانه يجترئ بقول  
الواحد كما صنع عمر فاما اذا كلف المشهود له ان يهدل شهود فلا يقبل اقل من اثنين (قلت) غاية انه حمل القصة على بعض  
محتملاتها وقصة التكليف تحتاج إلى دليل من خارج وفيها جواز الالتقاط وان لم يشهد وان نفقتة اذا لم يعرف في بيت المال  
وان ولاءه للقطعة وذلك مما اختلف فيه وستأتي الاشارة إلى ذلك في كتاب الفرائض ان شاء الله تعالى وقد وجه بعضهم معنى  
قوله لك ولاؤه بكونه حين التقطه كأنه اعتقه من الموت أو اعتقه من ان يلتقطه غيره ويدعي أنه ملكه (تنبيه) وقع في المطالع  
ان عمر لما اتهم أبا جميلة شهده جماعة بالستر اه وليس في قصته ان الذي شهد ليس الاعريفة وحده وفيه ثبت عمر في  
الاحكام وان الحاكم اذا توقف في أمر أحد لم يكن ذلك قادح فيه ورجوع الحاكم إلى قول امثاله وفيه ان الثناء على الرجل

أَبِيهِ قَالَ أَتَيْتُ رَجُلًا عَلَى رَجُلٍ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ رَيْبُكَ قَطَعْتَ عُنُقَ صَاحِبِكَ قَطَعْتَ عُنُقَ صَاحِبِكَ  
 مَرَّارًا ثُمَّ قَالَ مَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَادِحًا أَخَاهُ لَا مَحَالَةَ فَلْيَقُلْ أَحْسِبُ فَلَنَا وَاللَّهِ حَسِبِيهِ وَلَا أُرَى عَلَى اللَّهِ  
 أَحَدًا أَحْسِبُهُ كَذَا وَكَذَا إِنْ كَانَ يَعْلَمُ ذَلِكَ مِنْهُ **بَابُ** مَا يُبْكَرُهُ مِنَ الْأَطْنَابِ فِي الْمَدْحِ وَلِيَقُلْ مَا يَعْلَمُ  
**حَدَّثَنَا** مُحَمَّدُ بْنُ صَبَّاحٍ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ زَكَرِيَّا حَدَّثَنَا بَرِيدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِي بَرْدَةَ عَنْ أَبِي  
 مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ رَجُلًا يُثْنِي عَلَى رَجُلٍ وَيُطْرِبُهُ فِي مَدْحِهِ فَقَالَ أَهْلَكُمُ أَوْ قَطَعْتُمْ  
 ظَهْرَ الرَّجُلِ **بَابُ** بُلُوغِ الصَّبِيَّانِ وَشَهَادَتِهِمْ وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: وَإِذَا بَلَغَ الْأَطْفَالُ مِنْكُمُ الْحُلُمَ فَلْيَسْتَأْذِنُوا  
 وَقَالَ مَغِيرَةُ أَحْتَمْتُ وَأَنَا ابْنُ ثِنْتَيْ عَشْرَةَ سَنَةً وَبُلُوغِ النِّسَاءِ فِي الْحَيْضِ لِقَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: وَاللَّائِي يَتَسَنَّ مِنْ  
 الْحَيْضِ مِنْ إِلَى قَوْلِهِ أَنْ يَضَعَنَّ حَمْلُهَا ، وَقَالَ الْحَسَنُ بْنُ صَالِحٍ: أَدْرَكْتُ جَارَةَ لَنَا جَدَّةً بَدَتْ إِحْدَى

في وجهه عند الحاجة لا يكره وإنما يكره الاطتاب في ذلك ولهذا النكتة ترجم البخاري عقب هذا بحديث أبي موسى الذي  
 ساقه بمعنى حديث أبي بكرة الذي أورد في هذا الباب فقال ما يكره من الاطتاب في المدح ووجه احتجاجه بحديث  
 أبي بكرة أنه عند النبي ﷺ اعتبر زكية الرجل اذا اقتصد لانه لم يعب عليه الا الاسراف والتفالي في المدح واعترضه ابن  
 المنير بان هذا القدر كاف في قبول تركيته وأما اعتبار النصاب فمسكوت عنه وجوابه أن البخاري جري على قاعدته  
 بأن النصاب لو كان شرطا لذكر اذا يؤخر البيان عن وقت الحاجة (قوله أني رجل على رجل) يحتمل أن يفسر المثني  
 بمحجن ابن الادرع الاسلمى وحديثه بذلك عند الطبراني واحمد واسحق وعند اسحق فيه زيادة من وجه آخر قد يفسر  
 منها المثني عليه بانه عبدالله ذوالنجادين وسيأتي بيان ذلك في كتاب الادب مع تمام الكلام على حديث أبي بكرة إن  
 شاء الله تعالى \* (قوله باب ما يكره من الاطتاب في المدح وليقل ما يعلم) أورد فيه حديث أبي موسى سمع النبي ﷺ  
 رجلا يثني على رجل يمكن أن يفسر بمن فسر في حديث أبي بكرة بناء على اتحاد القصة وقوله يطربه بضم أوله والاطراء  
 مدح الشخص بزيادة على ما فيه (قوله أهلكم أوقطعتم) شك من الراوى وليس في الحديث ما زاده في الترجمة من  
 قوله وليقل ما يعلم وكأنه ذهب الى اتحاد حديثي أبي بكرة وأبي موسى وقد قال أبو بكرة ان كان يعلم ذلك منه والله أعلم \*  
 (قوله باب بلوغ الصبيان وشهادتهم) أي حدد بلوغهم حكم شهادتهم قبل ذلك فاما حد البلوغ فساد ذكره وأما شهادة  
 الصبيان فردها الجمهور واعتبرها مالك في جراحاتهم بشرط أن يضبط أول قولهم قبل أن يتفرقوا وقبل الجمهور  
 أخبارهم اذا انضمت اليها قرينة وقد اعترض بانه ترجم بشهادتهم وليس في حديثي الباب ما يصرح بها وأجيب بانه  
 مأخوذ من الاتفاق على أن من حكم ببلوغه قبلت شهادته اذا اتصف بشرط القبول ويرشد اليه قول عمر بن عبدالعزيز  
 أنه لحدبين الصغير والكبير (قوله وقول الله عز وجل واذا بلغ الاطفال منكم الحلم فليستأذنوا) في هذه الآية تعليق  
 الحكم ببلوغه الحلم وقد أجمع العلماء على أن الاحتلام في الرجال والنساء يلزم به العبادات والحدود وسائر الاحكام وهو  
 انزال الماء الدافق سواء كان بجماع أو غيره سواء كان في اليقظة أو المنام وأجمعوا على أن لا أثر للجماع في المنام الا مع  
 الانزال (قوله وقال مغيرة) هو ابن مقسم الضبي الكوفي (قوله وأنا ابن ثنتي عشرة سنة) جاء مثله عن عمرو بن  
 العاص فانهم ذكروا انه لم يكن بينه وبين ابنة عبدالله بن عمرو في السن سوى اثنتي عشرة سنة (قوله وبلوغ النساء  
 الى الحيض لقوله عز وجل واللأئي يتسن من الحيض من نسائك الى قوله أن يضعن حملهن) هو بقية من الترجمة  
 ووجه الانزاع من الآية للترجمة تعليق الحكم في العدة بالاقراء على حصول الحيض وأما قبله وبعده فبالا شهر فدل  
 على أن وجود الحيض ينقل الحكم وقد أجمع العلماء على أن الحيض بلوغ في حق النساء (قوله قال الحسن بن صالح) هو  
 ابن حنبل الهمداني الفقيه الكوفي تقدم نسبه في أوائل الكتاب وأثره هذار وبناه موصولا في المجالسة للدينوري

وعشرين سنة حدثنا عبيد الله بن سعيد حدثنا أبو أسامة قال حدثني عبيد الله قال حدثني نافع  
قال حدثني ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ عرضه يوم أحد وهو ابن أربع عشرة سنة فلم  
يجزني ثم عرضني يوم الخندق وأنا ابن خمس عشرة فأجازني

من طريق يحيى بن آدم عنه نحوه وزاد فيه وأقل أوقات الحمل تسع سنين وقد ذكر الشافعي أيضاً أنه رأى جدة بنت  
أحدى وعشرين سنة وانها حاضت لاستكمال تسع ووضعت بنتاً لاستكمال عشر ووقع لبنتها مثل ذلك واختلف  
العلماء في أقل سن تحيض فيه المرأة ويحتمل فيه الرجل وهل تنحصر العلامات في ذلك أم لا وفي السن الذي اذا جاوزاه  
الغلام ولم يحتمل والمرأة ولم تحض يحكم حينئذ بالبلوغ فاعتبر مالك والليث وأحمد واسحق وأبو ثور الاثبات الا أن مالكاً  
لا يقيم به الحد للشبهة واعتبره الشافعي في الكافر واختلف قوله في المسلم وقال أبو حنيفة سن البلوغ تسع عشرة أو ثمان  
عشرة للغلام وسبع عشر للجارية وقال أكثر المالكية حده فيهما سبع عشرة أو ثمان عشرة وقال الشافعي وأحمد وابن  
وهب والمجهور حده فيهما استكمال خمس عشرة سنة على ما في حديث ابن عمر في هذا الباب ( قوله حدثنا عبيد الله بن  
سعيد ) كذا في جميع الاصول عبيد الله بالتصغير وهو أبو قدامة السرخسي ووقع بخط ابن العكبي الحافظ عبيد بن  
اسماعيل وبذلك جزم البيهقي في الخلافات فأخرج الحديث من طريق محمد بن الحسين الخثعمي عن عبيد بن اسمعيل ثم  
قال أخرجه البخاري عن عبيد بن اسمعيل ( قلت ) وهو معروف بالرواية عن أبي أسامة وقد أخرج النسائي هذا الحديث  
عن أبي قدامة السرخسي فقال عن يحيى بن سعيد القطان بدل أبي أسامة فهذا يرجح ما قال البيهقي ( قوله أن رسول الله  
ﷺ عرضه يوم أحد وهو ابن أربع عشرة سنة فلم يجزني ) فيه التفتات أو تجريد اذ كان السياق يقتضي أن يقول فلم  
يجزه لكنه التفت أو جرد من نفسه أولاً شخصاً فبرع عنه بالماضي ثم التفت فقال عرضني ووقع في رواية يحيى القطان  
عن عبيد الله بن عمر كما سيأتي في المغازي فلم يجزه وفي رواية مسلم عن ابن نعيم عن أبيه عبد الله بن عمر عرضني رسول الله  
ﷺ يوم أحد في القتال فلم يجزني وقوله فلم يجزني بضم أوله من الاجازة وفي رواية ابن ادريس وغيره عن عبيد  
الله عند مسلم فاستصغرنى ( قوله ثم عرضني يوم الخندق وأنا ابن خمس عشرة سنة فأجازني ) لم تختلف الرواة عن  
عبيد الله بن عمر في ذلك وهو الاقتصار على ذكر أحد والخندق وكذا أخرجه ابن حبان من طريق مالك عن نافع  
وأخرجه ابن سعد في الطبقات عن يزيد بن هرون عن أبي معشر عن نافع عن ابن عمر فزاد فيه ذكر بدر ولفظه عرضت  
على رسول الله ﷺ يوم بدر وأنا ابن ثلاث عشرة فردني وعرضت عليه يوم أحد الحديث قال ابن سعد قال يزيد بن  
هرون ينبغي أن يكون في الخندق ابن ست عشرة سنة اه وهو أقدم من نعرفه استشكل قول ابن عمر هذا وانما بناه  
على قول ابن اسحق وأكثر أهل السير ان الخندق كانت في سنة خمس من الهجرة وان اختلفوا في تعيين شهرها كما سيأتي  
في المغازي وانفقوا على ان أحدا كانت في شوال سنة ثلاث واذا كان كذلك جاء ما قال يزيد أنه يكون حينئذ ابن ست  
عشرة سنة لكن البخاري جنح الى قول موسى بن عقبة في المغازي ان الخندق كانت في شوال سنة أربع وقد روي  
يعقوب بن سفيان في تاريخه ومن طريقه البيهقي عن عروة نحو قول موسى بن عقبة وعن مالك الجزم بذلك وعلى هذا  
لا اشكال لكن اتفق أهل المغازي على ان المشركين لما توجهوا في احد نادوا المسلمين موعدكم العام المقبل بدر وانه  
ﷺ خرج اليها من السنة المقبلة في شوال فلم يجدها احد وهذه هي التي تسمى بدر الموعد ولم يقع بها قتال فتمين ما قال  
ابن اسحق ان الخندق كانت في سنة خمس فيحتاج حينئذ الى الجواب عن الاشكال وقد اجاب عنه البيهقي وغيره بان  
قول ابن عمر عرضت يوم أحد وأنا ابن أربع عشرة اي دخلت فيها وان قوله عرضت يوم الخندق وأنا ابن خمسة عشر  
أي تجاوزتها فالتى الكسر في الاولى وجبه في الثانية وهو شائع مسموع في كلامهم وبه يرتفع الاشكال المذكور  
وهو أولى من الترجيح والله اعلم ﴿ تنبيهان ﴾ الاول ﴿ زعم ابن التين انه ورد في بعض الروايات ان عرض ابن عمر

قال نافع قد قدمت على عمر بن عبد العزيز وهو خليفة فحدثته هذا الحديث فقال إن هذا الحد بين الصغير والكبير وكتب إلى عماله أن يفرضوا لمن بلغ خمس عشرة **حدثنا** علي بن عبد الله حدثنا سفيان حدثنا صفوان بن سليم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه يبلغ به النبي **ﷺ** قال غسل يوم الجمعة واجب على كل محتلم

كان يبدر فلم يجزه ثم باحد فاجازه قال وفي رواية عرض يوم أحد وهو ابن ثلاث عشرة فلم يجزه وعرض يوم الخندق وهو ابن أربع عشرة سنة فاجازه ولا وجود لذلك وإنما وجد ما اشرت اليه عن ابن سعد أخرجه البيهقي من وجه آخر عن أبي معشر وابومعشر مع ضعفه لا يخالف ما زاده من ذكر بدر مارواه الثقات بل يوافقهم \* الثاني زعم ابن ناصر أنه وقع في الجمع للحميدي هنا يوم الفتح بدل يوم الخندق قال ابن ناصر والسابق الى ذلك ابن مسعود او خلف قبعه شيخنا ولم يتدبره والصواب يوم الخندق في جميع الروايات وتلقى ذلك ابن الجوزي عن ابن ناصر وبالغ في التشنيع على من وهم في ذلك وكان الاولي ترك ذلك فان الغلط لا يسلم منه كثير احد ( قوله قال نافع قدمت على عمر ) هو موصول بالاسناد المذكور ( قوله ان هذا الحد بين الصغير والكبير ) في رواية ابن عينة عن عبيد الله بن عمر عند الترمذي فقال هذا حد ما بين الذرية والمقاتلة ( قوله وكتب الى عماله أن يفرضوا لمن بلغ خمس عشرة ) زاد مسام في روايته ومن كان دون ذلك فاجعلوه في العيال وقوله أن يفرضوا أي يقدروا لهم رزقا في ديوان الجند وكانوا يفرقون بين المقاتلة وغيرهم في العطاء وهو الرزق الذي يجمع في بيت المال ويفرق على مستحقه واستدل بقصة ابن عمر على أن من استكمل خمس عشرة سنة أجريت عليه أحكام البالغين وان لم يحتلم فيكلف بالعبادات واقامة الحدود ويستحق سهم الغنيمة ويقتل ان كان حربيا ويفك عنه الحجر ان أونس رشده وغير ذلك من الاحكام وقد عمل بذلك عمر بن عبد العزيز وأقره عليه راوية نافع وأجاب الطحاوي وابن القصار وغيرهما من لم يأخذ به بان الاجازة المذكورة جاء التصريح بانها كانت في القتال وذلك يتعلق بالقوة والجلد وأجاب بعض المالكية بانها واقعة عين فلا عموم لها ويحتمل أن يكون صادف أنه كان عند تلك السن قد احتلم فلذلك أجازته وتجاسر بعضهم فقال انما رده لضعفه لالسنه وانما أجازته لقوته لا بلوغه ويرد على ذلك ما أخرجه عبد الرزاق عن ابن جريج ورواه أبو عوانة وابن حبان في صحيحيهما من وجه آخر عن ابن جريج أخبرني نافع فذكر هذا الحديث بلفظ عرضت على النبي **ﷺ** يوم الخندق فلم يجزني ولم يرني بلغت وهي الزيادة صحيحة لا مطعن فيها لجلالة ابن جريج وتقدمه على غيره في حديث نافع وقد صرح فيها بالتحديث فانتفى ما يخشى من تدليس وقد نص فيها لفظ ابن عمر بقوله ولم يرني بلغت وابن عمر أعلم بما روى من غيره ولا سيما في قصة تتعلق به وفي الحديث أن الامام يستعرض من يخرج معه للقتال قبل أن تقع الحرب فمن وجد أهلا استصحبه والارده وقد وقع ذلك للنبي **ﷺ** في بدر وأحد وغيرها وستأتي الاشارة اليه في كتاب المغازي أن شاء الله تعالى وعند المالكية والحنفية لا تتوقف الاجازة للقتال على البلوغ بل للامام أن يجيز من الصبيان من فيه قوة ونجدة فرب مراقق أقوى من بالغ وحديث ابن عمر حجة عليهم ولا سيما الزيادة التي ذكرتها عن ابن جريج والله أعلم ( تنبيه ) ظاهر الترجمة مع سياق الآية ان الولد يطلق عليه صبي وطفل الى أن يبلغ وهو كذلك وأما ما ذكره بعض أهل اللغة وجزم به غير واحد أن الولد يقال جنين حتى يوضع ثم صبي حتى يفطم ثم غلام الى سبع ثم يافع الى عشر ثم حزر الى خمس عشرة ثم قدم الى خمس وعشرين ثم عنطنط الى ثلاثين ثم عمل الى أربعين ثم كهل الى خمسين ثم شيخ الى ثمانين ثم هم اذا زاد فلا يمنع اطلاق شيء من ذلك على غيره مما يقاربه تجوزا ( قوله عن أبي سعيد ) هو الخدري ( قوله يبلغ به النبي **ﷺ** ) تقدم في الجمعة من طريق أخرى عن صفوان بن سليم بلفظ أن رسول الله **ﷺ** قال ( قوله غسل يوم الجمعة ) في رواية أحمد عن سفيان الغسل يوم الجمعة وقد تقدم الحديث ومباحثه في كتاب الجمعة وفيه اشارة الى أن البلوغ

**باب سؤال الحاكم المدعى هل لك بينة قبل اليمين حدثنا** محمد أخبرنا أبو معاوية عن الأعمش عن شقيق عن عبد الله رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ من حلف على يمين وهو فيها طعير ليقطع به مال امرئ مسلم أتى الله وهو عليه غضبان قال . فقال الأشعث بن قيس في والله كان ذلك . كان بيني وبين رجل من اليهود أرض فجددني فقدمته إلى النبي ﷺ فقال لي رسول الله ﷺ أنك بينة قال قلت لا قال فقال لليهودي أحلف قال قلت يا رسول الله إذا يحلف ويذهب بما لي قال فأنزل الله تعالى : إن الذين يشترون بعهد الله وأيمانهم ثمناً قليلاً إلى آخر الآية **باب اليمين على المدعى عليه** في الأموال والحدود وقال النبي ﷺ شاهدك أو يمينه وقال قتيبة حدثنا سفيان عن ابن شبرمة كملني أبو الزناد في شهادة الشاهد . وبين المدعى فقلت . قال الله تعالى : وأستشهدوا بشهيدين من رجالكم فإن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان ممن ترضون من الشهداء أن تضل إحداهما فتذكر إحداهما الأخرى قلت إذا كان يكتفي بشهادة شاهد وبين المدعى فما يحتاج أن تذكر إحداهما الأخرى ما كان يصنع يذكر هذه الأخرى **حدثنا** أبو نعيم حدثنا نافع بن عمر عن ابن أبي مليكة قال كتب ابن

يخصل بالاتزال لأنه المراد بالاحتلام هنا ويستفاد مقصود الترجمة بالقياس على بقية الأحكام من حيث تعلق الوجوب بالاحتلام \* (قوله باب سؤال الحاكم المدعى هل لك بينة قبل اليمين) أو رده فيه حديث الأشعث كان بيني وبين رجل أرض فجددني فقال النبي ﷺ أنك بينة قلت لا قال يحلف وفيه حديث ابن مسعود وقوله في الترجمة قبل اليمين أي قبل يمين المدعى عليه وهو المطابق للترجمة ولا يصح حمله على المدعى بان يطلب منه الحاكم يمين الاستظهار بأن بينته شهدت له بحق لأنه ليس في حديث الأشعث تعرض لذلك بل فيه ما قد يتمسك به في أن يمين الاستظهار غير واجبة والله أعلم وسيأتي مباحث حديثي الأشعث وابن مسعود في التفسير والإيمان والندوران شاء الله تعالى وفي الحديث حجة لمن قال لا تعرض اليمين على المدعى عليه إذا أعتزف المدعى أنه بينة \* (قوله باب اليمين على المدعى عليه في الأموال والحدود) أي دون المدعى ويستلزم ذلك شيئين أحدهما أن لا نجب يمين الاستظهار والثاني أن لا يصح القضاء بشاهد واحد وبين المدعى واستشهاد المصنف بقصة ابن شبرمة يشير إلى أنه أراد الثاني وقوله في الأموال والحدود يشير بذلك إلى الرد على الكوفيين في تخصيصهم اليمين على المدعى عليه في الأموال دون الحدود وذهب الشافعي والجمهور إلى القول بعموم ذلك في الأموال والحدود والنكاح ونحوه واستثنى مالك النكاح والطلاق والعاق والقدية فقال لا يجب في شيء منها اليمين حتى يقيم المدعى البينة ولو شاهداً واحداً \* (قوله وقال النبي ﷺ شاهدك أو يمينه) وصله في آخر الباب من حديث الأشعث والغرض منه أنه أطلق اليمين في جانب المدعى عليه ولم يقيد بشيء دون شيء وأرتفع شاهدك على أنه خير مبتداً محذوف تقديره المثبت لك أو الحجة أو ما ثبتت لك والمعنى ما ثبتت لك شهادة شاهدك أو لك إقامة شاهدك فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه فاعراب اعرابه فارتفع وحذف الخبر للعلم به وقد تقدم في الرهن بلفظ شهودك وأنه روي بالرفع والنصب وتقدم توجيهه (قوله وقال قتيبة حدثنا سفيان) هو ابن عيينة ورأيت بخط القطب أنه رأى في بعض النسخ حدثنا قتيبة ورد ذلك مغلطاً بأن البخاري لم يحتج بابن شبرمة وهو عجيب فإنه أخرج له في الشواهد كما سيأتي في كتاب الأدب وهذا من الشواهد فإنه حكاية واقعة اتفقت له مع ابن عيينة ليس فيها حديث مرفوع يحتج به (قوله عن ابن شبرمة) بضم المعجمة والراء بينها موحدة ساكنة وهو عبد الله بن شبرمة بن الطفيل بن حسان الضبي قاضي الكوفة للمنصور مات سنة أربع وأربعين ومائة (قوله كملني أبو الزناد) هو قاضي المدينة (قوله في شهادة الشاهد وبين المدعى) أي في القول بجوازها

عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَضَى بِالْيَمِينِ عَلَى الْمُدْعَى عَلَيْهِ بِأَبِّ حَدِيثِنَا عُمَانَ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ أَبِي وَائِلٍ قَالَ قَالَ عَبْدُ اللَّهِ مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ يَسْتَحِقُّ بِهَا مَالًا آتَى اللَّهُ وَهُوَ عَلَيْهِ غَضَبَانُ ثُمَّ أَنْزَلَ اللَّهُ تَصْدِيقَ ذَلِكَ : إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ إِلَى عَذَابِ أَلِيمٍ . ثُمَّ إِنَّ الْأَشْعَثَ بْنَ قَيْسٍ خَرَجَ الْبَيْتَاءَ ، فَقَالَ مَا يُحَدِّثُكُمْ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ فَعَدَّ ثَنَاهُ بِمَا قَالَ قَالَ صَدَقَ لَنِي أَنْزَلَتْ كَانَ بَيْنِي وَبَيْنَ رَجُلٍ خُصُومَةٌ فِي شَيْءٍ فَاخْتَصَمْنَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ شَاهِدَاكَ أَوْ يَمِينُهُ فَقُلْتُ لَهُ إِنَّهُ إِذَا بَحَلْفُ وَلَا يُبَالِي . فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ يَسْتَحِقُّ بِهَا مَالًا وَهُوَ فِيهَا فَاجِرٌ آتَى اللَّهُ وَهُوَ عَلَيْهِ غَضَبَانُ فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَصْدِيقَ ذَلِكَ ثُمَّ أَقْرَأَ هَذِهِ الْآيَةَ

وكان مذهب أبي الزناد القضاء بذلك كاهل بلده ومذهب ابن شبرمة خلافه كاهل بلده فاحتج عليه أبو الزناد بالخبر الوارد في ذلك فاحتج عليه ابن شبرمة بما ذكر في الآية الكريمة وإنما تم له الحججة بذلك على أصل مختلف فيه بين الفريقين وهو أن الخبر إذا ورد متضمنا لزيادة مافي القرآن هل يكون نسخا والسنة لا تنسخ القرآن أو لا يكون نسخا بل زيادة مستقلة بحكم مستقل اذا ثبت سنده، وجب القول به والاول مذهب الكوفيين والثاني مذهب الحجازيين ومع قطع النظر عن ذلك لا ينتهض حجة ابن شبرمة لانه يصير معارضة للنص بالرأي وهو غير معتبر به وقد أجاب عنه الاسماعيلي فقال الحاجة الى ادكار احدهما الاخرى انما هو فيما اذا شهدنا وأن لم تشهد اقامت مقامهما بين الطالب ببيان السنة الثابتة واليمين ممن هي عليه لو انفردت لملت محل الينة في الاداء والابراء فكذلك حلت اليمين هنا محل المرأتين في الاستحقاق بها مضافة للشاهد الواحد قال ولو لزم اسقاط القول بالشاهد واليمين لانه ليس في القرآن للزم اسقاط الشاهد والمرأتين لانهما ليستا في السنة لانه قال شاهدك أو يمينه اه وحاصله أنه لا يلزم من التنصيص على الشيء نفيه عما عداه لكن مقتضى ما يحته أن لا يقضى باليمين مع الشاهد الواحد الا عند فقد الشاهدين أو اتمام مقامهما من الشاهد والمرأتين وهو وجه للشافعية وصححه الحنابلة ويؤيده ما رواه الدارقطني من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعا قضي الله ورسوله في الحق بشاهدين فان جاء بشاهدين أخذ حقه وأن جاء بشاهد واحد حلف مع شاهده وأجاب بعض الحنفية بأن الزيادة على القرآن نسخ وأخبار الآحاد لا تنسخ المتواتر ولا تقبل الزيادة من الاحاديث الا اذا كان الخبر بها مشهورا وأجيب بأن النسخ رفع الحكم ولا رفع هنا وأيضا فالنسخ والنسوخ لا بد أن يتواردا على محل واحد وهذا غير متحقق في الزيادة على النص وغاية ما فيه أن تسمية الزيادة كالتنصيص نسخا اصطلاح فلا يلزم منه نسخ الكتاب بالسنة لكن تخصيص الكتاب بالسنة جائز وكذلك الزيادة عليه كما في قوله تعالى وأحل لكم ما وراء ذلكم وأجمعوا على تحريم نكاح العمة مع بنت أخيها وسند الاجماع في ذلك السنة الثابتة وكذلك قطع رجل السارق في المرة الثانية وأمثلة ذلك كثيرة وقد أخذ من رد الحكم بالشاهد واليمين لكونه زيادة على القرآن بأحاديث كثيرة في أحكام كثيرة كلها زائدة على مافي القرآن كالوضوء بالبيد والوضوء من الفهقهة ومن التوء والمضمضة والاستنشاق في الغسل دون الوضوء واستبراء المسبية وترك قطع من سرق ما يسرع اليه الفساد وشهادة المرأة الواحدة في الولادة ولا فود الا بالسيف ولا جمعة الا في مصر جامع ولا تقطع الايدي في الغزو ولا يرث الكافر المسلم ولا يؤكل الطافي من السمك ويحرم كل ذي ناب من السباع ومخلب من الطير ولا يقتل الوالد بالولد ولا يرث القاتل من القاتل وغير ذلك من الامثلة التي تتضمن الزيادة على عموم الكتاب وأجابوا بأنها احاديث شهيرة فوجب العمل بها لشهرتها فيقال لهم وحديث القضاء بالشاهد واليمين جاء من طرق كثيرة مشهورة بل ثبت من طرق صحيحة متعددة فمنها ما أخرجه مسلم من حديث ابن عباس أن رسول الله ﷺ قضى بيمين وشاهد وقال في اليمين أنه حديث صحيح لا يرتاب في صحته وقال ابن عبد البر

لا سطن لاحد في صحته ولا اسناده وأما قول الطحاوي ان قيس بن سعد لا تعرف له رواية عن عمر وبن دينار لا يقدح في صحة الحديث لانهما تابيان تحتان مكيان وقد سمع قيس من أقدم من عمرو ووبمثل هذا لا ترد الاخبار الصحيحة ومنها حديث أبي هريرة أن النبي ﷺ قضى باليمين مع الشاهد وهو عند أصحاب السنن ورجالهم مدنيون ثقات ولا يضره ان سويل بن أبي صالح نسيه بعد أن حدث به ربيعة لانه كان بعد ذلك يروي عنه ربيعة عن نفسه عن أبيه وقصته بذلك مشهورة في سنن أبي داود وغيرها ومنها حديث جابر مثل حديث أبي هريرة أخرجه الترمذي وابن ماجه وصححه ابن خزيمة وأبو عروة وفي الباب عن نحو من عشرين من الصحابة فيها الحسان والضعاف وبدون ذلك ثبت الشهرة ودعوى نسخه مردودة لان النسخ لا يثبت بالاحتمال وأما احتجاج مالك في الموطأ بأن اليمين تتوجه على المدعى عند النكول ورد اليمين خير حلف فاذا حلف ثبت الحق بغير خلاف فيكون حلف المدعى ومعه شاهد آخر أولي فهو متعقب ولا يرد على الحنيفة لانهم لا يقولون برد اليمين وقال الشافعي القضاء بشاهد ويمين لا يخالف ظاهر القرآن لانه لا يمنع ان يجوز أقل مما نص عليه يعني والمخالف لذلك لا يقول بالمفهوم فضلا عن مفهوم العدد والله أعلم وقال ابن العربي أظرف ما وجدت لهم في رد الحكم بالشاهد واليمين أمران \* أحدهما أن المراد قضى يمين المنكر مع شاهد الطالب والمراد أن الشاهد الواحد لا يكفي في ثبوت الحق فيجب اليمين على المدعى عليه فهذا المراد بقوله قضى بالشاهد واليمين وتعقبه ابن العربي بانه جهل باللغة لان المعية تقتضي أن تكون شيئين في جهة واحدة لا في المتضادين \* ثانيهما حملة على صورة مخصوصة وهي ان رجلا اشترى من آخر عبدا مثلا فادعى المشتري أن به عيبا وأقام شاهدا واحدا فقال البائع بعته بالبرائة فيحلف المشتري أنه ما اشترى بالبرائة ويرد العبد وتعقبه بنحو ما تقدم ولانها صورة نادرة ولا يحمل الخبر عليها (قلت) وفي كثير من الاحاديث الواردة في ذلك ما يبطل هذا التأويل والله أعلم \* ثم ذكر المصنف في الباب ثلاثة أحاديث أحدها حديث ابن عباس أن النبي ﷺ قضى باليمين على المدعى عليه هكذا أخرجه في الرهن وهنأ مختصرا من طريق نافع بن عمر الجمحي عن ابن أبي مليكة وأخرجه في تفسير آل عمران من طريق ابن جريج عن ابن أبي مليكة مثله وذكر فيه قصة المرأتين اللتين ادعت احدهما على الاخرى انها جرحتها وقد أخرجه الطبراني من رواية سفيان عن نافع عن ابن عمر بلفظ البينة على المدعى واليمين على المدعى عليه وقال لم يروء عن سفيان الا الفر يابي وأخرجه الاسماعيلي من رواية ابن جريج بلفظ ولكن البينة على الطالب واليمين على المطلوب وأخرجه البيهقي من طريق عبد الله بن ادريس عن ابن جريج وعثمان بن الاسود عن ابن أبي مليكة قال كنت قاضيا لابن الزبير على الطائف فذكر قصة المرأتين فكتبت الى ابن عباس فكتب الى أن رسول الله ﷺ قال لو يعطى الناس بدعواهم لادعى رجال أموال قوم ودماءهم ولكن البينة على المدعى واليمين على من أنكر وهذه الزيادة ليست في الصحيحين واسنادها حسن وقد بين ﷺ الحكمة في كون البينة على المدعى واليمين على المدعى عليه بقوله ﷺ لو يعطى الناس بدعواهم لادعى ناس دماء رجال وأموالهم وسيأتي في تفسير آل عمران وقال العلماء الحكمة في ذلك لان جانب المدعى ضعيف لانه يقول خلاف الظاهر فكأن الحججة القوية وهي البينة لانها لا تجلب لنفسها نفعا ولا تدفع عنها ضررا فيقوى بها ضعف المدعى وجانب المدعى عليه قوى لان الاصل فراغ ذمته فاكتفى منه باليمين وهي حجة ضعيفة لان الخالف يجلب لنفسه النفع ويدفع الضرر فكان ذلك في غاية الحكمة واختلف الفقهاء في تعريف المدعى والمدعى عليه والمشهور فيه تعريفان \* الاول المدعى من يخالف قوله الظاهر والمدعى عليه بخلافه \* والثاني من اذا سكت ترك وسكوته والمدعى عليه من لا يخفى اذا سكت والاول أشهر \* والثاني أسلم وقد أورد على الاول بان المودع اذا ادعى الرد أو التلف كان دعواه تخالف الظاهر ومع ذلك فالقول قوله وقيل في تعريفهما غير ذلك واستدل بقوله اليمين على المدعى عليه للجمهور بحمله على عمومته في حق كل واحد سواء كان بين المدعى والمدعى عليه اختلاط أم لا وعن مالك لا تتوجه اليمين الا من بينة وبين المدعى اختلاط لئلا يتنزل أهل السفه أهل الفضل بتحليفهم مرارا وقريب من مذهب



**باب** إِذَا ادَّعَى أَوْ قَذَفَ فَلَهُ أَنْ يَلْتَمِسَ الْبَيِّنَةَ وَيَنْطَلِقَ لِطَلْبِ الْبَيِّنَةِ **حَدَّثَنَا** مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ عَنْ هِشَامِ حَدَّثَنَا عِكْرِمَةُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ هِلَالَ بْنَ أُمِيَّةٍ قَذَفَ امْرَأَتَهُ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ بِشَرِيكَ بْنِ سَحْمَاءَ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ الْبَيِّنَةُ أَوْ حَدٌّ فِي طَهْرِكَ . قَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِذَا رَأَى أَحَدُنَا عَلَى امْرَأَتِهِ رَجُلًا يَنْطَلِقُ يَلْتَمِسُ الْبَيِّنَةَ . فَجَعَلَ يَقُولُ الْبَيِّنَةُ وَالْأَحَدُ فِي طَهْرِكَ فَذَكَرَ حَدِيثَ الْأَعْيَانِ **باب** الْيَمِينِ بَعْدَ الْعَصْرِ **حَدَّثَنَا** عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ . قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثَلَاثَةٌ لَا يَكْلَمُهُمُ اللَّهُ وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ وَلَا يُزَكِّيهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ . رَجُلٌ عَلَى فَضْلِ مَا يَطْرُقُ يَمْنَعُ مِنْهُ ابْنُ السَّبِيلِ . وَرَجُلٌ بَاعَ رَجُلًا لِأَيُّامِهِ إِلَّا لِلدُّنْيَا . فَإِنْ أُعْطَاهُ مَا يُرِيدُ وَفِي لَهْ وَالْأَلَمُ يَفِيْلُهُ ، وَرَجُلٌ سَاوَمَ رَجُلًا بِسِلْعَةٍ بَعْدَ الْعَصْرِ فَخَافَ بِاللَّهِ لَقَدْ أُعْطِيَ بِهِ كَذَابًا وَكَذَابًا فَأَخَذَهَا **باب** بِحَلْفِ الْمُدْعَى عَلَيْهِ حَيْثُ وَجِبَتْ عَلَيْهِ الْيَمِينُ وَلَا يُصْرَفُ مِنْ مَوْضِعٍ إِلَى غَيْرِهِ

مالك قول الاصطخري من الشافعية ان قرأ من الحال اذا شهدت بكذب المدعى لم يلتفت الى دعواه واستدل بقوله لادعى ناس دماء ناس وأموالهم على ابطال قول المالكية في التدمية ووجه الدلالة تسويته ﷺ بين السماء والاموال وأجيب بأنهم لم يسندوا القصاص مثلا الى قول المدعى بل للقسامة . فيكون قوله ذلك لو نأهوي جانب المدعى في بداهته بالأيمان \* الحديث الثاني والثالث حديث الاشعث وعبدالله بن مسعود في سب نزول قوله تعالى ان الذين يشتركون بهداه الله الآية وقدمت الاشارة اليه قبل بياب والمراد منه قوله شاهدك أو يمينه وقدرى نحو هذه القصة وائل بن حجر وزاد فيها ليس لك الا ذلك أخرجه مسلم . وأصحاب السنن واستدل بهذا الحصر على رد القضاء باليمين والشاهد وأجيب بأن المراد بقوله ﷺ شاهدك أي بيتك سواء كانت رجلين أو رجلا وامرأتين أو رجلا ويمين الطالب وانما خص الشاهدين بالذكر لانه الاكثر الاغلب فالعني شاهدك أو ما يقوم مقامها ولو لم يرد ذلك من الشاهد واليمين لسكونه لم يذكر للزم رد الشاهد والمرأتين لسكونه لم يذكر فوضع التأويل المذكور والمجأ اليه ثبوت الخبر باعتبار الشاهد واليمين فدل على ان ظاهر لفظ الشاهدين غير مراد بل المراد هو أو ما يقوم مقامه \* (قوله باب اذا ادعى أو قذف فله أن يلتمس البينة وينطلق لطلب البينة) أو رد فيه طرفا من حديث ابن عباس في قصة المتلاعنين وسيأتي الكلام عليه مستوفى في مكانه والغرض منه تمكين القاذف من اقامة البينة على زنا المقذوف لدفع الحد عنه ولا يرد عليه ان الحديث ورد في الزوجين والزوج له مخرج عن الحد باللعان ان عجز عن البينة بخلاف الاجنبي لانا نقول انما كان ذلك قبل نزول آية اللعان حيث كان نزول ج والاجنبي سواء واذا ثبت ذلك للقاذف ثبت لكل مدع من باب الاولي \* (قوله باب اليمين بعد العصر) ذكر فيه حديث أبي هريرة ثلاثة لا يكلمهم الله الحديث وفيه ورجل ساوم سلعة بعد العصر فحلف الحديث وسيأتي الكلام عليه في الاحكام ونذكر ما يتعلق به من تغليظ اليمين بالزمان في الباب الذي بعده ان شاء الله تعالى قال المهلب انما خص النبي ﷺ هذا الوقت بتعظيم الائم على من حلف فيه كاذبا بشهود ملائكة الليل والنهار ذلك الوقت انتهى وفيه نظر لان بعد صلاة الصبح يشاركه في شهود الملائكة ولم يأت فيه ما أتى في وقت العصر ويمكن أن يكون اختص بذلك لسكونه وقت ارتفاع الاعمال (قوله باب يحلف المدعى عليه حينا وجبت عليه اليمين ولا يصرف من موضع الى غيره) أي وجوبها وهو قول الحنفية والحنابلة وذهب الجمهور الى وجوب التغليظ في المدينة عند المنبر وبمكة بين الركن والمقام وبغيرهما بالمسجد الجامع واقفوا على ان ذلك في الدماء والمال الكثير لافي

قَضَى مَرْوَانَ بِالْيَمِينِ عَلَى زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ عَلَى الْمَنْبَرِ فَقَالَ أَحْلِفْ لَهُ مَكَانِي فَجَعَلَ زَيْدٌ يَحْلِفُ وَأَبِي أَنْ يَحْلِفَ عَلَى الْمَنْبَرِ فَجَعَلَ مَرْوَانٌ يَعْجَبُ مِنْهُ . وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ شَاهِدَاكَ أَوْ يَمِينَهُ وَلَمْ يَخُصَّ مَكَانًا دُونَ مَكَانِ حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي وَائِلٍ عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ لِيَقْتَطَعَ بِهَا مَالًا . لَقِيَ اللَّهُ وَهُوَ عَلَيْهِ غَضَبَانُ **بَابُ** إِذَا تَسَارَعَ قَوْمٌ فِي الْيَمِينِ **حَدَّثَنَا** إِسْحَقُ بْنُ نَصْرِ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنْ هَمَّامٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَرَضَ عَلَى قَوْمِ الْيَمِينِ فَاسْرَعُوا فَأَمَرَ أَنْ يُسْهِمَ بَيْنَهُمْ فِي الْيَمِينِ أَنَّهُمْ يَحْلِفُ

القليل واختلفوا في حد القليل والكثير في ذلك (قوله قضى مروان) أي ابن الحكم (على زيد بن ثابت باليمين على المنبر فقال أحلف له مكاني الخ) وصله مالك في الموطأ عن داود بن الحصين عن أبي غطفان بفتح المعجمة ثم المهملة ثم الفاء المزني بضم الميم وتشديد الزاي قال اختصم زيد بن ثابت وابن مطيع يعني عبد الله بن مروان في دار ففضى باليمين على زيد بن ثابت على المنبر فقال أحلف له مكاني فقال مروان لا والله إلا عند مقاطع الحقوق فجعل زيد يحلف أن حقه لحق وأبي أن يحلف على المنبر وكان البخاري احتج بان امتناع زيد بن ثابت من اليمين على المنبر يدل على أنه لا يراه واجبا والاحتجاج بزيد بن ثابت أولى من الاحتجاج بمروان وقد جاء عن ابن عمر نحو ذلك فروى أبو عبيد في كتاب القضاء باسناد صحيح عن نافع ابن عمر كان وصي رجل فأتاه رجل بصك قد درست أسماء شهوده فقال ابن عمر يا نافع اذهب به إلى المنبر فاستحلته فقال الرجل يا ابن عمر أريد أن تسمع بي الذي يسمعي ثم يسمعي هنا فقال ابن عمر صدق فاستحلته مكانه وقد وجدت لمروان سلفا في ذلك فأخرج الكرايسي في أدب القضاء بسند قوي إلى سعيد بن المسيب قال ادعى مدع على آخرانه اغتصب له بعيرا فخصمه إلى عثمان فأمره عثمان أن يحلف عند المنبر فأبى أن يحلف وقال أحلف له حيث شاء غير المنبر فأبى عليه عثمان أن لا يحلف إلا عند المنبر ففرم له بعيرا مثل بعيره ولم يحلف (قوله وقال النبي ﷺ شاهدك أو يمينه) تقدم موصولا قريبا (قوله ولم يخص مكانا دون مكان) هو من تفقه المصنف وقد اعترض عليه بأنه ترجم لليمين بعد العصر فأثبت التغليظ بالزمان ونفى هنا التغليظ بالمكان فان صح احتجاجة بان قوله شاهدك أو يمينه لم يخص مكانا دون مكان فليحتج عليه بأنه أيضا لم يخص زمانا دون زمان فان قال ورد التغليظ في اليمين بعد العصر قيل له ورد التغليظ في اليمين على المنبر في حديثين \* أحدهما حديث جابر مرفوعا لا يحلف أحد عند منبري هذا على يمين آئمة ولو على سواك أخضر إلا نبأ مقعده من النار أخرجه مالك وأبو داود والنسائي وابن ماجه وصححه ابن خزيمة وابن حبان وإخاكم وغيرهم واللفظ الذي ذكرته لابي بكر بن أبي شيبة \* ثانيها حديث أبي أمامة بن ثعلبة مرفوعا من حلف عند منبري هذا يمين كاذبة يستحل بها مال امرئ مسلم فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين لا يقبل الله منه صرفا ولا عدلا أخرجه النسائي ورجاله ثقات ويجاب عنه بأنه لا يلزم من ترجمة اليمين بعد العصر أنه يوجب تغليظ اليمين بالمكان بل له أن يوجب المسئلة فيقول ان لازم من ذكر تغليظ اليمين بالمكان انها تغلظ على كل حال فيجب التغليظ عليه بالزمان أيضا لثبوت الخبر بذلك ثم أورد حديث ابن مسعود من حلف على يمين وقد تقدم قريبا بأنهم لم يضمنوا إلى حديث الأشعث ويأتي الكلام عليه في الايمان والتدور ان شاء الله تعالى \* (قوله باب اذا تسارع قوم في اليمين) أي حيث تجب عليهم جميعا بأنهم يبدأ (قوله ان النبي ﷺ عرض على قوم اليمين فامر عوا فأمر أن يسهم بينهم في اليمين أنهم يحلف) أي قبل الآخر هذا اللفظ أخرجه النسائي أيضا عن محمد بن رافع عن عبد الرزاق وقال فيه فاسرع الذين يقان وقد رواه أحمد عن عبد الرزاق شيخ البخاري فيه بلفظ اذا أكره الاثنان على اليمين واستحباها فليستهما عليها

**باب قول الله تعالى إن الذين يشترون بعهد الله وأيمانهم ثمنا قليلا حدثني إسحاق أخبرنا يزيد بن هرون أخبرنا العوام قال حدثني إبراهيم أبو اسمعيل السكيتي مع عبد الله بن أبي أوفى رضي الله عنهما يقول أقام رجل سلعته فحلف بالله لقد أعطى بها مالم يعطها . فنزلت : إن الذين يشترون بعهد الله وأيمانهم ثمنا قليلا وقال ابن أبي أوفى . الناجش آكل ربا خائن **حدثنا** بشر بن خالد حدثنا محمد بن جعفر عن شعبة عن سليمان عن أبي وإيل عن عبد الله رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال من حلف على يمين كاذبا ليقتطع مال الرجل . أو قال أخيه لقي الله وهو عليه غضبان . وأنزل الله تصديق ذلك في القرآن إن الذين يشترون بعهد الله وأيمانهم ثمنا قليلا الآية فلهي الأشعث فقال ما حدثكم عبد الله اليوم قلت كذا وكذا قال في أنزلت **باب** كيف يستحلف قال تعالى يحلفون بالله لكم وقوله عز وجل : ثم جاؤك يحلفون بالله إن أردنا إلا إحسانا وتوفيقا**

وأخرجه أبو نعيم في مسند اسحق بن راهويه عن عبد الرزاق مثل رواية البخاري وتعقبه بأنه رآه في أصل اسحق عن عبد الرزاق باللفظ الذي رواه أحمد قال وقدم شيخنا أبو أحمد في ذلك انهي ( قلت ) وهكذا أخرجه الاسماعيلي من طريق اسحق ابن أبي اسمعيل عن عبد الرزاق وأخرجه من طريق الحسن بن يحيى عن عبد الرزاق مثله لكن قال فاستجباها وأخرجه أبو داود عن أحمد وسلمة بن شبيب عن عبد الرزاق بلفظ أو استجباها قال الاسماعيلي هذا هو الصحيح أي انه بلفظ أو لا بالقاه ولا بالواو ( قلت ) ورواية الواو يمكن حملها على رواية أو وأما رواية القاه فيمكن توجيهها بانهما اكرها على اليمين في ابتداء الدعوى فلما عرفا انهما لا بدلها منها اجابا اليها وهو المعبر عنه بالاستجباب ثم تنازعا أيهما يبدأ فأرشد الى الترتيب وقال الخطابي وغيره الا كراهنا لا يراد به حقيقة لان الانسان لا يكره على اليمين وانما المعنى اذا توجهت اليمين على اثنين وأراد الحلف سواء كانا كارهين لذلك بقلبيهما وهو معنى الا كراه أو مختارين لذلك بقلبيهما وهو معنى الاستجباب وتنازعا أيهما يبدأ فلا يقدم أحدهما على الآخر بالتشبي بل بالقرعة وهو المراد بقوله فليستهما أي فليقترا وقيل صورة الاشتراك في اليمين ان يتنازع اثنان عينا ليست في يد واحد منهما ولا بينة لواحد منهما فيقرع بينهما فمن خرجت له القرعة حلف واستحلفها ويؤيد ذلك ما روى أبو داود وللنسائي وغيرهما من طريق أبي رافع عن أبي هريرة ان رجلين اختصما في متاع لبس لواحد منهما بينة فقال النبي ﷺ استهما على اليمين ما كان أحبا ذلك أو كرها وأما اللفظ الذي ذكره البخاري فيحتمل ان يكون عند عبد الرزاق فيه حديث آخر باللفظ المذكور ويؤيده رواية أبي رافع المذكورة فانها بمعناها ويحتمل أن تكون قصة أخرى بان يكون القوم المذكورون مدعى عليهم بيمين في أيديهم مثلا وأنكروا ولا بينة للمدعى عليهم فتوجهت عليهم اليمين فتسارعوا الى الحلف والحلف لا يقع معتبرا الا بتلقين المحلف فقطع النزاع بينهم بالقرعة فمن خرجت له به في ذلك والله أعلم \* ( قوله باب قول الله عز وجل ان الذين يشترون بعهد الله وأيمانهم ثمنا قليلا ) ذكر فيه حديث ابن أبي أوفى في سبب نزولها وحديث ابن مسعود والاشعث في نزولها أيضا ولا تعارض بينهما لاحتمال أن تكون نزلت في كل من القصتين وسيأتي مزيد بيان لذلك في التفسير وقوله في طريق ابن أبي أوفى حدثنا اسحق حدثنا يزيد بن هرون جزم أبو علي العسائي بأنه اسحق بن منصور وجزم أبو نعيم الاصبهاني بأنه اسحق بن راهويه وقوله أخبرنا العوام هو ابن حوشب وقوله قال ابن أبي أوفى الناجش آكل ربا خائن هو موصول بالاسناد المذكور اليه وتقدم شرحه في باب الناجش من كتاب البيوع ( قوله باب كيف يستحلف ) هو بضم أوله وفتح اللام على البناء للمجهول ( قوله وقول الله عز وجل ثم جاؤك يحلفون بالله ) الى آخر ما ذكره من الآيات المناسبة لها وغرضه بذلك انه لا يجب تغليظ الحلف بالقول قال ابن المنذر اختلفوا في طائفة

يُقَالُ بِاللَّهِ وَتَأْتِيهِ وَوَأَقْبَهُ وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ وَرَجُلٌ حَلَفَ بِاللَّهِ كَاذِبًا بَعْدَ الْعَصْرِ وَلَا يُحْلِفُ بِغَيْرِ اللَّهِ  
**حَدَّثَنَا** إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ عَمِّهِ أَبِي سَهْلٍ عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ سَمِعَ طَلْحَةَ  
 بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَذَا هُوَ يَسْأَلُهُ عَنِ الْإِسْلَامِ فَقَالَ رَسُولُ  
 اللَّهِ ﷺ حَسْ صَلَاتٍ فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ . فَقَالَ هَلْ عَلَى غَيْرِهَا قَالَ لَا إِلَّا أَنْ تَطَوَّعَ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ  
 ﷺ وَصِيَامٌ رَمَضَانَ قَالَ هَلْ عَلَى غَيْرِهِ قَالَ لَا إِلَّا أَنْ تَطَوَّعَ . قَالَ وَذَكَرَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الزَّكَاةَ  
 قَالَ هَلْ عَلَى غَيْرِهَا قَالَ لَا إِلَّا أَنْ تَطَوَّعَ فَادْبَرَ الرَّجُلُ وَهُوَ يَقُولُ وَاللَّهِ لَا أَزِيدُ عَلَى هَذَا وَلَا أَنْقُصُ . قَالَ  
 رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَفْلَحَ إِنْ صَدَقَ **حَدَّثَنَا** مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا جُوَيْرِيَةُ قَالَ ذَكَرَ نَافِعٌ عَنْ  
 عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ مَنْ كَانَ حَالِفًا فَلْيَحْلِفْ بِاللَّهِ أَوْ لِيَصْمُتْ بِأَسْبَابِ مَنْ أَقَامَ  
 الْبَيْنَةَ بَعْدَ الْيَمِينِ وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ لَعَلَّ بَعْضَكُمْ أَلْحَنُ بِحُجَّتِهِ مِنْ بَعْضٍ . وَقَالَ طَاوُسٌ وَإِبْرَاهِيمُ  
 وَشَرِيحُ الْبَيْنَةِ الْعَادِلَةُ أَحَقُّ مِنَ الْيَمِينِ الْفَاجِرَةُ **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمَةَ عَنْ مَالِكٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ  
 عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ زَيْنَبَ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ إِنْ كُنْتُمْ تَخْتَصِمُونَ إِلَيَّ وَلَعَلَّ  
 بَعْضَكُمْ أَلْحَنُ بِحُجَّتِهِ مِنْ بَعْضٍ فَمَنْ قَضَيْتَ لَهُ بِحُجَّتِهِ شَيْئًا فَقُولِهِ فَإِنَّمَا أَقْطَعُوا لَهُ قِطْعَةً مِنَ النَّارِ

يخلفه بالله من غير زيادة وقال مالك يحلفه بالله الذي لا اله الا هو وكذا قال الكوفيون والشافعي قال فان اتهمه القاضي  
 غلظه عليه فيزيد عالم الغيب والشهادة الرحمن الرحيم الذي يعلم من السر ما يعلم من العلانية ونحو ذلك قال ابن المنذر  
 وبأى ذلك استخلفه اجزا والاصل في ذلك انه اذا حلف بالله صدق عليه انه حلف اليمين (قوله يقال بالله) أى  
 بالموحدة (وناقه) أى بالثناة (ووالله) أى بالواو وكلها ورد بها القرآن قال الله تعالى قالوا تقاسموا بالله وقال تعالى  
 والله ربنا ما كنا مشركين وقال تعالى تالله لقد آثرك الله علينا (قوله وقال النبي ﷺ ورجل حلف بالله كاذبا  
 بعد العصر) هو طرف من حديث أبي هريرة المتقدم قريبا موصولا في باب اليمين بعد العصر لكن بالمعنى  
 وسيأتي في الاحكام بلفظ حلف لقد أعطى بها كذا فصدقه رجل ولم يعط بها (قوله ولا يحلف بغير الله) هو  
 من كلام المصنف على سبيل التكميل للترجمة وذلك مستفاد من حديث ابن عمر ثاني حديثي الباب حيث قال  
 من كان حلفا فليحلف بالله أو ليصمت ثم ذكر المصنف في الباب حديثين \* أحدهما حديث طلحة في قصة  
 الرجل الذي سأل عن الاسلام وقد تقدم شرحه في كتاب الايمان والغرض منه قوله فادبر الرجل وهو يقول والله  
 لا أزيد على هذا ولا أقص فانه يستفاد منه الاقتصار على الحلف بالله دون زيادة \* ثانيها حديث ابن عمر من كان  
 حلفا فليحلف بالله وسيأتي شرحه في كتاب الايمان والندور مستوفى ان شاء الله تعالى \* (قوله باب من أقام البينة بعد  
 اليمين) أى يمين المدعى عليه سواء رضى المدعى يمين المدعى عليه أم لا وقد ذهب الجمهور الى قبول البينة وقال مالك في  
 المدونة ان استخلفه ولا علم له بالبينة ثم علمها قبلت وقضى لها وان علمها فتركها فلاحق له وقال ابن أبي ليلى لا تسمع  
 البينة بعد الرضا باليمين واحجج بأنه اذا حلف فقد برى واذا برى فلا سبيل عليه وتعبق بأنه انما يبرأ في الضورة  
 الظاهر قلنا في نفس الامر (قوله وقال النبي ﷺ لعل بعضكم أحن بحجته من بعض) هو طرف من حديث أم سلمة  
 الموصول في الباب المذكور وسيأتي الكلام مستوفى في كتاب الاحكام ان شاء الله تعالى وفيه الاشارة الى الرد على  
 ابن أبي ليلى وان الحكم الظاهر لا يصير الحق باطلا في نفس الامر ولا الباطل حقا (قوله وقال طائوس وابراهيم) أى  
 النخعي (وشريح البينة العادلة أحق من اليمين الفاجرة) أما قول طائوس وابراهيم فلم أقف عليهم موصولين وأما قول

فَلَا يَأْخُذُهَا بِأَنْبٍ مِنْ أَمْرٍ بِانْجَازِ الْوَعْدِ وَفَعَلَهُ الْحَسَنُ. وَاذْكَرُ فِي الْكِتَابِ إِسْمَاعِيلَ إِنَّهُ كَانَ صَادِقَ الْوَعْدِ  
 وَقَضَى ابْنُ الْأَشْوَعِ بِالْوَعْدِ وَذَكَرَ ذَلِكَ عَنْ سَمُرَةَ وَقَالَ الْمِسُورِيُّ بْنُ مَخْرَمَةَ سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ وَذَكَرَ صِهْرًا لَهُ قَالَ  
 وَعَدَنِي فَوَفَّى لِي قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ. وَرَأَيْتُ إِسْحَاقَ بْنَ إِبْرَاهِيمَ يَجْتَنِعُ بِحَدِيثِ ابْنِ الْأَشْوَعِ. **حَدَّثَنَا**  
 إِبْرَاهِيمُ بْنُ حَمْزَةَ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ صَالِحٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ  
 عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَخْبَرَهُ قَالَ أَخْبَرَنِي أَبُو سَفْيَانَ أَنَّ هِرَاقِلَ قَالَ لَهُ سَأَلْتُكَ مَاذَا يَأْمُرُكُمْ  
 فَزَعَمْتُ أَنَّهُ أَمَرَكُمْ بِالصَّلَاةِ وَالصَّدَقِ وَالْعَقَابِ وَالْوَفَاءِ بِالْعَهْدِ وَأَدَاءِ الْأَمَانَةِ قَالَ وَهَذِهِ صِفَةُ نَبِيِّ **حَدَّثَنَا**  
 قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ أَبِي سَهِيلٍ نَافِعِ بْنِ مَالِكِ بْنِ أَبِي عَامِرٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي  
 هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ آيَةُ الْمُنَافِقِ ثَلَاثٌ، إِذَا حَدَّثَ كَذَبَ، وَإِذَا أَوْثَمِنَ خَانَ وَإِذَا

شرح فوصله البغوي في الجعديات من طريق ابن سيرين عن شرح قال من ادعى قضائي فهو عليه حتى يأتي بينة  
 الحق أحق من قضائي الحق أحق من يمين فاجرة وذكر ابن حبيب في الواضحة باسناد له عن عمر قال البينة العادة خير  
 من اليمين الفاجرة قال أبو عبيد انما قيد اليمين بالفاجرة اشارة الى أن محل ذلك ما اذا شهد على الحالف بأنه أقر بخلاف  
 ما حلف عليه فتبين أن يمينه حينئذ فاجرة والا فقد يوفي الرجل ما عليه من الحق ويحلف على ذلك وهو صادق ثم تقوم  
 عليه البينة التي شهدت باصل الحق ولم يحضر الوفاء فلا تكون اليمين حينئذ فاجرة ثم أورد المصنف حديث أم سلمة مرفوعا  
 انكم تختصمون الي ولعل بعضكم ألحن بحجته من بعض الحديث قال الاسماعيلي ليس في حديث أم سلمة دلالة على قبول  
 البينة بعد يمين المنكر وأجاب ابن المنير فقال موضع الاستشهاد من حديث أم سلمة رضي الله عنها **ﷺ** لم يجعل  
 اليمين الكاذبة مفيدة حلا ولا قطعا لحق الحق بل نهاه بعد يمينه من القبض وساوى بين حالته بعد اليمين وقبلها في  
 التحريم فيؤذن ذلك ببقاء حق صاحب الحق على ما كان عليه فاذا ظفر في حقه بيينة فهو باق على القيام بهالم يسقط كالم  
 يسقط أصل حقه من ذمة مقتطعة باليمين وسياتي الكلام على بقية شرح حديث أم سلمة في كتاب الاحكام ان شاء  
 الله تعالى \* (قوله باب من أمر بانجاز الوعد) وجه تعلق هذا الباب بابواب الشهادات ان وعد المرء كالشهادة على  
 نفسه قاله الكرمانى وقال المهلب انجاز الوعد مأمور به مندوب اليه عند الجميع وليس يفرض لانفاقهم على أن الموعد  
 لا يضارب بما وعد به مع الغرماء اه ونقل الاجماع في ذلك مردود فان الخلاف مشهور لكن القائل به قليل وقال ابن  
 عبد البر وابن العربي أجل من قال به عمر بن عبد العزيز عن بعض المالكية ان ارتبط الوعد بسبب وجب الوفاء به  
 والا فلا من قال لا آخر تزوج ولك كذا فتزوج لذلك وجب الوفاء به وخرج بعضهم الخلاف على أن الهبة هل تملك  
 بالقبض أو قبله وقرأت بخط أبي رحمه الله في اشكالات على الاذكار للنووي ولم يذ كر جوابا عن الآية يعني قوله تعالى  
 كبر مقتا عند الله أن تقولوا ما لا تفعلون. وحديث آية المنافق قال والدلالة للوجوب منها قوية فكيف حملوه على كراهة  
 التزيم مع الوعد الشديد و ينظر هل يمكن أن يقال يحرم الاخلاف ولا يجب الوفاء أي يأنم بالاخلاف وان كان لا يلزم  
 بوفاء ذلك (قوله وفعله الحسن) أي الامر بانجاز الوعد (قوله واذكر في الكتاب اسمعيل انه كان صادق الوعد) في  
 رواية النسفي وذكر اسمعيل انه كان صادق الوعد وروي ابن أبي حاتم من طريق الثوري انه بلغه ان اسمعيل عابه  
 السلام دخل قرية هو ورجل فأرسله في حاجة وقال له انه ينتظره فأقام حولا في انتظاره ومن طريق ابن شاذان انه  
 اتخذ ذلك الموضع مسكنا فسمى من يومئذ صادق الوعد (قوله وقضى ابن الاشوع بالوعد وذكر ذلك عن سمرة بن  
 جندب) هو سعيد بن عمرو بن الاشوع كان قاضي الكوفة في زمان اماره خالد القسري على العراق وذلك بعد المائة  
 وقد وقع بيان روايته كذلك عن سمرة بن جندب في تفسير اسحق بن راهويه (قوله قال أبو عبد الله) هو المصنف

وَعَدَّ أَخْلَفَ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى أَخْبَرَنَا هِشَامٌ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ قَالَ لَمَّا مَاتَ النَّبِيُّ ﷺ جَاءَ أَبَا بَكْرٍ مَالٌ مِنْ قِبَلِ الْعَلَاءِ ابْنِ الْخَضْرَمِيِّ فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ مَنْ كَانَ لَهُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ دَيْنٌ أَوْ كَانَتْ لَهُ قَبْلَهُ عِدَّةٌ فَلْيَأْتِنَا قَالَ جَابِرٌ فَقُلْتُ وَعَدَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُطِيبَنِي هَكَذَا وَهَكَذَا وَهَكَذَا فَبَسَطَ يَدَيْهِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ قَالَ جَابِرٌ فَقَدْتُ فِي يَدِي خَمْسًا ثُمَّ خَمْسًا ثُمَّ خَمْسًا حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ سُلَيْمَانَ حَدَّثَنَا مَرْوَانُ بْنُ شُجَاعٍ عَنْ سَالِمِ الْأَفْطَسِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ قَالَ سَأَلَنِي يَهُودِيٌّ مِنْ أَهْلِ الْحَبْرَةِ أَيُّ الْأَجْدِينَ قَضَى مُوسَى قُلْتُ لَا أَذْرِي حَتَّى أَقْدِمَ عَلَى حَبْرِ الْعَرَبِ فَاسْأَلَهُ فَقَدِمْتُ فَسَأَلْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ وَقَالَ قَضَى أَكْثَرَهُمَا وَأَطْيَبَهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِذَا قَالَ فَعَمَلٌ

(رأيت اسحق بن ابراهيم) هو ابن راهويه (يحتج بحديث ابن اشوع) أي هذا الذي ذكره عن سمرة بن جندب والمراد انه كان يحتج به في القول بوجوب انجاز الوعد (تنبيه) وقع ذكر اسمعيل بن التعليق عن ابن الاشوع وبين نقل المصنف عن اسحق في أكثر النسخ والذي اوردته أولى والله أعلم ثم ذكر المصنف في الباب أربعة أحاديث \* أحدها حديث أبي سفيان بن حرب في قصة هرقل أورد منه طرفا وقد تقدم موصولا في بدء الوحي مع الإشارة الي كثير من شرحه \* ثانيها حديث أبي هريرة في آية المنافق وقد تقدم شرحه في كتاب الايمان \* ثالثها حديث جابر في قصته مع أبي بكر فيما وعده به النبي ﷺ من مال البحرين وسيأتي الكلام عليه في باب فرض الخمس ومضى شيء من ذلك في الكفالة وأشار غير واحد الى ان ذلك من خصائص النبي ﷺ وقال ابن بطال لما كان النبي ﷺ أولى الناس بمكارم الاخلاق أدى أبو بكر مواعيده عنه ولم يسأل جابر البيعة على ما ادعاه لانه لم يدع شيئا من ذمة النبي ﷺ وانما ادعى شيئا في بيت المال وذلك موكل الى اجتهاد الامام \* رابعها حديث ابن عباس في أي الاجلين قضى موسى (قوله عن سالم الافطس) هو ابن عجلان الجزري شامى ثقة ليس له في البخاري سوى هذا الحديث وآخر في الطب وكذا الراوي عنه مروان بن شجاع وقد تابع سالم على روايته لهذا الحديث حكيم بن جبير عن سعيد بن جبير وتابع سعيدا عكرمة عن ابن عباس ورواه أيضا أبو ذر وأبو هريرة وعتبة بن النذر بضم النون وتشديد الذال المعجمة المفتوحة بعدها راه وجابر وأبو سعيد ورفعوه كلهم وجميعا عند ابن مردويه في التفسير وحديث عتبة وأبي ذر عند البزار أيضا وحديث جابر عند الطبراني في الاوسط ورواية عكرمة في مسند الحميدي (قوله سألتني يهودي) لم أقف على اسمه والحيرة بكسر الميم بعدها تحتانية ساكنة بلد معروف بالعراق (قوله أي الاجلين) أي المشار اليهما في قوله تعالى ثماني حجج فان أتممت عشرا فمن عندك (قوله حبر العرب) بفتح الميم وبكسر هاء ورجحه أبو عبيد ورجح ابن قتيبة الفتح وسكون الموحدة والمراد به العالم الماهر وانما عبر به سعيد لكونها مستعملة عند الذي خاطبه وقد أخرج أبو نعيم من حديث ابن عباس مرفوعا ان جبريل سماه بذلك ومراده بالقدوم على ابن عباس أي بمكة (قوله قضى أكثرها أطيبيهما) كذا رواه سعيد بن جبير موقوفا وهو في حكم المرفوع لان ابن عباس كان لا يعتمد على أهل الكتاب كما سيأتي بيانه في الباب الذي يليه وذكر ابن دريد في المشوران عبد الله بن سعد بن أبي سرح لما غزا المغرب أرسل الي ابن عباس جري مجاف كلمه فقال ما ينبغي لهذا الا أن يكون حبر العرب وقد صرح برفعه عكرمة عن ابن عباس ان رسول الله ﷺ سأل جبريل أي الاجلين قضى موسى قال أنهما وأكملهما أخرجه الحاكم وفي حديث جابر أوقاهما أخرجه الطبراني في الاوسط وفي حديث أبي سعيد أنهما وأطيبيهما عشر سنين والمراد بالاطيب أي في نفس شعيب (قوله ان رسول الله ﷺ اذا قال فعل) المراد برسول الله ﷺ من اتصف بذلك ولم يرد شخصا بعينه وفي رواية حكيم بن جبير ان النبي اذا وعد لم يخلف

**باب لا يسأل أهل الشرك عن الشهادة وغيرها** ، وقال الشعبي لا تجوز شهادة أهل الملل بعضهم على بعض لقوله تعالى : فأغرينا بينهم العداوة والبغضاء ، وقال أبو هريرة عن النبي ﷺ لا تصدقوا أهل الكتاب ولا تكذبوهم . وقولوا آمنا بالله وما أنزل الآيات **حدثنا** يحيى بن بكير حدثنا الليث عن يونس عن ابن شهاب عن عبيد الله ابن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس رضي الله عنهما قال يامعشر المسلمين كيف تسألون أهل الكتاب وكتابكم الذي أنزل على نبيه ﷺ أحدث الأخبار بالله تقرؤنه لم يشب . وقد حدثكم الله أن أهل الكتاب بدلوا ما كتب الله وغيروا بأيديهم الكتاب فقالوا هو من عند الله ليشتروا به ثمنا قليلا . أفلا ينهاكم ما جاءكم من العلم عن مساءلتهم ولا والله ما رأينا منهم رجلا قط يسألكم عن الذي أنزل عليكم **باب** القرعة في المشكلات

زاد الاسماعيلي من الطريق التي أخرجها البخاري قال سعيد فافيني اليهودي فاعلمته بذلك فقال صاحبك والله عالم والغرض من ذكر هذا الحديث في هذا الباب بيان توكيد الوفاء بالوعد لان موسى ﷺ لم يجزم بوفاء العشر ومع ذلك فوها فكيف لوجزم قال ابن الجوزي لما رأى موسى عليه السلام طمع شعيب عليه السلام متعلقا بالزيادة لم يقتض كرم أخلاقه أن يجيب ظنه فيه \* (قوله باب لا يسأل أهل الشرك عن الشهادة وغيرها) هذه الترجمة معقودة لبيان حكم شهادة الكفار وقد اختلف في ذلك السلف على ثلاثة أقوال فذهب الجمهور الى ردها مطلقا وذهب بعض التابعين الى قبولها مطلقا الاعلى المسلمين وهو مذهب الكوفيين فقالوا قبل شهادة بعضهم على بعض وهي احدى الروايتين عن أحمد وأنكرها بعض أصحابه واستثنى أحمد حالة السفر فجاز فيها شهادة أهل الكتاب كما سيأتي بيانه في أواخر الوصايا ان شاء الله تعالى وقال الحسن وابن أبي ليلى والليث واسحق لا تقبل ملة على ملة وتقبل بعض الملة على بعضها لقوله تعالى فأغرينا بينهم العداوة والبغضاء الى يوم القيامة وهذا عدل الاقوال لبعده عن التهمة واحتج الجمهور بقوله تعالى ممن ترضون من الشهداء وبغير ذلك من الآيات والاحاديث (قوله وقال الشعبي لا تجوز شهادة أهل الملل الخ) وصله سعيد بن منصور حدثنا هشيم حدثنا داود عن الشعبي لا تجوز شهادة ملة على أخرى الا المسلمين فان شهادتهم جائزة على جميع الملل وروى عبد الرزاق عن الثوري عن عيسى وهو الخياط عن الشعبي قال كان يجيز شهادة النصراني على اليهودي واليهودي على النصراني وروى ابن أبي شيبة من طريق أشعث عن الشعبي قال تجوز شهادة أهل الملل للمسلمين بعضهم على بعض قلت فاختلاف فيه على الشعبي وروى ابن أبي شيبة عن نافع وطائفة الجواز مطلقا وروى عبد الرزاق عن معمر عن الزهري الجواز مطلقا (قوله وقال أبو هريرة عن النبي ﷺ لا تصدقوا أهل الكتاب الخ) وصله في تفسير البقرة من طريق أبي سلمة عن أبي هريرة وفيه قصة وسيأتي الكلام عليه ثم ان شاء الله تعالى والغرض منه هنا النهي عن تصديق أهل الكتاب فيما لا يعرف صدقه من قبل غيرهم فيدل على رد شهادتهم وعدم قبولها كما يقول الجمهور (قوله في حديث ابن عباس يامعشر المسلمين كيف تسألون أهل الكتاب) أي من اليهود والنصارى (قوله وكتابكم) أي القرآن (قوله أحدث الأخبار بالله) أي أقربها نزولا اليكم من عند الله عز وجل فالحديث بالنسبة الى المنزل اليهم وهو في نفسه قديم وقوله لم يشب بضم أوله وفتح المعجمة بعدها موحدة أي لم يخلط ووقع عند أحمد من حديث جابر مرفوعا تسألوا أهل الكتاب عن شيء فانهم لن يهدوكم وقد ضلوا الحديث وسيأتي مزيد بسط في ذلك في كتاب التوحيد ان شاء الله تعالى والغرض هنا الرد على من يقبل شهادة أهل الكتاب واذا كانت اخبارهم لا تقبل فشهادتهم مردودة بالاولي لان باب الشهادة أضيق من باب الرواية \* (قوله باب القرعة في المشكلات) أي مشروعيتها ووجه ادخالها في كتاب الشهادات انها من جملة البيئات التي تثبت بها الحقوق فكما تقطع الخصومة والنزاع بالبينة كذلك

وقوله . إذ يلقون أقلامهم أيهم يكفل مريم . وقال ابن عباس أقدر عوا فجرت الأقلام مع الجرية  
وعال قم زكرياء الجرية فكفلها زكرياه وقوله فساهم أقرع فكان من المدحضين من المسهومين  
وقال أبو هريرة عرض النبي ﷺ على قوم اليمن فأسرعوا فأمر أن يسهم بينهم أيهم يخلف  
**حدثنا** عمر بن حفص بن غياث حدثنا أبي حدثنا الأعمش قال حدثني الشعبي أنه سمع الثعمان  
بن بشير رضي الله عنهما يقول قال النبي

تقطع بالقرعة ووقع في رواية السرخسي وحده من المشكلات والاول أوضح وليست من التبويض ان كانت محفوظة  
ومشروعية القرعة مما اختلف فيه والجمهور على القول بها في الجملة وأنكرها بعض الحنفية وجي ابن المنذر عن أبي حنيفة  
القول بها وجعل المصنف ضابطها الامر المشكل وفسرها غيره بما ثبت فيه الحق لاثنين فاكثروا وقع المشاحجة فيه فيقرع  
لفصل النزاع وقال اسمعيل القاضي ليس في القرعة ابطال الشيء من الحق كما زعم بعض الكوفيين بل اذا وجبت القسمة  
بين الشركاء فعليهم ان يدلوا ذلك بالقيمة ثم يقرعوا فيصير لكل واحد ما وقع له بالقرعة مجتمعا كما كان له في الملك مشاعا  
فيضم في موضع بينه ويكون ذلك بالمعوض الذي صار لشريكه لان مقادير ذلك قد عدلت بالقيمة وانما أفادت القرعة  
ان لا يختار واحد منهم شيئا معينا فيختاره الآخر فيقطع النزاع وهي أمافي الحقوق المتساوية وأمافي تعيين الملك فمن  
الاول عقد الخلافة اذا استووا في صفة الامامة وكذا بين الأئمة في الصلوات والمؤذنين والاقارب في تفسير الموتى  
والصلوات عليهم والحاضنات اذا كن في درجة والاولياء في التزويج والاستباق الى الصنف الاول وفي احياء الموات وفي  
تقبل المدن ومقاعد الاسواق والتقديم بالدعوى عند الحاكم والتراحم على أخذ اللقيط والنزول في الخان المسبل ونحوه  
في السفر ببعض الزوجات وفي ابتداء القسم والدخول في ابتداء النكاح وفي الاقراع بين العبيد اذا أوصي بعقدهم ولم  
يسمهم الثلث وهذه الاخيرة من صور القسم الثاني أيضا وهو تعيين الملك ومن صور تعيين الملك الاقراع بين الشركاء عند  
تعديل السهام في القصة في القسمة (قوله وقوله عز وجل اذ يلقون أقلامهم أيهم يكفل مريم) أشار بذلك الى الاحتجاج  
بهذه القصة في صحة الحكم بالقرعة بناء على أن شرع من قبلنا شرع لنا اذا لم يرد في شرعنا ما يخالفه ولا سيما اذا ورد في  
شرعنا تقريره وساقه مساق الاستحسان والثناء على فاعله وهذا منه (قوله وقال ابن عباس الخ) وصله ابن جرير بمعناه  
وقوله وعال قم زكريا أي ارتفع على الماء وفي رواية الكشميهني وعلا وفي نسخة وعدا بالدال والجرية بكسر الجيم والمعني انهم  
اقترعوا على كفالته مريم أيهم يكفلها فلخرج كل واحد منهم قلما وألقوها كلها في الماء فجرت أقلام الجميع مع الجرية الى  
أسفل وارتفع قلم زكريا فأخذها وأخرج ابن العديم في تاريخ حلب بسنده الى شعيب بن اسحق ان النهر الذي ألقوا فيه  
الأقلام هو نهر فوق النهر المشهور بحلب (قوله وقوله) أي وقول الله عز وجل (قوله فساهم أقرع) هو تفسير ابن عباس  
أخرجه ابن جرير من طريق معاوية بن صالح عن علي بن أبي طلحة عنه وروى عن السدي قال قوله فساهم أي قارع  
وهو أوضح (قوله فكان من المدحضين من المسهومين) هو تفسير ابن عباس أيضا أخرجه ابن جرير بالاسناد المذكور بلفظ  
فكان من المقروعين ومن طريق ابن أبي نجیح عن مجاهد بلفظ فكان من المسهومين والاحتجاج بهذه الآية في اثبات  
القرعة يتوقف على القول بان شرع من قبلنا شرع لنا وهو كذلك ما لم يرد في شرعنا ما يخالفه وهذه المسئلة من هذا القبيل لانه  
كان في شرعهم جواز القاء البعض لسلامة البعض وليس ذلك في شرعنا لانهم مستوون في عصمة الانفس فلا يجوز القاءهم  
بقرعة ولا غيرها (قوله وقال ابو هريرة عرض النبي ﷺ على قوم اليمن) وصله قبل بابواب وتقدم الكلام عليه في باب اذا  
تسارع قوم في اليمن وهو حجة في العمل بالقرعة ثم ذكر المصنف في الباب أيضا أربعة أحاديث \* الاول حديث أم  
العلاء في قصة عثمان بن مظعون وقد تقدم الكلام عليه في أوائل الجناز وياتي في الهجرة شيء من ترجمة أم العلاء  
المذكورة وعثمان بن مظعون ان شاء الله تعالى والغرض منه قولها فيه ان عثمان بن مظعون طار لهم في السكني ومعنى ذلك



﴿اللَّهُ﴾ مثلُ المدَّهنِ في حُدُودِ اللَّهِ وَالْوَأَقِيعِ فِيهَا مَثَلُ قَوْمٍ اسْتَهَمُوا سَفِينَةً فَصَارَ بَعْضُهُمْ فِي أَسْفَلِهَا وَصَارَ بَعْضُهُمْ فِي أَعْلَاهَا فَكَانَ الَّذِي فِي أَسْفَلِهَا يَمْرُؤُنَ بِالْمَاءِ عَلَى الَّذِينَ فِي أَعْلَاهَا فَتَأَذُّوا بِهِ فَأَخَذَ فَمَا سَأَفَجَعَلَ يَنْقُرُ أَسْفَلَ السَّفِينَةِ فَاتَوَّهُ فَقَالُوا مَا لَكَ قَالَ تَأَذُّيْتُمْ بِي وَلَا بَدَلِي مِنَ الْمَاءِ فَإِنْ أَخَذُوا عَلَى يَدَيْهِ أَنْجُوهُ وَنَجَّوْا أَنْفُسَهُمْ وَإِنْ تَرَكَوهُ أَهْلَكُوهُ وَأَهْلَكُوهُ أَنْفُسَهُمْ **حَدَّثَنَا** أَبُو الْبَيْهَانِ أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ

ان المهاجرين لما دخلوا المدينة لم يكن لهم مساكن فاقترح الانصار في انزالهم فصار عثمان بن مظعون لآل أم العلاء فنزل فيهم \* الثاني حديث عائشة كان رسول الله ﷺ اذا اراد سفرا اقرع بين نسائه وهو طرف من اول حديث الافك وبقية يتعلق بالقسم وقد تقدم في باب هبة المرأة لغير زوجها وسبقت الاشارة الى محل شرحه هناك \* الثالث حديث أبي هريرة لو يعلم الناس ما في النداء والصف الاول ثم لم يجدوا الا ان يستهموا عليه لاستهموا وقد تقدم مشروحا في ابواب الاذان من كتاب الصلاة والغرض منه مشروعية القرعة لان المراد بالاستهم هذا الاقراع وقد تقدم بيانه هناك \* الرابع حديث النعمان بن بشير (قوله مثل المدهن) بضم اوله وسكون المهملة وكسر الهاء بعدها نون اى المحابي بالمهملة والموحدة والمدهن والمداهن واحدا والمراد به من يرأى ويضيع الحقوق ولا يغير المنكر (قوله والواقع فيها) كذا وقع هنا وقد تقدم في الشركة من وجه آخر عن عامر وهو الشعبي مثل القائم على حدود الله والواقع فيها وهو اصبوب لان المدهن والواقع اى مرتكبها في الحكم واحد والقائم مقابله ووقع عند الاسماعيلي في الشركة مثل القائم على حدود الله والواقع فيها وهذا يشمل الفرق الثلاثة وهو الناهى عن المعصية والواقع فيها والزائى في ذلك ووقع عند الاسماعيلي ايضا هنا مثل الواقع في حدود الله تعالى والناهى عنها وهو المطابق للمثل المضروب فانه لم يقع فيه الا ذكر فرقتين فقط لكن اذا كان المداهن مشتركا في الذم مع الواقع صاروا بمنزلة فرقة واحدة وبيان وجود الفرق الثلاثة في امثل المضروب ان الذين ارادوا خرق السفينة بمنزلة الواقع في حدود الله ثم من عداها ما منكر وهو القائم واما ساكت وهو المدهن وحمل ابن التين قوله هنا الواقع فيها على ان المراد به القائم فيها واستشهد بقوله تعالى اذا وقعت الواقعة اى قامت القيامة ولا يخفى ما فيه وكانه غفل عما وقع في الشركة من مقابلة الواقع بالقائم وقد رواه الترمذي من طريق ابي معاوية عن الاعمش بلفظ مثل القائم على حدود الله والمدهن فيها وهو مستقيم وقال الكرماني قال في الشركة مثل القائم وهناك المدهن وهما تقيضان فان القائم هو الامر بالمعروف والمدهن هو التارك له ثم اجاب بانه حيث قال القائم نظر الى جهة النجاة وحيث قال المدهن نظر الى جهة الهلاك ولا شك ان التشبيه مستقيم على الحالين (قلت) كيف يستقيم هنا الاقتصار على ذكر المدهن وهو التارك للامر بالمعروف وعلى ذكر الواقع في الحد وهو العاصى وكلاهما هالك فالذى يظهر ان الصواب ما تقدم والحاصل ان بعض الرواة ذكر المدهن والقائم وبعضهم ذكر الواقع والقائم وبعضهم جمع الثلاثة واما الجمع بين المدهن والواقع دون القائم فلا يستقيم (قوله استهموا سفينة) اى اقرعوها فاخذ كل واحد منهم سهما اى نصيبا من السفينة بالقرعة بان تكون مشتركة بينهم اما بالاجارة واما بالملك وانما تقع القرعة بعد التعديل ثم يقع التشاح في الانصبة فتقع القرعة لفصل النزاع كما تقدم قال ابن التين وانما يقع ذلك في السفينة ونحوها فيما اذا تزلوا معا اما لو سبق بعضهم بعضا فالسابق احق بموضعه (قلت) وهذا فيما اذا كانت مسئلة مثلا املوا كانت مملوكة لهم مثلا فالقرعة مشروعة اذا تنازعا والله اعلم (قوله فتأذوا به) اى بالار عليهم بالماء حالة السقى (قوله فاخذ فاسا) بهمزة ساكنة معروف ويؤث (قوله ينقر) بفتح اوله وسكون النون وضم القاف اى يحفر ليخرقها (قوله فان اخذوا على يديه) اى منعه من الحفر (انجوه ونجوا انفسهم) هو تفسير للرواية الماضية في الشركة حيث قال نجوا ونجوا اى كل من الآخذين والمأخوذين وهكذا اقامة الحدود يحصل بها النجاة لمن اقامها واقامت عليه والاهلك العاصى بالمعصية والساكت بالرضا بها قال المهلب وغيره في هذا الحديث تعذيب العامة بذنب الخاصة وفيه نظر لان التعذيب المذكور اذا وقع في الدنيا على من لا يستحقه فانه يكفر من ذنوب من وقع به او يرفع من درجته وفيه استحقاق العقوبة بترك الامر بالمعروف وتبيين العالم بالحكم

قَالَ حَدَّثَنِي خَارِجَةُ بْنُ زَيْدِ الْأَنْصَارِيِّ أَنَّ أُمَّ الْعَلَاءِ أَمْرَأَةً مِنْ نِسَائِهِمْ قَدِمَتْ بِأَيَّتِ النَّبِيِّ ﷺ أَخْبَرَتْهُ أَنَّ  
عُمَانَ بْنَ مَطْعُونَ طَارَ لَهُ سَهْمُهُ فِي السُّكْنِيِّ حِينَ أَقْتَرَعَتْ الْأَنْصَارُ سُكْنِي الْمُهَاجِرِينَ : قَالَتْ أُمَّ الْعَلَاءِ  
فَمَكَنَ عِنْدَنَا عُمَانُ بْنُ مَطْعُونَ فَأَشْتَكِي فَمَرَّضَنَاهُ حَتَّى إِذَا تَوَفَّى وَجَعَلْنَاهُ فِي ثِيَابِهِ . دَخَلَ عَلَيْنَا  
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَكَلَّمَتْهُ رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْكَ أَبُو السَّائِبِ : فَشَهِدَتْنِي عَلَيْكَ لَقَدْ أَكْرَمَكَ اللَّهُ : فَقَالَ لِي النَّبِيُّ  
ﷺ وَمَا يُدْرِيكَ أَنَّ اللَّهَ أَكْرَمَهُ ، فَقُلْتُ لَا أَدْرِي بِأَبِي أَنْتَ وَأُمِّي يَا رَسُولَ اللَّهِ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ  
أَمَّا عُمَانُ فَهَذَا جَاءَهُ وَاللَّهِ الْيَقِينُ وَإِنِّي لَأَرْجُو لَهُ الْخَيْرَ وَاللَّهُ مَا أَدْرِي وَأَنَا رَسُولُ اللَّهِ مَا يُفْعَلُ بِهِ . قَالَتْ  
فَوَاللَّهِ لَا أَرَى كِي أَحَدًا بَعْدَهُ أَبَدًا وَأَحْزَنَنِي ذَلِكَ قَالَتْ فَنِمْتُ فَأَرَيْتُ لِعُمَانَ غَيْمًا تَجْرِي فَجِئْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ  
ﷺ فَأَخْبَرْتُهُ فَقَالَ ذَلِكَ عَمَلُهُ **حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ أَخْبَرَنَا يُونُسُ عَنْ**  
الزُّهْرِيِّ قَالَ أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَرَادَ سَفْرًا  
أَقْرَعَ بَيْنَ نِسَائِهِ فَأَيَّتُهُنَّ خَرَجَ سَهْمُهَا خَرَجَ بِهَا مَعَهُ وَكَانَ يُقْسِمُ لِكُلِّ أَمْرَأَةٍ مِنْهُنَّ يَوْمَهَا وَلَيْلَتِهَا . غَيْرَ  
أَنَّ سَوْدَةَ بِنْتَ زَمْعَةَ وَهَبَتْ يَوْمَهَا وَلَيْلَتِهَا لِعَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ تَبْتَغِي بِذَلِكَ رِضًا رَسُولِ اللَّهِ ﷺ  
**حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ مُمَيِّ مَوْلَى أَبِي بَكْرٍ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ**  
أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لَوْ يَعْلَمُ النَّاسُ مَا فِي النَّدَاءِ وَالصَّفِّ الْأَوَّلِ لَمْ يَجِدُوا إِلَّا أَنْ يَسْتَهْمُوا عَلَيْهِ  
لَأَسْتَهْمُوا وَلَوْ يَعْلَمُونَ مَا فِي التَّهَجِيرِ لَأَسْتَبَقُوا إِلَيْهِ وَلَوْ يَعْلَمُونَ مَا فِي الْعَتَمَةِ وَالصَّبْحِ لَأَتَوْهَا وَلَوْ حَبِوًّا

﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾

## كتاب الصلح

ما جاء في الإصلاح بين الناس .

ضرب المثل ووجوب الصبر على أذى الجار إذا خشي وقوع ما هو أشد ضرراً وأنه ليس لصاحب السفلى أن يحدث  
على صاحب العلو ما يضر به وإنه إن أحدث عليه ضرراً لزمه إصلاحه وإن صاحب العلو منعه من الضرر وفيه جواز قسمة  
العقار المتفاوت بالقرعة إن كان فيه علو وسفل ﴿ تنبيه ﴾ وقع حديث النعمان هذا في بعض النسخ مقديماً على حديث أم  
العلاء وفي رواية أبي ذر وطائفة كما أوردته ﴿ خاتمة ﴾ اشتمل كتاب الشهادات وما اتصل به من القرعة وغير  
ذلك من الأحاديث المرفوعة على ستة وسبعين حديثاً المعلق منها أحد عشر حديثاً والبقية موصولة المكرر منها  
فيه وفيما مضى ثمانية وأربعون حديثاً والخالص ثمانية وعشرون وافقه مسلم على تحريجها سوى خمسة أحاديث وهي  
حديث عمر كان الناس يؤخذون بالوحي وحديث عبد الله بن الزبير في قصة الأفك وحديث القاسم بن محمد فيه وهو مرسل  
وحديث أبي هريرة في الاستهام في اليمين وحديث ابن عباس في الإنكار على من يأخذ عن أهل الكتاب وفيه من  
الآثار عن الصحابة والتابعين ثلاثة وسبعون أثراً والله سبحانه وتعالى أعلم

﴿ قوله بسم الله الرحمن الرحيم ﴾

﴿ كتاب الصلح ﴾

كذا للنسفي والاصيلي وأبي الوقت وغيرهم باب وفي نسخة الصغاني أبواب الصلح باب ما جاء وحذف هذا كله

وَقَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ : لَا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِنْ نَجْوَاهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ  
 أَوْ إِصْلَاحٍ بَيْنَ النَّاسِ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ ابْتِغَاءَ مَرْضَاةِ اللَّهِ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا وَخُرُوجِ  
 الْإِمَامِ إِلَى الْمَوَاضِعِ لِیُصْلِحَ بَيْنَ النَّاسِ بِأَصْحَابِهِ **حَدَّثَنَا** سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ حَدَّثَنَا أَبُو غَسَّانَ  
 قَالَ حَدَّثَنِي أَبُو حَازِمٍ عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ أَنَسًا مِنْ بَنِي عُمَرَ بْنِ عَوْفٍ كَانَ بَيْنَهُمْ شَيْءٌ  
 فَخَرَجَ إِلَيْهِمُ النَّبِيُّ ﷺ فِي أَنَسٍ مِنْ أَصْحَابِهِ يُصْلِحُ بَيْنَهُمْ فَحَضَرَتِ الصَّلَاةَ وَلَمْ يَأْتِ النَّبِيَّ ﷺ  
 فَادَّنَ بِلَالٌ بِالصَّلَاةِ وَلَمْ يَأْتِ النَّبِيَّ ﷺ فَجَاءَ إِلَى أَبِي بَكْرٍ . قَالَ إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَلَسَ وَقَدْ  
 حَضَرَتِ الصَّلَاةَ فَهَلْ لَكَ أَنْ تَوُمَّ النَّاسَ فَقَالَ نَعَمْ إِنْ شِئْتَ فَأَقَامَ الصَّلَاةَ فَتَقَدَّمَ أَبُو بَكْرٍ ثُمَّ جَاءَ النَّبِيُّ  
 ﷺ يَمْشِي فِي الصُّفُوفِ . حَتَّى قَامَ فِي الصَّفِّ الْأَوَّلِ . فَأَخَذَ النَّاسُ فِي التَّصْفِيحِ حَتَّى أَكْثَرُوا وَكَانَ أَبُو  
 بَكْرٍ لَا يَبْكَادُ يَلْتَفِتُ فِي الصَّلَاةِ فَالْتَفَتَ فَادَّاهُو بِالنَّبِيِّ ﷺ وَرَأَاهُ فَأَشَارَ إِلَيْهِ بِيَدِهِ فَأَمَرَهُ أَنْ يُصَلِّيَ كَمَا  
 هُوَ . فَرَفَعَ أَبُو بَكْرٍ يَدَهُ فَحَمِيدَ اللَّهُ ثُمَّ رَجَعَ الْقَهْرِيُّ وَرَأَاهُ حَتَّى دَخَلَ فِي الصَّفِّ وَتَقَدَّمَ النَّبِيُّ ﷺ  
 فَصَلَّى بِالنَّاسِ . فَلَمَّا فَرَغَ أَقْبَلَ عَلَى النَّاسِ فَقَالَ : يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِذَا نَابَكُمْ شَيْءٌ فِي صَلَاتِكُمْ أَخَذْتُمْ  
 بِالتَّصْفِيحِ . إِنَّمَا التَّصْفِيحُ لِلنِّسَاءِ مَنْ نَابَهُ شَيْءٌ فِي صَلَاتِهِ فَلْيَقُلْ سُبْحَانَ اللَّهِ فَإِنَّهُ لَا يَسْمَعُهُ أَحَدٌ إِلَّا انْتَفَتَ  
 يَا أَبَا بَكْرٍ مَا مَنَعَكَ حِينَ أَشَرْتُ إِلَيْكَ لَمْ تُصَلِّ بِالنَّاسِ . فَقَالَ مَا كَانَ يَنْبَغِي لِابْنِ أَبِي قُحَافَةَ أَنْ يُصَلِّيَ  
 بَيْنَ يَدَيْ النَّبِيِّ ﷺ **حَدَّثَنَا** مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا مُعْتَمِرٌ قَالَ سَمِعْتُ أَبِي أَنَّ أَنَسًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ  
 قِيلَ لِلنَّبِيِّ ﷺ لَوْ أَنَّيْتَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي فَا نَطَلَقَ إِلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ وَرَكِبَ حِمَارًا فَانْطَلَقَ الْمُسْلِمُونَ  
 يَمْشُونَ مَعَهُ

في رواية أبي ذر واقصر علي قوله ما جاء في الاصلاح بين الناس وزاد عن الكشميني اذا تفسدوا والصالح اقسام  
 صلح المسلم مع الكافر والصلح بين الزوجين والصلح بين الفئدة الباغية والعدالة والصلح بين المتناضبين كالزوجين  
 والصلح في الجراح كالغزو علي مال والصلح لقطع الخصومة اذا وقعت المزاحمة اما في الاملاك اوفي المشتركات  
 كالشوارع وهذا الاخير هو الذي يتكلم فيه اصحاب الفروع واما المصنف فترجم هنا لاكثرها ( قوله وقول الله  
 عز وجل لاخير في كثير من نجواهم الا من امر بصدقة او معروف الي آخر الآية ) التقدير الانجوى من الخ فان في  
 ذلك الخير ويحتمل ان يكون الاستثناء منقطعا اى لكن من امر بصدقة الخ فان في نجواه الخير وهو ظاهر في  
 فضل الاصلاح ( قوله وخروج الامام الخ ) بقية الترجمة ثم اورد المصنف حديثين احدهما حديث سهل بن سعد  
 في ذهابه ﷺ الى الاصلاح بين بني عمرو بن عوف وقد تقدم شرحه مستوفي في كتاب الامامة وهو ظاهر فيما ترجم  
 له \* ثانيهما حديث انس في المعنى ( قوله حدثنا معتمر ) هو ابن سليمان التيمي والاسناد كله بصريون ووقع في  
 نسخة الصغاني في آخر الحديث ما نصه قال ابو عبد الله وهو المصنف هذ ما انتخبته من حديث مسدد قبل ان  
 يجلس ويحدث ( قوله ان انسا قال ) كذا في جميع الروايات ليس فيه تصريح بتحديث انس لسليمان التيمي  
 واعله الاسماعيلي بان سليمان لم يسمعه من انس واعتمد علي رواية المقدمي عن معتمر عن ابيه انه بلغه عن انس بن  
 مالك ( قوله قيل للنبي ﷺ ) لم اقف على اسم القائل ( قوله لو ائبت عبد الله بن ابي ) اى ابن

وهي أرض سبخة فلما أتاه النبي ﷺ قال إليك عني . والله لقد آذاني ذنن حارك . فقال رجل من الأنصار منهم والله لحمار رسول الله ﷺ أطيب ريحاً منك ففضب لعبد الله رجل من قومه فشما فضب لكل واحد منهما أصحابه فكان بينهما ضرب بالجر يد والنعال والأيدي . فبلغنا أنها أنزلت :  
**وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما باب ليس الكاذب الذي يصلح بين الناس**  
**حدثنا عبد العزيز بن عبد الله حدثنا إبراهيم بن سعد**

سلول الخزرجي المشهور بالثفاق ( قوله وهي أرض سبخة ) بفتح المهملة وكسر الموحدة بعدها معجمة أي ذات سبخ وهي الأرض التي لا تنبت وكانت تلك صفة الأرض التي مر بها ﷺ إذ ذاك وذكر ذلك للتوطئة لقول عبد الله بن أبي أذني بالغبار ( قوله فقال رجل من الأنصار منهم الخ ) لم أقف على اسمه أيضاً وزعم بعض الشراح أنه عبد الله بن رواحة ورأيت بخط القطب أن السابق إلى ذلك الديماطي ولم يذكر مستنده في ذلك فتبعته ذلك فوجدت حديث أسامة بن زيد الآتي في تفسير آل عمران بنحو قصة أنس وفيه أنه وقعت بين عبد الله بن رواحة وبين عبد الله بن أبي مراجعة لكنها في غير ما يتعلق بالذي ذكرنا فإن كانت القصة متحدة احتمل ذلك لكن سياقها ظاهر في المغايرة لأن في حديث أسامة أنه ﷺ أراد عيادة سعد بن عباد فمر بعبد الله بن أبي وفي حديث أنس هذا أنه ﷺ دعى إلى أتيان عبد الله بن أبي ويحتمل اتحادهما بأن الباعث على توجهه العيادة فاتفق مروره بعبد الله بن أبي فقبل له حينئذ لو أتيت به فاتاه ويدل على اتحادهما أن في حديث أسامة فلما غشيت المجلس عجاذة الدابة خمر عبد الله بن أبي أنه بردائه ( قوله فضب لعبد الله ) أي ابن أبي ( رجل من قومه ) لم أقف على اسمه ( قوله فشما ) كذا لاكثر أي شتم كل واحد منهما الآخر وفي رواية الكشميني فشتمه ( قوله ضرب بالجر يد ) كذا لاكثر بالجيم والراء وفي رواية الكشميني بالحديد بالمهملة والبدال والاول أصوب ووقع في حديث أسامة فلم يزل النبي ﷺ يخفضهم حتى سكتوا ( قوله فبلغنا ) القائل ذلك هو أنس بن مالك بينه والاسماعيلي في روايته المذكورة من طريق المقدمي فقال في آخره قال أنس فانبثت انها نزلت فيهم ولم أقف على اسم الذي أنبا أنسا بذلك ولم يقع ذلك في حديث أسامة بل في آخره وكان النبي ﷺ وأصحابه ينفون عن المشركين وأهل الكتاب كما أمرهم الله ويصبرون على الأذى إلى آخر الحديث وقد استشكل ابن بطال نزول الآية المذكورة وهي قوله وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا في هذه القصة لأن المخاصمة وقعت بين من كان مع النبي ﷺ من أصحابه وبين أصحاب عبد الله بن أبي وكانوا إذ ذاك كفاراً فكيف ينزل فيهم طائفتان من المؤمنين ولا سيما إن كانت قصة أنس وأسامة متحدة فإن رواية أسامة فاستب المسلمون والمشركون ( قلت ) يمكن أن يحمل على التغليب مع أن فيها اشكالا من جهة أخرى وهي أن حديث أسامة صريح في أن ذلك كان قبل وقعة بدر وقبل أن يسلم عبد الله بن أبي وأصحابه والآية المذكورة في الحجرات ونزولها متأخر جدا وقت مجيء الوفود لكنه يحتمل أن تكون آية الاصلاح نزلت قديما فيندفع الاشكال ( تنبيه ) القصة التي في حديث أنس مغايرة للقصة التي في حديث سهل بن سعد الذي قبله لأن قصة سهل في بني عمر وبن عوف وهم من الاوس وكانت منازلهم بقباء وقصة أنس في رهط عبد الله بن أبي وسعد بن عباد وهم من الخزرج وكانت منازلهم بالعالية ولم أقف على سبب المخاصمة بين بني عمر و ابن عوف في حديث سهل والله أعلم وفي الحديث بيان ما كان النبي ﷺ عليه من الصنم والحلم والصبر على الأذى في الله والدعاء إلى الله وتأليف القلوب على ذلك وفيه ان ركوب الحمار لا تقص فيه على الكبار وفيه ما كان الصحابة عليه من تعظيم رسول الله ﷺ والادب معه والمحبة الشديدة وان الذي يشير على الكبير بشيء يورده بصورة العرض عليه لا الجزم وفيه جواز المبالغة في المدح لان الصحابي اطلق أن ربح الحمار أطيب من ربح عبد الله بن أبي وأقره النبي ﷺ على ذلك \* ( قوله باب ليس الكاذب الذي يصلح بين الناس ) ترجم بلفظ الكاذب وساق الحديث بلفظ

عَنْ صَالِحٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَخْبَرَهُ أَنَّ امَّةَ أُمِّ كَثُومٍ بِنْتُ عُقْبَةَ أَخْبَرَتْهُ  
أَنَّهَا سَمِعَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ لَيْسَ الْكُذَّابُ الَّذِي يُصَلِّحُ بَيْنَ النَّاسِ فَيَنْسِي خَيْرًا أَوْ يَقُولُ  
خَيْرًا **بَابُ قَوْلِ الْإِمَامِ لِأَصْحَابِهِ أَذْهَبُوا بِنَا نَصْلِحْ حَدِيثَنَا** حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ  
عَبْدِ اللَّهِ الْأَوْسِيُّ وَاسْحَقُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْفَرَوِيُّ . قَالَ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ أَبِي حَازِمٍ عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رَضِيَ  
اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ أَهْلَ قِبَاءٍ أَقْتَمَلُوا حَتَّى نَزَا أَمْرًا بِالْحِجَارَةِ فَأَخْبَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِذَلِكَ فَقَالَ أَذْهَبُوا بِنَا نَصْلِحْ بَيْنَهُمْ

الكذاب واللفظ الذي ترجم به لفظ معمر عن ابن شهاب وهو عند مسلم وكان حق السياق أن يقول ليس من يصلح  
بين الناس كاذبا لكنه ورد على طريق القلب وهو سائغ (قوله عن صالح) هو ابن كيسان والاسناد كله مديون  
وفيه ثلاثة من التابعين في نسق وأم كاثوم بنت عقبة أي ابن أبي معيط الاموية (قوله فينسى) بفتح أوله وكسر  
الميم أي يبلغ تقول نيمت الحديث أئمه اذا بلغته على وجه الاصلاح وطلب الخير فاذا بلغته على وجه الافساد والنميمة  
قلت نميته بالتشديد كذا قاله الجمهور وادعى الحرابي انه لا يقال الا نميته بالتشديد قال ولو كان ينسى بالتخفيف للزم أن  
يقول خير بالرفع وتعقبه ابن الاثير بأن خيرا انتصب بيني كما ينتصب يقال وهو واضح جدا يستغرب من خفاء  
مثله على الحربى ووقع في رواية الموطائى بضم أوله وحكى ابن قرقول عن رواية ابن الدباغ بضم أوله وبالهاء بدل  
الميم قال وهو تصحيف ويمكن تخريبه على معنى يوصل تقول أنهيت اليه كذا اذا أوصلته (قوله أو يقول خيرا) هو  
شك من الراوى قال العلماء المراد هنا أنه يخبر بما علمه من الخير ويسكت عما علمه من الشر ولا يكون ذلك كذبا لان  
الكذب الاخبار بالشىء على خلاف ما هو به وهذا ساكت ولا ينسب لساكت قول ولا حجة فيه لمن قال يشترط  
في الكذب القصد اليه لان هذا ساكت ومازاده مسلم والنسائى من رواية يعقوب بن ابراهيم بن سعد عن أبيه في آخره  
ولم أسمع برخص فى شىء مما يقول الناس انه كذب الا فى ثلاث فذكرها وهى الحرب وحديث الرجل لامرأته  
والاصلاح بين الناس وأورد النسائى أيضا هذه الزيادة من طريق الزيدى عن ابن شهاب وهذه الزيادة مدرجة  
بين ذلك مسلم فى روايته من طريق يونس عن الزهرى فذكر الحديث قال وقال الزهرى وكذا أخرجه النسائى مفردة  
من رواية يونس وقال يونس اثبت فى الزهرى من غيره وجزم موسى بن هرون وغيره بادراجها ورويناها فى فوائد  
ابن أبي ميسرة من طريق عبد الوهاب بن ربيع عن ابن شهاب فساقه بسنده مقتصر على الزيادة وهو وهم شديد قال  
الطبري ذهبت طائفة الى جواز الكذب لقصد الاصلاح وقالوا ان الثلاث المذكورة كالمثال وقالوا الكذب المذموم انما  
هو فيما فيه مضرة أو مالمس فيه مصلحة وقال آخرون لا يجوز الكذب فى شىء مطلقا وحملوا الكذب المراد هنا على  
التورية والتعريض كمن يقول للظالم دعوتك أمس وهو يريد قوله اللهم اغفر السامين ويهد امرأته بهطية شىء  
ويريد ان قدر الله ذلك وأن يظهر من نفسه قوة (قلت) وبالاول جزم الخطابي وغيره وبالثنائى جزم المهلب  
والاصبلى وغيرها وسيأتى فى باب الكذب فى الحرب فى آخر الجهاد مزيد لهذا ان شاء الله تعالى واتفقوا على أن  
المراد بالكذب فى حق المرأة والرجل انما هو فيما لا يسقط حقا عليه أو عليها أو أخذ مالمس له أو لها وكذا فى الحرب  
فى غير التأمين واتفقوا على جواز الكذب عند الاضطرار كما لو قصد ظالم قتل رجل وهو مخنف عنده فله أن ينق كونه  
عنده ويخلف على ذلك ولا يأثم والله أعلم \* (قوله باب قول الامام لاصحابه اذهبوا بنا نصلح) ذكر فيه طرفا من  
حديث سهل بن سعد الماضى فى أوائل كتاب الصلح وهو ظاهر فيما ترجم له وقوله فى أول الاسناد حدثنا محمد بن عبد الله  
كذا الاكثر ووقع فى رواية النسقى وأبى أحمد الجرجانى باسقاطه فصار الحديث عندهما عن البخارى عن عبد العزيز  
واسحق وعبد العزيز الاويسى من مشايخ البخارى وهو الذى أخرج عنه الحديث الذى فى الباب قبله وروى

**باب قول الله عز وجل : أن يصالحا بينهما صلحا والصلح خير حدثنا** قتيبة بن سعيد  
 حدثنا سفيان عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها وإن امرأة خافت من بعلها  
 نشورا أو إغراضا قالت هو الرجل يرى من أمرأته مالا يعجبه كبيرا أو غيره فبرأود فراقها . فتقول  
 أمكني واقسم لي ما شئت قلت ولا بأس إذا تراضيا **باب** إذا اصطلحوا على صلح جور فالصلح  
 مردود **حدثنا** آدم حدثنا ابن أبي ذئب حدثنا الزهري عن عبيد الله ابن عبد الله عن أبي  
 هريرة وزيد بن خالد الجهني رضي الله عنهما قالا جاء أعرابي فقال يا رسول الله أقض بيننا بكتاب  
 الله قمام خصه . قال صدق أقض بيننا بكتاب الله فقال الأعرابي إن ابني كان عسيفا على هذا فزني  
 بامرأته فقالوا على ابنك الرجم فقديت ابني منه بمائة من الغنم ووليدة ثم سألت أهل العلم فقالوا  
 إنما على ابنك جلد مائة وتقريب عام فقال النبي ﷺ لا قضين بينكما بكتاب الله أما الوليدة والغنم  
 فرد عليك وعلى ابنك جلد مائة وتقريب عام . وأما أنت يا أنيس لرجل فاند على امرأة هذا فأرجمها  
 فندا عليها أنيس فرجها **حدثنا** يعقوب حدثنا إبراهيم بن سعد عن أبيه عن القاسم بن محمد عن عائشة  
 رضي الله عنها قالت قال رسول الله ﷺ من أحدث في أمرنا هذا ما ليس فيه فهو رد

عنه هذا بواسطة وكذلك اسحق بن محمد القروي حدث عنه بواسطة وبغير واسطة ومحمد بن جعفر شيخهما هو  
 ابن أبي كثير والاسناد كله مدينون واما محمد بن عبد الله المذكور فجزم الحاكم بأنه محمد بن يحيى بن عبد الله بن  
 خالد بن فارس الذهلي نسبة الى جده والله أعلم \* (قوله باب قول الله عز وجل أن يصالحا بينهما صلحا والصلح  
 خير) أورد فيه حديث عائشة في تفسير الآية وسيأتي شرحه في تفسير سورة النساء ان شاء الله تعالى \* (قوله باب  
 اذا اصطلحوا على صلح جور فالصلح مردود) يجوز في صلح جور الاضافة وان ينون صلح ويكون جور صفة له  
 ذكر فيه حديث أبي هريرة وزيد بن خالد في قصة العسيف وسيأتي شرحها مستوفى في كتاب الحدود ان  
 شاء الله تعالى والغرض منه هنا قوله في الحديث الوليدة والغنم رد عليك لانه في معنى الصلح عما وجب على  
 العسيف من الحد ولما كان ذلك لا يجوز في الشرع كان جورا (قوله حدثنا يعقوب) كذاللاكثر غير منسوب وانفرد  
 ابن السكن بقوله يعقوب بن محمد ووقع نظيره هذا في المغازي في باب فضل من شهد بدر اقال البخاري حدثنا يعقوب حدثنا  
 ابراهيم بن سعد فوقع عند ابن السكن يعقوب بن محمد أي الزهري وعند الاكثر غير منسوب لكن قال أبو ذر في روايته في  
 المغازي يعقوب بن ابراهيم أي الدورقي وقدروى البخاري في الطهارة عن يعقوب بن ابراهيم عن اسمعيل بن علي  
 حدثنا فنسبه أبو ذر في روايته فقال الدورقي وجزم الحاكم بان يعقوب المذكور هنا هو ابن محمد كما في رواية ابن السكن  
 وجزم أبو أحمد الحاكم وابن منده والحبال وآخرون بأنه يعقوب بن حميد بن كاسب ورد ذلك البرقاني بان يعقوب بن  
 حميد ليس من شرطه وجوز أبو مسعود أنه يعقوب بن ابراهيم بن سعد ورد عليه بان البخاري لم يلقه فانه مات قبل أن  
 يرحل وأجاب البرقاني عنه بجواز سقوط الوساطة وهو بعيد والذي يترجح عندي انه الدورقي حملا لما أطلقه على ما قبله  
 وهذه مادة البخاري لا يهمل نسبة الراوي الا اذا ذكرها في مكان آخر فيهملها استغناء بما سبق والله أعلم وقد جزم  
 أبو علي الصديقي بأنه الدورقي وكذا جزم أبو نعيم في المستخرج بان البخاري أخرج هذا الحديث الذي في الصلح عن  
 يعقوب بن ابراهيم (قوله عن أبيه) هو سعد بن ابراهيم بن عبد الرحمن بن عوف ووقع منسوبا كذلك في مسلم وقال في  
 روايته حدثنا أبي (قوله عن القاسم) في رواية الاسماعيلي من طريق محمد بن خالد الواسطي عن ابراهيم بن سعد عن  
 أبيه أن رجلا من آل أبي جهل أوصى بوصايا فيها أثره في ماله فذهبت الى القاسم بن محمد أستشيره فقال القاسم سمعت

رَوَاهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ الْمَخْرَمِيُّ وَعَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ أَبِي عَوْنٍ عَنْ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ ،

عائشة فذكره وسيأتي بيان الأثر المذكور في رواية المخرمي المتعلقة عن العلاء بن عبد الجبار ( قوله رواه عبد الله بن جعفر المخرمي ) بفتح الميم وسكون المعجمة وفتح الراء نسبة إلى المسور بن مخرمة فجعفر هو ابن عبد الرحمن بن المسور بن مخرمة وروايته هذه وصلها مسلم من طريق أبي عامر العقدي والبخاري في كتاب خلق أفعال العباد كلاهما عنه عن سعد بن إبراهيم سألت القاسم بن محمد عن رجل له مسكن فاوصى بثلث كل مسكن منها قال يجمع ذلك كله في مسكن واحد فذكر المتن بلفظ من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد وليس لعبد الله بن جعفر في البخاري سوى هذا الموضع ( قوله وعبد الواحد بن أبي عون ) وصله اندارقطنى من طريق عبد العزيز بن محمد عنه بلفظ من فعل أمر ليس عليه أمرنا فهو رد وليس لعبد الواحد أيضا في البخاري سوى هذا الموضع وقد روينا في كتاب السنة لأبي الحسين بن حامد من طريق محمد بن أسحق عن عبد الواحد وفيه قصة قال عن سعد بن إبراهيم قال كان الفضل بن العباس بن عتبة بن أبي لهب أوصى بوصية فجعل بعضها صدقة وبعضها ميراثا وخلط فيها وأنا يومئذ على القضاء فمادريت كيف أفضى فيها فصلت بحجب القاسم بن محمد فسألته فقال أجز من ماله الثلث وصية وردد سائر ذلك ميراثا فان عائشة حدثتني فذكره بلفظ إبراهيم بن سعد وفي هذه الرواية دلالة على أن قوله في رواية الاسماعيلي المتقدمة من آل أبي جهل وهم وانما هو من آل أبي لهب وعلى أن قوله في رواية مسلم يجمع ذلك كله في مسكن واحد هو بقية الوصية وليس هو من كلام القاسم بن محمد لكن صرح أبو عوانة في روايته بأنه كلام القاسم بن محمد وهو مشكل جدا فالذي أوصى بثلث كل مسكن أوصى بامر جائز اتفاقا وأما الزام القاسم بأن يجمع في مسكن واحد ففيه نظر لا حتمال أن يكون بعض المساكن أغلى قيمة من بعض لكن يحتمل أن تكون تلك المساكن متساوية فيكون الأولى أن تقع الوصية بمسكن واحد من الثلاث ولعله كان في الوصية شيء زائد على ذلك يوجب انكارها كما أشارت إليه رواية أبي الحسين بن حامد والله أعلم وقد استشكل القرطبي شارح مسلم ما استشكلته وأجاب عنه بالحمل على ماذا أراد أحد الفريقين الفدية أو الموصي لهم القسمة وتميز حقه وكانت المساكن بحيث يضم بعضها إلى بعض في القسمة فينثذ تقوم المساكن قيمة التعديل ويجمع نصيب الموصي لهم في موضع واحد ويبقى نصيب الورثة فيما عدا ذلك والله أعلم وهذا الحديث معدود من أصول الإسلام وقاعدة من قواعده فان معناه من اخترع في الدين ما لا يشهد له أصل من أصوله فلا يلتفت إليه قال النووي هذا الحديث مما ينبغي أن يعتنى بحفظه واستعماله في ابطال المنكرات وإشاعة الاستدلال به كذلك وقال الطريقي هذا الحديث يصلح أن يسمى نصف أدلة الشرع لان الدليل يتركب من مقدمتين والمطلوب بالدليل اما اثبات الحكم أو نفيه وهذا الحديث مقدمة كبرى في اثبات كل حكم شرعي ونفيه لان منطوقه مقدمة كلية في كل دليل ناف لحكم مثل أن يقال في الوضوء بماه نجس هذا ليس من أمر الشرع وكل ما كان كذلك فهو مردود فهذا العمل مردود فالمقدمة الثانية ثابتة بهذا الحديث وانما يقع النزاع في الأولى ومفهومه أن من عمل عملا عليه أمر الشرع فهو صحيح مثل أن يقال في الوضوء بالنية هذا عليه أمر الشرع وكل ما كان عليه أمر الشرع فهو صحيح فالمقدمة الثانية ثابتة بهذا الحديث والأولى فيها النزاع فلو اتفق أن يوجد حديث يكون مقدمة أولى في اثبات كل حكم شرعي ونفيه لاستقل الحديثان بجميع أدلة الشرع لكن هذا الثاني لا يوجد فاذا حديث الباب نصف أدلة الشرع والله أعلم \* وقوله رد معناه مردود من اطلاق المصدر على اسم المفعول مثل خلق ومخلوق ونسخ ومنسوخ وكأنه قال فهو باطل غير معتد به واللفظ الثاني وهو قوله من عمل أعم من اللفظ الأول وهو قوله من أحدث فيحجبه في ابطال جميع العقود المنهية وعدم وجود ثمراتها المرتبة عليها وفيه رد المحدثات وان النهى يقتضى الفساد لان المنهيات كلها ليست من أمر الدين فيجب ردها ويستفاد منه ان حكم الحاكم لا يغير ما في باطن الامر لقوله ليس عليه أمرنا والمراد به أمر الدين وفيه أن الصلح الفاسد مستقضى

**باب كيف يكتب هذا ما صالح فلان بن فلان** إن لم ينسبه إلى قبيلته أو نسبه **حدثنا** محمد بن بشر حدثنا عنده حديثنا شعبة عن أبي إسحاق قال سمعت البراء بن عازب رضي الله عنهم قال لما صالح رسول الله ﷺ أهل الحديبية كتب علي بن أبي طالب رضوان الله عليه بينهم كتابا فكتب محمد رسول الله ﷺ فقال انشركون لا تكتب محمد رسول الله لو كنت رسولا لم نقاتلك فقال لعلي أمه فقال علي ما أنا بالذي أمناه فمحا رسول الله ﷺ بيديهم على أن يدخل هو وأصحابه ثلاثة أيام ولا يدخلوها إلا بجلبان السلاح فسأله ما جلبان السلاح قال القرباب بما فيه **حدثنا** عبيد الله بن موسى عن إسرائيل عن أبي إسحاق عن البراء رضي الله عنه قال اعتمر النبي ﷺ في ذي القعدة فإبي أهل مكة أن يدعوهم يدخل مكة ، حتى قضاهم على أن يقيم بها ثلاثة أيام فلما كتبوا الكتاب كتبوا هذا ما قضى عليه محمد رسول الله ﷺ فقالوا لا نقر بها فلو علم أنك رسول الله ما منعتك ، ولكن أنت محمد بن عبد الله ، قال أنا رسول الله ، وأنا محمد بن عبد الله ثم قال لعلي أمح رسول الله ﷺ قال لا والله لا أمحك أبدا فأخذ رسول الله ﷺ الكتاب فكتب هذا ما قضى محمد بن عبد الله لا يدخل مكة سلاح إلا في القرباب ، وأن لا يخرج من أهلها بأحد إن أراد أن يتبعه وأن لا يمنع أحدا من أصحابه أراد أن يقيم بها ، فلما دخلها ومضى الأجل أتوا عابيا فقالوا قل لصاحبك أخرج عنا فقد مضى الأجل فخرج النبي ﷺ فتمتعهم ابنة حمزة ياعم ياعم فتناولها علي فأخذ بيدها ، وقال لفاطمة عليها السلام دونك ابنة عمك أحملها فاختتم فيها علي وزيد وجعفر قال علي أنا أحق بها وهي ابنة عمي ، وقال جعفر ابنة عمي وخالتها نحتي ، وقال زيد ابنة أخي قضى بها النبي ﷺ لخالتها ، وقال الخالة بمنزلة الأم وقال لعلي أنت مني وأنا منك ، وقال لجعفر أشبهت خلقي وخلتي . وقال لزيد أنت أخونا ومولانا **باب الصلح مع المشركين** فيه عن أبي سفيان

ولما خذ عليه مستحق الرد : (قوله باب كيف يكتب هذا ما صالح فلان بن فلان بن فلان وإن لم ينسبه إلى قبيلته أو نسبه) أي إذا كان مشهورا بدون ذلك بحيث يؤمن اللبس فيه فيكتفي في الوثيقة بالاسم المشهور ولا يلزم ذكر الجد والنسب والبلد ونحو ذلك وأما قول الفقهاء يكتب في الوثائق اسمه واسم أبيه وجده ونسبه فهو حيث يخشى اللبس والاحتياط يؤمن اللبس فهو على الاستحباب واختلاف في ضبط هذه اللفظة وهي قوله ونسبه فقيل بالجر عطف على قبيلته وعلى هذا فالترديد بين القبيلة والنسب وقيل بالنسب فعل ماض معطوف على المنفي أي سواء نسبه أو لم ينسبه والاول أولى وبه جزم الصغاني (قوله لما صالح رسول الله ﷺ أهل الحديبية كتب على) سيأتي في الشروط من حديث المسور بن مخرمة بيان سبب ذلك مطولا وقد ذكر المصنف هنا من طريق إسرائيل عن ابن إسحاق هذا الحديث ثم سيأخذ من طريق شعبة ويأتي شرحه في باب عمرة القضاء من المغازي إن شاء الله تعالى ونذكر هناك بيان الخلاف في مباشرة ﷺ الكتابة والغرض منه هنا اقتصار الكاتب على قوله محمد رسول الله ولم ينسبه إلى أب ولا جد وأقره ﷺ وانصر على محمد بن عبد الله بغير زيادة وذلك كله لأن الالتباس : (قوله باب الصلح مع المشركين) أي حكاية أو كنيته أو جوازه وسيأتي شرحه وبيانه في كتاب الجزية والموادعة مع المشركين بالمسال وغيره (قوله فيه) أي يدخل في هذا الباب (قوله عن أبي سفيان) يشير إلى حديث أبي سفيان صخر بن حرب في شأن هرقل وقد



وقال عوف بن مالك عن النبي ﷺ تكون هذنة بينكم وبين بني الأصفر وفيه سهل بن حنيف وأسماء  
 والمسور عن النبي ﷺ وقال موسى بن مسعود حدثنا سفيان بن سعيد عن أبي إسحاق عن البراء ابن  
 عازب رضي الله عنهما قال قال صالح النبي ﷺ المشركين يوم الحديبية . على ثلاثة أشياء : على أن  
 من أتاه من المشركين رده إليهم . ومن أتاهم من المسلمين لم يرده . وعلى أن يدخلها من قبل ويقبم  
 بها ثلاثة أيام . ولا يدخلها إلا بجلبان السلاح والسيوف والقوس ونحوه فجاء أبو جندل بمجمل في قيوده  
 فرده إليهم قال أبو عبد الله لم يذكر مؤمل عن سفيان أباجندل وقال الأجلب السلاح **حدثنا محمد بن**  
**رافع** حدثنا سريج بن النعمان حدثنا فليح عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله  
 ﷺ خرج معتمراً فحال كفار قريش بينه وبين البيت فنحر هديه وحق رأسه بالحديبية وقاضهم  
 على أن يعتمر العام المقبل ولا يحمل سلاحاً عليهم إلا سيوفاً ولا يقبم بها إلا ما أحبوا فاعتمر من  
 العام المقبل فدخلها كما كان صالحهم فلما أقام بها ثلاثاً أمرود أن يخرج فخرج **حدثنا** مسدد حدثنا  
 بشر حدثنا يحيى عن بشير ابن يسار عن سهل بن أبي حنمة قال انطلق عبد الله بن سهل ومحيصة بن

تقدم بطوله في أول الكتاب والغرض منه قوله في أوله ان هرقل أرسل اليه في ركب من قريش في المدة التي هادن فيها  
 رسول الله ﷺ كفار قريش الحديث وقوله فيه ونحن منه في مدة لاندرى ما هو صانع فيها ( قوله وقال عوف بن  
 مالك عن النبي ﷺ تكون هذنة بينكم وبين بني الاصفر ) هذا طرف من حديث وصله المؤلف بتامه في الجزية من  
 طريق أبي ادريس الخولاني عنه وسيأتي شرحه هناك ان شاء الله تعالى وقوله وفيه سهل بن حنيف لقد رأينا يوم  
 أبي جندل هو أيضا طرف من حديث وصله أيضا في أواخر الجزية ولم يقع في رواية غير أبي ذر والاصيلي لقد رأينا  
 يوم أبي جندل ( قوله وأسماء والمسور ) أما حديث أسماء وهي بنت أبي بكر فكانه يشير الى حديثها الماضي في الهبة  
 قالت قدمت على أمي راغبة في عهد قريش الحديث وأما حديث المسور فسيأتي موصولا في الشروط ( قوله وقال  
 موسى بن مسعود ) هو أبو حذيفة النهدي وطريقه هذه وصلها أبو عوانة في صحيحه عن محمد بن حيوة عنه ووصلها أيضا  
 الاسماعيلي والبيهقي وغيرهما وحديث البراء المذكور يأتي شرحه في عمرة القضاء مستوفى ان شاء الله تعالى وقوله فيه  
 يجمل بفتح أوله وسكون المهملة وضم الجيم أي يمشي مثل الحجلة الطير المعروف برفع رجلا ويضع أخري وقيل هو  
 كناية عن تقارب الخطأ ( قوله قال أبو عبد الله لم يذكر مؤمل عن سفيان أباجندل وقال الأجلب السلاح ) يعني ان  
 مؤملا وهو ابن اسمعيل تابع أبا حذيفة في رواية هذا الحديث عن سفيان وهو الثوري لكنه لم يذكر قصة أبي جندل  
 وقال بجل بدل قوله بجلبان وجلب بضم الجيم واللام وتشديد الموحدة وذكرها الخطابي بالتخفيف جمع جلبة وأما  
 جلبان فضبطه ابن قتيبة وابن دريد وجماعة بضمين وتشديد الموحدة وضبطه ثابت في الدلائل وأبو عبيد الهروي  
 بسكون اللام مع التخفيف ونقل عن بعض المتقنين انه بالراء بدل اللام مع التشديد وكانه جمع جراب لكن لم يقع في  
 رواية الصحيح الا باللام ووقع في نسخة متقنة بكسر الجيم واللام مع التشديد وهو خلاف ما اتفق عليه أهل اللغة  
 والعربية فلا تغتر بذلك وطريق مؤمل هذه وصلها أحمد في مسنده عنه ورويناها بعلو في الحلية وغيرها ومن فوائدها  
 تصريح سفيان بتحديث أبي إسحاق له وبتحديث البراء لابن إسحاق ثم ذكر المصنف في الباب حديث ابن عمر في قصة  
 صلح الحديبية أيضا لكنه مختصر وسيأتي شرحه في عمرة القضاء أيضا وحديث سهل بن أبي حنمة في قتل عبد الله  
 ابن سهل بنخبر والغرض منه قوله وهي يومئذ ضلع والمراد مصالحة أهلها اليهود مع المسلمين وسيأتي شرحه مستوفى في

مَسْعُودُ ابْنِ زَيْدِ بْنِ خَيْبَرَ وَهِيَ يَوْمَئِذٍ صُلِحَ بِأَبِ الصَّلْحِ فِي الدِّيَةِ **حَدَّثَنَا** مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيُّ  
 قَالَ حَدَّثَنِي حُمَيْدٌ أَنَّ أُنْسًا حَدَّثَهُمْ أَنَّ الرُّبِيعَ وَهِيَ ابْنَةُ النَّظْرِ كَسَّرَتْ ثَنِيَّةَ جَارِيَةٍ فَطَلَبُوا الْأَرْضَ وَطَلَبُوا  
 الْعَفْوَ فَأَبَوْا فَأَتَى النَّبِيُّ ﷺ فَأَمَرَهُمْ بِالْقِصَاصِ قَالَ أَنَسُ بْنُ النَّظْرِ أَتَكَسَّرُ ثَنِيَّةُ الرُّبِيعِ يَا رَسُولَ اللَّهِ  
 لَا وَالَّذِي بَيْنَكَ بِالْحَقِّ لَا تَكَسَّرُ ثَنِيَّتُهَا فَقَالَ يَا أُنْسُ كِتَابُ اللَّهِ الْقِصَاصُ فَرَضِيَ الْقَوْمُ وَعَفَوْا فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ  
 إِنَّ مِنْ عِبَادِ اللَّهِ مَنْ لَوْ أَقْسَمَ عَلَى اللَّهِ لِأَبْرَةٍ زَادَ الْفَزَارِيُّ عَنْ حُمَيْدٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ فَرَضِيَ الْقَوْمُ وَقَبِلُوا الْأَرْضَ  
**بَابُ** قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ لِلْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ابْنِي هَذَا سَيِّدٌ وَلَعَلَّ اللَّهَ أَنْ يُصَلِّحَ بَيْنَ  
 فِتْنَتَيْنِ عَظِيمَتَيْنِ ، وَقَوْلُهُ جَلَّ ذِكْرُهُ : فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا سَفِيَانُ عَنْ أَبِي  
 مُوسَى قَالَ سَمِعْتُ الْحَسَنَ يَقُولُ اسْتَقْبَلُ وَاللَّهُ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ مُعَاوِيَةَ بِكِتَابَيْبِ أَمْثَالِ الْجِبَالِ فَقَالَ عَمْرُو بْنُ  
 الْعَاصِ إِنِّي لَأَرَى كِتَابَيْبَ لَا تَوَلَّى حَتَّى تَقْتَلَ أَقْرَانَهَا فَقَالَ لَهُ مُعَاوِيَةُ وَكَانَ وَاللَّهِ خَيْرَ الرَّجُلَيْنِ أَيْ عَمْرُو وَإِنْ  
 قَتَلَ هَؤُلَاءِ هَؤُلَاءِ وَهَؤُلَاءِ هَؤُلَاءِ مِنْ لِي بِأَمْوَالِ النَّاسِ مِنْ لِي بِنِسَائِهِمْ مِنْ لِي بِضِيَعِهِمْ فَبَعَثَ إِلَيْهِ رَجُلَيْنِ مِنْ  
 قُرَيْشٍ مِنْ بَنِي عَبْدِ شَمْسٍ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ سَمُرَةَ وَعَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَامِرِ بْنِ كُرَيْبٍ فَقَالَ أَذْهَبَا إِلَى هَذَا الرَّجُلِ  
 فَأَعْرِضَا عَلَيْهِ وَقُولَا لَهُ وَأَطْلُبَا إِلَيْهِ فَاتِيَاهُ فَدَخَلَ عَلَيْهِ فَتَكَلَّمَا وَقَالَ لَهُ وَطَلَبَا إِلَيْهِ فَقَالَ لَهُمَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ إِنَّا  
 بَنُو عَبْدِ الْمُطَّلِبِ قَدْ أَصَبْنَا مِنْ هَذَا الْمَالِ وَإِنَّ هَذِهِ الْأُمَّةَ قَدْ عَائَتْ فِي دِمَائِهَا قَالَا فَإِنَّهُ يَعْزُضُ عَلَيْكَ كَذَا  
 وَكَذَا وَيَطْلُبُ إِلَيْكَ وَيَسْأَلُكَ قَالَ فَفَنَزَلْنَا فِي هَذَا قَالَا فَفَنَزَلْنَا لَكَ بِهِ فَمَا سَأَلْتُمَا شَيْئًا إِلَّا قَالَا نَحْنُ لَكَ بِهِ  
 فَصَالِحُهُ فَقَالَ الْحَسَنُ وَلَقَدْ سَمِعْتُ أَبَا بَكْرَةَ يَقُولُ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْمَنْبَرِ وَالْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ إِلَى  
 جَنْبِهِ وَهُوَ يَقْبَلُ عَلَى النَّاسِ مَرَّةً وَعَلَيْهِ أُخْرَى وَيَقُولُ إِنَّا بَنِي هَذَا سَيِّدٍ وَلَعَلَّ اللَّهَ أَنْ يُصَلِّحَ بَيْنَ فِتْنَتَيْنِ  
 عَظِيمَتَيْنِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ، قَالَ لِي عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ إِنَّمَا ثَبَتَ لَنَا سَمَاعُ الْحَسَنِ مِنْ أَبِي بَكْرَةَ بِهَذَا الْحَدِيثِ

مكانه من كتاب الحدود \* (قوله باب الصلح في الدية) أي بأن يجب القصاص فيقع الصلح على مال معين ذكر فيه  
 حديث أنس في قصة الربيع وهو بضم الراء وفتح الموحدة وتشديد التحتانية المكسورة وهي عممة أنس وقوله زاد  
 الفزاري يعني مروان بن معاوية (قوله فرضي القوم وقبلوا الأرض) أي زاد على رواية الأنصاري ذكر قبولهم  
 الأرض والذي وقع في رواية الأنصاري فرضي القوم وعفوا وظاهره أنهم تركوا القصاص والأرض مطلقا فإشار  
 المصنف إلى الجمع بينهما بأن قوله عفوا محمول على أنهم عفوا عن القصاص على قبول الأرض جمعا بين الروايتين  
 وطريق الفزاري هذه وصلها المؤلف في تفسير سورة المائدة وسيأتي الكلام عليه مستوفي هناك إن شاء الله تعالى  
 \* (قوله باب قول النبي ﷺ للحسن بن علي إن ابني هذا سيد ولعل الله أن يصلح به بين فئتين عظيمتين) اللام في  
 قوله للحسن بمعنى عن وترجم المصنف بلفظ الحديث احترازا وأدبا وكذلك ترجم بنحوه في كتاب الفتن وسيأتي شرحه  
 مستوفي هناك \* وقوله جل ذكره فاصلحوا بينهما لم يظهر لي مطابقة الحديث لهذا القدر من الترجمة إلا أن كان يريد  
 أنه ﷺ كان حريصا على امتثال أمر الله وقدم أمره بالاصلاح وأخبر ﷺ أن الصلح بين الفئتين المختلفتين سيقع  
 على يد الحسن (قوله قال أبو عبد الله) أي المصنف (قال لي علي بن عبد الله) أي ابن المديني (إنما ثبت لنا سماع  
 الحسن) أي البصري (من أبي بكره بهذا الحديث) أي لتصریح به فيه بالسماع وقد أخرج المصنف هذا الحديث

**باب هل يشير الإمام بالصلح حديثنا** إسماعيل بن أبي أويس قال حدثني أخي عن سليمان عن يحيى بن سعيد عن أبي الرجال محمد بن عبد الرحمن أن أمه عمرة بنت عبد الرحمن قالت سمعت عائشة رضي الله عنها تقول سمعت رسول الله ﷺ صوت خصوم بالباب عالية أذوا أئبها ، وإذا أحدهما استوضع الآخر ويسترفقه في شيء وهو يقول والله لا أفعل ، فخرج عليهما رسول الله ﷺ وقال أين المنألى على الله لا يفعل المعروف فقال أنا يا رسول الله وله أي ذلك أحب

عن علي بن المديني عن ابن عينة في كتاب الفتن ولم يذكر هذه الزيادة \* (قوله باب هل يشير الإمام بالصلح) أشار بهذه الترجمة الى الخلاف فان الجمهور استحبوا للحاكم أن يشير بالصلح وان اتجه الحق لاحد الخصمين ومنع من ذلك بعضهم وهو عن المالكية وزعم ابن التين انه ليس في حديثي الباب ما ترجم به وانما فيه الحض على ترك بعض الحق وتعقب بان الاشارة بذلك بمعنى الصلح على ان المصنف ما جزم بذلك فكيف يعترض عليه (قوله حديثنا اسمعيل بن أبي أويس حديثي أخي) هو أبو بكر عبد الحميد وسليمان هو ابن بلال ويحيى بن سعيد هو الانصاري وأبو الرجال بالجيم محمد بن عبد الرحمن أي ابن حارثة بن النعمان الانصاري كنيته أبو عبد الرحمن وقيل له أبو الرجال لانه ولد له عشرة ذكور وهو من صفار التابعين وكذا الراوى عنه والاسناد كله مدنيون وفيه ثلاثة من التابعين في نسق منهم قربان وهذا الحديث أخرجه مسلم قال حدثنا غير واحد عن اسمعيل بن أبي أويس فعده بعضهم في المنقطع والتحقيق انه متصل في أسناده بهم وقدر واه عن اسمعيل أيضا محمد بن يحيى الذهلي أخرجه أبو عوانة والاسماعيلي وغيرها من طريقه وأخرجه أبو عوانة أيضا من طريق ابراهيم بن الحسين الكسائي واسمعيل بن اسحق القاضي وروى في الحملات عن عبد الله بن شبيب فيحتمل أن يفسر من أنهم مسلم هؤلاء أو بعضهم ولم ينفرد به اسمعيل بل تابعه أيوب بن سليمان عن أبي بكر بن أبي أويس أخرجه الاسماعيلي أيضا ولا انفرد به يحيى بن سعيد فقد أخرجه ابن حبان عن طريق عبد الرحمن بن أبي الرجال عن أبيه (قوله سمع رسول الله ﷺ صوت خصوم بالباب عالية أصواتهم) في رواية أصواتهم وكأنه جمع باعتبار من حضر الخصومة ونى باعتبار الخصمين أو كأن الشخص من الجانبين بين جماعة فجمع ثم نى باعتبار جنس الخصم وليس فيه حجة لمن جوز صيغة الجمع بالاثنتين كما زعم بعض الشراح ويجوز في قوله عالية الجر على الصفة والنصب على الحال (قوله وإذا أحدهما استوضع الآخر) أي يطلب منه الوضوء أي الحطية من الدين (قوله ويسترفقه) أي يطلب منه الرفق به وقوله في شيء وقع نيانه في رواية ابن حبان فقال في أول الحديث دخلت امرأة على النبي ﷺ فقالت انى ابتعت أنا وابني من فلان تمر فأحصيناها لا والذي أكرمك بالحق ما أحصينا منه الامانا كله في بطوننا أو نطعمه مسكينا وجئنا نستوضعه ما نقصنا الحديث فظهر بهذا ترجيح ناني الاحتمالين المذكورين قبل وان الخاصمة وقعت بين البائع وبين المشترين ولم أقف على تسمية واحد منهم وأما تجوز بعض الشراح ان الشخصين هما المذكوران في الحديث الذي يليه ففيه بعدلتغاير القصتين وعرف بهذه الزيادة أصل القصة (قوله أين المنألى) بضم الميم وفتح المثناة والهمزة وتشديد اللام المكسورة أي الخائف المبالغ في اليمين مأخوذ من الآلية بفتح الهمزة وكسر اللام وتشديد التحتانية وهي اليمين وفي رواية ابن حبان فقال آلى أن لا يصنع خيرا ثلاث مرات فبلغ ذلك صاحب التمر (قوله فله أي ذلك أحب) أي من الوضع أو الرفق وفي رواية ابن حبان فقال ان شئت وضعت ما نقصوا وان شئت من رأس المال فوضع ما نقصوا وهو يشعر بأن المراد بالوضع الحط من رأس المال وبالرفق الاقتصار عليه وترك الزيادة لا كما زعم بعض الشراح أنه يريد بالرفق الامهال وفي هذا الحديث الحض على الرفق بالقرىم والاحسان اليه بالوضع عنه والرجوع عن الحلف على ترك فعل الخير قال الداودي انما كره ذلك ا كونه حلف على ترك أمر عبي أن يكون قد قدر الله وقوعه وعن المهلب نحوه وتعقبه

**حدثنا يحيى بن بكير** حدثنا الليث عن جعفر بن ربيعة عن الأعرج قال حدثني عبد الله بن كعب بن مالك عن كعب بن مالك أنه كان له على عبد الله بن أبي حذرة الأسمي مال فلقبته فلقبته فلقبته حتى ارتفعت أصواتهما، فمر بهما النبي ﷺ قال يا كعب، فأشار بيده كأنه يقول النصف، فاخذ نصف ما عليه وترك نصفاً **باب فضل الإصلاح بين الناس والعدل بينهم** **حدثنا** إسحق أخبرنا عبد الرزاق أخبرنا معمر عن همام عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ كل سلامي من الناس عليه صدقة، كل يوم تطلع فيه الشمس يعدل بين الناس صدقة **باب** إذا أشار الإمام بالصلح فإي حكم عليه بالحكم البين **حدثنا** أبو البان أخبرنا شعيب عن الزهري قال أخبرني عروة بن الزبير أن الزبير كان يحدث أنه خاصم رجلاً من الأنصار قد شهد بدياً إلى رسول الله ﷺ في شراج من الحرّة كان يسقيان به كلاهما فقال رسول الله ﷺ للزبير أسق يا زبير ثم أرسل إلى جارك، فغضب الأنصاري، فقال يا رسول الله أن كان ابن عمك، فتلون وجه رسول الله ﷺ ثم قال أسق ثم أحبس حتى يبلغ الجذر فاستوعى رسول الله ﷺ حينئذ حقه للزبير وكان رسول الله ﷺ قبل ذلك أشار على الزبير برأي سعة له وللأنصاري، فلما أحفظ الأنصاري رسول الله ﷺ استوعى للزبير حقه في دسر بحكم قال

ابن التين بانه لو كان كذلك لكره الحلف لمن حلف ليفعل خيراً وليس كذلك بل الذي يظهر أنه كرهه قطع نفسه عن فعل الخير قال ويشكل في هذا قوله ﷺ للاعرابي الذي قال والله لا أزيد على هذا ولا أنقص أفصح ان صدق ولم ينكر عليه حلقه على ترك الزيادة وهي من فعل الخير ويمكن الفرق بأنه في قصة الاعرابي كان في مقام الدعاء الى الاسلام والاسئلة الى الدخول فيه فكان يحرص على ترك تحريضهم على ما فيه نوع مشقة مهما أمكن بخلاف من تمكن في الاسلام فيحضه على الازدياد من نوافل الخير وفيه سرعة فهم الصحابة لمراد الشارع وطواعيتهم لما يشير به وحرصهم على فعل الخير وفيه تصفح عما يجري بين المتخاصمين من اللغظ ورفع الصوت عند احكام وفيه جواز سؤال المدين الخطيطة من صاحب الدين خلافاً لكرهه من المالكية واعتل بما فيه من تحمل المنة وقال القرطبي لعل من أطلق كراسته أراد أنه خلاف الاولي وفيه هبة المجهول كذا قال ابن التين وفيه نظر لما قدمناه من رواية ابن حبان والله أعلم (قوله حدثنا يحيى بن بكير) تقدم حديث كعب بهذا الاسناد في أول الملازمة وتقدم شرح الحديث مستوفى في باب التقاضي والملازمة في المسجد من كتاب الصلاة وأفاد ابن أبي شيبة في روايته ان الدين المذكور كان أوقيتين قال ابن بطال هذا الحديث أصل لقول الناس خيراً الصلح على الشطر \* (قوله باب فضل الإصلاح بين الناس والعدل بينهم) أورده حديث أبي هريرة تعدل بين الناس صدقة وهو طرف من حديث طويل يأتي في الجهاد ووقع هنا في أول الاسناد حدثنا اسحق غير منسوب في جميع الروايات الا عن أبي ذر فقال اسحق بن منصور ووقع في الجهاد في موضعين أحدهما اسحق بن نصر والآخر اسحق غير منسوب وسياق اسحق بن نصر مغاير لسياق اسحق الآخر فعين أنه ابن منصور والله أعلم وقوله سلامي بضم المهملة وتخفيف اللام مع القصر أي مفصل ووقع عند مسلم من حديث أبي ذر تفسيره بذلك وان في الانسان ثلثمائة وستين مفصلاً قال ابن المنير ترجم على الإصلاح والعدل ولم يورد في هذا الحديث الا العدل لكن لما خاطب الناس كلهم بالعدل وقد علم ان فيهم الحكام وغيرهم كان عدل الحاكم اذا حكم وعدل غيره اذا أصلح وقال غيره الإصلاح نوع من العدل فعطف العدل عليه من عطف العام على الخاص \* (قوله باب اذا أشار الامام بالصلح فإي) أي من عليه الحق (حكم عليه بالحكم البين) أورده في قصة الزبير مع غيره الأنصاري الذي

عُرْوَةُ قَالَ الرَّبِيبُ وَاللَّهِ مَا أَحْسِبُ هَذِهِ الْآيَةَ نَزَّاتٍ إِلَّا فِي ذَلِكَ ، فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ  
فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ، الْآيَةُ **بَابُ الصَّلْحِ** بَيْنَ الْغُرْمَاءِ وَأَصْحَابِ الْمِيرَاثِ وَالْمُجَازَفَةِ فِي ذَلِكَ وَقَالَ ابْنُ  
عَبَّاسٍ لَا بَأْسَ أَنْ يَتَخَارَجَ الشَّرِيكَيْنِ ، فَيَأْخُذَ هَذَا دَيْنًا ، وَهَذَا عَيْنًا ، فَإِنْ تَوَيَّ لِأَيِّهِمَا يَرْجِعُ عَلَى  
صَاحِبِهِ **حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ** حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ عَنْ وَهْبِ بْنِ كَيْسَانَ عَنْ  
جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ تَوَفَّى أَبِي وَعَلَيْهِ دَيْنٌ . فَمَرَّضْتُ عَلَى غُرْمَائِهِ أَنْ يَأْخُذُوا التَّمْرَ بِمَا  
عَلَيْهِ فَأَبَوْا وَلَمْ يَرَوْا أَنْ فِيهِ وَفَاءٌ فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ فَقَالَ إِذَا جَدَدْتَهُ فَوَضَعْتَهُ فِي الْمَرْبَدِ  
أَذْنَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَجَاءَ وَمَعَهُ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ فَجَلَسَ عَلَيْهِ وَدَعَا بِالْبُرْكَاتِ ثُمَّ قَلَّ أَدْعُ غُرْمَاءَكَ  
فَأَوْفِيهِمْ فَمَا تَرَكَتُ أَحَدًا لَهُ عَلَى أَبِي دَيْنٍ إِلَّا قَضَيْتُهُ وَفَضَلَ ثَلَاثَةَ عَشَرَ وَسَقَا سَبْعَةَ عَجْوَةٍ وَسِتَّةَ لَوْنٍ ، أَوْ  
سِتَّةَ عَجْوَةٍ وَسَبْعَةَ لَوْنٍ فَوَافَيْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْمَغْرِبَ فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ فَضَحِكَ فَقَالَ آتَيْتُ أَبَا بَكْرٍ  
وَعُمَرَ فَأَخْبَرْتُهُمَا فَقَالَا لَقَدْ عَلِمْنَا إِذْ صَنَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَا صَنَعَ أَنْ سَيَكُونُ ذَلِكَ وَقَالَ هِشَامٌ عَنْ وَهْبِ  
عَنْ جَابِرِ صَلَاةِ الْعَصْرِ وَلَمْ يَذْكُرْ أَبَا بَكْرٍ وَلَا ضَحِكَ وَقَالَ وَتَرَكَتُ أَبِي عَلَيْهِ ثَلَاثِينَ وَسَقَا دَيْنًا ، وَقَالَ ابْنُ  
إِسْحَاقَ عَنْ وَهْبٍ عَنْ جَابِرِ صَلَاةِ الظُّهْرِ **بَابُ الصَّلْحِ بِالَّذِينَ وَالْعَيْنِ حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ  
حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ عُمَرَ أَخْبَرَنَا يُونُسُ ، وَقَالَ اللَّيْثُ حَدَّثَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ

خاصمه في سقي النخل وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في كتاب الشرب وقوله فلما أحفظه بالحاء المهملة والفاء والظاء  
المعجمة أي أغضبه وزعم الخطابي أن هذا من قول الزهري أدرجه في الخبر \* (قوله باب الصلح بين الغرماء وأصحاب  
الميراث والمجازفة في ذلك) أي عند المعارضة وقد قدمت توجيه ذلك في كتاب الاستقراض ومراده أن المجازفة في  
الاعتياض عن الدين جائزة وإن كانت من جنس حقه وأقل وإنه لا يتناول النهي إذ لا مقابلة من الطرفين (قوله وقال  
ابن عباس الخ) وصله ابن أبي شيبه وقد تقدم شرحه في أول الحوالة وحديث جابر يأتي الكلام عليه في علامات  
النبوذة إن شاء الله تعالى وقوله فيه وفضل بفتح المعجمة وضبط عند أبي ذر بكسرها قال سيبويه وهو نادر قوله وقال  
هشام أي ابن عروة (عن وهب) أي ابن كيسان ورواية هشام هذه تقدمت موصولة في الاستقراض وقوله وقال  
ابن إسحاق عن وهب عن جابر صلاة الظهر أي أن ابن إسحاق روى الحديث عن وهب بن كيسان كما رواه هشام بن  
عروة إلا أنهما اختلفا في تعيين الصلاة التي حضرها جابر مع النبي ﷺ حتى أعلمه بقصته فقال ابن إسحاق الظهر  
وقال هشام العصر وقال عبيد الله بن عمر المغرب والثلاثة رويه عن وهب بن كيسان عن جابر وكان هذا القدر  
من الاختلاف لا يقدح في صحة أصل الحديث لأن المقصود منه ما وقع من بركته ﷺ في التمر وقد حصل توافقهم  
عليه ولا يترتب على تعيين تلك الصلاة بينها كبير معنى والله أعلم وقوله وستة لون اللون ماعدا العجوة وقيل هو  
الدقل وهو الردي وقيل اللون اللين واللينة وقيل الاخلاط من التمر وستاني اللينة في تفسير سورة الحشر وإنه اسم  
للنخلة \* (قوله باب الصلح بالدين والعين) أورد فيه حديث كعب بن مالك وقصته ومع ابن أبي حدرد وقد تقدم  
قبل ثلاثة أبواب وقال ابن التين ليس فيه ما ترجم به وأجيب بأن فيه الصلح فيما يتعلق بالدين وكأنه ألحق به الصلح  
فيما يتعلق بالعين بطريق الأولي قال ابن بطال اتفق العلماء على أنه إن صالح غريمه عن دراهم بدرام أقل منها جاز  
إذا حل الأجل فإذا لم يحل الأجل لم يجز أن يحط عنه شيئا قبل أن يقبضه مكانه وإن صالحه بعد حلول الأجل عن  
دراهم بدنانير أو عن دنانير بدرام جاز واشترط القبض اهـ (قوله وقال الليث حدثني يونس) وصله الذهلي في الزهريات

كَبُرَ أَنْ كَتَبَ بِنِ مَلِكٍ أُخْبِرَهُ أَنَّهُ قَضَى ابْنُ أَبِي حَدَرٍ دِينًا كَانَ لَهُ عَلَيْهِ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الْمَسْجِدِ فَارْتَمَتْ أَسْوَأُهُمَا حَتَّى سَمِعَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ فِي بَيْتِهِ فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَيْهَا حَتَّى كَسَفَ سِجْفَ جُجْرَتِهِ فَنَادَى كَتَبَ بِنِ مَلِكٍ قَالِ يَا كَتَبُ فَقَالَ لِيَبِكِ يَا رَسُولَ اللَّهِ ، فَأَشَارَ بِيَدِهِ أَنْ ضَمَّ الشُّطْرَ قَالِ كَتَبُ قَدْ ضَلَّتْ يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قُمْ فَاقْضِهِ .

﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾

## كتاب الشروط

**باب ما يجوز من الشروط في الإسلام والأحكام والمبايعات حدثنا يحيى بن بكير**  
 حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب قال أخبرني عروة بن الزبير أنه سمع مروان والمسور بن  
 غزيمة رضي الله عنهما يخبران عن أصحاب رسول الله ﷺ قال لما كتب سهيل بن عمرو يومئذ كان  
 فيما اشترط سهيل بن عمرو على النبي ﷺ أنه لا يأتيك منّا أحد وإن كان على دينك إلا ردّته إلينا  
 وخليت بيننا وبينه ففكرة المؤمنون ذلك وامتعضوا منه ، وأبي سهيل إلا ذلك فكاتبه النبي ﷺ  
 على ذلك فردّ يومئذ أباجندل إلى أيدي سهيل بن عمرو ولم يأتيه أحد من الرجال إلا ردّته في تلك المدة  
 وإن كان مسلماً وجاء المؤمنين مهاجرات وكانت أم كلثوم بنت عتبة ابن أبي معيط ممن خرج إلى  
 رسول الله ﷺ يومئذ وهي عاتق فجاء أهلها يسألون النبي ﷺ أن يرجعها إليهم فلم يرجعها إليهم

والليث فيه اسناد آخر تقدم قبل ثلاثة أبواب ﴿ خاتمة ﴾ اشتمل كتاب الصلح من الاحاديث المرفوعة على أحد  
 وثلاثين حديثا المعلق منها اثنا عشر حديثا والبقية موصولة المكر منها فيه وفيما مضى تسعة عشر حديثا والمخلص  
 اثنا عشر حديثا وافقه مسلم على تحريجها سوى حديث أبي بكر في فضل الحسن وحديث عوف والمسور المعلقين  
 وفيه من الآثار عن الصحابة ومن بعدهم ثلاثة آثار

﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾

﴿ كتاب الشروط ﴾

(باب ما يجوز من الشروط في الإسلام والأحكام والمبايعات) كذا لأبي ذر وسقط كتاب الشروط لغيره والشروط جمع  
 شرط بفتح أوله وسكون الراء وهو ما يستلزم فيه نفي أمر آخر غير السبب والمراد به هنا بيان ما يصح منها مما لا يصح  
 وقوله في الإسلام أي عند الدخول فيه فيجوز مثلا ان يشترط الكافر أنه اذا أسلم لا يكلف بالسهر من بلد الى بلد  
 مثلا ولا يجوز ان يشترط ان لا يصلى مثلا وقوله والاحكام أي العقود والمعاملات وقوله والمبايعات من عطف الخاص  
 على العام (قوله يخبران عن أصحاب رسول الله ﷺ) هكذا قال عقيل عن الزهري واقتصر غيره على رواية  
 الحديث عن المسور بن غزيمة ومروان بن الحكم وقد تبين برواية عقيل انه عنهما مرسل وهو كذلك لانهما لم يحضرا  
 القصة وعلى هذا فهو من مسند من لم يسم من الصحابة فلم يصب من أخرجه من أصحاب الاطراف في مسند المسور  
 أو مروان لان مروان لا يصح له سماع من النبي ﷺ ولا صحبة وأما المسور فصح سماعه منه لكنه انما قدم مع أبيه وهو  
 صغير بعد الفتح وكانت هذه القصة قبل ذلك بسنتين (قوله ما كتب سهيل بن عمرو) هكذا اقتضب هذه القصة  
 من الحديث الطويل وسيأتي بعد أبواب بطوله من وجه آخر عن ابن شهاب ويأتي الكلام عليه مستوفى هناك وقوله

لَمَّا أُنزِلَ اللَّهُ فِيهِمْ . إِذَا جَاءَ كُمْ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ فَامْتَحِنُوهُنَّ اللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِهِنَّ إِلَى قَوْلِهِ : وَلَا هُمْ  
يَحِلُّونَ لَهُنَّ . قَالَ عُرْوَةُ فَأَخْبَرْتَنِي عَائِشَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَمْتَحِنُهُنَّ بِهَذِهِ آيَةٍ بِأَيْهَا الَّذِينَ  
آمَنُوا إِذَا جَاءَ كُمْ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ فَامْتَحِنُوهُنَّ إِلَى غَفُورٍ رَحِيمٍ قَالَ عُرْوَةُ قَالَتْ عَائِشَةُ فَمَنْ أَفْرَبُ هَذَا  
الشَّرْطِ مِنْهُنَّ قَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَدْ بَايَعْتُكَ كَلَامًا يُكَلِّمُهَا بِهِ وَاللَّهِ مَا مَسَّتْ يَدَهُ يَدَ امْرَأَةٍ قَطُّ فِي  
الْمُبَايَعَةِ وَمَا بَايَعْتُهُنَّ إِلَّا بِقَوْلِهِ **حَدَّثَنَا أَبُو نَعِيمٍ** حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ زِيَادِ بْنِ عِيْلَاقَةَ قَالَ سَمِعْتُ  
جَرِيرًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ بَايَعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَاشْتَرَطَ عَلَيَّ وَالنُّصْحَ لِكُلِّ مُسْلِمٍ **حَدَّثَنَا**  
مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ إِسْمَاعِيلَ قَالَ حَدَّثَنِي قَيْسُ بْنُ أَبِي حَازِمٍ عَنْ جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ  
قَالَ بَايَعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَى إِقَامِ الصَّلَاةِ وَإِتْيَانِ الزَّكَاةِ وَالنُّصْحِ لِكُلِّ مُسْلِمٍ **بَابُ** إِذَا بَاعَ نَخْلًا  
قَدْ أُبْرَتْ **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُونُسَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ  
عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ مَنْ بَاعَ نَخْلًا قَدْ أُبْرَتْ فَصَرَّهَا لِلْبَائِعِ إِلَّا أَنْ يَشْرَطَ الْمُبْتَاعُ **بَابُ**  
الشُّرُوطِ فِي الْبَيْعِ **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عُرْوَةَ أَنَّ عَائِشَةَ  
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَخْبَرَتْهُ أَنَّ بَرِيرَةَ جَاءَتْ عَائِشَةَ تَسْتَعِينُهَا فِي كِتَابَتَيْهَا . وَلَمْ تَكُنْ قَضَتْ مِنْ كِتَابَتَيْهَا  
شَيْئًا ، قَالَتْ لَهَا عَائِشَةُ أَرْجِي إِلَى أَهْلِكَ فَإِنْ أَحْبَبُوا أَنْ أَقْضِيَ عَنْكَ كِتَابَتَيْكَ وَيَكُونَ وَلَاؤُكَ لِي فَعَلْتُ  
فَدَكَرْتُ ذَلِكَ بِرَبِيرَةَ إِلَى أَهْلِهَا فَأَبَوْا . وَقَالُوا إِنْ شَاءَتْ أَنْ تَحْتَسِبَ عَلَيْكَ فَلْتَفْعَلْ وَيَكُونَ لَنَا وَلَاؤُكَ  
فَدَكَرْتُ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ لَهَا أَتَبَاعِي فَأَعْتَقِي فَإِنَّمَا الْوَلَاءُ لِي لِنِ اعْتَقَى **بَابُ** إِذَا اشْتَرَطَ  
الْبَائِعُ ظَهَرَ الدَّابَّةَ إِلَى مَكَانٍ مُسَمًّى جَازَ **حَدَّثَنَا** أَبُو نَعِيمٍ حَدَّثَنَا زَكْرِيَّا قَالَ

فامتعضوا بعين مهملة وضاد معجمة أى انفواوشق عليهم قال الخليل معض بكسر العين المهملة والضاد المعجمة من  
الشيء وامتعض تو جمع منه وقال ابن القطاع شق عليه وأنف منه ووقع من الرواة اختلاف في ضبط هذه اللفظة  
فالجمهور على ما هنا والاصيلي والهمداني بظاء مشالة رعد القابسي امعضوا بتشديد الميم وكذا العبدوسى وعن النسفي  
انعضوا بنون وغين معجمة وضاد غير مشالة قال عياض وكلها تغيرات حتى وقع عند بعضهم انعضوا بفاء وتشديد  
وبعضهم اغيظوا من الفيظ وقوله قال عروة فاخبرني عائشة هو متصل بالاسناد المذكور أولا وسيأتى شرحه  
مستوفى في أواخر النكاح ومضى الكلام على حديث جرير في أواخر كتاب الإيمان \* (قوله باب اذا باع نخلا قد  
أبرت) زاد أبو ذر عن الكشميني ولم يشترط الثمراى المشتري ذكر فيه حديث ابن عمر وقد تقدم شرحه في كتاب  
اليوع ولم يذكر جواب الشرط اكتفاء بما في الخبر \* (قوله باب الشروط فى البيوع) ذكر فيه حديث عائشة فى  
قصة بريرة وقد تقدم الكلام عليه فى كتاب العتق وإنما اطلق الترجمة للتفصيل فى اعتباره بين الفقهاء \* (قوله باب  
اذا اشترط البائع ظهر الدابة الى مكان مسمى جاز) هكذا جزم بهذا الحكم لصحة دليله عنده وهو مما اختلف  
فيه وفيما يشبهه كاشترط سكنى الدار وخدمة العبد فذهب الجمهور الى بطلان البيع لان الشرط المذكور يناهى مقتضى  
العقد وقال الاوزاعى وابن شبرمة وأحمد واسحق وأبو ثور واثمة يصح البيع وينزل الشرط منزلة الاستثناء لان  
المشروط اذا كان قدره معلوما صار كما لو باعه بالف الاحسين درهما مثلا وواقفهم مالك فى الزمن اليسر دون الكثير  
وقيل حده عنده ثلاثة أيام وحجتهم حديث الباب وقد رجح البخارى فيه الاشرط كما سيأتى آخر كلامه وأجاب عنه

سَمِعْتُ عَمْرًا يَقُولُ حَدَّثَنِي جَابِرٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ كَانَ يَسِيرُ عَلَى جَمَلٍ لَهُ قَدْ أَعْيَا فَمَرَّ النَّبِيُّ ﷺ وَضَرَبَهُ فَدَعَا لَهُ فَسَارَ يَسِيرٌ لَيْسَ يَسِيرٌ مِثْلَهُ . ثُمَّ قَالَ بَعْنِيهِ بِوَقِيَّةٍ قَاتُ لَا . ثُمَّ قَالَ

الجمهور بان القاطن اختلقت فمنهم من ذكر فيه الشرط ومنهم من ذكر فيه ما يدل عليه ومنهم من ذكر ما يدل على أنه كان بطريق الهبة وهي واقعة عين بطرقها الاحتمال وقد مارضه حديث عائشة في قصة بريرة فقيه بطلان الشرط المخالف لمقتضى العقد كما تقدم بسطه في آخر المتق وصح من حديث جابر أيضا النهي عن بيع الثنيا أخرجه أصحاب السنن واسناده صحيح وورد النهي عن بيع وشرط وأجيب بان الذي بنا في مقصود البيع ما اذا اشترط مثلا في بيع الجارية أن لا يبطأها وفي الداران لا يسكنها وفي العبد أن لا يستخدمه وفي الدابة أن لا يركبها أما اذا اشترط شيئا معلوما لوقت معلوم فلا بأس به وأما حديث النهي عن الثنيا في نفس الحديث الا أن يعلم المراد ان النهي إنما وقع عما كان مجهولا وأما حديث النهي عن بيع وشرط في اسناده مقال وهو قابل للتأويل وسيأتي مزيد بسط لذلك في آخر الكلام على هذا الحديث ان شاء الله تعالى ( قوله سمعت عامرا ) هو الشعبي ( قوله انه كان يسير على جمل له قد أعيا ) أي تعب في رواية ابن عمير عن زكريا عند مسلم انه كان يسير على جمل فأعيا فاراد أن يسيه أي يطلقه وليس المراد أن يجعله سائبة لا يركبه أحد كما كانوا يفعلون في الجاهلية لانه لا يجوز في الاسلام في أول رواية مفيرة عن الشعبي في الجهاد غزوت مع رسول الله ﷺ فتلاحق بي وتحتي ناضح لي قد أعيا فلا يكاد يسير والناضح بنون ومعجمة ثم هملة هو الجمل الذي يستقي عليه سمي بذلك لتضحجه بالماء حال سقيه واختلف في تعيين هذه الغزوة كما سيأتي بعد هذا ووقع عند البزار من طريق أبي المتوكل عن جابر ان الجمل كان أحمر ( قوله فرأى النبي ﷺ فضر به فدعا له ) كذا فيه بالفاء فهما كأنه عقب الدعاء له بضر به ولمسلم وأحمد من هذا الوجه فضر به برجله ودعاه وفي رواية يونس بن بكير عن زكريا عند الاسماعيلي فضر به رسول الله ﷺ ودعاه فمشي مشية مامشي قبل ذلك مثلها وفي رواية مفيرة المذكورة فزجره ودعاه وفي رواية عطاء وغيره عن جابر المتقدمة في الوكالة فرأى النبي ﷺ فقال من هذا قلت جابر بن عبد الله قال مالك قلت اني على جمل فقال فقال أمعك قضيب قلت نعم قال أعطينه فأعطيته فضر به فزجره فكان من ذلك المكان من اول القوم وللنساء من هذا الوجه فزجره النبي ﷺ فان بسط حتى كان امام الجيش وفي رواية وهب بن كيسان عن جابر المتقدمة في البيوع فتخلف فنزل فحججه بمحججه ثم قال اركب فركبت فقد رأيت اركبه عن رسول الله ﷺ وعند احمد من هذا الوجه فقلت يا رسول الله أبطأني جمل هذا قال أنخذ وأناخ رسول الله ﷺ ثم قال اعطني هذه العصا أو اقطع لي عصا من شجرة ففعلت فاخذها فنخسه بها نخسات فقال اركب فركبت وللطبراني من رواية زيد بن اسلم عن جابر قاطنا على حتى ذهب الناس فجعلت اركبه ويهمني شأنه فاذا النبي ﷺ فقال أجاب قلت نعم قال ماشأناك قلت ابطأ على جملي فنفت فيها اي العصا ثم حج من الماء في نحره ثم ضر به بالعصا فوثب ولا بن سعد من هذا الوجه ونضح ماء في وجهه ودبره وضر به بعصية فانبعث فما كدت امسكه وفي رواية أبي الزبير عن جابر عند مسلم فكنت بعد ذلك أحبس خطامه لاسمع حديثه وله من طريق أبي نضرة عن جابر فنخسه ثم قال اركب بسم الله زاد في رواية مفيرة المذكورة فقال كيف ترى بهرك قلت بخير قد أصابته بركتك ( قوله ثم قال بعنيه باوقية قلت لا ) في رواية أحمد فكرهت أن أبيع وفي رواية مفيرة المذكورة قال أتبعنيه فاستحييت ولم يكن لنا ناضح غيره فقلت نعم وللنساء من هذا الوجه وكانت لي اليه حاجة شديدة ولاحمد من رواية نبيح وهو بالنون والموحدة والمهملة مصغر وفي رواية عطاء قال بعنيه قلت بل هو لك يا رسول الله قال بعنيه زاد للنساء من طريق أبي الزبير قال اللهم اغفر له اللهم ارحمه ولا بن ماجه من طريق أبي نضرة عن جابر فقال أتبيع ناضحك هذا والله يغفر لك زاد للنساء من هذا الوجه وكانت كلمة تقولها العرب افعل كذا والله يغفر لك ولاحمد قال سليمان يعني بعض رواته فلا أدري كم من مرة يعني قال له والله يغفر لك وللنساء من طريق أبي الزبير عن جابر استغفرتني رسول الله ﷺ ليلة البعير خمس وعشرين مرة وفي رواية وهب بن كيسان عن جابر عند



بِغِيَةِ بُوَيْبِيَةِ فَبِعْتَهُ فَاسْتَنْدَيْتُ حَمْلَانَهُ إِلَى أَهْلِ . فَلَمَّا قَدِمْنَا أَنْتَبَهُ بِالْحِمْلِ وَقَدَنِي ثَمَنَهُ ثُمَّ أَنْصَرَفْتُ فَأَرْسَلَ عَلِيٌّ إِسْرِي قَالَ

أحمد أبيي جملك هذا يا جابر قلت بل أهبك قال لا ولكن بعني وفي كل ذلك رد لقول ابن التين ان قوله لا ليس محفوظ في هذه القصة ( قوله بعني بوقية ) في رواية سالم عن جابر عند أحمد فقال بعني قلت هولك قال قد أخذته بوقية ولا بن سعد وأبي عوانة من هذا الوجه فلما أكثر على قلت ان لرجل على أوقية من ذهب هولك بها قال نعم والوقية من الفضة كانت في عرف ذلك الزمان أربعين درهما وفي عرف الناس بعد ذلك عشرة دراهم وفي عرف أهل مصر اليوم اثنا عشر درهما وسيأتي بيان الاختلاف في قدر الثمن في آخر الكلام على هذا الحديث ( قوله فاستنديت حملانه الى أهلي ) الحملان بضم المهملة الحمل والمفعول محذوف أي استنديت حملي أبيي وقد رواه الاسماعيلي بلفظ واستنديت ظهره الى أن تقدم ولاحمد من طريق شريك عن مغيرة اشترى مني هيرا على أن يفقرني ظهره سفري ذلك وذكر المصنف الاختلاف في ألقاظه على جابر وسيأتي بيانه ( قوله فلما قدمنا ) زاد مغيرة عن الشعبي كما مضى في الاستقراض فلما دوننا من المدينة استأذنته فقال تزوجت بكرا أم ثيبا وسيأتي الكلام عليه في النكاح ان شاء الله تعالى وزاد فيه قدمت المدينة فاخبرت خالي ببيع الجمل فلما نفي ووقع عند أحمد من رواية نبيح المذكورة فأتيت عمتي بالمدينة فقلت لها ألم ترى أني بعث ناضحا لم أرأيها أعجبها ذلك وسيأتي القول في بيان تسمية خاله في أوائل الهجرة ان شاء الله تعالى وجزم ابن لقطه بانه جد بفتح الجيم وتشديد الدال ابن قيس وأما عمته فاسمها هند بنت عمرو ويحتمل أنهما جميعا لم يجبهما يبعه لما تقدم من أنه لم يكن عنده ناضح غيره وأخرجه من هذا الوجه في كتاب الجهاد بلفظ ثم قال امت أهلك فتقدمت الناس الى المدينة وفي رواية وهب بن كيسان في أوائل البيوع وقدم رسول الله ﷺ المدينة قبلي وقدمت بالغداة فجئت الى المسجد فوجدته فقال الآن قدمت قلت نعم قال فدع الجمل وادخل فصل ركعتين وظاهرهما التناقض لأن في احدهما أنه تقدم الناس الى المدينة وفي الاخرى أن النبي ﷺ قدم قبله فيحتمل في الجمع بينهما أن يقال انه لا يلزم من قوله فتقدمت الناس أن يستمر سبقه لهم لاحتمال أن يكونوا لحقوه بعد أن تقدمهم اما لزوله لراحة أو نوم أو غير ذلك ولعله امثل أمره ﷺ بان لا يدخل ليلا فبات دون المدينة واستمر النبي ﷺ الى أن دخلها سحرا ولم يدخلها جابر حتى طلع النهار والعلم عند الله تعالى ( قوله أنتبه بالجمل ) في رواية مغيرة فلما قدم رسول الله ﷺ المدينة غدوت اليه بالبعير ولابي المتوكل عن جابر كما سيأتي في الجهاد فدخلت بعني المسجد اليه وعقلت الجمل فقلت هذا جملك نخرج فجعل يطيف بالجمل ويقول جلنا فبعث الى أواق من ذهب ثم قال استوفيت الثمن قلت نعم ( قوله وقدني ثمنه ثم انصرفت ) في رواية مغيرة الماضية في الاستقراض فأعطاني ثمن الجمل والجمل وسهمي مع القوم وفي روايته الآتية في الجهاد فأعطاني ثمنه ورده على وهي كلها بطريق الحجاز لان العطية انما وقعت بواسطة بلال كما رواه مسلم من هذا الوجه فلما قدمت المدينة قال لبلال أعطه أوقية من ذهب وزده قال فأعطاني أوقية وزادني قيراطا فقلت لا تقارني زيادة رسول الله ﷺ الحديث وفيه ذكر أخذ أهل الشام له يوم الحرة وتقدم نحوه في الوكالة للمصنف من طريق عطاء وغيره عن جابر ولاحمد وأبي عوانة من طريق وهب بن كيسان فوالله ما زال ينمي ويزيد عندنا ويزي مكانه من بيننا حتى أصيب أمس فيما أصيب للناس يوم الحرة وفي رواية أبي الزبير عن جابر عند النسائي فقال يا بلال اعطه ثمنه فلما ادبرت دعاني فحفت ان يرده على فقال هولك وفي رواية وهب بن كيسان في النكاح فأمر بلالا ان يزن لي أوقية فوزن بلال وارجح لي في الميزان فانطلقت حتى وليت فقال ادع جابرا فقلت الآن يرد على الجمل ولم يكن شيء ابغض الى منه فقال خذ جملك ولك ثمنه وهذه الرواية مشكلة مع قوله المتقدم ولم يكن لنا ناضح غيره وقوله وكانت لي اليد حاجة شديدة ولكنني استحييت منه ومع تنديم خاله له على يبعه ويمكن الجمع بان ذلك كان في أول الحال وكان الثمن أوفر من قيمته وعرف انه يمكن أن يشتري به أحسن منه ويبقى له بعض الثمن فلذلك صار يكره رده عليه ولاحمد من طريق أبي هيرة

مَا كُنْتُ لَأَخُذَ جَمَلِكَ فَخَذَ جَمَلِكَ ذَلِكَ فَهُوَ مَالِكٌ قَالَ شُعْبَةُ عَنْ مَغِيرَةَ عَنْ عَامِرٍ عَنْ جَابِرٍ أَفْقَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ظَهْرَهُ إِلَى الْمَدِينَةِ وَقَالَ إِسْحَقُ عَنْ جَرِيرٍ عَنْ مَغِيرَةَ فَبِعْتُهُ عَلَى أَنْ لِي فَقَارَ ظَهْرَهُ حَتَّى أَبْلُغَ الْمَدِينَةَ . وَقَالَ عَطَاءٌ وَغَيْرُهُ لَكَ ظَهْرُهُ إِلَى الْمَدِينَةِ . وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْمُنْكَدِرِ عَنْ جَابِرٍ شَرَطَ ظَهْرَهُ إِلَى الْمَدِينَةِ ، وَقَالَ زَيْدُ بْنُ أَسْمَ عَنْ جَابِرٍ وَلَكَ ظَهْرُهُ حَتَّى تَرْجِعَ وَقَالَ أَبُو الزَّيْرِ عَنْ جَابِرٍ أَفْقَرْنَاكَ ظَهْرَهُ إِلَى الْمَدِينَةِ . وَقَالَ الْأَعْمَشُ عَنْ سَالِمٍ عَنْ جَابِرٍ تَبْلُغُ عَلَيْهِ إِلَى أَهْلِكَ

عن جابر فلما أتته دفع إلى البعير وقال هولك فمررت برجل من اليهود فأخبرته فحمل بعجب ويقول اشترى منك البعير ودفع اليك الثمن ثم وهبه لك قلت نعم (قوله ما كنت لأخذ جملك فخذ جملك ذلك فهو مالك) كذا وقع هنا وقد رواه على بن عبد العزيز عن أبي نعيم شيخ البخاري فيه بلفظ أتراني انما ما كستك لأخذ جملك فخذ جملك ودرهمك هالك أخرجه أبو نعيم في المستخرج عن الطبراني عنه وكذا أخرجه مسلم من طريق عبد الله بن نعيم عن زكريا لکن قال في آخره فهو لك وعليها اقتصر صاحب العمدة ووقع لاحد عن يحيى القطان عن زكريا بلفظ قال أظننت حين ما كستك اذهب بجملك فخذ جملك وثمانه فهالك وهذه الرواية وكذلك رواية البخاري توضح أن اللام في قوله لا أخذ للتعطيل وبعدها همزة ممدودة ووقع لبعض رواة مسلم كما حكاها عياض لا بصيغة النفي فخذ بصيغة الامر ويلزم عليه التكرار في قوله فخذ جملك وقوله ما كستك هو من المما كسة أي المناقصة في الثمن وأشار بذلك إلى ما وقع بينهما من المساومة عند البيع كما تقدم قال ابن الجوزي هذا من أحسن التكرم لأن من باع شيئاً فهو في الغالب محتاج ثمنه فإذا حوض من الثمن بقي في قلبه من المبيع أسف على فراقه كما قيل

وقد تخرج الحاجات بأمر مالك \* ففأس من رب بهن ضنين

فإذا رد عليه المبيع مع ثمنه ذهب الهم عنه وثبت فرحه وقضيت حاجته فكيف مع ما انضم إلى ذلك من الزيادة في الثمن (قوله وقال شعبة عن مغيرة) أي ابن مقسم الضبي (عن عامر) هو الشعبي (عن جابر أفقرني ظهره) بتقديم الفاء على القاف أي حملي على فقاره والفقار عظم الظهر ورواية شعبة هذه وصلها البيهقي من طريق يحيى بن كثير عنه (قوله وقال إسحاق) أي ابن إبراهيم (عن جرير عن مغيرة فبعته على أن لي فقار ظهره حتى أبلغ المدينة) وهذه الرواية تأتي موصولة في الجهاد وهي دالة على الاشتراط بخلاف رواية شعبة عن مغيرة فانها لا تدل عليه وقد رواه أبو عوانة عن مغيرة عند النسائي بلفظ محتمل قال فيه قال بعنيه ولك ظهره حتى تقدم ووافق زكريا على ذكر الاشتراط فيه يسار عن الشعبي أخرجه أبو عوانة في صحيحه بلفظ قاشترى مني بعيرا على أن لي ظهره حتى أقدم المدينة (قوله وقال عطاء وغيره) أي عن جابر (ولك ظهره إلى المدينة) تقدم موصولا مطولا في الوكالة وانفذه قال بعنيه قلت هولك قال قد أخذته بأربعة دنائير ولك ظهره إلى المدينة وليس فيها أيضا دلالة على الاشتراط (قوله وقال محمد ابن المنكدر عن جابر شرط لي ظهره إلى المدينة) وصله البيهقي من طريق المنكدر بن محمد بن المنكدر عن أبيه به ووصله الطبراني من طريق عثمان بن محمد الأحمسي عن محمد بن المنكدر بلفظ فبعته إياه وشرطته أي ركوبه إلى المدينة (قوله وقال زيد بن أسلم عن جابر ولك ظهره حتى ترجع) وصله الطبراني والبيهقي من طريق عبد الله بن زيد بن أسلم عن أبيه بنامه (قوله وقال أبو الزبير عن جابر أفقرناك ظهره إلى المدينة) وصله البيهقي من طريق حماد بن زيد عن أبوب عن أبي الزبير وهو عند مسلم من هذا الوجه بلفظ فبعته منه بخمس أواق قلت على أن لي ظهره إلى المدينة قلت هولك ظهره إلى المدينة وللنسائي من طريق ابن عيينة عن أبوب قال قد أخذته بكذا وكذا وقد أعرفتك ظهره إلى المدينة (قوله وقال الأعمش عن سالم) هو ابن أبي الجعد (عن جابر تبلى به إلى أهلك) وصله أحمد ومسلم وعبد بن حميد وغيرهم من طريق الأعمش وهذا لفظ عبد بن حميد ولفظ ابن سعد والبيهقي تبلى عليه إلى أهلك ولفظ مسلم فتبلى عليه

قال أبو عبد الله الإشتراط أكثر وأصح عندي

الى المدينة ولفظ أحمد قد أخذته بوقية أركبه فاذا قدمت فأتنا به وهي متقاربة (قوله قال أبو عبد الله) هو المصنف (الإشتراط أكثر وأصح عندي) أي أكثر طرقا وأصح مخرجا وأشار بذلك الى أن الرواة اختلفوا عن جابر في هذه الواقعة هل وقع الشرط في العقد عند البيع أو كان ركوبه للجمل بديعه اباحه من النبي ﷺ بهد شرائه على طريق العارية وأصرح ما وقع في ذلك رواية النسائي انذ كورة لكن اختلف فيها حماد بن زيد وسفيان عن عينة وحماد أعراف بحديث أيوب من سفيان والحاصل أن الذين ذكروه بصيغة الإشتراط أكثر عددا من الذين خالفوه وهذا وجه من وجوه الترجيح فيكون أصح و يترجح أيضا بان الذين روه بصيغة الإشتراط معهم زياد وهم حفاظ فتكون حجة وليست رواية من لم يذكر الإشتراط منافية لرواية من ذكره لان قوله لك ظهره وأقربناك ظهره وتبلغ عليه لا يمنع وقوع الإشتراط قبل ذلك وقد رواه عن جابر بمعنى الإشتراط أيضا أبو التوكل عند أحمد ولفظه فبني ولك ظهره الى المدينة لكن أخرجه المصنف في الجهاد من طريق أخرى عن أبي التوكل فلم يتعرض للشرط اثباتا ولا نفيًا ورواه أحمد من هذا الوجه بلفظ أتبعني جملك قلت نعم قال أقدم عليه المدينة ورواه أحمد من طريق أبي هبيرة عن جابر بلفظ فاشترى مني بعيرا فجعل لي ظهره حتى أقدم المدينة ورواد ابن ماجه وغيره من طريق أبي نصره عن جابر بلفظ فقلت يا رسول الله هونا ضحك اذا أتيت المدينة ورواه أيضا عن جابر بن يسح العنزي عند أحمد فلم يذكر الشرط ولفظه قد أخذته بوقية قال فنزلت الى الأرض فقال مالك قلت جملك قال اركب فركبت حتى أتيت المدينة ورواه أيضا من طريق وهب ابن كيسان عن جابر فلم يذكر الشرط قال فيه حتى بلغ اوقية قلت قد رضيت قال نعم قلت فهو لك قال قد أخذته ثم قال يا جابر هل تزوجت الحديث وما جنح اليه المصنف من ترجيح رواية الإشتراط هو الجارى على طريقة المحققين من اهل الحديث لانهم لا يتوقفون عن تصحيح المتن اذا وقع فيه الاختلاف الا اذا تكافأت الروايات وهو شرط الاضطراب الذي يرد به الخبر وهو مفقود هنا مع امكان الترجيح قال ابن دقيق العيد اذا اختلفت الروايات وكانت الحجة ببعضها دون بعض توقف الاحتياج بشرط تعادل الروايات اما اذا وقع الترجيح لبعضها بان تكون روايتها أكثر عددا او اتقن حفظا فتعين العمل بالراجح اذ الاضعف لا يكون مانعا من العمل بالاقوي والرجوح لا يمنع التمسك بالراجح وقد جنح الطحاوي الى تصحيح الإشتراط لكن تأوله بان البيع المذكور لم يكن على الحقيقة لقوله في آخره اتراني ما كستك الخ قال فانه يشعر بأن القول المتقدم لم يكن على التبايع حقيقة وردد القرطبي بأنه دعوى مجردة وتغيير وتحريف لا تأويل قال وكيف يصنع قائله في قوله بعته منك بأوقية بعد المساومة وقوله قد أخذته وغير ذلك من الالفاظ المنصوصة في ذلك واحتمج بعضهم بأن الركوب ان كان من مال اشترى فالبيع فاسد لانه شرط لنفسه ما قدمه المشتري وان كان من ماله ففاسد لان المشتري لم يملك للنافع بعد البيع من جهة البائع وانما ملكها لانها طرأت في ملكه وتحق بان المنفعة المذكورة قدرت بقدر من ثمن المبيع ووقع البيع بما عداها ونظيره من باع نخلا قد أبرت واستثنى ثمرتها والممتنع انما هو استثناء شيء مجهول للبائع والمشتري أمواله عداها مما فلا مانع فيجمل ما وقع في هذه القصة على ذلك واغرب ابن حزم فزعم انه يؤخذ من الحديث ان البيع لم يتم لان البائع بعد عقد البيع مخير قبل التفرق فلما قال في آخره اتراني ما كستك دل على انه كان اختار ترك الاخذ وانما اشترط لجابر ركوب جمل نفسه فليس فيه حجة لمن اجاز الشرط في البيع ولا يخفى ما في هذا التأويل من التكلف وقال الاسماعيلي قوله ولك ظهره وعد قام مقام الشرط لان وعده لا خلف فيه وهبته لا رجوع فيها لتزويه الله تعالى له عن دناءة الاخلاق فلذلك ساع لبعض الرواة ان يعبر عنه بالشرط ولا يلزم ان يجوز ذلك في حق غيره وحاصله ان الشرط لم يقع في نفس العقد وانما وقع سابقا ولاحقا فتبرع بمنفعته اولا كما تبرع برقبته آخره ووقع في كلام القاضي ابي الطيب الطبري من الشافعية ان في بعض طرق هذا الخبر فلما نقدني الثمن شرطت حملاني الى المدينة واستدل بها على ان الشرط تأخر عن العقد لكن لم اقف على الرواية المذكورة وان ثبتت فيتمين تأويلها على ان معنى نقدني الثمن اي فرزته لي واتقنا على تعيينه لان الروايات الصحيحة صريحة في ان قبضه

وقال عبيد الله وابن إسحاق عن وهب عن جابر اشتراه النبي ﷺ بأوقية وتابعه زيد بن أسلم عن جابر  
وقال ابن جريج عن عطاء وغيره عن جابر أخذته بأربعة دنانير وهذا يكون أوقية على حساب  
الدينار عشرة دراهم ، ولم يبين الثمن مغيرة عن الشعبي عن جابر وابن المنكدر وأبو الزبير عن  
جابر وقال الأعمش عن سالم

التمن إنما كان بالمدينة وكذلك يصح تاويل رواية الطحاوي اتبعني جملك هذا اذا قدمنا المدينة بدینار الحديث فالمعنى  
أتبعني بدینار اوفيكه اذا قدمنا المدينة وقال المهلب ينبغي تاويل ما وقع في بعض الروايات من ذكر الشرط على انه  
شرط تفضل لا شرط في اصل البيع ليوافق رواية من روى اقرناك ظهره واعرتك ظهره وغير ذلك مما تقدم قال  
ويؤيده ان القصة جرت كلها على وجه التفضل والرفق بجابر ويؤيده ايضا قول جابر هولك قال لابل بعنيه فلم يقبل  
منه لاشمن رقفا به وسبق الاسماعيلي الى نحو هذا وزعم ان النكتة في ذكر البيع انه ﷺ اراد ان يبرج جابرا على  
وجه لا يحصل لغيره طمع في مثله فبايعه في جملة على اسم البيع ليتوفر عليه بره ويبقى البعير قائما على ملكه فيكون  
ذلك أهنا لمعروفه قال وعلى هذا المعنى امره بلال ان يزيد على الثمن زيادة مهمة في الظاهر فانه قصد بذلك زيادة  
الاحسان اليه من غير ان يحصل لغيره تأميل في نظير ذلك وتعقب بانه لو كان المعنى ما ذكر لكان الحال باقيا في  
التأميل المذكور عند رده عليه البعير المذكور والتمن معا واجيب بان حالة السفر غالباً تقتضى قلة الشيء بخلاف حالة الحضرة فلا  
مبالاة عند التوسعة من طمع الآمال واقوي هذه الوجوه في نظري ما تقدم نقله عن الاسماعيلي من انه وعد حل محل الشرط  
وابدى السهلي في قصة جابر مناسبة لطيفة غير ما ذكره الاسماعيلي لمخصا انه ﷺ لما اخبر جابرا بعد قتل ابيه بأحد  
ان الله احياه وقال ماتشهي فازيدا كد ﷺ الخبر بما يشبهه فاشترى منه الجمل وهو مطيته بثمن معلوم ثم وفر عليه  
الجمل والتمن وزاده على الثمن كما اشترى الله من المؤمنين انفسهم بثمن هو الجنة ثم رد عليهم انفسهم وزادهم كما قال  
تعالى للذين احسنوا الحسنى وزيادة (قوله وقال عبيد الله) اي ابن العمري (وابن اسحاق عن وهب) اي ابن كيسان  
(عن جابر) أي في هذا الحديث (اشتراه النبي ﷺ بأوقية) وطريق ابن اسحاق وصلها أحمد وأبو يعلى والبخاري  
مطولة وفيها قال قد أخذته بدرهم قلت اذا تعبني يا رسول الله قال فبدرهمين قلت لافلهم يزل يرفع لي حتى بلغ أوقية  
الحديث ورواية عبد الله وصلها المؤلف في البيوع ولفظه قال اتبع جملك قلت نعم فاشتراه مني بأوقية (قوله وتابعه زيد  
ابن اسلم عن جابر) اي في ذكر الاوقية وقد تقدم انه موصول عند البيهقي (قوله وقال ابن جريج عن عطاء وغيره عن جابر  
أخذته بأربعة دنانير) تقدم انه موصول عند المصنف في الوكالة وقوله وهذا يكون أوقية على حساب الدينار بعشرة  
هو من كلام المصنف قصد به الجمع بين الروايتين وهو كما قال بناء على أن المراد بالاوقية اي من الفضة وهي اربعون درهما  
وقوله الدنيا ومبتدا وقوله بعشرة خبره أي دينار ذهب بعشرة دراهم فضة ونسب شيخنا ابن الملقن هذا الكلام الى  
رواية عطاء ولم ارد ذلك في شيء من الطرق لا في البخاري ولا في غيره وانما هو من كلام البخاري (قوله ولم يبين الثمن مغيرة  
عن الشعبي عن جابر وابن المنكدر وأبو الزبير عن جابر) ابن المنكدر معطوف على مغيرة وأراد أن هؤلاء الثلاثة لم  
يعينوا الثمن في روايتهم فابارواية مغيرة فتقدمت موصولة في الاستقراض وتأتى مطولة في الجهاد وليس فيها ذكر الثمن  
ولذا أخرجه مسلم والنسائي وغيرهما ولذلك لم يعين يسار عن الشعبي في روايته الثمن أخرجه أبو عوانة من طريقه  
ورواه أحمد من طريق يسار فقال عن أبي هبيرة عن جابر ولم يعين الثمن في روايته أيضا وأما ابن المنكدر فوصله  
الطبراني وليس فيه التعيين أيضا وأما أبو الزبير فوصله النسائي ولم يعين الثمن لكن أخرجه مسلم فعين الثمن ولفظه  
فبحة منه بخمس أواق قلت على أنلى ظهره الى المدينة وكذلك أخرجه ابن سعد ورويناه في فوائد تمام من طريق  
سلمة بن كهيل عن أبي الزبير فقال فيه أخذته منك بأربعين درهما (قوله وقال الأعمش عن سالم) أي ابن أبي الجعد

عَنْ جَابِرٍ وَقِيَّةٌ ذَهَبٍ . وَقَالَ أَبُو إِسْحَاقَ عَنْ سَالِمٍ عَنْ جَابِرٍ بِمِائَتِي دِرْهَمٍ . وَقَالَ دَاوُدُ بْنُ قَيْسٍ عَنْ عُبَيْدِ  
اللَّهِ بْنِ مُقْسَمٍ عَنْ جَابِرٍ اشْتَرَا دُبُرِيَّ تَبُوكَ أَحْسِبُهُ قَالَ بَارِبَعٍ أَوْاقٍ وَقَالَ أَبُو نَضْرَةَ عَنْ جَابِرٍ اشْتَرَاهُ  
بِعِشْرِينَ دِينَارًا وَقَوْلُ الشَّعْبِيِّ بِوَقِيَّةٍ أَكْثَرُ

(قوله عن جابر أوقية ذهب) وصله أحمد ومسلم وغيرهما هكذا وفي رواية لأحمد صحيحة قد أخذته بوقية ولم يصفها  
لكن من وصفها حافظ فزيادته مقبولة (قوله وقال أبو إسحاق عن سالم) أي ابن أبي الجعد (عن جابر بمائتي درهم  
وقال داود بن قيس عن عبيد الله بن مقسم عن جابر اشتراه بطريق تبوك أحسبه قال بأربع أواق) أماروابة أبي  
إسحاق فلم أقف على من وصلها ولم يختلف نسخ البخاري أنه قال فيها بمائتي درهم ووقع للنووي أن في بعض روايات  
البخاري ثمانمائة درهم وليس ذلك فيه أصلا ولعله أراد هذه الرواية فتصحفت وأما رواية داود بن قيس فجزم بزمان  
القصة وشك في مقدار الثمن فاما جزمه بان القصة وقعت في طريق تبوك فوافقته على ذلك على بن زيد بن جعدان عن  
أبي المتوكل عن جابر أن رسول الله ﷺ مر بجابر في غزوة تبوك فذكر الحديث وقد أخرجه المصنف من وجه  
آخر عن أبي المتوكل فقال في بعض أسفاره ولم يعينه وكذا أهمه أكثر الرواة عن جابر ومنهم من قال كنت في سفر  
ومنهم من قال كنت في غزوة تبوك ولا منافاة بينهما وفي رواية أبي المتوكل في الجهاد لأدري غزوة أو عمرة ويؤيد كونه  
كان في غزوة قوله في آخر رواية أبي عوانة عن مغيرة فاعتطاني الجمل وثنه وسهمي مع القوم لكن جزم ابن إسحاق عن  
وهب بن كيسان في روايته المشار إليها قبل بان ذلك كان في غزوة ذات الرقاع من نخل وكذا أخرجه الواقدي من  
طريق عطية بن عبد الله بن أنيس عن جابروهي الراجحة في نظري لأن أهل المغازي أضبط لذلك من غيرهم وأيضا  
فقد وقع في رواية الطحاوي أن ذلك وقع في رجوعهم من طريق المدينة وليست طريق تبوك ملاكية لطريق مكة  
مكة بخلاف طريق غزوة ذات الرقاع وأيضا فان في كثير من طرقه أنه ﷺ سأله في تلك القصة هل تزوجت قال نعم قال  
أتزوجت بكر أم ثيبا الحديث وفيه اعتذاره بتزوجه الثيب بان أباه استشهد باحد وترك أخواته فتزوج ثيبا لتمشطن وتقوم  
عليهن فاشهر بان ذلك كان بالقرب من وفاة أبيه فيكون وقوع القصة في ذات الرقاع أظهر من وقوعها في تبوك لان ذات  
الرقاع كانت بعد أحد سنة واحدة على الصحيح وتبوك كانت بعدها بسبع سنين والله أعلم لاجرم جزم البيهقي في الدلائل  
بما قال ابن إسحاق (قوله وقال أبو نضرة عن جابر اشتراه بعشرين دينارا) وصله ابن ماجه من طريق الجريري. عنه بلفظ فما  
زال يزيدني دينارا دينارا حتى بلغ عشرين دينارا وأخرجه مسلم والنسائي من طريق أبي نضرة فأبهم الثمن (قوله وقول الشعبي  
بأوقية أكثر) أي موافقة لغيره من الأقوال والحاصل من الروايات أوقية وهي رواية الأكثر وأربعة دنانير وهي لا تختلف  
كما تقدم وأوقية ذهب وأربع أواق وخمس أواق ومائتا درهم وعشرون دينارا هذا ما ذكره المصنف ووقع عند أحمد  
والبزار من رواية علي بن زيد عن أبي المتوكل ثلاثة عشر دينارا وقد جمع عياض وغيره بين هذه الروايات فقال سبب  
الاختلاف انهم رووا بالمعنى والمراد أوقية الذهب والاربع أواق والخمس بقدر ثمن الأوقية الذهب والاربع دنانير مع  
العشرين دينارا محمولة على اختلاف الوزن والعدد وكذلك رواية الأربعين درهما مع المائتي درهم قال وكان الاخبار  
بالفضة عما وقع عليه العقد وبالذهب عما حصل به الوفاء أو بالعكس اه ملخصا وقال الداودي المراد أوقية ذهب  
ويحمل عليها قول من أطلق ومن قال خمس أواق أو أربع أراد من فضة وقيمتها يومئذ أوقية ذهب قال ويحتمل أن  
يكون سبب الاختلاف ما وقع من الزيادة على الأوقية ولا يخفى ما فيه من التعسف قال القرطبي اختلفوا في ثمن الجمل  
اختلافا لا يقبل التلقيق وتكلف ذلك بعيد عن التحقيق وهو مبني على أمر لم يصح نقله ولا استقام ضبطه مع أنه  
لا يتعلق بتحقيق ذلك حكم وإنما تحصل من مجموع الروايات أنه باع البعير بثمن معلوم بينها و زاد عند الوفاء زيادة  
معلومة ولا يضر عدم العلم بتحقيق ذلك قال الاسماعيلي ليس اختلافهم في قدر الثمن بضر لان الفرض الذي سيق الحديث

**باب الشروط في الماملة حدثنا** أبو اليان أخبرنا شعيب حدثنا أبو الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قالت الأنصار للنبي ﷺ أقسم بيننا وبين إخواننا النخيل قال لا فقال تكفونا المؤنة ونشر ككم في الثمرة قالوا سمعنا وأطعنا **حدثنا** موسى بن اسمعيل حدثنا جويرية بن أسماء عن نافع عن عبد الله بن عمر رضي الله عنه قال أعطى رسول الله ﷺ خيبر اليهود أن يعملوها ويزرعوها ولم شطر ما يخرج منها **باب الشروط في المهر عند عقدة النكاح** وقال عمر إن مقاطع الحقوق عند الشروط ذلك ما شرطت وقال **المور سمعت النبي ﷺ** ذكر صهر آله فأنى عليه في مصاهرته فأحسن قال حدثني وصدقني ووعدي

لأجله يان كرمه ﷺ وتواضعه وحنوه على أصحابه وبركة دعائه وغير ذلك ولا يلزم من وهم بعضهم في قدر الثمن توهينه لأصل الحديث (قلت) وما جنح إليه البخاري من الترجيح أقعد وبالر جوع الى التحقيق أسعد فليعتمد ذلك وبالله التوفيق وفي الحديث جواز المساومة لمن يرض سلته للبيع والمالك في المبيع قبل استقرار العقد وابتداء المشتري بذكر الثمن وان القبض ليس شرطاً في صحة البيع وأن أجابة الكبير بقول لا جائز في الأمر الجائز والتحدث بالعمل الصالح للآتيان بالقصة على وجهها الأعلى وجه تزكية النفس وإرادة الفخر وفيه تفقد الامام والكبير لأصحابه وسؤاله عما يزل بهم وأعاتهم بما تبسر من حال أموال أودعاء تواضعه ﷺ وفيه جواز ضرب الدابة للسير وان كانت غير مكلفة ومحلها ما إذا لم يتحقق أن ذلك منها من فرط تعب وإعياء وفيه توفيق التابع لرئيسه وفيه الوكالة في وفاة الديون والوزن على المشتري والشراء بالنسيئة وفيه رد العطية قبل القبض لقول جابر هو لك قال لا بل بعينه وفيه جواز ادخال الدواب والامتنع الى رحاب المسجد وحواليه واستدل من ذلك على طهارة أبواب الابل ولا حجة فيه وفيه المحافظة على ما تبرك به لقول جابر لا تفارقني الزيادة وفيه جواز الزيادة في الثمن عند الاداء والرجحان في الوزن لكن برضا المالك وهي هبة مستأففة حتى لو ردت السلعة ببيع مثلاً لم يجب ردها وهي تابعة للثمن حتى ترد فيه اجمال وفيه فضيلة لجابر حيث ترك حظ نفسه وامثل أمر النبي ﷺ له ببيع جملة مع احتياجه اليه وفيه معجزة ظاهرة للنبي ﷺ وجواز اضافة الشيء الى من كان مالكة قبل ذلك باعتبار ما كان واستدل به على صحة البيع بغير تصريح باليجاب ولا قبول لقوله فيه قال بعينه بأوقية فبعته ولم يذ كر صيغة ولا حجة فيه لان عدم الذ كر لا يستلزم عدم الوقوع وقد وقع في رواية عطاء الماضية في الوكالة قال بعينه قال قد أخذته باربعة دنانير فهذا فيه القبول واليجاب فيه وفي رواية جرير الآتية في الجهاد قال بل بعينه قلت لرجل على أوقية ذهب فهولك بها قال قد أخذته ففيه الايجاب والقبول معا وأبين منها رواية ابن اسحق عن وهب بن كيسان عند أحمد قلت قد رضيت قال نعم قلت فهو لك بها قال قد أخذته فيستدل بها على الاكتفاء في صيغ العقود بالكنايات (تكميل) آل أمر جمل جابر هذا لما تقدم له من بركة النبي ﷺ الى ما آل حسن فرأيت في ترجمة جابر من تاريخ ابن عساکر بسنده الى أبي الزبير عن جابر قال فاقام الجمل عندي زمان النبي ﷺ وأبي بكر وعمر فعجز فأتيت به عمر فعرف قصته فقال اجعله في ابل الصدقة وفي أطيب المراعى ففعل به ذلك الى أن مات \* (قوله باب الشروط في المعاملة) أي من مزارعة وغيرها ذكر فيه حديثين \* أحدهما حديث أبي هريرة في توافق المهاجرين أن يكفوا الانصار المؤنة والعمل ويشركوهم في الثمرة مزارعة وقد تقدم الكلام عليه في فضل المنحة في أواخر الهبة والشروط المذكور لقوي اعتبره الشارع فصار شرعياً لان تقديره ان تكفونا نقسم بينكم \* ثانيهما حديث ابن عمر في قصة مزارعة أهل خيبر ذكره مختصراً وقد تقدم الكلام عليه في المزارعة \* (قوله باب الشرط في المهر عند عقدة النكاح) بضم العين المهملة من عقدة والمراد وقت العقد (قوله وقال عمر) أي ابن الخطاب (أن مقاطع الحقوق الخ) وصله ابن أبي شيبة وسعيد بن منصور من طريق اسمعيل بن عبيد الله بن أبي

فَوَقَى **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ قَالَ حَدَّثَنِي يَزِيدُ بْنُ أَبِي حَبِيبٍ عَنْ أَبِي الْخَيْرِ عَنْ  
 عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَحَقُّ الشُّرُوطِ أَنْ تُوفُوا بِهِ مَا اسْتَحَلَّمْتُمْ بِهِ الْفُرُوجَ  
**بَابُ** الشُّرُوطِ فِي الْمَزَارَعَةِ **حَدَّثَنَا** مَالِكُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ  
 قَالَ سَمِعْتُ حَنْظَلَةَ الزَّرَقِيَّ قَالَ سَمِعْتُ رَافِعَ بْنَ خَدِيجٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ : كُنَّا أَكْثَرَ الْأَنْصَارِ حَقْلًا  
 فَكُنَّا نُكْرَى الْأَرْضَ . فَرَبَّمَا أَخْرَجَتْ هَذِهِ وَلَمْ تُخْرِجْ ذِهِ . فَهَيِّنَا عَنْ ذَلِكَ وَلَمْ نُنْهَ عَنِ الْوَرَقِ  
**بَابُ** مَا لَا يَجُوزُ مِنَ الشُّرُوطِ فِي النِّكَاحِ **حَدَّثَنَا** مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ  
 عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَعِيدٍ عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ لَا يَبِيعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ وَلَا  
 تَنَاجَشُوا وَلَا يَزِيدَنَّ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ وَلَا يَخْطُبَنَّ عَلَى خِطْبَتِهِ . وَلَا تَسَالُ الْمَرْأَةُ طَلَاقَ أُخْتِهَا لِتَسْتَكْفِي  
 إِنَاءَهَا **بَابُ** الشُّرُوطِ الَّتِي لَا تَحِلُّ فِي الْحُدُودِ **حَدَّثَنَا** قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا لَيْثٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ  
 عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَزَيْدِ بْنِ خَالِدِ الْجُهَنِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُمَا  
 قَالَا إِنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَعْرَابِ أتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَتَشُدُّكَ اللَّهُ إِلَّا قَضَيْتَ لِي بِكِتَابِ  
 اللَّهِ فَقَالَ الْخَصْمُ الْآخَرَ وَهُوَ أَقْبَهُ مِنْهُ نَعَمْ فَأَقْضِ بَيْنَنَا بِكِتَابِ اللَّهِ وَأَنْذَنِي فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ  
 قُلْ قَالَ إِنَّ ابْنِي كَانَ عَسِيفًا عَلَى هَذَا فَرَزْتَنِي بِأَمْرَاتِهِ وَإِنِّي أَخْبِرْتُ أَنْ عَلَى ابْنِي الرَّجْمَ فَاقْتَدَيْتُ مِنْهُ بِمِائَةِ  
 شَاةٍ وَوَلِيدَةٍ فَسَأَلْتُ أَهْلَ الْعِلْمِ فَأَخْبَرُونِي أَنَّ عَلَى ابْنِي جَلْدَ مِائَةٍ وَتَقْرِيبَ عَامٍ وَأَنَّ عَلَى امْرَأَةٍ هَذَا الرَّجْمَ  
 فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا قَضِيَّتَ بَيْنَكُمَا بِكِتَابِ اللَّهِ الْوَلِيدَةُ وَالْقَمْرُ رَدُّ وَعَلَى ابْنِكَ جَلْدُ  
 مِائَةٍ وَتَقْرِيبُ عَامٍ أَعْدُ يَا نَسُّ إِلَى امْرَأَةٍ هَذَا فَإِنِ اعْتَرَفَتْ فَأَرْجَمَهَا قُلْ فَعَدَا عَلَيْهَا فَأَعْتَرَفَتْ فَأَمَرَ  
 بِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَرُجِمَتْ **بَابُ** مَا يَجُوزُ مِنْ شُرُوطِ الْمَكَاتِبِ إِذَا رَضِيَ بِالْبَيْعِ عَلَى أَنْ يُعْتَقَ  
**حَدَّثَنَا** خَلَادُ بْنُ يَحْيَى حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ ابْنُ أَبِي الْمَكِّيِّ عَنْ أَبِيهِ قَالَ دَخَلْتُ عَلَى عَائِشَةَ رَضِيَ  
 اللَّهُ عَنْهَا قَالَ دَخَلْتُ عَلَى بَرِيرَةَ وَهِيَ مُكَاتِبَةٌ فَقَالَتْ يَا أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ اشْتَرَيْتَنِي . فَإِنَّ أَهْلِي يَبِيعُونِي فَأَعْتَقِينِي  
 قَالَتْ نَعَمْ . قَالَتْ إِنَّ أَهْلِي لَا يَبِيعُونِي حَتَّى يَشْتَرِطُوا أَوْلَادِي . قَالَتْ لِأَحَاجَةٍ لِي فِيكَ . فَسَمِعَ ذَلِكَ النَّبِيُّ

المهاجر عن عبد الرحمن بن غنم بفتح المعجمة وسكون النون عنه وسيأتي سياقه في النكاح وكذلك حديث المسور المعلق  
 وحديث عقبة بن عامر الموصول مع الكلام على جميع ذلك ان شاء الله تعالى \* ( قوله باب الشروط في المزارعة ) هذه  
 الترجمة أخص من الماضية قبل بياب ثم ذكر فيه حديث رافع بن خديج مختصرا وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في  
 المزارعة \* ( قوله باب ما يجوز من الشروط في النكاح ) ذكر فيه حديث أبي هريرة وفيه ولا يخطبن على خطبة أخيه  
 وسيأتي الكلام عليه في كتاب النكاح وتقدم ما يتعلق به من البيوع في مكانه وقوله اطلاق أختها أي بالنسبة إلى كونها  
 بصيران ضربتين أو المراد أخوة الاسلام لأنها الغالب \* ( قوله باب الشروط التي لا تحل في الحدود ) ذكر فيه حديث  
 أبي هريرة وزيد بن خالد في قصة العسيف وقد ترجم له في الصلح إذا اصطلحوا على جور فهو مردود ويستفاد من  
 الحديث ان كل شرط وقع في رفع حد من حدود الله فهو باطل وكل صلح وقع فيه فهو مردود وسيأتي الكلام عليه في  
 الحدود ان شاء الله تعالى \* ( قوله باب ما يجوز من شروط المكاتب اذا رضى بالبيع على أن يعتق ) ذكر فيه حديث

أَوْ بَلَّغَهُ . قَالَ مَاشَانُ بَرِيرَةَ . قَالَ اشْتَرِيهَا فَأَعْتِقِهَا . وَلَيْشْتَرِطُوا مَا شَاؤُوا قَالَتْ فَاشْتَرَيْتَهَا  
فَأَعْتَقْتَهَا . وَاشْتَرَطَ أَهْلُهَا وَلَائَهَا . قَالَ النَّبِيُّ ﷺ الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ وَإِنْ اشْتَرَطُوا مِائَةَ شَرْطٍ بِأَبِ  
الشَّرْطِ فِي الطَّلَاقِ . وَقَالَ بِنُ الْمُسَبِّبِ وَالْحَسَنِ وَعَطَاءُ . إِنْ بَدَأَ بِالطَّلَاقِ أَوْ آخَرَ فَهُوَ أَحَقُّ بِشَرْطِهِ **حَدَّثَنَا**  
عُرَيْرَةُ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَدِيِّ بْنِ ثَابِتٍ عَنْ أَبِي حَازِمٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ نَهَى رَسُولُ  
اللَّهِ ﷺ عَنِ التَّلَقِّيِّ وَأَنْ يَبْتِاعَ الْمُهَاجِرُ لِلْأَعْرَابِيِّ وَأَنْ تَشْتَرِطَ الْمَرْأَةُ طَلَاقَ أُخْتِهَا وَأَنْ يَسْتَمَّ الرَّجُلُ عَلَى  
سَوْمِ أُخِيهِ ، وَنَهَى عَنِ النَّجْشِ . وَعَنِ التَّصْرِيَةِ تَابِعَهُ مُعَاذُ وَعَبْدُ الصَّمَدِ عَنْ شُعْبَةَ . وَقَالَ غُنْدَرٌ وَعَبْدُ  
الرَّحْمَنِ نَهَى وَقَالَ آدَمُ نَهَيْنَا وَقَالَ النَّضْرُ وَحِجَّاجُ بْنُ مِنْهَالٍ نَهَى

عائشة في قصة بريرة وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في أوخر العتق \* ( قوله باب الشروط في الطلاق ) أى تعليق  
الطلاق ( قوله ) وقال ابن المسيب والحسن وعطاء أن بدأ أى بهمزة ( أو آخر فهو أحق بشرطه ) وصله عبدالرزاق عن  
مصر عن قتادة عن الحسن وابن المسيب فى الرجل يقول امرأته طالق وعنده حران لم يفعل كذا يقدم الطلاق والعتاق  
قالا اذا فعل الذى قال فليس عليه طلاق ولا عتاق وعن ابن جرير عن عطاء مثله وزاد قلت له فان ناسا يقولون هى تطلقه  
حين بدأ بالطلاق قال لا هو أحق بشرطه وروى ابن أبى شيبة من وجه آخر عن قتادة عن سعيد بن المسيب والحسن  
فى الرجل يحلف بالطلاق فيبدأ به قال له ثنياه اذا وصله بكلامه وأشار قتادة بذلك الى قول شريح وابراهيم النخعي  
اذا بدأ بالطلاق قبل يمينه وقع الطلاق بخلاف ما اذا أخره وقد خالفهم الجمهور فى ذلك ( قوله عن أبي حازم ) هو سلمان  
الاشجعي وقد تقدم الكلام على حديث أبي هريرة هذا فى البيوع مفرقا فى مواضعه والغرض منه قوله ولا تشتري المرأة  
طلاق أختها لان مفهومه انها اذا اشترطت ذلك فطلق أختها وقع الطلاق لانه لو لم يقع لم يكن للنهي عنه معنى قاله ابن  
بطلال ويأتى الكلام على ما يتعلق منه بالطلاق فى كتاب النكاح ان شاء الله تعالى ( قوله تابعه معاذ ) أى ابن معاذ  
العنبري ( وعبد الصمد ) هو ابن عبدالوارث والمعنى أنهما تابعا محمد بن عريرة وتصريحه برفع الحديث الى النبي ﷺ  
وأساند النهي اليه صريحا ( قوله وقال غندر وعبد الرحمن ) أى ابن مهدي ( نهي ) يعنى أنهما روياه أيضا عن شعبة  
فأيهما الفاعل وذكره بضم النون وكسر الهاء ( قوله وقال آدم ) أى ابن أبى باس يعنى عن شعبة ( نهينا ) أى ولم يسم فاعل  
النهي أيضا ( قوله وقال النضر ) أى ابن شمیل ( وحجاج بن منهال ) يعنى عن شعبة أيضا نهى أى بفتح النون والهاء  
ولم يسم فاعل النهي أيضا وهذه الروايات قد وقعت لنا موصولة فأما رواية معاذ فوصلها مسلم ولفظه أن رسول الله  
ﷺ نهى عن التلقي الحديث وأما رواية عبدالصمد فوصلها مسلم أيضا وقال فيها أن رسول الله ﷺ نهى بمثل  
حديث معاذ وكذلك أخرجه النسائي من طريق حجاج بن محمد وأبو عوانة من طريق يحيى بن بكير وأبى داود الطيالسي  
كلهم عن شعبة لكن شك أبو داود هل هو نهى أو نهى وأما رواية غندر فوصلها مسلم أيضا قال حدثنا أبو بكر بن نافع  
حدثنا غندر وقال فى روايته نهى كما علقه البخارى وكذلك أخرجه مسلم من طريق وهب بن جرير وأبو عوانة من  
طريق ابى النضر كلاهما عن شعبة وأما رواية عبدالرحمن بن مهدي فوصلها (١) وأما رواية آدم فرويناها فى نسخة  
رواية ابراهيم بن يزيد عنه وأما رواية النضر بن شمیل فوصلها اسحق بن راهويه فى مسنده عنه وأما رواية حجاج بن

(١) بعنقوله فوصلها بياض بنسخة ممتدة وفى آخرى تركه وحذف هذه الجملة ولعل المؤلف يبض للبحث على من وصل  
رواية عبدالرحمن عبارة القسطلانى قال الحافظ بن حجر المقدمة ورواية آدم وعبدالرحمن والنضر لم أقف عليها أى  
موصولة وقال فى الفتح رواية آدم رويها فى نسخته وأما رواية النضر فوصلها اسحق بن راهويه فى مسنده  
عنه اه غرر مصححه



**باب الشروط مع الناس بالقول حدثنا إبراهيم بن موسى أخبرنا هشام أن ابن جريج أخبره قال**  
 أخبرني يعلى بن مسلم وعمرو بن دينار عن سعيد بن جبير يزيد أحدهما على صاحبه وغيرهما قد سمعته  
 يحدثه عن سعيد بن جبير قال إنا لعند ابن عباس رضي الله عنهما قال حدثني أبي بن كعب قال قال رسول الله  
 ﷺ موسى رسول الله قد كره الحديث قال ألم أقل إنك لن تستطيع معي صبراً كانت الأولى نسياناً، والوسطى  
 شرطاً. والثالثة عمداً قال لا تؤاخذني بما نسيت ولا ترهقني من أمري عسراً، لقيت غلاماً فقتله، فانطلقا  
 فوجدنا جداراً يريد أن ينقض فأقامه قرأها ابن عباس أمامهم **باب الشروط في الولاء**  
**حدثنا إسماعيل حدثنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت** جاءتني بريرة فقالت  
 كاتبته أهلي على تسع أواق في كل عام أوقية فأعينيني فقالت إن أحبوا أن أعدها لهم ويكون ولاؤك  
 لي فعلت فذهبت بريرة إلى أهلها فقالت لهم فأبوا عليها. فجاءت من عندهم ورسول الله ﷺ  
 جالس فقالت إني قد عرضت ذلك عليهم فأبوا إلا أن يكون الولاء لهم فسمع النبي ﷺ ما خبرت  
 عائشة النبي ﷺ فقال خذها واشترط لها الولاء فأبوا الولاء لمن أعتق ففعلت عائشة، ثم قام رسول الله  
 ﷺ في الناس فحمد الله وأثنى عليه ثم قال ما بال رجال بشرطون شروطاً ليست في كتاب الله ما كان من  
 شرط ليس في كتاب الله فهو باطل وإن كان مائة شرط قضاء الله أحق وشرط الله أوثق وإنما الولاء  
 لمن أعتق **باب إذا اشترط في المزارعة إذا شئت أخرجك حدثنا أبو أحمد**

منهال فوصلها البيهقي من طريق إسماعيل القاضي عنه وقرنها برواية حفص بن عمر عن شعبة وأخرجه أبو عوانة من  
 طريق زيد بن أبي أنيسة عن عدى بن ثابت فقال فيه عن النبي ﷺ ولم يشك وقوله في هذا المتن وأن يبتاع المهاجر  
 للأعرابي المراد بالمهاجر الحضري وأطلق عليه ذلك على عرف ذلك الزمان والمعنى أن الأعرابي إذا جاء إلى السوق ليباع  
 شيئاً لا يتوكل له الحاضر لئلا يحرم أهل السوق تقاعورفقوا وإنما له أن ينصحه ويشير عليه ويحتمل أن يكون المراد بقوله  
 أن يبتاع أن يبيع فيوافق الرواية الماضية \* (قوله باب الشروط مع الناس، بالقول) ذكر فيه طرفان حديث ابن  
 عباس عن أبي بن كعب في قصة موسى والخضر والمراد منه قوله كانت الأولى نسياناً والوسطى شرطاً والثالثة عمداً  
 وأشار بالشرط إلى قوله إن سألتك عن شيء بعدها فلا تصاحبني والتمام موسى بذلك ولم يكتب ذلك ولم يشهدا أحداً  
 وفيه دلالة على العمل بمقتضى ما دل عليه الشرط فإن الخضر قال لموسى لما خلف الشرط هذا فراق بيني وبينك ولم  
 ينكر موسى عليهما السلام ذلك \* (قوله باب الشروط في الولاء) ذكر فيه طرفان حديث عائشة في قصة بريرة  
 وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في آخر كتاب العتق \* (قوله باب إذا اشترط في المزارعة إذا شئت أخرجك) كذا  
 ذكر هذه الترجمة مختصرة وترجم لحديث الباب في المزارعة بأوضح من هذا فقال إذا قال رب الأرض أقرك ما أقرك الله  
 ولم يذكر أجلاً معلوماً فهما على تراضيهما وأخرج هناك حديث ابن عمر في قصة يهود خيبر بلفظ نقرم على ذلك ما شئنا  
 وأورده هنا بلفظ نقرم ما أقرم الله فاحال في كل ترجمة على لفظ المتن الذي في الأخرى وبينت أحد الروايتين مراد  
 الأخرى وإن المراد بقوله ما أقرم الله ما قدر الله أن ترككم فيها فاذا شئنا فخرجناكم نبين أن الله قدر أخرجكم والله أعلم  
 وقد تقدم في المزارعة توجيه الاستدلال به على جواز المخاطبة وفيه جواز الخيار في المساقاة للمالك لا إلى أمد وأجاب من  
 لم يجزه باحتمال أن المدة كانت مذكورة ولم تنقل أو لم تذكر لكن عينت كل سنة بكذا أو أن أهل خيبر صاروا عبيداً  
 للمسلمين ومعاملة السيد لعبد لا يشترط فيها ما يشترط في الأجنبي والله أعلم (قوله حدثنا أبو أحمد) كذا لا أكثر غير

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَحْيٍ أَبُو غَسَّانَ الْكِنَانِيُّ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ لَمَّا  
 فَدَعَ أَهْلُ خَيْبَرَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ قَامَ عُمَرُ خَطِيبًا فَقَالَ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ عَامِلَ يَهُودَ خَيْبَرَ عَلَى  
 أَمْوَالِهِمْ وَقَالَ قَرُّكُمْ مَا أَقَرَّكُمْ اللَّهُ وَإِنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ خَرَجَ إِلَى مَالِهِ هُنَاكَ فَعَدَى عَلَيْهِ مِنَ اللَّيْلِ  
 فَدَعَتْ يَدَاهُ وَرِجْلَاهُ وَلَيْسَ لَنَا هُنَاكَ عَدُوٌّ غَيْرُهُمْ هُمْ عَدُوُّنَا وَنَهْمُنَا وَقَدْ رَأَيْتُ إِجْلَاءَهُمْ ، فَلَمَّا أَجَمَعَ عُمَرُ  
 عَلَى ذَلِكَ أَتَاهُ أَحَدُ بَنِي أَبِي الْحَقِيقِ فَقَالَ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْخَرْ جَنَانًا وَقَدْ أَقَرْنَا مُحَمَّدًا ﷺ وَعَامَلْنَا عَلَى الْأَمْوَالِ  
 وَشَرَطْنَا ذَلِكَ لَنَا قَالَ عُمَرُ أَظَنَنْتَ أَنِّي نَسِيتُ قَوْلَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَيْفَ بَكَ إِذَا أُخْرِجْتَ مِنْ خَيْبَرَ

مسمى ولا منسوب ولا ابن السكن في روايته عن الفربري ووافقه أبو ذر حدثنا أبو أحمد مرار بن حمويه وهو بفتح  
 الميم وتشديد الراء وأبوه بفتح الحاء المهملة وتشديد الميم قال ابن الصلاح أهل الحديث يقولونها بضم الميم وسكون الواو  
 وفتح التحتانية وغيرهم بفتح الميم والواو وسكون التحتانية وآخرها هاء عند الجميع ومن قاله من المحدثين بالتاء المثناة الفوقانية  
 بدل الهاء فقد غلط (قلت) لكن وقع في شعر لابن دريد ما يدل على تجويز ذلك وهو قوله

\* ان كان نطوية من نسلي \* وهو همداني بفتح الميم ثقة مشهور ولبس له في البخاري غير هذا الحديث وكذا شيخه  
 وهو ومن فوقه مديون وقال الحاكم أهل بخاري يزعمون أنه أبو أحمد محمد بن يوسف البيكندی ويحتمل أن يكون  
 المراد أبو أحمد محمد بن عبد الوهاب الفراء فان أبا عمر والمستملى رواه عنه عن أبي غسان انتهى والمعتمد ما وقع في ذلك عند  
 ابن السكن ومن وافقه وجزم أبو نعيم أنه مرار المذكور وقال لم يسمه البخاري والحديث حديثه ثم أخرجه من طريق  
 موسى بن هرون عن سرار (قلت) وكذا أخرجه الدار قطني في الغرائب من طريقه ورواه ابن وهب عن مالك بغير  
 اسناد وأخرجه عمر بن شبة في أخبار المدينة (قوله حدثنا محمد بن يحيى) أي ابن علي الكاتب (قوله فدع) بفتح الفاء  
 والمهملتين الفدع بفتحتين زوال المفصل فدعت يدها إذا أزبلتا من مفاصلهما وقال الخليل الفدع عوج في المفاصل  
 وفي خلق الانسان الثابت اذا زاغت القدم من أصلها من الكعب وطرف الساق فهو الفدع وقال الاصمعي هو زيغ في  
 الكف بينها وبين الساعد وفي الرجل بينها وبين الساق هذا الذي في جميع الروايات وعليها شرح الخطابي وهو الواقع  
 في هذه القصة ووقع في رواية ابن السكن بالغين المعجمة أي فدغ وجزم به الكرمانى وهو وهم لان الفدغ بالمعجمة كسر  
 الشيء المجوف قاله الجوهري ولم يقع ذلك لابن عمر في هذه القصة (قوله فعدى عليه من الليل) قال الخطابي كان اليهود  
 سحروا عبد الله بن عمر فالتوت يده ورجلاه كذا قال ويحتمل أن يكونوا ضربوه ويؤيده تقييده بالليل في هذه الرواية  
 ووقع في رواية حماد بن سلمة التي علق المصنف اسنادها آخر الباب بلفظ فلما كان زمان عمر غشوا المسلمين وألقوا ابن  
 عمر من فوق بيت فقد عوا يديه الحديث (قوله تهمتنا) بضم المثناة وفتح الهاء ويجوز اسكانها أي الذين نتهمهم بذلك  
 (قوله وقد رأيت إجلاءهم فلما أجمع) أي عزم وقال أبو الهيثم أجمع على كذا أي جمع أمره جميعا بعد ان كان مفردا  
 وهذا لا يقتضى حصر السبب في إجلاء عمر ايام وقد وقع لي فيه سببان آخران أحدهما رواه الزهري عن عبيد الله  
 ابن عبد الله بن عتبة قال مازال عمر حتى وجد الثبت عن رسول الله ﷺ أنه قال لا يجتمع بجزيرة العرب دينان فقال  
 من كان له من أهل الكتابين عهد فليات به أنفذهه والافاني مجليكم فاجلام أخرجه ابن أبي شبة وغيره فانهم ارواه  
 عمر بن شبة في أخبار المدينة من طريق عثمان بن محمد الاخنسي قال لما كثر العيال أي الخدم في أيدي المسلمين وقوا  
 على العمل في الارض أجلام عمر ويحتمل أن يكون كل من هذه الاشياء جزءا في إخراجهم والاجلاء الإخراج عن  
 المال والوطن على وجه الاضطاج والكرهية (قوله أحد بنى أبي الحقيق) بمهملة وقافين مصغر وهو رأس يهود خيبر  
 ولم أقب على اسمه ووقع في رواية البرقاني فقال رئيسهم لانخرجنا وابن أبي الحقيق الآخر هو الذي زوج صفية بنت

تَعْدُوكَ قَلُوصُكَ لَيْلَةً بَعْدَ لَيْلَةٍ فَقَالَ كَانَ ذَلِكَ هَزِيلَةً مِنْ أَبِي الْقَاسِمِ قَالَ كَذَبْتَ يَا عَدُوَّ اللَّهِ فَأَجْلَاهُمْ عَمْرٌ وَأَعْطَاهُمْ قِيمَةً مَا كَانَ لَكُمْ مِنَ النَّسْرِ مَالًا وَإِبِلًا وَعَرُوضًا مِنْ أَقْتَابٍ وَجِبَالٍ وَغَيْرِ ذَلِكَ رَوَاهُ حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ أَحْسِبُهُ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنْ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَخْتَصَرَهُ بِأَبِ الشَّرْطِ فِي الْجِهَادِ وَالْمُصَالِحَةِ مَعَ أَهْلِ الْحَرْبِ وَكِتَابَةِ الشَّرْطِ حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ قَالَ أَخْبَرَنِي الزُّهْرِيُّ قَالَ أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ عَنِ الْمُسَوِّدِ بْنِ مَخْرَمَةَ وَمَرْوَانَ يُصَدِّقُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا حَدِيثَ صَاحِبِهِ قَالَ خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ

حي أم المؤمنين فقتل بخير و بنى أخوه الى هذه الغاية ( قوله تعدوك قلوصلك ) بفتح القاف وبالصاد المهملة الناقصة الصابرة على السير وقيل الشابة وقيل أول مبارك من انات الابل وقيل الطويلة القوائم وأشار ﷺ الى اخراجهم من خير وكان ذلك من اخباره بالمغيات قبل وقوعها ( قوله كان ذلك ) في رواية الكشميني كانت هذه ( قوله هزيلة ) تصغير الهزل وهو ضد الجذ ( قوله مالا ) تميز للقيمة وعطف الابل عليه وكذلك العروض من عطف الخاص على العام أو المراد بالمال النقد خاصة والعروض ماعدا النقد وقيل مالا بدخلة الكيل ولا يكون حيوانا ولا عقارا ( قوله رواه حماد بن سلمة عن عبيد الله ) بالتصغير هو العمري ( قوله أحسبه عن نافع ) أي ان حماد شك في وصله وصرح بذلك أبو يعلى في روايته الآتية وزعم الكرماني أن في قوله عن النبي ﷺ قرينة تدل على ان حمادا اقتصر في روايته على مانسبه الى النبي ﷺ في هذه القصة من قول أو فعل دون مانسب الي عمر ( قلت ) وليس كما قال وإنما المراد أنه اقتصر من المرفوع دون الموقوف وهو الواقع في نفس الامر فقد روينا في مسند أبي يعلى وفوائد البغوي كلاهما عن عبد الأعلى ابن حماد عن حماد بن سلمة ولفظه قال عمر من كان له سهم بخير فليحضر حتى تقسمها فقال رئيسهم لا تخرجنا ودعنا كما أقرنا رسول الله ﷺ وأبو بكر فقال له عمر أترأه سقط على قول رسول الله ﷺ كيف بك اذا وقصت بك راحلتك نحو الشام يوما ثم يوما ثم يوما فقسما عمر بين من كان شهد بخير من أهل الحديبية قال البغوي هكذا رواه غير واحد عن حماد ورواه الوليد بن صالح عن حماد بغير شك ( قلت ) وكذا روينا في مسند عمر النجار من طريق هديبة بن خالد عن حماد بغير شك وفيه قوله رقصت بك أي أسرعت في السير وقوله نحو الشام تقدم في المزارعة أن عمر أجلاهم الى تيماء واربحاء ( تنبيه ) وقع للحميدي نسبة رواية حماد بن سلمة مطولة جدا الى البخاري وكانه نقل السياق من مستخرج البرقاني كعادته وذهل عن عزوه اليه وقد نبه الاسماعيل على أن حمادا كان يطوله تارة ويرويه تارة مختصرا وقد أشرت الى بعض ما في روايته قبل قال المهلب في القصة دليل على أن العداوة توضح المطالبة بالجناية كما طالب عمر اليهود بفتح ابنه ورجح ذلك بان قال ليس لنا عدو غيرهم فعلق المطالبة بشاهد العداوة وإنما لم يطلب القصاص لانه فدح وهو نائم فلم يعرف أشخاصهم وفيه ان أفعال النبي ﷺ وأقواله محمولة على الحقيقة حتى يقوم دليل المجاز \* ( قوله باب الشرط في الجهاد والمصالحة مع أهل الحرب وكتابة الشرط ) كذا للاكثر زاد المستملي مع الناس بالقول وهي زيادة مستغني عنها لانها تقدمت في ترجمة مستقلة الا أن تحمل الاولى على الاشتراط بالقول خاصة وهذه على الاشتراط بالقول والفعل معا ( قوله عن المسور بن مخرمة ومروان ) أي ابن الحكم ( قالوا خرج ) هذه الرواية بالنسبة الى مروان رسالة لانه لا صحبة له وأما المسور فهي بالنسبة اليه أيضا رسالة لانه لم يحضر القصة وقد تقدم في أول الشرط من طريق أخرى عن الزهري عن عروة أنه سمع المسور ومروان يخبران عن أصحاب رسول الله ﷺ فذكر بعض هذا الحديث وقد سمع المسور ومروان من جماعة من الصحابة شهدوا هذه القصة كعمر وعثمان وعلى والمغيرة وأم سلمة وسهل بن حنيف وغيرهم ووقع في نفس هذا الحديث شيء يدل على أنه عن عمر كما سيأتي التنبيه عليه في مكانه وقد روي أبو الاسود عن عروة هذه القصة فلم يذكر المسور ولا مروان لكن

زمن الحديبية حتى كانوا ببعض الطريق قال النبي ﷺ إن خالد بن الوليد بالغميم في خيل لقريش طليعة أرسلها وهي كذلك في مغازي عروة بن الزبير أخرجها ابن مائد في المغازي له بطولها وأخرجها الحاكم في الاكليل من طريق أبي الاسود عن عروة أيضا مقطعة (قوله زمن الحديبية) تقدم ضبط الحديبية في الحج وهي بئرسمى المكان بها وقيل شجرة حذباء صغرت وسمى المكان بها قال المحب الطبري الحديبية قرية قريبة من مكة أكثرها في الحرم ووقع في رواية ابن اسحق في المغازي عن الزهري خرج عام الحديبية يريد زيارة البيت لا يريد قتالا ووقع عند ابن سعد أنه ﷺ خرج يوم الاثنين لئلا يذوق القعدة زاد سفیان عن الزهري في الرواية الآتية في المغازي وكذا في رواية أحمد عن عبد الرزاق في بضع عشرة مائة فلما أتى ذالحليفة قلد الهدى وأشعره وأحرم منها بعمره وبعث عيناه من خزاعة وروى عبد العزيز الامامي عن الزهري في هذا الحديث عند ابن أبي شيبة خرج ﷺ في ألف وثمانمائة وبعث عيناه من خزاعة يدعى ناجية يأتيه بنجر قریش كذا سماه ناجية والمعروف ان ناجية اسم الذي بعث معه الهدى كما صرح به ابن اسحق وغيره وأما الذي بعثه عيناه بنجر قریش فاسمه بسر بن سفیان كذا سماه ابن اسحق وهو بضم الموحدة وسكون المهملة على الصحيح وسأذكر الخلاف في عدد أهل الحديبية في المغازي ان شاء الله تعالى (قوله حتى اذا كانوا ببعض الطريق) اختصر المصنف صدر هذا الحديث الطويل مع أنه لم يسقه بطوله الا في هذا الموضع وبقية عنده في المغازي من طريق سفیان بن عيينة عن الزهري قال ونبأني معمر عن الزهري وسار النبي ﷺ حتى كان بغدير الاشطاط اتاه عينه فقال ان قریشا جموا لك جموعا وقد جمعوا لك الاحابيش وهم مقاتلونك وصادوك عن البيت وما نعوذك فقال أشيروا أيها الناس على أترون أن أميل الى عيالهم وذريهم هؤلاء الذين يريدون أن يصدونا عن البيت فان يأتونا كان الله عز وجل قد قطع عنا من المشركين والتركناهم محروبين قال أبو بكر يارسول الله خرجت عام هذا البيت لا تريد قتل أحد ولا حرب أحد فتوجه له فمن صدنا عنه قاتلناه قال امضوا على اسم الله الى ههنا ساق البخاري في نفازي من هذا الوجه وزاد أحمد عن عبد الرزاق وسأقه ابن حبان من طريقه قال قال معمر قال الزهري وكان أبو هريرة يقول ما رأيت أحدا قط كان أكثر مشاورة لأصحابه من رسول الله ﷺ اه وهذا القدر حذفه البخاري لارساله لان الزهري لم يسمع من أبي هريرة وفي رواية أحمد المذكورة حتى اذا بنوا بغدير الاشطاط قريبا من عسفان اه وغدير بفتح الغين المعجمة والاشطاط بشين معجمة وطاء بن مهملة جمع شط وهو جانب الوادي كذا جزم به صاحب المشرق ووقع في بعض نسخ ابن ذر بالطاء المعجمة فيها وفي رواية أحمد أيضا أترون ان نميل الى ذريهم هؤلاء الذين اعانهم فنصيبهم فان قعدوا قعدوا موثورين محروبين وان بجيوا تكن عنقا قطعها الله ونحوه لابن اسحق في روايته في المغازي عن الزهري والمراد أنه ﷺ استشار أصحابه هل يخالفوا الذين نصرنا في ما نأمرهم فبسي أهلهم فان جاؤا الى نصرهم اشتغلوا بهم وانفرد هو وأصحابه بقریش وذلك المراد بقوله تكن عنقا قطعها الله فأشار عليه أبو بكر الصديق بترك القتال والاستمرار على ما خرج له من العمرة حتى يكون بدء القتال منهم فرجع الى رأيه وزاد أحمد في روايته فقال أبو بكر الله ورسوله أعلم يا بني الله انما جئنا معتمرين بالغ والاحابيش بالحاء المهملة والموحدة وآخره معجمة واحدها أحبوش بضمين وهم بنوا لهون ابن خزيمه بن مدركة وبنو الحرث بن عبدمناة بن كنانة وبنو المصطلق من خزاعة كانوا يخالفوا مع قریش قيل تحت جبل يقال له الحبشى أسفل مكة وقيل سمو بذلك لتحبشهم أي تجهمهم والتحبش التجمع والحباشة الجماعة وروى الفاكهي من طريق عبد العزيز بن أبي ثابت أن ابتداء حلفهم مع قریش كان على يد قصى بن كلاب واتفق الرواة على قوله فان يأتونا من الايمان الابن السكن فعنده فان يأتونا بموحدة ثم مشاة مشددة والاول اولي ويؤيده رواية أحمد بلفظ الحجى ووقع عند ابن سعد وبلغ المشركين خروجه فاجمع رأيتهم على صده عن مكة وعسكروا ببلدح بالموحدة والمهملة بينهما لام ساكنة ثم جاء مهملة موضع خارج مكة (قوله قال النبي ﷺ ان خالد بن الوليد بالغميم في خيل لقريش طليعة) في رواية الامامي فقال له عينه هذا خالد بن الوليد بالغميم والغيم بفتح المعجمة وحمي

فَخَذُوا ذَاتَ الْيَمِينِ ، فَوَاللَّهِ مَا شَعَرَ بِهِمْ خَالِدٌ حَتَّى إِذَا هُمْ بِقَتْرَةِ الْجَيْشِ فَانْطَلَقَ بِرُكُضٍ نَذِيرًا لِقَرَيْشٍ  
 وَسَارَ النَّبِيُّ ﷺ حَتَّى إِذَا كَانَ بِالثَّنِيَّةِ الَّتِي يُهْبَطُ عَلَيْهِمْ مِنْهَا بِرَكَّتْ بِهِ رَاحِلَتُهُ . فَقَالَ النَّاسُ حَلْ حَلْ  
 فَاحْتَلَّتْ . فَتَالُوا خَلَاتِ الْقَصْوَاءِ خَلَاتِ الْقَصْوَاءِ . فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ مَا خَلَاتِ الْقَصْوَاءُ ، وَمَا ذَاكَ لَهَا  
 بِخُلُقٍ وَلَكِنْ حَبَسَهَا حَابِسُ الْفَيْلِ ثُمَّ قَالَ

عياض فيها التصغير قال المحب الطبري يظهر أن المراد كراع الغميم وهو موضع بين مكة والمدينة وسياق الحديث ظاهر في أنه كان قريبا من الحديبية فهو غير كراع الغميم الذي وقع ذكره في الصيام وهو الذي بين مكة والمدينة وأما الغميم هذا فقال ابن حبيب هو قريب من مكان بين رابع والجحفة وقد وقع في شعر جرير والتماخ بصيغة التصغير والله أعلم وبين ابن سعد أن خالدا كان في مائتي فارس فيهم عكرمة بن أبي جهل والطيعة مقدمة الجيش (قوله فخذوا ذات اليمين) أي الطريق التي فيها خالد وأصحابه (قوله حتى إذا هم بقطرة الجيش فانطلق بركض نذيرا) القتره بفتح القاف والمثناة الغبار الأسود (قوله وسار النبي ﷺ حتى إذا كان بالثنية) في رواية ابن اسحق فقال ﷺ من يخرجنا على طريق غير طريقهم التي هم بها قال فحدثني عبد الله بن أبي بكر بن حزم أن رجلا من أسلم قال أنا يا رسول الله فسلك بهم طريقا وعرا فخرجوا منها بعد أن شق عليهم وأفضوا إلى أرض سهلة فقال لهم استغفروا الله ففعلوا فقال والذي نفسى بيده أنها للحطة التي عرضت على بني إسرائيل فامتنعوا قال ابن اسحق عن الزهري في حديثه فقال اسلكوا ذات اليمين بين ظهري الحمض في طريق تخرجه على ثنية المرار مهبط الحديبية اه وثنية المرار بكسر الهمزة وتخفيف الراء هي طريق في الجبل تشرف على الحديبية وزعم الداودي الشارح أنها الثنية التي أسفل مكة وهو وهم وسمى ابن سعد الذي ملك بهم حمزة بن عمرو والأسلمي وفي رواية أبي الأسود عن عروة فقال من رجل يأخذ بنا عن يمين المحجة نحو سيف البحر لعلنا نطوي مسلحة القوم وذلك من الليل فتزل رجل عن دابته فذكر القصة (قوله بركت به راحلته فقال الناس حل حل) بفتح المهملة وسكون اللام كلمة تقال للناقة إذا تركت السير وقال الخطابي إن قلت حل واحدة فالسكون وإن أعدتها نوت في الأولى وسكنت في الثانية وحكي غيره السكون فيهما والتنوين كتنظيره في مخزج يقال حلحلت فلانا إذا أزجته عن موضعه (قوله فاحت) بتشديد المهملة أي تمادت على عدم القيام وهو من الحاج (قوله خلات القصواء) الخلاء بالمعجمة والمدلاليل كالحران للخيل وقال ابن قتيبة لا يكون الخلاء إلا للونق خاصة وقال ابن فارس لا يقال للجمل خلا لكن ألح والقصواء بفتح القاف بعدها مهملة ومداسم ناقة رسول الله ﷺ وقيل كان طرف أذنها مقطوعا والقصو قطع طرف الأذن يقال بعير أقصي وناقة قصوى و كان القياس أن يكون بالقصر وقد وقع ذلك في بعض نسخ أبي ذر وزعم الداودي أنها كانت لا تسبق فقيل لها القصواء لأنها بلغت من السبق أقصاه (قوله وما ذاك لها بخلق) أي بعادة قال ابن بطال وغيره في هذا الفصل جواز الاستتار عن طلائع المشركين ومفاجأتهم بالجيش طلبا لغرتهم وجواز السفر وحده للحاجة وجواز التنكيب عن الطريق السهلة إلى الوعرة للمصلحة وجواز الحكم على الشيء بما عرف من عادته وإن جاز أن يطرأ عليه غيره فإذا وقع من شخص هفوة لا يعهد منه مثلها لا ينسب إليها ويرد على من نسبه إليها ومعدرة من نسبه إليها ممن لا يعرف صورة حاله لأن خلاء القصواء لولا خارق العادة لكان ما ظنه الصحابة صحيحا ولم يعاتبهم النبي ﷺ على ذلك لعذرهم في ظنهم قال وفيه جواز التصرف في ملك الغير بالمصلحة بغير إذنه الصريح إذا كان سبق منه ما يدل على الرضا لذلك لأنهم قالوا حل حل فزجروها بغير إذن ولم يعاتبهم عليه (قوله حبسها حابس الفيل) زاد اسحق في روايته عن مكة أي حبسها الله عز وجل عن دخول مكة كما حبس الفيل عن دخوله وقصة الفيل مشهورة ستأتي الإشارة إليها في مكانها ومناسبة ذكرها أن الصحابة لو دخلوا مكة على تلك الصورة وصددم قريش عن ذلك لوقع بينهم قتال قد يفضي إلى سفك الدماء ونهب الأموال كما لو قدر دخول الفيل وأصحابه مكة لكن سبق في علم الله تعالى

وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا يَسْأَلُونِي خَطَّةً يُعْظَمُونَ فِيهَا حُرْمَاتِ اللَّهِ إِلَّا أُعْطَيْتُهُمْ إِيَّاهَا ثُمَّ زَجَرَهَا فَوَكَّبَتْ  
 قَالَتْ فَذَلِكُنَّ هُنَّ حَتَّى نَزَلَ بِأَقْصَى الْحُدَيْدِيَّةِ عَلَى تَمَدٍ قَلِيلٍ الْمَاءِ يَتَبَرَّضُهُ النَّاسُ تَبَرُّضًا ، فَلَمْ يَلْبَثْهُ النَّاسُ  
 حَتَّى نَزَحُوهُ وَشَكِي إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْعَطَشُ . فَانْتَزَعَ سَهْمًا مِنْ كِنَانَتِهِ ثُمَّ أَمَرَهُمْ أَنْ يَجْمَلُوهُ فِيهِ  
 فَوَاللَّهِ مَا زَالَ

في الموضوعين انه سيدخل في الاسلام خلق منهم و يستخرج من أصلابهم ناس يسلمون و يجاهدون و كان مكة في الحديبية  
 جمع كثير مؤمنون من المستضعفين من الرجال والنساء والوالدان فلوطرق الصحابة مكة لما أمن أن يصاب ناس  
 منهم خير عمد كما أشار إليه تعالى في قوله ولولا رجال مؤمنون الآية و وقع للمهلب استبعاد جواز هذه الكلمة وهي حابس  
 الفيل على الله تعالى فقال المراد حبسها أمر الله عز وجل وتعقب بانه يجوز اطلاق ذلك في حق الله فيقال حبسها الله  
 حابس الفيل وانما الذي يمكن أن يمنع تسميته سبحانه وتعالى حابس الفيل ونحوه كذا أجاب ابن المنير وهو مبني على  
 الصحيح من أن الاسماء توقيفية وقد توسط الغزالي وطائفة فقالوا محل المنع ما لم يرد نص بما يشق منه بشرط أن لا يكون  
 ذلك الاسم المشتق مشعرا بنقص فيجوز تسميته الواقى لقوله تعالى ومن تق السيئات يومئذ فقد رحمته ولا يجوز  
 تسميته البناء وان ورد قوله تعالى والسماء بنيناها بأيد وفي هذه القصة جواز التشبيه من الجهة العامة وان اختلفت  
 الجهة الخاصة لان أصحاب الفيل كانوا على باطل محض وأصحاب هذه الناقة كانوا على حق محض لكن جاء التشبيه من  
 جهة ارادة الله منع الحرم مطلقا أما من أهل الباطل فواضح وأما من أهل الحق فلمعني الذي تقدم ذكره وفيه ضرب المثل  
 واعتبار من بقي بمن مضي قال الخطابي معنى تعظيم حرمت الله في هذه القصة ترك القتال في الحرم والجنوح الى المسألة  
 والكف عن اراقة الدماء واستدل بعضهم بهذه القصة لمن قال من الصوفية علامة الاذن التيسير وعكسه وفيه نظر  
 (قوله والذي نفسى بيده) فيه تأكيد القول باليمين فيكون ادعى الى القبول وقد حفظ عن النبي ﷺ الحلف في  
 أكثر من ثمانين موضعا قاله ابن القيم في المهدي (قوله لا يسألونني خطة) بضم الخاء المعجمة أي خصلة (يعظمون  
 فيها حرمت الله) أي من ترك القتال في الحرم ووقع في رواية ابن اسحق يسألونني فيها صلة الرحم وهي من جملة  
 حرمت الله وقيل المراد بالحرمت حرمة الحرم والشهر والاحرام قلت وفي الثالث نظر لانهم لو عظموا الاحرام ما صدوه  
 (قوله الا أعطيتهم اياها) أي أجبتهم اليها قال السهيلي لم يقع في شيء من طرق الحديث أنه قال ان شاء الله مع انه مأثور بها  
 في كل حالة والجواب أنه كان أمرا واجبا حتما فلا يحتاج فيه الى الاستثناء كذا قال وتعقب بانه تعالى قال في هذه القصة  
 لتدخلن المسجد الحرام ان شاء الله آمنين فقال تعالى ان شاء الله مع تحقق وقوع ذلك تعلما وارشادا فالاولى أن يحمل  
 على أن الاستثناء سقط من الراوى أو كانت القصة قبل نزول الامر بذلك ولا يعارضه كون الكهف مكة اذ لا مانع  
 أن يتأخر نزول بعض السورة (قوله ثم زجرها) أي الناقة (فوثبت) أي قامت (قوله فعذل عنهم) في رواية ابن  
 سعد فولي راجعا وفي رواية ابن اسحق فقال للناس انزلوا قالوا يا رسول الله ما بالوادي من ماء نزل عليه (قوله على تمد)  
 بفتح التثنية والميم أي حفرة فيها ماء متمد أي قليل وقوله قليل الماء تأكيد لدفع توهم أن يراد لغة من يقول ان التمد الماء  
 الكثير وقيل التمد ما يظهر من الماء في الشتاء ويذهب في الصيف (قوله يتبرضه الناس) بالموحدة والتشديد والضاد  
 المعجمة هو الاخذ قليلا قليلا والبرض بالفتح والسكون اليسير من العطاء وقال صاحب العين هو جمع الماء بالكفين  
 وذكر أبو الاسود في روايته عن عروة وسبقت قريش الى الماء فنزلوا عليه ونزل النبي ﷺ الحديبية في حر شديد  
 وليس بها الا بئر واحدة فذكر القصة (قوله فلم يلبثه) بضم أوله وسكون اللام من الالباب وقال ابن التين بفتح اللام  
 وكسر الموحدة الثقيلة أي لم يتركه يلبث أي يقيم (قوله وشكي) بضم أوله على البناء للمجهول (قوله فانزع سهما  
 من كنانته) أي أخرج سهما من جعبته (قوله ثم أمرهم) في رواية ابن اسحق عن بعض أهل العلم عن رجال

بجيش لهم بالرى حتى صدروا عنه . فبيناهم كذلك إذ جاء بدليل بن ورقاء الخزاعي في نفر من قومه من خزاعة وكانوا عيبة نصح رسول الله ﷺ من أهل تهامة ، فقال إني تركت كعب بن لؤي وعامر بن لؤي

من أسلم أن ناجية بن جندب الذي ساق البدن هو الذي نزل بالسهم وأخرجه ابن سعد من طريق سلمة بن الأكوع وفي رواية ناجية بن الأعجم قال ابن اسحق وزعم بعض أهل العلم أنه البراء بن عازب وروى الواقدي من طريق خالد بن عباد الغفاري قال أنا الذي نزلت بالسهم ويمكن الجمع بانهم تعاونوا على ذلك بالحفر وغيره وسيأتي في المغازي من حديث البراء بن عازب في قصة الحديبية أنه ﷺ جلس على البئر ثم دعا بانه فضمض ودعا الله ثم عبه فيها ثم قال دعوها ساعة ثم انهم ارتووا بعد ذلك ويمكن الجمع بان يكون الأمران معا وقعا وقد روى الواقدي من طريق أوس بن خولي أنه ﷺ توضأ في الدلو ثم أفرغه فيها وانزع السهم فوضعه فيها وهكذا ذكر أبو الأسود في روايته عن عروة أنه ﷺ تغمض في دلو وصبه في البئر ونزع سهما من كنانته فلقاه فيها ودعا فقارت وهذه القصة غير القصة الآتية في المغازي أيضا من حديث جابر قال عطش الناس بالحديبية وبين يدي رسول الله ﷺ ركوة فتوضأ منها فوضع يده فيها فجعل الماء يفور من بين أصابعه الحديث وكان ذلك كان قبل قصة البئر والله أعلم وفي هذا الفصل معجزات ظاهرة وفيه بركة سلاحه وما ينسب اليه وقد وقع نبع الماء من بين أصابعه في عدة مواطن غير هذه وسيأتي في أول غزوة الحديبية حديث زيد بن خالد أنهم أصابهم مطر بالحديبية الحديث وكان ذلك وقع بعد القصتين المذكورتين والله أعلم (قوله بجيش) بفتح أوله وكسر الجيم وآخره معجمة أي يفور وقوله بالرى بكسر الراء ويجوز فتحها وقوله صدر واعنه أي رجعوا رواء بعد ورودم زاد ابن سعد حتى اغترفوا بآبئتهم جلوسا على شفير البئر وكذا في رواية أبي الأسود عن عروة (قوله فيناهم) في رواية الكشميهني فيناهم (كذلك إذ جاء بدليل) بالوحدة والتصغير أي ابن ورقاء بالقاف والمد صحابي مشهور (قوله في نفر من قومه) سمي الواقدي منهم عمرو بن سالم وخراش ابن أمية وفي رواية أبي الأسود عن عروة منهم خارجة بن كرز ويزيد بن أمية (قوله وكانوا عيبة نصح) العيبة بفتح المهملة وسكون التحتانية بعدها موحدة ما توضع فيه الثياب لحفظها أي أنهم موضع النصيحة والامانة على سره ونصح بضم النون وحكي ابن التين فتحها كأنه شبه الصدر الذي هو مستودع السر بالعيبة التي هي مستودع الثياب وقوله من أهل تهامة لبيان الجنس لان خزاعة كانوا من جملة أهل تهامة بكسر المثناة في مكة وما حولها وأصلها من التهم وهو الحر وركود الرمح زاد ابن اسحق في روايته وكانت خزاعة عيبة رسول الله ﷺ مسلما ومشركا لا يخفون عليه شيئا كان بمكة ووقع عند الواقدي أن بدبلا قال للنبي ﷺ لقد غزوت ولا سلاح معك فقال لم نجى لقتال فتكلم أبو بكر فقال له بدبيل أنا لأنهم ولا قومي اه وكان الاصل في موالة خزاعة للنبي ﷺ أن بني هاشم في الجاهلية كانوا تحالفوا مع خزاعة فاستمروا على ذلك في الاسلام وفيه جواز استنصاح بعض المعاهدين وأهل الذمة اذا دلت القرائن على نصحتهم وشهدت التجربة بايثارهم أهل الاسلام على غيرهم ولو كانوا من أهل دينهم ويستفاد منه جواز استنصاح بعض ملوك العدو استظهارا على غيرهم ولا يعد ذلك من موالة الكفار ولا موادة أعداء الله بل من قبيل استخدامهم وتقليل شوكة جمعهم وانكاء بعضهم ببعض ولا يلزم من ذلك جواز الاستعانة بالمشركين على الاطلاق (قوله فقال إني تركت كعب بن لؤي وعامر بن لؤي) انما اقتصر على ذكر هذين لكون قريش الذين كانوا بمكة أجمع ترجع أنسابهم اليهما وبني من قريش بنوا أسامة بن لؤي وبنوعوف بن لؤي ولم يكن بمكة منهم أحد وكذلك قريش الظواهر الذين منهم بنو تميم بن غالب ومحارب بن فهر قال هشام بن الكلبي بنوعامر بن لؤي وكعب بن لؤي هما الصريحان لاشك فيهما بخلاف أسامة وعوف أي قفيهما الخلف قال وهم قريش البطاح أي

تَزَلُّوا أَعْدَادَ مِيَاهِ الْحَدِيدِيَّةِ وَمَعَهُمُ الْعُودُ الْمَطَافِيلُ وَهُمْ مُقَاتِلُوكَ وَصَادُوكَ عَنِ الْبَيْتِ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ  
**عَلَيْهِ السَّلَامُ** إِنَّا لَمْ نَجِي لِقِتَالِ أَحَدٍ وَلَكِنَّا جِئْنَا مُعْتَمِرِينَ وَإِن قَرِيشًا قَدْ نَهَكْتَهُمُ الْحَرْبُ وَأَضْرَبَتْ بِهِمْ  
فَإِنْ شَأُوا مَادَدْتَهُمْ مِئَةً وَيَخْلُوا بَيْنِي وَبَيْنَ النَّاسِ فَإِنْ أَظْهَرَ ، فَإِنْ شَأُوا أَنْ يَدْخُلُوا فِيهَا دَخَلَ فِيهِ النَّاسُ  
ضُرًا وَإِلَّا فَهَدَجُوا وَإِنْ هُمْ أَبَوْا فَوَا الَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لِأَقَاتِلَنَّهُمْ عَلَى أَمْرِي هَذَا حَتَّى تَنْفَرِدَ سَالِفَتِي .  
وَلَيَنْفِذَنَّ اللَّهُ أَمْرَهُ فَقَالَ بَدِيلٌ سَأَبْلَغُهُمْ مَا تَقُولُ . قَالَ فَأَنْطَاقَ حَتَّى أَتَى قَرِيشًا قَالَ إِنَّا قَدْ جِئْنَاكُمْ مِنْ هَذَا  
الرَّجُلِ وَسَمِعْنَاهُ يَقُولُ قَوْلًا . فَإِنْ شِئْتُمْ نَعْرِضُهُ عَلَيْكُمْ فَعَلْنَا فَقَالَ سَفَهَاؤُهُمْ لَأَحَاجَةٌ لَنَا أَنْ تُخْبِرَنَا عَنْهُ  
بِشَيْءٍ . وَقَالَ ذُوو الرَأْيِ مِنْهُمْ هَاتِ مَا سَمِعْتَهُ يَقُولُ قُلْ سَمِعْتُهُ يَقُولُ كَذًا وَكَذًا

بخلاف قريش الظواهر وقد وقع في رواية أبي المليح وجمعا لك الاحباش بحاء مهملة وموحدة ثم شين معجمة وهو  
ماخوذ من الصبح وهو التجمع ( قوله نزلوا أعداد مياه الحديدية ) الاعداد بالفتح جمع عد بالكسر والتشديد وهو الماء  
الذي لا يقطع له وغفل الداودي فقال هو موضع بمكة وقول بديل هذا يشعر بأنه كان بالحديبية مياه كثيرة وان  
قريش سبقوا الى النزول عليها فلذا عطش المسلمون حيث نزلوا على التمد المذكور ( قوله ومعهم العود المطافيل ) العود  
بضم المهملة وسكون الواو بعدها معجمة جمع عائد وهي الناقه ذات اللبن والمطافيل الامهات اللاتي معها أطفالها يريد  
أنهم خرجوا معهم بذوات الالبان من الابل ليتزودوا بالبانها ولا يرجعوا حتى يمنعوه أو كفى بذلك عن النساء معهم  
الاطفال والمراد أنهم خرجوا معهم بنسائهم وأولادهم لارادة طول المقام وليكون أدعى الى عدم الفرار ويحتمل  
ارادة للمنى الاعم قال ابن فارس كل أنثى اذا وضعت فهي الى سبعة أيام عائدوا لجمع عوذ كانها سميت بذلك لانها تعوذ ولدها  
وتلزم الشغل به وقال السهيلي سميت بذلك وان كان الولد هو الذي يعوذ بها لانها تعطف عليه بالشفقة والحنو كما قالوا  
تجارة رابحة وان كانت مربوحة فيها ووقع غندين سعد معهم العود المطافيل والنساء والصبيان ( قوله نهكتهم ) بفتح  
أوله وكسر الهاء أى أبلغت فيهم حتى أضعفتهم اما أضعفت قوتهم واما أضعفت أموالهم ( قوله ماددتهم ) أى جعلت  
بينى وبينهم مدة يترك الحرب بيننا وبينهم فيها ( قوله ويخلوا بينى وبين الناس ) أى من كفار العرب وغيرهم ( قوله  
فان أظهر فان شأوا ) هو شرط بعد الشرط والتقدير فان ظهر غيرهم على كفاهم المؤنة وان أظهر أنا على غيرهم فان شأوا  
أطاعوني والافلا تنقضي مدة الصلح الا وقد جموا أى استراحوا وهو بفتح الجيم وتشديد الميم المضمومة أى قوا  
ووقع في رواية ابن اسحق وان لم يفعلوا قاتلوا بهم قوة وانما رد الامر مع انه جازم بان الله تعالى سينصره ويظهره  
لوعدا الله تعالى له بذلك على طريق التزل مع الخصم وفرض الامر على مازعم الخصم ولهذا النكتة حذف القسم الاول  
وهو التصريح بظهور غيره عليه لكن وقع التصريح به في رواية ابن اسحق ولفظه فان أصابوني كان الذى أرادوا اولادى  
عائدا من وجه آخر عن الزهرى فان ظهر الناس على ذلك الذى يبتغون فالظاهر أن الحذف وقع من بعض الرواة تادبا  
( قوله حتى تنفرد سالفتي ) السالفة بالمهملة وكسر اللام بعدها فاء صفة العنق وكفى بذلك عن القتل لان القتل تنفرد  
مقدمة عنقه وقال الداودي المراد الموت أى حتى أموت وأبقي منفردا في قبري ويحتمل أن يكون أراد انه يقاتل حتى  
ينفرد وحده في مقاتلتهم وقال ابن المنير لعله **صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ** نبه بالادنى على الاعلى أى أنلى من القوة بالله والحول به ما يقتضى  
أن أقاتل عن دينه لو انفردت فكيف لا أقاتل عن دينه مع وجود المسامين وكثرتهم وتخاذ بصائرهم في نصر دين الله  
تعالى ( قوله ولينفذن ) بضم أوله وكسر الفاء أى ليمضين الله أمره في نصر دينه وحسن الايمان بهذا الجزم بعد ذلك  
التردد للتنبية على أنه لم يورده الاعلى سبيل الفرض وفي هذا الفصل التذب الى صلة الرحم والابقاء على من كان من أهلها  
وبذل النصيحة للقرابة وما كان عليه النبي **صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ** من القوة والثبات في تنفيذ حكم الله وتبليغ أمره ( قوله فقال بديل  
سأبلغهم ما تقول ) أى فاذنله ( قوله فقال سفهاؤهم ) سمي الواقدي منهم عكرمة بن أبي جهل والحكم بن أبي العاص



فَحَدَّثَهُمْ بِمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ فَقَامَ عُرْوَةُ ابْنُ مَسْعُودٍ فَقَالَ أَيُّ قَوْمٍ أَلَسْتُمْ بِالْوَالِدِ قَالُوا بَلَى قَالَ  
 أَوَلَسْتُ بِالْوَالِدِ قَالُوا بَلَى قَالَ فَمَنْ تَتَّبِعُونِي قَالُوا لَا قَالَ أَلَسْتُمْ تَعْلَمُونَ أَنِّي اسْتَنْفَرْتُ أَهْلَ عُكَاظٍ فَلَمَّا  
 بَلَغُوا عَلَيَّ جِئْتُكُمْ بِأَهْلِي وَوَالِدِي وَمَنْ أَطَاعَنِي قَالُوا بَلَى قَالَ فَإِنَّ هَذَا قَدْ عَرَضَ لَكُمْ خُطَّةٌ رُشِدٍ  
 أَقْبِلُوهَا وَدَعُونِي آتِيهِ قَالُوا آتِيهِ فَاتَاهُ فَجَعَلَ يُكَلِّمُ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ نَحْوًا مِنْ قَوْلِهِ لِيَدُبِّلَ  
 فَقَالَ عُرْوَةُ عِنْدَ ذَلِكَ أَيُّ مُحَمَّدٍ . أَرَأَيْتَ إِنْ اسْتَأْصَلْتَ أُمَّرَ قَوْمِكَ هَلْ سَمِعْتَ بِأَحَدٍ مِنَ الْعَرَبِ اجْتَنَحَ  
 أَهْلَهُ قَبْلَكَ . وَإِنْ تَكُنِ الْآخِرَى ، فَإِنِّي وَاللَّهِ لَا أَرَى وَجُوهًا . وَإِنِّي لَأَرَى أَشْوَابًا مِنَ النَّاسِ

( قوله فحدثهم بما قال ) زاد ابن اسحق في روايته فقال لهم بديل انكم تعجلون على عهدانه لم يأت لقتال انما جاء معتمرا  
 فانهموه أي اتهموا بديلا لانهم كانوا يعرفون ميله الى النبي ﷺ فقالوا ان كان بما تقول فلا يدخلها علينا عنوة ( قوله  
 فقام عروة ) في رواية أبي الاسود عن عروة عند الحالم في الاكليل والبيهقي في الدلائل وذو كذا ابن اسحق أيضا  
 من وجه آخر قالوا المانزل بالحديبية أحب أن يبعث رجلا من أصحابه الى قريش يعلمهم بأنه انما قدم معتمرا فدعا  
 عمر فاعتذر بأنه لا عشرة له بمكة فدعا عثمان فارسله بذلك وأمره ان يعلم من بمكة من المؤمنين بان الفرج قريب فاعلمهم  
 عثمان بذلك فحملة أبان بن سعيد بن العاص على فرسه فذكر القصة فقال المسلمون هنيئا لعثمان خلص الى البيت فطاف به  
 دوننا فقال النبي ﷺ ان ظني به أن لا يطوف حتى تطوف معا فكان كذلك قال ثم جاء عروة بن مسعود فذكر القصة  
 وفي رواية ابن اسحق أن مجيء عروة كان قبل ذلك وذكرها موسى بن عقبة في المغازي عن الزهري وكذا أبو الاسود عن  
 عروة قبل قصة مجيء سهيل بن عمرو والله أعلم ( قوله فقام عروة بن مسعود ) أي ابن معتب بضم أوله وفتح المهملة وتشديد  
 المثناة المكسورة بعدها موحدة الثقفى ووقع في رواية ابن اسحق عند أحمد عروة بن عمرو بن مسعود والصواب الاول  
 هو الذي وقع في السيرة ( قوله ألستم بالولد وألستم بالوالد قالوا بلى ) كذا لا بى ذر وغيره بالعكس ألستم بالوالد وألستم  
 بالولد وهو الصواب وهو الذي في رواية أحمد وابن اسحق وغيرهما زاد ابن اسحق عن الزهري ان أم عروة هي سيفة بنت  
 عبد شمس بن عبد مناف فاراد بقوله ألستم بالوالد انكم حتى قد ولدوني في الجملة لكون أمي منكم وجرى بعض الشراح  
 على ما وقع في رواية أبي ذر فقال أراد بقوله ألستم بالولد أي أنتم عندي في الشفقة والنصح بمنزلة الولد قال ولعله كان  
 مخاطب بذلك قوما هو أحسن منهم ( قوله استنفرت أهل عكاظ ) بضم المهملة وتخفيف الكاف وآخره معجزة ي  
 دعوتهم الى نصرهم ( قوله فلما بلحوا ) بالموحدة وتشديد اللام المفتوحين ثم مهملة مضمومة أي امتنعوا والتبلح التمتع  
 من الاجابة وبلح الغريم اذا امتنع من أداء ما عليه زاد ابن اسحق فقالوا صدقت ما أنت عندنا بمنهم ( قوله قد عرض  
 عليكم ) في رواية الكشميهني لكم ( خطة رشد ) بضم الخاء المعجمة وتشديد المهملة والرشد بضم الراء وسكون  
 المعجمة وفتحتها أي خصلة خير وصلاح وانصاف و بين ابن اسحق في روايته أن سبب تقديم عروة لهذا الكلام  
 عند قريش ما رآه من ردهم العنيف على من يجيء من عند المسلمين ( قوله ودعوني آتية ) بالمدوهو مجزوم على جواب  
 الامر وأصله آتية أي آتية اليه ( قالوا آتية ) بالف فصل بعدها همزة ساكنة ثم مشناة مكسورة ثم هاء ساكنة ويجوز  
 كسرها ( قوله نحوا من قوله لبديل ) زاد ابن اسحق وأخبره أنه لم يأت يريد حربا ( قوله فقال عروة عند ذلك ) أي عند  
 قوله لا قاتلناهم ( قوله اجتاحت ) بجمع ثم مهملة أي أهلك أصله بالسكية وحذف الجزاء من قوله وان تكن الآخرة تأدبا مع النبي  
 ﷺ والمعنى وان تكن الغلبة لقريش لا آمنهم عليك مثلا وقوله فاني والله لا أرى وجوها الخ كالتعليل لهذا القدر المحذوف  
 والحاصل أن عروة ردد الامر بين شيئين غير مستحسنين عادة وهو هلاك قومه ان غلب وذهاب أصحابه ان غلب لكن كل  
 من الامرين مستحسن شرعا كما قال تعالى قل هل تربصون بنا الا احدي الحسينين ( قوله أشوابا ) بتقديم المعجمة على  
 الواو وكذا للاكثر وعليها اقتصر صاحب المشارق ووقع لا بى ذر عن الكشميهني أو شابا بتقديم الواو والاشواب

خَلِيقًا أَنْ يَمْرُؤًا وَيَدْعُوكَ فَقَالَ لَهُ أَبُو بَكْرٍ أَمْصَصْ بِيْظِرِّ اللَّاتِ أَنْحَنُ نَفْرًا عَنْهُ وَنَدَعُهُ فَقَالَ مَنْ ذَا قَالُوا  
 أَبُو بَكْرٍ قُلْ أَمَا الَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوْلَا يَدُكَ كَانَتْ لَكَ عِنْدِي لَمْ أَجْزِكَ بِهَا لِأَجْبَتِكَ قَالَ وَجَمَلُ يَكْلُمُ النَّبِيَّ  
 ﷺ فَكَلَّمَا نَكَلَّمَا أَخَذَ بِلِحْيَتِهِ وَالْمَغْبِرَةَ بِنُ شُعْبَةَ قَائِمٌ عَلَى رَأْسِ النَّبِيِّ ﷺ وَنَمَّهُ السِّيفُ وَعَلَيْهِ  
 الْمِنْفَرُ. فَكَلَّمَا أَهْوَى عُرْوَةَ بِيَدِهِ إِلَى لِحْيَةِ النَّبِيِّ ﷺ ضَرَبَ يَدَهُ بِنَعْمَلِ السِّيفِ وَقَالَ لَهُ آخِرُ يَدِكَ  
 عَنْ لِحْيَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَرَفَعَ عُرْوَةَ رَأْسَهُ

الاخلاط من أنواع شتى (١) والاول باش الاخلاط من السفلة فالوا باش اخص من الاشواب (قوله خليقا) بالخاء  
 المعجمة والقاف أى حقيقا وزناومعنى ويقال خليق الواحد والجمع ولذلك وقع صفة الاشواب (قوله ويدعوك) بفتح  
 الدال أى يتركوك فى رواية أبى المليلج عن الزهري عندهم سميت وكاني بهم لو قد لقيت قريشا قد أساموك فتؤخذ أسيرا  
 فأى شئ أشد عليك من هذا وفيه أن العادة جرت أن الجيوش المجمع لا يؤمن عليها الفرار بخلاف من كان من قبيلة واحدة  
 فأنهم يأتون الثرارى فى العادة ومادرى عروة أن مودة الاسلام أعظم من مودة القرابة وقد ظهر له ذلك من مبالغة المسلمين فى  
 تعظيم النبي ﷺ كما سياتى (قوله فقال له أبو بكر الصديق) زاد ابن اسحق وأبو بكر الصديق خلف رسول الله ﷺ  
 قاعد فقال (قوله امصص بظ اللات) زاد ابن عائد من وجه آخر عن الزهري وهى أى اللات طاغيتها التى يعبد أى طاغية  
 عروة وقوله امصص بالف وصل ومهملتين الاولى مفتوحة بصيغة الامر وحكى ابن التين عن رواية القاسمى ضم الصاد  
 الاولى وخطأها والبظ بفتح الموحدة وسكون المعجمة قطعة تبقى بعد الختان فى فرج المرأة واللات اسم أحد الاصنام  
 التى كانت قريش وثقيف يعبدونها وكانت عادة العرب الشتم بذلك لكن بلفظ الام فاراد أبو بكر المبالغة فى سب عروة  
 باقامة من كان بعيد مقام أمه وحمله على ذلك ما أغضب به من نسبة المسلمين الى الفرار وفيه جواز النطق بما يستبشع من  
 الالفاظ لارادة زجر من بدا منه ما يستحق به ذلك وقال ابن المنير فى قول أبى بكر تخسيس للعدو وتكذيبهم وتعريض  
 بالزامهم من قولهم ان اللات بنت الله تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا بانها لو كانت بنتا لكان لها ما يكون للاناث (قوله  
 أنحن نفر) استفهام انكار (قوله من ذاقوا أبو بكر) فى رواية بن اسحق فقال من هذا يا محمد قال هذا ابن أبى قحافة  
 (قوله أما) هو حرف استفتاح وقوله والذى نفسى بيده يدل على أن القسم بذلك كان عادة العرب (قوله لولايد) أى  
 نعمة وقوله لم أجزك أى لم أكفك بها زاد ابن اسحق ولكن هذه بها أى جازاه بعدم اجابته عن شتمه بيده التى كان  
 أحسن اليه بها وبين عبد العزيز الامامى عن الزهري فى هذا الحديث أن اليد المذكورة ان عروة كان تحمل بديهة  
 فأعانه أبو بكر فيها بعون حسن وفى رواية الواقدي عشر قلائص (قوله قائم على رأس النبي ﷺ بالسيف) فيه جواز  
 القيام على رأس الأمير بالسيف بقصد الحراسة ونحوها من ترهيب العدو ولا يعارضه النهي عن القيام على رأس  
 الجالس لان محله ما اذا كان على وجه العظمة والكبر (قوله فكلمنا تكلم) فى رواية المرخمي والكشميهني فكلمنا  
 كلمه أخذ بليحته وفى رواية ابن اسحق فجعل يتناول لحية النبي ﷺ وهو يكلمه (قوله والمغبرة بن شعبة قائم) فى  
 معازى عروة ابن الزبير رواية أبى الاسود عنه ان المغيرة رأى عروة بن مسعود مقبلا ليس لأمته وجعل على رأسه  
 المنفر ليستخفى من عروة عمه (قوله بنعل السيف) هو ما يكون أسفل القراب من فضة أو غيرها (قوله آخر) فعل  
 أمر من التأخير زاد ابن اسحق فى روايته قبل ان لاتصل اليك زاد عروة بن الزبير فانه لا يبنى لمشرك ان يمسه وفى  
 رواية ابن اسحق فيقول عروة ويحك ما افظك واغظك وكانت عادة العرب ان يتناول الرجل لحية من يكلمه ولا سيما عند  
 الملاطفة وفى الغالب انما يصنع ذلك النظر بالنظر لكن كان النبي ﷺ بغضى لعروة عن ذلك اسمالة له وتأليفها والمغبرة

(١) قوله والاول باش الاخلاط الخ كذا بالاصل فسر هذه اللفظة ولم يصرح بانها رواية وقد صرح القسطلاني

بذلك اه مصححه

قَالَ مَنْ هَذَا . قَالُوا الْمَغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ فَقَالَ أَيُّ غَدْرٍ أَلَسْتُ أَسْمَى فِي غَدْرَتِكَ وَكَانَ الْمَغِيرَةُ صَحَابِي قَوْمًا فِي الْجَاهِلِيَّةِ قَتَلْتَهُمْ وَأَخَذَ أَمْوَالَهُمْ ثُمَّ جَاءَ فَاسَلِمَ . فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ أَمَا الْإِسْلَامَ فَأَقْبِلْ وَأَمَّا الْمَالُ فَلَسْتُ مِنْهُ فِي شَيْءٍ ثُمَّ إِنَّ عُرْوَةَ جَعَلَ يَرْمُقُ أَصْحَابَ النَّبِيِّ ﷺ بِعَيْنَيْهِ قَالَ فَوَاللَّهِ مَا تَنْخَمُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ نَخْمَةَ إِلَّا وَقَعَتْ فِي كَفِّ رَجُلٍ مِنْهُمْ فَدَلَّكَ بِهَا وَجْهَهُ وَجِلْدَهُ وَإِذَا تَوَضَّأُوا كَادُوا يَقْتَتِلُونَ عَلَى وُضُوئِهِ . وَإِذَا تَكَلَّمُوا خَفَضُوا أَصْوَاتَهُمْ عِنْدَهُ وَمَا يُجِدُونَ إِلَيْهِ النَّظَرَ تَعْظِيمًا لَهُ . فَرَجَعَ عُرْوَةَ إِلَى أَصْحَابِهِ فَقَالَ أَيُّ قَوْمٍ وَاللَّهِ لَقَدْ وَفَدْتُ عَلَى الْمَلُوكِ وَوَفَدْتُ عَلَى قَيْصَرَ وَكَيْسَرِي وَالنَّجَاشِي . وَاللَّهِ إِنْ رَأَيْتُ مَلِكًا قَطُّ يُعْظِمُهُ أَصْحَابُهُ مَا يُعْظِمُ أَصْحَابَ مُحَمَّدٍ ﷺ مُحَمَّدًا . وَاللَّهِ إِنْ تَنْخَمُ نَخْمَةَ إِلَّا وَقَعَتْ فِي كَفِّ رَجُلٍ مِنْهُمْ فَدَلَّكَ بِهَا وَجْهَهُ وَجِلْدَهُ فَإِذَا أَمَرَهُمْ أَنْ يَتَدْرُوا أَمْرَهُ وَإِذَا تَوَضَّأُوا كَادُوا يَقْتَتِلُونَ عَلَى وُضُوئِهِ

بمنعه اجلالاً للنبي ﷺ وتعظيماً ( قوله فقال من هذا قال المغيرة ) وفي رواية أبي الاسود عن عروة فلما اكثر المغيرة مما يقرع يده غضب وقال ليت شعري من هذا الذي قد آذاني من بين اصحابك والله لا احسب فيكم الام منه ولا اشر منزلة وفي رواية ابن اسحق فبسم رسول الله ﷺ فقال له عروة من هذا يا محمد قال هذا ابن اخيك المغيرة بن شعبة وكذا اخرج ابن ابي شيبة من حديث المغيرة بن شعبة نفسه باسناد صحيح واخرجه ابن حبان ( قوله أي غدر ) بالمعجمة بوزن عمر معدول عن غادر مبالغة في وصفه بالغدر ( قوله ألسنت أسعى في غدرتك ) أي ألسنت أسعى في دفع شر غدرتك وفي مغازي عروة والله ما غسلت يدي من غدرتك لقد أورتنا العداوة في رواية ابن اسحق وهل غسلت سواك الا بالامس قال ابن هشام في السيرة أشار عروة بهذا الي ما وقع للمغيرة قبل اسلامه وذلك انه خرج مع ثلاثة عشر نفر من ثقيف من بني مالك فغدر بهم وقتلهم وأخذ اموالهم فهاج القريظان بنو مالك والاحلاف رهط المغيرة فسعى عروة بن مسعود مع المغيرة حتى أخذوا منه دية ثلاثة عشر نفساً واصطلحوا وفي القصة طول وقد ساق ابن الكلبى والواقدي القصة وحاصلها انهم كانوا اخرجوا زائرين المقوقس بمصر فاحسن اليهم واعطاهم وقصر بالمغيرة فحصلت له المغيرة منهم فلما كانوا بالطريق شربوا الخمر فلما سكروا وناموا وثب المغيرة فقتلهم ولحق بالمدينة فاسلم ( قوله أما الاسلام فاقبل ) بلفظ المتكلم أي قبله ( قوله وأما المال فلست منه في شيء ) أي لا أتعرض له لكونه أخذه غدرًا ويستفاد منه انه لا يحل أخذ اموال الكفار في حال الامن غدرًا لان الرفقة يصطحبون على الامانة والامانة تؤدي الى اهلها مسلمًا كان او كافرًا وان اموال الكفار إنما تحل بالمحاربة والمغالبة ولعل النبي ﷺ ترك المال في يده لا يمكن ان يسلم قومه فيرد اليهم اموالهم ويستفاد من القصة ان الحربى اذا أنلف مال الحربى لم يكن عليه ضمان وهذا أحد الوجهين للشافعية ( قوله (١) فجعل يرمق ) بضم الميم أي يلحظ ( قوله فدللك بها وجهه وجلده ) زاد ابن اسحق ولا يسقط من شعره شيء الا اخذوه وقوله وما يجدون بضم اوله وكسر المهملة أي يديمون وفيه طهارة النخامة والشعر المنفصل والتبرك بفضلات الصالحين الطاهرة ولعل الصحابة فعلوا ذلك بحضرة عروة وبالغوا في ذلك اشارة منهم الى الرد على ما خشيه من فرارهم وكانهم قالوا بلسان الحال من يحب امامه هذه المحبة ويعظمه هذا التعظيم كيف يظن به انه يفر عنه ويسلمه لعدوه بل هم أشد اغتباطا به وبدينه وبنصره من القبائل التي يراعى بعضها بعضًا بمجرد الرحم فيستفاد منه جواز التوصل الى المقصود بكل طريق سائغ ( قوله ووفدت على قيصر ) هو من الخصاص بعد العام وذكر الثلاثة لكونهم كانوا أعظم ملوك ذلك الزمان وفي مرسل على بن زيد عند ابن ابي شيبة فقال عروة أي قوم انى قد رأيت

( ١ ) ( قوله فجعل يرمق ) هكذا في النسخ التي بأيدينا وفي المتن الذي بأيدينا كما ترى بالهالشي فعل مافى

الشرح رواية له اه مصححه

وإذا تكلم خفضوا أصواتهم عنده وما يجحدون إليه النظر تعظيماً له . وإنه قد عرض عليكم خطبة رُشد فاقبلوها فقال رجل من بني كنانة دعوني آتية فقالوا آتية فلما أشرف على النبي ﷺ وأصحابه قال رسول الله ﷺ هذا فلان وهو من قوم يظنون البدن فابمشوها له فبعثت له وأسقطه الناس يلبون فلما رأى ذلك قال سبحان الله ما ينبغي لهؤلاء أن يصدوا عن البيت فلما رجع إلى أصحابه قال رأيت البدن قد قلدت وأشعرت فما أرى أن يصدوا عن البيت فقام رجل منهم يقال له مكرز بن حفص فقال دعوني آتية فقالوا آتية فلما أشرف عليهم قال النبي ﷺ هذا مكرز وهو رجل فاجر فجهل يكلم النبي ﷺ فيبينما هو يكلمه إذ جاء سهيل بن عمرو وقال معمر فأخبرني أيوب عن عكرمة أنه لما جاء سهيل بن

المولى ما رأيت مثل عهد وما هو بملك ولكن رأيت الهدي معكوفاً وما أراكم الاستصبيكم قارعة فانصرف هو ومن اتبعه إلى الطائف وفي قصة عروة بن مسعود من الفوائد ما يدل على جودة عقله ويقظته وما كان عليه الصحابة من المبالغة في تعظيم النبي ﷺ وتوقيره ومراعاة أموره وردع من جفأ عليه بقول أو فعل والتبرك بآثاره (قوله فقال رجل من بني كنانة) في رواية الأمامي فقام الحليس بمهلتين مصغروا سمى ابن اسحق والزبير بن بكار أباه عاتمة وهو من بني الحرث بن عبدمناة بن كنانة وكان من رؤس الأحابيش وهم بنو الحرث بن عبدمناة بن كنانة وبنو المصطلق بن خزاعة والقارة وهم بنو الهون بن خزيمة وفي رواية الزبير بن بكار أبي الله أن تمج نخم وجذام وكندة وحمير ويمع ابن عبد المطلب (قوله فابمشوها) أي أثيروها دفعة واحدة وزاد ابن اسحق فلما رأى الهدي يسيل عليه من عرض الوادي بقلائده قد حبس عن محله رجع ولم يصل إلى رسول الله ﷺ لكن في مغازي عروة عند الحاكم فصاح الحليس ماعلى فقال هلكت قريش ورب الكعبة ان القوم انما أتوا عماراً فقال النبي ﷺ أجل بأخا بني كنانة فاعلمهم بذلك فيحتمل أن يكون خاطبه على بعد (قوله فما أرى أن يصدوا عن البيت) زاد ابن اسحق وغضب وقال يامعشر قريش ماعلى هذا عاقدنا كم يصد عن بيت الله من جاء معظمه فقالوا كف عنا يا حليس حتى نأخذلنا نفسنا ما نرضى وفي هذه القصة جواز المخادعة في الحرب واظهار ارادة الشيء والمقصود غيره وفيه أن كثيراً من المشركين كانوا يظنون حرمة الاحرام والحرم وينكرون على من يصد عن ذلك تمسكاً منهم ببقايا من دين ابراهيم عليه السلام (قوله فقام رجل منهم يقال له مكرز) بكسر الميم وسكون الكاف وفتح الراء بعدها زاي ابن حفص زاد ابن اسحق بن الاخيف وهو بالمعجمة ثم تخانية ثم الفاء وهو من بني عامر بن لؤي ووقع بخط ابن عبدة النسابة بفتح الميم وبخط يوسف بن خليل الحافظ بضمها وكسر الراء والاول المعتمد (قوله وهو رجل فاجر) في رواية ابن اسحق غادر وهو أرجح فاني ما زلت متعجباً من وصفه بالتجور مع انه لم يقع منه في قصة الحديدية فجور ظاهر بل فيها ما يشعر بخلاف ذلك كما سيأتي من كلامه في قصة أبي جندل الى أن رأيت في مغازي الواقدي في غزوة بدر أن عتبة بن ربيعة قال لقريش كيف نخرج من مكة وبنوا كنانة خلفنا لأنهم على ذرارينا قال وذلك ان حفص الاخيف يعني والدمكرز كان له ولد وضى فقتله رجل من بني بكر بن عبدمناة بن كنانة بدم له كان في قريش فتكلمت قريش في ذلك ثم اصطلحوا فعدا مكرز بن حفص بعد ذلك على عامر بن يزيد سيد بني بكر غرة فقتله فنفرت كنانة فجاءت وقعة بدر في أثناء ذلك وكان مكرز معروفاً بالعدو وذكر الواقدي ايضاً أنه أراد أن يبيت المسلمين بالحديبية فخرج في خمسين رجلاً فاخذم عهد بن مسلمة وهو على الحرس وانفقت منهم مكرز فكانه ﷺ أشار إلى ذلك (قوله إذ جاء سهيل بن عمرو) في رواية ابن اسحق فدعت قريش سهيل بن عمرو فقالوا اذهب إلى هذا الرجل فصالحه قال فقال النبي ﷺ قد أرادت قريش الصلح حين بعثت هذا (قوله قال معمر فأخبرني أيوب عن عكرمة أنه لما جاء سهيل الخ) هذا موصول إلى معمر بالاسناد

عمر وقال النبي ﷺ لقد سهل لكم من أمركم قال معمر قال الزهري في حديثه ، فجاء سهيل بن عمرو فقال : هات اكتب بيننا وبينكم كتابا ، فدعا النبي ﷺ الكاتب فقال النبي ﷺ بسم الله الرحمن الرحيم ، قال سهيل : أما الرحمن فوالله ما أدرى ما هو . ولكن اكتب باسمك اللهم كما كنت تكتب فقال المسلمون : والله لا نكتبها إلا بسم الله الرحمن الرحيم . فقال النبي ﷺ اكتب باسمك اللهم . ثم قال هذا ما قاضى عليه محمد رسول الله . فقال سهيل : والله لو كنا نعلم أنك رسول الله ما صددناك عن البيت ولا قاتلناك . ولكن اكتب محمد بن عبد الله قال النبي ﷺ والله إني رسول الله وإن كذبتموني اكتب محمد بن عبد الله قال الزهري وذلك لقوله لا يسألوني خطة يعظمون فيها حرمة الله إلا أعطيتهم إياها فقال له النبي ﷺ على أن نخلوا بيننا وبين البيت فنطوف به فقال سهيل والله

المذكو رأولا وهو مرسل ولم أقف على من وصله بذكر ابن عباس فيه لكن له شاهد موصول عند ابن أبي شيبة من حديث سلمة بن الأكوع قال بعثت قريش سهيل بن عمرو وحويط بن عبد العزى إلى النبي ﷺ ليصالحوه فلما رأى النبي ﷺ سهيلا قال قد سهل لكم من أمركم وللطبراني نحوه من حديث عبد الله بن السائب ( قوله قال معمر قال الزهري ) هو موصول بالاسناد الأول إلى معمر وهو بقية الحديث إنما اعترض حديث عكرمة في أثناءه ( قوله فقال هات اكتب بيننا وبينكم كتابا ) في رواية ابن اسحق فلما انتهى إلى النبي ﷺ جرى بينهما القول حتى وقع بينهما الصلح على أن توضع الحرب بينهما عشر سنين وإن يأمن الناس بعضهم بعضا وإن يرجع عنهم عامهم هذا ( تنبيه ) هذا القدر الذي ذكره ابن اسحق أنه مدة الصلح هو المتمدن به جزم ابن سعد وأخرجه الحاكم من حديث علي بن عيسى بن عطاء بن عائد في حديث ابن عباس وغيره أنه كان سنتين وكذا وقع عند موسى بن عقبة ويجمع بينهما بان الذي قاله ابن اسحق هي المدة التي وقع الصلح عليها والذي ذكره ابن عائد وغيره هي المدة التي انتهى أمر الصلح فيها حتى وقع نقضه على يد قريش كما سيأتي بيانه في غزوة الفتح من المغازي وأما ما وقع في كامل ابن عدى ومستدرك الحاكم والأوسط للطبراني من حديث ابن عمر أن مدة الصلح كانت أربع سنين فهو مع ضعف اسناده منكر مخالف للصحيح وقد اختلف العلماء في المدة التي تجوز المهادنة فيها مع المشركين فقليل لا يتجاوز عشر سنين على ما في هذا الحديث وهو قول الشافعي والجمهور وقيل تجوز الزيادة وقيل لا يتجاوز أربع سنين وقيل ثلاثا وقيل سنتين والأول هو الراجح والله أعلم ( قوله فدعا النبي ﷺ الكاتب ) هو علي بن عيسى بن راهوية في مسنده من هذا الوجه عن الزهري وكذا مضى في الصلح من حديث البراء بن عازب وكذلك أخرجه عمر بن شبة من حديث سلمة بن الأكوع فيما يتعلق بهذا الفصل من هذه القصة وسيأتي الكلام عليه مستوفى في المغازي إن شاء الله تعالى وأخرج عمر بن شبة من طريق عمرو بن سهيل بن عمرو عن أبيه الكتاب عندنا كاتبه محمد بن مسلمة انتهى ويجمع بان أصل كتاب الصلح بخط علي كما هو في الصحيح ونسخ مثله محمد بن مسلمة لسهيل بن عمرو ومن الأوهام ما ذكره عمر بن شبة بعد أن حكى ان اسم كاتب الكتاب بين المسلمين وقريش علي بن أبي طالب من طرق ثم أخرجه من طريق أخرى ان اسم الكاتب محمد بن مسلمة ثم قال حدثنا ابن عائشة يزيد بن عبيد الله بن محمد التيمي قال كان اسم هشام بن عكرمة بغيضا وهو الذي كتب الصحيفة فشلت يده فصاه رسول الله ﷺ هشاما ( قلت ) وهو غلط فاحش فان الصحيفة التي كتبها هشام بن عكرمة هي التي اتفقت عليها قريش لما حصر وبنى هاشم وذلك بمكة قبل الهجرة والقصة مشهورة في السيرة النبوية فتوهم عمر بن شبة ان المراد بالصحيفة هنا كتاب القصة التي وقعت بالحديبية وليس كذلك بل بينهما نحو عشر سنين وانما كتبت ذلك هنا خشية أن يفترب ذلك من لا معرفته فيعتقده اختلافا في اسم كاتب القصة بالحديبية وباللغة التوفيق ( قوله هذا ما قاضى ) بوزن فاعل من قضيت الشيء أي فصلت الحكم فيه وفيه جواز كتابة مثل ذلك في المعاهدات

لَا تَتَّحَدَّثُ الْعَرَبُ أَنَّا أَخَذْنَا ضُفْطَةً وَلَكِنْ ذَلِكَ مِنَ الْعَامِ الْمُقْبَلِ فَكَتَبَ فَقَالَ سَهِيلٌ وَعَلَى أَنَّهُ لَا يَأْتِيكَ  
مِنَّا رَجُلٌ وَإِنْ كَانَ عَلَى دِينِكَ إِلَّا رَدَدْتُهُ إِلَيْنَا قَالَ الْمُسْلِمُونَ سُبْحَانَ اللَّهِ كَيْفَ يَرُدُّ إِلَى الْمُشْرِكِينَ وَقَدْ جَاءَ  
مُسْلِمًا . فَبَيْنَمَا هُمْ كَذَلِكَ إِذْ دَخَلَ أَبُو جَنْدَلٍ بْنُ سَهِيلِ بْنِ عَمْرِو

والرد على من منعه معتلا بخشية أن يظن فيها أنها نافية به عليه الخطابي (قوله لا تتحدث العرب اننا أخذنا ضفطة )  
بضم الضاد وسكون الفين المعجمتين ثم طاء مهملة أى قهرا وفي رواية ابن اسحق انه دخل علينا عنوة (قوله فقال  
سهيل وعلى أنه لا يأتيك منا رجل وان كان علي دينك الا رددته الينا ) في رواية ابن اسحق على انه من أتى مجدا من  
قريش خير اذن وليهرده عليهم ومن جاء قريشا ممن يتبع مجدا لم يردوه عليه وهذه الرواية تم الرجال والنساء وكذا تقدم  
في أول الشروط من رواية عقيل عن الزهري بلفظ ولا يأتيك منا أحد وسيأتي البحث في ذلك في كتاب النكاح وهل  
دخل في هذا الصلح ثم نسخ ذلك الحكم فيهن أولم يدخلن الا بطريق العموم فخصصن وزاد ابن اسحق في قصة  
الصلح بهذا الاسناد وعلى أن بيننا عيبة مكفوفة أى أمرا مطوبا في صدر سليمة وهو اشارة الى ترك المؤاخذة بما تقدم  
بينهم من اسباب الحرب وغيرها والمحافظة على العهد الذى وقع بينهم وقال ابن اسحق في حديثه وانه لا اسلال ولا  
اغلال أى لا سرقة ولا خيانة فالاسلال من السلة وهى السرقة والاغلال الخيانة تقول أغل الرجل أى خان أما فى  
الغنيمة فيقال غل بغير الف والمراد أن يأمن بعضهم من بعض فى نفوسهم واموالهم سرا وجهرا وقيل الاسلال من سل  
السيوف والاغلال من لبس الدروع ووهاه أبو عبيد قال ابن اسحق فى حديثه وانه من أحب أن يدخل فى عقد مجد  
وعهده دخل فيه ومن أحب أن يدخل فى عقد قريش وعهدهم دخل فيه فتوالت خزاعة فقالوا نحن فى عقد مجد  
وعهده وتوالت بنو بكر فقالوا نحن فى عقد قريش وعهدهم وانك ترجع عنا مالك هذا فلا تدخل مكة علينا وانه اذا  
كان تام قابل خرجنا عنك فدخلتها بأصحابك فأقت بها ثلاثا معك سلاح الراكب السيوف فى القرب ولا تدخلها بغيره  
وهذه القصة سيأتي مثلها فى حديث البراء بن عازب فى المغازي قال ابن اسحق فى حديثه بيننا رسول الله ﷺ يكتب  
الكتاب هو وسهيل بن عمرو اذ جاء أبو جندل بن سهيل فذكر القصة (قوله قال المسلمون سبحان الله كيف يرد )  
فى رواية عقيل الماضية أول الشروط وكان فيما اشترط سهيل بن عمرو على النبي ﷺ أنه لا يأتيك منا أحد وان  
كان على دينك الا رددته الينا وخليت بيننا وبينه فكره المؤمنون ذلك وامتعصوا منه وأبى سهيل الا ذلك فكانت النبي  
ﷺ على ذلك فرد يومئذ أبا جندل الى أبيه سهيل بن عمرو ولم يأت أحد من الرجال فى تلك المدة الا رده وقائل ذلك  
يشبه أن يكون هو عمر لاسيأتى وسمى الواقدي ممن قال ذلك أيضا أسيد بن حضير وسعد بن عباد وسيأتى فى المغازي ان  
سهيل بن حنيف كان ممن أنكر ذلك أيضا ولمسلم من حديث أنس بن مالك ان قريشا صالحت النبي ﷺ على انه  
من جاء منكم لم يردده عليكم ومن جاءكم منا رددتموه الينا فقالوا يا رسول الله أنكتب هذا قال نعم انه من ذهب منا  
اليهم فابعد الله ومن جاء منهم الينا فسيجعل الله له فرجا ومخرجا وزاد أبو الاسود عن عروة هنا ولا بن عائذ من  
حديث ابن عباس نحوود فلما لان بعضهم لبعض فى الصلح وهم على ذلك اذ رمى رجل من الفريقين رجلا من  
الفريق الآخر فتصاح الفريقان وارتمى كل من الفريقين من عندهم فارتهم المشركون عثمان ومن اتاهم من المسلمين  
وارتمى المسلمون سهيل ابن عمرو ومن معه ودعا رسول الله ﷺ الى البيعة فبايعوه تحت الشجرة على  
أن لا يفروا وبلغ ذلك المشركين فأرعبهم الله فأرسلوا من كان مرتهمنا ودعوا الى الموادة وأنزل الله تعالى وهو الذى كف  
أيديهم عنكم الآية وسيأتى فى غزوة الحديبية بيان من أخرج هذه القصة موصولة وكيفية البيعة عند الشجرة والاختلاف  
فى عدد من بايع وفى سبب البيعة ان شاء الله تعالى (قوله فيبيناهم كذلك اذ دخل أبو جندل) بالجيم والنون وزن جعفر وكان  
اسمه العاصي فتركه لما أسلم وله أخ اسمه عبد الله أسلم أيضا قديما وحضر مع المشركين بدر افر منهم الى المسلمين ثم كان

بِرَسْفٍ فِي قُبُورِهِ وَقَدْ خَرَجَ مِنْ أَسْفَلِ مَكَّةَ حَتَّى رَمَى بِنَفْسِهِ بَيْنَ أَظْهُرِ الْمُسْلِمِينَ فَقَالَ سُهَيْلٌ هَذَا  
 يَا مُحَمَّدُ أَوْلُ مَا أَقْضَيْكَ عَلَيْهِ أَنْ تَرُدَّهُ إِلَى فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ إِنَّا لَمْ نَقْضِ الْكِتَابَ بَعْدُ . قَالَ فَوَاللَّهِ إِذَا لَمْ  
 أَصَالِحْكَ عَلَى شَيْءٍ أَبَدًا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ فَأُجِزُهُ لِي قَالَ مَا أَنَا بِمُجِيزٍ لَكَ قَالَ بَلَى فَأَفْعَلْ قَالَ مَا أَنَا بِمُجَاعِلٍ  
 قَالَ مِكْرَزُ بَلَى قَدْ أَجْرَنَاهُ لَكَ . قَالَ أَبُو جَنْدَلٍ أَيُّ مَعْشَرِ الْمُسْلِمِينَ أُرِثُ إِلَى الْمُشْرِكِينَ وَقَدْ جِئْتُ مُسْلِمًا  
 إِلَّا تَرَوْنَ مَا قَدْ لَقِيتُ وَكَانَ قَدْ عُدِّبَ عَذَابًا شَدِيدًا فِي اللَّهِ

معهم بالحدية ووه من جعلهما واحدا وقد استشهد عبدالله بالجماعة قبل أبي جندل بمدة واما ابو جندل فكان حبس  
 بمكة ومنع من الهجرة وعذب بسبب الاسلام كما في حديث الباب وفي رواية ابن اسحق فان الصحيفة لتكتب اذطلع  
 ابو جندل بن سهيل وكان ابوه حبسه فالت وفي رواية ابى الاسود عن عروة وكان سهيل اوثقه وسجنه حين اسلم فخرج  
 من السجن وتنكب الطريق وركب الجبال حتى هبط على المسلمين ففرح به المسلمون وتلقوه (قوله برسف) بفتح أوله وضم  
 المهملة وبالفاء أى يمشى مشيا بطيئا بسبب القيد (قوله فقال سهيل هذا يا محمد أول من أقاضيك عليه ان ترده الي) زاد ابن  
 اسحق في روايته فقام سهيل بن عمرو الى ابى جندل فضرب وجهه وأخذ يلبيه (قوله ان لم نقض الكتاب) أى لم  
 نفرغ من كتابته (قوله فأجزه لي) بصيغة فعل الامر من الاجازة أى امض لي فعلى فيه فلا أرده اليك أو استثنيه من  
 القضية ووقع في الجمع للحميدى فاجره بالراء ورجح ابن الجوزى الزاى وفيه ان الاعتبار في العقود بالقول ولو تأخرت  
 الكتابة والشهاد ولاجل ذلك أمضى النبي ﷺ لسهيل الامر في رد ابنه اليه وكان النبي ﷺ تلتف معه بقوله لم  
 نقض الكتاب بعد رجاء أن يجيبه لذلك ولا ينكره بقية قريش لكونه ولده فلما أصر على الامتناع تركه له (قوله  
 قال مكرز بل) كذا لاكثر بلفظ الاضراب وللشميني بل ولم يذكر هنا ما أجاب به سهيل مكرز في ذلك قيل في  
 الذى وقع من مكرز فى هذه القصة اشكال لانه خلاف ما وصفه به النبي ﷺ من الفجور وكان من الظاهر أن  
 يساعد سهيلا على ابى جندل فكيف وقع منه عكس ذلك وأجيب بان الفجور حقيقة ولا يلزم أن لا يقع منه شيء  
 من البرنادرا او قال ذلك تقافا وفي باطنه خلافه أو كان سمع قول النبي ﷺ انه رجل فاجر فاراد أن يظهر خلاف ذلك  
 وهو من جملة فجوره وزعم بعض الشراح ان سهيلا لم يجب سؤاله لان مكرز لم يكن ممن جعل له امر عقد الصلح بخلاف  
 سهيل وفيه نظر فان الواقدي روي ان مكرزا كان ممن جاء فى الصلح مع سهيل وكان معها حو بطب بن عبدالعزيز  
 لكن ذكر في روايته ما يدل على أن اجازة مكرز لم تكن فى ان لا يرده الى سهيل بل فى تأمينه من التعذيب ونحو ذلك  
 وان مكرزا وحو يطبا أخذوا ابا جندل فأدخله فسطاطا وكفأباه عنه وفي مغازى ابن عائد نحو ذلك كله من رواية  
 ابى الاسود عن عروة ولفظه فقال مكرز بن حفص وكان ممن أقبل مع سهيل بن عمرو فى الخامس الصلح أناله جاروا أخذ  
 بيده فأدخله فسطاطا وهذا لو ثبت لكان أقوى من الاحتمال الاول فانه لم يجزه بأن يقره عند المسلمين بل ليكف  
 العذاب عنه ليرجع الى طواعية أليه فما خرج بذلك عن الفجور لكن يعكر عليه قوله فى رواية الصحيح فقال  
 مكرز قد أجرناه لك يخاطب النبي ﷺ بذلك (قوله قال ابو جندل أى معشر المسلمين أرد الى المشركين الخ) زاد ابن  
 اسحق فقال رسول الله ﷺ يا أباجندل اصبروا حسب فان لا تغدر وان الله جاعل لك فرجا ومخرجا وفى رواية ابى  
 الميخ فإوصاه رسول الله ﷺ قال فوثب عمر مع ابى جندل يمضى الى جنبه ويقول اصبر فانما هم مشركون وانما  
 دم أحدهم كدم كلب قال ويذني قائمة السيف منه يقول عمر رجوت أن يأخذه مني فيضرب به أباه فضع الرجل أى يخل  
 بأبيه ونفذت القضية قال الخطابي تأول العلماء ما وقع فى قصة ابى جندل على وجهين أحدهما ان الله قد أباح التقية  
 للمسلم اذا خاف الهلاك ورخص له أن يتكلم بالكفر مع اضمار الايمان ان لم يمكنه التورية فلم يكن رده اليهم اسلاما لابي

قَالَ قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ فَأَتَيْتُ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ فَقُلْتُ أَلَسْتُ نَبِيَّ اللَّهِ حَقًّا قَالَ بَلَى قُلْتُ أَلَسْنَا عَلَى الْحَقِّ وَعَدُوْنَا عَلَى الْبَاطِلِ قَالَ بَلَى قُلْتُ فِيمَ نُعْطِي الدِّينِيَّةَ فِي دِينِنَا إِذَا قَالَ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ وَلَسْتُ أُعْصِيهِ وَهُوَ نَاصِرِي قُلْتُ أَوْ لَيْسَ كُنْتَ تُحَدِّثُنَا أَنَا سَنَأْتِي الْبَيْتَ فَتَطُوفُ بِهِ قَالَ بَلَى فَأَخْبَرْتُكَ أَنَا ذَنْبِيهِ الْعَامَ قَالَ قُلْتُ لَا قَالَ فَإِنَّكَ آتِيهِ وَمُطَوِّفٌ بِهِ . قَالَ فَأَتَيْتُ أَبَا بَكْرٍ فَقُلْتُ يَا أَبَا بَكْرٍ أَلَيْسَ هَذَا نَبِيَّ اللَّهِ حَقًّا قَالَ بَلَى قُلْتُ أَلَسْنَا عَلَى الْحَقِّ وَعَدُوْنَا عَلَى الْبَاطِلِ قَالَ بَلَى قُلْتُ فِيمَ نُعْطِي الدِّينِيَّةَ فِي دِينِنَا إِذَا قَالَ أَيُّهَا الرَّجُلُ إِنَّهُ لَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَ لَيْسَ يَعْصِي رَبَّهُ وَهُوَ نَاصِرُهُ فَاسْتَمْسِكْ بِغُرْزِهِ فَوَاللَّهِ إِنَّهُ عَلَى الْحَقِّ ، قُلْتُ أَلَيْسَ كَانَ يُحَدِّثُنَا أَنَا سَنَأْتِي الْبَيْتَ وَنَطُوفُ بِهِ قَالَ بَلَى فَأَخْبَرْتُكَ أَنَّكَ تَأْتِيهِ الْعَامَ

جندل الى الهلاك مع وجود السبيل الى الخلاص من الموت بالتقية والوجه الثاني انه انما رده الى ابيه والغاب ان اياه لا يبلغ به الهلاك وان عذبه اوسجنه فله مندوحة بالتقية ايضا واما ما يخاف عليه من الفتنة فان ذلك امتحان من الله يتلي به صبر عباده المؤمنين واختلف العلماء هل يجوز الصلح مع المشركين على ان يردهم من جاء مسلما من عندهم الى بلاد المسلمين ام لا فقيل نعم على مادلت عليه قصة ابي جندل و ابي بصير وقيل لا وان الذي وقع في القصة منسوخ وان ناسخه حديث انا بريء من مسلم بين مشركين وهو قول الحنفية وعند الشافعية تفصيل بين العاقل والمجنون والصبي فلا يردهم وقال بعض الشافعية ضابط جواز الرد ان يكون المسلم بحيث لا تجب عليه الهجرة من دار الحرب والله اعلم ( قوله وقال عمر ابن الخطاب فأتيت نبي الله ﷺ ) هذا مما يقوى ان الذي حدث المسور ومروان بقصة الحديدية هو عمر وكذا ما تقدم قريبا من قصة عمر مع ابي جندل ( قوله فقلت ألسنت نبي الله حقا قال بلى ) زاد الواقدي من حديث ابي سعيد قال عمر لقد دخلني امر وراجعت النبي ﷺ مرارعة ما رجعتني مثلها قطوف في حديث سهيل بن حنيف الآتي في الجزية وسورة الفتح فقال عمر ألسنا على الحق وهم على الباطل أليس قتلانا في الجنة وقتلهم في النار فعلام نعطي الدنية بفتح المهملة وكسر النون وتشديد التحتانية في ديننا ونرجع ولم يحكم الله بيننا فقال يا ابن الخطاب اني رسول الله ولن يضيعني الله فرجع متغيظا فلم يصبر حتى جاء ابا بكر وأخرجه البزار من حديث عمر نفسه مختصرا ولفظه فقال عمر انهموا الرأي على الدين فلقد رأيتني أرد أمر رسول الله ﷺ برأى وما ألوت عن الحق وفيه قال فرضى رسول الله ﷺ وأيت حتى قال لي يا عمر تراني رضيت وتأبى ( قوله اني رسول الله ولست أعصيه ) ظاهر في انه ﷺ لم يفعل من ذلك شيئا الا بالوحى ( قوله أو ليس كنت حدثتنا اناسناي البيت ) في رواية ابن اسحق كان الصحابة لا يشكون في الفتح لرؤياها رسول الله ﷺ فلما رأوا الصلح دخلهم من أمر عظيم حتى كادوا يهلكون وعند الواقدي ان النبي ﷺ كان رأى في منامه قبل ان يهتمر انه دخل هو وأصحابه البيت فلما رأوا تأخير ذلك شق عليهم ويستفاد من هذا الفصل جواز البحث في العلم حتى يظهر المعنى وان الكلام يحمل على عموميه واطلاقه حتى تظهر ارادة التخصيص والتقييد وان من حلف على فعل شيء وان يذكر مدة معينة لم يحنث حتى تنقضي أيام حياته ( قوله فأتيت ابا بكر ) لم يذكر عمر انه راجع احد في ذلك بعد رسول الله ﷺ غير ابي بكر الصديق وذلك لجلالة قدره وسعة علمه عنده وفي جواب ابي بكر لعمر بنظير ما أجابه النبي ﷺ سواء دلالة على انه كان اكمل الصحابة وأعرفهم بأحوال رسول الله ﷺ وأعلمهم بأمور الدين وأشداهم موافقة لامر الله تعالى وقد وقع التصريح في هذا الحديث بأن المسلمين استنكروا الصلح انذ كور وكانوا على رأى عمر في ذلك وظهر من هذا الفصل ان الصديق لم يكن في ذلك موافقا لهم بل كان قلبه على قلب رسول الله ﷺ سواء وسياي في الهجرة ان ابن الدغنة وصف ابا بكر الصديق بنظير ما وصفت به خديجة رسول الله ﷺ سواء من كونه يصل الرحم وتحمل الكل ريعين على نواب الحق وغير ذلك فلما كانت صفاتهما



قُلْتُ لَأَقَالَ فَإِنَّكَ آتِيهِ وَمُطَوِّفٌ بِهِ قَالَ الزُّهْرِيُّ قَالَ عُمَرُ فَعَلِمْتُ لِذَلِكَ أَعْمَالًا قَلَّ فَلَمَّا فَرَغَ مِنْ قَضِيَّةِ  
الْكِتَابِ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِأَصْحَابِهِ قَوْمُوا فَانْحَرُوا وَأَنْتُمْ أَحْلِقُوا قَالَ فَوَاللَّهِ مَا قَامَ مِنْهُمْ رَجُلٌ حَتَّى قَلَّ  
ذَلِكَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ ، فَلَمَّا لَمْ يَقُمْ مِنْهُمْ أَحَدٌ دَخَلَ عَلَى أُمِّ سَلَمَةَ فَذَكَرَ لَهَا مَا لَقِيَ مِنَ النَّاسِ فَقَالَتْ أُمَّ  
سَلَمَةَ يَا نَبِيَّ اللَّهِ أَنْحِبْ ذَلِكَ أَخْرَجَ ثُمَّ لَا تُكَلِّمُ أَحَدًا مِنْهُمْ كَلِمَةً ، حَتَّى تَنْحَرَ بِذَلِكَ . وَتَدْعُو حَائِلَكَ  
فِي حَائِلِكَ فَخَرَجَ فَلَمْ يُكَلِّمُ أَحَدًا مِنْهُمْ حَتَّى فَعَلَ ذَلِكَ .

متشابهة من الابتداء استمر ذلك الي الانتهاء وقول فاستمسك بفرزه هو ينتح الغين المعجمة وسكون  
الراء بعدها زاي وهو أى الفرز لا بل بمنزلة الركب للفرس والمراد به التمسك بأمره وترك الخالفة له كالذى  
يركب الفارس فلا يفارقه (قوله قال الزهرى قال عمر فعلت لذلك عملاً) هو موصول انى الزهرى  
بالسند المذكور وهو منقطع بين الزهرى وعمر قال بعض الشراح قوله عملاً أى من الذهاب وانحى  
والسؤال والجواب ولم يكن ذلك شكاً من عمر بل طلباً لكشف ما خفى عليه وحثاً على اذلال الكفار لما عرف  
من قوته في نصره الدين اه وتفسير الاعمال بما ذكر مردود بل المراد به الاعمال الصالحة ليكفر عنه ماضي من التوقف  
في الامثال ابتداء وقد ورد عن عمر التصريح بمراده بقوله أعملاً فنى رواية ابن اسحق وكان عمر يقول ما زلت  
أتصدق وأصوم وأصلى وأعتق من الذى صنعت يومئذ مخافة كلامى الذى تكلمت به وعند الواقدي من حديث ابن  
عباس قال عمر لقد أعتقت بسبب ذلك رقاباً وصمت دهرها وأما قوله ولم يكن شكاً فإن أراد نفي الشك في الدين فواضح  
وقد وقع في رواية ابن اسحق ان أبا بكر لما قال له الزم غرزه فانه رسول الله قال عمرو أنا أشهد انه رسول الله وان أراد  
نفي الشك في وجود المصلحة وعدمها فردود وقد قال السهيلي هذا الشك هو ما لا يستمر صاحبه عليه وانما هو من باب  
الوسوسة كذلك قال والذي يظهر أنه توقف عنه ليقف على الحكمة في القصة وتكشف عنه الشبهة ونظيره قصته في  
الصلاة على عبد الله بن ابي وان كان في الاولي لم يطابق اجتهاده الحكم بخلاف الثانية وهي هذه القصة وانما عمل  
الاعمال المذكورة لهذه والاجميع ما صدر منه كان معذوراً فيه بل هو ما جور لانه مجتهد فيه (قوله فلما فرغ من قضية  
الكتاب) زاد ابن اسحق في روايته فلما فرغ الكتاب أشهد على الصلح رجالاً من المسلمين ورجالاً من المشركين  
ومنهم أبو بكر وعمر وعلى وعبد الرحمن بن عوف وسعد بن أبي وقاص ومحمود بن مسلمة وعبد الله بن سهيل بن  
عمر ومكرز بن حفص وهو مشرك (قوله قال رسول الله ﷺ لِأَصْحَابِهِ قَوْمُوا فَانْحَرُوا وَأَنْتُمْ أَحْلِقُوا) في رواية أبي  
الاسود عن عروة فلما فرغوا من القضية أمر رسول الله ﷺ بالهدي فسأقه المسلمون يعني الي جهة الحرم حتى قام  
اليه المشركون من قريش فحبسوه فأمر رسول الله ﷺ بالتحري (قوله فوالله ما قام منهم رجل) قيل كأنهم توقفوا  
لاحتمال ان يكون الامر بذلك للندب او لرجاء نزول الوحي بابطال الصلح المذكور أو تخصيصه بالاذن بدخولهم  
مكة ذلك العام لاتمام نسكهم وسوغ لهم ذلك لانه كان زمان وقوع النسخ ويحتمل فاستغرقوا في مفكر لما لحقهم  
من الذل عند أنفسهم مع ظهور قوتهم واقتدارهم في اعتقادهم على بلوغ غرضهم وقضاء نسكهم بالقهر والغلبة أو أخروا  
الامثال لا اعتقادهم ان الامر المطلق لا يقتضى الفور ويحتمل مجموع هذه الامور لمجموعهم كما سيأتى من كلام أم سلمة  
وليس فيه حجة ان أثبت أن الامر للفور ولالمن نفاه ولالمن قال ان الامر للوجوب لا للندب لما يطرق القصة من  
الاحتمال (قوله فذكر لها ما لقي من الناس) في رواية ابن اسحق فقال لها الاترين الي الناس انى أمرهم بالامر فلا  
يفعلونه وفي رواية انى المليح فاشتد ذلك عليه فدخل على أم سلمة فقال هلك المسلمون أمرتهم أن يحلقوا وينحروا  
فلم يفعلوا قال فحلى الله عنهم يومئذ بأم سلمة (قوله قالت أم سلمة يا نبي الله أحب ذلك أخرج ثم لا تكلم أحدا منهم) زاد  
ابن اسحق قالت أم سلمة يا رسول الله لا تكلمهم فانهم قد دخلهم أمر عظيم مما أدخلت على نفسك من المشقة في أمر

نَحَرَ بَدَنَهُ . وَدَعَا حَالِقَهُ فَحَلَقَهُ . فَلَمَّا رَأَوْا ذَلِكَ قَامُوا فَنَجَرُوا وَجَعَلَ بَعْضُهُمْ يَحْلِقُ بَعْضًا حَتَّى كَادَ  
بَعْضُهُمْ يَقْتُلُ بَعْضًا ثُمَّ جَاءَهُ نِسْوَةٌ مُؤْمِنَاتٌ ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى : يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا جَاءَكُمْ  
الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ فَاْمْتَحِنُوهُنَّ حَتَّى بَلَغَ بَعْضَهُنَّ الْكُوفِرَ . فَطَلَّقَ عُمَرُ يَوْمَئِذٍ امْرَأَتَيْنِ . كَانَتَا لَهُ  
فِي الشَّرْكِ . فَتَزَوَّجَ إِحْدَاهُمَا مَعَاوِيَةَ بْنَ أَبِي سُفْيَانَ وَالْأُخْرَى صَفْوَانَ بْنَ أُمَيَّةَ . ثُمَّ رَجَعَ النَّبِيُّ ﷺ  
إِلَى الْمَدِينَةِ فَجَاءَهُ أَبُو بَصِيرٍ رَجُلٌ مِنْ قُرَيْشٍ وَهُوَ مُسْلِمٌ ،

الصلح ورجوعهم به ففتح ويحتمل أنها فهمت عن الصحابة أنه احتل عندهم أن يكون النبي ﷺ أمرهم بالتحال  
أخذا بالرخصة في حقهم وأنه هو يستمر على الاحرام أخذا بالعزيمة في حق نفسه فأشارت عليه أن يتحلل لينتفى  
عنهم هذا الاحتمال وعرف النبي ﷺ صواب ما أشارت به ففعله فلما رأى الصحابة ذلك بادروا الى فعل ما أمرهم  
اذ لم يبق بهذا غاية تنتظر وفيه فضل المشورة وان الفعل اذا انضم الى القول كان أبلغ من القول المجرد وليس  
فيه ان الفعل مطلقا أبلغ من القول وجواز مشاورة المرأة الفاضلة وفضل أم سلمة ووفور عقلها حتى قال امام الحرمين  
لا علم امرأة أشارت برأى فأصابت الأم سلمة كذا قال وقد استدرك بعضهم عليه بنت شبيب في أمر موسى ونظير  
هذا ما وقع لهم في غزوة الفتح كما سيأتي هناك من أمرهم بالفطر في رمضان فلما استمروا على الامتناع تناول القدر  
فشرب فلما رأوه شرب شربوا (قوله نحر بدنه) في رواية الكشميهني هديه زاد ابن اسحق عن ابن أبي نجیح عن مجاهد  
عن ابن عباس انه كان سبعين بدنة كان فيها جمل لابي جهل في رأسه برة من فضة ليغيط به المشركين وكان غنمه  
منه في غزوة بدر (قوله ودعا حالقه فحلقه) قال ابن اسحق بلغني أن الذي حلقه في ذلك اليوم هو خراش بمجمعتين  
ابن أمية بن الفضل الخزاعي قال ابن اسحق فحدثني عبدالله بن أبي نجیح عن مجاهد عن ابن عباس قال حلق رجال  
يومئذ وقصر آخرون فقال رسول الله ﷺ يرحم الله المحلقين قالوا والمقصرين الحديث وفي آخره قالوا يا رسول  
الله لم ظهرت للمحلقين دون المقصرين لانهم لم يشكوا قال ابن اسحق قال الزهري في حديثه ثم انصرف رسول الله  
ﷺ قافلا حتى اذا كان بين مكة والمدينة ونزلت سورة الفتح فذكر الحديث في تفسيرها الى ان قال قال الزهري  
فافتح في الاسلام فتح قبله كان أعظم من فتح الحديدية انما كان القتال حيث اتى الناس ولما كانت الهدنة ووضعت  
الحرب وأمن الناس كلم بعضهم بعضا والتقوا وتفاوضوا في الحديث والمنازعة ولم يكلم (١١) أحد بالاسلام يعقل شيئا  
في تلك المدة الا دخل فيه ولقد دخل في تينك السنتين مثل من كان في الاسلام قبل ذلك أو أكثر يعني من صناديد قريش  
ومما ظهر من مصلحة الصلح المذكور غير ما ذكره الزهري انه كان مقدمة بين يدي الفتح الأعظم الذي دخل الناس عقبه  
في دين الله أفواجا وكانت الهدنة مفتاحا لذلك ولما كانت قصة الحديدية مقدمة للفتح سميت فتحا كما سيأتي في المغازي  
فان الفتح في اللغة فتح المغلق والصلح كان مغلقا حتى فتحه الله وكان من أسباب فتحه صد المسلمين عن البيت وكان في  
الصورة الظاهرة ضيا للمسلمين وفي الصورة الباطنة عز لهم فان الناس لاجل الامن الذي وقع بينهم اختلط بعضهم ببعض  
من غير تكبر وأسمع المسلمون المشركين القرآن وناظرهم وهم على الاسلام جهرة آمنين وكانوا قبل ذلك لا يتكلمون عندهم  
بذلك الا خفية وظهر من كان يخفي اسلامه فذل المشركون من حيث أرادوا العزة وأفهروا من حيث أرادوا الغلبة  
(قوله ثم جاء نِسْوَةٌ مُؤْمِنَاتٍ) ظاهرها نهن جئن اليه وهو بالحديبية وليس كذلك وانما جئن اليه بعد في أثناء المدة  
وقد تقدم في أول الشروط من رواية عقيل عن الزهري ما يشهد لذلك حيث قال ولم يأت أحد من الرجال الا ردده في تلك  
الليلة ولو كان مسالما وجاء المؤمنات مهاجرات وكانت أم كلثوم بنت عقبة ممن خرج ويقال انها كانت تحت عمرو بن  
الغاص وسمي من المؤمنات المذكورات أميمة بنت بشر وكانت تحت حسان ويقال ابن دحداحة قبل ان يسلم

(١١) نعله لم يكن كذا في هامش نسخة اد مصححه

فَأَرْسَلُوا فِي طَلَبِهِ رَجُلَيْنِ فَقَالُوا الْعَهْدَ الَّذِي جَعَلْتَنَا فِدْفِئَةً إِلَى الرَّجُلَيْنِ مَخْرَجًا بِهِ حَتَّى بَلَّغَا ذَا  
الْحَلِيفَةَ ، فَزَلُّوا يَا كَلُونَ مِنْ تَمْرِ كَمْ فَقَالَ أَبُو بَصِيرٍ لِأَحَدِ الرَّجُلَيْنِ وَاللَّهِ إِنِّي لَأَرَى سَيْفَكَ هَذَا يَا فُلَانُ  
جَيْدًا فَاسْتَلَّهُ الْآخَرُ فَقَالَ أَجَلٌ وَاللَّهِ إِنَّهُ جَيْدٌ لَقَدْ جَرَّبْتُ بِهِ نَمَّ جَرَّبْتُ فَقَالَ أَبُو بَصِيرٍ أَرِنِي أَنْظِرُ إِلَيْهِ

فزوجها سهل ابن حنيف فولدت له ابنة عبد الله بن سهل ذكر ذلك ابي حاتم من طريق يزيد بن ابي حبيب مرسلًا  
والطبري من طريق ابن اسحق عن الزهري وسيدة بنت الحرث الاسامية وكانت تحت مسافر الخزومي ويقال صيني  
ابن الراهب والاول اولى فقد ذكر ابن ابي حاتم من طريق مقاتل ابن حبان ان امرأة صيني اسمها سعيدة فزوجها  
عمر وأم الحكم بنت ابي سفيان كانت تحت عياض بن شداد فارتدت كما سيأتي بيانه في آخر الشروط وبروع بنت  
عقبة كانت تحت شماس بن عثمان وعبد بن عبد العزيز بن فضالة كانت تحت عمرو بن عبدود (قلت) لكن عمرو قتل  
بالخندق وكانها فرت بعد قتله وكان من سنة الجاهلية ان من مات زوجها كان أهله أحق بها وكان ممن خرج من  
النساء في تلك المدة بنت حمزة بن عبد المطلب كما سيأتي بيانه في عمرة القضية ويأتي تفصيل ذلك في الغزى وشرح  
قصة الامتحان في اواخر كتاب النكاح في باب نكاح من أسلم من المشركات مع بقية فوائده ان شاء الله تعالى  
(قوله ثم رجع النبي ﷺ الى المدينة فجاءه أبو بصير) بفتح الواحدة وكسر المهملة رجل من قريش  
هو عتبة بضم المهملة وسكون المثناة وقيل فيه عبيد بموحدة مصغر وهو وهم ابن أسيد بفتح الهمزة على  
الصحيح ابن جارية بالجيم النقي حليف بنى زهرة سماه ونسبه ابن اسحق في روايته وعرف بهذا أن قوله في  
حديث الباب رجل من قريش أي بالخلف لان بنى زهرة من قريش (قوله فأرسلوا في طلبه رجلين) سماها  
ابن سعيد في الطبقات في ترجمة ابي بصير خنيس وهو بمعجمة ونون وآخره مهملة مصغر بن جابر ومولي له يقال له  
كوثر وفي الرواية الآتية آخر الباب ان الاخنس بن شريق هو الذي أرسل في طلبه زاد ابن اسحق فكتب الاخنس  
ابن شريق والازهر بن عبد عوف الى رسول الله ﷺ كتابا وبشبهه مع مولي لهم ورجل من بني عامر استأجراه  
بيكر بن اه والاخنس من ثقيف رهط ابي بصير وازهر من بنى زهرة حلما ابي بصير فلكل منهما المطالبة برده  
ويستفاد منه ان المطالبة بالرد تختص بمن كان من عشيرة المطلوب بالانصالة أو اختلف وقيل ان اسم أحد الرجلين  
مرتد بن حمران زاد الواقدي فقد ما بعد ابي بصير بثلاثة أيام (قوله فدفعه الى رجلين) في رواية ابن اسحق فقال  
رسول الله ﷺ يا ابا بصير ان هؤلاء القوم صالحونا على ما علمت وانا لا نغدر فالحق بقومك فقال أردني الى المشركين  
يفتنوني عن ديني ويعدوني قال اصبر واحتسب فان الله جاعل لك فرجا ومخرجا وفي رواية ابي المليح من الزيادة  
فقال له عمر أنت رجل وهو رجل ومعك السيف وهذا أوضح في التعريض بقتله واستدل بعض الشافعية بهذه القصة  
على جواز دفع المطلوب لمن ليس من عشيرته اذا كان لا يخشى عليه منه لكونه دفع ابا بصير للعامري ورفيقه ولم  
يكونا من عشيرته ولم يكونا من رهطه لكنه آمن عليه منهما لعله به انه كان أقوى منهما ولهذا آل الامر الى أنه قتل  
وأراد قتل الآخر وفيما استدل به من ذلك نظر لان العامري ورفيقه انما كانا رسولين ولو أن فيهما رية لما أرسلهما  
من هو من عشيرته وأيضا فقبيلة قريش تجمع الجميع لان بنى زهرة بنى عامر جميعا من قريش واني بصير كان من  
حلما بنى زهرة كما تقدم وقد وقع في رواية ابي المليح جاء أبو بصير مسلما وجاء وليه خلفه فقال يا محمد رده على فرده  
ويجمع بان فيه مجازا والتقدير جاء رسول وليه ورسول اسم جنس يشمل الواحد فصاعدا أو يحمل على أن الآخر  
كان رفيقا للرسول ولم يكن رسولا بالانصالة (قوله فزلوا يا كلون من تمر لهم) في رواية الواقدي فلما كانوا بذى  
الخليفة دخل أبو بصير المسجد فصلى ركعتين وجلس بتغدي ودعاها فقدم سنرة لها فاكلوا جميعا (قوله فقال أبو بصير  
لاحد الرجلين) في رواية ابن اسحق للعامري وفي رواية ابن سعد لخنيس بن جابر (قوله فاستله الآخر) أي

فَمَكَّنَهُ مِنْهُ ، فَضْرَبَهُ حَتَّى بَرَدَ وَفَرَّ الْآخِرُ حَتَّى الْمَدِينَةَ ، فَدَخَلَ الْمَسْجِدَ يَمْدُوقُ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِينَ رَأَاهُ لَقَدْ رَأَى هَذَا ذَعْرًا ، فَلَمَّا أَتَاهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ قَالَ قَتَلَ صَاحِبِي وَإِنِّي لَمَقْتُولٌ ، فَجَاءَ أَبُو بَصِيرٍ فَقَالَ يَا نَبِيَّ إِنَّهُ قَدْ وَافَى اللَّهَ أَوْفَى اللَّهُ ذِمَّتَكَ قَدْ رَدَدْتَنِي إِلَيْهِمْ ثُمَّ أَنْجَانِي اللَّهُ مِنْهُمْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ وَيْلٌ أُمَّهُ مِيسَرَ حَرْبٍ لَوْ كَانَ لَهُ أَحَدٌ ، فَلَمَّا سَمِعَ ذَلِكَ عَرَفَ أَنَّهُ سَيَرِدُهُ إِلَيْهِمْ ، فَخَرَجَ حَتَّى أَتَى سَيْفَ الْبَحْرِ قَالَ

صاحب السيف أخرجه من غمده ( قوله فامكناه به ) أي بيده وفي رواية الكشميهني فامكناه منه ( قوله فضربه حتى برد ) بفتح الموحدة والراء أي نجحت حواسه وهي كناية عن الموت لأن الميت تسكن حركته وأصل البرد السكون قاله الخطابي وفي رواية ابن اسحق فعلاه حتى قتله ( قوله وفر الآخر ) في رواية ابن اسحق وخرج المولى يشتد أي هربا ( قوله ذعرا ) أي خوفا وفي رواية ابن اسحق فزعا ( قوله (١) قتل صاحبي ) بضم القاف وفي رواية ابن اسحق قتل صاحبي ( قوله واني لمتقول ) أي ان لم تردوه عني وعند الواقدي وقد أفلت منه ولم أكد ووقع في رواية أبي الاسود عن عروة فرده رسول الله ﷺ إليهما فوثقاه حتى إذا كان ببعض الطريق ناما فتناول السيف بفيه فأمره على الاسار فقطعه وضرب أحدهما بالسيف وطلب الآخر فهرب والاول أصبح وفي رواية الاوزاعي عن الزهري عند ابن عائذ في المغازي وجز الآخر وأتبعه أبو بصير حتى دفع إلى رسول الله ﷺ في أصحابه وهو عاض على أسفل ثوبه وقد بدا طرف ذكره والحصى يطير من تحت قدميه من شدة عدوه وأبو بصير يتبعه ( قوله قد والله أوفى الله ذمتك ) أي فليس عليك منهم عقاب فيما صنعت أنا زاد الاوزاعي عن الزهري فقال أبو بصير يا رسول الله عرفت اني ان قدمت عليهم فتنونى عن ديني ففعلت ما فعلت وليس بيني وبينهم عهد ولا عقد اه وفيه أن المسلم الذي يجيء من دار الحرب في زمن الهدنة قتل من جاء في طلب رده اذا شرط لهم ذلك لان النبي ﷺ لم ينكر على أبي بصير قتله العاصري ولا أمر فيه بقود ولادية والله أعلم ( قوله ويلى أمه ) بضم اللام ووصل الهمزة وكسر الميم المشددة وهي كلمة ذم تقولها العرب في المدح ولا يقصدون معني ما فيها من الذم لان الويل الهلاك فهو كقولهم لامه الويل قال بديع الزمان في رسالة له والعرب تطلق تربت يمينه في الامر اذا هم ويقولون ويلى أمه ولا يقصدون الذم والويل يطلق على العذاب والحرب والزجر وقد تقدم شيء من ذلك في الحج في قوله للاعرابي ويلى فلان وقال القراء أصل قولهم ويلى فلان أى فكثرت الاستعمال فالحقوا بها اللام فصارت كأنها منها وأعربوها وتبعه ابن مالك الا أنه قال تبعها للتخيل ان ويلى كلمة تعجب وهي من أسماء الافعال واللام بعدها مكسورة ويجوز ضمها اتباعا للهمزة وحذفت الهمزة تخفيفا والله أعلم ( قوله مسعر حرب ) بكسر الميم وسكون المهملة وفتح العين المهملة وبالنصب على التمييز وأصله من مسعر حرب أي يسعرها قال الخطابي كأنه يصنفه بالاقدام في الحرب والتسعير لئلا يراها ووقع في رواية ابن اسحق محش بحاء مهملة وشين معجمة وهو بمعنى مسعر وهو العود الذي يحرك به النار ( قوله لو كان له أحد ) أي ينصره ويعاضده وينصره وفي رواية الاوزاعي لو كان له رجال فلحقها أبو بصير فانطلق وفيه اشارة اليه بالفرار لئلا يرده الى المشركين ورمى الى من بلغه ذلك من النمامين أن يلحقوا به قال جمهور العلماء من الشافعية وغيرهم يجوز التعريض بذلك لا التصريح كما في هذه القصة والله أعلم ( قوله حتى أتى سيف البحر ) بكسر المهملة وسكون التحتانية بعدها فاء أى ساحله وعين ابن اسحق المكان فقال حتى نزل العيص وهو بكسر المهملة وسكون التحتانية بعدها مهملة قال وكان طريق أهل مكة اذا قصدوا الشام ( قلت ) وهو يخاذي المدينة الى جهة الساحل وهو قريب من بلاد بني سليم

(١) ( قوله قتل صاحبي ) كذا في نسخ الشرح وفي المتن الذي شرح عليه الفسطلاني قتل والله صاحبي اه فصححه

وَيَنْفَلَتْ مِنْهُمْ أَبُو جَنْدَلٍ بْنُ سَهِيلٍ فَأَحَقَّ بِأَبِي بَصِيرٍ فَجَمَعَ لَأَيُّمُخْرُجٍ مِنْ قُرَيْشٍ رَجُلًا قَدْ أَسْلَمَ  
إِلَّا لِحَقِّ بِأَبِي بَصِيرٍ حَتَّى اجْتَمَعَتْ مِنْهُمْ عِصَابَةٌ فَوَاللَّهِ مَا يَسْمَعُونَ بِعِيرٍ خَرَجَتْ لِقُرَيْشٍ إِلَى الشَّامِ  
إِلَّا اعْتَرَضُوا لَهَا فَقَتَلُوهُمْ وَأَخَذُوا أَمْوَالَهُمْ . فَأَرْسَلَتْ قُرَيْشٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ تَنَاشِدُهُ بِاللَّهِ وَالرَّحِمِ  
لَمَّا أُرْسِلَ فَمَنْ أَتَاهُ فَهَوَّ آمِنَ فَأَرْسَلَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَيْهِمْ فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى : وَهُوَ الَّذِي كَفَّ أَيْدِيَهُمْ  
عَنْكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ عَنْهُمْ بِبَطْنِ مَكَّةَ مِنْ بَعْدِ أَنْ أَظْفَرَكُمْ عَلَيْهِمْ حَتَّى بَلَغَ الْحَمِيَّةَ حِمْيَةَ الْجُرْهُدِيَّةِ . وَكَانَتْ  
حِمْيَتُهُمْ أَنَّهُمْ لَمْ يُقَرُّوا أَنَّهُ نَبِيُّ اللَّهِ وَلَمْ يُقَرُّوا بِدِينِهِ . اللَّهُ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ . وَحَاتُوا بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ الْبَيْتِ قَالَ  
أَبُو عَبْدِ اللَّهِ

(قوله و ينفلت منهم أبو جندل) أى من أيده وأهله وفي تعبيره بالصيغة المستقبلية إشارة إلى ارادة مشاهدة الخال كقوله  
تعالى الله الذى يرسل الرياح فتثير سحابا وفى رواية أبى الاسود عن عروة وانفلت أبو جندل فى سبعين را كبا مسلمين  
فلحقوا بأبى بصير فزولوا قريبا من ذى المروة على طريق عير قر يش فقطعوا ما دنهم (قوله حتى اجتمعت منهم عصابة)  
أى جماعة ولا واحد لها من لفظها وهى تطلق على الأربعمين فمادونها وهذا الحديث يدل على أنها تطلق على أكثر من  
ذلك ففى رواية ابن اسحق أنهم بلغوا نحو من سبعين نفسا وفى رواية أبى المليلح بلغوا أربعين أو سبعين وجزم عروة  
فى المغازى بأنهم بلغوا سبعين وزعم السهيلي أنهم بلغوا ثلثمائة رجل وزاد عروة فليحتموا بأبى بصير وكرهوا أن يقدموا  
المدينة فى مدة الهدنة خشية أن يعودوا إلى المشركين وسمى الواقدي منهم الوليد بن الوليد بن المغيرة (قوله ما يسمعون  
بعير) أى بخبر عير بالمهملة المكسورة أى قافلة (قوله الا اعتراضوا لها) أى وقفوا فى طريقها بالعرض وهى كناية  
عن منعهم لها من السير (قوله فارسلت قر يش) فى رواية أبى الاسود عن عروة فارسلوا أبا سفيان بن حرب إلى رسول  
الله ﷺ يسأرونه ويتضرعون إليه أن يبعث إلى أبى جندل ومن معه وقالوا ومن خرج منا ليك فهو لك حلال غير  
خرج (قوله فارسل النبي ﷺ إليهم) فى رواية أبى الاسود المذكورة فبعث إليهم فقدموا عليه وفى رواية موسى بن عقبة  
عن الزهرى فكتب رسول الله ﷺ إلى أبى بصير فقدم كتابه وأبو بصير يموت فمات وكتاب رسول الله ﷺ  
فى يده فدفنه أبو جندل مكانه وجعل عند قبره مسجدا قال وقدم أبو جندل ومن معه إلى المدينة فلم يزل بها  
إلى أن خرج إلى الشام مجاهدا فاستشهد فى خلافة عمر قال فعلم الذين كانوا أشاروا بان لا يسلم أبا جندل إلى  
أبيه أن طاعة رسول الله ﷺ خيرا مما كرهوا وفى قصة أبى بصير من التوائد جواز قتل المشرك المعتدى  
غيلة ولا يعد ما وقع من أبى بصير غدرا لانه لم يكن فى جملة من دخل فى المعاهدة التى بين النبي ﷺ وبين  
قر يش لانه اذ ذلك كان محبوسا بمكة لكنه لما خشى أن المشرك يعيده إلى المشركين درأ عن نفسه بقتله  
ودافع عن دينه بذلك ولم ينكر النبي ﷺ ذلك وفيه أن من فعل مثل فعل أبى بصير لم يكن عليه غود ولا  
دية وقد وقع عند ابن اسحق ان سهيل بن عمرو لما بلغه قتل العامرى طالب بديته لانه من رهطه فقال له  
أبوسفيان ليس على محمد مطالبة بذلك لانه وفى بما عليه وأسلمه لرسولكم ولم يقتله بأمره ولا على أن أبى بصير أيضا  
شيء لانه ليس على دينهم وفيه أنه كان لا يرد على المشركين من جاء منهم الا يطلب منهم لانهم لما طلبوا أبى بصير أول  
مرة أسلمه لهم ولما حضر إليه ثانيا لم يرسله لهم بل لو أرسلوا إليه وهو عنده لا يرسله فلما خشى أبو بصير من ذلك نجح نفسه  
وفيه ان شرط الرد أن يكون الذى حضر من دار الشرك باقيا فى بلاد الامام ولا يتناول من لم يكن تحت يد الامام ولا متحيزا  
إليه واستنبط منه بعض المتأخرين أن بعض ملوك المسلمين مثلا لو هادن بعض ملوك الشرك فغزاهم ملك آخر من  
المسلمين فقتلهم وغنم أموالهم جازله ذلك لان عهد الذى هادتهم لم يتناول من لم يهادنهم ولا يخفى أن محل ذلك ما اذا لم  
يكن هناك قرينة تعمم (قوله فانزل الله تعالى وهو الذى كفف أيديهم عنكم) كذا هنا وظاهره انها نزلت فى شأن أبى

مَرَّةً أَلْمَرُّ الْجَرْبُ تَزِيلُوا تَمِزُوا أَحْمِيَتْ الْقَوْمَ مَنَعْتُهُمْ حِمَايَةَ وَأَحْمِيَتْ الْحِمَى . وَقَالَ عَقِيلٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ  
 قَالَ عُرْوَةُ فَاخْبَرَ نَبِيَّ عَائِشَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَمْتَحِنُهُنَّ ، وَبَلَّغْنَا أَنَّهُ لَمَّا أَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى . أَنْ  
 يَرُدُّوا إِلَى الْمُشْرِكِينَ مَا نَفَقُوا عَلَى مَنْ هَاجَرَ مِنْ أَزْوَاجِهِمْ وَحَكَمَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ أَنْ لَا يَمْسُكُوا بِعَصَمِ  
 الْكُوفَرِ : أَنَّ عُمَرَ طَلَّقَ امْرَأَتَيْنِ قَرِيبَةً بِنْتُ أَبِي أُمَيَّةَ . وَأَبْنَةَ جِرْوَلِ الْخَزَاعِيِّ فَزَوَّجَ قَرِيبَةَ  
 مَعَاوِيَةَ وَزَوَّجَ الْأُخْرَى أَبُو جَهْمٍ فَلَمَّا أَبِي الْكُفَّارُ أَنْ يَقْرُوا بِأَدَاءِ مَا نَفَقَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى أَزْوَاجِهِمْ  
 أَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى . وَإِنْ فَاتَكُمْ شَيْءٌ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ إِلَى الْكُفَّارِ فَمَا قَبِئْتُمْ وَالْعَقَبُ مَا يُؤَدِّي الْمُسْلِمُونَ  
 إِلَى مَنْ هَاجَرَتْ امْرَأَتُهُ مِنَ الْكُفَّارِ : فَأَمَرَ أَنْ يُعْطَى مَنْ ذَهَبَ لَهُ زَوْجٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ مَا نَفَقَ مِنْ صَدَاقِ  
 نِسَاءِ الْكُفَّارِ اللَّائِي هَاجَرْنَ وَمَا نَعَرَ أَحَدًا مِنَ الْمُهَاجِرَاتِ أَرْتَدَّتْ بَعْدَ إِيْمَانِهَا . وَبَلَّغْنَا أَنَّ أَبَا بَصِيرَ ابْنَ  
 أُسَيْدِ الثَّقَفِيِّ قَدِمَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ مُؤْمِنًا مُهَاجِرًا فِي الْمُدَّةِ ، فَكَتَبَ الْأَخْنَسُ ابْنَ شَرِيْقٍ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ

بصير وفيه نظر والمشهور في سبب نزولها ما أخرجه مسلم من حديث سلمة بن أبي الكوع ومن حديث أنس بن مالك  
 أيضا وأخرجه أحمد والنسائي من حديث عبد الله بن مغفل باسناد صحيح انها نزلت بسبب القوم الذين أرادوا من  
 قريش أن يأخذوا من المسلمين غرة فظفروا بهم فغنا عنهم النبي ﷺ فنزلت الآية وقيل في نزولها غير ذلك (قوله  
 معرفة العرا جرب) يعني أن المعرفة مشتقة من العر بفتح المهملة وتشديد الراء (قوله ١ تزيلوا تميزوا حميت القوم منعتهم  
 حماية الخ) هذا القدر من تفسير سورة الفتح في المجاز لابن عبيدة وهو في رواية المستملي وحده (قوله قال عقيل عن  
 الزهري) تقدم موصولا بتمامه في أول الشروط وأراد المصنف بإيراد بيان ما وقع في رواية معمر من الادراج (قوله  
 وبلغنا) هو مقول الزهري وصله ابن مردويه في تفسيره من طريق عقيل وقوله وبلغنا أن أبا بصير الخ هو من قول  
 الزهري أيضا والمراد به أن قصة أبي بصير في رواية عقيل من مرسل الزهري وفي رواية معمر موصولة إلى المسور  
 لكن قد تابع معمر على وصلها ابن اسحق كما تقدم وتابع عقيل الأوزاعي على إرسالها فلعل الزهري كان يرسلها تارة  
 ويوصلها أخرى والله أعلم ووقع في هذه الرواية الأخيرة من الزيادة وما نعلم ان احد من المهاجرات ارتدت بعد ايمانها  
 وفيها قوله أن أبا بصير بن أسيد بفتح الهمزة قدم مؤمنا كذا لاكثر وفي رواية المرخمي والمستملي قدم من مني وهو  
 تصحيف (قوله ان عمر طلق امرأتين قريبة) يأتي ضبطها وبيان الحكم في ذلك في كتاب النكاح في باب نكاح من  
 اسم من الشركات وقوله فلما ابى الكفار ان يقروا باداء ما نفق المسلمون على ازواجهم يشير الى قوله تعالى واسئلوا  
 ما ننفقتم وليسئلوا ما انفقوا وقد بينه عبد الرازق في روايته عن معمر عن الزهري فذكر القصة وفيها لما نزلت حكم على  
 المشركين بمثل ذلك اذا جاءتهم امراتهن من المسلمين ان يرد الصداق الى زوجها قال الله تعالى ولا تمسكوا بعصم الكوافر فانه  
 المؤمنون ققروا بحكم الله وأما المشركون فابوا ان يقروا فانزل الله وان فاتكم شيء من ازواجكم الى الكفار فعاقبتم  
 (قوله والعقب الخ) بفتح العين المهملة وكسر القاف (قوله وما نعلم احد من المهاجرات ارتدت بعد ايمانها) هو كلام  
 الزهري واراد بذلك الاشارة الى ان المعاقبة المذكورة بالنسبة الى الجنابيين انما وقعت في الجانب الواحد لانه لم يعرف

(١) (قوله تزيلوا تميزوا حميت القوم منعتهم حماية الخ) كذا بنسخ الشرح التي بايدينا وبيانه كما في القسطلاني ما زجا  
 الرواية بتسريها حماية على وزن فعالة بالكسر وأحميت الحمي بكسر الحاء وفتح الميم مقصورا جعلته حمي لا يدخل فيه  
 ولا يقرب منه وهو بضم الياء وفتح الحاء مبنيا للمفعول وأحميت الحديد في النار فهو محتمى وأحميت الرجل اذا أغضبته  
 ومصدره احما بكسر الهمزة وسكون الحاء المهملة اه بالحرف فلتحرر الناظر الرواية اه مصححه

يَسْأَلُهُ أَبِصِيرٍ فَذَكَرَ الْحَدِيثَ بِأَبِ الشَّرْوَطِ فِي الْقَرْضِ : وَقَالَ الْإِمَامُ حَدَّثَنِي جَعْفَرُ بْنُ رَيْمَةَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ هُرَيْرَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ ذَكَرَ رَجُلًا سَأَلَ بَعْضَ بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنْ يُسَافِرَهُ أَلْفَ دِينَارٍ ، فَدَفَعَهَا إِلَيْهِ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى . وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَعَطَاءٌ إِذَا أَجَلُهُ فِي الْقَرْضِ جَازَ بِأَبِ الْمَكَاتِبِ وَمَالًا يَحِلُّ مِنَ الشَّرْوَطِ الَّتِي تُخَالِفُ كِتَابَ اللَّهِ ، وَقَالَ جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِي الْمَكَاتِبِ شُرُوطُهُمْ بَيْنَهُمْ

أحدا من المؤمنين فرت من المسلمين إلى المشركين بخلاف عكسه وقد ذكر ابن أبي حاتم من طريق الحسن أن أم الحكم بنت أبي سفيان ارتدت وفرت من زوجها عياض بن شداد فتزوجها رجل من ثقيف ولم يرتد من قريش غيرها ولكنها أسامت بعد ذلك مع ثقيف حين أساموا فان ثبت ذلك فيجمع بينه وبين قول الزهري بأنهم تكنهاجرت فيما قبل ذلك وفي هذا الحديث من الفوائد غير ما تقدم أشياء تتعلق بالمناسك منها أن ذال الحليفة ميقات أهل المدينة للحجاج والمعتمر وأن تقليد الهدى وسوقه سنة للحجاج والمعتمر فرضا كان أو سنة وإن الأشعار سنة لا مثلة وإن الخلق أفضل من التقصير وأنه نسك في حق المعتمر محصورا كان أو غير محصور وإن المحصر ينحر هديه حديث أحصر ولو لم يصل إلى الحرم ويقا تل من صدره عن البيت وإن الأولى في حقه ترك المقاتلة إذا وجد إلى المسألة طريقا وغير ذلك مما تقدم بسطا كثره في كتاب الحج وفيه أشياء تتعلق بالجهاد منها جواز سي ذراري الكفار إذا انفردوا عن المقاتلة ولو كان قبل القتال وفيه الاستتار عن طلائع المشركين ومفاجأتهم بالجيش لطلب غرتهم وجواز التنكب عن الطريق السهل إلى الطريق الوعر لدفع المنسدة وتحصيل المصلحة واستحباب تقديم الطلائع والعيون بين يدي الجيش والاختصاص بالجزم في أمر العدو ثلاثا لو أغرة المسلمين وجواز الخداع في الحرب والتعريض بذلك من النبي ﷺ وإن كان من خصائصه أنه منهي عن خائنة الأعين وفي الحديث أيضا فضل الاستشارة لاستخراج وجه الرأي واستطابة قلوب الاتباع وجواز بعض المسامحة في أمر الدين واحتمال الضيم فيه ما لم يكن قادحا في أصله إذ انعين ذلك طريقا للسلامة في الحال والصلاح في المسأل سواء كان ذلك في حال ضعف المسلمين أو قوتهم وإن التابع لا يليق به الاعتراض على المتبوع بمجرد ما يظهر في الحال بل عليه التسليم لأن المتبوع اعرف بما آل الأمور غالبا بكثرة التجربة ولا سيما مع من هو مؤيد بالوحي وفيه جواز الاعتماد على خبر الكافر إذا قامت القرينة على صدقه قاله الخطابي مستدلا بان الخزاعي الذي بعثه النبي ﷺ عيناه ليأتيه بنجر قريش كان حينئذ كافرا قال وإنما اختاره لذلك مع كفره ليكون أمكن له في الدخول فيهم والاختلاط بهم والاطلاع على اسرارهم ويستناد من ذلك جواز قبول قول الطبيب الكافر (قلت) ويحتمل أن يكون الخزاعي المذكور كان قد أسلم ولم يشهر إسلامه حينئذ فليس ما قاله دليلا على ما ادعاه والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب \* (قوله باب الشرروط في القرض) ذكر فيه طرفا من حديث أبي هريرة في قصة الذي اقترض الألف دينار واثرا ابن عمرو وعطاء في تأجيل القرض وقدمي جميع ذلك والكلام عليه في كتاب القرض وسقط جميع ذلك هنا للنسفي لكان زاد في الترجمة التي تليه فتعال باب الشرروط في القرض والمكاتب إلى آخره \* (قوله باب المكاتب ومالا يحل من الشرروط التي تخالف كتاب الله) تقدم في هذه الأبواب باب ما يجوز من شرروط المكاتب وهذه الترجمة أعم من تلك وإن كان حديثها واحدا وتقدم في كتاب العتق أيضا ما يجوز من شرروط المكاتب ومن اشترط شرط ليس في كتاب الله وتقدم أنه قصد تفسير الأول بالثاني وهنا أراد تفسير قوله ليس في كتاب الله وأن المراد به ما خالف كتاب الله ثم استظهر على ذلك بما نقله عن عمر أو ابن عمر وتوجيه ذلك أن يقال المراد بكتاب الله في الحديث المرفوع حكمه وهو أعم من أن يكون نصا أو مستنبطا وكل ما كان ليس من ذلك فهو مخالف لما في كتاب الله والله أعلم (قوله وقال جابر بن عبد الله في المكاتب شرروطهم بينهم) وصله سفيان الثوري في كتاب الفرائض له من طريق مجاهد عن جابر

وقال ابن عمر أو عمر كل شرط خالف كتاب الله فهو باطل وإن اشترط مائة شرط وقال أبو عبد الله  
يقال عن كليهما عن عمر وبن عمر **حدثنا** علي بن عبد الله حدثنا سفيان عن يحيى عن عمرة  
عن عائشة رضي الله عنها قالت أتتها بريرة تسألها في كتابتها فقالت إن شئت أعطيت أهلك  
ويكون الولاء لي فلما جاء رسول الله ﷺ ذكرته ذلك قال النبي ﷺ ابتاعها فأعتقها فأما  
الولاء لمن أعتق، ثم أقام رسول الله ﷺ على المنبر فقال ما بال أقوام يشترطون شروطاً ليست في  
كتاب الله من اشترط شرطاً ليس في كتاب الله فليس له وإن اشترط مائة شرط **باب** ما يجوز  
من اشترط والثني في الإقرار والشروط التي يتعارفها الناس بينهم: وإذا قال مائة إلا واحدة أو  
ثنتين، وقال ابن عوف عن ابن سيرين قال رجل ليكرهه أدخل ركابك فإن لم أر حبل معك يوم كذا  
وكذا. فلك مائة درهم: فلم يخرج: فقال شريح: من شرط على نفسه طائفاً غير مكره فهو عليه  
وقال أيوب عن ابن سيرين أن رجلاً باع طعاماً وقال إن لم آتتك الأربعمائة فليس بيني وبينك بيع: فلم  
يحي: فقال شريح له شترى أنت أخلفت ففرض عليه **حدثنا** أبو الهيثم أخبرنا شعيب حدثنا  
أبو الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال إن لله تسعة وتسعين  
سماً مائة إلا واحداً من أحضاها دخل الجنة **باب** الشروط في الوقف **حدثنا** قتيبة بن سعيد  
حدثنا محمد بن عبد الله الأنصاري حدثنا ابن عوف قال أنبأني نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أن

ووقع لنا مروياً من طريق قبيصة عنه (قوله وقال ابن عمر أو عمر كل شرط خالف كتاب الله فهو باطل الخ) كذا لاكثر  
وفي رواية النسفي وقال ابن عمر فقط ولم يقل أو عمر لكن في رواية كريمة من الزيادة قال أبو عبد الله أي المصنف  
يقال عن كليهما عن عمر وعن ابن عمر قاله أعلم ثم ذكر حديث عائشة في قصة بريرة وقد تقدم الكلام عليه مستوفى  
وأخر العتق: (قوله باب ما يجوز من الاشتراط والثني) بضم الثلثة وسكون النون بعدها تحانية مقصوراً أي الاستثناء  
(في الإقرار) أي سواء كان استثناء قليل من كثير أو كثير من قليل واستثناء القليل من الكثير لا خلاف في جوازه  
وعكسه مختلف فيه فذهب الجمهور إلى جوازه أيضاً وأقوي حججهم قوله تعالى الأمن أتبعك من الغاوين مع قوله  
الاعبادك منهم المخلصين لأن أحدهما أكثر من الآخر لا محالة وقد استثنى كلامهما من الآخر وذهب بعض المالكية  
كأبن المنجشون إلى فساده وإلى ذهب ابن قتيبة وزعم أنه مذهب البصريين من أهل اللغة وإن الجواز مذهب الكوفيين  
ومن حكاه عنهم التراء وسيأتي بسط هذا عند الكلام على الحديث المرفوع في الباب في كتاب الدعوات إن شاء الله  
تعالى (قوله وقال ابن عوف الخ) وصله سعيد بن منصور عن هشيم عنه ولنظفه إن رجلاً تكارى من آخر فقال أخرج  
يوم الاثنين فذكر نحوه (قوله وقال أيوب عن ابن سيرين الخ) وصله سعيد بن منصور أيضاً عن سفيان عن أيوب  
وحاصله أن شريحا في المسئتين قضى على المشترط بما اشترطه على نفسه بغيرا كراه ووافقه على المسئلة الثانية أبو حنيفة  
وأحمد وإسحق وقال مالك والأكثر يصح البيع ويطلق الشرط وخالفه الناس في المسئلة الأولى ووجه بعضهم بأن  
العادة أن صاحب الجمال يرسلها إلى المرعى فإذا اتفق مع التاجر على يوم بعينه فأحضره الأبل فلم يتهيا للتاجر السفر  
أضرد ذلك بحال الجمال لم يحتاج إليه من العلف فوقع بينهم التعارف على مال معين يشترطه التاجر على نفسه إذا أخلف  
ليستعين به الجمال على العلف وقال الجمهور هي عدة فلا يلزم الوفاء بها والله أعلم \* (قوله باب الشروط في الوقف) ذكر



عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ أَصَابَ أَرْضًا بِخَيْبَرَ فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ بِسْتَأْمُرِهِ فِيهَا : فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ . إِنِّي أَصَبْتُ  
أَرْضًا بِخَيْبَرَ : لَمْ أَصِيبْ مَالًا قَطُّ أَنْفَسَ عِنْدِي مِنْهُ فَمَا تَأْمُرُ بِهِ . قَالَ إِنْ شِئْتَ حَبَسْتَ أَصْلَهَا وَتَصَدَّقْتَ بِهَا  
قَالَ فَتَصَدَّقْ بِهَا عُمَرُ أَنَّهُ لَا يُبَاعُ وَلَا يُوهَبُ وَلَا يُورَثُ : وَتَصَدَّقْ بِهَا فِي الْفُقَرَاءِ وَفِي الْقُرْبَى وَفِي الرِّقَابِ  
وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ وَالضَّيْفِ لَا جَنَاحَ عَلَيَّ مَنْ وَلِيَهَا أَنْ يَأْكُلَ مِنْهَا بِالْمَعْرُوفِ وَيُطْعِمَ غَيْرَ مُتَمَوِّلٍ  
قَالَ فَحَدَّثْتُ بِهِ بَنَ سَبْرِينَ . فَقَالَ غَيْرَ مُتَأْتِلٍ مَالًا ،

( بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ )

## كتاب الوصايا

بَابُ الْوَصَايَا . وَقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ وَصِيَّةُ الرَّجُلِ مَكْتُوبَةٌ عِنْدَهُ . وَقَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ . كُتِبَ  
عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةَ لِلْوَالِدَيْنِ إِلَى

فيه حديث ابن عمر في قصة وقف عمر وسياتي الكلام عليه في اثناء الكتاب الذي يليه ان شاء الله تعالى ﴿ خانمة ﴾  
اشتمل كتاب الشروط من الاحاديث المرفوعة على سبعة وأربعين حديثا الخالص منها خمسة احاديث والبقية مكرر  
والملحق منها سبعة وعشرون طريقا وكلها عند مسلم سوى بلاغ الزهري وفيه من الآثار عن الصحابة فمن بهم  
أحد عشر أثرا والله أعلم

﴿ قوله بسم الله الرحمن الرحيم ﴾

﴿ كتاب الوصايا ﴾

كذا للنسفي وأخر الباقر البسملة والوصايا جمع وصية كالهدايا وتطلق على فعل الموصي وعلى ما يوصى به من مال أو غيره  
من عهد ونحوه فتكون بمعنى المصدر وهو الايصال وتكون بمعنى المفعول وهو الاسم وفي الشرع عهد خاص مضاف  
الى ما بعد الموت وقد يصحبه التبرع قال الازهري الوصية من وصيت الشيء بالتخفيف أو صيه اذا وصلته وسميت وصية  
لان الميت يصل بها ما كان في حياته بعد مماته ويقال وصية بالتشديد ووصاء بالتخفيف غير همز وتطلق شرعا أيضا  
على ما يقع به الزجر عن المنهيات والحث على المأمورات ﴿ قوله باب الوصايا ﴾ أى حكم الوصايا ( قوله وقال  
النبي ﷺ وصية الرجل مكتوبة عنده ) لم أقف على هذا الحديث باللفظ المذكور وكأنه بالمعنى فان المرأ هو الرجل  
لكن التعبير به خرج مخرج الغالب والافلا فرق في الوصية الصحيحة بين الرجل والمرأة ولا يشترط فيها اسلام ولا رشد  
ولا ثبوت ولا اذن زوج وانما يشترط في صحتها العقل والحرية وأما وصية الصبي المميز ففيها خلاف منعها الحنفية  
والشافعية في الاظهر وصحتها مالك وأحمد والشافعية في قول رجحه ابن أبي عسرون وغيره وما الى السبكي وأيده  
بأن الوارث لا حقه في الثلث فلا وجه لمنع وصية المميز قال والمعتبر فيه أن يعقل ما يوصى به وروى الموطأ فيه أثرا  
عن عمر أنه أجاز وصية غلام لم يحتلم وذكر البيهقي أن الشافعية علق القول به على صحة الأثر المذكور وهو قوي فان رجاله  
ثقات وله شاهد وقدمالك صحتها بما اذا عقل ولم يخلط وأحمد بسبع وعنه بشر ( قوله وقال الله عز وجل كتب عليكم  
اذا حضر أحدكم الموت ان ترك خيرا الوصية للوالدين الى جنفا ) كذا لا يذو وللنسفي الآية وساق الباقر الآيات  
الثلاث الى غفور رحيم وتقدير الآية كتب عليكم الوصية وقت حضور الموت ويجوز أن تكون الوصية مفعول كتب  
أو الوصية مبتدأ وخبره للوالدين ودل قوله ان ترك خيرا بعد الاتفاق على أن المراد به المال على أن من لم يترك مالا لا تشرع له

جَنَفًا مَيْلًا مُتَجَانِفًا مَائِلٌ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ مَا حَقَّ أَمْرِي مُسْلِمًا لَهُ شَيْءٌ يُوصِي فِيهِ بَيْتَ لَيْلَتَيْنِ إِلَّا وَوَصِيَّتُهُ مَكْتُوبَةٌ عِنْدَهُ \*

الوصية بالمال وقيل المراد بالخير المال الكثير فلا تشرع ان له مال قليل قال ابن عبد البر أجمعوا على أن من لم يكن عنده الا اليسير التافه من المال انه لا تندب له الوصية وفي نقل الاجماع نظر فالثابت عن الزهري أنه قال جعل الله الوصية حقا فيما قل أو أكثر والمصرح به عند الشافعية ندية الوصية من غير تفر يق بين قليل وكثير نعم قال أبو الفرج السرخسي منهم ان كان المال قليلا والعيال كثيرا استحبه له توفرت عليهم وقد تكون الوصية بغير المال كان يعين من ينظر في مصالح ولده أو يعهد اليهم بما يعرفونه من بعده من مصالح دينهم ودينهم وهذا لا يدفع أحد نديته واختلف في حد المال الكثير في الوصية فعن علي سبعمائة مال قليل وعنه ثمانمائة مال قليل وعن ابن عباس نحوه وعن عائشة فيمن ترك عيالا كثيرا وترك ثلاثة آلاف ليس هذا مال كثير وحاصله انه أمر سبي يختلف باختلاف الاشخاص والاحوال والله أعلم (قوله جنفا ميلا) هو تفسير عطاء رواه الطبري عنه باسناد صحيح ونحوه قول أبي عبيدة في المجاز الجنف العدول عن الحق وأخرج السدي وغيره ان الجنف الخطأ والاثم العمد (قوله متجانف متمايل) كذا للاكثر ولابي ذر مائل قال أبو عبيدة في المجاز قوله غير متجانف لاثم أي غير متعوج مائل للاثم ونقل الطبري عن ابن عباس وغيره ان معناه غير متعمد لاثم ثم ذكر المصنف في الباب أربعة أحاديث \* أحدها حديث ابن عمر من وجهين (قوله ما حق أمرى مسلم) كذا في أكثر الروايات وسقط لفظ مسلم من رواية أحمد عن اسحق بن عيسى عن مالك والوصف بنسبه خرج مخرج الغالب فلا مفهوم له أو ذكر للتهيج لتمع المبادرة لامثاله لما يشعر به من نفى الاسلام عن تارك ذلك ووصية الكافر جائزة في الجملة وحكي ابن المنذر فيه لاجماع وقد بحث فيه السبكي من جهة ان الوصية شرعت زيادة في العمل الصالح والكافر لا عمل له بعد الموت وأجاب بانهم نظروا الى أن الوصية كالاعتاق وهو يصح من الذمي والحربي والله أعلم (قوله شيء يوصي فيه) قال ابن عبد البر لم يختلف الرواة عن مالك في هذا اللفظ ورواه أبو نافع عن نافع بلفظ له شيء يريد أن يوصي فيه ورواه عبيد الله بن عمر عن نافع مثل أبو نافع أخرجهما مسلم ورواه أحمد عن سفيان عن أبو نافع بلفظ حق على كل مسلم أن لا يبيت ليلتين وله ما يوصي فيه الحديث ورواه الشافعي عن سفيان بلفظ ما حق أمرى يؤمن بالوصية الحديث قال ابن عبد البر فسر ابن عيينة أي يؤمن بانها حق اه وأخرجه أبو عوانة من طريق هشام بن الغاز عن نافع بلفظ لا ينبغي لمسلم أن يبيت ليلتين الحديث وذكره ابن عبد البر عن سليمان بن موسى عن نافع مثله وأخرجه الطبراني من طريق الحسن بن ابن عمر مثله وأخرجه الاسماعيلي من طريق روح بن عباد عن مالك وابن عون جميعا عن نافع بلفظ ما حق أمرى مسلم له مال يريد أن يوصي فيه وذكره ابن عبد البر من طريق ابن عون بلفظ لا يحل لأمرى مسلم له مال وأخرجه الطحاوي أيضا وقد أخرجه النسائي من هذا الوجه ولم يسق لفظه قال أبو عمر لم يتابع ابن عون على هذه اللفظة (قلت) ان عني عن نافع بلفظها فمسلم ولكن المعنى يمكن أن يكون متحدا كما سيأتي وان عني عن ابن عمر فردود لما سيأتي قريبا ذكر من رواه عن ابن عمر أيضا بهذا اللفظ قال ابن عبد البر قوله له مال أولى عندي من قول من روى له شيء لان الشيء يطلق على القليل والكثير بخلاف المال كذا قال وهي دعوى لا دليل عليها وعلى تسليمها فرواية شيء أشمل لانها تعم ما يتمول وما لا يتمول كالمختصات والله أعلم (قوله بيت) كان فيه حذف تقديره أن يبيت وهو كقوله تعالى ومن آياته ير يك البرق الآية ويجوز أن يكون بيت صفة لمسلم و به جزم الطبري قال هي صفة ثانية وقوله يوصي فيه صفة شيء ومنعول بيت محذوف تقديره آمنا أو ذا كرا وقال ابن التين تقديره موعوكا والاول أولى لان استحباب الوصية لا يختص بالربض نعم قال العلماء لا يندب أن يكتب جميع الاشياء المحقرة ولا ما جرت العادة بالخروج منه والوفاء له عن قرب والله أعلم (قوله ليلتين) كذا لاكثر الرواة

تَابِعَهُ مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ عَمْرٍو عَنِ النَّبِيِّ ﷺ

ولابن عوانة والبيهقي من طريق حماد بن زيد عن أيوب بيت ليلة أوليتين وسلم والنسائي من طريق الزهري عن سالم عن أبيه بيت ثلاث ليال وكان ذكر الميتين والثلاث لرفع الخرج لتراحم أشغال المراء التي يحتاج الي ذكرها ففسح له هذا القدر ليتذكر ما يحتاج اليه واختلاف الروايات فيه دال على انه لا يثبت بالتحديد والمعنى لا يمضي عليه زمان وان كان قليلا الا ووصيته مكتوبة وفيه اشارة الي اغتفار الزمن اليسير وكان الثلاث غاية للتأخير ولذلك قال ابن عمر في رواية سالم المذكورة لم أبت ليلة منذ سمعت رسول الله ﷺ يقول ذلك الا ووصيتي عندي قال الطيبي في تخصيص الميتين والثلاث بالذكر تسامح في ارادة المبالغة أي لا ينبغي أن يبيت زمانا وقد ساحتاه في الميتين والثلاث فلا ينبغي له أن يتجاوز ذلك ( قوله تابعه محمد بن مسلم ) هو الطائفي ( عن عمرو ) هو ابن دينار ( عن ابن عمر ) يعني في أصل الحديث ورواية محمد بن مسلم هذه أخرجها الدارقطني في الأفراد من طريقه وقال تفرد به عمران بن أبان يعني الواسطي عن محمد بن مسلم وعمران أخرج له النسائي وضعفه قال ابن عدي له غرائب عن محمد بن مسلم ولا أعلم به بأسا ولفظه عند الدارقطني لا يحل لمسلم أن يبيت ليلتين الا ووصيته مكتوبة عنده واستدل بهذا الحديث مع ظاهر الآية على وجوب الوصية وبه قال الزهري وأبو مجلز وعطاء وطلحة بن مصرف في آخرين وحكاه البيهقي عن الشافعي في القديم وبه قال اسحق وداود واختاره أبو عوانة الاسفرايني وابن جرير وآخرون ونسب ابن عبد البر القول بعدم الوجوب الي الاجماع سوى من شد كذا قال واستدل لعدم الوجوب من حيث المعنى لانه لو لم يوص لجميع ماله بين ورثته بالاجماع فلو كانت الوصية واجبة لاخرج من ماله سهم بنوب عن الوصية وأجابوا عن الآية بأنها منسوخة كما قال ابن عباس على ما سيأتي بعد أربعة أبواب كان المال للولد وكانت الوصية للوالدين فنسخ الله من ذلك ما أحب فجعل لكل واحد من الابوين السدس الحديث وأجاب من قال بالوجوب بان الذي نسخ الوصية للوالدين والاقارب الذين يرثون وأما الذي لا يرث فليس في الآية ولا في تفسير ابن عباس ما يقتضي النسخ في حقه وأجاب من قال بعدم الوجوب عن الحديث بان قوله ما حق امرىء بأن المراد الخزم والاحتياط لانه قد يفجؤه الموت وهو على غير وصية ولا ينبغي للمؤمن أن يغفل عن ذكر الموت والاستعداد له وهذا عن الشافعي وقال غيره الحق لغة الشيء الثابت ويطلق شرعا على ما ثبت به الحكم والحكم الثابت أعم من أن يكون واجبا أو مندوبا وقد يطلق على المباح أيضا لكن بقلة قاله الفرطبي قال فان افترن به على أو نحوها كان ظاهرا في الوجوب والا فهو على الاحتمال وعلى هذا التقدير فلا حجة في هذا الحديث لمن قال بالوجوب بل افترن هذا الحق بما يدل على التنب وهو نفويض الوصية الي ارادة الموصي حيث قال له شيء يريد أن يوصي فيه فلو كانت واجبة لما علقها بارادته وأما الجواب عن الرواية التي بلفظ لا يحل فلاحتمال أن يكون راويها ذكرها بالمعنى وأراد بنى الخل ثبوت الجواز بالمعنى الاعم الذي يدخل تحته الواجب والمندوب والمباح واختلف القائلون بوجوب الوصية فكثرهم ذهب الي وجوبها في الجملة وعن طاوس وقتادة والحسن وجابر بن زيد في آخرين تجب للقربة الذين لا يرثون خاصة أخرج ابن جرير وغيره عنهم قالوا فان أوصى لغير قرابته لم تنفذ ويرد الثلث كله الي قرابته وهذا قول طاوس وقال الحسن وجابر بن زيد ثلثا الثلث وقال قتادة ثلث الثلث وأقوى ما يرد على هؤلاء ما احتج به الشافعي من حديث عمران بن حصين في قصة الذي أعتق عند موته ستة أعبد له لم يكن له مال غيرهم فدعاهم النبي ﷺ فجزأهم ستة أجزاء فاعتق اثنين وأرق أربعة قال فجعل عتقه في المرض وصية ولا يقال لهم كانوا أقارب الممتق لانا نقول لم تكن عادة العرب أن تملك من بينها وبينه قرابة وانما تملك من لا قرابة له أو كان من العجم فلو كانت الوصية تبطل لغير القرابة لبطلت في هؤلاء وهو استدلال قوي والله أعلم ونقل ابن المنذر عن أبي ثور أن المراد بوجوب الوصية في الآية والحديث يختص بمن عليه حق شرعي يخشى أن يضيع على صاحبه ان لم يوص به كوديعة ودين لله أو لآدمي قال ويدل على ذلك تقييده بقوله له شيء يريد أن يوصي

**حدثنا إبراهيم بن الحارث حدثنا يحيى بن أبي بكير حدثنا زهير بن معاوية الجمعي حدثنا**  
**أبو إسحق عن عمرو بن الحارث ختن رسول الله ﷺ أخي جويرية بنت الحارث قال مات رك رسول**  
**الله ﷺ عند موته درهما ولأديناراً**

فيه لان فيه اشارة الى قدرته على تنجيته ولو كان مؤجلاً فانه اذا اراد ذلك ساغ له وان اراد أن يوصي به ساغ له وحاصله يرجع الى قول الجمهور ان الوصية غير واجبة لعينها وان الواجب لعينه الخروج من الحقوق الواجبة للغير سواء كانت بتنجيز أو وصية ومحل وجوب الوصية انما هو فيما اذا كان عاجزاً عن تنجيز ماعليه وكان لم يعلم بذلك غيره ممن يثبت الحق بشهادته فاما اذا كان قادراً أو علم بها غيره فلا وجوب وعرف من مجموع ما ذكرنا ان الوصية قد تكون واجبة وقد تكون مندوبة فيمن رجا منها كثرة الاجر ومكروهة في عكسه ومباحة فيمن استوى الامر ان فيه ومحرمه فيما اذا كان فيها اضرار كما ثبت عن ابن عباس الاضرار في الوصية من الكبائر رواه سعيد بن منصور موقوفاً باسناد صحيح ورواه النسائي مرفوعاً ورجاله ثقات واحتج ابن بطال تبعاً لغيره بان ابن عمر لم يوص فلو كانت الوصية واجبة لما تركها وهو راوي الحديث وتعقب بان ذلك ان ثبت عن ابن عمر فالعبرة بما رأى على ان الثابت عنه في صحيح مسلم كما تقدم انه قال لم أت ليلة الا ووصيتي مكتوبة عندي والذي احتج بأنه لم يوص اعتمد على ما رواه حماد بن زيد عن أيوب عن نافع قال قيل لابن عمر في مرض موته الا توصي قال أما مالي فإلله يعلم ما كنت أصنع فيه وأما رباعي فلا أحب أن يشارك ولدي فيها أحد أخرجه ابن المنذر وغيره وسنده صحيح ويجمع بينه وبين ما رواه مسلم بالحمل على انه كان يكتب وصيته ويتعاهد ما صار ينجز ما كان يوصي به معلقاً واليه الاشارة بقوله فالله يعلم ما كنت أصنع في مالي ولعل الحامل له على ذلك حديثه الذي سيأتي في الرقاق اذا أمسيت فلا تنتظر الصباح الحديث فصار ينجز ما يريد التصديق به فلم ينجح الي تعليق وسيأتي في آخر الوصايا أنه وقف بعض دوره فهذا يحصل التوفيق والله أعلم واستدل بقوله مكتوبة عنده على جواز الاعتماد على الكتابة والخط ولولم يقتزن ذلك بالشهادة وخص أحمد ومحمد بن نصر من الشافعية ذلك بالوصية لثبوت الخبر فيها دون غيرها من الاحكام وأجاب الجمهور بأن الكتابة ذكرت فيها من ضبط الشهود به قالوا ومعنى وصيته مكتوبة عنده أي بشرطها وقال المحب الطبري اضرار الشهاد فيه بعد وأجيب بانهم استدلوا على اشتراط الشهاد بامر خارج كقوله تعالى شهادة بينكم اذا حضر أحدكم الموت حين الوصية فانه يدل على اعتبار الشهاد في الوصية وقال القرطبي ذكر الكتابه مبالغة في زيادة التوثيق والا فالوصية المشهود بها متفق عليها ولولم تكن مكتوبة والله أعلم واستدل بقوله وصيته مكتوبة عنده على ان الوصية تنفذ وان كانت عند صاحبها ولم يجعلها عند غيره وكذلك لو جعلها عند غيره وارتجعها وفي الحديث منقبة لابن عمر لمبادرته لامتنال قول الشارع ومواظبته عليه وفيه التدب الى التأهب للموت والاحتراز قبل التوت لان الانسان لا يدري متى يفجؤه الموت لانه ما من سن يقرض الا وقد مات فيه جمع جم وكل واحد بعينه جائز أن يموت في الحال فينبغي أن يكون متأهباً لذلك فيكتب وصيته ويجمع فيها ما يحصل له به الاجر ويخط عنه الوزر من حقوق الله وحقوق عباده والله المستعان واستدل بقوله له شيء أوله مال على صحة الوصية بالمنافع وهو قول الجمهور ومنعه ابن أبي ليلى وابن شبرمة وداود وأتباعه واختاره ابن عبد البر وفي الحديث الخض على الوصية ومطلقها يتناول الصحيح لكن السلف خصوها بالمرض وانما لم يقيد به في الخبر لاطراد العادة به وقوله مكتوبة أعم من أن تكون بخطه أو بغير خطه ويستفاد منه ان الاشياء المهمة ينبغي أن تضبط بالكتابة لانها أثبت من الضبط بالحفظ لانه يخون غالباً الحديث الثاني (قوله حدثنا إبراهيم بن الحارث) هو بغدادى سكن نيسابور وليس له في البخارى سوى هذا الحديث وشيخه يحيى بن أبي بكير بالتصغير واداة الكنية هو الكرمانى وليس هو يحيى ابن بكير المصري صاحب الليث وأبو اسحق هو السيمي وعمرو بن الحارث

وَلَا عَبْدًا وَلَا أُمَّةً وَلَا شَيْئًا إِلَّا بِفَلْتَةِ الْبَيْضَاءِ وَسِلَاحِهِ وَأَرْضًا جَمَلَهَا صَدَقَةٌ حَدَّثَنَا خَلَادُ بْنُ بَحْيٍ حَدَّثَنَا مَالِكٌ حَدَّثَنَا طَلْحَةُ بْنُ مُصْرَفٍ قَالَ سَأَلْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي أَوْفَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا هَلْ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ أَوْصَى فَقَالَ لَا فَقُلْتُ كَيْفَ كَتَبَ عَلَى النَّاسِ الْوَصِيَّةُ أَوْ أَعْرَوْا بِالْوَصِيَّةِ قَالَ أَوْصَى بِكِتَابِ اللَّهِ

هو الخزاعي المصطلقي أخوجويرية بالجيم والتصغير أم المؤمنين ووقع التصريح بسماع أبي اسحق له من عمرو بن الحرث في الخمس من هذا الكتاب (قوله ولا عبد ولا أمة) أي في الرق وفيه دلالة على أن من ذكر من رقيق النبي ﷺ في جميع الاخبار كان انا مات واما اعتقه واستدل به على عتق أم الولد بناء على أن مارية والدة ابراهيم بن النبي ﷺ عاشت بعد النبي ﷺ واما على قول من قال انها ماتت في حياته ﷺ فلا حجة فيه (قوله ولا شياً) في رواية الكشميني ولا شاة والاول أصح وهي رواية الاستماعيلي أيضا من طريق زهير بن روى مسلم وأبو داود والنسائي وغيرهم من طريق مسروق عن عائشة قالت مات رسول الله ﷺ درهما ولادينارا ولا شاة ولا بهير اولا أوصى بشئ (قوله لا بفلتة البيضاء وسلاحه وأرضا جعلها صدقة) سيأتي ذكر البغلة والسلاح في آخر المغازي واما الصدقة ففي رواية أبي الاحوص عن أبي اسحق في أواخر المغازي وأرضا جعلها لابن السبيل صدقة قال ابن المنير أحاديث الباب مطابقة للترجمة الاحديث عمرو بن الحرث هذا فليس فيه للوصية ذكر قال لكن الصدقة المذكورة يحتمل أن تكون قبله ويحتمل أن تكون موصي بها فتطابق الترجمة من هذه الحيثية انتهى ويظهر أن المطابقة تحصل على الاحتمالين لأنه تصدق بمنفعة الارض فصار حكمها حكم الوقف وهو في هذه الصورة في معنى الوصية لبقائها بعد الموت ولعل البخاري قصد ما وقع في حديث عائشة الذي هو شبه حديث عمرو بن الحرث وهو نفي كونه ﷺ أوصى \* الحديث الثالث حديث عبد الله بن أبي أوفى واسناده كله كوفيون وقوله حدثنا مالك هو ابن مغول ظاهر أن شيخ البخاري لم ينسب فلذلك قال البخاري هو ابن مغول وهو بكسر الميم وسكون المعجمة وفتح الواو وذكر الترمذي ان مالك بن مغول تفرد به (قوله هل كان النبي ﷺ أوصى فقال لا) هكذا أطلق الجواب ولكنه فهم ان السؤال وقع عن وصية خاصة فلذلك ساغ نفيها لانه أراد نفي الوصية مطلقا لانه أثبت بعد ذلك انه أوصى بكتاب الله (قوله أو أمر بالوصية) شك من الراوي هل قال كيف كتب على المسلمين الوصية أو قال كيف أمروا بها زاد المصنف في فضائل القرآن ولم يوص وبذلك يتم الاعتراض أي كيف يؤمر المسلمون بشئ ولا يفعله النبي ﷺ قال النووي لعل ابن أبي أوفى أراد لم يوص بثلث ماله لانه لم يترك بعده مالا واما الارض فقد سبلها في حياته واما السلاح والبغلة ونحو ذلك فقد أخبر بانها لا تورث عنه بل جميع ما خلفه صدقة فلم يبق بعد ذلك ما يوصي به من الجهة المالية واما الوصايا بغير ذلك فلم يرد ابن أبي أوفى نفيها ويحتمل ان يكون المنفي وصيته الى على بالخلافة كما وقع التصريح به في حديث عائشة الذي بعده ويؤيده ما وقع في رواية الدارمي عن محمد بن يوسف شيخ البخاري فيه وكذلك عند ابن ماجه وأبي عوانة في آخر حديث الباب قال طلحة فقال هزبل ابن شرحبيل أبو بكر كان يتأمر على وصي رسول الله ﷺ أبو بكر أنه كان وجد عهدا من رسول الله ﷺ خزم أنه بخزام وهزبل هذا بالزاي مصغرا أحد كبار التابعين ومن ثقات أهل الكوفة فدل هذا على أنه كان في الحديث قرينة تشعر بتخصيص السؤال بالوصية بالخلافة ونحو ذلك لا مطلق الوصية (قلت) أخرج ابن حبان الحديث من طريق ابن عيينة عن مالك بن مغول بلفظ يزيل الاشكال فقال سئل ابن أبي أوفى هل أوصى رسول الله ﷺ قال ماتك شيأ يوصى فيه قيل فكيف أمر الناس بالوصية ولم يوص قال أوصى بكتاب الله وقال القرطبي استبعاد طلحة واضح لانه أطلق فلو أراد شيأ بعينه لخصه به فاعترضه بان الله كتب على المسلمين الوصية وأمروا بها فكيف لم يفعلها النبي ﷺ فاجابه بما يدل على أنه أطلق في موضع التقييد قال وهذا يشعر بان ابن أبي أوفى وطلحة بن مصرف كانا يعتقدان أن الوصية واجبة كذا قال وقول ابن أبي أوفى أوصى بكتاب الله أي بالتمسك به والعمل بمقتضاه ولعله أشار لقوله ﷺ تركت فيكم ما إن تمسكنم به لم تضلوا كتاب الله وأما ما صح في مسلم وغيره أنه ﷺ أوصى عند موته بثلاث لا يبقين بجزيرة العرب

**حدثنا** عمرو بن زرارة أخبرنا إسماعيل عن ابن عون عن إبراهيم عن الأسود قال ذكروا عند عائشة أن عبدًا رضي الله عنهما كان وصيًا فقالت متى أوصى إليه وقد كنت مسندته إلى صدرى أو قالت حجرى فدعا بالطست فلقد انخث في حجرى فما شمرت أنه قد مات فمتى أوصى إليه

دينان وفي لفظ أخرجوا اليهود من جزيرة العرب وقوله أجزوا والوفد بنحو ما كنت أجزم به ولم يذكروا الراوى الثالثة وكذا ما ثبت في النسائي أنه صلى الله عليه وسلم كان آخر ما تكلم به الصلاة وما ملكت أيمانكم وغير ذلك من الأحاديث التي يمكن حصرها بالتبع فالظاهر أن ابن أبي أوفى لم يرد فيه ولعله اقتصر على الوصية بكتاب الله لكونه أعظم وأهم ولأن فيه تبيان كل شيء أما بطريق النص وأما بطريق الاستنباط فإذا اتبع الناس ما في الكتاب عملوا بكل ما أمرهم النبي صلى الله عليه وسلم به لقوله تعالى وما آتاكم الرسول فخذوه الآية أو يكون لم يحضر شيئا من الوصايا المذكورة أو لم يستحضرها حال قوله والاولى أنها إنما أراد بالنبي الوصية بالخلافة أو بالمسال وساغ اطلاق النبي أما في الاول فبقريئة الحال وأما في الثاني فلأنه المتبادر عرفا وقد صح عن ابن عباس أنه صلى الله عليه وسلم لم يوص إلا بوجوه ابن أبي شيبه من طريق ارقم بن شرحبيل عنه مع ابن عباس اه والذي روى حديث انه صلى الله عليه وسلم أوصى بثلاث واجمع بينهما على ما تقدم وقال الكرماني قوله أوصى بكتاب الله الباء زائدة أي امر بذلك وأطلق الوصية على سبيل المشاكلة فلان وفاة بين النبي والاثبات (قلت) ولا يخفى بعد ما قال وتكلمه قال أو النبي الوصية بالمال أو الامامة والمثبت الوصية بكتاب الله أي بما في كتاب الله أن يعمل به انتهى وهذا الأخير هو المعتمد الحديث الرابع (قوله حدثنا عمرو بن زرارة) هو النيسابوري وهو يفتح العين و زرارة بضم الزاي وأما عمرو بن زرارة بضم العين فهو بغدادى ولم يخرج عنه البخارى شيئا وقع في رواية أبى على بن الكن بدل عمرو بن زرارة في هذا الحديث اسمعيل بن زرارة يعني الرقي قال أبو على الجبائي لم أر ذلك لغيره قال وقد ذكر الدارقطني وأبو عبد الله بن منده في شيوخ البخارى اسمعيل بن زرارة الثغرى ولم يذكروا الكلاباذي ولا الحاكم (قوله أخبرنا اسمعيل) هو المعروف بابن عليه وإبراهيم هو النخعي والأسود هو ابن يزيد خاله (قوله ذكروا عند عائشة أن عمار رضي الله عنهما كان وصيا) قال القرطبي كانت الشيعة قد وضعت أحاديث في أن النبي صلى الله عليه وسلم أوصى بالخلافة لعل فرد عليهم جماعة من الصحابة ذلك وكذا من بعدهم فمن ذلك ما استدلت به عائشة كما سيأتي ومن ذلك أن عليا لم يدع ذلك لنفسه ولا بعد أن ولي الخلافة ولا ذكره أحد من الصحابة يوم الشقيقة وهؤلاء تنقصوا عليا من حيث قصدوا تعظيمه لأنهم نسبوه مع شجاعته العظمى وصلابته في الدين إلى المداهنة والتقية والاعراض عن طلب حقه مع قدرته على ذلك وقال غيره الذي يظهر أنهم ذكروا عندها أنه أوصى له بالخلافة في مرض موته فلذلك ساغ لها انكار ذلك واستندت إلى ملازمتها له في مرض موته إلى أن مات في حجرها ولم يقع منه شيء من ذلك فساغ لها نفى ذلك لكونه منحصرا في مجالس معينة لم تغب عن شيء منها وقد أخرج أحمد وابن ماجه بسند قوى وصححه من رواية أرقم بن شرحبيل عن ابن عباس في أثناء حديث فيه أمر النبي صلى الله عليه وسلم في مرضه أبا بكر أن يصلى بالناس قال في آخر الحديث مات رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يوص وسيأتي في الوفاة النبوية عن عمر مات رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يستخلف وأخرج أحمد والبيهقي في الدلائل من طريق الأسود بن قيس عن عمرو بن أبي سفيان عن علي أنه لما ظهر يوم الجمل قال يا أيها الناس إن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يعهد إلينا في هذه الامارة شيئا الحديث وأما الوصايا بغير الخلافة فوردت في عدة أحاديث يجتمع منها أشياء منها حديث أخرجه أحمد وهناد بن السرى في الزهد وابن سعد في الطبقات وابن خزيمة كلهم من طريق محمد بن عمرو عن سلمة عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في وجهه الذي مات فيه ما فعلت الذهبية قلت عندي فقال أنفقها الحديث وأخرج ابن سعد من طريق أبي حازم عن أبي سلمة عن عائشة نحوه ومن وجه آخر عن أبي حازم عن سهل بن سعد وزاد فيه اجثي بها إلى علي بن أبي طالب ليتصدق بها وفي المغازى لابن اسحق رواية يونس بن بكير عنه

**باب أن يترك ورثته أغنياء خيراً من أن يتكففوا الناس حدثنا أبو نعيم حدثنا سفيان عن سعد بن إبراهيم عن عامر بن سعد عن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه قال جاء النبي ﷺ بعوذني وأنا بمكة**

حدثني صالح بن كيسان عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة قال لم يوص رسول الله ﷺ عند موته الا بثلاث لكل من الدارين والرهاو بين والاشعريين (١) بحاد مائة وسق من خيبر وأن لا يترك في جزيرة العرب دينار وأن ينفذ بعث أسامة وأخرج مسلم في حديث ابن عباس وأوصى بثلاث أن تجيزوا الوفد بنحو ما كنت أجيزهم الحديث وفي حديث ابن أبي الذي قبل هذا أوصى بكتاب الله وفي حديث أنس عنه عند النسائي وأحمد وابن سعد واللفظ له كانت عامة وصية رسول الله ﷺ حين حضره الموت الصلاة وما ملكت أيمانكم وله شاهد من حديث علي عند أبي داود وابن ماجه وآخر من رواية نعيم بن يزيد عن علي وأدوا الزكاة بعد الصلاة أخرجه أحمد وحديث أنس شاهد آخر من حديث أم سلمة عند النسائي بسند جيد وأخرج سيف ابن عمر في الفتوح من طريق ابن أبي مليكة عن عائشة ان النبي ﷺ حضر من الفتن في مرض موته وازوم الجماعة والطاعة وأخرج الواقدي من مرسل العلاء بن عبد الرحمن انه ﷺ أوصى فاطمة فقال قولي اذا مات أن الله وأنا اليه راجعون وأخرج الطبراني في الاوسط من حديث عبد الرحمن بن عوف قالوا يا رسول الله أوصنا يعني في مرض موته فقال أوصيكم بالسابقين الاولين من المهاجرين وأبناءهم من بعدهم وقال لا يروى عن عبد الرحمن الا بهذا الاسناد تفرده عتيق بن يعقوب انتهى وفيه من لا يعرف حاله وفي سنن ابن ماجه من حديث علي قال قال رسول الله ﷺ اذا مات فغسلوني بسبع قرب من بئر غرس وكانت بقبا وكان يشرب منها وسيأتي ضبطها وزيادة في حالها في الوفاة النبوية وفي مسند البزار ومستدرک الحاكم بسند ضعيف انه ﷺ أوصي أن يصلوا عليه أرسالا بغير امام ومن أكاذيب الرافضة مارواه كثير بن يحيى وهو من كبارهم عن ابي عوانة عن الاجلح عن زيد بن علي بن الحسين قال لما كان اليوم الذي توفي فيه رسول الله ﷺ فذكر قصة طويلة فيها دخل علي فقامت عائشة فاكب عليه فاخبره بالف باب مما يكون قبل يوم القيامة يفتح كل باب منها الف باب وهذا مرسل او معضل وله طريق اخرى موصولة عند ابن عدي في كتاب الضعفاء من حديث عبد الله بن عمر بسند واه رقولها اتخنت بالنون والخاء المعجمة ثم نون مثلثة أي انثني ومال وسيأتي بقية ما يتعلق بشرحه في باب الوفاة من آخر المغازي ان شاء الله تعالى (قوله باب أن يترك ورثته اغنياء خيراً من أن يتكففوا الناس) هكذا اقتصر على لفظ الحديث فترجم به ولعله اشار الى من لم يكن له من المال الا القليل لم تندب له الوصية كما مضى (قوله عن سعد بن ابراهيم) أي ابن عبد الرحمن بن عوف وعامر بن سعد شيخه هو خاله لأن أم سعد بن ابراهيم هي أم كلثوم بنت سعد بن أبي وقاص وسعد وعامر زهران مديان تابعيان ووقع في رواية مسعر عن سعد بن ابراهيم حدثني بعض آل سعد قال مرض سعد وقد حفظ سفيان اسمه ووصله فرأيته مقدمة وقد روى هذا الحديث عن عامر أيضاً جماعة منهم الزهري وتقدم سياق حديثه في الجنائز ويأتي في الهجرة وغيرها ورواه عن سعد بن أبي وقاص جماعة غير ابيه عامر كما سأشير اليه (قوله جاء النبي ﷺ بعوذني وأنا بمكة) زاد الزهري في روايته في حجة الوداع من وجع اشتدني وله في الهجرة من وجع أشفيت منه على الموت واتفق أصحاب الزهري على ان ذلك كان في حجة الوداع الا ابن عيينة فقال في فتح مكة أخرجه الترمذي وغيره من طريقه واتفق الحفاظ على انه وهم فيه وقد أخرجه البخاري في الفرائض من طريقه فقال بمكة ولم يذكر الفتح وقد وجدت لابن عيينة مستدافيه وذلك فيما أخرجه احمد والبزار والطبراني والبخاري في التاريخ وابن سعد من حديث عمرو بن القاري ان رسول الله ﷺ قدم خلف سعد امر يضاحث خرج الي حنين فلما قدم من الجعرانة معتمرا دخل عليه وهو مغلوب فقال يا رسول الله ان لي مالا وانى أوزرت كلاله أفأوصي بمالي الحديث

(١) (قوله بحاد مائة الخ) كذا بالاصول التي بأيدينا وحرر الرواية اه

وهو يكره أن يموت بالأرض التي هاجر منها . قال يرحم الله ابن عفرأ

وفيه قلت يارسول الله أميت أنا بالدار الذي خرجت منها مهاجرا قال لا اني لارجو ان يرفعك الله حتى ينتفع بك أقوام الحديث فعمل ابن عيينة انتفع ذهنه من حديث الى حديث ويمكن الجمع بين الروايتين بان يكون ذلك وقع له مرتين مرة عام الفصح ومرة عام حجة الوداع ففي الاول لم يكن له وارث من الاولاد أصلا وفي الثانية كانت له ابنة فقط فانه أعلم (قوله وهو يكره أن يموت بالأرض التي هاجر منها) يحتمل أن تكون الجملة حالا من الفاعل أو من المفعول وكل منهما محتمل لان كلا من النبي ﷺ ومن سعد كان يكره ذلك لكن ان كان حالا من المفعول وهو سعد ففيه التفتان لان السياق يقتضى أن يقول وأنا أكره وقد أخرجه مسلم من طريق حميد بن عبد الرحمن عن ثلاثة من ولد سعد عن سعد بلفظ فقال يارسول الله خشيت أن أموت بالأرض التي هاجرت منها كما مات سعد بن خولة وللنساء من طريق جرير بن يزيد عن عامر بن سعد لكن البائس سعد بن خولة مات في الأرض التي هاجر منها وله من طريق بكير بن مسمار عن عامر بن سعد في هذا الحديث فقال سعد يارسول الله أموت بالأرض التي هاجرت منها قال لا ان شاء الله تعالى وسيأتي بقية ما يتعلق بكرامة الموت بالأرض التي هاجرت منها في كتاب الهجرة ان شاء الله تعالى (قوله قال يرحم الله ابن عفرأ) كذا وقع في هذه الرواية في رواية احمد والنسائي من طريق عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان فقال النبي ﷺ يرحم الله سعد بن عفرأ ثلاث مرات قال الداودي قوله ابن عفرأ غير محفوظ وقال الدمياطي هو وهم والمعروف ابن خولة قال ولعل الوهم من سعد بن ابراهيم فان الزهري أحفظ منه وقال فيه سعد بن خولة يشير الى ما وقع في روايته بلفظ لكن البائس سعد بن خولة يرثي له رسول الله ﷺ أن مات بمكة قلت وقد ذكرت أنفا من وافق الزهري وهو الذي ذكره أصحاب المغازي وذكروا انه شهيد برأومات في حجة الوداع وقال بعضهم في اسمه خولي بكسر اللام وتشديد التحتانية واتفقوا على سكون الواو وأغرب ابن التين فخكي عن القاسمي فتحها ووقع في رواية ابن عيينة في الفرائض قال سفيان وسعد بن خولة رجل من بني عامر بن لؤي اه وذكر ابن اسحق انه كان حليفا لهم ثم لابي رهم بن عبد العزيز منهم وقيل كان من الفرس الذين نزلوا اليمن وسيأتي شيء من خبره في غزوة بدر من كتاب المغازي ان شاء الله تعالى في حديث سبعة الاسمية ويأتي شرح حديث سبعة في كتاب العدد من آخر كتاب النكاح وجزم الليث بن سعد في تاريخه عن يزيد بن أبي حبيب بان سعد بن خولة مات في حجة الوداع وهو الثابت في الصحيح خلافا لمن قال انه مات في مدة الهدنة مع قريش سنة سبع وجوز أبو عبد الله بن ابي الخصال الكاتب المشهور في حواشيه على البخاري أن المراد بابن عفرأ عوف بن الحرث أخو معاذ ومعوذ أولاد عفرأ وهي أمهم والحكمة في ذكره ما ذكره ابن اسحق انه انه قال يوم بدر ما يضحك الرب من عبده قال ان يغمس يده في العدو حاسرا فالتى الدرع التي هي عليه فقاتل حتى قتل قال فيحتمل ان يكون لما رأى اشتياق سعد بن ابي وقاص للموت وعلم انه يبقى حتى يلى الولايات ذكر ابن عفرأ وجه للموت ورغبته في الشهادة كما يذكر الشئ بالشئ فذكر سعد بن خولة لكونه مات بمكة وهي دار هجرته وذكروا ابن عفرأ مستحسنا لميته اه ما خصا وهو مردود بالتنصيص على قوله سعد بن عفرأ فانتفي ان يكون المراد عوف أيضا فليس في شيء من طرق حديث سعد بن ابي وقاص انه كان راغبا في الموت بل في بعضها عكس ذلك وهو انه بكى فقال له رسول الله ﷺ ما يبكيك فقال خشيت ان أموت بالأرض التي هاجرت منها كما مات سعد بن خولة وهو عند النساء وأيضا فخرج الحديث متحد والاصل عدم التعدد فالاحتمال بعيد لو صرح بانه عوف بن عفرأ والله أعلم وقال التيمي يحتمل ان يكون لامة اسمان خولة وعفرأ اه ويحتمل أن يكون أحدهما اسما والآخر لقباً أو أحدهما اسم أمه والآخر اسم أبيه أو الآخر اسم جدته والآخر اسم أمه والآخر اسم أبيه لاختلافهم في أنه خولة أو خولي وقول الزهري في روايته يرثي له الى الخ قال ابن عبد البر زعم أهل الحديث ان قوله يرثي الخ من كلام الزهري وقال ابن الجوزي وغيره هو مدرج في قول الزهري (قلت) وكانهم استندوا الى ما وقع في رواية أبي داود الطيالسي



قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَوْصِي بِمَالِي كُلِّهِ قَالَ لَا قُلْتُ فَالشَّطْرُ قَالَ لَا قُلْتُ التُّلُثُ قَالَ فَالتُّلُثُ وَالتُّلُثُ كَثِيرٌ إِنَّكَ  
إِنْ تَدَعَ وَرَثَتَكَ أَغْنِيَاءَ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَدَعَهُمْ

عن ابراهيم بن سعد عن الزهري فانه فصل ذلك لكن وقع عند المصنف في الدعوات عن موسى بن اسمعيل عن ابراهيم  
ابن سعد في آخره لكن البائس سعد بن خولة قال سعد ثني له رسول الله ﷺ الخ فهذا صريح في وصله فلا ينبغي  
الجزم بادراجه ووقع في رواية عائشة بنت سعد عن أبيها في الطب من الزيادة ثم وضع يده على جبهتي ثم مسح وجهي  
و بطني ثم قال اللهم اشف سعداً وتم له هجرته قال فما زلت أجد بردها ولمسلم من طريق حميد بن عبد الرحمن المذكورة  
قلت فادع الله ان يشفيني فقال اللهم اشف سعداً ثلاث مرات (قوله قلت يا رسول الله أوصي بمالي كله) في رواية عائشة  
بنت سعد عن أبيها في الطب أفأتصدق بثلتي مالي وكذا وقع في رواية الزهري فاما التعبير بقوله أفأتصدق فيحتمل  
التنجيز والتعليق بخلاف أفأوصي . لكن المخرج متحد فيحمل على التعليق للمجمع بين الروايتين وقد تمسك بقوله أفأتصدق  
من جعل تبرعات المريض من الثلث وحملوه على المنجزة وفيه نظر لما بينته واما الاختلاف في السؤال فكانه سأل أولاً  
عن الكل ثم سأل عن الثلثين ثم سأل عن النصف ثم سأل عن الثلث وقد وقع مجموع ذلك في رواية جرير بن يزيد عند أحمد  
وفي رواية بكير بن مسمار عند النسائي كلاهما عن عامر بن سعد و كذاهما من طريق محمد بن سعد عن أبيه ومن طريق  
هشام بن عروة عن أبيه عن سعد وقوله في هذه الرواية قلت فاشطر هو بالجر عطف على قوله بمالي كله أي فأوصي  
بالنصف وهذا رجحه السهلي وقال الزمخشري هو بالنصب على تقدير فعل أي اسمي الشطر أو عين الشطر ويجوز  
الرفع على تقدير أيجوز الشطر (قوله قلت الثلث قال فالثلث والثلث كثير) كذا في أكثر الروايات وفي رواية الزهري  
في الهجرة قال الثلث يا سعد والثلث كثير وفي رواية مصعب بن سعد عن أبيه عند مسلم قلت فالثلث قال نعم والثلث كثير وفي  
رواية عائشة بنت سعد عن أبيها في الباب الذي يليه قال الثلث والثلث كثير وكذا النسائي من طريق أبي عبد الرحمن  
السامي عن سعد وفيه فقال أوصبت فقلت نعم قال بكم قلت بمالي كله قال فماتت لولده وفيه أوصى بال عشر  
قال فما زال يقول وأقول حتى قال أوص بالثلث و الثلث كثير أو كبير يعني بالثلثة أو بالوحدة وهو شك من الراوي  
والحفوظ في أكثر الروايات بالثلثة ومعناه كثير بالنسبة الى مادونه وسأذكر الاختلاف فيه في الباب الذي بعد هذا  
وقوله قال الثلث والثلث كثير بنصب الاول على الاغراء أو بفعل مضمرة نحو عين الثلث وبالرفع على أنه خير مبتدأ  
محذوف أو المبتدأ والخبر محذوف والتقدير يكفيك الثلث أو الثلث كاف ويحتمل أن يكون قوله والثلث كثير موقال بيان  
الجواز بالثلث وأن الاول أن ينقص عنه ولا يزيد عليه وهو ما يتدره الفهم ويحتمل أن يكون لبيان أن التصديق بالثلث هو  
الاكمل أي كثير أجره ويحتمل ان يكون معناه كثير غير قليل قال الشافعي رحمه الله وهذا أولي معانيه يعني أن الكثرة  
أمر نسبي وعلى الاول قول ابن عباس كما سيأتي في حديث الباب الذي بعده (قوله انك ان تدع) بفتح أن على التعليل  
وبكسرها على الشرطية قال النووي هما صحيحان صوران وقال القرطبي لا معنى للشرط هنا لأنه بصير لا جواب له  
ويبقى خير لا رافع له وقال ابن الجوزي سمعناه من رواية الحديث بالكسر وأنكره شيخنا عبد الله بن أحمد يعني ابن  
الخشاب وقال لا يجوز الكسر لأنه لا جواب له لخلو لفظ خير من الناء وغيرها مما اشترط في الجواب وتعقب بأنه لا مانع  
من تقديره وقال ابن مالك جزاء الشرط قوله خير أي فهو خير وحذف الناء جائز وهو كقراءة طاوس ويسئلونك عن  
اليتامى قل أصلح لهم خير قال ومن خص ذلك بالشعر بعد عن التحميق وضيق حيث لا تضيق لأنه كثير في الشعر قليل  
في غيره وأشار بذلك الى ما وقع في الشعر فيما أنشده سيبويه من يفعل الحسنات الله يشكرها أي فأنه يشكرها والى  
الرد على من زعم ان ذلك خاص بالشعر قال ونظيره قوله في حديث اللقطة فان جاء صاحبها والا استمتع بها بحذف الناء  
وقوله في حديث اللعان البينة والاحد في ظهرك (قوله ورتك) قال الزين بن المنير انما عبر له ﷺ بلفظ الورتة ولم يقل  
أن تدع بذك مع أنه لم يكن له يومئذ الابنة واحدة لكون الوارث حينئذ لم يتحقق لان سعداً انما كان ذلك بناء على

عالة يتكففون الناس في أيديهم وإنك مهما أنفقت من نفقة فإنها صدقة حتى اللقمة ترفعها إلى  
في أمرتك

موتة في ذلك المرض وبقائها بعده حتى ترثه وكان من الجائز أن تموت هي قبله فاجاب صلى الله عليه وسلم بكلام كل مطابن لكل  
حالة وهو قوله ورثتك ولم يخص بنتا من غيرها وقال الفاكهي شارح العمدة انما عبر صلى الله عليه وسلم بالورثة لانه اطلع على ان  
سعدا سيميش وياتيه اولاد غير البنت المذكورة فكان كذلك وولد له بعد ذلك أربعة بنين ولا أعرف أسماءهم ولعل  
الله أن يفتح بذلك (قلت) وليس قوله ان تدع بنتك متعينا لان ميراثه لم يكن منحصرافها فقد كار لاخيه عتبة بن أبي  
وقاص اولاد اذ ذلك منهم هاشم بن عتبة الصحابي الذي قتل بصفين وسأذ كر بسط ذلك فجاز التعبير بالورثة لتدخل  
البنت وغيرها ممن يرث لو وقع موته اذ ذاك أو بعد ذلك وأما قول الفاكهي انه ولد له بعد ذلك أربعة بنين وانه لا يعرف  
أسماءهم ففيه قصور شديد فان أسماءهم في رواية هذا الحديث بعينه عند مسلم من طريق عامر ومصعب ومحمد ثلاثتهم  
عن سعد ووقع ذكر عمر بن سعد فيه في موضع آخر ولما وقع ذكر هؤلاء في هذا الحديث عند مسلم اقتصر  
القرطبي على ذكر الثلاثة ووقع في كلام بعض شيوخنا تعقب عليه بأن له أربعة من الذكور غير الثلاثة وهم عمر و ابراهيم  
ويحيى واسحق وعزى ذكرهم لابن المديني وغيره وفاته أن ابن سعد ذكر له من الذكور غير السبعة أكثر من عشرة  
وهم عبد الله وعبد الرحمن وعمرو وعمران وصالح وعثمان واسحق الاصغر وعمر الاصغر وعمر مصغر وغيرهم وذكر  
له من البنات ثنتي عشرة بنتا وكان ابن المديني اقتصر على ذكر من روى الحديث منهم والله أعلم (قوله عالة) أي  
فقراء وهو جمع عال وهو الفقير والفعل منه عال يعيل اذا افتقر (قوله يتكففون الناس) أي يسألون الناس  
بأكفهم يقال تكفف الناس واستكف اذا بسط كفه للسؤال أو سأل ما يكف عنه الجوع أو سأل كفا كفا من طعام  
وقوله في أيديهم أي بأيديهم أو سألوا با كفهم وضع المسؤل في أيديهم وقع في رواية الزهري أن سعدا قال وأنا ذومال  
ونحوه في رواية عائشة بنت سعد في الطب وهذا اللفظ يؤذن بمال كثير وذو المال اذا تصدق بثلثه أو بشطره وأبى  
ثلثه بين ابنته وغيرها لا بصيرون عالة لكن الجواب أن ذلك خرج على التقدير لان بقاء المال الكثير انما هو على سبيل  
التقدير والا فلوتصدق المريض بثلثه مثلا ثم طالت حياته ونقص وفي المال فقد تجحف الوصية بالورثة فرد الشارع  
الامر الى شيء معتدل وهو الثلث (قوله وانك مهما أنفقت من نفقة فانها صدقة) هو معطوف على قوله انك ان تدع  
وهو علة للنهي عن الوصية بأكثر من الثلث كأنه قيل لا تفعل لانك ان مت تركت ورثتك أغنياه وان عشت تصدقت  
وأنتقت فلا جرح حاصل لك في الحالين وقوله فانها صدقة كذا أطلق في هذه الرواية وفي رواية الزهري وانك ان تنفق  
نفقة يتبغى بها وجه الله الا أجرت بها مقيدة بابتغاء وجه الله وعلق حصول الاجر بذلك وهو المعبر ويستفاد منه ان  
أجر الواجب يزداد بالنية لان الاتاق على الزوجة واجب وفي فعله الاجر فاذا نوى به ابتغاء وجه الله ازداد أجره  
بذلك قاله ابن أبي جمرة قال ويند بالنفقة على غيرها من وجوه البر والاحسان (قوله حتى اللقمة) بالنصب عطفا على نفقة  
ويجوز الرفع على انه مبتدأ وتجعلها الخبر وسيأتي الكلام على حكم نفقة الزوجة في كتاب النفقات ان شاء الله تعالى  
ووجه تعلق قوله وانك ان تنفق نفقة الخ بقصة الوصية أن سؤال سعد يشعر بانه رغب في تكثير الاجر فلما منعه الشارع  
من الزيادة على الثلث قال له على سبيل التسلية ان جميع ما تشاء في مالك من صدقة ناجزة ومن نفقة ولو كانت واجبة  
تؤجر بها اذا ابتغيت بذلك وجه الله تعالى ولعله خص المرأة بالذكر لان نفقتها مستمرة بخلاف غيرها قال ابن دقيق العيد  
فيه أن الثواب في الاتاق مشروط بصحة النية وابتغاء وجه الله وهذا عسر اذا عارضه مقتضى الشهوة فان ذلك لا يحصل  
الغرض من الثواب حتى يتبغى به وجه الله وسبق تخلص هذا المقصود مما يشوبه قال وقد يكون فيه دليل على أن  
الواجبات اذا أدبت على قصد أداء الواجب ابتغاء وجه الله أثبت عليها فان قوله حتى ما تجعل في في امرأتك لا تخصيص  
له غير الواجب والنظرة حتى هنا تقتضى المبالغة في تحصيل هذا الاجر بالنسبة الى المعنى كما يقال جاء الحاج حتى المشاة

وَعَسَىٰ اللَّهُ أَنْ يَرْفَعَكَ فَيَذَنَّتَمَعَ بِكَ نَاسٌ وَيُضْرَبُ بِكَ آخَرُونَ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ يَوْمَئِذٍ الْإِبْنَةُ

(قوله وعسى الله أن يرفعك) أي بطيل عمرك وكذلك انفق فانه عاش بعد ذلك أزيد من أربعين سنة بل قريبا من خمسين لانه مات سنة خمس وخمسين من الهجرة وقيل سنة ثمان وخمسين وهو المشهور فيكون عاش بعد حجة الوداع خمسا وأربعين أو ثمانيا وأربعين (قوله فينتفع بك ناس ويضرب بك آخرون) أي ينتفع بك المسامون بالعتاق مما سيفتح الله على يدك من بلاد الشرك ويضرب بك المشركون الذين يهلكون على يدك وزعم ابن التين ان المراد بالنتع به ما وقع من الفتوح على يديه كالفدسية وغيرها وبالضرر ما وقع من تأمير ولده عمر بن سعد على الجيش الذين قتلوا الحسين بن علي ومن معه وهو كلام مردود لتكلفه لغير ضرورة تحمل على ارادة الضرر الصادر من ولده وقد وقع منه هو الضرر المذكور بالنسبة الى الكفار وأقوى من ذلك ما رواه الطحاوي من طريق بكير بن عبد الله بن الأشج عن أبيه أنه سأل عامر بن سعد عن معني قول النبي ﷺ هذا فقال لما أمر سعد على العراق أتى بقوم ارتدوا فاستتابهم فتاب بعضهم وامتنع بعضهم فقتلهم فانتفع به من تاب وحصل الضرر للآخرين قال بعض العلماء لعل وان كانت للترجي لكنها من الله للامر الواقع وكذلك اذا وردت على لسان رسوله غالبا (قوله ولم يكن له يومئذ الابنة) في رواية الزهري ونحوه في رواية عائشة بنت سعد أن سعدا قال ولا يرثني الابنة واحدة قال النووي وغيره معناه لا يرثني من الولد أو من خواص الورثة أو من النساء والافتقار كان لسعد عصبات لانه من بني زهرة وكانوا كثيرا وقيل معناه لا يرثني من أصحاب الفروض أو خصها بالذكر على تقدير لا يرثني ممن أخاف عليه الضياع والعجز الإلهي أو ظن أنها رث جميع المال أو استكثر لها نصف التركة وهذه البنت زعم بعض من أدركناه أن اسمها عائشة فن كان محفوظا فهي غير عائشة بنت سعد التي روت هذا الحديث عنده في الباب الذي يليه وفي الطب وهي تابعة عمرت حتى أدركها مالك وروى عنها وماتت سنة سبع عشرة لكن لم يذكر أحد من النسابين لسعد بنتا تسمى عائشة غير هذه وذكروا أن أكبر بناته أم الحكم الكبرى وأما بنت شهاب بن عبد الله بن الحرث بن زهرة وذكر والده بنات أخري أمهاتهن متأخرات الاسلام بعد الوفاة النبوية فالظاهر ان البنت المشار اليها هي أم الحكم انذ كورة ليقتدم تزويج سعد بأما ولم أر من حرر ذلك وفي هذا الحديث من الفوائد غير ما تقدم مشروعية زيارة المريض للائمان فمن دونه وتأكيد باشتداد المرض وفيه وضع اليد على جهة المرض ومسح وجهه ومسح العضو الذي يؤلمه والتسريح له في طول العمر وجواز اخبار المريض بشدة مرضه وقوة ألمه اذا لم يقتن بشيء مما يمنع أو يكره من التبرم وعدم الرضا بل حيث يكون ذلك لطلب دعاء أو دواء ور بما استحب وان ذلك لا ينافي الاتصاف بالصبر المحمود واذا جاز ذلك في أثناء المرض كان الاخبار به بعد البره أجوز وان أعمال البر والطاعة اذا كان منها ما لا يمكن استدراكه قام غيره في الثواب والاجر مقامه وربما زاد عليه وذلك ان سعدا خاف أن يموت بالدار التي هاجر منها فيفوت عليه بعض أجر هجرته فأخبره ﷺ بأنه ان تخلف عن دار هجرته فعمل عملا صالحا من حج أو جهاد أو غير ذلك كان له به أجر يعوض ما فاته من الجهة الأخرى وفيه اباحة جمع المال بشرطه لان التنوين في قوله وأنذومال للكثرة وقد وقع في بعض طرقه صريحا وأنذومال كثير والحث على صلة الرحم والاحسان الى الاقارب وان صلة الاقرب أفضل من صلة الابعاد والاشفاق في وجوه الخير لان المباح اذا قصد به وجه الله صار طاعة وقد نبه على ذلك بأقل الحظوظ الدنيوية العادية وهو وضع اللقمة في فم الزوجة اذا يكون ذلك غالبا الا عند الملاعبة والممازحة ومع ذلك فيؤجر فاعله اذا قصد به قصدا صحيحا فكيف بما هو فوق ذلك وفيه منع نقل الميت من بلد الى بلد اذ لو كان ذلك مشروعا لامر بنقل سعد بن خولة قاله الخطابي وبان من لا وارث له تجوز له الوصية باكثر من الثلث لقوله ﷺ ان تذر ورثتك أغنياء ففهموه أن من لا وارث له لا يوصى بالوصية بما زاد لانه لا يترك ورثة يخشى عليهم الفقر وتعقب بانه ليس تعليلا محضا وانما فيه تنبيه على الاخط الاتع ولو كان تعليلا محضا لاقتضي جواز الوصية باكثر من الثلث لمن كانت ورثته أغنياء ولنفذ ذلك عليهم بغير اجازتهم

**باب الوصية بالثلث .** وقال الحسن لا يجوز للذمي وصية إلا بالثلث : وقال الله عز وجل : وأن أحكم بينهم بما أنزل الله **حدثنا** قتيبة بن سعيد

ولاقائل بذلك وعلى تقدير أن يكون تعليلا محضا فهو للنقص عن الثلث لاللزادة عليه فكانه لما شرع الإيصاء بالثلث وإنه لا يعترض به على الموصي إلا ان انحطاط عنه أولى ولا سيما لمن يترك ورثة غير أغنياء فنبه سعدا على ذلك وفيه سد الذريعة لقوله صلى الله عليه وسلم ولا تردم على أعقابهم لئلا يتذرع بالمرض أحد لاجل حب الوطن قاله ابن عبد البر وفيه تقييد مطلق القرآن بالسنة لأنه قال سبحانه وتعالى من بعد وصية يوصي بها أو دين فاطلق وقيدت السنة الوصية بالثلث وإن من ترك شيئا لله لا ينبغي له الرجوع فيه ولا في شيء منه مختارا وفيه التأسف على فوت ما يحصل الثواب وفيه حديث من ساءت سيئة وإن من فاته ذلك بادر إلى جبره بغير ذلك وفيه تسلية من فاته أمر من الأمور بتحصيل ما هو أعلى منها لما أشار صلى الله عليه وسلم لسعد من عمله الصالح بعد ذلك وفيه جواز التصديق بجميع المال لمن عرف بالصبر ولم يكن له من تلزمه نفقته وقد تقدمت المسئلة في كتاب الزكاة وفيه الاستفسار عن المحتمل إذا احتل وجوها لأن سعدا مانع من الوصية بجميع المال احتمال عنده المنع فيما دونه والجواز فاستفسر عما دون ذلك وفيه النظر في مصالح الورثة وإن خطاب الشارع للواحد من كان بصفته من المكلفين لا طباق العلماء على الاحتجاج بحديث سعد هذا وإن كان الخطاب إنما وقع له بصيغة الأفراد ولقد أهدم من قال إن ذلك يختص بسعد ومن كان في مثل حاله ممن يخلف وارثا ضعيفا أو كان ما يخلفه قليلا لأن البنت من شأنها أن يطمع فيها وإن كانت بغير مال لم يرغب فيها وفيه أن من ترك مالا قليلا فلا خيار له ترك الوصية وبقاء المال للورثة واختلف السلف في ذلك القليل كما تقدم في أول الوصايا واستدل به التيمي لفضل الفتي على النقيير وفيه نظر وفيه مراعاة العدل بين الورثة ومراعاة العدل في الوصية وفيه أن الثلث في حد الكثرة وقد اعترضه بعض النقهاء في غير الوصية ويحتاج الاحتجاج به إلى ثبوت طاب الكثرة في الحكم المعين واستدل بقوله ولا يرثي إلا ابنتي من قال بالرد على ذوى الأرحام للحصر في قوله لا يرثي إلا ابنة وتعقب بأن المراد من ذوى القربى من كان لهم وارث خاص فمنعه الجمهور وجوزته الحنفية واسحق وشريك وأحمد في رواية وهو قول علي وابن مسعود واحتجوا بأن الوصية مطلانة بالآية فقيدتها السنة بمن له وارث فيبقي من لا وارث له على الإطلاق وقد تقدم في الباب الذي قبله توجيه لهم آخر واختلفوا أيضا هل يعتبر ثلث المال حال الوصية أو حال الموت على قولين وهما وجهان للشافعية أحدهما الثاني فقال بالاول مالك وأكثر العراقيين وهو قول النخعي وعمر بن عبد العزيز وقال بالثاني أبو حنيفة وأحمد والباقر وهو قول علي بن أبي طالب رضي الله عنه وجماعة من التابعين وتمسك الاولون بأن الوصية عقد والعقود تعتبر بأوها وبأنه لو نذر أن يتصدق بثلث ماله اعتبر بذلك حالة النذر اتفاقا وأجيب بأن الوصية ليست عقدا من كل جهة ولذلك لا تعتبر فيها القورية ولا القبول وبالفرق بين النذر والوصية بأنها يصح الرجوع عنها والنذر يلزم وثمرة هذا الخلاف تظهر فيما لو حدث له مال بعد الوصية واختلفوا أيضا هل يحسب الثلث من جميع المال أو تنفذ بما علمه الموصي دون ما خفي عليه أو تجدد له ولم يعلم به وبالاول قال الجمهور والثاني قال مالك وحجة الجمهور أنه لا يشترط أن يستحضر تعداد مقدار المال حال الوصية اتفاقا ولو كان عالما بخبئه فلو كان العلم به شرطا لما جاز ذلك صلى الله عليه وسلم فائدة صلى الله عليه وسلم أول من أوصى بالثلث في الإسلام البراء بن معمر وبمهمات أوصى به للنبي صلى الله عليه وسلم وكان قد مات قبل أن يدخل النبي صلى الله عليه وسلم المدينة بشهر فقبله النبي صلى الله عليه وسلم وورده على ورثته أخرجه الحاكم وابن المنذر من طريق يحيى بن عبد الله (١) بن أبي قتادة عن أبيه عن جده (١) قوله وقال الحسن ( لا يجوز للذمي وصية إلا بالثلث ) قال ابن بطال أراد البخاري بهذا الرد على من

(١) قوله ابن أبي قتادة في نسخة ابن أبي أوفى اهـ

حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ أَوْ غَضَّ النَّاسُ إِلَى الرَّبِيعِ  
لِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ الثَّلَاثُ وَالثَّلَاثُ كَثِيرٌ **حَدَّثَنَا** مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ حَدَّثَنَا زَكَرِيَّا  
ابْنُ عَدِيٍّ حَدَّثَنَا مَرْوَانَ عَنْ هَاشِمِ بْنِ هَاشِمٍ عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ مَرَّضْتُ  
فَعَادَنِي النَّبِيُّ ﷺ فَقُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ ادْعُ اللَّهَ أَنْ لَا يَرُدَّنِي عَلَيَّ قَالَ أَعَالَ اللَّهُ بِرَفْعِكَ وَيَنْفَعُ بِكَ  
نَاسًا فَقُلْتُ أُرِيدُ أَنْ أُوصِيَ ، وَإِنَّمَا لِي أَيْمَةٌ ، فَقُلْتُ أُوصِي بِالنُّصْفِ قَالَ النُّصْفُ كَثِيرٌ قُلْتُ فَالثَّلَاثُ ، قَالَ الثَّلَاثُ  
وَالثَّلَاثُ كَثِيرٌ أَوْ كَثِيرٌ قَالَ وَأُوصِي النَّاسَ بِالثَّلَاثِ فَجَاوَزَ ذَلِكَ لَكُمْ

قال كالحنفية بجواز الوصية بالزيادة على الثلث لمن لا وارث له قال ولذلك احتج بقوله تعالى وإن أحكم بينهم بما أنزل الله  
والذي حكم به النبي ﷺ من الثلث هو الحكم بما أنزل الله فمن تجاوز ما حده فقد أتى ما نهى عنه وقال ابن المنير لم يرد البخاري  
هذا وإنما أراد الاستشهاد بالآية على أن الذي إذا تخاكم إليها ورثته لا ينفذ من وصيته إلا الثلث لأننا نحكم فيهم إلا بحكم  
الاسلام لقوله تعالى وإن أحكم بينهم بما أنزل الله الآية (قوله حدثنا سفيان) هو ابن عيينة فان قيل لم يلحق الثوري  
(قوله عن هشام بن عروة) وفي رواية الحميدي في مسنده عن سفيان حدثنا هشام وليس لعروة بن الزبير عن ابن  
عباس في البخاري سوى هذا الحديث الواحد (قوله لو غرض الناس) بمعجمتين أي نقص ولولتمني فلا يحتاج إلى  
جواب أو شرطية والجواب محذوف وقد وقع في رواية ابن أبي عمير في مسنده عن سفيان بلانظ كان أحب إلى أخرجه  
الاسماعيلي من طريقه ومن طريق أحمد بن عبدة أيضا وأخرجه من طريق العباس بن الوليد عن سفيان بلانظ كان  
أحب إلى رسول الله ﷺ (قوله إلى الربع) زاد الحميدي في الوصية وكذا رواه أحمد عن وكيع عن هشام بلانظ  
وددت أن الناس غضوا من الثلث إلى الربع في الوصية الحديث وفي رواية ابن نمير عن هشام عند مسلم لو أن الناس  
غضوا من الثلث إلى الربع (قوله لأن رسول الله ﷺ قال) هو كالتعليل لما اختاره من النقصان عن الثلث  
وكان ابن عباس أخذ ذلك من وصفه النبي ﷺ بالكثر والكثرة وقد قدمنا الاختلاف في توجيه ذلك في الباب الذي  
قبله ومن أخذ بقول ابن عباس في ذلك كاسحق بن راهويه والمعروف من مذهب الشافعي استحباب النقص عن الثلث  
وفي شرح مسلم للنووي إن كان الورثة فقراء استحب أن ينقص منه وإن كانوا أغنياء فلا (قوله والثلاث كثير) في  
رواية مسلم كثير أو كبير بالشك هل هي بالوحدة أو بالثلاثة (قوله حدثني محمد بن عبد الرحيم) هو الخافظ المعروف  
بصاعقة وهو من أقران البخاري وأكبر منه قليلا (قوله حدثنا مروان) هو ابن معاوية النزارى (قوله عن هاشم  
ابن هاشم) أي ابن عتبة بن أبي وقاص وقد نزل البخاري في هذا الإسناد درجتين لأنه يروي عن مكي بن إبراهيم  
ومكي يروي عن هاشم المذكور وسيأتي في مناقب سعدله بهذا الإسناد حديث عن مكي عن هاشم عن عامر بن سعد  
عن أبيه (قوله فقلت يا رسول الله ادع الله أن لا يردني علي عقي) هو إشارة إلى ما تقدم من كراهية الموت بالأرض التي  
هاجر منها وقد تقدم توجيهه وشرحه في الباب الذي قبله (قوله لعن الله رافعك) زاد أبو نعيم في المستخرج في روايته من  
وجه آخر عن زكريا بن عدي يعني بقيمك من مرضك (قوله في هذه الرواية قلت أوصى بالنصف قال النصف كثير)  
لم أر في غيرها من طرقه وصف النصف بالكثر وإنما فيها قال لا في كله ولا في ثلثه وليس في هذه الرواية أشكال  
الامن جهة وصف بالكثر ووصف الثلث بالكثر فكيف امتنع النصف دون الثلث وجوابه إن الرواية الأخرى  
التي فيها جواب النصف دلت على منع النصف ولم يأت مثلها في الثلث بل اقتصر على وصفه بالكثر وعلل بانبقاء الورثة  
أغنياء أولى وعلى هذا فقوله الثلث خبر مبتدأ محذوف تقديره مباح ودل قوله والثلاث كثير على أن الأولي أن ينقص منه والله  
أعلم (قوله قال وأوصى الناس بالثلث فجاء ذلك لهم) ظاهره أنه من قول سعد بن أبي وقاص ويحتمل أن يكون من قول من دونه

**باب قول الموصي لوصيه تعاهد ولدي وما يجوز لوصي من الدعوى حدثنا** عبد الله بن مسلمة عن مالك عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عائشة رضي الله عنها زوج النبي ﷺ أنها قالت كان عتبة بن أبي وقاص عهد إلى أخيه سمع بن أبي وقاص أن ابن وليدة زمعة مني فاقبضه إليك فلما كان عام الفتح أخذته سمع بن أبي وقاص فقال ابن أخي قد كان عهد إلى فيه ، فقام عبد بن زمعة فقال : أخي وابن أمة أبي ، ولد علي فراشه فذساوقا إلى رسول الله ﷺ فقال سمع بن زمعة يا رسول الله ابن أخي كان عهد إلى فيه فقال سمع بن زمعة هو أخي وابن وليدة أبي فقال رسول الله ﷺ هو لك يا عبد بن زمعة الولد للفراش وللماهر الحجر ثم قال لسودة بنت زمعة أحجبي منه إذا رأى من شبهه بعتبة فما رآها حتى لقي الله **باب** إذا أوما المريض برأسه إشارة بيينة تعرف **حدثنا** حسان بن أبي عباد حدثنا همام عن قتادة عن أنس رضي الله عنه أن يهوديا رضى رأس جارية بين حجرين ، فقبل لها من فعل بك أفلان أو فلان حتى سمي اليهودي ، فأومات برأسها فجاء به فلم يزل حتى اعترف فأمر النبي ﷺ فرض رأسه بالمجارة **باب** لا وصية لوأرث **حدثنا** محمد بن يوسف عن ورقاء عن ابن أبي نجيح عن عطاء بن ابن عباس رضي الله عنهما قال كان المال للولد وكانت الوصية للوالدين فذسخ الله من ذلك ما أحب فجعل للذكر مثل حظ الأنثيين ، وجعل للأبوين الكل واحد منهما السدس ،

والله أعلم وكان البخاري قصد بذلك الإشارة إلى أن النقص من الثلث في حديث ابن عباس الاستحباب لا للمنع منه جمعاً بين الحديثين والله أعلم \* ( قوله باب قول الموصي لوصيه تعاهد ولدي وما يجوز لوصي من الدعوى ) أورده فيه حديث عائشة في قصة محاصرة سمع بن أبي وقاص وعبد بن زمعة في ابن وليدة زمعة وقد ترجم له في كتاب الأشخاص دعوى الموصي للميت أي عن الميت وانتزاع الأمرين المذكورين في الترجمة من الحديث المذكور واضح وسيأتي الكلام عليه في الفرائض إن شاء الله تعالى \* ( قوله باب إذا أوما المريض برأسه إشارة بيينة تعرف ) أي هل يحكم بها أورده فيه حديث أنس في قصة الجارية التي رضى اليهودي رأسها وسيأتي الكلام عليه في القصص إن شاء الله تعالى \* ( قوله باب لا وصية لوأرث ) هذا الترجمة لفظ حديث مرفوع كأنه لم يثبت على شرط البخاري فترجم به كعادته واستغنى بما يعطى حكمه وقد أخرجه أبو داود والترمذي وغيرهما من حديث أبي أمامة سمعت رسول الله ﷺ يقول في خطبته في حجة الوداع إن الله قد أعطي كل ذي حق حقه فلا وصية لوأرث وفي أسناده اسمعيل بن عياش وقد قوى حديثه عن الشاميين جماعة من الأئمة منهم أحمد والبخاري وهذا من روايته عن شرجيل بن مسلم وهو شامي ثقة وصرح في روايته بالتحديث عند الترمذي وقال الترمذي حديث حسن وفي الباب عن عمرو بن خارجة عند الترمذي والنسائي وعن أنس عند ابن ماجه وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عند الدارقطني وعن جابر عند الدارقطني أيضاً وقال الصواب إرساله وعن علي عند ابن أبي شيبة ولا يخلو أسناد كل منها عن مقال لكن مجموعها يقتضي أن للحديث أصلاً بل جنح الشافعي في الام إلى أن هذا المتن متواتر فقال وجدنا أهل النصارى وحنظلاءهم من أهل العلم بالمغازي من قر يش وغيرهم لا يختلفون في أن النبي ﷺ قال عام الفتح لا وصية لوأرث ويؤثرون عن حنظلة عن من لقوه من أهل العلم فكان نقل كافة عن كافة فهو أقوى من نقل واحد وقد نازع الدخري الرازي في كون هذا الحديث متواتراً على تقدير تسليم ذلك فالمشهور من مذهب الشافعي أن القرآن لا يسخ بالنسبة لكن الحجة في هذا الإجماع على مقتضاه كما صرح به الشافعي وغيره والمراد بعدم صحة وصية الوارث عدم لزوم لأن الأكثر على أنها موقوفة على اجازة الورثة كما سيأتي بيانه وروى الدارقطني من طريق ابن جريج عن

وجعل للمرأة الثمن والرُّبْعَ وَالزَّوْجَ الشُّطْرَ والرُّبْعَ **بابُ الصَّدَقَةِ عِنْدَ الْمَوْتِ حَدِيثًا** مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ  
 حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ عِمَارَةَ عَنْ أَبِي زُرْعَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ

عطاء عن ابن عباس مرفوعا لا تجوز وصية لوارث الا ان يشاء الورثة كما سيأتي بيانه ورجاله ثقات الا انه معلول فقد قيل ان عطاء هو الخراساني والله أعلم وكان البخاري اشار الى ذلك فتبرجم بالحديث وأخرج من طريق عطاء وهو ابن أبي رباح عن ابن عباس حديث الباب وهو موقوف لفظا الا انه في تفسيره اخبار بما كان من الحكم قبل نزول القرآن فيكون في حكم المرفوع بهذا التقرير ووجه دلالة الترجمة من جهة ان نسخ الوصية للوالدين واثبات الميراث لهما بدلا منها يشعر بانه لا يجمع لهما بين الميراث والوصية واذا كان كذلك كان من دونهما أولي بان لا يجمع ذلك له وقد أخرج ابن جرير من طريق مجاهد بن جبر عن ابن عباس بلفظ وكانت الوصية للوالدين والاقربين الى آخره فظهرت المناسبة بهذه الزيادة وقد وافق محمد بن يوسف وهو الثوري في روايته اياه عن ورقاء عيسى بن ميمون كما أخرج ابن جرير وخالف ورقاء شبل عن ابن أبي نجیح فجعل مجاهدا موضع عطاء أخرج ابن جرير أيضا ويحتمل انه كان عند ابن أبي نجیح على الوجهين والله أعلم (قوله وجعل للمرأة الثمن والرُّبْعَ) أي في حالين وكذلك للزوج قال جمهور العلماء كانت هذه الوصية في أول الاسلام واجبة لوالدي الميت واقربائه على ما يراه من المساواة والتفضيل ثم نسخ ذلك بآية الفرائض وقيل كانت للوالدين والاقربين دون الاولاد فانهم كانوا يرتون ما يقي بعد الوصية واغرب ابن شريح فقال كانوا مكافين بالوصية للوالدين والاقربين بمقدار التريضة التي في علم الله قبل ان ينزلها واشتد انكار امام الحرمين عليه في ذلك وقيل ان الآية مخصوصة لان الاقربين اعم من ان يكونوا وراثا وكانت الوصية واجبة لجميعهم فخص منها من ليس بوارث بآية الفرائض وبقوله ﷺ لا وصية لوارث وبقى حق من لا يرث من الاقربين من الوصية على حاله قاله طاوس وغيره وقد تقدمت الاشارة اليه قبل واختلف في تعيين ناسخ آية الوصية للوالدين والاقربين فقيل آية الفرائض وقيل الحديث المذكور وقيل دل الاجماع على ذلك وان لم يتعين دليله واستدل بحديث لا وصية لوارث بانه لا تصح الوصية للوارث اصلا كما تقدم وعلى تقدير نفاذها من الثلث لا تصح الوصية له ولا لغيره بما زاد على الثلث ولو اجازت الورثة وبه قال المازني وداود وقواد السبكي واحتج به بحديث عمر بن الخطاب في الذي أعتق ستة أعبد فان فيه عند مسلم فقال له النبي ﷺ قولوا لا وصية لوارث وبقوله في رواية أخرى بانه قال لو علمت ذلك ما صليت عليه ولم ينقل انه راجع الورثة فدل على منعه مطلقا وبقوله في حديث سعد بن أبي وقاص وكان بعد ذلك الثلث جائزا فان مفهومه ان الزائد على الثلث ليس بجائز وبانه ﷺ منع سعدا من الوصية بالشطرونم يستثنى صورة الاجازة واحتج من أجاز به بالزيادة المتقدمة وهي قوله الا ان يشاء الورثة فان صححت هذه الزيادة فهي حجة واضحة واحتجوا من جهة المعنى بأن المنع انما كان في الاصل لحق الورثة فاذا أجازوه لم يمتنع واختلفوا بعد ذلك في وقت الاجازة فالجمهور على انهم ان اجازوا في حياة الموصي كان لهم الرجوع متى شاءوا وان اجازوا وبعده نذ وفصل المالكية في الحياة بين مرض الموت وغيره فألحقوا مرض الموت بما بعده واستثنى بعضهم ما اذا كان الحيز في عاتبة الموصي وخشى من امتناعه انقطاع معرفه عنه لو عاش فان لمثل هذا الرجوع وقال الزهري وريعة ليس لهم الرجوع مطلقا وانفقوا على اعتبار كون الموصي له وارثا بيوم الموت حتى لو أوصى لاختيه الوارث حيث لا يكون له ابن يحجب الاخ المذكور فولد له ابن قبل موته يحجب الاخ فالوصية للاخ المذكور صحيحة ولو أوصى لاختيه وله ابن فمات الابن قبل موت الموصي فهي وصية لوارث واستدل به على منع وصية من لا وارث له سوى بيت المال لانه ينتقل ارثا للمسلمين والوصية للوارث باطلة وهو وجه ضعيف جدا حكاه القاضي حسين ويلزم قائله ان لا يجوز الوصية للذمي أو بقيد ما أطلقه والله أعلم \* (قوله باب الصدقة عند الموت) أي جوازها وان كانت في حال الصحة أفضل أورد فيه حديث

يَا رَسُولَ اللَّهِ أَيُّ الصَّدَقَةِ أَفْضَلُ قَالَ إِنْ تَصَدَّقَ وَأَنْتَ صَحِيحٌ حَرِيصٌ ، تَأْمَلُ الْغِنَى ، وَتَخْشَى الْفَقْرَ ، وَلَا تُعْمَلُ . حَتَّى إِذَا بَلَغْتَ الْحُلُقُومَ قُلْتَ لِفُلَانٍ كَذَا وَلِفُلَانٍ كَذَا وَقَدْ كَانَ لِفُلَانٍ بَابٌ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ : مَنْ بَعْدَ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دِينٍ ، وَيَذُكُرُ أَنَّ شَرِيحًا وَعُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ وَطَاوُسًا وَعَطَاءَ وَابْنَ أَدِيْنَةَ أَجَازُوا أَقْرَارَ الْمَرِيضِ بِدَيْنٍ

أبي هريرة قال قال رجل يا رسول الله أي الصدقة أفضل قال ان تصدق وأنت صحيح الحديث وقد تقدم في كتاب الزكاة من وجه آخر وبينت هناك اختلاف ألفاظه ووقع التصريح بالتحدث هناك في جميع أسناده بدل العنينة هنا (قوله ان تصدق) بتخفيف الصاد على حذف إحدى التاءين وأصله ان تصدق وبالتشديد على ادغامها (قوله ولا تعمل) بلاسكان على انه نهي وبالرفع على انه نفي ويجوز النصب (قوله قلت لفلان كذا ولفلان كذا وقد كان لفلان) الظاهر ان هذا المذكور على سبيل المثال وقال الخطابي فلان الاول والثاني الموصى له وفلان الاخير الوارث لانه ان شاء أبطله وان شاء اجازه وقال غيره يحتمل ان يكون المراد بالجميع من يوصى له وانما ادخل كان في الثالث اشارة الى تقدير قدره بذلك وقال الكرماني يحتمل ان يكون الاول الوارث والثاني المورث والثالث الموصى له (قلت) ويحتمل ان يكون بعضها وصية وبعضها اقرارا وقد وقع في رواية ابن المبارك عن سفيان عند الاسما عيلي قلت اصنعوا لفلان كذا وتصدقوا بكذا ووقع في طريق بسر بن جحاش وهو بضم الموحدة وسكون المهملة وأبوه بكسر الجيم وتخفيف المهملة وآخره شين معجمة عند أحمد وابن ماجه وصححه واللائظ لابن ماجه قال بزق النبي صلى الله عليه وسلم في كفه ثم وضع اصبعه السبابة وقال يقول الله أني يعجزني ابن آدم وقد خلقتك من قب من مثل هذه فاذا بلغت نفسك الى هذه وأشار الى حلقه قلت أتصدق وأنى أوان الصدقة وزاد في رواية أبي السيمان حتى اذا سويتك وعدلتك مشيت بين بردين وللارض منك وتيسد فجمعت ومنعت حتى اذا بلغت التراقي قلت لفلان كذا وتصدقوا بكذا وفي الحديث أن تنجز وفاء الدين والتصدق في الحياة وفي الصحة أفضل منه بعد الموت وفي المرض وأشار صلى الله عليه وسلم الى ذلك بقوله وانت صحيح حريص تأمل الغنا الى آخره لانه في حال الصحة يصعب عليه اخراج المال غالباً لما يخوفه به الشيطان ويزين له من امكان طول العمر والحاجة الى المال كما قال تعالى الشيطان يعدم الفقر الآية وأيضاً فان الشيطان ربما زين له الحيف في الوصية او الرجوع عن الوصية فيتمحض تنضيل الصدقة الناجزة قال بعض السلف عن بعض اهل الترف يعصون الله في اموالهم مرتين يبخلون بها وهي في ايديهم يعني في الحياة ويسرفون فيها اذا خرجت عن ايديهم يعني بعد الموت واخرج الترمذي باسناد حسن وصححه ابن حبان عن ابي الدرداء مرفوعاً قال مثل الذي يعتق ويتصدق عند موته مثل الذي يهدى اذا شبع وهو يرجع الى معنى حديث الباب وروي ابوداود وصححه ابن حبان من حديث ابي سعيد الخدري مرفوعاً لان يتصدق الرجل في حياته وصحته بدرهم خيره من أن يتصدق عند موته بمائة \* (قوله باب قول الله عز وجل من بعد وصية يوصي بها اودين) أراد المصنف والله أعلم بهذه الترجمة الاحتجاج بما اختاره من جواز اقرار المريض بالدين مطلقاً سواء كان المقر له وارثاً أو اجنبياً ووجه الدلالة انه سبحانه وتعالى سوي بين الوصية والدين في تقديمهما على الميراث ولم يفصل فخرجت الوصية ثوارث بالدليل الذي تقدم وبقى الافرار بالدين على حاله وقوله تعالى من بعد وصية متعلق بما تقدم من الثوارث كما ان البايليه وحدوده وكانه قيل قسمة هذه الاشياء تقع من بعد وصية والوصية هنا المال الموصى به وقوله يوصي بها هذه الصفة تقييد الموصوف وفائدته ان يعلم ان الميت ان يوصي قاله السهيلي قال وأفاد تنكير الوصية انها مندوبة اذ لو كانت واجبة لقال من بعد الوصية كذا قال (قوله ويذكر ان شر يحا وعمر بن عبد العزيز وطاوسا وعطاء وابن ادينة اجازوا اقرار المريض بدین) كأنه لم يجزم بالنقل عنهم لضعف الاسناد الى بعضهم فأما أثر شرح فوصله



وقال الحسن أحق ما تصدق به الرجل آخر يوم من الدنيا وأول يوم من الآخرة وقال إبراهيم والحكم إذا أبرأ الوارث من الدين برئ وأوصى رافع بن خديج أن لا تكشف امرأته الفزارية عما أغلق عليه بابها، وقال الحسن إذا قال لملوكه عند الموت كنت أعتقتك جاز وقال الشعبي إذا قالت المرأة عند موتها إن زوجي قضاني وقبضت منه جاز، وقال بعض الناس لا يجوز إقراره لسوء الظن به لو دققتهم استحسن فقال يجوز إقراره بالوديعة والبضاعة والمضاربة.

ابن أبي شيبة عنه بلنظا إذا أقر في مرض الموت وارث بدين لم يجز إلا بيينة وإذا أقر لغير وارث جاز وفي أسناده جابر الجعفي وهو ضعيف وأخرجه من طريق أخر أضعف من هذه ولكن سيأتي له أسناد أصح من هذا بعد وأما عمر بن عبدالعزيز فلم أقف على من وصله عنه وأما طوس فوصله ابن أبي شيبة أيضا عنه بلنظا إذا أقر لوارث جاز وفي الأسناد ليث بن أبي سليم وهو ضعيف وأما قول عطاء فوصله ابن أبي شيبة عنه بمثلهم ورجال أسناده ثقات وأما ابن أذينة واسمه عبد الرحمن وكان قاضي البصرة وأبوه بالمهمله مصغر وهو تابعي ثقة مات سنة خمس وتسعين من الهجرة وروى عن ذكره في الصحابة واثره هذا وصله ابن أبي شيبة أيضا من طريق قتادة عنه في الرجل يقر لوارث بدين قال يجوز ورجال أسناده ثقات (قوله وقال الحسن أحق ما تصدق به الرجل آخر يوم من الدنيا وأول يوم من الآخرة) هذا أثر صحيح روينا به في مسند الدارمي من طريق قتادة قال قال ابن سيرين عن شريح لا يجوز إقرار لوارث قال وقال الحسن أحق ما جاز عليه عند موته أول يوم من أيام الآخرة وآخر يوم من أيام الدنيا (قوله وقال إبراهيم والحكم إذا أبرأ الوارث من الدين برئ) وصله ابن أبي شيبة من طريق الثوري عن ابن أبي ليلى عن الحكم عن إبراهيم في المريض إذا أبرأ الوارث برئ وعن مطرف عن الحكم مثله (قوله وأوصى رافع بن خديج أن لا تكشف امرأته الفزارية عما أغلق عليه بابها) في رواية المستملي والمرخمي عن مالك أغلق عليه بابها ولم أقف على هذا الأثر موصولا بعد (قوله وقال الحسن إذا قال لملوكه عند الموت كنت أعتقتك جاز) لم أقف على من وصله وهو على طريقة الحسن في تنفيذ إقرار المريض مطلقا (قوله وقال الشعبي إذا قالت المرأة عند موتها إن زوجي قضاني وقبضت منه جاز) قال ابن التين وجهه أنها لا تنهم بالليل إلى زوجها في تلك الحال ولا سيما إذا كان لها ولد من غيره (قوله وقال بعض الناس لا يجوز إقراره) أي المريض (سوء الظن به للورثة) وفي رواية المستملي بسوء الظن بالوحدة بدل اللام (قوله ثم استحسن فقال يجوز إقراره بالوديعة والبضاعة والمضاربة) قال ابن التين إن أراد هذا القائل ماذا أقر بالمضاربة مثلا للوارث لزمه التناقض والافلا وفرق بعض الحنفية بأن يرجح المال في المضاربة مشتركة بين العامل والمالك فلم يكن كالدين المحض وقال ابن المنذر أجمعوا على أن إقرار المريض لغير الوارث جائز لكن إن كان عليه دين في الصحة فقد قالت طائفة منهم النخعي وأهل الكوفة يبدأ بدين الصحة ويتحاص أصحاب الإقرار في المرض واختلوا في إقرار المريض للوارث فجازهم مطلقا الأوزاعي وأسحق وبنو نور وهو المرجح عند الشافعية وبه قال مالك إلا أنه استثنى ما إذا أقر لبيته ومعها من غير يشار كإم من الولد كإم من العم مثلا قال لأنه يهتم في أن يزيد بنته وينقص ابن عمه من غير عكس واستثنى ما إذا أقر لزوجته التي يعرف بمحبته والميل إليها وكان بينه وبين ولده من غيرها تباعد ولا سيما إن كان له منها في تلك الحالة ولد وحاصل المنقول عن المالكية مدار الأمر على التهمة وعدمها فإن فقدت جاز والافلا وهو اختيار الروياني من الشافعية وعن شريح والحسن بن صالح لا يجوز إقراره لوارث الألز وجته بصداقها وعن القاسم وسالم والثوري والشافعي في قول زعم ابن المنذر إن الشافعي رجع عن الأول اليدوبه قال أحمد لا يجوز إقرار المريض لوارثه مطلقا لأنه منع الوصية له فلا يأمن أن يزيد الوصية له فيجعلها قرارا واحتج من أجاز مطلقا بما تقدم عن الحسن إن التهمة في حق المحتضر بعيدة وبالفرق بين الوصية والدين لأنهم اتفقوا على أنه لو أوصى في صحته لوارثه بوصية وأقر له بدين

وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ يَا كُمْ وَالظَّنُّ فَإِنَّ الظَّنَّ أَوْ كَذِبُ الْحَدِيثِ وَلَا يَحِلُّ مَالُ الْمُسْلِمِينَ. لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: آيَةُ الْمُنَافِقِ إِذَا أَوْثَمَنَ خَانَ. وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: إِنْ اللَّهُ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُوَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا، فَلَمْ يَخُصَّ وَارِثًا وَلَا غَيْرَهُ فِيهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو عَنِ النَّبِيِّ ﷺ حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ أَبُو الرَّبِيعِ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ حَدَّثَنَا نَافِعُ بْنُ مَالِكِ بْنِ أَبِي عَامِرٍ أَبُو سُهَيْلٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ آيَةُ الْمُنَافِقِ ثَلَاثٌ إِذَا حَدَّثَ كَذَبَ، وَإِذَا أَوْثَمَنَ خَانَ، وَإِذَا وَعَدَ أَخْلَفَ **بَابُ** تَأْوِيلِ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ تُوصُونَ بِهَا أَوْ دِينٍ وَيَذُكُرُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَضَىٰ بِالَّذِينَ قَبْلَ الْوَصِيَّةِ وَقَوْلُهُ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُوَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا فَأَدَاءُ الْأَمَانَةِ أَحَقُّ مِنْ تَطَوُّعِ الْوَصِيَّةِ، وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ لَا صَدَقَةَ

تمرجع ان رجوعه عن الاقرار لا يصح بخلاف الوصية فيصح رجوعه عنها وانفقوا على أن المريض اذا أقر بوارث صح اقراره مع انه يتضمن الاقرار له بانال وبان مدار الاحكام على الظاهر فلا يترك اقراره للظن المحتمل فان أمره فيه الى الله تعالى (قوله وقد قال النبي ﷺ اياكم والظن فان الظن أ كذب الحديث) هو طرف من حديث وصله المصنف في الادب من وجهين عن أبي هريرة وقصد بذكره هنا الرد على من أساء الظن بالمريض فمنع تصرفه ومعنى قوله ا كذب الحديث اي ا كذب في الحديث من غيره لان الصدق والكذب يوصف بهما القول لا الظن (قوله ولا يحل مال المسلم لظن) آية المنافق اذا ائتمن خان) هو طرف من حديث تقدم شرحه في كتاب الايمان ووجه تعلقه بالرد على من منع اجازة اقرار المريض من جهة انه دال على ذم الخيانة فلو ترك ذكر ما عليه من الحق وكتمه لكان خائنا للمستحق فلزم من وجوب ترك الخيانة وجوب الاقرار لانه اذا كتم صر خائنا ومن لم يعتبر اقراره كان حمله على الكتمان (قوله وقال الله تعالى ان الله يأمركم أن تؤدوا الامانات الى أهلها فمن خص وارثا ولا غيره) أي لم يفرق بين الوارث وغيره في الامر بأداء الامانة فيصح الافرار سواء كان لوارث أو غيره (قوله فيه عبد الله بن عمرو عن النبي ﷺ) يعني حديث آية المنافق الذي علقه مختصرا وقد تقدم موصولا بنهاية في كتاب الايمان ولنظرة أربيع من كن فيه كان منافقا خالصا وفيه واذا ائتمن خان وحديث أبي هريرة الذي أورده في هذا الباب بلفظ آية المنافق ثلاثة تقدم هناك أيضا باسناده ومنتهاه وتقدم شرحه أيضا والله المستعان\* (قوله باب تأويل قوله تعالى من بعد وصية يوصي بها أو دين) أي بيان المراد بتقديم الوصية في الذكر على الدين مع أن الدين هو المقدم في الاداء وبهذا يظهر السر في تكرار هذه الترجمة (قوله ويذكر أن النبي ﷺ قضى بالدين قبل الوصية) هذا طرف من حديث أخرجه أحمد والترمذي وغيرهما من طريق الحرث وهو الاور عن علي بن أبي طالب قال قضى محمد ﷺ ان الدين قبل الوصية وأنتم تقرؤون الوصية قبل الدين لفظ أحمد وهو اسناد ضعيف لكن قال الترمذي ان العمل عليه عند أهل العلم وكان البخاري اعتمد عليه لاعتضاده بالاتفاق على مقتضاه والا فلم تجر عاداته أن يورد الضعيف في مقام الاحتجاج به وقد أورد في الباب ما يعضده أيضا ولم يختلف العلماء في أن الدين يقدم على الوصية الا في صورة واحدة وهي ما تم أوصى لشخص بالف مثلا وصدقه الوارث وحكم به ثم ادعى آخر أن له في ذمة الميت ديننا يستغرق موجوده وصدقه الوارث فني وجهه للشافعية تقدم الوصية على الدين في هذه الصورة الخاصة ثم قد نازع بعضهم في اطلاق كون الوصية مقدمة على الدين في الآية لانه ليس فيها صيغة ترتيب بل المراد أن الموارث إنما تقع بعد قضاء الدين وانما قدمت لمعنى اقتضى الاهتمام لتقدمها واختلف في تعيين ذلك المعنى وحاصل ما ذكره أهل العلم من مقتضيات التقديم ستة امور\* احدها الخفة والثقل كربيعة ومضر فمضر أشرف من

إِلَّا عَنْ ظَهْرِ غَنِيٍّ ، وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ لَا يُوصِي الْعَبْدُ إِلَّا بِأَذْنِ أَهْلِهِ ، وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ الْعَبْدُ رَاعٍ فِي مَالِ سَيِّدِهِ **حَدَّثَنَا** مُحَمَّدُ بْنُ يُونُسَ حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ وَعُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ أَنَّ حَكِيمَ بْنَ حِرَامٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَأَعْطَانِي ثُمَّ سَأَلْتُهُ فَأَعْطَانِي ثُمَّ قَالَ لِي يَا حَكِيمُ إِنَّ هَذَا الْمَالُ خَفِيرٌ حَلَوٌ ، فَمَنْ أَخَذَهُ بِسَخَاوَةِ نَفْسٍ يُبَارِكُ لَهُ فِيهِ ، وَمَنْ أَخَذَهُ بِإِشْرَافِ نَفْسٍ لَمْ يُبَارِكْ لَهُ فِيهِ ، وَكَانَ كَالَّذِي يَأْكُلُ وَلَا يَشْبَعُ وَالْيَدُ الْعَالِيَا خَيْرٌ مِنَ الْيَدِ السُّفْلَى قَالَ حَكِيمٌ فَقُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ ، وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ ، لَا أُرْزَأُ أَحَدًا بَعْدَكَ شَيْئًا ، حَتَّى أَفَارِقَ الدُّنْيَا فَكَانَ أَبُو بَكْرٍ يَدْعُو حَكِيمًا لِيُعْطِيَهُ الْعَطَاءَ فَيَأْتِي أَنْ يَقْبَلَ مِنْهُ شَيْئًا ، ثُمَّ إِنَّ عُمَرَ دَعَا لِيُعْطِيَهُ فَيَأْتِي أَنْ يَقْبَلَ فَنَالَ يَوْمَئِذٍ الْمُسْلِمِينَ إِنِّي أَعْرِضُ عَلَيْهِ حَقَّهُ الَّذِي قَسَمَ اللَّهُ لَهُ مِنْ هَذَا النَّفْيِ ، فَيَأْتِي أَنْ يَأْخُذَهُ فَلَمْ يَزَلْ حَكِيمٌ أَحَدًا مِنَ النَّاسِ بَعْدَ النَّبِيِّ ﷺ حَتَّى تُوُفِيَ رَحِمَهُ اللَّهُ **حَدَّثَنَا** يَشْرُبُ بْنُ مُحَمَّدٍ السَّخْتِيَانِيُّ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ أَخْبَرَنَا يُونُسُ عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ أَخْبَرَنِي سَالِمٌ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ كُنْتُكُمْ رَاعٍ وَمَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ وَالْإِمَامُ رَاعٍ وَمَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ وَالرَّجُلُ رَاعٍ فِي أَهْلِهِ وَمَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ وَالْمَرْأَةُ فِي بَيْتِ زَوْجِهَا رَاعِيَةٌ وَمَسْئُولَةٌ عَنْ رَعِيَّتِهَا وَالْخَادِمُ فِي مَالِ سَيِّدِهِ رَاعٍ وَمَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ قَالَ وَحَدِيثٌ أَنْ قَدْ قُلَّ وَالرَّجُلُ رَاعٍ فِي مَالِ أَبِيهِ

ربعة لكن لفظ ربعة لما كان اخف قدم في الذكر وهذا يرجع الى المنطق \* ثانيا بحسب الزمان كعاد وممود \* ثالثا بحسب الطبع كالثلاث ورباع \* رابعا بحسب الرتبة كالصلاة والزكاة لان الصلاة حق البدن والزكاة حق المال والبدن مقدم على المال \* خامسا تقديم السبب على المسبب كقوله تعالى عز يزحكيم قال بعض السلف عز فلما عز حكم \* سادسا بالاشرف والفضل كقوله تعالى من النبيين والصديقين واذ انقرر ذلك فقد ذكر السهلي ان تقديم الوصية في الذكر على الدين لان الوصية انما تقع على سبيل البر والصلة بخلاف الدين فانه انما يقع غالبا بعد الميت بنوع تفریط فوقعت البداءة بالوصية لكونها افضل وقال غيره قدمت الوصية لانها شئء يؤخذ بغير عوض والدين يؤخذ بعوض فكان اخراج الوصية اشق على الوارث من اخراج الدين وكان ادائها مظنة التفريط بخلاف الدين فان الوارث مطمئن باخراجه فقدمت الوصية لذلك وايضا فهي حظ فقير ومسكين غالبا والدين حظ غريم يطلبه بقوة وله مقال كماصح ان لصاحب الدين مقالا وايضا فالوصية يذنبها الموصى من قبل نفسه فقدمت تحريضا على العمل بها بخلاف الدين فانه ثابت بنفسه مطلوب ادائه سواء ذكر او لم يذكر وايضا فالوصية ممكنة من كل أحد ولا سيما عند من يقول بوجودها فانه يقول بلزومها لكل أحد فبشرك فيها جميع المخاطبين لانها تقع بالمسأل وتقع بالمهد كما تقدم وقل من يخلو عن شئء من ذلك بخلاف الدين فانه يمكن أن يوجد وان لا يوجد وما يكثر وقوعه مقدم على ما يقل وقوعه وقال الزين ابن المنذر تقديم الوصية على الدين في المنطق لا يقتضي تقديم في المعنى لانها معاقد ذكرها في سياق البعدي لكن الميراث يلي الوصية في البعدي ولا يلي الدين بل هو بعد بعده فيلزم أن الدين يقدم في الاداء ثم الوصية ثم الميراث فيتحقق حينئذ ان الوصية تقع بعد الدين حال الاداء باعتبار القبلية فتقدم الدين على الوصية في اللفظ و باعتبار البعدي فتقدم الوصية على الدين في المعنى والله اعلم ( قوله وقال ابن عباس لا يوصى العبد الا باذن أهله ) وصله ابن أبي شيبه من طريق شبيب بن عرقدة عن جندب قال سأل طهمان بن عباس اوصى العبد قال لا الا باذن أهله ( قوله وقال النبي ﷺ العبد راع في مال سيده ) هو طرف من حديث تقدم ذكره موصولا في باب

**باب** إِذَا وَقَفَ أَوْ وُصِيَ لِأَقْرَبِهِ وَمِنَ الْأَقْرَبِ . وَقَالَ ثَابِتٌ عَنْ أَنَسٍ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِأَبِي طَاهِرَةَ  
أَجْعَلْهَا لِقُرْبَاءِ أَقْرَبِكَ فَجَعَلَهَا لِحَسَّانَ وَأَبِي بِنِ كَعْبٍ .

كرهية التطاول على الرقيق من كتاب العتق من حديث نافع عن ابن عمر وأراد البخاري بذلك توجيه كلام ابن عباس المذكور قال ابن المنير لما تعارض في مال العبد حقه وحق سيده قدم الاقوى وهو حق السيد وجعل العبد مسؤولا عنه وهو أحد الحفظة فيه فكذلك حق الدين لما عارضه حق الوصية والدين واجب والوصية تطوع ويجب تقديم الدين فهذا وجه مناسبة هذا الأثر والحديث للترجمة ثم أورد المصنف في الباب حديثين \* أحدهما حديث حكيم بن حزام ار هذا المال خضر حلوا الحديث وقد تقدم مشروحا في كتاب الزكاة قال ابن المنير وجه دخوله في هذا الباب من جهة انه صلى الله عليه وسلم زهده في قبول العطية وجعل يد الآخذ سفلى تنفيرا عن قبولها ولم يقع مثل ذلك في تقاضى الدين فالخاصل ان قابض الوصية يده سفلى وقابض الدين مستوفى لحقه اما ان تكون يده عليا بما تفضل به من القرض وأما ان لا تكون يده سفلى فيتحقق بذلك تقديم الدين على الوصية \* ثانياً ما حديث كلكم راع ومسؤول عن رعيته من طريق سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه وقد تقدم من وجه آخر في العتق ويأتى الكلام عليه في كتاب الاحكام ان شاء الله تعالى وقد خالف الطحاوى في هذه المسئلة أصحابه فذكر اختلاف العلماء نحو ما سبق ثم ذكر أن الصحيح ما ذهب اليه الجماعة وصرح بترتيب ما تقدم عن أبي حنيفة وزفر وأبي يوسف ومحمد في هذه المسئلة في تنبيه وقع شرح مغلطاي ان البخارى قال هنا وقال اسمعيل بن جعفر أخبرني عبد العزيز عن اسحق عن أنس في قصة يرحاء ونقلت عن أبي العباس الطريقي (١) أن البخارى وصله عن الحسن بن شوكر عن اسمعيل وقال شيخنا ابن المنقن ان هذا وهم وانما ذكره البخاري في باب من تصدق الي وكيله كما سيأتى \* (قوله باب اذا وقف أو وصى لأقربيه ومن الأقارب) وقع في بعض النسخ أوقف بزيادة ألف وهي لغة قليلة وحذف المصنف جواب قوله اذا اشارت الي الخلاف في ذلك أى هل يصح أم لا وأورد المصنف المسئلة الاخرى مورد الاستفهام لذلك أيضا وتضمنت الترجمة النسوية بين الوقف والوصية فيما يتعلق بالأقارب وقد استطرده المصنف من هنا الى مسائل الوقف فترجم لما ظهر له منها ثم رجع أخيرا الى تكملة كتاب الوصايا وقد قال الماوردي تجوز الوصية لكل من جاز الوقف عليه من صغير وكبير وعافل ومجنون وموجود ومعدوم اذا لم يكن وارثا ولا قاتلا والوقف منع بيع الرقبة والتصدق بالمنفعة على وجه مخصوص وقد اختلف العلماء في الأقارب فقال أبو حنيفة القرابة كل ذي رحم محرم من قبل الأب أو الام ولكن يبدأ بقرابة الاب قبل الام وقال أبو يوسف ومحمد من جمعهم أب منذ الهجرة من قبل أب أو أم من غير تفصيل زاد زفر ويقدم من قرب منهم وهي رواية عن أبي حنيفة أيضا وأقل من يدفع اليه ثلاثة وعند محمد اثنان وعند أبي يوسف واحد ولا يصرف للاغنياء عندهم الا أن يشترط ذلك وقالت الشافعية القريب من اجتمع في النسب سواء قرب أم بعد مساما كان أو كافرا غنيا كان أو فقيرا ذكرنا أو أنثى وارثا أو غير وارث محرما أو غير محرم واختلفوا في الأصول والنروع على وجهين وقالوا ان وجد جمع محصورون أكثر من ثلاثة استوعبوا وقيل يقتصر على ثلاثة وان كانوا غير محصورين فنقل الطحاوى الاتفاق على البطلان وفيه نظر لان عند الشافعية وجهها بأجواز ويصرف منهم لثلاثة ولأنجب النسوية وقال أحمد في القرابة كالشافعي الا انه أخرج الكافر وفي رواية عنه القرابة كل من جمعه والموصى الاب الرابع الي ما هو أسفل منه وقال مالك يختص بالعصبة سواء كان يرثه أولا ويبدأ بنقراهم حتى يغنوا ثم يعطي الاغنياء وحديث الباب يدل لما قاله الشافعي سوى اشتراط ثلاثة فظاهره الاكتفاء باثنين وسأذكر بيان ذلك ان شاء الله تعالى (قوله وقال ثابت عن أنس قال النبي ﷺ لأبي طاهره اجعله نقرا أقاربك فجعلها لحسان وأبي بن كعب) هو طرف من حديث أخرجه أحمد ومسلم والنسائي وغيرهم من طريق

(١) (قوله الطريقي) في نسخة الطوفي

وقال الأنصاري حدثني أبي عن ثمامة عن أنس مثل حديث ثابت قال أجمعها لفقراء قرابتك قال أنس فجمعها لحسان وأبي بن كعب وكانا أقرب إليه مني وكان قرابة حسان وأبي من أبي طلحة واسمه زيد بن سهل بن الأسود بن حرام بن عمرو بن زيد مائة بن عدي بن عمرو بن مالك بن النجار وحسان بن ثابت بن المنذر بن حرام فيجتمعان إلى حرام وهو الأب الثالث وحرام بن عمرو بن زيد مائة بن عدي بن عمرو بن مالك بن النجار فهو يجمع حسانا وأبا طلحة وأبي إلى ستة آباء إلى عمرو بن مالك وهو أبا بن كعب بن قيس بن عبيد بن زيد بن معاوية بن عمرو بن مالك بن النجار فعمرو بن مالك يجمع حسان وأبا طلحة وأبيا .

حماد ابن سلمة عن ثابت وسأذكر ما فيه من زيادة بعد أبواب ( قوله وقال الأنصاري ) هو محمد بن عبد الله بن المنى وتمامه هو ابن عبد الله بن أنس بن مالك والاسناد كله أنسيون بصريون وقد سمع البخاري من الأنصاري هذا كثيرا ( قوله ) مثل حديث ثابت قال أجمعها لفقراء قرابتك قال أنس فجمعها لحسان وأبي بن كعب ( كذا ) اختصره هنا وقد وصله في تفسير آل عمران مختصرا أيضا عقب رواية اسحق بن أبي طلحة عن أنس في هذه القصة قال حدثنا الأنصاري فذكر هذا الاسناد قال فجمعها لحسان وأبي وكانا أقرب إليه ولم يجعل لي منها شيئا وسقط هذا القدر من رواية أبي ذر وقد أخرجه ابن خزيمة والطحاوي جميعا عن ابن مرزوق وأبو نعيم في المستخرج من طريقه والبيهقي من طريق أبي حاتم الرازي كلاهما عن الأنصاري بتمامه ولنظرة المتأخرات لن تناو البر الآيه أو من ذا الذي يقرض الله قرضا حسنا جاء أبو طلحة فقال يا رسول الله حائطي لله فلو استطعت أن أسره لم أعلنه فقال أجمعها في قرابتك وفقراء أهلك قال أنس فجمعها لحسان ولأبي ولم يجعل لي منها شيئا لأنها كانا أقرب إليه مني ثمظ أبي نعيم وفي رواية الطحاوي كانت لأبي طلحة أرض فجمعها لله فاتى النبي ﷺ فقال له أجمعها في فقراء قرابتك فجمعها لحسان وأبي وكانا أقرب إليه مني وفي رواية أبي حاتم الرازي فقال حائطي بكذا وكذا وقال فيه فقال أجمعها في فقراء أهل بيتك قال فجمعها في حسان بن ثابت وأبي بن كعب وأخرج الدارقطني من طريق صاعقة عن الأنصاري فذكر فيه للأنصاري شيئا آخر فقال حدثنا حميد عن أنس قال لما نزلت لن تناو البر الآيه أو من ذا الذي يقرض الله قرضا حسنا قال أبو طلحة يا رسول الله حائطي في مكان كذا وكذا صدقة لله تعالى والباقي مثل رواية أبي حاتم إلا أنه قال أجمعها في فقراء أهل بيتك وأقربك ثم ساقه بالاسناد الأول قال مثله وزاد فيه فجمعها لأبي بن كعب وحسان ابن ثابت وكانا أقرب إليه مني وإنما أوردت هذه الطرق لاني رأيت بعض الشراح ظن أن الذي وقع في البخاري من شرح قرابة أبي طلحة من حسان وأبي بقية من الحديث المذكور وليس كذلك بل انتهى الحديث إلى قوله وكانا أقرب إليه مني ومن قوله وكان قرابة حسان وأبي من أبي طلحة الخ من كلام البخاري أو من شيخه فقال واسمه أي اسم أبي طلحة زيد بن سهل بن الأسود بن حرام وهو بالمهملتين ابن عمرو بن زيد مائة وهو بالاضافة ابن عدي بن عمرو بن مالك بن النجار وحسان بن ثابت بن المنذر بن حرام يعني ابن عمرو المذكور فيجتمعان إلى حرام وهو الأب الثالث ووقع هنا في رواية أبي ذر وحرام بن عمرو وساق النسب ثانيا إلى النجار وهو زيادة لامعني لهام قال وهو يجمع حسان وأبا طلحة وأبيا إلى ستة آباء إلى عمرو بن مالك هكذا أطلق في معظم الروايات فقال الدمياطي ومن تبعه هو ملبس مشكل وشرع الدمياطي في بيانه ويفي عن ذلك ما وقع في رواية المستملى حيث قال عقب ذلك وأبي بن كعب هو ابن قيس بن عبيد بن زيد بن معاوية بن عمرو بن مالك بن النجار فعمرو بن مالك يجمع حسان وأبا طلحة وأبيا اه وقال أبو داود في السنن بلغني عن محمد بن عبد الله الأنصاري أنه قال أبو طلحة هو زيد بن سهل فساق نسبه

وقال بعضهم إذا أوصى لقرابته فهو إلى آباءه في الإسلام **حدثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن  
 إسحق بن عبد الله بن أبي طلحة أنه سمع أنس رضي الله عنه قال قال النبي ﷺ لأبي طلحة أرى أن  
 تجملها في الأقراب قال أبو طلحة أفعل يا رسول الله فقسمها أبو طلحة في أقاربه وبني عمه وقال ابن عباس  
 لما نزلت وأنذر عشيرتك الأقرابين، جعل النبي ﷺ ينادي يا بني فهر يا بني عدي لبطون قريش  
 وقال أبو هريرة لما نزلت. وأنذر عشيرتك الأقرابين، قال النبي ﷺ يا معشر قريش **باب**  
 هل يدخل النساء والولد في الأقراب **حدثنا** أبو الهيثم أخبرنا شعيب عن الزهري قال أخبرني  
 سعيد بن المسيب وأبو سلمة بن عبد الرحمن أن أبا هريرة رضي الله عنه قال قام رسول الله ﷺ حين

ونسب حسان بن ثابت وأبي بن كعب كما تقدم ثم قال الانصاري فبين أبي طلحة وأبي بن كعب ستة آباء قال وعمرو  
 ابن مالك يجمع حسانا وأبيا وأبا طلحة فظهر من هذا ان الذي وقع في البخاري من كلام شيخه الانصاري والله أعلم  
 وذكر محمد بن الحسن بن زبالة في كتاب المدينة من مرسل أبي بكر بن حزم زيادة على ما في حديث أنس وانظر ان  
 أباطلحة تصدق بماله وكان موضعه قصر بني خديلة فدفعه الى رسول الله فرده على أقاربه أبي بن كعب وحسان ابن  
 ثابت وثيبط ابن جابر وشداد بن أوس وأبنة أوس بن ثابت فتقاوموه فصار لحسان فباعه من معاوية بمائة ألف فابتنى  
 قصر بني خديلة في موضعها اه وجد ثيبط بن جابر مالك بن عدي بن زيد مائة بن عدي بن مالك بن النجار يجتمع مع أبي  
 بن كعب في مالك بن النجار فهو أبه من أبي بن كعب بواحد وان زبالة ضعيف فلا يحتج بما ينسب به فكيف اذا خالف  
 وملخص ذلك ان أحد الرجلين اللذين خصهما أبوطلحة بذلك أقرب اليه من الآخر فحسان يجتمع معه في الاب الثالث  
 وأبي يجتمع معه في الاب السادس فلو كانت الافرية معتبرة لخص بذلك حسان بن ثابت دون غيره فدل على انها غير معتبرة  
 وانما قال أنس لانهما كانا أقرب اليه مني لان الذي يجمع اباطلحة وانسا النجار لانه من بني عدي بن النجار وابو طلحة  
 وابي بن كعب كما تقدم من بني مالك بن النجار فهذا كان ابني بن كعب اقرب الى ابني طلحة في أنس ويحتمل ان يكون ابوطلحة  
 راعى فيمن أعطاه من قرابته الفقر لكن استثنى من كان مكفيا من تجب عليه نفقته فلذلك لم يدخل أنسا فظن أنس  
 ان ذلك لبعده قرابته منه والله اعلم واستدل لاحمد بن المراد بندي القربى في قوله تعالى وللرسول ولذو القربى بنو هاشم  
 وبنو مطلب لتخصيص النبي ﷺ اياهم بسهم ذي القربى وانما يجتمع مع بني عبد المطلب في الاب الرابع وتعقبه  
 الضحاري بانه لو كان المراد ذلك لشرك معهم بنو نوفل وبني عبد شمس لانهما ولدا عبد مناف كالمطلب وهاشم فلما خص بني  
 هاشم وبني المطلب دون بني نوفل وعبد شمس دل على أن المراد بسهم ذوى القربى دفعه لناس مخصوصين بينه النبي  
 ﷺ بتخصيصه بني هاشم وبني المطلب فلا يقاس عليه من وقف أو وصي لقرابته بل يحمل اللفظ على مطابقه  
 وعمومه حتى يثبت ما يقيد أو يخصه والله أعلم (قوله قال بعضهم) هو قول أبي يوسف ومن وافقه كما تقدم ثم ذكر  
 المصنف قصة أبي طلحة من طريق اسحق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس اوردها مختصرة وستأتي بيامها في باب  
 اذا وقف ارضا ولم يبين الحدود (قوله وقال ابن عباس لما نزلت وأنذر عشيرتك الأقرابين جعل النبي ﷺ ينادي  
 يا بني فهر يا بني عدي لبطون من قريش) هكذا أورده مختصرا وقد وصله في مناقب قريش وتفسير سورة الشعراء  
 بيانه من طريق عمرو بن مرة عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس واورد في آخر الجناز طرفا منه في قصة ابي لهب  
 موصولة وسيأتي شرحه وشرح الذي بعده في تفسير سورة الشعراء ان شاء الله تعالى (قوله وقال ابو هريرة لما نزلت  
 وأنذر عشيرتك الأقرابين قال النبي ﷺ يا معشر قريش) هو طرف من حديث وصله في الباب الذي بعده (قوله  
 باب هل يدخل النساء والولد في الأقراب) هكذا أورده الترجمة بالاستفهام لما في المسئلة من الاختلاف كما تقدم ثم اورده

أَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ . وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ . قَالَ يَا مَعْشَرَ قُرَيْشٍ أَوْ كَلِمَةً نَحْوَهَا اشْتَرَوْا أَنْفُسَكُمْ  
لَا أَغْنِي عَنْكُمْ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا يَا بَنِي عَبْدِ مَنَافٍ لَا أَغْنِي عَنْكُمْ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا يَا عَبَّاسُ بْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ لَا أَغْنِي  
عَنْكَ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا . وَيَا صَفِيَّةَ عَمَّةَ رَسُولِ اللَّهِ لَا أَغْنِي عَنْكَ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا . وَيَا فَاطِمَةَ بِنْتَ مُحَمَّدٍ سَلِّبْنِي مَا شِئْتِ  
مِنْ مَالِي لَا أَغْنِي عَنْكَ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا \* تَابَعَهُ أَصْبَغُ عَنْ أَبِي وَهَبٍ عَنْ يُونُسَ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ **بَابُ** هَلْ  
يَنْتَفِعُ الْوَاقِفُ بِوَقْفِهِ وَقَدْ اشْتَرَطَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لِأَجْنَحَ عَلَى مَنْ وَارِثُهُ أَنْ يَأْكُلَ وَقَدْ بَلَ الْوَاقِفِ  
وغيره وكذلك من جعل بدنة أو شيئاً لله فله أن ينتفع بها كما ينتفع غيره وإن لم يشترط  
**حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ** حَدَّثَنَا أَبُو عَوَّانَةَ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى  
رَجُلًا يَسُوقُ بَدَنَةً فَقَالَ لَهُ أَرَأَيْتَ إِنْ قَالَ يَارَسُولَ اللَّهِ إِنَّهَا بَدَنَةٌ : قَالَ فِي الثَّلَاثَةِ أَوْ الرَّابِعَةِ أَرَأَيْتَ إِنْ قَالَ  
وَيَحْكُ **حَدَّثَنَا** إِسْمَاعِيلُ حَدَّثَنَا مَالِكٌ عَنْ أَبِي الزُّنَادِ عَنِ الْأَعْرَجِ عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ  
أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى رَجُلًا يَسُوقُ بَدَنَةً فَقَالَ أَرَأَيْتَ إِنْ قَالَ يَارَسُولَ اللَّهِ إِنَّهَا بَدَنَةٌ قَالَ أَرَأَيْتَ إِنْ قَالَ

في الباب حديث أبي هريرة قال قام رسول الله ﷺ حين أنزل الله عز وجل وأنذر عشيرتك الأقربين قال يا معشر  
قريش أو كلمة نحوها الحديث بطوله وموضع الشاهد منه قوله فيه ويأصفيه ويأفاطمة فانه سوي ﷺ في ذلك بين  
عشيرته فعمهم أولاً ثم خص بعض البطون ثم ذكر عمه العباس وعمته صفية وابنته فدل على دخول النساء في الأقارب  
وعلى دخول الفروع أيضاً وعلى عدم التخصيص بمن يرث ولا بمن كان مسلماً ويحتمل أن يكون لفظ الأقرب بين صفة  
لازمة للعشيرة والمراد بعشيرته قومه وهم قريش وقدرى ابن مردويه من حديث عدي بن حاتم أن النبي ﷺ  
ذكر قريشاً فقال وأنذر عشيرتك الأقربين يعني قومه وعلى هذا فيكون قد أمر بإنذار قومه فلا يختص ذلك بالأقرب  
منهم دون الأبعد فلا حجة فيه في مسألة الوقف لأن صورتها ما إذا وقف على قرابه أو على أقرب الناس إليه مثلاً  
والآية تتعلق بإنذار العشيرة فافترقا والله اعلم وقال ابن المنير لعله كان هناك قرينة فهم بها النبي ﷺ تعميم الإنذار  
فلذلك عمهم انتهى ويحتمل أن يكون أولاً خص اتباعاً بظاهر القرابة ثم عملاً عندهم من الدليل على التعميم لكونه  
أرسل إلى الناس كافة (تنبيهه) يجوز في يعباس وفي ياصفية وفي يافاطمة الضم والنصب (قوله تابعه أصبغ  
عن ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب) وصله الذهلي في الزهريات عن أصبغ وهو عند مسلم عن  
حرمة عن ابن وهب \* (قوله باب هل ينتفع الوقف بوقفه) أي بأن يقف على نفسه ثم على  
غيره أو بأن يشترط نفسه من المنفعة جزأً معيناً أو يجعل للناظر على وقفه شيئاً ويكون هو الناظر وفي هذا كله خلاف فاما  
الوقف على النفس فسيأتي البحث فيه في باب الوقف كيف يكتب وأما شرط شيء من المنفعة فسيأتي في باب قوله تعالى وابتلوا  
اليتامى وأما ما يتعلق بالنظر فأذكره هنا ووقع قبل الباب في المستخرج لأبي نعيم كتاب الأوقاف باب هل ينتفع الواقف  
بوقفه ولم أر ذلك لغيره (قوله وقد اشترط عمر الخ) هو طرف من قصة وقف عمر وقد تقدمت موصولة في آخر  
الشرط وقوله يلي الواقف وغيره إلى آخره هو من تفقه المصنف وهو يقتضى أن ولاية النظر للواقف لا نزاع فيها  
وليس كذلك وكأنه فرعه على المختار عنده والأصح عند المالكية أنه لا يجوز وقيل إن دفعه للواقف لغيره يجمع غلته  
ولا يتولى تفرقتها إلا الواقف جاز قال ابن بطال وإنما منع مالك من ذلك سد الذريعة لتلاصير كانه وقف على نفسه أو  
يطيل العهد فينتسى الوقف أو يفسد الواقف فيتصرف فيه لنفسه أو يموت فيتصرف فيه ورثته وهذا لا يمنع الجواز  
إذا حصل الأمن من ذلك لكن لا يلزم من أن النظر يجوز للواقف أن ينتفع به نعم إن شرط ذلك جاز على الرجح والذي  
احتج به المصنف من قصة عمر ظاهر في الجواز ثم قواه بقوله وكذلك كل من جعل بدنة أو شيئاً لله أن ينتفع به كما ينتفع

في الثانية أو في الثالثة **باب** إذا وقف شيئاً فلم يبدئه إلى غيره فهو جائز لأن عمر رضي الله عنه أوقف وقال لأجناح على من وليه أن يأكل ولم يخص إن وليه عمر أو غيره قال النبي ﷺ لا يبي طلحة أرى أن تجعلها في الأقربين فقال أفل قسمها في أقاربه وبني عمه

غيره وإن لم يشترطه ثم أورد حديثي أنس وأبي هريرة في قصة الذي ساق البدنة وأمره ﷺ بركوبها وقد تقدمت الكلام عليه في الحج مستوفي وبينت هناك من أجاز ذلك مطلقاً ومن منع ومن قيد بالضرورة والحاجة وقد تمسك به من أجاز الوقف على النفس من جهة أنه إذا جازله الانتفاع بما أهدها بعد خروجه عن ملكه بغير شرط فجاز به بالشرط أولى وقد اعترضه ابن المنير بالحديث لا يطابق الترجمة إلا عند من يقول إن المتكلم داخل في عموم خطابه وهي من مسائل الخلاف في الأصول قال والراجح عند المالكية تحكيم العرف حتى يخرج غير المخاطب من العموم بالقرينة وقال ابن بطال لا يجوز للواقف أن ينتفع بوقفه لأنه أخرجه الله وقطعه عن ملكه فانتفاعه بشيء منه رجوع في صدقته ثم قال وإنما يجوز له ذلك إن شرطه في الوقف أو افتقر هو أو ورثته انتهى والذي عند الجمهور جواز ذلك إذا وقفه على الجهة العامة دون الخاصة كما سيأتي في أواخر كتاب الوصايا في ترجمة مفردة ومن فروع المسئلة لو وقف على الفقراء مثلاً ثم صار فقيراً أو أحدهم ذريته هل يتناول ذلك والمختار أنه يجوز بشرط أن لا يختص به لئلا يدعى أنه ملكه بعد ذلك (قوله باب إذا وقف شيئاً قبل أن يبدئه إلى غيره فهو جائز) أي صحيح وهو قول الجمهور وعن مالك لا يتم الوقف إلا بالقبض وبه قال محمد بن الحسن والشافعي في قول واحتج الطحاوي للصحة بان الوقف شبهه بالعق لا اشتراكهما في أنها تملك لله تعالى فينفذ بالقول المجرد عن القبض ويفارق الهبة في أنها تملك الآدمي فلا يتم إلا بقبضه واستدل البخاري في ذلك بقصة عمر فقال لأن عمر أوقف وقال لأجناح على من وليه أن يأكل ولم يخص أن وليه عمر أو غيره وفي وجه الدلالة منه غموض وقد تعقب بان غاية ما ذكر عن عمر هو أن كل من ولي الوقف أبيض له تناول وقد تقدم ذلك في الترجمة التي قبلها ولا يلزم من ذلك أن كل أحد يسوغ له أن يتولى الوقف المذكور بل الوقف لا بد له من متول فيحتمل أن يكون صاحبه ويحتمل أن يكون غيره فليس في قصة عمر ما يعين أحد الاحتمالين والذي يظهر أن مراده أن عمر لما أوقف ثم شرط أمره النبي ﷺ باخراجه عن يده فكان تقريره لذلك دالاً على صحة الوقف وإن لم يقبضه الموقوف عليه وأما ما زعمه ابن التين من أن عمر دفع الوقف لخصمه فردود كما سأوضحه في باب الوقف كيف يكتب إن شاء الله تعالى تنبيهه قوله كذا ثبت الأكثر وهي لغة نادرة والفصيح المشهور ووقف بغير ألف وهم من زعم أن أوقف لحن قال ابن التين قد ضرب على الألف في بعض النسخ واسقاطها صواب قال ولا يقال أوقف إلا من فعل شيئاً نزع عنه (قوله وقال النبي ﷺ لا يبي طلحة أرى أن تجعلها في الأقربين) الحديث تقدم موصولاً قرىباً وهذا لفظ اسحق بن أبي طلحة قال الداودي ما استدله البخاري على صحة الوقف قبل القبض من قصة عمر وأبي طلحة حمل الشيء على ضده وتمثله بغير جنسه ودفع للظاهر عن وجهه لأنه هوروي أن عمر دفع الوقف لابنته وأن أباطلحة دفع صدقته إلى أبي بن كعب وحسان وأجاب ابن التين بأن البخاري إنما أراد أن النبي ﷺ أخرج عن أبي طلحة ملكه بمجرد قوله هي لله صدقة ولهذا يقول مالك إن الصدقة تلزم بالقول وإن كان يقول إنها لا تتم إلا بالقبض نعم استدلاله بقصة عمر معترض وانتقاد الداودي صحيح انتهى وقد قدمت توجيهه وأما ابن بطال فنازع في الاستدلال بقصة أبي طلحة بأنه يحتمل أن تكون خرجت يده ويحتمل أنها استمرت فلا دلالة فيها وإجاب ابن المنير بأن أباطلحة أطلق صدقة أرضه وفوض إلى النبي ﷺ مصرفها فلما قال له أرى أن تجعلها في الأقربين ففرض له قسمتها بينهم مشاركانه أقرها في يده بعد أن مضت الصدقة (قلت) وسيأتي التصريح بأن أباطلحة هو الذي تولى قسمتها وبذلك يتم الجواب وقد باشر أباطلحة تعيين مصرفها تفصيلاً فإن النبي ﷺ وإن كان عين له جهة المصرف ولكنه



**باب** إذا قال داري صدقة لله ولم يبين للفقراء أو غيرهم فهو جائز ويعطىها في الأقربين أو حيث أراد قال النبي ﷺ لأبي طلحة حين قال أحب أموالي إلى يرحاء وإنما صدقة لله فأجاز النبي ﷺ ذلك وقال بعضهم لا يجوز حتى يبين لمن والأول أصح **باب** إذا قال أرضي أو بستاني صدقة لله عن أمي فهو جائز وإن لم يبين لمن ذلك **حدثنا** محمد أخبرنا محمد بن يزيد أخبرنا ابن جريج قال أخبرني يعلى أنه سمع عكرمة يقول أنبأنا ابن عباس رضي الله عنهما أن سعد بن عبادة رضي الله عنه توفيت أمه وهو غائب عنها فقال يا رسول الله إن أمي توفيت وأنا غائب عنها أينفعها شيء إن تصدقت به عنها قال نعم قال فإني أشهدك أن حائط الخراف صدقة عليها **باب** إذا تصدق أو وقف بمص مال أو بعض رقيقه أو دوابه فهو جائز **حدثنا** يحيى بن بكير حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب قال أخبرني عبد الرحمن بن عبد الله بن كعب أن عبد الله بن كعب قال سمعت كعب بن مالك رضي الله عنه

أجل فاقصر على الأقربين فلما لم يمكن أباطحة أن يعم بها الأقربين لا تتشاورم اقتصر على بعضهم نخص بها من اختار منهم (قوله باب إذا قال داري صدقة لله ولم يبين للفقراء أو غيرهم فهو جائز ويعطىها للأقربين أو حيث أراد) أي تم الصدقة قبل تعيين جهة مصرفها ثم يعين بعد ذلك فيما شاء (قوله قال النبي ﷺ لأبي طلحة الخ) هو من سياق اسحق بن أبي طلحة أيضا وقوله فأجاز النبي ﷺ ذلك هو من تفقه المصنف وقوله وقال بعضهم لا يجوز حتى يبين لمن أي حتى يعين وسيأتي بيانه في الباب الذي يليه \* (قوله باب إذا قال أرضي أو بستاني صدقة لله عن أمي فهو جائز وإن لم يبين لمن ذلك) فهذه الترجمة أخص من التي قبلها لأن الأولى فيما إذا لم يعين المتصدق عنه ولا المتصدق عليه وهذه فيما إذا عين المتصدق عنه فقط قال ابن بطال ذهب مالك إلى صحة الوقف وإن لم يعين مصرفه ووافق أبو يوسف ومحمد والشافعي في قول قال ابن القصار وجهه أنه إذا قال وقف أو صدقة فإما أراد به البر والتقرب أو أولى الناس بربه أقاربه ولا سيما إذا كانوا فقراء وهو كمن أوصى بثلث ماله ولم يعين مصرفه فإنه يصح ويصرف في الفقراء والقول الآخر للشافعي أن الوقف لا يصح حتى يعين جهة مصرفه والأقربون على ملكه وقال بعض الشافعية إن قال وقفته وأطلق فهو محل الخلاف وإن قال وقفته لله خرج عن ملكه جزما ودليله قصة أبي طلحة (قوله حدثنا محمد) كذا لاكثر غير منسوب وفي رواية أبي ذر وابن شوية حدثنا محمد بن سلام (قوله أخبرني يعلى) هو ابن مسلم سماه عبد الرزاق في روايته عن ابن جريج عنه وهو مكي أصله من البصرة وعمه الطريقي في زعمه أنه ابن حكيم وليس ليعلى بن مسلم عن عكرمة في البخاري سوى هذا الموضع ورجال الإسناد مابين مكي وبصري (قوله أن سعد بن عبادة) هو الانصاري الخزرجي سيد الخزرج وسيأتي بعد أبواب من هذا الوجه أن سعد بن عبادة أخى بنى ساعدة وبنو ساعدة بطن من الخزرج شهير (قوله توفيت أمه وهو غائب عنها) هي عمرة بنت مسعود وقيل سعد بن قيس بن عمر وأنصارية خزرجية ذكر ابن سعد أنها أسلمت وبايعت وماتت سنة خمس والنبي ﷺ في غزوة دومة الجندل وابنها سعد بن عبادة معه قال فلما رجعوا جاء النبي ﷺ فصلى على قبرها وعلى هذا الحديث مرسل صحابي لأن ابن عباس كان حينئذ مع أبويه بمكة والذي يظهر أنه سمعه من سعد بن عبادة كما سأ بينه بعد ثلاثة أبواب (قوله الخراف) بكسر أوله وسكون المعجمة وآخره فاء أي المكان الثمر سمي بذلك لما يخرف منه أي يجني من الثمرة تقول شجرة خراف ومما رآه الخطابي ووقع في رواية عبد الرزاق الخرف بغير ألف وهو اسم الحائط المذكور والحائط البستان \* (قوله باب إذا تصدق أو وقف بمص مال أو بعض رقيقه أو دوابه فهو جائز) هذه الترجمة معقودة لجواز وقف المنقول والمخالف فيه أبو حنيفة ويؤخذ منها جواز وقف المشاع والمخالف فيه محمد بن الحسن لكن خص المنع بما يمكن قسمته واحتج له الجوري بضم

يَقُولُ قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ مِنْ تَوْبَتِي أَنْ أَنْخَلِعَ مِنْ مَالِي صَدَقَةً إِلَى اللَّهِ وَإِلَى رَسُولِهِ ﷺ قَالَ أَمْسِكْ عَلَيْكَ  
بَعْضَ مَالِكَ فَهُوَ خَيْرُكَ قُلْتُ فَأَنْتِ أَمْسِكِ سَهْمِي الَّذِي بِخَيْبَرَ بَابٌ مِنْ تَصَدَّقَ إِلَى وَكَيْلِهِ . ثُمَّ رَدَّ الْوَكِيلُ  
إِلَيْهِ وَقَالَ إِسْمَاعِيلُ أَخْبَرَنِي عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ابْنُ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ  
لَا أَعْلَمُهُ إِلَّا عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ لَمَّا نَزَلَتْ لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ . جَاءَ أَبُو طَلْحَةَ  
إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ يَقُولُ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى فِي كِتَابِهِ لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ  
وَإِنَّ أَحَبَّ أَمْوَالِي إِلَى بَيْرَحَاءَ قَالَ وَكَانَتْ حَدِيقَةً كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدْخُلُهَا وَيَسْتَبْطِلُ فِيهَا وَيَشْرَبُ مِنْ  
مَائِهَا فَحَى إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَإِلَى رَسُولِهِ ﷺ أَرْجُو بَرَّهُ وَذُخْرَهُ فَضَعَمَهَا أَي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَيْثُ أَرَاكَ اللَّهُ فَقَالَ  
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَحَّ يَا أَبَا طَلْحَةَ ذَلِكَ مَالٌ رَاجِحٌ قَبْلِنَاهُ مِنْكَ وَرَدَدْنَاهُ عَلَيْكَ فَأَجْعَلْهُ فِي الْأَقْرَبِينَ فَتَصَدَّقْ

الجم وهو من الشافعية بان القسمة بيع وبيع الوقف لا يجوز وتعقب بأن القسمة افراز فلا محذور ووجه كونه  
يؤخذ منه وقف المشاع ووقف المنقول وهو من قوله أو بعض رقيقه أو دوابه فانه يدخل فيه ما اذا وقف  
جزأ من العبد أو الدابة أو وقف أحد عبديه أو فرسيه مثلا فيصح كل ذلك عند من يحيز وقف المنقول ويرجع  
اليه في التعيين (قوله قلت يا رسول الله ان من توبتي الخ) هذا طرف من حديث كعب بن مالك في قصة  
تخلقه عن غزوة تبوك وسيأتي الحديث بطوله في كتاب المغازي مع استيفاء شرحه وشاهد الترجمة منه قوله  
امسك عليك بعض مالك فانه ظاهر في امره باخراج بعض ماله وامسك بعض ماله من غير تفصيل بين ان يكون  
مقسوما او مشاعا فيحتاج من منع وقف المشاع الى دليل المنع والله اعلم واستدل به على كراهة التصديق  
بجميع انك وقد تقدم البحث فيه في كتاب الزكاة ويأتي شيء منه في كتاب الايمان والنذور ان شاء الله تعالى \*  
(قوله باب من تصدق الى وكيله ثم رد الوكيل اليه) هذه الترجمة وحديثها سقط من أكثر الاصول ولم يشرحه ابن  
بطال وثبت في رواية أبي ذر عن الكشميهني خاصة لكن في روايته على وكيله وثبتت الترجمة وبعض الحديث في رواية  
الحموي وقد نوزع البخاري في انتزاع هذه الترجمة من قصة أبي طلحة وأجيب بأن مراده ان ابا طلحة لما اطلق أنه  
تصدق وفوض الى النبي ﷺ تعين المصروف وقال له النبي ﷺ دعهم في الاقربين كان شيئا بما ترجم به ومقتضى  
ذلك الصحة (قوله وقال اسماعيل أخبرني عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة) يعني الما جشون كذا ثبت في أصل  
أبي ذر ووقع في الاطراف لابن مسعود وخلف جميعا أن اسمعيل المذكور هو ابن جعفر و به جزم أبو نعيم في المستخرج  
وقال رأيت في نسخة أبي عمرو ويعني الجيزي قال اسمعيل ابن جعفر ولم يوصله أبو نعيم ولا الاسماعيلي وزاد الطريقي  
في الاطراف أن البخاري أخرجه عن الحسن بن شوكر عن اسمعيل ابن جعفر وانفرد بذلك فان الحسن ابن شوكر  
لم يذكره أحد في شيوخ البخاري وهو ثقة وأبوه بالمعجمة وزن جعفر وجزم المزي بأن اسمعيل هو ابن أبي أويس  
ولم يذكر لذلك دليلا الا أنه وقع في أصل الديمياطي بخطه في البخاري حدثنا اسمعيل فان كان محفوظات تعين أنه ابن أبي  
أويس والا فالقول ما قال خلف ومن تبعه وعبد العزيز بن أبي سلمة وان كان من أقران اسمعيل بن جعفر فلا يمنع أن  
يروي اسمعيل عنه والله أعلم وقد تقدمت الإشارة الى شيء من هذا في باب اذا وقف أو أوصى لا قاربه (قوله عن اسحق  
بن عبد الله بن أبي طلحة لأعلمه الا عن أنس) كذا وقع عند البخاري وذكره ابن عبد البر في التمهيد فقال روي هذا  
الحديث عبد العزيز بن أبي سلمة الما جشون عن اسحق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس بن مالك فذكره بطوله جازما  
والذي يظهر ان الذي قال لأعلمه الا عن أنس هو البخاري (قوله لما نزلت لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون جاء أبو طلحة)

به أبو طلحة على ذوى رجه قال وكان منهم أبي وحسان قال وباع حسان حصته منه من معاوية ، قيل له  
 تبيع صدقة أبي طلحة فقال ألا أبيع صاعاً من تمر بصاع من دراهم قال وكانت لك الحديقة في موضع  
 قصر بني جديلة الذي بناه معاوية **باب** قول الله عز وجل : وإذا حضر القسمة أولو القربى واليتامى والمساكين  
 فأرزقوهم منه **حدثنا** محمد بن الفضل أبو الثعلب حدثنا أبو عذبة عن أبي بشر عن سعيد بن جبير  
 عن ابن عباس رضى الله عنهما قال إنما ناسا يزعمون أن هذه الآية أسخت ولا والله ما نسخت ولكنها  
 مما تهاون الناس هما واليان وال يرث وذلك الذي يرزق ووال لا يرث فذلك الذي يقول بالمعروف  
 يقول لا أملك لك أن أعطيك **باب** ما يستحب لمن توفى فجأة أن يتصدقوا عنه وقضاء النذور عن  
 الميت **حدثنا** إسماعيل قال حدثني مالك عن هشام عن أبيه عن عائشة رضى الله عنها أن رجلاً

زاد ابن عبد البر ورسول الله ﷺ على المنبر قال وكانت دار أبي جعفر والدار التي تليها إلى قصر بني جديلة حوائط لاني طلحة  
 قال وكان قصر بني جديلة حائط لاني طلحة يقال لها بريحاء فذكر الحديث ومراده بدار أبي جعفر التي صارت إليه بعد ذلك  
 وعرفت به وهو أبي جعفر المنصور الخليفة المشهور العباسي وأما قصر بني جديلة وهو بالمهامة مصغرو وهم من قالة بالجيم فنسب  
 إليهم القصر بسبب المجاورة والى فالذي بناه هو معاوية بن أبي سفيان وبنو جديلة بالمهامة مصغربطن من الانصار وهم بنو  
 معاوية بن عمرو بن مالك التجار وكانوا بتلك البقعة فعرفت بهم فلما اشترى معاوية حصه حسان بنى فيها هذا القصر فعرف  
 بقصر بني جديلة ذلك عمرو ابن شبة وغيره في أخبار المدينة قالوا وبنو معاوية القصر المذكور ليكون له حصنًا لما  
 كانوا يتحدثون به بينهم مما يقع لبني أمية أي من قيام أهل المدينة عليهم قال أبو عسان اندى وكان لذلك القصر بابان  
 أحدهما شارع على خط بني جديلة والآخر في الزاوية الشرقية وكان الذي ولي بناء معاوية الطفيل بن أبي بن  
 كعب انتهى وأغرب الكرماني فزعم أن معاوية الذي بنى القصر المذكور هو معاوية بن عمرو بن مالك بن النجار أحد  
 أجداد أبي طلحة وغيره وما ذكرته عن صنف في أخبار المدينة يرد عليه وعم أعلم بذلك من غيرهم ( قوله وباع حسان  
 حصته منه من معاوية ) هذا يدل على أن أبا طلحة ملكهم الحديقة المذكورة ولم يقمها عليهم إذ لو وقفها ماساغ حسان أن  
 يبيعها فيعكر على من استدل بشيء من قصة أبي طلحة في مسائل الوقف الا فيما لا يخالف فيه الصدقة الوقف ويحتمل  
 أن يقال شرط أبو طلحة عليهم لما وقفها عليهم أن من احتاج إلى بيع حصته منهم جزئها يبيعها وقد قال بجواز هذا الشرط  
 بعض العلماء كعلي وغيره والله أعلم ووقع في أخبار المدينة لمحمد بن الحسن الخزومي من طريق أبي بكر ابن حزم ان بن  
 حصه حسان مائة ألف درهم قبضها من معاوية بن أبي سفيان ( قوله باب قول الله عز وجل وإذا حضر القسمة الآية ) ذكر  
 فيه حديث ابن عباس قال ان ناسا يزعمون ان هذه الآية نسخت الحديث وسيأتى الكلام عليه في التفسير وذكر من  
 أراد ابن عباس بقوله ان ناسا يزعمون وان منهم عائشة رضى الله عنها وغير ذلك من الأقوال في دعوى كونها محكمة أو  
 منسوخة \* ( قوله باب ما يستحب لمن توفى فجأة ) بضم الفاء وبالجم الخفيفة والمد ويجوز فتح الفاء وسكون الجيم بغير  
 مد ( أن يتصدقوا عنه وقضاء النذور عن الميت ) أو رده فيه حديث عائشة أن رجلاً قال ان أمي افتلتت نفسها وحديث  
 ابن عباس أن سعد بن عبادة قال ان أمي ماتت وعليها نذر وكانه رمزاً لي أن الميهم في حديث عائشة هو سعد بن  
 عبادة وقد تقدم حديث ابن عباس في قصة سعد بن عبادة بلفظ آخر ولاتنافي بين قوله ان أمي ماتت وعليها  
 نذرو بين قوله ان أمي توفيت وأنا غائب عنها فهل ينعمها شيء ان تصدقت به عنها لاحتمال أن يكون سأل عن النذرو عن  
 الصدقة عنها وبين النسائي من وجه آخر جهة الصدقة المذكورة فاخرج من طريق سعيد بن المسيب عن سعد بن عبادة  
 قال قلت يا رسول الله ان أمي ماتت أفأتصدق عنها قال نعم قلت فأى الصدقة أفضل قال سقى الماء وأخرجه الدارقطني

قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنَّ أُمَّيْ أَوْتَلَيْتَ نَفْسَهَا وَأَرَاهَا لَوْ تَكَلَّمْتَ تَصَدَّقَتْ أَفَأَتَصَدَّقُ عَنْهَا قَالَ نَعَمْ تَصَدَّقُ عَنْهَا  
**حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ  
 رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ سَعْدَ بْنَ عُبَادَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ اسْتَفْتَى رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ إِنَّ أُمَّيْ مَاتَتْ وَعَلَيْهَا  
 نَذْرٌ فَقَالَ أَقْضِهِ عَنْهَا

في غرائب مالك من طريق حماد بن خالد عنه باسناد الحديث الثاني في هذا الباب لكن بلفظ أن سعدا قال يا رسول الله  
 أنتفع أُمِّي إن تصدقت عنها وقد ماتت قال نعم قال فما تأمرني قال اسق الماء والمخروط عن مالك ما وقع في هذا الباب والله  
 أعلم وقد تقدمت تسمية أم سعد قريبا (قوله افتلتت) بضم المثناة بعد الفاء الساكنة و كسر اللام أي أخذت فلتته أي  
 بختة وقوله نفسها بالضم على الأشهر وبالفتح أيضا وهو موت الفجأة والمراد بالنفس هنا الروح (قوله وأراها لو  
 تكلمت تصدقت) بضم همزة أراها وقد تقدم في الجنائز من وجه آخر عن هشام بلفظ وأظنها وهو يشعر بان رواية  
 ابن القاسم عن مالك عند النسائي بلفظ وانها لو تكلمت تصحيف وظاهره أنها لم تكلم فلم تصدق لكن في الموطأ  
 عن سعيد بن عمرو بن شرحبيل بن سعيد بن سعد بن عبادة عن أبيه عن جده قال خرج سعد بن عبادة مع النبي  
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في بعض مغازبه وحضرت أمه الوفاة بالمدينة فقيل لها أوصي فقالت فيم أوصي المال مال سعد فتوفيت قبل أن يقدم  
 سعد فذكر الحديث فإن أمك تأويل رواية الباب بان المراد انها لم تكلم أي بالصدقة ولو تكلمت لتصدق أي فكيف  
 أمضي ذلك أو يحتمل على أن سعدا ما عرف بما وقع منها فان الذي روى هذا الكلام في الموطأ هو سعيد بن سعد بن عبادة  
 أو ولده شرحبيل مر سلا فعلى التقديرين لم يتحدراوى الاثبات وراوى النفي فيمكن الجمع بينهما بذلك والله أعلم (قوله  
 أتصدق عنها) في الرواية المتقدمة في الجنائز فهل لها أجران تصدقت عنها قال نعم وابعضهم أتصدق عليها أو أصرف  
 على مصلحتها (قوله ان سعد بن عبادة) كذا رواه مالك وتابعه الليث و بكر بن وائل وغيرها عن الزهري وقال سليمان  
 ابن كثير عن الزهري عن عبيد الله عن ابن عباس عن سعد بن عبادة انه استفتى جملة من مسند سعد أخرج جميع ذلك  
 النسائي وأخرجه أيضا من رواية الاوزاعي ومن رواية سفيان بن عيينة كلاهما عن الزهري على الوجهين وقد  
 قدمت أن ابن عباس لم يدرك القصة فتعين ترجيح رواية من زاد فيه عن سعد بن عبادة ويكون ابن عباس قد أخذه عنه  
 ويحتمل ان يكون أخذه عن غيره ويكون قول من قال عن سعد بن عبادة لم يقصد به الرواية وانما اراد عن قصة  
 سعد بن عبادة فتحد الروايتان (قوله وعليها نذر فقال اقضه عنها) في رواية قتبية عن مالك لم تقضه وفي رواية سليمان  
 بن كثير المذكورة فيجزى عنها ان اعتق عنها قال أعتق عن أمك فأفادت هذه الرواية بيان ما هو النذر المذكور وهو  
 انها نذرت أن تعتق رقبة فماتت قبل أن تفعل ويحتمل أن تكون نذرت نذرا مطلقا غير معين فيكون في الحديث حجة  
 لمن أفتى في النذر المنطلق بكفارة يمين والعتق أعلى كفارات الأيمان فلذلك أمره أن يعتق عنها وحكي ابن عبد البر عن  
 بعضهم ان النذر كان على والدة سعد صيام واستند الى حديث ابن عباس المتقدم في الصوم أن رجلا قال يا رسول الله  
 ان أُمِّي مَاتَتْ وَعَلَيْهَا صَوْمُ الْحَدِيثِ ثُمَّ رَدَدَهُ بَانَ فِي بَعْضِ الرِّوَايَاتِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ جَاءَتْ امْرَأَةٌ فَقَالَتْ انْأَخْتِي مَاتَتْ (قلت)  
 والحق أنها قصة أخرى وقد أوضحت ذلك في كتاب الصيام وفي حديث الباب من الفوائد جواز الصدقة عن الميت  
 وأن ذلك يشعنه بوصول ثواب الصدقة اليه ولا سيما ان كان من الولد وهو مخصص لعموم قوله تعالي وأن ليس للانسان  
 الا ما سعى و يلتحق بالصدقة العتق عند الجمهور خلافا للجمهور عند المالكية وقد اختلف في غير الصدقة من أعمال  
 البرهن تصل الى الميت كالحج والصوم وقد تقدم شيء من ذلك في الصيام وفيه ان ترك الوصية جائز لانه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لم يذم  
 أم سعد على ترك الوصية قاله ابن المنذر وتعقب بان الانكار عليها قد تعذر لموتها وسقط عنها التكليف وأجيب بأن  
 فائدة انكار ذلك لو كان منكر اليعتظ غيرها من سمعه فلما أقر على ذلك دل على الجواز وفيه ما كان الصحابة عليه من

**باب الإشهاد في الوقف والصدقة حدثنا** إبراهيم بن موسى أخبرنا هشام بن يوسف أن ابن جريج أخبرهم قال أخبرني يميل أنه سمع عكرمة مولى ابن عباس يقول أنبأنا ابن عباس أن سعد بن عبادة رضي الله عنهم أخبرني ساعدة توفيت أمة وهو غائب فأتى النبي ﷺ فقال يا رسول الله إن أمة توفيت وأنا غائب عنها فهل ينفعها شيء إن تصدقت به عنها قال نعم قال فإني أشهدك أن حائط المخزاف صدقة عليها **باب** قول الله تعالى : وآتوا اليتامى أموالهم ولا تبدلوا الخبيث بالطيب ولا تأكلوا أموالكم إلى أموالكم إلى قوله فإنكحوا ما طاب لكم من النساء **حدثنا** أبو اليمان أخبرنا شعيب عن الزهري قال كان عروة بن الزبير يحدث أنه سأل عائشة رضي الله عنها وإن خفتم أن لا تقسطوا في اليتامى فإنكحوا ما طاب لكم من النساء، قال هي اليتيمة في حجر وإيها ، فبرغب في جمالها ومالها . ويريد أن يتزوجها بأدني من سنة نساءها فنهوا عن نكاحهن . إلا أن يقسطوا لمن في إكل الصدقات . وأمرُوا بنكاح من سواهن من النساء قالت عائشة ثم استفتى الناس رسول الله ﷺ بعد . فأنزل الله عز وجل ويستفتونك في النساء قل الله يفتيكم فيهن . قالت فبين الله في هدية أن اليتيمة إذا كانت ذات جمال ومال رغبوا في نكاحها ، ولم يلحقوها بسنتها بإكل الصدقات . فإذا كانت مرغوبة عنها في قلة المال والجمال تركوها والتمسوا غيرها من النساء ، قال فكما يتركونها حين يرغبون عنها فليس لهم أن ينكحوها إذا رغبوا فيها . إلا أن يقسطوا لها الأوفى من الصدقات . ويعطوها حنقا **باب** قول الله تعالى : وابتلوا اليتامى حتى إذا بلغوا النكاح فإن آنستم منهم رشداً فادفعوا إليهم أموالهم ولا تأكلوها إنشافاً وبداراً أن

استشارة النبي ﷺ في أمور الدين وفيه العمل بالظن الغالب وفيه الجهاد في حياة الام وهو محمول على أنه استأذنها وفيه السؤال عن التحمل والمسارة الى عمل البر والمبادرة الى بر الوالدين وأن اظهار الصدقة قد يكون خيراً من اخفائها وهو عند اغتنام صدق النية فيه وان للحاكم تحمل الشهادة في غير مجلس الحكم به على أكثر ذلك أبو محمد بن أبي حمزة رحمه الله تعالى وفي بعضه نظر لا يخفي وكلامه على أصل الحديث وهو في الباب الذي يليه أبسط من هذا الباب \* (قوله باب الإشهاد في الوقف والصدقة) أورد فيه حديث ابن عباس المذكور أننا لقوله فيه أشهدك ان حائطي انخراف صدقة وألحق المصنف الوقف بالصدقة لكن في الاستدلال لذلك بقصة سعد نظر لان قوله أشهدك يحتمل ارادة الاشهاد المعتبر ويحتمل أن يكون معناه الاعلام واستدل المهلب للاشهاد في الوقف بقوله تعالى وأشهدوا اذا تبايعتم قال فاذا أمر بالاشهاد في البيع وله عوض فلأن يشرع في الوقف الذي لا عوض له أولى وقال ابن المنير كان البخاري أراد دفع التوهم عن يظن أن الوقف من أعمال البر فيندب اخفاؤه فبين انه يشرع اظهاره لانه بصدد أن ينزع فيه ولا سيما من الورثة \* (قوله باب قوله عز وجل وآتوا اليتامى أموالهم ولا تبدلوا الخبيث بالطيب ولا تأكلوا أموالهم الى أموالكم الى قوله فإنكحوا ما طاب لكم من النساء) أورد فيه حديث عائشة في تفسير قوله تعالى وان خفتم أن لا تقسطوا في اليتامى وفي تفسير قوله تعالى ويستفتونك في النساء قل الله يفتيكم فيهن وسيأتي الكلام على هذا الحديث مستوفى في التفسير وقد أغفل المزي عزو هذا الحديث الى كتاب الوصايا \* (قوله باب قول الله تعالى وابتلوا اليتامى حتى اذا بلغوا النكاح فان آنستم منهم رشداً فادفعوا إليهم أموالهم) ساق في رواية الاصيلي وكرهه الى قوله نصيباً مفروضاً وأما في رواية

يَكْبُرُوا وَمَنْ كَلَنَ غَنِيًّا فَلَيْسَتْ مَعْفٍ وَمَنْ كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ فَإِذَا دَفَعْتُمْ إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ فَأَشْهِدُوا عَلَيْهِمْ وَكَفَى بِاللَّهِ حَسِيبًا لِلرُّجَالِ نَصِيبٌ مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ نَصِيبًا مَفْرُوضًا . حَسِيبًا يَعْنِي كَافِيًا **بَاب** وَمَا لِلْوَصِيِّ أَنْ يَعْمَلَ فِي مَالِ الْيَتِيمِ وَمَا يَأْكُلُ مِنْهُ بِقَدْرِ عَمَلَاتِهِ **حَدِيثُ** شَاهِرُونَ بْنِ الْأَشْعَثِ حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ مَوْلَى بَنِي هَاشِمٍ حَدَّثَنَا صَخْرُ بْنُ جُوَيْرِيَةَ عَنْ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ عُمَرَ تَصَدَّقَ بِمَالٍ لَهُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَكَانَ يُقَالُ لَهُ تَمَعٌ وَكَانَ نَحْلًا فَقَالَ عُمَرُ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي أَسْتَفِدْتُ مَالًا وَهُوَ عِنْدِي نَفِيسٌ فَأَرَدْتُ أَنْ أَتَصَدَّقَ بِهِ . قَالَ النَّبِيُّ ﷺ تَصَدَّقْ بِأَصْلِهِ لَا بِبَاعٍ وَلَا يُوَهَّبُ وَلَا يُورَثُ وَلَا يَنْفَقُ نَمْرُهُ فَتَصَدَّقْ بِهِ عُمَرُ فَصَدَّقْتُهُ تِلْكَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فِي الرُّقَابِ وَالْمَسَاكِينِ وَالضُّعْفِ وَابْنِ السَّبِيلِ وَلِذِي الْقُرْبَى . وَلَا جُنَاحَ عَلَى مَنْ وَكَلَهُ أَنْ يَأْكُلَ مِنْهُ بِالْمَعْرُوفِ . أَوْ يُوَكِّلَ صَدِيقَهُ غَيْرَ مَتَمَوْلٍ بِهِ **حَدِيثُ** عُبَيْدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنْ هِشَامٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وَمَنْ كَانَ غَنِيًّا فَلَيْسَتْ مَعْفٍ وَمَنْ كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ قَالَتْ أَنْزَلَتْ فِي وَالِي الْيَتِيمِ أَنْ يُصِيبَ مِنْ مَالِهِ إِذَا كَانَ مُحْتَاجًا بِقَدْرِ مَالِهِ

أبي ذر فقال بعد قوله رشدا الى قوله مما قل منه أو أكثر نصيبا مفروضا (قوله حسيبا يعني كافيا) كذا لا أكثر وسقط يعني لا يذوق قال ابن التين فسر غيره عالما وقيل محاسبا وقيل مقتدرا وفي تفسير الطبري عن السدي وكفي بالله حسيبا أي شهيدا (قوله وما للوصي ان يعمل في مال اليتيم وما يأكل منه بقدر عملاته) كذا لا أكثر وسقطت ما الاولى لا يذوق وهذه من مسائل الخلاف فقيل يجوز للوصي ان يأخذ من مال اليتيم عملاته وهو قول عائشة كما في ثاني حديثي الباب وعكرمة والحسن وغيرهم وقيل لا يأكل منه الا عند الحاجة ثم اختلفوا فقال عبيدة بن عمرو وسعيد بن جبير ومجاهد اذا أكل ثم ايسر قضي وقيل لا يجب القضاء وقيل ان كان ذهبا او فضة لم يجز ان يأخذ منه شيئا الا على سبيل القرض وان كان غير ذلك جاز بقدر الحاجة وهذا اصح الاقوال عن ابن عباس وبه قال الشعبي وابوالعالية وغيرها اخرج جميع ذلك ابن جرير في تفسيره وقال هو بوجوب القضاء مطلقا وانصر له ومذهب الشافعي ياخذ اقل الامرين من اجرتة ونفقته ولا يجب الرد على الصحيح وحكي ابن التين عن ربيعة ان المراد بالفقير والغني في هذه الآية اليتيم اي ان كان غنيا فلا يسرف في الاتفاق عليه وان كان فقيرا فليطعمه من ماله بالمعروف ولا دلالة فيها على الاكل من مال اليتيم أصلا والمشهور ما تقدم ثم اورد المصنف في الباب حديثين \* أحدهما حديث عمر (قوله حدثنا هرون بن الاشعث) هو الهمداني بسكون الميم أصله من الكوفة ثم سكن بخارى ولم يخرج عنه البخارى في هذا الكتاب سوى هذا الموضع ووقع في بعض الروايات كرواية النسفي حدثنا هرون غير منسوب فزعم ابن عدي انه هرون بن يحيى المكي الزبيري ولم يعرف من حاله شيء وانعمت ما وقع عند أبي ذر وغيره منسوبا (قوله تصدق بماله) هو من اطلاق العام على الخاص لان المراد بالمال هنا الارض التي لها غلة (قوله يقال له تمع) بفتح المثناة وسكون الميم بعدها معجمة ومنهم من فتح الميم حكاية المنذري قال أبو عبيد البكري هي أرض تلقاء المدينة كانت لعمر (قلت) وسأذكر في باب الوقف كيف يكتب كيفية مصيره الى عمر مع بيان الاختلاف في ذلك ان شاء الله تعالى (قوله فصدقتك تلك) كذا للكشيميني وغيره ذلك (قوله ولا جناح على من وليه أن يأكل منه بالمعروف) قال المهلب شبه البخارى الوصي بناظر الوقف ووجه الشبه ان النظر للموقوف عليهم من الفقراء وغيرهم كالنظر لليتامى وتعقبه ابن المنير بان الواقف هو المالك لما وقع ما وقفه فان شرط ان يلي نظره شيئا ساغ له ذلك والوصي ليس كذلك لان ولده يملك المال بعده بقسمة الله لهم فلم يكن في ذلك كالواقف اه ومقتضاه ان الوصي

بالمعروف **باب قول الله تعالى** : **إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَىٰ ذُلًّا** إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا  
 وَسَيَصْلُونَ سَعِيرًا **حدثنا** عبد العزيز بن عبد الله قال حدثني سليمان بن بلال عن ثور بن زيد  
 المدني عن أبي العيث عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال **أَجْمَدُ السَّمْعِ الْمَوْبِقَاتِ**  
**قَالُوا** يارسول الله وما هن قال **التُّرْكُ بِاللَّهِ** . **وَالسُّحْرُ** . **وَقَتْلُ النَّفْسِ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ** .  
**وَأَكْلُ الرِّبَا وَأَكْلُ مَالِ الْيَتِيمِ** . **وَالتَّوَلَّى يَوْمَ الرَّحْفِ** . **وَقَدْفِ الْخَصِيصَاتِ الْيَتَامَىٰ وَالْمَوْبِقَاتِ** **باب**  
**: يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْيَتَامَىٰ قُلْ إِصْلَاحٌ لَّهُمْ خَيْرٌ وَإِنْ تُخَالِطُوهُمْ فَارْحَمُوا إِلَيْكُمْ** . **إِلَى آخِرِ آيَةِ لَاعْتَمِكُمْ**  
**لَا حَرَجَكُمْ وَضَيْقٌ عَلَيْكُمْ** ، **وَعَنْتَ خَضَعَتْ** **وقال** ابن سنان بن حرب **حدثنا حماد عن أيوب عن**  
**نافع** قال **مارد ابن عمر على أحد وصيته وكان**

إذا جعل للوصي أن يأكل من مال الوصي عليهم لا يصح ذلك وليس كذلك بل هو سائغ إذا عينه وإنما اختلف السلف فيما  
 إذا أوصى ولم يعين الوصي شيئاً هل له أن يأخذ بقدر عمله أم لا وقد الكرماني وجهه نظا بقية من جهة أن القصد أن الوصي  
 يأخذ من مال اليتيم أجره بدليل قول عمر لا جناح على من وليه أن يأكل بالمعروف \* تأنيهاً حديث عائشة في قوله تعالى  
 ومن كان غنيا فليستعفف الآية قالت عائشة أنزلت في والي اليتيم وفي رواية السندي في والي مال اليتيم الخ وقد قدمت  
 بيان الاختلاف في ذلك ويأتي بقية شرحه في تفسير سورة النساء إن شاء الله تعالى . **(قوله** باب قول الله تعالى ان  
 الذين يأكلون أموال اليتامى ظلماً إنما يأكلون في بطونهم نارا وسيصلون سعيراً) **أورد** فيه حديث أبي هريرة في السبع  
 الموبقات وفيه وأكل مال اليتيم وسيأتي شرحه مستوفى في كتاب الحدود إن شاء الله تعالى وكنت قدمت في  
 الشهادات أني أشرح هذا الحديث هنا حصل ذهول فاستدركته في التوضع الذي أعاده فيه المصنف من كتاب الحدود  
 وذكرت الاختلاف في ضابط الكبيرة وفي عددها في أوائل كتاب الأدب \* **(قوله** باب يسئلونك عن اليتامى قل  
 إصلاح لهم خير وان تخالطوهم فآخؤانكم إلى آخر الآية) **كذا** لا في ذر وساق غيره الآية **(قوله** لا اعتكم لا حرجكم  
 وضيق) **هو** تفسير ابن عباس أخرجه ابن المنذر من طريق علي بن أبي طلحة عنه وزاد بعد قوله ضيق عليكم ولكنه  
 وسع ويسر فقال ومن كان غنيا فليستعفف ومن كان فقيراً فليأكل بالمعروف يقول يا كل التقير إذا ولي مال اليتيم بقدر  
 قيامه على ماله ومنفتمته مالم يسرف أو يذر ثم أخرج من طريق سعيد بن جبير قال في قوله لا اعتكم لا حرجكم اه وقوله  
 أعتكم فعل ماض من العنت بفتح المهملة والنون بعدها مثناة والهمزة للتعدي أي أوقعكم في العنت **(قوله** وعنت خضعت)  
 كذا وقع هنا واستغرب لأنه لا تعلق له بقوله أعتكم بل هو فعل ماض من العنو بضم الهمزة والنون وتشديد نونها وليس  
 هو من العنت في شيء لأن التاء في العنت أصلية وفي عنت تاء تأنيث ولام الفعل منه وأول سكنها ذهبت في الوصل فلعل  
 المصنف ذكر ذلك هنا استطراداً وتفسير عنت الوجوه بخضعت أخرجه ابن المنذر أيضاً من طريق مجاهد وأخرج  
 من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس قال قوله وعنت الوجوه أي ذلت ومن طريق أبي عبيدة قال عنت استأسرت  
 لأن العاني هو الأسير فكان من فسره بخضعت فسره بلازمه لأن من لازم الأسير الذلة والخضوع غالباً **(قوله** وقال لنا  
 سليمان بن حرب الخ) **هو** موصول وسليمان من شيوخ البخاري وجرت عادة البخاري الأتيان بهذه الصيغة في الموقوفات  
 غالباً وفي المتابعات نادراً ولم يصب من قال إنه لا ياتي بها إلا في المذاكرة وأبعد من قال إن ذلك للاجزة **(قوله** مارد ابن  
 عمر على أحد وصيته) **يعني** أنه كان يقبل وصية من يوصي إليه قال ابن التين كأنه كان يبتغي الأجر بذلك حديث أنا وكافل  
 اليتيم كهاتين الحديث اه وسيأتي في كتاب الأدب مع الكلام عليه ومحل كراهة الدخول في الوصايا أن يخشى النهمة

ابن سيرين أحب الأشياء إليه في مال اليتيم أن يجتمع إليه نصحاؤه وأولياؤه فينظر والذي هو خير له  
 وكان طاوس إذا سئل عن شيء من أمر اليتامى قرأ والله يعلم المفسد من المصلح، وقال عطاء في يتامى  
 الصغير والكبير ينفق الولي على كل إنسان بقدره من حصته **باب** استخدام اليتيم في السفر  
 والحضر إذا كان صلاحاً له ونظر الأم أوزوجها لليتيم **حدثنا** يعقوب بن إبراهيم بن كثير حدثنا  
 ابن عليه حدثنا عبد العزيز عن أنس رضي الله عنه قال قدم رسول الله ﷺ المدينة ليس له خادم  
 فأخذ أبو طلحة بيدي فأنطلق بي إلى رسول الله ﷺ فقال يا رسول الله إن أنسا غلام كئيب فليخدمك  
 قال فخدمته في السفر والحضر ما قل لي شيء صنعته لم صنعته هكذا ولا شيء لم أصنعه لم لم

أو الضعف عن القيام بحقها (قوله وكان ابن سيرين أحب الأشياء إليه الخ) لم أقف عليه موصولا عنه (قوله  
 وكان طاوس الخ) وصله سفيان بن عيينة في تفسيره عن هشام بن حجير بمهملة ثم جيم مصغر عن طاوس أنه كان  
 إذا سئل عن مال اليتيم يقرأ ويستلونك عن اليتامى قل إصلاح لهم خير وإن تخالطوهم فآخؤا نكم والله يعلم المفسد من المصلح  
 (قوله وقال عطاء الخ) وصله ابن أبي شيبة من رواية عبد الملك بن أبي سليمان عنه أنه سئل عن الرجل يلبى أموال أيتام  
 فيهم الصغير والكبير وما لهم جميع لم يقسم قال ينفق على كل إنسان منهم من ماله على قدره وقدر روي عبد بن حميد من  
 طريق قتادة قال لما نزلت ولا تقربوا مال اليتيم إلا بالتي هي أحسن كانوا لا يخالطونهم في مطعم ولا غيره فاشتد عليهم  
 فآذن الله الرخصة وأن تخالطوهم فآخؤا نكم والله يعلم المفسد من المصلح وزوي الثوري في تفسيره عن سالم الألفطس  
 عن سعيد بن جبيرة أن سبب نزول الآية المذكورة لما نزلت أن الذين ياكلون أموال اليتامى ظلموا عزلوا أموالهم عن  
 أموالهم فنزلت قل إصلاح لهم خير وإن تخالطوهم فآخؤا نكم قال فآخؤا نكم فآخؤا نكم فآخؤا نكم فآخؤا نكم فآخؤا نكم  
 وقد وصله عطاء بن السائب بذكر ابن عباس فيه أخرجه أبو داود والنسائي واللفظه وصححه الحاكم من طريق عطاء  
 بن السائب عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس قال لما نزلت هذه الآية ولا تقربوا مال اليتيم إلا بالتي هي أحسن وإن الذين  
 ياكلون أموال اليتامى ظلموا اجتنب الناس مال اليتيم وطعامه فشق ذلك عليهم فشكوا إلى النبي ﷺ ذلك فنزلت  
 ويستلونك عن اليتامى الآية ورواه النسائي من وجه آخر عن عطاء بن السائب موصولا أيضا وزاد فيه وأحل لهم  
 خلطهم وروى عبد بن حميد من طريق السدي عن حدثه عن ابن عباس قال الخالطة أن تشرب من لبنه ويشرب من  
 لبنك وتأكل من قصعتك وتأكل من قصعتك والله يعلم المفسد من المصلح من يتعمد أكل مال اليتيم ومن يتجنبه وقال  
 أبو عبيد المراد بالخالطة أن يكون اليتيم بين عيال المولى عليه فيشقى عليه إفراز طعامه فيأخذ من مال اليتيم قدر ما يري أنه كافيه  
 بالتحري فيخلطه بنفقة عياله ولما كان ذلك قد تقع فيه الزيادة والنقصان خشوا من ذلك فوسع الله عليهم وهو نظير الهد  
 حيث وسع عليهم في خلط الأزواد في الأسنار كما تقدم في الشرك والله أعلم \* (قوله باب استخدام اليتيم في السفر والحضر  
 إذا كان صلاحاً له ونظر الأم أوزوجها لليتيم) أو رده حديث أنس قال قدم رسول الله ﷺ المدينة وليس له خادم  
 فأخذ أبو طلحة بيدي فأنطلق بي الحديث وسيأتي الكلام على شرحه مستوفى أما صدره فمبنى الجهاد وأما بقية ففي كتاب  
 الأدب وعبد العزيز المذكور في الأسناد هو ابن صهيب والأسناد كله بصريون وأبو طلحة كان زوج أم سليم والدة أنس  
 فحديث مطابق لأحد ركني الترجمة وأما الركن الذي قبله وهو نظر الأم فكانه استفيد من كون أبي طلحة لم يفعل ذلك  
 إلا بعد رضا أم سليم أو أشار إلى ما ورد في بعض طرقه أن أم سليم هي التي أحضرتة إلى النبي ﷺ أول ما قدم المدينة وأما  
 أبو طلحة فحضره إليه لما أراد الخروج إلى غزوة خيبر كما سيأتي ذلك صريحا في باب من غزا بصبي للخدمة من كتاب



تَصْنَعُ هَذَا هَكَذَا **بَابُ** إِذَا وَقَفَ أَرْضاً وَلَمْ يَبَيِّنِ الْحُدُودَ فَهُوَ جَائِزٌ . وَكَذَلِكَ الصَّدَقَةُ **حَدَّثَنَا**  
عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ عَنْ مَالِكِ بْنِ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَالِحَةَ أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ رَضِيَ  
اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ كَانَ أَبُو طَالِحَةَ أَكْثَرَ الْأَنْصَارِ بِالْمَدِينَةِ وَالْأَمِنْ نَحْلُ وَكَانَ أَحَبَّ مَالِهِ إِلَيْهِ بَيْرُحَاءَ مُسْتَقْبَلَةَ  
الْمَسْجِدِ وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَدْخُلُهَا وَيَشْرَبُ مِنْ مَاءٍ فِيهَا طَيِّبٌ قَالَ أَنَسُ قَدِمْتُ أَنْ تَنَالُوا الْبَيْرَ حَتَّى  
تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ قَامَ أَبُو طَالِحَةَ فَمَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَقُولُ أَنْ تَنَالُوا الْبَيْرَ حَتَّى تَنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ  
وَإِنَّ أَحَبَّ أَمْوَالِي إِلَيَّ بَيْرُحَاءَ وَإِنَّهَا صَدَقَةٌ لِلدَّارِ أَرْجُو بَرَّهَا وَذَخْرَهَا عِنْدَ اللَّهِ فَضَعَهَا حَيْثُ أَرَاكَ اللَّهُ  
فَقَالَ بَحْ ذَلِكَ مَالٌ رَاجِحٌ أَوْ رَاجِحٌ شَكَ ابْنُ مَسْلَمَةَ وَقَدْ سَمِعْتُ مَا قَالَتْ وَإِنِّي أَرَى أَنَّ تَجْمَعُهَا فِي الْأَقْرَبِينَ

الجهاد من طريق عمرو بن أبي عمرو وعن أنس وقد اختلف في حكم ما ترجم به نفع المالكية للام وغيرها التصرف  
في مصالح من في كذا لهم من الايتام وان لم يكونوا أوصياء واستشكل بعضهم جواز ذلك فانه ينقض الى ان اليتيم يشتغل  
بالخدمة عن التأديب وهو ضد انطوب وجوابه ان ائتراج الحكم انذ كور من هذا الخبر يقتضى التقييد بما ورد في الخبر  
المستدل به وهو ان يكون عند من يؤدبه وينتفع بتأديبه كما وقع لانس في الخدمة النبوية فانه استفاد بالمواظبة عليها من  
الآداب ما فاق غيره ممن أدبه أبوه \* (قوله باب اذا وقف أرضا ولم يبين الحدود فهو جائز وكذلك الصدقة) كذا أطلق  
الجواز وهو محمول على ما اذا كان الموقوف أو المتصدق به مشهورا متميزا بحيث يؤمن أن يلتبس بغيره والا فلا بد من  
التحديد اتفاقا لكن ذكر الغزالي في فتاويه ان من قال اشهدوا على أن جميع أملاكى وقف على كذا وذكر مصرفها ولم  
يحدد شيئا منها صارت جميعها وقفا ولا يضر جهل الشهود بالحدود ويحتمل أن يكون مراد البخارى ان الوقف يصح  
بالصيغة التي لا تحيد فيها بالنسبة الى اعتقاد الواقف و ارادته لشيء معين في نفسه وانما يعتبر التحديد لاجل الاشهاد عليه  
ليبين حق الغير والله أعلم (قوله أكثر الانصار) في رواية الكشميني أكثر انصارى أي أكثر كل واحد من الانصار  
والإضافة الى المفرد النكرة عند ارادة التفضيل سائغ (قوله مالا من نحل) تقدم في رواية عبد العزيز لما جشون عن  
اسحق تسمية حدائق أبي طلحة قريبا (قوله وكان النبي ﷺ يدخلها) زاد في رواية عبد العزيز ويستظل فيها  
(قوله بيرحاء) تقدم شىء من ضبطها في الزكاة ومنه عند مسلم بريحاء بفتح الموحدة وكسر الراء وتقديمها على التحتانية  
الساكنة ثم حاء مهملة ورجح هذا صاحب الفائق وقال هي وزن فعلاء من البراح وهي الارض الظاهرة المنكشفة  
وعند ابى داود باريحاء وهو باشباع الموحدة والباقي مثله وهم من ضبطه بكسر الموحدة وفتح الهمزة فان أريحاء من  
الارض المقدسة ويحتمل ان كان محفوظا أن تكون سميت باسمها قال عياض رواية المغاربة اعراب الراء والقصر في  
حاء وخطأ هذا الصورى وقال الباجى أدركت اهل العلم ومنهم أبو ذر ينتحون الراء في كل حال زاد الصورى وكذلك  
الباء أى أوله وقد قدمت في الزكاة انه انتهى الخلاف في النطق بها الى عشرة أوجه ونقل ابو على الصدي عن ابى ذر الهروى  
انه جزم انها مركبة من كلمتين بيركلمة وحاء كلمة ثم صارت كلمة واحدة واختلف في حاء هل هي اسم رجل او  
امرأة أو مكان أضيفت اليه البئر أو هي كلمة زجر للابل وكان الابل كانت ترعى هناك وترجر بهذه اللفظة فاضيفت  
البئر الى اللفظة المذكورة (قوله بح) بفتح الموحدة وسكون المعجمة وقد تنون مع التثنية والتخفيف  
بالسكس والرفع (١) والسكون ويجوز التنوين لغات ولو كررت فلاختيار أن تنون الاولي وتسكن  
الثانية وقد يسكنان جميعا قال الشاعر: بح لوالده وللمولود ومعناها تفخيم الامر والاعجاب به (قوله راجح أو  
راجح شك ابن مسلمة) أى القعني أى هل هو بالتحنانية أو بالموحدة (قوله أفعال) بضم اللام على انه قول أبى طلحة  
(١) (قوله والسكون) هو مكر مع اللفظة الاولى وقوله ويجوز التنوين لعله محرف عن يحذف كذا ظهر وحرر اه مصححه

قَالَ أَبُو طَلْحَةَ أَفْضَلُ ذَلِكَ يَارَسُولَ اللَّهِ فَقَسَمَهَا أَبُو طَلْحَةَ فِي أَقَارِبِهِ وَبَنِي عَمِّهِ وَقَالَ إِسْمَاعِيلُ وَعَبْدُ اللَّهِ  
ابْنُ يُونُسَ وَيَحْيَى بْنُ يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ رَاجِحٌ حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ أَخْبَرَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ

(قوله قسمها أبو طلحة) فيه تعيين أحد الاحتمالين في رواية غيره حيث وقع فيها أفعل فقسمها فانه احتمال الاول  
واحتمال ان يكون أفعل صيغة أمر وفاعل قسمها النبي ﷺ وانتهى هذا الاحتمال الثاني بهذه الرواية وذكر ابن  
عبدالبر أن اسمعيل القاضي رواه عن القعني عن مالك فقال في روايته فقسمها رسول الله ﷺ في أقاربه وبنى عمه  
قال وقوله في أقاربه أي أقارب أبي طلحة قلت ووقع في رواية ثابت عن أنس كما تقدم وكذا في رواية همام عن اسحق  
ابن أبي طلحة فقال ﷺ ضعتها في قرابتك فجعلها حدائق بين حسان بن ثابت وأبي بن كعب لفظ اسحق أخرجه أبو  
دادو الطيالسي في مسنده عنه وحديث ثابت نحوه قال ابن عبد البر اضافة القسم الى رسول الله ﷺ وان كان سائفا  
شائفا في لسان العرب على معني أنه الأمر به لكن أكثر الرواة لم يقولوا ذلك والصواب رواية من قال فقسمها أبو  
طلحة (قوله في أقاربه وبنى عمه) في رواية ثابت المتقدمة فجعلها لحسان وأبي وكذا في رواية همام عن اسحق كما ترى  
وكذا في رواية الانصاري عن أبيه عن ثمامة وقد تمسك به من قال أقل من يعطى من الاقارب اذ لم يكونوا منحصرين  
اثنان وفيه نظر لانه وقع في رواية الماجشون عن اسحق المتقدمة فجعلها أبو طلحة في ذى رحمه وكان منهم حسان  
وأبي بن كعب فدل على انه أعطى غيرها معها ثم رأيت في مرسل أبي بكر بن حزم المتقدم فرده على أقاربه أبي بن كعب  
وحسان بن ثابت وأخيه أو ابن أخيه شداد بن أوس ونبيط بن جابر فتقاوموه فباع حسان حصته من معاوية بمائة  
الندرم (قوله وقال اسمعيل) أي ابن أبي أويس (وعبد الله بن يوسف ويحيى بن يحيى عن مالك) أي بهذا الاسناد  
(راجح) أي بالتحتمالية وقد وصل حديث اسمعيل في التفسير وحديث عبد الله بن يوسف في الزكاة وحديث يحيى بن  
يحيى في الوكالة وقد تقدم توجيه الروايتين في كتاب الزكاة وفي قصة أبي طلحة من الفوائد غير ما تقدم أن منقطع الآخر  
في الوقف يصرف لأقرب الناس الى الواقف وأن الوقف لا يحتاج في انعقاده الى قبول الموقوف عليه واستدل به بعض  
المالكية على صحة الصدقة المطلقة ثم يمينها المتصدق لمن يريدوا استدلالهم للجهمور في أن من أوصى أن يفرق ثلث ماله  
حيث أرى الله الوصي صحت وصيته ويفرقه الوصي في سبل الخير ولا يأكل منه شيئا ولا يعطى منه وارثا للميت وخالف  
في ذلك أبو ثور وقال للحنفية في الاول دون الثاني وفيه جواز التصديق من الحي في غير مرض الموت باكثر من ثلث ماله  
لأنه ﷺ لم يستنصل بأب طلحة عن قدر ما تصدق به وقال لسعد بن أبي وقاص الثلث كثير وفيه تقديم الاقرب من  
الاقارب على غيرهم وفيه جواز اضافة حب المال الى الرجل الااضل العالم ولا تقص عليه في ذلك وقد أخبر تعالى عن  
الانسان انه يحب الخير لشديد واخبرهنا المال اتفاقا وفيه اتخاذ الحوائط والبساتين ودخول أهل الفضل والعلم فيها  
والاستئذان بظلمها والاكل من ثمرها والراحة والتمتع فيها وقد يكون ذلك مستحبا يترتب عليه الاجر اذا قصد به  
اجرام النفس من تعب العبادة وتنشيطها للطاعة وفيه كسب العقار وابعادة الشرب من دار الصديق ولو لم يكن حاضرا  
اذاعه طيب تسه وفيه اباحة استعذاب الماء وتنضيل بعضه على بعض وفيه التمسك بالعموم لان أباطلحة فهم من  
قوله تعالى لن تناولوا البر حتى تنفقوا مما تحبون تناول ذلك بجميع افراده فلم يقف حتى يرد عليه البيان عن شيء بعينه  
بل بدر الى اتفاق ما حبه وأقره النبي ﷺ على ذلك واستدل به لما ذهب اليه مالك من ان الصدقة تصح بالقول من  
قبل القبض فان كانت لمعين استحق المطالبة بقبضها وان كانت لجهة عامة خرجت عن ملك القائل وكان للامام صرفه  
في سبب الصدقة وكل هذا ما اذا لم يظهر مراد المتصدق فان ظهر اتبع وفيه جواز تولى المتصدق قسم صدقته وفيه  
جواز أخذ الغني من صدقة التطوع اذا حصل له بغير مسألة واستدل به على مشروعية الحبس والوقف خلافا لمن  
منع ذلك وبطلان ولا حجة فيه لا محال أن تكون صدقة أبي طلحة تملكها وهو ظاهر سياق الماجشون عن اسحق

حَدَّثَنَا زَكَرِيَّا بْنُ إِسْحَاقَ قَالَ حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَجُلًا قَالَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِنَّ أُمَّةً تُوَفِّيَتْ أَيْدِيَهُمْ أَنْ تَصَدَّقَتْ عَنْهَا قُلُوبُهُمْ قَالَ فَإِنْ لِي مِخْرَافًا فَأَنَا شَهِيدُكَ أَنِّي قَدْ تَصَدَّقْتُ بِهِ عَنْهَا **بَابُ** إِذَا وَقَفَ جَمَاعَةٌ أَرْضًا مُشَاعًا فَهُوَ جَائِزٌ **حَدَّثَنَا** مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ عَنْ أَبِي التَّمِيَّاحِ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِنَاءِ الْمَسْجِدِ فَقَالَ يَا بَنِي النَّجَارِ تَأْمِنُونِي بِحَائِطِكُمْ هَذَا قَالُوا وَاللَّهِ لَا نَطْلُبُ ثَمَنَهُ إِلَّا إِلَى اللَّهِ **بَابُ** الْوَقْفِ كَيْفَ يُكْتَبُ **حَدَّثَنَا** مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ حَدَّثَنَا ابْنُ عَوْنٍ

كما تقدم وفيه زيادة الصدقة في التطوع علي قدر نصاب الزكاة خلافا لمن قيدها به وفيه فضيلة لابي طلحة لان الآبة تضمنت الخت علي الانفاق من المحبوب فترقى هو الي انفاق أحب المحبوب فصوب عليه السلام رأيه وشكر عن ربه فعله ثم أمره أن يخص بها أهله وكني عن رضاه بذلك بقوله يخ وفيه أن الوقف يتم بقول الواقف جعلت هذا وقتنا وتقدم البحث فيه قبل أبواب وأن الصدقة على الجهة العامة لا تحتاج الي قبول معين بل للامام قبوله امنه ووضعها فيما يراه كما في قصة ابي طلحة وفيه انه لا يعتبر في القرابة من يجمعه والواقف أب معين لارابع ولا غيره لان أيا انما يجتمع مع ابي طلحة في الاب السادس وانه لا يجب تقديم القريب على القريب الا بعد لان حسانا وأخاه أقرب الي ابي طلحة من ابي ونبيط ومع ذلك فقد أشرك معهما أبا ونبيط بن جابر وفيه انه لا يجب الاستيعاب لان بني حرام الذي اجتمع فيه أبو طلحة وحسان كانوا بالمدينة كثيرا فضلا عن عمرو وبن مالك الذي يجمع ابا طلحة وأبيا (قوله في حديث ابن عباس أن رجلا) هو سعد بن عبادة كما تقدم قريبا \* (قوله باب اذا وقف جماعة أرضا مشاعا فهو جائز) قال ابن المنير احتز عما اذا وقف الواحد المشاع فان مالكا لا يجيزه لثلا بدخل الضرر على الشريف وفي هذا نظر لان الذي يظهر ان البخاري أراد الرد علي من ينكر وقف المشاع مطلقا وقد تقدم قبل أبواب انه ترجم اذا تصدق أو وقف بعض ماله فهو جائز وهو وقف الواحد المشاع وقد تقدم البحث فيه هناك وأورد المصنف في الباب حديث أنس في قصة بناء المسجد وقد تقدم بهذا الاسناد مطولا في أبواب المساجد من أوائل كتاب الصلاة والغرض منه هنا ما اقتصر عليه من قولهم لا نطلب ثمنه الا الى الله عز وجل فان ظاهره أنهم تصدقوا بالارض لله عز وجل فقبل النبي عليه السلام ذلك ففيه دليل لما ترجم له وأما ما ذكره الواقدي ان أبا بكر دفع ثمن الارض للمالكها منهم وقدره عشرة دنانير فان ثبت ذلك كانت الحججة للترجمة من جهة تقر بالنبي عليه السلام على ذلك ولم ينكر قولهم ذلك فلو كان وقف المشاع لا يجوز لا ينكر عليهم وبين لهم الحكم واستدل بهذه القصة على ان حكم المسجد يثبت للبناء اذا وقع بصورة المسجد ولو لم يصرح الباني بذلك وعن بعض المالكية ان أذن فيه ثبت له حكم المسجد وعن الحنفية ان أذن للجماعة بالصلاة فيه ثبت والمسئلة مشهورة ولا يثبت عند الجمهور الا ان صرح الباني بالوقفية أو ذكر صيغة محتملة ونوى معها وجزم بعض الشافعية بمثل ما نقل عن الحنفية لكن في الموات خاصة والحق انه ليس في حديث الباب ما يدل لاثبات ذلك ولا فيه والله أعلم (قوله لا نطلب ثمنه الا الى الله) أي لا نطلب ثمنه من أحد لكن هو مصر ووف الى الله فلا استثناء على هذا التقدير منقطع أو التقدير لا نطلب ثمنه الا مصر وقال الى الله فهو متصل \* (قوله باب الوقف كيف يكتب) ذكر فيه حديث ابن عمر في قصة وقف عمر وقد ترجم له في آخر الشروط في الوقف وترجم له بعد هذا الوقف على الغني والفقير وبعد بابين نفقة قيم الوقف ومن قبل بأبواب مال الوصي أن يعمل في مال اليتيم هذا جميع المواضع التي أوردته فيها موعولا طوله في بعضها واستدل منه بأطراف تعليقا في مواضع منها في المزارعة وفي باب هل ينتفع الواقف بوقفه وفي باب اذا وقف شيئا قبل أن يدفعه الي غيره (قوله حد ثنا مسدد حد ثنا يزيد بن زريع) كذا اقتصر عليه وقد أخرجه أبو داود عن مسدد

عَنْ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ أَصَابَ عُمَرُ بِخَيْبَرِ أَرْضًا . فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ أَصَبْتُ  
أَرْضًا لَمْ أَصِبْ مَالًا قَطُّ أَنْفَسَ مِنْهُ فَكَيْفَ تَأْمُرُنِي بِهِ ، قَالَ إِنْ شِئْتَ حَبَسْتَ أَصْلَهَا وَتَصَدَّقْتَ بِهَا  
فَتَصَدَّقَ عُمَرُ أَنَّهُ لَا يُبَاعُ أَصْلُهَا وَلَا يُوهَبُ وَلَا يُورَثُ فِي الْفُقَرَاءِ وَالْقُرْبَى وَالرُّقَابِ .

عن يزيد بن زريع و بشر بن المفضل و يحيى القطان ثلاثهم عن عبد الله بن عون و قد زعم ابن عبد البر أن ابن عون  
تفرد به عن نافع و ليس كما قال فقد أخرجه البخاري من رواية صخر بن جويرة عن نافع كما تقدم قبل أبواب و أخرجه  
مختصرا و أحمد و الدارقطني مطولا من رواية أيوب و أخرجه الطحاوي من رواية يحيى بن سعيد الانصاري و النسائي  
من رواية عبيد الله بن عمر الا كبير المصغري و أحمد و الدارقطني من رواية عبد الله بن عمر الا صغر المكبر كلهم عن نافع  
و سأذكر ما في روايتهم من الفوائد مفصلا ان شاء الله تعالى ( قوله عن نافع ) في رواية الانصاري عن ابن عون  
انماضية في آخر الشروط عن ابن عون أنبأني نافع و الانباء بمعنى الاخبار عند المتقدمين جزما و قد وقع عند الطحاوي  
من جه آخر عن ابن عون أخبرني نافع و الانصاري المذكور أحد شيوخ البخاري أخرج عنه عدة أحاديث بغير  
واسطة منها حديث أبي بكر في أنصبة الزكاة و أخرج عنه في مواضع بواسطة و كان الانصاري المذكور قاضي البصرة  
و قد تمذهب للكوفيين في الاوقاف و صنف في الكلام على هذا الحديث جزأ مفردا ( قوله عن ابن عمر رضي الله عنهما  
قال أصاب عمر ) كذا لاكثر الرواة عن نافع ثم عن ابن عون جعلوه في مسند ابن عمر لکن أخرجه مسلم و النسائي من  
رواية سفيان الثوري و النسائي من رواية أبي اسحق التزاري كلاهما عن عبد الله بن عون و النسائي من رواية سعيد  
ابن سالم عن عبيد الله بن عمر كلاهما عن نافع عن ابن عمر عن عمر جعله من مسند عمر و المشهور الاول ( قوله بخير  
أرضا ) تقدم في رواية صخر بن جويرة ان اسمها ثمغ و كذا لاحمد من رواية أيوب ان عمر أصيب أرضا من  
يهود بني حارثة يقال لها ثمغ و نحو ذلك في رواية سعيد بن سالم المذكورة و كذا للدارقطني من طريق الدراوردي عن عبد الله  
ابن عمر و للطحاوي من رواية يحيى بن سعيد و روى عمر بن شبة باسناد صحيح عن أبي بكر بن محمد بن عمرو و بن حزم  
ان عمر رأى في المنام ثلاثة ليال أن يتصدق بتمغ و للنسائي من رواية سفيان عن عبد الله بن عمر جاء عمر فقال يا رسول الله  
اني أصبت مالا لم أصب مالا مثله قط كان لي مائة رأس فاشتريت بها مائة سهم من خير من أهلها فيحتمل أن تكون ثمغ  
من جملة أراضي خير و أن مقدارها كان مقدار مائة سهم من السهام التي قسمها النبي ﷺ بين من شهد خيبر و هذه  
الثمغ سهم غير المائة سهم التي كانت لعمر بن الخطاب بخير التي حصها من جزئه من الغنيمة و غيره و سيأتي بيان ذلك  
في حنفة كتاب وقف عمر من عند أبي داود و غيره و ذكر عمر بن شبة باسناد ضعيف عن محمد بن كعب أن قصة عمر هذه  
كانت في سنة سبع من الهجرة ( قوله أنفس منه ) أي أجود و النيس الجيد المغتبط به يقال نفس بفتح النون و ضم  
الفاء تناسة و قال الداودي سمي نيسا لانه أخذ النفس و في رواية صخر بن جويرة اني استفتت مالا وهو عندي  
نيس فرددت أن أتصدق به و قد تقدم في مرسل أبي بكر بن حزم أنه رأى في المنام الامر بذلك و وقع في رواية  
للدارقطني اسنادها ضعيف ان عمر قال يا رسول الله اني نذرت أن أتصدق بمالي و لم يثبت هذا و انما كان صدقه تطوع  
كما سأوضحه من حكاية لفظ كتاب الوقف المذكور ان شاء الله تعالى ( قوله فكيف تأمرني به ) في رواية يحيى بن  
سعيد أن عمر استشار رسول الله ﷺ في أن يتصدق ( قوله ان شئت حبست أصلها و تصدقت بها ) أي بمنفعتها  
و بين ذلك ما في رواية عبيد الله بن عمر احبس أصلها و سبل ثمرتها و في رواية يحيى بن سعيد تصدق بشمره و حبس  
أصله ( قوله فتصدق عمر أنه لا يباع أصلها ولا يوهب ولا يورث ) زاد في رواية مسلم من هذا الوجه ولا يتباع زاد  
للدارقطني من طريق عبيد الله بن عمر عن نافع حبيس مادامت السموات كذا لاكثر الرواة عن نافع و لم يختلف فيه  
عن ابن عون الا ما وقع عند الطحاوي من طريق سعيد بن سفيان الجحدري عن ابن عون فذكره بلفظ صخر بن جويرة

وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالضَّيْفِ وَأَبْنِ السَّبِيلِ لَا جُنَاحَ عَلَيَّ مَنْ وَايَمَهَا أَنْ يَأْكُلَ مِنْهَا بِالْمَعْرُوفِ أَوْ يُطْعِمَ صَدِيقًا  
غَيْرَ مُتَمَوِّلٍ فِيهِ بِأَبِ الْوَقْفِ لِلْغَنِيِّ وَالْمَقْرِبِ وَالضَّيْفِ حَدِيثًا أَبُو عَامِرٍ حَدَّثَنَا ابْنُ عَوْنٍ عَنْ  
نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَجَدَ مَالًا بِجَنَيْبِ بْنِ فَاتِي النَّبِيِّ ﷺ فَأَخْبَرَهُ قَالَ إِنْ شِئْتَ  
تَصَدَّقْتَ بِهَا فَتَصَدَّقْ بِهَا فِي الْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَذِي الْقُرْبَى وَالضَّيْفِ

الآتي والجدري انما رواه عن صخر لا عن ابن عون قال السبكي اغتبطت بما وقع في رواية يحيى بن سعيد عن نافع  
عند البيهقي تصدق بثمره وحبس أصله لا يباع ولا يورث وهذا ظاهره أن الشرط من كلام النبي ﷺ بخلاف  
بقية الروايات فإن الشرط فيها ظاهره أنه من كلام عمر (قلت) قد تقدم قبل حصة أبواب من طريق صخر بن  
جويرية عن نافع بالنظر فقال النبي ﷺ تصدق بأصله لا يباع ولا يورث ولكن ينفق ثمره وهي أم الروايات  
وأصرحها في المقصود فعزوها إلى البخاري أولى وقد علقه البخاري في المزارعة بالنظر قال النبي ﷺ لعمر تصدق  
بأصله لا يباع ولا يورث ولكن ينفق ثمره فتصدق به وحكى هناك أن الداودي الشارح أنكر هذا المنظر ويظهر لي  
أذالك سبب إنكاره ثم ظهر لي أنه بسبب التصريح برفع الشرط إلى النبي ﷺ على أنه ولو كان الشرط من قول عمر  
فأفعله إلا ما فهمه من النبي ﷺ حيث قال له احبس أصلها وسبل ثمرتها وقوله تصدق صيغة أمر وقوله فتصدق  
بصيغة الفعل الماضي (قوله ١ في سبيل الله وفي الرقاب والمسكين والضيف وابن السبيل) جميع هؤلاء الأوصاف  
الالضيف هم المذكورون في آية الزكاة وقد تقدم بيانهم في كتاب الزكاة وقوله ولذي القربى يحتمل أن يكون هم  
من ذكر في الخمس كما سيأتي بيانهم ويحتمل أن يكون المراد به قريبي الواقف وبهذا الثاني جزم القرطبي والضيف  
معروف وهو من نزل بقوم يرد القرى وقد تقدم القول فيه في الهبة (قوله أن يأكل منها بالمعروف) تقدم البحث فيه  
قبل أبواب قال القرطبي جرت العادة بأن العامل يأكل من ثمرة الوقف حتى لو اشترط الواقف أن العامل لا يأكل منه  
يستقبح ذلك منه والمراد بالمعروف القدر الذي جرت به العادة وقيل القدر الذي يدفع به الشهوة وقيل المراد أن يأخذ  
منه بقدر عمله والاول أولى (قوله أويطعم في رواية صخر أويؤكل باسكان الواو وهي بمعنى يطعم) (قوله غير متمول فيه)  
وفي رواية الانصاري الماضية في آخر الشرط غير متمول به والمعنى غير متخذ منها مالا أي ملكا والمراد أنه لا يملك  
شيئا من رقبها ومالا منصوب على التمييز وزاد الانصاري وسلم قال فحدثت به ابن سيرين فقال غير متائل مالا والقائل  
فحدثت به هو ابن عون راويه عن نافع بين ذلك الدارقطني من طريق أبي أسامة عن ابن عون قال ذكرت حديث  
نافع لابن سيرين فذكره زاد سلم قال ابن عون وأنا أنى من قرأ هذا الكتاب أن فيه غير متائل مالا وفي رواية الترمذي  
من طريق ابن علي عن ابن عون حدثني رجل أنه قرأها في قطعة أديم أحمر قال ابن علي وأنا فرأيتها عند ابن عبيد الله  
ابن عمر كذلك وقد أخرج أبو داود صفة كتاب وقف عمر من طريق يحيى بن سعيد الانصاري قال نسخها لي عبد  
الله بن عمر فذكره وفيه غير متائل والمتائل بمثابة ثمثلة مشدودة بينهما همزة هو المتخذ والتائل اتخاذ أصل المتائل  
حتى كأنه عنده قديم وأثلة كل شيء أصله قال الشاعر \* وقد يدرك المجد المتائل أمثالي \* واشترط نفي التائل بقوى  
ما ذهب إليه من قال المراد من قوله يأكل بالمعروف حقيقة الاكل لا الاخذ من مال الوقف بقدر العمالة قاله القرطبي  
وزاد أحمد من طريق حماد بن زيد عن أيوب فذكر الحديث قال حماد وزعم عمرو بن دينار أن عبد الله بن عمر كان  
يهدى إلى عبد الله بن صفوان من صدقة عمر وكذا رواه عمر بن شبة من طريق حماد بن زيد عن عمر وزاد عمر بن  
شبة عن يزيد بن هرون عن ابن عون في آخر هذا الحديث وأوصي بها عمر إلى حنيفة أم المؤمنين ثم إلى الأكبر من  
آل عمر ونحوه في رواية عبيد الله بن عمر عند الدارقطني وفي رواية أيوب عن نافع عند أحمد إليه ذو الرأي من آل

(١) (قوله في سبيل الله الخ) كذا في نسخ الشارح وهو مخالف في الترتيب لما وقع لنا من نسخ البخاري اهـ

عمر فكانه كان أو لا شرط أن النظر فيه لذي الرأي من أهله ثم عين عند وصيته لحفصة وقدين ذلك عمر بن شبة عن أبي  
 عثمان المدني قال هذه نسخة صدقة عمر أخذتها من كتابه الذي عند آل عمر فنسختها حرفا حرفا هذا ما كتب عبد  
 الله عمر أمير المؤمنين في تمنع انه الى حفصة ما عاشت تنفق ثمره حيث أراها الله فان توفيت فالى ذوى الرأي من أهلها  
 (قلت) فذكر الشرط كله نحو الذى تقدم في الحديث المرفوع ثم قال والمائة وسق الذى أطعمني النبي ﷺ فانها  
 مع تمنع على سنته الذى امرت به ان شاء ولي تمنع ان يشتري من ثمره رقيقا يعملون فيه فعل وكتب معيقيب وشهد عبد الله  
 ابن الأرقم وكذا أخرج أبو داود في روايته نحو هذا وذكر اجمعا كتابا آخر نحو هذا الكتاب وفيه من الزيادة  
 وصرمة بن الأكوح والعبد الذى فيه صدقة كذلك وهذا يقتضي ان عمر انما كتب كتاب وقفه في خلافته لان معيقيب  
 كان كاتبه في زمن خلافته وقد وصفه فيه بأنه أمير المؤمنين فيحتمل أن يكون وقفه في زمن النبي ﷺ باللفظ  
 وتولى هو النظر عليه الى أن حضرته الوصية فكتب حينئذ الكتاب ويحتمل ان يكون آخر وقفته ولم يقع منه قبل  
 ذلك الاستشارته في كفيته وقدر وي الطحاوي وابن عبد البر من طريق مالك عن ابن شهاب قال قال عمر لولا أني  
 ذكرت صدقتي لرسول الله ﷺ لرددتها فهذا يشعر بالاحتمال الثاني وانه لم ينجز الوقف الا عند وصيته واستدل  
 الطحاوي بقول عمر هذا لاني حنيفة وزفر في ان ايقاف الارض لا يمنع من الرجوع فيها وان الذى منع عمر من الرجوع  
 كونه ذكره للنبي ﷺ فكره ان يفارقه على أمر ثم يخالفه الى غيره ولا حجة فيما ذكره من وجهين أحدهما أنه  
 منقطع لان ابن شهاب لم يدرك عمر ثانيها أنه يحتمل ما قدمته ويحتمل أن يكون عمر كان يرى بصحة الوقف  
 ولوومه الا ان شرط الواقف الرجوع فله أن يرجع وقدر وي الطحاوي عن علي مثل ذلك فلا حجة فيه لمن قال بان  
 الوقف غير لازم مع إمكان هذا الاحتمال وان ثبت هذا الاحتمال كان حجة لمن قال بصحة تعليق الوقف وهو عند  
 المالكية وبه قال ابن سريج وقال تعود منافعه بعد المدة المعينة اليه ثم الى ورثته فلو كان للتعلق ما لأصح اتفاقا كما لو  
 قال وقفته على زيد سنة ثم على الفقراء وحديث عمر هذا أصل في مشروعية الوقف قال أحمد حدثنا حماد هو ابن خالد  
 حدثنا عبد الله هو العمري عن نافع عن ابن عمر قال أول صدقة أي موقوفة كانت في الاسلام صدقة عمر وروى عمر  
 ابن شبة عن عمر وبن سعد بن معاذ قال سألتنا عن أول حبس في الاسلام فقال المهاجرون صدقة عمر وقال الانصار  
 صدقة رسول الله ﷺ وفي اسناده الواقدي وفي مغازي الواقدي أن أول صدقة موقوفة كانت في الاسلام أراضى  
 مخيريق بالمعجمة مصغر التي أوصى بها الى النبي ﷺ فوقها النبي ﷺ قال الترمذي لانعام بين الصحابة والمتقدمين  
 من أهل العلم خلافا في جواز وقف الارضين وجاء عن ثريج أنه أنكر الحبس ومنهم من تأوله وقال أبو حنيفة لا يلزم  
 وخالفه جميع أصحابه الا زفر بن الهذيل فحكي الطحاوي عن عيسى بن أبان قال كان يوسف يجزيع الوقف فبلغه  
 حديث عمر هذا فقال من سمع هذا من ابن عون فحدثه به ابن عليه فقال هذا لا يسع أحدا خلافا له ولو بلغ أبا حنيفة  
 فقال به فرجع عن بيع الوقف حتى صار كأنه لا خلاف فيه بين أحدهم ومع حكاية الطحاوي هذا فقد انتصر  
 كعادته فقال قوله في قصة عمر حبس الأصل وسبل التمرة لا يستلزم التأيد بل يحتمل أن يكون أراد مدة اختياره  
 لذلك اه ولا يخفى ضعف هذا التأويل ولا يفهم من قوله وقفت وحبست الا التأيد حتى يصرح بالشرط عند من  
 يذهب اليه وكأنه لم يقف على الرواية التي فيها حبس مادامت السموات والارض قال القرطبي رد الوقف مخالف  
 للاجماع فلا يلتفت اليه وأحسن ما يعتذر به عن رده ما قال أبو يوسف فانه أعلم بأبي حنيفة من غيره وأشار الشافعي الى أن  
 الوقف من خصائص أهل الاسلام أي وقف الأراضى والعقار قال ولا نعرف أن ذلك وقع في الجاهلية وحقيقة الوقف  
 شرعا مود حنيفة تقطع تصرف الواقف في رقبة الموقوف الذى يدوم الانتفاع به وثبتت صرف منفعة في جهة خير وفي  
 حديث الباب من الترائد جواز ذكر الوالد أباه باسمه المجرد من غير كنية ولا لقب وفيه جواز اسناد الوصية والنظر على  
 الوقف للمدراة وتقدمها على من هو من أقرباها من الرجال وفيه اسناد النظر الى من لم يسم اذا ووصف بصفة معينة تميزه

وأن الواقف يلي النظر على وقفه اذالم يستنده لغيره قال الشافعي لم يزل العدد الكثير من الصحابة ممن جدهم يولون أوقافهم  
 نقل ذلك الالوف عن الالوف لا يختلفون فيه وفيه استشارة أهل العلم والدين والفضل في طرق الخير سواء كانت دينية  
 أو دنيوية وأن أنشور يشير بأحسن ما يظهر له في جميع الامور وفيه فضيلة ظاهرة لعدم لرغبته في امتثال قوله تعالى ان  
 تناولوا البر حتى تنفقوا مما تحبون وفيه فضل الصدقة الجارية وصحة شروط الواقف واتباعه فيها وانه لا يشترط  
 تعيين المصرف لفظا وفيه ان الواقف لا يكون الا فيما له أصل يدوم الانتفاع به فلا يصح وقف مالا يدوم الانتفاع  
 به كالطعام وفيه أنه لا يكفي في الواقف لنظ الصدقة سواء قال تصدقت بكذا أو جعلته صدقة حتى يضيف اليها شيئا  
 آخر لتردد الصدقة بين أن تكون تملك الرقبة أو وقف المنفعة فاذا أضاف اليها ما يميز أحد المحتملين صح  
 بخلاف ما لو قال وقفت أو حبست فانه صريح في ذلك على الراجح وقيل الصريح الواقف خاصة وفيه نكح لثبوت  
 التحبيس في قصة عمر هذه نعم لو قال تصدقت بكذا على كذا وذكر جهة عامة صح ونسك من أجاز الاكتفاء بقوله  
 تصدقت بكذا بما وقع في حديث الباب من قوله فتصدق بها عمر ولا حجة في ذلك لما قدمته من أنه أضاف اليها لا يتباع  
 ولا توهب ويحتمل أيضا أن يكون قوله فتصدق بها عمر راجعا الى اثمرة على حذف مضاف أي فتصدق بثمرتها فليس  
 فيه متعلق لمن أثبت الواقف بلفظ الصدقة مجردا وهذا الاحتمال الثاني جزم القرطبي وفيه جواز الواقف على الاغنياء  
 لان ذوى القربى والضيف لم يقيد بالحاجة وهو لا يصح عند الشافعية وفيه أن لو وقف أن يشترط لنفسه جزءا من ربح  
 الموقوف لان عمر شرط لمن ولى وقفه أن يأكل منه بالمعروف ولم يستثن ان كان هو الناظر أو غيره فدل على صحة الشرط  
 واذا جاز في المبهم الذي تعينه العادة كان فيما يعينه هو أجوز ويستنبط منه صحة الواقف على النفس وهو قول ابن أبي ليلى  
 وأبي يوسف وأحمد في الارجح عنه وقال به من المالكية ابن شعبان وجمهورهم على المنع الا اذا استثنى لنفسه شيئا سيرا  
 بحيث لا يتهم أنه قصد حرمان ورثته ومن الشافعية ابن سريج وطائفة وصنف محمد بن عبد الله الانصاري شيخ  
 البخاري جزءا ضخما واستدل له بقصة عمر هذا بقصة ركب البدنة وحدث أنس في أنه عليه السلام أعتق صفيية وجعل  
 عتقها صداقها ووجه الاستدلال به أنه أخرجه عن ملكه بالعتق وزدها اليه بالشرط وسيأتي البحث فيه في النكاح  
 وبقصة عثمان الآتية بعد أبواب واحتج المانعون بقوله في حديث الباب سبل اثمرة وتسبيل اثمرة تملكها للغير والانسان  
 لا يتمكن من تملك نفسه نفسه وتعقب بان امتناع ذلك غير مستحيل ومنعه تملكه لنفسه انما هو لعدم الفائدة والتائدة  
 في الواقف حاصلة لان استحقاقه اياه ملكا غير استحقاقه اياه وقتنا ولا سيما اذا ذكر له مالا آخر فانه حكم آخر يستفاد  
 من ذلك الواقف واحتجوا أيضا بان الذي يدل عليه حديث الباب أن عمر اشترط لناظر وقفه أن يأكل منه بقدر عماله  
 ولذلك منعه أن يتخذ لنفسه مالا فلو كان يؤخذ منه صحة الواقف على النفس لم يمنعه من الاتخاذ وكأنه اشترط لنفسه  
 أمرا لو سكت عنه لكان يستحقه لقيامه وهذا على ارجح قولي العلماء ان الواقف اذا لم يشترط لناظر قدر عمله جاز له  
 أن يأخذ بقدر عمله ولو اشترط الواقف لنفسه النظر واشترط أجره ففي صحة هذا الشرط عند الشافعية خلاف  
 كالهشمي اذا عمل في الزكاة هل يأخذ من سهم العاملين والراجح الجواز ويؤيده حديث عثمان الآتي بعد واستدل به على  
 جواز الواقف على الوارث في مرض الموت فان زاد على الثلث رد وان خرج منه لزم وهو احدى الروايتين عن أحمد  
 لان عمر جعل النظر بده لحفصة وهي بمن يرثه وجعل لمن ولى وقفه أن يأكل منه وتعقب بان وقف عمر صدر منه في  
 حياة النبي عليه السلام والذي أوصى به انما هو شرط النظر واستدل به على ان الواقف اذا شرط لناظر شيئا أخذه وان لم  
 يشترطه له لم يجز الا ان دخل في صفة أهل الواقف كالفقراء والمساكين فان كان على معينين ورضوا بذلك جاز واستدل به  
 على أن تعليق الواقف لا يصح لان قوله حبس الاصل يناقض تاقبته وعن مالك وابن سريج يصح واستدل بقوله  
 لا يتباع على ان الواقف لا يتاقل به وعن أبي يوسف ان شرط الواقف أنه اذا تعطلت منافعه يبيع وعرف ثمنه في غيره  
 ويوقف في ماسمى في الاول وكذا ان شرط البيع اذا رأى الحظ في نقله الى موضع آخر واستدل به على وقف المشاع

**باب وقف الأرض لمسجد حدثني** إسحاق أخبرنا عبد الصمد قال سمعت أبي حدثنا أبو التياح قال حدثني أنس بن مالك رضي الله عنه لما قدم رسول الله ﷺ المدينة أمر بالمسجد وقال يا بني النجار ثموني حائطكم هذا قالوا لا والله لا نطلب منه إلا إلى الله **باب** وقف الدواب والكراع والعروض والصاميت ، قال الزهري فيمن جعل ألف دينار في سبيل الله ، ودفعها إلى غلام له تاجر يتجر بها ، وجعل ربحه صدقة للمساكين والأقربان هل للرجل أن يأكل من ربح تلك الألف شيئا وإن لم يكن جعل ربحها صدقة في المساكين ، قال ليس له أن يأكل منها **حدثنا** مسدد حدثنا يحيى حدثنا عبيد الله قال حدثني نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أن عمر حمل على فرس له في سبيل الله أعطاه رسول الله ﷺ له فحمل عليها رجلا ، فأخبر عمر أنه قد وقفها يديعها ، فسأل رسول الله ﷺ

لأن المائة سهم التي كانت لعمر نجبر لم تكن منقسمة وفيه أنه لا سراية في الأرض الموقوفة بخلاف العتق ولم ينقل أن الوقف سرى من حصص عمر إلى غيرها من باقي الأرض وحكي بعض المتأخرين عن بعض الشافعية أنه حكم فيه بالسراية وهو شاذ منكر واستدل به على أن خير فتحت عنوة وسيأتي البحث فيه في كتاب المغازي إن شاء الله تعالى \* (قوله باب وقف الأرض للمسجد) لم يختلف العلماء في مشروعية ذلك الأمن أنكر الوقف ولا من نقاه إلا أن في الجزء المشاع احتمالا لبعض الشافعية قال ابن الرفعة يظهر أن وقف المشاع فيما لا يمكن الانتفاع به لا يصح وجزم ابن الصلاح بالصحة حتى يحرم على الجنب المكث فيه ونوزع في ذلك قال الزين بن المنير لعل البخاري أراد الرد على من خص جواز الوقف بالمسجد وكانه قال قد نفد وقف الأرض المذكورة قبل أن تكون مسجدا فدل على أن صحة الوقف لا تختص بالمسجد ووجه أخذه من حديث الباب أن الذين قالوا لا نطلب منها إلا إلى الله كأنهم تصدقوا بالأرض المذكورة فتم انعقاد الوقف قبل البناء فيؤخذ منه أن من وقف أرضا على أن يبنيها مسجدا انعقد الوقف قبل البناء (قلت) ولا يخفى تكلفه (قوله حدثني إسحاق) كذا للجميع إلا أصيلي فنسبه فقال حدثنا إسحاق بن منصور ووقع في رواية أبي علي بن شيبويه حدثنا إسحاق هو ابن منصور وأما عبد الصمد فهو ابن عبد الوارث والأسناد كدبصريون (قوله بالمسجد) في رواية الكشميهني ببناء المسجد وستأتي بقية مباحث الحديث في أوائل الهجرة إن شاء الله تعالى \* (قوله باب وقف الدواب والكراع والعروض والصاميت) هذه الترجمة معقودة لبيان وقف المنقولات والكراع بضم الكاف وتخفيف الراء اسم لجميع الخيل فهو بعد الدواب من عطف الخاص على العام والعروض بضم المهملة جمع عرض بالسكون وهو جميع ما عدا النقد من المال والصامت بالمهملة بلفظ ضد الناطق والمراد به من النقد الذهب والنضة ووجه أخذ ذلك من حديث الباب المشتمل على قصة فرس عمر أنها دالة على صحة وقف المنقولات فيلحق به ما في معناه من المنقولات إذا وجد الشرط وهو تحبب العين فلا تباع ولا توهب بل ينتفع بها والانتفاع في كل شيء بحسبه (قوله وقال الزهري الخ) هو ذهاب من الزهري إلى جواز مثل ذلك وقد أخرج عنه هكذا ابن وهب في موطئه عن يونس عن الزهري ثم ذكر المصنف حديث ابن عمر في قصة عمر في حمله على الفرس في سبيل الله ثم وجده يباع وقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب الهبة واعترضه الإسماعيلي فقال لم يذكر في الباب إلا الأثر عن الزهري والحديث في قصة الفرس التي حمل عليها عمر فقط وأثر الزهري خلاف ما تقدم من الوقف الذي أدان فيه النبي ﷺ لعمر بأن يحبس أصله وينتفع بثمرته والصامت إنما ينتفع به بأن يخرج بعينه إلى شيء غيره وليس هذا بتحبب الأصل والانتفاع بالثمره بل المأذون فيه ما عدا منه نفع بفضل كالثمره والغلة والارتفاق والعين قائمة قائما لا ينتفع به إلا بإفاته عينه فلا اد ملاخضا وجواب هذا الاعتراض أن الذي حضره في الانتفاع بالصامت



أَنْ يَبْتَاعَهَا ، قَالَ لَا تَبْتَاعَهَا وَلَا تَرْجِعَنَّ فِي صَدَقَتِكَ **بَابُ نَفَقَةِ الْقِيمِ لِلْوَقْفِ حَدِيثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ  
 ابْنُ يُونُسَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ عَنِ الْأَعْرَجِ عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ  
 ﷺ قَالَ لَا يَقْتَسِمُ وَرَثَتِي دِينَارًا وَلَا دِرْهَمًا مَاتَرَ كَتَبْتُ بَعْدَ نَفَقَةِ نِسَائِي وَمَوْنَةَ عَامِلِي فَهُوَ صَدَقَةٌ **حَدِيثَنَا** قَتِيْبَةُ  
 ابْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا حَمَّادٌ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ عُمَرَ اشْتَرَطَ فِي وَثْقِهِ أَنْ  
 يَأْكُلَ مَنْ وَلِيَهُ وَيُوَكِّلَ صَدِيقَهُ غَيْرَ مَمْمُولٍ مَالًا **بَابُ إِذَا وَقَفَ أَرْضًا أَوْ بَيْتًا ، وَاشْتَرَطَ لِنَفْسِهِ**  
 مِثْلَ دِلَالِ الْمُسْلِمِينَ . وَقَفَ أَنَسُ دَارًا ، فَكَانَ إِذَا قَدِمَ نَزَلَهَا وَتَصَدَّقَ الزَّيْرُ بِدَوْرِهِ وَقَالَ لِلْمَرْدُودَةِ  
 مِنْ بَنَاتِهِ أَنْ تَسْكُنَ غَيْرَ مُضْرَةٍ وَلَا مُضْرٍ بِهَا ، فَإِنْ اسْتَفْنَتْ بِزَوْجٍ فَلَيْسَ ذَا حَقٍّ ، وَجَعَلَ ابْنُ عُمَرَ  
 نَصِيْبَهُ مِنْ دَارِ عُمَرَ سُكْنَى لِذَوِي الْحَاجَةِ مِنْ آلِ عَبْدِ اللَّهِ ، وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ أَخْبَرَنِي أَبِي عَنْ شُعْبَةَ عَنْ أَبِي

ليس بمسلم بل يمكن الانتفاع بالصامت بطريق الارتفاق بأن يحبس مثلامنه ما يجوز لبسه للمرأة فيصح بان يحبس  
 أصله وينتفع به النساء باللبس عند الحاجة اليه كما قدمت توجيهه والله أعلم ( قوله باب نفقة القيم للوقف ) في رواية  
 الحموي نفقة بقية الوقف والاول أظهر فانه أورد فيه حديث أبي هريرة مرفوعا لا تقسم ورثتي دينارًا ولا درهما  
 مآركت بعد نفقة نسائي ومؤنة عاملي فهو صدقة وهو دال على مشروعية أجرة العامل على الوقف والمراد بالعامل  
 في هذا الحديث القيم على الأرض والاجير ونحوها أو الخليفة بعده ﷺ وروى من قال ان المراد به أجرة حافر قبره  
 وقوله لا تقسم ورثتي باسكان الميم على النهي و بضمها على النفي وهو الأشهر وبه يستقيم المعنى حتى لا يعارض  
 ما تقدم عن عائشة وغيرها أنه لم يترك ﷺ مالا يورث عنه وتوجيه رواية النهي أنه لم يقطع بأنه لا يخلف شيئاً بل كان  
 ذلك محتملاً فنهاهم عن قسمة ما يخلف ان اتفق انه خلف وقوله ﷺ ورثتي مما عم ورثة باعتبار أنهم كذلك بالقوة  
 لكن منهم من الميراث الدليل الشرعي وهو قوله لا يورث ما تركنا صدقة وسيأتي شرحه مستوفى في كتاب الخمس  
 ان شاء الله تعالى ثم أورد المصنف حديث ابن عمر في وقف عمر مختصراً وقد تقدم شرحه مستوفى قبل بياب وقد  
 اعترضه الاسماعيلي بان المحفوظ عن حماد بن زيد عن أيوب عن نافع أن عمر ليس فيه ابن عمر ثم أوردته كذلك من  
 طريق سليمان بن حرب وغير واحد عن حماد ( قلت ) لكن البخاري أخرجه عن قتيبة عنه وقتيبة من الحفاظ وقد  
 تابعه يونس بن محمد عن حماد بن زيد فوصله أخرجه أحمد عنه مطولاً ووصله أيضاً يزيد بن زريع عن أيوب أخرجه  
 الاسماعيلي وقال الحميدي لم أقف علي طريق قتيبة في صحيح البخاري وهو ذعول شديد منه فانه ثابت في جميع النسخ  
 \* ( قوله باب اذا وقف أرضاً أو بيتاً أو اشترط لنفسه مثل دلاء المسلمين ) هذه الترجمة معقودة لمن بشرط لنفسه  
 من وقفه منفعة وقد قيد بعض العلماء الجواز بما اذا كانت المنفعة عامة كما تقدم ( قوله ووقف أنس ) هو ابن  
 مالك ( دارا فكان اذا قدم نزلها ) وصله البيهقي من طريق الانصاري حدثني أبي عن ثمامة عن أنس أنه وقف  
 داره بالمدينة فكان اذا حج مر بالمدينة فنزل داره وهو موافق لما تقدم عن المالكية أنه يجوز أن يقف الدار  
 ويستثنى لنفسه منها بيتاً ( قوله وتصدق الزبير بدوره وقال للمردودة من بناته أن تسكن غير مضرة ولا مضربها  
 فان استغنت بزواج فليس لها حق ) وصله الدارمي في مسنده من طريق هشام بن عروة عن أبيه ان الزبير جعل  
 دوره صدقة على بنه لاتباع ولاتوهب ولاتورث وان للمردودة من بناته فذكر نحوه ووقع في بعض النسخ من  
 نسائه وصوبها بعض المتأخرين فوم فان الواقع بخلافها وقوله غير مضرة ولا مضربها بكسر الضاد الاولى وفتح  
 الثانية ( قوله وجعل ابن عمر نصيبه من دار عمر سكني لذوي الحاجات من آل عبدالله بن عمر ) وصله ابن سعد  
 بمعناه وفيه انه تصدق بداره محبوسة لاتباع ولاتوهب ( قوله وقال عبدان الخ ) كذا للجميع قال أبو نعيم ذكره عن

إِسْحَقَ عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ عُمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حَيْثُ حُوصِرَ أَشْرَفَ عَلَيْهِمْ ، وَقَالَ أَنْشُدْكُمْ اللَّهَ وَلَا  
 أَنْشُدُ إِلَّا أَصْحَابَ النَّبِيِّ ﷺ أَلَسْتُمْ تَعْلَمُونَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ مَنْ حَفَرَ رُومَةَ فَلَهُ الْجَنَّةُ  
 فَحَفَرْتُمَا . أَلَسْتُمْ تَعْلَمُونَ أَنَّهُ قَالَ مَنْ جَهَزَ جَيْشَ الْعُسْرَةِ فَلَهُ الْجَنَّةُ فَجَهَزْتُهُ . قَالَ فَصَدَّقُوهُ بِمَا قَالَ

عبدان بلا رواية وقد وصله الدارقطني والاسماعيلي وغيرهما من طريق القاسم بن محمد المروزي عن عبدان بن تامة  
 وأبو اسحق المذكور في أسناده هو السبيعي وأبو عبد الرحمن هو السلمي قال الدارقطني تفرد بهذا الحديث عثمان والد  
 عبدان عن شعبة وقد اختلف فيه على أبي اسحق فرواه زيد بن أبي أنيسة عنه كذه الرواية أخرجه الترمذي والنسائي  
 ورواه عيسى بن يونس عن أبيه عن أبي اسحق عن أبي سلمة عن عثمان أخرجه النسائي أيضا وتابعه أبو قطن عن  
 يونس أخرجه أحمد ( قلت ) وتفرد عثمان والد عبدان لا يضره فإنه ثقة واتفق شعبة وزيد بن أبي أنيسة على روايته  
 هكذا أرجح من أفراد يونس بن أبي اسحق إلا أن الرجل أعرف به من غيرهم فيتعارض الترجيح فلعل  
 لأبي اسحق فيه أسنادين ( قوله أن عثمان ) أي ابن عفان ( قوله حيث ) في رواية الكشميني حين حوصر  
 أي لما حاصره المصريون الذين انكروا عليه تولية عبد الله بن سعد بن أبي سرح والقصة مشهورة وقد وقع  
 في رواية النسائي من طريق زيد بن أبي أنيسة المذكورة قال لما حصر عثمان في داره واجتمع الناس قام  
 فأشرف عليهم الحديث ( قوله أنشدكم الله ) في رواية الاحنف عند النسائي أنشدكم بالله الذي لا اله الا هو زاد  
 الترمذي والنسائي من رواية ثمامة بن حزن عن عثمان أنشدكم الله والاسلام ( قوله من حفر رومة ) قال ابن  
 ابن بطان هذا وهم من بعض رواة والمعروف أن عثمان اشتراها لأنه حفرها ( قلت ) هو المشهور في الروايات فقد  
 أخرجه الترمذي من رواية زيد بن أبي أنيسة عن أبي اسحق فقال فيه هل تعلمون أن رومة لم يكن يشرب من مائها الا  
 ضمن لكن لا يتعين الوهم فقد روى البغوي في الصحابة من طريق بشر بن بشير الأسلمي عن أبيه قال لما قدم المهاجرون  
 المدينة استنكروا الماء وكانت لرجل من بني غفار عين يقال لها رومة وكان يبيع منها القربة بمد فقال له النبي ﷺ  
 تبعنيها بعين في الجنة فقال يا رسول الله ليس لي ولا لعالمي غيرها فبلغ ذلك عثمان رضي الله عنه فاشترها بخمسة وثلاثين  
 ألف درهم ثم أتى النبي ﷺ فقال أنجمل لي فيها ما جعلت له قال نعم قال قد جعلتها للمسلمين وإن كانت أولاعينا فلا مانع أن  
 يخفر فيها عثمان بثراول لعل العين كانت تجرى الى بثرفوسعها وطواها فنسب حفرها اليه ( قوله فصدقوه بما قال ) في رواية صعصعة  
 ابن معاوية التيمي قال أرسل عثمان وهو محصور الى علي وطلحة والزبير وغيرهم فقال احضروا غدا فأشرف عليهم فذكر  
 الحديث بطوله أخرجه سيف في النتوح وللنسائي من طريق الاحنف بن قيس ان الذين صدقوه بذلك هم علي بن  
 أبي طالب وطلحة والزبير وسعد بن أبي وقاص وزاد الترمذي في رواية زيد بن أبي أنيسة أي عن أبي اسحق في روايته  
 هل تعلمون أن حراء حين انتفض قال رسول الله ﷺ أنبت حراء فليس عليك الا نبي أو صديق أو شهيد قالوا نعم  
 وسيأتي هذا من حديث أنس في مناقب عثمان ان شاء الله تعالى وفي رواية زيد أيضا ذكر رومة لم يكن يشرب منها الا  
 ضمن فابتعتها فجعلتها للتقير والغنى وابن السبيل وزاد النسائي من طريق الاحنف عن عثمان فقال اجعلها سقاية  
 للمسلمين وأجرها لك وزاد في روايته أيضا وأشياء عددها فمن تلك الاشياء ما وقع في رواية ثمامة بن حزن المذكورة  
 هل تعلمون أن المسجد حاق بأهله فقال رسول الله ﷺ من يشتري بقعة آل فلان فيزيدها في المسجد بخير منها في  
 الجنة فاشترتها من صلب مالي فاتم اليوم تمنعوني أو أصلي فيها ونحوه لاسحق بن راهويه وابن خزيمة وابن حبان من  
 طريق أبي سعيد مولى أبي أسيد عن عثمان في قصة مقتله مطولا وزاد النسائي من رواية الاحنف بن قيس عن عثمان أنه  
 اشتراها بعشرين ألفا أو خمسة وعشرين ألفا وزاد في ذكر جيش العسرة فجهزتهم حتى لم يفقدوا عقالا ولا خطاما  
 وللترمذي من حديث عبد الرحمن بن حبان السلمي أنه جهزهم بثلاثمائة بعير ولاحمد من حديث عبد الرحمن بن سمرة أنه

وقال عمرُ في قَبْرِه لَأَجْنَحَ عَلَيَّ مَنْ وَلِيَهُ أَنْ يَأْكُلَ . وَقَدْ بَلِيَهُ الْوَاقِفُ وَغَيْرُهُ فَهَوَّ وَاسِعَ الْكَلِّ  
**بَابُ** إِذَا قَالَ الْوَاقِفُ لَا نَطْلُبُ نَمْنَهُ إِلَّا إِلَى اللَّهِ فَهُوَ جَائِزٌ **حَدِيثًا** مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ عَنْ أَبِي  
 التَّيَّاحِ عَنْ أَنَسِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ يَا بَنِي النَّجَارِ تَأْمِنُونِي بِمَحَاطِطِكُمْ ، قُلُوا لَا نَطْلُبُ  
 نَمْنَهُ إِلَّا إِلَى اللَّهِ **بَابُ** قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ : يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا شَهَادَةٌ بَيْنَكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمْ  
 الْمَوْتُ حِينَ الْوَصِيَّةِ اثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ أَوْ آخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ إِلَى قَوْلِهِ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ

جاء بألف دينار في ثوبه فصحبها في حجر النبي ﷺ حين جهز جيش العسرة فقال ﷺ ما على عثمان من عمل بعد اليوم  
 وأخرج أسد بن موسى في فضائل الصحابة من مرسل قتادة حمل عثمان على ألف بعير وسبعين فرسا في العسرة وعند  
 أبي يعلى من وجه آخر ضعيف جاء عثمان بسبعمائة أوقية ذهب وعند ابن عدي بسند ضعيف جدا عن حذيفة أن  
 النبي ﷺ استعان عثمان في جيش العسرة فجاء بعشرة آلاف دينار ولعلها كانت عشرة آلاف درهم فتوافق رواية  
 عبد الرحمن بن سمرة من صرف الدينار بعشرة دراهم ومن تلك الأشياء ما وقع في رواية أبي سلمة بن عبد الرحمن عن  
 عثمان عند أحمد والنسائي أنشد الله رجلا شهد رسول الله ﷺ يوم بيعة الرضوان يقول هذه يد الله وهذه يد عثمان  
 الحديث وسيأتي بيان ذلك في مناقب عثمان من حديث ابن عمر أن شاء الله تعالى ومنها ما روى المدارقني من طريق  
 ثمامة بن حرب عن عثمان أنه قال هل تعلمون أن رسول الله ﷺ زوجني ابنتيه واحدة بعد أخرى رضي بي ورضي  
 عني قالوا نعم ومنها ما أخرجه ابن منده من طريق عبيد الحميري قال أشرف عثمان فقال يا طلحة أنشدك الله أما سمعت  
 رسول الله ﷺ يقول ليأخذ كل رجل منكم بيد جليسه فأخذ بيدي فقال هذا جليسي الدنيا والآخرة قال نعم  
 وللحاكم في المستدرک من طريق أسلم أن عثمان حين حصر قال لطلحة أنذرك إذ قال النبي ﷺ أن عثمان رفيقي في الجنة  
 قال نعم وفي هذا الحديث من الفوائد مناقب ظاهرة لعثمان رضي الله عنه وفيها جواز تحدث الرجل بمناقبه عند الاحتياج  
 إلى ذلك لدفع مضرة أو تحصيل منفعة وإنما يكره ذلك عند المناخرة والمناخرة والعجب ( قوله وقال عمر في وقفه )  
 تقدم شرحه مستوفى قبل ثلاثة أبواب وقد ادعى الإسماعيلي وغيره أنه ليس في أحاديث الباب شيء يوافق ما ترجم به  
 الأثر أنس وليس كذلك فإن جميع ما ذكره مطابق لها فأما قصة أنس فظاهرة في الترجمة وأما قصة الزبير فمن جهة أن  
 البنت ربما كانت بكرا فطلقت قبل الدخول فتكون مؤنتها على أبيها فيلزمه إسكانها فإذا أسكنها في وقتيه فكانت  
 اشترط على نفسه رفع كلفة وأما قصة ابن عمر فتخرج على هذا المعنى لأن الآل يدخل فيهم الأولاد كبارهم وصغارهم وأما  
 قصة عثمان فأشار إلى ما ورد في بعض طرقه وهو قوله فيما أخرجه الترمذي من طريق ثمامة بن حزن قال شهدت الدار  
 حين أشرف عليهم عثمان فقال أنشدكم بالله وبالاسلام هل تعلمون أن رسول الله ﷺ قدم المدينة وليس فيها ماء يستعذب  
 غير بئر رومة فقال من يشتري بئر رومة يجعل دلوه مع دلاء المسلمين بخير له منها في الجنة فاشترى بئرها من صلب مالي الحديث  
 وقد تقدم شيء من ذلك في كتاب الشرب وأما قصة عمر فقد ترجم لها بخصوصها وقد تقدم توجيه ذلك قبل أبواب  
 ( قوله باب إذا قال الواقف لا نطلب نمنه إلا إلى الله تعالى ) أو رده فيه حديث أنس في قول بني النجار لا نطلب نمنه إلا إلى  
 الله أوره مختصرا جدا وقد تقدم بسنده وزيادة في متنه قبل خمسة أبواب قال الإسماعيلي المعنى أنهم لم يبيعوه ثم جعلوه  
 مسجدا الآن قول المالك لا أطلب نمنه إلا إلى الله لا يصيره وقفا وقد يقول الرجل هذا عبده فلا يصيره وقفا ويقول  
 للمدبر فيجوز بيعه وقال ابن المنير مراد البخاري أن الواقف يصح بأي لفظ دل عليه أما بمجرد ما بقرينة والله أعلم  
 كذا قال وفي الجزم بأن هذا مراده نظر بل يحتمل أنه أراد أنه لا يصير بمجرد ذلك وقفا ( قوله باب قول الله عز وجل  
 يا أيها الذين آمنوا شهادة بينكم إذا حضر أحدكم الموت حين الوصية اثنان ذوا عدل منكم أو آخران من غيركم إلى قوله  
 والله لا يهدي القوم الفاسقين ) كذا لا يبي ذر وساق في رواية الاصيلي وكرهية الآيات الثلاث قال الزجاج في المعاني

الأوليان واحدهما أولى ومنه أولى به عشر ظهر أعثرنا أظهرنا وقال لي علي بن عبد الله حدثنا يحيى  
ابن آدم حدثنا ابن أبي زائدة عن محمد بن أبي القاسم عن عبد الملك بن سعيد بن جبير عن أبيه  
عن ابن عباس رضي الله عنهما قال خرج رجل من بني سهم مع تميم الداري

هذه الآيات الثلاث من أشكل ما في القرآن اعرابا وحكما ومعنى ( قوله الاوليان واحدهما أولى ومنه أولى به ) أى أحق  
به ووقع هذا في رواية الكشميهنى لابي در وحده وكذا الذي بعده والمعنى وآخران أى شاهدان آخران يقومان  
مقام الشاهدين الاولين من الذين استحق عليهم أى من الذين حق عليهم وهم أهل الميت وعشيرته والاوليان أى  
الاحقان بالشهادة لقرايتهما ومعرفتهما وارتفع الاوليان بتقديرهما كأنه قيل من الشاهدان فأجيب الاوليان أو هابدل من  
الضمير في يقومان أو من آخران ويجوز أن يرتفعوا باستحق أى من الذين استحق عليهم انتداب الاوإن منهم للشهادة  
لاطلاعهم على حقيقة الحال ولهذا قال أبو اسحق الزجاج هذا الموضع من أصعب ما في القرآن اعرابا قال الشهاب  
السمين ولقد صدق والله فيما قال ثم بسط القول في ذلك وختمه بان قال وقد جمع الزمخشري ما قلته باوجز عبارة فقال  
فذكر ما تقدم فلذلك اقتضت عليه ( قوله عشر ظهر أعثرنا اظهرنا ) قال أبو عبيدة في المجاز قوله فان عشر على أنهما  
استحقا اثما أى فان ظهر عليه وروى الطبري من طريق سعيد عن قتادة فان عشر على أنهما استحقا اثما  
ان أطلع منهما على خيانة وأما تفسير أعثرنا فقال الفراء قوله أعثرنا عليهم أى اظهرنا وأطلعنا قال وكذلك قوله  
فان عشرى اطلع ( قوله وقال لي علي بن عبد الله ) اي ابن المدينة كذا لابي ذر والاكثر وفي رواية  
النسفي وقال علي بن حذف المحاورة وكذا جزمه أبو نعيم لكن أخرجه المصنف في التاريخ فقال حدثنا علي بن المدينة  
وهذا مما يقوى ما قررته غير مرة من أنه يعبر بقوله وقال لي في الاحاديث التي سمها لكن حيث يكون في اسنادها  
عنده نظر أو حيث تكون موقوفة وأما من زعم انه يعبر بها فيما أخذه في المذاكرة أو بالناولة فليس عليه دليل ( قوله  
ابن أبي زائدة ) هو يحيى بن زكريا ومحمد بن أبي القاسم يقال له الطويل ولا يعرف اسم أبيه وثقه يحيى بن معين وأبو حاتم  
وتوقف فيه البخاري مع كونه أخرجه حديثه هذا فروي النسفي عن البخاري قال لا أعرف محمد بن أبي القاسم هذا  
كما ينبغي وفي نسخة الصغاني كما أشبهى وقد روى عنه أيضا أبو أسامة وكان علي بن عبد الله يعني ابن المدينة استحسنه  
وزاد في نسخة الصغاني أن الثوري قال قلت للبخاري رواه غير محمد بن أبي القاسم قال لا وقد روى عنه أبو أسامة  
أيضا لكنه ليس بمشهور وروى عمر الجعفي بالموحدة والجيم مصغرا عن البخاري نحو هذا وزاد قيل له رواه يعني  
هذا الحديث غير محمد بن أبي القاسم فقال لا وهو غير مشهور ( قلت ) وماله في البخاري ولا لشيخه عبد الملك بن سعيد  
ابن جبير غير هذا الحديث الواحد ورجال الاسناد ما بين علي بن عبد الله وابن عباس كوفيون ( قوله خرج رجل من  
بني سهم ) هو بزييل بموحدة وزاي مصغر وكذا ضبطه ابن ماكولا ووقع في رواية الكلبى عن أبى صالح عن ابن عباس  
عن تميم نفسه عند الترمذي والطبري بذييل بدل الزاي ورأيت في نسخة صحيحة من تفسير الطبري بزييل براء بغير نقطة  
ولا بن منه من طريق السدي عن الكلبى بذييل بن أبي مارية ومثله في رواية عكرمة وغيره عند الطبري مر سلا لكنه  
لم يسمه ووهب من قال فيه بذييل بن ورقاء فانه خزاعي وهذا سهمى وكذا وهم من ضبطه بذييل بالذال المعجمة ووقع في  
رواية ابن جرير انه كان مساما وكذا أخرجه بسنده في تفسيره ( قوله مع تميم الداري ) أي الصحابي المشهور وذلك  
قبل أن يسم تميم كاسياني وعلى هذا فهو من مرسل الصحابي لان ابن عباس لم يحضر هذه القصة وقد جاء في بعض  
الطرق أنه رواها عن تميم نفسه بين ذلك الكلبى في روايته المذكورة فقال عن ابن عباس عن تميم الداري قال بري الناس  
من هذه الآيات غيري وغير عدي بن بداء وكانا نصرانيين يختلفان الى الشام قبل الاسلام فاتيا الشام في تجارتهما وقدم  
عليهما مولى لبني سهم وبختم أن تكون القصة وقعت قبل الاسلام ثم تأخرت المحاكمة حتى أسلموا كلهم فان في

وَعَدِيُّ بْنُ بَدَاءَ فَمَاتَ السَّهْمِيُّ بِأَرْضِ لَيْسَ بِهَا مُسْلِمٌ . فَلَمَّا قَدِمَا بَرَكَتِهِ قَعَدُوا جَامًا مِنْ فِضَّةٍ مُخَوَّمًا  
مِنْ ذَهَبٍ فَأَحْلَفَهُمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ وَجَدَ الْجَامُ بِمَكَّةَ فَقَالُوا ابْتَعْنَاهُ مِنْ نَعِيمٍ وَعَدِيُّ فَقَامَ رَجُلَانِ  
مِنْ أَوْلِيَاءِهِ فُحْلَفَا لِشَهَادَتِنَا أَحَقُّ مِنْ شَهَادَتَيْهِمَا وَإِنَّ الْجَامَ لِصَاحِبَيْهِمْ قُلُوبٌ وَفِيهِمْ نَزَاتُ هَذِهِ الْآيَةِ : يَا أَيُّهَا  
الَّذِينَ آمَنُوا شَهَادَةُ بَيْنَكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمْ الْمَوْتُ

القصة ما يشعر بأن الجميع تحاكموا إلى النبي ﷺ فلعلها كانت بمكة سنة الفتح (قوله وعدي بن بداء) بالوحدة وتشديد  
المهملة مع المد لم تختلف الروايات في ذلك إلا ما رأيت في كتاب القضاء للمكرايبي فإنه سماه البداء بن عاصم وأخرجه عن  
معلي بن منصور عن يحيى بن أبي زائدة ووقع عند الواقدي أن عدي بن بداء كان أخا نعيم الداري فأنبت لعله أخوه  
لامه أو من الرضاة لكن في تفسير مقاتل بن حبان أن رجلين نصرانيين من أهل دارين أحدهما نعيم والآخر يمانى  
(قوله فمات السهمي بأرض ليس بها مسلم) في رواية الكلبى فرض السهمي فأوصى اليهما وأمرهما أن يلبغا ما ترك  
أهله قال نعيم فلما مات أخذنا من تركته جاما وهو أعظم تجارته فعناه بألف درهم فاقسمتها أنا وعدي (قوله فلما قدما  
بتركته فقد واجاما) في رواية ابن جريج عن عكرمة أن السهمي المذكور مرض فكتب وصيته بيده ثم دسها في  
متاعه ثم أوصى اليهما فلما مات فتحا متاعه ثم قدما على أهله فدفعوا إليهم ما أرادوا فتفتح أهله متاعه فوجدوا الوصية  
وفقدوا أشياء فسألوهما عنها فوجدوا فرفعوها إلى النبي ﷺ فنزلت هذه الآية إلى قوله من الآمين فأمرهم أن  
يستحلفوهما (قوله جاما) بالجيم وتخفيف الميم أى إناه (قوله مخصوصا) بخاء معجمة وواو ثقيلة بعدها مهملة أى  
منقوشا فيه صفة الخوص ووقع في بعض نسخ أبي داود مخصوصا بالضاد المعجمة أى مموها والاول أشهر ووقع في  
رواية ابن جريج عن عكرمة إناه من فضة منقوش بذهب وزاد في روايته أن نعيما وعديا لاسئلا عنه قالوا اشتريناه منه  
فارتفعوا إلى النبي ﷺ فنزلت فان عثر على أنهما استحقا أنما ووقع في رواية الكلبى عن نعيم فلما أسلمت تأملت فأتيت  
أهله فاخبرتهم الخبر واديت إليهم خمسمائة درهم واخبرتهم أن عند صاحبي مثلها (قوله فقام رجلان من أولياء السهمي)  
أي الميت وقع في رواية الكلبى فقام عمرو بن العاص ورجل آخر منهم وسمى مقاتل بن مقاتل بن سليمان في تفسير الآخر  
المطلب بن أبي وداعة وهو سهمي أيضا لكنه سمي الاول عبد الله بن عمرو بن العاص وكذا جزم به يحيى بن سلام في  
تفسيره وقول من قال عمرو بن العاص أظهر والله أعلم واستدل بهذا الحديث لجواز رد اليمين على المدعى فيحلف  
ويستحق وسيأتي البحث فيه واستدل به ابن سريج الشافعي المشهور للحكم بالشاهد واليمين ونكف في انزاعه فقال  
أن قوله تعالى فان عثر على أنهما استحقا أنما لا يخلو أما ان يقرأ أو يشهد عليهما شاهدان أو شاهد واحد أو شاهد واحد  
قال وقد اجمعا على أن الاقرار بعد الانكار لا يوجب يمينا على الطالب وكذلك مع الشاهدين ومع الشاهد والمراتين  
فلم يبق إلا شاهد واحد فلذلك استحق الطالبان يمينهما مع الشاهد الواحد وهذا الذي قاله متعقب بأن القصة  
وردت من طرق متعددة في سبب النزول ليس في شيء منها أنه كان هناك من يشهد بل في رواية الكلبى فسألهم البيهقي  
فلم يجدوا فأمرهم أن يستحلفوه أي عديا بما يعظم على أهل دينه واستدل بهذا الحديث على جواز شهادة الكفار بناء  
على أن المراد بالغير الكفار والمعنى منكم أي من أهل دينكم أو آخران من غيركم أي من غير أهل دينكم وبذلك قال  
ابو حنيفة ومن تبعه وتعقب بأنه لا يقول بظاهرها فلا يجوز شهادة الكفار على المسلمين وإنما يجوز شهادة بعض الكفار  
على بعض واجيب بان الآية دلت بمنطوقها على قبول شهادة الكافر على المسلم وبإيمانها على قبول شهادة الكافر على  
الكافر بطريق الاولى ثم دل الدليل على أن شهادة الكافر على المسلم غير مقبولة فبقيت شهادة الكافر على الكافر  
على حالها وخص جماعة القبول بأهل الكتاب وبالوصية وبفقد المسلم حينئذ منهم ابن عباس وأبو موسى الأشعري  
وسعيد بن المسيب وشريح وابن سيرين والأوزاعي والثوري وأبو عبيد وأحمد وهؤلاء أخذوا بظاهر الآية وقوى ذلك

## باب قضاء الوصي ديون الميت بغير محضر من الورثة

عندم حديث الباب فان سياقه مطابق لظاهر الآية وقيل المراد بالغير العشرة والمعنى منكم او من عشيرتكم او آخرا من غيركم او من غير عشيرتكم وهو قول الحسن واحتج له النحاس بان لفظ آخر لا بد ان يشارك الذي قبله في الصفة حتى لا يسوغ ان تقول مررت برجل كريم ووليم آخر فلي هذا فقد وصف الاثنان بالعدالة فيتعين ان يكون الآخرا كذلك وتعقب بان هذا وان ساغ في الآية الكريمة لكن الحديث دل على خلاف ذلك والصحابي اذا حكي سبب النزول كان ذلك في حكم الحديث المرفوع اتفاقا وايضا في ما قال رد المحتاف فيه بالمختلف فيه لان اتصاف الكافر بالعدالة مختلف فيه وهو فرع قبول شهادته فمن قبلها ووصفه بها ومن لا فلا واعترض ابو حبان على المثال الذي ذكره النحاس بانه غير مطابق فوكلت جاء في رجل مسلم وآخر كافر صح بخلاف ما لو قلت جاء في رجل مسلم وكافر آخر والآية من قبيل الاول لا الثاني لان قوله او آخرا من جنس قوله اثنان لان كلا منهما صفة رجلان فكانه قال اثنان فرجلان ورجلان آخرا وذهب جماعة من الائمة الى ان هذه الآية منسوخة وان ناسخها قوله تعالى ممن رضون من الشهداء واحتجوا بالاجماع على رد شهادة الفاسق والكافر شر من الفاسق واجاب الاولون بان النسخ لا يثبت بالاحتمال وان الجمع بين الدليلين اولي من الغاء احدهما وبان سورة المائدة من آخر ما نزل من القرآن حتى صح عن ابن عباس وعائشة وعمر وبن شريك وجمع من السلف ان سورة المائدة محكمة وعن ابن عباس ان الآية نزلت فيمن مات مسافرا وليس عنده أحد من المسلمين فان اتهمما استحلقتا أخرجه الطبري باسناد رجاله ثقات وأنكر أحمد على من قال ان هذه الآية منسوخة وصرح عن أبي موسى الأشعري أنه عمل بذلك بعد النبي ﷺ فروى أبو داود باسناد رجاله ثقات عن الشعبي قال حضرت رجلا من المسلمين الوفاة بدقوقة ولم يجد أجدا من المسلمين فاشهد رجلين من أهل الكتاب فقدا الكوفة بتركته ووصيته فاخبر الأشعري فقال هذا لم يكن بعد الذي كان في عهد رسول الله ﷺ فاحلفهما بعد العصر ما خانا ولا كذبا ولا كتما ولا بدلا وأمضى شهادتهما ورجح الفخر الرازي وسبقه الطبري لذلك أن قوله تعالى يأياها الذين آمنوا خطاب للمؤمنين فلما قال أو آخرا وصرح أنه أراد غير الخطابين فتعين أنهما من غير المؤمنين وأيضا فجواز استشهاد المسلم ليس مشروطا بالسفر وأن أبا موسى حكم بذلك فم ينكره أحد من الصحابة فكان حجة وذهب الكرابيسي ثم الطبري وآخرون الى أن المراد بالشهادة في الآية اليمين قال وقد سمي الله اليمين شهادة في آية اللعان وأبدوا ذلك بالاجماع على أن الشاهد لا يلزمه أن يقول أشهد بالله وأن الشاهد لا يمين عليه أنه شهد بالحق قالوا فالمراد بالشهادة اليمين لقوله فيقسمان بالله أي يحلفان فان عرف انهما حلفا على الائم رجعت اليمين على الاولياء وتعقب بان اليمين لا يشترط فيها عدد ولا عدالة بخلاف الشهادة وقد اشترط في هذه القصة فتوى حملها على انها شهادة وأما اعتلال من اعتل في ردها بانها تخالف القياس والاصول لمافيها من قبول شهادة الكافر وحبس الشاهد وتخليفه وشهادة المدعى لنفسه واستحقاقه بمجرد اليمين فقد اجاب من قال به بانه حكم بنفسه مستغنى عن نظيره وقد قبلت شهادة الكافر في بعض المواضع كما في الطب وليس المراد بالحبس السجن وانما المراد الامانة لليمين ليحلف بعد الصلاة وأما تخليف الشاهد فهو مخصوص بهذه الصورة عند قيام الرية وأما شهادة المدعى لنفسه واستحقاقه بمجرد اليمين فان الآية تضمنت نقل الايمان اليهم عند ظهور اللوث بخيانة الوصيين فيشرع لها ان يحلوا ويستحقوا كما يشرع للمدعى الدم في القسامة ان يحلف ويستحق فليس هو من شهادة المدعى لنفسه بل من باب الحكم له يمينه القائمة مقام الشهادة لقوة جانبه واي فرق بين ظهور اللوث في صحة الدعوى بالدم وظهوره في صحة الدعوى بالمال وحكي الطبري أن بعضهم قال المراد بقوله اثنان ذوا عدل منكم الوصيان قال والمراد بقوله شهادة بينكم معنى الخضوع لما يوصيها به الوصي ثم زيف ذلك (قوله باب قضاء الوصي ديون الميت بغير محضر من الورثة) قال

**حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَابِقٍ** أَوْ **الْفَضْلُ بْنُ يَعْقُوبَ** عَنْهُ **حَدَّثَنَا شَيْبَانُ أَبُو مَعَاوِيَةَ** عَنْ **فِرَاسٍ** قَالَ قَالَ **الشَّعْبِيُّ** حَدَّثَنِي **جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيُّ** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ أَبَاهُ اسْتَشْهَدَ يَوْمَ أُحُدٍ وَتَرَكَ سِتَّ بَنَاتٍ وَتَرَكَ عَلَيْهِ دَيْنًا فَلَمَّا حَضَرَ جِدَادُ النَّخْلِ أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ قَدْ عَلِمْتَ أَنَّ وَالِدِي اسْتَشْهَدَ يَوْمَ أُحُدٍ وَتَرَكَ عَلَيَّ دَيْنًا كَثِيرًا وَإِنِّي أَحِبُّ أَنْ يَرَكَ الْفَرَمَاءُ . قَالَ إِذْ هَبَ فَبَيَّضَ كُلَّ تَمْرٍ عَلَى نَاحِيَتَيْهِ فَفَعَلْتُ ثُمَّ دَعَوْتُ فَلَمَّا نَظَرُوا إِلَيْهِ أَغْرَوَانِي تِلْكَ السَّاعَةَ فَلَمَّا رَأَى مَا يَصْنَعُونَ أَطَافَ حَوْلَ أَعْظَمِهَا بَيِّدَرًا ثَلَاثَ مَرَّاتٍ ثُمَّ جَلَسَ عَلَيْهِ ثُمَّ قَالَ ادْعُ أَصْحَابَكَ فَمَا زَالَ يَبْكِي لَهُمْ حَتَّى أَدَّى اللَّهُ أَمَانَةَ وَالِدِي وَأَنَا وَاللَّهِ رَاضٍ أَنْ يُؤَدِيَ اللَّهُ أَمَانَةَ وَالِدِي . وَلَا أَرْجِعُ إِلَى أَخَوَاتِي بِتَمْرَةٍ . فَسَلِّمْ وَاللَّهِ الْبَيَّادِرُ كُلُّهَا حَتَّى أَنِّي أَنْظُرُ إِلَى الْبَيِّدَرِ الَّذِي عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كَأَنَّهُ لَمْ يَنْقُصْ تَمْرَةً وَاحِدَةً قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ أَغْرَوَانِي يَعْنِي هَيَّجُوا بِي فَأَغْرَيْنَا بَيْنَهُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ

الداودي لا خلاف بين العلماء في حكم هذه الترجمة جازر (قوله حدثنا محمد بن سابق أو الفضل بن يعقوب عنه) هكذا وقع هنا بالشك وقد روى البخاري عن أبي جعفر محمد بن سابق البغدادي مولى بني تميم بواسطة في أول حديث في الجهاد وهو عقب هذا سواء وفي المغازي والنكاح والاشربة ولم يرو عنه بغير واسطة إلا في هذا الموضع مع التردد في ذلك وأما الفضل بن يعقوب فتقدم ذكره في البيوع وأخرج عنه أيضا في الجزية وغيرها وشيخان هو ابن عبد الرحمن وفراس بكمر الفاء وتخفيف الراء وحديث جابر المذكور وبأنى الكلام عليه مستوفى في علامات النبوة وقد سبق في الصلح والاستقراض وفي الهبة وغيرها وقوله فيه اذهب فييدر بفتح الموحدة وسكون التحتانية بعدها دال مكسورة بصيغة فعل الامر أى اجعل كل صنف في ييدر أى جرين بخصه ووقع في رواية أبي ذر عن السرخسي فبادر وقوله ولا أرجع الى اخواتي تمرة كذا للاكثر بنزع الخافض والمكشمة بفتح التاء بابتائها (قوله قال أبو عبد الله أغرواني يعنى هييجوا بى فأغرينا بينهم العداوة والبغضاء) وقع هذا للمستمل وحده وأغر وابتضم الحمزة مبنى للم اسم فاعله يقال أغرى بكذا اذا الهج به واولع وقال ابو عبيدة في الحجاز في قوله تعالى فأغرينا بينهم العداوة والبغضاء الاغراء التهييج والافساد والله أعلم ﴿ خاتمة ﴾ اشتمل كتاب الوصايا وما معه من أبواب الوقف من الاحاديث المرفوعة على ستين حديثا المعلق منها ثمانية عشر طريقا والبقية موصولة المتكرر منها فيه وفيما مضى اثنان وأربعون حديثا والخالص ثمانية عشر حديثا وافقه مسلم على تخريجها سوى حديث عمرو بن الحرث ماترك رسول الله ﷺ شيئا وحديث ابن عباس كان المال للولد وحديثه هما واليان وحديثه في قصة تميم الداري وحديث الدين قبل الوصية وأما حديث لأصدقة الاعن ظهر غنى فذكره عند مسلم بالمعنى وأما حديث عثمان في بئر رومة فها هو عنده لكن تقدم في الشرب مختصرا معلقا وأغفله النزي في الاطراف هنا وهناك وفيه من الآثار عن الصحابة فمن بعدهم اثنا وعشرون أثرا والله تعالى أعلم

﴿ تم الجزء الخامس ويليهِ الجزء السادس وأوله كتاب الجهاد ﴾





فهرست الجزء الخامس من فتح الباری

بشرح صحیح البخاری

## ﴿ فرست الجزء الخامس من فتح الباري ﴾

صحيفة	صحيفة
٢٥ باب الخصومة في البئر والقضاء فيها	٢ ( كتاب المزارعة )
٢٦ باب اثم من منع ابن السبيل من الماء	٢ باب فضل الزرع والفرس اذا اكل منه
٢٦ باب سكر الانهار	٣ باب ما يحذر من عواقب الاشتغال بالآلة
٢٩ باب شرب الاعلى قبل الاسفل	الزرع الخ
٣٠ باب شرب الاعلى الى السكبين	٤ باب اقتناء الكلب للحرث
٣١ باب فضل سقي الماء	٦ باب استعمال البقر للحراثة
٣٣ باب من رأى أن صاحب الحوض أو القرية أحق بمائه	٦ باب اذا قال اكفى مؤنة النخل أو غيره الخ
٣٤ باب لاحمي الا لله ولرسوله ﷺ	٧ باب قطع الشجر والنخل
٣٥ باب شرب الناس وسقي الدواب من الانهار	٧ باب
٣٦ باب بيع الحطب والكلأ	٨ باب المزارعة بالشطرنج ونحوه
٣٦ باب القطائع	١٠ باب اذا لم يشترط السنين في المزارعة
٣٧ باب كتابة القطائع	١١ باب
٣٨ باب حلب الابل على الماء	١٢ باب المزارعة مع اليهود
٣٨ باب الرجل يكون له ممر أو شرب في حائط أو في نخل	١٢ باب ما يكره من الشروط في المزارعة
٤١ ( كتاب في الاستقراض ) وأداء الديون والحجر والتفليس	١٢ باب اذا زرع بمال قوم غير اذنه وكان في ذلك صلاح لهم
٤١ باب من اشترى الدين وليس عنده ثمنه أو ليس بحضرة	١٣ باب أوقاف أصحاب النبي ﷺ وأرض الخراج ومزارعتهم ومعاملتهم
٤١ باب من أخذ أموال الناس يريد أداءها أو اتلافها	١٤ باب من أحيا أرضاً مواتاً
٤٢ باب أداء الديون	١٦ باب
٤٣ باب استقراض الابل	١٦ باب اذا قال رب الارض أقرك ما أقرك الله ولم يذكر أجلاً معلوماً فهما على تراضيهما
٤٥ باب حسن التقاضي	١٧ باب ما كان من أصحاب النبي ﷺ بواسي بعضهم بعضاً في الزراعة والتمرة
٤٥ باب هل يعطى أكبر من سنه	١٩ باب كراه الارض بالذهب والفضة
٤٥ باب حسن القضاء	٢١ باب
٤٥ باب اذا قضى دون حقه أو حلاه فهو جائز	٢١ باب ماجاء في الفرس
٤٦ باب اذا قاص أو جازفه في الدين تمرًا بتمرًا أو غيره	٢٣ باب من رأى صدقة الماء وهبته ووصيته جائزة مقسوماً كان أو غير مقسوم
٤٦ باب من استعاض من الدين	٢٤ باب من قال ان صاحب الماء أحق بالماء حتى يروى
٤٧ باب الصلاة على من ترك ديناً	٢٥ باب من حفر بئراً في ملكه لم يضمن

صحيفة	صحيفة
٦٥ باب اذا وجد تمر في الطريق	٤٧ باب مطل الغني ظلم
٦٦ باب كيف تعرف اللقطة أهل مكة	٤٧ باب لصاحب الحق مقال
٦٧ باب لا تلعب ماشية أحد بغير اذن	٤٨ باب اذا وجد ماله عند مفلس في البيع والقرض والوديعة فهو أحق به
٦٩ باب اذا جاء صاحب اللقطة بعد سنة ردها عليه لانها وديعة عنده	٥٠ باب من أخر الغريم الى الغدا ونحوه ولم ير ذلك مطالاً
٧٠ باب هل يأخذ اللقطة ولا يدعها تضيع حتى لا يأخذها من لا يستحق	٥٠ باب من باع مال الناس أو المعدم فتسمة بين الغرماء أو أعطاه حتى ينق على نفسه
٧١ باب من عرف اللقطة ولم يدفعها الى السلطان	٥١ باب اذا أقرضه الى أجل مسمى أو أجله في البيع
٧١ باب	٥١ باب الشفاعة في وضع الدين
٧٢ (كتاب المظالم)	٥٢ باب ما ينهى عن اضاءة المال الخ
٧٣ باب قصاص النظام	٥٢ باب العبد راع في مال سيده ولا يعمل الا بأذنه
٧٣ باب قول الله تعالى ألا نعمة الله على الظالمين	٥٣ ما يذكر في الاشخاص والخصومة بين المسلم واليهود
٧٣ باب لا يظلم المسلم المسلم ولا يسلمه	٥٤ باب من رد أمر السفية والضعيف العقل وأن لم يكن حجر عليه الامام
٧٤ باب أعن أخاك ظالماً أو مظلوماً	٥٥ باب كلام الخصوم بعضهم في بعض
٧٥ باب نصر المظلوم	٥٦ باب اخراج أهل المعاصي والخصوم من البيوت بعد المعرفة
٧٥ باب الانتصار من الظالم	٥٦ باب دعوى الوصي للميت
٧٦ باب غنم المظلوم	٥٧ باب التوثيق ممن يخشى معرفته
٧٦ باب الظلم ظلمات يوم القيامة	٥٧ باب الربط والحبس في الحرم
٧٦ باب الاتقاء والحذر من دعوة المظلوم	٥٨ باب في الملازمة
٧٦ باب من كانت له مظلمة عند الرجل فخلها له هل يبين مظلمته	٥٨ باب التقاضي
٧٧ باب اذا حله من ظلمه فلا رجوع فيه	٥٩ (كتاب اللقطة)
٧٧ باب اذا أذن له أو أحله ولم يبين كم هو	٥٩ واذا أخبره رب اللقطة بالعلامة دفع اليه
٧٨ باب اثم من ظلم شيئاً من الارض	٦٠ باب ضالة الابل
٨٠ باب اذا أذن انسان لآخر شيئاً جاز	٦٣ باب ضالة الغنم
٨٠ باب قول الله تعالى وهو ألد الخصام	٦٤ باب اذا لم يوجد صاحب اللقطة بعد سنة فهي لمن وجدها
٨٠ باب اثم من خصم في باطل وهو يعلمه	٦٤ باب اذا وجد خشبة في البحر أو سوطاً أو نحوه
٨١ باب اذا خصم فجر	
٨١ باب قصاص المظلوم اذا وجد مال ظالمه	
٨٢ باب ماجاء في السقائف	
٨٣ باب لا يمنع جار جاره أن يفرز خشبة في جداره	

## صحيفة

- ٨٤ باب صب الخمر في الطريق
- ٨٤ باب أفنية الدور والجلوس فيها والجلوس على الصدقات
- ٨٥ باب الآبار
- ٨٦ باب اماطة الاذى
- ٨٦ باب الفرقة
- ٨٨ باب من عقل بهيره على البلاط
- ٨٩ باب الوقوف والبول عند سباطة قوم
- ٨٩ باب من أخذ الفصن وما يؤذي الناس في الطريق فرمى به
- ٨٩ باب اذا اختلفوا في الطريق الميتاء
- ٩٠ باب النهي بغير اذن صاحبه
- ٩١ باب كسر الصليب وقتل الخنزير
- ٩١ باب هل تكسر الدنان التي فيها الخمر أو تحرق الرقاق
- ٩٣ باب من قاتل دون ماله
- ٩٤ باب اذا كسر قصعة أو شيئاً لغيره
- ٩٥ باب اذا هدم حائطاً فليبن مثله
- ٩٦ (كتاب الشركة)
- ٩٨ باب ما كان من خليطين فانها يتراجعان بينهما بالسوية في الصدقة
- ٩٨ باب قسمة الغنم
- ٩٩ باب القران في التمر بين الشركاء حتى يتاذن أصحابه
- ٩٩ باب تقويم الاشياء بين الشركاء بقيمة عدل
- ٩٩ باب هل يقرع في القسمة والاستهاير فيه
- ١٠٠ باب شركة اليتيم واهل الميراث
- ١٠٠ باب الشركة في الارضين وغيرها
- ١٠٠ باب اذا قسم الشركاء الدور وغيرها فليس لحم رجوع ولا شفعة
- ١٠١ باب الاشتراك في الذهب والنضة وما يكون فيه الصرف

## صحيفة

- ١٠١ باب مشاركة الذمي والمشركين في المزارعة
- ١٠٢ باب قسم للغنم والعدل فيها
- ١٠٢ باب الشركة في الطعام وغيره
- ١٠٣ باب الشركة في الرقيق
- ١٠٣ باب الاشتراك في الهدى والبدن
- ١٠٤ باب من عدل عشرة من الغنم بجزور
- ١٠٤ (كتابان في الرهن في الحضر وقول الله عز وجل فرهن مقبوضة)
- ١٠٦ باب من رهن درعه
- ١٠٦ باب رهن السلاح
- ١٠٧ باب الرهن مركوب ومحلوب
- ١٠٨ باب الرهن عند اليهود وغيرهم
- ١٠٨ باب اذا اختلف الراهن والمرتهن ونحوه فالبينة على المدعي واليمين على المدعى عليه
- ١٠٩ في العتق وفضله
- ١١١ باب أي الرقاب أفضل
- ١١٢ باب ما يستحب من العتاقة في الكسوف أو الآيات
- ١١٧ باب اذا أعتق عبداً بين اثنين أو أمة بين الشركاء
- ١١٣ باب اذا أعتق نصيباً في عبد وليس له مال الخ
- ١٢٠ باب الخطأ والنسيان في العتاقة والطلاق ونحوه
- ١٢٢ باب اذا قال لعبيده هو لله ونوى العتق والاشهاد بالعتق
- ١٢٣ باب أم الولد
- ١٢٥ باب بيع المدبر
- ٢٢٦ باب بيع الولاء وهبته
- ١٢٦ باب اذا أسر أخو الرجل أو عمه هل يفادى
- ١٢٧ باب عتق المشرك
- ١٢٨ باب من ملك من العرب رقيقاً فوهب وباع وجامع وفدى وسبي الذرية
- ١٣١ باب فضل من أدب جار يته
- ١٣١ باب قول النبي ﷺ العبيد اخوانكم فاطعموهم مما تاكلون

١٣٢ باب العبد اذا احسن عبادته به ونصح سيده

١٣٤ باب كراهية التطاول على الرقيق وقوله عبدى

أو أمتى

١٣٧ باب اذا أتى أحدكم خادمه بطعامه

١٣٧ باب العبد راع فى مال سيده

١٣٧ باب اذا ضرب العبد فليجتنب الوجه

١٣٩ باب فى المكاتب

١٣٩ باب اثم من قذف مملوكه

١٤٠ باب المكاتب ونجومه فى كل سنة نجم وقوله

والذين يتتفون الكتاب

١٤٢ باب ما يجوز من شروط المكاتب ومن

اشترط شرطاً ليس فى كتاب الله

١٤٤ باب استعانة الكاتب وسؤاله الناس

١٤٨ باب بيع المكاتب اذا رضى

١٤٩ باب اذا قال المكاتب اشترى وأعتقنى فاشتره

لذلك

١٥٠ ( كتاب الهبة وفضلها والتحريض عليها )

١٥٢ باب القليل من الهبة

١٥٢ باب من استوهب من أصحابه شيئاً

١٥٣ باب من استسقى

١٥٤ باب قبول هدية الصيد

١٥٤ باب قبول الهدية

١٥٤ باب قبول الهدية

١٥٦ باب من أهدى الى صاحبه ونحرى بعض

نساءه دون بعض

١٥٩ باب ما لا يرد من الهدية

١٦٠ باب من رأى الهبة الفائبة جائزة

١٦٠ باب المكافأة فى الهبة

١٦٠ باب الهبة للولد واذا أعطى بعض ولده شيئاً لم

يجز حتى يعدل بينهم ويعطى الآخر مثله

١٦٣ باب الاشهاد فى الهبة

١٦٥ باب هبة الرجل لامرأته والمرأة لزوجها

١٦٦ باب هبة المرأة لغير زوجها وعقها اذا كان

لها زوج اخط

١٦٧ باب بمن يبدأ بالهدية

١٦٨ باب من لم يقبل الهدية لعلة

١٦٩ باب اذا وهب هبة أو وعد ثم مات قبل أن

تصل إليه

١٧٠ باب كيف يقبض العبد والمتاع

١٧٠ باب اذا وهب هبة فقبضها الآخر ولم يقبل قبلت

١٧٠ باب اذا وهب ديناً على رجل

١٧١ باب هبة الواحد للجماعة

١٧٢ باب الهبة النقبوضة وغير النقبوضة والمقسومة

وغير المقسومة

١٧٣ باب اذا وهب جماعة لقوم

١٧٣ باب من أهدى له هدية وعنده جلساؤه فهو

أحق بها

١٧٤ باب اذا وهب بغير الرجل وهو راكبه فهو

جائز

١٧٤ باب هدية ما يكره لبسها

١٧٥ باب قبول الهدية من المشركين

١٧٧ باب الهدية للمشركين وقول الله تعالى لا ينهاكم

الله عن الذين لم يقاتلوكم فى الدين

١٧٥ باب لا يحل لاحد أن يرجع فى هبته وصدقته

١٨١ باب

١٨٢ باب ما قيل فى العمرى والرقي

١٨٤ باب من استعار من الناس الفرس

١٨٤ باب الاستعارة للمروس عند البناء

١٨٥ باب فضل الشجعة

١٨٨ باب اذا قل أخذت هذه الجارية على

ما يتعارف الناس اخط

١٨٨ باب اذا حمل رجل على فرس فهو كالعمرى والصدقة

١٨٩ ( كتاب الشهادات )

١٨٩ باب ما جاء فى البيعة على المدعى

صفحة

١٨٩ باب اذا عدل رجل رجلا فقال لا تعلم الا خيرا او ما علمت الا خيرا

١٩٠ باب شهادة المحتجب

١٩١ باب اذا شهد شاهد او شهود بشيء وقال آخرون ما علمنا ذلك بحكم بقول من شهد

١٩٢ باب الشهداء المدول وقول الله تعالى وأشهدوا ذوى عدل منكم ومن ترضون من الشهداء

١٩٢ باب تعديل كم يجوز

١٩٣ باب الشهادة على الانساب والرضاع المستفيض والموت القديم

١٩٤ باب شهادة القاذف والسارق والزاني

١٩٧ باب لا يشهد على شهادة جور اذا شهد

١٩٩ باب ما قيل في شهادة الزور

٣٠١ باب شهادة الاعمي ونكاحه وانكاحه وبابعته وقبوله في التأذين وغيره وما يعرف بالاصوات

٣٠٣ باب شهادة النساء وقوله تعالى فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان

٣٠٤ باب شهادة الأماة والعبيد

٣٠٥ باب شهادة المرضعة

٣٠٦ باب تعديل النساء بعضهم بعضا

٣٠٩ باب اذا زكي رجل رجلا كفناه

٣١١ باب ما يكره من الاطناب في المدح وليقل ما يعم

٣١١ باب بلوغ الصبيان وشهادتهم

٣١٤ باب سؤال الحاكم المدعى هل لك بينة قبل اليمين

٣١٤ باب اليمين على المدعى عليه في الاموال والحدود

٣١٧ باب اذا ادعى أو قذف فله أن يلتمس البينة وينطلق لطلب البينة

صفحة

٣١٧ باب اليمين بعد المعصر

٣١٧ باب يخطف المدعى عليه حينما وجبت عليه اليمين ولا يصرف من موضع الى غيره

٣١٨ باب اذا تسارع قوم في اليمين

٣١٩ باب قول الله تعالى ان الذين يشكرون بعد الله وأيمانهم لنا قليلا

٣١٩ باب كيف يستحلان

٣٢٠ باب من أقام البينة بعد اليمين

٣٢١ باب من أمر بانجاز الوعد

٣٢٣ باب لا يستل أهل الشرك عن الشهادة وغيرها

٢٢٣ باب الفرعة في المشكلات

٣٢٦ ( كتاب الصلح )

٣٢٨ باب ليس الكاذب الذي يصلح بين الناس

٣٢٩ باب قول الامام لاصحابه اذهبوا بنا نصلح

٣٣٠ باب قول الله عز وجل أن يصلحنا بينهما صلحا والصلح خير

٣٣٠ باب اذا اصطلحوا على صلح جور فالصلح مردود

٣٣٢ باب كيف يكتب هذا ما صلح فلان بن فلان فلان بن فلان وأن لم ينسبه الى قبيلته أو نسبه

٣٣٢ باب الصلح مع المشركين

٣٣٤ باب الصلح في الدية

٣٣٤ باب قول النبي ﷺ للحسن بن علي رضي الله عنهما ابني هذا سيد ولعل الله أن يصلح به بين فئتين عظيمتين

٣٣٤ باب هل يشير الامام بالصلح

٣٣٦ باب فضل الاصلاح بين الناس والعدل بينهم

٣٣٦ باب اذا أشار الامام بالصلح فابي

٣٣٧ باب الصلح بين الغرماء وأصحاب الميراث والمجازفة في ذلك

٣٣٧ باب الصلح بالدين والعين

٣٣٨ ( كتاب الشروط )

صحيفة	صحيفة
تعرف	٣٣٨ باب مايجوز من الشروط في الاسلام
٣٨٦ باب لاوصية لو ارت	والاحكام والمبايعه
٣٨٧ باب الصدقة عند الموت	٣٣٩ باب اذا باع نخلا قد ابرت
٣٨٨ باب قول الله عز وجل من بعد وصية يوصى بها اودين	٣٣٩ باب الشروط في البيع
٣٩٠ باب تأويل قول الله تعالى من بعد وصية توصون بها اودين	٣٣٩ باب اذا اشترط البائع ظهر الدابة الى مكان مسمى جاز
٣٩٢ باب اذا وقف أو وصى لا قاربهم من الاقارب	٣٤٦ باب الشروط في المعاملة
٣٩٤ باب هل يدخل النساء والولد في الاقارب	٣٤٦ باب الشروط في المهر عند عقدة النكاح
٣٩٥ باب هل ينتفع الواقف بوقفه	٣٤٧ باب الشروط في المزارعة
٣٩٦ باب اذا وقف شيئاً فلم يدفعه الي غيره فهو جائز	٣٤٧ باب ما لايجوز من الشروط في النكاح
٣٩٧ باب اذا قال داري صدقة لله ولم يبين للفقراء أو غيرهم فهو جائز ويعطى في الاقربين أو حيث أراد	٣٤٧ باب الشروط التي لا تحمل في الحدود
٣٩٧ باب اذا قال ارضي أو بستاني صدقة لله عن امي فهو جائز وان لم يبين لمن ذلك	٣٤٧ باب مايجوز من شروط المكاتب اذا رضى بالبيع على أن يعتق
٣٩٧ باب اذا تصدق او وقف بمض ماله او بعض رقيقه او دوابه فهو جائز	٣٤٨ باب الشروط في الطلاق
٣٩٨ باب من تصدق الى وكيله ثم رد الوكيل اليه	٣٤٩ باب الشروط مع الناس بالقول
٣٩٩ باب قول الله عز وجل واذا حضر القسمة الاية	٣٤٩ باب الشروط في الولاة
٣٩٩ باب ما يستحب لمن توفي فجأة	٣٤٩ باب اذا اشترط في المزارعة اذا اشتت اخرجتك
٤٠١ باب الاشهاد في الوقف والصدقة	٣٥١ باب الشروط في الجهاد والمصالحة مع أهل الحرب وكتابة الشروط
٤٠١ باب قول الله تعالى وآتوا اليتامى أموالهم ولا تبدلوا الخبيث بالطيب ولا تأكلوا أموالهم الى أموالكم الى قوله فانكحوا ما طاب لكم من النساء	٣٧١ باب الشروط في القرض
٤٠١ باب قول الله تعالى وابتلوا اليتامى حتى اذا بلغوا النكاح فان آنستم منهم رشدا فادفعوا اليهم أموالهم	٣٧١ باب المكاتب وما لا يحمل من الشروط التي تخالف كتاب الله
٤٠٢ باب وما للوصى ان يعمل في مال اليتيم وما ياكل منه بقدر عمله	٣٧٢ باب مايجوز من الاشتراط والثنيا
	٣٧٢ باب الشروط في الوقف
	٣٧٣ ( كتاب الوصايا )
	٣٧٣ باب الوصايا
	٣٧٩ باب أن يترك ورثته أغنياء خير من أن يتكفوا الناس
	٣٨٤ باب الوصية بالثلث
	٣٨٦ باب قول الموصى لوصيه تعاهد ولدى وما يجوز للوصى من الدعوى
	٣٨٦ باب اذا أوما المريض برأسه اشارة بينة

صحيفة

٤٠٣ باب قول الله تعالى ان الذين يأكلون أموال  
اليتامى ظلما انما يأكلون في بطونهم نارا  
وسيصلون سعيرا

٤٠٣ باب يستلونك عن اليتامى قل اصلاح لهم  
خير وان تحالطوم فاخوانكم الي آخر الآية

٤٠٤ باب استخدام اليتيم في السفر والحضر اذا  
كان صلاحا له ونظر الام أوزوجها لليتيم

٢٠٥ باب اذا وقف أرضا ولم يبين الحدود فهو  
جائز وكذلك الصدقة

٣٠٧ باب اذا وقف جماعة أرضا مشاعا الخ

٣٠٧ باب الوقف كيف يكتب

٣٠٩ باب الوقف للفقير والضعيف

٣١٢ باب وقف الارض للمسجد

صحيفة

٣١٢ باب وقف الدواب والكراع والعر وض  
والصامت

٣١٣ باب نفقة القيم للوقف

٣١٣ باب اذا وقف أرضا أو بئرا واشترط لنفسه  
مثل دلاء المسلمين

٣١٥ باب اذا قال الواقف لا نطلب ثمنه الا الي  
الله فهو جائز

٣١٥ باب قول الله عز وجل يا أيها الذين آمنوا  
شهادة بينكم اذا حضر احدكم الموت حين الوصية

اننان ذوا عدل منكم أو آخران من غيركم الي

قوله والله لا يهدي القوم الفاسقين

٣١٨ باب قضاء الوصي ديون الميت بغير محضر  
من الورثة

